اباطيل الباطل

صافي اليامري

أباطيل الباطل

صافي الياسري

- **أباطيل الباطل**
- **صافي الياسري**
- **الطبعة الأولى ٢٠١٦**

حول عنوان الكتاب:

«أباطيل الباطل» هي أباطيل النظام الإيراني الذي حملناه توصيف «الباطل» كما يستحق بامتياز؛ وأباطيله هي كل تلفيقاته التي لفقها لمنظمة مجاهدي خلق وجرائمه التي ارتكبها ضدها.

صافي الياسري – ٢٠١٦

الإهــداء

إلى حجر ألماس في الثورة الإيرانية المنصورة حتما، بناتي وأبنائي وأخواتي وإخوتي الأشرفيات والأشرفيين في ليبرتي وكل مقاتلي درب الحرية من عماد خيمة مجاهدي خلق وكل الإيرانيين مجاهدو خلق ...
بصبركم وصمودكم وتحملكم الفريد علمتم وتعلمون الإنسانية أحرارا ومستضعفين مستعبدين، أن الاستبداد إلى زوال مهما طال به الزمن إن واجهته إرادة الإنسان؛ لأنه ما من إرادة فوق إرادة الإنسان، إلا إرادة اللّٰه.

الأشرفي صافي الياسري - ٢٠١٦

الفهرس

المقدمة ١

الفصل الأول..... ٩

صفحات من أجرام النظام الإيراني الخميني ضد شعوب إيران ومعارضته الباسلة

الباب الأول ١٢

أ ـ نماذج من فتاوى الخميني الدموية

ب ـ فتاوى وجرائم خامنئي

ج ـ شهادات دامغة ضد خامنئي ونظامه

الباب الثاني ٣٩

أ ـ الحرابة.. بدعة العصر الإجرامية

ب ـ القانون الجنائي الإيراني الجديد وتشريع القمع بكل صنوفه

ج ـ الدستور الإيراني، رؤية نقدية تشريحية وتفنيد منطقي

د ـ دستور وقوانين ولاية الفقيه القمعية والتمييز الجنسي والمذهبي والعرقي

ه ـ التمييز الجنسي

الفصل الثاني.....٦٥

صفحات من أباطيل وأكاذيب وافتراءات وتلفيقات نظام الخميني ضد مجاهدي خلق

الباب الأول ٦٨

الادعاء بأن المنظمة تابعة لنظام صدام حسين

الباب الثاني ٨٦

أ ـ جرائم نظام ولاية الفقيه في المدن العراقية ونسبتها إلى مجاهدي خلق زورا وبهتانا

ب ـ النظام الإيراني وسعيه الحثيث لإخراج مجاهدي خلق من العراق

ج ـ أباطيل «روحاني»

د ـ أكاذيب «سلطاني» تفضحها الحقائق الميدانية

الباب الثالث ١١٢

تحقيق ميداني للبرلمان الأوروبي بشان اتهامات باطلة بانتهاك منظمة مجاهدي خلق حقوق الإنسان

الفصل الثالث..... ١٢٥

ورقة عوائل المجاهدين واستخداماتها في الحرب القذرة ضدهم

الباب الأول ١٣٤

أ ـ السفارة الإيرانية ببغداد

ب ـ نظام ولاية الفقيه وتعامله اللا إنساني مع العائلة الإيرانية

الباب الثاني ١٥٢

أ ـ لعب ورقة عوائل المجاهدين على الصعيد الدولي

ب ـ شهادات موثقة

الباب الثالث ١٧٧

أ ـ عملاء النظام الإيراني ودورهم في التحشيد والتجنيد ضد الأشرفيين

ب ـ قمع مجاهدي خلق في أشرف وليبرتي بالعراق

الفصل الرابع..... ٢٣٧
جرائم النظام الإيراني وعملائه الدموية ضد المجاهدين

الباب الأول ٢٣٩
أ ـ البدايات لاستهداف المجاهدين
ب ـ فرق الاغتيال التابعة لملالي إيران
ج ـ اغتيالات والأعمال الإرهابية في العراق
د ـ المجزرة الجماعية بحق السجناء السياسيين في إيران عام ١٩٨٨

الباب الثاني ٢٨٥
أ ـ الوجه الآخر لتشريع الجريمة في إيران
ب ـ انتهاك حقوق الإنسان والتمييز الجنسي والإعدامات السياسية

الفصل الخامس..... ٢٩٩
نظام الخميني والكيد السياسي للمجاهدين

الباب الأول ٣٠٢
أ ـ منظمة مجاهدي خلق والقائمة الإرهابية
ب ـ الموقف العالمي من التهمة

الباب الثاني ٣١٥
أ ـ فرنسا تشن حملة على مجاهدي خلق
ب ـ ماذا جرى في يوم ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣؟
ج ـ «الحق إن علا»
د ـ الملالي يسعون جهدهم لمنع رفع اسم مجاهدي خلق من لائحة الإرهاب

ه ـ الكيد السياسي لنظام الملالي ضد المجاهدين ودور «كوبلر» فيه
و ـ إدانة إطلاق الأكاذيب من قبل كوبلر وتواطئه مع نظام الملالي وحكومة المالكي
ز ـ تقرير اليونامي المفعم بالتزوير والتضليل والدجل والكيد السياسي

الفصل السادس..... ٣٥٩
المجاهدون وملف حقوق الإنسان الإيراني

الباب الأول ٣٦٤
أ ـ مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
ب ـ نظرة عابرة إلى الإعدام والقمع في إيران الملالي
ج ـ النظام الإيراني ومحاولات الإفلات من جرائمه بشأن حقوق الإنسان
د ـ المجتمع الدولي وانتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان
ه ـ شهادات حية حول القمع الذي يمارسه نظام الملالي
و ـ أسوأ بلد هي إيران من حيث الإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان

الباب الثاني ٤١٥
أ ـ استخفاف النظام الإيراني بالعالم والمجتمع الدولي
ب ـ إلى الأمام نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام في العراق والعالم

الباب الثالث ٤٢٣
المقاومة الإيرانية وانتهاكات حقوق الإنسان الإيراني

الباب الرابع ٤٣٢
أ ـ في الذكرى الثانية والستين لإعلان لائحة حقوق الإنسان العالمية
ب ـ مؤتمرات دولية واجتماعات تدين انتهاكات حقوق الإنسان

الباب الخامس..... ٤٥٤

شهادات شخصية

الفصل السابع..... ٤٧٣

منظمة مجاهدي خلق والتطرف والأصولية الطائفية الإرهابية العدوانية للنظام الإيراني

الباب الأول ٤٧٩

أ ـ إيران الكبرى والدين الإيراني!!

ب ـ التطرف والإرهاب الإيراني في المنطقة العربية

ج ـ التقرير السنوي الأمريكي

د ـ التطرف الإيراني في مؤتمر دولي

الباب الثاني ٥٠٩

أ ـ موقف منظمة مجاهدي خلق من تطرف وإرهاب

ب ـ العالم والمجتمع الدولي وتطرف وإرهاب النظام الإيراني

ج ـ مجلس الشيوخ الفرنسي.. مؤتمر التطرف الإسلامي.. التحديات والحلول

د ـ السبيل لمواجهة ثقافة التطرف الديني

ه ـ منظمة مجاهدي خلق ودورها القيادي في مواجهة التطرف والإرهاب

و ـ موقف المسلمين من التطرف والإرهاب

ز ـ العراقيون والموقف من التطرف والإرهاب والوجود الإيراني في العراق

ح ـ للإرهاب والتطرف وجوه أخرى

الفصل الثامن..... ٥٦١

أكاذيب الملالي وحقائق المجاهدين

أ ـ أكاذيب الملالي بشأن أشرف
ب ـ عملية اختلاق أكاذيب وخلط أوراق جديدة
ج ـ حملة أكاذيب مفضوحة تشنها أجهزة إعلام الحكومة العراقية على المعارضة الإيرانية
د ـ أكذوبة سفك دماء العراقيين على يد مقاتلي منظمة مجاهدي خلق
ه ـ «محمد سيد المحدثين» يفند أكاذيب موفق الربيعي
و- تحريض الأكراد وأكاذيب أخرى
ز- أكذوبة تحالف منظمة مجاهدي خلق وداعش !!؟؟
ح ـ المقاومة الإيرانية تتهم حكومة المالكي ببث أخبار كاذبة
ط ـ وقاحة المالكي وأكاذيبه لتغطية جرائمه لا يمكن تخيلها
ي ـ مقتل «ندا اقا سلطان» وأكاذيب النظام حوله
ك ـ إمبراطورية الكذب والتزييف والتحريف الإعلامية الخمينية
ل- نظام ملالي إيران وشراء الإعلاميين العرب والأجانب
م- تفاصيل موثقة عن إمبراطورية إعلام الكذب الخميني
ن ـ أكاذيب النظام وجرائمه على الصعيد العالمي

الفصل التاسع..... ٦٣٣
الوثائق

أ ـ منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والبحث عن الحقائق على الساحة حول أنشطتها وطبيعتها
تقييم مستقل للسفير«لينكولن بلومفيلد»
ب ـ وثيقة تأريخية..
حقوق الأشرفيين على وفق معاهدة جنيف الرابعة
ج ـ وثيقة قانونية..
الأشرفيون ومعاهدة الإبادة الجماعية الدولية
د ـ من محطات النضال

عرض وتقديم

سيد أحمد غزالي
رئيس وزراء الجزائر الأسبق
رئيس اللجنة العربية الإسلامية للدفاع عن سكان أشرف

الدكتور تيسير التميمي
قاضي قضاة فلسطين
رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي سابقًا
نائب رئيس اللجنة العربية الإسلامية للدفاع عن سكان أشرف

الدكتور محمد الشيخلي
مدير مركز العربي للعدالة

بسم الله الرحمن الرحيم

من البلاوي التي حلت بأمتنا الإسلامية منذ خمسة عشر قرنا كان ظهور نظام وصف نفسه حتى قبل وصوله إلى السلطة بـ«الجمهورية الإسلامية». ففي فترة حكمه التي امتدت حتى الآن زهاء أربعة عقود لم يُبق زعماء هذا النظام من الجرائم والموبقات إلا واقترفوها باسم الإسلام. ولا حاجة للإسهاب في هذا المجال، إذ يكفي العودة إلى عمليات الاستقصاء المعلنة من قبل مصادر ومنظمات دولية محايدة حتى نكتشف أن هذا النظام قد قتل من المسلمين أكبر عدد مقارنة بما ارتكبه بحقهم أي نظام آخر في هذا العالم طوال العصر الحديث. كما قتل أيضا أكبر عدد من الشيعة في إيران والدول الأخرى.

أما أبرز شاهد على هذه الحقيقة فتعكسه المجازر الرهيبة التي ارتكبها خلال الحرب الإيرانية العراقية، ثم ما تلاها من قتل لمئات الآلاف من العراقيين بعد احتلال بلدهم وسقوط النظام السابق، إلى جانب مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري فضلا عن ملايين المشردين وعشرات الآلاف في الجزائر والدول الأخرى. ناهيك عن أبناء الشعب الإيراني وأغلبيتهم الساحقة من الشيعة الذين كانوا ضحية هذا النظام، ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن ثلاثين ألفا من السجناء السياسيين أمر خميني بتأييد من خامنئي ورفسنجاني والملالي الآخرين بإنزال أكثر العقوبات وحشية بحقهم مما أدى إلى تنفيذ سلسلة من المجازر خلال بضعة شهور، وزج الآلاف من المناضلين والمواطنين الشرفاء في السجون الرهيبة تنفيذا لأحكام ظالمة أصدرها قضاة النظام بحقهم.

هذه الحالة يمكن القول فيها أنه إذا كانت موجة النزوح البشري التي شهدتها سوريا خلال الأعوام الأخيرة هي أكبر موجة لجوء إلى الخارج يشهدها العالم بعد الحرب الكونية الثانية، فإن المجازر التي ارتكبت بحق السجناء داخل إيران تسجل أيضا أكبر رقم قياسي في العالم.

وإذا كانت هذه الحالة تشير من جانب آخر إلى أن حكام إيران الملالي بارعون على صعيد القمع والقتل والإرهاب والتنكيل بالشعوب، فإن ثمة ساحة أخرى تبرز فيها هذه «البراعة» بامتياز أخبث وأقوى وأشمل، وهي ساحة الحرب النفسية التي تشمل كل الأصعدة وجميع

مناحي الحياة السياسية للنظام الإيراني. فعلى سبيل المثال: يعتبر هذا النظام نفسه المدافع الأوحد عن الإسلام والمسلمين، بالرغم من أنه أبعد ما يكون في نهجه العملي وممارساته عن جوهر رسالة الإسلام، إلى درجة يمكن القول فيها أنه من الصعب جدا التأشير إلى وجود أي نظام آخر في هذا العالم يضرب القيم والمثل الإسلامية عرض الحائط بهذا العيار الثقيل من الصلافة العلنية دون أية مبالاة.

طبعا، لا يمكن لأي إنسان سوي العقل والضمير إلا أن يستغرب كيف استطاع بكل صفاته المعادية للآخرين والمناقضة على المكشوف لأطروحاته أن «يكسب» بعض السذج من الناس بحجة حمله راية الدفاع عن الإسلام، وجلب المنتفعين من بائعي أوطانهم بثمن بخس إلى جانب من تهون عليهم كرامتهم. أما الجانب الأكثر غرابة فيتعلق بكيفية استمرار مسيرته منذ اليوم الأول من حكمه على خط متناقض بالكامل بين الطرح الكلامي والممارسة العلنية حتى في التفاصيل، دون أن يواجَه بشكل جدي من قبل كبار «الشرعية الدولية»، بل على العكس نراه منذ بداية وجوده إلى اليوم مؤيدا من قبل الغرب وأميركا بشكل خاص فيما يتعلق بالعديد من جرائمه وتجاوزاته الفظة في التعامل مع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي أراد أن يفرض عليها تسمية إرهابي مطلوب للعدالة الدولية مندوبا دائما له فيها.

وعلى الرغم مما قدمته له «الشرعية الغربية - الأميركية» من مختلف أنواع الدعم، إلا أنه بقي يتبجح على الدوام بالعداء لـ «الاستكبار العالمي». ومع ذلك ها هي زعيمة «الاستكبار العالمي» تتحالف معه على حساب تحالفاتها القديمة مع بعض الدول العربية والخليجية، وها هو وزير خارجيته يصر على المتاجرة بشعار «الشيطان الأكبر هو العدو الأول للنظام الإسلامي».

هذا الاستمرار في النفاق والتلون والتصرف العدائي من قبل نظام الملالي دفع منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ موقف جديد يستدعي الترحيب به، حيث أجمعت سائر الدول الأعضاء على إدانة إرهاب النظام الإيراني وممارساته ضد مصالح البلدان والشعوب الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالمعارضة الإيرانية فإن الحرب التي تستهدفها كانت ومازالت مفتوحة طوال فترة حكم هذا النظام لمدة ٣٨ عاما، سواء في ساحة إيران بمدنها وقراها، أو في جميع دول العالم التي للنظام الإيراني فيها وجود سياسي، دبلوماسي أو اقتصادي... إلخ. ويعرف

العالم أن النظام قد استخدم ويستخدم في هذه الحرب أقذر الأسلحة وأبشع الأساليب بهدف تشويه صورة المعارضة والتشهير بها. نشير من بينها ـ كمثال ـ كيف كان من نتائجها دفع الدول الغربية باتجاه إدراج حركة المقاومة الإيرانية في قائمة المنظمات الإرهابية. هذه العملية بدأت عند ما جاء محمد خاتمي إلى الرئاسة في إيران، وأدت إلى قيام إدارة كلينتون بإدراج منظمة مجاهدي خلق في العام ١٩٩٧ ضمن قائمة المنظمات الإرهابية وحذت حذوها الحكومة البريطانية في ٢٠٠١ والاتحاد الأوربي في العام ٢٠٠٢. وبعدها بعام قامت الشرطة الفرنسية بشن هجوم واسع على مكاتب المقاومة الإيرانية وعلى منازل كوادرها واعضائها في باريس، وأعلنت أنها كانت أكبر عملية بوليسية منذ ثلاثين عاما في فرنسا.

وللتغلب على هذه الهجمات اضطرت المقاومة الإيرانية إلى تسخير كل ما لديها من الطاقات والأموال والإمكانات للدفاع عن النفس، كي تبرهن أمام قضاء هذه الدول وفي أكثر من عشرين محكمة بطلان هذه التهم الملفقة. وكانت النتيجة في النهاية وبعد ١٧ عاما من العراك القضائي والسياسي، أن نجحت المقاومة في إبطال هذه التهم الموجهة إليهم وإسقاط اسم المجاهدين من قائمة الإرهاب. بينما «نجح» التواطؤ الإيراني ـ الغربي ضد المقاومة في إبقاء نظام الملالي على رقاب الناس، وفي استمراره بتصدير الإرهاب والحروب الطائفية إلى مختلف الدول.

فالحرب النفسية التي يشنها هذا النظام ضد المعارضة أشمل وأعمق وأشد شراسة. هذه الحرب النفسية التي يشنها ضد مجاهدي خلق بأشكالها المختلفة، كعمليات التشويه والتشكيك وفبركة الإتهامات وبث الإشاعات... إلخ هي الوجه المخفي والأخطر من الحرب ضد أبناء الشعب الإيراني وضد المقاومة الإيرانية.

كمثال آخرعلى هذه الحرب، قيام النظام الإيراني حتى الآن بنشر أكثر من خمسمائة كتاب بمختلف اللغات، معظمها بالفارسية ضد مجاهدي خلق، كما أنتج عشرات المسلسلات التلفزيونية لتشويه صورتهم، بعض منها يضم أكثر من خمسين حلقة. وهناك مئات المواقع الإلكترونية التي تديرها وزارة المخابرات الإيرانية ضد المجاهدين. كما أنه ليست هناك مدينة أو جامعة أو مصنع أو حي في مختلف أنحاء إيران لم يقم فيها النظام بإقامة معارض ضدهم.

علاوة على هذه المجالات الواسعة، هناك قضايا أخرى عديدة يمكن من خلال النظر إلى طبيعتها فهم مدى شراسة هذه الحرب. وهنا نذكر فقط ببعض الأمثلة على أساليب الحرب

النفسية التي يتبعها النظام ضد مجاهدي خلق بشكل محدد لإلصاق التهم بهم ومحاولة تشويه صورتهم:

- **محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن**
- **إصدار صحيفة مزورة باسم «مجاهد» بعد أحداث ١٧حزيران/ يونيو٢٠٠٣ باريس وإصدار صحيفة «مجاهد» مزورة للسلطات الأردنية**
- **محاولة إلقاء مسؤولية مجزرة حلبجة بالكيماوي عليهم**
- **دفع مبالغ مالية لنشر تقرير بحثي ضدهم**
- **محاولة إلقاء مسؤولية مجزرة «مكة» عليهم أيضا**
- **قتل القساوسة المسيحيين وإلصاق التهمة بهم**
- **تفجير حرم الإمام الرضا في مشهد وإلقاء التهمة بهم من قبل خامنئي نفسه**
- **إلصاق خطة تفجير قطار لوكسمبورغ إلى فرنسا**
- **قتل «نداء آقا سلطان» الطالبة الإيرانية أثناء مشاركتها في مظاهرة ضد النظام العام ٢٠٠٩**
- **حرق بيادر المزارعين**
- **اتهام المجاهدين بتهمة مساعدة رئيسة وزراء النرويج بتهريب بالمخدرات.**

إذن نحن أمام حرب حقيقية.

وهذا الكتاب الذي بين أيدكم يحاول إلقاء الضوء على خفايا هذه الحرب القذرة التي يصعب مشاهدة ضحاياها وخسارتها الإنسانية بالعين المجردة.

الأخ العزيز «صافي الياسري» ومن خلال تجربته الطويلة مع مجاهدي خلق، خصوصا في أشرف المدينة النموذجية، استطاع أن يجمع من الوثاق والشهادات والمستندات ما يكفي لشرح هذه الحرب الظالمة ضد المعارضة الإيرانية.

وحيث أنني كنت يوما ما هدفا لمحاولة اغتيال من قبل مجموعة منتمية للنظام الحاكم في إيران، بسبب إقدامي على قطع علاقات بلدي الجزائر معه. تلتها محاولة شن حرب نفسية ضدي بعد ذلك، فإن باستطاعتي فهم مدى استيعاب الأخ «صافي الياسري» لهذا الواقع

المرير حيث أنه أيضا تعرض لمثل هذه المحاولات.

وفي النهاية، أتمنى لكل من يعنيه شأن الإسلام والسلام واستقرار بلده، أن يتسلح بسلاح الدفـــاع في مواجهة هذه الحرب، ويعتبر كتاب «أباطيل الباطل» من أنجع الأســـلحة في هذه المعركة.

سيد أحمد غزالي

رئيس وزراء الجزائر الأسبق

رئيس اللجنة العربية الإسلامية للدفاع عن سكان أشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، إمام المجاهدين وقدوة الصابرين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين.

وبعد؛

ففي عام ٢٠٠٣ كلفني الرئيس الشهيد ياسر عرفات رحمه الله بالتواصل مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حيث كنت يومها قاضيًا لقضاة فلسطين، وهي المكون الأكبر لمجلس المقاومة الإيرانية، ووصفها رحمه الله بأنها الداعمة بقوة للثورة الفلسطينية على جميع الأصعدة، وبأنها المعارضة الوطنية الشريفة الحريصة على مصالح شعبها، والتي تعمل بجد وإخلاص لحمايته من نظام الملالي الذي يستبد به ويحاول زرع الفتن الطائفية بين الشيعة والسنة لتحقيق أهدافه السياسية ولتنفيذ مشروعه في إحداث تناقضات في كل البلاد العربية والإسلامية تحت عنوان تصدير الثورة الإسلامية.

لقد جمع درب النضال والمقاومة وأخوة السلاح بيننا وبينهم، فكثير من أعضاء هذه المنظمة تدربوا في معسكرات الثورة الفلسطينية، والقاسم المشترك بيننا أنهم يقاومون الظلم والاستبداد والقهر، ويعملون على تحرير الشعب الإيراني الشقيق من النظام الذي يمارس ضده أنواع الإرهاب، ويتطلعون إلى تحقيق آمال شعبهم في الحرية والديمقراطية والرخاء والاستقرار كما يقاوم شعبنا الفلسطيني الاحتلال الصهيوني الغاشم للتخلص من ذله وظلمه وجبروته ولنيل الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها مدينة القدس المباركة.

ونتيجة لهذا التواصل، وبعد الاطلاع على مشكلة سكان مخيم أشرف في بغداد فقد أسسنا أنا ومجموعة من القيادات السياسية والدينية في البلاد العربية والإسلامية، اللجنة العربية الإسلامية للدفاع عن سكان أشرف وعن حقوقهم الإنسانية في كل المحافل العربية والإسلامية والدولية لكونهم لاجئين محميين بموجب اتفاقيات جنيف الدولية وملحقاتها؛ وبالأخص المتعلقة بحقوق المدنيين، وهم محميون أيضًا بموجب الاتفاقيات الموقعة معهم

فــردًا مع الحكومة العراقية والأمم المتحدة والحكومة الأمريكية، إلا أنهم على الرغم من كل ذلك تنتهك حقوقهم ويعتدى عليهم ويفرض عليهم الحصار ويحرمون الحياة الكريمة بتواطؤ من نظام الملالي.

ومنذ ذلك الحين وأنا على اطلاع ومعرفة بكثير من الانتهاكات التي يرتكبها النظام الفاشي في طهران ضد الشــعب الإيراني، هذا النظام الذي اختطف ثورة شــعبه وسرق بطولاته في مقاومة النظام البائد، وجيّرها لحسابه وحساب فكره الشاذ ونهجه المنحرف وبطشه الذي لا نظير له، فأسس بذلك لظهور التنظيمات المتطرفة في العالم وإلصاقها بالإسلام والمسلمين؛ حيث إنها استقت ســلوكياتها وسياساتها وأحكامها الدموية من سياسات وسلوكيات وأحكام الخميني وفتاواه الضالة المضلة والمُثْبَتة في هذا الكتاب بخط يده، الحاكم الطاغية الذي فاق بظلمه لشعبه ومخالفيه جبابرة الأرض.

ولكنني أبدًا ما تصورت أن تكون فظاعة جرائمه بهذا المستوى من الهمجية، وما توقعت هذه الدرجة من التجاوز لنصوص ديننا الحنيف وتعاليمه السمحة وأحكامه الجلية في احترام حقوق الإنســان، وما تخيلت هذا الافتيات على ســيرة آل البيت وعترة المصطفى صلى الله عليه وسلم ممن يتستر بثياب الدين لكسب عواطف جماهير أمتنا التائقة إلى التحرر من أذيال الاســتعمار القديم والحديث، فماذا أبقى للنازية أو حتى للاحتلال الصهيوني الغاشــم لأرض فلســطين؟ ومن أين أتته الجرأة على نبش مزابل التأريخ بإحياء محاكم التفتيش من العفن! إنها النفس الحاقدة على الخصوم والمخالفين في السياسة والثقافة والسلالة، حتى الكفرة لم يعاملهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه العداوة والبغضاء؛ وهو الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه!

يــا لهول ما قرأت فــي هذا الكتاب وما رأيــت من وقائع وأحداث! بل هذه الموســوعة التي اشــتملت على البينات الثابتة والبراهين الدامغة التي ساقها المؤلف للتدليل على تورط نظام الملالي العنصري في جرائم يندى لها جبين الإنســانية: الحروب الطائفية في المنطقة والإعدامات اليومية بالجملة للمعارضين من الشعب، المقابر الجماعية لعشرات الألوف الذين تتم تصفيتهم ومنهم الأطفال والنســاء الحوامل، صنوف التعذيب النفســي والجسدي التي لم تعهدها النظم الفاشــية من قبل، العنصرية والافتراء واختلاق الأكاذيب ومحاولة شراء الذمم دون خجــل لتزوير الحقائق والوثائق، محاربة المعارضين عن طريق الضغط على عائلاتهم وأقاربهم، تجنيد العملاء من الداخل والخارج لتنفيذ مؤامرات النظام، إنها دلائل تكفي لإدانة هذا النظــام وكل رموزه بجرائم الحرب هــذه وغيرها وملاحقتهم ومحاســبتهم عليها لدى

محكمة الجنايات الدولية، سواء منهم الأحياء والأموات.

ولعل أبشـــع جرائم هذا النظام ضد خصومه ما يقترفه ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وأعضائها وتشـــويه صورتهم ووصمهم بالإرهاب وتسميتهم بالمنافقين، هذه المنظمة التي كان لها عليه فضل الســـبق في مقاومة وإسقاط نظام الشاه واستبداده، المنظمة التي ساندته بادئ ذي بدء بعد نجاح الثورة واستلامه السلطة ظنًا من أعضائها أنه سيلبي تطلعات الشعب الإيرانـــي ويحقق آماله بالحرية والعدالة والديمقراطية، إلا أنه تنكر لكل ذلك فاســـتبد وطغى وبغى هو الآخر واســـتفرد بالحكم وبالسلطات الدســـتورية التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفرض الإجراءات التعســـفية ضدهم وضد أبناء الشعب الإيراني لكن بلون جديد؛ باستخدام الدين سيفًا يسلطه على رقابهم حسب أهوائه ومصالحه، والتهمة الجاهزة لهم هي الحرابة.

إن مـــا يميز هذا الكتاب وما يتضمنه من وثائق وصور وشـــهادات ومعلومات وتحليلات صدوره عن كاتب عراقي معروف هو صافي الياسري، واكب ما حدث للإخوة المجاهدين في مخيم أشـــرف وما يحدث لهم الآن في معســـكر ليبرتي، وما تعرضوا له من مجازر وحصار لتصفيتهم جسديًا والقضاء على المعارضة التي تمثل الصوت القوي والمدوي للشعب الإيراني فـــي مواجهة نظام ولاية الفقيه الذي لا يســـتند إلى أي دليل شـــرعي، بل إلى خرافات وبدع اختلقها الخميني وزمرته لخداع الشـــعب وإيهامه بأنها مســـتمدة من الدين الحنيف لضمان خنوعه وخضوعه للنظام المتزيي بزي الإسلام.

إننـــي - ومن خلال معرفتي بأعضاء هذه المنظمة وتعاملي معهم عن قرب منذ ســـنوات طويلة - على يقين أنها تعتبر بحق ممثلة للشـــعب الإيراني الشـــقيق، وهي القادرة بنهجها وفكرهـــا على توحيد الأمة والجمع بين جناحَيْها، وعلى إصلاح ما أفســـدته يد النظام القائم على مبدأ ولاية الفقيه المتنكر لمبدأ الشورى الذي أرساه القرآن الكريم وطبقه رسوله صلى الله عليه وسلم في سيرته النبوية المشرفة، إن ما يحتويه هذا الكتاب يؤكد ما ذكرت، ويزيد يقيني بأن الشـــعب الإيراني الشـــقيق بقيادة منظمة مجاهدي خلق سيحقق الانتصار المؤزر على هذا النظام الذي يســـحق المعارضين له ولا يعترف بالرأي الآخر، ويحاول بكل الوسائل خداع القريب والبعيد بل العالم كله حتى يبرر أسباب البقاء له.

«الشيخ الدكتور تيسير رجب التميمي»

«قاضي قضاة فلسطين»

و«رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي سابقًا»

و«نائب رئيس اللجنة العربية الإسلامية للدفاع عن سكان أشرف»

بسم الله الرحمن الرحيم

تابعت باهتمام بالغ ما أورده الكاتب الرائع الأستاذ «صافي الياسري» من جهد توثيقي بالأدلة للأباطيل التي تسوقها المخابرات الإيرانية «اطلاعات» والأذرع الأخطبوطية والدموية للحرس الثوري الإيراني في نظام الملالي. وما أورده الكاتب يعتبر أدلة قانونية معتبرة وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني في محاسبة مرتكبيها من نظام الشر والطغيان، نظام الملالي بحق الشعوب الإيرانية وبحق المقاومة الإيرانية المجاهدة وعلى رأسها منظمة مجاهدي خلق بقيادة الأخت المجاهدة السيدة مريم رجوي وأبطال المقاومة الإيرانية الصامدين الثابتين على الحق في معسكر أشرف ومن ثم في معسكر ليبرتي.

تابعت فصول الكتاب الغني بتفاصيله ومعلوماته والتي يجب أن يطلع العالم على مجرياتها وتفاصيلها لإيقاف أسلوب الكذب والخداع والتدليس والتضليل التي يمارسها نظام الملالي أمام المجتمع الدولي، ويجب أيضا أن تتحمل الجهات الدولية مسؤوليتها في محاسبة هذا النظام الدموي القابع على صدور الشعوب الإيرانية الصابرة.

إن ما ذكره الكاتب هو جزء من الحقيقة المغيبة عن العالم والتي أن تعمقت فصولها من كل الجوانب لاعتبرت دستورا ودليلا على إرهاب هذا النظام ودمويته وخداعه المعهود. قدم الكاتب رؤيته وأدلته وفقا للمعايير الدولية، مما أضاف وأبدع في تفاصيل هذه الأباطيل أو الرد عليها بالوثائق؛ مما جعل مصداقيته تتعالى بين فصول هذا الكتاب وتصدح بحقائق مغيبة عن العالم.

وأعتقد أن هذا الكتاب يعتبر مرجعا ودستورا لكل العالم وهو يطلع على ما أوردته الأجهزة المخابراتية الإيرانية بحق المقاومة الإيرانية، وأيضا مرجعا لكل مراكز البحوث والدراسات السياسية والقانونية والتأريخية، لأنه تناول سرد الوقائع بحرفية معهودة له، وقدم هذه الأباطيل والادعات بسلسلة ورؤية تجعل المتابع يفهم منها الحقائق بكل تفاصيلها حتى يكون القارئ على اطلاع تام بما ساقته هذه الأجهزة المخابراتية من أساليبها الوضيعة لتضليل الرأي العام الإيراني والإقليمي والدولي، حتى تنفذ

أجندتها الدموية بحق المقاومة الإيرانية البطلة والتي صمدت وثبتت على جهادها ضد هذه الطغمة الحاكمة، ومن ثم استطاعت المقاومة الإيرانية من كشفها والتصدي لها بصدورهم العارية في جرائم ارتكبت بحق الأشرفيين وبالتعاون مع ذراع إيران الدموية المتمثل بالمليشيات الطائفية والتي تدعمها أجهزة المخابرات الإيرانية وتدعمها الطغمة العميلة للحكومة العراقية. إن ما تعرضت له المقاومة الإيرانية من جرائم يندى لها جبين الإنسانية من قبل نظام الملالي وأجهزته القمعية، هو جزء من عقلية هذا النظام الدموي وسياساته القمعية والتوسعية والعنصرية بحق الشعوب الإيرانية وشعوب المنطقة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتعتبر هذه الجرائم الإرهابية دليلا على إرهاب هذا النظام واعتماده استخدام الإرهاب لتحقيق مصالحه الدنيئة بحق الأبرياء، ولكن صمود المقاومة الإيرانية وثباتها وتحديها أفشل كل مخططات هذا النظام، وما مدى التأييد والتلاحم الذي تشهده مؤتمرات المقاومة الإيرانية وحضور عشرات الآلاف من المؤيدين لها ولحقوقها، ما هو إلا الرد المناسب على ادعاءات وأباطيل هذا النظام الدموي، وهو طلقات رصاص تنطلق من كل أرجاء العالم وكل الحناجر تصدح بالحرية والعدالة للشعوب الإيرانية حتى تحرير الشعوب الإيرانية من هذا النظام الدموي.

إن الجهد العلمي والوثائقي الذي بذله الكاتب في سرد هذه الأباطيل والرد عليها يجب أن يكون وثيقة تأريخية تتناولها الأجيال لمعرفة الحقائق والمآسي المؤلمة والحزينة والانتصارات التي حققتها المقاومة الإيرانية من خلال صمودها بتضحيات أفرادها نساء ورجالا وشيوخا وشبابا من أجل الحرية والعدالة. إن كل صوت من أحرار العالم ينطلق لكشف أباطيل نظام الملالي سيكون رمحا كاشحا في نهاية هذا النظام، وأن العالم الحر يقف بكل أطيافه مع حقوق المقاومة الإيرانية ومع أبطالها الجنود المجهولين.

بالتأكيد ستأتي لحظة انتصار المقاومة الإيرانية «ويرونه بعيدا ونراه قريبا» على نظام الملالي وأجهزته القمعية وستكون قد ضاقت بهم الأرض بما رحبت نتيجة سياساته القمعية التي اعتمدها منذ تولي سيدهم الكبير «الخميني» والذي جعل من ربوع إيران تتطرز بالدماء نتيجة حقده وأمراضه وسياساته التي أراد من خلالها تطبيق حكومته الديكتاتورية بحجة نظام «ولاية الفقيه» والتي ثبت للعالم أنها ديكتاتورية وعنصرية أراد بها دجالهم الكبير الخميني ومن ثم خامنئي لتحقيق دمويتهم على حساب الشعوب الإيرانية وشعوب المنطقة والشرق الأوسط.

بوركت جهود الكاتب الأديب الأســـتاذ «صافي الياسري» على هذه الوثائق الدامغة ولكشفه أباطيل نظام الملالي والرد عليها بالوثيقة والحجة القانونية.

أقتـــرح اعتماد هذا الكتاب فـــي كل الجامعات العالمية ليعتبـــر مرجعا علميا لطلبة الدراسات العليا ومراكز البحوث العلمية.

الدكتور محمد الشيخلي
مدير مركز العربي للعدالة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

كثيـــرا ما حاججني المخدوعون بالنظام الإيراني ومرتزقته حول هوية النظام الإســـلامية ومبدئيتـــه الأخلاقية والمذهبية، فهو في عرفهم نظام قام على نهج آل البيت وإني ربما كنت مخدوعا وأنا أقرأ صفحات من اللا مبدئية اللا أخلاقية في سياسة وسلوكيات هذا النظام التي وثقتهـــا منذ الأيام الأولى لقيام مملكة الخميني على ركائز الدجل والخداع والتلون الحرباوي وكان أول الأســـس التي قامت عليها رؤيتي هو إبعاد الخميني وجهات النظر السياسية التي كانت تعنى بإرادة العامة في قيام جمهورية إيرانية ديمقراطية دســـتورها العدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والشخصية وكتابة دستور مرجعه الأول الاستجابة لاستحقاقات رفض التمييز الجنسي والعرقي والديني والمذهبي واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص وانتهاج سياسة احترام دول الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين وإقامة علاقات خارجية ســـلمية مبنية على المصالح المتبادلة وبخاصة مع دول الجوار والدول الإســـلامية ومعاونـــة مســـتضعفها ورد الظلم عنها. ولو حـــدث ذلك لكانت إيـــران تاجا على رأس الشعوب على اختلاف عقائدها وأعراقها ومذاهبها وعلى رأس الأمة الإسلامية بشكل خاص، لكن الذي حدث والذي جعلني أقول بيقين إن الخميني ســـرق ثورة الشـــعوب الإيرانية التي أطاحت بدكتاتورية الشـــاه أنه بدلا من أن يؤسس دولة تزعم عصابة، ووضع كتابه «تحرير الوسيلة» «قرآنا» لإيران غير قابل للجدل والمناقشة ومن ثم أسس لقيام دولة ولاية الفقيه التي أعدمت كل أحلام وطموحات الشـــعب الإيراني، الأمر الذي دفع أحرار إيران إلى الثورة عليه ولأنه منع هؤلاء الأحرار من ممارســـة اللعبة السياسية سلميا فقد اضطروا ألى خوض مســـار الكفاح المسلح وسيلة للخلاص الوطني وتحقيق طموحات شعبهم وعلى راس هؤلاء كانـــت منظمة مجاهدي خلق التي دفعت ثمنا باهظا لكنها لم تتراجع وصمدت وســـتصمد كما

تؤشر كل الوقائع حتى التحرير الناجز لعموم إيران من النظام الخميني الفاشي.

وتبع ذلك ما تبعه من تسويق لمبدأ «تصدير الثورة» أو تصدير التطرف الذي اكتشفنا بعد ٣٦عاما من عمر مملكة الخميني الفاشية الخرافيه أنه كان الأساس لقيام التظيمات المتطرفة على شـاكلة داعش التي اسـتقت سـلوكياتها وسياسـاتها وأحكامها الدموية من سياسات وسلوكيات وأحكام الخميني. وبسبب هذا المبدأ الاستحواذي دمرت العلاقة بين إيران والبلدان والشـعوب العربية والتهبت الحدود جبهة قتال ضار بين العـراق وإيران، تلك الحرب التي استفزني منذ البدء قول الخميني عنها أنها نعمة إلهية لأنها أتاحت له تصفية وجهات النظر المخالفة للكيان الذي أسـس له بأسلوب دموي راح ضحيته أكثر من مائة وعشرين ألفا من شـباب وبنات إيران، بينما أكلت الحرب الأخضر واليابس من ثروات الشعبين والملايين من أرواح أبنائهما والملايين من المعاقين والأرامل واليتامى.

لا أريـد الإيغال في هذا التقديم في المسـاحات التأريخية المعروفـة الموثقة ولكني أقدم هنا أنموذجا من واقعة تكشـف لا أخلاقية ولا مبدئية هذا النظام حدثت إبان محاكمة الرئيس الراحل صدام حسـين رحمه الله وأضع هذه الواقعة تحت أنظار اولئك الذين مازالوا يحاجون حول أخلاقية ومبدئية وإسـلامية نظام الخميني الذي أجزم أنه لا يعتمد القرآن كما يدعي ولا نهج البلاغة كما يروج، وإنما كتاب «الأمير» الميكافيلي منذ قام وحتى اليوم وإلى أن يسقط وهو ساقط لامحالة. وهذه الواقعة إنما هي أنموذج معياري لأخلاقية النظام.

الواقعة أدرجت توثيقيا على الوجه التالي:

الحقوقي الفرنسـي «إمانوئل لودو» يكشـف عن مؤامرة النظام الإيراني لإلصاق قصف حلبجة الكيمياوي بمجاهدي خلق الإيرانية!!

بثت قناة «آرته» الفرنسـية يوم ٢٧أيلول/ سـبتمبر ٢٠٠٥ في برنامج تناول محاكمة صدام حسين تصريحات المحامي الفرنسي المدافع عن رئيس النظام العراقي السابق، كشف فيه عن مؤامرات النظام الإيراني ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وكشـف إمانوئل لودو أن سفير النظام الإيراني في فرنسا صادق خرازي دعاه إلى سفارة النظام في فرنسا واقترح عليـه أن تكف إيـران والعراق عن توجيه التهم بعضهما للبعض بشـأن القصف الكيمياوي لحلبجة وفي المقابل يتم توجيه التهمة ضد مجاهدي خلق الإيرانية من قبل الطرفين.

وتم في هذا البرنامج الذي بثته قناة «آرته» الفرنسية طرح فرضيات مختلفة حول قصف حلبجة عام ١٩٨٨ إحداها فرضية وردت في مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية.

وحسب هذا المقال تكشف التحقيقات أن العراق لم يكن يملك نوع الغاز المستخدم ضد حلبجة.

ووجهت قناة «آرته» سؤالا لإمانوئل لودو بهذا الخصوص فأجاب الحقوقي الفرنسي قائلا: «أريد هنا أن أنقل لكم حوارا خاصا ولو أني أعرف أنه ربما يكلفني بعض الثمن. فإني دعيت من قبل السفير الإيراني إلى السفارة الإيرانية بباريس. وكان أول ما طرحته عليّ السفارة الإيرانية سؤال مفاده: كيف حال صدام حسين؟ نحن الإيرانيين يساورنا قلق بالغ بشأن سلامته. وعندما واجهت مثل هذا السؤال استغربته كثيرا ولم أصدق بادىء الأمر ما سمعته غير أن السفير واصل فقال لي دعنا نتفق على موضوع. إننا سنقول إن صدام لم يقصف الأكراد كيمياويا وفي المقابل أنتم تؤكدون أن الإيرانيين لم يقصفوا الأكراد أيضا. وبذلك نتفق على مذنب مشترك ألا وهو مجاهدي خلق. قولوا أنتم إن مجاهدي خلق هم الفاعلون ونحن أيضا بدورنا نقول إن هذا من عمل مجاهدي خلق. وبذلك سيتم الحفاظ على ماء وجه الطرفين (إيران والعراق) فما هو رأيكم؟».

وفي جانب آخر من تصريحاته أكد إمانوئل لودو الحقوقي الفرنسي قائلا: «لديّ تقارير باللغة الإنجليزية تقول إن هذا الغاز تم اختباره فنيا وتبين أنه غاز إيراني. والمتخصصون الأمريكان يقولون إن النظام الإيراني هو الذي ارتكب هذه الجريمة».

وكان المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ووزارة الخارجية ووزارة المخابرات وجهاز القضاء وفيلق القدس التابع لقوات الحرس في النظام الإيراني هذه الدوائر والمؤسسات بأمر من خامنئي وبكل طاقاتها شنت حملة لضخ معلومات كاذبة ومضللة إلى الأجهزة الحكومية والقضائية العراقية والقوات متعددة الجنسية ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

فقد كلف الولي الفقيه خامنئي في النظام الإيراني وزير المخابرات الأسبق «دري نجف آبادي» أن يبادر ومن خلال استخدام إمكانات وزارة المخابرات والسلطة القضائية ووزارة الخارجية وفيلق القدس الإرهابي لاختلاق ملف كيدي ضد مجاهدي خلق مستغلا محاكمة الرئيس العراقي السابق!!

وكانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد كشفت في بيان أصدرته في التاسع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٤ أن النظام الإيراني بصدد توظيف محامين يقبلون أن ينسبوا جرائم النظام الإيراني في مدينة حلبجة الكردية العراقية إبان حرب الثماني سنوات إلى مجاهدي خلق لقاء رشى بالغة. وبدأ النظام الإيراني حملة موسعة وقذرة لاختلاق ملف كيدي ضد المجاهدين.

وقــد أمر الولي الفقيه في النظام الإيراني خامنئي قائلا: «يجب اســتغلال محاكمة صدام حسين ضد المنافقين».

وفــي إحدى الحالات عرض النظام الحاكم في إيــران على أحد المحامين مبلغ ١٥٠ألف دولار رشوة له لتمرير اتهام منظمة مجاهدي خلق.

و جاءت هذه المحاولات في وقت اعترفت فيه القوات متعددة الجنســية بالمركز القانوني لأعضــاء مجاهدي خلق كأفراد محميين طبقا لاتفاقية جنيــف الرابعة وأكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث صرح «كبار المســؤولين الأمريكييــن» بأنه ليس هناك أي دليل على توجيــه التهمة ضد حتى عضو واحد من المنظمة (صحيفة نيويورك تايمز، ٢٧تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، هذا بالإضافة إلى ١٠دراســات حقوقية وبيان ٥٠٠ من أبرز الحقوقيين الدوليين و٣٢٣٠حقوقــي ومحام عراقي لدعم الحقوق القانونيــة لمجاهدي خلق (بيان باريس، ١٠ تشــرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٤) ولاســيما المواقف المســتمرة للأحزاب والعشائر العراقية وشــرائح المجتمع العراقي ضــد مؤامرات النظام الحاكم في إيــران وهذه المواقف أحبطت مؤامرات النظام اللا أخلاقية ضد مجاهدي خلق.

- وقال الحقوقيون في بيانهم: «إن التحركات العســكرية لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية تعد أعمال مقاومة وليســت أعمالا إرهابية» و«بالتالي فإن أية ملاحقة قائمة على تســمية الإرهــاب تعد غير قانونية» و«أية حكومة لاحقة فــي العراق لابد لها من الالتزام باتفاقيات الحكومات الســابقة تجــاه منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ويجب مراعــاة مبدأ الحق الثابت (vested rights) و«على القوات متعددة الجنسيات والحكومة العراقية أن تعترفا بموقع أفراد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمقيمين في أشــرف في العراق كلاجئين سياســيين وأن تمنعا من أن يقمع النظام الإيراني معارضته بحجة كونهم مدرجين في قائمة الإرهاب».

- إن مليونين وثمانمائة ألف من العراقيين أعلنوا في نيسان/ إبريل ٢٠٠٥: «إن مجاهدي خلق وبمعتقداتهم الإســلامية الأصيلة وجذورهم العميقة في المجتمع الإيراني يشكلون نقطة النقيض والسد السياسي والثقافي المنيع أمام مد التطرف وتوغله في العراق، ويمثلون الرقم الصعب في المعادلة الراهنة بوجه الأحلام التوســعية للنظام الإيراني. ولهذا السبب أصبحوا الهدف الأول لحملة الأكاذيب الواسعة التي يشنها حكام إيران».

- كمــا يؤكد البيان: «قام كتاب وصحفيون ومثقفون ومحامون وقضاة عراقيون بارزون بالتحقيــق حول حملة الأكاذيــب والادعاءات والتهم الموجهة من قبــل النظام الإيراني ضد

مجاهدي خلق حتى شهدوا في النهاية على زيف هذه الادعاءات». «وقال عضو في البرلمان العراقي خلال كلمته أمام المؤتمر الدولي للحقوقيين في باريس في هذا المجال: "لم نعثر في جميع وثائق ومستندات الحكومة العراقية على وثيقة تقلص من مكانة وموقع هذه المنظمة أو تدل على أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد ارتكبت مخالفة قانونية في الأراضي العراقية" ».

- العراقيون الموقعون على البيان من العرب والأكراد والتركمان والشيعة والسنة والمسيحيين وأبناء الطوائف الأخرى شهدوا على «أن المجاهدين الإيرانيين وطيلة السنوات الـ١٩ الماضية كان شغلهم الشاغل وبكل تضحية وشرف ونزاهة سياسية هو المقاومة المشروعة من أجل تحرير وطنهم وشعبهم ليس إلا».

وعلم أن النظام الإيراني قام بتشكيل مجموعات استخبارية وعملياتية لتحقيق أهداف الحملة اللا أخلاقية واللا مبدئية التي أمر بشنها خامنئي وذلك من خلال فبركة واختلاق ملف كيدي وتوجيه اتهامات وافتراءات ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ونشاطاتها في العراق مثلما قام به من ضخ معلومات مفبركة ومضللة لمديرية الاستخبارات والنيابة العامة لمكافحة الإرهاب في فرنسا.

وقد تعاون في هذا المجال مع «دري نجف آبادي» عدد من جلادي المخابرات والقضاء في النظام الإيراني بينهم «علي زاده» و«أصغري» و«ياوري» و«ذبحي». وفيما يلي بعض من عناوين الملفات المختلقة المكشوفة التي أعدها النظام الحاكم في إيران لاستغلال فرصة «المحاكمة» أو على هامشها كالآتي وكما أوردها بيان للمقاومة الإيرانية:

«الإيواء والدعم والإسناد المادي والتجهيز العسكري لقادة وأعضاء زمرة منظمة مجاهدي خلق الإرهابية».

«تجهيز قادة وأعضاء زمرة منظمة مجاهدي خلق الإرهابية عسكريا لعبور الحدود العراقية الإيرانية المشتركة لزرع القنابل في أماكن عامة وخاصة والقيام باغتيال وقتل المئات من المواطنين العاديين والمسؤولين الإيرانيين».

«استهداف المدنيين والمناطق السكنية وشن حملات على المدن والقرى الإيرانية خاصة محافظتي كرمانشاه وإيلام».

«تجنيد الإرهابيين من مجاهدي خلق لتعذيب أسرى الحرب الإيرانيين والمدنيين في العراق».

«شكوى الادعاء العام للدولة نيابة عن ضحايا الجرائم».

«شكاوى منفصلة لمنظمات غير حكومية وأشخاص طبيعية ومعنوية».

«ضرورة حضور وتدوين إفادات المشتكين أثناء محاكمة صدام حسين».

جديـــر بالذكر أن أبعاد الأكاذيب والدعاوى الكيدية لعمـــلاء النظام الإيراني ضد مجاهدي خلق بلغت حدا نقلت فيه وكالة أنباء تابعة للنظام عن عضو في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجيـــة في برلمان النظـــام أن «أحمد بيش بين» عضو لجنة الأمن القومي والسياســـة الخارجية في البرلمان أكد بخصوص الملاحقة القضائية لـ ٤٠ عنصرا من الأعضاء الكبار في منظمة مجاهدي خلق – المنافقين – من قبل أمريكا أن أمريكا ليست ذات مروءة بالقدر الذي تلاحق جرائم كبار أعضاء مجاهدي خلق قضائيا! » (وكالة أنباء إيرنا الحكومية، ١٦أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥).

مـــن الواضح أن النظام الديكتاتوري الإرهابي المتســـتر بغطـــاء الدين الذي يرى من كل الجوانـــب أن منظمـــة مجاهدي خلق هي التي ســـتقضي عليه في إيران وهـــي الحاجز أمام ســـيطرته على العراق يعمل على تشويه ســـمعة مجاهدي خلق بأي طريق ممكن ويرى ذلك «أهم ضرورة للنظام» وأن هذا السيل من الأكاذيب ضرورة مكملة لأعمال الإرهاب والخطف والتعذيب والإعدام.

والمثير للســـخرية أن هذا النظام الخبيث الذي يقيم العالـــم ولا يقعده ويكاد ينفجر لإنكار اســـتقلالية مجاهدي خلق ويحاول الإيحاء بتبعية الحركة المعارضة الرئيســـية لسلطته غير المشروعة إلى الحكومة العراقية السابقة. وقد ادعى رسميا بأن الأسلحة النووية والكيمياوية والجرثومية تم إخفاؤها في معسكرات مجاهدي خلق ويزعم وبمنطق الشعوذة والدجل ولكن بكل بلاهة ما يأتي:

- «عناصـــر منظمة مجاهدي خلق الإرهابية تعمل لحســـاب القوات الأمريكية في العراق وتشـــارك تحت إشـــراف القوات الأمريكية في دورات عســـكرية للدمار الشامل» (تلفزيون النظام، ١٨نيسان/ إبريل ٢٠٠٥).

- «الجنود الأمريكيون وبالتعاون مع عناصر المنافقين يمارسون التعذيب على الإيرانيين الســـجناء في سجن أبوغريب وتعرض أربعة منهم لكسور نتيجة ضربات الجنود الأمريكيين والمحققين المنافقين» (وكالة أنباء فارس الحكومية، ١٣آب/ أغسطس ٢٠٠٥).

- «مجاهدي خلق يشـــاركون الجنود الأمريكان في قمع الاحتجاجات الشـــعبية في مدينة الصدر ببغداد» (وكالة أنباء النظام، ٧آب/ أغسطس ٢٠٠٥).

- «شـــارك ٢٠٠ جندي مـــن القوات الخاصة الصهيونية وعشـــرات من عناصر منظمة مجاهدي خلق الإرهابية في الهجوم ضد مدينة الفلوجة» (تلفزيون النظام، ٢٠تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤).

- «هم يشـــاركون في الهجمات الأمريكية ضد النجف» (قناة العالم، ٢٥آب/ أغســـطس ٢٠٠٤).

- «يقومون بإسناد القوات الأمريكية في هجومها ضد مرقد الإمام علي» (قناة الجزيرة، ٢٣آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

- «إن منافقي خلق جزء من القوات المحتلة ويقفون وراء التفجيرات في بعقوبة» (قناة النظام باللغة العربية، ١٢آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

- «الســـفارة الأمريكية في بغداد منحت الجنسية الامريكية و جنسيات أخرى لـ٤٥٠ من الأعضاء المتدربين العســـكريين في زمرة منافقي خلق في العراق ممن تعاونوا معهم خلال عامين من الاحتلال تعاونا عسكريا واستخباريا خاصة مع الجنود الأمريكيين في قمع الشعب العراقي» (صحيفة جمهوري إسلامي، ١٦كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥).

- «إنهم من جملة الأشـــخاص الذين شـــاركوا في قتل الشـــيعة العراقيين خلال انتفاضة عـــام١٩٩١ وقتلوا خلال التطـــورات الجديدة مواطنين عراقيين خاصـــة في النجف ومدينة الصدر دعما للجيش الامريكي» (وكالة أنباء مهر، ١٤تشرين الثاني/ يناير ٢٠٠٤).

إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية إذ تعيد إلى الأذهان اعتراف المجتمع الدولي بأن النظام الحاكم في إيران هو عراب الإرهاب في العالم وأنشـــط راع للإرهاب في عالمنا المعاصر وإذ تذكر بـــأن المقاومة الإيرانية دعت إلى محاكمة قادة النظـــام الإيراني المجرمين في محكمة دولية لجرائمهم ضد الإنســـانية و٢٧ عاما من الإرهاب والإجرام ضد الشعب الإيراني وإدانته ٥١ مرة (كان ذلك حتى عام ٢٠٠٥ وقد ارتفع الرقم الآن إلى ٦٢قرار إدانة) من قبل لجنة حقوق الإنســـان والجمعية العامـــة للأمم المتحدة، لفتت انتباه مجلـــس الامن الدولي وقيادة القوات متعددة الجنسية في العراق وانتباه السلطات العراقية المسؤولة إلى المؤامرة الخبيثة وحملة تشويه سمعة مجاهدي خلق باعتبارها الحركة المعارضة الديمقراطية الرئيسية للنظام الحاكم في إيران.

إلـــى ذلك فإن لا أخلاقية النظام ولا مبدئيته واعتماده سياســـة المخادعة وشـــراء الذمم التي يعدها ســـلوكا مباحا على وفق هويته التي وضعها له الدجال الأكبر الخميني دفعته إلى محاولة شراء فريق الدفاع عن الرئيس السابق صدام حسين. المحامي خليل الدليمي رئيس هذا الفريق كشـــف دنـــاءة النظام هذه حيث نقلت عنه قناة الحرة فـــي ٧كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ تصريحا نشرته صحيفة «عكاظ» السعودية يوم ٦كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ تحدث فيـــه عن مؤامرة خبيثة قـــام بها النظام الإيراني لإلقاء مســـؤولية قصف حلبجة على عاتق مجاهدي خلق. وقال الدليمي: «إن الســـلطات الإيرانية التقت المحامي حاتم شـــاهين وبعض أعضاء هيئة الدفاع عن صدام في باريس وعرضت عليهم مبلغ مائة مليون دولار مقابل عدم التحـــدث عن قضية حلبجة وإلقاء ذلك على عاتـــق مجاهدي خلق». وأضاف خليل الدليمي: «إن المخابرات الأمريكية أرسلت فريقا بقيادة أحد الجنرالات وهذا الجنرال كان مسؤولا في الشرق الأوسط وإيران وقام بأخذ عينات من التربة والزرع والمصابين وقام بتحليلها وتبين له أن غاز السيونايدهو المستعمل وكما هو متعارف عليه فإن العراق لا يملك هذا الغاز».

هـــذا غيض من فيـــض لبيان الهوية الحقيقية لنظام الدجـــل والتدليس الحاكم في طهران ولا أخلاقيته وعدم تورعه عن ســـلوك أية طريقـــة لتحقيق أغراضه مهما كانت دنيئة. وهذا الكتاب جرد تاريخي موثق لبعض جرائم و أباطيل وأكاذيب وتحريفات ومخادعات النظام وهو وإن كان محوره حرب التزييف والتشـــويه التي يشنها النظام ضد معارضيه وبخاصة منظمة مجاهدي خلق، إلا أنه كشف موضوعي بالوثائق والوقائع الموثقة عن هوية التدليس والدجل التي يحملها بامتياز. وهذا الكتاب أيضا مشـــروع قابـــل للنقاش والإضافة والحذف والتعديل والتجريح فلا شيء فوق النقد الموضوعي والله ولي التوفيق.

صافي الياسري – ٢٠١٦

الفصل الأول

صفحات من أجرام
النظام الإيراني الخميني
ضد شعوب إيران ومعارضته الباسلة

صفحات من أجرام النظام الإيراني الخميني ضد شعوب إيران ومعارضته الباسلة

وهذا الفصل له أهمية خاصة فهو يبين التأسيس السلطوي والتشريعي الذي اعتمده نظام ولاية الفقيه القمعي وعصابة الملالي الخمينيـــة قانونا وتعليمات وأحكاما وفتاوى مصدرها الخميني لتشـــريع القمع الدموي قواعد تســـلط وحكـــم وتنفيذ ضد أبناء الشـــعب الإيراني ومعارضته الوطنية وعلى رأسها رأس حربتها الباسل منظمة مجاهدي خلق.

صفحات من أجرام النظام الإيراني الخميني ضد شعوب إيران ومعارضته الباسلة

هن صفحات ســـود ملئت جرائم بشـــعة محلها الشـــعب الإيراني وأبناؤه المغلوبون على أمرهـــم ارتكبها ســـرا وعلانية نظام الجريمة المشـــرعنة في إيران نظـــام ولاية الفقيه في أحكام قروســـطية قراقوشـــية تتراوح بين بتر الأطراف وفقء الأعين ورش الوجوه بالأسيد والإعدامات أمام الملأ وفي السجون دون محاكمة عادلة أو بمحاكمة صورية لا يراعى فيها أي معيار إنســـاني وحتى قانوني قضائي يشـــمل ذلك الخروج على أحـــكام القوانين الدولية الإنسانية حتى في ما يتعلق بالعمر، فقد أعدم أطفال على وفق تعاليم الخميني في وضع معيار السن – كما سنقرأ في الصفحات اللاحقة – والحالة الصحية والنفسية والظرف الدافع، فضلا على التشهير والإساءة إلى المواطن محل الحكم وإعدام كرامته وكنا نقرأ ونسمع ونشاهد في وسائل إعلام النظام الرسمية المكتوبة والمصورة والمسموعة أن بعض الذين كان ينفذ فيهم حكم الإعدام تسحب دماؤهم إلا القليل يبقونه ليبقى محل الحكم حيا ليشعر بمزيد من التعذيب، كذلك الاستحواذ على أعضاء جسد المحكوم كقطع غيار، وعماد هذه الجرائم أحكام ودستور وقوانين وفتاوى الخميني. وبما أن دســـتور ولاية الفقيـــه وبقية الأحكام والقوانين الحاكمة إنما هي نتاج هذه الفتاوى الخمينية الدموية التي تم عدها مصدرا تشريعيا شبه أوحد تجاوزا

على ما كان واجب الكينونة من استلهام الدساتير العالمية المتقدمة إنسانيا وقانونيا. وتمثّل الفقه الإســـلامي المحمدي الحق مصادر معينة قياسها وأساسها فقه القانون ونتاج المفكرين الإيرانيين وفلاســـفة الشـــريعة وعلم الاجتماع وتحديات الراهن المجتمعي ومصادر أساسية رديفة، لذا ارتأينا قراءة بعض هذه الفتاوى وإيراد الشهادات الحية المثبتة والمنشورة لبيان جانب من وجه نظام الخميني اللا إنســـاني القبيح وكل وجوه نظام الخميني لا إنسانية بشعة دموية منتهكة وبخاصة في تعامله مع معارضيه أو مخالفيه أو من يشم منهم ذلك على وجه الشبهة والظن وإن كان باطلا.

الباب الأول

أ . نماذج من فتاوى الخميني الدموية وكل فتاواه دموية

فتاوى الخميني بالقتل ضد معارضيه والسياسيين أصحاب الراي الاخر

«أبيدوا أعداء الإسلام فورا...»!

خروجا على كل القوانين ومعايير العدالة والإنســـانية والحقوق يأتي هذا الشعار صرخة جلاد واقف على نطع قطع الرؤوس وليس أمام أمة يفتي ويشرع ويقود.

إن هذه الصرخة الوحشـــية المفترسة إنما تكشف جوانب من حقيقة أحدى أبشع الإبادات الجماعية التي ارتكبت في القرن الـ٢٠.

فعقب صدور كتاب مذكرات «منتظري» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ على الإنترنت، أصبح نص الأوامر الشـــديدة القسوة الشـــنيعة بإبادة جماعية بحق ٣٠ألف سجين سياسي في صيف عام ١٩٨٨ في متناول أيدي الرأي العام إنما بعد تأخير اســـتغرق ١٢عاما. وعلى الرغم من أن نشر مذكرات منتظري يميط اللثام عن حقائق دفينة لهذه الجريمة المخيفة لكنه لا شـــك أن هذه المذكرات تعكس جزءا ضئيلا من هذه المجزرة. ومن بين الوثائق المنشورة من قبل منتظري هناك وثيقة لفتوى صادرة عن الخميني نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

بما أن المنافقين [المقصود مجاهدي خلق] الخونة لا يؤمنون بالإسلام أبدا وكل ما يطرحونه نابع من المكر والنفاق وبإقرار قادتهم يعتبرون مرتدين [اربط بين هذه المفردة التي استخدمها الخميني «المرتدون» وذات المفردة التي يستخدمها داعش في توصيف من يخالفه الرأي ثم يحكم بإعدامهم، لتعرف أوجه الشبه والتطابق بين نظام الخميني ووليده داعش]، عن الإسلام ومع الأخذ بنظر الاعتبار حروبهم النظامية في شمال وغرب وجنوب البلاد وتعاونهم مع حزب البعث العراقي وقيامهم بالتجسس لصالح صدام ضد شعبنا المسلم وارتباطاتهم بالاستكبار العالمي وضرباتهم الغادرة التي وجهوها منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية وحتى الآن فإن الموجودين منهم حاليا في السجون ومازالوا متمسكين بنفاقهم يعتبرون محاربين ويحكم عليهم بالإعدام ويتم إقرار ذلك في طهران بأكثرية آراء السادة حجة الإسلام نيري دامت إفاضاته [قاضي الشرع] والسيد إشراقي [مدعي عام طهران] وممثل وزارة المخابرات وهكذا الأمر بالنسبة لسجون المحافظات يؤخذ رأي أكثرية الأصوات من السادة قاضي الشرع ومدعي عام الثورة وممثل وزارة المخابرات. إن الحزم الإسلامي واجب حيال أعداء الله بتنفيذ الأحكام التي لا مجال للتردد فيها في النظام الإسلامي متمنيا أن تكسبوا رضا الله بحقدكم وغضبكم الثوري ضد أعداء الإسلام. على السادة الذين يتولون المسؤولية أن لا يترددوا في ذلك أبدا وأن يسعوا ليكونوا «أشداء على الكفار» فإن التردد في مسائل القضاء الإسلامي الثوري إهمال لدماء الشهداء الزكية. والسلام.

روح الله الموسوي الخميني

وهناك وثيقة مروعة أخرى أشـــارت إليها مذكرات منتظري وهي رد الخميني على سؤال طرحه «موسوي أردبيلي» قاضي قضاة النظام الإيراني في حينه والذي كان يعتبر من كبار

الفتوى الصادرة عن خميني بقتل المجاهدين

الملالي الجلادين المجرمين. ونقل أحمد (نجل الخميني) السؤال الذي طرحه موسوي أردبيلي وكتب ظهر ورقة نص الفتوى التي صدرت عن الخميني:

بسمه تعالى

الأب الكريم سماحة الإمام، تحية طيبة، بشأن الفتوى الأخيرة لسماحتك بشأن المنافقين، كان لدى آية الله موسوي أردبيلي غموض بشأن المنافقين أوجزه من خلال مكالمة هاتفية معي في ٣ أسئلة:

١- هل هذا الحكم يشمل الذين كانوا في السجون وسبق أن تمت محاكمتهم وحكم عليهم بالإعدام دون أن تتغير مواقفهم ولم يتم تنفيذ الحكم بحقهم بعد؟ أم حتى الذين لم يحاكموا ولم يحكم عليهم بالإعدام؟

٢- هل يشمل المنافقين المحكوم عليهم بالسجن وقضوا فترة من محكوميتهم إلا أنهم مازالوا متمسكين بنفاقهم؟

٣- بالنسبة للمنافقين في المحافظات المستقلة قضائيا وغير تابعة لمركز المحافظة هل يجب إرسال ملفاتهم إلى مركز المحافظة أم بإمكانهم العمل بشكل مستقل؟

ولكم – أحمد

وقد كتب الخميني ردا على أسئلة موسوي أردبيلي بكل وضوح وإيجاز في ذيل هذه الرسالة:

بسمه تعالى

فـــي جميع الحالات المذكورة أعلاه أي شـــخص كان وفي أية مرحلة، إن كان متمســـكا بالنفاق يحكم عليه بالإعدام. أبيدوا أعداء الإســـلام بســـرعة وبخصوص مثل هذه الملفات، المطلوب هو تنفيذ الحكم في أسرع وقت.

روح الله الموسوي الخميني

وإلى هذه الوثيقة الدموية والاعتراف الدامغ الذي عثرنا عليه مؤخرا:

وثيقة ودليل، إلى أحباب ومقدسي الخميني وخامنئي ومقلديهما السذج ومغسولي الأدمغه ومعصوبي الأعين عن الحقائق ونظام الطاغوت الفاشي الإجرامي الحاكم في طهران، أكشف هذه الوثيقة التي كانت مخفية عن كل العيون وبها يريد الحق أن يقهر الباطل ولو بعد حين.

«اعتــرف المدعو رضا ملك مســاعد وزير المخابــرات الإيرانية في شــؤون الأبحاث والدراسات في عهد الملا فلاحيان في حلقة فيديو ولأول مرة اعترافا مدهشا حيث أعلن بأن النظام الإيراني أعدم ٣٣٧٠٠ [كان المعلوم أنهم ثلاثون ألفا فقط] من الســجناء السياسيين في إبادة جماعية عام ١٩٨٨. وأضاف: دفن المعدومون في مقابر جماعية.

وجاءت هذه الاعترافات على لسان رضا ملك في فيديو سجل له وهو يخاطب الأمين العام للامم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبرعام ٢٠٠٨ [وأحتفظ بنسخة منه في أرشيفي الخاص] حيث قال: "ســيادة الرئيس، إن جرائم النظام بلغت حدا بشــعا حيث قام بإعدام ٣٣٧٠٠ من الســجناء خلال ليالي معدودة من عام ١٩٨٨ وكان السجناء قد حكموا بأحكام حبس تتراوح بين خمس ســنوات وسنتين و وســنة واحدة وقد أعدموا ودفنوا في مقابر جماعيه بواسطة بلــدوزرات وبضمن هؤلاء المعدومين شــباب ومراهقون وصبية كانــت أعمارهم بين ١١ و١٢عاما ونساء حوامل..." ».

هــذه هي حقيقة نظام ولاية الفقيه وجمهورية الخميني الجلاد الدجال اللا إســلاميه وما خفي كان أعظم وهــؤلاء جميعا هم من أمر الخميني وأفتى بإعدامهم!! والأوراق الإجرامية له تتكشف يوما إثر آخر فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ؟!

ولنتابــع أوراق منتظري في مذكراته حيث يقول إن هناك حالات تظهر جزءا من قســوة الخميني وعناصره المجرمة. ونقل عن ممثله في السجون «حسين علي أنصاري» قائلا:

«... كان هنــاك أربعــة أو ثمانية إخــوان يصلون ويصومون لكنهــم رفضوا أن يجروا مقابلات متلفزة. لذلك تم إعدام خمســة أو أربعة منهم وتركوا واحدا بســبب أنه كان معاقا بذريعة أنهم مصرون على مواقفهم...».

وأشار منتظري في مذكراته إلى نموذج آخر وكتب يقول:

«... وجاءني الســيد إسلامي المدعي العام لمحكمة الثورة في محافظة فارس بملف كان يتعلق بفتاة عمدوا إلى إعدامها. وكان يقول لي إنه عارض إعدامها لكنه تم إعدامها في نهاية المطاف بآراء الأكثرية على وفق تعليمات الخميني...».

وكانت رسالة بعثها الملا «محمد حسين أحمدي» حاكم شرع محافظة خوزستان إلى الخميني الجلاد في الرابع‌عشر من آب/ أغسطس ١٩٨٨ لافتة جدا حيث كتب قائلا:

«... فيما يخص الفتوى الأخيرة لسماحتك بشأن المنافقين... أصبحت الآراء والمزاجات بين إفراط وتفريط. وإني شرحت ذلك للحاج أحمد (المقصود نجل خميني) بالتفصيل ليمتنع عن تكراره. وعلى سبيل المثال، كان عدد من السجناء في سجن دزفول يستنكرون المنافقين وهم "طاهر رنجبر" و"مصطفى بهزادي" و"أحمد آسف" و"محمدرضا آشوغ". وسألهم ممثل وزارة المخابرات قائلا: "أنتم تعتبرون الجمهورية الإسلامية على حق وترفضون المنافقين لكن هل ترغبون في القتال والخوض في جبهات الحرب والمنعطفات لصالح الجمهورية الإسلامية؟" وكانت أجوبة السجناء بين التردد والرفض. ثم أكد ممثل وزراة المخابرات قائلا: "هؤلاء مصرون على مواقفهم لأنهم لا يرغبون في القتال لصالح النظام الحق". وقلت له: "وهل يعتبر السواد الأعظم للشعب الإيراني الذين لا يرغبون في القتال، منافقين؟" فأجابني قائلا: "قضية هؤلاء الأفراد تختلف عن المواطنين العاديين". وعلى أية حال، حكم عليهم بالإعدام من خلال رأي الأكثرية لكن الشخص الأخير تمكن من الهرب أثناء تنفيذ حكمه بالإعدام. لذلك أرجو أن تحدد جنابك معيارا ومؤشرا لهذه المسألة حتى لا يقع المسؤولون في أخطاء ولا يتعاملون بالتفريط والإفراط».

وفي جانب آخر من مذكراته كتب منتظري حول عدد الذين قتلتهم أجهزة النظام في بضعة أيام فقط قائلا:

«... في نهاية المطاف، أعدموا ٢٨٠٠ أو ٣٨٠٠ سجين سياسي – الشك من جانبي – رجالا ونساء في البلاد. وحتى أعدموا الذين كانوا يصلون ويصومون. وإنهم قالوا للسجناء: "قل إني غلطان". وكان ذلك الشخص يصبح مجروحا من هذا الكلام لذلك كان يرفض ذلك. فكانوا يعدمونه بتهمة أنه يصر على موقفه. وفي مدينة قم هذه جاءني أحد مسؤولي القضاء متذمرا من مسؤولي وزارة مخابرات المدينة لأنهم يقولون يجب قتل هؤلاء الأفراد بسرعة حتى نتخلص منهم. وقال هذا الشخص: "إني أقول لهم تجب دراسة ملفات هؤلاء الأفراد حتى نعيد النظر في أحكامهم لكنهم يقولون لقد أصدر الإمام أحكامهم فعلينا أن نحدد هل يصرون على مواقفهم أم لا؟" [وهذا يعني أن أحكام الخميني باتت قوانين واجبة الطاعة أكثر من الدستور والقوانين الأخرى المشرعة]. ويقولون لبعض الأفراد: "أنت تصر على موقفك". وهو يقول: "نعم" دون أن يعلم الموضوع، إذن يعدم فورا. وأخيرا شعرت بأن هذا الأسلوب ليس أسلوبا صحيحا لذا قررت أن أبعث برسالة إلى الإمام...».

وأشـــار منتظري في مذكراته إلى رسالة بعثها إلى الخميني في ٣١تموز/ يوليو ١٩٨٨. وجدير بالذكر أن هذه الرسالة تعتبر رسالة أولى أرسلها منتظري إلى الخميني بشأن الإبادة الجماعية بحق الســجناء السياسيين. وكتب منتظري في الفقرة الـ٨ والأخيرة لهذه الرسالة قائلا:

«... إعدام بضعة آلاف خلال أيام لن تكون نتائجه حميدة ولن نكون بمنأى عن الخطل...».

وبذلــك صــرح منتظري في بادئ الأمــر أي بعد مرور بضعة أيام مــن بداية الإعدامات في ٣١تموز/يوليو ١٩٨٨ بأن عدد المعدومين بلغ ٣٨٠٠شــخص وراح يتكلم في رسالته الموجهة إلى الخميني عن «إعدام الآلاف في غضون بضعة أيام». وتجدر الإشــارة إلى أن منتظري لم يكن متمكنــا في ٣١تموز/ يوليو ١٩٨٨ من الاطلاع على عدد المعدومين كلهم في كافة المحافظات الإيرانية. لذا تتعلق الأعداد المذكورة في رســالته بسجن إيفين(١) فقط وليس حتى بسجن كوهردشت لأن موجة الإعدامات التعسفية في سجن كوهردشت بدأت في ٣٠تموز/ يوليو ١٩٨٨.

وتابع منتظري قائلا:

«...بعد مضي بضعة أيام، جاءني أحد قضاة محافظة خوزســتان واســمه حجة الإسلام الســيد محمد حســين أحمدي نجل آية الله الشــيخ علي أصغر أحمدي شاهرودي. وكان هذا الشخص مستاءا جدا وقال: "في محافظتنا، يعدمون الأشخاص بشكل سريع ويختلقون آراء الأكثرية. لا يستطيعون التشــخيص بصورة صحيحة. إنهم مجروحون من عمليات عسكرية يشنها المنافقون لذلك يأخذون الثأر من السجناء". ...».

ثم وجه منتظري في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٨٨ رسالته الثانية إلى الخميني معترضا

(١) وفق دراسات وحدة تحقيق الشهداء (تابعة لمنظمة مجاهدي خلق) عن الإبادة الجماعية بحق السجناء السياسيين في عام ١٩٨٨، بدأت الموجة الأولى للإعدامات في بعض المدن منها طهران وإيلام و... بعد يوم فقط من قبول خميني القرار الـ٥٩٨ الذي تبناه مجلس الأمن الدولي أي الـ١٨ من تموز/ يوليو ١٩٨٨. ولافت للنظر أنه لم تبدأ موجة الإعدامات بشكل متزامن في كافة المدن الإيرانية، وقد بدأت في سجن كوهردشت في ٣٠تموز/ يوليو ١٩٨٨. لذلك فأن ما أشار إليه منتظري حول ٣٨٠٠ معدوم في رسالته الأولى الموجهة إلى خميني في ٣١تموز/ يوليو ١٩٨٨، يختص بسجن إيفين فقط.

من خلالها على مسار نهج الإعدامات. وأشار منتظري في جانب من مذكراته إلى رسالته الثانية وكتب بشأنها يقول:

«... هذه كانت رسالتي الثانية بشأن هذا الموضوع. في ذلك الحين شعرت بأنهم يواصلون أجرامهم. ووصلنا إلى اليوم الأول من شهر محرم الحرام. واستدعيت السيد نيري قاضي شرع سجن إيفين والسيد إشراقي المدعي العام والسيد رئيسي مساعد المدعي العام والسيد بورمحمدي ممثل وزارة المخابرات. وقلت لهم: نحن في شهر محرم أوقفوا الإعدامات في شهر محرم في الأقل...».

وحسب ما صرح به منتظري أن إبادة السجناء السياسيين استمرت حتى أول شهر محرم المصادف الرابع عشر من آب/ أغسطس على وتيرة الأيام الأولى من عمليات الإبادة.

وأضاف قائلا:

«... بحثت معهم رؤوس مواضيع سجلتها عندي ثم قدمت لهم نسخة منها وأقرأها لكم...». و«... تأريخ هذه المذكرة في ١٥آب/ أغسطس ١٩٨٨ مخاطبة كل من السادة نيري قاضي الشرع وإشراقي المدعي العام و مساعدي المدعي العام و بورمحمدي ممثل وزارة المخابرات في إيفين لتنفيذ أحكام أصدرها الإمام...».

وبعد نقل هذه الرسالة كرر منتظري وهوغاية في الاستغراب: «وحسب تقارير وردتني آنذاك، تم إعدام حوالي ٢٨٠٠ أو ٣٨٠٠شخص...».

وكيف يمكن القول إنه وفي الوقت الذي كان يبلغ فيه عدد السجناء المعدومين في الأيام الأولى لموجة الإعدامات (ما أشار إليه في رسالته الأولى في ٣١تموز/ يوليو ١٩٨٨) ٣٨٠٠ شخص ولم يتغير هذا العدد بعد حتى ١٥آب/ أغسطس ١٩٨٨؟! ولا داعي للقول إن الرسالة التي بعثها منتظري إلى الخميني في ١٥آب/ أغسطس ١٩٨٨ تظهر بوضوح أن الإبادة الجماعية بحق السجناء استمرت حتى فترة ما بعد إرسال هذه الرسالة بوتيرة أسرع.

وتابع منتظري قائلا:

«... ومؤخرا، مضت هذه المسألة. وبعد فترة منها استلمت رسالة أخرى من الإمام حول السجناء العلمانيين. وفي ذلك الوقت كان هناك حوالي ٥٠٠شخص من العلمانيين والشيوعيين يقبعون في السجن. وكان الغرض من هذه الرسالة هو التخلص من هؤلاء الأفراد والقضاء عليهم...».

وكما يفيد نص تصريحات أدلى بها منتظري أنه لم تمض سوى بضعة أسابيع من رسالة منتظري بتأريخ ١٥آب/ أغسطس حتى بعث الخميني رسالته الجديدة لإبادة سجناء لم يكونوا ينتمـــون إلى مجاهدي خلق. وأظهرت عمليـــة تحقيق أجرتها منظمة مجاهدي خلق في نفس الفترة أن الخميني أصدر الحكم بحق السجناء غير المنتمين إلى مجاهدي خلق حوالي الرابع من أيلول/ ســـبتمبر ١٩٨٨ أي ما يعادل ٣أسابيع بعد يوم ١٥آب/ أغسطس ١٩٨٨. وبذلك يمكن القول إن الإبادة الجماعية بحق الســـجناء من أعضاء مجاهدي خلق استغرقت أربعين يوما أي الى ما بعد اليوم الرابع من أيلول/ ســـبتمبر ١٩٨٨ لكن منتظري بقي يقول إن عدد المعدومين يبلغ ٣٨٠٠شخص!

ومع الأســـف الشديد لم يكشف منتظري في مذكراته عن مدن وأقضية طالتها هذه الإبادة الجماعية مما أدى إلى قتل العديد من السجناء لكن السؤال الذي وجهه موسوي أردبيلي إلى الخميني، يبين بوضوح أن الإبادة الجماعية جرت ليس في مراكز المحافظات فحســـب وإنما في العديد من المدن الإيرانية.

وفضلا على طهران، تظهر عملية تحقيق أجرتها وحدة الاستقصاء التابعة لمجاهدي خلق أن الإبادة الجماعية بحق الســـجناء السياسيين عام ١٩٨٨ جرت في مختلف المدن الإيرانية في كل من كرمانشاه وزنجان ومشهد وأراك وهمدان وأروميه وسمنان ورودسر وأهواز وقم وســـاري وقائمشهر وشهركرد وخرم آباد وزاهدان وكرج وتبريز وسبزوار ورشت ومسجد سليمان وشـــيراز وإصفهان وســـنندج وبابل ولاهيجان وبندرانزلي وتشـــالوس وبروجرد وكاشان ومنجيل وكرمسار وفسا واندیمشك وبهبهان وكلاجاي وكجساران وكرمان وصومعه سرا وابهر وشاهين شهر ودزفول وإسلام آباد وكرند وايلام وبرازجان وتويسركان وبلدختر واردبيـــل وشـــاهرود وكركان وكنبد وشـــهرضا ولنكرود وآمل واليكـــودرز وقوجان وماكو وقزوين وبيرجند وبندرعباس ومراغه وبندرماهشـــهر وبوشهر وخوي وكازرون وسلماس وكلبايكان واصطهبانات وعلي آباد في شـــيراز بحيث أن العديد من هذه المدن لم يخرج فيها حتى شـــخص واحد من موجة الإعدامات حيا. وعلى الرغم من أن النظام الإيراني ركز على تنفيذ أحكام الإعدام في أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر لكن هناك تقارير تفيد أن الإبادة الجماعية بحق السجناء السياسيين استمرت بأساليب مختلفة حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٨٩ في أرجاء إيران.

وجانب آخر من كتاب مذكرات منتظري يشـــير إلى رد الخميني على رسالته. ويظهر هذا الرد أن الخميني تحمل شخصيا مسؤولية إصدار الأوامر بإجراء هذه الإبادة الجماعية. وعن

طريق نجله أحمد الذي كان يعتبر كاتبا لما يقوله أبوه الجلاد أرسل رسالة في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٨٨ إلى منتظري صرح فيها قائلا:

«... أنت تعرف أنني لا أود الظلم بحق شـخص بريء لكني لا أشـاطرك الرأي بشـأن معارضي الثورة ولاسيما المنافقين. إني أتحمل مسؤولية شرعية عن الفتوى المذكورة لذلك عليك ألا تقلق ليقض الله على المنافقين حتى يتخلص منهم الجميع...».

وتجدر الإشـارة إلى أن منتظري كان واقفا على مسـؤولية الخمينـي وأوامره بالإبادة الجماعيـة بحق أعضـاء منظمة مجاهدي خلق لا في فترة الإبادة الجماعية بحق السـجناء السياسـيين فحسب وإنما حتى قبل بدء الكفاح المسلح غداة ٢٠حزيران/ يونيو عام ١٩٨١ لذلك فأنه لامبرر لمحاولاته للتستر على هذه الحقيقة.

وهذه نماذج أخرى من فتاوى وأحكام الخميني الدموية:

تعـد كلمة الخميني التي ألقاها في ٢٥حزيران/ يونيو ١٩٨٠ وأعلن فيها أن المجاهدين «هم أسـوأ من الكفار» فتوى بتكفير المجاهديـن وأصبحت بمثابة توجيه وأمر ليس لأفراد الحرس والبلطجية فحسب وإنما لجهاز القضاء وحكام الشرع في عموم إيران أيضا لممارسة أبشـع أساليب القمع ضد المجاهدين. وردا على شكوى أحد أنصار منظمة مجاهدي خلق في حزيران/ يونيـو ١٩٨٠ كتب الملا علامة رئيس محكمة الثورة في مدينة بم جنوبي إيران: «وبنـاء على فتوى الإمام الخميني فإن المجاهدين أسـوأ مـن الكفار ولا يحق لهم الحياة» (جريدة مجاهد – ٣٠كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠).

ووصف علي أكبر هاشـمي رفسـنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام والرئيس السابق للنظام سياسة النظام تجاه المجاهدين كالآتي:

«حسـب الأوامر الإلهية هناك ٤أحكام لازمة التنفيذ: ١- يُقتَلون ٢- يُشـنَقون ٣- تبتـرَ أيديهم وأقدامهم ٤- يُعزَلون عن المجتمع. لو اعتقلنا ٢٠٠ منهم وأعدمناهم في بداية الثورة لما ازداد عددهم» (صحيفة اطلاعات ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١).

وبعد مرور عقد أشـار محمد يزدي رئيس السلطة القضائية آنذاك إلى الأمر الصادر عن الخميني بارتكاب مجزرة بحق المجاهدين وأنصارهم حيث قال:

«إن الأمر القضائي المكتـوب خطيا أدان منظمة مجاهدي خلق وتنظيمها وليس أفرادها فقط. لذلك لم تكن هناك أية حدود لاعتبار هؤلاء الأفراد محاربين لله ومفسـدين في الأرض

وتنفيذ الإعدام بحقهم» (صحيفة اطلاعات ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٠).

إن هكذا «عقوبة جماعية» ضد أتباع منظمة سياسية يعترف مسؤولو النظام بأن عدد أعضائها وأنصارها يبلغ ملايين الأشخاص في عموم البلاد هو إجراء فاشي لا يمكن توصيفه إلا بإبادة للنسل.

وفي صيف ١٩٨٨ أصدر الخميني فتوى يتم بموجبها تصفية جميع المجاهدين جسديا وبالتالي تم قتل ٣٠ألفا من السجناء السياسيين في غضون عدة شهور في مجزرة جماعية. وتم نشر الفتوى لاحقا بكاملها من قبل خليفة الخميني السابق آية الله حسين علي منتظري كما ذكرنا.

وفي حينها كتبت صحيفة ساندي تايمز ٤شباط/ فبراير ٢٠٠١ في مقال تحت عنوان «فتوى الخميني أدت إلى مجزرة راح ضحيتها ٣٠ألف شخص في إيران»:

«السجناء بمن فيهم صبيان وصبايا تبلغ أعمارهم ١٣عاما يتم شنقهم بواسطة جرالأثقال على شكل مجموعات مكونة من ٦ أشخاص. ونفذت الإعدامات في إطار تصفية جسدية بشعة في غضون شهرين في كافة السجون الإيرانية وبأمر مباشر من آية الله الخميني. وتم الكشف عن هذه الجرائم في كتاب كتبه الخليفة السابق لالخميني آية الله حسين علي منتظري أحد مؤسسي نظام الدجال الخميني. والنموذج الأكثر إثارة للدهشة في الرسائل والوثائق في هذا الكتاب ما يتعلق بفتوى الخميني التي أصدرها بقتل جميع المجاهدين... وطبقا لشهادة بعض مسؤولي السجون ومنهم كمال أفخمي أردكاني الذي كان يعمل سابقا في سجن إيفين وتم إرسال إفاداته إلى مقرري حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فإن السجناء كانوا يصطفون في قاعة بأبعاد ١٤ في ٥مترا في المكتب المركزي للسجن ثم يوجه لهم سؤال واحد: ما هو انتماؤكم السياسي؟ إذا كان الجواب: المجاهدين، فإنهم كانوا ينقلون فورا إلى موقف السيارات الواقع خلف المبنى ويتم إعدامهم شنقا. هناك الكثير ممن كانوا في مجلس الحكم في مجزرة عام ١٩٨٨، هم الآن في السلطة منهم الرئيس محمد خاتمي الذي كان آنذاك مسؤولا في شؤون العقيدة والثقافة».

وفي إطار سياسة «التصفية الجسدية» للمعارضين طيلة العقدين الأخيرين (حتى الألفية الثالثة) فإن حوالي ١٢٠ألفا من أعضاء وأنصار المجاهدين أعدموا على أيدي النظام الإيراني حيث تم الكشف عن أسماء ومواصفات أكثر من ٢٠ألفا من المعدومين.

ومنذ بداية عام ١٩٨١ كان قد أصبح واضحا أن الهجمات الواسعة ضد المجاهدين

بلغت أعلى حدها وأخذت تزداد جديتها. وبالنتيجة نظمت منظمة المجاهدين في ٢٤نيسان/ إبريل ١٩٨١ مظاهرة احتجاجية ضد قتل أنصارها وأعضائها شارك فيها ١٥٠ألفا من أهالي طهران. وفي ٧أيار/مايو ١٩٨١ نظمت مظاهرة أخرى شارك فيها ١٥٠ألفا من أمهات أنصار وأعضاء المجاهدين الذين كانوا قد تعرضوا للتعذيب أو كانوا معتقلين في السجون الإيرانية. وشاركت نصيرات المجاهدين بصورة عامة في هذه المظاهرة وكان هدف هذه المظاهرة السلمية تشجيع النظام على وقف أعمال العنف وإعطاء أدنى حقوق الشعب الإنسانية أي الديمقراطية والحرية وهما مطلبان كان المواطنون الإيرانيون يطمحون إليهما

٥٠٠ألف من أبناء الشعب الإيراني يشاركون في مظاهرة سلمية نظمها أنصار مجاهدي خلق في طهران – ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨١

غير أنه ومع الأسف لم تجد هذه المطالب السلمية تجاوبا.

وفي ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨١وصل المجاهدون والشـــعب الإيراني في نضالهم من أجل ألديمقراطية والحرية إلى نقطة تحول ومنعطف كبير حيث نظم المجاهدون في طهران مظاهرة شارك فيها ٥٠٠ألف من أبناء الشعب الإيراني ليحتجوا على أعمال الكبت المفروضة عليهم من قبل النظام. وقمعت هذه المظاهرة الســلمية دمويا بشــكل غير مســبوق بعدما تخضبت أجســاد المتظاهريــن بالدماء من قبل النظام الحاكم في إيــران. وكان الخميني قد عقد العزم على أن يقضي على المجاهدين مرة وإلى الأبد لأن شــعبية المجاهدين والتهديد الذي يشعر به بدأت تتصاعد وتنمو.

وأمر الخميني أفراد حرســه بفتح النيران على التظاهرة الســلمية وبالتالي سقط المئات بين قتيل وجريح. وباشــر مسؤولو النظام في اليوم التالي إعدام مئات المعتقلين كما ازدادت حالات الإعدام في الأيام اللاحقة. وكان بين المعدومين ١٢فتاة وقبل أن يتم كشــف هويتهن تم إعدامهن بشــكل فوري. وفي ٢٤حزيران/ يونيو ١٩٨١ نشــرت صحيفة اطلاعات صور الـ١٢ صبية اللواتي اعدمن بشكل جماعي موضحة أن هذه الصور تتعلق بفتيات لم تكشف أسماؤهن قبل الإعدام ودعت الصحيفة أولياء الفتيات إلى مراجعة المراجع المختصه لاستلام جثثهن!!

إن الغضب المفرط للنظام ردا على المظاهرات الســلمية الضخمة في ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨١ كان بوضوح منعطفا سياســيا في إيران لأنه لم يبق إمكانية معارضة النظام بشــكل ســلمي. وأمام مثل هذا القمع لم يكن أمام المعارضة الديمقراطية ومنها المجاهدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة الكاملة والمسلحة ضد النظام.

وكتبت منظمة العفو الدولية في تقرير لها تحت عنوان «إيران: انتهاك حقوق الإنسان»:

«مع أن إحصائية العفو الدولية حول الإعدامات ليست كاملة إطلاقا غير أن العفو الدولية ســجلت ٢٤٤٤ حالة إعدام طيلة فترة ٦ أشــهر بين تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديســمبر ١٩٨١» (راجعوا صفحة ٤٢ لهذا التقرير).

وتذكر صفحة ٤٣ للتقرير أنه:

«في مطلع ١٩٨٠ جمعت العفو الدولية معلومات تفصيلية بخصوص الإعدامات الجماعية وســجلت حالات لأشــخاص أعمارهم دون ١٨عاما أعدموا لأسباب سياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. كما تلقت العفو الدولية تقارير عن شبان وشابات صغار السن بعضهم لم تزد

اطلاعات
جام دوم
دعوت دادستانی انقلاب از اولیاء دستگیر شدگان

صحيفة «اطلاعات» تنشر صور ١٢صبية من أنصار مجاهدي خلق كن أعدمن بشكل جماعي دون أن يتم كشف هويتهن – ٢٤حزيران/ يونيو ١٩٨١

أعمارهم عن ١١عاما أعدموا طيلة الأعوام ١٩٨١-١٩٨٢ إلى جانب تقارير أخرى تشـــير إلى إعدام نساء حوامل».

وكتبت مكتبـــة الكونغرس الأمريكي في «تاريخ إيران» حول «عصر الرعب» في مطلع ١٩٨٠ تقول:

«أصبحت الإعدامات ســـهلة من خلال إصـــدار المجلس الأعلى للقضـــاء بتاريخ أيلول/ ســـبتمبر ١٩٨١ تعميما أجاز صدور أحكام الإعدام لمحاكم الثورة ضد "الأعضاء النشطين"

للمجموعات الفدائية بحيث أصبح صدور ٥٠ حكما بالإعدام لليوم الواحد سياقا ثابتا كما أنه في بعض الأيام كانت تصدر أحكام الإعدام لأكثر من ١٠٠شخص».

لقــد أعدم النظام الحاكم في إيــران طيلة العقدين الماضيين (حتــى بداية الألفيه الثالثة) ١٢٠ألفا من معارضيه وزج مئات الآلاف في السجون وتفنن بأكثر من ١٧٠صنفا من أعمال التعذيب الجسدية والنفسية ضدهم في سجونه.

وهذا الكتاب الصادر بأمر من الخميني يبين بشاعة سياسة وسلوك هذا الجلاد:

الأمــر الصادر عن «الادعاء العــام للثورة» بأمر من الخميني إلــى «المدعين العامين للثورة» في المحافظات والمدن والأقضية بأن يقدموا على سحب دماء السجناء:

الادعاء العام للثورة في جمهورية إيران الإسلامية
التأريخ: ٢تشرين الأول/ أكتوبر الرقم: ٣٢٥٠

من الادعاء العام للثورة في جمهورية إيران الإسلامية
إلى جميع المدعين العامين للثورة في المحافظات والمدن والأقضية

وفق إعلام وطلب قوات الحرس، فعند ما يصاب إخواننا الحرس خلال المواجهات في الشوارع وفي جبهات الحرب بجروح ويتم نقلهم إلى المستشفيات وهم بحاجة ماسة إلى الدم لاحتمال وفاتهم في حالة عدم إمكانية توفير الدم لهم بشكل عاجل، ولذلك ومن أجل معالجة هذه المشكلة، تفضلوا بإصدار الأوامر سريا بأن يتم سحب دماء أولئك الذين حكم عليهم بالإعدام ويجب إعدامهم فورا قبل تنفيذ الحكم بحقهم وذلك على أيدي العاملين في الصحة والموثوق بهم على أن يقوموا بنقل دماء المحكوم عليهم بالإعدام إلى أواني خاصة بواسطة حقنات وتسليمها إلى أقرب مصحة أو مصرف الدم في الموقع ليتم استخدامها في أول حالة طارئة لإنقاذ حياة الإخوان الحرس المصابين.
من الجدير بالذكر أنه ولغرض ضمان عدم وجود مشكلة شرعية تعترض هذه العملية تم الاستفتاء حول طبيعة هذه العملية وكيفيتها من فخامة الولي الفقيه الإمام الخميني زعيم ومؤسس الجمهورية الإسلامية مد ظله العالي، فأفتى بعدم وجود مشكلة شرعية في هذا المجال.

أما فيما يخص أسرى الحرب الذين أمرت كل أحكام الإسلام المحمدي بمراعاتهم ومعالجة جرحاهم فأنظروا ما أفتى به الخميني بحقهم.

دادستان کل
انقلاب جمهوری اسلامی ایران

تاریخ ۱۳۶۰/۷/۱۰
شماره ۳۲۵۰

از دادستانی کل انقلاب جمهوری اسلامی ایران

به

کلیه دادستانهای انقلاب استان وشهرستانها

برابر اعلام ودرخواست سپاه پاسداران ، درمواقعیکه برادران پاسدار درجریان درگیریهای خیابانی وجبهه جنگ زخمی وبه بیمارستانها اعزام میشوند ونیازفوری به تزریق خون دارند بعلل نداشتن خون وعدم امکان فوری به شبیه خون منتهی به فوت مجروح میگردد لذا برای رفع این مشکل دستورفرمائید بطوریکه هرمانعافراد محکوم به اعدام شده واجرای حکم درباره آنان بلا درنگ باید اجرا گردد قبل از اجرای حکم ساده توسط ماموین پزشکی که مورد اعتماد باشند خون محکومین را بوسیله سرنگ به ظروف مخصوص منتقل وبه نزدیک ترین بیمارستان یا پایگاه خون تحویل دارند تادراین فرصت ضروری مورد استفاده برادران پاسدار کمترخسی میشوند قرارگیرد ازجهت اینکه نسبت باین اقدام اشکال شرعی برآن متصور نگردد چونکه ازحضرمبارک ولایت فقیه امام خمینی رهبرونیانگذارجمهوری اسلامی مدظله العالی استفتاء گردید واعلام فرمودند اشکال شرعی ندارد .

دادستان کل انقلاب جمهوری اسلامی ایران

دادستانی انقلاب اسلامی مرکز

۱۳۶۲

الأمر الصادر عن «الادعاء العام للثورة» بسحب دماء السجناء، بأمر من خميني

نص الفتوى الصادرة عن الخميني بجواز قتل أسير الحرب من كتاب «استفتاءات من الإمام الخميني» الصادر في طهران من قبل المؤسسات التابعة للنظام:

استفتاءات من سماحة الإمام الخميني دام ظله حول «الحرب والجهاد».

مع آخر الاستفتاءات من الإمام الخميني لمناسبة أسبوع الحرب المفروضة.

«سنقف ونصمد بكل قوة حتى إن دامت الحرب لمدة ٢٠سنة» (الإمام الخميني).

س- إذا لم يكن ممكنا نقل جرحى العدو إلى خلف الجبهة وأصبح تركهم في الموقع قد يتسبب في استردادهم من قبل العدو هل يجوز قتل هؤلاء الجرحى؟ وهل يجوز قتل الأسير الذي شن العدو هجوما لاسترداده؟

ج- «بسمه تعالي، يجوز قتل الأسير مادام مركز ومعقل العدو باقيا بحيث قد يعيد تعبئته للعمل ضد الإسلام والمسلمين».

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة «اطلاعات» في ٣٠أيار/ مايو ١٩٩٠ أكد الملا محمد يزدي رئيس السلطة القضائية للنظام الإيراني في حينه بشأن الإبادة الجماعية بحق السجناء السياسيين قائلا:

«... قال الإمام [المقصود الدجال الخميني] إن الحكم القضائي بشأن المنافقين يؤكد على أنه قد حكم على كل المنظمة وتنظيمها وليس على أفرادها فقط لذلك لا تترددوا لتحديد عنوان محارب الله والمفسد في الأرض...» (صحيفة اطلاعات التابعة للنظام الإيراني – ٣٠أيار/ مايو ١٩٩٠).

نعم، الحقيقة هي أن الخميني أصدر فتوى الإبادة الجماعية بحق السجناء السياسيين لا في عام ١٩٨٨ وإنما كان قد أوعز بتلك الفتوى لكافة المتورطين في هذه الجريمة في السنوات الأولى للثورة المضادة للملكية. وإذا تأخر الأمر حتى عام ١٩٨٨ فإنما كان بسبب أن الخميني لم يكن يمكنه دفع الثمن أكثر من ذلك بسبب الظروف السياسية التي كان البلد يمر بها آنذاك لكنه وعقب تجرعه كأس سم وقف إطلاق النار الذي وضع حدا للحرب المدمرة بين إيران والعراق، أوغل الخميني في ارتكاب هذه المجزرة بحق ٣٠ألف سجين مجاهد ومناضل للحيلولة دون غليان السخط الشعبي وللاحتفاظ بنظامه!

ب . فتاوى وجرائم خامنئي

على العكس مما أمله البعض من خامنئي في ما يتعلق بفتاوى القمع والجريمة المشرعنة

وإن تقل تصريحاته وأوامره ونواهيه حدة عن فتاوى الخميني فقد ازدادت وتنوعت ولم تترك مجالا للإنسان والمواطن الإيراني أن يتنفس ولو قليلا في أبسط خطوط الحرية أو الفكاك من قيود الولي الفقيه حيث حرم الموسـيقى والرقص وارتداء اللباس بالكم الناقص (النص كم) للرجال والذهاب الى الأديرة والاختلاط بالبهائيين ونشر فتاواه تحت عنوان «منتخب المسائل الجديدة للمرجع الشـيعي في العالم». وهوبإصدار هذه المجموعة التي تكفلت نشرها وكالة أنباء قوات الحرس حاول أن يثبت موقعه المترنح مقابل الزمر المنافسة من جهة وأن يمهد الأرضية لتصعيد أعمال القمع ضد المواطنين خاصة الشباب من جهة أخرى.

وخامنئي ارتقى بنفسه تسمية حين أسبغ على نفسه توصيف «مرجع الشيعة في العالم» في وقت يعرف فيه الجميع في الحوزات العلمية من الناحية العلمية أنه ملا بدرجة بسـيطة. وفي الأعـوام القليلة الماضية فان ادعـاءه المرجعية بات يلاقى سـخرية ما اضطره على مضض إعلان نفسه «مرجعا للشيعة خارج البلاد»!!

وقد كتب في مجموعته للفتاوى الجديدة:

«ولاية الفقيه... فرع من ولاية الأئمة الأطهار وهي ولاية رسول الله نفسها. في الشؤون المتعلقة بإدارة البلد الإسلامي والأمور التي ترتبط بعموم المسلمين وتجب أطاعة رأي (أمر) ولي أمر المسلمين» (رقم ١٥ و١٦).

ومن المثير للسخرية والانتقاد ما كتبه في مجموعته الجديدة بشان فساد المسؤولين حيث حرم كشف هذا الفساد!!

وكتب يقول:

«البوح عن ظلم المسؤولين... أمام الناس لا مبرر له، بل هو حرام إن تسبب في إيجاد الفتنة والفساد وإضعاف الحكومة الإسلامية» (رقم ٤٣١).

وهـو في هذه الفتاوى لـم يحد عن نهج الجلاد الخميني في القمع ولم يخفض حدة نبرته وقسوته فقد اعتبر تنفيذ العقوبات الهمجية تحت عنوان «الحدود» أمرا واجبا وكتب يقول:

«تنفيذ الحدود في عهد الغيبة واجب. وتختص الولاية عليه لولي أمر المسـلمين (يعني نفسه) أي بمعنى أنه بديل الإمام الغائب أو النائب عنه وبديل القوانين والدستور أو رديفهما الأعلى» (رقم ١٨).

وفتـاوى وجهود خامنئي في فرض الحصـار على المعلومة وعـدم وصولها للمواطن الإيراني متواترة ومتشددة لأن الحصول على المعلومات والسريان الحر لها يهدد كرسيه بل

وجود النظام برمته لذا كتب في هذه الفتاوى يقول:
«لا يجوز الشراء والاحتفاظ وكذلك نصب وتصليح دشات الفضائيات». و«يجب مراعاة القانون إن كان هناك قانون بهذا الخصوص». و«يجب تجنب مشاهدة الأفلام التي تهين المقدسات [للنظام]». كما أن استخدام خدمات الكافي نت وكسب الربح عن هذا الطريق فيه إشكال (أرقام ٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣).

ويؤكد خامنئي أن:

«إشاعة الموسيقى وتدريسها وفتح محاضرات للموسيقى حتى لو كانت موسيقى حلالا، لا ينسجم مع الأهداف السامية للنظام...». و«لايجوز الاستماع لأغاني المرأة وهي غالبا توجب المفسدة» (أرقام ٤٦٤ و٤٦٦).

وأيضا وحسب هذه الفتاوى فإن رقص الرجال «حرام» ورقص المرأة للنساء أمر غير جائز. «وارتداء ربطة العنق وغيرها من الألبسة التي تعتبر زيا وملبسا لغير المسلمين إذا كان ارتداؤه يشيع الثقافة الغربية التافهة فهو أمر غير جائز» (رقم ٤٧٨).

وفي هذه الفتاوى القمعية واللا إنسانية، كتب خامنئي بخصوص المشاركة في مراسيم الأديرة من جهة يقول:
«يجب تجنب المشاركة في هذه الاجتماعات وأي عمل يسبب إشاعة مثل هذه المراكز». ومن جهة أخرى يصدر تعميما يؤكد فيه «يجب تجنب الاختلاط بـ "الطائفة الضالة المضلة" [المقصود البهائية] » (أرقام ٤٧٥ و٢٦٠).

وفي هذه المجموعة التي تشمل قرابة ٥٠٠ فتوى صادرة عن خامنئي خلال السنوات الأخيرة، لم تأت أية إشارة إلى الفتوى المثيرة للضحك والكاذبة لخامنئي والمعلنة بأن القنبلة النووية حرام حيث يستند نظام الملالي في لقاءاته ومقابلاته الخارجية إليها باستمرار لتضليل المجتمع الدولي.

إن هذه الفتاوى توضح بجلاء حقيقة هوية نظام ولاية الفقيه الاستبدادية وأساسها القائم على انتهاك حقوق الإنسان وسلب الحريات العامة والخاصة والقمع الدموي.

وقد اعترف خامنئي بجرائم القتل التي ارتكبها الخميني محاولا أن يظهر نفسه بمظهر الأكثر رحمة حيث قال لمرجع شيعي كما أوردت المتداولات: إن الخميني كان يعدم المعارضين وأنا أكتفي بسجنهم!! وهذا ليس بصحيح بالتأكيد فقد ارتفع معدل الإعدامات بوتيرة مفزعة في السنوات الأخيرة وبخاصة في عهد روحاني والأرقام المعلنة تؤكد هذه الحقيقة.

وقد كشفت وسائل إعلام إيرانية تدعي أنها «إصلاحية»!! أخيرا نص الحوار الذي دار بين المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي ورئيس السلطة القضائية الأسبق آية الله موسوي أردبيلي في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي تم تزويرنتائجها لصالح الحرسي نجاد عام ٢٠٠٩ والتي برر الولي الفقيه قمع المحتجين على نتائجها عندما قارن إعدام المعارضين في فترة ولاية الخميني مؤسس النظام بتعامل السلطة الخاضعة له مع المحتجين.

وقد توفرت معلومات عن مصادر مطلعة نشرتها وسائل إعلام محلية أن آية الله موسوي أردبيلي وهو من كبار مراجع التقليد في قم، كان التقى بعد بضعة أشهر على انطلاق الاحتجاجات في مختلف المدن الإيرانية عام ٢٠٠٩ بالمرشد الأعلى علي خامنئي فحثه على إطلاق سراح السجناء السياسيين فرد عليه بالقول:

«في فترة حكم الإمام (آية الله الخميني) كنتَ تشغل منصب رئيس السلطة القضائية وفي تلك الحقبة تم إعدام معارضي النظام طبقا لأوامر قائد الثورة الراحل وأنا كنت رئيسا للجمهورية. واليوم أنا لم أطلب إعدام المعارضين بل أن يتم سجنهم فقط والآن أنت تحتج على هذا؟»!!

وهذا الرد اعتراف ضمني من خامنئي وتأنيب واضح للجلاد أردبيلي أن جميع المتسلطين اليوم من رموز ولاية الفقيه هم جلادون ووالغون في دماء الشعب الإيراني.

وتقول مصادر المعارضة الإيرانية إن الخميني كان قد أمر في صيف عام ١٩٨٨ بإعدام كافة المعارضين في السجون الذين لم يغيروا موقفهم من السلطة وخلال شهر رمضان في ذلك التأريخ أعدم ما يقارب ٤٥٠٠ سجين، الأمر الذي أثار احتجاج نائب ولي الفقيه آية الله حسين علي منتظري، حيث تم إقالته من منصبه وفرضت عليه إقامة جبرية طويلة الأمد في بدايات حكم آية الله خامنئي بعد وفاة الخميني.

وتؤكد المنظمات الحقوقية الدولية أن النظام الإيراني قام ويقوم يوميا بإعدام ١٠ أشخاص أي إعدام ما يزيد على ٣٦٠٠شخص في العام الواحد وهو رقم يضع إيران في المرتبة الثانية بعد الصين مع فارق عدد السكان ، وبإمكان المرشد الأعلى إلغاء الأحكام الصادرة.

يُذكر أن من يحتل منصب الولي الفقيه في إيران يعد صاحب الكلمة الأولى دستوريا في هذا البلد ويمسك بيده القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية، كما ينبغي على الحكومات الإيرانية أن تترك له اختيار الوزراء السياديين (وزارات القمع والإرهاب الحكومي والتجسس) كوزير الأمن والاستخبارات ووزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الخارجية ووزير النفط

وكذلك كافة القرارات ذات الأهمية الاستراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي تتخذ من قبله أو بالتنسيق معه، كما أنه بإمكانه إلغاء حتى قرارات مجلس الشورى الإيراني.

وقد حرّم خامنئي كما أسلفنا فضح مظالم قادة النظام الإيراني مثلما حرّم ارتداء ربطة العنق وحلق اللحية أو جزء منها ضمن مجموعة الفتاوى القراقوشية التي ذكرنا. ولا شك أن تحريم فضائح قادة نظامه يعني إطلاق أيديهم وتشجيعهم على ارتكاب ما يشاءون من جرائم، رغم أنهم لا يتورعون عن ارتكابها أصلا! وفي حين حرّم خامنئي امتلاك ونصب وتصليح الأطباق اللاقطة، فإنه أباح لدولته إطلاق عشرات الفضائيات باللغات الفارسية والعربية والمواقع الإلكترونية وصفحات الميديا الاجتماعية الموجهة من قبل نظامه، وتمتهن جميعها الترويج للفتن الطائفية خدمة للمشروع الإيراني التوسعي تحت عنوان ما يسمى بتصدير الثورة الإسلامية، وقوامها الاحتلال والتوسع على حساب الغير وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها والسيطرة على مقدراتها!

وتتقاسم إيران احتلال الأراضي العربية مع شقيقتها إسرائيل، وكشف النقاب مؤخرا عن تعامل أكثر من مائتي شركة إسرائيلية مع إيران، إلا أن خامنئي حرّم شراء البضائع الإسرائيلية لذر الرماد في العيون، خاصة أن بلاده لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل. وبلغ شراء السلع والبضائع وقطع غيار الدبابات والطيران أوجه إبان الحرب الإيرانية ضد العراق مما يعني أن المحظور يصبح مباحا عند الخمينيين حين يتعلق الأمر بمعاداة العرب! وعلى وفق المبدأ الفقهي الانتهازي (الضرورات تبيح المحضورات) وتزامنا مع نشر فتاوى خامنئي، أكد فيروزآبادي القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية أن ولاية الفقيه تعد ثمرة النبوءة وتعني التوحيد وتقي الإنسان من العذاب، وبلغ تبجحه إلى حد القول إن ولاية الفقيه هي الله!! فهل بعد هذا من كفر؟؟

ولنقرأ هذه الفتوى الخامنئية السخيفة، ففي عصر التقدم التكنولوجي والتحضر والتواصل الإنساني عبر شبكة الاتصالات التي تعد الان ثورة جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة، خامنئي يصدر فتوى بتحريم «الشات» مع غير المحرم. بينما المرشد الأعلى لديه عدة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي المحجوبة في إيران ولديه صفحة على «فيسبوك» و«تويتر»!!

وجاءت فتوى التحريم الخامنئية في سياق الرد على سؤال طرح عليه من قبل أحد المقلدين (وهم السذج والإمعات التابعون لآرائه الفقهية المبتدعة) حول «الشات» (الدردشة الكتابية) بين البنات والبنين، فرد على السائل بأن «الشات بين البنت والولد غير المحرم لها

لا يجوز» حسب موقع خامنئي الإلكتروني الذي أرجع هذه الفتوى إلى ما اعتبره «المفاسد الاجتماعية المترتبة على الشات».

ويأتي هذا التحريم في أعقاب حجب برامج «الشات» التي تستخدم عبر الهواتف النقالة من قبيل موقع «وي تشات». وحذر مسؤولون إيرانيون من أنه سيتم حجب سائر برامجيات التواصل الاجتماعي والتي توفر خدمة الدردشة الكتابية.

وكان عبدالصمد خرم آبادي سكرتير لجنة تحديد النصوص الجنائية التي تشرف على أنشطة الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي ذكر في ٢٩ من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ أن كافة البرامجيات التي توفر خدمات الدردشة على شاكلة «وي تشات» سيتم حجبها لاحقا، مضيفا أن اللجنة بصدد حجب كل من «تانغو وفايبر وواتس أب وكوكو».

ويبدو أن المسؤولين الإيرانيين وبعد حجب مواقع التواصل الاجتماعي من قبيل فيسبوك وتويتر – بالرغم من وجود حسابات خاصة لهم عليها بما فيهم المرشد الأعلى نفسه – ينوون الآن الحد من استفادة المستخدمين الإيرانيين من برامجيات الدردشة الكتابية.

وتعليقا على هذا القرار قال روزبه فراهاني بور رئيس تحرير شهرية «وهومن» والذي كان قد أطلق حملة «اطردوا خامنئي من فيسبوك»:

«إنه تجب مواجهة موجة الرقابة والكبت الجديدة بكافة الطرق السلمية لاسيما أن خامنئي أطلق مؤخرا صفحة له على موقع تويتر، في حين أن هذه الوسيلة التواصلية محجوبة في إيران».

وأضاف فراهاني:

«استخدام أعلى سلطة لنظام الجمهورية الإسلامية مواقع التواصل الاجتماعي – التي هي محجوبة في إيران – إن دلّ على شيء فإنه يدل على ازدواجية المعايير في الدولة، وهذا أمر ينبغي مواجهته».

وأردف: «إن الديمقراطية شارع ثنائي الاتجاه، فالنظام الذي يتحكم في سرعة الإنترنت ويحجب الكثير من المواقع الإلكترونية ويعلن عدم قانونية استخدام فيسبوك ويشكل شرطة للإنترنت بل يقتل المدونين، لا يحق له أن يقوم باستخدام نفس الوسائل والأدوات التي حرمها على الشعب».

يذكر أن وتيرة الرقابة والحجب ارتفعت منذ وصول الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى

الحكم!!

ج . شهادات دامغة ضد خامنئي ونظامه

بعض هذه الشهادات ثبتها عليه رجال دين كبار من نفس منظومة ولاية الفقيه ولا يضيرنا أن نوردها هنا لإثبات الهوية اللا دينية واللا إنسانية لخامنئي ونظامه فهي ليست أكثر من وثائق إدانة من ذات البيت ومن أعمدة ذات الخيمة.

فلا يمكننا أن ننسى قول منتظري أن: الجمهورية الإسلامية ليست إسلامية ولا جمهورية حتى، وأن خامنئي بلا شرعية.

بتأريخ ١٤٣٠/١٢/٥ نشر المختصر ما مفاده أن آية الله العظمى حسين علي منتظري ينتقد منذ سنوات عدة مرشد إيران الأعلى علي خامنئي، ويقول إن البلاد ليست ديموقراطية إسلامية كما يزعم النظام، ويبدو أن أقوال منتظري هذه كانت تقع دوما على آذان صماء، لكن الآن هناك إيرانيون كثيرون منهم زعماء سابقون بدأوا يصغون إليها.

فقد برز منتظري أخيرا كخصم لا تستطيع الدولة إسكاته أو الزج به في السجن لما له من مؤهلات دينية مميزة بالإضافة للدور الذي لعبه في تأسيس الجمهورية، فهو أبرز عالم ديني يحظى بالاعتراف على نطاق واسع في إيران وكان من المتوقع أن يصبح زعيم البلاد الروحي لو لم يختلف مع الخميني ومن بيته الواقع في مدينة قم التي هي مركز التعليم الديني في إيران، يصدر منتظري المريض والضعيف –٩٣سنة – بيانا رسميا سياسيا إثر آخر ويساعد ذلك في إبقاء حركة المعارضة في الداخل مستمرة على الرغم مما انتابها من تعثر وانعدام التواصل والتنظيم عدا أعضاء منظمة مجاهدي خلق وأنصارها الذين يشكلون هيكلا حديدي التنظيم ودقيقا بشبكة اتصالات باهرة الاداء. فهذا الرجل الذي وصفه الخميني مرة بأنه «ثمرة حياتي» يدين الآن الدولة التي ساهم في تأسيسها.

يقول منتظري في واحدة من أعنف تعليقاته الموجودة على مواقع الإنترنت:

«إن النظام السياسي المستند إلى القوة والقمع والذي يزور أصوات الناخبين ويقتل ويعتقل ويستخدم أساليب التعذيب الستالينية ويراقب الصحف ويزج الناس ونخبة المجتمع في السجون لأسباب زائفة ويرغمهم على الإدلاء باعترافات غير صحيحة هو نظام مُدان وغير شرعي».

جدير بالذكر أن المرشد الأعلى الراهن في إيران الملا خامنئي يمتلك مؤهلات دينية محدودة بالمقارنة مع آية الله منتظري الذي يعتبر «مرجعا» والذي بلغ أعلى مكانة دينية مذهبية يستطيع رجل الدين الوصول إليها في مذهب الشيعة الاثني عشرية.

وهو أيضا مهندس مبدأ «ولاية الفقيه» إلى جانب الخميني الذي يشكل أساس النظام الديني الطائفي الحاكم في طهران ومصدر شرعية المرشد الأعلى، بل وعندما كان خامنئي طالبا، كان منتظري أحد أساتذته.

لذا فهو يستطيع أن يجرد خامنئي من شرعيته أكثر من أي شخص آخر على سطح الأرض وفقا لما يقوله خلجي.

وفي رد لمنتظري على أسئلة طرحتها عليه هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطاني خلال لقاء معه تكشف أن خلافه مع الخميني أصبح متعذرا إصلاحه في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ عندما عارض منتظري إعدام السجناء السياسيين، وتحدى القيادة حينما طالبها بنشر الثورة من خلال القدوة وليس العنف.

ومن الواضح أن هذا ما دعا الخميني بعد ذلك لانتقاد منتظري في رسالة بعثها إليه ثم ضغط عليه لتقديم استقالته من منصبه كنائب له وخليفة محتمل.

وإثر تصاعد الانتفاضة العارمة للشعب الإيراني ضد نظام حكم الملالي الغاشم يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، أصدر السيد منتظري فتوى من مدينة قم (جنوبي العاصمة طهران) يوم ١٠ تموز/ يوليو تم نشرها (١١ تموز/ يوليو) ٢٠٠٩ وتقضي بعزل خامنئي من منصبه كـ«الولي الفقيه» من دون ذكر اسمه معتبرا أن ولايته «ساقطة بالضرورة وتلقائيا» بسبب افتقارها للعدالة والأمانة وصوت غالبية أبناء الشعب، ووصف خامنئي ب «القاتل» وولايته «باطلة».

وفي ما يلي موجز لمجموعة أسئلة كان يطرحها الشارع الإيراني وقد نقلت إليه عن طريق بعض من المستمعين لفتاواه ومتابعيها وقد نشرها موقع مكتب السيد منتظري وهي الآن في متناول أيدي الجميع:

السؤال الأول- ما هو الحكم في تولي مناصب تشترط شروطا ملزمة ومنها العدالة والأمانة والتدبير وكونه مدعوما بصوت غالبية أبناء الشعب، بعد سقوط هذه الشروط أكيدا؟

الجواب- سقوط كل من الشروط المذكورة يوجب بالضرورة سقوط الولاية وتولي الأمر

الاجتماعـــي تلقائيـــا ودون الحاجة للعزل والإقصاء، كما يفقد متولـــي المنصب نفاذ الأحكام الصادرة عنه...

السؤال الثاني- ما هو الواجب الشرعي على الناس تجاه هكذا متولين للمناصب؟

الجـــواب- إن متولي المناصب الذين فقدوا الأهلية شـــرعا وعقلا لتولي الأمر الاجتماعي هم معزولون ومقالون تلقائيا عن مناصبهم وفقدوا تماما شرعية توليهم المناصب، وإذا بقوا على مناصبهم باللجوء إلى القوة أو الخدعة والتزوير فعلى الناس أن يعلنوا عدم شـــرعيتهم وعدم مقبوليتهم لديهم وأن يطالبوا بتنحيهم عن مناصبهم وذلك باختيار أفعل الطرق الممكنة وأقلهـــا كلفة. ومن الواضح أن هذا واجب عام أي على الجميع ســـواء من الخواص وعامة الناس بقدر وعيهم واســـتطاعتهم ولا يجوز لأحد أن يتنصل من أداء هذا الواجب بأية حجة كانت. أما خواص المجتمع الذين هم أكثر الناس اســـتطاعة وعلما بالشريعة والقانون ولهم مزيد من نفاذ الكلمة والوزن والمصداقية فعليهم مســـؤولية أخطر وأكثر جسامة وعليهم أن يوحدوا صفوفهم ويتواءموا ويتلاحموا في الفكر وإنشاء أحزاب وتنظيمات وتجمعات خاصة وعامة لتوعية وتبصير الآخرين وتزويدهم بالمعلومات ودلالتهم إلى الحل والطريق الأمثل.

الســـؤال الثالث- هل إن ارتكاب الذنوب الكبيرة التالية والإصرار عليها يؤدي إلى ســـلب «ملكـــة العدالة» وتحقق «ملكـــة الجور» أم لا؟ الأمر بقتل النفـــوس والترهيب والتخويف المســـلح وضرب وجرح الناس الأبرياء في الشـــوارع وسلب الحرية ومنع الإعلام والإخبار وفرض الرقابة على الأخبار وقذف المحتجين والمعترضين بتهم واهية والقول بأن «كل من يعارض المسؤولين والمتولين لإدارة الأمور هو عميل الأجنبي وجاسوس الأجانب»، وخيانة الأمانة الوطنية والاستبداد بالرأي والكذب والشهادة بالكذب...

الجواب- إن ارتكاب كل الذنوب المذكورة أو الإصرار على بعض منها هو من أبرز وأدل الشـــواهد والدلائل على فقدان ملكة العدالة ويوجب الفســـق والخـــروج الواضح عن العدالة وتترتب عليه أشد العقوبات في الدنيا والآخرة وهو المثال على الفساد وتشويه سمعة الدين والعدالة والقانون.

الســـؤال الرابع- هل التمســـك بعبارات مثل: «حفظ النظام من أوجب الواجبات» يسوغ ويبرر الاعتداء والتطاول على الحقوق الشـــرعية للنـــاس وهل يجوز التنصل من تنفيذ مبدأ «العدالـــة» بحجة رعاية «مصلحـــة النظام»؟ وفي هذه الحالة إذا خلط بعض المســـؤولين (متولي المناصب) بين مصلحة النظام ومصلحتهم الشخصية، فما هو الواجب الشرعي على

المؤمنين؟

الجواب- إن حفظ النظام ليس واردا في حد ذاته وليس وجوبه وجوبا نفسيا. إن التمسك والتذرع بعبارة حفظ النظام من أوجب الواجبات ليس إلا الهروب إلى الأمام واستفراد القاضي أو دعوى أحادية الجانب.. إن السلطة القائمة على القمع والظلم والاعتداء على حقوق الآخرين والتصرف الغاصب أو الاستيلاء والاستحواذ بالغصب على أصوات الناخبين وتزويرها وحملات القتل والاعتقال والسجن وعمليات التعذيب العائدة إلى العصور الوسطى وإلى الحكم الستاليني وخلق حالة من احتقان الأجواء وفرض الرقابة على الصحافة والإخلال بوسائل الاتصال أو عرقلة الاتصالات واعتقال وسجن المثقفين والنخب في المجتمع بحجج وذرائع واهية وفرض الإقرار بما لا وجود له في أرض الواقع خاصة في السجن أمر مدان رخيص لدى الشرع والشارع والعقل والعقلاء في العالم.

وجاء في الروايات والأحاديث الموثوق بها والمنقولة عن أهل بيت العصمة والطهارة أن الإقرار والاعتراف في السجن لا مصداقية له ولا نفاذ له شرعا وقانونا ولا يجوز الاستناد إليه في إصدار الحكم.

إن الشعب الإيراني الأبي الواعي يعرف تماما حقيقة هذه الاعترافات المنتزعة بالقوة والعنف والتعذيب التي سجل تاريخ الحكومات الفاشية والشيوعية أمثلة ونماذج منها، كما يعرف أن هذه الاعترافات والمقابلات التلفازية المفبركة يتم انتزاعها بالقوة وبفعل التعذيب والتهديد بهدف التستر والتعتيم على حالات الظلم والجور والاضطهاد.

إن الآمرين بانتزاع مثل هذه الاعترافات والمقابلات الزائفة والمسؤولين عنها والمباشرين بها هم مذنبون ومجرمون ويستحقون العقوبة الشرعية والقانونية.

إن الشاه قال إنه «سمع صوت ثورة الشعب» ولكن في وقت متأخر.. آمل أن لا يسمح المسؤولون ومتولو إدارة الأمور بأن تصل الأمور إلى حيث وصل الأمر بالشاه، وإنما أن يتصرفوا بمرونة وتسامح وان ينزلوا في أسرع وقت عند رغبة شعبهم لأن منع الضرر هو الربح.

السؤال الخامس- ما هي العلائم الشرعية لـ«ولاية الجائر» وما هو واجب العلماء الأعلام وكذلك من بلغ سن الرشد من المؤمنين عند ظهور تلك العلائم؟

الجواب- إن الذي يتولى إدارة شؤون المجتمع ولكنه يرتكب هكذا مخالفات فهو جائر وولايته جائرة. ويجب على الناس جميعا أن يلمسوا مخالفة الحكام المتعمدة للشريعة والقانون

وأن يشـــعروا بها.. كما تجب توعية الآخرين أيضا وعلى كل شـــخص أن يتحمل المسؤولية بقدر وعيه وقدرته تجاه حالات الظلم والاضطهاد وســـلب حقـــوق الناس.. لا يمكن القناعة بأن ينادي إنســـان بالعدالة ولكن لا يتخذ خطوة ملموســـة وفعلية من أجل تحقيقها وتطبيقها أو أن يساوره الخوف أو يشغل الآخرين بالتسويف والمماطلة أو بالتذرع بعدم القدرة وعدم الاستطاعة.. إن الخوف من المخلوق هو الشرك بالخالق العظيم.

وفي تعليق لزعيم المقاومة الإيرانية على إجابات منتظري نقرأ الرسالة التالية التي كتبها له حول الحكم الصادر عن منتظري بإقصاء خامنئي عن منصبه:

مسعود رجوي – ١٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٩

إن الحكـــم الصادر عن آية الله منتظري بأن ولايـــة خامنئي ظالمة وضرورة إقصائه عن منصبه وتأكيده على أن «الخوف من المخلوق شـــرك بالخالق» وإنكار حق الشعب الإيراني المكبل في السيادة، يستحق التقدير.

إن أغلـــى ثروة للســـيد منتظري فـــي الدنيا و الآخرة أمام الله والشـــعب هي إقصاؤه من قبل الخميني الدجال عن منصب النائب والخليفة له بســـبب احتجاجه على مجزرة الســـجناء المجاهدين. إن الكف عن التعاون مع الظالمين وحكام الجور والظلم هو من واجب كل مسلم ومؤمن طبقا للتعاليم والأحكام الصريحة للشـــيعة الجعفرية ونص الحديث المأثور عن الإمام جعفر الصادق (ع). لذلك فإن الإقصاء عن منصب الخلافة والنيابة لخلف الحجاج بن يوسف في تأريخ الإســـلام وإيران الحديث والذي هو الخميني الســـفاح مصاص الدماء، يؤدي إلى الابتعـــاد عن العذاب ونار الجحيم في الآخرة. فقد قال الله ســـبحانه وتعالـــى: «إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَ... فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ». نعم إن كثيرا من الملالي والمدعين بأنهم رجال دين يصدون عن ســـبيل الله ويسلبون وينهبون ويأكلون أموال الناس.

ومن المستحسن والمسوغ أن يقوم السيد منتظري البالغ من العمر حاليا ٨٧ عاما [عام ٢٠٠٩] ومـــن أجل نيله خيـــر الدنيا والآخرة وتلافي ما فاته، أن يقـــوم قبل وفاته بمفاتحة الشعب الإيراني بالحقائق مخلصا ولوجه الله، والحقيقة إنما هي غصب سيادة وحقوق الشعب الإيراني وسرقة الثورة المناهضة للملكية تحت عنوان «ولاية الفقيه» التي هي وصمة عار ونظام يجب إزالته وطمسه تماما وبرمته عن صفحات التأريخ الإيراني وعن السمعة الطاهرة

للدين الإسلامي الحنيف. فإنه كما لم تكن من نهاية للديكتاتورية الملكية إلا الزوال والسقوط، فإن مملكة الملالي المطلقة هي الأخرى محكومة بالزوال والفناء والسقوط واللعن الأبدي، كما قال السيد منتظري نفسه إن هذا النظام قد بيّض وجه سافاك الشاه في التعذيب والقتل والجريمة.

وفي هذا الإطار نأمل أن ينبذ السيد منتظري أي خوف في هذا المجال من المخلوق ومن الكفار والمشركين المعادين للحرية وسالبي حقوق الشعب الإيراني من أمثال خامنئي وأحمدي نجاد ليؤدي ويوفي بذلك ما عليه من الديون لإيران وللإسلام خاصة لأئمة الشيعة. ومن أجل أداء هذا الواجب أتمنى له دوام الصحة والعافية والنجاح وطول العمر.

الباب الثاني

في هذا الباب نعالج التشريعات القمعية في دستور وقوانين النظام الإيراني التي سبق أن ذكرنا أنها إنما استمدت من فتاوى وتعاليم وأحاديث الدجال الجلاد الخميني التي تعتمد القمع الدموي والترهيب أساسا لها، مع تغطيتها بغطاء ديني مزيف يدعي رموز نظام ولاية الفقيه زورا وباطلا أنه الإسلام على نهج آل بيت محمد فضلا عن تشريح نقدي للدستور والسمت القمعي فيه وترسيخه لدكتاتورية الولي الفقيه والتصفية الدموية لمخالفيه أو المعترضين عليه أو المتصدين لتعديله وإصلاحه.

أ . الحرابة .. بدعة العصر الإجرامية !

ليس جديدا أن يشرع المستبدون القوانين لتصفية معارضيهم، لكن ما يميز النظام الإيراني الخميني عن الجميع من هذه الناحية هو أن غطاءه أو تبريراته تأخذ منحى الانسحاب إلى أحكام الإسلام والاستناد عليها وهو بذلك يختلق البدع ويبدع الاختلاقات، خروجا على الإسلام وولوجا إلى الكفر والتكفير. وبدعة «الحرابة» هي واحدة من ابتكارات النظام الدموي في طهران لتصفية معارضيه، فما هي هذه البدعة وما هو جذرها وكيف استجلبها النظام الإيراني وعلام استند لتشريع جرائم القتل التي يرتكبها ضد معارضيه؟؟

إن نظام الملالي الحاكم في إيران إذ يعتبر نفسه مندوبا أو ممثلا عن الله في الأرض (ظل

الله في الأرض) وكذلك خليفة الرسـول في هذا العهد والذي يحق له الحكم والسـلطة على جميع المسلمين في المعمورة، ومرشده الأعلى الدجال خامنئي وكيل أو نائب الإمام المهدي يعد معارضيه وكل من يكافحه أو يمارس نشـاطا لإسقاطه أو يخالفه أو ينقده بقصد التقويم والإصلاح، شخصا تنطبق عليه الآية القرآنية التالية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّـعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِـلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» صدق الله العلي العظيم (الآية ٣٣ من السـورة الخامسـة – سـورة المائدة(.

وعلـى ذلك تكون كامل عبارة التهمة الموجهة إلى كل معارض معتقل باللغة الفارسـية: «محـارب با خدا ومفسـد في الأرض» (خليط من الفارسـية والعربيـة) أي «محارب الله والمفسـد في الأرض» ومفردة «محارب» مختصر هذه العبـارة (التهمة) في جهاز قضاء النظام الإيراني وقانون العقوبات.

والتهمة هـي «الحرابة» أو«المحاربة» أي «محاربـة الله» وكل من يتهم ويدان بهذه التهمة أمام محاكم النظام الإيراني فسـيحكم عليه حتما بالإعدام. ولنتوقف قليلا هنا لمعاينة التهمة وآليـات إثباتها ومن ثم التخويل بتنفيذ الأحكام والحدود التي تفرضها، فعلى سـبيل المثـال لنفرض أني اتهمت بأنـي من «المحاربة» وأنا متهم فعلا مـن قبل النظام الإيراني بهذه التهمة، إنما كيف يمكن إثبات ذلك علي؟؟ والجواب هو إما أن أمسـك بالجرم المشهود «تأليفي الكتب وإنشائي المقالات بفضح حقيقة أجرام النظام» أو أن يشهد عليّ شهود عدول بحسب القضاء الإسلامي. وهنا يحكم لصالحي المبدأ الفقهي القائل ادرءوا الحدود بالشبهات، إذ إن أدنى شبهة تعني إبطال التهمة، وهنا يتعين أن يكون الممسك بي من الأجهزة التنفيذية الموثوقة قضائيا أو أن يكون الشهود عدولا وهنا أيضا يتعين استيفاء هؤلاء الشهود شروط الشـهادة أي أن يكونوا عـدولا، وما هو مقياس عدالتهم ومن يضعـه؟؟ إنها حتما الأحكام الإسـلامية، وكما هو واضح فإن الإسلام تشدد في اشـتراطات الشهادة وعليه يتوجب على القاضي أن يتحقق من عدالة الشـهود وصدقيتهم ودقتهـم، والآن لننتقل إلى القاضي، فمن الـذي يعينـه؟؟ ومن خول الذي عينه بالتعيين؟؟ وعلى وفق أية شـريعة سـيحاكمني هذا القاضي؟؟ لنعد إدراجنا قليلا: أولا، إن الأجهزة الأمنية التي تمسك بمن تسميهم الحرابة هي

أجهزة فاسدة ولا علاقة لها بالإسلام وعدالته. ثانيًا، إن اشتراطات الشهادة على وفق الأحكام الإسلامية لو افترضنا أنها تحققت ضدي في شاهدين عدلين، وهذا صعب جدا إن لم نقل أنه في حيز الاستحالة على وفق المشهد الإيراني العام راهنا وتحت سلطة الاستبداد الراسخ لولاية الفقيه إذ يمكن القول بيسر وبساطة إن التحقق من دخيلة الشاهد ونواياه في ظل نظام حكم ظالم ومبني على الدجل مستحيل حقا فعلا وقولا. ثالثا، إن القاضي المعين وهو هنا قاض من القضاة الذين يعينهم الولي الفقيه إنما يستمد شرعية أحكامه من دستور باطل أساسا لأنه قائم على بدعة ولاية الفقيه التي تتوجب محاربتها لا طاعتها. وهناك تساؤل منطقي ينسف تهمة المحاربة (الحرابة) أكثر من غيره ويقوم على أني لا أعترف على سبيل المثال بخامنئي وكيلا أو نائبا للإمام المهدي ولا أعترف بأن النظام وزعيمه الحاكم هو ظل الله في الأرض وأنه ممثل النبي محمد (ص) بمعنى أني لا أعترف بحقه في توجيه مثل هذه التهمة لي ولا تنفيذها ضدي أو ضد غيري وهذا من حقي الذي يكفله لي الإسلام كوجهة نظر واجتهاد. لكنه يعني في نظر النظام أني أنسف بذلك الشرعية التي يقوم عليها وجوده، ما يعني أني صرت في صفوف محاربيه وهو يعني على وفق شريعته أني يجب أن أحكم بتهمة المحاربة وأن أعدَم، فهل هذا عدل؟؟ وهل هذا منطقي؟؟ وهل يتوافق هذا مع روح الإسلام وجوهر كتاب الله؟؟ هل يمكن عد بقية مذاهب الإسلام التي ترفض ولاية الفقيه وتخالف النظام الإيراني في فقه التشريع الذي يعتنقه، محاربة؟؟ ومن ثم يجب إعدامهم؟؟ إنها نزعة تكفير الآخر بلا جدال وهي نزعة ترفض الحوار، بينما يقوم الإسلام على الحوار على وفق مقولة وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، هكذا فإن تهمة المحاربة والذي أوجدها والذي نفذها في عدد من الأبرياء الإيرانيين ومن المعارضة جريمة قتل شرعها ونفذها دجالون مستبدون مجرمون.

ب . القانون الجنائي الإيراني الجديد وتشريع القمع بكل صنوفه

هذا القانون محاولة لتلميع الأحكام القمعية التي شرعها وتوسيع سلطة القضاة واجتهاداتهم الفردية والنيل من حقوق المواطنين الجنائية ولا يعني تعديل بعض الأغلاط التي وقع فيها تشريع القانون الجنائي القديم أي إصلاح أو تغيير جذري بل إنه إنما يسير مسارا قمعيا بمساحات أوسع ويتلافى أي كابح لفقراته ومواده.

ففي رؤية نقدية للقانون الجنائي الجديد الذي وافق عليه مجلس صيانة الدستور في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ وهو مجلس غير منتخب يتكون من ١٢ فقيها دينيا مكلفا بالتدقيق في

جميع التشريعات لضمان توافقها مع الدستور الإيراني والشريعة الإسلامية بحسب توصيف المهمة المناطة به وهو توصيف شكلي فالحقيقة شيء آخر جوهرها تبييض صفحة النظام وأجهزته وسلوكياته القمعية، نجد أن المجلس وافق على النص النهائي للقانون الجنائي المعدل. والتعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي الإسلامي (بحسب التسمية الرسمية) بما في ذلك ٧٣٧مادة و٢٠٤مذكرة تعالج مسائل مختلفة تتراوح بين الاختصاص القضائي الخارجي وتطبيق وتنفيذ العقوبات، وصفها مسؤولون إيرانيون بأنها مجموعة جديدة من القوانين المحسّنة كما نقلت بعض وسائل الإعلام الخمينية الرسمية والتابعة (عند القراءة النقدية لمواد القانون فإن توصيف المحسنة يغدو ضحكا على الذقون)، واستشهدوا بها بشكل متكرر باعتبارها مثالا على محاولات الحكومة الجادة للامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان (ملف حقوق الإنسان الإيراني يضم ٦٢قرار إدانة بانتهاك النظام صدرت عن مجلس الأمن الدولي فعن أية التزامات يتحدثون؟؟).

ومع ذلك، فإن العديد من الأحكام القانونية التي تثير إشكالات في القانون الجنائي القديم لم يشملها أي تغيير وأدت بعض التعديلات إلى إضعاف الحقوق الجنائية للأشخاص المتهمين والمدانين. وفي الكثير من الحالات تتجاهل المواد القانونية الجديدة المخاوف الجدية المتعلقة بخطورة الأحكام الجنائية ومدى توافقها مع القانون الدولي. وسوف تعطي بعض المواد القانونية التي قال مسؤولون إيرانيون إنها تنطوي على تحسينات، سوف تعطي للقضاة صلاحيات أكبر لإصدار عقوبات فيها انتهاك واضح لحقوق المتهمين.

صحيح أن المشرع الإيراني أدخل تعديلات على عدد محدود من المسائل التي يتضمنها القانون الجنائي. وعلى سبيل المثال تم إلغاء عقوبة الإعدام في حق المذنبين من الأطفال وتعريفهم يشمل أي شخص متهم بارتكاب جريمة وعمره دون ١٨سنة (هذا ليس صحيحا واقعيا فتعريف الطفل على وفق عقلية الخميني وعلى إثره فقهاء ولاية الفقيه ينزل باعمارهم من السن المحددة دوليا ١٨سنه إلى السن التي يسميها الخميني وتشريعاته السن الشرعية وهي دون التاسعة للفتيات ودون ١٥ للفتيان كما سنرى). والأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بـ«الجرائم التقديرية» والتي تتضمن عقوبات تنص عليها أغلب قوانين الأمن القومي الإيراني التي تتم بموجبها مقاضاة وإدانة المعارضين السياسيين في المحاكم الثورية فقد بقيت في معظمها دون تغيير يذكر.

إضافة إلى ذلك، ومن بين عدة سلبيات أخرى حافظ القانون الجنائي الجديد على عقوبة الإعدام بما في ذلك إعدام الأطفال في بعض الظروف الخاصة. كما فشل القانون الجنائي

الجديد في تغيير القوانين التي تنص على عقوبات خطيرة بما في ذلك عقوبة الإعدام وبعض العقوبات التي ترقى إلى التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة مثل الرجم والجلد والبتر. كما أبقت التعديلات على أحكام تمييزية ضد المرأة والأقليات الدينية.

وخلافا لتأكيد السلطات الإيرانية بشكل متكرر على أن التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي تحظر إعدام الأطفال دون ١٨ سنة، يُبقي القانون الجديد على عقوبة الإعدام في حق الأطفال في ظروف معينة تخضع لتقدير القاضي!!

وكما هو الحال في القانون الجنائي القديم، تنص التعديلات الجديدة على عقوبة الإعدام على أعمال لا تعتبر جرائم أصلا أو لا يمكن تصنيفها ضمن «أخطر الجرائم» عادة ما ينتج عنها الموت كما يحددها القانون الدولي. وتواصل الأحكام القانونية الجديدة تجريم بعض أنواع العلاقات الجنسية المختلطة والمثلية بالتراضي خارج إطار الزواج واعتبارها زنا أو لواطا يستوجب عقوبة الإعدام. وتشمل الجرائم الأخرى التي تفرض عليها الأحكام القانونية الجديدة عقوبة الإعدام حيازة أو بيع المخدرات غير المشروعة والإساءة إلى النبي محمد (ص)، وابنته فاطمة (ع)، أو أي من الأئمة الشيعة الاثني عشر.

كما يوجد عيب آخر في القانون الجنائي الجديد يتمثل في السماح للقضاة باعتماد تشريعات غير مقننة لإدانة الأشخاص وفرض عقوبات عليهم. وعلى سبيل المثال وخلافا للقانون القديم، تسمح التعديلات الجديدة بشكل علني للقضاة بالاعتماد على المصادر الدينية بما في ذلك الشريعة والفتاوى الصادرة عن كبار رجال الدين الشيعة لإدانة شخص ما بالكفر أو الحكم على شخص مدان بالزنا بالرجم. ويتم تطبيق ذلك على رغم أن القانون الجنائي لا ينص على جريمة الزنا وأن الرجم كشكل من أشكال عقاب الزاني لم يعد موجودا في الأحكام القانونية الجديدة. ورغم تقلص عدد الأشخاص الذين ماتوا بسبب إقامة الحد أو عقوبات الكفر في السنوات الأخيرة نسبيا، إلا أن النصوص القانونية الجديدة لم تحظر مثل هذه الممارسات.

كما تسمح الأحكام القانونية الجديدة للقضاة بالاعتماد على «معرفتهم» ليس فقط لحل إشكالات تتعلق بالقوانين الجاري العمل بها، وإنما أيضا لتحديد الوقائع والأدلة. وعملا بالأحكام القانونية القديمة كان القضاة ينتهكون هذا النص القانوني ويعتمدون على أدلة كان من المستحيل الوصول إليها لإثبات الإدانة أو البراءة، بما في ذلك الاعترافات التي تنتزع باستعمال التعذيب الجسدي والضغط النفسي الرهيب. إضافة إلى ذلك، كان القضاة أحيانا

يعتمدون على هذا الحكم القانوني كطريقة لاستعمال معايير مستقاة من الشريعة غير المقننة لتحديد براءة أو إدانة المتهم. وليس من الواضح ما إذا كانت المواد القانونية الجديدة التي تعرّف «معرفة القاضي» تمنع استعمال القوانين غير المشرعة للبت في الإدانة.

ويعتبر التعديل الذي أدخل على المادة ٢٨٧ من أكثر التعديلات المثيرة للقلق وهي مادة تعرف جريمة الإفساد في الأرض «الحرابة» التي تستوجب عقوبة الإعدام. وقام المشرعون بتوسيع تعريف هذه الجريمة بشكل كبير بعد أن كانت تستعمل في الماضي لمقاضاة الأشخاص الذين توجد مزاعم حول انخراطهم في المقاومة المسلحة أو الإرهاب ضد الدولة وأصبحت تشمل أنشطة أخرى غير معرّفة بشكل جيد من قبيل «ترويج الأكاذيب» و«تشغيل أو إدارة مراكز الفساد والدعارة» أو «الإضرار بالاقتصاد الوطني» وقد تم اعتبار هذه الجرائم «تهديدا كبيرا للنظام العام وأمن الأمة». إضافة إلى ذلك، ولأن هذه الجريمة تعتبر «جريمة ضد الله» تقتضي تطبيق عقوبات تحددها الشريعة، فإنه يسمح للقضاة والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بمنح عفو للأشخاص المدانين أو تخفيف الأحكام الصادرة في حقهم وهو ما يتنافى مع القانون الدولي.

وقامت السلطات منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ عملا بالقانون الجنائي الجديد بإعدام ما لا يقل عن ٣٦شخصا بتهم «محاربة الله» (الحرابة) أو «الإفساد في الأرض» بسبب مزاعم بارتباطهم بمجموعات مسلحة أو إرهابية. كما يوجد ما لا يقل عن ٢٨سجينا كرديا ينتظرون الإعدام [تم إعدامهم فيما بعد] بتهم مختلفة تتعلق بالأمن القومي بما في ذلك «محاربة الله» الحرابة. وتعتقد هيومن رايتس ووتش أن في العديد من هذه الحالات قامت السلطات القضائية الإيرانية بإدانة وإعدام أشخاص، فقط لأنهم كانوا معارضين سياسيين وليس لأنهم ارتكبوا أعمالا إرهابية.

كما فشلت الأحكام القانونية الجديدة في تعديل أي من القوانين الفضفاضة والغامضة المتعلقة بالأمن القومي التي تفرض عقوبات قاسية على الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع. ويستعمل المدعون العامون والمحاكم الثورية هذه القوانين بشكل منتظم لاستهداف المنتقدين والمعارضين السياسيين ومضايقتهم وسجنهم وإسكاتهم.

وتشمل العيوب الأخرى الموجودة في القانون الجنائي الجديد المحافظة على الإجراءات العقابية التي ترقى إلى التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة وغير الإنسانية للأفراد المدانين

ببعـــض الجرائم بما في ذلك الجلد واعتماد أحكام تمييزية ضد المرأة والأقليات الدينية في ما يتعلق بتنفيذ العقوبات والقصاص والتعويضات واســـتعمال الأدلة في المحاكم. وتشمل المواد القانونية التمييزية اختلاف معاملة الأطفال عن معاملة البنات في ما يتعلق بـ«ســـن الرشد» وتبعات ذلك من حيث المســـؤولية الجنائية والعقوبات الأكثر قسوة بما في ذلك الإعدام بحق المتهمين غير المسلمين الذين تثبت إدانتهم بعلاقات جنسية مثلية.

يبرز تقييم أحكام القانون الجنائي الجديد في إيران بشـــكل واضح فشـــل هذه الأحكام التي وافق عليها المشـــرعون الإيرانيون في معالجة مســـائل حقوق الإنســـان المثيرة للقلق فيما يتعلـــق بإدارة المنظومة القضائيـــة الإيرانية. وفي ضوء هذا الفشـــل دعت وتدعو هيومن رايتس ووتش الحكومة الإيرانية إلى تعليق أهم الأحكام القانونية الواردة في القانون الجنائي التي تنتهك حقوق المتهمين الجنائيين بشـــكل فوري وسن تشريعات مطابقة لالتزاماتها تجاه القانون الدولي.

ج . الدستور الإيراني وتشريع الدكتاتورية
رؤية نقدية تشريحية وتفنيد منطقي

في تحليله النقدي وتشـــريحه للدســـتور الإيراني، «الدكتور عبد الستار الراوي» وكان سفيرا للعراق في إيران عهد الخميني وحاور عددا من كبارالمسؤولين في نظام ولاية الفقيه يناقش محاور وتأسيسات هذا الدستور تراتبيا فيبدأ بولاية الفقيه وعلى النحو التالي ولأهمية هذه الدراسة قررت ضمها إلى هذا الفصل:

أولا: ولاية الفقيه والدستور

الدســـتور الإيراني في جوهره مبني على «نظرية ولاية الفقيه» التي تســـتند إلى تصور كلي شامل، أساسه الاعتقاد بأن الفقيه الذي اجتمعت له وفيه الكفاءة العلمية وصفة العدالة، والذي عرفته الأمة وشـــخصته يتمتع بولاية عامة وسلطة مطلقة على شؤون البلاد والعباد، باعتباره الوصي عليهم في غيبة «الإمام المنتظر»، حيث نصت المادة الخامسة على أن تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في غيبة المهدي في جمهورية إيران الإســـلامية بيد الفقيه العادل،

المتقي، البصير بأمور العصر، الشـــجاع القادر على الإدارة والتدبير. إن هذا التصور الكلي لدور الفقيه العادل، وصلاحياتـــه الطليقة، ومنزلته الروحية مما ابتدعه وأحدثه في المذهب الإمامي، ذلـــك أن فقهاء المذهب المحدثين من أمثال الشـــيخ مرتضى الأنصاري، والعلامة النائيني، ومن سبقهم من العلماء القدماء أمثال «الكليني، والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد والطبرسي» خصوا الفقيه العادل بـ«الولاية الخاصة» وقد استدلوا جميعا بدليلين:

الأول: عدم وجود دليل قطعي مستفاد من آثار «الأئمة المعصومين» ومروياتهم يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة مطلقة، في دائرتي الأحكام الخاصة والعامة سواء بسواء.

والثاني: أن إثبات الولاية العامة للفقيه ينتهي لا محالة إلى المســـاواة بينه وبين «الإمام المعصـــوم»، وهذا ما لا تؤيده حجـــة من عقل أو دليل من نقل، ذلك أن حكم الإمام المعصوم – بحســـب آراء أئمة المذهب الإمامي – منزه عن الشـــك والشبه والظن، لأنه دليل في ذاته وليس مدلولا، في حين تبقى اجتهادات الفقهاء مهما بلغت من الدقة والتدقيق دون مســـتوى اليقين الذي لا يخالطه ريب أو شك.

ومن ثم، فإن منح الفقيه حق الولاية العامة يسوق منطقيا إلى رفع درجته إلى مقام (الأئمة المعصومين) وهو ما ادعاه الســـيد الخميني لنفســـه بدعوى (اســـتمرارية الإمامة والقيادة) العامة في غيبة المهدي.

وعليه فإن الدســـتور في فلسفته العامة يستمد شرعيته من «الآراء والمعتقدات الذاتية» للالخميني نفسه بوصفه «حجة مطلقة» ونائبا للإمام الغائب في الفصل بين الأمور والأشياء، مـــع ما يترتب علـــى هذا على وجه الضرورة من: «الاســـتبداد والأنانية واحتكار الســـلطة والعلم الديني، واعتبار الأمة حشـــدا من القصَّر» يتساوى في ذلك الراشد والقاصر، والعالم والجاهل، وما يســـوق إليه من نقض لحقوق الأمة في أن تشـــرع لنفســـها – خارج حدود النصوص القطعية الثابتة – من الأحكام والتقريرات وفقا للمصالح العامة المرســـلة، وتبعية التشريع لتلك المصالح وفق قاعدة: تغير الأحكام بتغير الأمكنة والأزمان.

وهكـــذا فنحن إزاء فهم للقانون يُقيم الحكومة على أســـاس ثيوقراطي – مذهبي خالص. يســـتند إلى حق إلهي مفروض يســـوي بين الدين والمذهب، حسب «المادة الثانية عشرة» من الدستور.

وحكم: يســـتند في النهاية – مهما عبر عن نفســـه في صيغ عصرية – إلى رأي «منفرد بذاته» وهو رأي «الحاكم المتأله» الذي يدعي لآرائه واجتهاداته العصمة واليقين، ولأحكامه

وتقريراته الإطلاق والضرورة؛ فقد نص الدستور في المادة السابعة والخمسين على «أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية – هي عبارة عن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية التي تمارس تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة».

إن هذا التصور لـ«الحاكم المتأله المعصوم» والذي يقع – بما له من سلطة روحية خارقة – خارج نطاق القدرة الإنسانية، وما تخضع لها من سنن واعتبارات، إضافة إلى أنه يغلق منافذ الاجتهاد، ويلغي حرية الرأي والاستنباط أمام أهل العلم والمعرفة من مجتهدي الأمة، باعتبار أن هذا الحاكم: هو وحده الوصي القائم على شؤون البشر القاصرين، نيابة عن الإمام الغائب المعصوم، مما لا يصدر عن مبدأ إسلامي معترف به من قبل جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الإسلامية، بل هو مما يرتد في أصوله وجذوره إلى المفاهيم التي عرفتها التقاليد السياسية الفارسية القديمة (فالتوقير الوثني، والطاعة المطلقة، والانقياد التام للسلطة السياسية – الدينية المتحكمة، كان على مر التاريخ من الخصائص الذاتية لتراث ملوك فارس الأقدمين).

ولأن هذا التصور لـ«الحاكم المتأله» يشكل قاعدة الارتكاز لفلسفة الدستور الإيراني، ولأنه مبدأ مفارق غيبي، يقوم خارج نطاق التاريخ، ويتجاوز الواقع وشروطه، فقد طغت عليه نزعة تفاؤلية في التاريخ البشري غاية في السذاجة والبدائية، تدعي لنفسها تغيير ما هو كائن فعلا، إلى ما ينبغي أن يكون بضربة سحرية، كذلك انتهت إلى صور من «التناقض والتدابر والاختلاف» وذلك بسبب الهوة اللامتعينة التي تفصل بين النظرة المثالية المجردة التي تحكمت في صياغة الدستور و«الصورة الواقعية – التطبيقية له» في العالم الراهن القائم.

إن نظرية ولاية الفقيه وسلطته المطلقة ومشيئته الصارمة التي تنحسر إزاءها إرادة الإنسان الفرد وحريته في الاجتهاد والتفكير تقوم على فرضية ميتافيزيقية غيبية المضمون والمسار، مفادها: أن العالم بكل ما فيه من شرور ومآس وآلام يمكن أن يخلق من خلال صياغة فنية مجردة لمواد الدستور – خلقا جديدا تزول فيه النقائض وتختفي منه الآثام والشرور، مما يشكل رد فعل عاطفي ومبتسر للأوضاع السائدة في إيران، فما استطاع المشرع أن يرقى إلى مستوى «التقويم المنطقي» العملي لأحكام الشريعة في ضوء الواقع ومعطياته، فهو محاولة إسقاط سيكولوجية محضة، وهو في الوقت نفسه عملية تعويض تتوهم إمكانية تجاوز وطأة الإحساس بمشكلات الواقع عن طريق التجريدات الفكرية.

وهكذا انتهى هذا التصور الذي تحكم في صياغة قسرية لمواد الدستور إلى: فكر غيبي، وجمود عقائدي، ونزعة وثوقية صرفة وحكم سلطوي ودكتاتورية سياسية ولاهوتية في الوقت نفسه. يقوم بحكم خصائصه وطبيعته على مصادرة حق الفرد في النقد والمراجعة، وإسقاط تدبيره لشؤونه، على هدى العقل، وفي ضوء الواقع، وإلى إلغاء وجوده الإنساني، ومسخ آدميته، رغم وجود مواد في هذا الدستور تدعي قدسية حقوق الإنسان ولزوم ضمانها، ومنع هتك حرماته، ووجوب صيانتها، فذلك من قبيل التناقض الذي أشرنا إليه من قبل، والذي يشكل سمة عامة ومشتركة للأيديولوجيات الفردية.

ثانيا: النصوص الدستورية والتطبيقات العملية

١. الأحادية المذهبية

إن الاحتماء تحت مظلة التأويلات الذاتية والقول «لا تبتنى الحكومة – من وجهة نظر الإسلام – على الطبقية، أو على السلطة الفردية أو الجماعية، بل إنها تجسد التطلعات السياسية لشعب متحد في دينه وتفكيره، حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال التغيير الفكري والعقائدي أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي وهو الحركة إلى الله».

إن هذه العبارات التي وضعها المشرع في صدر دستور جمهورية إيران الإسلامية لم تخف حقيقة نزعة الغلو العقائدي التي غمرت ألوانها الطائفية لغة الدستور فجاءت تكريسا للمذهبية الضيقة والنظرة الأحادية في أكثر من مادة من مواده.

هل من مسوغات الوحدة الإسلامية التي ترفع شعارها ولاية الفقيه النص على مذهبية الدولة؟ كما ورد في المادة الثانية عشرة «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنا عشري، وهذه المادة تبقى للأبد غير قابلة للتغيير»!!

والمشرع الإيراني يعلم علم اليقين، أن الشعب الإيراني بحكم تنوع قومياته ومذاهبه الدينية لا يتبع مذهبا واحدا بعينه، فإلزام جميع مواطني البلاد بمذهب رسمي للدولة لا يعني إلا الإكراه الذي لا يجيزه الإسلام في دائرة الاعتقاد مع أصحاب الأديان الأخرى، فكيف يفرض جبرا وقسرا باسم المذهبية على الشعب الإيراني.

إن الإقرار الدستوري بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام هو النص المعمول به في دساتير أغلب الدول الإسلامية ومنها أقطار الوطن العربي، ومع ذلك لم تدع دولة

لنفسها تطبيق نصوص الشريعة جملة وتفصيلا، نصا وروحا، أو تحكيمها في أمورها العامة ونشاطاتها المختلفة، ولا هذه الدول زعمت أن «الدستور إسلامي» بقدر ما اتخذت من تعاليم الإسلام وتشريعاته وأحكامه مثالا مطلقا تحاول الاهتداء به، والسير على نهجه والاقتداء به، قدر الممكن والمستطاع، فأية فضيلة تبقى للدستور الإيراني ومشرعيه قياسا بغيره حتى يدعي لنفسه ما لا يدعيه الآخرون؟!

فالنص على أن مذهبا بعينه هو المذهب الرسمي في إيران، يوحي بأن الدولة تنتهج نهجا طائفيا وأنها قامت على أساس «الخاص» وليس «العام»، بمعنى أنها خالصة لفئة قائمة بنفسها، وليست دولة لجميع المسلمين.

أما النص في المادة نفسها على أن «المذاهب الأخرى تتمتع برسمية في التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية والدعاوى المرتبطة بالمحاكم..» فإنه من المفارقات التي لا تخطر على بال مؤمن مسلم حريص على وحدة الأمة، ذلك أن من شأن هذا التمييز الطائفي أن يكون مدعاة لأن يفرق المسلمين ويباعد بينهم، فالمسلمون أمة واحدة من دون الناس، وما يتبناه رئيس الدولة؛ خليفة كان أم إماما، يجب على جميع المسلمين الأخذ به والعمل بمقتضاه. لذلك يجب أن يكون التشريع والتعليم والتربية واحدا، حتى ينصهر الجميع في بوتقة واحدة، تجعل منهم وحدة متماسكة غير متنافرة.

وإذا علمنا أن في إيران حوالي «٢٠بالمائة» من الشعب يتبعون مدرسة فقهية أخرى، فهل هذه المادة تعمل على الوحدة الإسلامية؟!

أليس هذا مخالف لروح الدستور الذي قرر في مقدمته: «الدستور يضمن زوال كل نوع من أنواع الدكتاتورية الفكرية» كيف نفسر إذن فرض مذهب بعينه على بلد متعدد المذاهب أليست هذه دكتاتورية؟!

٢. الوقائع الميدانية

وتشير الوقائع من داخل تجربة ولاية الفقيه وتطبيقاتها الميدانية على هذه المادة وبعد مرور أكثر من «ستة وثلاثين عاما» على الدستور– إلى أن الصدام الطائفي مع قسم كبير من الشعب «٢٠بالمائة» لازال قائما حتى اليوم، وأن الأحادية المذهبية فرضت قيودا غليظة على أصحاب الفقه الآخر، ومنعت الدولة بقوة الدستور حرية التعبد بغير مذهبها الرسمي في العاصمة طهران ومراكز المدن الأخرى، وما كان من الحظر قائما في عهد السيد الخميني

تم تعميقه وتوسيع مدياته في ظل ولاية السيد علي خامنئي، بعد أن انصرف التمييز المذهبي من الدين إلى السياسة، ومنها إلى الإعلام، الذي لا يكف عن ترويج الوعي الزائف، عبر التشويه المتعمد للتاريخ العربي الإسلامي وعن تجريح الشيخين والرموز الإسلامية الأخرى.

فالأحادية المذهبية الحكومية «الدستورية» وطوال العقود الثلاثة الماضية تنشغل بإسقاط كل ما عداها من الفرق والمذاهب الإسلامية، ولا تقيم لها وزنا. كما يعتقد المنظرون الإيرانيون والموالون لنظرية الولي الفقيه «بأن كل من لا يؤمن بالإمامة على طريقة السيد الخميني يكون كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم».

وهذه الأحكام القاطعة التي أطلقها الخميني في جحود وتكفير مسلمين من أهل القبلة لم تتخل عنها الثورة الإيرانية، فالخميني أفاض في شرح الحديث الثالث والثلاثين الخاص بالولاية، من كتابه: الأربعون حديثا، فقد كرر الحكم بتكفير كل المذاهب الإسلامية حين يقول: «ومن المعلوم أن هذا الأمر يختص بشيعة أهل البيت، ويحرم عنه الناس الآخرون؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية علي وأوصيائه من المعصومين الطاهرين عليهم السلام، بل لا يقبل الإيمان بالله ورسوله من دون الولاية». وعزز الخميني منقولاته بالاستناد إلى كتاب «الكافي» في تأكيد قوله: «ذِروة الأمر وسَنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورِضى الرحمن الطاعة للإمام بَعد معرفته.. أما لو أن رجلا قام ليله وصام نهاره وتصدّق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيُواليه وتكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان» أصول الكافي (م٢ ج٥ ص٥١٣).

والأخبار في هذا الموضوع وبهذا المضمون كثيرة، ويستفاد مجموعها أن ولاية أهل البيت عليهم السلام شرط في قبول الأعمال عند الله سبحانه، بل هو شرط في قبول الإيمان بالله والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

٣. فكرة التقريب بين المدارس الفقهية

وفي ظل الأحادية المذهبية القاطعة وما يقترن بها ويترتب عليها من إقصاء وتمييز للمدارس الفقهية الأخرى، والتضييق على أصحابها، في ظل ذلك كله، أنشأت إيران واحدة من أكبر مؤسساتها تحت عنوان «مؤسسة التقريب بين المذاهب» ولا ندري حتى الآن حجم إنجازات المؤسسة بقيادة الشيخ التسخيري، وهل بوسع الرجل الفقيه وهو من كبار علماء

إيران أن يفسر لنا المفارقة بين الخاص المذهبي والعام الإسلامي؟ وهل يتفضل الشيخ الجليل بإفادتنا عن تطبيقات فلسفة التقريب في الواقع الإيراني؟ ونعلم أن الرجل أجهد نفسه في حمل شعار الوحدة الإسلامية منذ ثلاثة عقود.

٤. المنهج الأبدي

يتوالى اللون الطائفي السياسي في الدستور الإيراني، بوصفه منهجا أبديا ففي المادة الثالثة والسبعين مثلا المتعلقة بمجلس الشورى «لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للدولة» ويضفي الدستور في مادته الـ«١٢١» اللون ذاته على منطوق القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية: «إنني باعتباري رئيسا للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال في حضرة القرآن الكريم أمام الشعب الإيراني أن أكون حاميا للمذهب الرسمي..».

ويبرز البعد الفقهي الواحد في الشأن العسكري المادة «١٤٤» «يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشا إسلاميا وذلك بأن يكون جيشا عقائديا، وأن يضم أفرادا لائقين مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية».

٥. الوحدة الإسلامية والنزعة التجزيئية

حسب المادة «١١٥» لا بد لرئيس الجمهورية «الإسلامية»: «أن يكون إيرانيا ويحمل الجنسية الإيرانية» مادة «١١٥». فهل في الوحدة الإسلامية هناك مكان للإقليمية والقطرية؟ ثم أليس في الشيعة من هم من غير الإيرانيين فما الذي يمنع أن يكون رئيس جمهورية إيران الإسلامية شيعيا عربيا أم أن القضية لها بعد قومي؟

والذي يرجح هذا احتمال أن الدستور وضع لدولة قومية وليس لدولة إسلامية، طبقا لقضيتي اللغة والتاريخ. فما ورد في منطوق المادة الخامسة عشرة يؤكد على «اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة هي الفارسية»!! وما جاء في المادة السابعة عشرة «بداية التاريخ الرسمي للبلاد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعتبر التاريخان الهجري الشمسي والهجري القمري كلاهما رسميين».

ولعل فقهاء الدستور كانوا على علم بأن للإسلام لغة واحدة، هي اللغة العربية، لا باعتبارها لغة للأمة العربية، بل لأنها لغة القرآن الذي أنزله الله بها، ولغة السنة النبوية المطهرة التي

هـــي بيان للقرآن، ولغة التراث الفقهي الإســـلامي على مدى العصور، ولأن دين الله لا يمكن أن يفهم بغير لغته ولا يمكن الاجتهاد، واستنباط الأحكام الشرعية للحوادث الجديدة إلا باللغة العربيـــة، والدولة الإســـلامية في عهد النبـــي والخلفاء والأئمة لم تســـتعمل لغة أخرى غير العربية، حتى إن جميع من أسلم من الأقوام غير العربية كانوا يتعلمون العربية، وكانت جميع مؤلفاتهم ومتونهم بلغة القرآن، ولم يتقن هؤلاء العربية ويؤلفوا بها لأنها لغة العرب، بل على أســـاس أنها لغة التوحيد، فالإسلام واللغة العربية متلازمان، ولا يجوز الفصل بينهما. ولذلك كان على واضعي الدســـتور الذي يحمل «الصفة الإســـلامية» أن تكون لغة الدولة هي اللغة العربية وأن يكون التاريخ الهجري هو التاريخ الإسلامي وليس التاريخ القومي.

[لنا تحفظ على هذا الرأي يعتمد مبدأ رفض الفرض والجبر وتفسيق الرأي الآخر ورحابة الإسلام وسعة صدره في قبول اللغات القومية غير العربية والتأريخ القومي لذلك أباح الكثير من الفقهاء المتبحرين في الإســـلام ترجمة القران الكريم إلى لغات قومية غير عربية، لكننا نســـتدرك أن النية من هذا الكلام إنما تأتي لإثبات أن الحاكمين في طهران ليســـوا إسلاميين حقيقيين وإنما هم ساسة وحكام بتوجه نفعي – ليس قوميا حتى وإن تلبس ثيابا قومية شكلا – يتسترون بالإسلام].

د . دستور وقوانين ولاية الفقيه القمعية والتمييز الجنسي والمذهبي والعرقي

من أبشع خطوط الصورة والمشـــهد الظلامي لنظام ولاية الفقيه الفاشية القمعية التمييز الجنســـي والمذهبي والعرقي المشرعن. تقول دراســـة إعلامية فكرية بهذا الخصوص كتبها محام متخصص و نشرتها العديد من المواقع الإلكترونية وفي ما يلي مقتطفات منها:

إن إيران بلد متنوع القوميات والأديان مختلف المذاهب وقد كانت هذه الحالة وعلى مدى التاريـــخ مصدرا للكثير من التميز و التمحـــور والاختلاف بين المواطنين إلا أنه في مراحل مختلفة ومع تغيير الأنظمة لم يبق هذا التميز على حاله بل تعرض هو الآخر للتغيير أيضا.

فالأقليات القومية فـــي إيران تعد في بعض الأحيان أقليات دينية ومذهبية، كما هو الحال بالنســـبة للعرب والأكراد والتركمان والبلوش الذين لا ينتمون عادة إلى المذهب الرســـمي الشـــيعي السائد في البلاد، مما يجعلهم يتعرضون للتمييز المزدوج، أي أنهم يعانون تمييزا مضاعفا من الناحيتين القومية و الدينية (الطائفية المذهبية).

إن ما تسـعى إليه هذه الدراسة هو إماطة اللثام عن التمييز الظالم الذي يتضمنه دستور الجمهورية الإسـلامية بحق الأقليات القومية والدينية في إيران، أما بقية الأبعاد السياسية الأخرى (المدنية – الثقافيـة – الاجتماعية) لهذا التميز فمن الممكن ملاحظتها في القوانين وطوال فترات تحولات التأريخ الإيراني.

خطة البحث:

بما أن موضوع الديمقراطية ومن بينها الدسـتور يعتبران حديثي العهد في إيران، كون أول دستور في إيران كان قد وضع عقب قيام ثورة الدستور وذلك عام ١٩٠٦ إلا أنه تعرض و بعد صدوره مباشـرة للتغيير ولم يعمل به بشـكل جيد في أية مرحلة من المراحل. كما أن الإيرانيين أنفسـهم وعلى اختلاف انتماءاتهم القومية والدينيـة لم يتعرفوا بعد على أهمية حقيقة الدستور وكان جل اهتمامهم ينحصر آنذاك بإسقاط النظام الملكي الجاثم على صدورهم منذ آلاف السنين و كانوا فرحين بالتخلص من الاستبداد والانتقال إلى الحرية. لذلك لم يأخذوا بعيـن الاعتبار الأدوات القانونيـة للحفاظ على هذه الحرية و بالتالي تأمين المسـاواة فيما بينهما والحفاظ عليهما مستقبلا.

أما الدسـتور الإيراني الراهن الذي تم إقراره عبر الاستفاء الشعبي العام وذلك في الأول مـن إبريل/ نيسـان عام ١٩٧٩ فقـد نص في بعض مواده ومنها المـادة ٣ و المادة ١٩ و٢٠ على تأمين الحريات المشـروعة وكذلك العدالة والمسـاواة ورفـع التمييز بين أفراد المجتمـع(١) ولكن جميع هذه الحقوق التي يتضمنها هذا الدسـتور بقيت منوطة بالامتثال لأصحاب المذهب الرسـمي للبلاد ونعني بهم الشـيعة الأمامية الاثني عشـرية. إن ضرورة

(١) بعض من مواد الدستور التي تحتوي على الضد والنقيض من أجل رفع التمييز هما عبارة عن: الفقرة ٩ من المادة ٣ والتي تنص على «رفع التمييز غير العادل وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع في المجالات المادية والمعنوية كلها». الفقرة الرابعة عشرة من المادة ٣ والتي تنص على «ضمان الحقوق الشاملة للجميع نساءا ورجالا وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم ومساواتهم أمام القانون». المادة ١٩ وتنص على «يتمتع أفراد الشعب الإيراني – من أية قومية أو قبيلة كانوا – بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سببا للتفاضل». المادة ٢٠ والتي تنص على «حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب – نساءا ورجالا – بصورة متساوية وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الموازين الإسلامية».

انسجام جميع القوانين مع اللوائح والمقررات الإسلامية المنصوص عليها في المادة الرابعة من الدستور(١) وللأبد والقبول بمبدأ ولاية الفقيه و قيادته للبلاد من جهة والتأكيد على تعميم اللغة والكتابة باللغة الفارسية (٢) وتمركز السلطة السياسية والاختيارات بيد الولي الفقيه والقوى الخاضعة لأمرته من جهة أخرى(٣) جعلت التنوع في المجتمع الإيراني يواجه مختلف أنواع التمييز بما فيها التمييز الديني والقومي أو «الأثني» وهذا ما سوف نقوم بدراسته في جزئيين منفصلين.

الجزء الأول: التمييز ضد الأقليات الدينية في الدستور

الجزء الثاني: التمييز ضد القوميات غير الفارسية في الدستور

الجزء الأول: التمييز ضد الأقليات الدينية في الدستور

بما أن الدستور الإيراني الحالي قد دوّن انطلاقا من الاعتقادات وغير الاعتقادات المرتبطة بالمذهب الشيعي الاثني عشري (الإمامية) باعتباره مذهب الأكثرية في إيران، أو بنحو ما نشاهده في المقدمة والمواد ٢ و١٢ لا يحتوي أكثر وأشد أنواع التمييز الخاطئ تجاه الأقليات الدينية وحسب، وإنما يجعل التمتع بجميع الحقوق والحريات المشروعة التزاما وبالضرورة تابعة وبشكل مطلق للمذهب الرسمي السائد في البلاد.

أتاحت المادة ١٣ من الدستور لبعض الأقليات الدينية مثل المسيحيين واليهود والزرادشتيين غير الشيعة هامشا من الحرية راعى القواعد المذهبية أو الدينية المتعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بهم، إلا أن هذه المادة أعطت الأفضلية لأتباع مذهب الشيعة الإمامية حيث فرضت على الجميع، القبول بولاية الفقيه المطلقة مما جعلهم جميعا يواجهون التمييز والاضطهاد.

(١) المادة ٤ من الدستور وتنص على «يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها. هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقا وعموما ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك».

(٢) المادتان ٢ و١٠٩ من الدستور

(٣) المادة ١١٠ من الدستور التي تعين وظائف القائد وصلاحياته في إيران.

إن منح الأفضلية و ترجيح الحقوق لمعتقد واحد وتجاهل سائر المعتقدات الدينية الأخرى وبخاصة لمن لا يعتقدون بالإسلام والأديان المعترف بها في المادة ١٢ من جهة والتأكيد على المادة ٤ من الدستور وضرورة خضوع جميع القوانين لقواعد المذهب الشيعي وتدوين جميع القوانين ومختلف اللوائح على هذا الأساس من جهة أخرى، جعل في السنوات الماضية واليوم أيضا ممارسة أي نشاط ديني أو مذهبي لغير أتباع المذهب الشيعي أمرا غير ممكن مما جعل التمييز يشكل سمة واضحة من سمات النظام الحاكم في إيران.

ويقول المحامي الذي اختط كتابة هذه الدراسة: أثناء ممارسة عملي كمحام قمت بالدفاع في مختلف القضايا التي تخص الأقليات الدينية، وعلى ضوء تجربتي الشخصية رأيت أن هناك تمييزا علنيا وواضحا يمارس ضد جماعات هذه الأقليات، على سبيل المثال فمحامو الدفاع الإيراني وقضاة محاكم الثورة يسخرون معتقداتهم ضد الأقليات الدينية لصالحهم ويعتبرون نشاطات هذه المجموعات معادية ومعارضة للنظام ويعتبرونها خروجا على القيم الشيعية وذلك وفقا للمادة ٥٠٠ من قانون العقوبات الإسلامي في إيران (١) ، وبما أن «أساس النظام الإسلامي قائم على المعتقدات الشيعية، لذلك فإن أي نشاط دعائي لسائر الأديان الأخرى يعتبر مخالفة صريحة للمذهب الشيعي ويشكل جرما يعاقب عليه القانون». ويشاهد مثل هذا الموضوع في جميع القضايا التي تخص سجناء العقيدة كأمثال البهائيين والدارويش والمتحولين للديانة المسيحية أو المسلمين من أهل السنة.

وعلى ضوء ذلك، فإنه يتم وبشدة قمع ومنع أي نشاط ديني مغاير للمذهب الشيعي الرسمي عبر القوانين المعمول بها وأن قسما من حالات المنع هذه تشمل التالي:

١- تنص المادة ١٠٧ بصراحة على منع أي شخص من أتباع الديانات والمذاهب الأخرى بما فيهم السنة الترشيح لمنصب القائد أو العضوية في مجلس الخبراء في إيران وهذه المادة تجيز فقط لعدد قليل من رجال الدين الشيعة وفي ظروف خاصة التمتع بهذا الحق.

٢- حرمان باقي الأقليات الدينية والمذهبية من تبوء جميع المناصب السياسية والقضائية والرئاسية على سبيل المثال أن يكون رئيس الجمهورية من بين الرجال الشيعة المتدينين السياسيين حيث نصت الفقرة ٥ من المادة ١١٥ على أن يكون رئيس الجمهورية مؤمنا

(١) المادة ٥٠٠ من قانون العقوبات الإسلامي و التي تنص على «كل من ينشط ضد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو يبشر لصالح المجاميع المعارضة للنظام يحكم علية بالسجن من ٣ شهور إلى سنة».

ومعتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي (الشيعي) للبلاد. كما ورد في قسم من المادة ١٢١ من الدستور والمتعلقة بأداء القسم الخاص برئيس الجمهورية الإسلامية «كونه حاميا للمذهب الرسمي» فقط(١) .

٣- المادة ٦٤ من الدستور تمنع ترشيح أي مواطن من أتباع الأقليات الدينية بما فيهم المسلمين السنة لمجلس الخبراء ومجلس الشورى الإسلامي منعا مطلقا.

٤- أن المادة ٦١ والتي تتعلق بكيفية انتخاب ممثلي الديانات الأخرى في مجلس الشورى الإسلامي تصادر حق جميع أفراد الأقليات الدينية في الترشح. وهذا الأمر ينطبق على القضاة أيضا حيث يمنع منعا باتا على أتباع جميع الأقليات تبوء أي من المناصب القضائية.

٥- ومن بين أعمال التمييز ما نصت عليه المواد ١٢ و١٣ حيث أنه وباستثناء مذهب الأكثرية الشيعية لا يعترف بأي من معتقدات المذاهب الأخرى وعمليا يسلب منهم كليا حق العبادة الدينية وإقامة الشعائر الخاصة بمذاهبهم أو التبشير السلمي لها. وقد أدى هذا العمل إلى تدمير كل شيء يمت للمعتقد البهائي بصلة وكذلك بعض الأماكن المقدسة لدى الزرادشتيين وتدمير وتخريب حسينية الدراويش من أتباع نعمة الله الكنابادي الواقعة في مدينة قم بالإضافة إلى الامتناع عن إصدار أي رخصة لبناء أي مسجد لأهل السنة في طهران أو في سائر المدن الإيرانية الأخرى.

٦- تنص المادة الثانية على أن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائم على الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة والاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط والمقصود بالاجتهاد هنا اجتهاد علماء الشيعة دون غيرهم مما يجعل إمكانية أي نشاط لشعائر الأديان والمذاهب الأخرى عبر وسائل الإعلام ونشر الكتب لسائر تلك الأديان والمذاهب أمراً مستحيلا.

٧- يشاهد بشكل واضح في الدستور الإيراني الأفضلية الشاملة للأغلبية لأتباع المذهب الشيعي على المذاهب السنية وعلى أتباع الديانات والأقليات الدينية الأخرى غير الإسلامية في إيران.

---

(١) المادة ١١٥ من الدستور وتنص على «ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية: أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية. قديرا في مجالس الإدارة والتدبير، ذا ماض جيد، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمنا ومعتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد».

٨- أدى التمييز المجحف وغير المبرر في الدستور الإيراني تجاه الأقليات الدينية وبخاصة غير المسلمين وإرجاع جميع الأمور إلى الموازين الشرعية، إلى عدم الانسجام في المعاشرة وتجاهل لحقوق غير المسلمين باعتبارهم كفار بسبب الاعتقاد السائد في المذهب الشيعي الرسمي أن الكفار هم أفراد غير طاهرين(١) .

النظام السياسي والاجتماعي والثقافي القائم على الدستور الإيراني ينفي ويقمع أي نوع من التفكير المخالف للمذهب الشيعي الرسمي، كما أن الأحكام التنفيذية استنادا إلى الدستور وبموجب المادة الرابعة منه تنص على ضرورة إخضاع جميع الأحكام التنفيذية التشريعة في المجتمع الإيراني كنوع من العنف المنظم ضد أي تفكير معارض(٢) .

ولإيضاح هذا العنف المنظم ضد سائر الأفكار والمعتقدات يكفي أن نراجع المادة ٥١٣ من قانون العقوبات الإسلامي حيث تنص على إعدام «كل من يهين المقدسات الإسلامية أو أي من الأنبياء العظام أو الأئمة الأطهار أو السيدة الصديقة الطاهرة (فاطمة الزهراء) وإذا كان مشمولا بحكم ساب النبي وفي غير هذه الحالة يحكم عليه بالسجن من عام الى خمس أعوام».

وبموجب هذا القانون عوقبت عام ٢٠٠٨ طفلة من أتباع المذهب البهائي في سن السادسة عشرة من عمرها اسمها نسيم بالطرد من مدرستها لمدة شهرين وقد كنت محاميا عنها وذلك بتهمة «الضحك» أثناء قراءة دعاء الصباح في مدرستها، ومن ثم تم نقلها إلى مدرسة أخرى والسبب أن زملاءها في الدراسة علموا بمعتقدها ودينها. وفي هذه القضية نسقت كل من منظمة التربية والتعليم ومحكمة الثورة وقوى الأمن بشكل منظم. فقد رفعت المنظمة الآنفة الذكر تقريرها إلى قوى الأمن والتي بدورها رفعت تقريرها إلى محكمة الثورة التي أصدرت أمرها باعتقال الطفلة وتفتيش منزلها من قبل قوى الأمن.

لقد تم دعم المادة ٥١٣ من قانون العقوبات الإسلامي دستوريا وذلك من أجل حماية

---

(١) الرسالة العملية لآية الله خميني «توضيح المسائل» النسخة الإلكترونية الرقم ٨٣ تعدد النجاسات ١١حالة من بينها نجاسة الكافر.

(٢) لمزيد من الاطلاع راجع تقرير محطة «دويجه وله» والتي تحدثت عن أنواع الضغوط التي تمارس على مختلف الأقليات الدينية والمذهبية في إيران. كذلك تقريرالمنسق العام لحقوق الإنسان وتقرير منظمة العفو الدولية.

معتقدات الأكثرية «الشـــيعية» من هنا لم تخرج محاكمة الطفلة نسيم ومن ثم حرمانها من التعليـــم إلا بفضل هذه القوانين كما أن هذه الحال ما هـــي إلا نموذج وعينة صغيرة لحالات العنف المنظم الذي يمارس من قبل القضاء الإيراني ضد الأديان والمعتقدات الأخرى.

الجزء الثاني: التمييز ضد القوميات غير الفارسية في الدستور

يظهـــر التمييز بشـــكل جلي ضد القوميات الإيرانية غير الفارســـية فـــي المادة ١٥ من الدستور فقد نصت هذه المادة على أن اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة للشعب الإيراني هي اللغة الفارســـية وبموجبها تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية والكتابة بهذه اللغة مما يعني رفض التعليم والكتابة والثقافة والآداب لســـاير القوميات. لذلك فإن جميع أبناء مناطق القوميات غير الفارســـية تضطر أن تكون لغة التخاطب في ما بينها وفي الدوائر الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية هي اللغة الفارسية.

ورغم أن القســـم الثانـــي من هذه المادة يؤكـــد على وجود حيز يجيز اســـتعمال اللغات المحليـــة والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووســـائل الإعـــلام وتدريس آدابها إلى جنب اللغة الفارســـية إلا أننا لم نشاهد حتى الآن أية بادرة من قبل الدولة لتنفيذ هذا القليل الوارد في الدســـتور. على الرغم من ذلك فإن المادة ١٥ من الدســـتور لم تلب الحقوق للمجموعات الإثنية، ورغم ما تقره هذه المادة ببعض من الحقوق إلا أنه لم يســـمح حتى الآن بالاستفادة من اللغات المحلية لتدريسها في المدارس (١) .

وفيما يلي بعض من مظاهر التمييز الذي يمارس باســـم الدســـتور الإيراني ضد الأقليات القومية وهي على النحو التالي:

١- مع بدء كل عام دراســـي جديد يصاب الأطفال في مناطق واســـعة من إيران بحالة من القلق و التأزم، ولعل الســـبب يرجـــع إلى كون هؤلاء الأطفال قبل ذهابهم إلى المدرســـة لا يتكلمون الفارســـية و لا يفقهون أي شيء عنها وإنما يتكلمون في بيوتهم باللغة الأم. لذلك

(١) المادة ١٥ من الدستور وتنص على «اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة: هي الفارسية لشعب إيران. فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة. ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة وتدريس آدابها في المدارس إلى جنب اللغة الفارسية».

فهم سـيكونون عند ذهابهم إلى المدرسـة مضطرين لتعلم اللغة الفارسية على أيدي معلمين إما يتكلمون اللغة التركية أو الكردية أو التركمانية أو البلوشـية أو العربية وفي ظل الافتقار الكامل للأسـاليب المناسـبة للتدريس مما يجعل هؤلاء الأطفال في موقع غير متساو مع من هم في سـنهم من أقرانهم ممن يجيدون الفارسية ويكون لهذه الأوضاع انعكاسات وعواقب خطيرة تتمثل في ارتفاع نسبة التأخر في الدارسة، ناهيك عن النظام التعليمي في إيران فهو بحد ذاته ليس متساو في جميع المناطق الإيرانية. فالطلاب الذين لغتهم الأم غير الفارسية لا يتعلمون على قدم المسـاواة مع الطلاب الذين لغتهم الأم هي الفارسية كما لا يستفاد من أي أسلوب تعليمي لتدريس اللغة الفارسية لهم.

٢- إن من نتائج سـيطرة اللغة الفارسـية وعدم الاهتمام باللغـات المحلية أيضا تدمير واضمحلال الآداب والثقافة و الموسيقي لهذه القوميات.

٣- اللغة المسـتخدمة في الدوائر الحكومية والمحاكم هي اللغة الفارسية والكلام والكتابة بالفارسية بالنسبة لسـاكني المناطق القومية هو ليس بنفس السهولة لدى ساكني المناطق الفارسـية وبالتالي فإن عدم وجود مترجمين في المحاكم والدوائر الحكومية سـوف يؤدي لامحالة إلى ضياع الكثير من حقوق مواطني المناطق القومية الأخرى(١) .

٤- عرفت اللغة وآدابها كونها إحدى أدوات التنمية البشرية. من هنا فإن أي إهمال للغات المحلية في المناطق القومية في إيران وعدم تبنيها رسميا يعد من أهم أسباب تخلف التنمية في تلك المناطق.

٥- أدت سيطرة اللغة الفارسية في إيران ولعدة عقود إلى ظهور نوع من القومية الثقافية تجاهلت بالتدريج اللغات المحلية والقومية الأخرى مانحة اللغة الفارسـية الأفضلية وبالتالي أوجدت نوعا من عدم المسـاواة والتكافؤ بينها وبين اللغات القومية والمحلية الأخرى. ربما يتسـائل البعض أن تعليم اللغة الأم سـيكون عائقا بوجه طلبة أبنـاء القوميات للدخول إلى الجامعات الفارسية مستقبلا. وفي الإجابة على مثل هكذا تساؤل يمكن القول إن التعليم باللغة

---

(١) الكاتب كونه محامي واجه الكثير من القضايا المختلفة:«واجهت أثناء عملي أحد طرفي قضية لغته الأصلية ليست فارسية وكانت إحدى هذه القضايا تتعلق بالقتل غير العمد وقع في إحدى المدن التي تتكلم الفارسية ونتيجة لعدم تمكنه من اللغة الفارسية لم يجب كما ينبغي على أسئلة المحقق في دائرة البوليس وفي ضوء إجابته اتهم بالقتل العمد.

الفارسية في بداية التعليم الرسمي لطفل لغته ليست الفارسية سيولد اضطرابا وعدم مساواة في التعلم في نظام موحد وشامل في جميع أنحاء البلاد، فبالنسبة لأطفال العرب البلوش والأكراد أو التركمان الذين لا يجيدون اللغة الفارسية. إن عدم المساواة هذه يمكن أن تكون عائقا في التخلف عن العملية التعليمية الشاملة وتؤدي بالطلاب إلى ترك الدراسة في سن مبكرة ولن تقربهم من الجامعة قط. في حين أن الإحصائيات تشير إلى أن معدل ارتفاع التأخرعن التعليم وترك الدراسة في المناطق القومية أعلى بكثير من سائر المناطق الأخرى الناطقة بالفارسية(١) .

وبما أن تعريف العنف الرسمي هو عبارة عن أي عمل منظم ومستمر يؤدي إلى إلحاق الألم والمعاناة بصاحبه، من هنا يمكن القول إن فرض تعلم لغة غير اللغة الأم في السنين الأولى من التعليم الرسمي ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات التسرب الدراسي قبل الإعدادية، كما أن مثل هذه المعضلة تصدق على البنات أكثر من الأولاد وبخاصة بين صفوف العشائر الرحل من أبناء صحراء التركمان والتي من شأنها أن تجعل المجتمع القومي التركماني يواجه الكثير من الصعوبات(٢) .

وما يضاف أيضا إلى تدريس لغة غير اللغة الأم هو عدم المساواة في امتلاك المعلمين الجيدين و الإمكانيات التعليمية ذاتها، فحصة ساكني الأطراف ومناطق القوميات غير الفارسية هي حصة غير عادلة. فلا يزال أطفال في مناطق سيستان وبلوشستان مدارسهم مبنية من بيوت طينية متداعية. كما أن أطفال مناطق من عشائر خراسان الشمالية واستنادا إلى ما كتبته جريدة خراسان الشمالية أطفالها يدرسون في ٢٩مدرسة مكونة من بيوت متنقلة تفتقد لكل الإمكانيات الأولية. كما أن بنات مدرسة شين آباد إحدى مناطق كردستان قد قضوا حرقا بسبب رداءة أدوات التدفئة وبدائيتها في مدرستهم. كل هذا يعتبر جزءا من بنية التمييز الرسمي والمنظم الذي يمارس ضد أطفال الأقليات القومية في إيران(١) .

في بعض الحالات قوبل استمرار التمييز بحق المجموعات القومية والدينية غير المؤمنة

---

(١) يؤكد الخبراء أن من أحد أسباب التسرب الدراسي والتأخر عن الدراسة بين أطفال المناطق القومية هو حرمانهم من التعلم باللغة الأم. بالإمكان العثور على بعض الإحصائيات أثناء مراجعة تلك الدراسات.

(٢) لمزيد من الاطلاع راجع موقع «ياغي تركمن صحراء» حيث يتسنى لكم الاطلاع على المعضلات التعليمية التي يعاني منها أطفال مناطق الأقليات.

بالمذهب الشيعي في إيران بردود أفعال المجاميع المدنية والثقافية التابعة لتلك المجموعات، إلا أن طبيعة تشريعات الإسلام الشيعي في جميع أبعاده القانونية تعتقد أن أي نوع معارضة لمثـل هذه التمييـز يعتبر بمثابة معارضة للإسـلام ولنظام الحكم. كما تماشـت قوى الأمن والحرس الثوري والسـطة القضائية مع الأيديولوجية المستمدة من مواد الدستور وخاصة مادة الأسـلمة وسلطة نظرية ولاية الفقيه وتمسـكت بقانونية جميع الإجراءات على أساس مواد الدستور واعتبرت أي معارضة لمختلف أنواع التمييز بأي شكل من الأشكال هو وقوف في وجه النظام القائم وخروج على قواعده.

انطلاقـا من ذلك فإن المفهوم القانوني للدسـتور والتمييز الوارد فيه ضد الأقليات وعدم انسـجامه مع المقررات الدولية لحقوق ألإنسان سرعان ما ترد عليه إيران بشدة مدعية بأن دسـتورها قد تم التصويت عليه من قبل الغالبية العظمى أي ٩٨بالمائة من الشعب الإيراني وذلك عام ١٩٧٩ وأن اي إجراء تقوم به ينسجم وروح هذا الدستور.

التمييـز وما ينتج عنه من ظروف تجاه الأقليات القومية والدينية والذي أشـرنا إليه في هذا البحث دفع النظام إلى أن يجعل موضوع الأمن مسألته المحورية في تعامله مع أبناء هذه الأقليات. وأصبح النظام في إيران يرى بأن أي نشـاط مدني وثقافي أو ديني مثل الاتحادات المحلية والصفوف التعليمية للأقليات وما شـابهها أمرا مضادا لأمنها ويعتبر جزءا من بنية التمييز الرسمي والمنظم الذي يمارس ضد أطفال الأقليات القومية في إيران .

وفي الختام يمكن القول إن الأسـاس القانوني للتمييز والذي نرى العمل به بشـكل منظم اليوم بالحقيقة قد اسـتمد روحه من الدسـتور الإيراني نفسـه. إن التمييز غير المبرر ضد الأقليات وبدعم من الدستور وعبر القوانيين والمقررات العادية يتم تنفيذه فـي عموم إيران مما أدى إلى تكريس ثقافة التمييـز والعنف ضد جميع القوميات في إيران(٢).

ه . التمييز الجنسي

تعد إيران ولاية الفقيه البلد والنظام الأكثر تمييزا والأشد اضطهادا في التعامل مع المرأة. والقوانين الإيرانية وممارسـات السلطات المضطهدة للمرأة تفتح الباب على مصراعيه أمام

(١) جريدة خراسان الشمالية العدد ١٧٩٨٣

(٢) جريدة خراسان الشمالية العدد ١٧٩٨٣

تعنيفها واضطهاد حقوقها وعلى رغم الصور التي تحاول السلطات الإيرانية تقديمها للعالم عن أن الإيرانيات يتمتعن بحقوقهن في التعليم وفي العمل وبلغن درجات متقدمة في التمكين الاقتصادي والسياسي وتقلدت بعضهن مناصب حكومية عليا خاصة في عهد روحاني الرئيس الحالي، إلا أن الإحصائيات وتقارير الجمعيات الحقوقية والمنظمات الدولية تكشف أن واقع المرأة الإيرانية بعيد كل البعد عن هذه الصورة التسويقية.

الوضع اليوم بالنسبة إلى المواطن الإيراني ليس أفضل من الماضي بل لعله أكثر سوءا خاصة بعد آخر تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية حيث كشف زيادة غير مسبوقة في تنفيذ أحكام الإعدام في إيران. وقالت المنظمة إنها تعتقد بأن ٦٩٤شخصا نفذت بحقهم أحكام الإعدام في الفترة المحصورة بين الأول من كانون الثاني/ يناير والـ١٥ من تموز/ يوليو من العام الحالي ٢٠١٥ وهو رقم يمثل ثلاثة أضعاف ما تعترف به السلطات الإيرانية.

وأضافت المنظمة أن تقارير موثقة تلمح إلى أن السلطات الإيرانية أعدمت ٧٤٣شخصا على الأقل العام الماضي ٢٠١٤.

ولا تستثنى النساء ولا الأطفال من تنفيذ هذه الأحكام وهو ما يبين بشكل واضح وحشية تعامل هذه الدولة مع مواطنيها لاسيما المنتمون منهم إلى الأقليات الدينية والعرب والمعارضون السياسيون والناشطون الحقوقيون. ولعل هذه العقوبة تكون مرفقة بظروف اعتقال وسجن لا تمت إلى الحياة الإنسانية بأية صلة خاصة إذا ما كان السجين امرأة إذ تكون مستهدفة أكثر من الرجال بالعنف والتعذيب والاغتصاب والحبس الانفرادي وشتى أنواع التنكيل من قبل رجال الشرطة والسجون الذين يصرون على إذلالها وممارسة رجولتهم عليها. فلا يتوانى أحدهم عن اغتصاب امرأة أو تعنيفها والتنكيل بها وهي مقيدة أمامه.

وحسب تقارير عن السجون الإيرانية انتشرت في السنوات الأخيرة فإن النساء يستهدفن بشتى صنوف التعذيب في تلك السجون أكثر من غيرهن وهو ما يبرهن معاداة الدولة للمرأة بشكل عام وخاصة للناشطات في المجالين الحقوقي والسياسي.

ونشرت الغارديان البريطانية في هذا العام ٢٠١٥ تقارير ومقابلات مع ناشطات إيرانيات وصحفيات، كما أوردت رسالة من سجينة تدعى نرجس محمدي وهي ناشطة حقوقية قابعة في أحد السجون الإيرانية وصفت فيها معاناة السجينات الأمهات اللاتي يستهدفن بالتعذيب وبالحرمان من رؤية أبنائهن.

وتقول الرسالة:

«أمامي سرير ساجدة أرابسرخي التي لم تر ابنها ذا التسع سنوات لمدة سنة، وبجانبي أم أخرى حرمت من رؤية ابنها ذي الست سنوات ثلاثة أعوام كاملة، وفي السرير الآخر مريم أكبري التي لم تر ابنتها لمدة ست سنوات... إنني محاطة بـ٢٠ امرأة منهن عشر أمهات أربع منهن لديهن أبناء في عمر أقل من عشر سنوات».

هذه الرسالة المؤثرة قدمت صورة عن معاناة فئة من السجينات اللاتي تعذبن بغريزة الأمومة ومشاعرها وتتعمد السلطات في السجون حرمانهن من ملاقاة فلذات أكبادهن.

وتعد الإيرانيات من أكثر النساء في العالم اضطهادا وامتهانا لحقوقهن ويبدو الحديث عن مساواتهن بالرجل في البيئة الإيرانية بقمعها البوليسي والحكومي وبدستورها الذي يعتمد قوانين التمييز ضد المرأة من قبيل الهذيان أو طمس الواقع. فالتشريع الإيراني يحظر على النساء الترشح لمنصب الرئيس وللقضاء ولأغلب المناصب المرموقة في العديد من القطاعات مثل التعليم، فضلا عن القوانين التي تتعلق بحقوقهن الأسرية منها قوانين الزواج والطلاق والحضانة والميراث. ويكرس الدستور الإيراني النظرة الدونية للمرأة، إذ أن وصاية الرجل على المرأة في أغلب نواحي الحياة مثل السفر تعد واحدة من الثوابت في دولة الملالي.

هذه الجوانب القانونية وغيرها أشار إليها تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وفي خانة حقوق المرأة يقول التقرير: «استمرت معاناة النساء من التمييز واسع النطاق والمنهجي في القانون والواقع الفعلي وظلت قوانين الأحوال الشخصية التي تمنح المرأة وضع التبعية للرجل في مسائل مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث سارية المفعول».

وتحرم المرأة الإيرانية من حريتها في عيش الحياة التي تريد، فتجرد من حقها في الاختيار في المجال الاقتصادي وفي العمل مثل حرمانها من الاختيار في الحياة الاجتماعية وهو ما عبرت عنه المنظمة في تقريرها: «واجهت النساء قيودا على فرصهن في العمل. ومؤخرا صرح رئيس مكتب المباني العامة للشرطة بأنه لا ينبغي تعيين أية امرأة في المقاهي أو المطاعم الإيرانية التقليدية إلا في المطابخ التابعة لها بعيدا عن أعين الناس. وفي يوليو حظرت بلدية طهران على مديريها توظيف النساء في أعمال السكرتارية والوظائف الإدارية الأخرى. وكثفت الجهود الرسمية لخلق أماكن عمل قائمة على التمييز بين الجنسين».

القوانين الإيرانية وممارسات السلطات المضطهدة للمرأة تفتح الباب على مصراعيه أمام

تعنيف المرأة واضطهاد حقوقها. وتجد الإيرانيات اليوم أنفسهن مستباحات للعنف من قبل القانون – الذي يفترض أن يحميهن ويحفظ كرامتهن – ومن العائلة ومن الزوج ومن أي رجل لديه علاقة بها تخول له ممارسة وصايته وتسلطه عليها كما تجد نفسها معنفة من الدولة وأجهزتها ومن المجتمع.

هذا الوضع المأساوي الذي تعيشه الإيرانيات رفع نسب الانتحار في صفوفهن إلى أكثر من ثمانين بالمئة من إجمالي محاولات الانتحار في إيران التي غالبا ما تكون ناجحة وتحدث في متوسط عمر ٢٥ عاما.

كما ترتفع معدلات الإدمان بينهن؛ غير أن هذا الضعف الذي يبدو في المقاومة وفي النضال في سبيل نيل الحقوق لا ينفي أن هناك فئة من النساء الإيرانيات الواعيات بتراجع مكانتهن مقارنة ببقية النساء في العالم وفي الدول الإسلامية تواصل مسيرة الكفاح من أجل العدالة وإنصاف المرأة دون خوف أمام عنجهية السلطات الإيرانية التي تواجهها بأقصى أنواع العقوبات المقننة والمشرعنة دستوريا.

وختاما لهذا الكلام حول معاناة المرأة من التمييز الجنسي المشرعن ضدها في دولة ولاية الفقيه أود الإشارة إلى ما أوردته في كتابي المعنون «المرأة الإيرانية والبحث عن سواحل الحرية» ففيه تفاصيل كثيرة ومتنوعة عن معاناة المرأة الإيرانية واضطهادها وحرماناتها المشرعنة على العكس مما تجده في صفوف المقاومة الإيرانية ورأس حربتها وعمودها الفقري منظمة مجاهدي خلق التي عاملتها بكل احترام واعتراف بحقوقها المساوية لحقوق الرجل حتى في سقف القيادة الأعلى.

الفصل الثاني

صفحات من أباطيل وأكاذيب وافتراءات وتلفيقات نظام الخميني ضد مجاهدي خلق

صفحات من أباطيل وأكاذيب واقتراءات وتلفيقات نظام الخميني ضد مجاهدي خلق

هذا الفصل يعالج أهم ركائز التأسيس الإستراتيجي الأيديولوجي الإعلامي الإيهامي التلفيقي لمدارات مؤسسات ومختبرات وأزلام ولاية الفقيه النابع من روحية الدجل وفكرة استغباء المخاطب التي قامت عليها جمهورية الخميني أصلا، لذا فهو لا يعبأ بالمنطق والموضوعية والمصداقية في نسج الأكاذيب، بل أن همّه الأول، التشويش على سمعة المجاهدين وإثارة العواصف الترابية والتضبيب وحشد مداخن التلفيق على المشهد الحقيقي لحجب الرؤية التي يترسمها المنصفون الواعون الدارسون الموضوعيون لحقيقة فكر وأخلاقية وسلوك وسياسة والبرنامج الآني والمستقبلي لنشاط المجاهدين الكفاحي وأهدافهم وغاياتهم. ومن المؤكد أنهم فشلوا إلى حد بعيد في ما استهدفوه ورموا إليه، فقد جابهتهم حقائق مبصرة لا يمكن القفز من فوقها أو اجتيازها أو الالتفاف عليها. وقد تمكنت المؤسسة الإعلامية التوعوية والتثقيفية الخاصة بالمجاهدين من كشف كل تلك الكتلة الفارغة المثقلة بادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة والمصداقية من خلال توثيق الادعاءات والأباطيل ومعارضتها بما يفندها بروح منطقية موضوعية ومصداقية لا تجارى، وهو ما التزمه الكتاب والمؤلفون الذين عالجوا هذه الأباطيل سواء من كتاب ومثقفي منظمة مجاهدي خلق أو من أنصارها أو من الباحثين عن الحقيقه. وكانت لي شخصيا تجربة مع هذه الأكاذيب في كتابي عن المنظمة المعنون «منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والعراق» حيث حققت ميدانيا في ما روج له نظام الخميني من أكاذيب حول مشاركة منظمة مجاهدي خلق في قمع التمرد الشعبي العراقي بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت، وزرت الجغرافيا التي ادعى النظام أنها كانت مسرحا لمشاركة المنظمة قوات صدام في القمع في كل من توز خورماتو وكلار ومدينة الثورة (الصدر حاليا) وأثبت بشهادات سكان هذه المناطق زيف ادعاءات النظام.

وهذا الكتاب أعدت تقديمه بإضافات جديدة تغطي بعض وقائع وأحداث السنوات التي تلت

إصـــداره عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٥. ومما جاء في التقديـــم الجديد أنه يتلمس ضرورته في المعلومات التي أوردها قبل ١٢عاما والشـــهادات والوثائق التي احتواها ثم أضيفت لها وقائـــع موثقة حدثت بعد إصداره حتى عـــام٢٠١٥ . وبذا فهو ضروري لكل مؤرخ أكاديمي وسياسي لمعرفة تأريخ الكفاح السياسي والأيديولوجي والقانوني المشروع للشعب الإيراني وهو جرد واقعي موثق لنضال منظمة مجاهدي خلق على الســـاحة العراقية، كما أنه كشـــف بأدلـــة دامغة على بطلان تلفيقـــات النظام الإيراني. لذا ننصح بقرائته في ضوء ما نورده في كتابنا هذا إتماما للفائدة.

الباب الأول

الادعاء بأن المنظمة تابعة لنظام صدام حسين

هذا الادعاء هـــو الركيزة التي اعتمدها نظام الخميني ومـــن ورثوه وعملاؤه ومرتزقته من الساســـة والكتاب في ســـعيهم الفاشـــل لتحريض العراقيين المتضررين من نظام صدام حسين على المنظمة وفي هذا المضمار جاء كتاب أحد قدامى مجاهدي خلق الأستاذ «عباس داوري» ليفند هذه الفرية الفاسدة والكتاب حمل عنوان:

حـــول كتاب «جيش صدام الخـــاص» الذي ألفتـــه البريطانية «آن ســـنجلتون» عميلة المخابرات الإيرانية.

وفهـــرس كتاب المجاهد داوري يبيـــن مواده التي دحضت مجموعـــة كبيرة من أكاذيب وتلفيقات نظام الخميني الأخرى.

وجاء في مقدمة الكتاب الذي نســـتعرض هنا بعض مداولاته أن أحد الأســـاليب المعروفة التي تمارســـها وزارة المخابرات الإيرانية ضـــد المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وقيادته وأعضائه خاصة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هو نشـــر أعداد كبيرة من الكتب والكتيبات والمنشورات والصحف بإشراف مباشر من أكبر مديرية في هذه الوزارة تسمى بـ«المديرية العامة للالتقاط أو النفاق» التي تتولى مهمة إدامة حرب نفســـية ونشر معلومات مضللة ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وعادة تقـــوم المديرية المذكورة في وزارة مخابرات النظام الإيراني بإصدار الكتب باســـم أشـــخاص منهارين من المنتمين إلـــى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية تم تجنيدهم في ما بعد من قبل وزارة مخابرات النظام.

وفي هذا الشأن قال يونســـي وزير مخابرات النظام الإيراني يوم ٥تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ حول معدّي مثل هذه الكتب: «اليوم لدى وزارة المخابرات آلاف من الخبراء المجربين يعملون في المجالات المختلفة» (تلفزيون النظام الإيراني).

ويتم أحيانا اســتغلال تصريحات ومكتوبات نفس هؤلاء الأشخاص ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مما يتســم طبعا بصفة شخصية وهامشــية. وقال يونسي أيضا يوم ٣١ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٤: «إننا استخدمنا بعضا من عناصرالمنافقين ضد المنافقين أنفسهم».

الهدف هو تزويد القارئ بمعلومات مضللة والأسلوب الرئيس المتبع هوأسلوب «غوبلز» أي «أطلق الكذبة أكبرها» ففي حديث أدلى به يوم ١٦كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣ حول فوائد مثل هذه المعلومات اعتبر يونسي أن «الأسلوب الاستخباري» هو أهم وسيلة لتوجيه الضربــة إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قائلا: «إن مواجهة المنافقين كانت ناجحة حتى الآن باعتماد الأسلوب الاستخباري فقط لأن الأساليب البوليسية والعسكرية لم تكن ناجحة».

حول مؤلف الكتاب اسما وهوية

كاتب القســم الأول من الكتاب امــرأة بريطانية تدعى«ســينغلتون» وهي عميلة وزارة مخابرات النظام الإيراني. ومن الواضح أن القســم الأول هو الآخر تعرض للتنقيح تماما. أما القســم الثاني منه فقد تم إعداده تماما من قبل«الأشخاص الخبراء والمجربين» ذاتهم الذين كان قد أشار إليهم يونسي وزير مخابرات النظام.

آن ســينغلتون هي زوجــة عميل آخر لوزارة مخابرات النظام الإيراني يدعى «مســعود خدابنــده» وهو مقيم في بريطانيــا وكان عضوا في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في وقت ســابق وتم توظيفه في وزارة مخابرات النظام الإيراني أواســط التسعينات. وحسب نهجها المعتاد تقــوم وزارة مخابرات النظام الإيراني بنقل هؤلاء الأشــخاص من خارج إيران إلى سنغافورة وتعطي لهم هناك التوجيهات والتعليمات اللازمة.

وســينغلتون هي امرأة بريطانيــة كانت ولمدة وجيزة من أواخــر الثمانينات تتعاون مع جمعية الطلبة المســلمين، أنصار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في لندن. وبعد مدة كشــفت الجمعية أن المرأة المذكورة ليســت نزيهة مــن الناحية الأخلاقية لذلك طردتها من الجمعية. ولا علم لدى جمعية الطلبة المسلمين بما كانت تفعل سينغلتون بعد طردها من الجمعية. ولكن تبين في أواســط التسعينات أنّ ســينغلتون وزوجها الجديد مسعود خدابنده هما موظفان في

وزارة مخابرات النظام الإيراني.

وصدفة كشف أبناء الجالية الإيرانية في لندن أن وزارة مخابرات النظام الإيراني ولإغلاق مؤسسة «إيران إيد» الخيرية في بريطانيا قد استخدمت كلا من مسعود خدابنده وسينغلتون لتقديم تقارير كاذبة لهيئة مراقبة المؤسسات الخيرية. علاوة على ذلك، عند ما ألصقت وزارة الداخلية البريطانية تهمة الإرهاب بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية في عام ٢٠٠١، تبين أنها استفادت في ذلك من تقارير خدابنده وهي الأخرى كتبت ونشرت بتوجيه من وزارة مخابرات النظام الإيراني، مما دفع آنذاك شقيقه «إبراهيم خدابنده» إلى رفع استشهاد تحريري ورسمي إلى «POAC» هيئة الشكاوى من تسمية الإرهاب في بريطانيا أبلغ فيه المحكمة بأن شقيقه ومع الأسف تم تجنيده من قبل جهاز مخابرات حكام إيران ووزارة مخابرات النظام الإيراني هي التي تشرف على تحركاته ونشاطاته.

يذكر أن حماة سينغلتون هي امرأة إيرانية ثرية ابناها إبراهيم خدابنده ومسعود خدابنده كانا قد انضما إلى صفوف منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عضوين فيها وكانا يقيمان في بريطانيا. فقامت وزارة مخابرات النظام الإيراني بتجميد أموال وممتلكات أمهما وبذلك مارست ضغوطا شديدة على عائلتهما. وكان هذا اللعب من قبل وزارة المخابرات بأم عائلة خدابنده يهدف إلى إرغام الأم على فصل ولديها عن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، لأن الوزارة قالت لها إن عليك أن تفعلي ذلك وإلا سوف تتم مصادرة أموالك وممتلكاتك نهائيا. وإبراهيم خدابنده الشقيق الأكبرهو الذي سلّمته الحكومة السورية إلى النظام الإيراني في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣.

واقتادت وزارة مخابرات النظام الإيراني المرأة الثرية إلى سجن إيفين مرات عديدة وكانت جميع اتصالاتها ومكالماتها الهاتفية مع ولديها المقيمين خارج البلاد تتم بإشراف وتوجيه من وزارة المخابرات. وأخيرا تمكنت وزارة مخابرات النظام الإيراني من تمهيد الطريق لتجنيد كل من مسعود خدابنده وآن سينغلتون عبر ابتزاز هذه المرأة الثرية. وكانت سينغلتون تزور طهران سريا مرات عديدة بدعوة من حماتها. كما أنها كانت متواجدة في إيران لمدة شهر في عام ٢٠٠١ قبل تشغيلها موقع «إيران إنترلينغ»على الإنترنت.

هذا وإن سفرات خدابنده وسينغلتون إلى كل من إيران وسنغافورة حيث تلتقي وزارة المخابرات بعملائها وموظفيها في أوروبا أدت إلى كشف بعض من أبناء الجالية الإيرانية في لندن أنهما قد جندا من قبل وزارة مخابرات النظام الإيراني. وكأن تردد المعارضين واللاجئين

السياسيين خاصة المنتمين والمرتبطين بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية من أوروبا إلى إيران أمرا غير اعتيادي ومشتبه به، لأن مثل هذه الترددات تدل على كونهم على صلة بوزارة المخابرات مما لا يبقي مبررا لأن يحظى هؤلاء الإيرانيون بحق اللجوء السياسي في أوروبا وأمريكا.

إن العبث والتلاعب القذر بالعوائل هو أحد الأساليب التي دأبت وزارة مخابرات النظام الإيراني على ممارستها وهو الأسلوب الذي كشف عنه «البروفيسور كابيتورن».

وفي هذا السياق كتب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول إيران مرات عديدة في تقاريره المرفوعة إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول نشاطات المخابرات الإيرانية ضد معارضي النظام وعلى سبيل المثال دفعت وزارة مخابرات النظام الإيراني مبلغا قدره ١٠٠ألف دولار للمدعو «محمود ملك أفضلي» ابن «السيدة مرضية» الفنانة الإيرانية الشهيرة والعضوة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ليربك حفلة موسيقية لأمه أقيمت في قاعدة «إرلز كورت» بلندن في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٦ بصيحاته ضد أمه وضد المقاومة الإيرانية...

ومنذ عام ٢٠٠١ تولى كل من سينغلتون وزوجها خدابنده رسميا إدارة أحد المواقع التابعة لوزارة مخابرات النظام الإيراني وهو موقع يسمى بـ«إيران إنترلينغ» الذي تم تسجيله في بريطانيا. وترد موضوعات هذا الموقع تماما من وزارة المخابرات في طهران وتناوئ منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

وفي تقديم نفسه يقول موقع «إيران إنترلينغ» بشكل سافر: «إن هدفنا هو مزيد من الكشف عن طبيعة مجاهدي خلق ونحن ننشط في هذا المجال كمجموعة ضغط».

ويضيف قائلا:«إن هذا الموقع تم تأسيسه خدمة للعوائل والأشخاص الذين يتواجد أولاد أو أصدقاء أو معارف لهم في العراق كأعضاء وكوادر متذمرين في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق دون حسم أمرهم أو بكون حياتهم تتعرض للخطر...».

وأحد المصادر الاستخبارية لهذا الموقع هو«دنا في ألمانيا» أي شبكة وزارة مخابرات النظام الإيراني في هولندا وألمانيا.

سينغلتون في سجن «إيفين» الرهيب

في حزيران/ يونيوعام ٢٠٠٣ انتهكت الحكومة السورية القوانين الدولية بتسليمها معارضين إيرانيين يدعيان إبراهيم خدابنده وجميل بصّام إلى النظام الإيراني. وكان الشخصان

«سينغلتون» مع عملاء المخابرات الإيرانية تحت عنوان عوائل سكان مخيم أشرف في الجناح الجنوبي لمخيم أشرف

«سينغلتون» مع عملاء المخابرات الإيرانية يستطلعون ويصورون المواقع في مخيم أشرف

يحملان جواز السفر البريطاني الخاص للاجئين. وعقب ذلك تمت ممارسة ضغوط دولية كثيرة على النظام الإيراني لإعادة اللاجئين الاثنين المذكورين إلى بريطانيا، ولكن النظام رفض إعادتهما إلى بريطانيا، إلا أنه قبل في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤ أن يلتقي بهما السيد «فين غريفيث» النائب في البرلمان البريطاني بعد عام من احتجازهما في سجن إيفين الرهيب بطهران.

وبعد عودته من سفرته القصيرة إلى طهران قال غيريفيث: «في المرة الأولى التي دخلت فيها سجن إيفين استغربت الموقف حيث فوجئت بتواجد سيدة بريطانية داخل السجن وبجانب المستجوبين وهي تنتظر اللقاء بي. سألتها من أنت؟ قالت: "إني آن سينغلتون" (أو آن

خدابنده زوجة مسعود خدابنده) وهنا كشفت القضية من كونهم قد أحضروا امرأة بريطانية في داخل السجن لتلتقي بي بصفتي نائبا في البرلمان البريطاني...».

وفي كلمته أمام جلسة رسمية للبرلمان البريطاني أقيمت يوم ١٩تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٤أشار فين غريفيث إلى حالات استغلال لزيارته لإيران من قبل المواقع التابعة لوزارة مخابرات النظام الإيراني وبخاصة موقع«إيران إنترلينغ» قائلا: «إن مختلف المواقع على الإنترنت نشرت وقائع زيارتي لإيران بشكل أسوأ وغير نزيه تماما بحيث صرفت وقتا كثيرا لإصدار بيانات نفي وتفنيد لما كان قد قيل حولي وحول زيارتي لإيران».

الواقع أن حكام إيران كانوا يحاولون استغلال زيارة السيد غريفيث إلى إيران لتبرير أعمالهم ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ولكنه منعهم من ذلك.

وفي كلمة ألقاها يوم ١٩تشرين الأول/ أكتوبرعام ٢٠٠٤ أمام البرلمان البريطاني قال السيدغريفيث: «عند ما كنا في إيران فإنهم تحدوني مرات عديدة بأن أوضح أسباب دعمي لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية. فقلت لسلطات البلد المضيف بصراحة إن حكومتها هي المسؤولة عن قتل عدد كبير قد يبلغ أكثر من مائة ألف من أعضاء مجاهدي خلق، كما أنها المسؤولة عن المجزرة البشعة والقتل الجماعي لثلاثين ألف سجين سياسي عام ١٩٨٨. وآنذاك أصدر آية الله الخميني فتوى جاء فيها: "تقرر إعدام أولئك السجناء في كل أرجاء البلاد من المصرين على تأييدهم لمجاهدي خلق كونهم يحاربون الله". ».

سبب إعداد كتاب «جيش صدام الخاص»

قبل اندلاع الحرب في آذار/ مارس عام ٢٠٠٣ شن نظام الحكم القائم في إيران حملة قوية للغاية ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بهدف تهيئة الأجواء وتمهيد الطريق لقصف معسكرات المنظمة من قبل قوات التحالف.

وفي هذا الإطار، تم نشر مئات الأخبار والتقاريروالكتب والكتيبات المعدة والمحررة من قبل وزارة مخابرات النظام الإيراني وذلك في كل أرجاء العالم.

وتم تقسيم كتاب«جيش صدام الخاص» إلى قسمين مختلفين تماما وبأسلوبين للكتابة وموقفين واتجاهين مختلفين. القسم الأول الذي هو القسم الفرعي أو الهامشي يتضمن الذكريات الفردية وأكاذيب وتخرصات آن سينغلتون. أما القسم الثاني من الكتاب والذي

كتب باسم آن سينغلتون وهو القسم الرئيسي، فيمثل نفس الحملة الدعائية التي شنتها وزارة مخابرات النظام الإيراني ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قبيل اندلاع الحرب بين قوات التحالف والعراق. وإذ كان حكام إيران يعرفون حق المعرفة أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية منظمة مستقلة عن العراق وكانوا يعلمون تماما بأن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية لن تتدخل إطلاقا في حرب عام ٢٠٠٣كما في حرب الكويت عام ١٩٩١. فكانوا يريدون القضاء على منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بواسطة أمريكا قبل أن يتضح ويتبين الواقع أمام قوات التحالف. وكان «محسن رضائي» القائد السابق لقوات الحرس وسكرتير مجمع تشخيص مصلحة النظام قد طلب مسبقا قصف معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وذلك في تصريح علني أدلى به يوم السادس من آب عام ٢٠٠٢.

حملة المعلومات المضللة في فرنسا

لقد كان هذا الكتاب «جيش صدام الخاص» الذي كتبته آن سينغلتون البريطانية بالاشتراك مع المخابرات الإيرانية وتوجيهها هو الأساس الذي استندت إليه كل أكاذيب النظام التالية والادعاءات حول تبعية مجاهدي خلق لنظام صدام، بينما نعرف جميعا نحن الكتاب والباحثين المتخصصين في شؤون المنظمة أنها لم تنتقل إلى العراق إلا بعد مفاوضات تفصيلية مع ممثل النظام العراقي آنذاك الراحل «طارق عزيز» وتأكيد ممثلي المنظمة على استقلال قرارها وعدم تدخل النظام العراقي في شؤونها وقراراتها. كما أننا جميعا كنا نعرف أن المنظمة ذات توجه خاص يستهدف إسقاط نظام الخميني وأنها لن تدخل حروبا ليست حروبها كما هو الحال عندما دخل العراق الكويت وقد أبلغت المنظمة عن طريق مسالك خاصة هذا الموقف للحكومة الكويتيه، وهو ما سبق أن كشفه لي شخصيا المجاهد عباس داوري، والأمر ذاته حين أبلغت المنظمة الحلفاء أنها لن تتدخل في حربهم مع العراق ونقلت تربيعات معسكراتها لهم لتجنب قصفها.

وقد استعرض المجاهد عباس داوري الكثير من تلفيقات النظام الإيراني ضد المنظمة وبخاصة الهجوم الذي شنته الشرطة الفرنسية على مقر المنظمة في باريس بعد أن ضخ النظام الإيراني للسلطات الفرنسية معلومات مضلله تبين فيما بعد زيفها وكان الفرنسيون قد ظنوا أنهم على وفق تلك المعلومات! سوف يعثرون على «خطط إرهابية وعلى مخازن للأسلحة والذخائر والمتفجرات لدى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية» ولكن لم يتم العثور إطلاقا وقط على هذه الأشياء!

«توبيانا» رئيس اتحاد حقوق الإنسان الفرنسي ونائب رئيس الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان كشف هذا الواقع في مؤتمر صحفي في فرنسا بتأريخ ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤. وأمام هذا المؤتمر الذي استأثر باهتمام بالغ من قبل وسائل الإعلام الدولية أعلن توبيانا أن إيران الملالي هي دولة تمارس الإرهاب بنفسها وهي دولة توزع ركاما من مختلف الوثائق والمستندات الدعائية بواسطة السفارة الإيرانية في فرنسا...».

وفي العراق أيضا نرى أنه وبعد الإعلان عن المركز القانوني لمجاهدي خلق في تموز/ يوليو٢٠٠٤ بدأ حكام إيران يشنون حملة دعائية قوية ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وعلى سبيل المثال يمكن الأخذ بعين الاعتبار العدد الصادر في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٤ من صحيفة «الشاهد»العراقيه حيث يتم تصميم وتنضيد الصفحة الثالثة من هذه الصحيفة بشكل ثابت مرتين في الأسبوع في وزارة المخابرات بطهران ثم يتم إرسالها إلى بغداد. ومقابل كل عدد من الصحيفة يدفع المدعو «يوسفي» وهو شخص إيراني مبلغا قدره مليون دينار لمدير هذه الصحيفة.

وفي نيسان/ إبريل عام ٢٠٠٥ دفعت سفارة النظام الإيراني في بغداد مبلغا قدره ٣٠٠٠ دولار مقابل نشر ثلاثة مقالات في صحيفة «المنار اليوم» ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. رئيس تحرير هذه الصحيفة هو شخص يدعى «طه عارف» الذي زار إيران في أيار/ مايو ٢٠٠٥ بدعوة من سفارة النظام الإيراني في العراق. وعند عودته ملأت جمعية«النجاة» التابعة لوزارة مخابرات النظام الإيراني حقيبته بعدة مقابلات مملاة مع أجور متفق عليها. ويعرف جميع الصحفيين العراقيين أن جميع المقالات التي تنشر في الصحف العراقية ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مدفوعة الثمن من قبل حكام إيران.

وقد كشفت صحيفتا «البصائر» (١٠تموز/ يوليو ٢٠٠٥) و«الحقائق» (١١تموز/ يوليو ٢٠٠٥) مثل هذه المدفوعات من قبل سفارة النظام الإيراني في بغداد لبعض الصحفيين العراقيين وتوظيفهم لحملة التشهير وتسميم الأجواء ضد مجاهدي خلق.

الحرب النفسية ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

وذكر المجاهد داوري في كتابه أيضا تركيز المخابرات الإيرانية على الحرب النفسية ضد المنظمة وقال إن النظام الإيراني راهن كثيرا على هذه الستراتيجية وهي «الحرب النفسية».

وورد في الكتاب أيضا أن النظام شن حملة كبرى في العراق تحت عنوان تدخلات

المجاهدين في شؤون العراق الداخلية أو قمع الأكراد والشيعة في البلاد وبشكل متزامن في بعـض الصحف غير المعروفة في الدول الأوروبية أو الأمريكية. أو يظهر بين ليلة وضحاها عدد من «طالبي اللجوء» في أوروبا يزعمون أنهم تعرضوا قبل سنوات لسوء المعاملة من قبل المجاهدين.

غير أن المقاومة ألإيرانية وبالاعتماد على شبكة معلوماتها القوية داخل إيران نجحت في معرفة معظم هذه الأجهزة والأشخاص الضالعين في«الحرب النفسية» والكشف عن الوثائق والمسـتندات السرية عن هذه النشـاطات. وقدأصدرت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عددا مـن الكتب تتناول هذا الموضوع ومنها كتب «تعرية منظمة الثقافة والعلاقات الإسـلامية» و«أوراق محروقـة» و«مخططات ومؤامرات وزارة مخابـرات النظام الإيراني ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية» و«رسائل ووثائق "جمشيد تفرشي" ».

بعد ١١أيلول/ سبتمبر

أ- وبعـد أحداث ١١أيلول/ سـبتمبر قام نظام ولاية الفقيه بتصعيد نشـاطاته ضد منظمة مجاهـدي خلق الإيرانية لغرض التغطية على عملياته الإرهابية خارج إيران والتي بلغت في حينها أربعمائة وخمس عمليات إرهابية وكذلك جرى تحويل أحداث ١١أيلول/ سـبتمبر إلى سلاح ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

فقـد طلب النظام من الـدول الأوروبية طرد أو تقييد مجاهدي خلـق على الأقل. وكمثال على ذلك فقد اسـتدعت وزارة المخابرات عددا مـن العملاء المعروفين أمثال «كريم حقي» و«نوروزعلي رضواني» و«شـمس حائـري» و«مهدي خوشـحال» باعتبارهم أعضاء سـابقين في مجاهدي خلق وكلفتهم بتزويد الشـرطة وأجهزة المخابرات في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا والدول الإسـكندينافية بجملة معلومات كاذبة ضد المجاهدين ومنها مثلا أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تم إخفاؤها في معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

*** النظام الإيراني يضغط على الجالية الإيرانية في هولندا للتخابر على المعارضين**

أعلن جهـاز الأمن الهولندي في تقريره السـنوي (٢٠١٠/٤/٢٨) أن أجهزة مخابرات النظام الإيراني، تمارس الضغط على الجالية الإيرانية في هولندا للتخابر على منظمة مجاهدي خلـق الإيرانية ومؤيدي المعارضة. الأمر الذي يجعلهم هم وأفراد عوائلهم في إيران عرضة

للخطر. ويسلط التقرير الضوء على الموقف السياسي في إيران ويؤكد أن الوضع أصبح مهددا ومقلقا بالنسبة للنظام الحاكم أكثر مما مضى. فالأزمة الاقتصادية قد ألحقت ضربة موجعة للنظام الذي كرس كل جهده على إخماد الاضطرابات الشعبية. وجاء في جانب من تقرير جهاز الأمن الهولندي الذي صدر الأسبوع الماضي وتحت عنوان «النشاطات السرية للقوى الخارجية» يقول: «هدف نشاطات أجهزة مخابرات إيران في هولندا هو محاربة الافراد والمجموعات التي تعتبرها الحكومة الإيرانية خطرا على حياتها. إن أجهزة مخابرات الحكومة الإيرانية تتابع الحصول على معلومات سياسية واقتصادية وعلمية هولندية سواء من داخل البلديات أو الشركات التجارية الهولندية أو الشركات المتعددة الجنسية التي تتخذ من هولندا مقرا لها».

ويؤكد التقرير أن أجهزة مخابرات النظام الإيراني تضغط على الجالية الإيرانية في هولندا للتخابر لصالحها. وتستهدف هذه النشاطات الاستخبارية أو الأعمال عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أو أولئك المشتبه بهم في عضويتهم بالمنظمة وكذلك مؤيدي المعارضة الإيرانية والهدف من هذه الأعمال ممارسة الضغط عليهم. إن نشاطات أجهزة مخابرات النظام الإيراني تعتبر تعرضا للحقوق الأساسية للمواطنين الهولنديين ويمكن أن تشكل خطرا عليهم وعلى أفراد عوائلهم.

وكان جهاز الأمن الهولندي قد أكد في تقاريره للسنوات السابقة أن أولوية وزارة المخابرات للنظام الإيراني في خارج البلاد هو التجسس على منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وأن هذا العمل يتم عبر تجنيد العناصر السابقة للمنظمة. وبذلك تعمل وزارة المخابرات الإيرانية لجمع المعلومات عن المجاهدين والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية من جهة وتقوم بتشويه سمعتهم وتشهيرهم من جهة أخرى.

ونشرت دائرة حماية الدستور الألماني تقريرها السنوي المتضمن بمائتين وأربعين صفحة وبمقدمة كتبها «توماس دمزير» وزير الداخلية الألماني.

ويتناول التقرير السنوي لدائرة حماية الدستور الألماني والذي صدر في تموز/يوليو ٢٠١٥ جوانب من نشاطات وزارة مخابرات وسفارة نظام الملالي في ألمانيا بعام ٢٠١٤.

وتم إعداد التقرير من قبل وزارة الداخلية الألمانية حيث صرح بأن التجسس على المعارضة الإيرانية ومحاربتها، يعتبران من أهم أعمال تركز عليها وزارة مخابرات نظام الملالي التي تستهدف نشاطاتها المخابراتية والتجسسية مجاهدي خلق و المجلس الوطني

للمقاومة الإيرانية و أنصار المقاومة الإيرانية بشكل خاص.

نســـترعي انتباهكم إلى جوانب من الصفحتين الـ١٥٢ والـ١٥٣ لهذا التقرير وهي تتعلق بهذه النشاطات:

تطرق التقرير السنوي لدائرة حماية الدستور الألماني إلى أجهزة مخابرات النظام الإيراني تحت عنوان «أجهزة مخابرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية» وكتب قائلا:

«إن التجســـس على المعارضة الإيرانية ومحاربتها تعتبران من أهم دعائم رئيسية تركز عليها أجهزة المخابرات للنظام الإيراني. وبذلك أن هذه الأجهزة المخابراتية تجمع في الدول الغربية، معلومات في المجالات السياســـية والاقتصادية والعلمية. ومازالت وزارة مخابرات النظام الإيراني تعتبر أهم عامل رئيســـي نشـــيط ضد ألمانيا. وخاصة أنها تركز على منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. وبجانب هذا النشاط، تنشط هذه الأجهزة المخابراتية ضد مؤسســـات وأجهزة ألمانيـــا ومصالحها وأهدافها في داخل وخارج البلاد و المصالح الألمانية طويلة الأجل. وهذا أمر يرتبط بالسياســـات الخارجية والأمنية قبل كل شيء».

وأضاف التقرير تحت عنوان «طريقة العمل» قائلا:

«في الوهلة الأولى يســـيطر المقر الرئيســـي لوزارة مخابرات النظـــام في طهران على نشاطات مخابراتية تجمع المعلومات. وتستغل وزارة المخابرات من زيارات عائلية أو مهنية مـــن قبل أفراد يزورون إيران وهم متعلقون بأهـــداف الوزارة لأنه لايمكنهم أن يقعوا خارج إطار سياســـات وزارة المخابرات في طهران. وهذا يعتبر بيئة مناســـبة لتنفيذ هذه الأعمال الممنهجة المخابراتية. وبموازاة ذلك ينفذ المقر الرئيسي والقانوني لوزارة المخابرات والأمن في سفارة النظام الإيراني في برلين، نشاطات وأعمالا ضرورية ترتبط بنشاطات مخابراتية. ومن جملة واجباتها هي الدعم والتمرير لنشاطات استخبارية أمر بها المقر الرئيسي للوزارة في طهران. وتســـتهدف هذه العمليات أهدافا في ألمانيا لكنه وفي بعض الأحيان تســـتهدف أفرادا أو مواقع في ســـائر الـــدول الأوروبية. ويتحمل موظفو قنصليـــة النظام الإيراني في ألمانيا مسؤولية توفير الحماية للمقر المركزي والقانوني لوزارة المخابرات. وتعتبر أجهزة المخابرات للنظام الإيراني أداة رئيسية بيد قادة النظام الإيراني السياسيين لضمان هيمنتهم. فلذلك مازالت المعارضة الإيرانية تشد أنظار وزارة مخابرات النظام الإيراني».

ويقول جانب آخر لتقرير دائرة حماية الدستور الألماني:

«النظام الإيراني يعتبر نفسه قوة دينية موحدة في خارج حدوده ويتخذ سياسات مضادة للغرب والصهيونية. وفي الوقت نفسه، ترى مؤشرات واضحة لانهيار مأساوي للوضع الاقتصادي لهذا النظام عقب فرض العقوبات المفروضة عليه بسبب برنامجه النووي. وفي ظل هذه الظروف ونظرا إلى مصالح النظام الإيراني في داخل إيران فإن هذا النظام قد أصبح في أمس الحاجة إلى جمع المعلومات بشأن مستقبل سياسات ينتهجها الغرب، على سبيل المثال بشأن سياسة الأمن الخارجي لألمانيا وجمع المعلومات بشأن عمليات النقل غير القانونية من أجل الالتفاف على العقوبات».

* القبض على عميل لمخابرات الملالي في ألمانيا بسبب عملية التجسس ضد مجاهدي خلق

دعوة ألمانيا إلى كشف جواسيس وعملاء مخابرات الملالي ونشاطاتهم ضد المقاومة

أعلن الإدعاء العام في ألمانيا يوم الأربعاء ٢٨تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ أن رجلا ٣١عاما باسم «ميثم ب» تم اعتقاله بتهمة العمالة لوزارة المخابرات للنظام الإيراني وعملية التجسس على منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وبناء على هذا الخبر قد تم تفتيش منازل ٥أشخاص آخرين من قبل الإدعاء العام الألماني بتهمة مماثلة أي عملية التجسس على المجاهدين.

وبحسب الإدعاء العام أن العميل المقبوض عليه كان يستلم مبالغ من وزارة مخابرات النظام الإيراني إزاء التجسس.

العميل المقبوض عليه «ميثم بناهي» وزملائه تم طردهم قبل ثلاث سنوات ونصف السنة في شهر نيسان/ إبريل ٢٠١٣من مخيم ليبرتي بواسطة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. إنهم توجهوا إلى فندق «المهاجر» الذي يخضع تحت سيطرة وزارة المخابرات وقوة القدس الإرهابية لنظام الملالي في بغداد.

وأعلنت لجنة الأمن ومكافحة الإرهاب في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية يوم ٢٦شباط/ فبراير ٢٠١٤ في بيان بتفاصيل أن فندق «المهاجر» هو مركز لمخابرات الملالي وقوه القدس ويديره عميد للحرس لقوة القدس باسم مستعار «سجاد». وقد ورد في البيان: «وبعد التأكد من عمالة الشخص الساقط يتم نقله إلى أوروبا وبلدان أخرى أو إيران حسب مهمة محددة له. وفي الوقت الحاضر الأولوية هي إرسالهم إلى أوروبا... إن بعض العملاء المرشحين لتنفيذ مهمات خاصة في أوروبا يتم نقلهم إلى إيران لفترة بشكل سري وبعد تلقي "الإيجاز والتدريب" الخاص يتم إرسالهم إلى العراق ثم تركيا وأخيرا أوروبا».

إن المقاومة الإيرانية تناشد الحكومة الألمانية والسلطات المسؤولة فيها كشف النقاب عن جميع عملاء وزارة المخابرات ونشاطاتهم ضد مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية كونها عملا ضروريا لمنع استمرار هذه الأعمال الإجرامية.

إن المقاومة الإيرانية وكما حذرت في أوقات سابقة مرارا وتكرارا من حضور عملاء وزارة المخابرات في الدول الأوروبية وتهديداتهم لأمن اللاجئين الإيرانيين تدعو ألمانيا والدول الأخرى في الإتحاد الأوروبي إلى تنفيذ قرار مجلس الإتحاد الأوروبي في نيسان/ إبريل ١٩٩٧القاضي بمحاكمة وطرد ومعاقبة العملاء ومأموري مخابرات الفاشية الدينية الحاكمة في إيران.

أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – باريس

٢٩تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

ب- تم تكثيف إصدار الصحف وكتابة المقالات ضد مجاهدي خلق. ولهذا الغرض تم تخصيص مجموعة من الكتّاب في مؤسسة «كيهان» (دار نشر تابع للولي الفقيه) بإشراف من الحرسي العميد «حسين شريعتمداري» لهذا الأمر.

ج- إرسال عدد كبير من الرسائل من داخل إيران إلى نواب البرلمان الأوروبي وسلطات مختلف الدول الأوروبية ضد المجاهدين. إن هذه الرسائل التي تحمل تواقيع مختلفة ولكن بمضمون مماثل وفي كثير من الأحيان بكتابة متشابهة تتهم المجاهدين بالإرهاب وقتل الأبرياء وتطالب المخاطبين بأن يقدموا المجاهدين كمنظمة إرهابية. وقد كشفت السيدة «سيسيليا مالمستروم» النائبة في البرلمان الأوروبي من السويد في مقال لها نشرته صحيفة يوتوبوريز بوستن نموذجا من هذه الإجراءات التي قام بها النظام الحاكم في إيران (صحيفة «يوتوبوريز بوستون» ١٩كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٢).

د- إن الهدف من هذه الإجراءات هو إدراج اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في قائمة الإرهاب الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وهذا ما تم في أيار/ مايو عام ٢٠٠٢.

وفي ما بعد كشفت وزارة خارجية النظام الإيراني أن هذا الأمر حصل بعد ٨جولات من المحادثات مع إسبانيا رئيسة الاتحاد الأوروبي آنذاك.

ويورد الكتاب أسخف تهمة حاول النظام إلصاقها بالمنظمة عبر إلصاق «رمزي يوسف» وتفجير مركز التجارة العالمية بها!!

نسبة «رمزي يوسف» وتفجيير مركز التجارة العالمية إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

ففي يوم ٢٠أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ نشرت مخابرات حكام إيران أول ادعاء لها بعد أحداث ١١أيلول ضد مجاهدي خلق في صحيفة«هتبارول» الهولندية على لسان عميل معروف للمخابرات الإيرانية وهو المدعوكريم حقي الذي قال إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ضالعة في تفجير القنبلة في عام ١٩٩٣ في مركز التجارة العالمية بنيويورك. كما وأن رمزي يوسف الذي كان قد فجّر مركز التجارة العالمية بنيويورك عام ١٩٩٣ تلقى الأوامر أيضا من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية لتفجير قنبلة في مدينة مشهد الإيرانية أيضا؛ وهذه إشارة واضحة إلى تفجير الروضة الرضوية يوم ٢٠حزيران/ يونيو عام ١٩٩٤ وسوف نتناول تباعا هذا الموضوع.

وفي هذا المقال المنشور في صحيفة «هت بارول» والمدفوع ثمنه من قبل حكام إيران يدعي كريم حقي أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد استخدمت من قبل صدام حسين لقمع الأكراد. وكان الهدف من توجيه هذه التهم إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هو التغطية على وجود رمزي يوسف في إيران وعلاقاته مع النظام الإيراني.

أسلحة الدمار الشامل في معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

وادعى العميل كريم حقي يوم ٢٣تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠١ في موقع «مهديس» التابع لوزارة مخابرات النظام الإيراني أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تم إخفاؤها منذ ٧سنوات في معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بما فيها معسكر وهمي يطلق عليه «معسكر سيمرغ» ولم يتمكن خبراء الأسلحة التابعون لمنظمة الأمم المتحدة قط من زيارة هذه المعسكرات. وكان «مهاجراني» المتحدث باسم «خاتمي» هو الآخر كان قد صرح في وقت سابق بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية قد تم إخفاؤها في معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

وفي السياق يذكر المجاهد داوري جريمة قتل القساوسة المسيحيين التي ارتكبها النظام وأراد إلصاقها بالمجاهدين وقال إنه في الفترة القصيرة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ اختفى ثلاثة من القادة المسيحيين البارزين في إيران واحدا بعد آخر ومن ثم اغتيلوا بشكل مشبوه وهم القس «هائيك هوسبيان مهر» والقس «مهدي ديباج» والأسقف «تدهيس ميكائيليان».

وكان الجناة قد احتفظوا برأس واحد منهم داخل ثلاجة بشكل مروع.

وعقب ذلك لم تفوت وزارة المخابرات وسلطات النظام أية فرصة لاتهام المجاهدين بارتكاب هذه الجرائم بحيث عقدت مؤتمرا صحفيا مفتعلا ضيفت فيها ثلاث نساء ليعلن زيفا بأنهن كن عضوات في مجاهدي خلق ويعترفن بهذه الجرائم أي يقلن إن مجاهدي خلق هم الذين ارتكبوها. غير أن هذه المهزلة المثيرة للضحك لم تنطل على أحد وشككت الهيئات الدولية المختلفة بنزاهة هذه المهازل وحملت النظام بصراحة أو تلميحا مسؤوليتها.

وقد صرح المقرر الخاص للامم المتحدة بأن «الحكومة الإيرانية يبدو أنها قررت أن تعدم القادة البروتستانت وتحمل منظمة مجاهدي خلق مسؤولية هذه الجريمة وتشوه سمعتها خارج إيران من جانب ومن جانب آخر تجعل الوسط البروتستانتي بدون زعامة...» (تقرير المقررالخاص للأمم المتحدة بشأن التسامح الديني – عبدالفتاح عامور – ٩شباط/ فبراير ١٩٩٦).

القس «مهدي ديباج» والقس «تدهيس ميكائيليان» والأسقف «هائيک هوسبيان مهر»

وخلال تفاقم الصراعات الداخلية للنظام كتب وزيرالداخلية آنذاك «عبد الله نوري» يتساءل: «كيف صار ولم يقدم القتلة للناس عندما قتل بعض القساوسة المسيحيين ومن ثم تم وضعهم بعد التقطيع في المجمدة؟» (صحيفة «خرداد» ٣٠تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩).

وبعد فترة كتبت صحيفة «آريا» الحكومية هي الأخرى متسائلة: «ألم يكن قتل القساوسة على يد التوابين السابقين وتحميل المنافقين مسؤولية القتل خيارا ينقذنا من شر رجال الدين المسيحيين وفي الوقت نفسه يشوه سمعة منظمة مجاهدين خلق أكثر فأكثر؟» (صحيفة «آريا» ٤كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

وهذه فرية أخرى أوردها الكتاب محلها العتبات المقدسة:

تفجير الروضة الرضوية

في يوم ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٩٤ تم تفجير قنبلة قوية في روضة الإمام علي بن موسى الرضا(ع) ثامن أئمة الشيعة في مدينة مشهد شمالي شرق إيران. وقد أسفرت عملية التفجير هذه عن سقوط عشرات من الزوار الأبرياء بين قتيل وجريح. وفور بث خبر التفجير طلع علينا خامنئي قائد النظام في الإذاعة الحكومية ليقول: «إن المنافقين العمياء قلوبهم والخونة أثبتوا أنهم لايعيرون أي احترام لحرمة أهل بيت العصمة والطهارة...».

وقام «ولايتي» وزير خارجية النظام باستدعاء جميع البعثات الأجنبية المقيمة في طهران إلى وزارة الخارجية وطلب منها صراحة أن تطالب حكوماتها باتخاذ موقف تجاه هذا الحادث وتدين المجاهدين والمقاومة الإيرانية.

وأخيرا خلال عمليات الكشف عن مسلسل الاغتيالات اعترفت وسائل إعلام النظام بأن إلصاق تهمة التفجير في حضرة الإمام الرضا(ع) بمجاهدي خلق مثل إلصاق تهمة قتل القساوسة المسيحيين بهم، تم تخطيطه من قبل وزارة المخابرات من أجل تشويه سمعة المجاهدين وقد تم تنفيذها فعلا.

وكتبت صحيفة «خرداد» الصادرة آنذاك في طهران من قبل رموز جناح خاتمي بهذا الخصوص متسائلة:«من يقومون بزرع القنابل في الأماكن العامة من أجل الضغط على مسؤولي البلاد بهدف الحيلولة دون النظر في الملف ألا يمكن أن يكونوا قد دبروا حادث التفجير في روضة الإمام الرضا قبل سنوات حتى يظهروا هذه الأحداث بشكل مسلسل ويستبعدوا بذلك احتمال تنفيذ قتل القساوسة من قبل العناصر الداخلية للنظام و... لا يشتبه فيهم أحد من المسؤولين؟» صحيفة «خرداد» ٢٠تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).

ونحن في ضوء هذه المعلومة نذكر بتفجير سامراء الذي أكد الأمريكان أن المسؤول عنه هو النظام الإيراني بهدف تفجير الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة وإشعال حرب أهلية في العراق.

وفي مضمار الدجل وتلفيق الاتهامات أورد المجاهد داوري أن نظام الخميني يتهم المنظمة بأنها تابعة لإسرائيل!!!
منظمة مجاهدي خلق الإيرانية تابعة لإسرائيل!

إثـــر ســـقوط النظام العراقي في نيســـان/ إبريل ٢٠٠٣ قام نظام الحكـــم القائم في إيران بتدوير عقربة تبعية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية إلى كل من إسرائيل وأمريكا بدلا من نظام صدام!!

تفجير قنبلة في روضة الإمام علي بن موسى الرضا(ع) في مدينة مشهد (شمالي شرق إيران) من قبل عناصر النظام الإيراني

ففي آذار/ مارس عام ٢٠٠٥ قال صادق خرازي السفير الإيراني في فرنسا: «إن الأمريكان يقومون بأي عمل شـــاؤوا لغرض تعكير العلاقات بين باريس وطهران... إن مجاهدي خلق أصبحوا على وشـــك الزوال. ولكن حسب معلوماتنا فإن الأمريكان والإسرائيليين يدعمونهم ماليا».

ويزعم موقع «إيران إنترلينغ» (الذي يعود لآن ســـينغلتون ومســـعود خدابنده العميلين لوزارة مخابرات النظام الإيراني) أن «آريل شارون» رئيس الوزراء الإسرائيلي رصد بنفسه أموالا لبث هذه البرامج بسبب تحالفه مع مريم رجوي زعيمة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

وإلى الفرية الأخرى:

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية تابعة لأمريكا!

إن الأخبـــار والدعايات الكاذبة للنظام الإيراني حول تبعية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية إلى أمريكا تحطم الرقم القياسي في الكذب، وفي الوقت نفسه تدل على أنه في هذا السياق فإن

جميـــع التهم الموجهة من قبل حكام إيـــران وعناصرهم وعملائهم إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانيـــة فيما يتعلق بالحكومة العراقية الســـابقة هي الأخرى ملفقة وكاذبة جملة وتفصيلا؛ بمفارقـــة أنه وفي الظـــروف الراهنة تتواجد القوات الأمريكية في العـــراق و أبواب العراق مفتوحـــة على الـــدول الغربية والصحفيين الأجانب. كما أن منظمـــة مجاهدي خلق الإيرانية لـــم تعد منظمة مســـلحة. إذن يمكن تقدير مدى كون أيدي النظـــام الإيراني مطلقة في إطلاق الأكاذيب في الماضي الذي كانت الظروف فيه مختلفة تماما عما هي حاليا.

وذكرت صحيفة «خراسان» التابعة للنظام الإيراني يوم ١٥تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ أن منظمة منافقـــي خلق(مجاهدي خلق) تقوم حاليا في منطقة بمحافظة ديالى العراقية وفي معســـكرات خاصة بتلقي تدريبات عسكرية ونشاطات سياسية يشرف عليها خبراء أمريكان لتسارع إلى إسناد أمريكا في حالة تنفيذ عمليات عسكرية.

يـــورد المجاهـــد داوري اعتراف آن ســـينغلتون مؤلفـــة الكتاب الفرية مـــن على موقع «إنترلينغ» في ١٧نيسان/ إبريل ٢٠٠٥:

«مع التحية، أنا ســـينغلتون، علمـــا بأني معروفة بكوني زوجة مســـعود خدابنده أيضا. إني كتبـــت موضوعات كثيرة حول مجاهـــدي خلق... ولهذا الغرض أسســـت منظمة يطلق عليها«إيران إنترلينغ». ولهذا الغرض ألفت كتابي ولهذا الغرض أواصل التحدث ضد كل من مريم رجوي ومسعود رجوي وانتهاك حقوق الإنسان من قبل مجاهدي خلق ضد أعضائها...

ومن أهدافي إضافة إلى التحدث عن المنظمة هو مد يد العون إلى أفراد المنظمة لمغادرة صفوفها. لابد لي أن أعترف أن حماتي هي التي أرشـــدتني (دلتني) إلى هذه المسيرة... إنها كانت ترى أني أنقذت واحدا من أولادها... إننا ركزنا في عملنا على مساعدة ومساندة أفراد المنظمـــة لإخراجهم منها. علما بأن هذا العمل صعب للغاية لأن المنظمة لا تســـمح لأفرادها داخل المنظمة بالاتصال بخارجها، وهذا جزء من ديدنهم الطائفي».

لا حاجـــة للتعليـــق على مدى الحقد مدفـــوع الثمن الذي تكنه هـــذه البريطانية المرتزقة للمجاهديـــن، فقد كفانا المجاهد عباس داوري بإيراده حقيقة هويتها وهوية زوجها وحماتها وكونهـــم من موظفي المخابرات الإيرانية وأن كل ما يصدر عن النظام الإيراني ضد المنظمة إنما هو أباطيل وتلفيقات ودجل.

الباب الثاني

أ . جرائم نظام ولاية الفقيه في المدن العراقية ونسبتها الى مجاهدي خلق زورا وبهتانا

منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق استغل النظام الإيراني أبواب العراق المفتوحة حيث لم يعد هناك جيش ولا شرطة ولا قوات أمنية ولا حرس ولا حراسة على الحدود، فتوغل دون رقيب ولا حسيب أولا بعملائه من حملة الجنسية العراقية المحكومين بشتى أنواع الجرائم ومنها الخيانة العظمى والجرائم الجنائية المختلفة والذين شكلهم ميليشيات أدام تسليحها وشكل خطابها الطائفي وثقافتها وفكرها المتخلف وطبعها بطابع الارتزاق والاعتماد عليه في عيشها ونفوذها ووضعها مركزا على التطويع والشحن والتثقيف الطائفي لتقديم الولاء للمذهب والطائفة على الولاء للوطن والشعب بمواجهة الجيش العراقي إبان حرب الثمان سنوات التي شنها على العراق تحت شعار تصدير ثورة الخميني. ثم بأعداد كثيفة ممن سفرهم صدام إلى إيران كونهم (تبعية إيرانية) وقد عاد هؤلاء إلى العراق على وفق خطة منظمة ومدروسة وبعون عملاء النظام المحليين حصلوا على الجنسية العراقية وتمكنوا بوساطتها من شراء العقارات في مختلف محافظات العراق بدعم مالي من النظام وشكلوا حاضنة لحرس الخميني الإرهابي وجدارا حارسا لكل إرهابييه فضلا على النشاط التجسسي وتهيئة بيئة الصدام الطائفي والتغيرات الديموغرافية وبخاصة في المنطقة الشرقية للعراق امتدادا من بغداد وديالى وسامراء وتكريت حتى الحدود الإيرانية التي لم يترك فيها النظام من نتوء (بما في ذلك الجيش العراقي أو أية قوة عراقية وطنية غير خاضعة لإملاءاته وتوجيهاته) يمكن أن يعيق زحفه إلى بغداد ساعة يشاء. ثم نزولا من هذه المنطقة التي شهدت جرائم مروعة ارتكبت ضد المكون السني ونزولا إلى خانقين في ديالى بعد تجفيف حوضه وقطع روافده النازلة من الجبال الإيرانية، وتشريد سكان هذا الحوض المعتاشين على بساتينه وحقوله وصولا إلى بدرة وجصان في محافظة واسط وإلى الطيب في محافظة ميسان وآبار النفط المشتركة التي يستغلها بمفرده بتواطؤ عملائه في الحكم وعلى رأسهم «الفاسد الأول نوري المالكي» نزولا إلى شط العرب الذي دمر بيئته وسلته الغذائية حين حول عنه نهر الكارون فشحت المياه العذبة وصعدت إليه مياه الخليج المالحة لتموت بساتين الفاو ويهجرها أهلها ولتنقرض سلالات الأسماك النهرية التي لا يمكنها العيش إلا في المياه العذبة وكذلك نزحت الطيور الموسمية المهاجرة ومنها الأوز العراقي والبط والبش (الخضيري

أم ســكه) والحذاف ما قطع أرزاق سكان ضفتي شــط العرب ودفعهم إلى النزوح أو الهجرة القســرية بسبب انقطاع موارد العيش والرزق، وبديلا عن الكارون سلط مياه البزل المالحة الناجمة عن مجمعات مزارع قصب السكر ليحولها إلى مياه الهور وشط العرب أيضا. وحدثت نفس مأســاة شط العرب في الأهوار، هذا فضلا عن قطعه ٤٣رافدا لدجلة وتحويل مساراتها لتخدم الإمبراطورية الزراعية لحرس الخميني التي لم يتضرر منها العراقيون وحسب وإنما حتى الإيرانيون الذين جفف الحرس حتى المياه الجوفية التي كان بعضهم يعتمدها في حقوله وبســاتينه، كما جفف بحيرة أرومية وكانت النتيجة أكثر من ١٢مليون نازح ومشرد إيراني يعتاشــون في ضواحي المدن الكبرى والصغرى ومنها طهران، دون خدمات ولا مدارس ولا رعاية طبية ولا عمل، اللهم إلا الاســتعطاء والرذيلة التي تفشت بينهم والانحراف الإجرامي الــذي يهدد كل المجتمــع الإيراني بفضل هيمنة إمبراطورية حرس الخميني وفســاد الطبقة السياسية برمتها.

هذاغيــض من فيــض من جرائم نظام ولاية الفقيه ضد العــراق والعراقيين بعد الاحتلال أوردناه لكشف هوية الجار الإرهابي ونظامه اللا إنساني.

نعود لنسلسل ســيناريوهات جرائمه ضد المدن العراقية التي أراد أن ينسبها للمجاهدين على وفق مقولة العربي رمتني بدائها وانسلت، فتم كشفها وإحراق أوراقها.

نظام الملالي يلفق الأكاذيب للتغطية على تدخلاته الإرهابية المتزايدة في العراق

كربلاء المحافظة العراقية التي تضم رفاة الإمام الشــهيد الحســين عليه الســلام وأخيه العبــاس بن علي بن أبي طالب وصحابته وعــددا من عياله، والتي ينعتها نظام ولاية الفقيه مراءاة بأنها مدينة الشهداء المقدسة ويزايد على المسلمين قولا فارغا بتعظيمها كانت واحدة من المدن التي صيرها محلا لأكاذيبه وسيناروهاته للتحريض ضد المجاهدين دون احترام أو مراعاة قدسيتها التي يتشدق بها ففي ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن «المتحدث باسم شرطة كربلاء» قوله إن واحدا من الإيرانيين العشرة «الذين تم القبض عليهم في كربلاء» قال إنه دخل العراق بمساعدة من مجاهدي خلق بهدف «التحضير لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الحكومة العراقية».

إن هــذا الخبر بحســب بيان للمنظمــة تعقيبا عليه مختلق جملة وتفصيلا وليس ســوى مراوغــة وقد تم تلفيقه من قبل نظام الإرهاب الحاكم في إيران باســم الدين كي يغطي بذلك

على تدخلاته الإرهابية المتزايدة في العراق.

إن حاجة حكام إيران إلى اختلاق أكاذيب كهذه تضاعفت في الأسابيع الأخيرة إثر كشف كبار المسؤولين العراقيين عن تدخلات حكام إيران الإرهابية في العراق وكذلك القبض على عدد من الإرهابيين المرسلين إلى العراق من قبل حكام إيران.

إن هذه الأكاذيب تأتي في وقت يعرف فيه الجميع أن أفراد مجاهدي خلق قد تجمعوا تماما ومنذ أكثر من عام في معسكر «أشرف» ولا وجود لهم إطلاقا في مناطق العراق الأخرى ومنها الجنوب العراقي.

إن المقاومة الإيرانية إذ تؤكد أن حكام إيران وبمثل هذه الأكاذيب يحاولون التمهيد لتوسيع وتصعيد عملياتهم الإرهابية والتدخلية في العراق تطالب القوات متعددة الجنسيات والحكومة العراقية المؤقتة بفتح تحقيق محايد وشامل حول هذا الموضوع.

وطبعا لم يفتح أي تحقيق بهذا الشأن لا من القوات متعددة الجنسيات التي كانت تعرف الحقيقه بتفاصيلها الدقيقة ولا من الحكومة العراقية التي كانت تتحاشى أغضاب الملالي!!

تفجيرات سامراء

هذه التفجيرات طالت ضريحي الإمامين علي الهادي(ع) والحسن العسكري(ع) وكادتا أن تقودا إلى حرب أهلية هي جل مرامي نظام ولاية الفقيه لولا وعي العراقيين وسعي حكمائهم لإطفاء لهب هذه الفتنة التي أراد النظام أن ينسبها إلى مجاهدي خلق.

فكان هذا البيان من المقاومة الإيرانية:

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية تدين كلا من تفجير العبوات الناسفة في ضريحي إمامين للشيعة والهجوم على مساجد السنة.

نص البيان:

تدين منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بشدة الجريمة الإرهابية النكراء التي ارتكبت ضد الضريحين المطهرين لاثنين من أئمة الشيعة، الإمام علي الهادي والإمام الحسن العسكري (ع) في سامراء وتعتبرها محاولة مشينة لغرض إثارة الخلافات الطائفية وعرقلة تقدم العملية السياسية في العراق.

كما تدين منظمة مجاهدي خلق الإيرانية الهجمات على مساجد السنة في العراق وتطويقها وقصفها بصواريخ وهاونات وإلقاء قنابل على المساجد وقتل الأبرياء وجرحهم.

إن استفزاز المشاعر الدينية واستغلالها مهنة اعتادها النظام الفاشي الحاكم باسم الدين

تفجير مرقدي الإمامين العسكريين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في مدينة سامراء من قبل عملاء النظام الإيراني في العراق

في إيران الذي يشعر أن سياساته الهادفة للتدخل في الشؤون العراقية تكاد تكون فاشلة وسيتم قريبا فتح ملف سياساته لإخفاء نشاطاته النووية في مجلس الأمن الدولي.

سبق وأن أكدت بعض وسائل الإعلام العربية: «ولكن إيران سوف لن تسكت عن الضربة التي تستهدف نفوذها في العراق... ولما كانت الخيارات الإيرانية محدودة في العراق، فقد لجأت الى دفع المدن الشيعية لإعلان العصيان المدني ومن ثم التمرد المسلح...» (موقع إيلاف ٢٠٠٦/٢١/٢).

وكان القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق جورج كيسي، كشف في كلمة له ألقاها خلال مشاركته في مؤتمر للمعارضة الإيرانية عقد في العاصمة الفرنسية باريس عقد يوم ٢٠١٣/٦/٢٢ أن إيران «متورطة بتنفيذ التفجيرات التي استهدفت مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء سنة ٢٠٠٦ مما أدى إلى إشعال الفتنة الطائفية في العراق» متهما طهران بأنها «مسؤولة عن أغلب الهجمات المسلحة في العراق التي تستهدف المواطنين الأبرياء» وعادا أن «استهداف مرقدي الإمامين العسكريين ما هو إلا جزء من مشروع لإشعال الفتنة الطائفية في العراق» (وكالة نينا ٢٠١٣/٦/٢٥).

***جنرال أمريكي كبير يقول: إيران تقود ميليشيات العراق**

العربية.نت

٢٠١٤/٥/٥

في كلمة له بمؤتمر بولاية أريزونا الأمريكية، كشـف الجنرال جورج كيسـي القائد العام للقـوات الأمريكية والائتلاف في العراق، عن وجود ارتبـاط وطيد بين قوة «فيلق القدس» وبين الميليشيات الشيعية في العراق.

وعاد الجنرال كيسـي إلى سنوات خدمته كقائد عسكري في العراق بين أعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ليقول إنه «رأى بشكل مباشر وعن كثب كيف يعمل الإيرانيون وكيف ينشطون كقوة مزعزعة للاستقرار في المنطقة».

وكشـف الجنرال كيسي أنه تم اعتقال سـتة من عناصر قوة فيلق القدس كانوا مجتمعين مع ميليشيات شيعية لفيلق بدر، وتم العثور أيضا على وصولات الأسلحة وسجل دقيق لجميع الأسلحة والمعدات التي استلموها.

وقال: «كانت هناك خارطة لبغداد تم التأشير عليها بالألوان وكانت هناك علامات توضح خطة لتهجير السنة والمسيحيين من أقسام في بغداد واحتلالها من قبل الميليشيات».

وسجل: «عندما ذهبت إلى العراق في صيف ٢٠٠٤ كنت أعلم أن النظام الإيراني سيكون اللاعب الرئيسي وخاصة في الحدود مع العراق».

وعبـر المتحدث عن قناعته بأنه يجب «الأخذ في الاعتبار أن هذا النظام (إيران) يواصل إثارة زعزعة الاسـتقرار في المنطقة، كما أنني لا أشـك في ذلك، لأنهم يمارسون ذلك اليوم في العراق وسوريا ولبنان».

- أحداث النجف أرسلت عبر الهاتف إلى إيران

وأوضح الجنرال كيسـي: «العنف الطائفي مازال مستمرا وبشكل لافت في العراق وكذلك في لبنان والنظام الإيراني يلعب كعامل مزعزع أساسي للاستقرار في كل هذه الدول الثلاث».

وبالنسـبة للمتحدث، فإنه إذا كان «الارتباط بين الإرهاب وأسـلحة الدمار الشـامل في المنطقة أمرا مهما والحرب "السـايبرية" هو خطر لافت، فـإن النظام الإيراني يلعب دورا سلبيا في كل هذه العوامل الأربعة».

وشرح الجنرال كيسي طريقة تغلغل النظام الإيراني في العراق، بقوله «إن النظام الإيراني كان يدعم بالمال الأحزاب السياسية، وكان يقدم معونات مالية للقسم الجنوبي في العراق، وكان يدرب ويجهز تنظيمات إرهابية».

وبخصوص تورط فيلق القدس الإيراني داخل العراق، أوضح الجنرال جورج كيسي أنه «بعد شهر واحد في العراق اكتشفنا وجود دلالات على وجود ارتباط وثيق بين فيلق الحرس الثوري وبين الميليشيات في العراق».

ومن بين الدلائل القوية «العثور ميدانيا على بصمة عنصر لقوة القدس، حيث كان ينقل أحداث النجف بشكل مباشر عبر الهاتف إلى مقر قوة القدس في إيران»، وهذا ما أثار حفيظة الجنرال الأمريكي، على حد قوله.

وأكثر من ذلك، هناك بصمات أقوى عن تورط فيلق القدس الإيراني، في تفجيرات وباستعمال أسلحة إيرانية، كما حدث في ملف تفجير الحرمين العسكريين في سامراء شمال العراق في شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

- المالكي يسأل كأنه لا يعرف

وفي سياق حديثه، قال الجنرال جورج كيسي، إنه «قبل أن يعقد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أول اجتماع له مع وزير الخارجية الإيراني بعد أيام من تسلمه منصب الرئاسة، كنت أنا وضابط الاستخبارات الذي كان يعمل بإمرتي قد وضعنا رئيس الوزراء في صورة عما يحصل في البلاد بشأن أجهزة التفجير والسلاح ومعسكرات التدريب وبشأن تواجد قوة القدس. وعندما انتهيت من حديثي نظر المالكي إليّ وتساءل: "هل يرتكبون أعمالا إرهابية في بلدنا؟" أجبت: "نعم". إنهم يرتكبون هذه الأعمال ويجب أن يتوقف ذلك". ».

ويملك الجنرال الأمريكي المزيد من الأدلة الميدانية عن الأعمال التي ارتكبها فيلق القدس في العراق، حيث قال: «في مساء أحد الأيام في شهر كانون الأول/ ديسمبر وقبل عيد الميلاد "كريسماس" اعتقلت قوات العمليات الخاصة لدينا ستة من عناصر قوة القدس في مكان تبين أنه كان مركزا قياديا للفيلق، كانوا مجتمعين مع ميليشيات شيعية لفيلق بدر، ومعروف أن فيلق بدر تابع لأحد الأحزاب السياسية الشيعية المهمة».

وتم العثور في هذا المركز القيادي على وصولات الأسلحة وسجل دقيق لجميع الأسلحة والمعدات التي استلموها.

وواصل الجنرال الأمريكي سرد مشاهداته الميدانية عن التغلغل الإيراني في العراق بقوله: «انطبع في خاطري من كل هذه الحقائق أساليب عمل للنظام الإيراني وكان هذا واضحا مثل وضوح الشمس. وهذه الأساليب هي أن النظام الإيراني واصل ويواصل استخدام الإرهاب لتحقيق أهدافه السياسية، وهذا معلوم الآن، كما يقوم النظام الإيراني على تدريب وتجهيز الميليشيات العراقية باعتبارها العامل الرئيسي في الاحتفاظ بالعنف الطائفي في العراق من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ ومازال يتواصل حتى يومنا هذا. ومثلما قلت سابقا فإنهم يعملون نفس العمل في سوريا ولبنان».

وحمل المتحدث، النظام الإيراني مسؤولية مصرع مئات من قوات الائتلاف وآلاف من المواطنين العراقيين، ولهذا «يستحقون إلصاق تهمة الدولة الراعية للإرهاب وهذا جدير بهم»، يقصد الإيرانيين...

*** برنامج الذاكرة السياسية من قناة العربية**

الحوار مع اللواء «غازي عزيزه» مدير العمليات المشتركة الأسبق في العراق (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦)

اللواء غازي عزيزة:

***«كانت هناك عمليات موجهة من دولة إقليمية وهي إيران لإثارة نزعة طائفية بين السنه والشيعة. من خلال عملي واجبي في حماية الزائرين لمرقد الإمام حسين في كربلاء زوار دائما يسيرون على الأقدام من كافة الطرق متوجهين إلى كربلاء و كنا في اجتماع لتوزيع القطعات على خطوط الطرق لحماية الزائرين وحماية المراقد المقدسه في كربلاء والنجف فمن خلال طرح المواضيع والتركيز على حماية هذه المراقد اقترحت عليهم أو نبهتهم الحاضرين وهم كافة قوات الجيش العراقي والمغاوير والقوات الأمريكية وممثلين عن الوقف السني والشيعي والمخابرات كلهم جالسين في سينما قصر عدنان. نبهتهم بخطورة الوضع ويجب حماية المرقدين في سامراء. كان هذا الحديث قبل ٢٢ شباط تقريبا ٢٠ يوم كان هناك زيارة الأربعينه وكلهم رفضوا و قالوا لي هذا ليس هدف خطر وإنما التفجيرات قد تكون على طرق التوجه إلى كربلاء. ورأسا ذكرتهم بأن قبل سنة، أثناء زيارة الأربعينية قوات الأمنية كان جالس اللواء عدنان الثابت قائد قوات المغاوير قلت له أنتم القيتم القبض على ٢٢ إيراني زوار كانوا قرب المرقدين و بحوزتهم أصابع ديناميت وفتيل كورتكس وكبسولات التفجير كانوا عازمين على نصبها و تفجير المرقدين بالعام الماضي فكلهم رفضوا وقالوا لا خطر على كربلاء والنجف في بعد ما انتهت الزيارة لكربلاء والنجف. بعشرة خمسة عشرة**

يوم صار تفجير إمامين في يوم ٢٢ شباط ٢٠٠٦ وصارت طائفية مقيتة بين السنة والشيعه ومذابح بدأت بين هاتين الطائفتين وذكره أيضا جورج كيسي بعد سبع سنوات في أحد المحافل الأمريكية بالكونغرس أو بالبنتاغون في خطاب قال: نحن متأكدين أن الذين فجروا المرقدين هم إيرانيون ولا أعرف ما هو السبب. لماذا الإيرانيون الذين ألقينا القبض عليهم في ٢٠٠٥ في سامراء واعترفوا بقيامهم بتفجير الإمامين في ٢٠٠٥، لماذا حضروا و لماذا بحوزتهم أصابع ديناميت وفتيل كورتكس و... كان التفجير مخطط له من ٢٠٠٥ بهدف إثارة الطائفيه بين السنة والشيعة. بعد ما ألقوا القبض عليهم اعترفوا وطالبت بهم إيران طبعا وما مر أقل من شهر وأطلق سراحهم».

أحداث النجف واتهام الملالي للمجاهدين بالمشاركة فيها

في خبر مختلق جملة وتفصيلا بثه تلفزيون الجزيرة، زعم أزلام النظام الإيراني بأن القوات الأمريكية هاجمت وبمساندة من قوات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مرقد الإمام علي (ع) – بحسب بيان لمجاهدي خلق – وواصل البيان القول:

إن هذه المزاعم المثيرة للضحك تعكس فقط المحاولات الرعناء للنظام الحاكم في إيران للتغطية على تدخلاته الإجرامية والإرهابية داخل العراق، خاصة وأن دوره باعتباره المصدر الرئيس لزعزعة الأمن وتصدير الإرهاب انكشف خلال الأسابيع القليلة الماضية وأن المسؤولين العراقيين والقوات الأمريكية أكدوا ذلك مرارا و تكرارا.

من جهة أخرى وبينما ضاق أبناء الشعب العراقي ذرعا بما يقوم به نظام الإرهاب الحاكم في إيران باسم الدين من قتل الأبرياء والأعمال الإرهابية في العراق واستغلاله العتبات المقدسه سوءا ودجلا، فإن هذا النظام ومن خلال حشر اسم مجاهدي خلق في تلك الأحداث يحاول يائسا امتصاص ثورة غضب وكراهية الشعب العراقية ضده.

إن غضب وإحباط النظام الحاكم في إيران تجاه الدعم الواسع الذي أبداه ويبديه أبناء الشعب العراقي للمجاهدين وإلحاحهم على ضرورة بقاء المنظمة في العراق كحاجز رئيسي أمام التطرف الإيراني لأمر مفهوم، وإن أبناء الشعب العراقي الشرفاء الذين يعرفون تدخلات هذا النظام وألاعيبه القذرة لا يعيرون أي اهتمام لهذه الأكاذيب التي أصبح اختلاقها الشغل الشاغل لوسائل الإعلام التابعة للنظام الإيراني.

هذا وإن ماكنة اختلاق الأكاذيب التابعة للنظام الحاكم في إيران تتحدث كذبا منذ مدة

عــن تعاون مجاهدي خلق مع القوات الأمريكية في قمع أبناء الشــعب العراقي ودورهم في تفجيرات بعقوبة حســب زعمه وتخرصات مماثلة، ولكن من الغريب أن قناة الجزيرة تحولت مرة أخرى إلى منبر لحكام إيران مصاصي الدماء الذين يريدون تصدير القمع والقتل والدمار والفساد إلى المنطقة برمتها تحت غطاء الإسلام.

تفجيرات بعقوبة

هذه الاكذوبة تكشف جزع النظام الإيراني من عمق العلاقات الإنسانية التي نمت وتوطدت بين المجاهدين الذين يستوطنون مخيم أشرف الذي لا يبعد عن قضاء الخالص التابع لبعقوبة ســوى ٢٨كيلومترا، فســعوا إلى تفكيك هذه العلاقة الإنســانية وقطــع روابطها بالأكاذيب والســيناريوهات الملفقة، لكنهم فشلوا فشلا ذريعا؛ فأهل بعقوبة كانوا على بينة من أخلاقية ومبدئية وهوية المجاهدين النضالية الإنسانية.

وبحســب بيان إعلامي لمنظمة مجاهدي خلق فإنه تزامنا مع كشــف مزيد من التدخلات الإرهابيــة والعدوانية التي يمارســها نظام الإرهاب الحاكم في إيران باســم الدين في أرض العراق، فقد عاد هذا النظام يشغل ماكنته الخاصة لتلفيق الأكاذيب ضد مجاهدي خلق.

وعلى ســبيل المثال ادعى التلفزيون الرســمي للنظام الإيراني في برنامجه الموجه إلى العــراق والذي يبث باللغتين العربية والكردية نقلا عن أحد عملائه بأن «تفجيرات بعقوبة» كانت من صنع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية و«أنهم جزء من قوات الاحتلال»!!

إن النظام الإيراني يهدف من نشر هذه الأكاذيب المثيرة للسخرية إلى صرف الرأي العام عن تدخلاته العدوانية وعملياته الإرهابية داخل الأراضي العراقية والتغطية والتستر عليها، خاصة أنه وخلال هذه الأيام ونتيجة القبض على أفراد حرس وعملاء تابعين لقوة «القدس» وعناصر مخابرات النظام الإيراني والكشــف عن أسلحة عائدة لقوات حرس النظام الإيراني في مختلــف المدن العراقية، أصبــح دور هذا النظام في افتعال الأزمــات والانفلات الأمني وتفشي القتل والجريمة في العراق مكشوفا ومفضوحا أكثر مما مضى.

يذكر أن النظام الإيراني كان قد نشــر في وقت ســابق أيضا أكاذيب مماثلة زعم فيها أن مجاهدي خلق «يتعاونون مع القوات الأمريكية في قمع الاحتجاجات الشعبية في مدينة الصدر ببغداد»!! وقالت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية الحكومية في حينه إنه: «خلال الاضطرابات الأخيرة في العراق شارك ٨٠من قوات مجاهدي خلق متنكرين بزي الحرس الوطني العراقي

بجانب الجنود الأمريكان في قمع الاحتجاجات الشـــعبية في مدينة الصدر وأحدهم الذي يدعى "بيجن" قتل خلال معارك المدينة المذكورة»!!

وفي اليوم نفسه وفي أكذوبة مضحكة ادعى تلفزيون النظام الإيراني في برنامجه باللغتين الكرديـــة والعربية أن وزير الدفاع فـــي الحكومة العراقية المؤقتـــة ومنظمة مجاهدي خلق «يقومان وبالتعاون معا بتهريب السلاح إلى إيران»!!

كمـــا وأن هذه الأكاذيب وأقوال الهراء تعكس مـــدى غضب ويأس حكام إيران المتاجرين بالدين وخيبة أملهم نتيجة الدعم الواسع والمتماسك الذي يقدمه أبناء الشعب العراقي خاصة أهالي محافظة ديالى لمجاهدي خلق. إن النظام الإيراني ليس فقط لم ينجح إطلاقا في جهوده المســـتمرة لدفع الشعب العراقي إلى مواجهة مجاهدي خلق فحسب، وإنما وعلى عكس ذلك تماما وكرد دامغ على مثل هذه المحاولات الشـــريرة وجد أن ٥ملايين و٢٠٠ألف من أبناء الشعب العراقي وقعوا بيانا أكدوا فيه ضرورة بقاء مجاهدي خلق في العراق باعتبارهم أقوى وأمنع سد ورادع أمام تصدير التطرف الإيراني الطائفي إلى العراق.

التلفيقات ضد المجاهدين وبحيرة العلاقات الإنســـانية التي عامت فيها سفينتهم في ديالى بعامة وبنت أفخم منتجع في أشـــرف في جغرافيا دهماء العظيم التابعة لديالى، كانت تستقبل فيه الأصدقاء العراقيين من عموم محافظات العراق.

فـــي حين أنه من الموثق أن النظام الإيراني يدفع قائمقـــام الخالص المتواطيء معه إلى تلفيق فرية تخص مخيم أشرف بهدف عزل الأشرفيين عن مجتمع محافظة ديالى وتحريضه عليهم في حين أن هذا المجتمع يكن للأشرفيين كل المودة والاحترام والعرفان بالجميل، وهنا نورد ما نقلته وكالة أصوات العراق بهذا الشان:

ديالى – أصوات العراق:

قال قائمقام قضاء الخالص المتواطيء مع النظام الإيراني، إن أكثر من ٢٠دعوى قضائية قدمها مواطنون من محافظة ديالى ضد أعضاء منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة من بينها الاستيلاء على أراض زراعية تخصهم، وهو ما لم يثبت حتى هذه اللحظة.

وأوضح «عدي الخدران» في تصريح لوكالة «أصوات العراق» بأن «أربعة وعشـــرين دعـــوى قضائية قدمت من قبل أهالي ديالى ضد أعضاء منظمة مجاهدي خلق الذين يتخذون من معســـكر أشرف في ناحية العظيم مقرا لهم من بينها الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضـــي الزراعية العائدة للمواطنيين فضلا عن تورط أعضـــاء المنظمة باغتيال عدد من

أبناء المحافظة ومساندة الأجهزة الأمنية للنظام السابق باعتقال أعداد كبيرة من الأبرياء وزجهم في المعتقلات بعد اعتقالهم بناء على دعاوى ملفقة وكيدية».

ومن الأمر الحقيقي والجاد القول إن هذه التلفيقات أثبتت الأيام والقضاء والمحامون الذين تولوا الدفاع عن الأشرفيين وبشكل خاص من العراقيين زيفها وأنها هواء في شبك للتشويش على سمعة المجاهدين ليس غير.

جريمة النظام ضد سكان الأعظمية

وقد حدثت هذه الجريمة في خضم الأحداث الطائفية التي ألهبها تفجير سامراء، وسكان حي الأعظمية هم من أتباع المذهب الحنفي أي أنهم من السنة وإمعانا من نظام الملالي في الإيغال بحفر الخنادق بين مكونات العراق والسعي لإشعال الفتنة الطائفية والتنصل من الجريمة بنسبتها زورا إلى المجاهدين. أصدرت منظمة مجاهدي خلق بيانا بهذا الشأن ورد فيه أنه:

إثر فضح دور النظام الحاكم في إيران في المواجهات التي شهدتها منطقة الأعظمية ببغداد مؤخرا واعتقال عناصر تابعة لحرس النظام الإيراني كانوا يتحدثون باللغة الفارسية في موقع المواجهات حسب شهود عيان، زعم النظام في محاولة مضحكة لتلفيق الأكاذيب وتمهيدا لأعمال إرهابية ضد مجاهدي خلق بأن «المعتقلين كانوا من عناصر مجاهدي خلق على ما يبدو»!

فقد ادعت قناة «سحر» الفضائية التابعة للنظام الإيراني يوم ٢٠٠٦/٤/٢٣: «إن منظمة مجاهدي خلق متورطة في الهجمات الإرهابية في العراق وشارك أعضاؤها في الهجمات التي وقعت الأسبوع الماضي في المناطق السنية من الأعظمية ببغداد متنكرين بزي منتسبي وزارة الداخلية العراقية وكذلك بزي القوات الأمريكية».

كما زعمت صحيفة «رسالت» الحكومية يوم ٢٠٠٦/٤/٢٤ تقول: «لقد تمكنت قوات الأمن من الكشف عن هوية هؤلاء بعد اعتقالهم بانهم إيرانيو الجنسية وأظهرت التحقيقات بأن المعتقلين أعضاء في جماعة مجاهدي خلق».

وكلفت وزارة مخابرات النظام الإيراني الصحف المأجورة في العراق وحسب عادتها بأن تنسبها إلى مجاهدي خلق عندما تتكشف فضائح النظام في العراق مثلما سبق وأن مارسه النظام في حالات مماثلة ولغرض التغطية على دوره الإجرامي في أحداث الفلوجة والنجف

وكربلاء وبعقوبة بفبركة أكاذيب مماثلة ضد معارضته ونشرها في الصحف العميلة له منها مـــا جاء في وكالة أنباء «فارس» بـــ«أن ٨٠من عناصر المنافقين في العراق وهم يرتدون زي الحرس الوطني العراقي قاموا وبجانب الجنود الأمريكان بقمع الاحتجاجات الشـــعبية في مدينة الصدر».

إن تخرصـــات النظام الحاكم في إيران تأتي في وقت يناشـــد فيه الشـــعب العراقي الكاره لجرائـــم وأعمال القتل الهمجي التي يرتكبها عملاء النظـــام الإيراني يوميا في العراق، قطع أذرع النظـــام الإيراني بكاملها عن مقدرات العراق، حيـــث يهتفون في مظاهراتهم المتكررة شـــعار«إيران برّه، بـــرّه». إن الاعتقـــالات والإعدامات الليلية للضحايـــا معصوبي العينين ومكتوفي اليدين وثقب رؤوس الضحايا بالمثقاب الكهربائي وســـلخ جلود مواطنين عراقيين هي مهنة عملاء النظام الإيراني الشائعة والمعروفة في العراق.

إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية تناشـــد بفتح تحقيق دولي واســـع بشأن جميع الجرائم التي ارتكبها النظام الإيراني في الأراضي العراقية وتطالب الحكومة العراقية وقوات التحالف باتخـــاذ إجراءات عاجلة فـــي ما يتعلق بالمواجهات التي جرت فـــي منطقة الأعظمية ببغداد ونشر أسماء وصور عملاء مخابرات النظام الإيراني المعتلقين والأشرطة الصوتية والمرئية المسجلة لهم.

كما أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مســـتعدة لتقديم وثائق ومســـتندات دامغة بشـــأن تدخـــلات وجرائـــم النظام الإيراني في العـــراق وقائمة تتضمن أســـماء عملائه إلى الجهات والمحاكم الدولية المختصة.

خطف قنصل

وهذه تهمة تثير الضحك والاستغراب حول أي مدى من الانحدار والتلفيق ونسج الأكاذيب الخيالية وصل إليها النظام في حربه الهستيرية ضد المجاهدين؟؟

تقـــول المعلومة أنه بـــث تلفزيون النظام الإيراني في برنامجه باللغة العربية والمســـمى بـ«العالم» يوم ١٥آب/ أغسطس ٢٠٠٤ تقريرا كاذبا جملة وتفصيلا نسب فيه عملية خطف قنصل هذا النظام وهو في طريقه من بغداد إلى كربلاء من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حيـــث قال: «كان جهان قد اختطف من قبل عناصر من منظمة مجاهدي خلق الإرهابية التي أعدت خطة الاختطاف هذه في أروقة الســـفارة الأمريكية ببغداد ثم خطف من ســـيارته على

طريق بغداد – كربلاء».

إن حـــكام إيران يهدفون من نشـــر هذه الأكاذيب إلى تضليل الـــرأي العام والالتفاف على تدخلاتهم المسعورة في العراق وافتعال الأزمة والانفلات الأمني في هذا البلد.

كمـــا إن هذه الادعاءات الزائفـــة والمتناقضة تعكس غضب النظام الإيراني من الاعتراف بالمركز القانوني لمجاهدي خلق في العراق، خاصة أن كبار المسؤولين الأمريكان أكدوا «أن إعادة نظر من قبل الولايات المتحدة اســـتمرت ١٦شـــهرا ومقابلات مطولة أجرتها سلطات وزارة الخارجيـــة ودائرة التحقيقات الاتحادية "إف.بي.أي" لـــم تؤد إلى العثور على قاعدة لتوجيـــه تهم حتى إلى عضو واحد في هذه المجموعة». ويأتي هذا في وقت كان فيه النظام الإيراني طيلة الشهور الـ١٦ التي ذكرنا وبحبكه صنوف المؤامرات والمضاربات يعمل على الحؤول دون الاعتراف بالمركز القانوني لمجاهدي خلق في العراق.

ب . النظام الإيراني وسعيه الحثيث لإخراج مجاهدي خلق من العراق

في كتابي المعنون «منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والعراق» أوضحت فلســـفة المنظمة وغايتهـــا من اختيار العراق قاعدة أو مثابة قفز على مواقع النظام الإيراني وكان جوهر هذه الفلســـفة يقوم على استثمار الموقع الجغرافي وحالة الحرب التي أشعلتها إيران ضد العراق والسعي لإسقاط شعار الخميني بتصدير الثورة إلى العراق ودول الجوار العربية والإسلامية ومنعه من التمدد والاستحواذ على مقدرات الشعوب الجارة بنية قصقصة أجنحته وإضعافه. والنظـــام الإيراني يدرك هذه الحقيقة لذا فقد ســـعى كل جهده لإخـــراج المنظمة من العراق مســـتغلا كبوته وسقوطه في قبضة الاحتلال، مســـتعينا بماكنته التلفيقية ومختبرات صناعة الأكاذيب والسيناريوهات الخيالية العارية عن أي خط صحة ومصداقية. يقول تقرير لمنظمة مجاهدي خلق بهذا الشأن صدر في آذار/ مارس ٢٠٠٧:

تزامنـــا مع عقد المؤتمر الدولي لأمن بغداد الذي يذعن جميع المراقبين السياســـيين أنه بداية عملية ستتمخض عن حسم تدخلات النظام الإيراني في العراق، وعقب إحباط مخططات النظام الإيراني المتتالية لترحيل مجاهدي خلق منها عبر الحكومة والبرلمان العراقيين، قامت الديكتاتورية المتســـترة بالدين والحاكمة في إيران بحبك مؤامرة جديدة بواسطة التابعين لها في السلطة القضائية العراقية.

إن اختـــلاق الملفات الكيدية وإلصاق التهم الواهية وإثارة دعاوى مثيرة للســـخرية ضد مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية ليس بالأمر الجديد. ولو كان كلام الاستبداد الديني الحاكم في إيـــران صحيحا لكان من المفـــروض أن يلبي الدعوة الموجهة من قبـــل اللجنة الدولية للحقوقيين إلى اقامة محكمة دولية، شـــريطة عدم التفافه على قرار محكمة العدل الأوروبية عارضا خيرات وثروات الشعب الإيراني للبيع بالمزاد!

إن المقاومة الإيرانية إذ تدين الدعاوى الواهية التي أطلقها المدعي العام في بغداد والتي هي ليســـت إلا استهتارا وتلاعبا بجهاز القضاء العراقي من قبل الملالي المجرمين الحاكمين في إيران ومحاولة للتغطية على جرائم النظام الإيراني في العراق ونـهب عشـــرات المليارات من الدولارات من عائدات النفط العراقي، تؤكد اســـتعدادها لتقديم آلاف الوثائق والمعلومات الدقيقة الدامغة أمام أي محكمة دولية وأمام العالم تحديا للنظام الإيراني وجلاوزته والمجرمين من أصحاب الملفات في تنظيم وقيادة فرق الموت ونشر الإرهاب في العراق والمنطقة.

ففـــي الأول من آذار/ مارس الجاري أعلنت وســـائل الإعلام العراقية أول بوادر لمؤامرة النظـــام الإيراني ضد مجاهدي خلق وتورط عملاء النظام الإيراني بشـــكل مباشـــر في هذه المؤامرة ومن خلال بث مقابلة مشـــتركة أجريت مع أحد التابعين المعروفين للنظام الإيراني وهو المدعو الشـــيخ «همام حمودي» إلى جانب ســـفير النظام الإيراني الســـابق في بغداد (الحرسي «حســـن كاظمي قمي» من قادة قوة القدس التابعة لقوات الحرس الإيراني) حيث أنه وفي هذا العرض التلفازي، اتهم همام حمودي مجاهدي خلق بـ«قتل ومواجهة الشـــعب العراقي في كربلاء وكلار وكردستان».

ثـــم وفي ١٠آذار/ مارس ٢٠٠٧ أزاح «عباس عراقجـــي» وكيل وزارة خارجية النظام الإيراني في الشـــؤون القانونية والدولية وبصفته ممثلا عن النظام في مؤتمر بغداد الدولي، الستار حيث وصف مجاهدي خلق بأنهم «عناصر رئيسية لزعزعة استقرار» النظام الإيراني قائـــلا: «نتوقع من الحكومة العراقية تنفيـــذ قرارها بهذا الصدد [بخصوص إخراج مجاهدي خلق] واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع هذا الملف».

والناطق باسم خارجية النظام هو الآخر أعلن ضرورة «التعامل الجاد» مع مجاهدي خلق و«تجنب احتضانهم وتنشـــيطهم أو اســـتخدام هذه المجموعة الإرهابية لتحقيق الأغراض» كواحـــدة من المحاور الثلاثة لسياســـة النظام الإيراني في العراق وفـــي المنطقة وفي عداد قرارات مثل إخراج القوات الأمريكية وإحالة الملفات الأمنية إلى الحكومة العراقية الحالية.

قبل ذلك، كان «علي الدباغ» الناطق باسم الحكومة العراقية قد اعترف في مقابلة أجرتها معه قناة تلفزة للنظام الإيراني الموجهة باللغة العربية بأن هناك تنسيقا مع إيران بأن ننتهي من هذا المعسكر.

جدير بالذكر أن النظام الإيراني استدعى وفدا من المعنيين العراقيين إلى طهران وأبلغه بأوامر خامنئي. فتمت استضافة عملاء النظام الإيراني في فنادق فخمة في طهران وطبقا لإفادات أعضاء الوفد تلقوا إكراميات وألبسة فاخرة إلى جانب توجيهات من قبل عناصر النظام الإيراني بأن:

أولا- «يتم غسل أدمغة عناصر المنافقين في معسكر أشرف من قبل قادتهم...». وفي هذا السياق تم عرض أعداد من الساقطين المنهارين في أحضان «اطلاعات»، وأعلن النظام الإيراني أنه على العناصر العراقية من رجال الحكومة والمجتمع المدني الإيحاء بأنهم أعضاء سابقون لمجاهدي خلق يعيشون دون أن يتعرضوا لأي خطر بعد العودة الى إيران.

ثانيا- تم إبلاغ العملاء العراقيين بأنه لا يجوز حدوث أي تغيير في الفقرة الثالثة من المادة ٢١ للدستور العراقي الذي هو عرضة للتعديل وإعادة النظر، إذ أنه وطبقا لهذه المادة التي تتضح فيها بصمات الملالي الحاكمين في إيران يمكن سلب حق اللجوء بمجرد توجيه تهمة الإرهاب إلى أي جهة.

ثالثا والأهم- أنه إذا تم الضغط على الحكومة العراقية من الداخل والخارج للرضوخ للاعتراف بحق مجاهدي خلق في اللجوء والإقامة منذ عشرين عاما فعليها أن تلجأ إلى الجهاز القضائي ضدهم.

وبذلك يتضح كيف اعترف النظام الإيراني بممارسته الضغط لفرض قيود ومضايقات على مجاهدي خلق ولجأ إلى أساليب سرية وعلنية.

وأما ما يتناسى النظام الإيراني والتابعون له في العراق فهو أن علي الدباغ اعترف في وقت قريب بعدم وجود أي دليل ووثيقة ضد مجاهدي خلق في العراق وأكد في حديث لقناة العراقية قائلا:

«إحنا ما نريد نحاكم نجيب مجموعة الآن الموجودين ٣٦٠٠شخص. ما نريد نجيبهم هذولة، نقول لهم أنتم إرهابيون، لأن ما عدنا دليل حقيقة...».

إن النظام وعملاءه في العراق ومن جراء التسرع لإبعاد «الخطر الرئيسي» تجاهلوا

ركيزتين رئيسيتين وهامتين أخريين وهما:

أولا وطبقـــا للقوانين الدولية والقواعد المعترف بها فـــي الحقوق الدولية، فإن الحكومة العراقيـــة ليس لها أن تكون رافعة الدعوى وفي نفس الوقت قاضية في ملف يتعلق بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية باعتبارها منظمة غير عراقية ولها شـــخصية معنوية تتســـم بطابع دولي وخارج الحـــدود الإقليمية، اللهم إلا أن تضرب الحقوق والقوانين الدولية وعلى غرار النظـــام الإيراني عرض الحائط، وإلا يجـــب عليها أن ترفع الملف إلى محكمة دولية وهذا ما تحبذه منظمة مجاهدي خلق كما يرحب به المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.

ثانيا وطبقا للمادة الثالثة المشـــتركة في جميع اتفاقيات جنيف منها اتفاقية جنيف الرابعة فإن مراعاة حقوق أولئك الأشـــخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية ونزاع مسلح غير دولي أمر ملزم وضروري حتى إذا كان أحد أطراف النزاع لم يوافق على الاتفاقية ولم يوقعها.

وطبقا لهذه المادة المشـــتركة فإن الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه تحظـــر وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن: الاعتداء على الحياة والســـلامة البدنية وأخـــذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الشـــخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة وإصـــدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون ضمانات قضائية لازمة في نظر الشـــعوب المتمدنة.

إن المقاومـــة الإيرانية اذ تؤكد على الدعوة الموجهـــة من قبل اللجنة الدولية للحقوقيين إلى الحكومة والمدعي العام في المحكمة الجنائية العليا العراقيتين للموافقة على عقد محكمة دوليـــة وإذ تدين المؤامرة الجديدة للنظام الإيرانـــي، تحذر من اللعب بجهاز القضاء العراقي والتمهيد لتمرير أجندته الإرهابية والتوسعية ضد سكان أشرف.

إن ادعـــاءات التابعين للنظام الإيراني ضد مجاهـــدي خلق تفتقر إلى أي مصداقية وقيمة قانونيـــة دون إقامة محكمة دولية بمعايير وضمانات تكفلها اتفاقيات جنيف وأنها تعكس فقط عمق تدخل وتوغل الفاشـــية الدينية الإيرانية في الأجهزة والمؤسسات السياسية والقانونية العراقية.

ج . أباطيل «روحاني»

نناقش هنا أباطيل السلطات الرسمية بعد السلطة الدينية والفقهاء كذلك ما لقن العملاء والمتساقطون من مسيرة درب الحرية لنتبينها من جميع أوجهها وفي مسالة تفنيد الأباطيل الرسمية نأتي على الرأس الحكومي «رئيس الجمهورية» الجلاد والكاذب الأشر «الملا روحاني»:

يكرر روحاني بمناسبة وبغيرها أباطيله وتهمه الملفقة لمنظمة مجاهدي خلق معبرا عن غيظه الشديد من عدم قدرته على تمرير تلك الأباطيل وتصديق الناس لها سواء في الخارج أو في الداخل ويزداد حنقا حين تنقل اليه توصيفات الشارع الإيراني له حيث يصفه المواطنون بعراب داعش.

وفي يوم الاثنين ٣١آب/ أغسطس ٢٠١٥ أراد تنفيس عقده ضد مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية حيث ومن خلال محاولة يائسة بائسة لرمي أوصافه على المجاهدين قام بنسبة جرائمه اللا إنسانية التي يرتكبها النظام إلى مجاهدي خلق ومعارضي نظام ولاية الفقيه وقد أطلق تصريحات تلفيقية من هذا القبيل في جلسة عقدتها الجمعية المسماة بـ«هابيليان» إحدى واجهات وزارة مخابرات النظام بمشاركة عدد من المستجوبين ومحترفي التعذيب في وزارة المخابرات وعملائها الإيرانيين ومرتزقتها الأجانب.

وكان روحاني قد لعب منذ بداية هيمنة الخميني على السلطة وسرقته ثورة الشعب الإيراني ضد دكتاتورية الشاه أحد أكبر الأدوار في القمع الوحشي وارتكاب جرائم الحرب من أمثال زج الأطفال في ميادين الألغام إبان الحرب الخمينية على العراق وكذلك تصدير الإرهاب والتطرف ومشروع القنبلة النووية اللا وطنية، كما تعرضت أعداد كبيرة من النساء الحرائر لرش الأسيد عليهن من قبل جلادي النظام في عهد رئاسته حيث ارتكبوا إحدى أفظع الجرائم لهذا النظام. روحاني ومن خلال كلمته في ٣١آب/ أغسطس وبمجموعة من الأكاذيب المثيرة للاشمئزاز اتهم مجاهدي خلق والمعارضين تهما بينة التلفيق واعتمد من الكذب والافتراء أكبره وأوسعه وما يظن أنه أشد تاثيرا على الشارع مثل تهمة قتل «أصحاب المحلات البسطاء» و«سلخ الجلد عن جسم مأمور قوى الأمن الداخلي والأمني» و«توجيه الطيران العراقي لقصف المناطق المأهولة بالسكان».

إن نظام الملالي حاول خلال عقدين من الزمن أن يقحم هذه الأكاذيب في أرشيفات وعقول رموز السلطات القضائية في الدول الغربية بفتح شتى الملفات الكيدية، إنما تكرر فشله وهنا نستعيد إعلان القضاء الفرنسي وبإصدار حكم في أيار/ مايو ٢٠١١ أي بعد ١٠أعوام من

إجـــراء التحقيقات: إن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانيـــة ومنظمة مجاهدي خلق وجيش التحرير الوطني الإيراني «يشـــكلون جميعا توجها جماعيا يهدف إلى إسقاط نظام الحكم في إيران» وحســـب «التحقيقات القضائية» كانت أساليبهم «إما سياسية» أو «باستخدام جيش حقيقي أي جيش التحرير الوطني الإيراني» أو «تشمل العمليات العسكرية داخل إيران والتى تبنتها منظمة مجاهدي خلق... وليســـت هناك وثيقة في ملفاتهم قاضية بتنفيذ عمل مســـلح يستهدف المدنيين بشكل متعمد» وهذه الإجراءات «لا يمكن توصيفها بالإرهاب».

وتظهر التصريحات التي أطلقها روحاني خوفه المتزايد من الترحيب الاجتماعي الواســـع بالمقاومـــة الإيرانية واعتبارها المتنامي الدولي والبديل القانوني والشـــرعي المقبول لنظام التطرف والقمع الاســـتبدادي الفاشـــي الحاكم في طهران. كما أشار مخرج الاستعراض لهذه المســـرحية (المقصـــود الجلاد خامنئي) المثيـــرة للضحك لوزارة المخابـــرات إلى الاجتماع الحاشـــد في باريس في يونيـــو/ حزيران الماضي بالغضب والغيض قائلا: «ساســـة الغرب في الاجتماعات الإرهابية منشـــغلون في عملية اختلاق بديل لنظام الجمهورية الإسلامية... إنهم يحاولون الإيحاء بأن الإرهابيين هم معارضون سياســـيون... وليســـت من الصدفة أن الكونغـــرس الأمريكي يدعو زعيمة المنافقين إلى إبداء رأيها في ما يتلعق بالاتفاق ٥+١ مع إيران...».

والأكثر إثارة للســـخرية أن روحاني اعتبر الجرائم الوحشـــية التـــي يرتكبها النظام في المنطقة بأنها تجري تحت لافتة مكافحة الإرهاب وقال أينما لزم الأمر«فإن إيران في مواجهة الإرهاب أينما تواجد ســـتتصدى له»؛ وعندما وضع الإرهابيون في العراق وســـوريا ولبنان وباكستان وأفغانستان واليمن «الشعب العزل تحت بساطيلهم وبالتعاون مع القوى الكبرى... نحن سنقاوم ونقف بوجههم». بذلك يكون قد هدد أوروبا وأمريكا و«بعض الدول المسلمة» بأنـــه «أي بلد يتعاون مـــع الإرهاب هذه الأيام [ومفهوم الإرهاب لـــدى عموم أركان النظام الإيراني يعني معارضة النفوذ والسياسات وهيمنة جمهورية الخميني أو ولاية الفقية] وليس من الشك أنه يسحب الإرهاب على نفسه».

وأكد مخرج هذه المسرحية أيضا على: «في الأحداث الإرهابية في إيران» هناك بصمات أمريـــكا والدول الأوروبية واضحة وذكر «وثيقة صلـــة أمريكا بمجموعة فرقان ومفاوضات وزارة الخارجية الامريكية المباشـــرة مع مجاهدي خلـــق» ودعم أمريكا لمجاهدي خلق بعد احتـــلال العراق دليل على ذلـــك. وكانت عناصر «أحمدي نجـــاد» يدعون أن مجاهدي خلق والحكومتين البريطانية والفرنسية هم الذين يتحملون المسؤولية عن أغتيال «ندا آقاسلطان»

التي استشهدت في انتفاضة عام ٢٠٠٩ وحسب التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية أن النظام قام باعتقال خطيبها وفرض عليه ضغوطا شـديدة لانتزاع اعتراف منه بأن مجاهدي خلق هم الذين قتلوا ندا.

وفي فترة رئاسة روحاني لمدة عامين تم إعدام أكثر من ألفي سجين حيث وصف روحاني هـذه الإعدامات بأنها تنفيذ حكم الله أو تطبيق القانون. إن هذا الشـيخ المخادع يعتبر تلميذ الخمينـي المتعطش للدمـاء الذي كان أكد عام ١٩٨١ قائلا: «نريـد خليفة يبتر اليد ويجلد بالسـوط ويقـوم بتنفيذ الحد... ولا تجدي عدة سـنوات من الحبس وضعـوا هذه العواطف الصبيانيـة إلى جانب». وأكد الملا روحاني المجرم فـي ١٤تموز/ يوليو ١٩٩٩ في خضم انتفاضة الطلاب قائلا: إن الاستخفاف بخامنئي يعتبر«إساءة إلى إيران والإسلام والمسلمين والدستور وكل اولئك الذين يعتبرون إيران أم القرى للعالم الإسلامي... وصدر مرسوم قاطع بقمع أي تحرك لهذه العناصر بشدة».

وعلى رغم ما نعرف واصطلحنا على تسميته بصراع العقارب بين زمرتي الجلاد خامنئي وتحالف الجلادين رفسـنجاني وروحاني إلا أن الاثنين في الحقيقة هما وجهان لعملة واحدة هي ولاية الفقيه لذلك يقف الطرفان إلى جانب بعض حين يصل التهديد جوهر نظامهما فالذي يفرقهما ليس أكثر من التغانم والحصول على المكتسـبات وتوسيع النفوذ. انظر الفرية التي روج لها روحاني في كلمته في المؤتمر العالمي الدعائي السادس لمجمع أهل البيت «عليهم السـلام» بطهران حيث كتبنا «يالها من فرية فاحشـة» أين الثرى الدنس الموغل في دماء الشبيبة الإيرانية لمجرد المعارضة أو النقد أو إظهار الاختلاف «خامنئي»، من الثريا «محمد الرسـول (ص)» الذي يقول اختلاف أمتي رحمة، وهـذا القول هو الديمقراطية بعينها وهو التعايـش مع الآخر تحت خيمة لا يظلم فيها من أحد مهمـا اختلفت عقيدته ودينه واجتهاده ووجهـة نظره فهو الذي نقل عـن ربه الآية الكريمة التي نصها: «لا إكراه في الدين» وهو القائـل: «لَكُـمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ»؛ أين كل هذه الرحمة والتسـامح النبوي الكريم من مقصلة الجلاد خامنئي وروحاني الذي ضرب عدد المعدومين العلنيين رقما قياسـيا في ولايته؟! أين هؤلاء الجلادون من النبي الذي بعث رحمة للعالمين؟! وليتم مكارم الأخلاق وهؤلاء لا أخلاق لهم، فكيف يشـبه روحاني الدموي سيده الجلاد خامنئي بالنبي محمد وإيران الجريمة تحت سطوة ولاية الفقيه وسوطها وسيوفها بمدينة محمد مدينة الرحمة والسلام والعفو. اقرأ هذه الفرية عزيزي المتابع المتمحص وانظر ما تحكم:

«شبه حسن روحاني في كلمته في المؤتمر إيران بقيادة الجلاد خامنئي بالمدينة المنورة

في زمن النبي محمد، صلى الله عليه وسلم».

إن كان روحانـــي صادقا في كلامه وتملقه الجلاد خامنئي وتلفيقه التهم والافتراءات ضد مجاهدي خلق فليعلن أسماء ٣٠ألف سجين سياسي تمت إبادتهم في عام ١٩٨٨ بفتوى من الخميني وأن يكشـــف عن مواقع دفنهم للعوائل الثكلى. وكان روحاني في حينه أحد أصحاب القرار في الحكومة وهو ضالع في هذه الجريمة ضد الإنسانية بشكل تام.

«مصطفى بورمحمدي» وزير العدل في حكومة روحاني كان العضو الرئيسي للجنة قادت السجناء إلى المشانق.

و«إبراهيم رئيســي» الذي هو المســاعد الأول لقضاء النظام حاليا كان عضوا آخر من أفراد لجنة الموت.

إن الجرائـــم البشـــعة التي يرتكبها داعش اليوم تشـــكل جزءا من الجرائـــم التي ارتكبها ولا يـــزال نظام الملالي منذ بداية حكمه بفتوى من الخميني وخامنئي بحق الشـــعب الإيراني لاسيما النساء والشـــباب. إن قتل السجناء السياسيين تحت التعذيب والإجهاز على الجرحى وإعدام النساء الحوامل واغتصاب الشابات قبل الإعدام وسحب دم السجناء قبل الإعدام وبتر الأطراف وفقء العيون وإلقاء الناس من الجبل و... هي جرائم ينفذها خليفة الرجعية الحاكم في طهران منذ سنوات.

إن النظـــام الإيراني يدعي محاربة داعش في وقت أعلنت فيـــه كافة القوى الديمقراطية والوطنيـــة والقادة الدينيين فـــي المنطقة والخبراء الإقليميين والدوليـــن والكثير من القادة الأوروبيين مرات عديدة أن داعش هو حصيلة الجرائم اللا إنســـانية لنظام الملالي وبشـــار الأسد والمالكي صنيعي النظام في المنطقة. كما أن روحاني أعلن دعمه للمالكي دوما وأعلن دعمه للدكتاتور الدموي الأســـد في مناســـبات مختلفة منها قبل أسابيع خلال استقباله لوزير خارجية الأسد إسناده الكامل ونظامه لحكومة بشار الأسد.

إن تصريحات روحاني تنم مرة أخرى عن أهداف النظام الشـــريرة لتصعيد القمع والقتل وتصدير الإرهاب والتطرف إلـــى المنطقة والعالم. و ننقل عن المقاومة الإيرانية أن تأكيدها علـــى ضرورة اعتماد سياســـة حازمة مع توجهات هذا النظـــام الإرهابية، فإنها أيضا تحذر مرة أخرى من أن مواصلة تحســـين العلاقات مع هذا النظام هو بالضد من تطلعات الشـــعب الإيرانـــي وطموحه في الخلاص الوطني من كابوس الملالي، وبالضد من الســـلام والهدوء فـــي المنطقة والعالم طالما لم يوقف هذا النظام الإعدام في إيران وإثارة الحروب وقتل أبناء

شعوب المنطقة.

د . أكاذيب «سلطاني» تفضحها الحقائق الميدانية

هنا نأتي على الأباطيل الملفقة التي لقنت للمتساقطين من منظمة مجاهدي خلق وضعاف النفوس الذين نجحت المخابرات الإيرانية في تجنيدهم، وسوقت أكاذيبهم في العراق عبر أقلام وفضائيات وصحف تمولها واخرة همها الارتزاق. ونحن هنا لدينا الكثير من هؤلاء إنما في هذا الباب سنكتفي بهذا الأنموذج البائس وهو لامرأة استغلت جنسها وتعاطف المتلقي العراقي بشكل خاص مع النساء لتسوق أكاذيب ما أنزل الله بها من سلطان.

ففي مؤتمر صحفي أعدت له السفارة الإيرانية ببغداد ودعت له الإعلاميين العراقيين وبخاصة أولئك الذين تمكنت من شرائهم والفضائيات التي تمولها ومن تتمكن من شراء أوقات البث منها، كذلك شاركت فيه فضائية العراقية التي كان يفترض حيادها لكنه افتراض وهمي و دائما كان حيادا كاذبا وبخاصة حين يتعلق الأمر بأباطيل النظام الإيراني ضد مجاهدي خلق وتصرفت وكأنها فضائية إيرانية.

وهذا المؤتمر جاء ضمن تحرك السفارة الدائب لتزوير الحقائق، وفيه ادعت عميلة المخابرات الإيرانية «بتول سلطاني» أنها كانت إحدى قياديات منظمة مجاهدي خلق وأنها هربت من معسكر اشرف عام ٢٠٠٦. واتهمت المنظمة أنها شاركت في قمع المعارضة العراقية لأن النظام العراقي كان يثق بها أكثر من ثقته بجيشه. وسلطاني ببغاء النظام الإيراني، في الحقيقة سلمت نفسها إلى الأمريكان عام ٢٠٠٦ بعد أن سمحت لها سلطات مخيم أشرف بمغادرته لأنها لا تجبر أحدا على البقاء كما تدعي؛ ولو كانت هذه القيادة تجبر سكان المخيم على عدم مغادرته فهل بإمكانها أن تخبرنا كيف تمت لها المغادرة؟؟ وقد تم الاحتفاظ بها في «معسكر تيف» ثم بمعاونة الصليب الأحمر الدولي تم نقلها إلى إيران حيث تم تجنيدها وتدريبها خلال سنتين استعدادا لمهمات كهذه التي تقوم بها اليوم في بغداد.

وقد نفت قيادة المنظمة أن تكون سلطاني قد قامت يوما بدور مسؤول في تنظيماتها وفي معسكر أشرف. وقد ادعت هذه الكاذبة المفضوحة أن المنظمة قمعت المعارضة العراقية إبان انتفاضة آذار/ مارس، والمعارضة العراقية نفسها كذبت ذلك وهناك وثيقة لدى الأمم المتحدة بتوقيع وزير خارجية العراق السابق الأستاذ «هوشيار زيباري» تنفي أن تكون المنظمة قد

قامت بأي دور في قمع المعارضة الكردية، كما نفى شيوخ عشائر الجنوب أن تكون المنظمة شـــاركت في قمع المعارضة الشـــيعية وطالبوا في بيان موثق بقطع أذرع النظام الإيراني في العراق ومنع تدخلاته في الشأن العراقي.

أمـــا القول بأن النظام العراقي لم يكن يثق بجيشـــه فحتى لو كان ذلك صحيحا فإن النظام كان يملـــك قوات ضاربة تفوق مقدرة الجيش العراقي عديدا وعددا فاعلا، هي قوات الحرس الجمهوري فضلا عن عناصر المخابرات العراقية والأمن وقوات مكافحة الشغب والحزبيين؛ لم يكن النظام في الحقيقة محتاجا إلى منظمة مجاهدي خلق لتكفيه شـــر المنتفضين، بل إنه كان يمنع على المنظمة الاتصال بالعراقيين.

أما الزعم بأن المنظمة تتدخل في الشـــأن العراقي فهـــو فعل النظام الإيراني وكلنا نعرفه فمجاهدو خلق الذين تجمعوا في أشرف بعد احتلال العراق، سلموا أسلحتهم للقوات الأمريكية ولم يشاركو في التصدي لها، لأنهم فهموا الواقع على أنه ليس من مصلحتهم، لأن المعركة ليســـت معركتهم والعراق ليس بلدهم. وبعد ذلك ما كانوا قادرين على مغادرة المعسكر الذي بـــات تحت الرقابة الأمريكيـــة من الداخل والخارج، والذين كانوا يزورونهم هم من شـــيوخ العشـــائر ومن السياســـيين العراقيين المعروفين الذين تتقاطـــع مواقفهم مع النظام الإيراني ويرتبطـــون بعلاقة صداقة وتعاطف وتضامن مع مشـــروع المنظمة فـــي تحرير العراق من التدخل الإيراني وتحرير الشـــعوب الإيرانية من نظام ولاية الفقيه. وزيارات هؤلاء الشيوخ والسياســـيين مكشوفة ومعلنة وتحت أنظار الأمريكان والحكومة العراقية وأجهزة مخابراتها وأمنها، فكيف شـــكلت المنظمة كما تدعي سلطاني ميليشيات مسلحة لمحاربة الحكومة وهي التي شـــجعت العرب السنة على المشـــاركة في العملية السياسية في العراق وعدم اعتزالها وترك الفراغ للنظام الإيراني ليتغلغل في العراق؟؟

كما أن تســـع أجهزة مخابراتية أمريكية استجوبت ســـكان اشرف لمدة ستة عشر شهرا وبرأتهـــم من القيام باي نشـــاط لزعزعة الأمن في العراق أو من تهمـــة الإرهاب وزودتهم بوثائـــق تقر فيها بأنهم من المحمييـــن دوليا، ولم يصدر عن القوات الأمريكية طيلة ســـت ســـنوات من مراقبتها مخيم أشـــرف وحمايته أي تصريح أو تهمة يمكن أن يشم منها رائحة قيام سكان أشرف باي نشاط يضر بالعراق.

أما المطالبة باســـتهداف قيادات المنظمة الذي طالبت به ســـلطاني الحكومة العراقية وأكدت استعدادها للمساعدة فيه فهو كشف صريح على لسان هذه الكاذبة عن الجهة التي

عميلة المخابرات الإيرانية

«بتول سلطاني» مع العميلين «مصطفى محمدي» و«محمد سبحاني»

أوفدتها إلى العراق والمهمة التي كلفت بها، ومن المؤسف أن تسمح الجهات الحكومية العراقية بمثل هذه النشاطات للسفارة الإيرانية على الأراضي العراقية ومن المؤسف مشاركة القناة الفضائية العراقية وأعلاميين وكتاب عراقيين وإن كان عددهم قليلا في مثل هذه النشاطات إذ يفترض أن تمثل العراقية وهؤلاء الكتاب والصحفيون صوت العراقيين وسيادتهم وألا تكون ويكونوا بوقا مروجا لأباطيل للنظام الإيراني وعملائه؛ فذلك في الحقيقة استهتار بقيم العراقيين وتنصل من استقلاليتهم ورضوخ للنظام الإيراني ينكره عليهم كل العراقيين.

ه ـ حملة مستمرة للمساس بسمعة منظمة مجاهدي خلق من العملاء المأجورين

مازلنا في ساحة العملاء والمأجورين وخطابهم الملقن والملفق ضد منظمة مجاهدي خلق، من سلطاني إلى إبراهيم ومسعود خدابنده وآن سنجلتون وقربان علي حسين، إلى سواهم من الساقطين من أوراق الشجرة المثمرة الصلبة الصامدة منظمة مجاهدي خلق، وفي هذا المضمار وتوافقا وسياقاتنا في هذا الفصل ارتأينا أن نضيف مقالا مهما للكاتب الخبير في الشؤون الإيرانية الأستاذ «عارف عبد العظيم» يعزز قناعاتنا بهذا الخصوص.

المقال الذي خصصه «لأولئك الذين نشروا أقوالهم في تقديم كتاب "الشهداء الضالون" كـ"شهود" من العملاء المأجورين المعروفين في وزارة استخبارات الملالي» وجاء فيه:

عاجزة هي الديكتاتورية الإرهابية الدينية الحاكمة في إيران عن التصدي للانتفاضة الشعبية العارمة المستمرة وحل أبسط متطلبات الشعب الإيراني. وهي تعيش في طور الاستنزاف والاضمحلال في ظل المحاصرة الدولية التي تطبق عليها وفق قرارات الشرعية الدولية. ولم تصب التناقضات الداخلية هذا النظام برمته فحسب، بل وصلت إلى داخل تيار خامنئي الولي الفقيه أيضا.

وفي موقف كهذا يرى النظام الحاكم أنه بحاجة إلى حملة تنكيل ومساس بسمعة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أو ما يسمى بالإنجليزية «Demonization» وبالفرنسية «Diabolisation» أي جعل عدوه شيطانا في مختلف الجوانب والأطر أمام الآخرين وينفق لأجل ذلك أموالا طائلة ظنا منه أنه قد يتمكن من إزالة الخطر الرئيس الذي يهدد حكمه... وتجري هذه الحملة ضد البديل الذي أوصل هذه الديكتاتورية وفي كفاح بلاهوادة ضدها طوال ٣٠ عاما إلى هذه النقطة أي إلى حافة السقوط والاضمحلال والزوال كيانا وفكرا.

شملت حملة المساس هذه بسمعة مجاهدي خلق طبع آلاف النسخ من الكتب وإنشاء عشرات من الجمعيات الوهمية واللوبيات في البلدان المختلفة وخاصة العربية واستئجار عدد قليل جدا من كتاب ضعاف النفوس وإطلاق المواقع الإلكترونية المختلفة. ويستخدم نظام الملالي في هذه الحرب ضد معارضته أكثر الوسائل قذارة ابتداء من ممارسة الضغوط على عوائل مجاهدي خلق ومرورا بإرسال عملائه إلى مدخل مخيم أشرف مقر ثلاثة آلاف وأربعمائة من أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة المحاصرة منذ ٢١ شهرا من قبل النظام الإيراني على أرض عراقية يفترض أنها ذات سيادة. ووصولا إلى بث تهديدات على مدى الساعة باستخدام أكثر من ثلاثمائة وخمسين مكبرة صوت كبيرة قوية حول مدخل أشرف يهددون بها السكان العزل بقلع ألسنتهم من حلقهم وإضرام النار في أشرف ومن

فيها.

وفي هذا الإطار قامت الاطلاعات الإيرانية بنشر مقالات من قبل بعض الكتاب الغافلين أو ضعاف النفوس الذين يجهلون الأسباب الحقيقية وراء كتابة هذه التخرصات في صحيفة أو صحيفتين حول تقديم كتاب بعنوان «الشهداء الضالون».

وتم نشر مقال مثلا في صفحة الثقافة في «السفير» اللبنانية. وعلينا القول بأن هذه الكتابات ليست تقديما لكتاب بل حلقة من حلقات مؤامرات وزارة الاستخبارات في النظام الإيراني ضد معارضته الرئيسة والتي قامت بتسريبها لبعض الصحف منها السفير اللبنانية والوسط البحرينية.

إن كاتبة هذا الكتاب السيدة «كوديت نورينك» وهي صحفية هولندية معروفة منذ سنوات طويلة بمعارضتها وعدائها لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة. وهي لا تتابع العمل الحرفي الصحفي بل ركزت عملها حول إيران وعلى معاداة مجاهدي خلق. ومن الغرائب أنها لا تهتم بأي شكل من الأشكال بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في إيران وأعمال التعذيب التي تمارس في السجون تحت حكم الملالي ولم تشر قط إلى مجزرة ٣٠ألفا من السجناء السياسيين من قبل نظام الملالي ولم تهتم أبدا بالاحداث المرعبة التي تم الكشف عنها العام الماضي في سجن «كهريزيك» بالقرب من طهران.

تتابع كاتبة الكتاب المذكور أجندة محددة. وجميع مصادر السيدة نورينك فيما يتعلق بمجاهدي خلق معروفة وهم من عملاء وزارة استخبارات الملالي الفاشية وتم الكشف عنهم في مناسبات عدة فمنهم الذين يعملون تحت اسم «الأعضاء السابقين لمجاهدي خلق». والذين نشروا أقوالهم في تقديم كتاب «الشهداء الضالون» جميعهم أيضا من العملاء المعروفين في وزارة استخبارات الملالي. كما وأن تكاليف نشر هذا الكتاب باللغة الهولندية تم تأمينها من قبل الاطلاعات الإيرانية أي «وزارة المخابرات الإيرانية». ثم تمت ترجمته باللغة العربية وسائر اللغات بتمويل من الوزارة نفسها. إن دراسة حول أحد هذه «المصادر» تكفي للتعرف على الكتاب والشهود الذين تم نشر أقوالهم في هذا الكتاب. فالمدعو «مسعود خدابنده» هو الشخص الذي يقدم نفسه زورا «المسؤول الأمني والمستشار السابق لرجوي» وهو الشخص الذي يقول الكتاب الذين قاموا بتقديم الكتاب ويذعنون بأن «مسعود خدابنده هو الراوي الأساسي الذي يُخبر الكاتبة بكل ما يتعلق بتأريخ مجاهدي خلق، وآليات عملها الميداني والعقائدي والدعائي، فإنها لا تدقق كثيرا في معلوماته، وإن ساورها أحيانا بعض

الارتياب من الأرقام والأعداد التي يذكرها» (جريدة السفير ٢٠١٠/٨/٢٧).

ويكتب «إيف بونه» الرئيس الأسبق للاستخبارات والأمن الداخلي الفرنسية «د.إس.ت» في قسم من كتابه باللغة الفرنسية بعنوان «واواك في خدمة آيات الله» ويقول: «إن مسعود بمرافقة أخيه ابراهيم كانا قد استقرا في لندن ودخلا منظمة مجاهدي خلق. وتزوج مسعود خدابنده مواطنة بريطانية وهي "آن سينغلتون". وتم تجنيدهما من قبل الـ"الواواك". وغادر المنظمة في أواسط العام ١٩٩٠ ليقوم بعد هذا بالكشف عن أساليب منظمة مجاهدي خلق وتقديم شهادات مختلفة. وتم اعتقال إبراهيم في بداية العام ٢٠٠٣ من قبل الأجهزة السورية وسلمته بدورها إلى إيران وهذا الأمر خير دليل على العلاقات الثنائية بين أجهزة هذين البلدين. ثم ثارت موجة من الاستنكار في بريطانيا دون أي رد فعل من قبل إيران. وبعد سنة يُسمح لـ"فين غريفيت" النائب في البرلمان البريطاني من حزب العمال اللقاء بـ"ابراهيم خدابنده" في سجن إيفين بطهران. وهذا البرلماني الوقور يشرح عند عودته من إيران استغرابه من مشاهدة "آن سينغلتون" زوجة مسعود خدابنده في سجن إيفين. ويشرح غريفيت أنه كيف كانت سينغلتون تتردد وتخرج وتدخل وتسير حسب إرادتها داخل السجن وكانت هذه المواطنة البريطانية أي زوجة مسعود خدابنده تتحدث بحرية مع سلطات السجن ومنتسبيه. ووصل هذا البرلماني إلى نتيجة بأن مواطنته تعمل لصالح "واواك" ويقصد"الاطلاعات".

والتحقيقات الأكثر عمقا لمنظمة مجاهدي خلق تصل إلى النتائج نفسها التي وصل إليها فين غريفيت. كما ويتم الحصول على معلومات أدق تفيد بأن مسعود خدابنده يقوم بلقاءات في سنغافورة وكوالالامبور مع السلطات الأعلى لـ"واواك" بشكل متواصل. كما وأنه يشن حملاته من موقع في الإنترنت باسم "إيران إينترلينك" بطلب من هذه السلطات» (نقلا عن كتاب «واواك في خدمة آيات الله» باللغة الفرنسية).

ما ورد من معلومات في هذا المقال وإن كنا أدرجنا بعضها سابقا، إلا أننا نرى أنه يعزز طروحاتنا بشأن عملاء المخابرت الإيرانية وسعيها لنشر وبث تلفيقات وافتراءات بائسة ضد المنظمة.

الباب الثالث

تحقيق ميداني للبرلمان الأوروبي بشأن اتهامات باطلة بانتهاك منظمة مجاهدي خلق حقوق الإنسان، بعنوان «الكذب يواجه الحقيقة»

نقــل نائب رئيس البرمان الأوروبي «ألخو فيدال كوادراس» والنائب «كازاكا» صفحات تقرير حول تحقيق ميداني أجراه عدد من نواب البرلمان الأوروبي من مجموعة أصدقاء إيران حــرة ومن بينهم نائب رئيس البرلمان الأوروبـــي ألخو فيدال كوادراس وكذلك كازاكا، حول الاتهامات التي وجهتها منظمة مراقبة حقوق الإنســـان للمجاهدين اعتمادا على متســـاقطين تمكنـــت مخابرات النظـــام الإيراني من تجنيدهم وتلفيق خطابات باطلة على ألســـنتهم وضخ معلومات زائفة من خلالهم إلى وسائل الإعلام الأوروبية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان. وقد ارتكبت منظمة مراقبة حقوق الإنسان خطأ شنيعا في توجيه اتهاماتها إلى منظمة مجاهدي

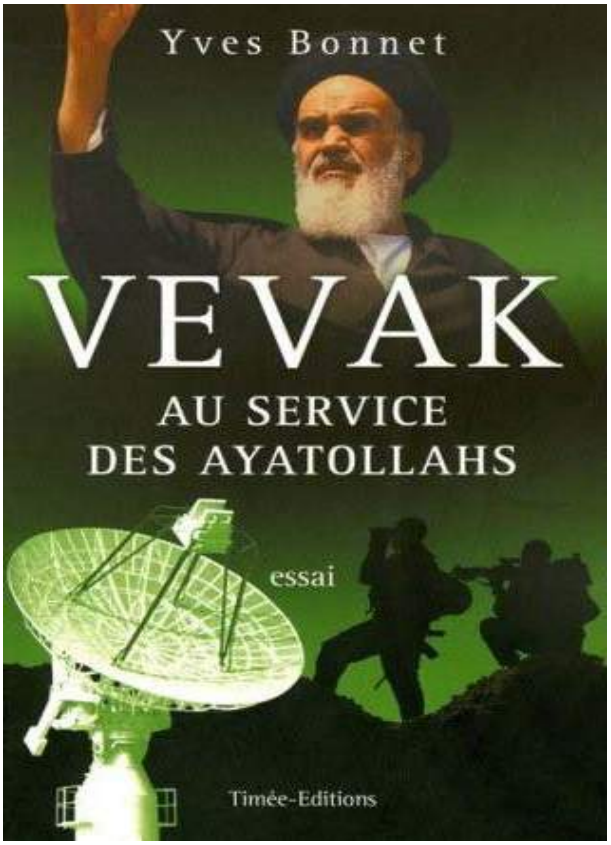

كتاب «واواک في خدمة آيات الله» بقلم «إيف بونه»
الرئيس الأسبق لـ«د.إس.ت»

خلق حيـــن اعتمدت بعضا من هؤلاء مراجع ومصـــادر لمعلوماتها. وفي تقريرها حول هذه الانتهاكات المزعومة والتي أثبت تقرير عدد من نواب البرلمان الأوروبي أنها ملفقة وعارية عن الصحة، اعتمدت أحاديث تلفونية مع الأشـــخاص الذيـــن جندتهم المخابرات الإيرانية لم تســـتغرق أكثر من ١٢ساعة مع ١٢شـــخصا فقط لم يعرف كيف تم اختيارهم من بين العديد ممن تركوا العمل في صفوف المنظمة ولهم آراء مختلفة بسياســـتها وســـلوكها والتزاماتها المبدئية والعقائدية. ولم توضح منظمة مراقبة حقوق الإنسان حين الاستفسار منها عن تلك الكيفيـــة وامتنعت عن الإجابة على الســـؤال بهذا الخصوص ورفضت ردود المجاهدين حول هذه الاتهامات كما رفضت دعوة المنظمة للقدوم إلى العراق والتحقيق من معسكراتها ميدانيا حول ما ضخ إليها باطلا وعن هذا التحقيق يقول تقرير وفد أصدقاء إيران حرة:

كان الدافع الأساســـي لإعداد هذا التقرير هو التقريـــر الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان بشأن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في أيار/ مايو ٢٠٠٥. هذا التقرير الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنســـان يتناول على الظاهر التهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، غيرأنها (أي منظمة مراقبة حقوق الإنسان) ابتعدت كثيرا عن دورها كمنظمة مدافعة عن حقوق الإنســـان، وكان هذا التقرير وبكل اســـتغراب قد اقترح توصية جادة للغاية: لا تدعموا المعارضة الإيرانية الرئيسية.

ونظرا للقلق الدولي المتزايد بشـــأن سلوكيات النظام الإيراني والدعوات المتكررة لوقف السياســـة القائمة على اســـترضاء إيران والتي أفضت في الخطوة الأولى إلى إدراج منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في القائمة الســـوداء، وقد أثار إعلان هذا الموقف السياســـي مزيدا من التوتر.

فقررنا نحن في البرلمان الأوروبي أن نجري تحقيقا شـــاملا بشأن الاتهامات الواردة في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنســـان والموجهة ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بشـــأن انتهاك حقوق الإنسان.

في هذا المجال، وخلافا لما قامت به منظمة مراقبة حقوق الإنسان باعتمادها على «١٢» ســـاعة فقط لإجراء مقابلات هاتفية مع «١٢» عنصرا مشـــبوها، فإننا ومن منطلق الشعور بالمسؤلية قررنا أن نخوض مشروعا دراسيا شاملا متعدد الجوانب في هذه القضية بالإضافة إلى ذلك، قام وفد من نواب البرلمان الأوروبي بزيارة لمعســـكر أشـــرف في العراق وأجرى مقابلات خاصة ومباشـــرة مع أعضاء ومســـؤولين في مجاهدي خلـــق، وقام أيضا بتفتيش

المواقع المشتبه فيها بانتهاك حقوق الإنسان.

فأدركنا أن التهم الواردة في تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لا أساس لها وعارية عن الصحة تماما. واستنتجنا كذلك بأن أسلوب إعداد التقرير من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان كان خطأ ولم يكن التقرير دقيقا في جوهره، كما اكتشفنا خلال دراستنا عن وجود حملة ماكرة ومعقدة تقودها وزارة المخابرات الإيرانية لنشر معلومات كاذبة ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

إن قيام منظمة مراقبة حقوق الإنسان بالتوصية بعدم دعم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية كانت لها علاقة واضحة مع الدعوات المتنامية لشطب اسم منظمة مجاهدي خلق من قائمة الإرهاب. إنني لا أوافق على تلك التوصية من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وإن الدول الغربية قد ألصقت وبشكل غير عادل تهمة الإرهاب

الدكتور «ألخو فيدال كوادراس»

رئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة

بمجاهدي خلق على أمل احتواء نظام الملالي، وجعلت بذلك مبادءها وقيمها الأخلاقية عرضة للتشكيك. فالعدالة إذن تقتضي إخراج منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة الإرهاب.

ألخو فيدال كوادراس روكا

البرلمان الأوروبي

النائب الأول لرئيس البرلمان

الملخص التنفيذي

المقدمة

بتأريخ ١٨أيار/ مايو ٢٠٠٥ أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي تتخذ من أمريكا مقرا لها تقريرا بـ«٢٨» صفحة تحت عنوان «الخروج ممنوع: انتهاك حقوق الإنسان في معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية». ويوجه التقرير مجموعة من الاتهامات الجادة ضد حركة المعارضة الإيرانية الرئيسية، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، بما فيها «تعريض المنشقين للتعذيب والحبس الانفرادي الطويل المدة» و«حالتي وفاة تحت التحقيق».

وتم إعداد التقرير بناء على مقابلة هاتفية لمدة «١٢» ساعة مع «١٢» شخصا ممن يزعمون أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة عندما كانوا في معسكرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق. وهناك شاهد يدعي بأنه زج في حبس انفرادي لمدة ثمانية أعوام ونصف. أربعة من الشهود غادروا صفوف المنظمة قبل ١٣عاما ولم يكن لهم أي ارتباط بالمنظمة بعد ذلك، وثمانية منهم غادروا إلى إيران بعد ترك صفوف المنظمة ومن ثم دخلوا إلى أوروبا.

وقد رفض «جوستورك» من منظمة مراقبة حقوق الإنسان دعوات أعضاء في الكونغرس الأمريكي ومسؤولين سابقين في الإدارة الأمريكية وأعضاء في البرلمانات الأوروبية لشطب اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة المنظمات الإرهابية قائلا: «إن للحكومة الإيرانية سجلا مروعا في مجال حقوق الإنسان» وأضاف يقول: «ولكن من الخطأ الجسيم دعم مجموعة معارضة مسؤولة عن انتهاك جاد لحقوق الإنسان».

لقد دق بالتأكيد هذا التقرير الذي كانت قد أعدته منظمة غيرحكومية محترمة جرس الإنذار في الأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان وأعضاء البرلمانات والمحامين والحقوقيين والجاليات الإيرانية في أرجاء العالم.

وفي قراءة ثانية للتقرير وبدقة أكثر، أعرب عشرات الشخصيات والمنظمات السياسية والحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان عن قلقهم مما وصفوه بالأسلوب الخاطئ المستعمل من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان في إعداد التقرير، إذ أن هذا الأسلوب جعل المعلومات الواردة في التقرير غير نزيهة حسب اعتقادهم. كما أثيرت مخاوف بشأن الطبيعة السياسية

غير المتوقعة لهذا التقرير وبخاصة توصيته السياسية غير الرسمية بعدم إخراج منظمة مجاهدي خلق من قائمة الإرهاب.

وبعثت مجموعة أصدقاء إيران حرة برسائل عديدة إلى منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وأعربت عن قلقها من الأسلوب المستعمل في إعداد التقرير، كما طالبت بإيضاح حالات معينة من الاتهام بانتهاك حقوق الإنسان. إلا أنها لم تتلق جوابا ولذلك قررت القيام بإجراء تحقيقاتها. كما علمت المجموعة أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان لم ترد على طلبات الآخرين بما فيها الطلبات المتكررة لـ«اللورد ايف بري».

تحقيقات مجموعة أصدقاء إيران حرة

لغرض إجراء تحقيق محايد وشامل بشأن التهم الموجهة لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية بانتهاكها لحقوق الإنسان وكذلك من أجل الكشف عما إذا كانت هناك أدلة لتعزيز هذه الاتهامات، قامت مجموعة أصدقاء إيران حرة بزيارة لمعسكر أشرف استغرقت خمسة أيام، حيث تحدث ممثلو الوفد مع مائة شخص من سكان معسكر أشرف، كما أجروا مقابلات شخصية ومطولة مع تسعة عشر شخصا ممن كانت لديهم معلومات معينة بشأن شهود منظمة مراقبة حقوق الإنسان. بالاضافة إلى أن الوفد تمكن من أن يقوم بإجراء تفتيش مفاجئ للمواقع المشتبه فيها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان للوفد طوال مدة إقامته في معسكر أشرف إمكانية الزيارة غير المقيدة لأهالي أشرف وللمواقع المختلفة فيه.

كما أن مجموعة أصدقاء إيران حرة تدارست المواقع الإلكترونية المنتقدة لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، حيث كانت تحوي اتهامات مختلفة وبدرجات مختلفة من الجدية ومقالات انتقادية أخرى ضد المنظمة.

ومن جانب آخر تمت دراسة المواقع الإلكترونية الرسمية للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وبالتالي حصلت مجموعة أصدقاء إيران حرة على المراسلات السابقة التي كان اللورد ايف بري قد قام بها مع منظمة مراقبة حقوق الإنسان باعتباره رئيسا لمجموعة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني آنذاك. وحصلت مجموعة أصدقاء إيران حرة على معلومات قيمة من هذه المراسلات.

أسلوب منظمة مراقبة حقوق الإنسان

لقد انتقد أسلوب منظمة مراقبة حقوق الإنسان في إعداد هذا التقرير وبشكل واسع من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والشخصيات السياسية الذين شخصوا أخطاء محددة من خلال عشرات الرسائل.

وكانت أشمل القضايا المطروحة، لماذا لم تمنح منظمة مراقبة حقوق الإنسان لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية حق الرد على هذه الاتهامات. وكانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مرارا وتكرارا قد دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان لزيارة معسكراتها في العراق، لكن منظمة مراقبة حقوق الإنسان قررت أن تنشر تقريرها بدون أن تستفيد من فرصة إجراء تحقيقات مستقلة في المعسكرات.

لقد تجاهلت منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعلومات المتوفرة كمشاهدات المصادر المستقلة والأجوبة الواسعة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أو منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بشأن بعض الاتهامات المطروحة من قبل نفس الأشخاص أو من قبل النظام الإيراني بشكل عام. كما سئلت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بشأن تجاهلها المعلومات التي شككت في مصداقية شهودها، وهذه أيضا كانت متوفرة. قررت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن لا تسأل الجيش الأمريكي وقوات الائتلاف عن وجهة نظرهم وهم المسؤلون عن سلامة وأمن معسكر أشرف مقر إقامة أعضاء مجاهدي خلق. فمنذ عام ٢٠٠٣ قامت عدة مؤسسات أمريكية بمقابلة وغربلة أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية فردا فردا، واستنتجوا أنه ليست لهم أية علاقة بالإرهاب ولم ينتهكوا قوانين الولايات المتحدة.

شهود منظمة مراقبة حقوق الإنسان

لقد اعتمدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان على مقابلة هاتفية لمدة ١٢ساعة مع اثني عشر شخصا كانوا قد فضحوا مسبقا بسبب علاقتهم مع وزارة المخابرات الإيرانيه. وهناك انطباع في كثير من الحالات أن مثل هذا التحقيق المحدود غيركاف للوصول إلى استنتاجات عميقة بشأن صحة الاتهامات. والواقع أنه من خلال نظرة إلى المواقع الإلكترونية المختلفة التي تدار من قبل هؤلاء الاشخاص أو أتباعهم، يتضح بأنهم يشتركون وبشكل فعال في حملة ضد مجاهدي خلق، وهناك اعتقاد واسع أن هذه الحملة قد دبرت من قبل وزارة المخابرات الإيرانية.

بالإضافة إلى هذا فإن وفد أصدقاء إيران حرة قد اطلعوا على أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان رفضت أن تتحدث مع مئات الأعضاء السابقين في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

والذين يقيمون حاليا في أوروبا ويقدمون صورا مختلفة عن الحياة في معسكرات المجاهدين. فلا يعرف كيف تم اختيار هؤلاء الشـــهود الاثني عشـــر. وقد طلب من منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن توضح هذا الموضوع لكنها لم تجب على ذلك إطلاقا.

مضمون التقرير

لقـــد حقق وفد أصدقاء إيران حرة بشـــأن الاتهامات المحددة الـــواردة في التقرير. وكان مـــن بين هـــذه الاتهامات ملف مهم جدا يتعلق بالســـيد «قربانعلي ترابـــي» الذي قتل تحت التعذيب وفي أثناء التحقيق في معســـكرات المجاهدين. ورفضت زوجة الســـيد ترابي وأخته هذه الاتهامات وقالتا إنه توفي إثر نوبة قلبية. كما قالتا إن الســـيد ترابي هو سجين سياسي سابق قضى سنين تحت التعذيب في إيران بسبب دفاعه عن المجاهدين.

وقد توبع ملف آخر من قبل الوفد كان حول الاتهامات المطروحة من قبل «محمد حسين ســـبحاني» الذي قال إنه كان في الحبس الانفرادي لمدة ثماني ســـنوات ونصف السنة. وقد تحدث وفد أصدقاء إيران حرة بشـــكل واســـع مع زوجته السابقة التي أنكرت ذلك وقالت أن زوجها الســـابق لم يسجن أبدا، وقدمت معلومات إلى الوفد بشأن علاقاته مع نظام إيران عن طريق شـــقيقه. كما حصـــل وفد أصدقاء إيران حرة على معلومـــات من مصادر أخرى منها رســـالة «مســـعود محمودي» الذي ادعى أن ســـبحاني عميل للنظام الإيراني. وكان للسيد محمودي علاقة بعملاء وزارة المخابرات الإيرانية في أوروبا لمدة ســـبع سنوات. فتعرضت بذلك مصداقية ادعاءات الســـيد ســـبحاني لمزيد من الشكوك بسبب التناقضات الموجودة في تصريحاته لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان والآخرين.

كمـــا تمكن وفد أصدقاء إيران حـــرة أن يبحث الاتهامات المحـــددة التي طرحت من قبل «محمدرضا اسكندري» و«زوجته طاهرة إســـكندري (خرمي)» الذين يدعون أنهم سجنوا مـــن قبل مجاهدي خلـــق. وقد تحدث هذا الوفـــد مع «ليلى قنبري» وهي الزوجة الســـابقة لشـــاهد آخر من شهود منظمة مراقبة حقوق الإنســـان وهو «حبيب خرمي» وزوجة شقيق الإسكندريين (طاهرة إسكندري ومحمدرضا إسكندري) والتي كشفت أنهم لم يكونوا مسجونين أبـــدا، وفي الحقيقة عندما أرادوا ترك المنظمـــة، قامت المنظمة بتوفير متطلبات ذهابهم إلى مخيم خاضع لإشراف الأمم المتحدة في العراق يسمى بمخيم «الطاش». فتركت ليلى قنبري منظمة المجاهدين أيضا تحت ضغط زوجها الســـابق لكنها سرعان ما قررت العودة. وكانت شاهدة في معسكر الطاش على كون عملاء النظام الإيراني يعملون جاهدين لتجنيد الأعضاء

السـابقين في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وقـد قدم مجاهدو خلق للوفد أدلة دامغة منها رسائل عائلة إسكندري وحبيب خرمي التي طلبوا فيها من المنظمة أن تسمح لهم بالبقاء في الأماكن المخصصة للمغادرين في المنظمة وأن يقدموا لهم الدعم المالي ليتسنى لهم مغادرة العراق والسـفر إلى أوروبا، ويعود تأريخ هذه الرسالة إلى الوقت الذي كانوا قد غادروا فيه المنظمة، ولذلك فلا يمكن الادعاء أن هذه الرسـائل قد كتبت تحت ضغط المنظمة، وببساطة فإن هذا الادعاء زائف تماما.

وبشـأن وفاة السـيد «أحمدي» تحت التعذيب فقد تحدث وفد أصدقاء إيران حرة مع أحد المسـؤولين في منظمة المجاهدين والذي وضـح كيف قتل في أثناء إحدى المهمات من قبل النظام الإيراني. وقد تم تأييد روايته من خلال مراسلات قبل عدة سنوات بين المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة العفو الدولية بشـأن مقتل عدد من أعضاء منظمة مجاهدي خلق على أيدي المدسوسين وبضمنهم «برويز أحمدي». وقد لا تعتبر هذه الشهادة شهادة قوية، ولكن في حالة عدم توفر أية أدلة على الاتهام المطروح فعند ذاك يجب أن يرفض هذا الاتهام.

وخلال زيارته هذه كشـف وفد أصدقاء إيران حرة أن العلاقات الداخلية لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية تختلف كثيرا عما وصفته منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

فتوصل وفد أصدقاء إيران حرة إلى القناعة بأن سكان معسكر أشرف هم أناس مصممون اختاروا البقاء هناك طوعا وهم يلتزمون بإقرار الحرية والديمقراطية في بلدهم.

المضمون السياسي

لقد كشـفت تحقيقات وفد أصدقاء إيران حرة أن منظمة المجاهدين كانت ولسنوات هدفا لحملة واسـعة من نشـر المعلومات الخاطئة والمضللة التي تم الإعـداد لها من قبل النظام الإيراني. وقد واجه هذا الوفد اتهامات بشأن انتهاك حقوق الإنسان من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية التي ثبت فيما بعد إنها كانت خاطئة.

وأخيـرا يعتقـد وفد أصدقاء إيران حرة إن هناك أدلة كافية تمكننا أن نسـتنتج أن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان تشوبه دوافع سياسية. وهاجمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعارضة الإيرانية الرئيسـية وهي توصي ضمنيا بأن هذه المجموعة يجب أن لا تشـطب من قائمة الإرهاب وذلك خروجا عن مهمة منظمة مدافعة عن حقوق الإنسـان وتواطؤا مع مؤيدي سياسة الاسترضاء والمساومة.

أولا- ليس صحيحا أبدا أن تصبح منظمة غيرحكومية مدافعة عن حقوق الإنسان طرفا في نزاع سياسي وتدعم الدفاع عن سياسة خاصة تحت غطاء حقوق الإنسان.

ثانيا- إن وفد أصدقاء إيران حرة امتنع عن التطرق إلى الجانب السياسي لهذه القضية، ولكن مثلما كانت توصية منظمة مراقبة حقوق الإنسان توصية سياسية، فإن وفد أصدقاء إيران حرة يرفض هذه التوصية ويعتقد أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية يجب أن تشطب من قائمة الإرهاب.

إن التطورات الأخيرة في إيران لم تبق أدنى شك بأن سياسة الاسترضاء قد انهزمت. وحان الوقت لوضع حد لهذه السياسة المهزومة، ومن وجهة نظر الشعب الإيراني والمجتمع الدولي فإن مواصلة هذه السياسة تعتبر توصية مأساوية.

المقدمة

لقد نشرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان والتي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها بتأريخ ٢٨أيار/ مايو ٢٠٠٥ تقريرا مؤلفا من ٢٨صفحة تحت عنوان «الخروج ممنوع: انتهاك حقوق الإنسان داخل معسكرات المجاهدين». وقد صدر هذا التقرير بشأن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (PMOI) والتي وصفت من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان بهذا العنوان (MKO). إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (PMOI) هي عضو في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI) وهو ائتلاف سياسي معارض للنظام الحالي في إيران.

لقد أسست منظمة مراقبة حقوق الإنسان في عام ١٩٧٨ تحت عنوان منظمة هلسينكي لمراقبة حقوق الإنسان وهي منظمة غيرحكومية جديرة بالاحترام «كرست نفسها لحماية حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم». وهكذا أصدرت هذه المنظمة بيانا صحفيا بتأريخ ١٩أيار/ مايو ٢٠٠٥ وصف فيه منظمة (PMOI) بأنها منظمة غامضة واتهمتها بأنها تمارس «التعذيب والحبس الانفرادي الطويل الأمد ضد الاشخاص المنشقين» كما أن هناك «حالتي وفاة تحت التحقيق»، الأمر الذي أدى إلى أن يدق جرس الإنذار في الأوساط المعنية بحقوق الإنسان وأعضاء البرلمانات والمحامين والحقوقيين والجاليات الإيرانية في المنفى في أرجاء العالم.

وبعد الدراسة الدقيقة لهذا التقرير أعربت عشرات الشخصيات والمنظمات السياسية والحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان في مختلف انحاء العالم عن قلقها لما وصفوه

بالأسلوب الخاطئ الذي تم اعتماده من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان في إعداد هذا التقرير. وطبقا لما ذكروه فإن هذا الأسلوب قد جعل المعلومات الواردة في التقرير غير نزيهة. وإضافة إلى القلق المتعلق بالأسلوب المستخدم في العمل فقد طرحت حالات قلق أخرى بشأن الطبيعة السياسية غير المتوقعة لهذا التقرير.

ونظرا لأهمية هذه القضية فقد قررت مجموعة (أصدقاء إيران حرة) في البرلمان الأوروبي أن تقوم باجراء تحقيقات مستقلة بشأن الاتهامات الواردة في التقرير ومن طرق مختلفة منها إرسال وفد إلى المعسكر الرئيسي للمجاهدين (معسكر أشرف)، وهذا المعسكر هو المكان الذي جرت فيه أغلب حالات سوء المعاملة حسب التقرير.

وقد وردت في هذه الوثيقة نتيجة التحقيقات التي أجريت من قبل وفد أصدقاء إيران حرة والتي قسمت إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول يتناول الأسلوب الذي استخدمه وفد أصدقاء إيران حرة في إجراء تحقيقاته ويعطي خلفية مختصرة عن المجاهدين ومعسكر أشرف كما يراجع اتهامات مشابهه ضد المجاهدين وردت سابقا. ويذكر في الفصل الثاني انطباعات وفد أصدقاء إيران حرة خلال زيارته لمعسكر أشرف. ويتناول الفصل الثالث الأسلوب المستخدم من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان وردود الأفعال الدولية بشأن هذا التقرير.

ومن المؤمل أن توفر هذه الوثيقة معلومات ضرورية للقارئ من أجل اتخاذ قرار مطلع بشأن صحة أو عدم صحة الاتهامات الواردة في التقرير ضد المجاهدين أو تعطي صورة أوضح للنضال الطويل بين المجاهدين ونظام إيران.

وقد قررت مجموعة أصدقاء إيران حرة بوعي وعلى قدر إمكانياتها أن تستفيد بشكل أكبر من المصادر المتوفرة والمصادر الاستخباراتية المعنية في إجراء تحقيقاتها وذلك من خلال بحث مختلف الأساليب المتاحة واختيار الطريقة المثلى. لقد بدأت مجموعة أصدقاء إيران حرة تحقيقاتها بعد مدة قصيرة من نشر التقرير وتتضمن هذه التحقيقات دراسة دقيقة للمعلومات التي جمعت من خلال عدد من المصادر وهي كالتالي:

«شبكة الانترنت العالمية»- لقد زار وفد أصدقاء إيران حرة المواقع الإلكترونية المنتقدة للمجاهدين والتي كانت تحتوي على اتهامات متنوعة وبدرجات مختلفة من الجدية ضد منظمة المجاهدين، منها اتهامات مشابهة لما ورد في التقرير. كما زار الوفد المواقع الإلكترونية الرسمية للمجلس الوطني للمقاومة ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية. كما أجرى

بحوثا بشأن الشهود الذين اعتمد عليهم في التقرير من خلال المحركات الباحثة في الإنترنت. فكشفت عن تصريحات هؤلاء الأشخاص بشأن المسائل التي يشيرون إليها في التقرير.

«الكتابات»- راجع الوفد مختارات من الكتابات ومن مصادر مختلفة فكان بعضها منتقدا وكان بعضها داعما لمنظمة المجاهدين. والقسم الآخر من الكتابات كان يشتمل على ما تم توزيعه بين البرلمانيين في أوروبا والذي كان قد وفر معلومات بشأن الشهود الذين استخدمتهم منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تقريرها وتفاصيل الاتهامات الواردة في التقرير وكذلك الانتقادات الأخرى لمجاهدي خلق. وفي نفس الوقت فقد تم بحث نسخ من الإصدارات العامة للمجلس الوطني للمقاومة ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية فضلا على التطرق إلى خلفية واتهامات الشهود الذين استخدمتهم منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تقريرها. وكتابات أخرى كانت تتضمن ما كتب من قبل جهات ثالثة كالبرلمانيين والمحللين السياسيين. وعلى سبيل المثال، جرى الاهتمام بالمراسلات الواسعة بين اللورد إريك إيف بري رئيس مجموعة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني آنذاك ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان بشأن اتهامات مشابهة لما ورد في التقرير ضد المجاهدين.

«تفتيش معسكر أشرف»- ومن أجل إجراء تحقيق حيادي وكامل بشأن اتهامات انتهاك حقوق الإنسان ضد المجاهدين، فيجب أن توجد في هذا التقرير والتحقيق وثائق تؤيد هذه الاتهامات. لذا نشرت لجنة أصدقاء إيران حرة أن من الضروري أن يقوم وفدها بزيارة معسكر أشرف، لأن هكذا زيارة تسمح للوفد أن يقوم بإجراء مقابلات مباشرة مع عناصر المجاهدين، كما تمكنه من تفتيش معسكر أشرف بشكل عام والمواقع التي جرى فيها انتهاكات كما ورد في الاتهام بشكل خاص. عندما دخلنا معسكر أشرف كانت جميع زياراتنا إلى المواقع التي تعرضت للاتهامات مفاجأة، وقد أعطيت التسهيلات الكاملة والواسعة لوفد أصدقاء إيران حرة لزيارة معسكر أشرف وجميع منشآته.

لقد قام وفد أصدقاء إيران حرة بزيارة لمعسكر أشرف استغرقت خمسة أيام أجرى خلالها مقابلات مطولة مع تسعة عشر شخصا من أفراد عوائل الشهود الذين ورد ذكرهم في التقرير أو أقارب الشهود الذين كانوا يعرفونهم والذين كان بإمكانهم أن يوفروا شهادات مباشرة بشأن الشهود واتهاماتهم. وقد أجريت جميع المقابلات حسب القدرة اللغوية للشخص الذي تمت مقابلته سواء بالفارسية أم بالإنجليزية، وتمت جميع المقابلات في «كرفان» خاص في فندق إيران في معسكر أشرف.

لقد تمكن الوفد خلال المدة التي قضيناها في معسكر أشرف أن يصل إلى جميع ساكنيه وبشكل غيرمحدود، وأن يتحدث مع مئات من كادر المجاهدين وبشكل مفاجئ.

هذا التحقيق الذي أجراه وفد أصدقاء إيران حرة في البرلمان الأوروبي أثبت موضوعيته بميدانيته وأسلوب إجرائه وتدقيق المعلومات التي حصل عليها الوفد ومناقشتها بالتفصيل وبدقة تامة ومقارنتها بالأباطيل التي ضخت للإعلام الأوروبي وأعضاء البرمان الأوروبي وعدد من برلماني العالم ورجالات السياسة وأصحاب المراكز الثقافية والاجتماعية. وقد اقتطفنا أهم ما ورد في هذا التحقيق التفصيلي المطول مختصرين ومكثفين محاوره وخلاصته التي وصل إليها بدحض كل الاتهامات التي وجهت إلى المجاهدين، ويمكن الحصول على تقرير شامل بشأن هذا التحقيق من خلال الاتصال المباشر بإعلام منظمة مجاهدي خلق أو موقع أصدقاء إيران حرة وقد ترجم بحرفية عالية وتمكن من اللغات العربية والإنجليزية والفارسية والفرنسية والإسبانية وتم توزيعه على عموم أعضاء البرلمان الأوروبي وعدد من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ووسائل الاعلام المحايدة، وقد لقي صدى طيبا في عموم الأوساط الإعلامية والسياسية والبرلمانية ومنظمات المجتمع المدني التي راودتها شكوك جدية حول المعلومات والاتهامات التي أوردها تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

الفصل الثالث

ورقة عوائل المجاهدين
واستخداماتها في الحرب القذرة ضدهم

ورقة عوائل المجاهدين
واستخداماتها في الحرب القذرة ضدهم

وتكمن أهمية هذه الورقة في الاستخدامات القذرة لأبعادها السياسية والاجتماعية والمخابراتية والإعلامية والسيكولوجية، لتفكيك تنظيم وكيان المجاهدين السياسي والاجتماعي والفكري والسيكولوجي المتمثل بكيان منظمة مجاهدي خلق.

ففي البعد السياسي يسعى نظام ولاية الفقيه إلى تفكيك منظمة مجاهدي خلق وتشتيت أعضائها وإسقاطهم في أفخاخه بذرائع العلاقات العائلية المقدسة، وبالتالي إسقاط قدرتها على صياغة القرار والتوجه اللازم إزاء أي تحد تواجهه، وإسقاط القرار السياسي يسقط بالتالي مبررات والشرعية الشعبية لوجود منظمة مجاهدي خلق أو في الأقل هز مصداقيتها وإجبارها على التراجع عن ثوابتها السياسية والمبدئية وإنهاء مسار متراكم الفعل السياسي حتى لا يدفع باتجاه تغيير نوعي يرفع مكانة المنظمة ويخلخل ويهز مكانة النظام الإيراني.

كما أن البعد السياسي في هذه الورقة مستهدف فيه أيضا التراث والتأريخ السياسي لمواقف أعضاء المنظمة وقيادتها، ونسف الدفاع التأريخي لقيادتها أمام محاكم الشاه ومن ثم في تصديها للخيار السياسي للخميني وبقية ملالي ولاية الفقيه في إقامة النظام الثيوقراطي الفاشي الدكتاتوري ودعوتها إلى إيران ديمقراطية تعددية حرة وإلى النضال السلمي المشروع لتحقيق برنامج المنظمة، وهذه الورقة ترمي أيضا إلى إفراغ الدعوة للديمقراطية وبقية مفردات الأهداف التي تناضل من أجلها المنظمة كالعدالة والمساواة وإبعاد التمييز الجنسي وإقامة العلاقات الرصينة الودية السلمية مع شتى دول العالم وبخاصة دول أقاليم الشرق الأوسط والأدنى والأقصى، أو البيئة التي تعايش فيها إيران شعوب هذه الأقاليم وتبادلها التصالح ضد كل تحد سلبي تمر بمنعطفاته، على وفق سياقات المصالح المتبادلة

والمنافع المشـــتركة والتضامن والابتعاد عن المغامرات والمقامرات السياســـية وهدر المال العام وغلق ملف الفساد والملف النووي الذي ترى المنظمة أنه يجري للحصول على القنبلة النووية ما يتناقض وسياســـتها الســـلمية، كما أنها ترى فيه ســـعيا من نظام الملالي لتوطيد نفـــوذه في المنطقة وإرهابها، هذه هي أهم الأهداف التي يبغيها نظام ولاية الفقيه في جوهر البعد السياسي لهذه الورقة.

واجتماعيـــا، يريد النظام الإيهام بحرصه على وحدة العائلة الإيرانية فينصب نفســـه قيما على خيارات أبنائها وكأنهم من الأطفال القصر، فلا وعي ولا معرفة ولا إدراك ولا ثقافة ولا استشراف للمســـتقبل، وهذه الفكرة هي التي رسخها الخميني في سياسة ودستور وقوانين وأحـــكام ولاية الفقيـــه في تعاملها مع عموم المجتمع الإيراني، حيـــث يرى أن هذا المجتمع لا يعـــرف ولا يدرك مصلحته حتى دنيويا وأن علـــى الولي الفقيه أن يأخذ بيده ويتولى أمره ليجتاز محن الدنيا إلى السعادة الأولى والآخرة ومن يقرأ دستور ولاية الفقيه وفقرات قانون الأحوال الشخصية في ما يخص نظرته إلى العائلة الإيرانية وأفرادها سيكتشف إلى أي مدى يســـتلب نظام ولاية الفقيه حرية وإرادة المواطن الإيراني وخياراته الشخصية ويصادر حقه في اختيار العقيدة التي يراها تليق به، بل أنه حتى بالنســـبة للعائلة التي يدعي الحرص على وحدتها، يسلب من ربها حق قيادة سفينتها على وفق قناعاته وخبرته وتجربته، وعلى سبيل المثال فإنه ينزع من رب العائلة دفة هذه القيادة ويفرض عليه خيارات كهنة ولاية الفقيه في تزويـــج بناته حتى لو كان رافضا قرارات هؤلاء الكهنة وخياراتهم وما يفرض على عائلته، كذلـــك ينزع هؤلاء الكهنة حق اختيار الزوج من يد المـــرأة ويفرضون عليها من يختارونه بذريعة أنهم أدرى بمصلحتها.

أما مخابراتيا، فإن دوائر المخابرات الإيرانية تبذل كل جهودها تحت لافتة إنســـانية ورقة عوائل المجاهدين في ملاحقتهم والســـعي لخداعهم ودفعهم إلـــى مغادرة صفوف المنظمة، وكتابة التقارير المعلوماتية الكاذبة ضدها بعد خلطها باليسير مما يبدو أنه صادق، وتجنيدهم للســـير على وفق أجانيدها وخططها، وبعضها تصفوي دموي وثمة صفحات متسعة في هذا الباب سنوردها في اللاحق من صفحاتنا.

وإعلاميا، فإن النظام يســـعى إلى الحط من فخامة وقـــوة العلاقة الرابطة بين المجاهدين والمنظمة، والتزامهـــم بمبدأ وفكرة «العائلة الكبيرة» (منظمة مجاهدي خلق) وتشـــويهها بالأكاذيب والادعاءات الباطلة ومنها أن المنظمة تحتفظ بأعضائها بالقوة وأنها تلجأ بحســـب الموقف لســـجنهم وتعذيبهم بل وحتى قتلهم. وهذه السياســـة تعتمد شـــقين الأول يستهدف

المجاهديـــن في منظمتهم، عبر الســـعي لإيهامهم بحقيقة ما تروج لـــه من أكاذيب لزعزعة ثقتهم بقيادتهم ومن ثم انفراطهم عنها أو التمرد عليها، والآخر يســـتهدف المجتمع الإيراني لمنع زخم الشباب الباحث عن الحرية والخلاص من النظام الفاشي الاستبدادي من الانضمام إلى المنظمـــة وتقوية صفوفها وامتدادها التنظيمي واتســـاع المؤمنين بأفكارها وبرنامجها السياســـي وأســـلوبها النضالي ومواجهة إعلامها في الداخل الإيراني وكذلك الخارج، إذ أنه يســـوق لهذه الورقة بالدعوة إلى اعتراف الحكومات والشـــعوب والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان واحترام الوحدة العائلية إلى الاعتراف بلا إنسانية المنظمة. والنظام ينفق مبالغ طائلة على إعلامه وأجهزته ووسائله في الداخل والخارج، كما أنه وكما هو معروف اشترى أقلام وفضائيات ضعاف النفوس لخدمة أطاريحه التي تستهدف المجاهدين، وفي المقابل يستهدف الترويج لفكرة إنسانية النظام، ومن هذا الباب يتدخل في الشأن الداخلي للعديد من الدول التي ينشـــط فيها المجاهدون أو يتواجدون فيها كلاجئين كما هو الحال مع الأشـــرفيين في ليبرتي في العراق، حيث نقرأ ونسمع تلاوين من التلفيقات والأكاذيب في استخدام هذه الورقة، عبر واجهـــات المخابرات الإيرانية وأبواقها الإعلامية مثل منظمـــة «هابليان» والمواقع التابعة لها وتحريك عملائها لتنشـــيط هذه الورقة ومخادعة السياســـيين والمســـؤولين الحكوميين العراقيين أو شـــراء ذممهم لتشديد الضغوط على الأشرفيين في ليبرتي وتحويل حياتهم إلى جحيم، لينفد صبرهم ويكفون عن الالتصاق بالمنظمة والصمود ضد تيارات العاصفة التلفيقية المخابراتية، كذلك التعامل معهم كمحتجزين محرومين من كل استحقاقاتهم الإنسانية وتصعيد الإجراءات والتعاملات القاســـية بهذا الشأن، ودفع النواب وكتلهم الجارية في التيار الإيراني لهذا الســـبب أو ذاك، وكذلك الأحزاب التي أســـست قيادها لتوجهات وتوجيهات ملالي ولاية الفقيه لقاء الدعم والتمويل والحماية. وكذلك المسؤولين الحكوميين، كما هو الحال مع وزير حقوق الإنســـان ورئيس لجنة إغلاق مخيم أشـــرف الذي يرأس الآن لجنة قمع الأشـــرفيين في ليبرتي مستشـــار الأمن الوطني المدعو «فالح الفيـــاض» وأعضاء اللجنة الذين نجحت المخابرات الإيرانية في شراء ذممهم فساروا على درب العمالة وارتكاب الجرائم اللا إنسانية التي يريد النظام تغطيتها باستخدام هذه الورقة وتوصيفها «بالملف الإنساني»! زورا.

كذلك اســـتغلال الحملات الإعلامية المستمرة لمخادعة العراقيين بعامة وإجراء الحوارات المحرفة وتلفيق المعلومات والتصريحات على ألسنتهم وهذه التلفيقات والتصريحات المختلقة تبرأ منهـــا العديد من الساســـة والبرلمانيين والوجهاء والمســـؤولين الحكوميين وأعضاء المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بعد أن نشرتها بلا حياء مواقع النظام الالكترونية.

وهذا مثال صارخ على فضائح المخابرات الإيرانية بنسبة تصريحات ملفقة لمسؤولين عراقيين أعلنوا أنهم لم يدلوا بها:

طيفور، ينفي إدلاءه بتصريحات بشأن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

٢٠١٢/٦/٢٥

أربيل – ٢٥حزيران/ يونيو (آكانيوز) – نفى المكتب الإعلامي للنائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي، اليوم الإثنين، إدلاء الأخير بأية تصريحات بشأن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، لموقع «أشرف نيوز» التابع لمنظمة هابليان (واجهة المخابرات الإيرانية المكشوفة)، مشيرا إلى أنه لم يجر أي مقابلة ولم يدل بأية تصريحات للموقع المذكور، بحسب بيان للمكتب.

وكان موقع «أشرف نيوز» التابع لمنظمة هابليان المخابراتية، قد نقل تصريحات نسبها للنائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور، قوله أن «منظمة خلق الإرهابية قامت بمذابح مروعة ضد المواطنين الكرد خلال مشاركتها في قمع الانتفاضة الجماهيرية في محافظات الشمال العراقي»، مشيرا إلى أن «منظمة خلق قتلت أكثر من ٢٠ألف عراقي أثناء حكم الدكتاتور صدام حسين خلال قمعها الانتفاضة الشعبية في جنوب وشمال العراق».

وأضاف الموقع أن «طيفور انتقد قيام فرنسا بتوقيف مسؤول عراقي يتولى ملف منظمة خلق» واصفا الخطوة بأنها «تمثل تجاوزا على سيادة العراق».

وتابع الموقع أن «طيفور أكد التزام الحكومة العراقية بإخراج عناصر منظمة خلق من البلاد وفقا للاتفاقية الموقعة بين بغداد والأمم المتحدة»، مشددا على «ضرورة التحقيق مع مرتكبي الجرائم من عناصر المنظمة ضد المواطنين العراقيين».

وأشار البيان الذي تلقت وكالة كردستان للأنباء «آكانيوز» نسخة منه، أن «التصريحات التي نسبها موقع "أشرف نيوز" لطيفور عارية عن الصحة»، مؤكدا أن «الأخير لم يدل بأية تصريحات بشأن منظمة خلق الإيرانية ولم يجر أي مقابلة صحفية مع الموقع المذكور».

وأضاف البيان أنه «في الوقت الذي ينفي مكتب طيفور تلك التصريحات، فإنه يدعو كافة وسائل الإعلام والصحفيين إلى الالتزام بالمصداقية والأمانة الصحفية في نقل الأخبار»، داعيا «الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية في الحالات المماثلة».

وزاد البيان أن «طيفور سيرفع دعوى قضائية ضد موقع "أشرف نيوز" لضمان عدم

تكرار حالات مماثلة غير مسؤولة».

كما أن من غايات الحملات الإعلامية، التحريض على المجاهدين وتهيئة الأجواء لارتكاب جرائم إبادة ضدهم، عبر توفيرالأغطية المناسبة لهذه الجرائم.

ومن ضمن حملات الإعلام المخابراتي الإيراني، طبع الكتب والنشرات والصحف اليومية والأسبوعية بعدة لغاتها وتوزيعها على من ترى المخابرات أنهم من الشخصيات المهمة سياسيا أو اجتماعيا أو إعلاميا وإن كانت لا تملك علاقة بأي شكل من الأشكال معهم، وإن اكتشفت أنها لم تتمكن منهم ومن مخادعتهم فالمهم لدى المخابرات الإيرانية هو التشويش على سمعة المنظمة وهي تتبع في هذا مبدأ «نوافق أن تكتب ٨٠بالمائة ضدنا مقابل أن تكتب ٢٠بالمائة ضد المجاهدين!!» فضلا عن اتباع الأسلوب النازي الغوبلزي القائم على وفق مبدأ «انسج من الكذب أكبره وروج له حتى تصدق أنت نفسك!!».

هذا فضلا عن تشجيع أشخاص عراقيين موثوقين من النظام على تأسيس فضائيات ومحطات تلفزيون أرضية مع وضع تسعيرة دعم لهذا التأسيس وهؤلاء الأشخاص باشتراطات مسبقة كما حصل في النجف الأشرف وبغداد، وكتبنا عن ذلك بالتفصيل والأرقام في حينه وهذا أحد مقالاتي بهذا الشأن نشره موقع كتابات تحت عنوان «خامنئي وشراء الأقلام والفضائيات في العراق»:

خامنئي وشراء الأقلام والفضائيات في العراق

الثلاثاء، ١٤تموز/ يوليو ٢٠١٥

إفلاس النظام الإيراني سياسيا وفكريا وإعلاميا وفشله في مخاطبة العراقيين والعرب إعلاميا دفعه إلى وسيلة خسيسة وإن لم تكن غريبة عليه، إلا أنها هذه المرة وبسبب فشله الكبير أخذت طابع التعدد والكثرة معتمدة أقلام ضعاف النفوس والمعوزين والطارئين على الصحافة والإعلام بعامة فقامت بتمويل عشرات الصحف والفضائيات في العراق وفي تقرير مسرب تقول المعلومات إن مكتب المرشد الإيراني علي خامنئي في النجف خصص مليار دينار عراقي (٧٥٠ألف دولار) لمن يؤسس محطة تلفزيونية أرضية وثلاثة مليارات دينار (مليونا دولار وربع المليون) لكل من يطلق فضائية جديدة سنويا.

وبحسب تقرير نقلته صحيفة «العرب» اللندنية، فإن الدعم الإيراني اشترط أن يكون

المؤسســون من أتباع آل البيت ومعروفين بنشاطاتهم السياســية والفكرية والدعوية، ولم يعملوا سابقا ضمن أحزاب غير إسلامية.

ويقف خلف فكرة دعم إنشاء المزيد من المحطات التلفزيونية والقنوات الفضائية المروجة للأفكار الشــيعية ممثل خامنئي فــي العراق آية الله مهدي آصفي قبــل وفاته مؤخرا، حيث تمكن من إقناع المســؤولين في وزارة الإرشاد والتوجيه الديني الإيرانية بأهمية هذا العمل وضرورته في المرحلة الراهنة واســتحصال الموافقات اللازمة بشأن تخصيص الميزانيات المالية المطلوبة.

وكشف تقرير عن وكالة «العباسية نيوز» عن فكرة بائسة للملالي تنص على أن تطبيق ولاية الفقيه في العراق يســتلزم تثقيفا وتوعية ووقتا لتنوع المســلمين فيه وتوزعهم على مذاهب وطوائف عدة.

وحول التمويل الإيراني للمحطات والقنوات القائمة والمنتشرة حاليا في بغداد والكاظمية والنجــف وكربلاء والبصرة والناصرية، فإن إعلاميين يعملــون فيها أكدوا أن الدعم المالي الإيراني لها سيستمر عبر رؤساء الأحزاب والكتل والميليشيات الذين يشرفون عليها.

وكانــت هيئــة الاتصالات والإعلام الرســمية العراقية أعدت في نهايــة حزيران/ يونيو الماضي إحصائية بـ٢٤ محطة وقناة تملكها وتشــرف عليها أحزاب وميليشيات وشخصيات معروفة بارتباطاتها الوثيقة مع إيران.

إن انتشار وسائل الإعلام بهذه الأعداد لا اعتراض عليه عندما تكون وطنية ومستقلة إنما أن تتحول إلى أبواق للأجنبي فهذا خرق للســيادة الوطنية ونوع من التخابر وخدمة الأجنبي ولا يمكن القبول بالرداء الإعلامي للتســتر على جريمــة التخابر وتقديم الخدمات الإعلامية وهي في الغالب خدمات تجسسية.

كما أن الحماية الفكرية والمعلوماتية الإعلامية تفرض على الحكومة وضع اشــتراطات للعمل الصحفي والإعلامي في مقدمتها عدم قبول بيع الكلمة لقاء التمويل الأجنبي منعا لخلق مواطــن مؤدلج بثقافة غير الثقافة العراقية العربية الإســلامية، ومقاد من الخارج بعمليات غســيل دماغ تعتمد التلفيق والأكاذيب وتحريف الحقائق ومنعا لتشــكيل جيش إعلامي يأتمر بأوامر أجنبية.

كذلــك لجأت المخابرات الإيرانية إلـــى تحريك عوائل المجاهديــن الحقيقية بعد إجبارها بالتهديد بالاعتقال والفصل من العمل وتشــديد إجراءات المضايقة ضدها، على قبول القدوم إلى العراق ومحاصرة مخيم أشرف ثم ليبرتي، وقد تحمل بعض ذوي الأشرفيين الذين زاروا مخيــم أشــرف إبان كان في عهدة الحمايــة الأمريكية قبل أن تغلقه لجنة قمع الأشــرفيين، الاعتقــال والتعذيب وحتى الإعــدام، وكذلك العوائل الوهمية التــي تتولى مختبرات صناعة الأكاذيب التابعة للمخابرات الإيرانية تدريبها وتلقينها معلومات ما أنزل الله بها من ســلطان، ونقلها إلى بغداد بموافقة الحكومة العراقية أو عدم اعتراضها. ولا يقتصر الأمر في الحقيقة على العراق وإنما يشــمل دولا عديدة من دول المهجر الإيراني، لكننا هنا نتحدث بالتفاصيل حول هذه الورقة عراقيا لأننا لمسناها ونلمسها عن كثب، ولوجود أكثر من ثلاثة آلاف لاجيء في مخيم ليبرتي من عناصرمنظمة مجاهدي خلق هم في الحقيقة موضع اســتهداف إجرامي عقابي من خلال هذه الورقة.

أما ســيكولوجيا، فإن استخدام هذه الورقة يستهدف تدمير الاستقرار النفسي للمجاهدين وجعلهم يعيشون صراعا ذاتيا بين الانتماء إلى العائلة التي جيرت المشاعر نحوها مخابراتيا وبين الانتماء إلى الوطن والتضحية بكل شيء في سبيل خلاصه من نظام الاستبداد، وتحرير الشــعب الإيراني بعامة وهو العائلة الأكبرالتي يقدسها المجاهد أكثر من محبته لعائلته. ومع أن الجدل النفســي الذاتي أو الشــخصي كان يحســم بلا تردد وعند الجميع لصالح الانتماء الوطني مع السعي الناجز لتبصير العائلة بعدم وضعهم موضع الخيار الذي تسعى المخابرات الإيرانية له، بدفعها لوضع ذويها تحت ضغطه. فليس هناك من خيار يعلو خيار الوطن وليس هناك أقدس من الوطن مع الاحتفاظ باحترام المشــاعر العائلية، ولدينا أمثلة كثيرة على هذا الحســم في الخيار كما أننا ســنأتي على ذكر تفاصيل محورية مهمــة في أبواب هذا الفصل المهم ونضرب عليها أمثالا لأحداث موثقة وشــهادات حية ومكتوبة للمجاهدين، ومن تعامل مــع هذه الورقة ترويجا من مرتزقة النظام، أو دحضــا وتفنيدا وإحراقا من قبل المجاهدين وأنصارهم وأصدقائهم، والعادلين من الحياديين والمنصفين بمن فيهم حراس مخيم أشــرف من الأمريكان والمحامين الدوليين الناشــطين لضمان حقوق المجاهدين ودول القضية (كما هــو الحال مع كندا) والمحاكــم التي عرضت عليها ورقة العوائل ومنهــا المحكمة الجنائية العراقية والمنظمات المعنية بحقوق الإنســان والتي سعت بكل السبل للتحقيق في مدى جدية وحقيقة هــذه الورقة وأعلنت زيفها، كذلك وســائل الإعلام المحايدة التــي تابعت تحريكها المخابراتي وكشفت حقيقتها.

وعلـــى رغم افتضاح تلك الورقة واحتراقهـــا، نجد أن نظام ولاية الفقيه يصر على تكرار اســـتخدامها والهدف واضح كما أســـلفنا، وهو تبرير جرائم الإبادة الجماعية وإبعاد المتلقي عن فهم الحقيقة ومن ثم اتخاذ الموقف العادل والمنصف.

كما أن نظام ولاية الفقيه يجدد استخدام هذه الورقة كلما اكتشف أن منظمة مجاهدي خلق أكثر تماسكا وأنها تحقق الانتصار تلو الانتصار ضده، وكلما اكتشف اهتزاز مواقفه وسمعته داخلا وخارجا.

الباب الأول

أ ـ السفارة الإيرانية ببغداد

استهتار بالسيادة العراقية وانتهاك لحقوق الإنسان والقوانين الدولية راعية حقوق اللاجئين

هذه الورقة رســـالة أخرى تضم إلى عموم الرســـائل التي سبق أن أوصلناها إلى الجهات الدولية الراعية لملف حقوق الإنسان عالميا وفي المقدمة، الأمم المتحدة ومكتبها (اليونامي في العراق)، كما بيّنا مرارا وتكرارا أن السفارة الإيرانية مازالت تصر على انتهاج كل طرق الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنســـان بذرائع باطلة عبر تجنيد وتحشيد عملائها على أنهم من عوائل اللاجئين الإيرانيين المحتجزين في ليبرتي بانتظار الفرج وحســـم ملفهم في التوطين في بلد ثالث منذ ســـتة أعـــوام ذاقوا فيها الأمرين من إجراءات الاضطهاد التي أســـســـت لها ورســـختها لجنة فالح الفياض الذي قالها علانية في طهران أنه على نهج الخميني لا يعرف من حقوق الإنسان إلا الإجبار والقمع والاضطهاد والقسوة المفرطة التي ضمت في صفحاتها الحرمان من العلاج الطبي والوصول الحر إلى مراكز العلاج والاتصال بالمحامين ووســـائل الاعلام ومقابلة ذويهم الحقيقيين الممنوعين من دخول العراق.

وهي ورقة سبق أن استخدمتها المخابرات الإيرانية في مخيم أشرف وأحرقها المجاهدون بإهمالها وعدم اعتبارها أو الاهتمام بها، ثم دحضها بالحقائق الموضوعية الواقعية وبالوثائق والأدلة والبراهين الموثقة والشـــهادات الحية المسجلة، مع أنها كانت تسبب لهم الكثير من المضايقات بخاصة حين استخدمت المجاميع التي استقدموها من إيران والغرب ومن العملاء المحلييـــن في العراق المئات من مكبـــرات الصوت التي تضج بالتهديـــدات بالقتل والإعدام

عندما كانوا يستوطنون مخيم أشرف، وحين يئست السفارة الإيرانية التي كانت تمول هذا الحشد المرتزق والمرعوب، – نعم المرعوب – فالأسد مرعب حتى وهو في قفصه، وكذلك الأشرفيون كانوا يرعبون هذه المجاميع (اللملوم) حتى وهم منشغلون في تدبير أمورهم اليومية. كان هؤلاء بحسب معاينتنا لهم ولقاءاتنا مع بعضهم، ليسوا من عوائل الأشرفيين كما يدعون، فهم وإن زودوا ببعض الأسماء على أنهم من ذويهم إلا أنهم كانوا ينسون هذه الأسماء ويتلفظون أسماء مبهمة كانت تكشف حقيقتهم، وكان بعض هذه الأسماء ممن توفاهم الله أو ممن غادروا للتوطين في بلدان ثالثة. إنهم إنما جاءوا مرغمين مهددين بالاعتقال ومصادرة الأموال، وبعضهم جيء به من الغرب ولكن المجاهدين وإن اعترفوا أن بعضهم من عوائلهم رفضوا مقابلتهم على وفق شروط السفارة الإيرانية، وقالوا لهم إن مدينتنا (أشرف) مفتوحة لكم كما كانت من قبل ويمكنكم دخولها ومقابلة أبنائكم وذويكم بكل حرية وعلى انفراد ودون تدخل من أحد وستستضيفكم المجاهدات والمجاهدون بكل رحابة صدر ولكن سوء النوايا والتوجه التحريضي بنية دعائية وبروبوغاندا موجهة للداخل الإيراني وللخارج مفادها أن ذويهم غيرمسموح لهم بأن يقابلوا عوائلهم، وهو أمر عار عن الصحة فلطالما كانت أبواب مخيم أشرف مفتوحة للعوائل وكان فندق طهران في أشرف يعج بهم وكذلك الفلل والشقق الفخمة المؤثثة بكل وسائل الراحة والطعام والهدايا الجاهزة عند المغادرة. كان ذلك قبل أن تستلم القوات العراقية الولاية على المخيم لتقفله أمام الجميع، وكنت شخصيا التقيهم في الفندق وتلك الفلل وكانوا من أسعد الناس في لقاءاتهم بذويهم وببقية المجاهدين الذين كانوا يعدونهم أبناءهم أيضا وأصدقاءهم ويحملون منهم رسائلهم الشفهية وتحياتهم إلى ذويهم في إيران وأحلامهم وصورهم الكفاحية من أجل غد إيران الحرة والخلاص الوطني وإزاحة كابوس الملالي، والآن ومنذ عدة أشهر تخطط السفارة لإعادة اللعب بذات ورقة العوائل «اللملوم» لإغاظة الأشرفيين في ليبرتي وتشويه سمعتهم وإظهارهم بمظهر لا يكشف حقيقتهم بل يزورها. وكررت السفارة إرسال هؤلاء اللملوم إلى أبواب ليبرتي ومعهم مكبراتهم وكاميراتهم التجسسية، وهم يهتفون بالويل والثبور وعظائم الأمور، فلو كان هؤلاء من ذوي اللاجئين في ليبرتي أكانوا يهددونهم بالقتل والسحل والحرق نساء ورجالا كبارا وصغارا! ونحن الناشطين الإنسانيين وأصحاب القلم المنتصب إلى جانب الحق والعدالة نستنكر هذا السلوك وندعو الأمم المتحدة (اليونامي) إلى التحرك هذه المرة وعدم الصمت وغض الطرف، وذات المناشدة والنداء نوجهه إلى سفارة الولايات المتحدة في العراق.

يقول أحد الأصدقاء من بغداد إن عددا من الفنادق في الكرادة والعلوية وقرب المسرح الوطني حجزت فيها السفارة الإيرانية عددا من الغرف والأجنحة لعوائل إيرانية موهومة، هي في الحقيقة تلك المجاميع التي ستناط بها مهمة لعب أدوار العوائل المحرومة من مقابلة ذويها على أبواب ليبرتي.

وذكر تقرير للمقاومة الإيرانية بهذا الصدد أنه في يوم الثلاثاء ١٤نيسان/ إبريل ٢٠١٥ نقل عناصر لجنة قمع أشرف وليبرتي بمن فيهم العقيد صادق محمد كاظم والرائد أحمد خضير، مجموعة من عملاء وزارة مخابرات نظام الملالي وقوة القدس الإيرانية القمعية تحت عنوان عوائل مجاهدي ليبرتي إلى مقر فوج الشرطة المكلفة بحماية مخيم ليبرتي ثم قاموا بعملية التعرف على أطراف المخيم وأعادوهم بعد عدة ساعات. وتفيد التقارير الواردة من داخل إيران إلى المقاومة الإيرانية أنه من المقرر أن يتم أخذ هؤلاء العملاء إلى ليبرتي مجددا خلال أيام قادمة.

ويأتي اقتراب هؤلاء العملاء إلى ليبرتي في الوقت الذي يحتاج ذلك إلى العبور من عدة حواجز تفتيش للاقتراب إلى هذا المخيم حيث لايمكن أن يتم عبور هؤلاء إلا بمساعدة من قوات الأمن العراقية.

مما لاشك فيه أن زيارة هؤلاء الأفراد إلى العراق وحضورهم في ليبرتي بإدارة وتنظيم سفارة نظام الملالي في بغداد يعرضان أمن اللاجئين في ليبرتي للخطر ويمهدان الطريق أمام قتلهم وإيقاع حمامات دم لاحقة في ليبرتي، وثمة سوابق لجرائم ارتكبها النظام الإيراني ومرتزقته في العراق في أشرف وليبرتي ذاتها، الأمر الذي ينتهك بوضوح مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة في ٢٥كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ وكذلك التعهدات التي قطعتها أمريكا والأمم المتحدة خطيا مرارا وتكرارا تجاه أمن وسلامة سكان ليبرتي.

وسبق أن حذرت المقاومة الإيرانية في بيان أصدرته بتأريخ ٢٧تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ من أن وزارة مخابرات نظام الملالي وقوة القدس تعملان من جديد على إرسال أعداد من عملائهم ومجنديهم تحت يافطة عوائل المجاهدين واللقاءات العائلية إلى العراق لكي يطلقوا حملة قذرة ضد مجاهدي ليبرتي.

إن الحرسي حسن دانائي فر سفير نظام الملالي في بغداد الذي ذهب إلى أشرف بتأريخ ١٧تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ و«أعرب عن أمله بأن تلتقي العوائل المنكوبة والمضطهدة

لأعضاء منظمة مجاهدي خلق بذويهم في معسكر ليبرتي وبذلك ينتهي عهد الفصل والحرمان في مـــا بينهم» على حد تلفيقه وافترائه. وكان هذا الحرســـي ذو التأريخ الدموي المعروف أعطـــى قبل شـــهر من ذلك التأريخ في ١٦تشـــرين الأول/ أكتوبـــر ٢٠١٤ خلال لقائه بأحد عناصر وزارة المخابرات في سفارة نظام الملالي في بغداد (المدعو إبراهيم خدابنده) «وعدا لمواصلة جهوده لترتيبات لقاء بين الأعضاء القابعين في زمرة رجوي وعوائلهم وتســـخير كافة جهد ســـفارة الجمهورية الإســـلامية الإيرانية في العراق بهذا الصدد» (المواقع التابعة لوزارة المخابرات الإيرانية).

وكان حكم الملالي مشغولا طيلة الفترة من شباط/ فبراير ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ بإرســـال مجاميع من عملائه إلى العراق تحت يافطة عوائل مجاهدي خلق ونشرهم بجوار أشـــرف واســـتخدام ٣٢٠ مكبرة صوت على مدار الساعة ليمارسوا التعذيب النفسي بحق الســـكان. كما قام نظام الملالي بنشـــر مجموعة من نفس العملاء بجوار أشـــرف قبل ارتكاب الإبادة الجماعية في أشرف في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

ويأتي نقل عملاء وزارة المخابرات إلى ليبرتي بينما يعيش آلاف من أفراد عوائل ســـكان ليبرتي في أوروبا وأمريكا أو يوصلون أنفســـهم من إيران إلى هذه الدول بمشقات كبيرة إلا أنهم ورغم مراجعاتهم المتكررة إلى ســـفارات العراق منذ ســـت سنوات لم يتم السماح لهم بدخول العراق واللقاء مع أبنائهم على الاطلاق.

وفـــي هذه المرحلة كان الإعلاميون و محامو المجاهدين والبرلمانيون ونشـــطاء حقوق الإنسان وحتى نواب البرلمان العراقي غير مسموح لهم بدخول أشرف أو ليبرتي.

وســـبق لنائب الممثل الخـــاص للأمين العام للأمم المتحدة فـــي العراق وفي معرض رده على الرسالة الاعتراضية التي أرسلها ممثل سكان ليبرتي إليه بشأن نقل عناصر النظام إلى أطراف ليبرتي، أن كتب في ١٥تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ يقول: «رفض المســـؤولون العراقيون هذا الموضوع رفضا قاطعا... ويقولون بقوة أنهم يعتبرون ذلك إهانة إلى سيادتهم الوطنية. إضافة إلى ذلك، إنني أؤكد لكم أن اليونامي لا تســـمح على الإطلاق بدخول أحد إلى مخيم ليبرتي بأي شكل من الأشكال».

وعلى وفق ما ذكرنا أعلاه فإننا أحرار العراق الذين ننظر بإنســـانية إلى محتجزي ليبرتي مـــن اللاجئين الإيرانيين وبعين التعاطف والتضامن والتأييد لأعضاء المقاومة الإيرانية نرفع أصواتنا معهم وهم يحذرون من عواقب هذه السلوكيات ومطالباتهم بإبعاد السفارة الإيرانية

ببغـــداد عن التدخل في شـــؤونهم، ونتفق معهم إذ يذكرون بحقيقة أن إرســـال عملاء نظام الملالـــي إلى مخيـــم ليبرتي يعد تمهيدا لارتكاب جريمة إبادة أخـــرى، كذلك التأكيد أن إدخال النظـــام الإيراني في ملف الســـكان يعتبر عملا إجراميا ونطالب الحكومـــة الأمريكية والأمم المتحدة اللتين تعهدتا مرات عديدة خطيا بتوفير ســـلامة وأمن سكان مخيم ليبرتي إلى اتخاذ خطـــوة عاجلة للحيلولة دون أي تحرك من قبل النظام الإيراني وعناصره العميلة في أطراف مخيم ليبرتي تحت أي عنوان كان.

كما ندعو وســـائل الإعلام العراقية الحرة ألا تفسح المجال للدعايات والكتابات المغرضة والملفقـــة أن تمر، ولو تحت باب «إعلان مدفوع الأجـــر» فالغاية هي التحريض على القتل وارتكاب مجازر لا إنسانية ضد سكان ليبرتي وثمة سوابق ووقائع تؤكد ما ذهبنا إليه وليس من شـــرف المهنة ولا من سياق السلوك القانوني والإنساني المساهمة في تهيئة بيئة القتل والتحريـــض عليه فهو فضلا على خضوعه لقانون روما الذي لا يفرق بين مرتكب الجريمة والمحرض عليها ولو بشكل غير مباشر، بين الضاغط على الزناد والآمر به والمحرض عليه والساكت عنه، لا يليق بأخلاقياتنا العراقية العربية الإسلامية.

نسخة منه إلى:

مكتب اليونامي ببغداد

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد والأردن

جميع المعارف والأصدقاء والناشطين في مضمار حقوق الإنسان والإعلاميين

وقد وقعت هذا التقرير الرســـالة باســـمي الصريح «صافي الياســـري» – بغداد – حزيران/ يونيو ٢٠١٥

ولم يقف الأشـــرفيون في ليبرتي متفرجين إزاء التعذيب النفسي الذي يتعرضون له على يد لملوم الســـفارة الإيرانية الذين يدعون أنهم من عوائلهم فكانوا ينظمون وقفات احتجاجية ويرســـلون رســـائل اعتراضية إلى مكتب اليونامي والســـفارة الأمريكيـــة ومنظمة الصليب الأحمرالدولي والمنظمات المعنية بحقوق إنســـان وهذه آخر وقفة احتجاجية لبعض ســـكان ليبرتي استلمت تفاصيلها في رسالة منهم:

سكان مخيم ليبرتي يطالبون بوضع حد لممارسة التعذيب النفسي وإبعاد عناصر المخابرات

الإيرانية عن ليبرتي

أقام عدد من ســكان مخيم ليبرتي الواقع قرب مطار بغــداد حيث يحتجز أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، تجمعا احتجاجيا. واعترض السكان خلال هذا الاجتماع على استقدام عملاء وزارة المخابرات وقوة القدس الإرهابية لنظام الملالي تحت غطاء «عوائل السكان» إلى ليبرتي من قبل ســفارة نظام الملالي في بغداد ولجنة قمع المجاهدين في ليبرتي برئاسة فالح الفياض.

سكان مخيم ليبرتي في وقفة احتجاجية داخل المخيم

وكانت وزارة مخابرات نظام الملالي قد شــددت خلال الأســابيع الأخيرة على وتيرة ضخ المعلومات الكاذبة ضد مجاهدي خلق وســكان ليبرتي. ويهدف بث هذه الأكاذيب إلى تشــديد الحصار وأعمال القمع ضد سكان ليبرتي وكذلك الإخلال بعملية نقل السكان إلى خارج العراق.

إنها مؤامرة ســبق وأن نفذ النظام في أشرف ما أدى إلى مجزرة جماعية طالت ٥٢ من السكان العزل واحتجاز ٧آخرين بينهم ٦نساء في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

يقول سهيل وهو أحد سكان المخيم: «*اجتمعنا هنا اليوم استنكارا لمجيء عملاء المخابرات الإيرانية إلى باب ليبرتي، وهم من كانوا يعذبوننا في أشرف وأدى مجيئهم إلى قتل سكان أشرف في سبتمبر ٢٠١٣، إنهم لا يسمحون بدخول المحاميين والبرلمانيين إلى مخيم ليبرتي فلماذا يسمحون لهؤلاء العملاء وقد تم عبورهم بسلاسة من كل السيطرات الأمنية حتى وصلوا بوابة ليبرتي ؟؟ تمهيدا لتعذيبنا وقتلنا، يونامي وعدنا رسميا بعدم تكرار هذه الأعمال في مخيم ليبرتي، من المفروض أن يمنع تعذيب سكان مخيم ليبرتي ولكن مع الأسف قام بزيارتهم والحديث إليهم مما غاظنا جدا، نحن ندين ونستنكر ونطالب بوقف، هذه التصرفات اللا إنسانية وإبعاد هؤلاءالعملاء عن مخيم ليبرتي...*».

ولـــم يتمكن هؤلاء العملاء الذين جلبتهم وزارة المخابرات وســـفارة النظام الإيراني إلى العراق وبغداد من اجتياز نقاط التفتيش العديدة والوصول إلى ليبرتي لولا التنسيق والمشاركة الفعالة لجهات أمنية عراقية.

وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ اســـتقر عملاء النظام بجوار أشـــرف تحـــت يافطة عوائل الســـكان ومارسوا التعذيب النفسي على مدى ٢٣شهرا بحق السكان بترديد الشتائم والتهديد بـ٣٢٠مكبرة صوت ليل نهار.

ويقول علي رضا أحد السكان: «*في الأيام القليلة الماضية عدد من عناصر المخابرات الإيرانية وتحت غطاء عوائل سكان مخيم ليبرتي جاءوا الى أبواب المخيم ورافقتهم القوات العراقية وقد اجتازوا أكثر من عشرة نقاط تفتيش وذلك يدل على موافقة لجنة القمع المخيم وشخص فالح الفياض على هذه العملية وتنسيقه مع الحكومة الإيرانية، وفي نفس الوقت فإن عوائلنا الحقيقية لا يسمح لهم بزيارتنا في المخيم وكذلك عدد من النواب البرلمانيين العراقيين الشرفاء الإنسانيين والنواب البرلمانيين الأوروبيين والأمريكيين وحتى محامينا الشرعي السيناتور توريسلي لم يسمح بدخوله ليبرتي وأيضا شخصيات أخرى اجتماعية وسياسية لاتسمح الحكومة العراقية بدخولها المخيم... هذه التمهيدات لا تؤدي إلا إلى مجزرة جديدة ضد سكان المخيم كما حصل في السنوات الماضية، وأنا أحمل هيئة الأمم المتحدة مسؤولية أية مجزرة جديدة في مخيم ليبرتي ضدالسكان الأبرياء...*».

إن نقـــل العملاء إلى ليبرتي يخرق مذكرة التفاهـــم الموقعة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة في ٢٥كانون الأول/ ديســـمبر ٢٠١١ بشـــكل ســـافر. إضافة إلى ذلك، فإن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق قد ضمن لممثلي الســـكان نيابة عن الحكومة العراقية بأنه لا يسمح لأي من هؤلاء العملاء بالوصول إلى ليبرتي.

وفي ١٥تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ وردا على رســـالة ممثل سكان ليبرتي بشأن نقل عملاء النظـــام إلى مخيم ليبرتي، كتب نائب الممثل الخـــاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق: «رفض المســـؤولون العراقيون رفضـــا قاطعا هذا الأمر... كمـــا إني أطمئنكم بأن يونامي لا يسمح لأي أحد بالوصول إلى مخيم ليبرتي بأي شكل من الأشكال».

سبق وأن حذر سكان المخيم من خلال رسائلهم المسؤولين الأمريكيين والأمم المتحدة من أن النظام الإيراني يعمل على تكرار ســـناريو أشـــرف ونقل عناصر المخابرات و قوة القدس الإرهابية تحت يافطة عوائل الســـكان ولكن مع الأســـف لم يتخذ أي إجـــراء فاعل للحيلولة دون تنفيـــذ هذه المؤامرة. وأكدوا على التعهدات المتكررة والخطية للأمم المتحدة والحكومة الأمريكية تجاه أمن وســـلامة ســـكان ليبرتي، وطالبوا بالعمل العاجل لوضع حد لممارســـة التعذيب النفسي بحق السكان وإبعاد عناصر النظام الإيراني عن ليبرتي تحت أي مسمى كان.

رسالة ٤٠٠عائلة من ذوي الأشرفيين في ليبرتي

هذه الرســـالة في حقيقتها كشـــف وثائقي للتمييز بين عوائل الأشـــرفيين الحقيقية وبين أولئـــك «اللملوم» الذين جمعهتم المخابرات الإيرانية على بوابة أشـــرف بالتواطؤ مع لجنة فالح الفياض وصمت اليونامي والحكومة العراقية وخرس السفارة الأمريكية أطراف مذكرة التفاهم الأربعة بشـــأن انتقال الأشـــرفيين إلى مخيم ليبرتي الذي يحمل بامتياز تسمية معتقل ليبرتـــي فعوائل الأشـــرفيين إذ تبدي قلقهـــا على مصير أبنائها وتخوفهـــا عليهم هي الأحق أن تحمل تســـمية ذوي ســـكان ليبرتي وعوائلهم وليس أولئك الناعقين بكل تهديد وقح عبر مكبرات الصوت واللافتات التي كتبتها أقلام مستخدمي محطة المخابرات الإيرانية في السفارة الإيرانية ببغداد وحين نقرأ ســـطور هذه الرسالة نلمس الفرق بوضوح فهل من منصف؟؟... والرسالة كالتالي:

سيادة الأمين العام المحترم

نحن عدد من عوائل ســـكان ليبرتي في العراق المقيمين في الدول الأوروبية والأمريكية نعيش في ذروة القلق بشـــأن أرواح أبنائنا اللاجئين الإيرانيين أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية لاسيما بعد الاعتداء الصاروخي القاتل بتاريخ ٢٩تشرين الأول/ أكتوبرمما أدى إلى مقتل ٢٤ منهم.

إن أعدادا كبيرة منا ذهبنا إلى أشـــرف في الأعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩ عندما كانت حماية

أشـــرف على أيدي الحكومة الأمريكية والتقينا بكل حرية بأبنائنا وبقينا في أشـــرف فترة ما بحســـب رغبتنا إلا أنه بعدما قامت الحكومـــة الأمريكية في عام ٢٠٠٩بتحويل حماية أبنائنا بشـــكل غير قانوني إلـــى حكومة المالكي ربيبـــة النظام الإيراني رغم أننـــا طلبنا مرارا من الســـفارات العراقية في الدول التي نســـكن فيها بأخذ التأشـــيرة من أجل زيارة أبنائنا إلا أن الحكومة العراقية رفضت منحنا التأشـــيرة. فيما يعتبرأبناؤنا «أفرادا محميين» ومشـــمولين بمعاهدة جنيف الرابعة. وتم إجراء المقابلة معهم جمعيا من قبل المفوضية الســـامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وهم يعتبرون لاجئين.

بعد نقل أبنائنا من أشرف إلى مخيم ليبرتي كان من المقرر أن يكون ليبرتي موقعا للعبور المؤقت ويتم نقلهم في غضون عدة أشـــهر من العراق إلى بلدان ثالثة. إلا أن الواقع مضت ثلاث سنوات ونصف السنة من ذلك التأريخ ولا يزال أبناؤنا متواجدين في ليبرتي وتحت أشد المضايقات ولم تتم إعادة توطينهم وفي الوقت نفسه حولت الحكومة العراقية هذا المخيم إلى سجن لهم. فيما نرى أن وزارة مخابرات الملالي تقوم بإرسال مجموعات من عناصرها بشكل مستمر تحت يافطة «عوائل» إلى العراق ومخيم ليبرتي ولا توجد أية مشكلة لهم لأخذ الفيزا. ويكـــون واجب هؤلاء الأفراد الذين تؤمن وزارة المخابرات جميع تكاليف نقلهم وإقامتهم في العراق ممارســـة التعذيب النفسي ضد أبنائنا. إن الاعتداء في ٢٩تشرين الأول/ أكتوبرأثبت مرة أخرى بان هكذا أعمال تهدف إلى تمهيد الأرضية لتنفيذ حمام دم آخر في ليبرتي.

كما فـــي عامـــي ٢٠١٠ - ٢٠١١ كان عملاء النظـــام تحت يافطة «عوائل الســـكان» متواجدين ٢٣شهرا بجانب أشرف ومارسوا حملات التشهير والتهديد باستخدام ٣٢٠مكبرة صوت ليل نهار وعلى مدار الســـاعة ومارسوا التعذيب النفسي ضد السكان. وكانت عناصر وزارة المخابرات تصرخ أمام مخيم أشـــرف عن طريق مكبرة الصوت «سوف نصبغ أشرف بالدم ونعدمكم جميعا فردا فردا و...».

ويتم للأسف انتهاك أبسط حقوق أبنائنا في ليبرتي وإنهم يعيشون منذ أكثر من ٦سنوات فـــي حصار طبي وغذائي جائر بطلب من نظام الملالي الحاكمين في إيران وأنهم محرومون من الحصول على محامي. ومن خلال ٦هجمات مميتة عليهم ســـقط حوالي ١٢٠ منهم قتيلا وقضى ٢٧ من السكان نحبهم إثر الحصار الطبي.

نرجو سيادتكم الضغط على الحكومة العراقية بأي طريق ممكن لاعطاء رد إيجابي لمنحنا الفيزا كي نلتقي أبناءنا في ليبرتي لنتمكن بعد مرور سنوات من زيارتهم.

وعلـــى الحكومة العراقية ورئيس الوزراء العبـــادي والحكومة الأمريكية والأمم المتحدة احترام حقوق ســـكان ليبرتي وتوفير الحماية لهم ومنع اقتراب مأموري النظام الإيراني من المخيم.

التواقيع: ٤٠٠ من عوائل سكان ليبرتي

نسخة منه إلى:

أنطونيو غوتيرس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة

زيد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة

السفير مكغيرك

السفير إستوارت جونز

يان كوبيس، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

السيد والكرتورك، مساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة

السيد جاناتن واينر

السيد غدو، ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العراق

ب . نظام ولاية الفقيه وتعامله اللا إنساني مع العائلة الإيرانية

إيران: إدانة عوائل المجاهدين الساكنين في أشرف وليبرتي في محاكم نظام الملالي

في الوقـــت الذي يروج النظام الإيراني ورموز ولاية الفقيه لإنســـانيتهم وإعطاء عوائل الاشـــرفيين في ليبرتي حق مقابلة ذويهم بدوافع إنســـانية تتكشف حقيقة تعاملهم العنفي مع العائلة الإيرانية ومع عوائل الأشـــرفيين الذين زاروا أشرف من قبل، هذا التعامل العنفي اللا إنساني، الذي يكشف بجلاء إن من يساير أجندة المخابرات الإيرانية في تعاملها مع المجاهدين فقط هو من يمكن أن يسلم من أذى جهاز المخابرات وأنه ليس هناك من دوافع إنسانية كما يروج النظام في لعبه ورقة عوائل المجاهدين، فلو كانت هناك أية نوايا إنسانية من وراء هذه الورقة لما اقتيدت عوائل الأشرفيين الذين زاروا ذويهم في أشرف إلى المعتقلات والسجون حيث عذبوا وجرى إعدام بعضهم بتهمة الحرابة التي باتوا يعممونها على المجاهدين وذويهم

الحقيقيين أو الذين لا يقبلون استخدامهم ورقة مخابراتية، حيث يقول هذا التقرير من داخل إيران إنه قبل مدة قصيرة، وخلال محاكمة هزلية أصدر جلادو السلطة القضائية للملالي أحكاما بالحبس على ثلاثة سجناء سياسيين حيث إصدروا حكما بالحبس لمدة ٥أعوام والنفي لمدة ١٠أعوام إلى مدينة زاهدان على السيد «ناصر سوداگري» ٦٥عاما وزوجته السيدة «طاهرة بور رستم» وحكما بالحبس لمدة ٦أعوام والنفي لمدة ٦أعوام أخرى في كرمان على نجلهما «بويان سوداگري» وهو طالب جامعي ٢٤عاما. والسبب هو أن عددا من أقارب هؤلاء السجناء السياسيين الثلاثة هم من المجاهدين في «ليبرتي» وكانوا قد اعتقلوا في الأول من أيار/ مايو ٢٠١١ وتعرضوا من البداية للتعذيب الجسدي والنفسي لإرغامهم على اعترافات كاذبة والمشاركة في مهازل تلفزيونية، فيما تعاني السيدة بور رستم من أمراض قلبية حادة دون أن تتلقى أي علاج، – فأين الإنسانية التي يدعون؟؟ – و كان بويان جريحا أثناء الاعتقال. ناصر سوداگري هو من السجناء السياسين في الثمانينات وتعرض للاعتداء مرات عديدة في التسعينات من قبل أفراد الحرس.

وعلى السياق نفسه حكم على «الدكتور هاني يازرلو» وهو سجين سياسي آخر بالحبس لمدة عام والنفي لمدة ١٠أعوام. زوجته «نازيلا دشتي» ونجلاهما «حامد» ٣١عاما خبير أقدم في هندسة الفضاء و«هود» ٢٥عاما تعرضوا من عام ٢٠٠٧ وإلى سنوات لاحقة للحبس والتعذيب في معتقلات وسجون النظام لمجرد الزيارة أو الارتباط بأقاربهم في أشرف.

وأما السيدة «مولود صفايي» وهي سجينة سياسية أخرى فقد حكم عليها بالحبس لمدة ٥أعوام والنفي لمدة ٥أعوام أخرى في سمنان بسبب مشاركتها في حفل تأبين لاستشهاد السجناء السياسيين «علي صارمي» و«جعفر كاظمي» و«محسن دوكمه جي». جدير بالذكر أن والد السيدة مولود صفايي هو «حسن علي صفايي» من التجار حسني الصيت والسمعة في سوق طهران وزوجها «إبراهيم سعيدي» حيث تم إعدامهما في عام ١٩٨١ بتهمة مناصرة مجاهدي خلق. وعدد من أقارب السيدة صفايي هم من سكان ليبرتي. أليس واضحا الكيل بمكيالين في التعامل مع عوائل الاشرفيين وسكان ليبرتي؟؟

الانتقام من عوائل الأشرفيين في إيران

عوائل الأشرفيين التي كانت تأتي لزيارة العتبات المقدسة في العراق، كانت في ذات الوقت تزور ذويها في أشرف، لكن النظام الإجرامي الحاكم في طهران بدأ يراقب هذه العوائل وصورها حتى وحين تعود إلى إيران فقد كان يزج بها في السجون ويحيل بعضها

إلى المحاكم القرقوشية على وفق تهمة الحرابة ليلاقي بعضهم حكم إعدام جاهزا؛ هكذا أعدم النقابي على صارمي وأعدم آخرون سواه لنفس السبب.

أعلن المدعي العام المجرم في طهران يوم ١٥أيار/ مايو ٢٠١٠ الحكم بالإعدام على ٦سجناء سياسيين من عوائل مجاهدي أشرف ومن أنصار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد تم تأكيدها. وخمسة من هؤلاء السجناء قد حكم عليهم بالإعدام بسبب زيارتهم لمخيم أشرف وتواجد أقارب لهم في المخيم وهم «محمد علي صارمي وجعفر كاظمي ومحسن دانشبور مقدم وابنه أحمد دانشبور مقدم ومحمد علي حاج آقايي». أما السجين السادس فهو «عبد الرضا قنبري» الذي حكم عليه بالإعدام بسبب أنه «كان يرسل تقارير إلى مجاهدي خلق مباشرة عن أحداث انتفاضة يوم عاشوراء».

ووصفت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية هذه الأحكام بالإعدام على أنصار وعوائل مجاهدي أشرف بأنها تنم عن تخبط الفاشية الدينية الحاكمة في إيران في العجز عن مواجهة الانتفاضة العارمة للشعب الإيراني والإقبال والدعم الشعبيين المتزايدين العامين للمقاومة الإيرانية ومقاتلي درب الحرية في أشرف.

وأضافت السيدة رجوي تقول: «إن تأكيد أحكام الإعدام الصادرة بحق أفراد من عوائل مجاهدين مقيمين في أشرف يأتي في وقت نقلت فيه وزارة المخابرات وقوة القدس الإرهابية منذ ١٠٠يوما وبالتعاون مع الحكومة والقوات العراقية عددا من عملائهما المنتحلين صفة العوائل إلى مدخل مخيم أشرف لتعذيب سكان المخيم نفسيا واستفزازهم وإثارة الشغب والتمهيد لارتكاب مجازر أخرى بحقهم».

وأخيرا ارتكب نظام الملالي المجرم الحاكم في إيران فجر الثلاثاء ٢٨كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠جريمة بشعة ومروعة أخرى بإعدامه المجاهد البطل علي صارمي (٦٣عاما) شنقا بعد قضائه ٢٤عاما في سجون الشاه والملالي.

وكان المجاهد البطل علي صارمي قد اعتقل أربع مرات منذ السنوات الأولى من حكم الملالي في إيران. وأعلن المدعي العام في النظام أن التهمة الموجهة إلى الشهيد علي صارمي كانت «ممارسة النشاط ضد نظام الجمهورية الإسلامية المقدس»، وكتب يقول: «إنه زار أشرف وعاد إلى البلاد بعد تلقيه التدريبات اللازمة...».

وكان المجاهد الشهيد محسن دكمه جي من تجار حسن الصيت في طهران الذي قضى أكثر من ٩سنوات قيد الأسر في غياهب سجون نظام ولاية الفقيه الرجعي و قضى نحبه في

٢٨آذار/ مارس ٢٠١١ في السجن إثر إصابته بمرض السرطان.

جديـــر بالذكر أنه قضى ٧ســـنوات ١٩٨١ - ١٩٨٧ في ســـجون النظام و كان خاضعا لأبشع أســـاليب التعذيب وقد اعتقل للمرة الثانية عام ٢٠٠٩ بحجة دعمه لعوائل السجناء السياســـيين و تواجد ابنته المجاهدة في معسكر أشرف و حكم عليه ١٠سنوات من الحبس والنفى.

وجعفـــر كاظمي (٤٧عاما) هو أب لولدين وســـبق له أن كان ســـجينا من عام ١٩٨١ إلـــى١٩٩٠ وقد حكم عليه بالإعدام لزيارته لأشـــرف واللقاء بابنه «بهروز كاظمي». إنه اعتقـــل يوم ١٨أيلول/ ســـبتمبر ٢٠٠٩ ثـــم نقل إلى زنزانات انفراديـــة في القفص ٢٠٩ الرهيب في ســـجن إيفين حيث تعرض للتعذيب. وبعد انتفاضة عاشوراء مارس الجلادون ضغوطا كبيرة عليه لإجباره على المشـــاركة في المهازل التلفزيونية والاعترافات القسرية

الشهداء المجاهدون (من اليمين):
«محسن دكمه جي» و«علي صارمي»
و«محمد علي حاج آقايي» و«جعفر كاظمي»

وعندما واجهوا مقاومته ورفضه، حكموا عليه بالإعدام.

وأما محمد علي حاج آقايي (٦٢عاما) هو الآخر كان سجينا لمدة ٥سنوات في ثمانينات القــرن الماضي. وقد اعتقل يوم ١٨ أيلول/ ســبتمبر ٢٠٠٩ وحكم عليه بالإعدام بســبب مناصرته لمجاهدي خلق وزيارته لأشرف. ولم يلتزم الجلادون حتى بالقوانين التي وضعوها هم أنفسهم حيث لم يسلموا محاميه نسخة من الملف.

ومن ممارســات نظام ولاية الفقيه الانتقامية ضــد العوائل الإيرانية أيضا، هي وضعها تحت سوط الجلاد والإرعاب والقمع كي يتمكن من سياستها على وفق منهجه اللا إنساني، وحيــن تكون تلك العوائل على خــط التناقض مع أفكار ومباديء وسياســة النظام، فإنها ســتضع نفسها تحت سيف المقصلة. فثمة سجينات بشبهة تهمة سياسية معارضة، حرمن لســنوات من مقابلة أفلاذ اكبادهن وأهليهن وأزواجهن، كذلــك الرجال حرموا من مقابلة ذويهم (أزواجهم وبنيهم) وحرم الشــباب من مقابلة آبائهم وأمهاتهم وإخوانهم وإخواتهم؛ فأين الإنســانية في تفتيت العوائل وتفكيكها وحرمانها من التواصل الإنساني الذي يطبلون له في أشرف وليبرتي؟؟

شهيدة العفة والشرف «ريحانه جباري» تدافع عن نفسها أمام محكمة الملالي

لنقرأ أســطورة «شــهيدة العفة والشــرف»، «ريحانه جباري» التــي أعدمها النظام الإيراني بســبب دفاعها عن شــرفها حيث تســبب هذا الدفاع بقتل رجــل مخابرات حاول اغتصابها. والمثير أنها وقفت بشــموخ في وجه قضاتها الحاكمين، فحين ســألها القاضي الذي يحاكمها: «لماذا قتلت الرجل؟؟» أجابت بكبرياء: «دفاعا عن شرفي» فقال لها:«هذا ليــس بمبرر للقتل» عندها زلزلت القاضي ومحكمته بردها الصاعق قائلة: «لأنك لا تعرف

معنى الشرف!!».

وقد منع جلادوها أيا من أفراد عائلتها من زيارتها حتى بعد صدور الحكم بإعدامها الذي أمضاه كهنة ولاية الفقيه على رغم كل الاحتجاجات المحلية والعالمية ومناشدات حكومات ومنظمات إنسانية عديدة بإلغاء الحكم أو تخفيفه، ومنعت أمها من زيارتها فأرسلت لها ريحانة رسالة أخيرة مؤثرة صادمة معبرة. نورد نصها هنا لنبين أية إنسانية يتحدث عنها نظام الملالي:

نشر موقع «ساسة بوست» الإخباري نص رسالة الإيرانية ريحانة جباري إلى أمها «شعلة» بعد علمها بالحكم عليها بالإعدام، وسجلت ريحانة الرسالة بصوتها في ١نيسان/ أبريل ٢٠١٤. ونشر نشطاء إيرانيون النص مفرغا بعد تنفيذ حكم الإعدام.

وأعدمت ريحانة يوم السبت ٢٥تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ بعد إدانتها بقتل موظف سابق في الاستخبارات الإيرانية. وتقول ريحانة إنه قد حاول اغتصابها فطعنته بسكين دفاعا عن النفس في عام ٢٠٠٧.

وفيما يلي نص الرسالة:

«عزيزتي شعلة،

علمت اليوم أنه قد جاء دوري لمواجهة القصاص. أشعر بالأسى لأنك لم تخبريني بنفسك أني قد وصلت إلى نهاية رحلتي في الحياة. ألا تعتقدين أنه من حقي أن أعرف؟ أتعلمين؟ أشعر بالخزي لأنك حزينة. لماذا لم تعطيني الفرصة لأقبّل يدك ويد أبي؟
لقد عشت ١٩سنة في هذا العالم. في تلك الليلة المشؤومة كان يجب أن أكون أنا القتيلة. كان جسدي ليلقى في إحدى زوايا المدينة؛ وبعد أيام كانت الشرطة ستأخذك إلى مكتب الطبيب الشرعي لتتعرفي على الجثة؛ وكنت ستعرفين حينها أني قد اغتصبت. لم يكن أحد ليتوصل إلى هوية القاتل؛ لأننا لا نملك أموالهم ولا نفوذهم. عندئذ كنت ستكملين بقية حياتك في معاناة وعار؛ وكنت ستموتين كمدا بعد بضع سنين؛ وكانت القصة ستنتهي.
لكن قصتي تغيرت بضربة ملعونة. لم يُلق جسدي جانبا، بل أودع في قبر سجن إيفين بغابره الانفرادية، والآن في سجن "شهر ري" الذي يشبه القبر. استسلمي للقدر ولا تشتكي. أنت تعلمين أكثر مني أن الموت ليس نهاية الحياة.

تعلمت منك أن المرء يولد في هذا العالم ليكتسب خبرات ويتعلم دروسا؛ وأن كل امرئ بما كسب رهينة منذ لحظة مولده. تعلمت أنه يجب على المرء أحيانا أن يقاتل. أذكر حين أخبرتني أن سائق العربة قد احتج على الرجل الذي كان يجلدني، لكن الجلاد ضرب رأسه ووجهه بالسوط؛ ليموت في النهاية بأثر ضرباته. لقد أخبرتني أن المرء يجب أن يثابر حتى يعلو قيمة، حتى لو كان جزاؤه الموت.

تعلمت منك وأنا أخطو إلى المدرسة أن أتحلى بالأخلاق الرفيعة في مواجهة الشجار والشكوى. هل تذكرين إلى أي حد كنت تشددين على الطريقة التي يجب أن نتصرف بها؟ لقد كانت تجربتك خاطئة. حين وقعت الواقعة، لم تساعدني مبادئي. حين قدمت إلى المحاكمة بدوت امرأة تقتل بدم بارد، مجرمة لا تملك ذرة من رحمة. لم تسقط مني ولو دمعة واحدة. لم أتوسل إلى أحد. لم يغمرني البكاء لأني وثقت بالقانون.

لكني اتهمت باللامبالاة أمام الجريمة. أترين؟ لم أكن أقتل حتى الحشرات؛ وكنت أرمي الصراصير بعيدا ممسكة بقرون استشعارها. أصبحت بين ليلة وضحاها قاتلة مع سبق الإصرار. لقد فسروا معاملتي للحيوانات على أنه نزوع لأن أصبح ذكرا؛ ولم يتكبّد القاضي عناء النظر إلى حقيقة أني كنت أملك حينها أظافر طويلة مصقولة.

كم كنت متفائلة في انتظار العدالة من القضاة! لم يلتفت القاضي إلى نعومة يدي بشكل لا يليق بامرأة رياضية، أو ملاكمة بالتحديد. البلد التي زرعت في حبها لم تكن تبادلني الحب؛ ولم يساعدني أحد وأنا تحت ضربات المحقق وأسمع أحط ألفاظ السباب. وحين تخلصت من آخر علامات الجمال الباقية في جسدي بحلاقة شعري أعطوني مكافأة: أحد عشر يوما في الحبس الانفرادي.

عزيزتي شعلة،

لا تبكي مما تسمعين. في أول يوم لي في مركز الشرطة آذاني ضابط كبير السن وغير متزوج بسبب أظافري. عرفت حينها أن الجمال ليس من سمات هذا العصر: جمال المظهر، وجمال الأفكار والأمنيات، وجمال الخط، وجمال العيون والنظر، وحتى جمال الصوت العذب.

أمي العزيزة،

تغيرت فلسفتي وأنت لست مسؤولة عن هذا. لن تنتهي كلماتي فقد أعطيتها إلى شخص تعهد بتسليمها إليك بعد أن أعدم دون حضورك، ودون علمك. لقد تركت لك الكثير من الكتابات ميراثا.

لكن، وقبل أن أموت، أريد أن أطلب منك أمرا يجب عليك تلبيته بكل ما تستطيعين من قوة،

وبأي طريقة في مقدورك. هذا، في الحقيقة، الأمر الوحيد الذي أريده من هذا العالم، ومن هذا البلد، ومنك. أعلم أنك تريدين وقتا لإعداده؛ لذا أخبرك جزءا من وصيتي قبل الموت. لا تبك واسمعيني جيدا. أريدك أن تذهبي إلى قاعة المحكمة وتعلني رغبتي. لا يمكنني كتابة هذه الرغبة من داخل السجن لأن مدير السجن لن يسمح بمرور رسالتي؛ لذا سيتوجب عليك أن تعانين من أجلي مرة أخرى. إنه الأمر الوحيد الذي لن أغضب إذا اضطررت إلى أن تتوسلي من أجله، رغم أني طلبت منك عدة مرات ألا تتوسلي إلى أحد لينقذني من الإعدام.

أمي الطيبة، العزيزة شعلة، الأعز عليّ من حياتي،

لا أريد أن أتعفن تحت الثرى. لا أريد لعينيّ أو لقلبي الشاب أن يتحول إلى تراب. توسلي لهم ليعطوا قلبي، وكليتي وعيني وعظمي وكل ما يمكن زرعه في جسد آخر، هدية إلى شخص يحتاج إليهم بمجرد إعدامي. لا أريد لهذا الشخص أن يعرف اسمي، أو يشتري لي باقة من الزهور، ولا حتى أن يدعو لي. أقول لك من أعماق قلبي أني لا أريد أن أوضع في قبر تزورينه، وتبكين عنده، وتعانين. لا أريدك أن تلبسي ثوب الحداد الأسود. ابذلي ما في وسعك لتنسي أيامي الصعبة. اتركيني لتبعثرني الريح.

لم يحبنا العالم؛ ولم يتركني لقدري. أنا أستسلم الآن وأقابل الموت بصدر رحب؛ أمام محكمة الله سأوجه الاتهام إلى المفتشين؛ سأوجه الاتهام إلى المفتش "شاملو"، سأوجه الاتهام إلى القاضي، وإلى قضاة المحكمة العليا الذين ضربوني وأنا مستيقظة، ولم يتورعوا عن التحرش بي. أمام الخالق سأوجه الاتهام إلى الطبيب "فرويدي"، سأوجه الاتهام إلى "قاسم شعباني" وكل من ظلمني أو انتهك حقوقي، سواء عن جهل أو كذب، ولم يفطنوا إلى أن الحقيقة ليست دائما كما تبدو.

عزيزتي شعلة ذات القلب الطيب،

في الآخرة سنوجه نحن الاتهام؛ وسيكونون هم متهمين. دعينا ننتظر إرادة الله. أردت أن أضمك حتى أموت. أحبك.».

بالنسبة لي أنا «صافي الياسري» لم اقرأ في حياتي رسالة عائلية أكثر أسى وحزنا وغضبا من هذه الرسالة التي أرى أنها وإن أدانت نظام ولاية الفقيه اللا إنساني فهي أيضا أدانت الإنسانية بعامة فهي التي تسمح لهذا النظام بالبقاء وغض الطرف عن جرائمه ولا إنسانيته، فأين إجرامه هذا من مطالبته اللا منطقية المتناقضة باحترام حق العائلة الإيرانية الإنساني الذي يروج له عندما يتحدث عن المجاهدين المعارضين؟؟

وهذه رسالة لاتقل شجنا وحزنا وغضبا كتبتها أم إيرانية أعدم ولدها في الأول من

أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣ في أشرف مع أشقائه الأشرفيين.

أمّ الشـــهيد «ياســـر حاجيان» تخاطب قتلة ابنها من شـــهداء مجزره أشرف في الأول أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣، قائلة: «كلما أطلقتم الرصاص على مجاهدي خلق فكأنكم تطلقونه على أجسامكم النتنة».

ليس جديدا على النظام الإيراني الحاكم في إيران أن يحرم الأم من ابنها، فتأريخ الملالي منـــذ عهـــد الخميني حافل بالعديد من القصـــص المؤلمة من هذا النوع، أمهات يشـــاهدن أبناءهـــن معلقين على حبال المشـــانق وكأن قلوبهن هي التي تشـــنق ألف مرة. إنه نظام لم يترك أي إحســـاس في نفوس الشـــعب الإيراني غير الإحســـاس بالكراهية والحقد تجاه الجلادين الذين ابتكروا أســـاليب لاتخطر ببال أحد لذبح هذا الشـــعب الصابر المجاهد. وفي مخيم أشرف بمحافظة ديالى العراقية، جاءت مجزرة الأول من أيلول/ سبتمبر لتتم إضافتها إلى الســـجل الأسود الخاص بنظام الولي الفقيه، مجزرة قام بتنفيذها فيلق القدس الإرهابي بالتعاون مـــع قوات نوري كامل المالكي رئيس وزراء العراق. إثنان وخمســـون معارض إيراني تمت تصفيتهم جسديا في صبيحة الأول من أيلول/ سبتمبر، تاركة وراءها ٥٢قصة سيذكرها التأريخ بأحرف من نور.

تقول الســـيدة «أشـــرف مطلبي» البالغة من العمر ٥٨عاما والتي استشهد ابنها ياسر حاجيان في مجزرة الأول من أيلول/ سبتمبر: «ابني ياسر من مواليد ١٩٧٩، وعندما كان عمره ســـنة ونصف أي في عام ١٩٨٢، اعتقلت قوات الملالي في إيران والده الذي كان أحد المجاهدين الأبطال وعلمنا فيما بعد أنه استشـــهد تحت التعذيب. أما عمه فهو المجاهد الشهيد منصور حاجيان الذي سقط جريحا أثناء هجوم قوات المالكي على مخيم أشرف في ٨ من نيســـان/ إبريل عام ٢٠١٢، وبعد مرور أربعين يوما استشـــهد». وتضيف:«عندما كان عمر ابني ياسر ١٨عاما كان يعيش في ألمانيا ويتمتع بحياة مرفهة، كان مخرجا بارعا و كاتبا محنكا للســـيناريو، بالإضافة إلى كونه بارعا في مجال برمجيات الحاســـوب، غير أنه ترك الدراســـة والحياة الهادئة وانضم إلى مجاهدي خلق في مخيم أشرف في العراق». وتقول: «عندما سمعت خبر قتله أسودت الدنيا في عيني!!».

هذه هي إنسانية الملالي وهذا هو سلوكهم الإجرامي وتعاملهم مع العائلة الإيرانية التي يدعـــون زورا وباطلا ولذر الرماد في العيـــون أنهم إنما يدافعون عن حقوقها لكن الظلم لا يدوم فلو دام دمر و«إن غدا لناظره قريب».

الباب الثاني

لعب ورقة عوائل المجاهدين على الصعيد الدولي وشهادات موثقة

أ . لعب ورقة عوائل المجاهدين على الصعيد الدولي

سبق أن ذكرنا أن لعب ورقة عوائل المجاهدين سيناريو مخابراتي لم يقتصر على العراق وحسب وإنما شمل دولا أخرى ينشط فيها المجاهدون أو يتواجدون، ومنها فرنسا حيث مقر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق، وقد وردنا تقرير مهم منها بشأن إرسال المخابرات الإيرانية عددا من مجنديها إلى فرنسا لإثارة التشويش والتجسس على المجاهدين قريبا من مقر منظمتهم بدعوى أنهم من عوائل المجاهدين في ليبرتي وقد أدركت الشرطة الفرنسية عميلين من عملاء المخابرات الإيرانية وحققت معهما وإفادتاهما مسجلة وهما «قربان علي حسين نجاد»، وهذا الشخص لي تجربة خاصة معه، فقد كان يترجم لي بعض المقالات من الفارسية إلى العربية أثناء دراستي فلسفة تواجد منظمة مجاهدي في العراق وسلوكياتها التي صدرت في ما بعد بعنوان «منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق» وكذلك كتابي الآخر «الاسلام المحمدي» وكتاب «المرأة الإيرانية والبحث عن سواحل الحرية» ومع أنه لم يكن يجيد العربية، إنما كان يفي بالغرض، فقد كنت أصحح الترجمة إلى اللغة العربية بعد تنسيق عبارات المترجم وإعادة صياغتها بما لا يخل بروح المعنى المقصود وإنما يغنيه ويوصل مفاهيمه بدقة وبلغة عربية صافية. وبعد سقوطه وترديه في مهاوي المخابرات الإيرانية التي نقلته من بغداد إلى باريس وتكفلت بمصاريفه بغية مهاجمة منظمة مجاهدي خلق وأنصارها، كتب في مواقع منظمة هابليان وهي واجهة مخابراتية معروفة وأخص بالذكر موقع «أشرف نيوز» يهاجمني ويلفق لي اتهامات ما أنزل الله بها من سلطان. وقد كشفت حقيقته وتفاصيل تجربتي معه، ومازال بأوامر جهاز المخابرات الإيرانية يلفق لي التهم ويسرد أكاذيب يعرف جميع الأشرفيين أنها مسوقة ومصنوعة في مختبرات المخابرات الإيرانية وإنها عارية عن الصحة. وهذا المتساقط الذي يسمي نفسه «المنشق» يهاجم منظمة مجاهدي خلق تحت ذريعة أنها تحتجز ابنته وتمنعها من مقابلته ومقابلة أختها؛ وهذه أكذوبة أخرى، فقد أكدت ابنته أنها في مخيم ليبرتي ومن قبله في أشرف بمحض إرادتها.

وقد كشـــفت حقيقة هذا العميل وســـلوكياته المخابراتية في مقال لي نشره موقع كتابات بتأريخ ٢٦نيسان/ إبريل ٢٠١٥ تحت عنوان:

السفارة الإيرانية ببغداد تواصل التحضير لمسرحية عوائل سكان ليبرتي

صافي الياسري – الأحد، ٢٦ نيسان/ إبريل ٢٠١٥. وقد جاء فيه ما يلي:

في مقالات ســـابقة بينا أن ســـفارة إيران ببغداد تعد منذ عدة أشهر لاستقدام مجاميع من داخل وخارج إيـــران على أنهم عوائل اللاجئين الإيرانيين فـــي مخيم ليبرتي وأنهم يريدون رؤية أولادهم وذويهم وأن قيادة منظمة مجاهدي خلق التي يتبعها هؤلاء اللاجئون تنظيميا، وإدارة المخيـــم تمنع هذه العوائل من لقاء ذويها. وتدعي الســـفارة الإيرانية ببغداد أنها إنما تقوم بذلك لأســـباب إنسانية، وفي أشهر قليلة مضت اســـتدعت إلى بغداد من لندن وباريس ومونتريال بكندا عددا من المتساقطين من مسيرة النضال التي تقودها المنظمة لتحرير الشعب الإيرانـــي من كابوس القمع والإرهاب المتمثل بنظام الملالي، من أمثال «إبراهيم ومســـعود خدابنده» وزوجته البريطانية «آن ســـنجلتون» التي نجحت المخابرات الإيرانية في تجنيدها للعمـــل لصالحها، كما نجحت في تجنيـــد الأخوين خدابنده بعد أن هددتهـــم بمصادرة أموال والدتهم الثرية وأملاكها وحرمانهم من إرثها، فأســـقطوا لافتات النضال التي كانوا يرفعونها وتراكضوا خلف عناصر اطلاعات سامعين مطيعين منفذين كل ما يؤمرون به.

وفي الأســـبوع الماضي وبالتواطؤ مع أفراد وضباط حمايـــة المخيم التابعين للجلاد فالح الفيـــاض المكلـــف بتصفية اللاجئين في ليبرتي عبر الإبادة الجماعية بالتقســـيط كي لا يلفت الانتباه، تم نقل زمرة من هذا اللملوم لمعاينة تفاصيل خارطة المخيم والثغرات التي يمكن أن يستخدمها هؤلاء لمضايقة اللاجين وتهديدهم.

وعلـــى وفق بيان بهذا الخصوص صدر عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية فقد أعيد نفس الفيلم يوم أمس الأول الثلاثاء ٢١نيسان/ إبريل ٢٠١٥ وجاء في البيان أنه وللأسبوع الثاني على التوالي قام رجال لجنة قمع أشـــرف بنقل مجموعة من عملاء وزارة المخابرات للنظام الإيراني وقوة القدس الإرهابية إلى محطة شـــرطة المخيم تحت عنوان عوائل سكان ليبرتي.

إن هـــؤلاء العملاء الذين لابد لهم أن يجتازوا عدة حواجز للتفتيش ليصلوا إلى ليبرتي قد تم تنظيم زيارتهم وإقامتهم من قبل سفارة النظام في بغداد حيث لا يمكن أن يتم عبور هؤلاء إلا بمساعدة من قوات الأمن العراقية.

وتفيد التقارير الواردة من داخل النظام أن غالبية أفراد هذه المجموعة التي تم نقلها إلى ليبرتي يوم أمس كانوا من ذوي العميل المكشـــوف للمخابرات الإيرانية المدعو قربان علي حسين نجاد وتشمل المجموعة كلا من «آذر (مونا) حسين نجاد» وزوجها «محمد فرجيان» و«إلناز حسين نجاد» وامرأة أخرى من أقاربهم.

وهؤلاء لم يكفهم عار الخيانة الذي ارتكبه نجاد بحق الشعب الإيراني ومناضلي مجاهدي خلق فجاءوا ليتمموا ما بدأه وهو لا يكف عن العواء في مستنقعات المخابرات الإيرانية ضد الأحـــرار، وكم كتب عنهم من تلفيقات في مواقع إلكترونية مدفوعة الثمن أو تابعة مباشـــرة لاطلاعات كمثل موقع أشرف نيوز.

وكان العميل قربان علي حســـين نجاد قد ذهب إلى أشـــرف برفقة القوات العراقية قبيل الإبادة الجماعية في الأول من أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ في أشرف بعدة أشهر. وكما جاء في بيان أصدرته أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أن هذا العميل ذهب إلى أشرف برفقة ٨عملاء آخرين في ٢٤أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٢ «ثم قاموا في ســـاحة لاله وبمســـاعدة من القوات العراقية برشـــق السكان بالحجارة مما أدى إلى إصابة المجاهد حسن جباري بجروح في الرأس والعنق» وكان حســـن جباري من بين ٥٢مجاهدا استشهدوا في الإبادة الجماعية في الأول من أيلول/ سبتمبر في أشرف.

إصابة الشهيد المجاهد «حسن جباري»
بجروح في الرأس والعنق

ثم استخدمت مخابرات الملالي هذا العميل لممارسة التعذيب النفسي ضد المجاهدين في ليبرتي باستغلال وجود ابنته معهم.

العميل «حسين نجاد» والعمالة والتعاون مع عناصر ملثمة
للمخابرات الإيرانية لرصد المواقع في أشرف

إن تواجد عملاء قوة القدس ووزارة المخابرات على بوابة ليبرتي يتعارض بوضوح مع مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية الموقعة في ٢٥كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ وينتهك صراحة القانون الدولي للجوء واتفاقية منع التعذيب والعديد من المعاهدات الدولية. وخلال رسالة رسمية موجهة إلى السكان كتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ١٥شباط/ فبراير ٢٠١٢ أي قبل عملية النقل لأول وجبة من السكان من أشرف

«حسين نجاد» في حال نقل المعلومات إلى «حيدر عذاب»
من أعضاء لجنة قمع سكان أشرف

إلى ليبرتي قائلا: «بخصوص مخاوفكم حول حضور أي قوة أجنبية في مخيم ليبرتي قطعت الحكومة العراقية تطمينات بأنه لن يكون هناك حضور أي أجنبي في مخيم ليبرتي».

وسبق أن كتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في ١٥تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٢ وفي معرض رده على الرسالة الاعتراضية التي أرسلها ممثل سكان ليبرتي إليه بشأن نقل عملاء النظام إلى مخيم ليبرتي، يقول: «رفض المسؤولون العراقيون هذا الموضوع رفضا قاطعا... إضافة إلى ذلك انني أؤكد لكم أن اليونامي لا تسمح على الإطلاق بدخول أحد إلى مخيم ليبرتي بأي شكل من الأشكال».

هذا أهم ما ورد في المقال حول العميل نجاد وهو يكشف الذريعة التي يتمسك بها بإملاءات مخابراتية حول احتجاز ابنته ويكررها مع أنه يعرف موقف ابنته من الالتزام بمبادئها الوطنية لكنه يستخدم هذه الذريعة للإساءة إلى المجاهدين واسترضاء المخابرات الإيرانية التي تنفق عليه في باريس مع أنه عطال بطال!!

أما العميل الثاني الذي أرسلته المخابرات الإيرانية إلى باريس فهو «مصطفى محمدي» الإيراني كندي الجنسية.

والإفادات المسجلة رسميا لهذين العميلين تؤكد المهمة التي انتدبا لها من قبل «جهانكير شادانلو» رجل المخابرات الإيرانية ورأس جسرها في سفارة النظام الإيراني في فرنسا «حميد عبادي» بهدف السيطرة والنشاط في أعمال التجسس والإرهاب ودفع مبالغ شهرية ثابتة قدرها ٥٠٠يورو للعملاء من قبل وزارة المخابرات عن طريق «محمد حسين سبحاني» رأس جسر وزارة المخابرات في ألمانيا.

وقد جرت عملية احتيال وإساءة استغلال سخيفة من قبل مخابرات الملالي حيال «برنارد بوانيان» المأمور في الخدمة في الإليزيه لتبييض صفحة عملاء فاقدي السمعة وماء الوجه من أمثال مصطفى محمدي.

وكان نظام الملالي البغيض وشخص خامنئي قد أبديا خوفهما وفزعهما الشديدين في مواقفهما والتصريحات المتتالية تجاه الترحيب الحار للإيرانيين والنخب السياسية البارزة من خمس قارات في العالم في الملتقى الموسع للمقاومة الإيرانية يوم ١٣حزيران/ يونيو ٢٠١٥ وحاولا خلال الشهر الماضي يائسين أن يرسلا عناصر لوزارة المخابرات وقوة القدس إلى ليبرتي بهدف ممارسة التعذيب النفسي بحق المجاهدين هناك بموازاة إرسال أعداد من العملاء وعناصر المخابرات وقوة القدس الإرهابية إلى مكتب المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في «أوفيرسواواز» لاختلاق أعمال غوغائية ومواجهات وتحديث معلوماتهم

تمهيدا لأعمال ارهابية عبر التقاط صور وأفلام بأجهزة وكاميرات متعددة.

وبهذا الصدد أرسلت وزارة المخابرات عميلها المكشوف مصطفى محمدي قبل مدة وبحوزته جواز سفر كندي إلى باريس وأسكنته في منزل في المنطقة ١٩ بباريس لينفذ بمساعدة عملاء آخرين المخططات والمؤامرات التي يكلف بها النظام ضد المقاومة الإيرانية.

العميل «مصطفى محمدي» – قناة العالم التابعة للنظام الإيراني باللغة العربية

وفيما يلي بعض من مؤامرات الملالي سيئة الصيت التي تم إحباطها:

١- في الساعة الرابعة عصرا من يوم الإثنين ١٣تموز/ يوليو ٢٠١٥ أرسل رأس جسر مخابرات الملالي في سفارة النظام بباريس العملاء كلا من مصطفى محمدي وابنته وقربان علي حسين نجاد إلى «أوفيرسورواز» لهذا الغرض. وكانوا يستقلون عجلة رينو كليو حمراء اللون وتحمل لوحة برقم «TD 760 DG-13». ولكن عندما واجهوا دوريات الحماية ورجال الدرك والشرطة المحلية غلبهم الخوف فلاذوا بالفرار. مصطفى محمدي سائق العجلة مع بنته لاذا بالفرار بسرعة من المشهد ومن فرط الاستعجال تركا قربان علي حسين نجاد وحيدا في الموقع. العميل محمدي وقبل الفرار ومواجهة رجال الدرك والشرطة حاول دهس أحد المجاهدين بالعجلة إلا أنه فشل في ذلك بفعل يقظة هذا المجاهد.

٢- قربان علي حسين نجاد الذي بقي وحيدا ومن أجل الفرار من الموقع، أوقف عجلة

لســـيدة فرنسية كانت تعبر من الموقع وركبها عنوة. السيدة الفرنسية استنجدت بالمواطنين الذين انبرى عدد منهم كانوا في المشـــهد إلى مســـاعدتها وأخرجوا العميل من عجلة السيدة الفرنســـية وأبلغوا قوات الدرك في الموقع بالأمر. واعتقلت قوات الدرك قربان علي حســـين نجاد ونقلته إلى مقرها للتحقيق معه. وبعد مدة قصيرة تم إلقاء القبض على مصطفى محمدي وبنته وهم في حالة هروب وتم التحقيق معهما. وبعد التحقق من هويتهما وسوابقهما وإتمام التحقيق وفتح الملف تم إخراج العملاء من قبل رجال الدرك والشرطة من المنطقة والمتابعة القانونية قيد الاستمرار.

العميل قربان علي حســـين نجاد الـــذي كان خائفا جدا اعترف فورا فـــي مقر الدرك أنه شـــخصيا ليس مقصرا وأن ســـفارة النظام الإيراني في فرنسا هي التي أرسلته مع مصطفى محمدي وابنته لهذه المهمة.

كمـــا أكد في إفاداته المســـجلة على الشـــريط وبصوته أن رأس جســـر مخابرات النظام في الســـفارة الإيرانية في فرنســـا وعبر عميل للمخابرات يدعى حميد عبادي بأرقام هواتف ٠٠٣٣٧٥٨٠٣٠٧٠١ و٠٠٣٣١٤٠٦٩٧٩٥٩ قـــد كلفـــه بهذه المهمة وأرســـل المدعو جهانكير شـــادانلو (المأمور المكشوف لمخابرات الملالي في فرنسا) معهم لاستئجار العجلة. و أضاف أن محمد حســـين ســـبحاني من رأس جســـر مخابرات الملالي في ألمانيا يأتي إلى باريس شهريا ويدفع من جانب وزارة المخابرات لعدد من العملاء بضمنهم هو نفسه (قربان علي حسين نجاد) مبلغ ٥٠٠يورو.

ومحمد حســـين ســـبحاني هو العميل الذي أرســـلته وزارة المخابرات قبل ١٣ عاما من طهران إلى ألمانيا وتم الكشف عنه في حينه من قبل المقاومة الإيرانية.

٣- وقبـــل ذلك أي في ١٢حزيران/ يونيو ٢٠١٥ وفي الليلة التي ســـبقت إقامة الملتقى الموسع في باريس للمقاومة الإيرانية وأنصارها جاء العميل مصطفى محمدي مع بنته ورجل إفريقي باسم «فابريس دولاند» الذي كان يدعي أنه يحمل جنسية فرنسية وتم تكليف العميل محمدي بالذهاب إلى أوفيرســـوراواز مقر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية حيث اعتقلته قوات الدرك وطردته مع نجاد من الموقع.

٤- يـــوم ١٨حزيران/ يونيـــو ٢٠١٥ أفاد موقع تابع لمخابـــرات الملالي يتعلق بالعميل «عيسى آزاده» الذي سبق أن أفشت المقاومة الإيرانية المهمة التي أوكلت إليه في طهران، لقاء العميل مصطفى محمدي بـ«برنارد بوانيان» المأمور في الخدمة عند الرئيس الفرنسي

مشـــفوعا بصورة عن اللقاء. وتبين فيما بعد أن تاجرا إيرانيا يقيم في فرنســـا يعمل كوسيط لنظام الملالي ويحمل جنسية فرنسية زار طهران قبل ٧ شهور في ٢٥كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ مـــع عدد من التجار الفرنســـيين وهو الذي أخذ العميـــل مصطفى محمدي معه عند برنـــارد بوانيان بطلب مـــن وزارة مخابرات الملالي ليكرر مصطفـــى محمدي مزاعمه ضد مجاهدي خلق ويدعي بأن الســـيدة سمية محمدي ابنته يتم ابقاؤها قسرا في مخيم أشرف ثم في ليبرتي رغم إرادتها. إن هدف وزارة المخابرات من نشـــر صورة هذا اللقاء كان إعطاء اعتبار لعميلها المحروق والمســـتهلك مئة مرة في فرنسا وزيادة فرصة نجاح مؤامرتها ضد المقاومة الإيرانية.

٥- بعد انتشـــار خبر اللقاء في موقع وزارة المخابرات واطلاع السيد بوانيان على هوية هذا العميل كتب ردا على رسالة السيد «مهدي أبريشمجي» رئيس لجنة السلام في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أن هذا الرجل (مصطفى محمدي) أساء استغلال وجوده في فرنسا وأنه لم يعد يريده أن يتدخل في هذه القضية.

كما كتب الســـيد بوانيان أيضا لشخصية فرنســـية بهذا الخصوص: «صديق من محافظة برســـت... طلب اللقاء بي في الإليزيه. وطبعا ما من مشكلة في ذلك. وقبل يومين طلب مني أن يلتقي بي مع صديق له يحمل الجنسية الكندية ومهنته البناء وهو من أصل إيراني وإحدى بناته في مخيم بالعراق وهو يواجه مشـــاكل و لم أجد مشكلة في اللقاء. وقد شرح حياته لي وقـــد أنصـــت له وهذا كل ما كان في كل القضية. وكمـــا أطلعتموني فإني أبلغت ذلك الصديق وقد استغرب للغاية. إننا تعرضنا لعملية إساءة استغلال. وإني لن أقع مرة أخرى في فخ هذا الرجل المنافق الذي كان ظاهره محل ثقة».

وكتبـــت صحيفة «هافينغتون بوســـت» في ٦تموز/ يوليو ٢٠١٥ فـــي مقال بقلم «إيف بونه» بهذا الصدد: «جهاز مخابرات النظام (الإيراني) غير إســـتراتيجيته ويحاول أن يجند منتخبيـــن أو مقربين مـــن الحكومة... واقترب "واواك" (جهاز مخابـــرات الملالي) مؤخرا إلى مستشـــار لرئاســـة الجمهورية عن طريق مأمور يعرف نفســـه على إنه ضحية لمنظمة مجاهـــدي خلق الإيرانية، فيما تنشـــط ابنة هذا المأمور داخـــل المنظمة وفي الوقت الحاضر تعيش في مخيم يدعى بشكل مثير للسخرية "ليبرتي" واحتجز العراق الخاضع لسيطرة إيران ٢٥٠٠لاجئ سياسي عزل في ظروف مخجلة. إلا أن المسؤول في الإليزيه وبعد الاطلاع على هوية هذا الرجل قال إنه تعرض لعملية إساءة استغلال. هذ المأمور هو رجل يدعى مصطفى محمدي الذي رفضت محكمة كندية مزاعمه بشأن ابنته والقاده الأمريكيون في العراق كشفوا

النقاب عن وجهه وأنه شـــارك لمدة عامين في ممارسة ضغوط تعرض لها هؤلاء اللاجئون باستخدام ٣٢٠مكبرة صوت ليل نهار. وكانت هذه المكبرات تبث عبارات تهديد. والآن يتجرأ أن يعرف نفســـه على أنه ضحية لضحاياه. وانتبه هذا المســـؤول في الإليزيه لعملية إساءة اســـتغلاله من قبل هذا الرجل ولكن الأمر الأهم هو أن هذا يدل على أســـاليب واواك (جهاز مخابرات الملالي) التي تريد استغلال حتى الشخصيات والرموز في الجمهورية الفرنسية لكي تستخدمهم لأهداف تخالف سياستنا ولكي تستخدم ضد المنظمة الوحيدة القادرة على الكشف عن شواهد لحقيقة نفاق طهران».

٦- مواقـــع وزارة المخابرات نقلت يوم ١٩حزيران/ يونيو ٢٠١٥ عن مصطفى محمدي قوله «جئت لكي أنســـف أوفيرسوراواز على رؤوسكم وســـأحول تراب أوفيرسوراواز مثل أشـــرف إلى مقبرة للمجرمين. إنـــي مصطفى محمدي الذي جعل أشـــرف مقبرة للمجاهدين سيحول أوفيرسوراواز إلى مقبرة أيضا».

كما ذهب مصطفى محمدي وقربان علي حســـين نجاد يوم ١٠تموز/ يوليو ٢٠١٥ خلسة إلى أوفيرســـوراواز ومارســـا بعض أعمال الإيذائية لأهالي المنطقـــة وتوقفا لدقائق بذريعة توزيع بيانات ضد مجاهدي خلق وقاما باســـتطلاع عن الموقع ثم هربا من الموقع خوفا من الاعتقـــال. ثم لاحقا كتبت مواقع وزارة المخابرات نقلا عن العميل مصطفى محمدي ونشـــر صورة اللقاء ببرنارد بوانيان تقول «إني أتواجد في كل يوم وفي كل مكان وفي أية نقطة في فرنسا وألتقي بالسلطات ولا أسكت!».

جدير ذكره أن العميل مصطفى محمدي الذي يعمل في خدمة مخابرات الملالي منذ سنوات بدأ منذ ١١عاما بممارســـة التعذيب النفسي بحق ابنته المجاهدة سمية محمدي والمجاهدين الآخرين في أشـــرف. وكان واحدا من المعنيين بعملية التعذيب النفسي باستخدام ٣٢٠مكبرة صوت بين أعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١. الصوت والكليبات التي تشهد عربداته مقابل بوابة أشرف والتهديـــد بقتل المجاهدين وحرق أشـــرف قد تم بثها مرات ومـــرات عبر التلفزيون الوطني الإيراني – قناة الحرية. وهو يريد طبقا للتوجيهات وبشـــكل أرعن أن يطبق ذلك الســـناريو الإجرامي في باريس. وعلى رغم أنه يحمل جنسية كندية لكنه قبل ذهابه إلى العراق ذهب إلى طهران حيث تلقى توجيهات من قبل وزارة المخابرات لمهمته. ومن الطريف أنه حصل على ســـمات الدخول إلى العراق من طهران. وقد تمكنـــت منظم مجاهدي خلق من الحصول على استنساخ لجواز السفر الكندي الذي يحمله واستنساخ لاثنتين من سمات الدخول إلى العراق اللتين منحتهما السفارة العراقية في طهران واحد بتاريخ ٢١تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ و

الآخر في ٢٣نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨ مع ختم دخول وإقامة في العراق.

إن العميل المذكور كان يزعم بشـــكل مثير للضحك أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد أرغمت السيدة سمية محمدي وعمرها الآن ٣٥عاما على البقاء في أشرف وثم في ليبرتي. إن السلطات الأمريكية وممثلي السفارة الكندية التقوا مرات عديدة بسمية محمدي في أشرف وتأكدوا من بطلان أراجيف هذا العميل، وتاكيدا لذلك فإن الســـيدة سمية محمدي أصدرت في خريـــف العام الماضي كتابا تحت عنوان «نهاية لحكايـــة مؤامرة، الحقيقة الرائعة للمقاومة والحرية» [وسنقتطف منه لاحقا بعض محاوره ومعاناة المجاهدة سمية التي قابلتها شخصيا في أشـــرف وأجريت معها حوارا حرا بشـــان ادعاءات والدها]. وكتاب سمية إنما هو رسالة بشأن الحرب النفسية تحت غطاء العائلة في ٢٣٠صفحة و كشفت فيه عن تفاصيل مؤامرات مخابرات الملالي عبر مصطفى محمدي (والدها) والتعذيب النفسي الذي مارسه الأخير خلال ١١عاما بحق ابنته وبحق السكان الآخرين في أشرف. هذا الكتاب مترجم باللغتين الإنجليزية والعربية وبإمكان الراغبين فيه الحصول عليه فتح الرابطين التاليين:

بالإنجليزية:

http://www.mojahedin.org/links/books/940112_AnEndto-aConspiracy.pdf

بالعربية:

http://www.mojahedin.org/links/books/20150804_so-mayeh_mohammadi.pdf

في هذا الكتاب تشـــرح سمية محمدي كيف استخدمت مخابرات وسفارة نظام الملالي في العراق مصطفى محمدي لإثارة شكوى ضد ثلاثة من مسؤولي مجاهدي خلق بتهمة إرغامها على البقاء قســـرا في أشـــرف. ثم تم تحريـــك القضاء العراقي في الموضـــوع وفي النهاية القاضي العراقي الذي زار أشـــرف مع هيئة تحقيق خاصـــة بالقضية كتب في قراره الصادر بتأريخ ١٢شـــباط/ فبراير ٢٠٠٨: «تم تدوين أقوال الســـيدة سمية محمدي وتبين من خلال أقوالها بأنها ليست مخطوفة (خلافا لادعاء مصطفى محمدي) وأن إقامتها في أشرف إنما هي بمحض إرادتها وهي إحدى أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية». وصرح القاضي قائلا: «ما جاء بادعاء والديها عار عن الصحة وباطل وتبينت بأنه ليس له أي أســـاس قانوني». وهذه الوثيقة وقع عليها إضافة إلى القاضي، ممثلون قانونيون للحكومة العراقية ثم أصدرت

المحكمة الجنائية المركزية – ببغداد بتأريخ ٢٥شـباط/ فبراير ٢٠٠٨ قرارا أعلنت بموجبه «قررنا إبطال هذه الدعوة المنسوبة... والمتعلقة بقضية المؤما إليها سمية محمدي».

إن لجنـة الأمـن ومناهضة الإرهاب في المجلـس الوطني للمقاومـة الإيرانية إذ تحذر المسـؤولين والأجهزة الفرنسية المعنية ولمنع إساءة استغلالهم من قبل عناصر المخابرات وقوة القدس الإرهابية تطالبهم واسـتنادا إلى القرار الصادر في نيسـان/ إبريل ١٩٩٧ عن مجلـس الاتحاد الأوروبي بطرد مأموري مخابرات الملالـي من أمثال مصطفى محمدي من الأراضي الفرنسـية. لا شـك أن حضور مأمورين مرسـلين من قبل مخابرات الملالي وقوة القدس الإرهابية وسوابق عملهم الدموي والإجرامي في أشرف، سيعرض أمن فرنسا وكذلك أمن وهدوء اللاجئين الإيرانيين للخطر.

ب ـ شهادات موثقة

كتاب المجاهدة «سمية محمدي»: «نهاية لحكاية مؤامرة ـ الحقيقة الرائعة للمقاومة والحرية »

المجاهدة سـمية في رسـالتها (كتابها) هذه أعلنت خيارها الـذي لا رجعة ولا تردد فيه وهو خيـار كينونتها كمجاهدة حتى خلاص الوطن أو الشـهادة، وهي رسـالة الثبات على الفكر والمبدأ وتقديم الوفاء للوطن والنخبة المنظمة وأهدافها السـامية على كل شيء، وفي رسـالة الصمود والتحدي هذه أثبتت سـمية أن أكاذيب النظام الإيراني يجب ألا تنطلي على أحد وألا يصدق أحد ما أن منظمة مجاهدي خلق يمكن أن تجبر أحدا على البقاء في صفوفها وفي ثنايا هذه الرسـالة (الكتاب)، ستكتشف عزيزي القاريء معاناة سمية وهي تري العالم خياراتها وتبرهن له عمليا وبصورة يقينية أن ورقة «عوائل المجاهدين» ليسـت إلا أكذوبة لا إنسانية ولعبة مخابراتية، وإن قسر عنصر المنظمة على البقاء في صفوفها أكذوبة عارية عـن الصحة وهو نفـس الموقف الذي لقيتها عليه وأجريت معها حوارا بشـأنه أول أعوام محنتهـا، فإلى بعض ما كتبته سـمية في كتابها، وتبدأ المجاهدة سـمية في هذا الفصل من الكتاب صفحات تحت عنوان:

* حرب نفسية طالت ١١عاما تحت يافطة العائلة

بعد ستة أشهر من انضمامي إلى جيش التحرير أي في آب/ أغسطس ١٩٩٨ انضم شقيقي محمد أيضا إلى الجيش.

وفي آذار/ مارس ٢٠٠٣ أي قبل اندلاع الغزو الأمريكي على العراق، أتى كل من والدي ووالدتي وشقيقي وشقيقتي إلى العراق من أجل اللقاء معي ومحمد حيث ذهبنا نحن إلى بغداد لنلتقي بهم ثم توجهنا معا إلى كربلاء من أجل الزيارة. ومن ثم ظلوا في أشرف نحو أسبوع كضيوف علينا حيث كنا نتجول معا في مختلف الأماكن بأشرف. وطالب الجميع من كل منا أنا ومحمد بالعودة إلى كندا معهم؛ إلا أنني وخلال تلك الفترة أكدت على ما اخترته وقراري الشخصي وإصراري على البقاء في أشرف.

وكانت آفاق الحرب والغزو الأمريكي على العراق قد كادت أن تكون حتمية ومتوقعة. فطالبناهم أنا ومحمد بمغادرة العراق والعودة إلى كندا وذلك نظرا لخطورة ما كان يمر به العراق. فعادوا إلى كندا قبل انطلاق الحرب بيوم واحد وذلك بنفقة منظمة مجاهدي خلق الخاصة.

وبعد فترة من الغزو الأمريكي على العراق عاد والدي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ إلى العراق من أجل لقائنا حيث حل علينا ضيفا لمدة شهر. وخيرتني مسؤولاتي وحتى اقترحن علي بل طالبنني مرارا وتكرارا بالعودة معه إلى كندا إلا أنني كنت قد اتخذت قراري لمواصلة النضال [أين القسر والإجبار الذي يتحدثون عنه إذن].

وفي المرة الثالثة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ حيث كان والدي في أشرف، أتت والدتي وشقيقتي إلى أشرف وبقيتا عندنا لمدة أسبوع.

وفي المرة الرابعة في آذار/ مارس ٢٠٠٤ أتى كل من والدي وخالي إلى أشرف ليلتقيا بنا أنا ومحمد.

وفي نهاية صيف عام ٢٠٠٤ لم يعد شقيقي محمد يتحمل ما يترتب على النضال من صعوبات ومواصلة دربه. وسرعان ما اتصلت مسؤولاتي بوالدي في كندا وأخبرنه بما كان ينويه محمد من قرار للعودة إلى كندا مؤكدات له على مجيئه إلى أشرف بالمستمسكات الضرورية ليذهب بمحمد أي يأخذه معه إلى كندا.

وجاء مصطفى محمدي بعد فترة وجيزة إلى العراق من أجل متابعة وتسوية القضايا القانونية لإعادة محمد فبقي نحو ثلاثة أشهر في أشرف ضيفا عندنا حيث استضافته المنظمة بكل حرارة وبدفع ثمن في غايته كما كانت تشركه في كثير من التجمعات والمراسيم والاحتفاليات.

*** استخدام القوات الأمريكية ضد منظمة مجاهدي خلق وتنظيمها تحت فكرة «انهيار مرن»**

ويجدر الذكر في هذا المجال أنه وبعد القصف الرهيب على المعسكرات التابعة لمجاهدي خلق منها معسكر أشرف من قبل كل من القوات الأمريكية وقوات التحالف والذي أسفر عن سقوط أكثر من ٥٠مجاهدا شهداء؛ ظهر بشكل ناشط كل من الرجعية والاستعمار وتواصلا لسياسة المساومة مع نظام الملالي وخدمته، إلى الساحة وذلك من أجل تدمير البديل الوحيد للنظام والمنظمة الرئيسية لمقاومته.

وبالتالي وفضلا عن أن الحكومة العراقية التي كانت تنفذ ما كان يريده النظام من مطالب وذلك نتيجة مدى توغله وتدخلاته المتزايدة، فقامت ١٢دولة أخرى بإجراءات ضد كل من منظمة مجاهدي خلق وجيش التحرير الوطني وذلك عبر مختلف الطرق، ولا أريد تناول القضية في هذا المجال.

وفي الأعوام التي تلت الحرب واحتلال العراق (منذ ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨)، قامت كل من وزارة المخابرات وقوات الحرس التابعين للملالي وخاصة قوة القدس الإرهابية بالتوغل في المنشآت المسماة بـ«تيف»(TIF) التي أسسوها وبحسب ما أذعنت له القوات الأمريكية ذاتها من أجل «الانهيار» و«الحل المرن» لكل من منظمة مجاهدي خلق وجيش التحرير الوطني، فحولوها إلى مرتع لهم حيث كانوا يقومون فيها بالبحث عن المعلومات والتجسس واستخدام عملاء لهم. كما استخدموا ومازالوا بعد إغلاق تيف فنادق مختلفة في بغداد أيضا. وتوضح حالات الكشف التالية جانبا من هذه المؤامرة:

*** رسالة العقيد مك كلاسكي قائد حماية أشرف – ٣آذار/ مارس ٢٠١٢**

«... وكانت أمريكا تعتقد أن وجود مخيم للاجئين بجانب مخيم أشرف يحث الآخرين إلى مغادرة المنظمة، وأخيرا يؤدي الأمر خلال عملية «الانهيار المطلوب (المرن – م)» إلى إغلاق مخيم أشرف.إلا أنه لم يتحقق هذا الأمل...».

*** جانب من الكلمة الكاشفة للعقيد لئو مك كلاسكي – من قادة حماية أشرف – باريس – ٢٤آذار/ مارس ٢٠١٢**

«واختار ٤٠٠ آخرون من سكان مخيم أشرف طوعا الانشقاق من المنظمة. وكانت

الضغوط المفروضة عليهم والسكان جميعهم شديدة للغاية حيث كنت أتمكن من أن أشعربها يوميا؛ ونظير أي منظمة أخرى قد ينوي بعض من الأشخاص أن يغادروا صفوفها الداخلية وهكذا كان يسمح لهؤلاء الأشخاص كل من القادة والسكان بمغادرة المكان... حيث كان من المفترض أن المسألة ستكون أنموذجا لنقل هؤلاء الأشخاص إلى نقاط أخرى في العالم وكنا نتصور أن هذه المسألة تؤكد لباقي السكان أنه لا يعود من الضروري أن تبقوا هنا ومتى ما قصدتم، فبإمكانكم أن تغادروا. كما كنا نعتقد أن سياسة الانهيار المرن هذه ستؤدي إلى إغلاق مخيم أشرف...».

ومن أجل ذلك الهدف كان بعض من ضباط تيف يبحثون عن خائن أو شخص غير قادر على مواصلة النضال في مختلف النقاط في أشرف حيث كانوا يحرضون ويحثون المقاتلين المجاهدين على الذهاب إلى تيف.

كما سبق وأن أشرت إليه، سرعان ما تحولت تيف إلى مرتع لكل من وزارة المخابرات والخونة والعملاء ممن تركوا صفوف النضال وذلك عقب نفوذ النظام الإيراني في العراق.

وكان مصطفى محمدي قد جاء عام ٢٠٠٤ من أجل إعادة محمد وهو بقي في أشرف، وجرت معاملته على أحسن ما يكون من قيادة المخيم وبقية الإخوة الأشرفيين.

* علاقة مصطفى محمدي مع القوات الأمريكية من أجل فصلي عن النضال

راجع مصطفى محمدي القوات الأمريكية التي كانت تتحمل مسؤولية حماية أشرف وقد أسست «تيف»، وطالبهم بممارسة الضغوط عليّ من قبلهم لكي أنشق عن المنظمة وأغادر أشرف.

ومنذ ذلك الحين فصاعدا كان عقيد أمريكي يدعى جورجس يأتي يوميا إلى فندق أشرف حيث كنا نقيم فيه، مع مترجمة تدعي بريا وهما كانا من المسؤولين في تيف وكانا يحاولان وبتعاون من قبل مصطفى محمدي أن يجعلاني أكف عن النضال ويقوداني إلى العيش العادي ومغادرة أشرف. وكانوا يطلقون أقوال عديدة متضاربة ضد منظمة مجاهدي خلق محبذين «فوائد» العودة إلى العيش العادي و ما شابه ذلك... أو كانوا يدافعون عن الخونة في تيف؛ وفي كلمة واحدة، كانوا يحاولون أن يجعلوني أتنازل عن الدرب والقضية اللذين كنت قد اخترتهما بصفتي امرأة واعية وبالغة وأن أندم.

وكذلك كانوا ينوون أن يجعلوني أقلق إزاء ما كان يعيشه العراق من ظروف متفاقمة من خلال التأكيد عليها وإيضاحها من قبلهم، كما كانوا يقومون بتهديدي وإغرائي حتى أغادر

أشرف.

لذلك قررت أن لا أراجعهم في الفندق إلا في حالات قليلة اضطرارا حتى لا أواجههم كثيرا.

ولكنهم وفي كل مرة بذريعة ما، كانوا ينادوني إلى مكان حيث كان كل من مصطفى ومحمد يقيمـــان فيه بفندق أشـــرف وكنت اضطر إلى أن أتوجه إلى هنـــاك وإلا في حالة عدم ذهابي إليهـــم، فانهم كانوا يتذرعون به من أجل إطلاق أقوال الهراء والتشـــهير واختلاق الأكاذيب ضد المنظمة ويقولون: «ها هي المنظمة لا تســـمح لســـمية بأن تلتقي بوالدها وشقيقها في الفندق».

وهكـــذا كان كل من مصطفى وبريا وجورجس يهجمون عليّ يوميا وكانوا يهدفون وبأى شكل من الأشكال إلى إرغامي على التنازل عن النضال والانفصال عن منظمة مجاهدي خلق والذهاب إلى تيف وانتظار معالجة! أموري.

وفي يـــوم من تلك الأيام (عام ٢٠٠٤) وقبل أن يتوجه مصطفى محمدي إلى كندا وبينما أنا كنت غاضبة وتحت الضغوط جراء ما مارســـه هو وضبـــاط أمريكان من مدراء تيف من ضغوطات مشـــتركة في حقي، قالوا لي لا بد من أن توجهي رســـالة للسفارة الكندية تطالبين فيها منهم بمتابعة أمورك.

وفي حينها ظهرت سيدة من القنصلية الكندية في أشرف والتقت بكل من محمد ومصطفى محمدي.

ومـــا كان هدفهم من توجيه الرســـالة هذه من جانبي إلا أن أؤكـــد فيها على أن المنظمة تمارس الضغوط في حقي وكذلك كانوا ينقلون أقوال الخونة القاضية بأن المنظمة قد مارست التعذيب عليهم. وهم بذلك كانوا يريدون أن أشـــوه كذبا سمعة منظمتي أي «منظمة مجاهدي خلـــق الإيرانية التي ترفل بالفخر» والتي كنت عضوة فيها، وأزعم كذبا أن المنظمة تمارس التعذيب في حقي، ليتمكنوا من أن يستغلوا هذه الرسالة لتمرير أهدافهم لصالح كل من النظام ووزارة المخابرات.

إلا أنني لم أرضخ لمطلبهم ولم أقبلها مؤكدة لهم: «لا ولن أوجه رســـالة لأي طرف ولا أقوم بما تأمرون أنتم من أعمال. وفي الوقت نفســـه لست من أراد أن يطأ قدمه ارضا سوى أرض أشرف الطاهرة».

فقالوا لي:

«فاكتبي لهم أن يرتبوا ويتابعوا أمرك للمستقبل وإن لم تقومي بذلك، فلن يتابعوا أمور محمد ويظنون أن محمد لا ينوي العودة مثلك فتستغرق تسوية أموره وقتا طويلا فتضطران إلى أن تتحملاصعوبة هذه الأيام».

وفي تلك الأيام لم تكن الطبيعة القذرة لمثل هذه المؤامرات من قبل النظام واستغلاله للعوائل واضحة بعد بالنسبة لي كما لم أكن أفهم لماذا يمارسون هذا المدى من الضغوط بحقي.

وكنت أتمنى أن تنتهي تلك الفترة لأتخلص من شرهم. ومن أجل أن أتخلص منهم وما كانوا يمارسون عليّ من ضغوط وجهت رسالة إلى السفارة الكندية. ولكن الضغوط والتعذيبات النفسية لم تتخفف فحسب وإنما كانت تشتد في كل مرة.

وفهمت عندئذ الخطأ الذي ارتكبته حيث كان من المفروض ألا أقوم بذلك من أجل التخلص من هذه الضغوطات القذرة.

وكان عملهم هذا يذكرني بانتزاع الاعترافات الجبرية داخل السجون التابعة لنظام الملالي لذلك كنت أكره وأرغب للغاية عن كل من مصطفى محمدي وباقي الذين كانوا يناورون ويراوغون بهذه الطريقة.

وفي كل مرة كان يأتي فيها كل من مصطفى محمدي وفريق الأمريكان إلى الفندق ليجذبوني نحو مطالبهم ويجعلوني أقترب منهم، فكانوا يأتون بهدية لي. كما كانوا يحاولون أن يتعاملوا معي بشفقة وحنان إلا أنني كنت أضرب عرض الحائط ما كانوا يطلقونه من أقوال وما كانوا يقومون به من أعمال حيث كنت أكره مراوغاتهم ومناوراتهم الرامية إلى تنازلي عن قضيتي ومعتقداتي.

لذلك كنت أبذل قصارى جهودي حتى تتم معالجة أمور محمد الذي لم يكن يتحمل النضال وكان قد سقط في مسيرة النضال وليخرج من أراضي أشرف الطاهرة كون أشرف كانت ساحة المعركة لأعضاء منظمة مجاهدي خلق.

وأخيرا عاد مصطفى محمدي في خريف ٢٠٠٤ إلى كندا وتمت معالجة أموره بعد ثلاثة أشهر.

وقبل إعادة محمد بيوم واحد، راجعني الأمريكان ليحاولوا أن يجعلوني أترك دربي الذي خضته متغافلين عن أنهم لم يكونوا يتمكنون من التشكيك في حقي في قراري الذي اتخذته

كما لم أكن أسمح لهم بذلك. كوني أعرف جيدا أنهم ينفذون فعلا ما يطلبه كل من الولي الفقيه للنظام الرجعي ووزارته للمخابرات سيئة الصيت.

واتصلوا هناك بوالدتي حيث كان من الواضح بأنهم نسـقوا الأمر معها مسبقا، وقالوا لي إن والدتك كانت تريد أن تتحدث معك فطالبتنا أن نوفر هذا الاتصال معك.

وعقب ذلك الاتصال بوالدتي وما واجهته خلاله من إصرارها القاضي بأن أغادرالصفوف الطيبة والشـريفة لمنظمة مجاهدي خلق، كنت أفكر في أنه ماذا حدث؟ ولماذا يتواطأ هؤلاء أجمعون ليفصلوني عن هذا الدرب؟

وأكـدت لوالدتي في الاتصال ذاته: «... إنك أرسـلتني ذاتك. والآن تريدين أن أعود؟ أنا لسـت غير واعية وغير مدركة بحيث يمكنك أن تصممي بشـأن ما اتخذته من قرار لمصير حياتي وأنا أصمم وأتخذ بنفسي قرار مصيري. ولو كنت الآن في كندا لما كنت أبقى بجانبكم فكنت أبحث عن عيشـي، إذن فلا تصري...». وبعد ربع ساعة من الحديث وما شابه ذلك... ودّعتها.

وبعد قطع الاتصال جاء الدور لكل من السـيد العقيد جورجس والسـيدة بريا ثانية ليبدءا بتقديم نصائح مثيرة للاشـمئزاز منها: «... إنه يعد الفرصة الأخيرة لك وإذا لم تأت فتفوتك الفرصة...».

وأنا أجبتهم: «ما الذي تريدون مني؟ تابعوا أمور محمد سريعا فيكفيني ذلك».

وعندما فهموا أنني لست من ينوي التنازل عن النضال اضطروا إلى أن يتخلوا عني.

وراجعت محمد في اليوم الأخير لتوديعه وعاد في اليوم التالي إلى كندا.

* محاولات هادفة وممارسة مضايقات متزايدة

في أيار/ مايو ٢٠٠٥ وصلني مرة أخرى خبر مجيء مصطفى محمدي إلى أشرف. إلا أنه لم يزرنا وإنما كان قد راجع الأمريكان وقال إنه يريد أن يعيدني معه إلى كندا.

ففوجئـت حيث لم أكن أصدق وقلت في نفسـي لماذا قام بهـذا العمل وكنت أتصور أنني سمعت الخبر خاطئا.

وطالب بلقائي في مقر الأمريكان. فالتقيت به من أجل حسـم القضية. وأتى به الأمريكان إلى مكان اللقاء.

وكنت أفكر دائما ما القضية؟ ولماذا راجع الأمريكان؟

وفـــي بداية اللقاء وبعد مجامـــلات اعتيادية قلت له: «لماذا فعلت هـــذا؟ هل قصرنا في استضافتك وأنت تفعل هكذا وتراجع الأمريكان؟»

وقال مصطفى محمدي بلهجة غاضبة ومتكبرة ودون أن يجيب ســـؤالي: «هذه هي المرة الأخيرة التي أراجعك! وأكدت أمك على أن أعيدك وهي تنتظرك ويجب أن ترافقيني وتعودي معي إلى كندا».

ومـــن أجل ذلك، جلـــب معه كل المستمســـكات الضرورية لخروجي من أشـــرف وكذلك المستمسكات الخاصة لجنســـيتي في كندا. و كان يعتبر نفسه مالكي أو وكيلي ويتعامل معي مـــن هذا المنطلق حيـــث كان ينوي أن يرغمني على قبول ذلك دون أن يوجه لي ســـؤالا أو يعير أقل قيمة واعتبار لتصميمي وما اتخذته من قرارلمصير حياتي ونضالي كإنسانة واعية ومدركة.

واللافت أنه كان يصور كل المشـــاهد وكلما جرى بيني وبينه من حديث ويســـجلها وذلك دون أن يوضحـــه ويبـــرره، بحيث أن تعامله معـــي بهذا الصدد لم يكن يشـــبه أبدا بالتعامل والعواطـــف والأحساســـيس التي يحملها والد عند لقاء ابنته، وإنمـــا كان يبين أنه ينفذ أمرا وواجبا ويمررهما. وكان يصورني بشـــكل مستمر ويقول لي وجهي رسالة لأمك وقولي لها إنني قمت بكل ما كان في وســـعي لك إلا أنك لا تعودين من ذاتك. ولكنه ومن أجل ممارســـة ضغوط أكثر في حقي كان يضيف ويؤكد على أنه في حالة عدم عودتك فسوف تموت أمك.

أريد أن أســـتنتج أن تعامله معي قد تغير بشكل نوعي. كما كانت تصرفاته قد تغيرت ولم يكن يسيطر على نفسه حيث كان يغضب فجأة ومن ثم يهدأ.

وعندما كنت أردد رفضي لحالات إصراره على مغادرتي لأشـــرف، كان يرد علي بشـــكل مســـعور ويصرخ غاضبا ويسبني ويسب المنظمة. وفي الحقيقة كان ينفذ واجبه والسيناريو المملى عليه.

وردا على اختلاق المشاهد المزورة من قبله وإصراره قلت له انته من هذه القضية واترك هذه الأعمال. واطمئن أنني اخترت مصير حياتي بكل وعي ولا مبرر للحديث بهذا الشأن بيني وبينك ومع أي شخص آخر.

ولكنـــه لم يتخل عن ذلك وكان يمارس ضغوطا أكثر فـــي حقي. وبالتالي قررت أن أعلن

لمسـؤولي حماية أشرف عن احتجاجي على مواصلة هذا التعذيب النفسي الذي كان يمارس من قبل مصطفى محمدي وذلك باطلاع ومرافقة وتعاون من قبل بعض من القوات الأمريكية أحيانا حيث كان يتكرر بشـكل متناوب. فبدأت أخوض معهم لقاءات كانت تقام لهذا الغرض وذلك بشـكل شـخصي (ودون حضور أعضاء منظمة مجاهدي خلق والأشرفيين على وجه التحديد). وكان بإمكانهم أن يتيقنوا أنفسـهم من قـراري الحقيقي واختياري الحر من خلال طرح أي استفسـاروتفحص وتحقيق يرونه ضروريا. كما أوضحت لهم بشكل تام خلال هذه اللقاءات أنها لعبة قذرة تمررها وزارة المخابرات للنظام عبر عائلتي ضد أشـرف وأعضاء منظمة مجاهدي خلق ومنهم أنا، ولا يعود يعتبر تواتر متابعات مصطفى محمدي وباقي أفراد العائلـة ولقاءاتهم معـي، أمرا في إطار العلاقات واللقاءات العائليـة، لذلك لا أعود أقبل أن ألتقي بهم ثانية.

كما كنت أشير خلال لقاءاتي للمسؤولين الأمريكان منهم العقيد أورمن قائد حماية أشرف إلى حقيقة أني لسـت شـخصا غير مـدرك أو تحت كفالة الآخريـن كعائلتي وكمن يقررون ويصممون بـدلا منه. وكنت أؤكد على أنني اخترت بنفسـي مصير حياتي وهو النضال في صفوف منظمة مجاهدي خلق من أجل تحرير الشعب الإيراني وقراري هو المواصلة والالتزام بهذا القرار وأعرف جيدا ما أنا فاعلة به. كما أكدت لهم أنه طالما لا آخذ حق كل أبناء الشعب وشـهدائنا من هذا النظام أي طالما لم يتحقق كل من إسقاط هذا النظام وإقامة الحرية لأبناء الشعب، فلن أتنازل عن كل ما اخترته من مصير ودرب وما اتخذته من قرار، كوني لا يمكن أن أعيش براحة وبشكل اعتيادي.

وهكذا وعقب سلسـلة من اللقاءات المباشرة والشخصية من قبل الطرف الأمريكي وبعد سـماعهم ما كنت أتحدث عنه معهم من مواقفي والتوصل إلى قناعة لإجاباتي لهم، واطلعوا علـى كل من مواقفي وقراري الحقيقي وكذلك مـا كان يزعمه مصطفى محمدي من أكاذيب باطلة ودعايات فضلا على ما قامت به وزارة المخابرات من حملة ضد منظمة مجاهدي خلق حيث لم يبق مجال للشـك والريب فيما حصلوا عليه على أرض الواقع؛ لذلك ورغم المرافقة والتعاون المسـبقين لبعض من الأمريكان لمصطفى محمدي وبعد هذه اللقاءات المتسلسلة، أيدوا كلامي مؤكدين له على أنه لا يحق له أن يحتم عليّ ما ينويه من أجل أهدافه ويرغمني على مغادرة أشرف. واعتذروا مني للأجواء التي خلقت كما انتبهوا للأجواء المشبوهة لدى مصطفى محمدي وما كان يهدف إليه من إعادتي.

تنبغي الإشـارة إلى حقيقة أنـه وبعد الحرب الأمريكية العراقيـة الثانية، كان الأمريكان

يتحملون مسؤولية حماية أشرف. كما كان قد تم الاعتراف بنا بشكل رسمي عام ٢٠٠٥كأفراد محميين طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة. لذلك كلما كان يظهر ويتدخل كل من نظام الملالي ووزارة المخابرات وحيث كان أمننا يتعرض للخطر، كانت قيادة القوات الأمريكية مسؤولة كما كان من الضروري أن يجيبوا أي يتابعوا قضايا مماثلة لقضيتي.

وعلى صعيد ذي صلة، كشف العقيد مك كلاسكي من قادة حماية أشرف في واحد من المؤتمرات التي أقامتها المقاومة في باريس عن المؤامرات والضغوطات الممارسة من قبل كل من وزارة المخابرات وعملائها في حق أعضاء منظمة مجاهدي خلق في أشرف، ومنها مراجعات مصطفى محمدي المستمرة خلف مدخل أشرف من أجل فصلي عن منظمة مجاهدي خلق. وأدلى بشهادة بشأن بطلان ما كان يطلقه من دعايات قاضية ببقائي قسرا.

* شهادة العقيد لئو مك كلاسكي من قادة حماية أشرف حتى عام ٢٠٠٨ – باريس – ٢٤آذار/ مارس ٢٠١٢

«... عندما كنت أتحدث مع كل شخص في أشرف كان يؤكد على أنه بقي هناك طوعيا. كما شاهدت أفراد عوائل كانوا يقتربون من المدخل وهم يزعمون أن ولدي بقي هناك قسرا. وكان مصطفى محمدي أحدهم حيث كان يتواجد خلف المدخل يوميا...

وفي كل مرة كنت أتكلم فيها مع ابنته متسائلا هل أنت متأكدة من أنك تريدين أن تبقي هنا، فكانت تجيبني أجل! ...».

وبدأ مصطفى محمدي الذي كان قد تم تجنيده من قبل وزارة المخابرات ومنذ عام ٢٠٠٥ فصاعدا ينفذ واجبا آخر خلال زياراته المستمرة لأشرف حتى النهاية فضلا على تركيزه على فصلي عن المنظمة ومغادرتي أشرف حيث كان يصور جميع المشاهد والإجراءات والتعاملات وحواراته معي على وجه التحديد.

وبعد أن جعل نفسه أداة تتلاعب بها وزارة المخابرات استدرج باقي أفراد العائلة معه وجعلهم يتعاونون معه في خدمة أكره جهاز قمعي محترف بالجريمة في النظام. وكان يحاول وخلال اللقاءات مع القوات الأمريكية أن يؤثر عليّ ويجعلني متأثرة ويجعل الأمريكان يدعمونه ويدعمون واجبه (إعادتي من أشرف) وذلك فضلا على اختلاق مشاهد مزورة من قبله والتظاهر بالبكاء وإطلاقه صرخات عليّ.

وفي الوقت نفسه وفي إطار تنفيذ واجبه الآخر (كما كشف النقاب عنه في الفلم الذي بثته وزارة المخابرات) كان يصور ضباطا أمريكان بشكل خفي وكان يقدم كل ما صوره وسجله

للوزارة بغية استخدامه في ما يسمى بـ«فلمه الوثائقي التلفزيوني». وبث تلك الأفلام بعض من القنوات التلفزيونية للنظام (قناتا ١و٢ وقناة برس تي وي و...) حيث كانت قد بثت تلك المشاهد المذكورة أعلاه.

وبعد هذه القضية كنت أشفق عليه لفترة، لوقوعه في الفخ القذر الذي رتبته له وزارة المخابرات. كما كنت أظن أن هذه القضية قد انتهت وحينما يرون أنني لن أغادر، يتركونني ويكفون عني وبالتالي أقدر على أن أتنفس الصعداء.

* مواصلة المؤامرة والتعذيب النفسي

في ٥أيار/ مايو ٢٠٠٦ توجه كل من مصطفى محمدي ووالدتي إلى الأردن ليستأنفا مرة أخرى ممارستهما للضغوط من أجل فصلي عن المنظمة وإعادتي إلى كندا. وكانا قد طالبا بالاتصال بي من الأردن. ورغم أنني كنت أرغب عن هكذا اتصال إلا أنني قبلته جراء ما نصحتني المنظمة به.

وخلال اتصالي بهما في ٦أيار/ مايو ٢٠٠٦ وجدت تعاملهما أسوأ بكثير بالمقارنة بما مضى حيث كانا يطلقان أقوالا لم أكن قد سمعتها قبل ذلك. وهما إذ رددا ما تطلقه وزارة المخابرات من دعايات وأقوال هراء وتشهير ضد كل من منظمة مجاهدي خلق وقيادتها والعلاقات الداخلية في المنظمة، كانا يهدداننني أنه وإذا لم أقبل الذهاب معهما، فسيتخذان قرارات عملية!

ومن ضمن تلك التهديدات إذ رددت والدتي أقوال الهراء المعروفة لدى النظام ومن أجل ممارسة الضغوط علي كانت تهددني: «اذا لم تأت معنا، فإنني سوف آتي عند مدخل أشرف وأقدم على إحراق نفسي».

أو كانت تقول لي: «هلمّي بنا، ولا تبذري وقتك هناك ولا تبذري سنوات شبابك وأنت ترهقين نفسك أفلا تعرفين أنهم [منظمة مجاهدي خلق] قتلوا البعض [من أعضاء المنظمة نفسها]...».

وأنا لم أكن أتوقع مثل هذه الأقوال من جانبها كما لم أكن أتصور هذا المدى من التأثير عليها من قبل مصطفى محمدي خدمة لوزارة المخابرات.

وطبقا لذلك يمكن تقدير ما كان يمر به مصطفى محمدي نفسه من ظروف وما أطلقه من أقوال أثناء هذا الاتصال حيث لا حاجة إلى ذكر وترديد ما أطلقه من هراء وكلام فارغ.

وبالتالي لم يبق مجال للشـــك حيث تأكدت من أن هذه الأقوال وحالات الشفقة لا تربطها صلة بالعواطف والعلاقات وحالات الشفقة العائلية وإنما تنبعث من وزارة المخابرات سيئة الصيت للملالي التي تطبخها وتقودها. وإلا وهم يعرفون جيدا أن توجهي إلى أشرف وبقائي فيه كان ومازال على أســـاس معتقداتي وحبي ويقيني بقضية منظمة مجاهدي خلق والنضال من أجل الحرية ولا يقدر أحد على سلب اختياري ومعتقداتي مني ويفرض ويحتم شيئا آخر بدلا منها.

ونظرا لهذه الحقائق كلها كان الســـؤال المطروح هو أنـــه أي جهة كانت ولا تزال وراء حـــالات الإصرار الهادفة هذه إلى أن أعود إلى كندا وأترك صفوف المنظمة والنضال وألتجئ إلـــى العيش العادي وذلك مع ترديد مـــا يطلقه نظام الملالي من دعايـــات وتهم ضد منظمة مجاهدي خلق؟

وأخيـــرا أكدت لهما مرة أخرى على كلامي بكل صرامة حيث قلت لهما: «لا تبذرا وقتكما عبثـــا وارجعـــا. ولا يعود يوجـــد بيني وبينكم شـــأن ولا ولن أعود وآتي معكـــم إلى مكان» فودّعتهما.

كما أكـــدت كلمتي الأولى والأخيرة لبعض من الأخوات والإخوة المســـؤولين بينهم الأخ المجاهد الشهيد حســـين مدني وهو من الشهداء الأبطال الذين سقطوا جراء القتل الجماعي في أشرف في ١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ممن كانوا يطالبونني مرارا وتكرارا بالعودة إلى كندا مـــع عائلتي، على أنني عقدت عزمي واتخذت قراري إلى الأبد، حيث يكون كل من تصميمي وقراري هو أن أكون مجاهدة وأموت مجاهدة. إذن لن أقبل أن أستســـلم وأرضخ لهذه اللعبة القـــذرة المدبرة من قبل وزارة المخابرات للملالي وأنكـــث عهدي مع منظمة مجاهدي خلق وأغادر خندق النضال.

ولكن لا بد لي من أن اقول أني كنت أمتعض مما كان المســـؤولون في المنظمة يؤكدون عليه من تبيانات قاضية بـ«التفكير في الأمر من قبلي واتخاذ قراري» وذلك بشـــكل مستمر خاصة حينما كانوا ينصحونني بالعودة إلى كندا مع عائلتي. وكان ســـؤال يلوح في خاطري بشـــكل مســـتمر أنه لماذا يقدمون هكذا مقترحات ووصايا؟ وإني مجاهدة ولحد هذه اللحظة ورغـــم كل ما تجاوزته من ضغوطات وفتن وابتـــلاءات لم يخطر ببالي ولو للحظة أن أغادر أشرف.

وفهمت بشكل جيد خلال هذه التحديات أنني بصفتي امرأة مجاهدة لا بد لي وقبل كل شيء من أن أدفع بشـــكل تام ثمن حريتي واتخاذي الحر لقراري من أجل أن أســـلك درب النضال

وكذلـــك ثمن كونـــي مجاهدة والبقاء مجاهدة في مواجهة أي تحـــد وحاجز ورادع أتته حيلة ومؤامرة يحوكهما كل من العدو وعناصره منها التشـــبث بالعلاقات والعواطف العائلية، لأنه لا يعد النضال في وجه نظام الملالي الدجال والمعادي للإنســـانية والكون والبقاء في خندق منظمة مجاهدي خلق باعتبارها العدو الرئيسي والتهديد الأكبر لوجود هذا النظام الذي يدفع بكل ما يملكه بمثابة ســـلاح وورقة ليمرر بهما ما يحوكـــه من مؤامرات ضد مجاهدي خلق ويوجه لهذه المقاومة الضربات ويدمرها؛ أمرا سهلا وطريقا ممهدا أو حركة تلقائية وقرارا يسيرا بلا ثمن؛ بل إنه لا بد من دفع ما يتطلبه هذا القرار من ثمن وما تقتضيه مواجهة تحديات مختلفة ناجمة عن هذا القرار من ثمن. وهكذا وبدلا من الحزن والاستياء لمواجهتي كلا من هذه المؤامرة وهذا التعذيب النفسي اللذين كان النظام قد مارسهما في حقي عبر عائلتي وبدلا من الامتعاض مما كان المســـؤولون في المنظمة ينصحونني به، عاهدت نفسي أن «أستعد لأتحدى» العدو وكل ما يحوكه من مؤامرات في حقي وذلك تحت أية ذريعة ويافطة كانت بل أحولها إلى فرصة لـتوســـيع وترقية نضالي وصمودي وأرضية لتسديد الضربة للنظام وذلك من خلال إحباط مثل هذه المؤامرات والخدع وكشف النقاب عنها لترتدعليه جميعا.

ولا حاجة إلى أن أوضح أن استغلال النظام ووزارة المخابرات لورقة «العائلة» والعواطف والعلاقـــات العائلية لم تكن تقتصر علـــيّ فقط. حيث كان النظام يبذل قصارى جهده من خلال ممارســـة الضغوط ومختلف التهديدات والإغراءات لاســـتخدام عوائل باقي أعضاء منظمة مجاهـــدي خلق تمريرا لما كان ينويه من أهدافه ضد المنظمة، لذلك كان يرســـل مواكب إلى أشـــرف تحت إشراف عناصر مقربة من وزارة المخابرات. ورغم أن أغلبية العوائل ماكانوا يرضخون لما يطلبه منهم النظام وكانوا يتحملون ما كان يترتب على رفضهم مطالبه، إلا أن الكثيـــر منهم كانوا يضطرون إلى الذهاب إلى أشـــرف مع المواكب التابعة للنظام بحيث أنهم وفور زيارة ولقاء ذويهم في أشرف كانوا يكشفون النقاب عما خططته وزارة المخابرات من خططهـــا وأجنداتها، كانوا يعلنون عن تأييدهم ودعمهم للمنظة وذويهم المجاهدين كما كانوا يتأثرون بشدة مما تتحلى به المنظمة من قيم إنسانية ونضالية وبالتالي كانوا يتحولون فعلا إلى سفراء ومبلغين لكل من أشرف والأشرفيين داخل إيران.

لذلك وبعد فترة قصيرة اعتبر النظام دخول أشـــرف خطا أحمر بالنسبة لمن كان يرسلهم قســـرا أو من خلال تهديـــده وإغرائه لهم إلى أشـــرف. وأخيرا قام ولمـــدة أكثر من عامين بممارسة التعذيب النفسي وأفضع أقوال الهراء والتشهير من خلال إطلاق الصرخات وتهديد الأشـــرفيين بالقتل والإبادة على مدارالساعة وباستخدام ٣٢٠مكبرة صوت في محيط أشرف

وذلك عبر ما يســمى بعوائل منظمة مجاهدي خلق. وباختصار لم يكن يقبل إلا عدد قليل أن يبيع نفسه للنظام ويخدم أجنداته ضد منظمة مجاهدي خلق.

...

بيان مضاف صادر عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية يبين استمرار النظام في اضطهاد عوائل الأشرفيين

اعتقال عوائل مجاهدي خلق وسكان ليبرتي والسجناء السياسيين المطلق سراحهم

خلال الأيام الأخيرة اعتقلت وزارة مخابرات الملالي عددا من أفراد عوائل مجاهدي خلق وســكان ليبرتي والسجناء السياسيين المطلق ســراحهم. وكان من بين المعتقلين السيدتان فاطمة مثنى وفاطمة ضيائي والسيدان محمود عظيمي وعلي رضا شريعت بناهي.

واعتقلت السيدة فاطمة مثنى أم لطفلين من قبل عوامل وزارة مخابرات النظام في منزلها بطهران بتأريخ ٥تشــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. ســبق وأن قضت السيدة مثنى سنوات في السجن في الثمانينات من القرن الماضي بسبب مناصرة مجاهدي خلق. كما أنها اعتقلت مرة أخرى برفقة زوجها حســن صادقي وإبنها ايمان البالغ من العمر ١٧عاما في شباط/ فبراير ٢٠١٣ وكان ســبب اعتقالهم محاولتهم لإقامة حفل تأبين للمجاهد غلام حسين صادقي من مجاهدي أشــرف في سجن ليبرتي والذي كان قد توفي جراء الحصار الطبي المفروض على ليبرتي ثم تم إطلاق سراحهم بعد تحمل سنة من الحبس بدفع الكفالة.

واستشهد ٣أشقاء الســيدة مثنى وهم مرتضى وعلي ومصطفى على أيدي نظام الملالي خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢. وكان مرتضي ســجينا سياسيا أيضا في عهد الشاه وقد خضع للتعذيب. ويعيش الشقيق الآخر للسيدة مثنى في سجن ليبرتي.

وكان السيد علي رضا شريعت بناهي من السجناء السياسيين المناصرين لمجاهدي خلق في الثمانينات من القرن الماضي قد قضى ســنوات في ســجون النظــام العائدة إلى عصور الظلام في ظروف قاسية وذلك رغم أنه يعاني من الإعاقة الشديدة. كما أنه اعتقل مرة أخرى من قبل عناصر مخابرات النظام في ١٩أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ واقتادوه إلى مكان مجهول.

كما اعتقلت الســيدة فاطمة ضيائي وزوجها محمود عظيمي خلال مداهمة شــنها رجال مخابرات الملالي منزلهما في ١١تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥.

وكانت السيدة ضيائي ٥٨عاما قد تحملت ٥سنوات في السجن مع التعذيب في الثمانينات من القرن الماضي بسبب مناصرتها مجاهدي خلق. كما أنها قد اعتقلت في ٢٠شباط/ فبراير ٢٠٠٩ بسبب زيارتها إلى أشرف وقضت أكثر من سنتين في السجن رغم إصابتها بمرض مستعص. وللمرة الثالثة تم اعتقالها من قبل رجال مخابرات النظام في ٨حزيران/ يونيو ٢٠١٣ كونها ابنتيها من مجاهدي أشرف بينما أنها كانت تعاني من الحالة الصحية المتدهورة وكانت تخضع للعلاج.

إن السيد محمود عظيمي ٦٤عاما من السجناء السياسيين في النظام السابق حيث تم اعتقاله عدة مرات منذ الثمانينات من القرن الماضي لحد الآن بما فيها عامي ٢٠١١ و٢٠١٣. وقد استشهدت ابنة شقيقه نسترن عظيمي ٢٣عاما خلال هجوم القوات العراقية على أشرف في ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١.

ان اعتقال عوائل مجاهدي أشرف وحقد نظام الملالي ضد أنصار مجاهدي خلق الوجه الثاني لعملة استقدام عملاء فيلق القدس الإرهابي ومخابرات الملالي تحت يافطة العوائل إلى ليبرتي وممارسة التعذيب النفسي ضد مجاهدي خلق وتمهيد الطريق لارتكاب مجزرة أخرى.

إن المقاومة الإيرانية تدعو جميع الهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان خاصة المفوض السامي للأمم المتحدة في شؤون حقوق الإنسان والمقررين الخاصين للاعتقالات التعسفية وحالة حقوق الإنسان في إيران إلى إدانة قاطعة لهذه الاعتقالات التعسفية واتخاذ عمل عاجل لإطلاق سراح المعتقلين.

أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – باريس – ١٦تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

هجمات على أشرف وليبرتي

بعد أن سلمت القوات الأمريكية ملف أشرف إلى المالكي وجد النظام الإيراني أفضل فرصة لتفنيذ نيته بتصفية مجاهدي خلق. بعد استلام ملف أشرف قد وضع المالكي مباشرة عدة أعمال في جدول أعماله حسب الطلب الإيراني؛

الأول، قطع علاقات العراقيين مع مجاهدي خلق حيث منع أي تعامل للعراقيين وحتى الأجانب مع مجاهدي خلق وشملهم بمادة ٤ الإرهاب. والثاني، أرسل قطعان من وحوشه إلى ضواحي أشرف بهدف إثارة الضجيج وإطلاق تهديدات إلى مجاهدي خلق بشن هجمات عليهم وكذلك استقدام عوائل تابعة لوزارة مخابرات الملالي إلى خارج أشرف بإطلاق

الشتائم والتهديد بقتل مجاهدي خلق و... على مدار الساعة بواسطة ٣٢٠مكبرة صوت لمدة ٦٧٧يوما. وكان أحد الأهداف الأساسية لورقة العوائل هو تمهيد الطريق لشن هجمات على أشـــرف وإبادة وتصفية مجاهدي خلق، الأمـــر الذي ظهر بوضوح من خلال فحوى الهتافات التـــي كان يطلق هـــؤلاء العملاء التابعون لوزارة المخابرات ضـــد مجاهدي خلق أمام بوابة أشرف. وكان المالكي بصدد تنفيذ خطة تصفية «مجاهدي خلق» الكاملة عن طريق ٣هجمات كبيرة على أشـــرف كان آخرها مجزرة الأول من أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ في أشرف. والأمر واضح جدا بأن موضوع العوائل واستقدام العملاء المخابراتيين تحت يافطة العوائل كان ولا يزال يهدف تمهيد الأرضية المناسبة لإبادة مجاهدي خلق والقضاء عليهم.

الباب الثالث

أ . عملاء إيران ودورهم في التحشيد والتجنيد ضد الأشرفيين

كان دور هؤلاء العملاء خطيرا جدا في التحشـــيد والتحريض ضد المجاهدين الأشـــرفيين الذين كانوا قد نجحوا في تأســـيس بيئة صديقة ومتعاطفـــة معهم في محافظة ديالى، فعملوا جهدهم على إفراغ مشـــروع الصداقة والتعاطف الأشرفي من محتواه، لذلك استهدفوا شيوخ عشـــائر ديالى والبسطاء من شـــعب المحافظة بالدعايات والإغراءات والدعوة لزيارة إيران وقبول برامج الملالي لغســـل الأدمغـــة فضلا عن تهيئة البيئة والأجـــواء لتحركات إجرامية تســـتهدف مخيم أشرف من مناطق لا تبعد عنه كثيرا، والمخيم لا يبعد عن الخالص أكثر من ٢٥كلـــم، وقد اتخذ الكثير من عملاء إيران من الخالص منطلقا لنشـــاطاتهم برعاية وحماية قائمقام القضاء «عدي الخدران» العميل المعروف للنظام الإيراني والذي شارك بشكل مباشر بحبك الافتراءات والدعاوى الباطلة ضد الأشـــرفين، وهذا تقريرعن عدد من هؤلاء العملاء نقرأه ابتداءا بالعميل «جبار المعموري» الذي كان أكثرهم خسة وعمالة:

*** «جبار عودة جواد المعموري» من الأفراد القدامى في فيلق ٩بدر**

«الملا جبار المعموري» واســـمه الحقيقي هو «جبار عودة جواد المعموري» و يعرف بكنية «أبو إبراهيم» واســـم «الشـــيخ مهند عبد الجبار» أيضا يعتبر من الأفراد القدامى في فيلق ٩بدر. وقد تم تجنيده منذ تشـــرين الأول/ أكتوبر عـــام ١٩٨٧ في إيران من قبل فيلق

حرس النظام الإيرانـــي وقوة القدس الإرهابية وكان يعيش في إيران حتى عام ٢٠٠٣ لمدة ١٦عامـــا، وكان من متقاضي الرواتب في قوة القـــدس ورقم ملفه في قوة القدس ١١٧٤٨ وتأريخ تجنيده هو ١٩٨٧/١٠/١.

ممارسة التعذيب النفسي من قبل عملاء مخابرات الملالي ضد أعضاء منظمة مجاهدي خلق في مخيم أشرف بواسطة «٣٢٠مكبرة الصوت» لمدة «٦٧٧يوما»

وكان جبـــار المعموري يخدم في فيلق ٩بدر باعتباره ممثلا عن «الولي الفقيه» كما كان يشارك مباشـــرة في العمليات الإرهابية لمقر «رمضان» التابع لفيلق حرس النظام الإيراني عندما كان يأتمر بإمرته.

الملا «جبار المعموري» يهدد سكان مخيم أشرف بالاعتقال وهو خلف سياج أشرف

وبعد عودته إلى العراق في عام ٢٠٠٣ احتفظ بعلاقته مع قوة القدس كما كانت عليه في الماضي وكان يرسل تقريره اليومي عن أعماله وخدماته إلى قوة القدس في طهران بتوقيع «أبو إبراهيم».

وتمركز جبار المعموري في مدينة «الراشـــدية» بين بغداد والخالص وقام منذ بداية عام ٢٠٠٤ بإنشـــاء فرق الموت في العراق وهو من مؤسســـي المجـــازر والحرب الطائفية في محافظة ديالى العراقية.

وأصبـــح جبار المعموري في الدورة الأولى للمجلس الوطني العراقي عنصرا مدسوســـا لقوة القدس التابعة لفيلق حرس النظام الإيراني في مكتب محمود المشـــهداني وكان يرســـل تقريـــره اليومي عن أعماله ومدى إنجاز مهامه إلى الســـفارة الإيرانية في بغداد وشـــخص الحرســـي كاظمي قمي ســـفير النظام الإيراني آنذاك في العراق بتوقيع اسمه المستعار (أبو إبراهيم).

وبأموال طائلة كانت قوة القدس قد أغدقتها عليه، قام جبار المعموري ببناء دار ســـكنية

له في «جديدة الشـــط» وهي ناحية تقع أيضا على الطريق بيـــن بغداد والخالص. وفي يوم ٩أيار/ مايو عام ٢٠٠٧ أرســـل النظام الإيراني له شـــهادة بكالوريوس جامعية في الثقافة من جامعة «الإمام الصادق» في مدينة «قم» الإيرانية. يذكر أن النظام الإيراني وبإرســـاله شـــهادات دراسية لعملائه في العراق يوفر لهم الشروط اللازمة لتوظيفهم وتعيينهم لمناصب حكومية رفيعة أو في الوزارات.

كما أن جبار المعموري شـــخص منبوذ وســـيئ الصيت لدى أهالي محافظة ديالى سواء بســـبب خلفية وجوده في إيران أو بســـبب كونـــه من الواقفين وراء تفعيـــل وتحريك الفتن الطائفية والمجازر الجماعية في محافظة ديالى. كما كان يسافر إلى إيران مرات عديدة سنويا لتقديم تقارير عن أعماله إلى أسياده هناك.

ومنذ عام ٢٠١٠ جندت ســـفارة النظام الإيراني في بغداد جبار المعموري بشكل محترف لتكثيف الضغوط على سكان مخيم أشرف. فشارك جبار المعموري في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ مباشـــرة وبالتنســـيق مع المدعوة «أحلام المالكي» عميلة لسفارة النظام الإيراني في إقامة معرض صور ضد مجاهدي خلق في قضاء الخالص بعنوان «الطاعون الأســـود». وأقيم هذا المعرض يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ في نادي الرياضة والشباب بمدينة الخالص وكانت كل اللوحـــات والصور المعروضة في هذا المعرض قد تـــم إعدادها وتهيئتها من قبل وزارة المخابرات الإيرانية التي جعلتها تحت تصرف جبار المعموري وهو بدوره قام بطبعها ونصبها

الملا «جبار المعموري» يهدد سكان مخيم أشرف بالقتل وهو خلف سياج أشرف

في المعرض. ودفع النظام الإيراني مبلغ ٣٠ألف دولار لجبار المعموري و«علي الزهيري» عــن كلفة معــرض الخالص. وبعد إقامته المعرض في الخالص ســافر جبار المعموري إلى مدينة «كرمانشاه» الإيرانية وهناك تم إبلاغه بمهامه اللاحقة.

إن ســفارة النظام الإيراني في بغداد قامت بالتنســيق مع لجنة قمع أشرف ليقوم هذا الشخص وكعامل في رئاسة الوزراء بتنفيذ مهامه تحت غطاء أجهزة حكومية. إن مهمته الرئيسية هي الحشد والتجنيد لإقامة مهازل أمام مخيم أشرف مرتبطا بالمدعو «ناصري» ضابط قوة القدس في سفارة النظام الإيراني في بغداد. كما أنه ينقل العملاء الذين يجندهم لممارسة النشاط ضد مجاهدي خلق إلى ناصري لتلقي التوجيهات والتعليمات اللازمة منها مباشرة، وجميع برامج عملها ومهامها يتم تحديدها وتعيينها من قبل سفارة النظام الإيراني في بغداد والمدعو ناصري. وهو كان يتولى مســؤولية مباشرة في مؤامرة تجمع العملاء أمام أشرف يوم ١١كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ و٧كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وهو كان يتولى إدارة جميع الشؤون الإدارية والتموينية وشؤون الإسناد للعملاء المحتشدين سواء من تهيئة وتحضير الطعام والتموين ومد وتعبيد الطرق لهم.

أمــا المهمة الأخص التي أبلــغ جبار المعموري بها في تجمع ٧كانــون الثاني/ يناير ٢٠١١ من قبل ســفارة النظام الإيراني في بغداد فهي كانت وإضافة إلى أعمال الإســناد، تجنيد حفنة من الأنذال والرعاع والأوباش ليقوم بهم بتخريب وتمزيق سياج مخيم أشرف والهجوم على المجاهدين ورشقهم بالحجارة.

كان هذا التحشــيد والتجنيد على أبواب أشــرف بإشــراف الســفارة الإيرانية ودارة المعموري وآخرين يجري تحت لافتة «عوائل الأشــرفيين» وهي ذات اللافتة التي تحشد السفارة الإيرانية اليوم تحتها اللملوم والعملاء والمزيد من الرعاع والمرتزقه على أبواب ليبرتي.

*** «نافع العيسى حسين الأمارة» رجل قوة القدس الإيراني في أدوار مختلفة**

«نافع العيسي حسين الأمارة» تم تجنيده في عام ٢٠٠٥ في فيلق القدس الإيراني وحمل عناوين وهمية مثل «رئيس جمعية الصداقة الإيرانية العراقية في تكريت» و «رئيس منظمة حقوق الإنســان» من قبل المالكي و «الدكتور» و«عضو مؤسسة السلام» و«رئيس لجنة الدعم والإسناد للعوائل المعتصمة أمام أشرف» و«معهد الرافدين للدراسات الإستراتيجية»

وغيرها من العناوين.

للتعرف على هذا العميل لابد أن نسأل من هو هذا الجاسوس وما هي أفعاله؟ للإجابة على السؤال من الأحرى أن نلقي نظرة إلى الصور التالية حيث تغنينا عن الإيضاح.

العميل نافع العيسى وخلال زيارته إلى إيران التقى مع العديد من قادة فيلق القدس ومدراء المخابرات الإيرانية والصور التالية تكشف عن ذلك.

<u>من هو عميد الحرس «علي بلالك»؟</u>

كان عميد الحرس «علي بلالك» من المنتسبين القدامى لقوة القدس الإرهابية في عام ٢٠٠٤ وكان قائد عمليات معسكر «فجر» في مدينة «الأهواز» (مركز محافظة خوزستان – جنوب غربي إيران). وفي بداية سقوط النظام العراقي السابق قام بلالك بإرسال عدد كبير من أفراد قوة القدس الإرهابية التابعة لفيلق حرس النظام الإيراني إلى العراق عبر نقطة «شلمجة» الحدودية لغرض تنظيم وإعداد عمليات القتل والنهب في العراق. وكان عميد الحرس بلالك إلى

«نافع العيسى» (في اليسار) وهو يتصافح مع
عميد الحرس «علي بلالك»

عام ٢٠٠٧ مسؤولا عن مراقبة نقطة شلمجة الحدودية من قبل قوة القدس وكان كل ترددات وتنقلات قادة القدس من العراق وإلى العراق عبر الحدود الجنوبية تتم بالتنسيق معه وبإشرافه. وخلال السنوات الأخيرة تولى عميد الحرس بلالك مهمة تدريب فرق الموت في العراق.

«نافع العيسى» يلتقي بعدد من قادة قوة القدس في أحد مقرات قوة القدس بطهران

ويتلقى نافع العيســى وخلال لقاءات ســرية مع عميد الحرس هذا توجيهات حول مهام قوة القدس الإرهابية في داخل العراق. وبعد تلقيه التوجيهات يستلم نافع العيسى منشورات وكتيبات وكتب خاصة للتدرب على الإرهاب والحرب النفسية من قوة القدس ويقوم بتوزيعها باستخدام شبكاته التجسسية في العراق.

«نافع العيسى» و«هادي العامري» في فندق بطهران

«نافع العيسي» مع عدد من الملالي المجرمين في تظاهرة لصالح النظام الإيراني في مدينة مشهد الإيرانية

وفي إحدى الزيارات أقام نافع العيسى عدة أيام في أحد مراكز التدريب لفيلق القدس ثم شارك مع عناصر فيلق القدس في تظاهرة بطهران كان هدفها الدعم لمطالبة النظام الإيراني باكتساب القنبلة النووية. شعارات التظاهرة واضحة في منصة مسؤولي النظام. ثم توجه إلى مدينة مشهد وشارك في تظاهرة مماثلة مع الملالي السفاحين.

الصورة التالية تكشف عن مشاركة نافع العيسى في مظاهرات مع قادة فيلق القدس والملالي الإيرانيين.

يواصل نافع العيسى عمالته لفيلق القدس ووزارة مخابرات الملالي و ضد الشعب العراقي وأعضاء المعارضة الإيرانية المتواجدين في مخيم أشرف وليبرتي وهو يسافر إلى إيران باستمرار وبعد عودته إلى العراق يواصل أعماله بالتعاون مع مختلف الأجهزة الأمنية العراقية ومكتب رئيس الوزراء:

١- سافر نافع العيسى إلى إيران في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ وتسلم واجبات جديدة من قبل وزارة المخابرات ضد مجاهدي خلق و قرروا أن يواصل النشاطات التي كان يقوم بها ضد أشرف ويوسعها.

٢- بناء على هذه المعلومات أثناء سفره إلى إيران في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ كان يرافقه في هذه السفرة أحد عناصر مكتب رئاسة الوزراء والذي هو مسؤول لقمع و ممارسة الضغط على أعضاء مجاهدي خلق في مخيمي ليبرتي وأشرف. أخذت قوة القدس نافع العيسى إلى إيران من جديد في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير لتوجيهات جديدة إلى إيران. ففي هذه اللقاءات كلفته بازدياد النشاطات الدعائية الكاذبة ونشر الأكاذيب ضد منظمة مجاهدي خلق وطالبته أن يبدأ بالعمل في الصحف العراقية ضد مجاهدي خلق ليمهد الطريق لتنفيذ هجمات واعتداءات جديدة ضد مخيم ليبرتي وأشرف وارتكاب مجازر ضدهم. إن هذا العميل يقدم الأخبار المصطنعة من قبل سفارة الملالي في بغداد ويقدمها للوسائل الإعلام العراقية بواسطة المبالغ التي يستلمها من سفارة الملالي في بغداد تحت عنوان ممثل رئاسة الوزراء أو شخصية عراقية ويطالب نشرهذه الأكاذيب ضد مجاهدي خلق و لغرض تنفيذ هذه المهمة كلف عدد من العملاء تحت عنوان المراسلين و يعطي هذه الأخبار أيضا عن طريق هؤلاء العملاء إلى الصحف والجرائد.

هذا العميل المأجور يحضر مرة في قواعد عسكرية لقوات الحرس الإيراني ويلتقط صورة تذكارية أمام منصة قوات الحرس ومرة أخرى يشارك في تظاهرة نظمتها قوات الحرس

وميليشيات النظام بطهران دعما للمرشد الأعلى للنظام على خامنئي. ومرة ثالثة يجلس خلف طاولة الحرس كتاجر ليتقاضى من مجرمي فيلق القدس أجره لما ارتكبه من أعمال الجريمة والتجسس.

ووجه آخر لنافع العيسى حسين الأمارة عميل فيلق القدس في أدوار مختلفة، أنه متورط في مستنقع الفساد. نافع العيسى وبعد تنفيذ كل مهمة مكلفة بها من قبل فيلق القدس والمؤامرة وتنفيذ الجريمة ضد اللاجئين في مخيم أشرف يذهب إلى إيران. إنه وبعد تلقي حفنة من المال إزاء ما ارتكبه من جرائم وأعمال التجسس يتوجه إلى مختلف المدن الإيرانية ضمن برنامج ينظم له فيلق القدس للنزهة من مدينة إلى أخرى في إيران مكافأة له لما ارتكبه من جرائم.

«نافع العيسى» مع عناصر فيلق القدس في فندق «فخم» بطهران

نافع العيسى في العراق يرتبط باستمرار بالمدعو «ناصري» و«علي رضا نوبخت» و«حاج علي نويدي» و«فلاح شيباني» من عناصر فيلق القدس العاملين في سفارة النظام الإيراني في بغداد.

وقد سافر نافع إلى إيران مرات عديدة وهو من المأجورين لجمعية غطاء لمخابرات النظام الإيراني تسمى بجمعية «هابيليان». يذكر أن جمعية «هابيليان» التي تأسست عام

٢٠٠٥ مـــن قبل المدعو «جواد هاشـــمي نجاد» من مســـؤولي وزارة المخابرات الإيرانية وتقوم هذه الموسسة بشن حرب نفسية وعملية التشهير ضد مجاهدي خلق ومن أجل تمهيد الطريق للاعتـــداء والهجوم عليهم وارتكاب مجازر ضدهم كمـــا حدث في مجزرتي ٢٠٠٩ و٢٠١١ في مخيم أشرف.

كما أنشـــأ في مدينة تكريت العراقية وبأمر من ســـفارة النظام الإيراني في العراق معهد غطاء مثيرا للســـخرية يسمى بـ«معهد الرافدين للدراسات الإستراتيجية»!! ليخدم مخابرات الملالي وقوة القدس الإرهابية بواجهة جامعية فارغة.

و له مكتب في «شـــارع فلسطين» ببغداد وهو على صلة وعلاقة مباشرة بسفارة النظام الإيراني في بغداد ولجنة قمع أشـــرف في رئاسة الوزراء العراقية وهو يقدم نفسه في بعض نشـــاطاته بأنه موظف في مكتب رئيس الوزراء، وتدفع ســـفارة النظـــام الإيراني نفقات كل الأنشطة التي يمارسها هذا الشخص.

إن من خدمات نافع العيســـى للمخابرات الإيرانية حشـــد عدد من عناصره تحت مســـمى أهالـــي محافظة صلاح الدين في مدخل مخيم أشـــرف يوم ٤ تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ بحضور صحفيين مرسلين من قبل سفارة النظام الإيراني.

التقى نافع العيسى في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ بالحرسي «دانايي فر» ســـفير النظام الإيراني في بغداد للتنســـيق معه حول الإجراءات اللاحقة ضد مجاهدي خلق، واســـتلم منه أموالا وكميات من الفســـتق والحلويات الإيرانية «كز»، مقابل خدماته للنظام الإيراني. ومنها نفقات تهيئة خيمة بقيمة ٣ملايين دينار لإيواء التابعين للمخابرات الإيرانية المرابطين أمام بوابة مخيم أشرف.

وقـــد جعل دانايـــي فر هذا العميل مرتبطا بأحد الإرهابييـــن الأقدمين في قوة القدس وهو المدعـــو «أبو داوود» الذي كان يعمل في وقت ســـابق ولمدة طويلة في دائرة اســـتخبارات معسكر «غيور» التابع لفيلق الحرس في مدينة «الأهواز» الإيرانية.

وفي يوم ١١كانون الأول/ ديســـمبر ٢٠١٠ نقلت وزارة المخابرات الإيرانية عددا من عملائها ومرتزقتها المنتحلين صفة العشـــائر العراقية إلى الجناح الجنوبي لمخيم أشـــرف بهدف تصوير هذه المســـرحية وعرضها في وسائل الإعلام التابعة لها للإيحاء بأن أهالي محافظـــة ديالى يطالبون بطرد مجاهـــدي خلق من العراق. وكان أحـــد الموظفين ويدعى ناصري وهويعمل في ســـفارة النظام الإيراني في بغداد تحت غطاء المستشـــار الاقتصادي

متواجدا في الموقع ويرافقه نافع العيســى وناصري وعلي رضا نوبخت وهما من العناصر الرئيسة لقوة القدس الإرهابية في السفارة.

«نافع العيسى» في جمعية «هابيليان»
التابعة للمخابرات الإيرانية في مدينة مشهد

وبعــد هذه الخدمة التي قدمتها المخابرات الإيرانية وخلال مقابلة أجرتها معه مؤسســة «هابيليــان» التابعة للمخابرات الإيرانية يوم ١٤كانون الأول/ ديســمبر ٢٠١٠ أعرب نافع العيســى عن شكره للمدعو «جواد هاشــمي نجاد» أحد المسؤولين في المخابرات الإيرانية على مساندته ودعمه له.

كما ســافر المدعو نافع العيسى عنصر قوة القدس الإرهابية يوم السبت ٨كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى إيــران على رأس وفد تحت غطاء «الوفد التجاري» يضم ١٧من العملاء الآخرين للنظــام الإيراني عبر نقطة «مندلي» الحدودية ووصلوا إلى مدينة «كرمانشــاه» (غربي إيران). وتمت دعوة هذا الوفد إلى إيران من قبل الحرسي الإرهابي المدعو «محمود فرهادي» أحد قادة قوة القدس. وفرهادي هو الإرهابي الذي كان قد اعتقل في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ من قبل القوات الأمريكية في فندق «بالاس» بمدينة «السليمانية» الكردية العراقية ثم أطلق المالكي ســراحه إثر عقد الاتفاق الأمني مع القوات الأمريكية وتسليم السجناء إلى

العراق بموجبه. وهو الآن يقود قسما من العمليات الإرهابية والإجرامية في العراق تحت غطاء «المستشار الاقتصادي لمحافظ كرمانشاه» و«مسؤول هيئة رفاه الشعب العراقي».

وبعد وصوله إلى «كرمانشاه» انفصل نافع العيسى عن الأعضاء الآخرين للوفد وذهب إلى طهران لتقديم التقرير إلى الحرسي الإرهابي «آقا محمدي» ولهذا الغرض نزل في فندق «فردوسي» بطهران. أما «آقا محمدي» فهو من أعضاء المجلس الأعلى لأمن النظام والذي ينفذ التدخلات في العراق والمؤامرات ضد سكان مخيم أشرف تحت غطاء «مسؤول جمعية الصداقة الإيرانية العراقية».

وبعد المكوث في «كرمانشاه» لمدة ثلاثة أيام، تم نقل وفد العملاء المكون من ١٧شخصا وبرعاية المدعو «علي خضير ناصر» إلى «قم» ثم إلى طهران وهناك نزلوا في فندق «هويزة» الواقع في شارع «طالقاني». وهذا الفندق وضع تحت تصرف قوة القدس. أما المسؤول عن استقبال الوفد العراقي في طهران فهو حرسي في قوة القدس يدعى «داريوش درويش». وتجري تنقلات العملاء في داخل إيران بواسطة شركة «همت» وهي شركة غطاء تابعة لقوة القدس.

يذكر أن العميل نافع العيسى الذي تم تجنيده منذ عام ٢٠٠٦ من قبل قوة القدس ويزور إيران عدة مرات في كل عام لتلقي التوجيهات والمال، قد كلف بتجنيد عدد من المرتزقة ونقلهم إلى إيران بحجة العلاقات التجارية ليمكن لهم تنفيذ أوامر النظام الإيراني بسهولة ضد سكان مخيم أشرف وضد الشخصيات الوطنية العراقية.

* **«عدنان إبراهيم السراج» العميل المعروف لوزارة المخابرات الإيرانية في العراق**

«عدنان السراج» هو أحد من منتسبي وزارة المخابرات الإيرانية والذي يعمل في العراق تحت غطاء منظمات الخيرية و«NGO» لتحقيق أهداف الوزارة في العراق. إحدي المؤسسات التي يعمل عدنان السراج معها هي «مؤسسة الخلاني الخيرية» التي يساندها «الهلال الأحمر» التابع للنظام الإيراني وتشتغل «مؤسسة الخلاني الخيرية» تحت غطاء مساندة الأيتام و تدار من قبل الملا «محمد حيدري» الذي له ارتباطات وثيقه وقريبة مع النظام الإيراني. وللمؤسسة مكاتب مختلفة في بغداد وديالي وتقوم بتوفير إمكانيات مختلفة للمؤسسات الأخري التي تعمل كواجهات لمخابرات للنظام الإيراني.

إحدى المؤسسات التي تستلم الإمكانيات من النظام الإيراني هي مؤسسة «نور الجامعة»

التي تقوم بنشـــاطات طائفية ضد المواطنين في بغداد وديالي. كذلك عدنان السراج له ارتباط مع «مؤسســـة الفجر» التي هي كذلك إحدى المؤسسات التي تعمل كواجهة لتغطية نشاطات الـ«اطلاعات» أي المخابرات الإيرانية.

يقع مكتب عدنان السراج في «الكاظمية» ويقوم بتنسيق نشاطاته مع النظام الإيراني من خلال الهلال الأحمر.

قام عدنان الســـراج بتكريـــم الخميني في مؤتمـــر تحت عنوان «التضامن مع الشـــعب الفلسطيني» الذي عقد في بغداد بتاريخ ٢٦أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨ وذكر الخميني بعنوان «الإمام الخميني» وشرح أهمية «يوم القدس» المعلن من قبل النظام الإيراني.

وقـــد ذهب عدنان الســـراج إلى إيران في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٧ تحت غطاء النشـــاط الإعلامـــي والتقي بقادة قوة القدس. وتم توجيهه من قبل أجهـــزة مخابرات النظام الإيراني حول تأســـيس شبكات دعائية من أجل تمرير أجندات النظام في العراق وشن حملات دعائية ضد أعضاء مجاهدي خلق المقيمين في العراق.

كما أخذ عدنان الســـراج عددا من الصحفيين والإعلاميين المحسوبين على نظام الملالي فـــي العراق إلى إيران فـــي ٢٥حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ حيث أنهم التقـــوا بقادة قوة القدس. وتلقي السراج أموالا وإمكانيات في هذا اللقاء ثم تم توجيهه لمراحل لاحقة. وشارك في الوفد الذي أخذه عدنان الســـراج إلى إيران معظم طواقم شبكة الإعلام العراقية وقناتي «العراقية» و«الفرات» الفضائيتين ورئاسة تحرير الأخبار وقناتي «سلام» و«آفاق» الفضائيتين وعدد من المذيعين وممثلي الدراما. ودفع النظام الإيراني تكاليف الوفد كما رتب مأدب عدة للوفد.

«عدنان السراج» مع السفير السابق للنظام الإيراني «كاظمي قمي» في بغداد، في جلسة نظمها السراج ضد منظمة مجاهدي خلق

وبعد نهاية التوجيهات والتعليمات من قبل قادة فيلق القدس ومسؤولي الإعلام لنظام الملالي ذهب الوفد إلى السفارة العراقية في طهران بهدف إضفاء الطابع القانوني لارتباطاتهم بفيلق القدس لقوات الحرس الثوري الإيراني.

وبعد عودته من إيران أقام عدنان السراج جلسات ومؤتمرات عدة في فندق «المنصور» وفنادق أخرى منذ عام ٢٠٠٨ لتنفيذ أهداف الملالي الحاكمين في إيران وحملة الأكاذيب ضد أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة كما أنه أجرى مقابلات في القنوات التابعة للنظام الإيراني ضدهم.

كان نظام الملالي يمول المركز العراقي للتنمية الإعلامية الذي يديره السراج وغالبية ما تنشره هذه المؤسسة يتم إعداده وإسناده من قبل وزارة المخابرات الإيرانية. مسؤول المخابرات في سفارة النظام ببغداد هو شخص يدعي «حاج علي نويدي» حيث يسيطر وينسق مع وسائل الإعلام التابعة لإيران في العراق عن طريق أحد عناصر فيلق القدس في السفارة يدعي «فلاح شيباني» الذي هو الرابط الرئيسي مع عدنان السراج.

إن الكتب التي ينشرها عدنان السراج ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي نفس الكتب التي تعطيها وزارة المخابرات إليه والسراج يعيد الكتب إلى سفارة النظام الإيراني من أجل التوزيع بعد طبعها وبأسماء كتاب عراقيين مزورين وعلى سبيل المثال ثمة كتاب تحت عنوان «مركز التنمية لاستطلاع العراق وإنجازات عام واحد من الشهر الخامس من عام ٢٠٠٨ حتى الشهر الخامس من عام ٢٠٠٩، إلى الأمام نحو الإعلام العراقي المتميز» تم نشره معلنا فيه عن ٤ من أصل ١٣كتابا صدر ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

كما وزع عدنان السراج حوافز مقدمة من قبل النظام الإيراني مثل العربات والمجارف والمعاول والجزمات بين القرويين في محافظة ديالي عن طريق المؤسسات التابعة له وكان يوظف عددا من الأشخاص في كل قرية بحجة تنفيذ شؤون خدمية لإشاعة أجندة نظام الملالي وذلك بهدف الحضور في المؤتمرات التي كان ينظمها عدنان السراج ضد مجاهدي خلق. وكانت نفقات هذه المؤتمرات يتم دفعها له من قبل النظام الإيراني.

كما يصدر عدنان السراج صحيفة نيابة عن «المركز العراقي للتنمية الإعلامية» تحت عنوان «الخطوة» كانت تخدم مصالح السفارة الإيرانية والمالكي.

إحدى المهمات التي كلف بها عدنان السراج من قبل السفارة الإيرانية في بغداد كانت توظيف عناصر من ضعاف النفوس لفيلق القدس لذلك كان يختار دائما أفرادا بمواصفات

خاصة (طائفية وخانعه ومرتزقه) ثم يأخذهم إلى إيران. وعلى سبيل المثال فإنه أخذ مجموعة مكونة من ٣٤شـــخصا إلى إيران لمدة ٩أيام في عام ٢٠١٠ بهدف تجنيدهم وتوجيههم، كما أخذ مجموعة ثانية إلى إيران لمدة أسبوع واحد بهدف توجيههم للتزوير في الانتخابات.

وبإمرة من الســـفير الإيراني كان عدنان السراج في عهد المالكي تماما في خدمته وكان يمرر حملة الأكاذيب ضد سكان مخيم أشرف تمهيدا لقتلهم.

وكان هذا العميل لفيلق القدس مرشـــحا لائتلاف دولة القانون خلال الانتخابات البرلمانية فـــي العراق عام ٢٠١٠ إلا أنه ورغم كل عمليات التزوير والنفقات التي صرفها بهذا الصدد لم يتمكن من كسب أكثر من ١٢٠٠ صوت فقط ولم يفز.

وكشفت وسائل الإعلام العراقية المستقلة عن عمالة عدنان السراج للمخابرات الإيرانية وفيما يلي مقتطفات من مقالتين لكاتبين عراقيين اثنين:

- عدنان الســـراج ســـرق أموال المخابرات الإيرانية وأقام معـــرض الصور الإيراني في قاعات حكومية عراقية «مجانا»

رائد كاظم الحمداني

ومنذ عامين تقريبا باشـــر الســـراج بإقامة المؤتمرات والمهرجانات الهادفة لإبادة سكان مخيم أشـــرف وأنفق أموالا طائلة على نشـــاطاته الممولة من المخابرات الإيرانية، حتى أن بعض المحللين السياســـيين أرجعوا سبب عدم فوز المالكي في الانتخابات الأخيرة إلى وجود السراج وعدد من مشاهير عملاء إيران في قائمته كحسن سلمان وغيره...

إن الســـراج في عمالته للنظام الإيراني قد لا يختلف عن العديد من العملاء الجياع الذين تهافتـــوا كالذباب علـــى موائد الملالي معلنين ولاءهم وطاعتهـــم المطلقة للولي الفقيه، لكن اللافـــت هنا أن هذا العميل المخلص تجرأ على اســـتخدام موارد وممتلـــكات الدولة العراقية لخدمة مصالح النظام الإيراني، فكلنا نعرف أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي قد توطدت علاقته بوزير الشـــباب والرياضة جاســـم محمد جعفر بعـــد زواج المالكي بأخت هـــذا الوزير (وهي الزوجة الثانية لأبو إســـراء)، ولما كان الســـراج حتـــى وقت قريب بلا منصب حكومي يضمن مستقبله توسط لدى المالكي في تعيينه مديرا عاما في وزارة الشباب والرياضـــة، وبالفعل تم له ذلك وبمنتهي الســـهولة في العام الماضـــي، إلا أن المدير الجديد

لم ينتظر مرور ســـنة على تعيينه في منصبه حتى قام بتحويل قاعات المراكز الرياضية في بغداد والمحافظات إلى معارض صور فوتوغرافية إيرانية تهدف إلى تشويه صورة مجاهدي خلق، وبهذه الطريقة تمكن من ســـرقة الأموال التي خصصتها المخابرات الإيرانية لاستئجار قاعـــات فخمة لعرض الصور المعادية للمعارضة الإيرانية واســـتغل هذه القاعات الحكومية مجانا لإقامة المعرض، حتى أن النكتة التي أشـــيعت عن هذا الرجل أنه «ســـرق حتى أموال المخابرات الإيرانية».

- مركز تجنيد العملاء وتشويه الحقائق

عبد الكريم عبدالله

جمع ما يطلق على نفســـه المركـــز العراقي للتنمية الإعلامية وهـــو في الحقيقة واجهة إعلامية للنظام الإيراني وجهاز المخابـــرات الإيراني تحديدا ولا ندري كيف توافق الحكومة العراقية على السماح له بالعمل على الساحة العراقية، والهدف الرئيس من وجود وعمل هذا المركز هو الهجوم على منظمة مجاهدي خلق وعناصرها اللاجئين إلى العراق في مخيم وهو يجمع حوله باعة الضمير والقلم من ضعاف النفوس من الكتاب الذين فضحت عوراتهم ولم يتمكنوا من إيجاد مكان شـــريف يرضى بهم فمالوا إلى السحت الحرام وإلى التومان الإيراني الذي يوزع في مثل هذه الاجتماعات ثمنا لهتاف أو تصريح تخرص به كبير القوم في طهران وباتوا يرددونه هنا في بغداد...

* «عدنان رميض خرنوب عبيد الشحماني» من أبرز عناصر فيلق القدس في العراق

يعتبر «عدنان رميض خرنوب عبيد الشـــحماني» الملقب بـ«عدنان الشـــحماني» عضو ائتلاف دولـــة القانون من محافظة بغداد وعضو لجنة الأمن والدفـــاع في البرلمان العراقي مـــن أبرز عناصر فيلق القدس للنظام الإيرانـــي وأحد قادة فرق الموت في العراق. وبدأ أول نشـــاطاته لصالح فيلق القدس في مطلع عام ٢٠٠٥ حيث قـــام بزيارة إلى إيران مرتين في شـــباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠٠٦ بهدف تلقي المساعدات المالية لتأسيس جريدة اسمها «الهدى».

وفي عام ٢٠٠٦ انتقل الشحماني إلى المجاميع الخاصة التابعة لفيلق القدس في العراق والذيـــن يقومون بالأعمال الإرهابية والقتـــل والتفجيرات وإيقاد الحرب الطائفية وأصبح من

قادتها. ويعتبر الشـــيخ عدنان من أبرز قادة المجاميع الخاصة شـــأنه شـــأن الشيخ «أزهر الدليمي» و«أبو درع» والشيخ «قيس الخزعلي» و... حيث كان يعمل تحت غطاء عصائب الحق لفترة طويلة. كما أنه كان من مساعدي وزير الصحة في حكومة «إبراهيم الجعفري» بحيث كان يســـتخدم جميـــع الإمكانيات والموازنة الخاصة لهذه الـــوزارة لمجاميعه الخاصة العمليـاتيـــة ويوفر تكاليـــف العمليات الإرهابية بهذه الطريقة. وفي هـــذه الفترة قام بتوظيف عـــدد كبيـــر جدا من العناصر الموالـيـــة له في وزارة الصحة كما كان فـــي نفس الفترة التي حولت المستشفيات والمؤسسات التابعة للوزارة الصحة وجميع إمكانياتها سواء المختبرات وســـيارات الإســـعاف و... لخدمة العمليات الإرهابية للمجاميع الخاصة ومعظم الأفراد الذين كان يجندهم عدنان الشحماني تم استخدامهم في قسم حماية المنشأت الحيوية «FPS».

كمـــا أنه اختلـــس ملايين من الدولارات من هـــذه الوزارة وأنفق مبالـــغ هائلة للأهداف الإرهابيـــة من هذه الوزارة. وفي عام ٢٠٠٧ شـــكل عدنان الشـــحماني تجمعا تحت عنوان «تجمـــع العراق الوطني» الذي كان أحد التجمعات المختلقة من قبل فيلق القدس في العراق بحيث أنهم كانوا ينفذون عمليات ضد القوى المعارضة للنظام الإيراني في بغداد بشكل سري. ودفع فيلق القدس ملايين من الدولارات إلى الشحماني بعد أن شكل تجمعه وطلب منه تنفيذ العمليات ضد قوى الائتلاف والعراقيين المعارضين لتدخلات النظام الإيراني في العراق.

وقد التقى عدة مرات برفقة الشـــيخ قيس الخزعلي رئيس العصابة الإجرامية لـ«عصائب

عميل النظام الإيراني «عدنان رميض خرنوب عبيد الشحماني»

أهــل الحق» بـ«أبو رضوان» [عماد مغنية من عناصر النظام في لبنان والذي قتل لاحقا في سوريا] في البصرة بهدف التنسيق في الأعمال الإرهابية.

وذهب الشــحماني إلى إيــران بتوصية من المالكي عام ٢٠٠٧ بعــد أن اعتقلت القوات الأمريكية قادة الميليشيات التابعة للنظام الإيراني وقادة فرق الموت.

«عدنان الشحماني» مع عميل المخابرات الإيرانية «ابراهيم خدابنده»

وبعد دخول عدنان الشــحماني إلى إيران قــام فيلق القدس باتصالات أكثر وثوقا معه ثم جنده بشــكل كامل. وكان عدنان الشحماني بعد عودته من إيران في خريف عام ٢٠٠٧ من القادة الرئيسيين للمجموعات الإرهابية في منطقة «الرصافة» ببغداد.

وخــلال فترة توليه قيادة فرق الاغتيالات في منطقة الرصافة ببغداد وبتنســيق مع فيلق القدس قام عدنان الشحماني بإيفاد عدد ملفت من أعضاء هذه المجموعات إلى إيران بهدف خوضهم دورات تدريبية هناك.

وكان عدنان الشحماني والشــيخ قيس الخزعلي من مؤسسي المجاميع الخاصة التي تم تأسيســها بطلب مــن فيلق القدس في العراق. وفي نهاية عــام ٢٠٠٧ كان فيلق القدس قد خصص مبالغ هائلة لعدنان الشــحماني والشــيخ قيس الخزعلي والمجموعات التابعة لهما مــن أجل تنفيــذ العمليات الإرهابية كما قدم فيلق القدس مقرا لعدنان الشــحماني في منطقة

«الجادرية» ببغداد بهدف إسناد نشاطاته وذلك عن طريق عناصره في الحكومة العراقية.

وعشية انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٨ طلب فيلق القدس من عدنان الشحماني أن يتوجه إلى العمل السياسي إضافة إلى احتفاظه بالمجاميع الخاصة التابعة له، وقد شارك فعلا في انتخابات مجالس المحافظات بحيث طرح نفسه كتيار سياسي في مشهد العراق السياسي بهدف تمهيد الطريق لدخوله إلى البرلمان وأخذ مناصب حكومية ووزارية عليا.

وكان عدنان الشحماني يحاول وعلى أساس توجيهات من فيلق القدس أن يتقرب إلى مراكز السلطة في حكومة المالكي بهدف تثبيت مكانته في الحكومة العراقية المقبلة سواء في البرلمان أو مناصب حكومية أخرى. لذلك خاض الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١٠ ضمن ائتلاف دولة القانون فأصبح عضوا في البرلمان ولجنة الأمن النيابية، كما أنه عضو في لجنة الأمن في البرلمان الحالي ويمرر خطوط واستراتيجية فيلق القدس هناك.

* «عدي الخدران» قائمقام الخالص و دوره في الموقف الأمني في الخالص

«عدي الخدران» قائمقام قضاء «الخالص» في محافظة ديالى ينحدر من عائلة الخدران في الخالص ومن أقارب «غسان الخدران» الذي كان يشغل لفترة نائبا لمحافظ ديالى السابق في عام ٢٠٠٤ و كانت له ارتباطات وثيقة مع العناصر التابعة لفيلق القدس الإيراني في ديالى، ثم أحيل إلى مديرية الجرائم الكبرى في ديالى وكان يقود وبمساندة من عناصر الشرطة الشيعة والحرس الوطني الحرب الطائفية في المناطق السنية. وبعد ثلاثة أيام من

عميل النظام الإيراني «عدي الخدران» قائمقام قضاء «الخالص» بمحافظة ديالى

اعتقال العميد «قاسم خزعل» مدير الاستخبارات الجنائية في شرطة ديالى بتهمة التعاون مع الميلشيات والتورط في أعمال القتل والاختطاف الطائفية تم اعتقال العميد غسان الخدران نفسه في مكتب عمله في يوم الأحد ٢٥شباط/ فبراير ٢٠٠٧ بعد اتهامه بقيادة فرق الموت في محافظة ديالى

عدي الخدران هو الآخر كان يتعاون مع غسان الخدران وبالتعاون النشط مع «مليشيات بدر» و«جيش المهدي» وكان يمولهم ويدعمهم سرا ويساندهم. كما كان يعمل مع أحد عناصر وزارة المخابرات الإيرانية في ديالى يدعى «أبو شيماء» سكرتير غسان الخدران على التنصت على المكالمات الهاتفية للشخصيات الوطنية والشعبية ومعارضيهم عبر موظف في دائرة الاتصالات في الخالص يدعى «حسين عبدالله مهدي» ومن ثم يتم استهدافهم. وقتل «العقيد حاتم» مدير شرطة «بلدروز» في نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ نتيجة المعلومات التي نقلها أبو شيماء إلى فرق الموت.

وفي بداية الحرب الطائفية في الخالص في الأسبوع الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٦ كان عدي الخدران يتعاون وبشكل فعال مع المجموعات الخاصة والميليشيات التابعة للنظام الإيراني حيث شكل منذ ذلك الوقت مجاميع خاصة للقتل مكونة من ميليشيات جيش المهدي في الخالص والقرى المحيطة بها وكان يدعمها بالمال والسلاح. وكان يمرر جانبا من مؤامراته في الخالص عبرميليشيات جيش المهدي. وفيما يلي بعض المجاميع الإرهابية المدعومة من قبل عدي الخدران:

١- شبكة «غسان المرواح»

كانت علاقة نشطة بين عدي الخدران قائمقام الخالص وغسان المرواح الملقب بـ«أبو علي» من قادة جيش المهدي في الخالص. وكان يعيش كلاهما أي عدي وغسان في منطقة «حلفة» بالخالص.

«غسان عدنان شهاب المرواح» هو أحد قادة جيش المهدي في الخالص من أهالي منطقة «الشريقة» في الخالص قضى مدة ٦أشهر في إيران لتلقي دورات عسكرية وكان له دور أساسي في الاغتيالات والحرب الطائفية في منطقة الخالص وكذلك تهريب الأسلحة من إيران إلى منطقة ديالى والخالص. سابقا كان نقيبا في الجيش. وكانت مهمة شبكة غسان المرواح اغتيال الشخصيات والوجهاء المعارضين للنظام الإيراني في الخالص. في آذار/ مارس ٢٠٠٧ قامت العناصر المسلحة لهذه الشبكة باغتيال أحد وجهاء «أبو تمر» وهو

«محمـــد قدوري» مختار ابو تمر وذلك في منطقة «الحي العصري» بالقرب من متوســـطة الـــرواد للبنات. وفي الأيام نفســـها قامت الشـــبكة أيضا باغتيال طبيـــب بيطري يدعى «أبو علي المعموري» ومدير متوســـطة يدعى «ليث الدليمي» في الخالص. الشـــرطة الفدرالية في الخالص اعتقلت أربعة من الســـنة في قرية «جيزاني الإمام» ولكنه تم إطلاق ســـراحهم بالتنســـيق مع شبكة غسان المرواح ليتم استهدافهم فيما بعد في منطقة «الحي الصناعي» بالخالص من قبل إحدى فرق شبكة غسان المرواح وقتل اثنان منهم.

٢- شبكة «عبد الإله الساقي»

«عبدالإله الســـاقي» كان واحدا من قـــادة فرق الموت في جيـــش المهدي في الخالص والقرى المجاورة لها حيث كان يســـتهدف المواطنين في إطار الحرب الطائفية. وكان هناك تعاون وثيق بين عبدالإله الساقي وعدي الخدران قائمقام الخالص وآمر فوج الرد السريع في الخالص آنذاك «المقدم إبراهيم» وقائد شرطة الخالص حيث كانت تتم أعمال هذه المجموعة في القتل والمداهمة على القرى كلها بالتنسيق معهم واطلاعهم على ذلك.

عبدالإله الســـاقي كان يقود ٢٠٠ من عناصر جيش المهـــدي بصفة منظمة تحت تنظيم اللجان الشـــعبية حيث كانت تعمل في مناطق عليبات والشرقية والغربية في الخالص بنصب ســـيطرات والقيام باعتقالات وأعمال تعذيب وقتل المواطنين. وكان سابقا ضابطا في الجيش برتبة «عقيد – مقدم» ولهذا فقد عوّل النظام الإيراني على تجاربه العســـكرية بشـــكل كبير وطلب من عناصره في الخالص أن يشـــكلوا بواســـطة هذا الشخص فوجا ثانيا للرد السريع في الخالص.

٣- شبكة «أياد عبود»:

«أياد عبود» اسمه الأصلي «أياد عبود شهاب السعدي» من أهالي «سعدية الشط» ومن الأصدقاء القريبين من عدي الخدران قائمقام الخالص وكان ضابطا في الجيش حتى نيسان/ إبريل ٢٠٠٧ ويعمل آمرا في أحد أفواج الجيش في بعقوبة. وكانت العناصر المشكلة لفوجه أساسا من عناصر جيش المهدي حيث كان يعمل على اغتيال السنة وتوسيع وإشعال الحرب الطائفية.

وعندما انكشـــف دور أياد عبود في الحرب الطائفية انتقل مع ٤٠ من عناصر فوجه وهم مـــن قوات جيش المهدي إلى الخالص تهربا من الاعتقال. وعملت مجموعته بشـــكل منتظم علـــى اغتيال المواطنين الســـنة في مناطق الخالص وضواحيها وكانت عناصره تســـكن في

قرى «سـعدية الشـط» و«الحويش». وبأمر من عدي الخدران كان من المهمات الأساسية لمجاميـع الاغتيال العاملة ضمن جيش المهدي اسـتهداف المواطنين العراقيين الذين كانوا يزورون معسـكر أشرف. عدي الخدران خصص لهذه الشـبكة السلاح والعجلات الحكومية وكان يساندها.

وفيما يلي بعض من الإجراءات والنشاطات التي قام بها عدي الخدران في الخالص:

١- استكمالا لمشروعه للسـيطرة على مدينة الخالص، طلب النظام الإيراني من عملائه في محافظة ديالى في عام ٢٠٠٧ السـيطرة على التنقـلات في طرق المحافظة عبرعملائه وذلك من خلال زيادة مراكز الشـرطة ونصب نقاط التفتيش والسيطرة باستخدام عناصر بدر وجيش المهدي في وحدات الشـرطة. فقاموا بتشـكيل ٨مراكز جديدة للشـرطة وفتح مركز للشرطة في تقاطع طريق السندية – سعدية الشط. ولمواصلة الحرب الطائفية واعتقال وقتل المواطنين السـنة واختطافهم في منطقة «التحويلة»، قاموا بفتح مركز للشرطة في منطقة «شـويخيرات». كما تابع عدي الخدران وبهدف السيطرة على المواطنين السنة في منطقة «هبهب»، نصب نقطة سـيطرة في «عرب شـوكة» وأعطى مسؤوليتها لفوج الرد السريع للخالـص الـذي كانت عناصره من جيـش المهدي وهكذا فتح الطريق أمام السـيطرة على المنطقة والقيام بأعمال الاعتقال غير القانونيه.

٢- مـن خلال العلاقة والتعاون القريب بين عدي الخدران قائمقام الخالص وقوات جيش المهدي، قام الخدران في تموز/ يوليو ٢٠٠٧ بتقديم ١٠سيارات «بيكب دبل قمارة» موديل حديث كهدايا لـ٥مقرات لقوات جيش المهدي وكانت السيارات متعلقة بمديرية الجرائم الكبرى ولكن وبأمر من عدي الخدران تم تقديم السيارات لمقرات جيش المهدي.

وتم توزيع السـيارات بين مقرات جيش المهدي فـي الخالص و«حي الزهراء» و«حي الجنود» و«الخويلص» و«المعمورية».

إضافة إلى ذلك، قدم الخدران ١٠أسـلحة «بي كي سي» وعددا من قاذفات «آربي جي» وعددا من بنادق «الكلاشينكوف» لعناصر جيش المهدي.

٣- كان لعدي الخدران ارتباطات وثيقة مع فرع وزارة الأمن الوطني في منطقة «هويدر». التعـاون مع الفـرع والموظفين فيه كان يركز على فتح ملفـات كيدية وحبك مؤامرات ضد المجاهدين في معسكر أشـرف. واعتقل ممثل وزارة الأمن الوطني آنذاك (عام ٢٠٠٧) في ديالى باسـم «علي شاكر» في «منطقة الشـعب» ببغداد من قبل قوات التحالف أثناء ذهابه

إلـــى بغداد بتهمة الارتباط بعناصر فيلق القدس لجمع الأســـلحة والعتاد. وكان ممثل الوزارة السابق في هذا الفرع «صبحي الهاشمي» قد اعتقل هو الآخر من قبل قوات التحالف بتهمة نقل الأسلحة والعتاد من إيران إلى العراق وتوزيعها بين الميلشيات.

٤- من التســـهيلات التـــي كان يوفرها عدي الخدران لجيش المهـــدي كان إبلاغه خطط القوات الأمريكية في تطهير المناطق حيث كان ينقل المعلومات عبر «غسان المرواح» إلى قوات جيش المهدي مسبقا لكي يكون لديهم اطلاع بخطة القوات الأمريكية من قبل.

٥- فـــي آذار/ مـــارس ٢٠٠٨ حصلت خلافات بين عدي الخـــدران وجيش المهدي حيث اتهمت عناصر جيش المهدي عدي الخدران بالتعاون مع القوات الأمريكية ضدهم.

٦- في ٥آذار/ مـــارس ٢٠٠٨ قامت القوات الأمريكية بإلقاء القبض على «أبوغفران» من قادة جيش المهدي وكذلك عدي الخدران الذي كان في محل فوج الســـلام ولكنها أفرجت عن الخدران في اليوم التالي.

٧- في عام ٢٠٠٩ كان لدى عدي الخدران مجموعة إرهابية لتمرير أهدافه وكان يقودها شـــقيقه «أحمد الخدران» أحد عناصر المجموعة. إلا أنه وبســـبب تركيز القوات الأمريكية على هذه المجموعة الإرهابية، انتقلت عناصر المجموعة إلى بغداد وأبلغ عدي شقيقه أحمد الخدران بأنه عليه أن لا يتردد على ديالى.

٨- وفـــي كانون الأول/ ديســـمبر ٢٠٠٨ تم اعتقال عدي الخدران في عملية مشـــتركة للقوات الأمريكية والعراقية. إلا أنه أفرج عنه في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ ولكنه بقي في الإقامة الجبرية في منزله في الخالص وفعلا لم يكن قادرا على القيام بعمل ما. وفي نيســـان/ إبريل ٢٠٠٩ رفعت عنه الإقامة الجبرية في المنزل وعاد إلى منصبه ثانية.

٩- ودخـــل عدي الخدران في انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ في حوار مع حزب الدعوة (المالكي) لكي يدخل في الانتخابات من قبل الحزب. إنه قريب من حزب الدعوة في طيف الأحزاب الموالية للنظام الإيراني.

- بعض من الأعمال التي قام بها عدي الخدران ضد «منظمة مجاهدي خلق الإيرانية»:

كان عدي الخدران خلال هذه الســـنين يتعاون مع الأحـــزاب الموالية للنظام الإيراني في الخالص ضد تواجد المجاهدين في أشرف وديالى وكان يتخذ موقفا ضد هذا التواجد ويستفز المواطنين وقد رتب مظاهرات بهدف تحقيق ذلك وبالشكل التالي:

بتأريـــخ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ نظم عـــدي الخدران تظاهرات في الخالص عبر مســـؤول منظمة بدر في ديالى «أبو تبارك» ضد تواجد مجاهدي خلق في أشرف ودعا عدي الخدران القـــادة الأمريكيين إلى التظاهرات وقـــال لهم إن أهالي ديالى يعارضون وجود مجاهدي خلق في ديالى.

بتأريخ ١٠آب/ أغســـطس ٢٠٠٩ وعقب هجوم القوات العراقية على مدينة أشـــرف مما أدى إلى استشهاد ١١ من سكان المدينة، نظم عدي الخدران مظاهرة في الخالص وأمام مقر القائمقامية وكان قد طلب من مواطني مختلف مناطق الخالص المشـــاركة في المظاهرة ضد تواجد مجاهدي خلق في ديالى.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ وفي ملف المحتجزين الرهائن من سكان أشرف ضغط مع رئيس شـــرطة ديالى «داموك» على قاضي الخالـــص ومنعوا التوقيع على قرار الإفراج عن الرهائن المعتقلين.

بتأريـــخ ٢٦ شـــباط/ فبراير ٢٠١٠ قام عدي الخدران وبالتنســـيق مع «محمد ســـلمان السعدي» (المرشـــح الأول للمالكي في ديالى) بجمع بعض من شيوخ الخالص من الموالين للنظام الإيراني ونقلهم إلى مدخل معســـكر أشـــرف وقام بإجراء مقابلات طالب فيها بإخراج ساكني أشرف من ديالى.

كما يعمل عـــدي الخدران وتنفيذا لأوامر النظام الإيرانـــي وعملائه في العراق على دفع أهالـــي الخالص من خلال دفع أموال لهم إلى رفع شـــكاوى ضد المجاهدين بمقاضاتهم حول أراضي أشرف ويشجعهم على فتح ملفات كيدية ضد سكان أشرف.

ب ـ قمع مجاهدي خلق في أشرف وليبرتي بالعراق

وفي لقاء مع جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق في طهران في ٢٨شـــباط/ فبراير ٢٠٠٩، شـــدّد زعيم النظام الإيراني علي خامنئي على أنـــه: «يجب تنفيذ الاتفاق الثنائي بشأن طرد المنافقين من العراق، ونحن في انتظار ذلك». والسؤال الذي بقي بلاجواب هو طبيعـــة «الاتفاق الثنائي» الذي تكلم عنه خامنئي؟ لأن هذا «الاتفاق» بقي غيرمعلن حتى الآن.

وبعد زيارة هاشـــمي رفســـنجاني إلى العراق تم إلقاء بعض الضـــوء عليه هذا الاتفاق

حيث قال موفق الربيعي مستشـــار الأمن القومي للمالكي: «لدينا سياســـة واضحة ودقيقة بشـــأن طرد هذه المنظمة الإرهابية من العراق وإعادة ســـكان معسكر أشرف إلى إيران أو بلد ثالث... وقد تم غســـل دماغ هؤلاء الأفراد، ونحن يجب علينا تحريرهم من هذا الســـم. وعندما نقوم بتنفيذ عملية إزالة الســـموم، إذا كان هذا الافتراض صحيحا، فإن هذه العملية في البداية ستكون مؤلمة. ليس هناك بديل سوى بداية هذا العمل المؤلم».

أول هجوم مسلح على أشرف

فـــي ٢٨ من تموز/ يوليو ٢٠٠٩، ابتداء من الســـاعة الثالثـــة من بعد الظهر، وطوال يوم ٢٩تموز/ يوليو ٢٠٠٩، شن حوالي ألفي جندي ينتمون إلى لواء «بدر» وإلى قوات «عقرب» الخاصة للواء بغداد، وإلى الكتيبتين الثانية والثالثة من الشرطة وشرطة مكافحة الشـــغب، وفي عملية مدروســـة ومخططة لها، وبقيادة الجنرال «عبدالحســـين الشمري»

أول هجوم مسلح على أشرف، قمع وقتل الأشرفيين

٢٨ و٢٩تموز/ يوليو ٢٠٠٩

قائد شـــرطة محافظة ديالى ومجهزة بسيارات هامفي ومعاول آلية وأسلحة نارية وفؤوس وقضبان حديدية وخشـــبية وسلاسل ورذاذ الفلفل وقنابل صوتية وخراطيم المياه وعجلات أخرى وهراوات وســـكاكين وكابلات بلاستيكية ورصاص مطاطي وغازات مسيلة للدموع وقذائف الصوت الومضية، شـــنت هجوما على المدنيين العزل المقيمين في مخيم أشرف، وأطلقوا النار عشـــوائيا على الأشخاص المحميين، مما أدى إلى مقتل ١١شخصا واحتجاز ستة وثلاثين شخصا آخر وأربعمائة وثمانون إصابة خطيرة.

ونفذت هذه العملية الإجرامية بتعاون وتنســـيق مع قوات القدس بقيادة قاسم سليماني. وقد اختطفت القوات العراقية المهاجمة ستة وثلاثين من سكان أشرف رهائن، لكن الرهائن الستة والثلاثين أضربوا عن الطعام في السجن طوال اثنين وسبعين يوما منها الأيام السبعة الأخيرة إضراب تام عن الأكل والشـــرب، وعندما كانوا على وشك الموت تم الإفراج عنهم في الســـابع من تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. وكان بعض هؤلاء المحتجزين جرحى من جراء الطلقات الناريـــة أو ضربات الهراوات والقضبان الحديديـــة وغيرها، لكن الأوجاع والآلام لم تمنعهم من التمسك بقضيتهم والثبات على موقفهم.

بعد هذه العملية الوحشية ووصول أخبار الرهائن وإضرابهم عن الطعام، بدأت النشاطات السياسية والإعلامية. حيث أن «منظمة العفو الدولية» أصدرت حوالي عشرين بيانا خلال فتـــرة ٧٢يوما، كما أن منظمـــة «هيومن رايتس واتش» و«المنظمـــة العالمية لمناهضة التعذيب» و«الفيدرالية الدولية لحقوق الإنســـان» و«جمعيـــة مكافحة العنصرية» و...و غيرها من المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم أصدرت عدة بيانات.

وتجب الإشارة إلى أن أكثر من ألفين من نواب البرلمانات الأوروبية ونواب الكونغرس الأمريكي وآلاف من رجال القانون في مختلف الدول وغيرهم، أدانوا الجرائم المرتكبة بحق سكان أشرف وأكدوا على حقوقهم الشرعية.

مذبحة ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١

وفي صباح يوم ٨نيسان/ إبريل بدأ الغزو من قبل قوات الجيش العراقي باستخدم قنابل الدخان والغازات المســـيلة للدموع. ثم فتحوا النار من أسلحة رشاشة ودبابات والتي قتلت وجرحت السكان بشكل عشوائي ودُهس البعض بسيارات الهمفي. واستمرت المذبحة لسبع ســـاعات خلفت ٣٦قتيلا وحوالي ٣٠٠مصاب (معظمهم بطلقات نارية أو شظايا). تبع ذلك

النهب المتواصل للمنازل والمباني التي يشـــغلها السكان الذين دمرت أو سرقت ممتلكاتهم وأحرقت سياراتهم. وجرى نهب جزء كبير من الجزء الشمالي من المخيم وطرد سكانه.

دهس وقتل الأشرفيين باستخدام المدرعات وسيارات الهامفي
مذبحة ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١

توقـــف الجيش في ٩نيســـان/ إبريل، لكنه رفض الســـماح للقـــوات الأمريكية وممثلي الولايـــات المتحدة ومندوبي بعثة الأمم المتحدة لمســـاعدة العراق (اليونامي) بالدخول إلى المخيـــم. وبعد يومين زار وفد من الجيش الأمريكي المخيم وشـــاهد الجثث والآثار لكنه لم ينشـــر أي تقرير مـــن زيارته إلا بعد فترة من الوقت. ثم جاء وفـــد من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي)، وبعد المشاهدة قدم تقريرا إلى مقر المفوضية السامية لحقوق

الإنسان في جنيف وبعدها أصدرت المفوضية بيانا أكدت فيه قتل ٣٤شخصا.

حضور جزار الشعب السوري في جوار اشرف

جنرال «الحرس الإرهابي حسين همداني» جزار الشعب السوري الذي قتل مؤخرا على يد المعارضة السورية ذهب إلى موقع مخيم أشرف شخصيا للاستطلاع وتمهيد الهجوم على المخيم.

كيف تكون العمالة والتواطؤ إذن يا حكومة العراق؟؟

٢٠١١/١٢/٢٦

بقلم: صافي الياسري

بين الحين والآخر تنكشف بعض الوقائع في مسار العلاقة بين الحكومة العراقية والنظام الإيراني، تثبت مدى تورط بعض رموز الحكومة في العمالة لهذا النظام والتواطؤ معه خرقا لسيادة العراق وانتهاكا لحقوق العراقيين وكرامتهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر اعترف مؤخرا عميد الحرس حسين همداني أحد قادة فيلق الحرس المجرمين بأنه ذهب إلى موقع مخيم أشرف شخصيا للاستطلاع وتمهيد الهجوم على المخيم. وفي حديث أدلى به لوكالة أنباء «قدس» التابعة لفيلق الحرس قام همداني بتلفيق أكاذيب سخيفة قائلا: «إن المجاهدين أصبحوا اليوم محصورين وعاجزين ومشردين... وإنهم مستعدون لارتكاب أية جريمة من أجل الاستمرار ببقائهم... وبعضهم الذين ندموا لا يستطيعون الخروج لأن الأسلاك الشائكة والخنادق وحقول الألغام تمنعهم من الخروج». ثم اعترف يقول: «هذا ما شاهدته شخصيا هناك...» (٢٢كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

إن الاعتراف الصريح لهذا الحرسي يبين بوضوح أن نظام الملالي الحاكم في إيران وقوة القدس هما اللذان يحركان ويخططان للهجوم على سكان مخيم أشرف وإبادتهم. وفي الأسابيع والأشهر الماضية قام عدد كبير من الضباط والمنتسبين لهذه القوة بالاستطلاع والتجوال في المناطق المحيطة بأشرف.

وفي الوقت نفسه ومنذ عدة أيام تمركز ٤٠٠ من عناصر وزارة مخابرات النظام الإيراني في مجمع «معين» شمالي أشرف، وهو المجمع الذي استحوذت عليه القوات الحكومية في هجوم نيسان/ إبريل ٢٠١١. وبهذا أحكم نظام الملالي الحاكم في إيران وقوة القدس

الإرهابية فعلا سيطرتهما على منطقة أشرف.

وقبل مجزرة ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١ كان قادة قوة القدس الإرهابية وبرفقة ضباط استخبارات الجيش الحكومي وخلال عملية تجسسية يقومون باستطلاع مختلف مناطق أشرف على متن عجلات ذات نوافذ معتمة، وهم شاركوا وبشكل مؤكد يوم ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١ في عمليات الهجوم والقتل وكانوا يتكلمون اللغة الفارسية.

يذكر أن الجنرال همداني الذي تم تعيينه عام ٢٠٠٩ قائدا لقوات الحرس في طهران تم إدراجه في نيسان/ إبريل الماضي في قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي فتم حظر سفره إلى البلدان الأوروبية وتم تجميد أصوله المالية من قبل الاتحاد الأوروبي، وكان قد أدى دورا إجراميا للغاية في قمع انتفاضتي عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في إيران.

إلى ذلك عززت قوات الحرس وقوات القدس الإرهابية منذ يوم الخميس ٢٢كانون الأول/ ديسمبر برجي الاتصالات اللذين نصبوهما جنوبي أشرف بهدف التجسس والإخلال باتصالات أشرف والتشويش اللاسلكي. وانتقلت مجموعة الفنيين في قوات الحرس إلى أشرف وهم ملثمون، لينصبوا أجهزة بث التشويش على البرجين. إن تعزير مقدرة هذه الأجهزة أسفر عن إيجاد خلل كبير في الاتصالات وبث التشويش حتى على اللاقطات التلفزيونية في أشرف لا سيما على ترددات التلفزيون الوطني الإيراني «سيماي آزادي».

إن هذا الإجراء القمعي والإجرامي يتزامن مع تحشد ٤٠٠ من عناصر وزارة المخابرات في مجمع «معين» شمالي أشرف وحضور العميد الحرسي همداني المجرم من قادة قوات الحرس بطهران وعدد آخر من ضباط قوات الحرس وقوات القدس في محيط أشرف ومواصلة التعذيب النفسي على السكان، مستخدمين ٣٠٠مكبرة الصوت بمعرفة وموافقة الحكومة العراقية؛ الأمر الذي ينذر بنوايا الفاشية الدينية الحاكمة في إيران والحكومة التابعة لها في العراق لارتكاب مجزرة جديدة في أشرف.

وبهذا فإن من الواضح أن القضية الرئيسية في العراق هي بسط نفوذ وسلطة نظام الملالي وليست سيادة دولة العراق المستقلة التي يجب احترامها من قبل الجميع.

وكانت قد تمت المصادقة على قرار نصب أبراج الاتصالات بارتفاع ١٥مترا في المجلس الأعلى لأمن نظام الملالي بحضور المدعو قاسم سليماني وتم نصبهما في الضلع الجنوبي لمخيم أشرف بالتعاون الكامل من قبل لجنة قمع أشرف والقوات الحكومية منذ ٢٣آب/ أغسطس الماضي. وتم إعداد هذين البرجين وأجهزة بث التشويش والمعدات الفنية المتعلقة

بها من قبل «شركة أفق تنمية صابرين للخدمات الهندسية» إحدى الشركات التابعة لمؤسسة التعاون للحرس الثوري الإيراني.

وخـــلال انتفاضة عام ٢٠٠٩ قام نظام الملالي بنصب الأجهزة المماثلة من قبل الشـــركة نفســـها لمواجهة انتفاضة الشعب ليخل بعمل الشبكات الفضائية و الإخلال بعموم الاتصالات في طهران العاصمة وعدد من المدن الإيرانية. ويذكر أن الإشـــعاع الصادر عن هذه الأجهزة يؤدي إلى مختلف الأمراض في الدم والمخ والأعصاب والغدد الموجودة في الجسم الإنساني.

فهل بعد هذا من عمالة وتواطؤ؟؟

٥٢شهيدا لجريمة ضد الإنسانية في أشرف ١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

إن الأمر هنا لا يتعلق بأشـــرف والأشـــرفيين فقط وإنما بالعراق والعراقيين، الذين يرون بـــأم أعينهم ضباط نظام الملالي يدخلون العراق ويتصرفون على هواهم في تصميم العمليات المخابراتيـــة ونصب معداتها، والتخطيـــط للجرائم وارتكابهـــا، دون رادع بل وبتواطؤ بيّن ومكشـــوف من رموز متنفذة في الحكومة العراقية، فكيف يتباكى هؤلاء على ســـيادة العراق وهي تنتهك أمام أعين الجميع كل لحظة وبمختلف الأشـــكال؟؟ إن الحديث عن سيادة العراق حين يتعلق الأمر بأشرف والأشرفيين ليس سوى ذريعة بائسة، فأين هؤلاء العزل المعتقلون المطوقون المحاصرون من ضباط الحرس الإجرامي الإيراني المزودين بكل معدات التجسس وارتكاب الجرائم على حساب سيادة العراق؟؟ ولماذا تسكت عنهم الحكومة ولا تعد سلوكياتهم خرقا للسيادة التي تتباكى عليها؟؟

المجزرة الأخيرة والأكبر

تحت ســـماء صافية ومشمســـة وفي فجر اليوم الموافق ١أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ نفذت الحكومة العراقية أو ســـهلت تنفيـــذ مذبحة ضد مجموعة قوامهـــا ١٠١ من طالبي اللجوء

إبادة الجرحى في مستوصف أشرف – ١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

إطلاق الرصاص على رؤوس سكان المخيم وهم مكبلي الأيدي
١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

المقيمين في مخيم أشرف في العراق. وفي تمام الساعة ٥:١٥ صباحا ما يقرب من ١٢٠رجلا (المعتدين) يرتدون الزي العسكري ويحملون أسلحة 47AK مزودة بكواتم الصوت ومحشوة بالرصاص الخارق للدروع والمسدسات والمتفجرات شاركوا في اعتداء منسق على مخيم أشرف. طاف المعتدون بالمخيم لمدة ساعتين، مما أسفر عن مقتل ٥٢ وتدمير ممتلكات تقدر بملايين الدولارات. وكل فرد مقتول أطلق عليه الرصاص في الرأس أو الرقبة، والعديد منهم كان مكبل اليدين قبل الإعدام. أسر المعتدون سبع رهائن (ست نساء ورجل) ونقلوهم قسرا خارج المخيم، تاركون وراءهم مسرح الدمار. حكومة العراق تنفي معرفتها بمكان وجود الرهائن، وذلك بعد الاعتراف مبدئيا بدورها في اختطافهم، على الرغم من أن التقارير تشير إلى نقلهم إلى مراكز احتجاز قرب بغداد. ونجح الباقون وهم ٤٢ساكنا في البقاء على قيد الحياة بعد الهجوم عن طريق الاختباء أو الفرار.

ضحايا المذبحة كانوا أعضاء منظمة مجاهدي الشعب الإيراني «منظمة مجاهدي خلق الإيرانية»، والمعروفة أيضا باسم مجاهدي خلق (ويُشار إليها فيما يلي باسم «السكان»)، وهي منظمة إيرانية مؤيدة للديمقراطية يعيش أعضاؤها في العراق لأكثر من ٢٥ عاما. ولمعظم هذا الوقت السكان يقيمون في الأصل في مخيم أشرف، ولكن منذ العام الماضي يعيش معظمهم في مخيم الحرية (مخيم ليبرتي) وهو مخيم سجناء دون المستوى المطلوب على مقربة من بغداد حيث أجبرتهم الحكومة العراقية على الانتقال للخضوع إلى تحويل اللجوء. وبناء على اتفاق تم التوصل إليه بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وحكومة العراق (وبدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية)، بقي عدد ١٠١ساكنا في مخيم أشرف لمعالجة قضايا تتعلق بنقل وبيع الملكية التي كانوا قد اكتسبوها على مدى ربع القرن الماضي.

على الرغم من أن السكان تم تصنيفهم سابقا بصفة «طالبي لجوء» بمعرفة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبصفة «أشخاص متمتعين بالحماية» بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بمعرفة قوات التحالف خلال حرب العراق عام ٢٠٠٣، عانى السكان العديد من الانتهاكات على أيدي الحكومة العراقية. هذا الهجوم الأخير هو الخامس الذي يقع في السنوات الخمس الماضية، ومن بين عمليات الهجوم الخمس، الحكومة العراقية متورطة مباشرة في ثلاث منها في الأقل.

وفقا لتقارير وسائل الإعلام المستقلة من سي.إن.إن وراديو أوروبا الحرة ورويترز، اعترف مسؤولون في الحكومة العراقية في البداية بتورط الحكومة في هجوم ١أيلول/

سبتمبر. وغيرت الحكومة في وقت لاحق روايتها. ومع ذلك تشير الأدلة والقانون الواجب التطبيق إلى أن الحكومة العراقية ضالعة في المسؤولية. ولم تكن هذه المذبحة متسقة مع الهجوميين السابقين للعراق على السكان فحسب، لكن شهادات شهود العيان أيضا تثبت بشكل لا لبس فيه ضلوع القوات العراقية في مسرح الحادث. نقلت الشرطة العراقية قوات الحصار بحيث استطاع المعتدون الدخول، وكان قائد الشرطة المحلية حاضرا في أثناء دخول المعتدين وقفت الشرطة العراقية تراقب من أعلى مقر قيادة الشرطة المحلية على بعد ١٠٠متر (٣٢٨قدما) من مدخل المخيم فقط، والمعتدون يشقون طريقهم إلى الداخل. بالإضافة إلى ذلك، كان المعتدون يرتدون زيا مطابقا لذلك الزي الذي ترتديه الفرقة الذهبية، وهي فرقة القوات الخاصة في الحكومة العراقية.

دفعت هذه الأدلة وغيرها ثلاثة مسؤولين عسكريين أمريكيين سابقين خدموا في أوقات مختلفة كقادة لمخيم أشرف، العميد (المتقاعد) «ديفيد د. فيليبس»، والعقيد (المتقاعد) «ويسلي مارتن»، والعقيد (المتقاعد) «توماس كانتويل» إلى الاعتقاد أن المذبحة نفذتها القوات العراقية. علاوة على ذلك، فالتواجد الهائل لقوات الجيش العراقي وانتشار قوات الشرطة العراقية حول وداخل المخيم، والذين كان عددهم أكثر من ١٢٠٠، تجعل من المستحيل على أي مجموعة معتدين مارقة، أن تستطيع دخول مخيم أشرف دون علم أو مباركة أو تفويض مباشر من الحكومة العراقية. وحتى إذا لم يكن يوجد أي من هذه الأدلة المباشرة، فهذا كان معسكر سجناء عراقي واقع في نطاق الأراضي السيادية العراقية، وتتمتع حكومة العراق بالاختصاص القضائي والمسؤولية وحدها دون غيرها عن حماية هؤلاء الأشخاص.

«هذا التقرير» الذي يستند إلى أدلة موثوق بها، يؤكد التورط المباشر للحكومة العراقية في الهجوم. وبخلاف الرواية المغيرة الصادرة عن الحكومة العراقية، لم يعثر واضعو التقرير على أي دليل يشير إلى وجود أي جهة أخرى ضالعة في المذبحة غير الحكومة العراقية. ومن أجل هذا السبب المساءلة في ذلك الشأن واجبة. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والشخصيات السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان أدانوا الهجوم بشكل موحد، لم تعترف الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة أن الحكومة العراقية مستحقة اللوم. واكتفوا بمجرد الإدانة لوقوع الهجوم بشكل عام دون الإشارة إلى أي مرتكب، ويجب على الأمم المتحدة والولايات المتحدة الخروج عن صمتها ومساءلة حكومة العراق عن ارتكابها لهذه الأعمال.

استنادا إلى الأدلة، فقد ارتكبت حكومة العراق انتهاكات عديدة للقانون الدولي. وتشمل الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي العرفي، وهو ملزم لجميع الدول، ونصوص ثلاث معاهدات، العراق أحد أطرافها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة – اتفاقية مناهضة التعذيب – واتفاقية جنيف الرابعة). وأعمال القتل والتعذيب تشكل جريمة ضد الإنسانية على وجه التحديد، بموجب القانون الدولي العرفي. لقد انتهك العراق أيضا حق السكان في الحياة (المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، والحق في عدم التعرض للتعذيب (المادتان ٧ و١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب)، والحق في التحرر من الاحتجاز التعسفي (المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). إن فشل العراق على النحو المبين أدناه في حماية السكان، الذين كانوا أشخاصا متمتعين بالحماية، يعتبر إخلالا بالتزاماته بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

بالإضافة إلى الهجمات التي وقعت ضد السكان في مخيمي أشرف وليبرتي، فقد قيدت حكومة العراق تحركات السكان واحتجزتهم بشكل تعسفي في مخيم ليبرتي؛ وقيدت الوصول إلى الغذاء والماء والعلاج الطبي لإنقاذ الحياة، وارتكبت أعمالا أخرى من التعذيب البدني والنفسي. كل هذه الأفعال تشكل انتهاكا للقانون الدولي، وتتعارض مع اتفاقين تعاقديين على الأقل:

١- اتفاقية وضع القوات الأمريكية العراقية بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة العراق، والتي نقل المسؤولية الكاملة عن سلامة وأمن السكان إلى الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٩.

٢- مذكرة التفاهم بين العراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والتي بموجبها وجب على العراق توفير السلامة والأمن للسكان، تحت مراقبة الأمم المتحدة. وقضية الاحتجاز التعسفي أسندت إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، هيئة تابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي توصلت مرتين إلى أن حكومة العراق تتصرف بما يشكل انتهاكا لالتزاماتها القانونية الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

جمعية Menschenrechtsverein Fur Migranten (حقوق للمهاجرين)،

وهي منظمة ألمانية غير حكومية، وكلت «برسييوس ستراتيجيز» (Perseus Strategies) بغية إجراء تحقيق مستقل في المذبحة وإدراج النتائج في هذا التقرير. الوقائع المعروضة هنا جمعت من مقابلات شخصية كل على حدة أجريت مع جميع الناجين من المذبحة وعددهم ٤٢ (الذين تم نقلهم إلى مخيم ليبرتي)، ومن تقارير وكالات أنباء ذات مصداقية، وأدلة الفيديو التي جمعت من السكان، وتشمل العديد من السكان الذين قتلوا وهم يصورون بشجاعة الأحداث الظاهرة للعيان قبل قتلهم، والمشاورات مع ثلاثة قادة عسكريين أمريكيين سابقين في مخيم أشرف. كما اتصلت «برسييوس ستراتيجيز» Perseus Strategies)) بالسفير العراقي في الولايات المتحدة للحصول على المعلومات وفهم وجهات نظر الحكومة العراقية، ولكن الحكومة لم تستجيب لطلب الحصول على المعلومات.

الزعيمة رجوي ترثي شهداء اشرف

في حفل تأبيني أقيم في باريس في ١٠نيسان/ إبريل ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاد عدد من الأشرفيين حيّت السيدة مريم رجوي ذكرى شهداء مجاهدي خلق خلال الهجوم الوحشي الذي شنته القوات العراقية على مخيم أشرف عام ٢٠١١.

كان هذا الهجوم في الحقيقة واحدا من سلسلة الهجمات والاختطاف التي نفذتها حكومة المالكي إنما بإملاءات النظام الإيراني.

وقد طالبت السيدة رجوي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتولي مسؤولية شؤون أشرف وليبرتي في العراق.

وفي ما يلي جانب من كلمة السيدة رجوي أمام الحفل:

المواطنين الأعزاء، أصدقائي الأعزاء، أيها الأشرفيون الأبطال في ليبرتي وأشرف

في الذكرى الثانية للملحمة الحمراء في ٨ نيسان/ إبريل نحيي الصمود المجيد لمجاهدي درب الحرية ونحيي ٣٦شهيدا من أبطالهم.

والتحية لأخواتي ولبناتي الباسلات: «صبا» و«شهناز» و«مهدية» و«آسية» و«فائزة» و«نسترن» و«مرضية» و«فاطمة»،

والتحية للأبطال وأخواني البواسل: «سعيد جاووشي» و«أمير مسعود فضل اللهي» و«جعفر بارجي» و«قاسم اعتمادي» و«حسن أواني» و«ناصر سبه بور» و«محمد

رضا يزدان دوســـت» و«مهدي برزگر» و«ضياء بورنـــادر» و«مجيد عباديان» و«خليل كعبي» و«فريدون عيني» و«محمد قيومي» و«ســـعيد رضا بورهاشـــم» و«أحمد آقايي» و«ورقا ســـليماني» و«محمد رضا بيرزادي» و«بهروز ثابت» و«حسين أحمدي» و«علي رضـــا طاهرلو» و«بهمن عتيقـــي» و«حنيف كفائي» و«علي أكبر مددزاده» و«مســـعود حاجيلويي» و«غلام تلغري» و«مرتضى بهشتي» و«زهير ذاكري» و«منصور حاجيان».

الأبطـــال الذين يعتبرون في مواجهة الظلم وكبت الملالي، نجوما لامعة للشـــرف الوطني ومصداقية لوجود شـــعبنا العازم على إزالة نظام الشـــرور والدجل للفاشية الدينية بأي ثمن. فتحية لجميع هؤلاء الأبطال، تحية تحية تحية.

وبزعمهـــم وبارتكابهم ٣مجازر يظن الملالي وعناصرهم فـــي العراق أن مجاهدي خلق ستنهار وسينهار الأشرفيون.

لذا بذلوا كل ما بوســـعهم ضد الأشـــرفيين، من قوة القدس الإرهابية ووزارة المخابرات حتـــى حكومة صنيعة لهم في العراق، من فرض اقامة جبرية لمدة ١٠سـنوات حتى فرض الحصار لمدة ٥سنوات وكما تتذكرون شن حرب نفسية لمدة ٦٠٠يوم باستخدام ٣٢٠مكبرة صوت، في حملة لنشر الأكاذيب والافتراءات، كما جرى اغتيال عشرات من أصدقاء وأنصار الأشـــرفيين من العراقيين وكذلك فرض تشـــريد قســـري وتحويل ليبرتي إلى سجن ومسلخ. وهكذا أصبح الأشـــرفيون رموزا للقيم الإنسانية والنضالية للجميع. وإنهم رفعوا راية إسقاط نظام الولي الفقيه واحتلوا مكانة حاسمة في توازن القوى في إيران.

وكما قال مســـعود رجوي، أصبحوا «رســـلا مؤهلين وصديقين للشعب الإيراني وتأريخ إيران من أجل إحداث التغيير في البلاد»، بحيث في حال حدوث أي تطور في مستقبل إيران وفي أي مسار كان، فبالتأكيد سيكون المفتاح بيد هذه المقاومة ولمجاهدي درب الحرية دور أساســـي فيه، نعم وكما أكد مســـعود رجوي:«علينا أن نحقق التغيير، علينا أن نحدد وعلينا أن نقرر المصير».

نعم الحقيقة هي أن مصير الشعب الإيراني يتم تقريره بأيديهم ومقاومتهم المنظمة.

المواطنون الكرام، أصدقائي الأعزاء

في هذه الأيام أرســـل الولي الفقيه الرجعي، وزير مخابراته إلى بغداد لمناقشة ايجاد حل وللمرة المائة وبالتعاون مع حكومة صنيعة له في العراق، لإنهاء قضية مجاهدي خلق.

وقبل ٤ســـنوات طلب وزير آخر لمخابرات الملالـــي أي إيجئي، من الحكومة العراقية أن «تقرر بشأن اخراج مجاهدي خلق».

وقبل ١٠سنوات طالب يونسي وزير مخابرات في حكومة خاتمي باسترداد مجاهدي خلق.

نعم، وبالرغم فرض سلطتهم المشؤومة على العراق خلال السنوات العشر الماضية، فشل الملالي في تحقيق هدفهم أي انهيار مجاهدي خلق، وحان الأوان لإنهاء دور الملالي أنفسهم.

مراسم تخليد ذكرى شهداء مجزرة ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١ في باريس بحضور السيدة مريم رجوي

المواطنون الأعزاء، أصدقائي الأعزاء

إن موقع مجاهدي درب الحرية في سجن ليبرتي وأشرف هو شاخص ليظهر بأنه وقفت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وســـاير الدول مع الشعب الإيراني وشعبي العراق وسوريا وكل المنطقة في مواجهة الفاشية الدينية.

والآن حـــان الوقـــت لان تحترم الولايات المتحدة التزاماتها لنقل ســـكان ليبرتي من هذا المســـلخ أو تنقل جميعهم ولو لفترة مؤقتة إلى الولايات المتحدة أو تجبر الحكومة العراقية بنقل مجاهدي خلق إلى أشرف.

كما على الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة أن ترغما الحكومة العراقية لإيقاف المنع من

توفير المستلزمات الأمنية الأساسية في ليبرتي، حيث نقلت القوات العراقية ١٧٥٠٠حاجزا كونكريتيا من ليبرتي بعد وصول الأشـــرفيين إليه. فيجـــب إعادة هذه الحواجز إلى ليبرتي، باعتبارهـــا الحد الأدنى من المســـتلزمات الأمنية لســـكان ليبرتي. كما مـــن الضروري نقل الخوذات والســـترات الواقية وكذلك المستلزمات الطبية من أشـــرف إلى ليبرتي في أسرع وقت. والســـماح لمجاهدي خلق في ليبرتي بالقيام بالإعمار في المخيم وكذلك تكبير مساحة المخيم.

عليّ أن أؤكد على أنه وفي مسار قانوني بعيدا عن المؤامرات السياسية، من الضروري أن تتولى المفوضية الســـامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية عن شؤون أشرف وليبرتي وعملية توطين مجاهدي خلق ونقلهم تماما، وحان الوقت لأن يتولى مفوض الأمم المتحدة الســـامي لشؤون اللاجئين هذه المســـؤولية دون تدخل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق أي كوبلر.

إننا نطالب مجددا الولايات المتحدة والأمم المتحدة وســـاير الدول بالعمل على التزاماتها القانونية في هذا المجال.

ولا مفر للفاشـــية الدينية الحاكمة في إيران من أزمة ســـقوطه، وســـوف تنتصر إرادة الشعب الإيراني لتحقيق الحرية والسلطة الشـــعبية، وبالتأكيد سوف تنتصر مقاومة تتمكن وشعب يتمكن من دفع هكذا ثمن باهض من خلال رواده، لتحقيق الحرية والديمقراطية. ...

والزعيمـــة رجوي حين تحدثت عن المجازر الثلاث إنما قصدت مجزرة ٢٨ و٢٩ تموز/ يوليو التي ارتكبتها القوات العراقية ضد الأشـــرفيين الذيـــن اتهمهم النظام الإيراني بقيادة تمرد الشـــعب الإيراني على نتائج انتخابات حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ التي تم تزويرها ليفوز بها الحرسي الجلاد نجاد، والمجزرة الثانية هي مجزرة الثامن من نيسان/ إبريل عام ٢٠١١ التي راح ضحيتها ٣٦شـــهيدا من المجاهدين، والثالثة هي مجزرة الأول من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣ التي راح ضحيتها ٥٢شهيدا واختطف سبعة مازال مصيرهم مجهولا.

أما الأصدقاء العراقيون، فهم العمال الذين كانوا يشـــتغلون في أشرف ويأتون كل صباح مســـتقلين حافلة اســـتغل عملاء النظام الإيراني فرصة عدم وجود حراسة على تلك الحافلة فقصفوها وقتلوا أولئك العمال الأبرياء المساكين، وقد رفع المجاهدون الأشرفيون لهم نصبا في مقبرة شهدائهم «مرفاريد» واعتبرتهم رجوي من ضمن موكب شهداء المنظمة.

رسائل دامية لعوائل شهداء مجزرة الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ الأشرفيين

هذه المجزرة هزت كل أركان مكونات الشعب الإيراني والعراقيين وعموم العالم، فلم يكن لها أي مبرر أو معنى أو هدف سوى أنها تستهدف عناصر المعارضة الإيرانية وبطريقة بشعة نشرت حتى الصحف العراقية صورها التي التقطها المجاهدون مجازفين بأرواحهم.

الشهيد «ياسر حاجيان» مع والدته في أشرف

ومن هذه الصور عرفنا أن بعض المجاهدين قتلوا مكبلي الأيدي إلى الخلف وأن بعضهم أعدموا بطريقة إطلاق رصاصة الرحمة، وما كان الأمر بتنفيذ المجزرة سوى نوري المالكي على وفق إملاءات النظام الإيراني فلم يجر تحقيقا إلا ذلك التحقيق الشكلي الذي برأ ساحة القتلة معتمدا مقولة مجهولية المنفذين وعدم معرفة الحكومة العراقية بهوياتهم، والذين كتبوا عن المجزرة حز في نفوسهم مدى بشاعة الجريمة وأثبتوا مسؤولية حكومة المالكي عنها، حيث أنها دفنتهم سرا وفي أماكن مجهولة علها تعفي آثارها، لكن الواقعة الدموية والصور ورسائل عوائل الشهداء التي تفطر القلب كانت تلقي الضوء على ظلماتها وتنذر أن يوم الحساب قادم حتما.

سأختار هنا ثلاث رسائل واحدة لأم ثكلى وأخرى لأب قتلته الحسرة وثالثة لابن شاب رأسه وهو شاب لفقده والده.

أما الأم فهي أم الشهيد «ياسر حاجيان» وهو من شهداء مجزره أشرف في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ التي قالت بشموخ وفخر إن اغتيال ٥٢ من المجاهدين وصمة عار

في جبين نظام الملالي.

اثنـــان وخمســـون معارضا إيرانيا تمت تصفيتهم جســـديا في صبيحـــة الأول من أيلول/ سبتمبر. مجزرة تركت وراءها ٥٢قصة سيذكرها التأريخ بأحرف من نور.

الشهيد المجاهد «رحمان مناني»

تقول السيدة «أشرف مطلبي» البالغة من العمر ٥٨عاما والتي استشهد ابنها ياسر حاجيان في مجزرة الأول من أيلول/ ســبتمبر: «ابني ياســر من مواليد ١٩٧٩، وعندما كان عمره سنة ونصـــف أي فـــي عام ١٩٨٢، اعتقلت قوات الملالي في إيران والـــده الذي كان أحد المجاهدين الأبطـــال وعلمنا فيما بعد أنه استشـــهد تحت التعذيب. أما عمه فهو المجاهد الشـــهيد "منصور حاجيان" الذي سقط جريحا أثناء هجوم قوات المالكي على مخيم أشرف في ٨ من نيسان/ إبريل عام ٢٠١٢، وبعد مرور أربعين يوما استشهد». وتضيف:«عندما كان عمر ابني ياسر ١٨عاما كان يعيش في ألمانيا ويتمتع بحياة مرفهة، كان مخرجا بارعا و كاتبا محنكا للسيناريو، بالإضافة إلى كونه بارعا في مجال برمجيات الحاسوب، غير أنه ترك الدراسة والحياة الهادئة وانضم إلى مجاهدي خلق في مخيم أشرف في العراق». وتقول: «عندما سمعت خبر قتله أسودت الدنيا في عيني!!».

وياسر حاجيان ليس الأول من المجاهدين الذين تخلوا عن حياة الرفاهية وانتقلوا إلى مخيمات التدريب التابعة لمنظمة مجاهدي خلق، فأمثاله كثيرون، لكن الرائع هنا أن السيدة أشرف مطلبي لم تبك ابنها الشهيد إنما رثته كمجاهد ومصدر فخر لها ولوطنه وما أجمل ما كتبت.

الشهيد «رحمان مناني» مع والده في أشرف

وأم ياسر البطل على رغم حروفها التي تنضح بالأسى والألم كانت مليئة بالفخار والشعور بعظمة المجد الذي حازه ابنها ولم تبك أبدا بل رفعت رأسها بشموخ تتحدى نظام الملالي وهي التي فقدت قبل فلذة كبدها ياســـر، زوجها الذي أعدمه نظام الطاغوت الخميني وعم أولادها منصور حاجيان.

وهذه رسالة والد ثاكل هو المجاهد «محمد رضا مناني» الذي قال في لقاء معه في حينها أنه بعد مرور ١٦٤يوما على متابعة عوائل ٥٢ شـــهيدا سقطوا شهداء في الإعدام الجماعي في أشرف لاستلام جثامين أعزائهم قامت الحكومة العراقية بدفن الشهداء سرا.

ويتحدث محمدرضا مناني والد الشهيد «رحمان مناني» من شهداء مجزرة أشرف.

ـ أعلنت الوكالات أن الحكومة العراقية دفنت سرا جثامين الشهداء الذين قتلوا في مجزرة الأول من أيلول/ ســبتمبر الماضي في مخيم أشــرف دون اطلاع وحضور عوائل الشهداء. أنكم وبصفتكم والد أحد الشـــهداء (رحمان مناني) برأيكم لماذا قامت الحكومة العراقية بدفن الشهداء سرا ولم تطلعكم على ذلك؟

محمد رضا مناني: كما تعلمون في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ شنت القوات العراقية هجوما على ١٠٠ساكن مجرد عن السلاح وأعزل في أشرف وقتلت ٥٢ منهم بشكل جماعي واختطفــت ٧آخرين كرهائن. وحاولت الحكومة العراقية منذ البداية أن تغســل يدها من هذه الجريمة الحربية والجريمة ضد المجتمع الدولي ولكنه بما أن كل الأدلة والوثائق الدامغة التي تمتلكها المقاومة الإيرانية تؤكد أن القوات المؤتمرة بإمرة رئاســة الوزراء العراقية ضالعة

فـــي هذه الجريمة وكذلك بســـبب وجود إجماع دولي حيث يحمل حكومة المالكي مســـؤولية هذه الجريمة فإن الحكومة العراقية قامت بدفن الشـــهداء سرا بهدف إزالة آثار الجريمة وأن الحكومة تحجب عنا مكان دفنهم ولا تكشفه لنا.

- وماذا فعلتم خلال هذه المدة لاستلام جثامين الشهداء ولمواراتهم الثرى؟

محمد رضا مناني: جدير بالذكر أن جثامين ٥٢شـــهيدا تم تســـليمهم يوم ٢أيلول/سبتمبر إلى السيد «فرانسسكو موتا» رئيس مكتب حقوق الإنسان في يونامي بالتوافق مع الحكومة العراقية. وتقول الوثيقة التي وقعها الســـيد موتا لاســـتلام جثامين الشهداء: «حسب الاتفاق بين ممثلي ســـكان أشرف ويونامي في ٢أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣، تم تسليم اثنين وخمسين جثـــة من الشـــهداء الذين قتلوا بالرصاص فـــي مجزرة الأول من أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣، وبحضور الســـيد فرانسيسكو موتا، رئيس مكتب حقوق الإنســـان في يونامي لكي تبقى في مستشـــفى بعقوبة إلى حين حضور مراقب دولي نزيه في مشرحة بعقوبة لتشريح الجثث».

الشهيد المجاهد «عباس كرمابي»

ولكـــن الحكومة العراقية لم تقبل إطلاقا أن يعاين مراقـــب دولي الجثث وكذلك إجراء تحقيق دولي مســـتقل لتحديد منفذي هذه الجريمة. لذلك أننا وبصفتنا عوائل شهداء مجزرة أشرف سجلنا شكاوانا لملاحقة مسؤولي هذه المجزرة واستلام جثامين الشهداء في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي لدى القضاء العراقي إضافة إلى ذلك فقد كررنا طلبنا في ٧٥رســـالة أخرى.

وبهذا الصدد أرسلنا رسائل كثيرة عبر محامينا ولكننا لم نستلم أي رد لا من يونامي ولا من الحكومة العراقية ولا من القضاء العراقي بهذا الصدد.

- ما هو طلبكم الآن؟

محمد رضا مناني: إني بصفتي أبا لأحد شـــهداء هذه المجزرة والذي استشهد على أيدي هؤلاء الجناة، كنت أود لو أستلم جثة فلذة كبدي وأشارك في مراسم جنازته ومواراته الثرى وأجـــدد العهد معـــه. رحمان كان ابني الوحيد وكان الباقي الوحيـــد من عائلتي. في الماضي شقيقان لي ووالدتي تم اعتقالهم وتعذيبهم وإعدامهم من قبل النظام الإيراني بسبب انخراطهم في المقاومـــة ومناصرة منظمه مجاهدي خلـــق الإيرانية. لذلك لديّ طلبـــان:اولا، أن تعلن الحكومة العراقية مكان دفن شـــهدائنا لكي نستطيع زيارة قبورهم .ثانيا، نطالب بفتح تحقيق مستقل وشـــامل من قبل الأمم المتحدة بشأن المجزرة وإحالة ملف هذه الجريمة إلى محكمة الجنايات الدولية.

إن هذه المطالب كما أرى أكثر من مشروعة بالنسبة لأب ثاكل ولن يتراجع عنها الأشرفيون وعلى المجتمع الدولي أن يدعم مطالبهم تلك لا أن يغض الطرف عنها.

أما الرسالة الثالثة فهي صادرة عن ابن بار من المجاهدين استشهد والده في تلك المجزرة المروعة وصاحب الرســـالة هو الشاب المجاهد «حنيف كرمابي» حيث تقول الوكالات التي نشرت الرسالة:

وجه شـــاب إيراني يدعى حنيف كرمابي نداء استغاثة لأصحاب الضمائر الحية في العالم، إثر مقتل والده «عباس كرمابي» في المجزرة التي وقعت في مخيم أشرف للاجئين الإيرانيين في العراق إضافة إلى تعرض والدته إلى الاختطاف والاحتجاز كرهينة لدى السلطات العراقية.

يقول حنيف كرمابي إن أصدقاءه أخبروه في الأول من أيلول/ سبتمبر الحالي عند الساعة الســـابعة صباحا أن مخيم أشـــرف يتعرض لهجوم من قبل القوات العراقية وأنه شعر عندها بالقلق العميق جراء وجود والده ووالدته وأصدقائه القدامى في المخيم.

ويضيف حنيف أنه في الســـاعة الثامنة والنصف صباحا سمع الأخبار الأولية عن هجوم القوات العراقية وبأن عددا كبيرا من سكان المخيم العزل تعرضوا لإطلاق نار من قبل الجنود المهاجمين وبأن هناك عددا كبيرا من القتلى والجرحى وأن غالبيتهم قتلوا وأيديهم وأرجلهم مكبلة... يقول حنيف: «أصابتني حالة من الذهول وتذكرت والدي ووالدتي وشريط الطفولة يمر أمام عيني وكيف أجبرنا الزمن الرديء على ترك بعضنا البعض لنصبح كالمشردين».

يقــول حنيف: «في بداية الثمانينيات حيــث بدأت حملات الدهم والإعدام ضد المعارضين للنظام الإيراني وخصوصا من مؤيدي منظمة مجاهدي خلق وبأوامر مباشــرة من الخميني. هذا الأمر جعل والدي ووالدتي يغادران إيران ليتركاني وأنا طفل صغير حرم من حنان ودفء أبويه... كنت أفكر بهم دوما. وعندما أصبحت في ســن المراهقة بدأت الســلطات الإيرانية بمضايقي واســتجوابي بين الفترة والأخرى، في ظل ضغوطــات كبيرة عليّ لكي أؤثر على والدي ليتركا المنظمة وينشــقان عنها. وفي عــام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من أنني نجحت في الاختبار للدخول في الجامعة، اضطررت إلى مغادرة إيران بســبب تصاعد الضغوط وعمليات الدهم والاعتقال من قبــل المخابرات الإيرانية حيث أصبحت حياتي مهددة. جئت إلى العراق والتقيت بابي وأمي بعد سنين طويلة من الفرقة والتحقت بهما في النضال على الرغم من كل المتاعب والخطورة الموجودة في الحياة النضالية ضد النظام الإيراني.

جثمان الشهيد «عباس كرمابي» على سرير المستشفى في أشرف

١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

تذكــرت اللحظات الأخيرة التي ذهبت لأودّع والدي قبل مغادرتي مخيم أشــرف ومجيئي إلــى مخيم ليبرتي. عانقته بقوة وقلت له متنهدا بأنفاس ســريعة: "يصعب عليّ الذهاب إلى ليبرتي دونك". طمأنني قائلا: "هذا يا حنيف قســط من التضحية التي كتبت علينا... وعلينا أن نتحملها وندفع الثمن مهما كان، من أجل قضيتنا العادلة..." ».

يتابع حنيف: «كنت أتمنى أن أستشهد إلى جانب أبي، لا أتحمل حتى التفكير في استشهاد والدي ووالدتي. وكنت أعرف جيدا أن البقاء في أشــرف يتضمن التســليم بمخاطر كثيرة... كنت في غمرة هذه الأفكار وســمعت صوت المذيع عبرة قناة تلفزيونية يذيع أســماء شهداء

مجزرة الأول من أيلول/ سبتمبر في أشرف، وعند سماعي كل اسم من أسماء الشهداء أتذكرهم وأتذكر ذكرياتي معهم. شعرت أن قلبي يخرج من بين جوانحي، شعرت بالاختناق، وجسمي كله أخذ يرتعش؛ المذيع يذيع آخر اسم للشهداء "عباس كرمابي" شعرت ببرودة خاصة، أخذت تنتشر في كل أنحاء جسمي، وضعت رأسي بين ركبتي وبكيت بهدوء حتى لا يراني أحد وكأني فاقد للوعي. زملائي قدموا إليّ يواسونني في هذا المصاب الجلل وأنا لا أسمع ولا أرى أحدا. وذكرياتي مع أبي وأمي كانت تمر من أمام عيني، كنت أفكر كيف أتحمل وطأة هذا الحدث الثقيل جدا؟ وعدد الشهداء يزداد ويصل إلى ٥٢. وفي الساعة ١٧٠٠ من ذلك اليوم المشؤوم، تذيع قناة المقاومة الإيرانية خبرا عاجلا لتعلن أسماء المختطفين من قبل مهاجمي مخيم أشرف، لتنزل عليّ الصاعقة الثانية عند سماع اسم أمي بين أسماء المختطفين. أحسست أن قلبي على وشك التوقف وصدري يكاد ينفجر، شعرت بأنني كجسد بلا روح معلق في الهواء. لا أستطيع حتى المشي على قدمي. صرخت في داخلي يا أيها العالم انظر كيف يرتكب الظالمون أبشع الجرائم بحق العزل وكيف يتشدق هؤلاء بالإسلام وهو منهم براء. وكيف يهاجمون ويختطفون ويقتادون امرأة كبيرة في السن لا تحمل سلاحا أو أي شيء تدافع به عن نفسها. كيف أن هذه المرأة المغلوب على أمرها هربت من تعسف النظام الحاكم في بلدها ولجأت إلى بلد جار مسلم. كيف ينتهي بها الحال وزوجها قتيل وهي مختطفة كرهينة...

شاهدت صورة لجثة والدي القتيل لأكتشف أن القتلة أطلقوا النار عليه وهو على سرير الاستشفاء في المستشفى. لقد اجتاحت النيران كل جوارحي. إنها ملحمة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ولكنها ملحمة الصمود بإذن الله حتى النهاية؛ هي ملحمة قول "لا" بوجه الجلادين الظلاميين.

لم يبق أمامي أنا ورفاقي في مخيم ليبرتي سوى الإضراب عن الطعام إلى ما لا نهاية وقررنا ذلك منذ الأول من أيلول/ سبتمبر احتجاجا على عدم الشعور بالمسؤولية من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه تأمين حماية وأمن سكان أشرف وليبرتي وبسبب النقض المستمر لأمريكا لتعهداتها والتزاماتها تجاه أمننا وسلامتنا. ونحن مستمرون في الإضراب حتى تتم تلبية طلباتنا الرئيسية وهي إيفاد وفد محايد لتقصي الحقائق والتحري حول الجرائم الكبرى التي ارتكبت في أشرف و إحالة ملف حماية ليبرتي إلى القوات التابعة للأمم المتحدة وإطلاق سراح المختطفين فورا».

حين قرأت ما قاله عباس كرمابي لابنه حنيف وهو يودعه مفارقا، فقد كان حنيف سيرحل

إلـــى ليبرتي: «إن هذا الفراق قســـط من التضحية التي كتبت علينـــا... وعلينا أن نتحملها وندفع الثمن مهما كان، من أجل قضيتنا العادلة...» شـــعرت بعظمة دستور المجاهدين فهذه العبارة سمعتها بهذا الأسلوب أو ذاك من مئات المجاهدين الذين التقيتهم من قبل في أشرف وحاورتهم حول فلسفة نضالهم وتحديهم الصعاب في دهماء العظيم، ما يعني فعلا أنها قانون النضال الذي استنه المجاهدون والدرب الذي شقوه وعبدوه بدمائهم «درب الحرية»، لكن ما أذهلني أن حنيف كرمابي أضاف لعبارة والده تلك، ما يثبت أن المجاهدين ابنا عن أب تثقفوا على اعتناق ذات الدستور وهم يستنون قانون التضحية ذاته؛ والعبارة التي قالها حنيف هي: «إنها ملحمة بكل ما تحمل الكلمة من معنى... ولكنها ملحمة الصمود بإذن الله حتى النهاية... هي ملحمة قول "لا" بوجه الجلادين الظلاميين». هؤلاء المجاهدون بدستورهم الكفاحي هذا ليس أمامهم ســـوى الانتصار أو الشهادة وبخاصة أنهم من رفع شعار الحسين(ع) «هيهات منا الذلة».

جريمة ليبرتي الجديدة . ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥
مجزرة أخرى وليست أخيرة

هذه الجريمة تصنف على أنها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية بسبب استهدافها عموم سكان مخيم ليبرتي وإيقاعها ٢٣شهيدا وعشرات الجرحى، وتدمير منشآت المخيـــم بما ألحق به خســـائر قدرت بـ١٠ملايين دولار، ومن المؤلـــم أن مكتب اليونامي لم يقم بواجبه المفترض في الوقوف الجاد مع ســـكان المخيم وفي تقريره الدوري حول حقوق الإنســـان في العـــراق ولم يأت مدير المكتـــب على ذكر جريمة القصـــف الصاروخي وكأنها لـــم تحدث، بينما يفترض احتـــواء الجريمة وإدانتها ومعالجة الجرحـــى وإعادة بناء المخيم وتعويض خسائره إحقاقا للحق والعدالة والإنصاف ودفع الحكومة العراقية إلى تحمل نصيبها من المســـؤولية فهي المســـؤول الأول عن حماية المخيم، في حين رأينا أنها لم تكتف بغض الطرف والتواطؤ ضد الأشـــرفيين سكان ليبرتي، بل مارست ضدهم عقوبات تصعيدية جديدة وإجراءات مشددة تمثلت في الحرمان من تجهيزات الغذاء والدواء وأجهزة الصيانة، بل أنها منعت حتى ترميم الكرفانات في أبســـط حدود الترميم كالتغليـــف بالنايلون درءا للمطر الذي عاشـــت وتعيش بغداد هذا العام أســـوأ أيامه، كذلك منعت صهاريج المياه الثقيلة من دخول المخيم ما أدى إلى فيضان تلك المياه التي تهدد بنشـــر أمراض خطيرة. وكنا قد ســـبق وأن حذرنا من أن النظام إنما يعد عدته لمهاجمة المخيم من خلال تحريك عملائه المحليين وأشرنا

قصف مخيم ليبرتي بـ٨٠صاروخا، جريمة أخرى ضد الإنسانية

٢٩تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

ذلك في تحشــيده عددا من (اللملوم) الذين جمعهم من إيران وخارجها لتهديد الأشرفيين في ليبرتي بذريعة رغبتهم في مقابلة ذويهم، لكن أحدا لم يســتمع لنا حتى وقعت الواقعة وسقط الضحايا بالعشرات والعالم والمجتمع الدولي مازال يتفرج.

وكانــت المقاومة الإيرانية قد حذرت أمريكا والأمم المتحدة عشــرات المرات من وقوع

حمام دم جديد.

وفي الساعة السابعة والدقيقة الأربعين من مساء الخميس ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ تعرض مخيم ليبرتي لقصف بـ٨٠ صاروخا من مختلف الأنواع، سقط على إثره ٢٣ من السكان شهداء. وإثر هذا الهجوم الإجرامي انقطعت الكهرباء وجميع الاتصالات في المخيم [بحسب تقرير للمقاومة الإيرنية من داخل المخيم] واحترقت أجزاء واسعة من المخيم وعدد كبير من الكرفانات. شدة الانفجارات كانت حدا تحطم بسببه الكثير من الكرفانات وسقط عدد من الجدران الكونكريتية المعدة للحماية أو نسفت وحدثت في مختلف نقاط المخيم حفر بقطر ٤ و٥ و٦ و٧أمتار وتم تدمير ٣٥٧كرفان و١٠قاعات و٢٧٥مكيف وأجزاء من خزانات المياه والوقود والصرف الصحي وشبكة إيصال المياه ومولدات الكهرباء ومنظومة الكهرباء والعجلات ومستلزمات العيش للسكان بشكل كامل أو تعرضت للتلف. ويقدر حجم الخسائر بحوالي ١٠ملايين دولار.

وفي صباح يوم الجمعة ٣٠تشرين الأول/ أكتوبر تفقد وفد من الأمم المتحدة المخيم لمدة ساعة فقط وزاروا موقعا مدمرا واحدا فقط وعاينوا جثامين الشهداء عن كثب والتقطوا صورا وأفلاما.

وكانت المقاومة الإيرانية وممثلو السكان والكثير من البرلمانيين والشخصيات الدولية البارزة قد حذروا أمريكا والأمم المتحدة مرات عديدة خلال الشهرين الماضيين من نية الملالي لارتكاب مجزرة جديدة إلا أنه لم يتخذ أي إجراء رادع.

وأعلن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في بيانه الصادر يوم ٧أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بشأن نقل عملاء مخابرات الملالي يقول: «لم يكن بإمكانهم العبور من نقاط التفتيش والوصول إلى ليبرتي لولا التنسيق والمشاركة الفعالة للجهات الأمنية العراقية؛ الأمر الذي يعرض بوضوح أمن مجاهدي ليبرتي للخطر وينم عن مخططات النظام الإيراني وعملائه في العراق للتعذيب النفسي للمجاهدين والتمهيد لمجازر قادمة».

وكتب ممثل السكان يوم ١٠أيلول/ سبتمبر إلى المسؤولين الأمريكيين والأمم المتحدة: «اليوم صباحا ذهب مرة أخرى عشرات من عناصر وزارة المخابرات تحت اسم العائلة وبمساعدة من القوات الأمنية العراقية العاملة بإشراف فالح الفياض إلى ليبرتي. وكانوا يصرخون بشكل مثير للاستفزاز ضد السكان ويهددونهم... وتلك علامة سافرة لنية النظام الإيراني لارتكاب مجزرة أخرى في ليبرتي».

وجاء في بيـــان المجلس الوطني للمقاومـــة الإيرانية الصادر يوم ١٧أيلول/ ســـبتمبر: «توجهـــت مجموعة من ضبـــاط قوة القـــدس ووزارة المخابرات إلى العـــراق بهدف جمع المعلومات عن ليبرتي مثل ترددات السكان إلى المستشفى أو لتفريغ الصرف الصحي وكيفية إعـــداد الطعام ونقله إلى المخيم و... إنهم وبالتنســـيق مع ســـفارة الملالـــي راجعوا المطار طيلـــة أربعة أيام مع ضباط الاســـتخبارات المؤتمرين بإمرة فالـــح الفياض بمن فيهم صادق محمد كاظم وأحمد خضيـــر لجمع المعلومات... والتقت هذه المجموعة مع بعض من عملاء النظام في العراق ممن شـــاركوا بنشاط في السنوات الأخيرة في التآمر ضد أشرف وليبرتي وحصلوا على معلوماتهم بشـــأن المجاهدين وليبرتي». المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية طالب بتأمين وضمان الأمن للسكان من قبل أمريكا والأمم المتحدة.

وفي يوم ٢١أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٥ كتب ٢٦ مـــن نواب الكونغرس الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي رســـالة أشـــاروا فيها إلى خطر الهجوم المحتمل علـــى ليبرتي قائلين: «من أجل تخفيف هذا الوضع الإنســـاني المتأزم، فإننا نطالبكم باحترام لكي تطالبوا الحكومة العراقيـــة أن تســـمح لمجاهدي خلق بإدخال الخوذ ومســـتلزمات الحماية الأخرى التي كانوا يمتلكونها سابقا إلى المخيم. إنه من دواعي القلق البالغ لدينا أنه بعد مضي عام على انتخاب رئيس الوزراء العبادي يقال إن فالح الفياض الذي يتحمل مســـؤولية الهجمات السابقة على الســـكان وكان مستشار الأمن الوطني للمالكي رئيس الوزراء السابق مازال يتولى مسؤولية مخيم ليبرتي. إن جميع الأفراد الأمنيين الذين شاركوا في الهجمات السابقة ضد السكان يجب تبديلهم ويجب إحالة شؤون مخيم ليبرتي إلى جهات وأفراد في الحكومة العراقية لا يخضعون لهيمنة إيران».

وكتب المستشـــار القانوني للســـكان في يوم ٢٩أيلول/ سبتمبر إلى الممثل الخاص «يان كوبيـــس» وعدد من المســـؤولين الأمريكيين والأمم المتحدة يقـــول: «اليوم قامت عناصر استخبارات الجيش وفي عمل مشبوه واستفزازي وبأمر من لجنة القمع بالتصوير عن داخل المخيم من نقاط مختلفة. اثنان من عناصر الاستخبارات بأسماء قاسم ومحمد وبينما كانا قد لبسا زيا مدنيا للتســـتر على هويتهما وللتمويه عن نيتهم للتصوير والتقاط الصور، قد ذهبا إلى نقاط تفتيش الشـــرطة أطراف المخيم ودخلا بعض الأماكن وصعدا سقف العجلات وأخذا بالتصويـــر والتقاط الصور عن داخل المخيم من تلك النقاط... نقل عناصر وزارة المخابرات إلى مخيم ليبرتي من قبل عناصر لجنة القمع في الأسابيع الماضية وعملية التصوير والتقاط الصور اليوم عن المخيم من قبل الاســـتخبارات تذكرنا بتحركات حيدر عذاب ماشي في مخيم

أشـــرف قبل مجزرة الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. والســـكان قلقون من ممارسات لجنة القمع هذه وأبلغوا يونامي بقلقهم في كثير من الحالات، إلا أنه مع الأسف لم يتخذ أي تحرك جدي لأمن الســـكان لضمـــان أن لا تتكرر أحداث في ليبرتي على غـــرار ما حصل في مخيم أشرف. بعض الصور لعناصر اســـتخبارات الجيش أثناء التصوير والتقاط الصور من داخل المخيم مرفقة طيا.

وفي يوم ٤تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ كتب مرة أخرى إلى الممثل الخاص والمسؤولين أعـــلاه: «اليـــوم قامت عناصر الاســـتخبارات مرة أخرى وبأمر من لجنـــة القمع وفي عمل مشبوه واســـتفزازي بالتقاط الصور والتصوير عن داخل المخيم. النقيب حيدر عذاب ماشي من لجنة القمع مع اثنين من عناصر استخبارات الجيش بأسماء علاء ومؤيد صعدا الجدران الكونكريتيـــة للمخيم لكي يصوروا عن المخيم ويلتقطوا صورا عنه (الصور مرفقة). إن هذا الأمر يثير القلق البالغ لدى الســـكان ويذكر بتحركاتهم قبل مجزرة الســـكان في مخيم أشرف في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

وكتـــب ممثل الســـكان يوم ٥تشـــرين الأول/ أكتوبر إلى المســـؤولين الأمريكيين: «إني آســـف جدا من أنكم لا تأخذون قلقنا وقلق الســـكان على محمل الجد بشـــأن أخطار تنجم عن نقل المرتزقة والعملاء تحت غطاء عوائل الســـكان إلى ليبرتي... بشـــأن حمامات الدم التي واجهناها في أشرف وليبرتي، إننا كنا قد حذرنا دوما في أوقات سابقة من مؤامرات الفاشية الدينيـــة الحاكمـــة في إيران وعناصرها في العـــراق، فيما لو كان قد أخـــذت بنظر الاعتبار لـــكان بالإمكان منع وقـــوع هذه المجازر أو حصـــر أبعادها ونطاقها علـــى الأقل... إننا في الوقت الحالي نواجه علامات مقلقة طرحناها إليكم باســـتمرار». مؤكدا: «يأتي ذلك في وقت مازال ملف وإدارة ليبرتي بيد فالح الفياض المستشـــار الأمنـــي للمالكي والضباط الذين هم عناصر النظام الإيراني ومتورطون مباشـــرة في إبادة السكان وهم المسؤولون عن الحصار المفروض عليهم منذ ٧سنوات».

وفي ٦تشـــرين الأول/ أكتوبر كتب ٣٢شـــخصية أمريكية بارزة من أربع حكومات ومن كلا الحزبيـــن إلى «توني بلينكن» مســـاعد وزير الخارجية الأمريكـــي: «وضحوا للحكومة العراقية أن الحضور النشـــط لـــوزارة المخابرات والأمن في مخيـــم ليبرتي أمر غير مقبول وخـــرق للضمانات التي أعطتهـــا الحكومة العراقية والحكومـــة الأمريكية والأمم المتحدة». أنهم أضافوا: «أمن الســـكان وحمايتهم أمر حيوي. وفي هـــذا المجال يجب تذكير الحكومة العراقية بأن العالم يتوقع منها إجراء عمليا بشـــأن هذا الموضوع، على ســـبيل المثال تعيين

أفراد آخرين لتولي مسـؤولية المخيم بدلا من فالح الفياض وضباط الاستخبارات الذين كلهم متورطون في مجازر سابقة طالت السكان».

شهداء الاعتداء الصاروخي الهمجي على مخيم ليبرتي
في ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

سـبق وأن كتب رسائل عديدة في هذا المجال إلى المسؤولين الأمريكيين والأمم المتحدة. منها كتب ممثل السـكان في رسالة بتأريخ ٢٦حزيران/ يونيو ٢٠١٥ إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السـامي لشـؤون اللاجئين وعدد آخر من المسؤولين الأمريكيين والأمم المتحدة حسب تقارير من داخل البلد يقول: «قوة القدس الإرهابية طلبت من المركز الفكري لقوات الحرس في بغداد وهو مركز للتجسـس والاستخبارات أن يكتمل معلوماته بشأن آخر الوضـع في مخيـم ليبرتي... دانايي فر سـفير النظام في العراق هـو الآخر طلب من فالح الفياض وصادق محمد كاظم في إدارة مخيم ليبرتي أن يزودوا السفارة بآخر معلوماتهم عن وضع المخيم ونشاطات السكان. ويفيد خبر آخر أن الحرسي العميد إيرج مسجدي المستشار الأعلى لقاسم سليماني قائد قوة القدس الإرهابية قال لفالح الفياض إن بعضا من قادة القدس يصرون على أن يتم تنفيذ غارة على ليبرتي على غرار ما حصل في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ في أشرف».

وكتب السـيد «جرالد دبره» نائب البرلمان الأوروبي يوم ١٣تموز/ يوليو في رسالة إلى السيدة موغريني الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي يقول: «خلال الأسابيع الأخيرة تصلنا أخبار

مقلقة كثيرة من مخيم ليبرتي. ما يزيد هذا القلق هو أن إيران ستزيد بعد الاتفاق المحتمل في الملف النووي من مؤامراتها ضد معارضيها. هذه الأخبار قد أثارت قلقا بالغا بين نواب البرلمان الأوروبي. وأصدر ٢٢٠ من زملائي في حزيران/ يونيو الماضي بيانا أشاروا فيه إلى هذه المخاوف. إضافة إلى ذلك، في يوم ٩تموز/ يوليو كتب أيضا ٦٠ من زملائي رسالة إليك بهذا الصدد».

ما جاء في السطور أعلاه والذي يشكل جانبا من هذه التحذيرات يبين بوضوح أن الاعتداء في ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر والمجزرة العامة التي طالت سكان ليبرتي كان بالإمكان تفاديها. لذلك فإن المقاومة الإيرانية ومن أجل الحيلولة دون وقوع المزيد من إراقة الدماء تطالب مرة أخرى بتوفير الأمن لليبرتي وضمان ذلك من قبل أمريكا والأمم المتحدة وتؤكد على ضرورة إبعاد عناصر النظام الإيراني من مخيم ليبرتي وإحالة هذا الملف إلى أولئك الذين لا تربطهم علاقات مع الفاشية الدينية الحاكمة في إيران.

هذا ما نشرته أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – باريس في ٣١تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

الزعيمة مريم رجوي عقبت قائلة في توصيف الجريمة أن: الاستبداد الديني لا يستطيع بهذه الجريمة ضد الإنسانية في ليبرتي إنقاذ نفسه

وحيت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية أرواح الشهداء واصفة الجرحى الشامخين في الاعتداء الصاروخي الذي وقع في ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ بأنهم أمثلة بارزة للصمود الرائع للشعب الإيراني لإسقاط الفاشية الدينية ونيل الحرية.

وقالت السيدة رجوي: رسميا وحقوقيا على الحكومة العراقية والأمم المتحدة اللتين وقعتا مذكرة تفاهم وأسستا بموجبها منذ أربعة أعوام أي نهاية عام ٢٠١١ مخيم ليبرتي كموقع «عبور انتقالي مؤقت» أن تتحملا مسؤوليتهما ولكن مثل ٦حمامات دم سابقة في أشرف وليبرتي فإن عملاء النظام الإيراني في الحكومة العراقية يتحملون مسؤولية مباشرة عن هذا الاعتداء وأن الولايات المتحدة والأمم المتحدة مطلعتان على هذه الحقيقة كاملة.

وأكدت أن القصف الصاروخي ضد اللاجئين الذين لا سلاح لديهم ولا رادع يعتبر جريمة ضد الإنسانية طبقا لأي تعريف كان ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. في الوقت الذي اضطر نظام الملالي إلى التراجع خطوة على مضض عن القنبلة النووية ويواجه

صراعات داخلية متزايدة ويتكبد هزائم متالية في سوريا ويلقى قادة أفراد الحرس مصرعهم واحدا تلو آخر وبينما يستعير غليان الاحتجاج والمقاومة في الشارع الإيراني، فان خامنئي بحاجة ماسة إلى هكذا جرائم لبقاء نظامه. لكن هذا النظام لا مفر له عن السقوط الحتمي الذي ينادي به الشعب الإيراني وأن شهداء وجرحى ليبرتي هم قرابين الشعب الإيراني في عهد إسقاط استبداد ولاية الفقيه.

إن الجريمة ضد الإنسانية ضد مجاهدي ليبرتي تشكل الوجه الآخر لألف إعدام في العام الجاري حيث تسهم فيه كل عصابات النظام. روحاني بصفته رئيسا للنظام ورئيس المجلس الأعلى لأمن النظام يتحمل مسؤولية مباشرة عن هذه الجريمة ضد الإنسانية. إنه وفي تصريح أدلى به يوم ٣١آب/ أغسطس وبوصف مجاهدي خلق بالإرهابيين وتأكيده بالقول «سنقوم بكل وسعنا وإمكاننا ضد الإرهاب حيثما كان ضروريا» كان يمهد الأرضية لهكذا جرائم.

وفي الشهور الأخيرة وبحضور عملاء أرسلتهم وزارة المخابرات إلى ليبرتي، كان نظام الملالي يقوم بالأعمال التمهيدية والاستحضارية لجريمة أخرى رغم أن المقاومة الإيرانية قد حذرت من ذلك خلال عشرات الرسائل والبيانات واللقاءات والاتصالات الهاتفية مع مسؤولي الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية.

وعبرت السيدة رجوي عن أسفها من أن الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة لم تفيا بتعهداتهما الرسمية والخطية تجاه ليبرتي مطالبة بضمان وتوفير الأمن لسكان ليبرتي من قبل الأمم المتحدة وأمريكا واتخاذ عمل عاجل لسحب ملف وإدارة ليبرتي من أيدي أفراد تابعين للنظام الإيراني. مضيفة: عندما يقع ليبرتي تحت سيطرة قتلة الأشرفيين ويعيش المجاهدون في كرفانات واهنة فيما الجدران الكونكريتية التي تحمي الكرفانات قد تم سحبها ولا يعطون الخوذات والسترات الواقية لحماية السكان لهم فكيف يمكن أن يكون هذا المخيم الذي تعرض مرات عديدة للقصف بالصواريخ آمنا.

* مراسم تخليد ذكرى شهداء الاعتداء الصاروخي على مخيم ليبرتي ببغداد في باريس – أوفيرسوراواز

عصر يوم الأحد الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ أقيمت في مقر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بأوفيرسوراواز مراسم تخليد لذكرى الشهداء الثلاثة والعشرين الذين سقطوا جراء الاعتداء الصاروخي يوم ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر في مخيم ليبرتي حيث يستقر

فيه أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بالعراق.

وأكدت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية في المراسيم قائلة: المرحلة التي تلت الاتفاق النووي، هي المرحلة التي تطفو فيها إلى السطح المطاليب الأساسية للمجتمع وفي مقدمتها الحرية. الشعب الإيراني تواق للحرية. لأن الشعب الإيراني صار يصرخ بأنه لا يريد هذا النظام. خامنئي وبإطلاق الصواريخ على المجاهدين وبارتكابه جريمة ضد الإنسانية يحاول عبثا أن ينقذ النظام من الإسقاط الحتمي؛ إسقاط نظام ولاية الفقيه الذي هو مطلب الشعب الإيراني الأساسي الذي لا يقبل الشك.

وأشارت السيدة رجوي إلى إجراءات نظام الملالي لأعمال تمهيدية لهذا الهجوم منها إرسال فرق لوزارة المخابرات إلى مدخل مخيم ليبرتي وقالت: من الناحية الرسمية والقانونية، فإن الحكومة العراقية والأمم المتحدة اللتين قامتا قبل أربع سنوات بتأسيس ليبرتي باعتباره "مكان للعبور المؤقت"، هما مسؤولتان حيال الهجوم. لكنه باعتقادنا، تماما مثل ما حدث في المجازر الستة السابقة في أشرف وليبرتي فإن أزلام النظام الإيراني في الحكومة العراقية هم الذين يتحملون مسؤولية هذا الهجوم وأن الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة أيضا تعرفان هذه الحقيقة حق المعرفة.

وأكدت أنه لو كانت أمريكا والأمم المتحدة قد عملتا بتعهداتهما تجاه أمن وسلامة المجاهدين في ليبرتي لكانت هذه الجريمة قابلة للتفادي داعية إياهما إلى وضع حد لهذا التعامل غير المسؤول خاصة وبالرغم من التحذيرات العديدة، فبقي مخيم ليبرتي حتى الآن تحت إشراف قتلة الأشرفيين والعناصر التابعة للنظام الإيراني، في الوقت الذي تواجه فيه عملية نقل السكان إلى دول أخرى والتي كانت من الوعود المغدورة للأمم المتحدة والولايات المتحدة، الرفض والعراقيل. وشددت على ضرورة الاعتراف بليبرتي مخيما للاجئين تحت رعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وفي جانب آخر من كلمتها أكدت مريم رجوي على ضرورة تأمين الحاجات المبرمة للسكان منها العناية العاجلة بوضع الجرحى ومرابطة فريق طبي في ليبرتي و توفير العُدد والمعدات والمواد الضرورية لإحداث ملاجئ وإعادة إعمار المناطق المدمرة وتوفير المستلزمات الأمنية والحماية ومنها إعادة الجدران الإسمنتية الواقية والخوذات وسترات الوقاية والأجهزة الطبية بالإضافة إلى فتح تحقيق من قبل الأمم المتحدة حول هذا الهجوم البربري ومقاضاة منفذيه.

وأشـــارت رئيســـة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية إلى الوعود المغدورة والفارغـــة التي أطلقها روحاني وأكدت قائلة: هناك طريق واحد لإقرار الحرية والديمقراطية في إيران وإنقاذ البلد من ورطة الفقر والبطالة وهو يتمثل في إســـقاط نظام الملالي برمته. فلهذا السبب نفسه، يمطر خامنئي بصواريخه النساء البطلات والرجال الأبطال الذين يحملون ويرفعون بكل قوة في أيديهم راية إسقاط هذا النظام.

وخلال الأشـــهر الأخيرة، بعض الأوساط التي تنتفع من إطالة عمر حكومة الملالي، بدأت تنشـــط وتتحرك وتحاول يائســـة بخلق إيحاءات بأن نظام ولاية الفقيـــه بعد الاتفاق النووي سيتجه نحو الاعتدال والانفتاح. وأن وعود الاعتدال التي كان الملا روحاني قد أطلقها سوف تبرز نفسها بعد الآن. بينما تشكل الإعدامات في العام الجاري وهي أكثر عدد الإعدامات منذ خمسة وعشرين عاما و رش الحامض على وجوه الفتيات والنساء الشابات والمجازر بحق السنة وفرض الموت البطيء على السجناء السياسيين هي جزء من هذه الاعتدالية.

وبالإشارة إلى مسؤولية الملا روحاني بصفته رئيس المجلس الأعلى للأمن عن الجريمة ضد الإنســـانية على ليبرتي تســـاءلت: لماذا تفرش الدول الأوروبية السجادة الحمراء لهكذا أشخاص؟ ولماذا يصافحون أيدي أشخاص يطلب الشعب الإيراني محاكمتهم؟

وحضر هذا الاجتماع وتحدث فيه شـــخصيات من أمثال ســـيد أحمد غزالي رئيس وزراء الجزائر الأســـبق، والســـيدة إينغريد بتانكورد مرشحة الرئاســـة في كولومبيا سابقا وألخو فيدال كوآدراس النائب السابق لرئيس البرلمان الأوروبي ورئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة وبيتر متيوس نائب البرلمان الإيرلندي والسيد هيثم المالح رئيس اللجنة القانونية في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية وميشل كيلو من الشخصيات النشطة في المعارضة السورية والشيخ داهو مسكين نائب رئيس لجنة المسلمين للدفاع عن الأشرفيين وجان بير مولر عضو مجلس محافظة والدواز والســـيدة ســـيلفي فاسيه عمدة مدينة لوبين وبرونو ماسه رئيس بلدية ليله آدام والحقوقية وعالمة الإسلام السيدة أنيسة بومدين السيدة الأولى في عهد الرئيس الجزائري الراحل حواري بومدين.

كما كان من بين المتكلمين في المراســـيم أيضا الســـيد مهدي أبريشمجي من المسؤولين البارزين للمقاومة الإيرانية و رئيس لجنة الســـلام فـــي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذي استشهد شقيقه الأصغر الســـيد حسين أبريشمجي من المسؤولين في منظمة مجاهدي خلـــق ومن أعضاء المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في الهجوم الصاروخي المميت الذي

وقع يوم ٢٩تشرين الأول/ أكتوبر في مخيم ليبرتي بالإضافة إلى الدكتور منوتشهر هزارخاني رئيس لجنة الثقافة والفن والدكتور صالح رجوي رئيس لجنة الصحة وممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في فرنسا والسيدة زينت ميرهاشمي عضو اللجنة المركزية لمنظمة فدائيي خلق وعضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والسيد أصغر أديبي عضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والسيد محمد شمس الملحن وقائد الأوركسيترا وعضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والسيدة آذر أكبر زادكان من أعضاء المجلس المركزي لمجاهدي خلق.

وقد أقيم نصب للشهداء المجاهدين الـ٢٣ ووضعت أكاليل زهور وتم إيقاد الشموع والمشاعل استذكارا للشهداء وكان ذلك من الحلقات الأخرى في المراسيم الملفتة.

وفيما يلي كلمتان لـ«إينغريد بتانغور» و«ألخو فيدال كوادراس» في مراسيم تخليد الشهداء الأبطال لمجاهدي خلق في الاعتداء الصاروخي على ليبرتي:

«إينغريد بتانغور» المرشحة الرئاسية السابقة في كولومبيا

إنني متأثرة جدا وأشاطركم آلامكم ومعاناتكم وقلبي مفعم بالغضب والحزن.

عندما أنظر إلى وجوه هؤلاء الرجال وهذه المرأة أرى وجه الشعب الإيراني الذي تعرض للتعذيب والجلد والرجم، إلا أنني كذلك أرى شعبا يناضل في إيران، الشعب الذي يتجرأ أن يقف بوجه الغول وعفريت الاستبداد الديني، الاستبداد الديني الرهيب حيث تحول حاليا إلى ليلة ظلامية مخيفة في الشرق الأوسط. ليلة لا للشعب الإيراني فحسب بل لكل منطقة الشرق الأوسط ولكلنا. لأننا نعرف أن براثن أخطبوط الشر والخبث للنظام الإيراني استحوذت على كل أرجاء المعمورة حتى على هنا في فرنسا وكل العالم. وعندما أنظر إلى هؤلاء الشهداء، أنني أرى أولئك الذين يدافعون عن قيمنا ونحن نحضر هنا اليوم احتراما لهم.

أود أن أقول لشعوري المتميز الذي بدأ ينمو في داخلي كونني أن أكون هنا وأشاطر شعوركم أنتم ذوي هؤلاء الشهداء الشجعان وزملائهم، وعليّ أن أذعن بأن هناك حقيقة أخرى مقابل الألم والحزن الموجودة حاليا وهي فشل الملالي فشلا ذريعا. إنهم وبتخطيط شامل ودقيق منذ سنوات وشهور كانوا بصدد القضاء على مخيم ليبرتي وسكانه جميعا فأطلقوا ٨٠صاروخا على منطقة صغيرة جدا. إن غايتهم لم تكن قتل ٢٣شخصا فقط والجميع يعرف ذلك، بل كان هدفهم قتل السكان جميعا. وهذه هي معجزة بأنهم أحياء. لذلك أود أن أقول لما تبقى من السكان في ليبرتي بأننا نشجعكم جدا لا بسبب سرعة رد فعلكم وشجاعتكم

فحسب، بل أود أن أقول نحن نوجه شكرنا وتقديرنا لمقاومتكم وكذلك من أجل صمودكم على القيـــم التي هي قيمنا أيضا أي قيم الحرية والعدالة والتضامن والمســـاواة. إن النضال يمرر اليـــوم في مخيم ليبرتي نضالا حقيقيا من أجل قيمنـــا. ويجب أن أضيف أن كونهم لا يزالون على قيد الحياة ويقاومون هذا الاعتداء البشـــع يدل على أنهم يمثلون النبراس المضيئ في الظلام والفجر يبزغ وراء هذه الليلة الظلامية.

كما يجب أن أقول إنني وبشـــعوري العميق أشـــجع زعيمتكم وهي بمثابة أختي وكذلك أم لجميعكم نوعا ما. أنا أعرف ســـنكون في طهران يوما من الأيام معها وهذا ليس ببعيد لكي نضع حدا لهذه الليلة الظلامية حيث أرى انتهاءها وراء ذلك اليوم الموعود.

أما الدكتور «ألخو فيدال كوادراس» نائب الرئيس السابق في البرلمان الأوروبي فقال:

في هذه اللحظات العصيبة دعوني أبدأ كلامي من المنطلق الشخصي والودي إلى صديقي العزيز مهدي أبريشـــمجي وكذلك جميلة أبريشـــمجي حيث فقدا شـــقيقهما "حسين" وكذلك أخاطب أصدقائي الأعزاء آذر ومهين وعلي حيث فقدوا خالهم وكذلك إلى موجكان (همايونفر) التي فقدت شقيقها "سهراب" وبالتأكيد أخاطب عوائل الشهداء الـ٢٣ جميعا وآمل من صميم قلبي الشفاء العاجل للجرحى.

يرفق أحدث الاعتداء على ليبرتي في نفســـه رســـالة سياســـية. ويظهر النظام الإيراني بوضوح وبشـــكل حقيقي بأنه من هو عدوه الرئيســـي؟ أريد أن أخاطـــب زعماء الحكومات ووزارء الخارجية والمؤسســـات الفكرية والمحللين السياسيين جميعا بأن يسمعونني بأنهم لايحتاجـــون كثيرا إلى البحث عن المعارضـــة الحقيقية في إيران. إن المعارضة الديمقراطية هي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وبشكل خاص سكان مخيم ليبرتي. ويخاف النظام الإيراني منهم بشدة ولهذا السبب يرتكب هكذا جرائم ضدهم.

لذلك مع أنني حزين اليوم ولكن في نفس الوقت نســـتطيع أن نقول بحزم إننا نســـير في الاتجاه الصحيح كما أن العدو هو الذي يؤيد ذلك عن طريق ارتكاب هذا الاعتداء.

عندما يضطر ســـكان أشرف إلى مغادرة بيتهم والذهاب إلى مخيم ليبرتي بواسطه مارتن كوبلـــر وهو مســـؤول في الأمم المتحدة – وأنني آمل أن يمثل كوبلـــر أمام المحكمة الدولية بسبب ممارساته العنيفة والمخجلة – كان ليبرتي مكانا مهجورا ولم يكن مناسبا للعيش، إلا أن الســـكان قاموا بإحداث تغييرات كبيرة هناك وذلك رغم ظروفهم الصعبة. وكان هؤلاء قد بنوا أشرف من نقطة الصفر كما غيروا ملامح مخيم ليبرتي بنفس العزم والإرادة.

دعونـــي أن أقول بصفتي رئيس اللجنة الدولية للبحث عــن العدالة، إن المجتمع الدولي يتحمل مســؤولية كبيرة تجاه هذه الاعتداءات. وفشلت أمريكا والأمم المتحدة مرارا وتكرارا في الالتزام بتعهداتهما وتنفيذها لحماية السكان لذلك نعتبرهما مسؤولتين وعليهما أن توفرا ضمانات لحماية مخيم ليبرتي. لم يكن هذا الاعتداء بهدف ترويع الســكان كما لم يكن إنذارا لمعارضــة النظام، لا؛ إنما تم تخطيط وتدبير هذا الاعتداء بهدف ارتكاب تصفية وإبادة جميع الســكان ويظهر ذلك من خلال نظرة إلى عدد الصواريخ وكيفية توزيعها وانتشــارها وكونه كان قد تم تدبيره وتخطيطه بدقة من قبل أزلام وزارة المخابرات.

أنا وبصفتي رئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة كتبت عدة رسائل في أكثر من مناسبة في شــهري أيلول/ سبتمبر وتشــرين الأول/ أكتوبر وكنت قد حذرت المسؤولين في أمريكا والأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي بأن عملاء النظام في حال كسب الاستعدادات بهدف الاعتــداء على ليبرتي مثلما فعل العديد من الآخرين بمن فيهم اســترون استيفســنون الذي يتــرأس الجمعية الأوروبية لحرية العراق وكذلك العديــد من زملائي في مختلف البرلمانات بما فيها البرلمانيون البريطانيون والفرنسيون من خلال إرسال عشرات الرسائل والكتابات.

وأكد الدكتور ألخو فيدال كوادراس قائلا: على الإدارة الامريكية والأمم المتحدة والحكومة العراقية أن تكون مســؤولة. كمــا تجب إقالة فالح الفياض مستشــار الأمن القومي لرئيس الوزراء من منصبه بصفته مراقبا على مخيم ليبرتي وكذلك تبديل فريق القمع المؤتمر بأمره.

ويتلقــى فالح الفياض أوامره من النظام الإيراني ونحن نطالب بتبديله لأنه يعتبر المصدر الرئيسي لفرض المضايقات اللا إنسانية وارتكاب الأعمال الإرهابية ضد أشرف مسبقا ومخيم ليبرتــي حاليا. وفي نهاية المطاف يجــب إعلان مخيم ليبرتي مخيمــا للاجئين وأن يوضع برعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وفــي الختــام أود أن أقول انا أعتبر ذلك فخرا لي أن أكون جزءا من عائلة هذه المقاومة الكبيرة.

وكما قلت ســابقا عدة مرات أود أن أقول مرة أخرى أنا أعتبر نفســي عضوا فخريا في منظمــة مجاهدي خلق الإيرانية. ربما كان مقــدرا لي أن أكون هنا ولكن إذا قدر كذلك فأنني سعيد لأنه يعطى مفهوما جديدا إلى حياتي لكي أستطيع أن أقاتل من أجل هكذا غاية عالية.

وعندما زرت أشــرف في تشــرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ بصفتــي نائب رئيس البرلمان الأوروبي قابلت مئات من أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بعضهم ســقطوا شــهداء.

وبكل حزن وأسى يجب أن أقول أنا ومن بين كل هؤلاء كنت مفتخرا أن أقابل بعضهم وأتحدث معهم وحاليا العديد منهم أصبحوا شهداء ولم يعودوا في صفوفنا. ولكن كل ذلك يذكر لنا تعهدا أن نقاتل من أجل إيران حرة وديمقراطية.

ويعتبر ذلك من واجبنا الملح والجاد أن نصر على هذا الإنذار بأنه من هو المصدر الحقيقي للإرهاب والتطرف الإسلامي وسنواصل بحزم دعمنا للبديل الوحيد أمام هذه المشكلة أو بالأحرى فكرة إيران ديمقراطية قائمة على فصل الدين عن الدولة والسلام والتضامن والانفتاح وهذا هو المشروع السياسي والاجتماعي والأخلاقي للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية حيث تقوده مريم رجوي حتى النصر النهائي هكذا مدبرا وشجاعا.

هذا التقرير نقلته أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – باريس في الأول تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

الفصل الرابع

جرائم النظام الإيراني
وعملائه الدموية ضد المجاهدين

جرائم النظام الإيراني
وعملائه الدموية ضد المجاهدين

وهذه الجرائم بدأت مع بدايات سرقة الخميني ثورة الشعب الإيراني ضد دكتاتورية الشاه وحرف توجهاتها وطموحاتها، لذلك انقلب على كل طروحاته التي كان يروج لها حول زهده في السلطة ومنح الشعب الإيراني حرية تقرير مصيره وخياره في التأسيس للنظام الذي يرغب أن يعيش في ظله وتحت أحكامه وقواعده. فحارب القوى الوطنية بعامة وفي مقدمتها منظمة مجاهدي خلق التي كان الزعيم رجوي قد أعاد بناءها بعد النكسة التي تعرضت لها بفقدان زعمائها الأساسيين إبان حكم الشاه. وكان الزعيم رجوي قد شخص من قبل الملالي كمعارض لسياسات الخميني وتأسيسه منظومة ولاية الفقيه من رجال الدين السائرين في ركابه بسمة طائفية وعقلية لا تخرج عن إطار القرون الوسطى، وهذه المنظومة هي التي تأسست عليها ركائز نظام الخميني الثيوقراطي الفاشي عبر أدوات قمعية كان في أعلى رأسها ما أسمى بـ«الحرس الثوري» الذي كانت مهمته الأساسية حماية نظام ولاية الفقيه الخمينية، وقد كشف الخميني طبيعة نظامه الإرهابية البوليسية حين أبقى على جهاز مخابرات الشاه «السافاك» المعروف بعدائه للقوى الوطنية وتطلعات الشعب الإيراني مع أنه تظاهر بحله، إلا أنه في الحقيقة أبقى على آليات وخطوط تعامله الداخلية القائمة على القمع والقسر واكتفى بتغيير اسمه فقط. كما اعتمد قضاة مجرمين على شاكلة «خلخالي» الذي أعدم الآلاف بمحاكم صورية، وكانت محكمته تتنقل من مدينة إلى أخرى لتسريع عمليات الإعدام.

وجهاز المخابرات الشاهنشاهي «السافاك» أسسته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عام ١٩٥٧ وقامت بتدريب ملاكاته على وفق مناهجها الخاصة وأسندت إليه مهمة قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة وتفنن هؤلاء في ابتكار وسائل التعذيب

أو استيرادها من الأنظمة القمعية داخل السجون بالإضافة إلى التصفية الجسدية لقادة المعارضة.

وقد منح «السافاك» سلطات واسعة النطاق حيث أنه بالإضافه إلى مهمته كجهاز مخابرات أخضع الكثير من المعتقلين للتعذيب البدني داخل السجون ومنها سجن «أوين» أو «أيفين» سيئ السمعة. وكان جهازا للأمن الداخلي مما سمح له بمراقبة الإيرانيين خاصة الطلبة الجامعيين داخل وخارج إيران، كما اعتاد عملاء «السافاك» التربص ببعضهم البعض وكانت لدى هذا الجهاز صلاحية التحقيق مع المشتبه بهم دون إذن المحاكم. وبعد أن تسيد الخميني على السلطة في إيران أبقى على هذا الجهاز وهيكليته العامة، مع أنه أعدم أعدادا غير قليلة من عناصره الذين لم يثق بهم، وغيّر اسمه إلى جهاز «السافاما» وأضاف جهازا آخر لمزيد من القمع «اطلاعات» أو وزارة المخابرات التي يخضع لها ستة عشر جهازا أمنيا.

وهي أجهزة يقول العارفون إنها نسخة طبق الأصل من جهاز «السافاك» وبنفس المهام، مع أن الخميني أوكل التصفيات والتحقيقات وتشكيل المنظمات الإرهابية لما أسماه بـ«حرس الثورة» وأبرزهم «قوة القدس» التي ارتكبت على وفق أوامره مجازر مرعبة كان في مقدمة ضحاياها عناصر منظمة مجاهدي خلق وسنأتي على ذكر هذه المجازر وبالأرقام الموثقة.

الباب الأول

أ . البدايات لاستهداف المجاهدين

كان واضحا بعد سقوط نظام الشاه أن زعيم منظمة مجاهدي خلق قد وضع علامة «إكس» على نظام ولاية الفقيه، فهو يعرف حقيقة طموحات الشعب الإيراني ونوعية النظام الذي يريد بناءه وهو بالتأكيد يتقاطع وطروحات الخميني. لهذا رفض بشمم وإباء أن يقبّل يد الخميني وأن يصوت بـ«نعم» على دستوره، وقابله الخميني بمنعه من الترشيح للانتخابات الأولى. كانت تلك النقلات في الحقيقة إنما ترسم معالم الافتراق بين المجاهدين ونظام الخميني ويمكن متابعتها في فتاوى الخميني وأوامره وخطابات رجوي ورسائله وأحاديثه التي كانت تضرب على العصب الحساس لدى النظام الذي شغل أجهزته لمراقبته وتتبع حركاته، وبخاصة أن النظام يعرف حق المعرفة أن رجوي تمكن من إعادة بناء المنظمة على ضوء بقائه القائد الوحيد ويمكن قراءة رسالة الزعيم الشهيد «سعيد محسن» إلى الزعيم رجوي على أنها

كتاب تكليف برئاسة المنظمة وقيادتها ولنقرأ منها :

«سلام منا على مسعود، وقل له إن المسؤولية التي ألقيت من الآن فصاعدا على عاتقك ثقيلة جدا، لأنك الشخص الوحيد الذي تبقى على قيد الحياة من بين أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة، إذا فإن جميع تجارب المنظمة تتمحور وتتجسد في وجودك كأمانة أودعت في هذه المرحلة إليك لتحملها. ستعصف عليك زوابع كثيرة من الأحداث وستحدق بك الكثير من الفتن. سوف توجه إلينا جميع حالات التمجيد والثناء لأننا سنستشهد وسنلتحق بركب الشهداء ولكن جميع التهم ستوجه إليك لأنى أعرف أنك ستواصل درب النضال وسوف تخوض مراحل ومراتب أعلى وأسمى من مراتبنا، لأنك ستستشهد كل يوم وكل ساعة. نعم ستصبح شهيدا حيا يرزق».

«سعيد محسن» أحد مؤسسي
منظمة مجاهدي خلق

وفعلا توجه النظام بكل مؤسساته لاستهداف الزعيم رجوي وحبك الأباطيل والتهم له وللمنظمة، وفي رسالة له قال الزعيم رجوي مؤكدا هذه الحقيقة وأنه سيحمل على عاتقه مهمة قيادة سفينة المنظمة لتحقيق إرادة الشعب الإيراني مهما كانت المصاعب والتضحيات:

«بصفتى مجاهدا متواضعا وبحكم واجبى الثورى والانضباط التنظيمى كنت قد استعددت للتضحية بأرخص ما أمتلك أي حياتى من أجل ثورة هذا الشعب العظيم... ولكن مصالح النظام الديكتاتورى الحاكم خاصة في خارج إيران قد حرمتنى في الوقت الحاضر من هذه السعادة الخالدة... ولكن ما يهمنى في هذه اللحظات هو أن أجدد العهد مع شهداء الشعب المضرجين

آية الله «الطالقاني» مع «موسي خياباني» (في اليمين) و«مسعود رجوي»

آية الله «الطالقاني»

بدمائهم والذين وفى اللحظات الأخيرة من حياتهم قبلت شفاههم المحمومة وسمعت نبضات قلوبهم التي لم تنبض إلا من أجل تحقيق سعادة الشعب وحريته حيث أدينا اليمين جماعيا للصمود حتى النصر».

ومن حديث لآية الله «الطالقاني» حول مجاهدي خلق وما واجهته في مسار نضالها قال:
«كان أولئك الجلادون والمستجوبون الذين تعرفونهم وشاهدتموهم عن كثب ترتعد فرائصهم عندما يذكر أمامهم اسم المجاهدين ويفقدون صوابهم... كانوا يخافون من اسم "مسعود رجوي" كانوا يخافون من اسم "خياباني" ...».

وهذا الخوف دفع أزلام النظام في كل سبل الانتقام من زعيم المنظمة وتأريخها والسعي لتشويه سمعتها والقضاء عليها دون استثناء أية وسيلة. ولنقرأ هذا التقرير الموثق تأريخيا والمتنوع المصادر، لنفهم حقيقة تلك النقلات التي جرت إلى مقاطعة منظمة مجاهدي خلق طروحات نظام الخميني ومن ثم الجرائم والقمع الذي واجهها به على وفق فتاوى ما أنزل الله بها من سلطان:

في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٠ شاركت منظمة مجاهدي خلق في الانتخابات الرئاسية

الأولى بعد الثورة وترشح مسعود رجوي للرئاسة والذي كان يدعمه طيف واسع من المجتمع الإيرانـــي بما في ذلك عــدة أحزاب والأقليات القومية (منها الأكــراد الإيرانيون) والطوائف الدينية (منها الطوائف السنية والمســيحية واليهود) وطلاب الجامعات والشباب والحركات غير الدينية المختلفة والنساء.

وقــد أقدم الخميني الذي كان يرى رجوي خطرا جادا عليه بخاصة إذا فاز في الانتخابات الرئاســية على إصدار فتوى قبل الانتخابات بأسبوع منع بموجبها مشاركة السيد رجوي في الانتخابــات. وصرح الخميني في تلك الفتوى بأن كل من لم يدلوا بأصواتهم لصالح دســتور البلاد في الاســتفتاء العام للبلاد عام ١٩٧٩ لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية. وكان هذا القرار يشــمل بوضوح رجوي الذي رفض هو ومنظمته المشــاركة في الاستفتاء على دستور ولاية الفقيه.

بينما كان الخميني يتمتع بشــعبية واسعة ولم يكشف بعد وجهه الحقيقي أمام الناس فإن رفض المجاهدين المشــاركة في الإدلاء بأصوات «نعم» لدستور الخميني يعد خطوة جريئة وضرورية لكون هذا الدستور القائم على مبدأ «ولاية الفقيه» قد أصبح بمثابة بيان للتطرف. وأشار رجوي في ما بعد إلى هذا الحادث قائلا:

«إننا كنا قد أثبتنا بأننا غير راضين عن الشــعارات لكننــا نبقى ملتزمين بتعهداتنا حتى إن ندفــع ثمنها الباهظ تضحيات. وفي اليوم الذي قلنا "لا" لـ"ولاية الفقيه" كنا نعرف أنهم ســوف يمنعوننا من الترشيح في الانتخابات الرئاســية كما رفعنا شعار "الموت لالخميني" في عموم البلاد في اليوم الذي لم يكن فيه أحد يتجرأ على تكدير بال "السيد الخميني" ».

وفي تقرير أعده «إريك رولو» مراســل صحيفة لوموند الفرنســية في ٢٩آذار/ مارس ١٩٨٠ من طهران قال:

«لو لم يرفض الإمام الخميني ترشــيح رجوي للرئاسة في حزيران/ يونيو الماضي لكان رجوي وحسب قول شــخصيات عديدة قد حصل على ملايين الأصوات. فقد كان يتمتع بدعم الأقليــات القومية والدينية لكونه يدافع عن حقوق أبناء القوميات والطوائف في المســاواة والحكم الذاتي كما كان يتمتع بجزء مهم من أصوات النساء اللواتي كن يطالبن بحريتهن وكذلك أصوات أولئك الشــباب الذين يرفضون حكم رجال الدين الرجعي. إن المجاهدين وبالاســتناد إلى الوثائق كشــفوا بشكل مســتمر عن الخروج من القوانين والضغوطات وأعمال التزوير والعنف التي شــهدتها الدورة الأولى للانتخابات حيــث أصيب ٢٥٠٠ من أنصارها بجروح

كما أصيب ٥٠ آخرون بجروح شـديدة على أيدي مجموعات حزب الله المسـلحة. وجاءت هذه الهجمات والاقتحامات طيلة التجمعات الانتخابية وجرت الانتخابات تحت حراب الحرس الإسلامي... وممثلو المجاهدين الذين حضروا في مراكز الاقتراع للتعبير عن شكواهم إما تم طردهم أو تعرضوا للضرب وحتى تم اعتقالهم».

«شائول بخاش» بروفيسـور التأريخ في جامعة جورج ميسون في فيرجينيا وخبير في شـؤون الشرق الأوسط كتب يقول في كتابه المعنون «حكومة آيات الله» بشأن تطورات تلك الفترة:

«في شـباط/ فبراير ١٩٨٠ تمت مصادرة ٦٠ألف نسـخة من "جريدة مجاهد" التابعة لمنظمة مجاهدي خلق وتم حرقها. واقتحمت مجموعات الأنذال مقرات المجاهدين وجمعيات الطلبة وتجمعات المجاهدين في مدن مشـهد وشـيراز وقائم شهر وساري وعشرات المدن الصغيـرة الأخـرى وقامت بنهب ممتلكاتهـا. وبما أن تجمعات المجاهديـن كانت كبيرة في أغلب الأحيان كانت هذه المداهمات تتحول عادة إلى اشـتباكات واسـعة. وفي عملية اقتحام مقر المجاهدين في مدينة قائم شـهر أصيب ٧٠٠شـخص بجـروح كما أصيب٤٠٠آخرون في مدينة مشـهد في عمليـة مماثلة. وقد لقي حتفهم في هذه الاشـتباكات التي جرت خلال الفترة بين شـباط/ فبراير وحزيران/ يونيو ١٩٨٠ عشـرة من أعضـاء المجاهدين. وكان الدعاة الإسـلاميون عادة يثيرون مثل هذه الاعتداءات. وفي مدينة قم جرت المظاهرات ضد المجاهدين بعد الخطب التي ألقاها كل من محمد تقي مدرسي ومحمد جواد باهنر. وفي مدينة بهشهر تعرض المجاهدون لحملة مداهمات بعد ما ألقى فخر الدين حجازي خطبة في المدينة. وكان حجة الإسلام خزعلي يتنقل بين المدن ويلقي كلمات ضد المجاهدين حيث قال في جمع في مدينة شـاهرود: "اذا لم يتوبوا فاعتقلوهم وألقوهم في بحر قزوين". لقد كانوا يتهمون المجاهدين بالشيوعية والمشاركة في انتفاضة كردستان وقتل حرس الثورة وتضليل الفتيات. وقال في إحدى الجلسات في مدينة مشهد: "إننا سنسحبهم من جحور الجرذان إذا ما اختفوا هناك وسنقتلهم. إننا متعطشون لدمائهم. علينا أن نخنقهم". وفي ٢٥حزيران/ يونيو ١٩٨٠ أدان الخميني المجاهدين جهرا واتهمهم بالنفاق والشرك ووصف رجوي بصبي يطلق نفسه زعيما. وعقب هذا الخطاب من قبل الخميني قام المجاهدون وللحيلولة دون تصعيد الأوضاع والانجرار إلى أعمال العنف وعدم إعطاء الفرصة لأنصار الخميني لاقتحام مقرات المجاهدين والاشتباكات الدامية، فأعلنوا في تحرك فريد إغلاق جميع مكاتبهم».

غيـر أن عمليـات المداهمة والاعتداء على مكاتب وتجمعات المجاهدين اسـتمرت حتى

النصف الأول من عام ١٩٨٠ وفي ١٢حزيران/ يونيو ١٩٨٠ وفي كلمة ألقاها بعنوان «ماذا علينا أن نفعل» في تجمع ضخم في ملعب «أمجدية» بوسط طهران شارك فيه ٢٠٠ألف شخص، حث رجوي المواطنين الإيرانيين على الدفاع عن الحريات والدفاع عن حرية البيان وحرية التجمعات والجمعيات. فحاول أفراد الحرس الإخلال بهذا التجمع من خلال إطلاق الغازات المسيلة للدموع والأسلحة النارية ضد الجمهور. وقتل في هذه الاعتداءات الوحشية شخص واحد وأصيب آلاف الأشخاص.

وفي مقال بتأريخ ١٤حزيران/ يونيو كتب إريك رولو حول اجتماع «أمجديه»:

«إن الغاية من هذا الاجتماع الشعبي الذي عقد عصر يوم الخميس ودعا إليه المجاهدون كان الاحتجاج على الاعتداءات على أنصارهم والناشطين السياسيين طيلة أيام مضت. وكان عشرات الالآف من أنصارهم قد تجمعوا أمام بوابة الملعب قبل شروع البرنامج بساعة بينما بدأت مجموعات حزب الله بالاعتراض على المجاهدين وكانوا يهتفون "حزب، فقط حزب الله والقائد فقط روح الله". حزب الله ليس لديه تشكيل حزبي محدد. إنهم مكروهون لدى الشعب ويعملون كعناصر موالين لليمين المتطرف المتمثل في حزب الجمهورية الإسلامية بزعامة بهشتي وقد اقتحموا مداخل الملعب. ويقول بعض المراقبين إن الأوضاع في الظروف الراهنة تتطلب أحد الخيارين: إما الاستسلام أو حرب أهلية».

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ كتبت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا علنيا حول منظمة مجاهدي خلق فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١ جاء فيه:

«إن المجاهدين لم يقبلوا أبدا نظام الخميني كحكومة إسلامية مناسبة. وعندما استلم الخميني السلطة دعا المجاهدون إلى مواصلة الثورة غير أنهم قالوا إنهم سيواصلون محاولاتهم للتغيير في إطار قانون النظام الجديد. وأكد إعلام المجاهدين دورهم الخاص كقوة ميليشيات وعدت بتقديم مرشحهم لأعلى منصب نظام سياسي جديد. إن المجاهدين خاضوا بوضوح القضايا الوطنية حول هيكلية النظام الإسلامي الجديد مطالبين بتأسيس مجلس تأسيسي ينتخب بشكل حر لتدوين مشروع الدستور رغم عدم تحقيق مطلبهم. إن المجاهدين وكما حاولوا بأسلوب مماثل أن يقدموا زعيمهم مسعود رجوي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، حاولوا أن تكون لهم مشاركة سياسية. وعندما قرر الخميني بأن المشاركة في الانتخابات حق فقط لأولئك الذين دعموا الدستور، اضطر رجوي إلى الانسحاب من الانتخابات لكون المجاهدين قد قاطعوا الاستفتاء على الدستور. وكان بيان رجوي عند انسحابه من

الانتخابات يؤكد مساعي هذه المجموعة لمواكبة قواعد الانتخابات وأكد عزم المجاهدين على تحقيق أهدافهم في إطار النظام القضائي الجديد. وفي آذار/ مارس وأيار/ مايو ١٩٨٠ رشح رجوي وعدد آخر من المجاهدين في طهران أنفسهم للانتخابات النيابية. موسى خياباني مساعد رجوي رشح نفسه في مدينة تبريز وآخرون في شمالي البلاد أو رشح أفراد المنظمة في أماكن كانت لها شعبية قوية فيها. وأراد المجاهدون أن يعرضوا طيفا لجاذبيتهم السياسية المتسعة من خلال إدراج عدد من الوجوه السياسية المعتدلة. وأعلن المجاهدون بين دورتين من الانتخابات أن أعضاءهم سيلقون أسلحتهم لإثبات أنهم لا يثيرون الاشتباكات مع المتطرفين والتي اتسع نطاقها خلال حملة الانتخابات غير أن المتطرفين ردوا عليهم بمنع مندوبي المجاهدين في الجامعات من جديد وهكذا تم تجاهل شكوى هذه المجموعة ضد أعمال التزوير في الحصيلة النهائية للانتخابات والرامية إلى الحيلولة دون فوز رجوي وخياباني. ثم أشار رجوي إلى أن المجاهدين يدرسون المعارضة النشطة لنظام الخميني. وفي بداية صيف ١٩٨٠ أقام المجاهدون اجتماعات عدة في طهران حيث شارك فيها ما يقرب من ١٥٠ألف شخص واستمعوا إلى كلمة رجوي الذي وعد بمواصلة المعارضة ضد احتكار المتطرفين للسلطة. وفي ٢٥حزيران/ يونيو أبدى الخميني رد فعل ضد المجاهدين من خلال اتخاذ موقف ضدهم زاعما بأن نشاطات المجاهدين تحرف الثورة عن مسارها وستؤدي إلى إعادة الهيمنة الأمريكية»!!

المؤرخ الأمريكي «أروند إبراهيميان» الذي كان له تعاون وطيد مع الجناح الراغب في إقامة العلاقات مع إيران في وزارة الخارجية الأمريكية ولهذا السبب بدأ منذ أواخر الثمانينات بممارسة دعايات ضد المجاهدين والمقاومة الإيرانية يشير في كتابه بعنوان «المجاهدون الإيرانيون» إلى أحداث ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨١ قائلا:

«ظهر جمهور غفير في مختلف المدن خاصة في طهران وتبريز و رشت وآمل وقائمشهر وكركان وبابلسر وزنجان وكرج وأراك وإصفهان وبيرجند وأهواز وكرمان. وفي مظاهرات طهران شارك أكثر من نصف مليون شخص مصمم... وكانت التحذيرات ضد المظاهرات تبث عبر شبكات الإذاعة والتلفزيون باستمرار. وكان أنصار الحكومة يوصون المواطنين بالبقاء في منازلهم. وكمثال على ذلك دعت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بقيادة بهزاد نبوي الشباب إلى أن لا يخسروا حياتهم من أجل الليبرالية والرأسمالية. كما أعلن الملالي الكبار أن المتظاهرين يعدون محاربي الله بغض النظر عن أعمارهم وبالتالي يتم إعدامهم في الموقع وفور اعتقالهم. وكانت عناصر حزب الله المسلحة يتم نقلها بالشاحنات لإغلاق

الشوارع الرئيسية. وتم إصدار الأوامر لأفراد الحرس بفتح النيران على المتظاهرين. وسقط في أطراف جامعة طهران فقط ٥٠قتيلا و٢٠٠جريح كما تم اعتقال ١٠٠٠شخص. وكانت هذه المواجهات تفوق كافة المواجهات في الثورة الإيرانية. وأعلن مسؤول سجن إيفين بكل سرور وفرح أن فرق الإعدام أعدمت ٢٣متظاهرا بينهم عدد من الفتيات. ثم بدأت ماكنة الاغتيالات عملها».

إلى ذلك الوقت كان المجاهدون قد شاركوا في الاحتجاجات السلمية ضد النظام وقدموا برامجهم للديمقراطية والحرية في إيران بشكل سلمي. ولكن النظام على رغم ذلك كان قد قتل ٧١عنصرا من أعضاء المجاهدين خلال الفترة بين شباط ١٩٧٩ وحزيران/ يونيو ١٩٨١ واعتقل أكثر من ٢٥٠٠ من أنصار المجاهدين الذين كانوا يمارسون نشاطا سياسيا سلميا وزجهم في سجونه. إن الغضب المتجاوز حده للنظام ردا على المظاهرات السلمية الضخمة في ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨١ كان بوضوح منعطفا سياسيا في إيران لأنه لم يبق إمكانية لمعارضة النظام بشكل سلمي. وأمام مثل هذا القمع لم يكن أمام المعارضة الديمقراطية ومنها المجاهدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة الكاملة ضد النظام. وكتبت منظمة العفو الدولية في تقرير لها تحت عنوان: «إيران: انتهاك حقوق الإنسان»:

«مع أن إحصائية منظمة العفو الدولية حول الإعدامات ليست كاملة إطلاقا غير أن المنظمة سجلت ٢٤٤٤عملية إعدام خلال ٦أشهر بين تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨١» (راجعوا الصفحة ٤٢ لهذا التقرير).

وتقول منظمة العفو الدولية في الصفحة ٤٣ للتقرير:

«في مطلع عام ١٩٨٠ جمعت منظمة العفو الدولية معلومات تفصيلية بخصوص الإعدامات الجماعية وسجلت حالات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعدم فيها أشخاص لأسباب سياسية كانت أعمارهم دون ١٨عاما... كما تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن شبان صغار السن تبلغ أعمار بعضهم ١١عاما أعدموا خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ بالإضافة إلى تقارير أخرى تشير إلى إعدام نساء حوامل».

إن النظام الحاكم في إيران وبتفعيل حكومة الرعب تمكن من مسك زمام السلطة بيده غير أن ثمنه الباهظ كان فقدان أية مشروعية شعبية. لقد دأب الملالي خلال سنوات طويلة على أن يظهروا للعالم بأن غالبية أبناء الشعب الإيراني يدعمون سلطة الملالي رغم هذا القمع الوحشي لكن اليوم لم يعد يتجرأ حتى أشد دعاة الديكتاتورية المتسترة بغطاء الدين على

التشدق والادعاء بشعبية حكم الملالي في إيران. وفي أعقاب المظاهرات المناهضة للحكومة في المدن الإيرانية في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ٢٠٠٣ قال «علي أنصاري» وهو في بريطانيا من المؤيدين المتحمسين لحكم الملالي:

«إن الأوضاع هشة بشكل غريب. إن الأمر الذي كان ملفتا للنظر في العام الماضي هو سرعة انحسار الشعبية الاجتماعية للنظام. إن الإيرانيين لم يعودوا يقولون "أصلحوا حواشيه فإنه يصلح"، بل يقولون: "دعنا نتخلص من شرهم" » (صحيفة كريستين ساينس مانيتور ١٦حزيران/ يونيو ٢٠٠٣).

إن ربع قرن من الكبت أخذ ثمنا باهظا من أبناء الشعب الإيراني وليس هناك عائلة إيرانية سلمت من جرائم النظام الإيراني. ولكن في الوقت نفسه ورغم أن التطرف الإسلامي يمسك بزمام الأمور في إيران غير أنه هزم من الناحية العقائدية والتأريخية.

ومن يقرأ خطاب رجوي بعد ٥ أيام من إطلاق سراحه من السجن وفى أول خطاب ألقاه في جامعة طهران يقرأ أن مسعود رجوى تحدث عن أهم ما يشغل بال الإيرانين وهو «ضرورة الحرية» ووصف «الحرية» بأنها «روح الإنسان وجوهره وحقيقته» وأنها «هى القيمة التي لأجلها ضحّى الشهداء بحياتهم وأودع الأسرى في السجون»، وقال:

«عندما اقتادونا إلى السجن كنا وحيدين وبعيون معصوبة وأيد وأرجل مكبلة ومقيدة، ولكن عندما رجعنا كنا في أحضان شعبنا وفى أيدينا زهور وعلى وجوهنا قبلات. هل يمكن وصف هذه اللحظات؟... عندما اقتادونا إلى السجن كانت السماء يسودها الظلام وتشرق نجمة عليه حينا بعد آخر على هيئة شهيد إلا أن حراس الليل سرعان ما كانوا ينزلونها إلى الأرض، ولكن اليوم أصبحت سماؤنا تغص بالنجوم... هل يمكن لأحد أن يحجب الشمس بغربال؟ هل يمكن منع الرياح من الهبوب؟ ومنع المطر من الهطول؟ هل يمكن تجفيف المحيط؟ هل يمكن منع حينونة الربيع ونبت شقائق النعمان؟ هل يمكن احتجاز شعب في الأسر إلى الأبد؟ كلا، إن "الشعب منتصر" وهذه هي مشيئة الله وإرادة الشعب وسنة التأريخ وقانون المجتمع وهو ما بشّر به جميع الأنبياء والمصلحون والثوار الكبار في العالم بأن "الشعب منتصر" والمستقبل زاهر وأن جميع ما يمتلكه أبناء البشر من القوى والطاقات سيصل بالتأكيد من "ليل الإمكان" إلى "صباح التحقيق" ».

هكذا كان رجوي يرسم مسار الشعب والمنظمة ويثق بإطلاق على أنهم سيصلون صباح التحقيق مهما طال ليل الإمكان والصبروالتحمل.

ب . فرق الاغتيال التابعة لملالي إيران

كما أسلفنا فإن نظام الخميني نظام يعتمد القمع والتصفيات الدموية ولا يتورع عن استخدام أية وسيلة لتحقيق ذلك وقد اعترف علنا عدد من كبار مسؤوليه أنهم شكلوا فرق اغتيالات لتصفية معارضي النظام ونشروها في مكاتب النظام ومؤسساته في الداخل والخارج وحتى في سفاراته. فبتأريخ السبت، ٦كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ قال محمود علوي وزير الاستخبارات الإيراني: إن من ضمن نشاطات وزارته خارج البلاد «تنفيذ اغتيالات ضد معارضين لنظام الجمهورية الإسلامية في الخارج».

ووفقا لوكالة أنباء السلطة القضائية الإيرانية وعدد من الوكالات الرسمية وغير الرسمية، فإن تصريحات علوي جاءت خلال مراسم «تدشين المشروع السكني لطلبة الحوزة الدينية»، حيث أكد أن «الاغتيالات شملت زعيم جيش النصر البلوشي عبدالرؤوف ريغي وابن شقيقه وأشخاص آخرين في باكستان».

وكان عبدالرؤوف ريغي قد اغتيل في ٢٨آب/ أغسطس في مدينة «كويتة» غرب باكستان، حيث اتهم نشطاء هذه المجموعة السنية البلوشية طهران بالوقوف وراء عملية اغتيال زعيمهم.

وكان عبدالرؤوف ريغي قد أعلن في شهر أيار/ مايو عن تأسيس جيش النصر البلوشي، الذي انشق عن حركة جيش العدل الذي بدأ نشاطه بعد أشهر من إعدام عبدالمالك ريغي زعيم حركة «جندالله» البلوشية.

وأعدمت السطات الإيرانية عبدالمالك ريغي شنقا يوم ٢٠حزيران/ يونيو٢٠١٠ بعد أن كانت قد اعتقلته خلال رحلة له إلى قرقيزستان عبر إرغام الطائرة التي كانت تنقله على الهبوط في «بندرعباس» جنوب إيران.

وأشار وزير الاستخبارات الإيراني إلى أن «عمليات الاغتيال الخارجية التي نفذتها وزارة الاستخبارات الإيرانية طالت معارضا يقيم في تنزانيا يدعى محمد بوزوغ زاده، وهو مسؤول عن مقتل ١٥عنصرا من عناصر الشرطة الإيرانية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ من خلال دعمه لمجموعة جيش العدل» على حد قوله.

وتتهم وزارة الاستخبارات الإيرانية بأنها المسؤولة عن «الاغتيالات المتسلسلة» التي

وقعت في نهاية التسعينيات بإيران، حيث تمت تصفية العديد من المعارضين لنظام ولاية الفقيه في الداخل والخارج.

ووقعت تلك الاغتيالات المتسلسلة في عهد الرئيس خاتمي بداية حقبة ما أسمى باطلا الإصلاحات، حيث تمت تصفية عشرات الكتاب والسياسيين في الداخل، وراح ضحيتها «محمد مختاري» و«جعفر بوينده» و«داريوش فروهر» وزوجته «بروانه إسكندري» و«بيروز دواني»، ونفذتها خلية بقيادة «سعيد إمامي» نائب وزير الاستخبارات آنذاك.

وكانت الاغتيالات تتم وفق فتاوى من رجال الدين المتشددين أمثال «مصباح يزدي» و«جنتي» وآخرين، حيث سربت قائمة تقضي بفتاوى لاغتيال ١٩٧مثقفا وكاتبا.

أما في الخارج، فمن أشهر الاغتيالات التي نفذتها وزارة الاستخبارات الإيرانية هي: عملية اغتيال في باريس ضد «شابور بختيار» آخر رئيس وزراء لإيران في عهد الشاه، وكذلك ضد الزعيمين الكرديين الإيرانيين الدكتور «عبدالرحمن قاسملو» في النمسا والدكتور «صادق شرفكندي» واثنين من رفاقه في برلين بألمانيا.

وبمناسبة مرور ٣٠عاما على تأسيس وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية، كشفت وسائل إعلام إيرانية عن وجود ١٦جهازا للأمن والاستخبارات تعمل بإشراف «مجلس تنسيق المعلومات» يرأسه وزير الاستخبارات «محمود علوي».

وأنشأت إيران عام ١٩٨٤ وزارة الاستخبارات لتقوم بدمج الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي كانت تعمل بشكل مستقل منذ حل جهاز «السافاك» الأمني التابع لنظام الشاه عقب الثورة عام ١٩٧٩.

ومن أبرز وأهم جرائم بلطجية ولاية الفقيه اغتيال «الدكتوركاظم رجوي» الحادثة التي هزت العالم كله لأن كاظم رجوي كان أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد جرى اغتياله على أيدي عملاء مخابرات النظام الإيراني في جنيف عام ١٩٩٠، والبروفيسور رجوي ليس الوحيد بين عائلة رجوي من نال الشهادة فقد استشهدت أيضا شقيقته «منيرة رجوي» وزوجها الشهيد «أصغر ناظمي» اللذين أعدمهما النظام الإيراني عام ١٩٨٨.

والبروفيسور كاظم رجوي شقيق السيد مسعود رجوي وممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في كل من فرنسا وسويسرا، أشهر شخصية مدافعة عن حقوق الإنسان في إيران

الشهيد الكبير لحقوق الإنسان، البروفيسور
«كاظم رجوي»

وأول سفير إيراني لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة بعد الثورة الإيرانية ضد الملكية. اغتيل في ٢٤نيســـان/ إبريل ١٩٩٠ بالقرب من منزله في «كوبيه» في جنيف برصاص رشاشات الإرهابيين المرســلين من طهران. وأعلن القاضي السويســري «شاتلان» في ٢٢حزيران/ يونيو ١٩٩٠ في بيان صحفي أن ١٣مســؤولا رســميا للنظام الحاكم في إيران جاءوا من طهران إلى جنيف بجوازات سفر «في الخدمة» لتنفيذ هذا الاغتيال وعاد بعضهم مباشرة بعد الاغتيال إلى طهران برحلة لشركة الخطوط الجوية الإيرانية «إيران إير».

نبذة عن حياة الشهيد الدكتور «كاظم رجوي»

ولد كاظم رجوي في ١٨شباط/ فبراير ١٩٣٣ في مدينة «مشهد» (شمال شرقي إيران) في عام ١٩٥٩ تزوج في فرنسا زوجته ميشل... وفي عام ١٩٦٨ غادر إلى سويسرا واختار الإقامة هناك، له بنت وولدان.

*** بداية العاصفة**

في عام ١٩٧١ كان كاظم بجانب أسـرته يمارس حياته العلمية و مسـؤولياته الرسمية العادية في الجامعة، وفجأة هبت عاصفة من الشـرق وغيّرت هذه الحياة. كان سجناء إيران السياسيون في قبضة «السافاك» (مخابرات الشاه) وكان شقيقه «مسعود» أحد قادة منظمة مجاهـدي خلق الإيرانية حكم عليه بالإعدام. فبادر كاظم إلى ترك مناصبه ومشـاغله وتفرغ إلى تنظيم حملة دولية كبرى للدفاع عن السـجناء السياسيين في إيران وإنقاذ حياة شقيقه. ونجحت الحملة النضالية في الضغط على الشـاه وتخفيض حكم الإعدام على شقيقه بالسجن مـدى الحياة، ولكن نضـال كاظم تواصل حتى عام ١٩٧٩ عند مـا حررت جماهير طهران السجناء السياسيين خلال أحداث الثورة ضد الشاه.

وحول هذا الموضوع كتب كاظم في مذكراته ما نصه: «إنني لم أهدأ إلا عند ما احتضنت شـقيقي»؛ والحقيقة أنه لم يكن عاشـقا لشـقيقه لأنه أخ له، بل أيضا لكونه مصدر الإلهام لنهجه السياسي في حياته النضالية.

*** بعد الثورة على الشاه**

أمضى كاظم عاما ونيف سـفيرا لإيران في المقر الأوربي للأمم المتحدة، ثم رئيسا للبعثة السياسية الإيرانية في سبع دول أفريقية ولم تدم هذه المرحلة طويلا، فقد وجه إليه الخميني رسالة يدعوه فيها إلى أن يطلب من شقيقه مسعود تحديد موقفه إزاء الخميني!

كان هدف الخميني من هذا الطلب اسـتقطاب كاظم وتوجيه الضغط على مسـعود رجوي زعيم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

*** في خدمة المقاومة**

إن ديكتاتورية الخميني العمياء لم تترك أي طريق ومجال للشعب الإيراني لأن يعيش في سلم اجتماعي ولأن كاظم كان تواقا للديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، استقال من منصبه كسفير حتى يسـتطيع أن يمثل الشـعب الإيراني وطموحاته العادلة على المستوى الدولي، وفور تأسـيس المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بدأ نشاطاته كممثل وسفير المجلس لدى المقـر الأوربي للأمم المتحدة. وبهذا نذر كاظم السـنوات العشـر الأخيرة من عمره الزاخر بالإنجـازات من أجـل المقاومة، كما تجول في قارات العالم الخمس ممثلا شـخصيا لرئيس المجلس الوطني للمقاومة لإيصال صوت المقاومة الإيرانية المشـروعة العادلة في نضالها من أجل السلام والديمقراطية وسلطة الشعب.

لقد كان المعبر عن وجدان هذه المقاومة وضميرها الحي. وبجهوده في كشف الحقائق بدأت مرحلة لا تنتهي من قرارات الإدانة للنظام الإيراني المعادي للإنسانية التي أصدرتها أجهزة الأمم المتحدة والبرلمانات والمحافل الدولية. وهو الذي كان يقدم كل سنة إلى الأمم المتحدة في إطار عمل مجموعة المفقودين قائمة بأسماء الذين اختفوا وفقدوا على يد النظام وهو الذي قدم إلى ممثلي مختلف دول العالم كما كبيرا من الوثائق والمستندات حول أشكال القمع التي يمارسها النظام... كان يتحدث في المؤتمرات والاجتماعات ويوزع رسائل وبرقيات المقاومة ورئيس المجلس الوطني للمقاومة. وشارك ثلاث مرات في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سنوات ١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ وحضر ٩جلسات سنوية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وكان في كل مرة يعود ومعه قرارات إدانة للنظام، كما حضر مرات عديدة جلسات البرلمان الأوربي والمجلس الأوربي والمجامع البرلمانية الأخرى والمؤتمرات الدولية، وكان يطلعهم على الأوضاع في إيران ونهج المقاومة.

الشهيد المجاهد البروفيسور «كاظم رجوي»

*** مؤهلاته العلمية**

- ليسانس من كلية الحقوق والعلوم السياسية بطهران
- دكتوراه العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس
- دكتوراه الحقوق العامة من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس
- دكتوراه العلوم الاقتصادية
- إعداد رسالة دكتوراه في المؤسسة الجامعية للدراسات الدولية بجنيف

*** المؤلفات**

- التكامل البورجوازي والحركات الشعبية في إيران
- نظام وقوانين التوظيف الحكومي في إيران
- أوضاع المعارضة في الدستور (وفي الممارسة) في الجمهورية الفرنسية الخامسة
- الحكومة في إيران

- العقيدة البلشفية (بالتعاون مع فرانس بايري)
- انهيار المجتمع الإيراني والتجارة العالمية
- علاوة على ٩كتب ومؤلفات أخرى في العلوم الاجتماعية

* الوظائف

- مدرس في المدارس الثانوية بمدينة مشهد (١٩٥٦ - ١٩٥٨)
- أستاذ مساعد بكلية الحقوق بباريس (١٩٦٥)
- أستاذ مساعد بالمؤسسة العليا للدراسات الدولية بجنيف (١٩٧٨ - ١٩٨٠)
- مسؤول الأبحاث ومدرس «تأريخ العقائد السياسية» في كلية الحقوق والمؤسسة العليا للدراسات الدولية بجنيف
- أستاذ ومدرس ومسؤول الندوة للمؤسسة الجامعية لدراسات التنمية الاقتصادية بجنيف
- سفير إيران في منظمة الأمم المتحدة (جنيف) عام ١٩٧٩
- رئيس البعثة السياسية الإيرانية في السنغال وسبع دول أفريقية عام ١٩٨٠

بعد ذلك، أصبح متفرغا لتحقيق أهداف المقاومة الإيرانية. وسخر حياته لخدمة المجاهدين ضد النظام المتوحش، حتى أصبح سفيرا للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في سويسرا والممثل الخاص لرئيس المجلس في العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية.

<u>الاغتيال الإجرامي للدكتور كاظم رجوي الشهيد الكبير من أجل حقوق الإنسان</u>

- الخميني أصدر الفتوى بقتل الدكتور كاظم رجوي في عام ١٩٨٦.
- كانت لجنة الشؤون الخاصة المكونة من خامنئي ورفسنجاني وولايتي وري شهري وفلاحيان والحرسي محسن رضايي هي التي قد أقرت خطة الاغتيال ورصدت لها مبالغ طائلة من الميزانية.
- أعلن القاضي السويسري المسؤول عن التحقيق في ملف اغتيال الدكتور كاظم رجوي

رســـميا في عام ١٩٩٧ «أن مســـؤولا رفيعا في الحكومة الإيرانية» يقف وراء هذه العملية الإرهابية.

- بعد شـــهرين من عملية الاغتيال أعلنت الشرطة السويسرية في تقرير من ٥٢صفحة حول هذه الجريمة: «إننا على ثقة تماما بأن جهازا أو أجهزة إيرانية رسمية ضالعة مباشرة في قتل السيد كاظم رجوي».

إن نظام الملالي وشـــخص الخميني كانت لديهما أســـباب ودوافـــع كثيرة ليضمرا العداء ونزعة الثأر ضد البروفيســـور كاظم رجوي الشـــهيد الكبير من أجل حقوق الإنســـان. وفي مقدمـــة تلك الأســـباب والدواعي كون الدكتور كاظم رجوي هو الذي أنقذ حياة مســـعود من الإعدام في عهد الشـــاه نتيجة حملة سياسية إعلامية خاضها على الصعيد الدولي ولم يسبق لها مثيل وبذلك أجبر الشاه وهو في ذروة اقتداره الشيطاني على تحويل الحكم عليه بالإعدام إلى السجن المؤبد.

كما أن الكفاح الدؤوب المثابر للدكتور كاظم في مجال فضح نظام الخميني بسبب انتهاكاته الصارخة لحقوق الإنســـان في إيران كان ومنذ السنوات الأولى من سلطة الملالي يؤجج نار الغضـــب والحقد لـــدى الملالي ضده أكثر فأكثر. وقلما كان هناك فـــي مقر الأمم المتحدة في جنيـــف وفي نيويورك وغيره من الهيئات والمنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنســـان وهنا وهناك في العالم شـــخص مســـؤول ولم يطلعه الدكتور كاظـــم رجوي على جرائم نظام الملالي. ومازال بعد مضي أعوام على استشهاد الدكتور كاظم وعند ما يقوم أخواتنا وإخواننا (من منظمة مجاهدي خلق وأنصارهم) في جنيف ونيويورك بنشـــاطات الفضح والتعرية ضد نظام الملالي فإن أصدقاء وزملاء وطلاب الدكتور كاظم يشـــجعونهم ويســـاعدونهم أكثر من الآخرين.

وإثر الاغتيـــال الإجرامي للدكتور كاظم رجوي بعث قائد المقاومـــة الإيرانية ببرقية إلى رئيس الجمهورية وكبار المســـؤولين السويســـريين ركز فيها على الدور المباشر لرؤوس نظام الملالي وشـــخص رفسنجاني رئيس الجمهورية آنذاك في هذه الجريمة النكراء مستندا في ذلك إلى المعلومات التي حصلت عليها المقاومة الإيرانية. وقد حاول نظام الإرهاب الحاكم في إيران باســـم الدين والذي ساوره الخوف من الأصداء الواسعة لعمليات الكشف والتعرية التي قامت بها المقاومة الإيرانية خاصة الكشف عن دور رفسنجاني في عملية الاغتيال هذه حاول وبرفع الشـــكوى ضد صحفية سويســـرية كانت قد نقلت برقية رئيس المجلس الوطني

للمقاومة الإيرانية في فضح النظام أن يمنع من تزايد أصداء وانعكاسات أعمال الفضح والتعرية هذه. إلا أن محكمة جنيف وإثر نظرها العميق والموسع في الملف واستماعها لإفادات الشهود وإفادات طرفي القضية أصدرت الحكم على براءة الصحفية وأدانت نظام الملالي، وبذلك حظيت أعمال الفضح والتعرية التي قامت بها المقاومة الإيرانية لكشف ضلوع قادة نظام الملالي في هذه الجريمة الشنعاء حظيت بالتأييد القضائي من قبل جهاز القضاء السويسري أيضا.

* الخميني يصدر الفتوى بالاغتيال

وكان الخميني قد أصدر أوامره باغتيال كاظم رجوي في عام ١٩٨٦. وكانت المصادقة على أول قرار إدانة لانتهاك حقوق الإنسان من قبل نظام الملالي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام ١٩٨٥ والتي أدى الدكتور كاظم دورا حاسما فيها قد أججت نار غضب وحقد الخميني ضده.

ومنذ أواسط عام ١٩٨٧ أدرجت أجهزة النظام الإرهابية تنفيذ عملية الاغتيال هذه في جدول أعمالها آنذاك وكان تنفيذ عملية الاغتيال هذه مدرجا في البداية في جدول أعمال وحدة الاستخبارات في قوات الحرس والتي يرأسها الحرسي «أحمد وحيدي »، ولكن منذ أواخر عام ١٩٨٨ وبمقترح من «ري شهري» وزير المخابرات آنذاك وبموافقة من رفسنجاني أوكلت هذه المهمة إلى وزارة المخابرات.

* الإرهابيون يتم انتقاؤهم وتدريبهم

وسرعان ما انبرى «ري شهري» لينتقي نخبة من أمهر وأبرع عناصره لتنفيذ هذه الجريمة الشنعاء. وفي آذار/ مارس عام ١٩٨٩ بعث ري شهري برسالة إلى «العقيد مسعود مزيني راد» مدرب مدرسة مكافحة التجسس والواقعة في معسكر «لويزان» شمالي طهران. وكان «ري شهري» قد كتب في هذه الرسالة: «قدموا كامل التدريبات لكل من السادة دانش وعراقي وفاضلي وكمالي وسجاديان و...! انتبهوا إلى أن هؤلاء الـ١٢ عليهم وبعد تلقي التدريبات أن يراجعوا السيد عماد الدين طاهربور٠٤١، لذلك أبدوا غاية التعاون مع هؤلاء الأشخاص...».

* من هو «عماد الدين طاهربور٠٤١»؟

في سجل الرموز والشفرات لمدرسة لويزان يدل الرقم الرمز «٤١» على مدينة «دوسلدورف» الألمانية. أما «عماد الدين طاهربور» فهو عميل لوزارة مخابرات النظام

ينتحل صفة مدير منتجع في مدينة دوسلدورف الألمانية. وهذا المنتجع في الحقيقة ليس سوى رأس جسر للإرهابيين المرسلين من قبل وزارة مخابرات النظام. إن وزارة مخابرات النظام عند ما لا تريد أن تترك أثرا من نفسها حين الترددات والتنقلات فإنها لا تستخدم الفنادق بل تستخدم بعض المقرات ورؤوس الجسور للإقامة فيها ولترددتها وتنفيذ خططها وأحد هذه المراكز منتجع أنشأه المدعو عماد الدين طاهر بور في مدينة دوسلدورف الألمانية...

*** بداية تنفيذ الخطة**

في نيسان/ إبريل عام ١٩٨٩ جاء فريق خاص من الإرهابيين إلى سويسرا وقام بتنفيذ المرحلة الأولى من عملية الاستطلاع، ولكن بسبب موت الخميني في حزيران/ يونيو من ذلك العام تم إرجاء متابعة الخطة إلى أجل غير مسمى.

وبعد أسابيع من موت الخميني تم إدراج خطة اغتيال الدكتور كاظم في جدول أعمال النظام أكثر جدية، لأن خامنئي ورفسنجاني كانا بحاجة إلى المزيد من استعراض القوة لملء الفراغ الحاصل من موت الخميني.

ويقول أبو القاسم مصباحي (شاهد من داخل النظام) في هذا المجال: «إن تصفية رجوي كانت تهدف في بداية رئاسة رفسنجاني إلى إثبات أننا مازلنا أصحاب القوة ومازلنا نستحوذ على الإمكانيات».

*** ثلاث خطط بديلة**

أعقب ذلك وبأمر من رفسنجاني (الذي كان آنذاك لا يزال يتولى رئاسة برلمان الرجعيين) عقدت جلسة لمناقشة وتقييم عمليات الاستطلاع وخطة الاغتيال تضم الأشخاص المذكورين أدناه:

- عميد الحرس أحمد وحيدي (مدير قسم الاستخبارات في قوات الحرس آنذاك)

- فلاحيان (وكيل وزارة المخابرات آنذاك ووزير المخابرات لاحقا)

- محمد مهدي آخوند زاده بسطي الدبلوماسي الإرهابي (المدير العام للعلاقات السياسية والدولية في وزارة الخارجية آنذاك)

- سعيد شاهسوندي الخائن بصفته مطلعا على مواصفات الضحية

- محمد آزادي من الإرهابيين المتمرســين (الذي شارك في ما بعد في تنفيذ خطة اغتيال «بختيار»)

- محمد دانش (عضو فريق الاغتيال)

- محمد عراقي (عضو فريق الاغتيال)

- كاظم دارابي (من عناصر وزارة المخابرات في ألمانيا والذي شارك في ما بعد في تنفيذ خطة اغتيال «شرفكندي» قيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني)

- محسن شريفيان (من الإرهابيين القدامى في النظام)

- سرمدي (من المسؤولين في وزارة المخابرات ووكيل وزارة المخابرات في عهد وزارة «درّي نجف آبادي»)

في هذه الجلسة وعلى أســاس الاستطلاعات الأولية تم بحث ثلاث خطط تمهيدية خاصة لاغتيال البروفيسور كاظم رجوي:

الخطة الأولى: قتل الدكتور رجوي وأفراد عائلته في مجزرة جماعية في منزله

الخطة الثانية: نصب القنبلة على ســيارة الدكتور رجوي وهي القنبلة التي تنفجر نتيجة تســارع السيارة حتى تصل سرعتها ٤٠ كيلومترا في الساعة. وكانت هذه الخطة تهدف إلى وصل القنبلة بكابحة أو مفتاح السيارة

الخطة الثالثة: اغتيال الدكتور حين تردده من أو إلى منزله

* اتخاذ القرار النهائي ورصد مبالغ خاصة للعملية

بعد عقد الجلســة المذكورة آنفا تمت مناقشــة الخطط التمهيديــة لعملية الاغتيال وذلك من قبل لجنة الشــؤون الخاصــة المكونة من خامنئي (الولي الفقيه) ورفســنجاني (رئيس الجمهورية آنذاك) وولايتي (وزير الخارجية آنذاك) وري شــهري (وزير المخابرات آنذاك) وفلاحيان (وزير المخابرات لاحقا) ومحســن رضائــي (قائد قوات الحرس آنذاك) وأخيرا تم تبني الخطط المذكورة ورصد مبالغ طائلة من المال لتنفيذها.

عقب ذلك وفي ٣٠آب/ أغســطس عام ١٩٨٩ توجه فريق برئاسة «محمد مهدي آخوند زاده بســطي» الدبلوماسي الإرهابي الذي يملك جواز سفر دبلوماسي برفقة «سعيد همتي» (أحد قتلة البروفيســور كاظم) إلى جنيف لغرض دراسة الخطط ميدانيا ومن الناحية العملية.

وعلى أساس تقييمات الفريق تم إلغاء الخطة الثانية وتقرر العمل على تنفيذ إحدى الخطتين الأولى والثالثة. بعد ذلك دخل قرار الاغتيال مراحله التنفيذية المحددة.

* إرسال فرق اغتيال

بعد عودة فريق آخوند زاده بسطي وحتى تنفيذ عملية اغتيال الدكتور كاظم، تم إرسال فرق الاغتيال إلى جنيف ما مجمله ثلاث مرات عادت إلى طهران خلال المرتين الأولى والثانية فاشلة خالية الوفاض.

وصل فريق الاغتيال الأول إلى جنيف في ١٨تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٩ وهو يضم كلا من يدالله صمدي وصادق بابايي ومحمود سجاديان وعلي كمالي. وكان هذا الفريق ينوي تنفيذ الخطة الأولى وهي القتل الجماعي لأفراد عائلة البروفيسور كاظم، إلا أن هذه الخطة المشينة فشلت نتيجة سفر الدكتور كاظم رجوي إلى باريس يوم ٢٢تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته فاضطر الإرهابيون للعودة إلى طهران.

وفريق الاغتيال الثاني وصل إلى جنيف يوم ٣١كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٠ وكان متواجدا في جنيف حتى يوم ٤شباط/ فبراير من العام ذاته. ومن أعضاء الفريق المذكور المدعوون صمدي وبابايي ومحمود سجاديان ومحمد رضا جزائري وهادوي الذين كانوا قد جاءوا إلى جنيف بجوازات سفر الخدمة. ثم أقدموا على إعادة عمليات الاستطلاع والتقييم. وقام هذا الفريق في الخطوة الأولى بتقييم ما إذا كانت الخطة الأولى تضمن لها النجاح أم الخطة الثالثة؟ فاختلف أعضاء الفريق على ذلك وأخيرا اضطروا للعودة إلى طهران قبل تنفيذ أية من الخطتين.

* فريق الاغتيال الثالث

في اليوم العاشر من نيسان/ إبريل عام ١٩٩٠ وصل إلى جنيف ستة من الإرهابيين وهم حسب أسمائهم في جوازات سفرهم محمد سعيد رضائي ويدالله صمدي وسعيد همتي ومحسن بورشفيعي وعلي رضا بياني همداني وناصر بورميرزايي وسعيد دانش على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الإيرانية في رحلتها بين طهران وجنيف حاملين جوازات سفر خاصة للمهمة الحكومية.

وقد توجه «محمد علي هادي نجف آبادي» سفير إيران في الإمارات العربية المتحدة إلى جنيف يوم ١٧نيسان/ إبريل عام ١٩٩٠ بجواز سفر دبلوماسي إيران برقم ٠٠٦٦٤٦ ونزل في الغرفة رقم ٦٢٥ من فندق «إنتر كنتينانتال».

توجه محمد مهدي آخوند زاده بسطي هو الآخر يوم ١٧نيسان/ إبريل ١٩٩٠ إلى جنيف ونزل في الفندق نفسه.

كان كل مـــن آخوند زاده وهادي نجف آبادي يتوليان الإشـــراف على العملية وكانا على اتصال مباشـــر بطهران طيلة إقامتهما في الفندق المذكور وكانا يطلعانها بانتظام على وتيرة تقدم الخطة ويشـــاورانها في الحالات التـــي كان يتطلب اتخاذ القرار فيها. وكان هادي نجف آبادي يتصل مع «سيروس ناصري» (مندوب النظام في مكتب الأمم المتحدة بجنيف آنذاك) بعد اتصال مع طهران.

وصل إرهابيـــون آخرون إلى جنيف على متن رحلات أخـــرى وهم دارابي وعلي كمالي ومحمود سجاديان وعلي هادوي وعلي مصلحي عراقي ومحمد رضا جزائري.

وأخيرا في الســـاعة الـ١١ والدقيقة الـ٥٠ من يوم ٢٤نيسان/ إبريل عام ١٩٩٠ تعرض البروفيســـور كاظم رجوي للهجوم واستشـــهد و كان قد خرج من منزلـــه متوجها إلى أحد المصارف. ومســـاء ذلك اليوم عاد آخوند زاده وهادي نجف آبادي وآخرون من الإرهابيين إلى طهران على متن رحلة للخطوط الجوية الإيرانية.

وبعـــد العودة إلى طهران قدم الإرهابيون تقريرا (عرضا) إلى رفســـنجاني في ٤٠صفحة عن هذه الجريمة البشعة.

* اعتقال اثنين من قتلة الدكتور كاظم في فرنسا وإعادتهما إلى النظام

بتأريخ ١٤تشـــرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ أطلعت الأجهزة الألمانية السرية فرنسا على أن عنصرين لمخابرات النظام عبرا الحدود الفرنســـية السويســـرية في استراسبورغ ودخلا فرنسا. وقال الألمان لفرنسا إن الاسم الحقيقي للشخصين المذكورين محمود سجاديان وعلي كمالي اللذين هما مطلوبان وملاحقان من قبل «القاضي شـــاتلن» في سويسرا في ما يتعلق بقتل إيراني معارض.

وقد دخل الشـــخصان المذكوران فرنســـا باستخدام اســـمين مزورين وهما أحمد طاهري بجواز ســـفر إيراني برقم ٣٠٤٩٤٣٤ ومحسن شـــريفي إصفهاني بجواز سفر إيراني برقم ٣٧٩٨٠٨٦ على متن سيارة من نوع مرسدس بنز بلوحة ألمانية برقم HHJH٢٤٤٨.

وفي تأريخ ١٥تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٢ اعتقلت فرنسا الشخصين المذكورين. علما بأن الرقم الحقيقي للمعتقلين كان في الحقيقة ١٢شـــخصا، إلا أنه ونتيجة تدخل «علي

آهني» سـفير نظام الملالي في فرنسا آنذاك أخلي سبيلهما، ولكن بطلب قدمه شاتلن قاضي التحقيق السويسـري تم إصدار الحكم باعتقال كل من علي كمالي (اسـمه المزور في جواز سـفره «شـريف إصفهاني») ومحمود سـجاديان (اسـمه المزور في جواز سفره «أحمد طاهري»).

كان الأشـخاص المذكورون قد دخلوا ألمانيا خلال الأسابيع السابقة لاعتقالهم وهم كانوا على صلة بشـركة إيرانية في مدينة «آخن» الألمانية وهي شـركة «هومن» اسم صاحبها «يحيـى درم كزين» الذي كان مـن مواليد كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٥ في طهران ومن الأفراد القدامى لوزارة المخابرات وكان يقيم في ألمانيا منذ عام ١٩٨٧.

إضافات

هذه الإضافات شهادات إدانة موثقة بجرائم نظام ولاية الفقيه الدموية، تعتمد وثائق وأدلة وشهود على وقائع وأحكام قضائية ولابد من يوم مقاضاة على وفق تفاصيلها ووقائعها مهما طال الزمن، فالجريمة لا تسقط بالتقادم:

قالت السـيدة مريم رجوي: إن القاضي السويسـري أصدر حكمـا دوليا باعتقال «علي فلاحيان» وزير المخابرات السابق للنظام الإيراني عضو مجلس خبراء القيادة، لضلوعه في اغتيال الدكتور كاظم رجوي

٢٠٠٧/١٢/٤

أعلنت السـيدة مريم رجوي رئيسـة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية في ذلك التأريخ أن «جاك آنتنن» القاضي السويسـري المسـؤول عن التحقيق في ملف اغتيال الدكتـور كاظم رجوي أصدر حكما دوليا باعتقال «علي فلاحيان» وزير المخابرات السـابق للنظام الإيراني، مستشار خامنئي الولي الفقيه للنظام في شؤون الأمن، عضو مجلس خبراء القيادة، لضلوعه في اغتيال البروفيسور كاظم رجوي الناشط الكبير في مجال حقوق الإنسان، ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في سويسـرا. وهنأت السيدة مريم رجوي عوائل الشهداء وضحايا إرهابية النظام الإيراني بذلك معربة عن أملها في أن يصدر الحكم باعتقال كل من خامنئي ورفسـنجاني أيضا عقب الحكم باعتقال فلاحيان لكونهما ضالعين في اغتيال عشـرات المعارضين الإيرانيين خارج البلاد وكذلك فـي الجرائم الإرهابية التي ارتكبها هذا

النظـــام في أرجاء العالم. وقرر جاك آنتنن قاضي التحقيق في كانتون وود السويســـرية في حكمه الدولي باعتقال فلاحيان أن يلقي الضباط ورجال الشرطة وقوى الأمن الداخلي القبض علـــى علي فلاحيان الوزير الســـابق للمخابرات والأمن في الجمهورية الاســـلامية الإيرانية ويقتادوه إلى ســـجن كانتون وود في لوزان السويسرية. وينص حكم القاضي السويسري أن فلاحيان وزير مخابرات النظـــام الإيراني آنذاك كان قد أصدر قبل تنفيذ اغتيال الدكتور كاظم رجوي أمرا باغتيال مســـعود رجوي أيضا. وكان كاظم رجوي إيراني الجنســـية أســـتاذا في جامعة جنيف وعضوا ســـابقا في السلك الدبلوماســـي الإيراني وناشطا في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وهو شـــقيق مســـعود رجوي رئيس المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، قائـــد مجاهدي خلق الإيرانية. وتعرض كاظم رجوي بتأريخ ٢٤نيســـان/ إبريل عام ١٩٩٠ للهجوم بســـت رصاصـــات بالقرب من منزله في كوبه بمحافظـــة وود قبل دقائق من الظهر وقتل على الفور. وينص الحكم الدولي بالاعتقال على أن التحقيقات كشـــفت أن اغتيال كاظم رجوي تم تخطيطه بدقة حيث زارت فرق الكوماندوز سويسرا تارة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٩ وتارة في أواخر كانون الثاني وأوائل شـــباط عام ١٩٩٠ وأخيرا في الفترة بين ١٠و٢٤ من نيســـان/ إبريـــل عام ١٩٩٠ حيث وضع منفذو الاغتيـــال قبل التنفيذ ضحيتهم تحت المراقبة ثم اســـتأجروا ســـيارات للأجرة عدة مرات في جنيف وفي لوزان لتنفيذ عملية الاغتيال. وكشـــفت التحقيقات أن الأشخاص الثلاثة عشـــرة الذين تعاونوا في تخطيط وتنفيذ القتل كانت بحوزتهم جوازات سفر إيرانية للخدمة مختومة بعبارة «في المهمة» وكان بعض هذه الوثائق قد صدر في يوم واحد بشـــكل متزامن في طهران. وكان معظم المشـــتبه بهم قد وصلوا معا الأراضي السويســـرية على متن خطوط إيران – إير في الرحلات المباشـــرة بين طهران وجنيف وكانت أرقام تذاكرهم للسفر بالطائرة بشكل متسلسل. منفذو الاغتيال تمكنوا من الفرار بعد ســـاعات من تنفيذ القتل. التحقيقات جارية منذ ذلك الزمن وأن أحكاما دولية بالاعتقال قد صدرت بهذا الشأن. أعلن قاضي التحقيق أن حكما بالاعتقال الدولي لمتهمين قد تم إصداره بتأريخ ١٧تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٧ وهم:

- صادق بابايي من مواليد ١٩٥٨ بالاســـمين المســـتعارين «جواد آزاده» و«محمد مهدي آخوند زاده بسطي»

- علي رضا بياني همداني من مواليد ١٩٥٩ بالاسم المستعار «رضواني»

- سعيد دانش من مواليد ١٩٥٦ بالاسم المستعار «رضا عراقي»

- علي هادوي من مواليد ١٩٥٧ بالاسمين المستعارين «محمد رضا جزائري» و «موّدت»

- سعيد همتي من مواليد ١٩٤٨ بالاسمين المستعارين «جواد سفيران» و«جواد ياسيني»

- محمد رضا جزائري من مواليد ١٩٥٨ بالأسماء المستعارة «علي هادوي» و«حسين شجاعي» و«دانش»

- علي كمالي من مواليد ١٩٥٦ بالاسم المستعار «محسن شريف إصفهاني»

- علي مصلحي عراقي من مواليد ١٩٤٧

- ناصر بورميرزايي من مواليد ١٩٥٦ بالاسمين المستعارين «أصغر أرشد» و«صمد»

- محسن بورشفيعي من مواليد ١٩٥٨ بالاسم المستعار «عمار»

- محمد سعيد رضواني من مواليد ١٩٦٦ بالاسم المستعار «علي رضا بيان الحق»

- محمود سجاديان من مواليد ١٩٥٨ بالاسمين المستعارين «أحمد طاهري» و«محمود رجبي»

- يدالله صمدي من مواليد ١٩٥٧

وكان علي فلاحيان أثناء تخطيط الاغتيال وتنفيذه وزيرا للأجهزة الاستخبارية والشؤون الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

- كانت لهذه الوزارة علاقة وثيقة مع قوات الحرس الثوري خاصة قوات «القدس» الخاصة.

- كان الوزير علي فلاحيان يتولى مسؤولية قسم الإعدامات.

- جوازات سفر الخدمة صدرت بأمر من الوزارة التي كان علي فلاحيان يشرف عليها وعند عودة منفذي الاغتيال إلى إيران تم سحب جوازات السفر منهم في المطار نفسه. وكانت كافة جوازات الخدمة لهؤلاء الثلاثة عشرة المذكورة أسماءهم أعلاه قد صدرت في شارع «كريم خان» بطهران حيث تقع بنايتان وهما مقران لقسم من الأجهزة الاستخبارية الإيرانية.

وقد طالت التصفية الجسدية معارضين إيرانيين في عدة بلدان أوربية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣ في مدن «هامبورغ» و«فيينا» (مرتين) و«جنيف» و«لندن» و«دبي» و«لارناكا» و«باريس» و«برلين» و«روما». وكشفت التحقيقات فيما يتعلق بأعمال القتل هذه عن وجود آثار مشابهة في عدة حالات منها.

محكمة إيطالية:
اغتيال الشهيد «محمد حسين نقدي» نفذ بقرار من أعلى السلطات في النظام الإيراني

كذلك أعلنت المحكمة الجنائية بالعاصمة الإيطالية روما أن اغتيال الشهيد الخالد «محمد حسين نقدي» ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في إيطاليا عام ١٩٩٣ تم في إطار حملة واسعة للتصفية الجسدية لمعارضي النظام الإيراني خارج البلاد. وأكد الحكم الصادر عن المحكمة أن تنفيذ عملية الاغتيال هذه كانت قد تقررت من قبل أعلى السلطات في النظام الإيراني.

الشهيد «محمد حسين نقدي»
ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في إيطاليا

وإثر إصدار المحكمة الجنائية بروما قرارها هذا طالبت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية بمحاكمة منفذي عملية قتل الشهيد «نقدي» والآمرين بها من قبل جهاز القضاء الإيطالي مؤكدة أن إصدار هذا الحكم يأتي دليلا إضافيا على ضرورة محاكمة قادة النظام الحاكم في إيران أمام محكمة دولية بسبب ارتكابهم الجريمة ضد الإنسانية. وقالت رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل

المقاومة الإيرانية: «بعد إصدار الحكم بالاعتقال الدولي لكل من رفسنجاني وفلاحيان ومسؤولين آخرين في النظام من قبل قضاة أرجنتينيين وسويسريين وبعد إصدار الحكم عن المحكمة الجنائية بروما لم يبق هناك أي تبرير لمواصلة التعامل بالمساومة والتسامح مع نظام القمع والإرهاب الحاكم في إيران».

يذكر أن الشعبة الأولى للمحكمة الجنائية بروما والتي كانت قد بدأت قبل عام ونصف العام بالنظر في ملف الاغتيال الإجرامي للشهيد الخالد للمقاومة الإيرانية محمد حسين نقدي أقامت جلستها الأخيرة يوم ٢٤تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٦. وجاء في بداية هذا الحكم الذي يتكون من ٣٣صفحة: «يعتقد بوضوح أنه من المفترض اعتبار عملية قتل نقدي عملية قتل سياسية قد تم اتخاذ القرار لتنفيذها من قبل أوساط حكومية إيرانية وفي إطار مشروع عام للقضاء على المقاومة الإيرانية في الخارج. وبذلك استهدف نقدي بسبب نشاطاته السياسية في إيطاليا نوعا وكمّا. وبسبب الدور الكفوء الذي أداه محمد حسين نقدي في إقامة العلاقات مع شخصيات رفيعة المستوى من ساسة إيطاليا على المستوى الوطني وبسبب مهاراته وكفاءاته الإنسانية الثابتة ونجاحه في نضاله الدؤوب فقد قرر مسؤولون سياسيون ودينيون كبار في طهران عملية القتل هذه وأوكلوا تنفيذها إلى مجموعة وصلت إلى إيطاليا لهذا الغرض بالذات...».

وأشار الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية العليا بروما إلى عمليات اغتيال أخرى خارج البلاد بما فيها اغتيال الدكتور كاظم رجوي في سويسرا واغتيالات في كل من فينا وبرلين خلال الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢ وتم في الحكم بوجه خاص تحليل ودراسة حادث الاغتيال في برلين (أي اغتيال زعماء لأكراد إيران في مطعم ميكونوس). وتم التأكيد في نص الحكم مرات عديدة أن ما لا يمكن الشك فيه هو وجود حملة إرهابية واسعة نظمها النظام الإيراني لتصفية جميع المعارضين السياسيين خارج البلاد.

وفي استنتاجاتها النهائية تحت عنوان «الظروف الخاصة لمشروع التصفية السياسية والقضاء على المقاومة» وبإشارة منها إلى قائمة الاغتيالات خارج البلاد والتي قدمتها المقاومة الإيرانية للمحكمة، فقد أثبتت المحكمة الجنائية العليا بروما زيف ادعاءات النظام في هذا المجال واعتبرت أن السبب الرئيس لاغتيال الشهيد «نقدي» هو «نضاله الدؤوب» من أجل شعبه ووطنه.

استشهاد الأخت المجاهدة «زهراء رجبي» في تركيا ـ ٢٠شباط/ فبراير عام ١٩٩٦

استشـــهدت الأخت «زهراء رجبي» (فائزة) ليلة الثلاثاء ٢٠شـــباط/ فبراير عام ١٩٩٦ وهـــي عضوة مجلـــس القيادة لمنظمة مجاهـــدي خلق الإيرانية وعضـــوة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومعها الأخ المجاهد «علي مرادي» في الطابق الخامس لبناية سكنية في حي «فاتح» بمدينة إسطنبول التركية على أيدي دبلوماسيين إرهابيين كانت وزارة مخابرات النظام قد أرسلتهم مباشرة لهذا الغرض.

فقال محقق النيابة العامة في حي «فاتح» السيد «سليم أولوش» فور معاينته المشهد:

«إن هـــذه الجريمة اغتيال سياســـي ومن المحتمل أنهما قتلا علـــى أيدي أجهزة إيرانية سرية».

وأكدت جميع وســـائل الإعلام التركية أن «أجهزة استخبارية إيرانية» ضالعة في عملية الاغتيال هذه.

يذكر أن الأخت المجاهدة زهراء رجبي كانت تزور تركيا طيلة عام ١٩٩٥وحتى استشهاده في شـــباط/ فبراير عام ١٩٩٦ للاهتمام بأوضاع اللاجئيـــن الإيرانيين في تركيا الذين كانوا يعيشون ظروفا قاسية جدا.

والمرة الأخيرة من زياراتها لتركيا تمت في ٢٨كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٦ وكان من المقرر أن تغادر تركيا في أواخر شباط/ فبراير من العام نفسه.

*** خطتان إرهابيتان**

بعـــد اطلاعها على تردد الأخت المجاهدة الشـــهيدة إلى تركيا وضعـــت وزارة مخابرات الملالـــي في جدول أعمالهـــا خطتين إرهابيتين. الخطة الأولى: الاختطـــاف والخطة الثانية: الاغتيال.

ففي الجلســـة التي عقدها المجلس الأعلى لأمن النظام يوم الســـبت ٣شباط/ فبراير عام ١٩٩٦ بحضور أعضائه الرئيســـيين وكذلك «ســـعيد إمامي» وكيـــل وزارة المخابرات في الشـــؤون الأمنية و«أحمد وحيـــدي» قائد قوة «القدس» الإرهابية، تقـــرر أن تضع وزارة المخابرات وبالتعاون مع قوة «القدس» خطة الاختطاف في جدول أعمالها وإذا لم يكن تنفيذ هذه الخطة ممكنا فعليها أن تنفذ خطة الاغتيال.

الشهيدة المجاهدة «زهراء رجبي»

عضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

وللحصول على معلومات عن تواجد وترددات المجاهدة الشـــهيدة زهراء رجبي في تركيا قررت مخابرات الملالي دس وتنشـــيط أياديها وعملائها فـــي صفوف اللاجئين وطالبي حق اللجوء الإيرانيين وأبناء الجالية الإيرانية في تركيا. خاصة أن زهراء الشهيدة كانت وحسب طبيعة مهمتها في تركيا تجري اتصالات واسعة مع اللاجئين الإيرانيين.

وإذ لم يكن للمنظمة مكتب في تركيا منذ ســـنوات فكانت الاتصالات المباشـــرة والواسعة للأخت المجاهدة مع اللاجئين الإيرانيين ضرورية لا مناص منها.

فتمكن المدعو «رضا معصومي» عنصر لمخابرات الملالي كان يقدم نفســـه في صفوف اللاجئين معارضا بشـــدة للنظام ومن أنصار مجاهدي خلق تمكن من إجراء اتصالات بالأخت المجاهـــدة زهراء رجبي تحت غطاء مســـاعدة اللاجئين الإيرانيين وتمكن من الحصول على مزيد من المعلومات عن ترددات ومقر إقامة زهراء رجبي خلال آخر زيارة لها لتركيا.

وكانت وزارة المخابرات قد جندت «معصومي» في خدمتها في عام ١٩٩٦ عبر شخص يدعى «ســـعيد جوب تراش» الذي يدعى باسمه المستعار وهو «أصغر آذري»، وعقب ذلك أقاموا له دورات تدريب خاصة بما فيها على الاتصالات والاختراق والتجسس.

وبعد التدريبات اللازمة وتوفير اتصالاته الضرورية أوفدوه مجددا إلى تركيا مزودين إياه

برقم هاتف في مدينة أورمية وهو كمحطة ارتباط (جسر) ليكون على اتصال دائم ومباشر مع المدعو أصغر آذري (سعيد جوب تراش).

* فريق للاستطلاع والتسلل

كان العنصر المشترك للعدو في كلتا الخطتين الإرهابيتين هو الاستفادة من رضا معصومي. ولهذا الغرض توجه سعيد جوب تراش إلى تركيا وهو الجلاد الذي كان قد جند رضا معصومي وكان يعرفه جيدا ورافقه في هذه السفرة أحد الجلادين في وزارة المخابرات بطهران وهو «رحيم أفشار» وذلك بهدف توفير المستلزمات العملية لارتكاب تلك الجريمة البشعة.

ففي يوم ٩شباط/ فبراير عام ١٩٩٦ وصل إلى تركيا كل من سعيد جوب تراش باسمه المستعار أصغر آذري وباسمه في جواز سفره «مرتضى محسن زاده» ورحيم أفشار باسمه في جواز سفره «سعيد كرامتي».

وكان رحيم أفشار وسعيد جوب تراش وبالتعاون مع رضا معصومي يكوّنون فريق الاختراق. وكان رحيم أفشار هو الذي يقود الفريق. وكان رحيم أفشار وسعيد جوب تراش اللذان نزلا في فندق «بر» بمدينة إسطنبول التركية يلتقون بمعصومي يوميا من ١١ إلى ٢٠شباط/ فبراير عام ١٩٩٦ وينسقون مختلف مراحل هذه العملية.

* فريق عمل للخطة الإرهابية

كان الدبلوماسيون الإرهابيون العاملون في سفارة النظام في أنقرة وفي قنصلية النظام في إسطنبول هم الذين يكوّنون فريق الاغتيال وكانوا يحظون بمساعدات ودلالات من عملاء أتراك للنظام.

أما الدبلوماسيون الإرهابيون الضالعون مباشرة في هذه الجريمة، فهم:

- «محسن كاركر آزاد» نائب قنصلية النظام في إسطنبول الذي كان أرفع عنصر لوزارة مخابرات الملالي بتركيا وكان يمرر أهدافها هناك.

- «مجيد شادكار» ملحق سفارة النظام في أنقرة والذي وصل إلى تركيا عام ١٩٩٢ وكان قد قاد فيها عدة عمليات إرهابية.

«رضا بهروزمنش» نائب قنصلية النظام في إسطنبول في عام ١٩٩٥ كان قد وصل إلى تركيا قبل أشهر من عملية الاغتيال.

- «علي أشرفي» الملحق الصحفي لسفارة النظام في أنقرة والذي كان قد وصل إلى تركيا في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٣ بجواز سفر دبلوماسي برقم خاص.

وبعد إقرار المجلس الأعلى لأمن النظام خطة الاغتيال أمرت وزارة المخابرات محسن كاركر آزاد بالإسراع في توفير مستلزمات اختطاف زهراء رجبي مستخدما في ذلك تجارب اختطاف واغتيال «علي أكبر قرباني» وإذا لم تتوفر مستلزمات الاختطاف فعليهم أن يستعدوا لتنفيذ خطة الاغتيال وعليهم أن يكونوا على اتصال مع رحيم أفشار للتنسيق.

* تنفيذ عملية الاغتيال

في صبيحة يوم ٢٠ شباط ١٩٩٦ وصل المدعو «ناصر سرمدي نيا» إلى تركيا وهو يحمل جواز سفر دبلوماسي برقم ٠٠١٢٠٩١ وباسم «قاسم زركري» المستعار ونزل في فندق «بيوك سهند» بمدينة إسطنبول التركية.

ومباشرة بعد النزول في الفندق المذكور أخذ سرمدي آخر التقارير من رحيم أفشار... وبعد انفصاله من مجموعة رحيم أفشار أصدر ناصر سرمدي أوامره لـ«محسن كاركر آزاد» بأن يسرع إلى موقع العملية مصطحبا معه فريقه للاغتيال.

وأمام البناية السكنية التحق ناصر سرمدي نيا ومحسن كاركر آزاد ومعهما إرهابيان آخران برضا معصومي وسعيد جوب تراش ورحيم أفشار وعبد الحميد جليك.

أما الإرهابيان الآخران فكانا قد وقفا في الشارع على متن سيارة وبرفقة سائق على مسافة من الآخرين. ووقف سعيد جوب تراش ورحيم أفشار في موقف الحافلات.

ولكن ناصر سرمدي غادر الموقع بعد إجرائه آخر التنسيقات.

فدخل الإرهابيون بقيادة محسن كاركر آزاد في البناية وفتحوا نيران أسلحتهم على كل من الأخ المجاهد علي مرادي والأخت المجاهدة زهراء رجبي فأردوهما شهيدين فورا.

البنتاغون يكشف أوراق الاستخبارات الإيرانية في العالم!

خارجيا، تركز وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية على منظمة «مجاهدي خلق» التي تعتبرها إيران الأكثر خطرا على الجمهورية الإسلامية وتعمل على تصفية أعضائها.

الشرق الأوسط ــ ٢٠١٣/١/١٠

بقلم: هدى الحسيني

هناك ٣٠ ألف شخص يعملون في شبكة الاستخبارات الإيرانية ويشاركون في النشاطات السرية التي تتراوح ما بين التجسس وسرقة التكنولوجيا، وصولا إلى هجمات إرهابية بالقنابل واغتيالات وتفجيرات، وفقا لما جاء في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية مؤلف من ٦٨صفحة، خلص إلى أن وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية واحدة من أكبر وكالات الاستخبارات وأكثرها حيوية في الشرق الأوسط. تدعم الوزارة الحرس الثوري الإيراني بكل فصائله، وهو ضالع في تفجيرات إرهابية امتدت من الأرجنتين حتى لبنان حسب ما شرح التقرير: «برنامج دعم الحروب غير المنتظمة» – الذي نشرته الشهر الماضي مكتبة الكونغرس (شعبة البحوث الاتحادية) – في الوزارة الإيرانية، ما يسمى بمكتب التضليل (حسب اللغة الفارسية: النفاق) مهمته شن حرب نفسية ضد أعداء الجمهورية الإسلامية.

الوزير (حاليا حيدر مصلحي) يجب أن يكون حاصلا على شهادة الاجتهاد (القدرة على تفسير المصادر الإسلامية) وأن لا يكون عضوا في أي حزب سياسي أو جماعة. أما العملاء، فقد أطلق عليهم آية الله الخميني «الجنود المجهولون لإمام الزمان». أولوية تركيزها على الأمور الداخلية ويمكن أن تشارك مباشرة في الأنشطة الاستخباراتية الخارجية إذا رأى مجلس الأمن القومي أو المرشد الأعلى (آية الله علي خامنئي حاليا) ضرورة لذلك، فالاستخبارات الإيرانية علاقتها مباشرة مع خامنئي الذي يعين من يكون على رأسها. حاول الرئيس محمود أحمدي نجاد إقالة حيدر مصلحي في شهر نيسان/ إبريل ٢٠١١، إثر خلاف بين مصلحي ومستشار الرئيس رحيم مشائي، إلا أن خامنئي أصدر أمرا بإعادة مصلحي إلى منصبه.

على «الحرس الثوري» وجناحه الفاعل خارجيا «فيلق القدس»، تقديم التقارير عن أنشطتهم إلى وزارة الاستخبارات أعلى سلطة أمنية في إيران، في المقابل تقدم الوزارة الدعم اللوجيستي وتتولى معالجة جانب الاتصالات ما بين عناصر «فيلق القدس»، والحركات الخارجية التي تعمل معها مثل «حزب الله» في لبنان. للوزارة ميزانية سرية، هي فوق القانون إنما تخضع لخامنئي. تعتمد وزارة الاستخبارات الإيرانية كثيرا على «حزب الله» اللبناني الذي يحمي ويعزز أجندة الجمهورية الإسلامية.

من مهامها في الداخل، مراقبة الأكراد وغيرهم من الأقليات العرقية مثل البلوش، والتركمان والعرب والآذريين لأنها أقليات تتطلع إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية. وخارجيا، تركز

على منظمة «مجاهدي خلق» التي تعتبرها إيران الأكثر خطرا على الجمهورية الإسلامية وتعمل على تصفية أعضائها. و«سلسلة الجرائم» التي وقعت في إيران في التسعينات من القرن الماضي، وراح ضحيتها كثير من المثقفين المنشقين الإيرانيين، حملت وزارة الاستخبارات مسؤوليتها لبعض عملائها الذين نفذوا عمليات الاغتيال من دون علم الوزارة!

تجند الوزارة عملاء لها على الأخص من الدول الإسلامية وبالتحديد من العراق ولبنان وبعض الدول ذات الغالبية الشيعية. لديها مراكز للتجنيد في دول الخليج العربي، واليمن، والسودان، ولبنان، وفلسطين، وأوروبا، وشرق وجنوب آسيا، وشمال وجنوب القارة الأمريكية وخاصة في منطقة المثلث الحدودي حيث يعيش عدد كبير من اللبنانيين الشيعة الذين يدينون بالولاء لـ«حزب الله».

وفي تقييم لأجهزة الاستخبارات الإيرانية، فإن أكبر مرفق أوروبي لـ«فيلق القدس» هو في ألمانيا. ومؤخرا أقامت إيران مراكز عمليات رئيسية لهذا الغرض، في بلغاريا، كما حاول «فيلق القدس» إقامة «منشأة» لعملياته في مدينة ميلانو الإيطالية.

أغلب الدبلوماسيين الإيرانيين عملوا مع وزارة الاستخبارات و«الحرس الثوري» ووكالات أمنية أخرى. فوزارة الاستخبارات تنسق مع وزارة الخارجية بالنسبة للعمليات التي تقوم بها في الخارج لأنها تستخدم السفارات الإيرانية، بكل أقسامها، لجمع المعلومات الأمنية والتخطيط، وما حدث عند استبدال السفير الإيراني في دمشق في حزيران/ يونيو ٢٠١١، هو مثال على استخدام ضباط الاستخبارات دبلوماسيين.

السفير الجديد حبيب طهراني نائب وزارة الاستخبارات سابقا، وتحويله إلى دمشق نجم عنه زيادة في النشاطات السرية الإيرانية ضد المعارضة السورية، انطلاقا من إصرار إيران على دعم النظام السوري في هذه الحرب. طهراني «استخدم» أيضا سفيرا لإيران لدى البرازيل وهي منطقة أخرى مهمة لإيران.

حسب تقرير «البنتاغون» توسع الاستخبارات الإيرانية عملياتها في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط من خلال إنشاء محطات التنصت الإلكتروني. محطتان إيرانيتان – سوريتان بتمويل من «الحرس الثوري» تنشطان منذ عام ٢٠٠٦، واحدة في منطقة «الجزيرة» شمال سوريا، وأخرى على «هضبة الجولان».

يتبين من المحطتين العاملتين، أن قدرات إيران لا تزال محدودة ولا تصل إلى مستوى جمع المعلومات الاستخباراتية الإستراتيجية، وما تركزان عليه هو توفير المعلومات لـ«حزب

الله».

وإيران نفسها نشطة للغاية في جمع المعلومات على الأرض، هي منظمة وتركز على الدول المجاورة لها، وفي كثير من الحالات قام دبلوماسيون إيرانيون بنقل الأسلحة إلى تلك الدول عبر الحقائب الدبلوماسية، إلا أن إيران كانت مهملة وغير مهتمة في توفير الغطاء لعملائها. ونجح ضباط الأمن في الدول المستهدفة في الكشف عن العملاء الإيرانيين، على سبيل المثال، في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ اعتقل العملاء الإيرانيون في الكويت والبحرين، وهما بلدان يملكان أنظمة أمنية متطورة جدا.

يشير التقرير إلى تعاون الاستخبارات الإيرانية مع تنظيم «القاعدة» على الرغم من الخلافات في الأيديولوجيا الدينية ما بين السنة والشيعة. يستند التعاون بين الطرفين إلى عدائهما المشترك للهيمنة الأمريكية في المنطقة، خصوصا العراق وأفغانستان، وتعود العلاقات بينهما إلى التسعينات. بعد عمليات ١١أيلول/ سبتمبر ساعدت إيران كثيرا من إرهابيي «القاعدة» على السفر من أفغانستان إلى إيران. وكون أن «القاعدة» تنشط في كثير من الدول، فإن هذا يساعد إيران على تحقيق هدفها بتحويل تركيز الولايات المتحدة عن نشاط جواسيسها في الدول المجاورة لها. في المقابل، يستخدم تنظيم «القاعدة» إيران، نقطة لقاء بينه وبين قادته في المنطقة.

عام ١٩٩٥ وكذلك عام ١٩٩٦ حاول «أسامة بن لادن» التقرب من جهاز الاستخبارات الإيرانية طالبا أن يوحدوا قواهم ضد الولايات المتحدة. وأظهرت سجلات هاتف بن لادن، التي حصل عليها المحققون الأمريكيون الذين دققوا في تفجيري سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا، أن ١٠بالمائة من الاتصالات التي أجراها بن لادن مع مساعديه، كانت مع إيران. وكان سيف العدل، من كبار قادة «القاعدة» في ذلك الوقت، هو همزة الوصل بين الإيرانيين و«القاعدة»، رتب لقاءات مع قادة «الحرس الثوري» ومع كبار المسؤولين الأمنيين الإيرانيين. لكن بعد مقتل بن لادن، امتنعت القيادة الجديدة عن توضيح موقفها بالنسبة إلى التعاون مع إيران.

حسب تقرير البنتاغون، فإن روسيا كانت فاعلة جدا في تدريب الاستخبارات الإيرانية بدءا من التسعينات. درب جهاز الـ«إس في أر» الروسي الذي خلف جهاز الـ«كاي جي بي» المئات من العملاء الإيرانيين على الرغم من اختلاف العقيدة بين الجهازين. لم تكتف روسيا بتدريب العملاء، بل أرسلت عددا من الخبراء الروس إلى إيران لتزويد استخباراتها بمعدات

الإشارة المتطورة في مقراتها الرئيسية.

وكانت الأنشـــطة الإيرانية في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وفنزويلا أثارت الذعـــر بين المســـؤولين الأمريكيين، ويقول تقرير البنتاغون، إن إســـتراتيجية إيران إقامة وجود لها في الملعب الخلفي للولايات المتحدة، توسيع الأيديولوجية الشيعية والثورية هناك، وإنشاء شبكات للعمليات السرية وشن حرب غير متكافئة ضد أمريكا.

تركت الانتفاضة الحالية في سوريا تأثيرا على الاستخبارات الإيرانية. الإيرانيون موجودن عبر «فيلق القدس» لدعم قمع «بشار الأسد» للمعارضة.

وقال التقرير إن انشـــقاق الجنرال «علي رضا أصغري»، ساعد على تحديد العلاقات بين إيران و«حزب الله»، كما وفر لإســـرائيل معلومات عن المفاعل النووي الســـوري السري، الـــذي قصفته الطائرات الإســـرائيلية عام ٢٠٠٧، وعلاوة على ذلك، تمكنت الاســـتخبارات الغربية من اختراق شبكة الاستخبارات الإيرانية بواسطة الأكراد.

الكماشة الإيرانية، تطول وتتمدد تنتظر اللحظة التي ستطبق فيها. ووسط فوضى «الربيع العربي» ستنتعش أكثر خصوصا مع تعدد «الخلايا» التي يتم اكتشافها في دول الخليج.

لكن، هل مازال الوقت يعمل لصالح إيران؟

ج . اغتيالات والأعمال الإرهابية في العراق

ومنـــذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٣ تعرض المجاهدون في الأراضي العراقية لـ«١٥٠» عملية عســـكرية من قبل النظام الحاكم في إيـــران. وكانت هذه العمليات تنفذ من قبل عملاء مرســـلين من إيران وبقيادة ومساندة النظام مما أدى إلى سقوط عشرات المجاهدين ومئات المواطنين العراقيين بين قتيل وجريح.

وفي ١٠تموز/ يوليو ١٩٩٥ استشـــهد ثلاثة من مجاهدي خلق في ســـيارتهم في طريق محمد قاسم الســـريع ببغداد برصاص الإرهابيين المرسلين من قبل النظام الحاكم في إيران. غيـــر أن المجاهديـــن تمكنوا من خلال التعقـــب والنار المتبادل من إلقـــاء القبض على أحد الإرهابيين الجريح.

وفي ٧كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ قام النظام الحاكم في إيران بعمل إرهابي غير مسبوق

إذ استخدم ثلاثة مدفع عملاق عيار ٣٢٠ملم محملة على شاحنة معبأة تحت الطابوق ضد المكتب المركزي للمجاهدين ببغداد. وأدت الانفجارات الهائلة في وسط بغداد إلى بتر أطراف مواطنين عراقيين بريئين وإصابة عشرات الآخرين بجروح وتدمير كامل مبنى اتحاد الكتاب والشعراء العراقيين الذي سقطت فيه القنبلة.

وفي ١٨آذار/ مارس ١٩٩٩ وإثر انفجار شاحنة مفخخة في طريق المجاهدين دمرت سيارة عائدة لأحد المواطنين العراقيين وقتل ركابها الأربعة.

وفي ٩حزيران/ يونيو ١٩٩٩ وإثر انفجار سيارة مفخخة من طراز بيكب على طريق حافلة مدنية للمجاهدين بالقرب من بغداد استشهد ٦ من المجاهدين وأصيب عدد آخر بجروح. كما لحقت خسائر فادحة بحافلة مدنية عراقية نتيجة هذا الانفجار وسقط عدد من ركابها بين قتيل وجريح. وأعلن النظام الحاكم في إيران مسؤوليتها تلويحيا عن العمليات المذكورة وذلك عبر صحيفة رسمية له جاء فيها: «إن الضربة القاضية الجديدة ضد المنافقين [المجاهدين] في بغداد تشير إلى أن النظام لم ينس مسؤولياته الجدية».

وفي ٢تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ تعرض معسكر «حبيب» التابع لجيش التحرير الوطني في البصرة للاعتداء حيث استشهد خلاله ٥ من المجاهدين وأصيب عشرات الآخرين بجروح. وبعد يومين أشارت القيادة العسكرية للنظام في غربي البلاد إلى «عملية ناجحة» ضد المجاهدين ووضعت قوات النظام غربي البلاد في حالة التأهب خشية ردود فعل المجاهدين.

وبتأريخ ٢٤تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ نصب العملاء المرسلون من قبل إيران شاحنة تريلر منصوبة عليها أربعة صواريخ أرض – أرض بالقرب من معسكر «أشرف» التابع للمجاهدين في منطقة الخالص غير أن العملية الإرهابية وبسبب انفجار الصاروخ في قاعدته باءت بالفشل.

وفي ١٨نيسان/ إبريل ٢٠٠١ قام النظام الحاكم في إيران بإطلاق ٧٧صاروخا أرض – أرض من طراز «سكود» على معسكرات لجيش التحرير على امتداد الحدود الإيرانية العراقية حيث استشهد خلالها أحد المجاهدين. كما قتل خلال هذا القصف الصاروخي الهائل ٩مواطنين عراقيين وأصيب ٢٥آخرين بجروح.

وكان النظام يحاول أن يظهر عملياته الإرهابية ضد المجاهدين داخل الأراضي العراقية نتيجة عمل المجموعات «العراقية» ضد المجاهدين حيث صرح يونسي وزير مخابرات النظام «بأننا سننتقم من المنافقين [المجاهدين] بأيدي الشعب العراقي» وبعد ما فشلت في

جميع عملياته الإرهابية ضد المجاهدين داخل الأراضي العراقية اضطر إلى استخدام صواريخ من نوع أسلحة الدمار الشامل ضد جميع معسكرات المقاومة الإيرانية.

د . المجزرة الجماعية بحق السجناء السياسيين في إيران عام ١٩٨٨

ومن الجرائم البشعة التي ارتكبها نظام الجزارين في إيران المجزرة الجماعية بحق السجناء السياسيين في إيران عام ١٩٨٨ وهي جريمة ضد الإنسانية بامتياز وعنها يتحدث الزعيم «مسعود رجوي» بالقول:

«ليست القضية أنه كم شخصا أعدمهم خميني، بل هي أنه من الذين أبقاهم على قيد الحياة. هل هناك ما يحدد مدى إجرامية خميني؟ كلا، ليس هناك إطلاقا. فإنه يسفك الدماء بلاهوادة وبكل وحشية وبدناءة وخبث واستهتار لا يمكن تصوره. لا يلتزم بأية قاعدة أو قانون وبأي نظام وأي مبدأ أو حساب. إذا لم يقتنع أحد بذلك فهو لم يعرف خميني ونظام خميني وعملائه والجلادين التابعين له إطلاقا» (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨).

إن آب/ أغسطس عام ١٩٨٨ شهر لا ينسى في تأريخ سجون وسجناء نظام الخميني. فمنذ بداية الأول من هذا الشهر ارتكب الخميني واحدة من أبشع جرائمه اللاإنسانية أي مذبحة السجناء السياسيين. وكانت أرضية هذه المذبحة الوحشية التي كانت في الواقع مؤامرة مشؤومة سافرة لإبادة الجيل قد أعدت ونفذت بإيعاز من الخميني وخطط لها منذ سنوات.

منذ الأيام الأولى لشهر آب/ أغسطس بدأت المجازر ضد السجناء السياسيين استمرت عدة أشهر وكان الهدف الرئيسي منها القضاء على السجناء المجاهدين الذين كانوا يجسدون من خلال مقاومتهم البطولية وتحمل جميع المشقات والصعاب ومختلف أنواع التعذيب الذي كان سائدا في العصور السحيقة صفحات مشرقة وذهبية للمقاومة والتضحيات في تأريخ ثورة وطننا الجديدة.

وفي تلك الأيام الكالحة السوداء بدأت فرق الموت الخمينية المتكونة من أكثر عناصر وزارة المخابرات انحطاطا والادعاء العام والمسؤولون في السجون ومن خلال استعدادات وإجراءات أمنية مكثفة بتنفيذ خطة كانوا يفكرون بها منذ سنوات وثم الإعداد لها قبل آب/ أغسطس عام ١٩٨٨ بعدة شهور. لقد أصدر هؤلاء ومن خلال محاكمات صورية لم تكن

تستغرق سوى دقائق أحكامهم بالإعدام.

* لجنة الموت: المجاهد أو المنافق؟

أحكام الإعدام بحق المجاهدين الأسرى وطبقا لشهادة الشهود الذين استطاعوا بشكل أو آخر أن ينجحوا سالمين من المعركة فإن فريق الموت كان يعتمد فقط على معيار واحد وهو إن كان المجاهدون الأسرى قد أقروا بهويتهم التنظيمية أو الحركية أم لا؟: «هل أنت مجاهد؟ أم منافق؟» هذا هو السؤال الأول الذي يتوقف عليه مصير السجين ولكن حتى الذين لم يكونوا يقرون بأنهم من المجاهدين لم يستطيعوا أن ينجوا بأرواحهم لأن الأسئلة الأخرى كانت تجعل مصائرهم تتوقف عند نقطة واحدة وهنا كان يصدر وبكل قسوة حكم الشنق الذي لا ينطبق مع أي من الأعراف الخاصة بالتعامل مع الأسرى والسجناء...

وكانت العاصمة طهران وسجون نظير سجن إيفين وسجن كوهر دشت تعتبر مركزا لتنفيذ المجزرة ولكن لم يكن هناك سجن ومدينة وقرية تستثنى من ذلك حيث راجعها كلها فريق الموت وحسم مصير أعضاء مجاهدي خلق المحتجزين. ولا تزال أبعاد وأسرار هذه الإبادة الجماعية الرهيبة مكتومة بأبعادها الحقيقية. كما لا تزال الآلاف من العوائل غير مطلعة على ما انتهى إليه مصير أبنائهم. ولم يخبر نظام الملالي عوائل الآلاف من السجناء السياسيين ممن كانت أسماؤهم ومواصفاتهم مسجلة في السجون والمحاكم التابعة لها حيث كانت أحكامهم بالسجن محددة من قبل.

وتم تنفيذ هذه المجزرة الهمجية وغير المسبوقة بقرار خطي وأوامر كانت تصدر يوميا وتحت إشراف مباشر من قبل الخميني ذاته. وفي ألاسابيع التي كانت الإبادة الجماعية تنفذ خلالها كانت قوات الحرس ومسؤولو السجون في حالة إنذار ونفير عام قاطبة، كما تم إلغاء الإجازات كلها ولم تكن إمكانية أخرى للارتباط والمواصلات موجودة سوى خط هاتف لـ«لجنة الموت». كما كانوا يأمرون المنتسبين الإداريين وحراس السجون وقوات الحرس بمشاركة عملية الإعدام شنقا والضرب على رؤوس وأجساد الشهداء الذين أعدموا شنقا؛ حتى لا يكشف أحد النقاب عن أسرارهم وذلك لأنه شارك هذه الأعمال الهمجية والجرائم وتلوث بها.

وسلم عدد قليل من السجناء الذين كانوا يشاهدون الإعدامات، كما فقد عدد من الشهود توازنهم النفسي جراء تعرضهم لتلك المشاهد الهمجية والمروعة حيث لم يكونوا قادرين على الحديث حولها إلى أشهر لاحقة. وتمكن عدد ضئيل من هؤلاء الشهود من الخروج من

جحيم الملالي ليدلوا بشهادة أمام الهيئات الدولية. وكانت نسبة الإعدامات مرتفعة إلى حد أنه سقط فيه جثمان إحدى النساء المجاهدات على الأرض من سيارة بيكاب حينما كانوا ينقلون الشـــهداء إلى المقابر الجماعية حوالي منطقة «علي آبـــاد» التابعة لمدينة «قم». واعتقلت قوات الحرس عددا من الشهود وهددتهم بعدم الكشف عن القضية في مكان آخر.

وبهذا الشان ألفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عام ١٩٩٩ كتابا ثمينا بعنوان «المجزرة الجماعية للسجناء السياسيين» يضم وثائق وتقارير وثائقية بشأن أبشع جريمة ارتكبها نظام الخمينـــي. وتم إعداد الكتاب اســـتنادا للمعلومات والتحقيقات التي تـــم إجراؤها داخل إيران وتقارير لسجناء خرجوا من السجن ويضم ثلاثة فصول.

يحتوي الفصل الأول على أســـماء وصفات ٣٢١٠ من الســـجناء المعدومين من أعضاء مجاهـــدي خلق أثناء الإبادة فضلا عن ٢٠١صورة مرفقة بـــه. وتم إعداد هذه القائمة خلال الســـنوات الأخيرة من خلال عمل صعب وشـــاق محفوف بالمخاطر لا يمكن الكشـــف عنها لاعتبـــارات أمنية. وفي هذا الشـــأن يكفي أن نشـــير إلى أن عددا من الأســـرى من أعضاء مجاهـــدي خلق وباقي أنصار مجاهدي خلق ممن ســـاهموا في إنجاز وإتمام هذه القائمة من الأسماء والصور والتقارير داخل البلد وضحوا بحياتهم في هذا الدرب.

* أساليب القتل – انفجار سجن إيفين الرهيب

مـــن الجدير بالذكـــر أن النظام لم يقدم لأية جهة حتى الآن أيـــة معلومة تتعلق بالانفجار المخيف الذي وقع في ســـجن إيفين في تشـــرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨. التقارير تشـــير إلى مجـــزرة تعرض لها عدد كبير من المجاهدين في هـــذا الانفجار ولايعرف بعد الرقم الحقيقي للشهداء الذين فقدوا حياتهم بهذه الطريقة من الإعدام. أما الشهداء الذين أعدموا شنقا أمام الملأ فلا تتوفر معلومات عنهم سوى أسماء عدد قليل منهم.

وتؤكد تقارير عديدة وردت من مدن كرمانشاه وهرسين وإيلام ودزفول وكرمسار وساوه وورامين وكرج وتبريز ومشـــهد و بندرعباس وباقي المدن على حملات الإعدام شنقا بحق مجموعات يتراوح عددها بين ٧ و٢٠شخصا من أعضاء مجاهدي خلق مشيرة إلى أن عددا كبيرا من الســـجناء السياسيين أعدموا شـــنقا أمام الملأ في فصل الشتاء بعام ١٩٨٨ بتهمة المخدرات من قبل محكمة المخدرات.

واستشهد ٣٥بالمائة من هؤلاء الشهداء المدرجة أسماؤهم في تلك القائمة في العاصمة طهران وفي ســـجن إيفين بشكل رئيسي. كما استشهد ١٤بالمائة منهم في سجن كوهردشت

و٤٦بالمائـــة منهم في باقـــي المدن بكل أرجاء البـــلاد كما لم يتم كشـــف النقاب عن مكان استشهاد ٥بالمائة منهم.

إن الســـجناء المحررين من قيد الأســـر قدموا قرائن تشـــير إلـــى أن أكثر من ٣٠٠ من الســـجناء الذين كانوا في ســـجن كوهردشت حتى منتصف أيلول/ ســـبتمبر ١٩٨٨ قد نقلوا إلى ســـجن إيفين وهناك تقارير موثوقة تشـــير إلى نقل ٨٦٠جثة من سجن إيفين إلى مقبرة «بهشت زهراء» خلال أيام ١٣ إلى ١٧آب/ أغسطس ١٩٨٨ فقط. كما توجد تقارير موثوقة تدل على إعدام ٨٠بالمئة من الأخوات المجاهدات شـــنقا أو رميا بالرصاص في ثلاثة أجنحة خاصة للنساء بسجن إيفين حتى آب/ أغسطس ١٩٨٨...

وتبين هذه القائمة أيضا أن أكثر من ٤٠بالمائة من هؤلاء الشهداء أعدموا خلال فترة أقل من ثلاثة أسابيع من شهر تموز/ يوليو عام ١٩٨٨.

وتشير القائمة إلى أسماء ٣٣٤ من الشهداء الذين سقطوا في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٨ فقط. بينما توجد تقارير موثوق بها تبين تنفيذ الإعدامات خلال الشـــهر المذكور منها إعدام ٤٠٠سجين في ســـجن مدينة أورمية في وجبة واحدة فقط وإعدام أكثر من ٢٥٠سجينا في سجن مدينة رشت في وجبة واحدة وإعدام ٨٤سجينا في سجن مدينة مشهد في وجبة واحدة. وأعلنت وســـائل الإعلام التابعة لنظام الملالي عن أســـماء ٣٥٤ســـجينا من الشهداء الذين أدرجت أسماؤهم في هذه القائمة.

* شهداء الإبادة الجماعية بأعمار تتراوح بين ١٣ و٦٠عاما

يلاحـــظ أن من بين الشـــهداء، مراهقون بأعمار تتراوح بيـــن ١٣ و١٥عاما، وإنه أمر يعتبر نموذجا يدل علـــى همجية الملالي من جهة حيث يعتلقون المراهقين في ١٣من العمر ويعدمونهم شـــنقا، ومن جهة أخرى يبين الوعي والمعرفـــة والإرداة الثابتة والعازمة لجيل وقف في وجه هذا النظام مهما كلف الثمن.

ومن بين الشـــهداء الذين تم الإعلان عن أعمارهم يضم الشـــباب بأعمار تحت ٢٥عاما بنســـبة ٢٥بالمائة. كما تبلغ نسبة أعمار الشـــهداء بأعمار حتى ٣٠عاما، ٥٨بالمائة بينهم كانوا شـــباب عديدون اعتقلوا ودخلوا الســـجن منذ أن كانوا في الـ١٣ من العمر مثل «سعيد دانيالـــي» و«أحمد علي وهاب زاده» و«مســـعود دارايي». غير أن نســـبة ٢٩بالمائة من أسماء الشهداء في هذه القائمة ذكرت دون الإعلان عن أعمارهم.

وكان ٢٠مـــن هؤلاء الشـــهداء في أعمار تتراوح بيـــن ٥٠ و٦٥عاما، بينهم اثنتان من

الأمهات، إحداهما في الستين من عمرها وتدعى «سادات حسيني» أعدمت في مدينة شيراز والأخرى «الأم شكري» التي أخذت في تعرية وفضح النظام بعد استشهاد أولادها فتم اعتقالها وأوشكت أن تصاب بالشلل من جراء التعذيب عندها أعدمت رميا بالرصاص. كما يظهر بين هؤلاء السجناء اثنان من الآباء وهما طاعنان في السن من محافظتي كيلان ومازندران، أحدهما مزارع ٦٠عاما وهو «الأب حسين بور» في مدينة آستانه أشرفيه و كان من محبي «مسعود» (مسعود رجوي قائد المقاومة الإيرانية). والآخر محمد إبراهيم رجبي في الـ٥٨ من العمر أعدم في مدينة كركان حيث كان سجينا منذ عام ١٩٨٣ حيث تم إعدام ابنته بروانه رجبي عام ١٩٨١ رميا بالرصاص.

كما وأن كلا من أمير هوشنك هادي خانلو من مدينة أورميه وهو في الـ٦٤من العمر وأب يدعى مهدي فتاحي صاحب محل من سكان مدينة إسلام آباد حيث كان قد انتفض دفاعا عن أولاده المجاهدين، يعتبران بين هؤلاء الشهداء.

ومن بين هؤلاء الشهداء الأبطال تلمع وجوه نضالية وشعبية نكتفي بذكر بضعة نماذج منها :

عدد من السجناء السياسيين في عهد الشاه نظير «أشرف احمدي» و«محمد كلبايكاني» و«غلام علي رهبري» و«علي تاب» و«مهدي جلاليان» و«برويز ذوالفقاري». وأكد شهود عيان في الوقت الذي يدعي فيه النظام بأن «برويز» قد هرب من السجن وانتحر شنقا ولكن آثار حروق ناجمة عن الكي شوهدت في جميع أنحاء جسمه حيث كانوا قد شقوا بطنه بشكل بشع.

* تعدد المهن والامتداد الجغرافي

ومن بين هؤلاء الشهداء عدد من المرشحين للانتخابات النيابية عام ١٩٨٠ منهم «زهره عين اليقين» من مدينة إصفهان و«فاطمة زارعي» من مدينة شيراز و«شهباز شهبازي» وهو من الأنصار الحقيقيين للدكتور «مصدق» ومرشح لانتخابات مجلس دراسة الدستور عام ١٩٧٩ من مدينة رودسر وأول نائب لمحافظ كيلان خلال الأشهر الأولى للثورة والذي انخرط قبل سنوات من الثورة في الكفاح ضد ديكتاتورية الشاه. واستشهد شهبازي عن عمر ناهز ٦٠عاما مع نجله المجاهد علي شهبازي في تموز/ يوليو ١٩٨٨ كما كان نجله الآخر قد أعدم رميا بالرصاص عام ١٩٨١.

ومن بين المنتسبين العسكريين من أنصار منظمة مجاهدي خلق ينبغي ذكر أسماء أبطال

نظير «العقيد ميرفخرائي» و«الرائد خليـــل مينائي» و«الرائد مقصودي» و«مرتضى مير محمدي» من مغاوير القوة البحرية. ومن المناسب أيضا أن نذكر أن «محمد ميرزا محمدي» وهو من مراتب الشـــرطة ســـابقا الذي اســـتقال من سلك الشـــرطة في عام ١٩٧٤ وشارك بشكل نشط في ثورة شباط/ فبراير ١٩٧٩ وفي عهد الخميني قام بتوفير الأسلحة والمعدات للمجاهدين.

وأمـــا نجل هذا الأب الطاهر «غلام رضا ميرزا محمـــدي» والذي كان من قادة الوحدات العملياتية للمجاهدين فقد استشـــهد عام ١٩٨٢ خلال أحد الاشـــتباكات ورغم أن المعلومات الخاصة بأعمال معظم هؤلاء الشـــهداء غير كاملة ولكنها تضم مختلف الشـــرائح والطبقات الشـــعبية وأصحاب الحرف والمهن والقســـم الأعظم من هؤلاء الشهداء من طلبة الجامعات والمدارس ومن الشـــباب الثوريين ممن نذروا أنفســـهم للنضال من أجـــل الحرية واختاروا الكفـــاح والجهاد لإنقاذ شـــعبهم ووطنهم. والعديد من هؤلاء كانوا يواصلون دراســـتهم في المدارس والجامعات قبل اعتقالهم.

ومن النقاط التي تتضح من خلال دراســـة هذه القائمة هي تعدد مهن الشهداء. ومن بين الشهداء الذين سقطوا في المجزرة السوداء الجماعية لعام ١٩٨٨ يلاحظ شهداء من العمال والمزارعين والتجار وأصحاب المشـــاغل الحرة والموظفين الحكوميين والمدنيين والأطباء والكوادر الطبية والضباط والمنتســـبين العســـكريين والخبراء الفنيين والإداريين وأصحاب المهن والصناعة والمعلمين والمدرســـين والأســـاتذة الجامعيين مما يدل على أن المقاومة العادلة تحظى بالدعم والتأييد والمساندة من كافة الشرائح الاجتماعية.

بينهم «الدكتورة حميدة ســـياحي» و«الدكتورة معصومة (شورانكيز) كريميان» والتي استشـــهدت مع شقيقتها «مهري» في ســـجن إيفين. ومن الأطباء الأخصائيين البارزين في وطننـــا «الدكتور طبيبي نجاد» ٥٥عاما و«الدكتور فيـــروز صارمي» ٦٠عاما وهو طبيب أخصائي في الأمراض السرطانية في مدينة تبريز أعدموه شنقا في مدينة تبريز أمام الملأ.

كما تضم قافلة هؤلاء الشـــهداء عددا من الفنانين والأبطـــال الرياضيين في إيران منهم «أبوالقاســـم محمدي أرجنكي» وهو أستاد الموســـيقى والغناء الإيراني و«فروزان عبدي» عضوة في المنتخب الوطني الإيراني للكرة الطائرة للســـيدات و«مهشـــيد (حسين) رزاقي» بطل المنتخب الوطني الإيراني لكرة القدم للناشئين و«جواد نصيري» عضو المنتخب الوطني الإيراني للمبارزة واثنان آخران من الرياضيين الشـــهيرين ذوي الشعبية وهما «قاسم علي

بستاكي» من مدينة أراك و«عباس خورشيدوش» من مدينة همدان.

ومن بين الشهداء الذين تم التعرف على مستواهم العلمي في هذه القائمة، يملك ١٥بالمائة منهم شهادات دراسية جامعية.

أما من ناحية الامتداد الجغرافي فلا توجد قرية أو مدينة لا تكون قد قدمت عددا أو بضعة مئات من الشهداء في هذه الملحمة الوطنية في وجه التخلف السفاك.

كما قدمت مدن كبرى مثل تبريز وأورمية ورشت ولاهيجان وأنزلي وآستانه وصومعه سرا ورودسر التابعة لمحافظة كيلان حتى مدن ساري وبابل وقائم شهر التابعة لمحافظة مازندران ومدن كرج ومشهد وسبزوار وسمنان وشاهرود وإصفهان وكاشان وكرمنشاه وهمدان وزنجان وإيلام ومسجد سليمان وأنديمشك وأهواز وآبادان وشيراز شهداء عديدين كلا على انفراد.

كما قدمت مناطق نظير «فهليان نور آباد» التابعة لمدينة ممسني جنوب إيران ومنطقتي «هفشجان» و«سيسخت» بمدينة ياسوج مركز إيران ومنطقة «كوجصفهان» التابعة لمحافظة كيلان ومنطقة «كركرجلفا» شمال غربي إيران وقرى تابعة لمدينة بندركز وتركمن صحرا شمال شرقي إيران ومدن باوه ونقده واشترينان غرب إيران وأبناء القرى المحيطة بمدن زابل وزاهدان وبندرعباس وبوشهر وبهبهان.

* عوائل قدمت أكثر من عضو فيها من أجل الحرية

وفي موكب الشهداء الذين تمت إبادتهم جماعيا ستلاحظون الكثير من الأسماء المتشابهة لأفراد من عائلة واحدة ضحت بجميع أبنائها في هذه المجزرة الجماعية إذ وردت أسماء الشهرة (الأسماء العائلية) فقط ولا يعرف الاسم لهؤلاء الشهداء ومن بين تلك العوائل يمكن الإشارة إلى عوائل «حاجي اصفهاني جهرمي» في مدينة شيراز و«أردشيري» في مدينة كازرون و«قديري» في مدينة تبريز.

كما ينبغي وفي كل ذكرى لهذه الملحمة الرائعة للصمود والشرف أن نذكر بعوائل قدم بعض منها حتى ١٠شهداء والبعض الآخر من ٣ إلى ٥شهداء وعدد آخر من العوائل قدمت آخر أبنائها قربانا لحرية وشموخ أسرة إيران الكبيرة.

وقدمت عائلة «شجاعي» البطلة من مدينة شهركرد ١٢شهيدا لحد الآن حيث تظهر أسماء ثلاثة منهم في هذه القائمة وهم «نسرين» و«مراد» و«قربان شجاعي».

ومن عائلة «أحمدي» من أبناء آبادان أعدم كل من «فريبا» و«فرحناز» و«محمد» يوم ٤آب/ أغسطس ١٩٨٨ في مدينة إصفهان واستشهد «منصور أحمدي» هو الآخر في شهر أيلول/ سبتمبر للعام نفسه في مدينة شيراز.

ومن عائلة «خسرو آبادي» في مدينة سبزوار سقط ٣منهم شهداء من خلال إعدامهم رميا بالرصاص في تموز/ يوليو عام ١٩٨٨ وهم بأسماء «منصور» و«مسعود» و«طيبة» وهي ابنة عم «منصور» و« مسعود».

وفي شهر تموز/ يوليو عام ١٩٨٨ تم إعدام كل من «عصمت أدب آواز» و«فاطمة أدب آواز» و«حسين أدب آواز» أثناء المجزرة ذاتها التي ارتكبت في سجن مدينة شيراز كي يلتحقوا بشقيقتهم البطلة الشهيدة المقدسة «كوهر أدب آواز».

وتعتبر الأخت المجاهدة «أقدس همتي» الشهيد السابع في عائلة «همتي» من مدينة سمنان والتي تم إعدامها رميا بالرصاص مع زوجها المجاهد الشهيد «حسين مؤكدي» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ في سجن إيفين. وقام النظام بإعدام «عباس همتي» «القائد بابك» رميا بالرصاص أمام الملأ في وقت سابق كما أعدم «نعمت الله » هو الآخر من أفراد هذه العائلة شنقا في عام ١٩٨٤.واستشهدت «مريم السادات حسيني» زوجة «عباس» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ وهي حامل خلال اشتباك مسلح ضد قوات الحرس في مدينة أراك. و«زهراء همتي» هي من شهداء عملية «الثريا» الكبيرة كما انضم والد العائلة «الحاج رضا همتي» إلى قافلة أبنائه المجاهدين بعدما جرت مشادة كلامية بينه وبين قوات الحرس أمام السجن حيث أصيب بالجلطة وقضى نحبه.

وبعد استشهاد «الدكتور منصور حريري» و«محسن حريري» بلغ عدد الشهداء الذين قدمتهم عائلة حريري من مدينة رشت لثورة الشعب الإيراني ٥شهداء.

كما قدمت عائلة أخرى بعنوان «حريري» من مدينة زنجان، «جعفر حريري» في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ باعتباره شهيدا سادسا قدمته هذه العائلة.

و«أحمد غلامي» هو الشهيد السادس لعائلة «غلامي» من مدينة قائمشهر و«حسين داودي» هو الشهيد السادس لعائلة «داودي» من مدينة بابل و«علي أكبر ابراهيم بور» هو الشهيد السادس أيضا لعائلة «ابراهيم بور من مدينة كركان.

وخلال مجزرة عام ١٩٨٨ انضم كل من «أبو الفضل هاشميان» و«مينا هاشميان» من مدينة قزوين إلى أشقائهما «غلامحسين» و«مجتبى» و«حبيب» الذين استشهدوا خلال

أعوام ١٩٨١ إلى ١٩٨٤.

وكان الأستاذ الجامعي «طهمورث رحيم نجاد» الشهيد السابع لعائلة «رحيم نجاد» البطلة في مدينة كركان وكان العضو الوحيد المتبقي في هذه العائلة لحين استشهاده حيث استشهد قبله كل من «تهمينة» و«ترانة» و«فريدون» و«عزيزالله» وزوجته «فريبا آجيلي» في فترة ما بين أعوام ١٩٨١ و١٩٨٤. وكانت «تهمينه رحيم نجاد» وزوجها «طه مير صادقي» من أبطال عاشوراء المجاهدين في ٨شباط/ فبراير ١٩٨٢ اللذين استشهدا مع الفارس خياباني (موسى خياباني) وأشرف الشهداء (أشرف رجوي).

وبعد استشهاد «حسين ميرزايي» و«مصطفى ميرزايي» من أبناء مدينة همدان بلغ عدد شهداء هذه العائلة ٧أشخاص.

كما يعتبر «فرهنك فدايي نيا» الشهيد الرابع لعائلة «فدايي نيا» من مدينة أهواز و«ناهيد تحصيلي» هي الشهيدة الرابعة لعائلتها من العاصمة طهران كما يعتبر «غلامرضا بزركان فرد» الشهيد الرابع لعائلته من العاصمة طهران و«فخري آزموده لكامي» الشهيد الرابع لعائلة «آزموده لكامي» من مدينة رشت و...

وهناك عوائل أخرى كثيرة كل واحدة منها تعتبر إشراقة من نهر دماء الشهداء وثروة كفيلة لحرية وانتصار ثورة الشعب الإيراني المتجددة المستدامة.

ويجب الإذعان بأن الصورة المقدمة مازالت غير مكتملة للغاية لأن المعلومات الواردة ضئيلة وذلك بسبب أن المجزرة الجماعية وقعت في عدة سجون وأن أسلوب عمل الجلادين والانتقالات الواسعة كلها كانت من الأسباب التي تحول دون توفر المعلومات بشكل كامل. خاصة وأن المعلومات الواردة حول المجازر والإعدامات في الأقضية هي ضئيلة جدا. لأن الكثير من الأقضية شهدت مجزرة لم ينج منها حتى مجاهد واحد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يشير تقرير وارد من مدينة مشهد إلى ١٥٩حالة إعدام في ليلة واحدة. واستنادا لتقارير أخرى فإن جلاوزة الخميني شنقوا في ليلة «عيد الغدير» فقط ٣٥٠شخصا في مشهد. وقدم واحد من جلادي سجن «وكيل آباد» (في مدينة مشهد) تقريرا للمركز خلال اتصال هاتفي وقال: «الموجود في مدينة مشهد قد انتهى». وهكذا الأمر بالنسبة لبقية المدن. ويفيد تقرير وارد من مدينة شيراز يقول: «عندما وصلت أنباء المجزرة للمواطنين وعوائل الأسرى ذهبنا إلى السجن فقال لنا الجلادون: "هل تتوقعون أن نقدم لكم الحلوى؟ لقد قتلنا في يوم واحد وفي مكان واحد ٨٦٠سجينا. وإذا ما أقمتم مجلس فاتحة (حفل التأبين)

فسوف نهدم ونسوي بالأرض دوركم السكنية تماما بالجرافات" ».

وتتحدث التقارير الواردة مـــن مدينة إصفهان عن حالات كثيرة من الإعدامات. ففي أحد التقارير يتم التطرق لإعدام ألفي شـــخص. وكان أبناء محافظة كيلان يخبرون بعضهم بعضا عن إعدام ٣آلاف شخص. وما يشاع دليل على سعة حملات الإعدام.

وتوجد تقارير أخرى من بقية المدن تشير إلى اكتشاف مقبرة جماعية في مدينة شاهرود تضم رفات ٦٥شـــخصا. كما شهدت مدينة كجساران تنفيذ الإعدام بحق ٣٠شخصا في وجبة واحدة. كما شـــهدت مدينة ســـنقر إعدام ١٥شـــخصا وفي مدينة خرم آباد (في شهر تشرين الأول/ أكتوبر) ١٥٠شـــخصا وفي مدينة قائم شهر (شهر تشرين الأول/ أكتوبر) ٧٠شخصا وفي مدينتي أبهر وخرم دره ١٤شخصا وفي مدينة كازرون ١١شخصا وذلك في وجبة واحدة و٢٥شخصا في مرحلة أخرى وفي مدينة أراك ٢٣شخصا وفي مدينة همدان ٣٧شخصا.

ورغم ذلك فإن التقارير التي توفرت لدينا جميعها تتحدث عن المقاومة البطولية للسجناء منها تقرير من مدينة دزفول جاء فيه:

«"حسين إكسير" المعلم في قرية "سياه منصور" في مدينة دزفول كان من المجاهدين الذين حظوا بشـــهرة واسعة في المقاومة في ســـجن "يونسكو". كان الجلادون يقولون له: "إن أعلنت ندمك عن ماضيك فســـوف يعفى عنك"، فكان يرد عليهم بكل بطولة وشـــجاعة: "إذا ما تحررت يدي فسوف أمنحكم أكبر عفو وأرسلكم جميعا إلى الجحيم". ومرة قال له أحد الجلادين: "إن أعلنت التوبة فسوف يعفى عنك"، فردّ عليه حسين وهو مملوء حبا بشعبه: "إن ذنوبي تغفر إن أعطيتموني سلاحا لأعدم العملاء الذين يرسلون طلاب المدارس الأبرياء ليسيروا فوق حقول الألغام" ».

وأفاد تقرير بشأن «مظاهر حاجي محمدي» في سجن مدينة بابل يقول:

«قـــادوه إلى المحكمة وهو في وضـــع فقد فيه حالته الطبيعية تحت وطـــأة التعذيب و كان يقضي في الســـجن كمريض نفســـي حيث كان يضرب رأســـه في الليل بالجدران حتى تصطبغ الجدران بدمائه و كان يصرخ في فترة أصيب خلالها بالمرض يقول: "الخميني هو الخميني، لا أحد يستطيع أن يكون مثله". كان على هذه الحالة حين اقتيد للمحكمة وهم يطلبون منه أن يعلن توبته إلا أنه كان يقول وبكل شـــجاعة وصلابة: "أنا أنتظر الشهادة منذ مدة". وبهذا الكلام نال شرف الشهاد بكل فخر واعتزاز. وأعدم "حبيب" شقيق مظاهر هو الآخر رميا بالرصاص».

إن هذه الأسماء والأرقام التي تفطر القلب لمواكب شهداء منظمة مجاهدي خلق، إنما هي

شموس ونجوم يتلألأ في سموات إيران، وقد كتبت بالدم في كتاب إيران العظيم، كتاب مجاهدي خلق الباهي الذي سيسجل أعظم تأريخ ويدون أمجد ملحمة وشهادة لمحاكم الإنسانية على جرائم النظام الإيراني الدموي، وستليها صفحات أخرى بأسماء نجوم وشموس لن تغيب أبدا.

الباب الثاني

الوجه الاخر لتشريع الجريمة في إيران

انتهاك حقوق الإنسان والتمييز الجنسي والإعدامات السياسية

تعد أحكام الإعدام الصادرة والمنفذة بحق أبناء الشعوب الإيرانية في عهد روحاني هي الأكثر وأنها قد ضربت رقما قياسيا، حتى عد عهده هو الأكثر بطشا، فأسقط كل دعاواه بالإصلاحية وكشف عن سفاح لا يختلف عن بقية شلة القتلة وقد عقد مؤتمر في ١٢ آذار/ مارس المنصرم ٢٠١٥ بدعوة ٥مؤسسات غير حكومية على رتبة مستشارية للأمم المتحدة: «فرانس ليبرته» (مؤسسة دانيل ميتران) و«الحزب الراديكالي الدولي» و«حركة مراب» و«الجمعية الدولية لحقوق المرأة» و«جمعية تطوير التعليم الدولي».

وناقش هذا المؤتمر الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان في إيران تحت سيطرة الملالي، بمشاركة شخصيات ومدافعين عن حقوق الإنسان من بلاد مختلفة في المقر الاروبي للأمم المتحدة بجنيف.

المتحدثون في المؤتمر كانوا: الدكتور «ألخو ويدال كوادراس» رئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة و«كارن باركر» رئيس جمعية تطويرالتعليم الدولي و«إليزابتا زامباروتي» الرئيس المشترك للجنة الإيطالية للمواطنين والبرلمانيين و«كريستين برغو» أستاذ فخري في جامعة جنيف و«برويز خزايي» ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في الدول الإسكاندينافية، بالإضافة إلى «فريدة كريمي» عضو لجنة المرأة بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والسجين السياسي للنظام الديكتاتوري «مصطفى نادري».

وناقش المتحدثون في مؤتمر جنيف حول تصعيد الإعدامات الهمجية والإجراءات القمعية للنظام الإيراني في فترة الملا روحاني خاصة ضد النساء ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ

سياســـة صارمة في خصوص انتهاك حقوق الإنسان في إيران مشيرا إلى دور نظام الملالي باعتباره عراب الإرهاب والطائفية باســم الإسلام وأكدوا بأن المفاوضات يجب ألا تؤثر على حقوق الإنسان وجرائم النظام الإيراني وغمض العيون عنها.

وتطرق الدكتور ألخو ويدال كوادراس في بدء خطابه إلى وصف نشاطات اللجنة الدولية للبحث عن العدالة قائلا: «هذه اللجنة، برنامج عمل يشــتمل على ٤٠٠٠نائب من كل أرجاء العالم لدعم المقاومة الإيرانية الديمقراطية. إن الغاية من النشاطات في اللجنة الدولية للبحث عن العدالة ليســت إلا تحقيق إيران ديمقراطية. ونحن معتقدون على أنه يجب عدم تهميش حقوق الإنســان بحجــة المباحثات النووية. فعلا نؤمن بأن تقديــم أي تنازل للنظام الهمجي الحاكــم في إيران والصمت تجاه جرائمه ضد النســاء والشــباب الإيرانيين مرفوض تماما وسيضرب مصداقية أوروبا والمجتمع الدولي في أذهان الشارع الإيراني».

وشــدد «ألخو ويدال كوادراس» على أن حكومة الملالي مصدر التطرف والإرهاب تحت ســتار الإسلام كما هي المصدر الرئيس لتمويل الكثير من العصابات الإرهابية فيما أكد على أن الحل لاجتثاث التطرف يكمن في محو مداخلات النظام في المنطقة.

ثم أشــار إلى انتهاكات حقوق الإنســان المختلفة وجرائم النظام الإيراني منها تنفيذ حكم الإعدام في حق ٦سـجناء سياسيين وإعدام المجاهد البطل «غلامرضا خسروي» الإجرامي بتهمة دعم المعارضة الإيرانية بينما قال: «هذا شــعار ما وعد به روحاني "الاعتدال"، أي اعتدال! الإعماء وعملية الرجم وقطع العضو والجلد هي من العقوبات الجســدية المحظورة دوليا غير أنها تنفذ في إيران. وتزايد عدد الإعدامات في عهد روحاني الذي يسمى بالمعتدل أكثر من عهد أحمدي نجاد لهذه الفترة. في الواقع أن عدد الإعدامات في إيران أكثر في العالم بالمقارنة بعدد ســكانها حيث أعدم أكثر من ١٣٠٠ أو ١٤٠٠ طوال الفترة التي تولى فيها روحاني منصب رئاســة الجمهورية. فإن كان روحاني معتدلا فإذا هذا يمثل رؤية جديدة من الاعتدال!».

ثــم عدّ رئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة انتهاكات لحقوق الأقليات وقمع النســاء مشيرا: أن «القمع وفرض المضايقات على النساء فعلا جزء من السلطة القضائية في إيران. هناك عدد كثير من السجينات السياسيات في سجون النظام، في الوقت الحاضر».

واستطرد فيدال كوادراس في تصريحه:

«نحن في اللجنة الدولية للبحث عن العدالة نعتقد بأنه يجب متابعة مهمة المقرر الخاص

للأمم المتحدة "أحمد شهيد" في شأن إيران، غير أن النظام الإيراني منعه من زيارته لإيران، لم يسمح هذا النظام بتفقد السجناء حتى من قبل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. وإن كنا نريد إيران حرة لا تصنع المشـــاكل للمنطقة ولا تصدر الإرهاب والتطرف الإسلامي، فينبغي اشـــتراط أي تطوير للعلاقة مع النظام الإيراني بتقدمه في مجال حقوق الإنسان. يجب النظر في ظروف حقوق الإنســـان بإيران في جمع العلاقات مع هذه الحكومة. على النظام الإيراني إيقاف الإعدامات وإطلاق سراح الســـجناء السياسيين وإيقاف قمع النساء واحترام الحقوق الأخرى والحريات للشـــعب الإيراني. علينا أن نجبر الملالـــي على إيقاف هذه الجرائم وقمع المعارضين مثل الإعدام على الملأ، علينا أن نقف بجانب الشعب الإيراني بحيث لا يشعر بأننا تخلينا عنهم، لا قيمة لأي اتفاق نفطي وتجاري إن كان هناك الانتهاك المنظم لحقوق الإنسان. وأشكركم جزيل الشكر».

وكان المتكلـــم الآخر للمؤتمر النائب عن المجلس الوطنـــي للمقاومة الإيرانية في الدول الإســـكاندينافية «برويز خزايي» الذي فسّر سوء استعمال النظام لتعاليم الإسلام وسلب حق التعبير وحريات الشـــعب عن طريق إقامة حكومـــة ولاية الفقيه، قال: «إن المجلس الوطني للمقاومـــة الإيرانية الذي يعتبر المجاهدين محوره الأساســـي هم شـــيعة وضد هذه القراءة للإسلام. هذا نوع من النظام الفاشي الديني تحت ستار الدين والإسلام. سيطرت على الشعب الإيرانـــي حكومة عمرها ٣٥ســـنة وهي نوع من الخلافة التي تضمن القوى والمؤسســـات الحكوميـــة بأجمعها؛ فعـــلا يحكى عن "داعش" كثيرا ويطرح هـــذا التنظيم كتهديد غير أننا نواجه هذه الظاهرة منذ ٣٥عاما وللأسف لا نرى أي إجراء من قبل المجتمع الدولي ضده».

وأكد برويز خزايي على أن التظاهر بالاعتدال لعدد من عناصر النظام ليس إلا ممارســـة الكـــذب والتدليس، مضيفا أننـــي أعتقد بأن أفضل الحلول هو إيقاظ العالم وفتح عيونه لينهي سياسة الاسترضاء. لا يجوز المحاولة لنسمح أن ينحرف المجتمع الدولي إلى الملف النووي فقط.

بدورهـــا أكدت «إليزابتـــا زامباروتي» الرئيس المشـــترك للجنة الإيطاليـــة للمواطنين والبرلمانيين في المؤتمر على تدهور واقع حقوق الإنسان في إيران منذ تولى الملا روحاني منصبه قائلا: «قد ارتفع عدد الإعدامات منذ المفاوضات إلى ٣اضعاف، كما تزايدت الانتهاكات لحقوق الإنســـان في إيران لا سيما انتهاك حقوق النساء وموجة الهجمات الهمجية ضدهن، لكن وللأسف لم تبث هذه المشاهد في الوكالات الغربية. إن اتخاذ الصمت يبين المشاركة في جرائم إيران، طبعا المجتمع الدولي قلق بشأن تطوير برنامج الاسلحة النووية غير أنه وربما

يبدو السماح لخبير دولي بتفقد المواقع النووية أسهل من أن يسمح له الدخول في السجون ومعتقلات التعذيب، ذلك لأن انتهاك حقوق الإنسان هو المحور الرئيسي لحكومة الملالي. هذا نظام ديني ومعادي للمرأة وهو أس المشـــكلة والأزمة في الشرق الأوسط فلا يمكن أن يكون قسما من الحل لرفع أزمة المنطقة».

وأضافت زامباروتي: «أعتقد أننا وبالأحرى النســـاء نتحمل مسئولية تجاه ما يحدث في إيران و برأيي أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أبدت شـــجاعة فائقة، الحركة التي اعترفت بدور المرأة في القيادة».

وكانت «كريســـتين برغو» أســـتاذة جامعية في جامعة جنيف المتكلم الآخر حيث أشارت إلـــى نماذج من جرائم نظام الملالي في إيران قائلة: «إن جميع العوائل في إيران يتعرضون للكوارث والســـؤال الذي يطرح نفسه في هذه الجلسة، هو هل هناك تقدم في حقوق الإنسان فـــي إيـــران أو تراجع؟ فأنا أعتقد أن الأمين العام بان كي مون رد عليه في تقريره والحقائق تظهـــر جليا بأننا واجهنا تراجعا في مجال حقوق الإنســـان وأن هنـــاك حالات تزايد لانتهاك حقوق الإنسان في إيران مثل الحكومات الدكتاتورية».

ثـــم تطرقت إلى المضايقـــات والضغوطات المفروضة على مجاهدي أشـــرف في ليبرتي مـــن قبل عناصر النظام الإيراني وصمود المجاهدين قائلة: «أود الإشـــارة إلى موضوعين: الموضوع الأول في عهد الشـــاه – عندما صدر حكم بالإعدام على الســـيد مسعود رجوي – الذي كان يقمع ويحتجز معارضيه والســـجناء السياســـيين وفي عهد الخميني قمع مجاهدي خلق بينما أعدم ١٢٠ألف معارض إيراني في الثمانينات والتسعينيات. أود الإشارة إلى السيد كاظم رجوي الشـــقيق الأكبر للسيد مسعود الذي أغتيل في ٢٤من نسيان/ إبريل ١٩٩٠ في جنيف، وقرر الملالي إخماد صوته دائميا وقتله. غير أنني عندما أراكم اليوم هنا أدرك جيدا بأن النظام فشل في خطته هذه وأن رسالة كاظم حية، مثل جميع مدافعي حقوق الإنسان الذين ضحوا بأنفســـهم من أجل هذه القضية. إن يوم ٢٤نيسان/ إبريل هو يوم اغتيل فيه كاظم قبل ٢٥عاما وأن عدم محاسبة مرتكبي هذه الجريمة غير مقبول وذلك بعد مرور ٢٥عاما، فعلى حكومة سويسرا أن تتخذ خطوات بهذا الشأن».

وأضافت برغو: «علينا أن ننظر إلى المســـتقبل دفاعا عن الذين يمثلون بديلا ديمقراطيا لإيران حرة وأنني واثقة على أن مجاهدي خلق سيشاركون في تحقيق الحرية والديمقراطية للشعب الإيراني».

وأشار «كارن باركر» رئيس الجمعية الدولية لتطوير التعليم في كلامه إلى وجوه مختلفة للقمع والاضطهاد الذي يمارسه النظام الإيراني في حق معارضيه والنساء والقوميات والأقليات الدينية موكدا أن النظام يعمل على الحفاظ على نظامه باستغلال الدين، معيدا إلى الأذهان حملة المقاومة الإيرانية لرفع تهمة الإرهاب الملصقة بها في أمريكا وقال: «كان دوري طيلة هذه السنوات أن أقول دائما أن إلصاق تهمه الإرهاب بالمقاومة الإيرانية أمر غير شرعي تماما كون هذه المقاومة، مقاومة مشروعة على الظلم والاضطهاد».

وتابع رئيس الجمعية الدولية لتطوير التعليم قوله: «صرح بان كي مون في تقريره أن النظام الإيراني يواصل انتهاك حقوق الإنسان و يعمل اليوم النظام على التهرب من قضية حقوق الإنسان تحت غطاء المفاوضات النووية. ولا يجوز لنا أن نسمح له بتمرير هذه الخطة. إنهم ليسوا متدينين، إنما هم أشخاص يبحثون عن السلطة كما أن روحاني ليس شخصا معتدلا. إن الأوضاع في إيران متدهورة للغاية. والكلام الأخير هو أنه يجب علينا أن نتعاون معا كي نجعل المجتمع الدولي يدرك الحقائق التي تعيشها إيران».

ثم تكلم «مصطفى نادري» وهو أحد السجناء السياسيين في عهد الدكتاتورية مع خلفية ١٠سنوات من المقاومة أمام التعذيب والضغوطات من قبل جلاوزة النظام مشيرا إلى تجاربه كسجين سياسي في سجون نظام الملالي الرهيبة كما أعاد إلى الأذهان مجزرة ٣٠ألف سجين مجاهد ومناضل أعدموا على يد جلاوزة النظام عام ١٩٨٨ وقال: «إني كأحد الناجين من هذه المجازر أتساءل أنه لماذا التزموا الصمت تجاه هذه المجازر رغم وضوحها لدى الجميع وها هو ذاك الصمت الذي فسح المجال لارتكاب مجازر ومذابح أخرى في العالم واليوم نرى ما خلفت الرجعية من كوارث في العالم و عرابها متواجد في إيران. وحسب قول أحد الذين أعدموا في السجون "إننا ماضون في نضالنا على طول الخط مثل الحياة التي لا تستسلم أمام الموت أبدا". وحاليا حين جلوسنا هنا وحديثنا معا، يتعرض الآلاف في سجون النظام للتعذيب والإعدام. إني أريد كسر هذا الصمت تجاه هذه المجزرة كي لا نشاهد أحدا آخر يأتي ويجلس هنا على هذا الكرسي غدا ويكرر ما أقوله أنا اليوم كناج من المجازر».

السيدة «فريدة كريمي» عضوة في لجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كانت المتكلم الأخير في مؤتمر جنيف، حيث قالت: «هناك الكثير من الكلام والحديث عن داعش، لكن الجرائم التي يرتكبها داعش اليوم، قد ارتكبت قبل ذلك في إيران ولابد أن يتخذ الجميع موقفا صحيحا تجاهها».

وأكـــدت فريدة كريمي على ضرورة تمديد مهلة مهمة المقرر الخاص للأمم المتحدة أحمد شهيد لدراســـة انتهاك حقوق الإنســـان في إيران كحد أدنى من الحقوق ومطالبة المنظمات التابعة للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حازمة تصديا لموجة الإعدامات المتزايدة وجرائم نظام الملالي اللاإنسانية في حق الشعب الإيراني.

قائمة مضافة بجرائم نظام الخميني

وهذه القائمة لا تضم كل جرائم النظام وإنما تأتي على بعض البارز منها والمؤشر والمتداول بين أبناء الشعب الإيراني، وأغلب ما ورد في هذه القائمة هو التأكيد على الجرائم السياسية للنظام كذلك انتهاكات حقوق الإنســـان والتمييز ضد المرأة والأقليات الإثنية والطائفية وقمع الحريات وتكميم الأفواه، حتى وصل الأمر حدودا مثيرة للســـخرية؛ فقد منع النظام التجمعات لقراءة دعاء كميل المعروف، إلا بعد الحصول على إجازة من الســـلطات البوليسية الرقابية، ذلـــك أن هذا الدعاء ينتحي لرفع الظلم والمطالبة بالحقوق وهو ما يتحســـس منه الملالي!! ودعم الإرهاب والأنظمة الدكتاتورية الســـائرة في ركابه، وإشـــاعة هدر المال العام وتصفير مقدرات الشعب الإيراني، والإنفاق على التسلح اللا مجدي واللا إنتاجي والإنفاق الفاشل على الملف النووي الذي كلف الشـــعب الإيراني الكثيـــر دون أن يحصد منه خيرا ولو في الحدود الدنيا، فالهدف من الســـعي النووي في جوهره حراســـة النظام وتهديد دول الجوار والتمدد والاســـتحواذ عليها، وهذا ما يجبـــره اليوم على التخلي عنه لقاء الفتـــات اللا مجدي أيضا كالرفع الجزئي للعقوبات، كما نذكر هنا تعطيل القدرات الإنتاجية للشعب والدولة في مضامير الصناعـــة والزراعة والري والتجارة وإفقار القطاع الصحي والتعليمي، وإشـــاعة الأمراض الاجتماعية كالإدمان على المخدرات ونشر الدعارة وعدم معالجة ظاهرة البطالة التي أطاحت بالكثير من مرتكزات الحياة الاجتماعية والأســـرية وكشـــفت اســـتهتار النظام بالاستحقاقات العامة والأساســـية للشعب الإيراني، وأدت إلى هروب الثروة الشبابية المتعلمة خارج البلاد، وهناك الكثير مما يمكن إيراده من جرائم النظام بحق هذا المجتمع وهذه الاستحقاقات.

والجرائم السياســـية يأتي على رأســـها الجرائم التي ارتكبها ضـــد مجاهدي خلق رأس المعارضة الإيرانية المنظمة ورموزهم المعروفة التي أسلفنا الإشارات إليها.

بعض القائمة:

١- جرائم قتل السجناء السياسيين المعتقلين في السجون الجماعية

٢- اغتيال المعارضين السياسيين خارج إيران

٣- جرائم القتل السياسية في إيران

٤- الظلم السياسي

٥- مساندة الإرهاب الدولي والمحلي

٦- انتهاك حقوق الإنسان في كل صنف

٧- نقص الحقوق المدنية

٨- ازدياد اعداد المقابر في إيران

٩- سجن الصحفيين وقتلهم

١٠- انتهاك حقوق المرأة

١١- مراقبة المؤلفات

١٢- إجبـــار الإيرانيين على الهرب من إيران ولجوء خمســـة ملايين لاجئ إلى أنحاء العالم واستنزاف العقول

١٣- اضطهاد السنة والمسيحين والبهائيين واليهود

١٤- ظلم الأقليات الدينية

١٥- ترشيح الإنترنت

١٦- سرقة ثروة إيران ونقل الأموال إلى الخارج

١٧- دمار اقتصاد إيران

١٨- الفقر الواسع الانتشار خلال إيران

١٩- التضخم الشديد

٢٠- خفض قيمة الريال الإيراني

٢١- زيادة البطالة والعاطلين عن العمل

٢٢- الزيادة في معدل الجريمة

٢٣- ترويج الفساد والدعارة و إدمان المخدرات

٢٤- أزمة الإسكان في إيران

٢٥- أزمة الصحة العامة في إيران

٢٦- النزاع مع الدول المجاورة

٢٧- إيواء الإرهابيين وتخطيط العمليات الإرهابية ضد الدول مثل عمليات اختطاف الطائرات كاختطاف الطائرة الكويتية الجابرية ومحاولة اغتيال أمير الكويت وتفجيرات مكة المكرمة

٢٨- الحرب العراقية الإيرانية التي تسببت في ملايين القتلى والمصابين والمعاقين والمشردين

٢٩- صنع أسلحة الدمار الشامل والنووية وتهديد أمن الدول المجاورة

٣٠- أزمة التلوث البيئية والجوية في إيران

٣١- دمار إيران وانخفاض العملة الإيرانية

٣٢- مهاجمة طلاب الجامعات وقتل عدد من الطلبة واعتقال أعداد أخرى

٣٣- التدخل في شؤون الدول الأخرى والتجسس وتجنيد العملاء من خلال المبلغين الشيعة

ومن جرائم النظام الإيراني ضد الصحفيين، قضايا اغتيال وتعذيب طالت عددا من الإعلاميين منهم «ماجد شريف» و«محمد مختاري» و«محمد جعفر بوياندە» و«بيروز دواني» والمصورة الإيرانية الكندية «زهراء كاظمي» والمدوّن «أميد رضا ميرسيافي»، الذي توفي في المعتقل.

وهذه أسماء بعض الصحافيين والمدوّنيين المعتقلين والمقتولين في إيران:

محمد صادق كبودوند

محمد حسن فلاحي زاده

مسعود كردبور

مجتبى لطفي

بهمن توتونجي

حسين درخشان

وفي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٤ اعتقلت السلطات:

أميد معماريان

روزبه ميرإبراهيمي

شهرام رفيع زاده

غلام تميمي

كما اعتقلت الأسماء التالية من دون اتهام:

زهراء كاظمي

أميدرضا ميرسيافي

إبراهيم. ز

ماجد شريف

أما المخدرات تجارة ونشـــرا للإدمان عليها، فقد كشـــفت الوقائع أن المخدرات الإيرانية تنتشـــر في أبرز المزارات الشـــيعية بتشجيع وتسهيل ومشـــاركة من النظام ورموزه الذين وجدوا فيها تجارة مربحة.

وقد تم ضبط طنين من «الحشـــيش» و«الهيروين» فـــي الطريق للترويج بكربلاء، كما انتشـــرت تجارة المخدرات وتعاطيها في أبرز المزارات الشـــيعية، عبر المروجين القادمين

أكثر من «٤ملايين» مدمن بالمخدرات في إيران

تحت ستار زيارة العتبات المقدسة بعلم وتسهيل من النظام.

وتذكر مصادر إعلامية ورسمية أن في إيران أكثر من ربع مليون لقيط ومع أن هذا الرقم ليس دقيقا تماما إلا أنه يمثل كارثة اجتماعية بشعة.

تفشي الإدمان بين الأطفال في إيران

*** أكثر من ١٢٠ مليون ملف سنويا في إيران**

قال الجلاد شاهرودي رئيس السلطة القضائية في تأريخ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤: «لدينا سنويا ستة ملايين ملف جديد في الجهاز القضائي و الذي يعتبر أمرا غير مسبوق في العالم»؛ أي أن الشعب الإيراني أكثر الشعوب إجراما في العالم وهذا غير صحيح لكن توصيف الجريمة لدى النظام يختلف عنه لدى العالم أجمع.

*** أربعة عشر مليون فقير في إيران**

ذكرت صحيفة «حمايت» (العدد ٩٦٧ – الثلاثاء ١٧تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ – ص

أكثر من «ربع مليون» لقيط في إيران

١٥) إحصائية تتحدث عن ستة ملايين ساكن في حواشي المدينة (العشوائيات) وعشرة ملايين شخص تحت خط الفقر وأربعة ملايين شخص لا يتلقون أي دعم.

و كتبت صحيفة «همشهري» (العدد ٤٠٨٧ – الإثنين ١٨أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥):

«١٤مليون» فقير في إيران

ظاهرة «النوم في الكراتين» في إيران

«الذين لا يمتلكون البيوت، يجب أن يحلموا بالبيت في النوم».

*** أكثر من ستة ملايين شاب عاطل عن العمل في إيران**

كل هذه الجرائم وهي غيض من فيض ويجرؤ رأس النظام خامنئي على الإفتاء بعدم جواز كشف ومحاسبة المسؤولين في نظامه وقد نقلت جريدة «القبس» الكويتية هذا التعليق حول فلسفة النظام في منع محاسبة المسؤول في ولاية الفقيه:

«جيش العاطلين»

أكثر من «٦ملايين» شاب عاطل عن العمل في إيران

جريدة «القبس» الكويتية ــ ٢٠٠٩/١٠/٣٠

نظام التفويض الإلهي المسماة بولاية الفقيه يحل لنفسه الاستبداد و الظلم وليس للبشر محاسبتها!! ولاية التفويض الإلهي المسماة بولاية الفقيه تستمر في الفساد والإفساد. هذه الولاية خلقت عرجاء وبنيت على باطل واستمرت في انتهاك أبسط حقوق الحياة. هذه الولاية الغريبة التي تستند على «نظرية التفويض الإلهي» المبنية على أسس دينية وفكرية تتميز بالتعصب الديني وكبت الحريات السياسية والاجتماعية قادت مجموعات من معممي وذيول الشياطين لتمسك بين أيديها جميع الأمور المدنية والدينية. على أساس الطاعة للقانون الإلهي كما يفسره المرشد ليتخذ دورا سياسيا مؤثرا لخلق وإيجاد حاجز نفسي بين فريقين في الأمة الواحدة لإلغاء وحدة العقيدة وشق وحدة المسلمين، وذلك بالعمل على تحريف العقيدة الإسلامية وتحويلها إلى عقيدة مستقلة ومسلطة على رقاب العباد بتصريح رسمي يأذن لها بتصدير الثورة، «دعم الإرهاب». ولهذا سعوا إلى تعميق مسائل الاختلاف

وإيصالها إلى أبسط تفاصيل الحياة اليومية.

ونظرية ولاية الفقيه لا تمت بصلة لأي دين سماوي وقد ابتدعها وطبقها الشاه «إسماعيل الصفـــوي» وفرضها كنظام لإيران مع مراســـيمها الدينية بكل تفاصيلها تحت مســـمى نائب الإمـــام على الأرض وقامت بإحيائها من جديد منظومـــة الخميني في إيران منذ عام ١٩٧٩ تحت غطاء ولاية الفقيه لتغرس أورامها الســـرطانية في مختلف دول المنطقة كما فعلت في إيران والعراق ولبنان واليمن وأفغانســـتان وباكســـتان والمغرب العربي وتحاول التغلغل في دول الخليج لتعود تحت هذا الشـــعار إلى العصور المظلمة كما عاشـــتها شعوب دول أوروبا فـــي القرون الوســـطى بمعنى حكومة دينية ينفذ القائم على رأســـها تعاليـــم إلهيه محددة لا يحاســـب عليها فلا ســـلطان لأحد في محســـابته، يفعل ما يجب أن يخضع له الشعب، لأن ما يفعله من أمر الله. هذا النظام قد عرف في العالم منذ أقدم العصور، عرفته مصر الفرعونية، وعرفته اليهودية في عهد أنبيائها وملوكها وعرفته المســـيحية. تلك هي نظرية الثيوقراطية وما لف لفها من النظريات التي أخذ النظام الإيراني العمل على أساســـها بعد تسلط الخميني كنظام يشـــكل أصلها الدين بمعنى أن ســـلطانها يرتكز على ســـند سماوي، ويرجع إلى إرادة عُلويَة فوق إرادة البشر. تلك الإرادة الإلهية المزعومة التي أختارت من بين الناس مباشرة حفنة من ملالي معممين ليجعلوا من أنفســـهم الوضيعة حكاما وأســـيادا على المســـتضعفين باعتبارهـــم مؤيدين بروح من عند الله الذي اصطفاهم وعهد إليهم مصالح البشـــر المكلفين بطاعتهم والائتمار بأمرهم، وفي ذلك يقول الولي الفقيه إن سلطته الدينية والمدنية مستمدة من تفويض الخالق، فالله هو مصدر هذه الســـلطة وبين يديه وحده يؤدي الملالي حسابا عن تطبيقها. وإننا لم نتلق شيئا إلا من الله، فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا دون تبعية ولا توزيع!!!

هـــذه هـــي نظرية ولاية الفقيـــه أو التفويض الإلهي وهي لا تختلف في شـــيء عن مبدأ الدكتاتوريات والعوائل التي حكمت أوروبا والعثمانيين وإيران القائم على أن الحاكم أو الملك أو السلطان إنما هو «ظل الله في الأرض» ومن يجرؤ على محاسبة الله أو ظله؟؟

الفصل الخامس

نظام الخميني
والكيد السياسي ضد المجاهدين

نظام الخميني
والكيد السياسي ضد المجاهدين

والكيد السياسي الذي مارسه نظام الخميني ضد المجاهدين لا يقل بشاعة عن جرائم الاغتيال وحبك الأباطيل والدعايات الكاذبة التي استهدفت المنظمة وبرنامجها وأيديولوجيتها ومبدئيتها منذ بدايات سرقة الخميني للثورة الشعبية الإيرانية التي أسقطت دكتاتورية الشاه وهذا الكيد الإجرامي الذي يكشف وضاعة اللاجئين إليه انتقل تصاعديا من التحريض الداخلي ضد المنظمة وعناصرها وقيادتها إلى التحريض الخارجي بعد أن لجأت كوادر المنظمة إلى العمل في المنفى وحققت نجاحات باهرة في الساحة الخارجية على رغم التضحيات الكبيرة التي قدمتها. ومن أبرز محاور الكيد السياسي الذي مورس ضد المنظمة في الخارج، هو إقناع الأمريكان والأوروبيين بإدخال المنظمة في لائحة الإرهاب بطرق ابتزازية كقضية الرهائن الأمريكان ثم الرهائن الفرنسيين في لبنان، وأخرى اقتصادية، وكما نرى في هذا التقرير التفصيلي تحت عنوان «منظمة مجاهدي خلق والقائمة الإرهابية» الذي أنشره كوثيقة تأريخية يمكن الرجوع إليها في مختلف الأوقات والأحايين والضرورات وبخاصة بعد أن تكشفت عنه صفحات خفية إثر نجاح المنظمة في مقاضاة هذه القائمة أمام القضاء الأمريكي والأوروبي ونجحت في إسقاط الاتهام الذي ثبت ضدها وبينت حقيقته كإحدى توجهات ووسائل الكيد السياسي.

الباب الأول

أ . منظمة مجاهدي خلق والقائمة الإرهابية

تصنيف المنظمة تحت عنوان الإرهاب المنسوب إليها كان على أساس نهج براغماتي نفعي حصرا والناتج عن المصالح الاقتصادية الضخمة للنفط من قبل أطراف معنية في الحكومات الأمريكية السابقة وبعض الدول الأوروبية واستمرار سياسة الاسترضاء والمساومة أمام السياسات الإرهابية للملالي الحاكمين في إيران. وقد قامت منظمة مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية بتحدي هذا التصنيف غيرالعادل في المحاكم القضائية الصالحة وتمت تبرئتها من هذه التهمة الظالمة في جميع المحاكم والبالغ عددها ٢١محكمة أوروبية وأمريكية وإنهم أصروا بكل فخر واعتزاز على صمودهم ومقاومتهم الشرعية. وفيما يلي نورد بعض هذه المحاكم المهمة:

- إصـــدار الحكم من قبل محكمة الاســـتئناف بولاية كولمبيا فـــي الولايات المتحدة الأمريكية بتأريخ حزيران/ يونيو ١٩٩٩

- الشـــطب النهائي من قائمة الإرهاب من قبـــل وزارة الخارجية الأمريكية بتأريخ ٢٨أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

- إصدار ســـبعة أحكام من المحاكم الأوروبية منها محكمة الاســـتئناف البريطانية برئاســـة «اللـــورد فيليبس» قاضـــي القضاة البريطانيين وديوان العدل الأوروبي وبعد دراســـة آلاف الأوراق من الوثائق والمستمســـكات العلنية والسرية اســـتنتجت بأن إلصاق تهمة الإرهاب لمجاهدي خلق يعد عملا غيرحكيم واستخفافا بحكم القانون.

- إصدار الحكم من قبل محكمة الاستئناف بمحافظة باريس في فرنسا بتأريخ حزيران/ يونيو ٢٠١٠

- رفع اســـم المنظمـــة من قائمـــة المنظمات الإرهابية فـــي كندا بتأريـــخ ٢٠كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٢

كمـــا أعرب أكثر من ٨٥٠٠محامي وأبرزحقوقيي أوروبا وأمريكا وفي جانبي الأطلســـي وأكثر من ١٢٠٠٠محامي وحقوقي عراقي وآلاف القضاة والحقوقيين والمحامين في الدول العربية عن دعمهم لشطب صفة الإرهاب عن المجاهدين وأيدوا مقاومتهم ضد نظام الفاشي

الديني الحاكم في إيران.

وبالنسبة لي فقد كنت أعد القائمة التي أدرج فيها اسم منظمة مجاهدي خلق كمنظمة محضورة قبل أن تبرئها المحاكم الأوروبية والأمريكية من تهمة الإرهاب بـ«القائمة الإرهابية» ذلك لأني اعتبرتها سيفا إرهابيا مسلطا على رقاب حركات التحرر العالمية المهددة دائما من قبل هذه الدولة أو تلك بإدخالها قائمة الحركات والمنظمات الإرهابية. وقد عانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من تهمة الإرهاب التي ألصقت بها، لأغراض سياسية عنوة وضمن صفقات مشبوهة أبرزها كانت خيوطها متجذرة في فضيحة «إيران كونترا» التي يمكن العودة بها إلى أبعد من ذلك التأريخ وإلى حيث بدأ الشقاق التأريخي بين المنظمة والنظام، حين انعدمت أمامها إمكانية النضال السياسي السلمي، في المناخ الذي كان يشيعه النظام في عموم إيران. الأمر الذي أجبرها على اللجوء إلى «الكفاح المسلح» كحل أخير وكوسيلة فعالة لاستحصال حقوق الشعب الإيراني المتمثلة في الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ورفض التطرف الديني.

وهذه هي الأسباب الحقيقية لبروز مفردة «الإرهاب» رديفة للمجاهدين في أجندة النظام واستخدامها في المحافل الدولية والمساومة عليها بشتى السبل. وقد استغلت الدول التي أطلقت هذه الصفة على المجاهدين، انعدام وضوح الرؤية في موضوعة الإرهاب لتمرير قرارها باعتبار المنظمة منظمة إرهابية؛ فما هو الإرهاب؟

تعريف الإرهاب

لا يوجد تعريف عالمي جامع شامل لمفهوم الإرهاب. ومازالت الأمم المتحدة تستخدم المفردة بضبابية وغموض، ما ألحق أذى كبيرا بالعديد من المنظمات التحررية، وبالنضال المشروع لشعوب العالم الطامحة إلى التحرر والانعتاق واحترام حقوقها.

وقد أتاح هذا الوضع للعديد من دول العالم تفصيل قوانينها الخاصة وتعريفاتها المتميزة للإرهاب والنشاطات الإرهابية. الأمر الذي مكنها من زج الحركات النضالية المناهضة للدكتاتورية والتطرف وإرهاب الدولة في عداد الحركات الإرهابية وعرقلة انطلاقها للدفاع عن حقوق شعوبها بالكفاح المسلح بعد أن تفشل في إيجاد السبيل للتعايش مع الأنظمة الحاكمة في بلدانها والنضال سلميا للتغيير وتنفيذ البرامج السياسية والاقتصادية التي تعتقد أن شعوبها بحاجة إليها وتكون تلك الأنظمة قد أغلقت كل الطرق في وجه هذه الحركات سوى

طريق الكفاح المسلح.

من هنا نشـــأت الحاجة وما تزال قائمة إلى تعريف عام شـــامل متفق عليه للإرهاب وقد عجز خبراء القانون بسبب الإحباطات والعراقيل التي تقيمها التوازنات السياسية الدولية عن صياغـــة مثل هذا التعريف، بل عجزوا عن إيجاد قاعدة قانونية يمكن أن يبنى عليها وينطلق منها بناء متكامل لتعريف يســـتجيب لحاجة الإنســـانية الشـــاملة لإيضاح جوهر معاناتها في مواجهة الإرهاب من جهة والاســـتلاب الإرهابي للأنظمة الشمولية وقوى الاحتلال من جهة أخرى.

وفي الحقيقة، فإن الإنســـانية تملك قاعدة قانونية رائعة لبنـــاء ذلك التعريف الذي يمكن أن يجنبها الظلم بكل أشـــكاله، تلك هي لائحة حقوق الإنســـان التـــي يمكن أن تكون مصدر إشعاع لصياغة تعريف يســـتنبط روحها وموادها لتركيب بنوده وإنشائه على مبدأ معارضة هذه اللائحة وبنودها وعندها يمكن التمييز بين الســـاعين والمناضلين لفرض احترام حقوق الإنســـان وأولئك الذين عملوا ويعملون على الإســـاءة إليها واســـتلابها منظمات وأشخاص ومجموعات ودول أي أن تتحول لائحة حقوق الإنسان إلى شاخص حقيقي وقانوني ومعرفي ومعيار تقاس بمقاييســـه الأحكام والقرارات التي يمكن أن تصنف بغض النظر عن التدخلات السياســـية مجموعة من المجموعات أو ســـلوكية من السلوكيات في نطاق النشاط الإرهابي وتفرز عنها تلك النشـــاطات التي تدخل نطاق النضال المشروع للتحرر من الاحتلال والغزو الأجنبي ومن الأنظمة الشمولية والاستبداد المحلي والتطرف والقمع.

وهذه دعوة مخلصة نتمنى أن تلقى صداها لدى المثقفين والمتخصصين لإغنائها بالدراسة والتحليل وتعميقها وتبيان مواطن الزلل فيها وكذلك مواضع الصواب.

حيثيات تهمة الإرهاب

بالعـــودة إلى خلفيات ومصدر توجيه تهمة الإرهاب إلى المجاهدين، نكتشـــف بطلان هذه التهمة التي تم توجيهها لأول مرة قبل ثلاثة عقود من الزمن تزامنا وفضيحة «إيران غيت». وقد قوبلت منذ ذلك الحين بالرفض والاحتجاج من قبل أغلبية أعضاء الكونغرس الأمريكي.

ولو تمت مراجعة ملف هذه التهمة بشـــيء من الانصـــاف والحياد لتأكد أن إلصاق تهمة الإرهـــاب بالمجاهديـــن تم منذ البداية وفق بنود صفقة أبرمت بيـــن النظام الإيراني والإدارة الأمريكية آنذاك، ربما خضوعا لابتزاز أو لسبب آخر.

وقد أكد محامو المجاهدين الأمريكان في مرافعاتهم إن المدعي أي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وبرغم كونها تعتبر التسامح مع النظام الإيراني ومهادنته سياسة خاطئة، إلا أنها ترى أن من حق الحكومة الأمريكية انتهاج سياسة متسامحة مع النظام الإيراني ورفض تأييد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، ولكن يجب ألا يكون ثمن اعتماد هذه السياسة سحق حقوق المدعية القانونية التي ينص عليها الدستور. وخلاصة القول إن الملف المقدم ضد المجاهدين يخلو من أي دليل على أن منظمة مجاهدي خلق تمارس أنشطة إرهابية، كما تخلو من وثائق تدل على أن نشاطات منظمة مجاهدي خلق تهدد أمن المواطن الأمريكي أو الأمن القومي الأمريكي.

وكان مساعد وزير الخارجية الأمريكي هو الذي وجه هذه التهمة إلى المجاهدين لأول مرة صيف عام ١٩٨٥ وفي جلسة استماع للكونغرس وسط استغراب وحيرة نواب الكونغرس الأمريكي وأعضاء مجاهدي خلق ومناصري المعارضة الإيرانية حيث قام بقراءة بيان مقتضب ومعد سلفا يتهم فيه المجاهدين بالإرهاب.

وبعد ذلك بعامين، وبعد ما تم الكشف عن فضيحة «إيران غيت» أكدت لجنة «تاور» المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكي والتي كانت تقوم بالتحقيق في هذه الفضيحة، في تقريرها: «إن بيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي كان استجابة لشرط مسبق وضعه النظام الإيراني مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكان في لبنان».

وللمرة الثانية في عام ١٩٩٤ وبعد ما قررت وزارة الخارجية الأمريكية تحسين علاقاتها مع النظام الإيراني أصدر السيد «روبرت بوليتـرو» من وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا ضد المجاهدين يؤكد تهمة الإرهاب، وبعد مرور ٢٠يوما على صدور ذلك التقرير قدمت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية روبرت بوليترو بوصفه أفضل سفير للنوايا الحسنة تجاه إيران ليسافر إلى طهران ويلتقي بحكامها.

أما المرة الثالثة فقد كانت في عام ١٩٩٧، وبعد وصول خاتمي إلى السلطة حيث قررت الإدارة الامركية استرضاء للنظام الإيراني، إدراج اسم منظمة مجاهدي خلق في قائمة «المنظمات الإرهابية الأجنبية»، وبعد يوم واحد من إصدار هذه القائمة في ٩تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ قال المسؤول الأقدم في إدارة الرئيس كلينتون في حديث صريح تماما لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز»: «إن إدراج اسم مجاهدي خلق في هذه القائمة، هو إشارة حسن نية إلى نظام طهران ورئيسه المعتدل محمد خاتمي الذي انتخب مؤخرا».

وفي المرة الرابعة، في عام ١٩٩٩ وجهت وزارة الخارجية الأمريكية تهمة الإرهاب إلى المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أيضا بعد أن وجهتها إلى منظمة مجاهدي خلق. ونقلت وكالة أنباء رويترز يوم ١٤تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٩ عن السيد «مارتن أينديك» المدير العام لوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك قوله أن تسمية المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في قائمة الإرهاب تمت بطلب قدمه النظام الإيراني. وبعد ثلاث سنوات من ذلك التأريخ نشرت مجلة «نيوزويك» في عددها الصادر في ٢٦أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢ تصريحا لـ«أينديك» قال فيه: «إن وضع منظمة المجاهدين في قوائم الإرهاب تم بسبب حرص البيت الأبيض على تطبيع العلاقات مع النظام الإيراني».

هذا بالنسبة للأمريكان، أما الاتحاد الأوروبي فقد جاء دوره عام ٢٠٠٢ حيث أدرج في ربيع هذا العام اسم المجاهدين في قائمة «المنظمات الإرهابية» التي أصدرها آنذاك وقد أشارت البرلمانات الأوروبية إلى ضغوط النظام الإيراني بهذا الشأن. ويمكن توضيح الأمور أكثر بإيراد نصوص من البيان الذي أعلنه أغلبية النواب في البرلمان البلجيكي، وقد كانت بلجيكا تتولى آنذاك رئاسة الاتحاد الأوروبي، يقول البيان:

«طلب وزير خارجية النظام الإيراني مؤخرا من وزير خارجية بلدنا في لقاء معه، أن يتم إدراج اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في قائمة المنظمات الإرهابية، اذن نطالب وزير الخارجية والحكومة بالرفض القاطع لهذا الطلب وعدم السماح للنظام الإيراني الذي هو نفسه عراب الإرهاب الدولي بأن يستغل تهذيبنا الدبلوماسي طالبا الضغط على أكبر تنظيم للمعارضة الإيرانية».

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠١ كشف نائب في مجلس الأعيان البريطاني «أن وزير الخارجية الإيراني (خرازي) قال لوفد من المجموعة الأوروبية أن ثمن أي دعم من الجانب الإيراني هو أن تعلن المجموعة الأوروبية أن منظمة مجاهدي خلق منظمة إرهابية».

وقد سعى محامو مجاهدي خلق إلى الإيضاح بأن إلصاق تهمة الإرهاب بهم إنما تم من أجل تحقيق أهداف سياسية استنادا إلى الدستور الأمريكي والقوانين الأمريكية الأخرى، كما كتبوا في مرافعاتهم التي أرفقوها بدلائلهم العديدة قائلين: «إن هذه التسمية من قبل وزير الخارجية تمت بشكل اعتباطي ومقتضب وفي حالة انفعال نجمت عن المزاجية وسوء استغلال الصلاحيات التنفيذية ذلك أن هذه التسمية لا تعتمد على دلائل واقعية تثبت كون

المدعية إرهابية، بل تمت استنادا إلى دلائل سياسية غير مسموح بها. ونقلت الصحف الأمريكية في حينها عن مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية قوله: "إن هذا القرار كان مناورة حسن نية أمام نظام طهران" ومن المرجح أن وثائق محتملة تثبت مثل هذا الدافع وتظهر خلفياته قد تم شطبها في النسخة العلنية للملف المقدم ضد المجاهدين بحيث تم حرمان المنظمة من الحصول عليها».

وأضاف المحامون: «إن القانون ينص على أن تسمية منظمة ما بالمنظمه الإرهابية الأجنبية يتطلب إثبات كون أنشطة المنظمة المذكورة تهدد الأمن القومي الأمريكي أو أمن المواطن الأمريكي، ولكن ليس في الملف مثل هذا العنصر المفصلي، وعلى هذا فإن التسمية من قبل وزير الخارجية تفوق صلاحياته القانونية».

مصداقية الأدلة المقدمة ضد المجاهدين

لم تقم وزارة الخارجية الأمريكية بجمع وتوفير ما هو مطلوب من وثائق ومستندات، إلا بعد تقديم الدعوة من قبل مجاهدي خلق إلى المحكمة، وقد أثبت التحقيق حول أشكال ومضامين هذه الأدلة عدم مصداقيتها كما أثبت ذلك محامو منظمة مجاهدي خلق الذين هم من أبرز الحقوقيين في أمريكا، فهذه الأدلة تم طرحها من جانب واحد أولا، وثانيا هي تصف وبشكل غير مسموح به العمليات العسكرية الشرعية ضد النظام الإيراني، بأنها عمليات إرهابية، ثالثا هي تعتمد أقاويل وتعليقات النظام الإيراني الدعائية في الوقت الذي تعد فيه الإدارة الأمريكية هذا النظام «أنشط راع للإرهاب» وتبدو ملاحظات المحامين هذه أكثر واقعية وهي تتطرق إلى بقية «الدفوع» وتذكر أن هناك وثائق مليئة بالأغلاط بسبب سوء الترجمة إلى الإنجليزية عن أحاديث وتعليقات باللغة الفارسية تتضمن ادعاءات زائفة في محاولة بائسة لإثبات أن المجاهدين «تبنوا مسؤولية» أعمال إرهابية وهمية؛ وقد أثبتت عمليا خطل الترجمة إلى الإنجليزية بمقارنتها بالأصول الفارسية.

وهناك الكثير من الفقرات التي ناقشها المحامون وأثبتوا عقمها ونورد منها:

إن إحدى الحجج القانونية لتسمية المنظمة بالإرهابية هي أن نشاطها «يهدد أمن المواطنين الأمريكان أو الأمن القومي الأمريكي» وكدليل على ذلك تورد واقعة احتلال السفارة الأمريكية في طهران وحادثة تخريب مقر بعثة النظام الإيراني في الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٩٢.

ويقول المحامون، لايجوز أن ينسب احتلال السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ إلى منظمة مجاهدي خلق، وينقلون عن مذكرة الوزير (الوثيقة رقم ١– الصفحة الرابعة) أن منظمة مجاهدي خلق عبرت عن تأييدها لاحتلال السفارة بل أنها شاركت فيه، فيما أن موجز الخلفيات الذي أعدته السلطة التنفيذية (الصفحة ٢) يدعي فقط أن منظمة مجاهدي خلق عبرت عن «تأييدها» لاحتلال السفارة. ويورد المحامون وقائع لإثبات أن الذين احتلوا السفارة الأمريكية هم ليسوا مجاهدي خلق. ويمكننا هنا تأييدا لأقوال المحامين إيراد أسماء «عباس عبدي» أحد الطلبة الذين ساهموا في احتلال السفارة و«معصومة ابتكار» التي كانت هي الناطقة باسم الطلبة وكانت تتحدث الإنجليزية حتى غلب عليها لقب «ميري» وقد أصبحت فيما بعد نائبة في مجلس النظام ومن ثم مستشارة الرئيس خاتمي بدرجة وزير!... يعني أن الذين احتلوا السفارة في حينها هم من عناصر النظام الحاكم، لا مجاهدي خلق!

ويتساءل المحامون كيف يجوز اتخاذ ماحدث قبل ربع قرن دليلا على إثبات أن منظمة مجاهدي خلق «تمارس في الوقت الحاضر» نشاطات إرهابية. ويقرءون المادة ٢١٩ من القانون الأمريكي بهذا الشأن فهي تنص على اعتبار أية جهة أو منظمة إرهابية في حال كونها «تمارس أنشطة إرهابية في الوقت الحاضر»! وهو غير واقع حال المنظمة وقد نزعت أسلحتها. ويؤكد المحامون أنه لم يتم إدراج جيش التحرير الأيرلندي في قائمة المنظمات الإرهابية الصادرة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٧ لسبب واحد فقط، هو كونه أعلن وقف إطلاق النار (من الصميم) في تموز/ يوليو من العام ذاته ولم يعد يمارس أنشطته السابقة.

أما بخصوص حادثة تخريب مقر بعثة النظام الإيراني في الأمم المتحدة بنيويورك عام ١٩٩٢ فإن تقرير بعثة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (وثيقة رقم ٢٩ – الفقرة الأولى) لا يعده عملا إرهابيا، وإنما تخريبا اقتصر على الأثاث مؤكدا أن «أصباغ سبري» و«زيت المحركات» كانا السلاحين الوحيدين اللذين تم استخدامهما في ذلك الحادث ولاتوجد في هذا الملف أية وثيقة تشير إلى تعرض المواطنين الأمريكان للتهديد، ففي بعد ظهر ذلك اليوم الذي كان يوم الأحد وهو يوم عطلة، لم يكن يتواجد في مقر بعثة إيران إلا ٣أشخاص فقط كانوا جميعا مواطنين إيرانيين، كما أن التقرير لا يشير إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وإنما إلى «٥معارضين إيرانيين» لم يحدد هويتهم!! (نفس المصدر – الفقرة ٢). وهناك عدد آخر من الادعاءات فندها المحامون وكشفوا عدم مصداقيتها، كذلك الادعاء الذي قام على مهاجمة المنظمة سيارة دبلوماسي إيراني في الدنمارك ولم يتمكن أحد حتى

من تسمية المدينة الدنماركية التي حدث فيها الهجوم المزعوم!

ومع ذلك لم تتح أية فرصة للمنظمة كي تدحض هذه التهم أمام وزارة الخارجية الأمريكية، لكن عدم وجود تقرير من الشرطة الدنماركية وتقارير إخبارية أو إعلامية أو محايدة عن هذا الحادث المزعوم يوضح مصدره والنية القائمة وراء الترويج له.

هذا غيض من فيض مما يكفي وحده لإصدار كتاب خاص حول الادعاءات الباطلة والمفندة.

ب . الموقف العالمي من التهمة

تحدى العديد مـــن القضاة والمحامين الأمريكان تهمة الإرهـــاب التي ألصقت بالمنظمة، كما فعل ممثلو الشـــعب الأمريكي في الكونغرس ونواب برلمانات العديد من الدول الأوروبية وشخصيات عالمية معروفة وكانت تلك أطول معركة سياسية خاضتها منظمة مجاهدي خلق على الصعيد الدولي وقد خصصت لها آلاف الصفحات من الوثائق والبحوث والتحليلات.

ففي عام ١٩٩٢ ولأول مرة استنكر أغلبية أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي سياسة الإدارة الأمريكية القائمة على استرضاء النظام الإيراني معربين عن تأييدهم لمجاهدي خلق والمعارضة الإيرانية وكرروا ذلك في الأعوام التالية، ولأول مرة في تأريخ أمريكا تصف وزارة الخارجيـــة الأمريكية «حركة تحرير» بأنها إرهابيـــة، كما تحدث أعضاء الكونغرس الذي ســـنّ قانون محاربة الإرهاب ووصفوا نشاطات المنظمة بأنها شرعية وعادلة. وهناك الكثير من التعليقات والتصريحات بهذا الصدد لكننا هنا نشير إلى بعضها فقط:

يوم ٢٩تشـــرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ أي بعد ٢٠يوما من إدراج اسم مجاهدي خلق في قائمة المنظمات الإرهابية ذكرت وكالة أنباء «أسوشيتدبرس» أن «٢٠٠٠نائب في البرلمان من ١٥بلدا بضمنهم ٢٢٤نائبا في الكونغرس الأمريكي... عبروا فيه عن تأييدهم للمعارضة الإيرانية التي اعتبرت الإدارة الأمريكية أكبر جناح منها مجموعة إرهابية. وفي يوم الأربعاء ذاك أعرب العديد من نواب البرلمانات عن اســـتغرابهم لقرار واشـــنطن ضد هذه المجموعة مؤكدين أن هذه المجموعة تناضل من أجل إنهاء القمع الداخلي والقضاء على فرص تصدير الإرهاب إلى الخارج، ومن أجل إقامة حكومة ديمقراطية تلتزم بحقوق الإنسان».

كما ذكرت في اليوم ذاته، إذاعة «صوت ألمانيا»: «أن ٢٠٠ من نواب البرلمان الأوروبي أصدروا بيانا اعتبروا فيه منظمة مجاهدي خلق الإيرانية منظمة تقاوم الديكتاتورية الحاكمة

في إيران ميدانيا مشيدين بهذه المنظمة، كما بعث أعضاء في مجلس النواب الأمريكي برسالة إلى الرئيس كلنتون حثوه فيها على إلغاء التنديد بمجاهدي خلق، ومن وجهة نظرهم لا يقوم رأي وزارة الخارجية الأمريكية حول المجاهدين على أسس وقواعد متينة ومبرهنة».

وإثر تقديم الشكوى من قبل مجاهدي خلق، وتقديم المحامين لائحة مرافعاتهم، أعلنت محكمة الاستئناف في مقاطعة «كولومبيا» بواشنطن يوم الجمعة ٢٥حزيران/ يونيو عام ١٩٩٩، في تعليق لها على الشكوى: «إننا نثق بأن المعلومات المنقولة من قبل وزارة الخارجية لإثبات تهمة الإرهاب ليست من الشواهد والدلائل التي تقبل عادة في المحاكم، وإنما هي موضوعات اقتناها والتقطها وزير الخارجية من مصادر معروفة أو مجهولة تحت عنوان الملف، ولا نجد وسيلة لتقييمها وتحديد ما إذا كانت صحيحة أم خاطئة. وبقدر معرفتنا فإن هذه التسمية التي تمت من قبل وزير الخارجية، قد تكون خاطئة، لأن الحكم الصادر عن الوزير بأن هذه المنظمة تهدد أمننا القومي حكم غير معقول ولا أساس له من الصحة اطلاقا».

وفي ٩آب/ أغسطس عام ١٩٩٩، أصدرت وكالة الأبحاث التابعة للكونغرس الأمريكي إثر التحقيقات والأبحاث الموسعة حول نشاطات المجاهدين، تقريرا توصلت فيه إلى القناعة بأنه «يبدو أن المجاهدين خلال عملياتهم داخل إيران لا يستهدفون المدنيين».

وفي ٢٧آذار/ مارس ٢٠٠١ وخلال مناقشات البرلمان البريطاني حول قانون تسمية المنظمات الإرهابية في مجلس الأعيان، عد الكثير من النواب هذه التسمية مرفوضة وباطلة وطالبوا تكرارا من خلال كلماتهم بشطب اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة الإرهاب الصادرة عن وزارة الداخلية البريطانية. وعلى سبيل المثال قال اللورد «إريك إيو بري» في كلمة له أمام البرلمان: «في الوقت الذي تعتبر فيه القدرة المطلقة للمرشد الديني في إيران مبدأ أساسيا في الثورة الاسلامية ويعتبر كل من يشكك في هذه الفكرة مجرما، فإن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية لا يمكنها العمل بطرق وأساليب سلمية لتحقيق هدفها في إقامة نظام علماني ديمقراطي في إيران».

وكذلك تحدث البروفسور «توم ريكس» الخبير بالشؤون الإيرانية مدة تزيد على ٤٠عاما منددا باتهام المجاهدين بالإرهاب. وفي شهادة له أمام محكمة الاستئناف في «واشنطن دي.سي» في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠١ حول المجاهدين قال الدكتور «خالد دوران» أحد علماء الإسلام المعروفين في أمريكا: «منظمة مجاهدي خلق لا تهدد الولايات المتحدة أو

أمنها القومي، ليس هذا فحسب، وإنما هي قدمت دعما كبيرا لمحاربة الإرهاب».

وفي حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٢ اعتبرت المحكمة الاتحادية في المنطقة المركزية بولاية «كاليفورنيا» أن إدراج اسم مجاهدي خلق في قائمة الإرهاب أمر مرفوض وينافي الدستور الأمريكي ولا يمكن أخذه كقاعدة للملاحقة بسبب انتهاك الفصل ٢٣٣٩- ب وأن التسمية الناجمة عن الفصل ١١٨٩ عديمة المصداقية وغير نافذة لأنها تمت بالاستناد إلى قانون يناقض الدستور. وعندما يتضح هذا التناقض، فإن أي قرار اتخذ استنادا إلى القانون المذكور مثل تحديد وضع إجازة ذلك القانون يجب إبطاله وإعلانه غير نافذ. وسيكون أي استنتاج آخر عملا متناقضا من الناحية المنطقية.

وتستدل الحكومة أن إعلان الفصل ١١٨٩ غير نافذ، قد يترك آثارا سلبية على جهود الدولة في محاربة الإرهاب. لا شك في أن الأمن القومي قضية حساسة مثيرة للقلق وتحمل المسؤولية ولكن عندما تتم مناقشة هذه القضية أمام حق ينص عليه الدستور ويحدد كيانه فلا يجوز التذرع بالأمن القومي لتجاهل الدستور.

وأعلن قاضي المحكمة الاتحادية في المنطقة المركزية بولاية كاليفورنيا في حكمه: «إني مكلف بأن أتأكد من تطابق الفصل ١١٨٩ مع الدستور فهذه المحكمة تفهم يمينها على تنفيذ الدستور ولا تنفذ إلا القوانين المتطابقة والمنسجمة مع الدستور. إني لا أتنصل من تحمل هذه المسؤولية ولن أسمح بتواصل هذه الملاحقة الجزائية عند ما تدل المؤشرات والشواهد على أن قسما من هذا التجريم (تسمية المنظمة الإرهابية الأجنبية) قد تم بانتهاك الدستور».

ويضيف الحكم الصادر عن محكمة كاليفورنيا: «إن دراسة دقيقة للحكم الصادر عن المحكمة المنعقدة للنظر في قضية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والخاصة بتسمية المنظمة في عام ١٩٩٧ بأنها منظمة إرهابية تثبت أنه لو اعتبرت المحكمة المنظمة المذكورة متواجدة في أمريكا على أساس الدستور لتوصلت محكمة الاستئناف في واشنطن إلى القناعة نفسها التي توصلت إليها بعد عامين في ما يتعلق بملف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. وبذلك تتم الموافقة على اقتراح رفض قرار الاتهام حول جميع التهم والادعاءات الموجهة إلى المنظمة. فإن الفصل ١١٨٩- ألف والفصل ١١٨٩- ب لا يسمح بأية قراءة أخرى. إلا أن المنظمة التي من المقرر تسميتها قد منعت من أي تحد للأدلة الموجودة في ملف الحكومة أو تقديم دليل لرفض الادعاء بأنها منظمة إرهابية. وهذا الأمر يناقض الدستور وينافي ترتيبات النظر في القضية والتحقيق والمحاكمة ويجعل الفصل ١١٨٩غير نافذ إطلاقا. فكون

محكمة الاستئناف في واشنطن لم تلغ تسمية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أمر منفصل لا علاقة له بتناقض المادة القانونية مع الدستور».

كما جاء في الحكم الصادر عن محكمة كاليفورنيا: «إن الحكومة وباستنادها إلى الفصل ١١٨٩ تعتبر أنه لا يمكن اتخاذ الحكم الصادر عن المحكمة المكلفة بالنظر في ملف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية حول تناقض أسلوب التسمية مع الدستور قاعدة أو منطلقا لرفض قرار الاتهام. إني أعارض ذلك بكل احترام. وإذا أرادت المحكمة أن تستغل وزنها في هذه القضية فسوف توجد إمكانية حدوث واقع مخجل ناجم عن مواقف ذات اتجاهات مختلفة تصدر عن مختلف أجهزة الحكومة حول موضوع واحد.

إن محكمة كاليفورنيا إذ تقوم بنقد التسامح في رفض تهمة الإرهاب بسبب اعتبارات أخرى تؤكد أن المحكمة الخاصة بالنظر في ملف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية توصلت إلى القناعة بأن تسمية المنظمة الإرهابية الأجنبية أدت إلى إلغاء حق الجماعة (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) في التملك بعد أن تمت تسميتها بالإرهاب، لأن هناك الادعاء بأن المجلس له مصالح على هيئة الحساب المصرفي الذي يتم تجميد فوائده بموجب الفصل ١١٨٩. وإذا كانت المحكمة المكلفة بالنظر في قضية المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية قد أقرت بأن وزير الخارجية لم يقدم أي دليل لإثبات المخاوف المتعلقة بالأمن القومي ولكنها لم تشطب التسمية الحالية واتخذت موقفها على أساس المخاوف غير المعلنة حول الأمن القومي. وتم التشديد على تسمية الولايات المتحدة بأنها دولة القانون وليست دولة الأفراد. إذا عجز القانون عن إيجاد حل لانتهاك حق قانوني معترف به فمن المؤكد أن الدولة لن تستحق مثل هذه التسمية السامية، ولا يمكن لنا إطلاقا اعتماد أي أسلوب آخر لتسليم نعمة الحرية التي تكسب قدسيتها من تضحيات الثورة إلى الأجيال القادمة».

فرنسا والموقف من الكيد السياسي لنظام الخميني

في يوم ١٣أيار/ مايو عام ٢٠٠٢ قال السيد «إيف بونه» الرئيس السابق لجهاز المخابرات الفرنسية في كلمته أمام مظاهرة ضمت ٢٠ألفا من أبناء الجالية الإيرانية أقيمت تأييدا للمقاومة الإيرانية في مدينة بروكسل: «كان يجب عليّ أن أكافح الإرهاب خلال السنوات العديدة الماضية، الإرهاب الذي لم يكن سوى محاولة إسقاط النظام باستخدام العنف، أو بعبارة أخرى العمل باستخدام العنف حتى الموت أكيدا والاغتيال لغرض زعزعة استقرار الدول... يمكن تعريف حركة أو منظمة إرهابية بخاصيتين: الأولي أن الإرهابيين

يريـــدون الإرهاب وبالتالي يســـتهدفون الأناس الأبرياء وهذه هـــي الخاصية الأولى لعملية إرهابية تستهدف الناس. أما الثانية لحركة إرهابية هي أنها تحاول زعزعة استقرار الأنظمة. وهذا يعني الاعتداء على مصالح الدول الأخرى حتى لو كان ضد مصالحها القومية. لا يمكن اعتبار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حركة إرهابية اســـتنادا إلى أي من هاتين الخاصيتين. إن الهدف المحدد الوحيد الذي استهدفه مجاهدو خلق هو مصالح الطغمة الحاكمة وأجهزتها العســـكرية خاصة على الأراضي الإيرانية. ولم يخطر ببال أحد قط أن تكون منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد مارست أعمالا عنيفة خارج إيران أو نفذت عملية ضد المدنيين. وحتى داخل حدود بلد كبير مثل إيران يمكن لي القول إن مجاهدي خلق يقومون حاليا بمنع الإرهابيين».

كذلك وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة «باريزين» الفرنســـية بتأريخ ١٨حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ قال الســـيد بونـــه: «إني أعرفهم [المجاهدين] جيدا. وحتى زرت معســـكراتهم في العراق عند ما كنت نائبا في الجمعية الوطنية الفرنســـية. كل شـــيء يعتمد على المفهوم الذي نريد إضفاءه لهذه الكلمة، وقد اعترض على هذا الوصف عشـــرات من أعضاء مجلس الشـــيوخ الأمريكي والبرلمانيين الفرنســـيين... إن المجموعة الإرهابية هي منظمة تمارس العنف ضد المدنيين أو ضد رعايا الدولة نفســـها خارج البـــلاد. إن الحركة التي تعمل داخل بلدها ضد نظام الحكم القائم هناك، لا يجوز إطلاق تســـمية "إرهابية" عليها وإلا، فإن علينا أن نشطب مفردة المقاومة من قواميس لغات العالم».

الموقف الكندي

فـــي ٢٣ أيار/ مايو عـــام ٢٠٠٣ قال تلفزيون «ســـي.بي.إس» الكندي: «كانت منظمة مجاهـــدي خلق الإيرانية منظمـــة معارضة منذ ٣٠عاما وهي تمثـــل واحدا من أكبر جيوش المقاومة في العالم وأكثرها تســـلحا وهي تعتبر من الجماعات التي أدرجتها أمريكا في قائمة المنظمـــات الإرهابية، ولكن كندا قررت عدم إدراجها في مـــا أصدرته من قائمة بالمنظمات الإرهابية. ويقول ضابط أمن كندي ســـابق كان يراقب المجاهدين في وقت ســـابق: "إن هذه الحركة لها جذور عميقة في كندا ولا يجوز تصنيف هذه المنظمة ضمن المنظمات الإرهابية، فهذه المنظمة لا تستهدف إطلاقا سوى المسؤولين في الحكومة الإيرانية والأهداف العسكرية. إنهـــم لا يعملون على ضرب الأهداف المدنية، بل أنهم حساســـون للغايـــة ويتحركون بدقة متناهية حذرا من استهداف مثل هذه الأهداف. إن التهديد الحقيقي لأمن كندا يأتي من السفارة الإيرانية التي عملت كقاعدة للتجسس ضد الجالية الإيرانية الكبيرة في كندا " ».

وفـــي ٢٢حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ وفي معرض تقييمها للمقاومة التي تقودها منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قالت الراحلة «دانيل ميتران» زوجة الرئيس الفرنسي الأسبق الراحل «فرانســوا ميتران» والتي كانت تعتبر إحدى أبرز الشخصيات المدافعة عن حقوق الانسان في فرنسا في مؤتمر صحفي عقد بباريس: «أعتقد أنه يجب تقييم واقع المجاهدين في صلب المقاومة ضد الأنظمة الدكتاتورية والاســتبدادية في العالم. إنهم ومهما كانت إستراتيجتهم، وفي أية حال، لم ينفذوا عمليات إرهابية واغتيالات خارج البلاد. إن إســتراتيجيتهم لإسقاط النظام الفاشي الرجعي الحاكم في بلدهم إستراتيجية صحيحة وصائبة».

وفـــي ١٤تموز/ يوليو ٢٠٠٣ نقلت صحيفة «ســدني مورننغ هيرالد» الأســترالية عن مصدر استخباري أســترالي قوله: «إن وكالة الاستخبارات الأسترالية، قامت بتحقيق حول منظمة مجاهدي خلق الإيرانية واستنتجت أن المنظمة لا تعتبر تهديدا للأمن الاشتراكي».

هذه هي المواقف القانونية للمجاهدين ورؤى المحاكم الدولية وأحكامها ونظرة الشخصيات البارزة في شتى أنحاء العالم إلى تلك التهمة التي تثبت الوقائع والوثائق بطلانها وزيفها. وقد دأبت المنظمة في أدبياتها وخطابات قادتها على تأكيد:

«إن منظمــة مجاهــدي خلق الإيرانية وكمــا أعلنت مرارا، قد أدانــت وتدين أية عملية إرهابيــة تحت أي عنوان وحجة كانت، وقد قامــت المنظمة خلال العقدين الماضيين بدور لا ينسى في مواجهة الإرهاب والتطرف وبؤرتهما».

«إن المقاومة من قبل المجاهدين والشــعب الإيراني، إنما انطلقت لإحقاق أبسط الحقوق الإنســانية للشــعب الإيراني، تلك التي أوردتها لائحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعترف بالانتفاض والثورة ضد أي نظام دكتاتوري مستبد وقمعي، كحل أخير تجاه الدكتاتورية والكبت».

«إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وانطلاقا من الطبيعة الشرعية والعادلة للمقاومة التي تخوضها، كانت ولا تزال ملتزمة تماما بعدم تجاوز الخط الأحمر وهو إلحاق الأذى بالمدنيين ولم تعتبــره أمرا جائزا على الإطلاق، وكم ضحّى المجاهــدون بحياتهم تجنبا لإلحاق الأذى بالمدنيين. كذلك لم تعتبر المنظمة شــن هجمات مسلحة خارج الاراضي الإيرانية أمرا جائزا إطلاقا، ويستشهد المجاهدون على ذلك بتأريخهم كله».

وفـــي خطابه بتأريــخ ٢١آذار/ مارس ٢٠٠١، قال زعيم المنظمة «مســعود رجوي»: «نتعهــد ونلتزم باســم المقاومة الإيرانية بأنه إذا انتهك أحد منــا الخط الأحمر، وهو إلحاق

الأذى بالمدنيين والأشـــخاص الأبرياء متعمدا أو غير متعمد، فإن المقاومة الإيرانية مستعدة للمثـــول أمام أية محكمة دوليـــة وتحمل العقوبة وحتى دفع التعويـــض وتلافي أي ضرر أو خسارة، لأنه لا داعي لأن يقوم مقاتل من أجل الحرية ومجاهد يحمل روحه على كفه من أجل تحرير شعبه ووطنه، حتى بالتفكير في الهجوم والاعتداء على مواطنيه أو إلحاق أي أذى أو ضررا بهم، فما بالك بقتلهم أو جرحهم».

هذه هي المباديء التي تحكم إستراتيجية المجاهدين، كما تؤكدها سلوكياتهم وتصريحات قادتهم وأدبياتهم. وهي بمجملها تنفي تلك التهمة التي تم إلصاقها عنوة بهم من خلال برامج الكيد السياسي، ولأسباب سياسية لا تقوم على حقائق وأحكام قانونية.

وقد تبيـــن للقاريء الكريم أنـــه لا القوانين الدولية ولا الأدلة المقدمة ولا الشـــخصيات والرموز الوطنية العالمية وممثلو شـــعوب أمريكا وأوروبا ودول عديدة أقرت هذه التهمة أو تقبلتها، بل على العكس فإن الجميع ظل يســـعى إلى تصحيح الخطأ الذي أدخل المنظمة تلك القائمة الإرهابية.

الباب الثاني

أ . شرطة فرنسا تشن حملة على مجاهدي خلق وتعتقل ١٥٩شخصا

استغل نظام الخميني الاستثمارات والاتفاقات الاقتصادية مع الشركات الفرنسية وبخاصة شـــركات صناعة السيارات والشركات التجارية كذلك مســـألة الرهائن الفرنسيين في لبنان، لدفع الحكومة الفرنســـية لشـــن حملة بوليســـية ضد المجاهدين؛ وقد كان له ما أراد بسبب المصالح الفرنسية التي عملت على استرضاء النظام، وصدقت دعاواه الكيدية بأن المقاومة الإيرانيـــة إنما تخزن في مقرها الرئيس بباريس أســـلحة وتخطط لشـــن حملات إرهابية في فرنسا وعلى هذا شـــنت الشرطة الفرنسية حملة شرسة على مقر المنظمة وقامت بتفتيشه «شبرا شبرا» حتى أنها فتشت المرافق الصحية وحفرت حتى بعض الحدائق وقيعان الغرف والقاعات، إنما دون جدوى إذ لم تعثر على شيء.

وفي حينها نقلت وكالة أنباء «فرانس برس» هذا الخبر على الوجه التالي:

باريس – (إ.ف.ب):

«أوقفت الشـــرطة الفرنســـية أمس قرب باريس أكثر من ١٦٥ممثلا عن مجاهدي خلق حركة المعارضة الإيرانية المســـلحة الرئيسية مشـــددة على أنها فككت هذه المجموعة التي يتهمها القضاء بالإعداد لعمليات إرهابية وتمويلها.

وفي حين لم يعرف مصير زعيم مجاهدي خلق "مســـعود رجوي" أكدت الشـــرطة أنها أوقفت زوجته مريم (٥٠عاما) أحد رموز هذه الحركة الإســـلامية – الماركسية التي عينتها المنظمة "رئيسة مقبلة لإيران".

وشارك ١٢٠٠شرطي و٨٠دركيا فرنســـيا في هذه العملية الكبيرة في ١٣موقعا مختلفا في ضواحي باريس بموجب إنابة قضائية من قاضي التحقيق في قضايا الإرهاب "جان لوي بروغيير". وقد أصدرت الإنابة القضائية هذه بتهمة "تشكيل عصابة إجرامية بغية التحضير لأعمال إرهابية وتمويل مخططات إرهابية". وأكد غالبية الموقوفين أنهم لا يتقنون الفرنسية وقد عين ٣٠مترجما.

وفـــي مجمع الفيلات في منطقة "أوفيرســـورواز حيث مقر المجلـــس الوطني للمقاومة الإيرانية (الاسم السياسي لمجاهدي خلق) عثر على مبلغ ١،٣مليون دولار فضلا عن "عدد كبير من الأجهزة المعلوماتية".

وقال مصدر في وزارة الداخلية "إن أوفيرسورواز تحولت إلى مركز دولي لمجاهدي خلق الذين كانت قيادتهم في العراق حتى نشـــوب الحرب في هذا البلد في آذار/ مارس ونيســـان/ إبريل الماضيين.

وقال المصدر ذاته ردا على سؤال حول انعكاسات حملة الاعتقالات هذه "إن هذه العملية ســـمحت بتفكيك المنظمة في فرنسا" موضحا "أجل، يمكننا قول ذلك". [وهذا القول محض تكهن أهوج، فلم يجر تفكيك المنظمة إطلاقا وهذا الكلام يســـتهدف اســـترضاء نظام الخميني وتبرير الهجوم البوليسي غير المبرر على مقر المنظمة ومنازل أعضائها].

وقالت الشـــرطة إن هـــذه العملية "هي من أهـــم عمليات أجهزة مكافحة التجســـس في السنوات الثلاثين الأخيرة". وقد نفذت العملية بعد تحقيقات استمرت ثلاث سنوات. وقد أوقف ما مجموعه ١٦٥شـــخصا قرابة الساعة الســـابعة بتوقيت "غرينتش" بينهم ١٥٨ وضعوا في الحبس على ذمة التحقيق وقد بدأ اســـتجوابهم. [والسؤال الذي طرح نفسه بقوة إثر هذا التصريح نصه وما علاقة منظمة مجاهدي خلق بالتجسس؟! وهل تم إثبات أي فعل تجسسي على المجاهدين بعد نهاية الحملة؟!].

وأوضحت الشـــرطة أن العملية التي بدأت صباح أمس لا تزال متواصلة، مع بدء تفتيش كل المنازل التي كان يسكنها أفراد مجاهدي خلق. لكن عمليات التوقيف انتهت.

وأعلن وزير الداخلية الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أمس أن مجاهدي خلق كانوا يريدون "إقامة قاعدتهم الخلفية في فرنسا، ولا يمكننا قبول ذلك".

وأوضح أن "١٥٩شـــخصا وضعوا قيد الحجز الاحتياطي فيما عثر على مبالغ كبيرة من المـــال ومعدات معلوماتية لا يزال ينبغي الاطلاع عليها" بعد المداهمات التي جرت في "فال دوآز" والتي كانت لا تزال مستمرة بعد الظهر. [وهنا نسأل وزير الداخلية الفرنسي: هل هي جريمـــة أن تحتفـــظ منظمة معارضة بأي مبلغ من المال لأغراض خاصة بها ما لم يكن هناك دليل على أنها استخدمته لأغراض منافية للقانون وهو ما لم يثبت].

ورحبت طهران أمس بالعملية التي نفذتها الشـــرطة الفرنسية قرب باريس ضد مجاهدي خلق معتبرة أنها "خطوة إيجابية".

وأعلن الناطق باســـم الخارجية الإيرانية "حميد رضا آصفـــي" في تصريح نقلته وكالة الأنباء الإيرانية "إنها خطوة إيجابية من جانب فرنسا وننتظر أن تتصرف معهم على أساس إنهم إرهابيون خطرون".

وأضاف "كنا ننتظر منذ وقت طويل أن تتحرك السلطات الفرنسية بموجب قرارات الاتحاد الأوروبي الـــذي أعلن أن هذه المجموعة هي مجموعة إرهابية وبموجب الأنظمة الدولية". بدون أن تذكر الوكالة ما إذا كانت طهران طلبت تسليمهم إلى إيران. [من المؤكد أن هذا هو الموقف المتوقع لطهران وهي تلعب أوراق الكيد السياسي ضد المجاهدين].

ووصفت حركة مجاهدي خلق الاتهامات "بالإرهاب" التي ساقتها السلطات الفرنسية ضد الحركة لتبرير حملتها الواسعة أمس بأنها اتهامات "منافية للمنطق".

وقال المتحدث باسم الحركة "على صفوي" من لندن في اتصال هاتفي أجرته معه وكالة "فرانس برس" من نيقوسيا "هذه الاتهامات منافية للمنطق فعلا".

واتهم صفوي فرنســـا بـ"محاولة استرضاء النظام (الإسلامي) الأصولي في إيران" وقال إن الاعتقالات تمثل جانبا من "مؤامرة منسقة" بين فرنسا وإيران.

واعتبر أن الســـلطات الإيرانية التي ســـبق أن طالبت بلـــدان العالم بالتصدي للمعارضين الإيرانيين على أراضيها مارســـت "ضغوطا" على فرنسا لكي تتحرك ضد عناصر مجاهدي

خلق.

وقال إن باريس "قامت بصفقة" مع طهران لأسباب "سياسية" من دون مزيد من التفاصيل مكتفيا بالقول "اسألوهم". وتابع "المفارقة هنا هي أن الفرنسيين أمنوا حمايتنا (المجاهدون) من هجمات إرهابية للنظام الإيراني" في الماضي».

ب . ماذا جرى في يوم ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣؟

السؤال الذي بقي لزمن طويل ولدى الكثيرين لغزا، يلخصه هذا السؤال بعد أن شهد العالم الحملة البوليسية الشرسة على مقر منظمة مجاهدي خلق ومنازل أعضائها، لكنه كان واضحا لدينا جميعا أن ما نفذته وزارة الداخلية الفرنسية ضد المجاهدين إنما كان صفحة أخرى من صفحات الكيد السياسي والإجابة على هذا السؤال إنما تكشف هذه الحقيقه ولنقرأ هذا التقرير:

في الساعة السادسة من صباح يوم ١٧حزيران/ يونيو من العام الماضي (عام ٢٠٠٣) اقتحم ١٣٠٠شرطي ودركي فرنسي ملثم ومدجج بالسلاح عدة منازل ومقرات إقامة اللاجئين الإيرانيين بما فيها مقر إقامة السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية الواقع في ضاحية باريس.

وقد حطموا في غضون عدة دقائق سياج حديقة المقر ودمروا كل شيء كان في متناول أيديهم وحطموا حتى الأبواب وكبلوا الجميع رجالا ونساء وأطفالا وشيوخا وشبابا بكل قسوة. لم يرحموا حتى امرأة صامدة كانت قد فقدت إحدى رجليها بفعل التعذيب على أيدي الجلادين المتطرفين.

وقد طالت ضربات هراواتهم ولكماتهم وركلاتهم حتى الأمهات الإيرانيات اللاجئات والطاعنات في السن. واعتقل ما مجمله ١٦٥شخصا من خلال مداهمة ١٣منزلا. وقد تم نقل ٢٢ من المعتقلين بينهم السيدة مريم رجوي إلى سجن في سرداب مقر «د.إس.ت» (جهاز المخابرات الفرنسية).

ما هو ذنبهم؟ فضح النظام الديكتاتوري الإرهابي المتستر بغطاء الدين والحاكم في إيران.

وبعد تفتيش دقيق دام عدة أيام وتم بواسطة أدوات متطورة لم يتم العثور على أي شيء

يتعلــق بمجموعة إرهابية، لم يعثروا على أي شــيء يثبت ذلك لا الســلاح ولا المتفجرات ولا أي شــيء آخر يكون مشــتبها به قضائيا. كما وفي محاولة لمنع المقاومة الإيرانية من فضح النظام الإيراني صادروا عشــرات من الصحون اللاقطة والتلفزيونات والفيديو وجهاز الراديو وتلفون وأكثر من ٢٠٠حاســوب شخصي قابل للنقل وآلافا من الوثائق والمستندات الشخصية.

وبعد أســبوع نقلت صحيفة «لافيغارو» الفرنســية عن جانب من «تقرير سري لجهاز المخابرات ومكافحة التجســس الفرنسي» اعترافه بأنهم صادروا عدة ملايين من الدولارات على شــكل أوراق نقدية، ولكن «المصادر المالية لهذه المنظمة ليست غير قانونية... وإنما حاجاتهم المالية يتم تســديد جانب منها عبر قيام ممثليات مجاهدي خلق في أوروبا وأمريكا الشــمالية والشرق الأوسط بجمع التبرعات المالية التي يقدمها أفراد ولاجئون إيرانيون، أما الجانب الآخر فهو من مساعدات ومساهمات أعضاء المنظمة».

وقضية مهاجمة مقر ومنازل المجاهدين هزت الرأي العام الفرنسي كله ثم الضمائر الحية في بقية بلدان العالم وتحولت في غضون أســبوعين إلى أول خبر سياسي في العالم. فكتبت صحيفة «ليبراســيون» الفرنسية تقول: «إن باريس تقدمت بهدية دبلوماسية لطهران وهي مراوغة مقيتة لتســليم معارضي النظام الإيراني إلى حكومة أصبحت قوتها مهزوزة مسبقا على أيدي أهالي طهران». ماذا يقول أبناء الشعب الإيراني حيال هذا الظلم؟ وأجابت صحيفة فرنسية أخرى على ذلك بقولها: «عدة صرخات أولا، ثم دخان أسود كثيف يتصاعد بسرعة، ثم تليه ألســنة نــار تعم كل مكان. فصباح يوم ١٨حزيران/ يونيــو وتحت نفق "بير حكيم" وبمســافة أقدام فقط من مدخل "د.إس.ت" (جهاز المخابرات الفرنسي) تحرق نفسها امرأة إيرانيــة بالغة من العمــر ٣٨عاما وهي تدعى "صديقة مجــاوري" فتحترق حية». وكانت امرأة شــجاعة أوفت أخيرا بعهدها الدامي من أجل حرية الشــعب الإيراني على رغم كل ما كانت تعانيه من الأمراض الجســدية المؤلمة الناجمة عن سنوات كونها نزيلة سجون النظام الإيراني التي كانت قد أبدت فيها أيضا مقاومة وصمودا أرهقت الجلادين.

لا يمكن لأحد أن يحتوي هذا الحب المشتعل للحرية. فإن الذين يرون في بلد اللجوء وبلد حقوق الإنســان كل حقوقهم وحقوق شعبهم يتم التعامل والمساومة عليه ثم يجدون أنفسهم واللاجئين الآخرين عرضة للتســليم إلى إيران وهــم مغلوبون على أمرهم فلا يجدون خيارا آخر أمامهم إلا أن يحرقوا أنفسهم عفويا.

وخلال أقل من ٤٨ ساعة وفي الوقت الذي كان فيه جميع المسؤولين عن المقاومة الإيرانية في فرنسا يعيشون قيد السجن أحرق ٩أشخاص أنفسهم في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا.

فالسلطات الفرنسية التي كانت ترى الأوضاع في خارج السجن لا يمكن السيطرة عليها ولم تكن تتوقع هكذا ردود فعل من قبل أبناء الجالية الإيرانية، سرعان ما كشفت أن الكلام الوحيد الذي يمكن له احتواء ثورة غضب الشعب الإيراني وقلقه وألسنة النار العاتية هو كلام ورسالة مريم رجوي نفسها.

ففي رسالة قصيرة كتبتها بخط يدها وأرسلتها من داخل السجن وتلتها شقيقتها أمام تجمع احتجاجي، قالت السيدة مريم رجوي:

«لقد صدمت عند ما سمعت أن بعضكم ذهب إلى إحراق نفسه، أرجوكم أن توقفوا ذلك. أطلب منكم أن تكفوا عن إحراق أنفسكم، وإلا سوف أتألم وأحزن أكثر فأكثر... واصلوا مظاهراتكم السلمية لتحققوا أهدافكم».

وفي اليوم اللاحق أي في ١٩حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن موضوع إعادة المعارضين إلى إيران كما كان محمد خاتمي قد طلب البارحة أمر غير وارد.

وبدورها قالت مريم رجوي في يوم إطلاق سراحها في هذا المجال: «خلال كل هذه الفترة من السجن كنت قد نسيت نفسي وكنت أفعل كل ما كان بوسعي للحد من عمليات إحراق النفس... أولئك الشابات اللواتي لم يعدن حاضرات هنا. ولكني أشعر بأنهن أيضا حاضرات الآن في صفوفنا. إني لست إطلاقا راضية عن عملهن هذا، ولكني معجبة كل الإعجاب بإرادتهن الصلبة. إن هذا المستوى من الفداء والتضحية من أجل الحرية والوطن فريد وإني لا زلت أشعر من صميم وجودي بألم مضن، وفي الحقيقة لا يزال قلبي يحترق بألسنة تلك النار التي هي نار خالدة لن تخمد إلا بالحرية الخالدة والثابتة للشعب الإيراني وتضامنهم. لو تمكنت أنا فقط من الاطلاع مبكرا على هذه العمليات (عمليات إحراق النفس) لتمكنت من إيقاف هذه التضحيات المفاجئة بقدر ما هي العظيمة في تأريخ حرية وطني!».

*** ملاحم صامتة**

لقد انطلقت حركة دولية كبيرة في التضامن والاحتجاج ضد اعتقال مريم رجوي.

فمـــن جميع أقطار أوروبا احتشـــد أكثر من ١٥٠٠مواطن إيراني مـــن أنصار المقاومة الإيرانية في ضاحية «أوفيرســـورواز» الباريسية حيث افترشـــوا الرصيف أمام مقر إقامة السيدة رجوي وباتوا هناك.

نبراسا الحرية، الشهيدتان «صديقة مجاوري» و«ندا حسني»

أحرقتا أنفسهما احتجاجا على الصفقة المشينة بين فرنسا وملالي إيران

هذا وبدأ إضراب عن الطعام في ٢٠بلدا في العالم. وفي ضاحية أوفيرســـورواز قام أكثر من ١٧٠شـــخصا بإضراب غير محدود عن الطعام. وكتب صحفي فرنســـي في هذا المجال يقول: «إنهم يفترشـــون الأرض وهم شـــاحبون وتعبون على امتداد جدار. الرجال في جانب والنساء في جانب آخر. لا توجد هناك إغاثة طبية إلا طبيب متطوع قادم من لندن. وهناك فقط محطة إطفاء مستعدة على مسافة ١٠أمتار للتدخل لمواجهة احتمال حالات إحراق النفس».

*** حكم الضمائر الحية**

انطلقت حملة احتجاجات على الحكومة الفرنســـية من داخل فرنسا وخارجها. فقد استنكر «فرانسوا هولاند» الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي آنذاك (الرئيس الفرنسي الحالي) العمليات التي نفذت ضد ناشـــطي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وطالب الحكومة الفرنسية بـــأن توضـــح «ماهية المعلومات التي دفعت إلى هذا الهجوم... ما هو ســـبب إخبار محطات التلفزيون للتصوير في الســـاعة السادســـة صباحا؟ هذا ما ينبغي السؤال عنه في ما يتعلق بهذه الفضيحة».

وكتب الســـيناتور الأمريكي «سام براون بك» وهو يخاطب المسؤولين الفرنسيين قائلا:

«قد تكسبون وبهذه الأعمال قدرا من الرضا والارتياح والود قصير المدى من قبل طهران، ولكنكم ستفقدون بذلك حتما احترامكم في جميع أرجاء العالم».

كما كتبت السيدة «شيلا جكسون» النائبة في البرلمان الأمريكي: «إني سوف أقدم دموعي بشكل خصوصي لأخواتي اللواتي ضحّين بحياتهن في هذا الدرب... إني حزنت للغاية من خبر هذا الاعتقال. إني أتعذب من كون الصوت الذي يطلب حرية الشعب العادلة يتعرض للاعتقال. إني وبصفتي امرأة أشعر بالقلق وبوجه خاص في ما يتعلق بالسيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة».

وقالت الراحلة «دانيل ميتران» أرملة الرئيس الفرنسي الراحل ورئيس مؤسسة «فرنسا الحرية» عند زيارة التضامن مع المضربين عن الطعام: «إن المأساة اليوم أن السياسة تصنع على أساس الإشاعات. لو كان هؤلاء الأفراد مزعجين في الحقيقة لكان عليهم أن يثبتوا ذلك. إننا نطالب بالشفافية حول دلائل هذه الاعتقالات».

وقال «بير برسي» رئيس منظمة حقوق الإنسان الحديثة غير الحكومية: «لم يمكن لأحد قط طيلة أكثر من الـ٢٠ سنة الماضية التي تواجد فيها مجاهدو الشعب الإيراني على الأراضي الفرنسية أن يتهمهم بأي عمل ذي طابع عنف خارج إيران حيث يقاتلون ضد نظام ديكتاتوري شرير. ليس مجاهدو خلق إرهابيين وإنما مقاومون أصلاء مثل المقاومين الفرنسيين لأنهم يتابعون هدفا مماثلا لهم وهو إسقاط نظام غير شرعي يمارس التعذيب».

وقال «إيف بونه» الرئيس السابق لجهاز المخابرات الفرنسي: «إن الحكومة الفرنسية أرادت تقديم تنازل للنظام الإيراني ويبدو أنها وبهجومها على ألد أعداء النظام الإيراني المتطرف قد ضمنت حسن النية لتنفيذ الصفقات الاقتصادية».

ج ـ «الحق إن علا»

فرنسا تحرق صفحة الاتهامات بالإرهاب ضد مجاهدي خلق

عام ٢٠٠٣، دفعت الكارتلات التجارية والصناعية الفرنسية المرتبطة بعقود ضخمة مع النظام الإيراني واسترضاء له إلى شن هجوم بوليسي مريب وغير مسبوق على مقر منظمة مجاهدي خلق، في ضاحية أوفيرسورواز الباريسية وعدد من منازل أعضاء وأنصار وعائلات شهداء المقاومة الإيرانية المقيمين بباريس، إثر وشاية كيدية مفبركة على أنها

مخازن سرية للسلاح ومراكز نشـــاط وتمويل إرهابي. واعتقل في هذه الحملة التي واجهت انتقادات محلية فرنسية وأوروبية وعالمية واسعة في حينها عدد من أعضاء منظمة مجاهدي خلق ونحن نتذكر أنها حملة باءت بالفشل وارتدت تداعياتها سلبا على النظام الإيراني، إذ لم يتم العثور على أي دليل يثبت تلك الأخباريات الكيدية التي اصطنعتها أجهزة مخابرات النظام الإيراني للإساءة إلى العلاقة بين فرنسا والمقاومة الإيرانية وتشويه سمعتها، مع أن الشرطة الفرنســية قامت بتفتيش دقيق وشــديد الصرامة حتى أنها قلعت بلاط حمامات مقر المنظمة ومنازل أعضائها ومؤيديها والحفر العشــوائي، بحثا عن الادلة الموهومة دون جدوى. كما أثبتت الصور التي أرشــفت للحملة، ما اضطرها إلى إطلاق سراح المعتقلين. وبقيت القضية في المحاكم الفرنسية تتنفس إطالات غير مسوغة من محامي أجهزة مخابرات النظام، بينما كان أعضــاء المنظمة يحتفلون كل ١٧حزيران/ يونيو فــي كل مكان في العالم بيوم انتصار الحق على الباطل. وأتذكر إني حضرت حفلا للأشرفيين بالمناسبة أقاموه في أشرف بالعراق عام ٢٠٠٥، وحضره أكثر من عشرة آلاف عراقي من أصدقاء المنظمة والمتعاطفين معها، تحت خيمة مفتوحة الأجنحة والجوانب على مســرح بديكور لا يصدق أقامها فنيو أشــرف ومهندســوها، يبث ســقفها قطرات الماء رذاذا باردا على المحتفلين مغربية حزيرانية لاهثة في الصحراء؛ أما المســرح الذي وقف عليه الموســيقيون والكورال والمطربون فقد شهد أروع الأغانــي والموســيقى الإيرانية من أقصى إيران إلى أقصاها ممثلا فولكلور شــعوبها المتوحــدة الأعراق والقوميات والطوائف في الأمة الإيرانية ببراعة فذة، ولم يكن المســرح الذي أثار دهشــة الجميع بجماليته وموضوعيته وزمن إنشــائه، إلا صناديق ذخيرة فارغة تم اســتخدامها على وفق رســم هندسي يكشــف روح الابتكار الثوري لدى الأشرفيين، وإلا مســتحيل أمام إرادتهم، وهو يحمل من المعانــي الكثير ومن المغزى أعمقه وأكبره، وأولها أن البندقية ليســت ســلاح القتال الوحيد من أجل الحرية والكرامة!! ما دعاني في وقتها إلى تســمية اشرف بـ«لؤلؤة صحراء العظيم»، وأتذكر أني ألقيت كلمة في الاحتفال تطرقت فيها إلى إبداعات الأشــرفيين هذه وقلت إن من لا يعرف المستحيل ليس أمامه إلا الانتصار، وإن انتصار مجاهدي خلق في معاركهم من أجل الحرية والكرامة استحقاق لا يمكن القبول بغيره لأنه حق، و«الحق إن علا» فليس للباطل إلا أن يندحر، وها هي الأيام تكرّ وتثبت صدق تلك الكلمة التي سجلت قبل أعوام وسيثبت التأريخ أنها الحكمة التي لا يمكن أن تنتكس.

وهي اليوم كما أرى جديرة أن تقرأ من جديد في حفل، اعتبار القضاء الفرنسي لهذا الحق الذي يأتي على حين يصعد النظام الفاشــي في طهران وعملاؤه في العراق حربهم الدموية

ضد الأشرفيين متحسبين للنصر المقبل الذي أول طلائعه هذا الاعتراف القضائي بمشروعية نضال الأشـــرفيين ومجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية كلها وعلى اختلاف أوجهها، ويمكننا تحت هذه الأضواء أن نفهم لماذا جندت وسائل إعلام النظام هذه الأيام للضغط على الحكومة العراقية إثر مجزرة أشرف كي تواصل تلك الصفحة المظلمة قبل أن تسقط ذرائعها واتهاماتها الواهية للمجاهدين «إنهم لا يمثلون شعوب إيران وإنهم مجرد منظمة إرهابية»، وهو رعب الباطل أمام «الحق إن علا».

فقد أصدر القضاء الفرنســـي وقاضي التحقيق ضد الإرهاب قرارا رســـميا بمنع ملاحقة رئيســـة الجمهورية المنتخبة من جانب المقاومة الإيرانية و٢٣شـــخصا من المســـؤولين، وأعضاء وأنصار المقاومة بتهمة الإرهاب وتمويل الإرهاب.

وقد أغلق نهائيا ملف ١٧حزيران/ يونيو كملف الإرهاب والذي كان قد فتح قبل ١٠سنوات في عهد الملا خاتمي بوصفه مشـــجعا للإصلاحات في نظام الولي الفقيه غير القابل للإصلاح على أســـاس إلصاق تهمة الإرهاب ضد المجاهدين، ووفقـــا للحكم الصادر فقد تم تأجيل إلى حين التحقيقات القادمة النظر بالاتهامات المالية والنقدية المرتبطة بهذا الملف.

وقـــد أكد أبرز الحقوقيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنســـان وأعضاء البرلمان في فرنســـا منذ عشر ســـنوات مضت أن هذه القضية ضد المقاومة الإيرانية المشروعة هي منذ البداية قضية سياســـية وأنها اختلقت بهدف استرضاء الفاشية الدينية الحاكمة في إيران والتعامل معها وأنها تخلو من أي عنصر جنائي.

وقـــد أثبتت الأدلة وجلســـات المحكمة المتتالية واحدة تلو الأخرى خلال ثماني ســـنوات صوابية ومصداقية المقاومة الإيرانية وتبين أن محتويات هذا الملف ليســـت سوى جزء من أكاذيب وافتراءات وزارة مخابرات النظام الإيراني وعملائة في الخارج وأن أقاويل «شهود الزور» لم تكن إلا نتيجة التعاون المباشر مع مخابرات الملالي وأجهزة الدعم المكلفة.

ومنذ البداية أكد أبرز الحقوقيين الفرنسيين والدوليين أن المقاومة ضد دكتاتورية الملالي هي حق مشروع للشعب الإيراني، وأن إلصاق تهمة الإرهاب وغيرها من الاتهامات الأخرى الباطلة ضد هذه المقاومة تشـــكل نقطة ســـوداء ووصمة عار في تأريخ القضاء في فرنسا، الدولـــة التي تعتز بحق وتفاخر بمقاومة الفاشـــية الهتلريـــة، وبالتالي فإن قرار القاضي في الحكم الصادر بمنع الملاحقة يعيد الاعتبار إلى القضاء والعدالة الفرنسية.

والآن وقد أقر المدعي العام ضد الإرهاب بأن المصدر الرئيســـي للاتهامات ضد المقاومة

الإيرانيـــة ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي قائمـــة الاتحاد الأوروبي للإرهاب التي أدرج فيها اسم المجاهدين بطلب من النظام الإيراني.

وهذه تفاصيل قرار القضاء الفرنســـي بالتهمة الكيدية التي روج لها النظام الإيراني ضد المجاهدين من خلال ملف الكيد السياسي القذر وقد حمل عنوان انتصار العدالة ومع أنه يكرر بعض ما أسلفنا إيراده، إلا أننا ندرجه هنا كوثيقة في ملف «الكيد السياسي».

المقدمة

يوم الأربعاء ١١أيار/ مايو ٢٠١١ قرر قاضي التحقيق الفرنسي في قسم مكافحة الإرهاب فـــي باريس رفـــع كل تهم الإرهاب وتمويل الإرهاب عن ســـتة وعشـــرين عضوا ومناصرا للمجلس الوطني للمقاومة. إن هذا القرار التأريخي وبعد عشـــر سنوات وضع نقطة النهاية لأحد أكثر ملفات السنوات الأخيرة تسييسا. ومن الواضح تماما أن صدور هذا القرار انتصار للمقاومة الإيرانية.

إن هذا القرار يستنتج أنه وبعد تحقيقات شاملة استغرقت عشر سنوات لم يتم العثور على أي وثيقة أو مستند لإثبات تهمة الإرهاب. كما يعترف القرار بحق المقاومة وشرعيتها ويؤكد شرعية نشاطات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حتى إبان تنفيذها عمليات مسلحة ضد النظام الإيراني ويعتبرها في إطار المقاومة الشرعية.

وبدوره أكد مكتب قاضي التحقيق في باريس عدم وجود وثائق ومستندات لإثبات التهمة، الأمر الذي كان واردا حتى قبل تعبير مكتب قاضي التحقيق عن رأيه برفع كل التهم عن أفراد المقاومة.

إن القرار الصادر عن قاضي التحقيق يظهر بوضوح أن تهمة الإرهاب الملصقة بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية خاصة في قائمة الإرهاب الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كان القاعدة الأساســـية لإصدار لائحة الاتهام فـــي ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ ضـــد أفراد المقاومة الإيرانية.

خلفية القضية

فـــي يوم ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ وفي الســـاعة السادســـة صباحا اقتحم حوالي

١٣٠٠شرطي مسلح ومجهز بالكمامات مكاتب المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية و١٢منزلا للاجئين الإيرانيين في مختلف أحياء وضواحي باريس. ووصفت وسائل الإعلام الفرنسية عملية الاقتحام هذه بأنها فريدة من نوعها في السنوات الثلاثين الماضية. فتم إصدار لائحة الاتهام الإرهابية ضد ٢٤ من أعضاء المقاومة الإيرانية في فرنسا.

الإرهاب كان ذريعة ولكن السبب أو الدافع الحقيقي كان انتهاج سياسة قائمة على مساومة ومسايرة النظام الإيراني من أجل تأمين مصالح اقتصادية. إن نظرة إلى واقع المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في فرنسا تظهر الطبيعة السياسة لهذه الهجمة الشرسة. إن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذي يتخذ من مدينة «أوفيرسورواز» الفرنسية مقرا له والذي يعرف كهدف رئيسي لتهمة الإرهاب المدعومة من قبل النظام الإيراني كان خاضعا لحراسة الشرطة الفرنسية وكان المسؤولون فيه يترددون ويتنقلون حتى يوم الاقتحام خاضعين للحراسة والحماية من قبل الشرطة. إذن لم يكن هناك أي اشتباه في نشاطات المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.

صفقة مخجلة

لقد كشف «جان كلود موريس» رئيس تحرير مجلة «جورنال دو ديمانج» الفرنسية في كتاب له بعنوان «إذا كررتم فسوف أفند» في عام ٢٠٠٣ بأنه وفي نيسان/ إبريل ٢٠٠٣ أي قبل شهرين فقط من عملية ١٧حزيران/ يونيو رافق «دومينيك دو ويلبن» وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في زيارته إلى طهران. فحضر جان كلود موريس بسبب حادث بالصدفة في اجتماع خاص ومغلق لوفد الخارجية الفرنسية مع وزير الخارجية الإيراني. فشهد على أن وزير الخارجية الإيراني طلب من دوويلبين إيقاف نشاطات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في فرنسا فوعده وزير الخارجية الفرنسي بأن فرنسا سوف تنفذ عملية ضد مجاهدي خلق في وقت قريب.

في أيار/ مايو عام ٢٠٠٣ توجه وزير التجارة الفرنسي إلى إيران فعقد صفقة تجارية مع إيران لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

في الأسابيع اللاحقة وقبل عملية الاقتحام يوم ١٧حزيران/ يونيو، قامت عدة شركات فرنسية عملاقة بعقد صفقات هائلة بقيمة مليارات الدولار مع النظام الإيراني.

في حزيران/ يونيو تم ترشيح كل من شركتي «توتال» الفرنسية و«بي.پي» البريطانية

النفطيتين لتشاركا المرشحين الآخرين في مزاد كبير للصفقات النفطية.

إن دمج هذا التعامل السياسي الاقتصادي مع حملة منسقة تماما للتشهير بمجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أدى إلى أحداث يوم ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣.

جوانب من القرار الصادر عن قاضي المحكمة

منذ اعتقالات حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ أثبتت التحقيقات القضائية علاقات وثيقة للغاية بين المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية وجيش التحرير الوطني الإيراني والدور الحيوي لمقره في فرنسا. ولكن لم يثبت كون هذه النشاطات الهامة انطلاقا من فرنسا يرتبط بمنظمة إرهابية.

ينبغي القول إن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية وجيش التحرير الوطني الإيراني مجموعة واحدة تهدف إلى إسقاط نظام الحكم القائم في إيران مع أن الهدف كان قد تم عرضه بوضوح وحتى كان الاطلاع عليه قد تحقق حتى قبل بدء التحقيقات القضائية حول نشاطات معارضة النظام الإيراني في أوفيرسورواز...

إن التحقيقات القضائية وبدقة عالية بشيء أو آخر قد حددت صنوف الأساليب المستخدمة المقترنة بعمليات حربية مثل ما كان يجري خلال الحرب الإيرانية العراقية باستخدام جيش تقليدي حقيقي وهو جيش التحرير وكانت هناك عمليات مسلحة داخل إيران تبنت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مسؤوليتها.

لا شك أن تأسيس جيش ما يتطلب عملية تموين للهجمات العسكرية، ولكن ذلك لا يجيز المساواة بين الهجمات العسكرية والأعمال الإرهابية. فحسب القوانين الفرنسية لا يمكن اعتبار هجوم عسكري يؤدي إلى معركة مسلحة بين العسكريين عملية إرهابية.

ولكن تحليل البيانات يمكننا من هكذا تقدير: إن الأهداف وبشكل منهجي هي أجهزة ومؤسسات حكومية وبعضها عسكرية وهذه العمليات المسلحة تطرح كردّ على جرائم النظام الإيراني.

إن محامي المطلوبين أكدوا أن العمليات المسلحة لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية تعبر عن الحق الطبيعي الثابت في مقاومة الظلم والمدرج في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان المواطنة. وبشكل عام يؤكدون أن هذا الحق الذي له قيمة دستورية

قــد تم الاعتــراف به على الصعيد الدولي أيضا خاصة في ميثــاق الأمم المتحدة. كما ويؤكد المحامون أن فرنسا قد أكدت لمدة طويلة أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد استخدمت في نضالهــا «ضد نظام الحكم القائم على العنف في إيران»، «حقها الشــرعي في إطار احترام الأعراف الدولية» لأن فرنسا استقبلت قادة المنظمة في أراضيها وأجرت الحوار معهم لكون أغلبهم لاجئين سياسيين.

فمن جهة لا توجد في الملف وثيقة تدل على عملية مسلحة تكون قد عمدت إلى استهداف المدنيين. لو كانت هناك هكذا وثيقة لأمكن الوصف بالإرهاب ولأحبط أية إشــارة إلى مقاومة الظلم لأن مقاومة الظلم تســتلزم على الأقل اســتهداف الظالم أي نظام الحكم وليس المظلوم أي المواطنين.

ومن جهة أخرى تنبغي الملاحظة أنه إذا كان القاضي لا يجوز له الســماح لنفســه بأن يصــف نظام حكم ما بأنه نظام ظالم، فكذلك أيضا لا يجوز له وعند عدم وجود أدلة كافية أن يتخذ القرار لوصف حركة معارضة بأنها ليســت حركة مقاومة بقدر ما هي حركة إرهابية. إن عدم جواز تقييم النظام الإيراني من قبل القاضي من دون دخوله اعتبارات سياسية تماما لا يعنــي أن يصف القاضي معارضيه بأنهم إرهابيون خاصة عند عدم وجود دليل على أنه لا يمكن لهم اســتخدام حقهم في مقاومة الظلم تحت أية ظروف. وبالضبط عند عدم وجود أدلة مادية ومتقنة يجب تنفيذ القاعدة الأساســية لقانون الجزاء فــي بلدنا بأنه وفي حالة وجود الشك والتردد فإن الأفراد الخاضعة للتحقيق يجب عليهم الاستفادة منها الأمر الذي يؤدي في هذا الملف إلى نبذ صفة الإرهاب.

علمــا بأنه لا يتم الحصول من الملف على أدلة كافيــة لإثبات التهم ضد المتهمين بأنهم ارتكبوا جرائم جمعية للمذنبين لغرض إعداد عمليات إرهابية وتمويل مؤسســة إرهابية، فنصدر أوامرنا بمنع ملاحقة الأشــخاص المذكورين آنفا وأي شــخص آخر بهذه التهمة.

وفي السنوات التالية أضيف إلى ملف ١٧حزيران/ يونيو سلسلة أخرى من الاتهامات الواهية الأخرى لكســب الوقت وحتى لا يظل الملــف فارغا. ولكن الطريق لم يوصل إلى نتيجة.

د . الملالي يسعون جهدهم لمنع رفع اسم مجاهدي خلق من لائحة الإرهاب

اتخذ هذا السعي أشكالا عديدة قبيل القرار القضائي الأمريكي ببطلان تهمة الإرهاب التي سوقت إيرانيا وأمريكيا ضد المنظمة بنية احتواء النظام الإيراني على وفق الرؤية الغربية التي أثبت الزمن بطلانها فجندت العديد من الرموز الغربية لمنع هذا الرفع وكان من أشد الممانعين لهذا الرفع «جاك ستـرو» وزير الداخليـة البريطاني ولكن كل الذين حاولوا هذا المنع على وفق رغبة الملالي فشلوا في وقف قاطرة العدالة القضائية في أمريكا وأوروبا وشطب اسم المنظمة نهائيا من لائحة الإرهاب، وتم التصديق على أنها منظمة معارضة ضد نظام دكتاتوري تخوض كفاحا مشروعا لا علاقة له بالإرهاب وهناك مرافعات ودفاعات عديدة خاضها محامو المنظمة وأصدقاؤها طوال خمسة عشر عاما أوصلت القضاء الأمريكي والغربي بعامة إلى الاعتراف بهذه الحقيقه، وتحضرني هنا مهزلة جرت في أوروبا وتحديدا في ألمانيا كانت بطلتها رئيسة حزب الخضر الألماني آنذاك، والواقعة كما نقلتها الصحافة الألمانية جرت على وفق السيناريو المثير للسخرية التالي:

تصافح «شيخ عطار» الدبلوماسي الإرهابي وسفير نظام الملالي في ألمانيا بـ«كلوديا

«شيخ عطار» الدبلوماسي الإرهابي وسفير نظام الملالي في ألمانيا و«كلوديا روث»

روث» رئيسة حزب الخضر الألماني التي هي من الدعاة المعروفين للعلاقات مع نظام ولاية الفقيه، وواحدة من المقربين لـ«مارتن كوبلر» ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومدير مكتب اليونامي لمساعدة العراق الذي تولى ملف أشرف وقام بأقذر مخادعة لنقل سكانه إلى خرابة «ليبرتي» التي لا تصلح لسكنى البشر بحسب لجان الأمم المتحدة. هذا التصافح لاقى احتجاجات شديدة لدى الأوساط الألمانية. منها صحيفة «دي ولت» الألمانية التي كتبت في هامش مؤتمر الأمن في ميونيخ تقول: «توجهت رئيسة حزب الخضر "كلوديا روث" وهي فرحة وعلى شفتيها ابتسامة نحو سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في برلين "علي رضا شيخ عطار" وضربت بيدها على يده... ما لا يمكن رؤيته هو أن يد السفير ملطخة بدماء كثيرة؛ وهو شخص معتمد للرئيس الإيراني. وخلال أعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥ أي في عهد الخميني كان محافظ كردستان وأذربيجان الغربية ولذلك فهو يتحمل مسؤولية تنفيذ أحكام الإعدام بحق مئات من الكرد المعارضين». وتعالت هذه الاحتجاجات إلى درجة طالبت فيها بعض الأوساط الألمانية باستقالة السيدة روث من عضوية البرلمان.

كما أثار هذا «التصافح» نقاشات وجدلا حادا داخل نظام الملالي بحيث اضطر سفير الملالي في ألمانيا إلى أن يقول في نفي مثير للضحك: «إني رفعت يدي من باب الاحترام وليس بقصد مد اليد للمصافحة. كما أن السيدة روث هي الأخرى رفعت يدها ولكن المسافة كانت قريبة ولم يحدث أي تلامس»!؟ غير أن الأمر لم يتوقف عند ذلك بل أذعن قائلا: «السيدة روث وحزب الخضر على رغم أنهم في اختلاف معنا في بعض القضايا بما فيها قضايا تتعلق بحقوق الإنسان إلا أنهم يشتركون في الرأي معنا في خطورة وإرهابية المنافقين». وبما أن «صحيفة بيلد هي داعمة للصهاينة وكذلك زمرة المنافقين الإرهابية، فهم يريدون من خلال طرح هذا الأمر توجيه ضربة لروث بسبب معارضتها للمنافقين وكذلك تشويه سمعتي بصفتي سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإيحاء بأنني مجرم» (وكالة قوات الحرس المسماة بـ«فارس» ٩شباط/ فبراير ٢٠١٣).

السيدة كلوديا روث وبعض من زملائها في كتلة الخضر في البرلمان الاتحادي الألماني وكذلك في البرلمان الأوروبي هم من قادة دعاة الصداقة مع الفاشية الدينية الحاكمة في إيران وتعارض فرض العقوبات عليها وهي تعادي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وكانت لها زيارات عديدة إلى إيران في ظل حكم الملالي [ووقفت موقفا معاديا وشديدا ضد رفع اسم المنظمة من لائحة الإرهاب ولكنها لم تجن غير الخيبة].

كلوديا روث وقبل شهرين من شطب اسم مجاهدي خلق من قائمة الإرهاب للاتحاد

الأوروبي سعت جاهدة ومن خلال تكرار مزاعم الملالي ضد مجاهدي خلق لتصرف النظر عن رفع اسم المنظمة عند ١٥٠ من نواب البرلمان الاتحادي الألماني المطالبين بشطب اسم مجاهدي خلق من القائمة (صحيفة فرانكفورتر ألجماينة – ٢٨تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨) ومنع أي تأييد للمعارضة الديمقراطية الإيرانية. وقد كررت في بيان رسمي ورسالة إلى نواب البرلمان بتأريخ ٢٧تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ دعايات نظام الملالي ضد مجاهدي خلق واستنتجت تقول باطلا وبإملاء من ملالي إيران: «إننا نبتعد بحزم عن تقدير مجاهدي خلق كـ"معارضة ديمقراطية إيرانية" ».

كلوديا روث وزملاؤها في كتلة الخضر في البرلمان الاتحادي الألماني يسعون بوعي مدفوع الثمن لوصف مجزرة تموز/ يوليو ٢٠٠٩ التي ارتكبتها قوات المالكي بحق الأفراد المحميين تحت اتفاقية جنيف الرابعة واللاجئين المجردين من السلاح في أشرف بأنه ناجم عن «قوة انتقامية من جانب الأكراد والشيعة العراقيين الذين قمعوا في ٢٠٠٣ بشكل عنيف». وذلك في محاولة لتطهير أيدي المالكي المطلخة بالدماء وأيدي أسياده في طهران (سؤال برلماني لكتلة حزب الخضر الألماني – أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩).

أليس هذا نفس التبرير البشع الذي لجأ إليه نظام الملالي والحكومة الصنيعة لهم في بغداد لشن هجمات عديدة على مجاهدي أشرف وقتل ٥٠ منهم وإصابة وإعاقة أكثر من ١١٠٠ منهم وفرض حصار تعسفي لمدة أربعة أعوام ونصف العام عليهم وممارسة التعذيب النفسي ضدهم باستخدام ٣٠٠ مكبرة صوت.

والسيدة كلوديا روث ومارتن كوبلر أدوات الكيد السياسي ضد المجاهدين في مضاميرهما وعلى وفق مراكزهما، كانت لهما علاقات قريبة جدا وكانت لهما لقاءات عديدة معا في العراق وألمانيا (بيان المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ١٩شباط/ فبراير ٢٠١٣).

لوبي النظام الإيراني في الولايات المتحدة أداة هامة لبث الأكاذيب ضد مجاهدي خلق

كانت مهمة لوبي النظام الإيراني الأولى في الولايات المتحدة ممن توغلوا حتى أعلى المناصب في إدارة أوباما العمل على إبقاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في قائمة الإرهاب بشتى الطرق وتوجيه التهم المفبركة إليهم. إلا أنهم لم يتمكنوا من تمرير هذه الأكاذيب أمام إصدار المحاكم أحكاما متتالية وفي نهاية المطاف إصدار الحكم القاضي بسحب اسم المنظمة من قائمة الإرهاب نهائيا. مع أن هذه المحاولات أدت إلى إطالة زمن تسمية المنظمة في

القوائـــم الإرهابية إلا أنه وبالتأكيد مجاهدي خلق والشـــعب الإيراني هـــم الذين دفعوا ثمنها بدمائهم.

أحـــد النماذج هو رســـالة بثها ٣٧ من الأشـــخاص المنتمين للوبي النظـــام في صحيفة «فاينشنال تايمز» بتأريخ ٨آب/ أغسطس ٢٠١١ طالبوا فيها بعدم شطب اسم المنظمة من قائمة الإرهاب الأمريكي. إن موقعي هذه الرسالة جميعا من لوبي النظام في الولايات المتحدة وفـــي ما يلي موجز عنهم وهم كانـــوا ولا يزالون أداة هامة لبث الأكاذيب ضد مجاهدي خلق في أمريكا.

*** الجواسيس الإيرانيون بيننا**

٢٠١٣/٣/٧

بقلم: ريتشارد أر. أشوبرل – يونايتد برس إينترنشنال (يو.بي.آي)

[«ريتشـــارد آر. أشـــوبرل» وكيل مكتب التحقيقات الفدرالي السابق، له تجربة ١٦سنة من النشاطات المضادة للاستخبارات والإرهاب وتطبيق القانون وقد رقي من موظف ميداني إلى قائد مســـؤول في مناصب تنفيذية في مركـــز مكتب التحقيقات الفدرالي والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب].

واشنطن – ٧آذار/ مارس – (يو.بي.آي): يورد تقرير جديد أعدته وزارة الدفاع الأمريكية ومكتبة الكونغرس مشـــاهد الخوف من عمليات وزارة المخابرات الإيرانية هنا في الولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي يقوم الفريق الجديد للأمن القومي للرئيس أوباما بتقييم خياراته لاحتواء ودفع طموحات إيران النووية، يجب وضع هذا الموضوع بالحســـبان قبل أن تؤثر العقوبات بشـــكل كامل وقبل إطلاق طلقة واحدة فيبدو وكأن هناك حرب هجومية وممولة جيدا بشـــكل كامل قادمة.

وبموجـــب هذا التقرير، إن الأهداف الأولية لـــوزارة المخابرات الإيرانية هي المعارضين والمجموعـــات المعارضة التي تنوي تقويض النظام أو اجتثاثـــه، فيما هذه المجموعات لها درجات مختلفة من الدعم في الولايات المتحدة، إلا أنه هناك خوف وكراهية لهم في طهران.

وتركز وزارة المخابرات على التشـــهير بمنظمـــة «مجاهدي خلق» باعتبارها أهم تهديد

داخلي وشـــنت حملة جديدة للتضليل في الولايـــات المتحدة والغرب لتقويض الدعم الأخلاقي والسياســـي لهذه المجموعة، وفي هذه الحملة ظهرت إســـتراتيجية جديدة تعترف بالحقيقة السياســـية أن إيـــران مكروهة في الولايـــات المتحدة، إلا أنها تعتبـــر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وسائر المعارضين بأنها الأسوأ.

ويعتقد أن هذه الإستراتيجية ســـتبقي الولايات المتحدة على طاولة المفاوضات وتهمش منظمة مجاهدي خلق باعتبارها بديلا سياسيا فعالا لتغيير النظام.

وكشرط مســـبق للمفاوضات وبإصرار طهران، تم وضع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية فـــي لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية في الخارجية الأمريكية. وضاعفت وزارة المخابرات الإيرانيـــة جهودها منذ شـــطب منظمة مجاهدي خلق من اللائحة في تشـــرين الأول/ أكتوبر الماضي، محاولة لإضعاف موقع منظمة مجاهدي خلق باعتبارها بديلا رئيسيا لطهران.

على ســـبيل المثال، يؤكد التقرير أن «وزارة المخابرات الإيرانية تجند أعضاء ســـابقين للمنظمة في أوروبا لشن حملة تضليل ضد منظمة مجاهدي خلق».

ومن بين الذين ذكرت أسماؤهم «مسعود خدا بنده» وزوجته البريطانية. ويوضح التقرير وبالتفصيل كيف تم اســـتخدامهما في منتصف التسعينات من قبل وزارة المخابرات الإيرانية وتم اســـتغلالهما ضد المعارضة حيث قام مسعود خدابنده وزوجته بحملة تشهير ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

ويشـــير التقرير إلى تبني مسعود وزوجته موقع «إيران إينترلينك» تلبية لأوامر طهران فيما هناك مقالات مشـــوهة من مصادر خبرية مضللة ضـــد مجاهدي خلق كذلك مقالات من مصادر النظام نفسه.

على سبيل المثال، هناك مقال من «أسكار منتوبي» حول مجزرة مؤلمة في مخيم أشرف ارتكبتها القوات العراقية في نيســـان/ إبريل ٢٠١١ بعنوان «الجنود العراقيون يقتلون أحد أهالي ساكرامنتو السابقين». وبعد ذلك نشر موقع «إيران إينترليك» هذا المقال بعنوان آخر وهو «البنت الأمريكية من مواليد باكســـتان ضحية أخيرة لجماعة رجوي، العنف في مخيم العراق الجديد (أشرف سابقا) ».

ويؤكـــد تقرير البنتاغون أنـــه بات هذا التضليل أمرا عاديا مـــن جانب وزارة المخابرات الإيرانية وعناصرها.

في الحقيقة، هذه التهم ضد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في هذا الموقع ليست إلا تكرار أكاذيب النظام حرفيا، فيما وبالرغم من مزاعم مديري الموقع بأنهم يدعمون إيران ديمقراطية علمانية، إلا أنه هناك مقابلات وكليبات من «برس تي في» للنظام تجدونها على الموقع.

وليس بصدفة أن «تريتا بارسي» دفع مبلغ ٢٣٧٨ دولار إلى خدابنده، وبارسي هو إيراني – سويدي سافر إلى الولايات المتحدة قبل ١٠ سنوات لفتح محل يسمى بـ«نياك» لتحسين التعامل مع طهران وتخفيف حدة العقوبات الدولية على إيران.

وقام بارسي مؤخرا وفي محاولة فاشلة، بمقاضاة أمريكي – إيراني كان قد اتهم بارسي بأنه عنصر للديكتاتورية في إيران إلا أنه فشل (بارسي) في المحكمة العام الماضي.

وحان الوقت للولايات المتحدة أن تخوض الحرب المعلوماتية وأولا يجب أن لا يسمح لعناصر إيران باستغلال الحرية والديمقراطية في بلدنا وإضعاف الجهود لإقامة الديمقراطية في إيران ويجب تقويض هؤلاء الأشخاص والمنظمات الواجهية التي تديرها إيران.

كما يجب ازدياد الدعم لمصادر معلوماتية حقيقية تدعمها الولايات المتحدة لمواجهة الدعايات الرسمية الإيرانية.

وقبل كل شيء يجب أن لا تشكل الولايات المتحدة خياراتها السياسية على أساس هذه المعلومات المضللة. وقد أفشلت المفاوضات مع إيران لعقود في حين تم تهميش المجموعات المعارضة المشروعة ما وفر للنظام الوقت لمضي قدما باتجاه امتلاك الأسلحة النووية بهدوء.

*** مستشارة عليا لـ«أوباما» عملت لحساب لوبي إيراني**

الخميس – ٢نيسان/ إبريل ٢٠١٥

العربية نت – سعود زاهد

كشفت وسائل إعلام أمريكية أن مستشارة الأمن القومي الأمريكي العليا السيدة «سحر نوروز زادة» الإيرانية الأصل، كانت تعمل في لوبي ينشط لصالح طهران في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان البيت الأبيض نشر قائمة بأسماء كبار المسؤولين الأمريكيين الذين حضروا يوم الثلاثاء الماضي مؤتمرا للرئيس أوباما، حيث كانوا على اطلاع مباشر بتفاصيل المفاوضات النووية بين إيران ودول مجموعة ٥+١، ومن بين هؤلاء يمكن مشاهدة اسم الأمريكية من

أصول إيرانية «سحر نوروز زادة» الموظفة السابقة بـ«نایاك» (المجلس الوطني للإيرانيين الأمريكيين) الذي تقول المعارضة الإيرانية إنه يعمل للدفاع عن مصالح إيران في أمريكا.

وكانت صحيفة «ديلي بيست» الأمريكية نشرت أسماء مسؤولين من بينهم «سحر نوروز زادة» مديرة شؤون إيران في مجلس الأمن القومي الأمريكي، بينما تفيد التقارير أنها كانت عضوا ناشطا في اللوبي الإيراني بواشنطن.

ومن ناحية أخرى، أشار موقع «بريت بارت نيوز» إلى عدة مقالات تحمل توقيع مستشارة الأمن القومي الأمريكي نشرت لفائدة «نایاك» الذي توجهت إليه أصابع الاتهام بالعمل لصالح النظام الإيراني.

- صحيفة أمريكية تثير الانتباه إلى اللوبي الإيراني في البيت الأبيض

«فضيحة أوباما الجديدة»

وحسب تقرير نشره موقع «سبيده دم» الناطق باللغة الفارسية المعارض، تحت عنوان «فضيحة أوباما الجديدة» نقلا عن معلومات في موقع «لينكد إن» للتواصل الاجتماعي، فإن «نوروز زادة» كانت تعمل في عام ٢٠٠٥ كمحللة لصالح وزارة الدفاع الأمريكية ومن هناك فتحت طريقها في عام ٢٠١٤ إلى البيت الأبيض وبالتحديد إلى «مجلس الأمن القومي الأمريكي».

- ما اللوبي الإيراني «نایاك»

وحسب المعلومات المتوفرة، يعمل المجلس الوطني للإيرانيين الأمريكيين «نایاك» (بالإنجليزية:National Iranian - American Council) كمنظمة غير ربحية، تهدف إلى الحفاظ على الحقوق السياسية للأمريكيين من أصول إيرانية في إطار قوانين الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظم «نایاك» من خلال أنشطته العديدة اجتماعات ومؤتمرات بحضور عدد من رجال السياسة في واشنطن وخاصة أولئك الذين يلعبون دورا مهما في صناعة القرار الأمريكي تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكان حسن داعي الإسلام، الصحافي الأمريكي من أصل إيراني الموالي لـ«منظمة مجاهدي خلق»، اتهم في مؤتمر له عام ٢٠٠٧ في «أريزونا»، «نایاك» بالموالاة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأنها تتلقى الدعم من طهران.

وفي حينها، نفى مدير «نارياك» السيد «تريتا بارسي» هذه الاتهامات، وإثر كشف الكثير من الوثائق في محكمة للفصل في هذه الاتهامات، كتب مراسل صحيفة «واشنطن تايمز» لشؤون الأمن القومي «إلي ليك» قائلا: «يثار المزيد من الأسئلة حول استخدام هذه المنظمة (نارياك) نفوذها خدمة للسياسة الإيرانية الأمر الذي يشكل خرقا للقوانين الاتحادية».

وفي سياق متصل، ولدى انتخاب «جون كيري» وزيرا للخارجية الأمريكية، سلطت الصحافة الضوء على زواج ابنته «فانيسا كيري» من طبيب إيراني يدعى «بهروز والا ناهيد»، وحسب بعض الأنباء غير المؤكدة، فقد سافر العروسان قبل زواجهما عام ٢٠٠٩ إلى إيران.

وعلى خلفية انتشار خبر زواج ابنة وزير الخارجية الأمريكي، أعربت بعض الأوساط الأمريكية والإيرانية المعارضة عن قلقها من التأثير العاطفي الناتج عن مصاهرته للإيرانيين على موقفه من طهران، خاصة أنه نقل عنه رغبته في السفر إلى إيران ومعارضته لتشديد العقوبات ضد طهران، فضلا عن رفضه توجيه أي ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وإصراره على مواصلة المفاوضات مع النظام الإيراني حتى التوصل لاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني.

*** عائلة إيرانية ثرية وراء «صفقة» النووي مع أمريكا**

العربية نت

الخميس – ١٧أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥

لعبت أسرة إيرانية (أب وابنان وبنت وصهر) في أمريكا دورا محوريا في تشكيل لوبي إيراني قوي في العاصمة واشنطن. عائلة «نمازي» التي تنشط في مجال الأعمال كان لها بحسب الإعلام الأمريكي مهمة خطيرة في إقناع صناع القرار بكل من طهران وواشنطن للبحث عن حلول دبلوماسية بدل المواجهة.

وسبق وأن سلط موقع «العربية نت» الضوء على أنشطة اللوبي الإيراني في أمريكا واقترابه من صناع القرار في واشنطن وتواجد عضوة سابقة منه في منصب مستشارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما. كما كتب عن زواج ابنة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري من طبيب إيراني وحضور نجل وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) لحفل الزواج. كما تطرق موقع «العربية نت» للإيراني السويدي «تريتا بارسي» ودوره في الدفاع عن

المصالح الإيرانية تحت شعار «الدفاع عن الأمريكيين من أصول إيرانية».

- أسرة إيرانية غامضة

وفي هذا السـياق ونظرا للتقارب بين الإدارة الأمريكية وطهران، نشر موقع «دي ديلي بيسـت» أمس الأربعاء، مقالا كشـف خفايا الدور الذي لعبته أسرة إيرانية غامضة في ردم الهوة بين البلدين ومحاولاتها الآن استثمار ذلك خدمة لمصلحتها.

زعيم اللوبي الإيراني «تريتا بارسي» مع وفد المفاوضات النووية في فيينا

يـرى من يعتبر الاتفاق النووي الذي أبرم في حزيران/ يونيو الماضي انتصارا لطهران، بأن هذا الفوز لم يمنح شـرعية للأنشـطة النوية الإيرانية فحسـب، بل شكل نجاحا ملحوظا للوبي الإيراني الذي يتعاظم نفوذه في أمريكا.

«الرابطـة الوطنية للأمريكيين – الإيرانيين» المعروفة اختصارا باسـم «نـاياك»، لعبت دورا بـارزا في تقديم الاستشـارات لأعضـاء مجلس النواب الأمريكـي بخصوص الاتفاق النووي الذي توصّلت إليه القوى الكبرى المسماة بمجموعة الـ١+٥ مع إيران. وتقف أسرة «نمـازي» خلف كواليس هذا اللوبي الإيراني وتلعب دورا محوريا غير مشـهود في إدارة «نـاياك»، وتنتظر الآن الأرباح الاقتصادية التي سيأتي بها الاتفاق النووي.

- من هي «أسرة نمازي»؟

لم يتردد اسم أسرة «نمازي» كثيرا في وسائل الإعلام الأمريكية حيث لم تبد هذه العائلة رغبة في إبداء الرأي حول ما نشـرته «دي ديلي بيسـت»، حسـب كاتـب المقال «ألكس

شـــيرازي» الذي يبدو من اســـم الأســـرة بأنه إيراني هو الآخر، ولكنه فضل اســـتخدام اسم مستعار حتى لا تتعرض أسرته للمضايقة في إيران، حسب ما جاء في الموقع الأمريكي.

ويؤكـــد أقارب عائلة «نمـــازي» أن هذه الأســـرة بعيدة كل البعد عن السياســـة وتميل للأنشطة الاقتصادية والمالية أكثر من أي نشاط آخر، في حين تستفيد من الحريات السياسية والاقتصادية الغربية لتتعامل مع الديكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران على حد تعبير ألكس شيرازي.

كبير الأســـرة يدعى «محمد باقر نمازي» وكان لفترة، خلال حكم محمد رضا شاه بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩) محافظـــا لإقليم خوزســـتان الإيراني، إلا إنه لم يتعرض للمحاســـبة بعد الثورة التي أســـقطت الشاه وسمح له بمغادرة إيران متوجها إلى أمريكا في عام ١٩٨٣ مع أسرته التي تضم ابنيه «بابك» و«سيامك» وابنته «بري» التي تزوجت من «بيجن خواجه بور»، وهو عضو مؤسس في شركة «آتيه بهار» القريبة من «نـاياك» كما أنه كاتب مساهم في صحيفة «مونيتور».

ه ـ الكيد السياسي لنظام الملالي ضد المجاهدين ودور «كوبلر» فيه

و«كوبلـــر» أو «مارتـــن كوبلر» هو الســـفير الأممـــي في العراق (ممثـــل الأمين العام للأمـــم المتحدة) ومدير مكتب اليونـامي لمســـاعدة العراق، والرجل الذي تولى ملف أشـــرف والأشـــرفيين، فســـار على وفق إملاءات نظام ولاية الفقيه وصنيعته حكومة المالكي وتخلى عن شـــرف القسم الذي أداه في أن يكون مخلصا وحياديا وأمينا، وبذلك فقد شرفه فطرد من العراق شر طردة واســـتبدله الأمين العام للأمم المتحدة بسواه، والمكتب (اليونـامي) وإن لم يؤد واجبه كما يجب تجاه الأشـــرفيين بعد انتقالهم القســـري إلـــى خرابة «ليبرتي»، إلا أنه يعد مرجعا لخيانات كوبلر التي ثبتها مدير قســـم حقوق الإنســـان في ذات المكتب، الجزائري «طاهر بومدرا» الذي استقال من عمله احتجاجا على انتهاكات كوبلر وخياناته.

وفي تقرير رئيسي لها كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» مؤامرات كوبلر ضد الأشرفيين وتواطؤه مع طهران وحكومة بغداد في عملية ترحيلهم إلى ليبرتي مخادعة، بعد بذله وعودا عرقوبيـــة كان يعـــرف أنها تبذل لمجرد الإقناع وليس للتنفيذ. وفـــي عنوان رئيس لها قالت الصحيفة:

«عوائل الضحايا يسألون الأمين العام للأمم المتحدة»:

هل تعرفون أن ممثلكم في العراق:

- وقع مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية دون موافقة السكان بينما كان قد وعدهم بأنه سوف لن يقوم بهذا العمل؟

- وأنه تستر على تقييم الأمم المتحدة عن هشاشة الأمن في مخيم ليبرتي؟

- وتستر على تقييم من خبير الملاجئ في الأمم المتحدة بأن مخيم ليبرتي لا ينسجم مع المعايير الإنسانية للأمم المتحدة؟

«مارتين كوبلر» ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المقال في العراق

- وأنه أصدر الأوامر لموظفي اليونامي بعدم تقديم التقارير عن الحقائق في مخيم ليبرتي؟

- وأنه قدم صورا انتقائية ومزيفة لتضليل السكان والمجتمع الدولي حول الحالة الحقيقية في مخيم ليبرتي؟

- كما كذب حول أبعاد مساحة مخيم ليبرتي الحقيقية؟

- وامتنع حتى عن زيارة قصيرة للمخيم بعد القصف الصاروخي الذي تعرض له المخيم «لأسباب أمنية» بينما كان يدعي بأن المخيم آمن للسكان؟

- وهل لديكم علم عن الشهادة التي أدلى بها الرئيس السابق لقسم حقوق الإنسان في اليونامي (طاهر بومدرا) أمام الكونغرس الأمريكي حول سوء تعامل ممثلكم؟

وبعد أن طرحت الصحيفة هذه الأسئلة خلصت إلى القول إن هناك حلين يمكن تصورهما كما قال «ستراون ستيفنسون» رئيس هيئة العلاقات مع العراق في البرلمان الأوروبي:

إما نقل جميع السكان دون استثناء وبشكل مؤقت إلى مكان في الولايات المتحدة أو أحد البلدان الأوروبية، أو إعادتهم إلى أشرف لتتم أعادة توطينهم من هناك.

وفي كلا الحلين هناك عنصران حيويان؛ أولا: يجب أن يشمل الجميع دون استثناء، وثانيا: كون الأمر ملحا، لذا يجب عدم إضاعة الوقت بمباحثات غير مجدية واستمرار الأساليب السابقة حتى حدوث كارثة أخرى.

لقد كان لضحايا ٩شباط/ فبراير موقع قانوني كـ«أشخاص محميين» من قبل الولايات المتحدة وعوائلهم يستحقون الإجابة. وأكدت الصحيفة أن هناك خطوات ضرورية قبل خسارة مزيد من الأرواح:

١- إعادة اللاجئين إلى بيتهم أشرف، لحين إعادة توطينهم في البلدان الثالثة

٢- استبدال مارتين كوبلر بممثل محايد لحل هذه الأزمة الإنسانية

وما قالته الصحيفة في تقريرها المختصر هذا، يسجل كل ما يتفق عليه الآن متابعو ملف أشرف وليبرتي وسكانهما وحقوقهم القانونية والإنسانية في أبسط خطوطها وأدنى متطلبات رعاية حقوق الإنسان.

والمؤسى حقا أن المنظمة الأممية اكتفت باستبدال كوبلر ولم تناقشه الحساب ولم تحقق معه حول تواطئه، فمر الكيد السياسي لنظام الملالي ضد المجاهدين دون أن يناقشه أحد، لكننا هنا نعيد التساؤل حوله والحساب عنه وسنعيده حتى نحصل على حقنا كمناضلين في مضمار حقوق الإنسان فالجريمة لا تسقط بالتقادم.

و . إدانة إطلاق الأكاذيب من قبل كوبلر وتواطئه مع نظام الملالي وحكومة المالكي

«قناة الحرية» (تلفزيون إيران الوطني)

تزامنا مع عقد جلسة مجلس الأمن الدولي نظم أنصار المقاومة الإيرانية مظاهرة أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك ضد إطلاق الأكاذيب من قبل مارتن كوبلر في مجلس الأمن الدولي وتواطئه مع نظام الملالي وحكومة المالكي في ارتكاب الجريمة ضد الإنسانية [ومحلها الأشرفيون]. وشارك كل من «باتريك كنيدي» و«السيدة نوئنومبي توتو» ناشطة

في مجـــال النضال ضد العنصرية في إفريقيا الجنوبية وهي ابنة الأســـقف «دزموند توتو» الحائز على جائزة النوبل للســـلام والعقيد «ويسلي مارتن» القائد السابق للقوات الأمريكية لحماية أشرف. وفيما يلي جانب من كلماتهم في هذه المظاهرة:

- باتريك كندي:

«هل يجوز لمارتن كوبلر الاســـتمرار في إطلاق أكاذيبه حول الوضع الإنســـاني للأفراد المحميين في مخيمي أشـــرف وليبرتي؟ إذا، لماذا يستمر كوبلر في أكاذيبه؟ اليوم إننا نعرف الحقيقة لأنه كشـــف أحد موظفي كوبلر، الســـيد بومدرا الحقيقة لنا. والآن مرة أخرى يحاول مارتن كوبلر إطلاق الأكاذيب، إلا أن بإمكان الأمم المتحدة أن ترفض هذه الأكاذيب».

- الســـيدة نوئنومبي توتو ناشطة في مجال النضال ضد العنصرية وابنة الأسقف دزموند توتو:

«نجتمـــع هنا اليوم لكي نقول إن صوت مارتن كوبلر ليـــس صوتا لحقيقة ما يجري في مخيم ليبرتي. إن تصريحاته حول المعارضة الإيرانية أمام الملالي الحاكمين في إيران عارية عن صحة وما يقول كوبلر ليس شـــيئا ما يحتاج إليه العالم. وما يحتاج العالم أن يســـمع هو مـــا يقول أولئك الذين اجتمعوا هنا وداعمين إيران الحرة في كل أرجاء العالم. إننا نعرف أنه عندما قال كوبلر إن ليبرتي هو مكان آمن لسكان أشرف هو ما يعتبر الكذبة الأولى له وهي كذبته الكبيرة. وإننا اليوم هنا لكي نقول إنه يجب ألا تستمع الأمم المتحدة إلى كوبلر، بل يجب أن تسمح لسكان أشرف وليبرتي بالكلام. وقد طالب السكان بإيفاد هيئة لتقصي الحقائق إلى هناك لأنهم يريدون إسماع العالم المخاوف والتجارب على لسانهم أنفسهم. وإننا نطالب الأمم المتحدة التي تمثل العالم كله القيام بزيارة ليبرتي».

- العقيد ويسلي مارتن القائد السابق للقوات الأمريكية لحماية اشرف:

«أجريت تحقيقات مؤخرا ووجدت أن مارتن كوبلر أحد أكثر الوجوه منبوذية. وقد تحدثت مباشـــرة معه هاتفيا حينما أطلق الوعود الكاذبة حول توفير الأمن في مخيم ليبرتي. مارتن كوبلر يشـــبه "جوزيف غوبلز" وزير الدعاية في حكومة "أدولف هتلر". كوبلر فشـــل في أداء مهمته».

هـــذا هو مارتن كوبلر المجـــرم المخادع كلب الدجل والكيد السياســـي مدفوع الثمن ضد المجاهدين الأشرفيين.

ز . تقرير اليونامي المفعم بالتزوير والتضليل والدجل والكيد السياسي، ضوء أخضر لمواصلة القمع في أشرف وليبرتي وتصعيده

تقرير اليونامي الذي يغطي الفترة الواقعة بين الأول من كانون الثاني/ يناير و ٣٠حزيران/ يونيو ٢٠١٢ يتستر من خلال الأخبار الكاذبة والتحريف على واقع عملية النقل القسري ونقض الحقوق الأساسية للسكان والحصار المفروض منذ ٤سنوات عليهم وتحويل ليبرتي إلى سجن وتبييض جرائم الحكومة العراقية والنظام الإيراني.

اليونامي وبرئاسة مارتن كوبلر أصدرت يوم ٢١كانون الأول/ ديسمبر تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في العراق ليغطي الفترة الواقعة بين الأول من كانون الثاني/ يناير و٣٠حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وحاول التقرير في الفقرة المتعلقة بأشرف وليبرتي أن يصور ليبرتي جنة في العراق وذلك من خلال إطلاق الأكاذيب وتجاهل الحقائق على أرض الواقع وتحريفها والإيهام بأن السكان يتمتعون بمزايا أكثر مما يتمتع بها المواطن العراقي.

وفي الواقع فإن الهدف من هذا التقرير هو التغطية على عملية الإجلاء القسري لسكان أشرف واستلاب حقهم في حيازة ممتلكاتهم والحصار الجائر المفروض عليهم منذ ٤سنوات وتحويل ليبرتي إلى سجن وافتقار ليبرتي للمعايير الإنسانية وحقوق الإنسان فضلا على نقض في الحقوق الأساسية للسكان وانتهاكات في الاتفاقيات الدولية وتبييض الجريمة ضد الإنسانية التي ترتكبها الحكومة العراقية العاملة بطلب من النظام الإيراني في طريق مهده ويمهده مارتن كوبلر. التقرير يعد بالنسبة للحكومة العراقية والنظام الإيراني بمثابة الضوء الأخضر للاستمرار والتصعيد في السياسات القمعية والحصار التعسفي ضد سكان أشرف وليبرتي.

*** كيفية إعداد التقرير**

١- كل من تابع أداء السيد كوبلر على مدى الأشهر الـ١٥ الماضية، فهو يعرف جيدا تقاريره المليئة بالتزوير والأغراض السياسية. سبق وأن كشفت المقاومة الإيرانية في حالات عديدة عن بعض من هذه التقارير المفبركة. الصور المفبركة والانتقائية عن ليبرتي لتضليل سكان أشرف تشكل واحدا من هذه النماذج.

٢- السيد طاهر بومدرا مستشار الممثل الخاص في شؤون أشرف والذي كان يتولى لمدة ثلاثة أعوام ونصف العام مسؤولية ملف أشرف في اليونامي واستقال من منصبه في شهر أيار/ مايو من هذا العام احتجاجا على أداء كوبلر، أدلى بشهادة مدهشة في الكونغرس الأمريكي بتأريخ ١٣أيلول/ سبتمبر وكذلك في البرلمان البريطاني في ١١كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ كشف خلالها عن كيفية إعداد وصياغة هذه التقارير.

وقال في البرلمان البريطاني بهذا الصدد: «... كنت أتابع هذا الملف لمدة ٣سنوات ونصف. وفي هذه الفترة لم أتلق أية تهمة من الأشرفيين يثبت لاحقا عدم صحتها ولم أواجه أية تهمة من الحكومة العراقية ويثبت لاحقا صحتها... إننا كنا نذهب إلى أشرف أسبوعيا لزيارة الأشرفيين... وعندما نعود نعد التقرير مع الأخذ بالحسبان أننا كلنا موظفون للأمم المتحدة وغالبيتنا تسعى إلى الاحتفاظ بوظيفتها. إنهم ليسوا هناك لكي يدافعوا عن حقوق الإنسان. إننا هنا لكي ندافع عن وظيفتنا! لذلك وقبل أن نقوم بعمل يجب أن نطمئن بأن الممثل الخاص للأمم المتحدة راض عن عملنا. وإني أعرف أن كل ما أرفعه من تقارير تتم إعادة صياغتها على طاولة ما نصفه بطاولة نائب الممثل الخاص للأمين العام... حيث لديه موظفوه الخاصون الذين لا يخرجون من ذلك المكتب إطلاقا والموظفون لا يمتلكون أية معلومة عن الحالة على أرض الواقع. وموظفوه لم يلتقوا بأي من الأشرفيين ولكن رغم ذلك فإن تقريرهم كان الأرجح على تقريري أنا الذي كنت في الميدان. وبالنتيجة كل ما أرفعه من تقارير لا يصل أبدا إلى نيويورك كون مكتب الممثل الخاص للأمين العام يغير كل شيء وتتم صياغة التغيير وتقديمه كما يجب. كوننا متواجدين هناك لكي نرفع التقرير ونفرح الجميع ونرضيهم. عندما يرتاح المالكي، الأمين العام للأمم المتحدة يكون مرتاحا أيضا».

٣- نائب رئيس البرلمان الأوروبي، الدكتور آلخو فيدال كوادراس كتب يوم ١٢حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول تقرير زيارة السيد كوبلر لليبرتي: «تقرير السيد كوبلر مليء بالأغراض المغطاة جملة وتفصيلا وليس ثمة مجال للشك بأن كل ما يتعلق بأشرف فإنه يتابع على وفق أجندة سياسية خاصة لا تصب إطلاقا في خدمة حقوق السكان. إني وقد كتبت في رسالتي يوم ٢٨أيار/ مايو إلى المفوض السامي آنطونيو غوتيرز: "إن السيد كوبلر مع الأسف وبدلا من أن يعمل على تحسين الحالة في ليبرتي، يبدو أنه أدرج في جدول أعماله إغلاق أشرف قبل كل شيء مهما كلف الثمن وتكويم السكان في سجن ليبرتي. وهذا ما أثار الغضب والاستياء لدينا جميعا". والآن بعد هذا التقرير أشعر بأنني كنت أيضا متفائلا بالنسبة لأهداف وأجندات السيد كوبلر. زيارته في

٢٧أيار/ مايو تمت مباشـــرة بعد عودته إلى بغداد من زيارة لطهران. وفي كلمة واحدة فإن ما جاء في ســـطور هذا التقرير وما بينها ما هـــو إلا إيهام بأن الحكومة العراقية تتعامل مع الســـكان بالتفاهم والتســـامح معهم وتوفر الحد الأدنى من الحاجات الضرورية ولكن السكان هم مبالغون في الطلبات ولديهم مطالب غير منطقية ويستنكفون عن الحوار مع المسؤولين العراقيين ويختلقون أزمات ويخلقون مشـــاكل لأشـــخاص يريدون مغـــادرة المخيم. هذا في واقع الأمر ليس إلا تزويرا وتحريفا للحقائق. هذه هي المرة الأولى التي اســـتخدم فيها مثل هذه العبارات بحق مســـؤول في الأمم المتحدة أو مســـؤول في الدول الديمقراطية لأنني كنت أســـتخدمها فقط لحد الآن بحق السلطات العسكرية في نظام شمولي. إذا ما راجعنا ما حصل طيلة الأشـــهر الســـتة الماضية بحق سكان أشـــرف وإذا قمتم بإحصاء حالات النقض في ما أطلقه الســـيد كوبلر من وعود وإذا ما ألقيتم النظر في تقاريره المعدة والبعيدة عن الحقائق فلن تلومونني بسبب استخدامي هذه الكلمات».

٤- لا يوجد أي أثر في تقرير اليونامي الذي يشمل الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ من حوالي ٢٠٠رســـالة وتقرير يومي لسكان أشـــرف وليبرتي وحوالي ١٢٠رسالة وإيميل وتقرير ممثل الســـكان خارج العراق تم إرســـالها خلال الفترة من كانـــون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو ٢٠١٢ إلى الســـيد كوبلر والجهاز العامل تحـــت إمرته وتم تجاهل كل ذلك. كما أن الموضوعات المثارة من قبل ممثلي الســـكان في عشـــرات اللقاءات مع السيد كوبلر وممثليه تم تجاهلها أيضا. الرسائل والتقارير المرسلة من قبل مختلف المجموعات البرلمانية والشخصيات السياسية البارزة والحقوقيين ومحاميي السكان تم وضعها جانبا جملة وتفصيلا.

*** مذكرة التفاهم**

٥- التقريـــر الـــدوري لليونامي يحـــاول أن يقدم توقيع مذكرة التفاهم بين الســـيد كوبلر ومستشـــار الأمن الوطني للحكومة العراقية [المجرم المســـؤول عن قمع الأشـــرفيين فالح الفيـــاض] بأنه إنجاز كبير حققه الممثل الخاص في الوقت الذي يتناســـى فيه أن هذا الممثل الخاص قد أطلق وعدا لعدة مرات لممثلي الســـكان في بروكســـل وباريس وأشـــرف بأنه لن يوقع على مذكرة التفاهم دون موافقة الســـكان ولكنه وقع عليها دون موافقة السكان وحتى اطلاعهم. الأمر الذي لم يهتم بأدنى حد من مطالب السكان.

٦- كما تناســـى التقرير الدوري أن مذكرة التفاهـــم يتم نقضها من قبل الحكومة العراقية وأن اليونامي وشخص الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يلتزمون الصمت تجاه ذلك.

وبحسب مذكرة التفاهم فإن ليبرتي يجب أن تتماشى مع المعايير الإنسانية الأساسية وحقوق الإنسان، إلا أنه لم يحصل ذلك إطلاقا وحتى بيان السيد كوبلر نفسه بتأريخ ٣١كانون الثاني/ يناير حول جاهزية ليبرتي لاستقبال السكان يؤكد فقط على تلبية المعايير الإنسانية ويتناسى معايير حقوق الإنسان جملة وتفصيلا، ناهيك عن أنه تبين لاحقا بأن مزاعم السيد كوبلر حول تلبية المعايير الإنسانية كانت غير واقعية إطلاقا.

٧- كما أن التقرير يغطي على حقيقة أن الممثل الخاص قد خيّر السكان بصريح العبارة بين هجوم القوات العراقية من جديد وقتل السكان من جانب وبين مغادرة مسكنهم الذي عاشوا فيه ٢٦عاما والانتقال إلى «سجن ليبرتي». وهذه ليست إطلاقا عملية نقل طوعي بل هي «عملية تشريد قسري». مستوى العيش للسكان في أشرف كان أعلى بامتياز من ليبرتي حيث كانت مساحة أشرف أكبر من ليبرتي بسبعين مرة. اليونامي بداية أبلغت السكان بأن مساحة ليبرتي تكون ٤٠كيلومتر مربع وأن السكان سيتم تزويدهم بكل شيء. ثم بعد فترة قال السيد كوبلر في باريس لممثلي السكان إن مساحة ليبرتي هي ٢,٥كيلومتر مربع. ولكنه تبين لاحقا بأن جزءا من ليبرتي تم تخصيصه للسكان ومساحته لا تتجاوز نصف كيلومتر مربع.

* **سجن ليبرتي**

٨- التقرير وبشكل مدهش يمر مرور الكرام على ثلاثة بيانات صادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتواريخ الأول من شباط/ فبراير والأول و٢٨آذار/ مارس ٢٠١٢ بشأن أشرف وليبرتي حيث تؤكد على ضرورة التنقل الحر في مخيم ليبرتي ولا يشير التقرير إلى حظر التنقل من ليبرتي.

٩- رأي فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة الصادر في أيار/ مايو ٢٠١٢ (أي في الفترة التي يغطيها تقرير اليونامي) يصرح بأن الحالة في ليبرتي تتطابق والحالة في السجن وتناقض المادة ٩ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٩ و١٠ من العهد الدولي المعني بالحقوق المدنية والسياسية. عدم الإشارة إلى البيانات الصادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وتجاهل تقييم أصلح جهة دولية بشأن الاعتقالات والمعتقلات وعدم الإصغاء لتوصياتها يكشف عن مدى عدم مصداقية تقرير اليونامي واحتوائه على التزوير والتضليل.

١٠- ولكــن الحقيقة الأكثر مرارة والأكثر إثارة للقلق هي أن الســيد كوبلر ليس فقط لم يتحــرك بصدد تنفيذ توصيــات هذه الجهة الدولية باعتبار مهمته بمثابة مســؤول في الأمم المتحدة وإنما بذل قصارى جهده مباشــرة أو بشــكل غير مباشــر لدفع فريق العمل المعني بالاحتجاز التعســفي إلى التراجع عن رأيه المهني ولكن هذا الفريق أكد في المرة الثانية في رأيه الثاني الصادر يوم ٢٣تشــرين الثاني/ نوفمبر على رأيه الأول واستنتج بأن الحالة في أشــرف هي الأخرى تتطابق والحالة في السجن وأن على آليات حقوق الإنسان أن تنظر إلى التهم الموجهة ضد الحكومة العراقية.

١١- التقرير لا يتحدث عن عدم وصول الســكان إلى محام وعدم السماح بزيارة العوائل وناشــطي حقوق الإنسان ونواب البرلمانات والمراسلين وأي زائر خارجي لليبرتي وأشرف ولا يشير إلى أن إدارة ليبرتي الحكومية بيد جلاد باسم صادق محمد كاظم الذي كان مسؤولا عن فتح النار على سكان أشرف وقتلهم خلال هجومين إجراميين وقعا في ٢٠٠٩ في أشرف وهو مطلوب للمحكمة الإسبانية بتهمة الجريمة ضد المجتمع الدولي وتم توقيفه لفترة قصيرة في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في باريس بســبب تورطه في أعمال تعذيب بحق سكان أشرف. وإنه يتلقى الأوامر القمعية كلها من رئاسة الوزراء العراقية وينقلها إلى رجال الاستخبارات العراقية، تلك الأوامر التي تخص ممارسة الإيذاء والمضايقة على المرضى من سكان أشرف ثم ليبرتي وفرض القيود عليهم أثناء التنقل إلى بغداد وكذلك منع دخول المواد إلى المخيم.

١٢- فــي مخيم صغير جدا هناك محطة مركزية للشــرطة ومالايقــل عن ٥نقاط أخرى للشرطة ودوريات مستمرة. بعد مفاوضات طويلة ومتكررة مع الممثل الخاص، أعلن وخلال رســالة رســمية بتأريخ ١٦آذار/ مارس٢٠١٢ أنه بعد الآن ستكون هناك قيود على تواجد الشرطة ولكن مفاد هذه الرسالة كغيرها من رسائل ووعود السيد كوبلر لم تر النور إطلاقا.

١٣- المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كشف في ٢٠شباط/ فبراير عن وثيقة مفادها أن رئاسة الوزراء العراقية طمأنت نظام الملالي بعد نقل عدد من سكان أشرف بأن «المجاهدين في ليبرتي ســيكونون تحت سيطرة مباشــرة للقوات العراقية» وأن هذه الظروف «ستشل هذه المنظمة و... إنهم سيكونون بمثابة أموات في ليبرتي». يوم ٢١شباط/ فبراير ٢٠١٢ أعلنــت أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أن قوة القدس الإرهابية ووزارة مخابرات الملالي وبمســاعدة من الحكومة العراقية نصبوا أجهزة تنصــت متطورة على أبراج يصل ارتفاعهــا إلى ١٥مترا بجوار مخيم ليبرتي لكي يرصدوا الكرفانات التي يســكنها الســكان. إضافة إلى ذلك، هناك كاميرات تجسس قوية منصوبة في نقاط مختلفة لرصد جميع التنقلات

داخل المخيم. وتسمح للنظام الإيراني بالسيطرة على كامل ما يتم رصده وتنصته بواسطة أجهزة التنصت وكاميرات التجسس الأمر الذي سيجلب تهديدات أمنية جدية على السكان وعوائلهم.

* إشراك كوبلر الفاشية الدينية في مصير المعارضين

١٤- التقرير أيضا لم يتحدث إطلاقا عن أهم موضوع كان السكان يحتجون بسببه على طول العام الماضي. السكان وممثلوهم ومحاموهم والمجموعات البرلمانية والعديد من الشخصيات الدولية البارزة، طلبوا مرات عديدة من السيد كوبلر أن لا يشرك النظام الإيراني في تقرير مصير السكان. إلا أن المفاوضات العديدة للسيد كوبلر مع الحرسي الإرهابي دانايي فر من قادة قوة القدس الإرهابية وسفير نظام الملالي في العراق بشأن سكان أشرف لاقت احتجاجات مرات عديدة ولكنه لم يتم اتخاذ أي ترتيب بشأن ذلك.

١٥- السيد بومدرا أعلن في الكونغرس الأمريكي خلال شهادة أدلى بها تحت القسم: «نعم، السيد الرئيس، إني أؤكد أمامكم بأن اليونامي لا تعمل إطلاقا بشكل مستقل. وبخاصة في كل موضوع يتعلق بأشرف. في مكتب رئاسة الوزراء [العراقية] يتم اتخاذ القرار وفي بعض الأحيان في السفارة الإيرانية ببغداد». كما أكد أنه شارك في خمسة لقاءات لكوبلر مع دانايي فر في الأقل حيث كان يدور الموضوع الرئيس حول أشرف.

١٦- المستشار الأمني للمالكي فالح الفياض العامري وبعد عودته من طهران واللقاء بالمسؤولين الأمنيين لنظام الملالي بينهم الحرسي سليماني قائد قوة القدس الإرهابية قال في ٢٤نيسان/ إبريل في قناة العراق الرسمية: من الطبيعي «أن يتم بحث ملف» مجاهدي خلق «الإرهابية» «مع الجانب الإيراني». وأضاف المستشار الأمني يقول: «السيد مارتن كوبلر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أيضا لديه بحث طويل مع الجانب العراقي ومع الجانب الإيراني من خلال السفارة الإيرانية ومن خلال وسائل أخرى للاتصال مع الجانب الإيراني لتوفير مستلزمات التفاهم الذي تم بينه و بين العراق من أجل إنهاء ملف معسكر أشرف وإنهاء وجود المنظمة على الأرض العراقية خلال هذا العام وما تطرق له البحث هو في حدود آلية والدور الإيراني في إنجاز ما يجب عليهم في حل هذه المشكلة».

١٧- السيد كوبلر وبعد الإخلاء القسري لثلثي سكان أشرف ونقل الدفعة الخامسة إلى ليبرتي في ٤أيار/ مايو وبعد ما كان ينتظر لعدة أشهر منحه الفيزا لزيارة إيران، تلقى أخيرا

جائزته من الملالي حيث ذهب مباشـــرة إلى طهران في ٦أيار/ مايو. وأعلنت اللجنة الدولية للبحث عن العدالة (ISJ) التي تمثل ٤٠٠٠برلماني في جانبي الأطلسي في بيان لها: «زيارة الســـيد كوبلر إلى طهران وتحديدا بعد يوم من نقل الدفعة الخامســـة من ســـكان أشرف تثير أكثر مما مضى سلســـلة من الأسئلة والمخاوف المشروعة لدى جميع التحررين. خاصة وأن السيد كوبلر أكد خلال زيارته لأوروبا في شهر شباط/ فبراير الماضي للأطراف الأوروبية أن الســـفير الإيراني في العراق اشترط الموافقة على زيارته إلى إيران بنقل مجاهدي خلق من أشرف». وأضافت اللجنة الدولية للبحث عن العدالة: «إن اللجنة تدين تصريح ممثل الأمين العام بشأن ما وصفه بدور إيران البناء في العراق وتحذر من المفاوضة مع الفاشية الدينية الحاكمة في إيران حول أشرف وليبرتي».

١٨- إشـــراك النظام الإيراني وبشـــكل سافر في مصير سكان أشـــرف وليبرتي متواصل لحد يومنا هذا. ومع الأســـف لم تؤثر تحذيرات المقاومة الإيرانية وســـكان أشرف وممثليهم والمدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الدولي. حيث قال يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ السفير الإيراني في العراق وهو من القادة المعروفين لقوة القدس القمعية للتلفزيون الحكومي حول أشرف وليبرتي: «كان لدي اليوم اجتماع مع السيد كوبلر ممثل الأمم المتحدة وهو مســـؤول هذا الملف في بغداد. جرت مناقشات مسهبة بهذا الشأن وطرحت توقعاتنا في هذا الاجتماع. المشكلة الرئيسية هنا تكمن بأن معظم دول العالم غير مستعدة لاستقبال هؤلاء بســـبب الاطلاع على ملفاتهم وأعمالهم الإرهابية والإجرامية. ولكـــن هناك عددا من الدول أعلنت في الوقت الحاضر اســـتعدادها لاســـتقبال مجموعة منهم والعمل جار لتكملة ملفاتهم لنقلهم إلى بعض الدول الأوروبية».

وأكـــدت اللجنة الدولية للبحث عن العدالـــة في البرلمان الأوروبي بهـــذا الصدد بتأريخ ١٩تشـــرين الأول/ أكتوبر إلى الأمين العام للأمـــم المتحدة : «المفاوضة مع النظام الإيراني بشأن معارضيه الذين هم أفراد محميون تحت اتفاقية جنيف الرابعة وهم طالبو لجوء و"أفراد حالتهم مثار قلق" بتصريح من المفوضية العليا لشـــؤون اللاجئين للأمم المتحدة، هي عمل إجرامي وأن ســـكان أشرف وممثليهم والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والمجموعات البرلمانية والحقوقيين ســـبق وأن أعلنوا عن قلقهم مرات عديدة خلال رسائل عديدة أرسلت لكم وإلى الممثل الخاص للأمين العام وغيره من المسؤولين في الأمم المتحدة. السيد كوبلر إما لم يجب على هذه الاحتجاجات أو اكتفى في مذكراته وأحاديثه الخاصة بالقول إن الطرف الإيراني هو الذي تحدث حول أشـــرف وإن السيد كوبلر لم يقم بأي "مفاوضة" بهذا الصدد.

فهل يقصد بأنه كان هناك "حوار" و"تبادل معلومات" و لم تكن هناك "مفاوضات". إن هذا لعب واضح بالكلمات؟ لو لم يكن هكذا فلماذا يمتنع السيد كوبلر وبشكل غريب عن نفي علني لتصريح سفير النظام الإيراني المتكرر عدة مرات».

ارتباطات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بممثلي النظام الإيراني بشأن المعارضين الإيرانيين تترتب عليها نتائج وخيمة في حماية وأمن السكان كما أنها تفتح الطريق لمجزرة أخرى بحق السكان. لا شك أن الممثل الخاص للأمم المتحدة سيكون ملزما قضائيا في ذلك.

لذلك فإننا نطالب بالنظر العاجل في هذا الملف واتخاذ إجراء عاجل من قبلكم لوضع حد لهذه التدخلات. كما أننا نطالبكم بأن تعينوا ممثلا شخصيا للنظر في حالة أشرف وليبرتي وإعداد تقرير محايد».

تقرير اليونامي لم يشر إلى مئات الرسائل والاتصالات التي تلقاها الممثل الخاص بهذا الصدد.

*** تناسي التحقيقات حول المجزرة**

٢٠- التقرير لم يتطرق إلى واجب ملح لليونامي والممثل الخاص ويحاول أن يزيل ذلك من ذاكرة الجميع. بعد مجزرة ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١ أعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنه «يجب إجراء تحقيق كامل ومستقل وشفاف وتجب محاكمة المسؤول عن استخدام القهر والعنف المفرط».

السيد أد ملكرت الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة في العراق هو الآخر أكد على ضرورة إجراء هذه التحقيقات. ولكنه بعد مدة قصيرة من هذه المجزرة (آب/ أغسطس ٢٠١١) وبسبب رفضه بلاغات المالكي لإعادة الانتخابات غادر العراق وللأبد. وبقيت اسئلة أسئلة مريرة دون إجابات من يتولى مسؤولية التحقيقات في الأمم المتحدة؟ ومن الذي يجب أن يحقق في ذلك؟ ومن الذي يرفع تقريرا بنتائج التحقيق؟ ومن الذي يجب أن يرغم الحكومة العراقية على إجراء التحقيقات؟ ولماذا لم يتطرق تقرير اليونامي للأشهر الستة الأولى للسنة ٢٠١٢ إلى هذا الموضوع. وما الذي فعله اليونامي ومارتن كوبلر لإجراء التحقيقات؟

السيد كوبلر يعرف المبدأ الثابت بأنه ومن أجل تفادي تكرار جريمة فإن اجراء التحقيق حولها ومعاقبة مرتكبيها يشكل عنصرا مهما لعدم تكرارها. وتناسي التحقيقات في جوهره

تحفيز للحكومة العراقية والنظام الإيراني على ارتكاب جريمة لاحقة.

٢١- اللامبالاة تجاه التحقيقات بشأن المجزرة تأتي في وقت مازال الجرحى في مجزرتي ٢٠٠٩ و٢٠١١ يعانون من آثار إصاباتهم وزادت المضاعفات الجسمية للعديد منهم. السيد حمد الله رحماني من جرحى مجزرة ٢٠٠٩ توفي تحت العملية الجراحية في بغداد يوم ٢٣حزيران/ يونيو ٢٠١٢ بعد تحمله المعاناة وآلام الحصار في أشرف لمدة ثلاثة أعوام. السيد محمد علي طاطايي هو الآخر من الجرحي والرهائن في مجزرة ٢٠٠٩ حيث توفي يوم ٢٦حزيران/ يونيو ٢٠١٢ عقب إجراء عملية جراحية في مستشفى بعقوبة مركز محافظة ديالى بالعراق. طاطايي كان من ضمن الرهائن الـ٣٦ حيث تعرضوا للتعذيب في موقع بالقرب من مقر الفوج العراقي تحت قيادة صادق محمد كاظم. وتم إطلاق سراحهم بعد ٧٢يوما من الإضراب عن الطعام ٧أيام منها كانت إضرابا عن الطعام والشراب وبينما كانوا على وشك الموت ببضع ساعات.

* إعادة توطين وموقع ترانزيت مؤقت

٢٢- بذريعة كاذبة أن سكان ليبرتي سيتم نقلهم بسرعة إلى بلدان ثالثة رضخ مارتن كوبلر إلى تنفيذ طلب سخيف للحكومة العراقية بأن مخيم ليبرتي «موقع ترانزيت مؤقت» من جهة والتسارع غير المبرر في تكويم السكان في ليبرتي من جهة أخرى. الحكومة العراقية وكوبلر وبتسمية ليبرتي «موقع ترانزيت مؤقت» يبررون فعلا الأعمال القمعية وتحويل ليبرتي إلى سجن وتضييع حقوق السكان. فيما «تي.تي.إل» أي موقع ترانزيت مؤقت هو مكان يقيم فيه اللاجئون أو طالبو اللجوء لعدة أيام أو عدة أسابيع وفي حالات محدودة لعدة أشهر. بينما تنم كل الدلائل عن أن إقامة السكان في ليبرتي ستطول إلى سنوات. تقرير اليونامي الدوري والسيد كوبلر يمتنعون وفي عمل مشكوك فيه عن تقديم نتيجة إعادة التوطين.

٢٣- حتى نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٢ لم يتم نقل حتى شخص واحد من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى خارج العراق ولحد اليوم أي نهاية العام ٢٠١٢ يبلغ عدد الأفراد المنقولين من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خمسة أفراد ويؤكد بيان المفوضية العليا الصادر في ١٤كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ «لحد الآن غادر عدد محدود من السكان العراق». وخلال هذه المدة تمكن ٤٢شخصا آخر من مغادرة العراق إما كانوا ممن يحملون جنسيات دول غربية أو نتيجة جهود المقاومة الإيرانية والمجموعات البرلمانية المدافعة عن

حقوق سكان أشرف.

على هذا فإن جميع وعود كوبلر بشأن نقل السكان إلى دول مختلفة زائفة لحد الآن. ولكن كوبلر بموازاة امتناعه عن إطلاق تسمية ليبرتي كمخيم للاجئين فهو مصر على إطلاقه كموقع ترانزيت مؤقت.

*** النقل إلى بلد ثالث**

٢٤- التقرير يؤكد «تم نقل الدفعة الأولى من السكان مع ممتلكاتهم الشخصية في ١٨شباط/ فبراير ٢٠١٢. وخلال فترة إعداد التقرير جرى نقل أربع دفعات أخرى من السكان تحت مراقبة الأمم المتحدة». ولكنه لا يشير إلى أنه وخلال نقل الدفعة الثالثة تعرض المهندس «برديا أمير مستوفيان» في اليوم الأول من العام الإيراني الجديد ٢٠مارس/ آذار٢٠١٢ مباشرة بعد وصوله إلى ليبرتي للجلطة القلبية وتوفي بسبب الضغوط الناجمة عن أعمال التفتيش والمضايقات التي مارستها القوات العراقية خلال التفتيش. وحسب رأي الأطباء العراقيين فإن سبب الجلطة كان يعود إلى التعب المفرط. وكانت الدفعة الثالثة قد اضطرت بسبب إصرار السيد كوبلر إلى مغادرة أشرف وبشكل مستعجل. فلم يؤثر على السيد كوبلر إصرار السكان لتأجيل حركة هذه القافلة لعدة آيام. كما أن الحكومة العراقية مازالت تمنع دفن جثمان برديا منذ حوالي ٢٨٠يوما ولكن التقرير لا يشير إلى ذلك.

٢٥- في ٨نيسان/ أبريل ٢٠١٢ وخلال تفتيش أمتعة الدفعة الخامسة اعتدت القوات القمعية العراقية المعروفة بسوات على عدد من السكان بالحجارة والأعواد والقضبان الحديدية والعصي الكهربائية واعتدوا عليهم بالضرب المبرح؛ تسعة وعشرين من السكان بينهم عدد من النساء أصيبوا بجروح. كما أن القوات العراقية قامت بتحطيم زجاج عدد من عجلات السكان بالسلاح وأخمص البنادق ومزقت إطارات السيارات بالسكاكين. وسحبوا سائق إحدى السيارات من السيارة بالضرب والشتائم وقاده العملاء بينما كان جبينه قد مزق وأطلق سراحه من قبل ضابط عراقي آخر لاحقا. فرق راصدي اليونامي على دراية بتفاصيل هذا الاعتداء وأجروا مقابلات مع جرحى هذا الاعتداء بالعنف.

*** منع نقل الأموال وبيعها والسعي لسرقتها بشكل منظم**

٢٦- يعرف السيد كوبلر جيدا أنها كذبة كبيرة بأن الأفراد سواء في هذه الدفعة أو الدفعات

التالية نقلوا أمتعتهم الشـــخصية إلى ليبرتي. الواقع أن السكان تمكنوا فقط من نقل ٥بالمائة من أموالهم المنقولة إلى ليبرتي ومنعت الحكومة العراقية نقل ٩٥بالمائة من أموالهم.

٢٧- ســـمح للســـكان فقط بنقل ٣٠عجلة من أصل ١٢٠٠عجلة ركاب. بينما كان السيد كوبلر طلب بإلحاح في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ و كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ من ممثلي الســـكان أن يقبل الســـكان أن يأخذوا معهم ١٠عجلات صالون فقط لكي ينقل الدفعات التالية عـــددا أكبر معهم ولكن بالعكس فإن الحكومة العراقية لم تســـمح بعد الدفعة الرابعة بنقل أية واحدة من العجلات.

٢٨- كمـــا كان من المقـــرر منذ البداية أن يتـــم نقل عدد من العجلات الخدمية (تشـــمل صهاريج ماء ووقود ومجاري) إلى ليبرتي مع كل دفعة. ولكن خلال حركة القافلة الخامســـة من أشـــرف إلى ليبرتي في ٤أيار/ مايو ٢٠١٢ أعادت الحكومة العراقية إلى أشـــرف ومن وســـط الطريق ٦عجلات خدمية أمام مرأى راصدي الأمم المتحدة وعلى شـــكل قرصنة ولم تسمح بعد ذلك بنقل أي من العجلات الخدمية إلى ليبرتي.

٢٩- التقرير لا يشـــير إلى أن السكان حرموا من نقل عدد كبير من الثلاجات و ٩٠بالمائة من مكيفات الهواء ومولدات الكهرباء وقســـم كبير من الحواســـيب والعديد من مســـتلزمات الاتصالات وجميع المعدات والأجهزة الطبية منها المفراس الذي يرتبط بسلامة جميع السكان فضـــلا علـــى حرمانهم من مئات المواد الأخرى من ضروريات المعيشـــة. هـــذه كلها أمتعة شخصية اشتراها السكان على نفقاتهم الخاصة.

٣٠- حاويتان تحتويان على أمتعة الدفعتين الرابعة والخامســـة (منتصف نيســـان/ إبريل و٤أيار/ مايو) تم توقيفهما من قبل القوات العراقية دون أي تبرير ورغم المراجعات ورسائل الســـكان وممثليهم والوعود المتكررة التي أطلقها الممثل الخاص ومسؤلو اليونامي مازالت هاتان الحاويتان وجميع المواد الموجودة فيهما شرعية وغير عسكرية وتقدر قيمتها بحوالي ١٢٠ألف دولار قيد التوقيف من قبل القوات العراقية.

٣١- السكان ليسوا محرومين من نقل ممتلكاتهم فحسب وإنما لا يسمح لهم ببيعها أيضا. ومنذ البداية أراد العديد من التجار العراقيين أن يذهبوا إلى أشـــرف لشـــراء الأموال. إلا أن القوات العراقية منعتهم من الوصول إلى أشـــرف واعتدوا بالضرب والشتم على بعض منهم واعتقلوهم. ممثلو السكان زودوا مرات عديدة منها خلال فترة إعداد التقرير المذكور الممثل الخاص بقائمة التجار الراغبين في شـــراء ممتلكات السكان ولكن لم يتلق ذلك أي تحرك منه

بهذا الشان.

٣٢- ليس من المعلوم لماذا يلتزم التقرير الصمت على محاولة منظمة من قبل الحكومة العراقية لسرقة ممتلكات السكان. السيد كوبلر كتب بتأريخ ١١تشرين الأول/ أكتوبر: «الحكومة العراقية تسمح ببيع الأموال المنقولة (وليس الأموال غير المنقولة أو القابلة للتفكيك) والتي بحيازة السكان».

إن هذه العبارة تناقض تماما القانون الدولي وحتى القانون العراقي وهي ليست إلا صيغة مرموقة لسرقة الأموال.

ممثلو السكان ذكروا مرات عدة وبالاستناد إلى حقائق قانونية واضحة للسيد كوبلر وزملائه بأنه وبحسب القانون المدني العراقي لا يحق لأحد أن يسقط حق سكان أشرف في حيازة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة. ألا يجدر بهذا الموضوع الذي شكل موضوع مئات الرسائل والاتصالات الهاتفية مع الممثل الخاص، أن يحتل مكانا في هذا التقرير؟

* الماء والكهرباء

٣٣- التقرير تم تنظيمه لتبدو الحكومة العراقية وكأنها تنقل يوميا إلى المخيم حوالي ٢٠٠لتر من الماء لكل فرد من السكان والكهرباء يتم تأمينها بواسطة ١٩مولدا كهربائيا يعمل على مدار ٢٤ساعة بينما المواطن العراقي العادي يحصل على ٩ساعات من الكهرباء يوميا فقط. ويحصل الفرد العادي على ما بين ٧٠ و٩٠لترا من المياه يوميا. كما أن التقرير بصدد أن يحول جهود السكان الجبارة والنفقات الباهظة التي تحملوها والتي تواجه عراقيل مكثفة من قبل الحكومة العراقية إلى موضوع لتبييض وجه الحكومة العراقية والممثل الخاص.

٣٤- الحكومة العراقية ولحد الآن لم تزود السكان لا بقطرة ماء ولا كهرباء ولو بثانية. بل السكان وبصرف نفقات هائلة يوفرون الماء والكهرباء لأنفسهم. فمنذ شباط / فبراير ٢٠١٢ حيث تم نقل أول دفعة من السكان إلى ليبرتي ولحد الآن دفعوا أكثر من ٦ملايين دولار بدل نفقات الماء والكهرباء. وعليه فإن جميع وعود السيد كوبلر الشفهية والكتابية لربط الماء والكهرباء في ليبرتي بشبكة الماء والكهرباء العامة (منها في رسالتي ٢٤نيسان/ إبريل و٢٨أيار/ مايو ٢٠١٢) زائفة وفارغة.

٣٥- خلال مدة مناقشة التقرير كان أكثر من ٨٠ من أفراد السكان يعملون ليل نهار

وخلال أيام الصيف الحارة في العراق وبواسطة عدد محدود من صهاريجهم التي سمحت الحكومة العراقية لهم بنقلها من أشرف إلى ليبرتي على نقل الماء إلى المخيم من مسافة تبعد ١٢كيلومترا من المخيم بعد ساعات طويلة في طابور الانتظار.

٣٦- وبشأن الكهرباء دفع السكان ولحد الآن أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون من الدولارات لشراء الوقود لكي يبقوا مولدات الكهرباء المستهلكة في ليبرتي والتي تصرف وقودا بشكل مضاعف وتعطي إنتاجا بنسبة ٤٠بالمائة فقط بسبب الاستهلاك لكي يؤمنوا الكهرباء في ليبرتي.

٣٧- شركة كامنز صانعة المولدات الموجودة في ليبرتي وبعد تفقد وفحص المولدات في ٣٠أيار/ مايو ٢٠١٢ أي الفتره التي كانت اليونامي تعد التقرير أعلنت نتائج فحصها في ٢٨تموز/ يوليو ٢٠١٢ حول ١٤مولدة كهرباء في ٧أقسام في ليبرتي وكتبت تقول: «إننا فحصنا ١٤مولدا كهربائيا. فمحرك ٥أعداد منها كانت تواجه مشكلة فقدان قطع منها كما أن بعض أقسامها كانت معطلة وغير قابلة للاستفادة. محركات ٧مولدات أخرى تحتاج إلى تصليح كامل لأن إنتاجها واطيء جدا. قوة غالبيتها أقل من ٥٠بالمائة وأن نسبة استهلاك الزيت والوقود كبيرة جدا. كما أن اثنين من المولدات يمكن الاستفاده منها فقط لساعات عدة فقط في الليل والنهار بسبب الاشكال في الراديتر».

٣٨- التقرير لا يذكر بأن الحكومة العراقية لا تسمح للسكان حتى بشراء الوقود من داخل العراق ولذلك فإنهم مرغمون على إدخال الوقود من خارج العراق وبقيمة مضاعفة. كما أن الحكومة العراقية تمنع نقل ٦مولدات ذات سعة ١,٥ميغاواط تعود إلى السكان موجودة في أشرف. فهذه المولدات الستة التي جميع مستندات عائديتها موجودة وتم تزويد السيد كوبلر واليونامي مرات عديدة بنسخة منها يمكن أن تؤمن الكهرباء بشكل أكثر راحة واطمئنانا في ليبرتي وأن نفقات وقودها أقل بكثير بأضعاف ولكن الحكومة العراقية بصدد سرقتها بشكل سافر كغيرها من ممتلكات السكان.

*** الوضع الطبي**

٣٩- التقرير يبدي أقصى حد من الرضا عن الحالة الطبية للسكان في وقت استمر فيه الحصار الطبي خلال هذه الفترة على أشرف وليبرتي وفرضت عليهم المزيد من القيود. فمنذ بداية عام ٢٠٠٩ حيث نقلت أمريكا حماية سكان أشرف إلى القوات العراقية، وهذه القوات

وضعت اليد على مستشفى أشرف الذي تم تأمين بنايته وجميع معداته بنفقة السكان وحولوه فعلا إلى مركز للتعذيب الجسدي والنفسي للمرضى. كما أنهم يحرمون السكان من الوصول الحر إلى الخدمات الطبية في العراق.

٤٠- الوضع في ليبرتي بات أكثر سوءا. كون السكان في أشرف وباستخدام بعض المعدات الطبية التي كانت بحوزتهم في عيادتهم الداخلية وبفضل جهود أطباء أشرف كانوا يقدمون الحد الأدنى من العنايات الطبية للمرضى. ولكن عند الانتقال إلى ليبرتي فإن الحكومة العراقية لم تسمح للسكان بنقل المعدات والأجهزة الطبية. وجاء ذلك في وقت أن السيد كوبلر أكد في رسالته بتأريخ ١٥شباط/ فبراير «السكان بإمكانهم أن ينقلوا معداتهم الطبية إلى ليبرتي». ولكن هذه الرسالة كغيرها من الرسائل والوعود التي أطلقها السيد كوبلر لم تر النور.

٤١- السكان وممثلوهم طلبوا مرات عديدة من السيد كوبلر والمسؤولين في اليونامي أن يرتبوا نقل جهاز مفراس حلزوني من أشرف إلى ليبرتي كون المرضى والجرحى بحاجة ماسة إليه. خاصة وأن العديد من ١١٣٠ من السكان هم مصابون بجروح خلال الهجمات الإجرامية التي شنتها القوات العراقية عليهم وأنهم مازالوا يعانون من آثار الجراح. السكان قالوا عندما ينتقل الأفراد من ليبرتي إلى بلد ثالث، فإنهم سيهدون هذا الجهاز إلى وزارة الصحة العراقية. ولكن تم رفض هذا الطلب الإنساني والمنطقي والشرعي.

٤٢- في ٨آذار/ مارس ٢٠١٢ توفي نور محمد بيرانوند الذي كان من المرضى المصابين بمرض الهباتيت (التهاب الكبد) بسبب عدم الوصول إلى الإمكانيات الطبية في مدينة أشرف. لا شك أنه لو كان بإمكان السكان الوصول الحر إلى الخدمات الطبية اللازمة والمناسبة منها الوصول إلى المستشفى والأطباء المتخصصين في أربيل أو إمكانية مرافقة الأطباء الأشرفيين لهم مع ممرضين اثنين ليل نهار لكان الكثير من الخسائر ومنها وفاة محمد علي طاطايي وحمد الله رحماني كان أمرا يمكن تفاديه. وكانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية قد طلبت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ من اليونامي أن تنقل قائمة من الجرحى والمرضى المصابين بأمراض حادة بينهم محمد علي طاطايي لتلقي العلاج في أوروبا ولكن اليونامي لم تقم بأي تحرك.

٤٣- رجال الاستخبارات العراقية يرافقون بشكل متواصل المرضى المنتقلين إلى مستشفيات بغداد ويمارسون المضايقات والإيذاء بحقهم ويتدخلون في الشؤون الطبية.

فهــؤلاء الرجال القمعيون الذين يعملون تحت ســيطرة رئاســة الــوزراء العراقية عادة ما يؤخرون نقــل المرضى بحيث يفقد المرضى في كثير من الحالات مواعيدهم مع الطبيب كما أنهم يمنعون في حالات عديدة المرضى من شراء الأدوية ويدخلون عيادة الطبيب عند فحص المريض أو المريضات. وتفاصيل هذه الحالات يتم إرســالها بشــكل يومي إلى السيد كوبلر. ولكن المصلحة تقتضي أن لا تتم الإشارة إليها ولو في الحد الأدنى في تقرير اليونامي.

٤٤- في يوم ٢٣كانون الأول/ ديســمبر ٢٠١٢ وبعد يومين من صدور تقرير اليونامي الدوري، تعرض بهروز رحيميان ســاكن آخر في ليبرتي للجلطة القلبية واستشهد بعد شهر من منع الاســتخبارات العراقية رقوده في المستشــفى. بهروز كان قد شــعر في ٢٥تشرين الثاني/ نوفمبر بألم شــديد في القفص الصدري وانتقل كحالة طارئة إلى مستشــفى ببغداد. وأراد الأطباء في المستشــفى أن يرقدوه في قسم العناية الخاصة، إلا أن رجال الاستخبارات منعوا إرقاده ومارســوا الضغط علــى الأطباء وطلبوا منهم أن يمتنعــوا عن إرقاد بهروز. بهــروز الذي كان يعانــي من هذا المرض منذ مدة وكان يخضع للعلاج والســيطرة من قبل الطبيب زادت مشــاكله بســبب الحصار الطبي الجائر الذي بدأ قبل أربع سنوات ولكن بفضل إمكانيات العيادة الخاصة للســكان في أشرف وبفضل جهود أطباء المجاهدين بهروز والكثير مــن المرضى الآخريــن كان بإمكانهم أن يتلقوا الحد الأدنى مــن العنايات الطبية. ولكن بعد نقله إلى ليبرتي ومنع الحكومة العراقية نقل الأجهزة الطبية للســكان تفاقمت الحالة الصحية لدى بهروز والمرضى الآخرين. واتصل مترجم المريض من المستشــفى برئيس فريق رصد اليونامي في ليبرتــي هاتفيا ونقل الحالة الصحية لبهروز ومنع العناصر العراقية إرقاده في المستشــفى ولكن مع الأسف لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الخصوص وتمت إعادة بهروز إلى ليبرتي وبيده كمية من الأدوية بينما كان يعاني من ألم شديد في القلب.

* إمكانية التحديث والإمكانات الترفيهية

٤٥- التقريــر يكتــب أن ليبرتي يتمتع بـ«إمكانيات ترفيهيــة» عديدة. كل من زار مخيم ليبرتي يعرف أن المخيم فاقد لأي إمكانية ترفيهية ومنها ســاحة رياضية. السكان ومن أجل إعداد ســاحة صغيرة لكرة القدم قاموا بتطهيرها من الشــوائب وقاموا بحفر جزء آخر من الأرض لمساحة ٢٥متر مكعب لينقلوا التراب منها إلى ساحة الكرة بسمك ١٠سم.

٤٦- إدخال أي ماكنة هندسية وحتى إدخال المعاول والمجارف لهكذا نشاطات في المخيم أمر محظور. لذلك فجميع الأنشــطة أعلاه يتم يدويــا وبآليات بدائية. الأمر الذي كان يتم في

أشـــرف بواســـطة الماكنات خلال يومين أو ثلاثة أيام ولكن في ليبرتي يســـتغرق العمل عدة شـــهور. احتجاج ومساعي الســـكان ومراجعاتهم المتكررة لليونامي لنقل هذه الماكنات من أشرف إلى ليبرتي لم تصل إلى نتيجة.

٤٧- ادعـــى التقريـــر في كذبة أخرى بأن «الســـكان أحرار في تنفيذ مشـــاريع التحديث بموافقة إدارة المخيم» و«أنهم أحرار باســـتقدام متعاقدين خارجيين لتنفيذ هذه المشـــاريع بموافقة إدارة المخيم». بينما ومنذ قرابة عام لم يسمح للسكان بعد بتحديث أي بناء أو مرفق للمرضى. كما أن الحكومة العراقية منعت حتى نصب سقائف للحماية من الشمس. وبعد أول ســـقوط للأمطار الخريفية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من هذا العام، غمرت المياه عموم أماكن المخيم بحيث جعلت تنقل عموم الســـكان أمرا صعبا خاصة للمرضى. إن عدم السماح بنقل صهاريج الماء والمجاري من أشـــرف إلى ليبرتي جعلت سحب مياه الأمطار من المخيم أمرا أكثر صعوبة.

٤٨- التقريـــر لم يتحدث عن حـــالات عديدة من إبقاء المواد الغذائية المشـــتراة من قبل السكان وعلى نفقتهم خارج ليبرتي وهذه الأعمال تتسبب في تلف الكثير من المواد الغذائية.

ما تم ذكره أعلاه، يشكل جزءا يسيرا من الحقائق الدامغة حيث تثبت أن التقرير الدوري لليونامي كم كان منحازا ويهدف إلى تبييض وجه الحكومة العراقية وقواتها القمعية وتبرير عملية التشـــريد القســـري التي طالت سكان أشـــرف وإرسالهم إلى ســـجن ليبرتي. التقرير يســـتخف بمعايير الأمـــم المتحدة وجميع القيم التي بنيت الأمم المتحـــدة للدفاع عنها ويمهد الأرضية لتشديد القمع ضد سكان أشرف وليبرتي وتضييع حقوقهم.

كما أن هذا التقرير عزيزي القاريء أنموذج للدجل والكيد السياســـي وبيع الضمائر الذي تفشـــى حتى بين صفوف موظفـــي الأمم لمتحدة؛ عليه فإن المجتمع الدولي مدعو لتســـمية الأشـــياء بأسمائها وإيقاف ألاعيب الدجل والكيد السياسي ضد المجاهدين من عناصر منظمة مجاهـــدي خلـــق. [من بيان أمانة المجلـــس الوطني للمقاومة الإيرانيـــة - ٢٥كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٢]

الفصل السادس

المجاهدون
وملف حقوق الإنسان الإيراني

المجاهدون
وملف حقوق الإنسان الإيراني

هذا الملف أو ساحة الصراع في حقيقته، واحد من أشد وأطول ميادين معركة النضال ضد الفاشـــية الدينية الحاكمة في طهران وظلمهـــا وأباطيلها التي خاضتها منظمة مجاهدي خلق وأدارتهـــا باقتدار دلل على مهارة فـــي القيادة ومعرفة ودراية بكيفية التعامل مع الرأي العام العالمي الرســـمي والشـــعبي والمجتمع الدولي. وقد تمكنت من دفع الأمم المتحدة – اللجنة الثالثـــة – إلى إصدار قرارات إدانـــة بلغت ٦٢قرارا ضد انتهاكات النظـــام الإيراني لحقوق الإنســـان، وفي الحقيقة فإن عناصر المنظمـــة وأصدقاءها ومؤيديها كانوا في مقدمة ضحايا هذه الانتهاكات.

إن موضوع حقوق الإنســـان في إيران كان منذ اليوم الأول من حكم الخميني أمرا اهتمت ومازالت تهتم به منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ليومنا هذا. المنظمة هي التي كشـــفت لأول مرة في عهد الخميني عن التعذيب في معتقلات وســـجون الخميني بحيث اضطر الخميني أن يقول إنها مجرد إشـــاعات وبذلك فقد اعترف بممارســـة التعذيب. المنظمة هي التي طرحت وبجهـــد دؤوب بذله الدكتور«كاظم رجوي» ملف حقوق الإنســـان على طاولة الأمم المتحدة والعفو الدولية وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وتعرض الدكتور كاظم رجوي وبســـبب هذه الجهود والكشـــف عن ممارســـات النظام الإيراني في انتهاك حقوق الإنسان لاغتيال خططه ونفذه النظام، وهكذا أثبت كلامه بدمائه الطاهرة بـ«أننا نكتب حقوق الإنسان بدمائنا».

إنه كان يعمل وينشـــط بمفرده بمثابة مؤسسة متكاملة تعنى بحقوق الإنسان. إنه استطاع

وبمساعدة بعض من أصدقائه من أمثال البروفيسور «جان زيغلر» الذي يعمل برتبة مستشار لحقوق الإنسان للأمم المتحدة أن يطرح موضوع انتهاك حقوق الإنسان في إيران على طاولة المؤسسات الدولية.

ومنذ عام ١٩٨١ ولحد اليوم فإن أهم قضية ديبلوماسية لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية هو قضية انتهاك حقوق الإنسان.

وبكفاح حثيث وتوعية بحقائق انتهاكات النظام قامت به المنظمة ابتداءا من الأيام الأولى لجهادها على الساحة الدولية ومن مقراتها في المنفى وإعلامها الموضوعي النشط والجاد، جعلت المجتمع الدولي يستشعر فعلا مدى المعاناة التي يواجهها الإيرانيون من سلطات القمع الحاكمة بالنار والحديد في طهران فيعبر عن قلقه الشديد من انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان.

وبخاصـــة في صفحتي الإعدامات التي وصلت فـــي ولاية الرئيس الملا روحاني أكثر من ألفي حالـــة إعدام منفذ والآف القرارات التي تنتظر التنفيذ بتهم واهية أو تحت لافتة تهريب المخدرات بينما تكشـــف الوقائع أن رموز النظام هم أكبر تجار المخدرات ومن حماة مافيات التهريب وكبار رجال عصاباتها لقاء المنافع المتبادلة والرشـــى، وصفحة التمييز الجنســـي الذي شـــرعنه النظام ووضع على وفقه المرأة الإيرانية في أسفل درجات المواطنة وحرمها من الكثير من استحقاقاتها الإنسانية وجعلها مجرد سلعة لإمتاع الرجل وخدمته وإلة تفقيس عائلية وروبوت لتربية الأولاد وتلبية طلباتهم فضلا على طلبات الزوج، وشرع لذلك قوانين وأحكامـــا وحرم عليها مناصب القضاء والمناصب القيادية ولـــم يكتف بذلك، بل أنه حاربها بشـــتى الذرائع وبأبشـــع الطرق، فشـــهدت طهران والعديد من المدن الإيرانية حملات رش الأسيد على وجوه الفتيات وتشويهها بل أن بعضهن تعرضن للطعن بالسكاكين والخنق حتى الموت بتهمة ســـخيفة مفتعلة لا تخضع لقانون ولا لشـــريعة هي تهمة سوء التحجب، كذلك التمييز بين الأقليات العرقية والدينية والمذهبية.

وبدفع وتبيان من منظمة مجاهدي خلق وجهدها الدائب خطت الأمم المتحدة خطوات مهمة وجريئة لفضح الجرائم المنهجية التي ترتكبها سلطات الأمن الإيرانية ضد الأبرياء الإيرانيين والمعارضين للنظام وفي مقدمتهم الشيعة والسنة والأقليات العرقية والدينية الأخرى.

أما اســـتهداف النســـاء فحدّث ولا حرج، وقد اغتال وقتل وأعدم العشرات بتهمة الحرابة وبجرائم جنائية لم تشـــهد محاكمة أصولية كما هو الحال مع شهيدة العفة «ريحانة جباري»

التي أعدمت بتهمة قتلها ضابط اســتخبارات سابق كانت تعمل في محل يملكه وكان قد كلفها برسم وتنفيذ ديكور خاص به باعتبارها مهندسة ديكور.

وتجاهلت السلطات الإيرانية أقوال جباري أنها كانت تدافع عن شرفها حينما حاول القتيل اغتصابهــا، و ومنعتها على مدار شــهرين من مقابلة محاميها أو أســرتها، في حين تؤكد منظمة العفو أنها تعرضت للتعذيب خلال تلك الفترة.

ويقول مقرر الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في إيران «أحمد شهيد» الذي منعته السلطات الإيرانية مرارا من دخول إيران:

«إن إيران ارتكبت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وأن الإعدامات فيها زادت بشكل حاد منذ تنصيب الرئيس [الملا] حســن روحاني» وقال: «إن التعذيب يستخدم في السجون وأن وضع المرأة تدهور وأن الأقليات الدينية تتعرض للاضطهاد».

وبشأن حقوق المرأة قال تقرير شهيد: «إن العدد المسجل للطالبات في الجامعات الإيرانية انخفض إلى ٤٨بالمائة في ٢٠١٤ - ٢٠١٣ من ٦٢بالمائة في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٧.

وأبلــغ شــهيد اجتماع اللجنــة الثالثة التي تركز علــى حقوق الإنســان: «إن القوانين والسياســات والممارسات التي تنطوي على تمييز ضد النســاء والفتيات الإيرانيات تواصل ترسيخ وضعهن كمواطنات من الفئة الثانية».

وبيّن شــهيد أن السلطات الإيرانية منعته من دخول البلاد خلال السنوات الماضية مشيرا إلى تمكنه من جمع معلومات عبر اتصالات مع شخصيات حكومية وبرلمانية خلال زياراتهم إلى جنيف، بالإضافة إلى لقاءات مع إيرانيين مقيمين في الخارج وتلقي اتصالات من مواطنين إيرانيين من داخل البلاد.

وأشار شهيد إلى أن السلطات الإيرانية تمكنت من رصد بعض المكالمات الهاتفية وقامت بمعاقبة المواطنين بذريعة الترويج ضد الدولة.

ويشمل تقرير المسؤول الأممي القيود التي تفرضها السلطات الإيرانية على حرية التعبير وحق التجمع السلمي وكذلك تزايد أحكام الإعدام.

إن قرارات الجمعية العامة التي تدين انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وكوريا الشمالية وميانمار وسوريا أصبحت حدثا سنويا.

وتحــاول إيران التغطية على الجرائم التي ترتكب بحق المعارضين وعلى الفســاد، بنفي

مســـتمر للاتهامات الدولية وللوثائق التي يقدمها ناشطون حقوقيون في إيران إلى منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وأعدمت إيران ٨٥٢شـــخصا على الأقل في ١٢شـــهرا حتى حزيران/ يونيو بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٣ وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ أعدمت أكثر من ٦٠٠شخص.

هذا بالنســـبة للأحكام المنفذة المعلنة، أما الإعدامات السرية فمن المؤكد أنها ربما رفعت الرقـــم إلى الضعف وإذا أضفنا إلى ذلك الموتى (القتلى) من ضحايا التعذيب أدركنا أية كارثة على الشـــعب الإيراني يمثلها نظام الولي الفقيه، وقد شـــملت الإعدامات صحفيين ونشـــطاء سياسيين بحسب ما ذكره الخبير الحقوقي بالأمم المتحدة.

الباب الأول

الإعدامات وهي أبشـــع صفحة في ملف انتهاك حقوق الإنســـان الإيراني وأكثرها دموية وانفلاتا وخروجا على القوانين الدولية والأعراف الإنسانية، وبسمتها المتصاعدة كانت دائما هي الصفحة التي تناضل منظمة مجاهدي خلق بقوة ودأب على ســـاحة الرأي العام العالمي والشـــعبي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنســـان وتلك الســـاعية لإلغاء عقوبة الإعدام لفضحها ودعوة العالم لإيقاف آلة القتل السلطوية البوليسية الإجرامية الإيرانية.

أعدمت إيران ٥٨٠شخصا في عام ٢٠١٢ و٦٧٦شخصا في ٢٠١١. وهذه الأرقام تثير قلق منظمات حقوق الإنســـان ومراقبي الأمم المتحدة، وإذا عدنا إلى الأرقام الموثقة لضحايا النظام منذ أيامه الأولى فإننا سنكتشـــف أن هذا النظام آلة قتل وســـلب أرواح وتعذيب وقمع شغالة ليل نهار وبمعدلات قياسية فاقت ضحاياها ضحايا النازية.

وكأنموذج للتعســـف في إصدار أحـــكام الإعدام وتنفيذها أورد أحمد شـــهيد يوم الجمعة ١٤آب/ أغسطس ٢٠١٥ حكم الإعدام بحق السجين السياسي «محمد علي طاهري» وطالب بإيقافه فورا.

محمد على الذي يقضي أيام حكمه بالحبس لمدة ٥ســـنوات تم إصدار حكم عليه بالإعدام في الأول من آب/ أغسطس بتهمة «فساد في الأرض» (بدعة الحرابة).

وكان قـــد اعتقل في أيار/ مايو ٢٠١١ بتهمة «الإســـاءة إلى المقدســـات» و حكم عليه

بـ٥سنوات حبســا وما لبثت التهمة أن ألبست ثوبا آخر «محاربة الله والإفساد في الأرض» ليحكم عليه بالإعدام على وفق أباطيل ولاية الفقيه.

وأكد شــهيد: «إن الســجن وإصدار أحكام بالإعدام بسبب اســتفادة الشخص من حقوقه بشــأن حرية التعبير والمعتقد يعتبر انتهاكا صارخا للقوانين الدولية وأمرا غير مقبول، وأنه حكم على محمدعلي طاهري بالإعدام بسبب عقائده وتعاليمه العرفانية.

إعدام جماعي امام الملأ في إيران

وبشأن وضع حقوق الإنسان في إيران أكد شهيد أن الأمم المتحدة تعارض عقوبة الإعدام في إي ظرف كان. وطالب مرة أخرى النظام الإيراني بوقف تنفيذ أحكام الإعدام.

وهو ما تعمل منظمة مجاهدي خلــق على توثيقه وفضحه ودفع المجتمع الدولي والعالم أجمع إلــى النضال الجدي لتعطيل هذه الآلة وإنقاذ الشــعب الإيراني مــن مقصلته الدموية الصماء.

وهذا الفصل ســيوثق الصفحات التي أشرتها المنظمة وأصدقاؤها ومؤيدوها والمراقبون المنصفــون، ومع أن هذا الملف تكاد صفحاته الــلا متناهية ألا تخضع للحصر، إلا أننا وكما

يقال نبذل جهد المقل لإبراز أهم مشـــاهد الانتهاكات معتمدين شهادات بعض من تعرضوا لها والوقائع المعلنة لها وبيانات الأمم المتحدة وبيانات منظمة مجاهدي خلق وبعض المنشورات في الصحف والفضائيات العالميـــة والمواقع الإلكترونية والميديا الاجتماعية ليأخذ القارىء صورة يمكنه تعميقها بالمتابعة لكشـــف حقيقة مفادها أن النظام المسعور الحاكم في طهران إنمـــا يعتبر هذه الانتهاكات هي الســـور الحارس لوجوده. ونحن نقـــول لا فائدة ترتجى من قـــرارات الإدانة ومحاولات الإقناع بالكـــف عن هذه العقيدة والســـلوكية، وأن الحل الوحيد لتدمير آلة القتل هذه، هي قلب صفحة النظام وإسقاطه والاعتراف بالبديل الديمقراطي الجاهز «منظمة مجاهدي خلق».

وسنبدأ باســـتعراض مواد «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» لوضعها قيد المقارنة مع سلوكيات وسياسات النظام الإيراني التي نرى أنها تتقاطع معها كليا وبلا استثناء.

أ ـ مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الديباجة

لمـــا كان الاعتـــراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأســـرة البشـــرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم؛

ولما كان تناســـي حقوق الإنســـان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمـــال همجية آذت الضمير الإنســـاني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشـــر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة؛

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم؛

ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول؛

ولما كانت شـــعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنســـان الأساســـية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنســـاء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح؛

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان أطراد مراعاة

حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها؛

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد؛

فـــإن الجمعيـــة العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان على أنه المســـتوى المشـــترك الذي ينبغي أن تســـتهدفه كافة الشـــعوب والأمم حتى يســـعى كل فرد وهيئة في المجتمـــع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصـــب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريـــات عن طريـــق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطـــردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بهـــا ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشـــعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة ١:

يولد جميع الناس أحرارا متســـاوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء.

المادة ٢:

لكل إنســـان حـــق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هـــذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد ســـواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مســـتقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة ٣:

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة ٤:

لايجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

المادة ٥:

لايعرض أي إنســـان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاســـية أو الوحشـــية أو الحاطة

بالكرامة.

المادة ٦:

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة ٧:

كل الناس سواســية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة ٨:

لكل شــخص الحق فــي أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عــن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة ٩:

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا.

المادة ١٠:

لكل إنســان الحق، على قدم المســاواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة ١١:

١- كل شــخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

٢- لا يدان أي شــخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرما وفقا للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة ١٢:

لا يعرض أحد لتدخل تعســفي في حياته الخاصة أو أســرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة ١٣:

١- يحق لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

٢- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة ١٤:

١- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد.

٢- لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ١٥:

١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

٢- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة ١٦:

١- للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

٢- لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملا لا إكراه فيه.

٣- الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ١٧:

١- لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا.

المادة ١٨:

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة.

المادة ١٩:

لكل شـــخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشـــمل هذا الحـــق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واســـتقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وســـيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢٠:

١- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

٢- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة ٢١:

١- لكل فرد الحق في الاشـــتراك في إدارة الشـــؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا.

٢- لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

٣- إن إرادة الشـــعب هي مصدر ســـلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أســـاس الاقتراع الســـري وعلى قدم المســـاواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة ٢٢:

لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعـــاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة ٢٣:

١- لكل شـــخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشـــروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

٢- لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

٣- لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأســـرته عيشـــة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

٤- لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

المادة ٢٤:

لكل شـــخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة ٢٥:

١- لكل شـــخص الحق في مســـتوى من المعيشـــة كاف للمحافظة على الصحـــة والرفاهية له ولأســـرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمســـكن والعناية الطبيـــة وكذلك الخدمات الاجتماعيـــة اللازمـــة، وله الحق في تأمين معيشـــته في حالات البطالـــة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

٢- للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة ٢٦:

١- لكل شـــخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

٢- يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساســـية وتنمية التفاهم والتســـامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣- للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة ٢٧:

١- لكل فرد الحق في أن يشـــترك اشـــتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافي وفي الاســـتمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

٢- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة ٢٨:

لـــكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولـــي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما.

المادة ٢٩:

١- على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشـــخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا.

٢- يخضع الفرد في ممارســـة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمـــان الاعتراف بحقوق الغيـــر وحرياته واحترامها ولتحقيـــق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

٣- لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارســـة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٣٠:

٥- ليـــس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول دولة أو جماعة أو فردا أي حق في القيام بنشـــاط أو تأدية عمل يهـــدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

و«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة ١٠كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ في قصر «شايو» في باريس.

ويعد من بين الوثائق الدولية الرئيســـية لحقوق الإنســـان والتي تم تبنيها من قبل الأمم المتحـــدة، ونالت تلك الوثيقة موقعا هاما في القانون الدولي مع وثيقتي «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» من سنة ١٩٦٦ و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» من سنة ١٩٦٦. وتشكل الوثائق الثلاثة معا ما يســـمى بـ«لائحة الحقـــوق الدولية». وفي ١٩٧٦ بعـــد أن تم التصديق على الوثيقتيـــن من قبل عدد كاف مـــن الأمم، أخذت لائحة الحقـــوق الدولية قوة القانون الدولي.

*** كيف يحمي القانون الدولي حقوق الإنسان؟**

يرســـي قانون حقوق الإنســـان الدولي التزامات تتقيد الدول باحترامها. وتتحمل الدول، بكونها أطرافا في المعاهدات الدوليـــة، بالتزامات وواجبات بموجب القانون الدولي باحترام وحماية حقوق الإنسان والوفاء بها. ويعني الالتزام باحترام حقوق الإنسان أنه يتوجب على الدول أن تمتنع عن التدخل في التمتع بحقوق الإنســـان أو تقليصه. ويتطلب الالتزام بحماية الحقوق من الدول أن تحمي الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. ويعني الالتزام بالوفـــاء بالحقوق أنه يتوجب على الدول أن تتخذ إجراءات إيجابية لتيســـير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

وتتعهـــد الحكومات من خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنســـان الدولية بأن تضع موضع التنفيذ تدابير وتشـــريعات داخلية متســـقة مع التزاماتها وواجباتها التعاهدية. وبذلك يوفر النظام القانوني الداخلي حماية قانونية رئيســـية لحقوق الإنسان الخاصة بك المضمونة بموجـــب القانون الدولي. وحيثما تعجز الإجـــراءات القانونية الداخلية عن معالجة انتهاكات حقوق الإنســـان، فإن ثمة آليات وإجراءات للشكاوي أو البلاغات الفردية متاحة على الصعد الإقليمية والدولية للمســـاعدة في كفالة احترام وتنفيذ وإنفاذ معايير حقوق الإنســـان الدولية فعليا على الصعيد المحلي. كما أن النظم الإقليمية لحماية حقوق الإنســـان لها دور حاسم في إنفاذ القانون الدولي.

إلا أن هذه اللائحة وبقية الصكوك الحقوقية لا تجد لها صدى ولا احتراما ولا اعترافا بأية فقرة من فقراتها لدى النظام الإيراني الذي عمل على التقاطع معها بكل شراسة وإصرار.

ب . نظرة عابرة إلى الإعدام والقمع في إيران الملالي، نظام ولاية الفقيه يساوي الإعدام والقمع والإرهاب

*** مدخل وبداية**

قبـــل ٣٧ عاما وعندما وصـــل الخميني إلى الســـلطة لم تمر أيام حتى بدأ قمع النســـاء والأقليات الدينية والعرقية، وهذه العملية مســـتمرة حتـــى اليوم. والحقيقة هي أن القمع هو طبيعة نظام الارهاب الحاكم في إيران باسم الدين. حيث ارتكب منذ وصوله إلى الحكم مختلف الجرائم ضد أبناء الشـــعب الإيراني وضد شـــعوب ودول أخرى. ولأن هذا النظام وصل إلى

الحكم في بلد عريق بحضارته وتراثه وفكره وذخائره البشرية والاقتصادية ولم يكن لديه ما يكفي للتجاوب مع أدنى شيء من متطلبات الشعب الإيراني فقد لجأ منذ البداية إلى القمع في الداخل وإلى تصدير الأزمة والحرب إلى ماوراء الحدود الجغرافية. ولم يترك فترة من الوقت إلا وارتكب فيها جريمة كبيرة بحق أبناء الشـــعب الإيراني والشعوب الأخرى أو اختلق أزمة من أجل التستر على مشاكل حقيقية لم يكن باستطاعته حلها.

فـــي البداية قام باحتجاز الدبلوماســـيين الأمريكيين العاملين في الســـفارة الأمريكية في طهران. ثم مهد الأرضية لاندلاع الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثماني سنوات.

وبالتزامـــن مع الحرب بدأت موجة الإعدامات الجماعية بحق المعارضين الإيرانيين داخل إيران وفي الوقت نفسه بدأ بتنفيذ العمليات الإرهابية خارج إيران بينها التفجيرات التي وقعت في بيروت ضد الأشـــخاص والمصالح الأمريكية والفرنســـية، واحتجاز الغربيين رهائن في بيروت واختطاف الطائرات وتفجيرها وقتل راكبيها، ثم امتدت العمليات الإرهابية لتصل إلى السعودية والكويت والدول الأخرى.

وبعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية وإرغام هذا النظام على تجرع الســـم والتراجع عن الخطة التوســـعية للســـيطرة على العراق والدول العربية الأخرى، لجأ إلى توسيع نشاطاته الإرهابية ضد النشـــطاء الإيرانيين وضد الأجانب، حيث اغتال عملاء هذا النظام عشرات من وجوه ورموز المعارضة الإيرانية في التســـعينات في معظم الدول الأوروبية ودول الشـــرق الأوســـط (في فرنســـا وألمانيا والنمســـا وإيطاليا وسويســـرا وبريطانيا وتركيا والباكستان والإمارات والعراق و...) وقبلها أصدر الخميني فتواه الشـــيطانية ضد سلمان رشدي ليظهر وكأنه يدافع عن الاسلام.

وبعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وســـقوط الحكم العراقي وجد النظام ضالته ووجـــد ان من الممكن التعبير عن حلم تأريخي في الســـيطرة على العراق، الســـيطرة التي أصبحـــت اليوم أمرا واقعا. كمـــا أنه صعّد من دعمه لربيبه حزب الله اللبناني وقام بتقســـيم القضية الفلســـطينية ووسع من دائرة تدخلاته في مختلف دول الشرق الأوسط. اليوم أصبح من الواضح أن هذا النظام ينفق عشـــرات المليارات من الدولارات في سوريا واليمن ولبنان والعراق وأفغانســـتان والبحرين ومختلف الدول الإفريقية. ولم تســـلم من إرهابه حتى دول أمريكا اللاتينية خلال هذه السنوات.

هذاغيض من فيض نظام ولاية الفقيه على المنطقة والعالم. الحروب الطائفية مســـتمرة

والاقتتال وعمليات التفجير متواصلة. أكثر من مائتين وخمسين ألفا من أبناء الشعب السوري راحوا ضحية هذه السياسة الهوجاء، كما أن عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي والشعوب الأخرى، ناهيك عن أبناء الشعب الإيراني راحوا ضحايا ارهاب النظام الايراني وعملائه المحليين .

هذا النظام الذي سماه الخميني بـ«الجمهورية الإسلامية» قتل أكبر عدد من المسلمين في العصر الحديث، أي ليس هناك أية دولة قتلت هذا الكم الهائل من المسلمين الذين قتلهم النظام «الإسلامي» الخميني. كما أنه ليست هناك أية دولة قتلت من الشيعة مثل ما قتلته دولة الملالي.

* الأجواء بعد سقوط الشاه

بعد سقوط الشاه لم يستطع نظام الملالي فرض قمع مطلق منذ البداية. فاستفادت القوى الشعبية وخاصة مجاهدو خلق من الأجواء الموجودة ودخلوا الساحة السياسية بكل نشاط بهدف المشاركة وتوجيه الحكم نحو الديمقراطية وتحقيق حقوق الشعب، لكن النظام أثبت منذ الأشهر الأولى أنه غير مستعد لقبول أدنى شيء من المشاركة السياسية، ومع أن مجاهدي خلق قاطعوا دستور ولاية الفقيه لكنهم أعلنوا في الوقت نفسه أنهم مستعدون للعمل السياسي في إطار دستور النظام شرط أن يبقى النظام وفيا للدستور.

لكن الخميني والملالي الآخرين كانوا يرون بأم أعينهم أنهم إذا أبقوا متنفسا ضئيلا من الديمقراطية في البلد فإن مجاهدي خلق والقوى التقدمية الشعبية هي التي ستنموو تلتف حولها الجماهير وأن القوى المتطرفة المتمثلة في مجموعة ولاية الفقيه والملالي وقوات الحرس هي التي ستذبل وتزول.

وكانت الانتخابات الرئاسية الأولي التي رشح مجاهدو خلق فيها السيد «مسعود رجوي» للانتخابات أفضل ساحة اختبار لهذه الحقيقة. لأنه بعد هذا الترشيح بدأت جميع شرائح الشعب خاصة الشباب والنساء وجميع الأقليات الدينية من السنة والمسيحيين واليهود والزرادشتيين وغيرهم وكذلك الأقليات الإثنية من الكورد والعرب والبلوتش والتركمان يلتفون حول ترشيح مسعود رجوي.

فدخل الخميني على الخط وأفتى بأن من لم يصوت لصالح الدستور لايحق له أن يرشح نفسه للرئاسة. وهذه الفتوى أدت إلى تراجع السيد رجوي عن الترشيح. وكتبت صحيفة

«لوموند» الفرنسية يوم ٢٩آذار/ مارس ١٩٨٠ أنه «لوبقي رجوي في الساحة حتى يوم الاقتراع فبناء على مختلف التقييمات، لكان يصوت له ملايين من أبناء الشعب الإيراني».

هذه العملية تكررت في عديد من المناسبات، من الانتخابات ومن الاجتماعات التي كانت المنظمة تقيمها في طهران العاصمة أو في مراكز المحافظات حيث كان مئات الآلاف من أبناء الشعب يشاركون فيها.

الصورة كانت واضحة. فالملالي كانوا بصدد تطبيق القمع المطلق بأسرع ما يمكن حتى يوقفوا هذا المد الشعبي من جهة ومن جهة أخرى أن يقوموا بتصفية مجاهدي خلق. لكن المنظمة بالعكس كانت تستخدم كل الفرص السياسية والإمكانيات المتاحة لاستمرار المناخ السياسي وبقاء النشاطات السياسية. واستطاعت من خلال دفع ثمن باهظ إبقاء هذه الحالة حتى شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٨١. وقد قتل أكثر من خمسين من أعضاء وأنصار مجاهدي خلق واعتقل أكثر من ثلاثة آلاف منهم خلال هذه الفترة.

* الأقليات الإثنية والدينية في نظام الملالي تحت الاضطهاد المزدوج

كان نظام الشاه نظاما ديكتاتوريا قمعيا ينظر إلى الأقليات الدينية والعرقية من منظار شوفيني فارسي، كما كان ينظر إلى العرب والمسلمين من منظار شوفيني إيراني.. وقام بقمع الأكراد والبلوتش والآذريين والعرب طوال فترة حكمه. اما نظام الخميني والملالي فحين وصلوا إلى السلطة مزجوا النظرة الشوفينية الفارسية بالنظرة الضيقة المذهبية وخلقوا منها ظاهرة هدّامة تعمل ضد حقوق جميع أبناء الشعب بشكل عام وضد الأقليات القومية والدينية بشكل خاص.

ولن ينسى الشعب الإيراني ما فعله الخميني والملالي وقوات الحرس منذ العام الأول من حكمهم بمواطنين العرب في محافظة خوزستان والتركمان في محافظة مازندران وبالبلوتش في محافظة سيستان وبلوتشستان وبشكل خاص ضد المواطنين الأكراد.

وهؤلاء المواطنون كانوا يبحثون عن أبسط حق من حقوقهم كمواطنين إيرانيين، وحيث أن نظام الشاه الذي كان يرفض هذه الحقوق قد سقط، فهم أرادوا بانتفاضاتهم ومظاهراتهم تحقيق هذه الحقوق، فإذا بالنظام الجديد ردّ عليهم بتعبئة قواته و بفتح نيران الرشاشات عليهم وقتل واغتيال وإعدام قادتهم ورجال دينهم.

إعدام المواطنين الأكراد من قبل قوات الحرس بأمر من خميني

وفي هذا المجال كانت لكردستان الإيرانية حالة خاصة نظرا لوجود خلفية النضال المسلح في هذه المنطقة ضد نظام الشاه، فثار الأكراد مطالبين بحقهم في العيش الكريم والحكم الذاتي الذي كان شـــعارا محوريا في حركتهم. فشن عليهم النظام حربا دموية شملت مجمل مناطق كردســـتان الإيرانية. وأعلن الخميني الجهاد على المواطنين الأكراد – الجهاد الذي لم يعلنه ضد الشـــاه! – فدخل الجيش وقوات الحرس وقاموا بقتل آلاف مؤلفة من المواطنين الأكراد وهدم بيوتهم وإلحاق الدمار بممتلكاتهم وبارتكاب مجازر في العديد من القرى الكردية.

ولم تسلم أية أقلية وطائفة دينية أو مذهبية في إيران من التنكيل والقمع حيث شمل القمع إخواننا وأخواتنا من أهل السنة وكذلك المسيحيين واليهود والبهائيين وغيرهم ولم يسمح لهم بمزاولة طقوسهم ومناسكهم الدينية. وقام النظام بإعدام وقتل زعماء هذه الأقليات أو اغتيالهم أو خلق مناخ لايطاق لهم ليقوموا بالهجرة من البلد إلى المنافي والمهاجر. ولن ينسى الشعب الإيراني ما فعل النظام بالقادة المسيحيين الثلاثة الأساقفة «مهدي ديباج» و«ميخائيليان» و«هوسبيان مهر» الذين اغتالهم النظام وحاول إلصاق هذه الجريمة بمجاهدي خلق.

وفي هذا المجال كانت حصة إخواننا من أهل السنة أكبر بكثير من الآخرين. وفي القضية الكردية والبلوتشية كان القمع في الوقت نفسه ضد الأقلية العرقية والدينية من أهل السنة معا. وقام النظام بهدم مساجد أهل السنة في طهران وفي المحافظات والمدن الأخرى. كما غير الكتب المدرسية المنهجية الخاصة بأطفال أهل السنة على وفق افكار الملالي. كما أن كثيرين من أتباع السنة من العرب والأكراد والبلوتش تم إعدامهم خلال السنوات الأخيرة بحجج واهية وتهم ملفقة من قبل سلطات النظام.

هذه حقائق مرة توضح لنا الظروف التي تعيشها الأقليات الدينية والعرقية في إيران. وهنا سؤال يفرض نفسه: هل هذه الحالة خاصة بالأقليات أم الأغلبية الشيعية والفرس أيضا يعانون المعاناة ذاتها ويتعرضون لنفس القمع الهمجي الذي يمارسه النظام اللاإنساني الحاكم في إيران؟ والجواب بكل وضوح هو أن القمع هو السمة البارزة لهذا النظام يمارسه بشكل شامل ضد جميع أبناء الشعب، ولايسلم أحد من هذا القمع. ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى أن أكبر عدد من الإعدامات السياسية نفذ في طهران العاصمة كما أن مدنا كمشهد وإصفهان وشيراز وهي مدن فارسية يقطنها شيعة، كانت مشاهد لآلاف الإعدامات السياسية خلال هذه السنوات. وعندما نتحدث عن إعدام أكثر من مائة وعشرين ألف شخص طوال حكم الملالي أو ارتكاب المجزرة بحق ثلاثين ألفا في بحر أشهر في العام ١٩٨٨ فان نسبة كبيرة من هذه الإعدامات كانت في طهران. وينطبق هذا الحكم على مختلف صنوف القمع. إذن يجب أن نقول بأن جميع أطياف الشعب الإيراني كانت ضحية القمع الوحشي الذي فرضه ويفرضه هذا النظام على مختلف أبناء الشعب. نعم ممارسات هذا النظام تذكرنا بما فعله «المغول» في عمق التأريخ الإيراني ضد أبناء الشعب. ولهذا السبب نقول ونؤكدبأن إيران كبلد أصبح محتلا من قبل نظام ولاية الفقيه لأن هؤلاء الملالي يتصرفون مع الشعب وكأنهم غزاة.

*** ما هو الحل للأقليات في إيران؟**

إن الطريق الوحيد والصحيح لوضع حد للقمع ولإنهاء الظلم الواقع على جميع المكونات الإيرانية هو النضال والكفاح من أجل إسقاط نظام ولاية الفقيه وإقرار نظام ديمقراطي وطني بديلـــه. هذه هي الطريقة الحقيقية لتحقيق حقوق الأقليات القومية والدينية أيضا. والســـبب واضح، حيث أن أســـاس المشكلة يأتي من الدكتاتورية الدينية، عليه فان الحل بطبيعة الحال يعبر من بوابة إســـقاط هذه الدكتاتورية. ومن هنا يجب على جميع أبناء الشعب الإيراني أن يوحـــدوا ما لديهم من قـــوة ومقاومة ويركزوا جهودهم ضد نظام ولايـــة الفقيه بكل تياراته وفصائله. الطريق يمر من خلال تغيير النظام تغييرا يؤدي إلى نظام ديمقراطي شعبي.

وفي العام ١٩٨٢ صادق المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية على مشـــروع الحكم الذاتي لكردستان الإيرانية. هذا المشروع المكون من ١٢مادة يضم أقصى حدود من الحقوق ممكنة التحقيـــق للأكـــراد في إطار وحدة الوطن، وهـــذا ما صرح به الزعماء الأكراد انفســـهم في مواقفهم حيال هذا المشروع.

وبالنســـبة للأقليات الدينية فإن المجلس الوطني للمقاومة أقر مشـــروع فصل الدين عن الدولـــة في عـــام ١٩٨٥ وألغى بموجبه أي نـــوع من التمييز الدينـــي والمذهبي في التمتع بالحقوق. وتصرح المادة الأولى من هذا المشروع بما نصه: «حظر كافة أشكال التفرقة ضد أتباع مختلف الديانات والمذاهب في مجال التمتع بالحريات الفردية وحرية الاجتماع ولايحق لأي مواطن أن يتمتع بأي حق أو يحرم من حق الانتخاب أو التصويت، والتوظيف والدراسة ومزاولة القضاء والتحكيم أو أي حق فردي أو اجتماعي بسبب اعتقاده أو عدم اعتقاده بدين أو مذهب خاص».

*** ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨١ منعطف تأريخي وبداية الإعدامات الجماعية**

يوم العشرين من حزيران/ يونيو من العام ١٩٨١ أكبر منعطف في تأريخ إيران الحديث حيـــث دعت فيه منظمة مجاهدي خلـــق جميع أنصارها لمظاهرات فـــي طهران وفي مراكز المحافظـــات للاحتجاج على تصعيد القمع والقتل والإرهاب وتعذيب المعتقلين في الســـجون. وشـــارك أكثر من نصف مليون من أهالي طهـــران ومئات الآلاف في المدن الأخرى في هذه المظاهرات. لكن الخميني أمر بإطلاق النار على المتظاهرين ما أســـفر عن مقتل عشـــرات وجرح مئات واعتقال آلاف منهم. ومنذ مســـاء هذا اليوم بـــدأت الإعدامات الجماعية. وفي

كل يـــوم أعدم النظام فـــي طهران وفي المدن الأخرى في كافة أنحاء إيران مئات من أعضاء وأنصار مجاهدي خلق.

وتشـــاهدون هناك بعـــض القصاصات من عناوين الصحف التابعـــة للنظام الإيراني التي نقلت بعض هذه الإعدامات. ولاحاجة للتأكيد على أن معظم الإعدامات كانت تنفد بسرية وهذه بعض ما نزل في صحف النظام عن الإعدامات الجماعية:

- صحيفة كيهان ٢٩أيلول/ سبتمبر ١٩٨١: تطبيقا لحكم أصدرته المحكمة الثورية الإسلامية فـــي العاصمة: تم تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص بحق ٥٤شـــخصا من المشـــاركين في مظاهرة يوم ٢٧أيلول/ سبتمبر ١٩٨١.

- صحيفـــة كيهان ٢٩أيلول/ ســـبتمبر ١٩٨١: تم إعدام ٨٢محاربـــا ومنافقا بالرصاص في طهران.

- صحيفة كيهان ٣٠أيلول/ سبتمبر ١٩٨١: إعدام ٤٣شخصا من المناوئين للثورة في سجن إيفين بطهران.

- صحيفة جمهوري إســـلامي ٦تشـــرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: تم إعـــدام ٦١ من عوامل الاغتيالات والتفجيرات والمظاهرات المسلحة.

- أسماء وجرائم ٥٧ من المعدومين.

- صحيفـــة اطلاعات ٣٠أيلول/ ســـبتمبر ١٩٨١: تم إعدام ٥٣محاربـــا وباغيا في طهران والمحافظات.

- صحيفة جمهوري إسلامي ١٢تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: الإعدام رميا بالرصاص بحق ٩٦من منفذي الاغتيالات والتفجيرات والمظاهرات المسلحة في طهران وسبع مدن أخرى.

- صحيفة كيهان ٨آب/ أغسطس١٩٨١: إعدام ٤٣ من المناوئين للثورة.

- صحيفة اطلاعات الثلاثاء الأول من كانون الأول/ ديســـمبر ١٩٨١: تم تنفيذ الإعدام بحق ستة وثلاثين شخصا تابعا للجماعات المحاربة والمناوئة للثورة في طهران ومدينتين أخريين.

- صحيفة كيهان ٤تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: تم إعدام ٦٦ من أعضاء وعناصر جماعة منافقي[!] خلق رميا بالرصاص.

- صحيفة اطلاعات ٢٩كانون الأول/ ســـبتمبر ١٩٨١: تم تنفيذ الإعدام بحق ٥٧شخصا من

المشاركين في المظاهرات المسلحة الأخيرة في طهران.

- صحيفة جمهوري إسلامي ٢٦تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١: أعدم رميا بالرصاص تسعة وأربعون شخصا من الإرهابيين والمخربين.

- صحيفة جمهوري إسلامي ١٩تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: إعدام ٢٨إرهابيا في مدينتي زنجان وكجساران.

- صحيفة اطلاعات ١٦تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: ٣٧إرهابيا وواضعي المتفجرات أعدموا في ٥مدن.

- صحيفة اطلاعات ٢٨أيلول/ سبتمبر١٩٨١: الإعدام رميا بالرصاص بحق ٣٥محاربا مسلحا.

- صحيفة جمهوري إسلامي ١٦آب/ أغسطس ١٩٨١: إلقاء القبض على ١١٦إرهابيا آخر.

- صحيفة اطلاعات ٢٧أيلول/ سبتمبر ١٩٨١: إعدام ٣٥منافقا مسلحا.

- صحيفة كيهان ٢٧أيلول/ سبتمبر١٩٨١: تطبيقا لأحكام محاكم الثورة الإسلامية في مدن بروجرد، وكازرون وبابل تم تنفيذ الإعدام رميا بالرصاص بحق ٢٢شخصا بجريمة الانتفاضة المسلحة.

- إعدام ٢٥ من نشطاء منظمة المجاهدين في سجن إيفين.

- صحيفة جمهوري إسلامي ٨آذار/ مارس ١٩٨٢: إعدام ١٧ من عناصر الجماعات الإرهابية في ٣مدن.

- صحيفة اطلاعات ٢٧أيلول/ سبتمبر١٩٨١: إعدام ٣٥محاربا مسلحا في مدينة تبريز.

- إعدام ١٩شخصا من أعضاء الجماعات المناوئة للشعب.

- إعدام ١٨باغيا في ٤مدن.

كما أن صحيفة «فرانسوآر» الفرنسية كتبت في ١٧تشرين الأول/ أكتوبر١٩٨١ بأن ٢٠٠طفل إيراني تم إعدامهم في يوم واحد في طهران...

وفي عام ١٩٨٠ وردا على سؤال عن إمكانية الهجوم على مجاهدي خلق صرح القاضي الشرعي المنصب من قبل الخميني في مدينة بم الإيرانية بقوله:

«بسمه تعالي – بأمر من الإمام الخميني يعد مجاهدو خلق مرتدين و أسوأ من الكفار. لا حرمة لهم في الأموال ولا في الأنفس. إذن على المحكمة الثورية الاسلامية أن لاتأخذ شكواهم مأخذ جد. التوقيع والختم».

هــذه نبذة من تعامــل نظام الملالي مع المعارضة الرئيســية له. وهنــاك آلاف التقارير والوثائق من هذا النوع التي تشــير إلى همجية نظام ولاية الفقيه ضد معارضيه في الإعدام والتعذيب والتنكيل.

نعــم نظام الملالي ومنذ اليــوم الأول من حكمه، وبخاصة بعد حزيــران/ يونيو من عام ١٩٨١، لم يدخر أي شــيء للقضاء على مجاهدي خلق، لكنه لم ينجح في هذه المهمة فلجأ إلــى ارتــكاب المجزرة الكبرى في عام ١٩٨٨ بإعدام ثلاثين ألفــا منهم. ولكن هل نجح في اخمــاد المقاومة ؟؟الجواب بالتاكيد كلا والدليل هو هذا الاتســاع والقوة والترســخ والقبول الشعبي .

*** فتوى الخميني بإبادة مجاهدي خلق**

ضمن كبريات الجرائم التي ارتكبها نظام الملالي ضد الإنسانية، هناك جريمة أشد ضراوة وقساوة وعنفا وشقاء. وهي ارتكاب المجزرة بحق ثلاثين ألفا من السجناء السياسيين الذين كانوا في قبضة النظام عزّلا وبلا دفاع.

بعــد وقف إطلاق النــار في الحرب الإيرانية العراقية أصــدر الخميني أمرا بإعدام جميع المجاهدين المتبقين في الســجون. وهذه فقرات من نص الفتوى التي أصدرها الخميني بهذا الشأن.

«بما أن المنافقين [مجاهدي خلق] الخونة لا يؤمنون بالإسلام أبدا، وكل ما يقولونه يأتي من المكر والنفاق؛ وبإقرار قادتهم يعتبرون مرتدين عن الإسلام. ونظرا لأنهم محاربون، ومع الأخذ في الاعتبار حروبهم النظامية في شمال وغرب وجنوب البلاد، وصنوف تعاونهم مع حزب البعث العراقي وقيامهم بالتجسس لصالح صدام ضد الشعب المسلم، ومع العلم باتصالاتهم بالاستكبار العالمي، والضربات الغادرة التي وجهوها منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية وحتى الآن؛ فإن الموجودين منهم في السجون الذين لا يزالون متمسكين بموقف النفاق يعتبرون محاربين ويحكم عليهم بالإعدام... إن استخدام الحزم الإسلامي حيال أعداء الله من المبادئ التي لا مجال للتردد فيها في النظام الإسلامي. آمل لكم أن تكسبوا رضا

الله باستخدام غضبكم وحقدكم الثوريين ضد أعداء الإسلام. وعلى السادة الذين يتولون المسؤولية في تطبيق المصاديق أن لا يترددوا في ذلك أبدا، وأن يسعوا ليكونوا «أشداء على الكفار». فإن التردد في مسائل القضاء الإسلامي الثوري إهمال وتجاهل لدماء الشهداء الزكية. والسلام – روح الله الموسوي الخميني».

بعد صدور هذه الرسالة ارتبك الملالي الذين كانوا ينفذون هذه الفتوي ونقلوا قلقهم من خلال رئيس السلطة القضائية موسوي أردبيلي إلى أحمد الخميني ومنه إلى الخميني. فكتب أحمد الخميني رسالة إلى أبيه عرض عليه الأسئلة التي جاءت من قضاة الشرع بشأن كيفية تنفيذ فتوى الخميني وارتكاب هذه المجازر فرد عليه الخميني في ذيل هذه الرسالة بهذه العبارة المقتضبة:

«في جميع الحالات المذكورة أعلاه أي شخص كان وفي أية مرحلة كانت، إن كان متمسكا بفكرمجاهدي خلق فليحكم عليه بالإعدام... أبيدوا أعداء الإسلام بسرعة. وبخصوص النظر في الملفات ومثل هذه القضايا فيجب العمل بشكل ينفذ فيه الحكم بأسرع ما يمكن. هذا ما أريده. روح الله الموسوي الخميني».

*** الإعدامات الجماعية كانت مبرمجة ونفذت بسرية مطلقة**

جميع التقارير التي قدمها شهود عيان خرجوا من مختلف السجون الإيرانية تقول إن هذه الحملة من الإعدامات وهذه المجازر كانت مبرمجة ومخططة منذ فترة وأن رؤساء السجون وقادة الحرس محترفي التعذيب والمستجوبين كانوا يقولون ويصرحون منذ فترة بعيدة أنهم لن يسمحوا لأعضاء وأنصار مجاهدي خلق أن يفلتوا من السجن، وقالوا لهم بأننا سنقتلكم جميعا. وخلال تنفيذ المجازر وبهدف قطع الاتصالات كاملة مع السجون وعدم إمكانية تسريب أخبار هذه الجريمة إلى الخارج، قطعوا جميع الاتصالات الهاتفية مع جميع السجون وبشكل خاص سجن إيفين المركزي في طهران. كما ألغى النظام إجازات أفراد الحرس والمستجوبين العاملين في السجون ووضعوا السجون في حالة التأهب التام.

*** تقرير منظمة العفو الدولية من سجن إصفهان**

وقد جمعت منظمة العفو الدولية أرقام أعمال القتل الجماعي كما شهد به السجناء السياسيون الذين كانوا في السجن في ذلك الوقت. وقال سجين سابق في سجن «دستجرد»

بإصفهـــان أن كل يوم تقريبا بين آب/ أغســـطس وكانون الأول/ ديســـمبر من عام ١٩٨٨، فإن حراس الســـجن كانوا يأتون كل يوم إلى باب الســـجن ويقرأون قائمة تضم ما يصل إلى ١٠ أســـماء. وهؤلاء الأشـــخاص الذين يتم أخذهم من ردهة من السجن كانت تؤوي عادة ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ شـــخصا، لا يعـــودون مرة أخرى إطلاقا. ولم يعرف الســـجناء ماذا كان يحدث لهؤلاء الذين أخذوا بعيدا، لكن الحرس قالوا أنه تم اعدامهم. وفي وقت لاحق، تم نقل السجناء إلى سجن «دســـتجرد» من السجون الأخرى وتواترت أنباء عن أحداث مماثلة في هذه السجون تنتشر بين السجناء في «دستجرد» بالنسبة للسجناء الآخرين أيضا.

* رسالة منتظري إلى الخميني، وثيقة تأريخية

فور أن أصدر الخميني فتواه المعروفة بإعدام الســـجناء المجاهدين في الســـجون بدأت الإعدامات الجماعية في مختلف ســـجون طهران وفـــي المحافظات. وبتطبيق هذه الخطة تم إعدام «عدة آلاف شـــخص خلال بضعـــة أيام» كما قال منتظري في رســـالته الموجهة إلى الخميني بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨. وجاء في الرسالة الأولى التي كتبها منتظري بخط يده وبعث بها إلى الخميني بعد ثلاثة أيام من بداية الإعدامات:

«... بخصوص الحكم الصادر عن سماحتكم مؤخرا بإعدام المنافقين الموجودين في السجون أقول... إن الذين حكمت عليهم المحاكم طبقا للقوانين بأحكام أقل من الإعدام فإن إعدامهم بشكل مرتجل ومن دون قيامهم بأنشطة جديدة معناه عدم الالتزام بشيء من المعايير القضائية وأحكام القضاء، ولن يكون له مردود إيجابي... إننا لم نجن حتى الآن شيئا من أعمال القتل والعنف سوى تعرضنا لمزيد من الحملات الإعلامية المضادة، وزدنا في المقابل من جاذبية المنافقين وأعداء الثورة. فمن المناسب أن نتعامل بالرحمة والعطف لفترة، وسيكون ذلك جذابا لكثيرين دون شك... وإذا افترضنا إنكم بقيتم مصرين على أمركم ففي الأقل اصدروا... امرا باستثناء النساء، خاصة اللواتي لهن أولاد، علما بأن إعدام عدة آلاف شخص خلال بضعة أيام لن يكون له مردود جيّد ولن يكون بمنأى عن الخطأ...».

* اغتيال المعارضين الإيرانيين خارج إيران

عهد رفســـنجاني يمتاز بحملة اغتيالات واســـعة النطاق ضـــد المعارضين الإيرانيين خارج إيران. هذه الاغتيالات بدأت عام ١٩٨٩ بعيد موت الخميني ومجيء ثنائي خامنئي – رفسنجاني

على السـلطة. وكان الدكتور «كاظم رجوي» شقيق مسـعود رجوي زعيم المقاومة الإيرانية من الأهداف الرئيسـية لهذه الحملة حيث قامت فرق الموت بتوجيه من رفسنجاني باغتياله في سويسرا عام ١٩٩٠. كما أن ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانيه في روما السيد «محمد حسين نقدي» الذي كان قبل الالتحاق بالمقاومة سفير إيران في إيطاليا اغتيل في عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٦ تم اغتيال السيدة «زهراء رجبي» من قادة حركة مجاهدي خلق في إسطنبول، وعشرات من أعضاء حركة مجاهدي خلق تم اغتيالهم في العراق وفي باكستان وتركيا.

وقد يظن البعض أن هذا النظام الدموي قام بقتل وإعدام وتصفية أعضاء منظمة مجاهدي خلق دون غيرهم، لكننا نقول بأن هذا النظام مع تركيزه الخاص على منظمة مجاهدي خلق باعتبارها حسـمت أمرها مع النظام وكانت بصدد إسـقاطه، إلا أن الملالي ركزوا على معظم المناوئين لهم ومـن مختلف التيارات والمشـارب. وفي عام ١٩٨٩ قام النظام باغتيـال الدكتور «عبدالرحمن قاسملو» الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني في فينا، وكذلك في العام ١٩٩٢، باغتيال خليفة قاسـلمو الدكتور «صادق شـرفكندي» في برلين. وهناك عدد غير قليل من المعارضين الذين تعرضوا للاغتيال في الخارج من أمثال «شاهبور بختيار» آخر رئيس وزراء الشاه، و عدد من ضباط الجيش الذين تركوا العمل مع النظام والتحقوا بالمعارضة وما إلى ذلك.

* اغتيالات داخل إيران

نفذت الاغتيالات خارج إيران في النصف الأول من عقد التسـعينات، وفي النصف الثاني منها قام النظام بتدبير ما سـمي حينها بـ«سلسلة الاغتيالات» في إيران و التي طالت العديد من الكتـاب والمثقفين المعارضين بالإضافة إلى اغتيال المعارضين السياسـيين الإيرانيين داخل البلاد. وطالت هذه الحملة التي كانت بتوجيه محدد من خامنئي حوالي ١٢٠شـخصية فكرية من السياسـيين والكتاب والشـعراء ورجال الدين من أهل السنة وكذلك رجال الدين مسيحيين، وبعض أعضاء مجاهدي خلق الذين قضوا فترة طويلة من السجن وبقوا متمسكين بمنظمة المجاهدين و...

* قمع مجاهدي خلق في أشرف وليبرتي في العراق

وفي لقاء مع جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق في طهران في ٢٨شـباط/ فبراير ٢٠٠٩، شـدد زعيم النظام الإيراني علي خامنئي: «يجب تنفيذ الاتفاق الثنائي بشـأن طرد

المنافقيــن من العراق، ونحن في انتظار ذلك». والســؤال الذي بقــي بلا جواب هو طبيعة «الاتفاق الثنائي» الذي تكلم عنه خامنئي لأن هذا «الاتفاق» بقي غيرمعلن حتى الآن.

وبعد زيارة هاشــمي رفسنجاني إلى العراق تم إلقاء بعض الضوء على هذا الاتفاق حيث قال موفق الربيعي مستشار الأمن القومي للمالكي: «لدينا سياسة واضحة ودقيقة بشــأن طرد هذه المنظمة الإرهابية من العراق وإعادة سكان معسكر أشرف إلى إيران أو بلد ثالث... وقد تم غســل دماغ هؤلاء الأفراد، ونحن يجب تحريرهم من هذا السُمّ. وعندمــا نقوم بتنفيذ عملية إزالة الســموم، إذا كان هــذا الافتراض صحيحا، فإن هذه العملية في البداية ستكون مؤلمة. ليس هناك بديل سوى بداية هذا العمل المؤلم».

* انتهاك حقوق الإنسان في عهد الملا روحاني

الحقيقة هــي أن في نظام ولاية الفقيه لا فرق بين الأجنحة المتصارعة على الحكم في ضرورة اســتخدام القمع ضد المعارضين والقمع الشامل ضد الشعب بأكمله. ونرى أن وتيرة القمع قد تزايدت في رئاســة روحاني ضعف ما كانت في عهد أحمدي نجاد. وبهدف الإيجاز في الحديث نفضل أن ننقل فقرات من تقرير لمنظمة العفو الدولية الذي صدر بتأريخ ٢٣تموز/ يوليو عام ٢٠١٥حيث جاء في جوانب منه:

* إيران.. فورة الإعدامات «المذهلة»

تنفيذ حكم الإعدام فيما يقرب من ٧٠٠ في أكثر من ستة أشهر بقليل

صرحــت منظمة العفو الدوليــة بأن من المعتقد أن الســلطات الإيرانية نفذت حكم الإعدام بحق عدد مذهل من الأشــخاص يبلغ ٦٩٤شخصا بين الأول من كانون الثاني/ ينايــر و١٥تموز/ يوليو ٢٠١٥، في ارتفاع غير مســبوق لعــدد عمليات الإعدام في البلاد. وهو ما يعادل إعدام أكثر من ثلاثة أشخاص يوميا. وعلى هذه الوتيرة المروعة، وبذلك تتجــاوز إيران العدد الإجمالي لعمليات الإعدام في البلاد التي ســجلتها منظمة العفو الدولية العام الماضي بأكمله.

وقال «ســعيد بومدوحة» نائب مدير برنامج الشــرق الأوســط وشمال إفريقيا في منظمــة العفو الدولية:«إن حصيلة الإعدامــات مذهلة في إيران في النصف الأول من

هذا العام وترسم صورة شريرة لأجهزة الدولة لقيامها بالقتل مع سبق الإصرار، عن طريق الأحكام القضائية على نطاق واسع».

وأضاف قائلا:«إذا أبقت السلطات الإيرانية على هذا المعدل المرعب من الإعدامات فنحن نرجح أن نرى أكثر من ١٠٠٠حالة إعدام تقوم بها الدولة قبل نهاية العام». إن تصاعد عمليات الإعدام تكشف مدى ابتعاد إيران عن بقية العالم فيما يتعلق باستخدام عقوبة الإعدام...

ولم تتوقف الإعدامات في إيران، حتى خلال شهر رمضان المبارك. خروجا عما هو متبع فقد أعدم ما لا يقل عن أربعة أشخاص خلال الشهر الماضي... وفي هذا الصدد قال سعيد بومدوحة: «يجب أن تخجل السلطات الإيرانية من إعدام مئات الأشخاص مع التجاهل التام للضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة». وأضاف قائلا:«إن استخدام عقوبة الإعدام بغيض دائما، ولكن ذلك يثير مخاوف إضافية في بلد مثل إيران حيث المحاكمات غير عادلة بشكل صارخ».

وأشار إلى ذلك سعيد بومدوحة بقوله: «لقد استخدمت السلطات الإيرانية لسنوات عقوبة الإعدام كي تنشر مناخا من الخوف في محاولة مضللة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، ولكن ليس هناك أي دليل لإثبات أن هذه وسيلة فعالة لمعالجة الجريمة»... ومن بين الذين أعدموا في إيران أيضا أفراد من الأقليات العرقية والدينية أدينوا «بمحاربة الله» و«الفساد في الأرض» بمن في ذلك السجناء السياسيون الأكراد والسنة.

حاليا، واستنادا إلى أعمال الرصد التي تقوم بها منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، يعتقد أن عدة آلاف من الأشخاص ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في إيران... وقال سعيد بومدوحة معلقا على ذلك: «أنه أمر مؤلم وخاصة أنه لا توجد نهاية مرئية في الأفق لهذا العرض من القسوة مع تدلي حبال المشانق إيران في انتظار جثث الآلاف من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام».

وغالبا ما يترك السجناء في إيران قابعين في انتظار تنفيذ أحكام الإعدام، ويتساءلون في كل يوم ما إذا كان هذا يومهم الأخير. وفي كثير من الحالات يتم إبلاغهم عن موعد تنفيذ الإعدام قبل بضع ساعات وحسب، وفي بعض الحالات لا تعلم الأسر عن مصير ذويهم قبل مرور أيام، إن لم تكن أسابيع، على التنفيذ.

*** الإعدامات في إيران كلها سياسية**

الإعدامات مستمرة والاعتقالات تطال كل عام أكثر من ٦٠ألفا من أبناء الشعب. هذه الإعدامات تنفذ ضد العرب والأكراد والبلوتش وغيرهم في طهران وإصفهان ومشهد وتبريز وجميع المدن الإيرانية.

النظام يعدم الناس بحجة مكافحة المخدرات لكن الحقيقة هي أن لا هدف لهذه الإعدامات سوى بث أجواء الرعب والإرهاب في المجتمع. إذن أي إعدام في إيران يمكن اعتباره إعداما سياسيا. خاصة إذا عرفنا أن الشبكات التي تقوم بتجارة المخدرات على نطاق واسع تصل خيوطها إلى كبار الملالي وإلى قادة الحرس.

مشاهد تتكرر في شوراع المدن الإيرانية يوميا

وقد اعترف «رحماني فضلي» وزير الداخلية في حكومة روحاني أن الأموال القذرة الناجمة عن تهريب المخدرات تستخدم في كافة مجالات السياسة منها مهزلة الانتخابات ونقل السلطة السياسية. وأكد أمام جمع من قادة «شركة مكافحة المخدرات» قائلا: «... السيولة المالية في المخدرات تبلغ سنويا ٢٠مليار تومان أي ما يعادل ثلثي التخصيصات العمرانية للبلاد». وأضاف : «الأموال القذرة الناجمة عن تهريب المخدرات تستخدم في جميع القطاعات... قسم من الأموال القذرة الناجمة عن المخدرات تدخل السياسة والانتخابات ونقل السلطة السياسية في البلاد... وهناك تستهلك سنويا حوالي ٤٥٠طنا من الترياق في إيران أي ما يمثل ٤٢بالمائة من استهلاك الترياق في كل العالم».

ج . النظام الإيراني ومحاولات الإفلات من جرائمه بشأن حقوق الإنسان

جرائم الانتهاكات البشـــعة واســـعة النطاق والممارســـة في إيران ثابتة على نظام بدعة ولاية الفقيه ولا يمكنه القفز من فوقها أو الالتفاف عليها، وبهذا الصدد نشر موقع «الحوار المتمدن» هذا التقرير للكاتب العراقي «فلاح هادي الجنابي».

الحوار المتمدن

٢٠١٥/٨/٢٢

فلاح هادي الجنابي

يبـــذل النظام الديني المتطرف الحاكم في طهران جهـــودا مضنية من أجل تكذيب وتفنيد المعلومات المختلفة الواردة في التقارير التي تسلط الأضواء على الأوضاع الوخيمة في إيران علـــى مختلف الأصعدة وتزايد انتهاكات حقوق الإنســـان وتصاعد عمليات الإعدام إلى جانب الظروف المعيشـــية بالغة السوء للشعب الإيراني. والمشكلة الكبيرة للنظام بهذا الخصوص هـــو أنه يواجه تقارير فيها معلومات دامغة من واقـــع الحياة الإيرانية ولذلك من الصعب بل والمســـتحيل تفنيدها، حيث أن الأمر ليس موقعا نوويا مشـــكوكا فيـــه حتى يتم تفريغه من الوسائل والمعدات وإنما الأمر يتعلق بمعاناة شعب بأكمله.

طـــوال الفترات الماضية وبعـــد أن أعلنت المقاومة الإيرانية معلومات لها بشـــأن وجود الآلاف من المواطنين الإيرانيين بينهم نسبة ملفتة للنظر من النساء يقضون ليلهم في بيوت من الورق المقوى، ظل النظام يتجاهل ذلك ويســـعى من خلال صمته امتصاص آثار ونتائج تلك المعلومات، لكن استمرار الحالة واستمرار المقاومة الإيرانية في التأكيد عليها والإشارة لها، دفع النظام للاعتراف بالحالة مذعنا حيث اعترف مسؤول في بلدية طهران يدعى«فرزاد هوشـــيار بارســـيان» بوجود الحالة غير أنه وكعادة النظام دائما قلل من عدد ونسبة الأفراد الذين ينامون في بيوت من الورق المقوى في طهران.

هذا المســـؤول أقر بأنه «هناك أكثر من ٢٠ألف شخص في طهران ينامون في الكراتين والنســـاء يشكلن ١٠بالمائة منهم، كما أن ١٠بالمائة منهم مصابون بالأمراض المعدية بينما ١٠بالمائـــة مصابون بمرض الإيدز. وكل ذلك يعقد المعضلات التي تواجهها المدينة». ومع أن هذه الأرقام مشكوك فيها وكذلك الأمر بخصوص النسب المعلنة، لكنها مع ذلك تشير إلى

أن هذه المشـــكلة صارت مســـتفحلة ولم يعد بوسع النظام نفيها وتجاهلها ولكنه ومن خلال أسلوبه المشبوه هذا يظن بأنه سيمتص الآثار والتداعيات الممكنة لها.

إلقاء نظرة على طرق وأســـاليب النظام الديني المتطرف في التصدي للحالات والمشاكل المختلفة التي يعاني منها الشـــعب الإيراني والتي تعود في الأســـاس إلى سياساته الخاطئة والمضرة بالشـــعب، ونســـتذكر على ســـبيل المثال لا الحصر قضية رش الأسيد على النساء والتي زعم في البداية أنها حالة خاصة وفيما بعد زعم بأنه قد ألقي القبض على مختل عقليا كان وراء تلك الهجمات!! مع أن تلك الهجمات كانت منظمة منتشـــرة في طهران وإصفهان وكرمانشـــاه وغيرها، فكيف بإمكان فرد واحد القيام بـــكل هذا المجهود؟ وإن كذب وتخبط النظام يبدو واضحا، والحقيقة التي لامناص منها هي أن الشـــعب يدفع ضريبة أخطاء النظام الفاحشـــة من خلال تزايد فقره ومجاعته وتفاقم مشاكله المعيشية والاجتماعية وغيرها وأنه ومن دون تغيير هذا النظام فإنه من المستحيل أن يهنأ الشعب الإيراني بحياة حرة كريمة.

إن أول ما يمكن أن تقوم عليه الحياة الكريمة المفترضة هو احترام حقوق الإنسان وبعدم احترامها، فما الذي يتبقى من الكرامة الإنســـانية والحيـــاة الكريمة، وهو ما تكرر توضيحه أدبيات وخطاب منظمة مجاهدي خلق وتثقف على أساسه.

د ـ المجتمع الدولي وانتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان

في هذا المضمار نشـــطت منظمـــة مجاهدي خلق في أن يصل خطابها الكشـــفي الراصد لانتهاكات النظام الإيراني الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية المعنية بحقوق الإنســـان بعامـــة، وفي التفاصيل حقـــوق المرأة والعائلة والسياســـيين المعارضين وأصحاب الرأي والمدونين على صفحات الميديا الاجتماعية وتبادل الآراء والمعلومات عبر الفيســـبوك والتويتر وغرف التشات وكل معطيات الإنترنيت والشبكة العنكبوتية والإعلاميين والطلبة والعمال والشبيبة وكافة مكونات الشعب المهنية والثقافية والعقائدية والإثنية؛ وآخر جهـــد لها بهـــذا الخصوص كان في الـــدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنســـان وفي الندوات والمناقشـــات على شبكة الإنترنيت (أونلاين) بمشـــاركة شخصيات سياسية عالمية من كافة أصقاع الأرض وهي تجيب عن أسئلة المحاورين عبر التويتر وعبر فضائيات عديدة.

وفي الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنســـان التابع للأمم المتحدة التي بدأت أعمالها في

مدينة جيف يوم الإثنين ١٤أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ واستمرت إلى يوم ٢تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ وقد شـــاركت فيها منظمات غيرحكومية بكلمات مهمة، فقد دعت على ســـبيل المثال الســـيدة «ميلشيا جاودان» ممثلة الجمعية الدولية لحقوق النساء في كلمتها إلى فتح تحقيق مســـتقل بشأن مجزرة الأول من أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ في أشرف وإطلاق سراح ٧رهائن محتجزين من قبل العناصر التابعة لنظام الملالي. وقالت ميليشيا جاودان:

«السيد الرئيس أشكرك

فـــي الأول من أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ قتلت القوات العراقية في مخيم أشـــرف ٥٢ من الأشـــرفيين المعارضين للنظام الإيراني الذين كانوا عزلا وأفرادا محميين تحت اتفاقية جنيف الرابعـــة وكانت الأمـــم المتحدة قد ضمنت حمايتهم. الكثير مـــن الضحايا كانوا مكبلي الأيدي من الخلف قبل أن تطلق القوات العراقية الرصاص على رؤوســـهم. كما أن هناك ٧أشخاص آخرين بمن فيهم ٦نساء تم اختطافهم من قبل القوات العراقية أيضا.

وفي ٩أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ أكدت رئيسة السياســـة الخارجية للاتحاد الأوروبي آنذاك البارونـــة «كاترين أشـــتون» أن المعارضين الإيرانيين يحتجزون فـــي معتقل بالعراق وهم يتعرضون لخطر إرسالهم قسرا لإيران. كما صرحت العفو الدولية أن هناك ٧ من الإيرانيين في المنفى اختطفوا في الأول من أيلول/ سبتمبر من قبل القوات الأمنية العراقية يتم احتجازهم في معتقل غير رسمي وسط بغداد.

وبما أنه ليس هناك أية علامات تدل على فتح تحقيق جدي من قبل السلطات العراقية أو تعاونها فإننا ندعو لفتح تحقيق مســـتقل بشـــأن مصير هؤلاء المعارضين الإيرانيين السبعة. المرتكبون الرئيســـيون لهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنســـان كانوا معروفين منذ البداية. يجب أن يكون لدى مجلس حقوق الإنســـان تحرك لوضع حـــد لحصانة المجرمين ويجب أن يضعوا حدا للصمت وهذا المجلس لا يجوز أن يترك ببساطة هؤلاء الأفراد الذين تم اخفاؤهم قسريا من قبل حكومة».

كما تلت ممثلة الجمعية الدولية لحقوق الإنســـان من كندا «بروانه تاروردیان» رســـالة الجمعية إلى دورة مجلس حقوق الإنسان في جنيف:

«السيد الرئيس، الإعدامات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد تزايدات بشكل مأساوي ووصل عدد الإعدامات إلى حوالي ٢٠٠٠حالة في العامين الماضيين. الســـجناء السياسيون مستهدفون ويتم إعدامهم. وكمثال على ذلك تم إعدام السجين الكردي الشاب بهروز عليخاني

مؤخرا والسجين شاهروخ زماني وجدوه جثة هامدة الأسبوع الماضي في زنزانته. ويكاد يكون جميع الناشطين السياسيين منذ ما قبل انتخابات روحاني معتقلين أو تم إعدامهم. إن وضع حقوق الإنسان المتدهور في إيران تمت إثارته من قبل الكثير من الدول والمنظمات غير الحكومية خلال مهمة هذا المجلس، إضافة إلى ما ارتكبوا من هذه الأعمال سابقا. ولكن على رغم ذلك فإن وضع حقوق الإنسان للشعب الإيراني بات متدهورا بتشديد القيود في مجال الحريات وانتهاك الحقوق. وكلما مر الزمن، كلما برزت حاجة دولية لإصدار قرار من الجمعية العامة بشأن الانتهاك القاسي لحقوق الإنسان في إيران».

وفي اجتماعات مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف التي بدأت يوم الثلاثاء ١٥أيلول/ سبتمبر أدانت دول مختلفة تدهور وضع حقوق الإنسان في إيران في ظل حكم الملالي وتصعيد الإعدامات وأعمال القمع من قبل النظام الإيراني.

وقال ممثل كندا في الدورة: «كندا قلقة بشدة من الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان في إيران ومنها تصعيد صادم لاستخدام عقوبة الموت. حيث تم إعدام مالايقل عن ٧٥٣شخصا في عام ٢٠١٤ في إيران وفق التقارير الموثقة وهو أعلى رقم قياسي مسجل منذ ١٢عاما مضت. إضافة إلى استمرار حملات الاعتقالات التعسفية والسجن وتعذيب الصحفيين ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي والمدافعين عن حقوق الإنسان وكذلك التمييز في القانون وفي العمل ضد النساء وأتباع سائر المذاهب».

وكانت صحيفة «غازت» الكندية انتقدت أيضا وضع حقوق الإنسان تحت سياط النظام الإيراني وكتبت تقول: «أكدت رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مريم رجوي أن قرار اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة يكشف بوضوح أن النظام الظلامي الحاكم في إيران يجب أن يطرد من ضمن الأسرة الدولية».

كما قال وزير الخارجية الكندي «لارنس كانون»: «إن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان في إيران أصبح موضع الاهتمام الدولي... إننا نواصل دعوتنا إلى احترام الحقوق الإنسانية لجميع الإيرانيين».

وأضافت الصحيفة تقول: «حقق المدافعون عن قرار إدانة انتهاك حقوق الإنسان في إيران وفي مقدمتهم كندا نصرا كبيرا بعد صدور القرار في اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة فالنظام الإيراني كان يحاول عرقلة عملية مشروع الإدانة ولكنه لم ينجح».

وأردفت الصحيفة قائلة: «إن لجنة هامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت طلب

النظام الإيراني عدم دراســة القوائم الطويلة لملف انتهاك حقوق الإنسان في إيران... وقالت «ســوزان توماس» مدير العلاقات الحكومية بخصوص الأقلية البهائية في كندا: «إن اللجنة الثالثة ترســل رســالة للمواطنين الذين يعانــون من انتهاك حقوق الإنســان في إيران بأن المجتمع الدولي يعي ويراقب هذا الوضع».

بدوره قال ممثل أمريكا في كلمته: «إن واقع حقوق الإنسان في إيران لم يحرز تقدما... قمع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنســان والإعدامات مازالت متواصلة. الحكومة الإيرانية تواصل استهداف أعضاء الأقليات القومية والدينية وأصحاب الرأي المخالف سياسيا».

[ويعيــد هذا القول إلى الأذهان مواقف أمريكا منذ قيام نظام خميني حتى عام ٢٠١٥ من انتهــاكات النظام الإيراني التي أرى أن أوباما قفز من فوقها وهو يوقع اتفاق الإطار بشــأن ملــف إيران النووي ويســعى لرفع العقوبات عن النظام الفاشــي المتطرف الطائفي ليمنحه المزيد من أجنحة التطرف والقمع وإهدار حقوق الإنسان ودمه].

وأما ممثل بريطانيا في الدورة فقال: «إننا قلقون بشــأن وضع حقوق الإنسان في إيران وبشكل خاص تصعيد عقوبة الموت والقيود على حرية الدين والرأي».

وأبدى ممثل الوفد الدنيماركي في مجلس حقوق الإنسان قلق بلاده من التمييز الممارس من قبل النظام الإيراني ضد النســاء وأتباع المذاهب الأخرى واعتقال الصحفيين والمدونيين والناشطين في مجال الحقوق المدنية والسياسية.

كما أعرب ممثلو النرويج وإيرلندا عن قلقهما إزاء وضع حقوق الإنسان في إيران وإزاء تصعيد الإعدامات المثيرة للقلق خاصة إعدام القاصرين.

* تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول انتهاك حقوق الإنسان في إيران

الجمعة، ٢٦حزيران/ يونيو ٢٠١٥

نيويــورك (أ.ش) – ذكر تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن انتهاكات حقوق الإنسان فى كل من إيران وكوبا لازالت تدعو للقلق. وأفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية على موقعها الإلكترونى اليوم الجمعة بأن التقرير انتقد ممارســات كلتي الدولتين اللتين تتصــدران الأجندة الدولية للرئيس الأمريكى باراك أوباما. وقالت الخارجية الأمريكية فى مراجعتها السنوية الشــاملة لحقوق الإنسان حول العالم إن إيران تواصل تقييد الحريات بشــدة وتعدم مواطنيها بمعدل من أعلى المعدلات فى العالم، وأشار التقرير إلى أنه لم يحدث

تحسن ملحوظ فى حقوق الإنسان منذ أصبح حسن روحانى رئيسا فى شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣. ويأتى التقرير فى وقت تتابع فيه الولايات المتحدة محادثات دولية تواجه مهلة دبلوماسية تنتهى يوم الثلاثاء القادم حول برنامج إيران النووى. وأضافت الوزارة فى تقريرها أن كوبا استمرت فى انتهاكات حقوق الإنسان فى عام ٢٠١٤ مشيرة إلى أن هافانا أطلقت سراح ٥٣سجينا سياسيا كجزء من اتفاق لتطبيع العلاقات أعلنته الدولتان فى شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضى. وأشارت الصحيفة إلى أن الاستنتاجات جاءت ضمن تقرير يغطي عام ٢٠١٤ وتوصل إلى أن الصورة العالمية العامة لحقوق الإنسان باتت أسوأ بسبب أعمال يقوم بها لاعبون ليسوا بدول ومن بينهم تنظيم «داعش» وجماعة «بوكو حرام» وتنظيم القاعدة فى شبه الجزيرة العربية و«حركة الشباب» وسواها.

*** وثيقة دولية بخصوص القمع والإعدامات الإجرامية للملالي أصدرها «الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان»**

الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان:

«عقوبة الإعدام سياسة حكومية لخلق الرعب والخوف»

صافي الياسري

مازالت مجازر عام ١٩٨٨ التي ارتكبها النظام الإيراني ضد السجناء أصحاب الرأي المعارض والمشتبه بأنهم من أنصار منظمة مجاهدي خلق، تثير مشاعر الغيظ والأسى لدى العديد من أحرار العالم والمنظمات الإنسانية المعنية بحقوق الإنسان، وهذا تقرير نقل عن الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بهذا الشأن تداولته وسائل الإعلام العربية والدولية وجاء فيه:

في تقرير جديد له حول «عقوبة الإعدام في إيران» تناول الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان موضوع المجزرة البشعة لآلاف السجناء السياسيين المجاهدين والمناضلين في إيران عام ١٩٨٨ مؤكدا أن السجناء المجاهدين كان يحكم عليهم بالإعدام أمام محاكم صورية لعدة دقائق فقط بأمر مباشر من الخميني. ثم أشار الاتحاد في تقريره إلى هدم مقبرة «خاوران» وهي مقبرة شهداء مجزرة عام ١٩٨٨ على يد النظام الإيراني مؤكدا أن هذه المجزرة أثارت احتجاجات من قبل الجهات المختصة بحقوق الإنسان. وطلب الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان إيفاد مقررين خاصين من قبل الأمم المتحدة إلى إيران لمراقبة حالة حقوق الإنسان

في إيران. إن تقرير الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بعنوان «عقوبة الإعدام سياسة حكومية لخلق الرعب والخوف» تناول جانبا من سجل أعمال النظام الإيراني ضد الشعب الإيراني من القتل والجريمة مشيرا إلى عدم وجود محاكمات عادلة وإلى إعدام الفتيان والفتيات وانتهاك حقوق الأقليات الدينية والقومية والعقوبات اللا إنسانية ومنها عملية الرجم. وجاء في قسم من هذا التقرير بعنوان «مجزرة عام ١٩٨٨»: «في صيف عام ١٩٨٨ وبأمر مباشر من الخميني أقامت السلطات القضائية الإيرانية محاكمات صورية مجددة لعدد كبير من السجناء السياسيين الذين كان أغلبهم قد حوكموا وصدر عليهم الأحكام بالسجن وكانوا يقضون مدد سجنهم ولكن غالبيتهم أعدموا خلال هذه المحاكمات. ولم تعترف سلطات النظام الإيراني قط بهذه الإعدامات بل ومنعت كل عام عوائل الضحايا من إقامة حفلات تأبين لأبنائها بمناسبة ذكرى إعدامهم. وفي الأشهر الأخيرة اتخذت إجراءات لهدم مقبرة «خاوران» مدفن عدد من المعدومين في المجزرة مما أثار احتجاجات لدى عوائلهم والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان داخل إيران وخارجها.

وفي سياق متصل ناشدت منظمة العفو الدولية لإطلاق سراح الدراويش الكونابادیین المسجونين في إيران.

وفي رسالة مفتوحة دعت «العفو الدولية» للإفراج الفوري وغير المشروط لجميع الدراويش المسجونين منهم ٩دراويش يخوضون إضرابا عن الطعام منذ أشهر في السجن وهم «حميدرضا مرادي وأفشين كرم بور و فرشيد يداللهي ورضا انتصاري وأمير إسلامي وأميد بهروزي ومصطفى دانشجو ومصطفى عبدي وكسرى نوري» الذين بدءوا إضرابا عن الطعام ٣١آب/ أغسطس احتجاجا على حبس الدراويش الكونابادیین. ودعت العفو الدولية في رسالتها المفتوحة يوم الخميس الى تقديم العنايات الطبية للدراويش المسجونين. كما طالبت هذه المنظمة الإنسانية بوضع حد لممارسة التمييز والعنف تجاه الدراويش الكونابادیین.

* تقرير بريطاني يسلط الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان في إيران و مايجري بحق سكان أشرف وليبرتي في العراق

١٨كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢

الحوار المتمدن – نزار جاف من بون:

صدر تقرير خاص شامل للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني على واقع حقوق الإنسان للعام ٢٠١١ في العالم وهو يستند على نشاطات الخارجية البريطانية بهذا

الخصوص، وقد صدر هذا التقرير بتأريخ ١١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ وتم نشره في ١٧تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ وقد نزل على موقع مجلس العموم البريطاني على الإنترنيت يوم الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر.

هذا التقرير يشـــتمل على بعض الوثائق الخاصة من ضمنها وثيقة من اللجنة البرلمانية البريطانية من أجل حرية إيران الذي صدر في ٢٥أيار/ مايو ٢٠١٢، بشـــأن حقوق الإنسان في إيران وانتهاك حقوق الإنسان لمجاهدي خلق في مخيمي أشرف وليبرتي وداخل إيران.

وقد عززت هذه الوثيقة الأضواء على قتل «النظام المتطرف في إيران» ١٢٠٠٠٠ من أعضاء وأنصار جماعة المعارضة الإيرانية الرئيسية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، بحسب ماجاء فيها.

وقالـــت الوثيقة في جانب آخر منهـــا عندما قامت بالربط بين الأوضاع الداخلية في إيران والضغوط التي يمارســـها النظام الإيراني ضد ســـكان مخيمي أشـــرف وليبرتي: «النظام لا يظهـــر أية رحمة لأنصار منظمة مجاهدي خلـــق الإيرانية، مع العلم بأن هذه المجموعة هي حركة مقاومة منظمة تنظيما جيدا. لعب نشـــطاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية دورا بارزا فـــي انتفاضة عام ٢٠٠٩. وكانـــت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي التي كشـــفت النقاب للعالم عن المشروع النووي السري للنظام الإيراني. ولهذا السبب، تريد طهران القضاء على مؤيدي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية الذين تم تقســـيمهم حاليا بين معســـكرين في العراق، معســـكر أشـــرف ومعســـكر ليبرتي. [جرى بعد جريمة الأول من أيلول/ سبتمبر في أشرف التي راح ضحيتها ٥٢شـــهيدا و٧مختطفين ضم بقية المائة الذين كلفوا بمهمة تصفية أملاك الأشرفيين إلى ليبرتي] وتعمل الحكومة العراقية إلى حد كبير تحت سيطرة طهران».

وتعتقد هذه اللجنة أن الحكومة البريطانية لم تفعل شـــيئا يذكر للضغط على العراق لوقف الاعتداء المســـتمر وانتهاك حقوق الســـكان حيث تقول في التقريـــر: «وقد قمنا بحث وزير الخارجية للتدخل شخصيا أمام الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة ضد اللاجئين الإيرانيين العـــزّل المقيمين في المخيم، ولكن لا يوجد ما يشـــير إلى أن وزير الخارجية تطرق إلى مثل هذا المســـار من العمـــل. وفي الواقع، في الأيام التي أدت إلى مجزرة نيســـان/ إبريل، كتبت لجنتنا إلى وزارة الخارجية وحذرت من تراكم القوات العســـكرية العراقية بشـــكل استثنائي حول المخيم، ولكن تحذيراتنا لم تلق آذانا صاغية. إن حكومة المملكة المتحدة، وهي العضو البـــارز في الائتلاف الذي جـــاء بالحكومة العراقية الحالية إلى الســـلطة، كان بإمكانها على

سبيل المثال تهديد العراق من خلال العمل في مجلس الأمن الدولي من مغبة الهجوم المسلح على السكان المدنيين في أشرف. لكن الحكومة فشلت بالعمل بشكل استباقي، ولم يكن رد فعلها لاحقا شيئا أكثر من صدور بيان من قبل وزير دولة». وربط التقرير أيضا بين السياق السياسي الذي تتبعه حكومة المالكي للسير بالعراق صوب الدكتاتورية ووخامة الأوضاع في أشرف وليبرتي حينما أكدت في جانب آخر: «وبصفتنا شريك قوي في التحالف، من الواضح أن المملكة المتحدة لديها التزامات قانونية وأخلاقية لضمان أن العراق لا يتحول إلى الديكتاتورية. كما كان يجب عليها أن تضمن أيضا عدم المساس بالمدنيين في أشرف وتعريضهم لمزيد من الأضرار من قبل الحكومة العراقية بناء على طلب النظام الإيراني».

وذكر التقرير أيضا مايتعلق بمسألة استضافة دول الاتحاد الأوروبي لسكان أشرف وليبرتي ودور بريطانيا بهذا الخصوص بقوله: «وقد عملت المملكة المتحدة أقل من القليل في تشجيع دول الاتحاد الاوروبي لقبول استضافة اللاجئين من أشرف. وإننا نتوقع أن نرى المملكة المتحدة تطرح الحالة المروعة لحقوق الإنسان في مخيم أشرف ومعسكر ليبرتي».

ووقف التقرير عند مسألة تحديد مخيم ليبرتي على أنه معسكر عبور مؤقت مؤكدا بأنه ليس كذلك مطالبا بتغييره إلى معسكر دائم تحت اشراف أممي بقولها: «في مجلس الأمن الدولي تمت تسمية مخيم الحرية خطأ بالموقع العابر المؤقت (TTL)، في حين تم نقل أول مجموعة من اللاجئين من أشرف إلى ليبرتي منذ ٣أشهر ولم يتم نقل شخص واحد منهم إلى بلد ثالث خلال هذه الفترة. من الواضح تماما إذن ومن وتيرة الإجراءات التي اتخذتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن هذه العملية ستكون طويلة الأمد نوعا ما. ومن هنا يأتي دور المملكة المتحدة لرفع القضية أمام وكالة الأمم المتحدة للاجئين للاعتراف بمعسكر ليبرتي كمخيم للاجئين تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك بهدف منع المزيد من الآلام والمعاناة للاجئين العزل في هذا الموقع على يد الحكومة العراقية وتحت ضغط من إيران».

وأشار التقرير إلى قضية الإعدامات في إيران بصورة عامة وإلى إعدام أعضاء منظمة مجاهدي خلق وعوائل سكان أشرف عندما قال: «وكانت المملكة المتحدة أيضا صامتة للغاية على أحكام الإعدام الصادرة داخل إيران بحق أنصار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية و بحق عوائل سكان أشرف».

ففي أيار/ مايو أيدت المحكمة العليا في النظام الإيراني حكم الإعدام لأسباب سياسية بحق السجين «غلام رضا خسروي» ٤٧ عاما، بسبب تقديم المساعدات المالية لمنظمة مجاهدي

خلق الإيرانية. ووجهت إليه تهمة الحرابة أي«محاربة الله».

وكان السيد خسروي أمضى خمس سنوات في الثمانينات من القرن الماضي في سجن مدينة كازرون. وألقي القبض عليه مرة أخرى عام ٢٠٠٧ في مدينة رفسنجان وحكم عليه بالسجن ست سنوات. وفي عام ٢٠١٠ تم نقله إلى سجن إيفين سيء السمعة بتهمة المحاولة لتوفير الدعم المالي للمجاهدي خلق وحكم عليه بالإعدام. ووفقا للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية فإنه أمضى أكثر من ٤٠شهرا في الحبس الانفرادي. كما تم إبرام حكم الإعدام على «عبدالرضا قنبري» ٤٥عاما، من قبل المحكمة العليا بسبب صلاته مع جماعة مجاهدي خلق. للمرة الأولى قبض على السيد قنبري وهو أستاذ جامعي، في عام ٢٠٠٧ بسبب تأييده لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية وطرد من الجامعة. وبعد طرده عمل مدرسا في مدينة باكدشت بقضاء فارامين. وفي ٢٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في يوم عاشوراء، يوم الانتفاضة العارمة، اعتقل مرة أخرى وحكم عليه بالإعدام لاتصالاته مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وبتهمة الحرابة أيضا.

والسجانون في سجن إيفين يمنعون العلاج الطبي عن السجين السياسي «علي معزي» ٦٣عاما، الذي يعاني من مرض السرطان والفشل الكلوي والتهاب المفاصل الحاد، وذلك بهدف قتله بالموت البطيء. وكان معزي سجينا سياسيا في الثمانينات واعتقل مرة أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ في طهران بسبب قيامه بزيارة ابنتيه في أشرف. وألقي القبض عليه للمرة الثالثة في ١٥حزيران/ يونيو ٢٠١١ في حين كان قد خضع قبلها لعملية جراحية وكان في ظروف صعبة للغاية، ونقل بعد ذلك إلى الحبس الانفرادي في ردهة ٢٠٩ من سجن إيفين. وكان سبب اعتقاله مشاركته في تشييع «محسن دكمه جي» الذي كان سجينا بسبب انتمائه لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية ولقي حتفه بالموت البطئ في السجن بسبب حرمانه من العلاج الطبي.

«ماشاءالله حائري» ٦١عاما، أحد أقارب سكان أشرف دخل المستشفى خارج السجن لتلقي العلاج واعتقل مع زوجته ودخل ردهة ٢٠٩ من سجن إيفين. وكان سجينا سياسيا في الثمانيات من القرن الماضي. ويعاني من أمراض مختلفة بما في ذلك أمراض القلب ونزيف داخلي وقد تعرض إلى نوبة قلبية مرتين. في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ وفي حين كان في المستشفى، ألقي القبض عليه واقتيد إلى سجن إيفين. أدانه قضاء الملالي بالسجن ١٥عاما لزيارة ابنه في مخيم أشرف.

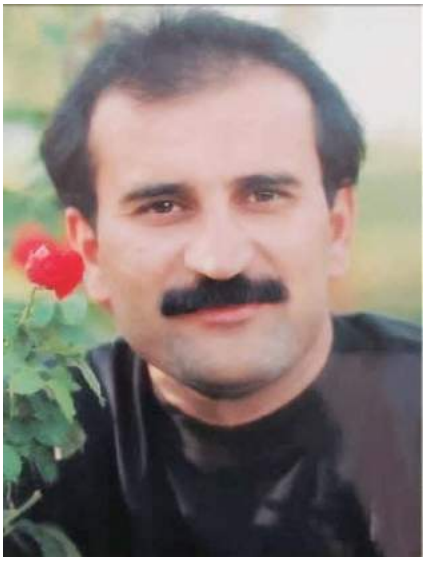

الشهيد المجاهد «غلامرضا خسروي»

السجينة السياسية السيدة «كبرى بنازادة أميرخيزي» فقدت بصرها تحت وطأة التعذيب وهي على وشك العمى الكلي بسبب الحرمان من العلاج من قبل النظام. وألقي القبض عليها عام ٢٠٠٨ وحكم عليها بالسجن لخمس سنوات لمجرد أنها تعتزم السفر وزيارة أقاربها في مخيم أشرف.

ظلت حكومة المملكة المتحدة صامتة بشكل مخيف على قضاياهم على الرغم من تلقيها معلومات عن قضيتهم من المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.

إعدام سياسي أخر مأساوي وشيك للأسف في طهران. هذه المرة الضحية المحتملة هو «حميد قاسمي شال» ٤٤عاما، والذي يتمتع بالجنسية المزدوجة الكندية الإيرانية.

عاد حميد إلى إيران من كندا في أيار/ مايو ٢٠٠٨ لزيارة والدته العجوزة. ولدى وصوله اعتقل للاشتباه في قيامه بجمع المعلومات لصالح منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. قضى ١٨شهرا في الحبس الانفرادي في سجن إيفين مع عدم إمكانية اتصاله بأسرته أو أي تمثيل قانوني. وفي عام ٢٠٠٩ أدين وحكم عليه بالسجن ثم بالإعدام في محاكمة صورية لم تستمر أكثر من بضع دقائق.

و في بيان صدر في ١٥نيسان/ إبريل، أعرب وزير الخارجية الكندي «جون بيرد» عن قلق كندا البالغ من مؤشرات تفيد بأن إعدام حميد قاسمي شال قريب التنفيذ. ودعت الحكومة

الكندية إيران للحفاظ على حياة حميد دون جدوى.

وللأسف لا يمكن القول إنه أول عضو في عائلته يدفع هذا الثمن، حيث كان شقيق حميد، «ألبرز» أيضا سجينا سياسيا وتوفي في ١٩كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بعد قضاء ٢٠شهرا في سجون الملالي الرهيبة. وتعرض قبله لأعنف أشكال التعذيب الوحشي. وكان ألبرز قائدا سابقا لمركز الخبراء للتدريب البحري في مدينة رشت ومدربا في واحدة من جامعات القوات البحرية.

وحث التقرير في نهايته على ضرورة أن يكون لبريطانيا دور في مسألة انتهاك حقوق الإنسان في إيران وما يجري لسكان أشرف وليبرتي قائلا: «يجب أن ترفع المملكة المتحدة السجل المروع لحقوق الإنسان في إيران، وخصوصا معاملتهم أنصار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية إلى مجلس الأمن لاتخاذ تدابير ملزمة حتى تتوقف فورا الأعمال غير الإنسانية للنظام. كما نحث الحكومة البريطانية للتكيف مع تدابير لقبول طالبي اللجوء من مخيم أشرف (أو مخيم ليبرتي) في العراق واتخاذ إجراءات لوقف مضايقة الحكومة العراقية لهم».

ه . شهادات حية حول القمع الذي يمارسه نظام الملالي

كلمة «فرزاد مددزاده» في مؤتمر حقوق الإنسان

«تحرير إيران سيأتي يوما ما»

تحياتي الحارة إلى القمر المنير الأخت مريم [الرئيسة مريم رجوي] والأسد الرابض دوما الأخ مسعود [الزعيم مسعود رجوي] وتحياتي إلى الأشرفيين الأبطال في مخيم ليبرتي. تحية إلى مواطنينا الأعزاء وإليكم انتم أنصار المقاومة؛

تحية إلى السجناء المناضلين والمجاهدين وتحياتي إلى شهداء درب الحرية وتحية لـ«أكبر ومهدية» [شقيقه وشقيقته الشهيدين] وهما فخر أبدي لي.

أنا «فرزاد مددزاده» جئت من إيران مؤخرا وعمري ٣٠عاما وقضيت ٥سنوات في سجون نظام الملالي.

تعرفت على المقاومة ومجاهدي خلق عن طريق صحيفة «أسيا» ثم برامج قناة المقاومة الإيرانية «سيماي آزادي» [قناة الحرية] قبل ١٢عاما. وتغير مسار حياتي أساسا بعد تعرفي

علـــى مجاهدي خلق حيث أصبحت آلام ومعانـــاة المواطنين آلامي وأصبح النضال بوجه هذا النظام المجرم لوضع حد لهذه الآلام غايتي.

اعتقلت عـــام ٢٠٠٨ بتهمة محاربة الله وتم إصدار الحكم عليّ بالســـجن لمدة ٥أعوام، قضيتها في ســـجني «إيفين» و«كوهردشـــت». فور اعتقالي تم نقلـــي إلى عنبر رقم ٢٠٩ المخيف مباشرة وقضيت أكثر من ٦شهور في زنزانة انفرادية مرتين.

زنزانة انفرادية عبارة عن مكان لا يتم ســـماع شـــيء فيه إلا جرس الموت ويستخدمها النظام لتحطيم إرادة السجناء وبالتحديد في تلك الظروف يأتي محترفو التعذيب ويطلبون منك المشـــاركة في المقابلة التلفازية وإطلاق أكاذيب ضد قضيتك. أكبر درس تعلمته في الزنزانة الانفراديـــة هو مواصلة القتال في كل لحظة ويجب أن تقاتل في كل اللحظات وهذا هو ســـر انتصار السجين.

بعـــد أن قضيت فترة الحجز الانفـــرادي الرهيب، أخرجوني من عنبر رقم ٢٠٩ وتم نفيي في البدء إلى العنبر العام في ســـجن إيفين ثم ســـجن كوهردشـــت. وكنت في ســـجني إيفين وكوهردشـــت مع أبطال من أمثـــال «علي صارمي» و«فرزاد كمانكـــر» و«فرهاد وكيلي» و«جعفر كاظمي» و«محمد علي حاج آقايي» و«منصور رادبور» و«محســـن دكمه جي» و«شاهروخ زماني» وكل هؤلاء الشهداء حاضرون في بالي في كل لحظة.

إن الشـــهيد جعفر كاظمي عندما سمع خبر الحكم الصادر عليه بالإعدام قال: «إن شجرة الحريـــة تحتاج إلى دماء فمن الأفضـــل أن يكون ذلك دمي». كما كان فرهاد وكيلي من أبناء الشـــعب الكردي يخاطبنـــي دائما ويقول: «يا فرزاد، دعهم يعدمونننـــي حتى يكون أبناء هذا التراب وخاصة أطفالي الصغار في المســـتقبل ســـعداء ولا يرون السجن والتعذيب والإعدام على الإطلاق». وأنا وجدت الإنسانية والحب في الشهيد البطل علي صارمي حيث كان يقول: «أنا أتحدى النظام بقلمي حتى يعرف العالم ما عاناه الشـــعب الإيراني من ظلم وتعســـف». عندما كنت في ســـجن كوهردشـــت قلت للســـيد على صارمي في يوم من الأيام بأنك خارج الســـجن كنت دائما تحمل معك صورة الأخت مريم والأخ مســـعود، فيجب أن أوضح هنا بين القوســـين أنه كان دائما يحمل معه صورتين عن الأخت مريم والأخ مسعود في حقيبته وكان يظهر الصورتين لأي شـــخص كان يلتقي به، وعندما سألته في السجن حاليا ماذا تفعل دون الصورتين؟ أعطاني كراســـة وعندما فتحتها وجدت صورة الأخت مريم والأخ مســـعود فيها وأنه كان قد حصل عليها من داخل صحف النظام وقال لي بابتســـامته الدائمة: «يا ابني، أنا

لا أذهب إلى مكان ما دون صور قيادتي».

نعم! كان ذنبهم أنهم لديهم قلوب كبيرة وهم كانوا يحبون. ويوم ما سنجد مجددا حماماتنا وإنسانا حنونا. واليوم الذي سيكون أقل أنشودة هو قبلة وكل إنسان يعتبر الآخر شقيقا له وأنا بانتظار هكذا يوم حتى لو لم أكن حيا .

أيها المواطنون الأعزاء وأنصار المقاومة،

اليوم هو اليوم العالمي لمناهضة الإعدام. دعوني أشرح لكم عن مراهقين مظلومين تم اعتقالهم في أعمار تتراوح بين ١٣ و١٤عاما بتهم مختلفة ثم ومن خلال موت بطيء كانوا ينتظرون حتى يصلون إلى العمر القانوني للإعدام بحيث يعتبر تأريخ ولادتهم أروع يوم في حياتهم لأن أي يوم ميلاد يقربهم إلى الموت وهل تفهمون ماذا يفعل النظام بحقهم خلال سنوات الانتظار هذه؟ يجعلونهم مدمنين. نعم لا تستغربوا، ما يمكن الحصول عليه بسهولة في سجون النظام هو المخدرات لأن عناصر النظام هم الذين يدخلون المخدرات إلى السجون لكي يجعلوا الشباب خاصة السجناء السياسيين مدمنين بينما يتم اعتقال أفراد خارج السجن ويتم إعدامهم من أجل حيازة ٣٠غرام من المخدرات وذلك تحت يافطة مكافحة المخدرات.

يوم إطلاق سراحي من سجن كوهردشت وأثناء الوداع الأخير لزملائي في السجن تعهدت بنفسي أن أوصل أصوات مظلوميتهم وكذلك مظلومية الشعب الإيراني. لذلك أوصلت نفسي إلى معسكرات المقاومة من أجل الحرية بسرعة. رسالة الشعب الإيراني المنكوب بنظام الملالي ورسالة السجناء السياسيين إلى المجتمع الدولي هي أن إدانة النظام بالأقوال ليست كافية. أحيلوا الملالي إلى المحاكم الدولية بسبب الجرائم التي يرتكبونها خاصة مجزرة ٣٠ألف سجين سياسي والإعدامات المتواصلة اليومية. وأود أن أقول إن الشعب الإيراني جازم في عزمه على إسقاط هذا النظام وأنهم يعتبرون المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية الشامخة البديل الوحيد للنظام.

في لحظاتي سواء عندما كنت في السجن وكذلك الآن بينكم فاني على يقين أنه سيأتي تحرير إيران يوما ما ونحن سنجلب عنقاء الخلاص والقمر المنير للشعب الإيراني إلى إيران الحرة وسنغني برفقة شعبنا العزيز أنشودة النصر بينما سيكون الشهداء بجانبنا. على أمل الوصول إلى هذا اليوم.

وفي الختام أريد أن أقدم هدية متواضعة إلى الأخت مريم قمر إيران المنير نيابة عن السجناء تم تصنيعها في السجن وهي عبارة عن قطعة حجرية منحوتة عليها كلمة الحرية.

كلمة «بريا كهندل» ابنة السجين السياسي «صالح كهندل» القابع في سجن «كوهردشت» الرهيب

«بريا» غادرت إيران قبل شهور من هذا العام ٢٠١٥ وقد تكلمت هي الاخرى في مؤتمر في باريس عقد بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الإعدام عن السجون والمعتقلات في إيران والعذابات التي يتحملها السجناء وعوائلهم وعن مقاومة السجناء ضد نظام الملالي. وجاء في كلمتها:

السلام عليكم

تحية لعزيزتي الأخت مريم والأخ مسعود الذي أنا مطمئنة أنه يسمع كلامي اليوم. وأوجه التحية لكم أنتم أيها الأصدقاء الأعزاء جميعا.

كما أوجه التحية للمناضلين في ليبرتي والتحية لكل أبناء بلدي ممن يسمعون كلامي.

إني بريا، بريا كهندل. خرجت من إيران قبل عدة أشهر.

أبي هو السجين السياسي، «صالح كهندل» ويقبع الآن في سجن «كوهردشت» الرهيب. لقد فقدت في ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١ خالي «أكبر» وخالتي «مهدية» العزيزة في هجوم قوات المالكي على أشرف.

الأخت مريم العزيزة،

إني أحمل معي تحيات وسلامات جمة.

تحيات آلاف السجناء السياسيين القابعين في سجون إيران، تحيات أمهات تفيض مدامعهن من الانتظار لتسيل دموعهن على بلاط قاعات السجن.

تحيات أطفال العمل وبأيدي متعبة ينتظرون بفارغ الصبر ليستنشقوا هواء طيبا، على غرار ما تستنشقونه أنتم أي نسيم الحرية والخلاص.

تحية أولئك الذين يقبّلون منصات الإعدام في سجون «كوهردشت» و«إيفين» و«كهريزك». وسلامي قد اخترق الأسلاك الشائكة المحيطة بسجن كوهردشت والجدران السميكة لسجن إيفين وعنابر سجن «قرجك»؛ تلك السجون التي انحصرت نزهتي منذ الطفولة بين الغبار المتصاعد داخل قاعاتها للقاء فقط.

وأنا هي الزائرة الأسبوعية التي كانت تزور سجني كوهردشت وإيفين وأنا هي البلبل العذب اللحن للوالد حسب تعبير أبي والتي عاشت ٢٠دقيقة كل أسبوع فقط. نعم إني هي الزائرة الأسبوعية التي زرت سجن كوهردشت وعشت كل أسبوع ٢٠ دقيقة من خلف الزجاج الملطخ بالغبار وكل أملي كان أن يحملق أبي إليّ. عندما كان يتحدث عن الحرية لم يطق صبرا وإني لم أكن أعرف منهله في عزة النفس والإباء.

أعود إلى الوراء، إلى ليلة ٤آذار/ مارس ٢٠٠٧ عندما كنت طفلة أناهز الثامنة من عمري لا قرار لي.

كنت غارقة في أفكاري والدموع تنهمر. احتضنني والدي وتكلم معي إلى حتى غلبني النوم. تلك الليلة كانت آخر ليلة كنت في حضن أبي لأنه في الصباح اقتحم جلاوزة وزارة المخابرات منزلنا ووضعوا السلاح على رأسي واقتادو أبي معهم.

وقبل ذلك كان أبي قد قضى عاما ونصف العام في السجن وهذه المرة أدين بالحبس لمدة ١٠سنوات لأنه رفض أن يطل في مقابلة تلفزيونية ضد مجاهدي خلق وقبع في سجن كوهردشت الذي يشبه الجحيم.

كل هذه السنوات العشر أصبحت رأسمالي وزادي لاختيار هذا الدرب.

قبل عدة أشهر وبالضبط قبل امتحان القبول للجامعة بعشرين يوما غادرت إيران وتحدثت إلى نفسي وقلت يا بريا إنك تستطيعين الآن أن تحصلي على كل ما كان محظورا عليك في إيران. كل الأمنيات والطموحات الملونة. قيادة الدراجة النارية التي كانت أكبر حلمي وتستطيعين أن تواصلي رياضة الباركو والجمباز والدراسة في الفرع المفضل عندك، أي الفيزياء. ولكن ما تركته خلفي في إيران لم يكن يتركني. بقيت في حيرة من أمري، فهل أتابع ما كنت أحلم به؟ أم أناضل لتحقيق أحلام كل الأطفال الذين هم مكبلون في إيران وحلم صديقتي العزيزة وفتيات من أمثالها؟ أيهما؟ لم أكن أعرف!

وفي لحظات اختياري، تذكرت آخر لقائي بأبي عندما واكبنا صبي في عمر ٩سنوات في طريق اللقاء وعبر ذلك النفق المظلم والرهيب الذي طوله كيلومتر واحد. كان يحمل بيده رسما. وعندما ألقيت نظرة إلى رسمه داهمني الغيظ والألم أنه كان قد رسم نفسه وأباه يدا بيد.

أخذني الخيال إلى أيام طفولتي عندما كنت في عمره. كنت على أحر من الجمر وكنت أبكي عند أبي وكنت أقول يبدو أن هذا الطفل كان يحمل رسالة.

إنـــي جئت اليوم مع خواطري عن أيام الطفولة حيث تقول إنك لم تكوني الراحلة الوحيدة فـــي هذه الطرقات ولـــم تكوني أنت الرحالـــة الوحيدة في هذه الأنفاق. بـــل كان قبلك مئات من الأطفـــال، كما أن هناك مئات الأطفال الآخرين بعدك محكـــوم عليهم بقطع هذه الطرقات والدهاليز طالما هذا النظام يحكم بلادنا.

...عاودتني لحظات الانتخاب والاختيار مرة أخرى!

تذكـــرت أنا «العم علي»، قصدي «علي صارمي»؛ إنه كان أفضل عم في العالم. تذكرته عندما كان يضع رأســـه على القضبان المائلة لمقصورة اللقاء وعندما يراني تنبسط أسارير وجهه ويبتسم وكأنه يريد أن ينقل إليّ رسالة لأنني وبعد أسابيع سمعت خبر إعدامه. ورحل خير أعمامي.

وبدا لي أن عليّ أن أعتاد على هكذا رحلات لأن «العم عبدالرضا رجبي» كان قد استشهد قبل سنوات تحت التعذيب.

وتكررت لحظات الحزن عليّ في استشـــهاد «العم محسن دكمه جي» وجعلني عنصرا لا قرار له.

وجدت العم محســـن نحيفا وهزيلا بســـبب عدم تلقيه العناية الطبية فيما كان ربعة القامة وقويا ولكنه مازالت محبته تتوغل في أعماق داخلي وكانت سطوته تهز حتى أفراد الحرس.

هؤلاء كلهم كانوا ينادوني برســـالة في آخر لحظات حياتهم. وفي تلك اللحظة استشعرت بأنني أتحمل مسؤولية على عاتقي لأكون صوتهم وشاهدهم وانعكاس نظرات الأعمام «علي ومحسن» وهذا هو طموحي ومسؤوليتي الخطيرة.

عندئذ رأيت أنني لا أســـتطيع، لا أستطيع أن أفكر في أحلامي فقط. أحلامي الملونة تشكل جانبا صغيرا من حياتي. إنني مدينة لأسرتي وللسجناء ولأعمامي الشهداء وفي نهاية الأمر لأبي المناضل لأنني حرة وطليقة.

عندمـــا تكـــون لدى بنات إيران أحلام كثيـــرة بعيدة المنال، فإن تحقيـــق أحلامي الفردية يعتبـــر أنانية. لذلك تركت، تركت تلك الرغبات الحقيرة أســـوة بآلاف الأشـــرفيين الآخرين. وأصبح حلمي الكبير حلم إسعاد الأطفال كي لا يعبروا إطلاقا ذلك النفق إلى سجن كوهردشت وأصبحت أمنيتي تحقيق أمنيات أولئك البنات والأطفال الذين يبيعون الحلويات في حارتنا.

الأخت العزيزة مريم،

صعب عليّ! أحسست أنه من الصعب عليّ أن أكون مثل «مهدية» فدبّ فيّ الخوف، ولكن سرعان ما وجدت في نظرتك وثقتك ومحبتك شعار «من المستطاع ويجب» نعم بالإمكان ويجب القيام بذلك.

إني أحمل راية «مهدية» على عاتقي. وإني أقسم هنا اليوم أمام الجميع بأني سأمضي قدما في مسلك خالتي وخالي الشهيدين وأبذل قصارى جهدي حتى آخر رمق من حياتي لكي أهدي الإحساس والعواطف الخالصة الصادقة دون أجر إلى الجميع وليس ببعيد ذلك اليوم كون المجاهدين هم احتلوا القلوب.

والآن وأنا واقفة أمام هذا الحفل الكريم، حشد من الساعين من أجل الحرية أسمع دوي صوت أبي حينما كان يقول: «يا بريا إني أرتشفت من شراب عتيق وأنت لم تستنشقي حتى رائحته» وصدق أبي في كلامه.

ومن هنا أوجه خطابي إلى كل السجناء المقاومين الذين كنت أراهم كل أسبوع من خلف الزجاجات الملطخة بالغبار وأقول: «إني تعلمت منكم، تعلمت أن الصمود والمقاومة هو اختيار وانتخاب لا يستطيع أحد أن ينتزعه منا». وأقول للأخ مسعود العزيز: «إني بريا كهندل قد اتخذت قراري لأبقى مجاهدة وأعمل كمجاهدة وأموت مجاهدة؛ حاضرة، حاضرة، حاضرة».

وبتأريخ ٢٠١١/٦/١٠ ودعما لمجهود منظمة مجاهدي خلق في التذكير بحقوق الإنسان الإيراني وعدم تغليب الانصراف إلى جهة الملف النووي على حسابها، دعا ستة من قدامى السفراء الأوروبيين في إيران، في مقال نشرته عشر صحف في العالم إلى «الكف عن تضخيم حجم الملف النووي الإيراني، وإبداء الثقة بمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وقد أكد السفراء الستة وهم «غيوم ميتن» (بلجيكا) و«فرانسوا نيكولو» (فرنسا) و«روبرتو توسكانو» (إيطاليا) و«ريتشارد دلتون» (بريطانيا) و«ستين هوي كريستنسن» (السويد) و«بول فون مالتساهن» (ألمانيا) أنهم «لا يقبلون المماطلة الطويلة في هذا الملف»، ورأوا أن موقف أوروبا والولايات المتحدة من الملف النووي الإيراني «ليس صلبا كما يبدو»، وأضافوا: «إننا في الأساس نعرف أن أي حل سيقوم على نوعية إجراءات التفقد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وفي هذا المجال، إما أننا نثق بقدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراقبة جميع دولها الأعضاء بمن فيهم إيران، وإما أننا لا نثق بها

ونتساءل لماذا نحافظ على منظمة فعالة مع البلدان التي تتقيد بالتعلميات وحدها؟».

وتساءل السفراء في المقال: «أين يكمن التهديد؟ هل هو تخصيب اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي؟ هذا فعلا نشاط نووي حساس في منطقة حساسة، ولكن لا شيء في معاهدة الحد من الانتشار النووي يمنع مبدئيا هذا النشاط»، ولاحظوا أن «بلدانا أخرى غير إيران، سواء كانت موقعة أم لا على معاهدة الحد من الانتشار النووي تتعاطى الشأن النووي من دون اتهامها بتهديد السلام». وأضافوا أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكشف أبدا في إيران عن تهريب مواد نووية لغايات عسكرية». وتساءل السفراء هل «تهديد السلام يكمن في التقدم الذي يحرزه برنامج سري لصنع سلاح نووي؟»، مشيرين إلى أنه «منذ ثلاثة أعوام على الأقل، لم تعد أجهزة الاستخبارات الأمريكية تتمسك بهذه الفرضية». وتابعوا «قبل توجيه التهمة إلى هذا البلد بعرقلة المفاوضات، آن الأوان للتسليم بأن الهدف القاضي بإزالة آلات الطرد المركزي في إيران بطريقة نهائية أو حتى مؤقتة هو ادعاء غير واقعي وأدى إلى المأزق الراهن».

وخلص السفراء السابقون إلى القول إن «على البلدان المعنية بإيران أن تواصل الضغط حول مسائل الحقوق السياسية وحقوق الإنسان والسعي أيضا إلى تسوية مسألة الانتشار النووي الملحة» لإزالة التوتر في المنطقة.

وكانت الأمم المتحدة على لسان مقرر حقوق الإنسان في إيران «أحمد شهيد» قد كررت إعلان قلقها الشديد من أوضاع حقوق الإنسان في إيران في آذار/ مارس من العام الحالي ففي يوم الإثنين ١٦آذار/ مارس ٢٠١٥ كشف شهيد عن تدهور حقوق الإنسان في إيران، بالتزامن مع زيادة مطردة في عمليات الإعدام مشيرا إلى أن قسما من الإيرانيين يخشون أن تطغى مفاوضات الملف النووي الإيراني على المسائل الأخرى.

وقال شهيد قبل رفع تقريره الأخير أمام «مجلس حقوق الإنسان» التابع إلى الأمم المتحدة في جنيف: «إن الوضع العام في إيران لا يزال كارثيا»، مشيرا إلى زيادة وتيرة عمليات الإعدام وسجن الصحفيين والناشطين والتمييز ضد المرأة، ووضع الأقليات الذي مازال مثيرا للقلق.

وأوضح التقرير أن «إيران لا تزال في المرتبة الأولى في ارتفاع عمليات الإعدام بالمقارنة مع عدد السكان»، مطالبا طهران بتعليق فوري لهذه العقوبة. بسبب أن هناك ٧٥٣شخصا على الأقل (من بينهم ٢٥امرأة و١٣قاصرا) أعدموا العام الماضي(٢٠١٤)، وهو أعلى رقم

منذ ١٢عاما (في مقابل ٦٨٠ في ٢٠١٣). وقرابة النصف (٣٦٢شخصا) أدينوا في قضايا تهريب مخدرات، «ما يشكل مخالفة للمعايير الدولية في ما يتعلق بعقوبة الإعدام».

وطالب شهيد بالإفراج الفوري عن المسجونين بتهم تتعلق بحرية التعبير والدين والاجتماع، لافتا إلى أن طهران لديها أكبر عدد من الصحفيين المسجونين، وأورد في التقرير أن انتخاب الرئيس [الملا] حسن روحاني في ٢٠١٣ لم يؤد إلى تحسين وضع حقوق الإنسان لأن «البرلمان ليس إصلاحيا». ودعا شهيد المجتمع الدولي لتشديد ضغوطه على النظام الإيراني في هذا المضمار.

* إيران في أسفل الرتب بالنسبة لحقوق الإنسان

وفي هذا السياق نشر معهد «كاتو» للدراسات في واشنطن تقريره الجديد بشأن المؤشر العام لحرية الإنسان بتأريخ ٢٠١٥/٨/٢١ يظهر أن النظام الإيراني يحتل أسفل الرتب حسب هذا التقرير.

مؤشر حرية الإنسان يشمل معايير الحرية ويدرج في المجالات التالية: سيادة القانون والأمن والسلامة وحق التنقل والمذهب والمجتمع المدني والاجتماعات والرأي والعلاقات والنظام الحقوقي وحق الملكية والحصول على النقود وحرية التجارة و...

وعلى أساس هذا التقرير تحتل دول هونغ كونغ وسويسرا وفنلندا الرتبة الأولى ودول من أمثال ميانمار وجمهورية كونغو الديمقراطية والنظام الإيراني تقبع في أسفل هذه القائمة.

أما «هيومان رايتس ووتش» فقد أكد ممثلها «كينيث روث» على ضرورة الاهتمام بالانتهاكات الحقوقية في إيران.

وقال روث عبر حسابه الشخصي على موقع «التويتر» إنه «الآن وبعد التوصل لاتفاق في المباحثات النووية، حان الوقت للتوقف عن تجاهل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في إيران».

يذكر أن منظمات ونشطاء حقوق الإنسان الإيرانيين يشكون من تجاهل ملف حقوق الإنسان في إيران خلال المفاوضات بين طهران والقوى الدولية الست، خاصة في ظل تزايد الانتهاكات والإعدامات المتواصلة التي بلغت ١٩٠٠حالة إعدام منذ استلام روحاني السلطة، وقد أشارت إلى ذلك مرارا وتكرارا منظمة مجاهدي خلق وعقدت العديد من الندوات

والمؤتمرات في هذا الشأن كما أرسلت العديد من الرسائل إلى الرئيس الأمريكي والكونغرس وبرلمان الاتحاد الأوروبي والعديد من الشخصيات العالمية.

*** بيان «منظمة العفو الدولية»**

أصـــدرت منظمة العفو الدولية بيانا تلقاه الأمين العام للأمم المتحدة وتم وضعه في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان الدولي حسب مقررات المجلس.

ونددت المنظمة في بيانها بأعمال التعذيب والإعدام والانتهاك المنهجي لحقوق الإنســـان

الجلد بالسوط امام الملأ في إيران

لإخمـــاد أصوات الاحتجاج لدى الشـــعب الإيراني، داعية مجلس حقوق الإنســـان إلى إرغام النظام على الســـماح للمقررين الخاصين بزيارة إيران للحصول على معلومات مباشرة حول انتهاك حقوق الإنسان في إيران.

وفيما يلي فقرات من البيان الذي تم توثيقه كوثيقة للأمم المتحدة:

الجمعية العامة للأمم المتحدة

مجلس حقوق الإنسان – الدورة الرابعة عشرة

بيان منظمة العفو الدولية

بعد عام من أكثر حالات الانتهاك لحقوق الإنسان خطورة في إيران، لا يزال المسؤولون في النظام الحاكم في إيران يستنكفون تلبية الدعوات المتكررة من قبل خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للحصول على تقدير مستقل عن واقع حقوق الإنسان في إيران وأنهم يواصلون سياسة الإخفاء بشأن انتهاك حقوق الإنسان. بعد الانتخابات في إيران في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٩ شهدنا استخدام العنف المؤذي والمفرط لتفريق المشاركين في التظاهرات السلمية. وعقب حملات الاعتقال العشوائية الواسعة التي طالت آلاف المتظاهرين، بدأت مهازل المحاكم الجماعية التي أصدرت أحكاما بالموت على البعض وأحكاما بالسجن لمدة طويلة على البعض الآخر. وأعترفت السلطات الإيرانية بمقتل أربعين شخصا خلال الاضطرابات. إلا أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن عدد القتلى غير المعلن عنهم أكثر بكثير مما أعلن. وخلال دراسة واقع حقوق الإنسان في إيران في شباط/ فبراير الماضي في مجلس حقوق الإنسان، قدم وفد ممثلية النظام الإيراني تقريرا مشبوها للغاية حيث تملص من التطرق إلى القلق العالمي بشأن الاضطرابات التي شهدتها إيران عام ٢٠٠٩ مما أثار القلق في الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا. وتمثل هذا القلق العالمي بشأن الإجراءات القمعية التي يمارسها النظام الإيراني في مشهد فيديوي لمقتل «نداء» الفتاة التي قتلت في تظاهرات سلمية في طهران إثر إطلاق الرصاص عليها. بيد أن النظام الإيراني ترفع عن المساءلة والتحقيقات ورفض الرد على التوصيات التي قدمها بعض من أعضاء مجلس حقوق الإنسان، وذلك لإخماد أصوات المعارضين في إيران والتأكد من أن هكذا تظاهرات احتجاجية لن تتكرر فيما بعد.

وجاء في جانب آخر من بيان منظمة العفو الدولية: على مجلس حقوق الإنسان أنه لا يسمح للنظام الإيراني بالإيحاء بأنه يتعاون مع نشاطات مجلس حقوق الإنسان فيما لم يبد في حقيقة الأمر ورغم دعوات المقررين الخاصة له، أي علامة لقبول أي من المقررين السبعة الذين قدموا طلبا لزيارة إيران. الواقع أن النظام الإيراني لم يسمح لأي من المقررين بزيارة إيران منذ عام ٢٠٠٥. إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان إلى السعي من أجل تمكين المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان من أداء واجباتهم المحددة وهي جمع المعلومات مباشرة حول انتهاك حقوق الإنسان في إيران. فآخر التطورات تجعل الزيارات لإيران ضرورية وسريعة أكثر من أي وقت مضى. وأضاف بيان المنظمة: إن المنظمة وثقت الاستخدام المنهجي للاعتقالات العشوائية التي يليها تصاعد في أعمال التعذيب وسوء المعاملة. فالمعتقلون يتعرضون لأعمال التعذيب أو غيرها من ضروب سوء

المعاملة بهدف انتزاع اعترافات من المعتقلين. الأساليب التي تم تسجيلها في التقرير تشمل أعمال الضرب والشتائم والاغتصاب والتهديد بالقتل والسجن لمدد طويلة وعزل السجناء في زنزانات انفرادية. المعتقلون محرومون من الحصول على المحامين أو لقاء ذويهم لأسابيع بل لشهور. فآخر نموذج كان المعلم والناشط في مجال حقوق الأكراد «فرزاد كمانكر» الذي أعدم في التاسع من أيار/ مايو الماضي. فقد تعرض من جديد للتعذيب بعد صدور حكم الإعدام عليه. وقد أشار في رسالته في عام ٢٠٠٨ إلى أساليب التعذيب أثناء التحقيق في طهران وكتب يقول: «فور أن أفصحت عن كوني كرديا، انقضّوا عليّ بخراطيم المياه وأشبعوني بالضرب على رجلي ويدي واستخدموا الصعق الكهربائيّ». إن النظريات التخصصية للمقرر الخاص المعني بالإعدام خارج النطاق القضائي لدراسة هذا النوع من الإعدامات العشوائية أمر ضروري.

وجاء في جوانب أخرى من البيان الصادر عن منظمة العفو الدولية الذي أصبح وثيقة رسمية للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان الدولي: يصدر الحكم بالإعدام على المتهمين لتهم مثل المحاربة... ويبدو أن المسؤولين يستخدمون عقوبة الموت كأسلوب للتهديد والترويع بحق المتظاهرين... فالأقليات الدينية والقومية تواجه التمييز في القانون والفعل... وخلال الأحداث التي تلت الانتخابات تعرضت الأقليات لقمع مضاعف كون المسؤولين الإيرانيين كانوا يبحثون عن درع لتجاوز الاضطرابات... وأما الأعمال في معتقل «كهريزك» فقد أدت إلى موت عدد من المعتقلين في أواسط عام ٢٠٠٩... وعندما لا يعلن عن اعتقال الأفراد ويكون المعتقلون معزولين عن العالم الخارجي فهذا الأمر يمكن أن يشدد سوء معاملتهم..... وفي غياب الحماية الفاعلة للمعتقلين هناك تقارير تؤكد أن مؤسسة كهريزك تم تأهيلها باسم «سروش١١١»... هناك حاجة ملحة لتحقيقات مستقلة حول الاعتقالات غير المعلنة والسرية... منظمة العفو الدولية تحث مجلس حقوق الإنسان على التأكد من التزام النظام الإيراني بآليات حقوق الإنسان الدولية وأن يتم اتخاذ تدابير خاصة لزيارة إيران في المستقبل القريب من قبل مبعوثين دوليين.

من ناحيته حذر البرلمان الأوروبي بتأريخ الثالث من حزيران/ يونيو من العام ٢٠١٥من تدهور حقوق الإنسان في إيران، كما حذر ٢٢٠نائبا من تدخلات النظام الإيراني السلبية في المنطقة، مؤكدين على أن «إيران قلب أزمات الشرق الأوسط، وليست جزءا من الحل لمشاكل هذه المنطقة على الإطلاق».

وعلى الرغم من أن النظام في إيران ينتهك حقوق الإنسان منذ عقود، ويثير القلاقل عبر أذرعه الممتدة في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن نواب البرلمان الأوروبي أصدروا بيانهم التحذيري، فيما يبدو شكلا من أشكال الضغط سواء على مستوى المفاوضات حول النووي الإيراني، أو ما يخص حركة أذرع إيران في المنطقة.

ووفقا لإذاعة «دويتشه فيله» الألمانية، فقد أكد النواب الأوروبيون في بيانهم على أنه «يتوجب على المجتمع الدولي وضع حد لنفوذ وتدخل إيران في منطقة الشرق الأوسط من أجل إنهاء التطرف والأصولية». وطالب النواب الأوروبيون الحكومة الإيرانية بـ«إيقاف الإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق سراح السجناء السياسيين ووقف قمع النساء ومنح الأفراد حرياتهم الشخصية والاجتماعية، فضلا على احترام حقوق الأقليات القومية والدينية».

وأرسل البيان إلى «فدريكا موغريني» منسقة السياسية الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، والتي تشارك في مفاوضات دول «٥+١» مع إيران حول ملف طهران النووي المثير للجدل، وقضايا حقوق الإنسان في إيران.

وجاء في البيان أن عهد روحاني شهد أسوأ فترة لحقوق الإنسان في إيران، حيث أصبحت الدولة الأولى من حيث ارتفاع نسبة الإعدامات في العالم.

وأشار البيان إلى تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية، موضحا أنه «في فترة حكم روحاني تم إعدام الكثير من نشطاء القوميات، كما تعرضت النساء إلى حملات انتهاك بالأحماض وأصبحن من الضحايا الأساسيين لهذا النظام وسلوكه».

وأورد البيان الأوروبي أيضا أن «تدخلات النظام الإيراني في المنطقة تركت تأثيرات سلبية كبيرة تبعث على القلق»، في إشارة إلى ارتكاب الميليشيات التابعة لإيران في العراق انتهاكات مروعة ضد المدنيين، كما تحدث البيان عن الدور السلبي لإيران في دعم ومساندة نظام الأسد في سوريا، وكذلك دعم الحوثيين في اليمن، الأمر الذي يقلق الدول العربية.

وأما على مستوى المفاوضات النووية بين دول «٥+١» وإيران، فأكد البيان على أنه «يجب على إيران أن ترد على كل أسئلة ومطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن توفر إمكانية تفتيش جميع المواقع العسكرية والنووية لمفتشي الوكالة».

و . أسوأ بلد هي إيران من حيث الإعدامات وانتهاكات حقوق الإنسان

المرأة الإيرانية وسكان ليبرتي هم الشهود الأحياء على جرائم النظام لذلك يخشاهم الملالي

إيران تواجه طريقا مسدودا في ملفها النووي

بين الحين والآخر تقدم المقاومة الإيرانية جردا إحصائيا وتوصيفيا للأوضاع في إيران تحت حكم الملالي وبخاصة انتهاكات حقوق الإنسان والإعدامات والاختلاسات وتجويع الشعب، من قبل أعضاء عاملين وقياديين مهمين في منظمة مجاهدي خلق وفي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. ويوم الأربعاء من الأسبوع الماضي ٢٣حزيران/ يونيو ٢٠١٥ تحدثت المجاهدة «إلهه عظيم فر» وهي عضوة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وممثل المجلس الوطني للمقاومة للمنظمات الدولية في جلسة سؤال، حول انتهاكات حقوق الإنسان وقد سلطت السيدة عظيم فر الأضواء على حقائق الوضع في إيران حاليا و ووصفت إيران بأنها أسوأ بلاد من حيث تنفيذ الإعدامات وانتهاك حقوق الإنسان. وأضافت أنه حتى مع من قيل إنه «المعتدل» روحاني فإن أوضاع حقوق الإنسان مروعة حيث تدهورت هذه الأوضاع منذ مجيئه إلى السلطة وأوضحت بأنه قد جرى خلال الأسبوع الماضي تنفيذ أحكام إعدام بحق ٢٢سجينا، وأضافت بأن كل جزء من إيران طالته عمليات الإعدام وأن جميع السجون تنفذ فيها أحكام الإعدام.

وقالت عظيم فر، بأن الأوضاع في إيران أصبحت لاتطاق، إذ يتم اقتياد الشبان والشابات من منازلهم لكتابتهم مقالات أو لرسم رسوم كاريكاتيرية وغيرها من الأنشطة للتعبير عن آرائهم بشأن النظام وأكدت بأن النظام ألقى بالناس في السجون بسبب أنشطة سلمية.

وعندما سئلت عن المحادثات النووية، قالت إن إيران تواجه طريقا مسدودا والحقيقة هي أن إيران ليست سوى على بعد بضعة أشهر عن القدرة النووية. لكنها قالت إن المجتمع الإيراني في حالة انفجار وغضب والشعب يتضورجوعا وهم يطالبون بأوضاع لائقة ومستوى مناسبا من المعيشة ولهذا السبب، روحاني كثف من حملته لأنه يخشى الانتفاضة الشعبية.

وقالت عظيم فر إن النساء كن أول ضحايا النظام الإيراني حيث هوجمن في الشوارع برش الأسيد عليهن.

وأضافت بأن النظام الإيراني يعترف بأن المرأة باعتبارها تشكل جزءا كبيرا من السكان تطالب بالتغيير. كما أن النظام يخاف من المرأة وأيضا يخشى من سكان معسكر ليبرتي الذين هم الشـــهود الأحياء على جرائم النظام. لذلك فإن هاتيـــن المجموعتين تبعثان على الخوف داخل النظام وبالتالي اضطر النظام إلى ممارسة مزيد من القمع بحقهما.

وقالت بأن الملالي يختبئون وراء المحادثات النووية واستخدامها كذريعة لإخفاء انتهاكات حقوق الإنســـان المستمرة في إيران. وقالت بأن النظام يعمل على منع الناس من التجمع في أجـــواء مفتوحة وذلك للحد من فـــرص الاحتجاجات وهذا يتجلى أيضا في منع النســـاء من حضور المباريات الرياضية.

الاعتداء على النساء الإيرانيات برش الأسيد على وجوههن من قبل عناصر النظام

وحيت الســـيدة عظيم فر جميع الســـجناء السياســـيين في إيران لما أبدوه من شـــجاعة ومثابرة ودعت جميع الذين تابعوا الجلســـة لنشـــر مايحدث في إيران وأن يساهموا بإيصال صوت معاناة الشعب الإيراني لأسماع العالم.

ونود أن نؤكد فضلا عن ما قالته السيدة عظيم فر هنا، أن الحرية هي أعدى أعداء النظام الإيراني وبخاصة حرية التعبير والنشـــر لذلك منع المدونات وحرص على تنفيذ رقابة شديدة على الرســـائل القصيرة (المسجس) وحرم الاجتماعات والتظاهر والاحتجاج، مع أن الشعب الإيراني يعاني من ارتفاع الأســـعار وقلة الأجور والتضخـــم والبطالة. إن تلك العوامل تنخر في هيكل النظام الإيراني بشـــكل جدي، وقد انعكس رفض استمرارالنظام قائما في التصويت

المباشـــر للحاضرين في التجمع الموسع في «فيلبانت» الذي حضره مائة وعشرون ألفا من الأعضاء والأنصار والمؤيدين للمنظمة وألف شـــخصية عالمية في حين غطت كل وســـائل الإعـــلام الأوروبية والأمريكية وقائع الاجتماع. التصويت الـــذي جرى في هذا الاجتماع أكد رفض الشعب الإيراني بقاء الملالي، ومبايعة المقاومة الإيرانية بديلا ديمقراطيا لقيادة إيران الحرة والمثير هنا قدرة المنظمة على رغم أن إمكاناتها ليست بإمكانات دولة على حشد هذا الجمع في المنفى فكيف سيكون الأمر لو أن المقاومة نشطت على ساحة بلدها؟؟

يصدف أني أكتب الآن عن حقوق الإنســـان في إيران، وحملة الإعدامات غير المســـبوقة كثافـــة فـــي ولاية الملا الجلاد روحاني عشـــية احتفال العالم باليـــوم العالمي لمناهضة حكم الإعدام، وهذا أكبر دليل على أن العالم والإنســـانية فـــي واد والنظام الإيراني في واد، عالم يصنع الســـلام والأمان والرحمة الإنســـانية ونظام يسفك الدم ويســـخر من حق الإنسان في الحياة!!

الباب الثاني

أ . استخفاف النظام الإيراني بالعالم والمجتمع الدولي واليوم العالمي لمناهضة حكم الإعدام

<u>رجوي ورسالتها بمناسبة هذا اليوم</u>

من محاســـن الصدف، إني أكتب وأحرر منذ الســـابع من تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ هذا الفصل المتخصص بحقوق الإنســـان وانتهاكات النظام الإيراني لها وصولا إلى هذا اليوم العاشـــر من تشرين الأول/ أكتوبر وهو «اليوم العالمي لمناهضة حكم الإعدام»، وعشية هذا اليوم وبحسب بيان أصدره المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، فإن النظام الإيراني نفذ عدة أحكام بالإعدام مســـتخفا بالقيمة الاعتبارية العالمية لهذا اليوم ومستهترا بما بات يعده العالم انتباهة حاكمة لحق الإنسان في الحياة وجاء في البيان أنه:

في ظل حكم الملالي في إيران لا تزال ماكنة الجريمة والإعدام تدور بلاهوادة حتى عشية اليوم العالمي لمناهضة الإعدام وتأخذ ضحاياها من المواطنين الإيرانيين وشبابهم.

فقد قام جلادو النظام بإعدام ٣ســـجناء شـــنقا في سجن كوهردشـــت (رجايي شهر) في

٧تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. وقد تم نقل هؤلاء إلى الزنزانات الانفرادية يوم الإثنين بهدف تنفيذ أحكامهم بالإعدام. وبموازاة ذلك تم نقل سجين آخر إلى زنزانة انفرادية في سجن مدينة سنندج بهدف تنفيذ حكمه بالإعدام.

كما تم إعدام سجينين شنقا في سجني مدينتي شيراز وقزوين خلال يومي ٤ و٦تشرين الأول/ أكتوبر الجاري.

إن تواصل عقوبة الإعدام الوحشي في مختلف المدن الإيرانية حتى عشية اليوم العالمي لمناهضة الإعدام تدل على مدى حاجة هذا النظام البغيض إلى ممارسة القمع والعقوبات الوحشية من أمثال الإعدام بهدف الاحتفاظ بسلطته إن الفاشية الدينية الحاكمة في إيران عاجزة عن تلبية أبسط حاجات الشعب الإيراني وللحيلولة دون اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية لا تجد طريقا أمامها إلا اللجوء إلى تكثيف أعمال القمع والإعدامات. وقد حذر كبار مسؤولي النظام أكثر من مرة من انتفاضة «جيش الجياع» حيث أكد أحد الأعضاء في برلمان الملالي المدعو «ثروتي» في ٦تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ بشأن الأزمة التي طالت المجتمع الإيراني قائلا: «نواب البرلمان يواجهون اعتراضات المواطنين في المدن والقرى فهم يعترضون على مشكلة السكن المزرية وعدم تلبية مطالبهم فيقيمون تجمعات واحتجاجات متواصلة ويعترضون على إنعدام البنى التحتية وعدم تحديثها.

وفي رسالة وجهتها بمناسبة العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر اليوم العالمي المناهض للإعدام، قالت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية: إن إعدام أكثر من ٢٠٠٠سجين في عهد الملا روحاني بمن فيهم عدد كبير من السجناء السياسيين يفضح مرة أخرى وهم الاعتدال والوسطية في هذا النظام والأطراف التي تنتهج المساومة معه، ويجعل إحالة ملف الانتهاك الهمجي والمنهجي لحقوق الإنسان في إيران إلى مجلس الأمن الدولي ومثول قادة نظام الملالي أمام طاولة العدالة أمرا أكثر ضرورة.

وقالت السيدة رجوي إن الاستبداد الديني الحاكم في إيران وبناء على خلفيته ورؤيته وقوانينه وسياسته اليومية العملية هو حكومة الإعدام حيث يعدم شنقا مالايقل عن شخص كل ثماني ساعات وأن النظام غير قادر على حفظ حكمه بدون الإعدامات. هذا النظام يمارس عقوبة الإعدام الوحشية خاصة أمام الملأ لخلق أجواء الرعب والخوف بهدف الحيلولة دون اندلاع مشاعر الغضب لدى الشارع الإيراني الذي ضاق ذرعا من الاختناق والخنق المتعمد والتضخم والفقر والبطالة.

إن الوتيرة المتصاعدة لعدد الإعدامات ترتبط ارتباطا مباشرا بالوضع المتأزم الذي يعيشه هــذا النظام. والواقــع أن تصعيد عدد الإعدامــات في العام الماضي حيث يشــكل أكبر عدد للإعدامات منذ ربع قرن مضى في إيران يبين ضعفا غير مسبوق يعتري النظام أمام مقاومة الشعب الغاضب. كما أن صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الجرائم بحجة المفاوضات النووية، يعد عمليا مواكبة للمجرمين الحاكمين في إيران وتشــجيعا لهم على التمادي في ارتكاب هذه الكوارث في البلاد.

وثمنت الســيدة رجوي عاليــا التظاهرات والحركات الاحتجاجية التــي قامت بها عوائل المعدومين والسجناء والشباب الأبطال احتجاجا على إعدام السجناء، داعية عموم المواطنين إلى توســيع نطاق الاحتجاجات وأضافت أن المقاومة الإيرانية تطالب بإلغاء حكم الإعدام في إيران بعد إســقاط الملالي وإقامة مجتمع قائم على أســاس حقوق الإنســان وبدون التعذيب والإعدام.

في عهد روحاني تم إعدام أكثر من ٢٠٠٠ســجين. في حيــن لم يعلن إطلاقا خبر إعدام الكثيرين من الســجناء. ومن بين المعدومين هناك ما لايقل عن ٢٧امرأة و١٢ســجينا كان عمرهم أثناء الاعتقال دون ١٨عاما و٢٠ســجينا سياســيا. وتم تنفيذ حكم الإعدام بحق ٥٧ منهم أمام الملأ كما تم قتل عدد من السجناء تحت التعذيب خلال هذه المدة.

فضلا على إعدام السجناء في العام الماضي، فإن الاغتيالات العشوائية تشكل أحد الأساليب للتصفية الجسدية للمعارضين وأن الكثير منهم لقوا مصرعهم إثر إطلاق نار القوات القمعية في مختلف نقاط البلاد. إن العقوبات الوحشية من أمثال بتر أصابع اليد وفقء العيون وصلم الأذن خــلال هذه الفترة كانت تعمل بمثابة تكملة لــدوران عجلة الإجرام والهمجية في نظام الملالي.

إن الصمــت والتقاعــس من قبل المجتمــع الدولي تجاه جرائم هذا النظــام العائد إلى قرون الظلام تســبب في أن يفتخر قادة النظام جهــارا بارتكاب هذه الجرائم. حيث يصف الملا روحاني الإعدام بأنه «قانون إلهي» و«دســتور الشــعب» (وكالة أنباء «تسنيم» المحسوبة على قوة القدس الإرهابية – ١٩نيسان/ إبريل ٢٠١٤). جواد لاريجاني رئيس لجنة ما يســمى بحقوق الإنسان في قضاء نظام الملالي هو الآخر يقول: «إننا لا نستحيي من الرجم ولا أي من الأحكام الإاســلامية... لا أحد يحق له أن يقول للقاضي أن لا يقترب من بعض الأحــكام كون الأمم المتحدة تنزعج» (١٠نيســان/ إبريل ٢٠١٤). كما اعتبر

«الصرامة» في «الإعدام» «خدمة كبيرة للإنسانية» وعامل «الحياة» وأكد يقول: «هذا الموضوع يبعث على الفخربالنسبة للجهاز القضائي وأجهزتنا الأمنية وأن توقعنا من المؤسسات الدولية والعالم أن يكونوا عارفين للجميل لما يقدمه هذا الإجراء من خدمة كبيرة للبشرية».

كما وصف هذا المجرم وبكل وقاحة التقرير الجديد الصادر عن الدكتور أحمد شهيد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في إيران بأنه دعم للإرهاب والإرهابيين وقال «إن

إعدام المراهقين في إيران

دفاعه (أحمد شهيد) عن الإرهاب يستدعي ملاحقة قانونية وإننا لا نستطيع أن نمر مرور الكرام تجاه هذا الأمر. إنه اعتبر كل الأشخاص الذين اعتقلوا أو عوقبوا في إيران بتهمة الإرهاب، مدافعين عن حقوق الإنسان وهذا يتطلب ملاحقة قانونية وبحسب قواعد الأمم المتحدة لا يحق لأية مؤسسة أن تدافع عن الارهاب» (التلفزيون الحكومي – ٨تشرين الأول/ أكتوبر).

مؤتمر دولي عقد يوم ١٠تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ بمناسبة اليوم العالمي ضد الإعدام

مريم رجوي: «مشروعنا إيران خالية من الإعدام»

في ١٠تشرين الأول/ أكتوبر ولمناسبة اليوم العالمي ضد الإعدام وبدعوة من لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران وتحت عنوان «إيران، حقوق الإنسان، وقف الإعدامات» تحدثت السيدة مريم رجوي عن القمع المتصاعد في إيران خاصة في عهد الملا روحاني

وعن مشـــروع المقاومة الإيرانية لإيران الغد في التركيز على حقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الإعدام.

وشارك في الاجتماع الذي عقد في قاعة «بورس» بمركز باريس مئات من أبناء الجالية الإيرانية المؤيدة لحركة المقاومة الإيرانية.

كمـــا حضر هذا الاجتماع عدد من الشـــخصيات الدولية والأوروبيـــة والمنتخبين من قبل الفرنسيين، وناشـــطي حقوق الإنسان وحقوق النساء. شخصيات كـ«جيلبرت ميتران» نجل الرئيس الراحل «فرانســـوا ميتران» و«هانري لولكرك» الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقـــوق الإنســـان و«باتريك بودوئن» الرئيس الســـابق لفدرالية الدولية لحقوق الإنســـان والســـيدات «راما ياد» وزيرة حقوق الإنســـان في فرنســـا في حكومة ساركوزي و«بوملا ماكازيو ماندلا» (ابنة نلسون ماندلا) وكانوا بين المتحدثين في الاجتماع.

وتحدثت السيدة «حنان البلخي» سفيرة الائتلاف الوطني للمعارضة والثورة السورية في النرويج نيابة عن الائـتلاف وركزت على النضال المشـــترك بين الشعبين السوري والإيراني من أجل التخلص من نظام ولاية الفقيه وبشـــار الأســـد المجرم، كمـــا أيدت ضرورة الجبهة الموحدة ضد التطرف الديني التي دعت إليها الســـيدة رجوي بصفتها آلية ضرورية للتخلص من التطرف الديني ومن نظام الإرهاب الحاكم في إيران باسم الدين.

وصرحت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية أنه يجب إيقاف التعذيب والإعدام في إيران، وأكدت أن هذا هو مطلب جميع أبناء الشعب الإيراني وستكون إيران الغد خالية من الإعدام والتعذيب.

وقالت الســـيدة رجوي مخاطبة الدول الغربية: «نقول للحكومات الغربية أوقفوا الصمت واللا مبالاة حيـــال الإعدامات والجرائم الأخـــرى التي ترتكبها الفاشـــية الدينية واحترموا مقاومة الشـــعب الإيراني من أجل الحرية. ولو كانت الدول الغربية تتخذ موقفا صارما حيال انتهاك حقوق الإنسان في إيران لما تمكن الملالي إطلاقا من أن يمدوا بربريتهم إلى سوريا والعراق».

وشدّدت رجوي بقولها: «يجب أن يقف كل العالم بوجه ارتكاب المجازر في سوريا. يجب إيقاف أعمال القمع والقتل ضد الســـوريين. هناك من يستدل دجلا أن سقوط النظام السوري يفتح بوابات دمشق على داعش وهذا الاستدلال من طبخة الملالي الحاكمين في إيران لإنقاذ ربيبهم. إننا نحذر من أن دعم بشـــار الأســـد واستمرار حكمه ســـبب لاستمرار حياة داعش

وتناميها، وفي المقابل الطريق الوحيد للتغلب على داعش يكمن في استئصال شأفة النظام الإيراني في سوريا والعراق وإسقاط بشار الأسد».

وأضافت السيدة رجوي :«تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان في كل المجالات واستهدفت كل المواطنين الإيرانيين ابتداءا من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى النساء والشباب والمعلمين الذين احتجوا قبل يومين مرة أخرى ومرورا بالمسيحيين والبهائيين وأهل السنة وإلى المواطنين العرب والبلوتش والكرد. الملالي الحاكمون في إيران مهما كانت خلافاتهم فهم متفقون على الإعدام والقمع. إنهم يراهنون على الإعدامات لحفظ كيانهم. وليعلم أولئك الذين يريدون غسل أيدي رئيس هذا النظام من الجرائم بأن هذه السياسة تفتح طريق الجريمة والقتل في المنطقة وفي مختلف أرجاء العالم».

وأكدت مريم رجوي في شرحها لبرامج المقاومة لإيران الغد بقولها: «مشروعنا لإيران المستقبل إيران خال من الإعدام و هو يلغي جميع أحكام وقوانين الملالي وبناء جهاز قضائي مستقل والدفاع عن قيم الديمقراطية والحرية والمساواة والحفاظ على الحياة العائلية لأفراد الشعب وبناء مجتمع لايعتقل فيه المواطن بشكل اعتباطي ومحظور فيه التعذيب ويعتبرجريمة».

من ميزات هذا الاجتماع وجود حالة قل نظيرها وهي حضور شاب وشابة إيرانية من الناشطين التابعين لمجاهدي خلق داخل إيران. الشاب «فرزاد مددزاده» قضى مدة خمس سنوات في السجن بسبب نشاطاته السياسية وخرج من السجن قبل سنة. والشابة «بريا كهندل» ١٨ عاما أبوها في السجن منذ تسعة أعوام لسبب نشاطاته الإعلامية لصالح مجاهدي خلق، وكانت تذهب باستمرار إلى سجن كوهر دشت لزيارة أبيها. السيد مدد زادة شرح في شهادته الظروف الصعبة المفروضة على الشعب الإيراني ووالحالة اللا إنسانية التي تسود السجون الإيرانية. وقد ناشدا المجتمع الدولي أن لايكتفي بإدانة النظام بكلمات وأن يقدم زعماء هذا النظام إلى المحاكم الدولية بسبب جرائمهم خاصة ارتكاب المجازر بحق ثلاثين ألفا من السجناء السياسيين والإعدامات المستمرة اليومية.

وقد أقيم بهذه المناسبة واحتفاء بذكرى مائة وعشرين ألف سجين سياسي أعدموا على يد هذا النظام تماثيل ومعالم عمل عليها فنانو المقاومة في معرض وثائقي حول هذه الحقائق.

ب . إلى الأمام نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام في العراق والعالم

وبمناسبة هذا اليوم العالمي المجيد كتب الأستاذ «سمير نوري» مسؤول حملة إلغاء حكم الإعدام في العراق يقول:

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الإعدام في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر

«إلى الأمام نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام في العراق والعالم»

الإعدام هو قتل الإنسان بشكل متعمد مع سبق الإصرار وبشكل مبرمج من قبل الدولة، باسم العدالة وضمان الأمن وإرجاع الحق لأصحابه وحماية المجتمع من المجرمين وغيرها. تنفذ هذه الجريمة بدم بارد ويحدد الموعد وتأريخ ووقت جريمة القتل وكيفية تنفيذها، وسيلتها سواء بالمشنقة أو الحقنة السامة أو بالرجم أو بقطع العنق بالسيف وغيرها. ويدعى أهالي المحكومين بالإعدام لحضور مراسيم القتل. وفي الكثيرمن الأحيان تجرى مراسيم القتل أمام الملأ، حيث تعلق جثث المعدومين في الطرقات العامة لعدة ساعات أو أيام عبرة للناس. إن تأريخ البشرية مليء بهذه الإعدامات ولكن إدامة هذه البربرية في القرن الواحد والعشرين عار على جبين البشرية ويجب إلغاؤه كليا وعلى صعيد عالمي.

بعد نضالات طويلة من قبل الحركة المناهضة لعقوبة الإعدام على الصعيد العالمي تم إلغاء عقوبة الإعدام من قوانين عدد كبير من دول العالم أو أوقف العمل بها. ولحد اليوم أوقفت ١٤٠دولة العمل بقوانين الإعدام أو تنفيذها. وحاليا تنفذ عمليات الإعدام في ٢٠دولة فقط وفي ٥٨دولة هناك قوانين إعدام في دساتيرها بينما تعتبر أمريكا الدولة الوحيدة التي تنفذ حكم الإعدام من بين البلدان الصناعية الثمانية.

إن الدول التي ينفذ فيها حكم الإعدام بشكل خطير هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والصين والسودان والسعودية وأمريكا وأكثرية دول الشرق الأوسط أو الدول المعرفة بالعربية والإسلامية. إن الرجم والقصاص وقطع الرؤوس هي من القوانين والإجراءات الهمجية والبربرية للدول الإسلامية والقومية في المنطقة كالسعودية وإيران والسودان والعراق ولبنان وسوريا ومصر وإن ازدياد عدد الإعدامات خلال السنة الماضية إلى الضعف مقارنة بالسنين السابقة يشير إلى تدهور الأوضاع وازدياد سلطة الإسلاميين في المنطقة وخوفهم من الجماهير الثورية.

وفي العراق أوقف العمل بحكم الإعدام بأمر من «بول بريمر» الحاكم الأمريكي بعد احتلال العـــراق. ولكن بعد تنصيب مجلس الحكم أعادوا العمل بعقوبة الإعدام. إن نســبة الإعدامات في العراق تزداد سنة بعد أخرى بحسب تقرير منظمة العمل الدولية المنشور على صفحتهم الإلكترونية الرسمية، حيث أعدم في سنة ٢٠١١، ٦٨شخصا بينما أعدمت الحكومة العراقية ٧٠شخصا في النصف الأول لهذه السنة. وهذه الأعداد هي أعداد رسمية معلنة، ولكن العدد الحقيقـــي غير واضح حيث هناك مئات المحكومين بالإعدام في الســجون العراقية ينتظرون ســـاعة تنفيذ قتلهم. إن الإعدامات تنفذ تحت ذريعة إعدامـــات عناصر الحكومة البعثية التي لطخـــت أياديها بجرائـــم الإعدامات في تأريخهـــا الدموي والقيام بتنفيذ جرائم بشـــعة بحق جماهير العراق أو تنفيذ حكم الإعدام بمن يســـمونهم الإرهابيين والانتحاريين الذين يقومون بالتفجيرات. وتنفذ الإعدامات بذريعة الحد من الإرهاب واســـتتباب الأمن. ولكن وعلى رغم كل عمليـــات الإعدامات الجماعية وتصاعد الإعدامات، فإن العنف المتزايد على العكس يزيد من إنتاج العنف المضاد.

إن للعراق تأريخا طويلا وخطيرا وبشـــعا في الإعدام. وهناك سلسة طويلة من الإعدامات التي نفذت مع وصول الحكومات الجديدة للسلطة في عقد الستينات من القرن الماضي واحدا تلـــو الآخـــر. ان الإعدامات جرت في فترة حكم «عبد الكريم قاســـم» في ١٩٥٩ وبعده في زمن حكم «عبدالسلام عارف» ضد الشيوعيين وبفتوى من «عبد المحسن الحكيم» وجرت اعدامات جماعية من قبل سلطة البعث ضد المعارضين السياسيين بحجة خيانة الوطن. كل هذه الممارسات تبين علاقة تنفيذ الإعدامات بالسيطرة على السلطة بالدولة البرجوازية وفرضها الاســـتبداد والإرهاب على الجماهير من أجل إدامة النظام الرأســـمالي. إن تعليق المعدومين في الأماكن العامة وعلى مداخل المدن على مدى التأريخ هدف أساسا لتخويف الجماهير من الاعتراض وإخضاعهم للسلطة المنعزلة عنهم والمفروضة على رقابهم. إن الإعدام على هذا الأســـاس ما هو إلا وســـيلة بيد الحكومات ومنها الحكومة الدينية الطائفية والقومية الحالية التي ليس في جعبتها غير فرض نفســـها بالتخويف. هذه الحكومة التي لم تستطيع أن تحقق أية خدمات اجتماعية حتى بأدنى مستوياتها، فلا كهرباء ولا ماء شرب نظيف ولا بنية تحتية ولا خدمات أساســـية بينما ساهمت في تفشـــي البطالة وتراجع مستويات التعليم واستشراء الأمية والفقر والجهل والحرمان من الحريات. إن من المؤكد أن هكذا حكومة لن تستطيع أن تبقـــى دقيقة واحدة دون تخويف وقمع. لذا فإن أحد أهم المطالب الثورية لـ«الربيع العربي» هي إلغاء عقوبة الإعدام ونزع هذه الوســـيلة الهمجية من يد السلطة وتخليص المجتمع من

هذا الكابوس الجاثم على صدور الثوريين والجماهير المحرومة المعترضة.

وبمناسبة اليوم العالمي لإلغاء حكم الإعدام، أدعو كل المعارضين لعقوبة الإعدام إلى التصدي والوقوف بوجه هذه الجريمة البشعة التي تنفذ باسم العدالة وحماية المجتمع زورا وبهتانا. نقف جنبا إلى جنب ألوف من الإنسانيين والمطالبين بعدم المس بجسد الإنسان وتحريم عقوبة الإعدام كليا وتنظيف تأريخ البشرية من هذه الممارسة البربرية. كما ندعو كل المنظمات والأحزاب والقوى والشخصيات العراقية المعادية لعقوبة الإعدام إلى الوقوف وقفة واحدة بوجه عقوبة الإعدام ونزع هذا السلاح من يد الحكومة الإسلامية الطائفية في بغداد وتحويل مطلب إلغاء عقوبة الإعدام إلى أحد أهم مطالب الجماهير. نحن نصرح بأنه إذا كان الإرهاب قتلا أعمى وعنفا وحشيا ضد الجماهير، فإن الإعدام هو أيضا قتل واع ومتعمد وعنف مبرمج ووسيلة سياسية لتخويف الجماهير وإرهاب مضاد. هذه الوسيلة المرعبة لا ولن تلد سوى العنف والحقد والضغينة والرغبة بالانتقام وتحفر جروحا عميقة في قلوب وعقول ووجدان البشر.

لا لعقوبة الإعدام!

لا للمس بجسد الإنسان وحرمته!

نعم للحرية والمساواة والكرامة الإنسانية!

سمير نوري

مسؤول حملة الغاء عقوبة الإعدام في العراق

الباب الثالث

المقاومة الإيرانية وانتهاكات حقوق الإنسان الإيراني بعد اتفاق الإطار مع مجموعة ٥+١

في هذا الباب نوثق موقف منظمة مجاهدي خلق وبقية كتائب المقاومة الإيرانية التي تقودها تحت خيمة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، وهي بلا شك لها موقفها الواضح من انتهاكات النظام بهذا الخصوص وترابطها مع بقية الانتهاكات والفساد والقمع وتردي

الأوضـــاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وبخاصة بعد مفاوضات واتفاقات الملف النووي الإيراني.

وهذا حوار مطول بين صحيفة «الشـــرق» والســـيدة «إلهه عظيم فر» ممثلة المقاومة الإيرانية لدى المنظمات الدولية وعضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية تتحدث فيه عن موقف المقاومة الإيرانية من انتهاكات حقوق الإنسان وعن الوضع الداخلي الإيراني وتدخلات إيران في عدد من دول المنطقة.

في سؤال وجهته الشرق إلى السيدة فر مفاده:

س- كيـــف تقيمـــون الوضع في الداخـــل الإيراني بعد توقيع الاتفـــاق النووي مع الغرب والاندفاع الأوروبي لعقد الصفقات الاقتصادية مع حكام طهران؟

ج- في الاتفاق النووي تراجع الولي الفقيه عن خطوطه الحمر وهذا ما تسبب في إضعاف نفوذه ونفوذ النظام بصورة عامه. والآن التناقضات الداخلية للنظام بلغت ذروتها إلى درجة أن العصابات المتصارعة داخل النظام باتت تعري بعضها بعضا في وسائل الإعلام والمحافل السياســـية. كمـــا انعكس ذلك على تصاعـــد الاحتجاجات في المجتمع الإيراني كالمدرســـين والممرضـــات والعمال والطلبة وغيرهم. ومن ناحية أخرى ازدياد انتهاكات حقوق الإنســـان كالإعدامات والاعتقالات، لأن النظام يخشى الضعف ولايملك طريقا أمام الاحتجاجات الشعبية سوى بث أجواء الرعب والهلع.

أما بالنســـبة للحكومات والشركات الغربية التي لا تأبه لهذه المتغيرات داخل إيران فهي ترتكب أخطاء فاحشة في تعاملها مع النظام. هؤلاء يفكرون بأن إيران الحالية أصبحت سوقا جاهزة ومفيدة ويتســـابقون من أجل ذلك الواحد تلو الآخـــر. المقاومة الإيرانية أكدت مرارا على نقطتين بهذا الخصوص:

أولا- إقامـــة العلاقات مع هـــذا النظام وغض الطرف عن الإعدامـــات وانتهاكات حقوق الإنســـان هي بمنزلة المشاركة في جرائم الملالي ضد الشعب الإيراني. ونحن حذرنا بصورة دائمة من أن إقامة أية علاقات مع النظام يجب اشـــتراطها بتحســـن حقوق الإنسان وبصورة خاصة إيقاف عمليات الإعدام بصورة كاملة.

ثانيا- نحن نقول للبلدان الغربية إنه حتى لو كنتم بصدد تحقيق مصالحكم الإســـتراتيجية، فعليكـــم ألا تراهنـــوا على الحصان الخاســـر. هذا النظام يقف على حافة الســـقوط، ولو كان مستقرا لما كان بحاجة إلى كل هذه الإعدامات.

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الخبراء ومجلس الشـــورى (برلمان الملالي) في شهر آذار/ مارس المقبل فإن التناقضات الداخلية في النظام ستصل ذروتها والنظام يتخبط ويخاف بشأن مستقبله.

ولو حصل النظام على اســتقرار نسبي بعد الاتفاق النووي لكان من المفترض أن يؤدي إلى أجواء سياسية مفتوحة، لكن في الوقت نفسه نرى أن الأوضاع في إيران أصبحت عكس ذلك، حيث أن الإعدامات والاعتقالات قد تزايدت ســوءا. وبالاستناد على ذلك، فإننا نرى أن الغرب ولأنه مســتعجل على إقامة العلاقات التجارية مع النظــام، فإنه لن يصل إلى النتيجة المطلوبة وسوف يتضرر.

* صراع على مستوى عال

س- هل من الممكن أن نشــهد خلافات داخــل نظام الملالي خاصة أن تصريحات خامنئي جاءت مناقضة لتوجه روحاني في إقامة العلاقات مع واشنطن؟

ج- الاختلافــات الداخلية للنظام كانت موجودة منذ فترات، لكنها تعاظمت مع هذا الاتفاق والآن وصل هذا التناقض والصراع إلى أعلى مستوى له أي بين خامنئي ورفسنجاني، وهذا يأتي في وقت أصبح فيه الولي الفقيه ضعيفا جدا مع تجرعه الســم النووي. لكن بالنسبة لنا فإن كلا الجناحين وإن اختلفت أساليبهما فهما يمثلان النظام نفسه.

بنــاء علــى ذلك، إذا كنا نطمح إلى الســلام والأمن في المنطقــة والتوقع بأن أحد هذين الجناحين سيوصلنا لنتيجة، فإن ذلك خطأ فادح.

خامنئــي في يوم الأربعاء ١٦ أيلول/ ســبتمبر الماضي في لقائه مع قادة الحرس الثوري وضمن الإعراب عن قلقه بالنســبة للمستقبل المظلم لنظام ولاية الفقيه، أكد مرة أخرى دور الحرس الثوري بعنوان الدعامة والضامن الأساسي لبقاء الطغمة الحاكمة في إيران، وأعرب عن تقديره لإثارة الحروب وتصدير الإرهاب والتدخلات العدوانية للحرس الثوري في البلدان المختلفة للعالم تحت عنوان «إيجاد الاقتدار الميداني والسياسي والثقافي والمعنوي».

وعلــى الرغــم من التناقضات الداخلية بيــن الجناحين، فإن روحاني فــي لقائه مع قادة الحرس الثوري قبله بيوم أكد هو الآخر اســتمرار التدخلات العدوانية وإثارة الحروب قائلا: «لا نســتطيع الوقوف مكتوفي الأيدي أمام معاناة البلدان المســلمة». وقال: «نحن الجنود

الكبار للاســـتقرار والأمن والسلام، ليس فقط في إيران وإنما في كل المنطقة لجيراننا، وإن الوحدة والاتحاد ووحدة الصف بالنسبة للمسلمين بإمكانه اليوم أن يقصم ظهر العدو».

بنـــاء على ذلك فإننا نريـــد القول إن الاختلافات الداخلية للنظـــام جعلت من الولي الفقيه بشـــكل خاص أضعف من السابق وأكثر عرضة للخسائر، ولكن لايمكن في هذه الاختلافات التطلع لجناح روحاني لأنه لو كان إصلاحيا وديمقراطيا، فإن عليه وقبل كل شيء وكما قالت الرئيسة مريم رجوي عند تسلم روحاني لمهام منصبه بأن المؤشرات والعلامات لأي إصلاح حقيقي في إيران يجب أن تبنى على أســـاس مراعاة حقوق الإنسان في إيران وحرية الرأي وإيقاف الإعدامات وإطلاق ســـراح السجناء السياسيين وحرية نشاط الأحزاب السياسية في إيران وتوقف تدخلات النظام في سوريا والعراق، لكننا لم نشهد أي تغيير من هذا القبيل.

* الفقر يستشري في إيران

س- كيف سينعكس هذا الاتفاق على المشكلات التي يعاني منها النظام خاصة في قضايا البطالة والفقر وحرية الرأي والحريات السياسية؟

ج- الفقر يستشـــري في إيران. نحن نواجه في إيران جيشـــا من الجياع. الطبقة الوسطى فـــي إيران لم يعد لها وجود؛ هنـــاك طبقتان إحداهما طبقة تحت خط الفقر والتي تضم غالبية الشعب، أما الطبقة الأخرى فهي أقلية صغيرة جدا من أصحاب المليارات من أصحاب القصور والتي تشتمل على قادة النظام وقادة الحرس الثوري.

الاحتجاجات الواسعة للشرائح المختلفة الذين ضاقوا ذرعا بهذا النظام ومن هذه الظروف، لهذا الســـبب قام مؤخرا متقاعد بإحراق نفسه وتوفي. كما أن بيع وشراء أعضاء الجسد في إيران صار اليوم واحدا من مصادر الدخل الرائجة لرموز النظام وعصاباته.

وفـــي الوقت الذي نجد فيه معظم أبناء الشـــعب الإيراني يعـــدون البطالة واحدة من أكثر الأزمات جدية فإن حكومة روحاني و بصورة مضحكة تتحدث عن نســـبة ١٠بالمائة، لكن الحقيقة شـــيء آخر. وخلال الصراعات المحتدمة بين جناحي النظام والتي تؤدي إلى كشف الحقائق فإن وكالة «تسنيم» المرتبطة بالحرس الثوري أعلنت في ١٢آب/ أغسطس من هذا العام إحصاءات مروعة عن البطالة بين ســـن ١٥إلى ٢٤عاما وقالت إنه ومنذ عام ٢٠١٤ أي من الوقت الذي قامت فيه حكومة روحاني بإعلان برنامجها السياسي، فإن نسبة البطالة قـــد ارتفعت بصورة لافتة للنظر وإنها وصلت في أغلب المحافظات إلى أكثر من ٤٠بالمائة.

بإمكانكم التصور بأن هكذا نسبة من البطالة ماذا تعني لشباب إيران؟

التربية والتعليم في إيران تعاني هي الأخرى من أوضاع وخيمة جدا وهناك التمييز وحالة من الاختناق في الأجواء التعليمية في البلاد. والمدرسون الذين ينشطون من أجل الدفاع عن حقوقهم فإنهم يدخلون السجون ويتهمون بـ«الدعاية ضد النظام» و«النشاطات ضد الأمن القومي» ويقبعون في السجون لفترات طويلة.

والظروف العلاجية سيئة جدا ويخصص لها النظام ميزانية متدنية، لأن أولويات النظام هي الأجهزة القمعية و تدخلاته في سوريا ولبنان والعراق واليمن وسائر أرجاء المنطقة وكذلك المشروع النووي.

وفي مجال حرية التعبير وطبقا لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، في عهد روحاني اعتقل حوالي ١٠٠مدون، حيث تم الحكم على كثير منهم بفترات سجن طويلة.

ومن حيث الحريات السياسية، فإن أعدادا كبيرة من السجناء اعتقلوا في الأعوام الأخيرة باتهامات من قبيل «إهانة خامنئي» و«الدعاية ضد النظام» وتم الحكم عليهم بالسجن لأكثر من ١٠أعوام. يمكن الفهم من خلال ذلك بأن النظام لايتحمل حتى جملة واحدة ضده. وحتى مع سجن النشطاء السياسيين فإن حقد الملالي لاينتهي ضدهم، حيث يقومون بعد إتمام فترة الحكم للسجناء السياسيين بتمديدها. وظروف الغذاء والعلاج في السجون بالغة السوء. السجناء السياسيون يعانون من الأمراض. وشهدنا وفاة البعض منهم بصورة مشبوهة.

ومؤخرا السجين السياسي و الناشط العمالي «شاهرخ زماني» وجده رفاقه السجناء وفمه مملوء بالدماء ورأسه مكدوما لكن النظام قال إنه توفي بجلطة دماغية!

أما بالنسبة لوضع البيئة في إيران فإن ناقوس الخطر قد تم قرعه منذ مدة. مستشار روحاني قال مؤخرا إنه في المستقبل القريب ٧٠بالمائة من سكان إيران عليهم الهجرة من البلد بسبب قلة الماء؛ تلوث الجو وتجمع النفايات وعدد كبير آخر من مشكلات البيئة تطغى على الساحة.

الخلاصة نريد القول إنه، لو نظرت في أي مكان من المجتمع الإيراني فإن آثار الدمار واضحة وإن ذلك هو هدف النظام العائد للعصور الوسطى والمسمى بنظام ولاية الفقيه والذي لايعير أية أهمية للرفاه ولاستقرار الشعب الإيراني ويقوم بإهدار ثرواته من أجل بقائه عن طريق القمع وتصدير الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان أو يتم إهدارها عن طريق قادة النظام الفاسدين.

في ظروف كهذه يحاول روحاني الآن وبطريقة مخادعة أن يبين أن كل المشكلات جاءت بسبب العقوبات الدولية ومع إلغاء هذه العقوبات فإن كل المشكلات سوف تنتهي.

يأتي هذا في وقت ذكر فيه «محسن جلال بور» رئيس غرفة التجارة والصناعة للنظام قبل شهر إن: «العقوبات تركت تأثيرا بنسبة من ٢٠ إلى ٢٥بالمائة على اقتصاد البلاد ويجب على الجميع أن يعلموا بأن المشكلات الحالية للبلاد في المجال الاقتصادي لم تكن وليدة العقوبات وأنه حتى بعد العقوبات فإن كل شيء لن يسير كما يراد له».

أريد القول من خلال هذه التوضيحات إنه وفيما يتعلق بحل هذه المشكلات فإن الاتفاق النووي لن يجلب حلا لها لأنها نتيجة تراكمات أكثر من ٣٠عاما لنظام مستبد وفاسد وأنه وفقط عن طريق إسقاط النظام يمكن البحث عن حل لهذه المشكلات وليس بالاتفاق النووي.

لكن فيما يتعلق بالمجتمع الإيراني فإنني أستطيع القول إن هذا الاتفاق الذي كان بمنزلة تجرع خامنئي السم، سيؤدي إلى انفجار الأوضاع في المجتمع الإيراني، لأن الشعب ضاق ذرعا ويريد حقوقه ويسأل قادة النظام عن حصة الشرائح المختلفة للشعب الإيراني من مليارات الدولارات التي تدخل خزانة النظام، وهم الذين يعيشون تحت خط الفقر.

* معاداة القوى الكبرى

س- هل تتوقعون أن تبدأ طهران خطوات لتطبيع العلاقات مع أمريكا وإسرائيل، خاصة أن العلاقات مع إسرائيل كانت مستمرة تحت الطاولة؟

ج- مهما كثر الحديث عن تحسن العلاقات بين النظام وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يمكن أن يكون هناك تطبيع للعلاقات بين الطرفين ناهيك عن إسرائيل. فنظرية ولاية الفقيه وكي تظهر نفسها مدافعة عن المستضعفين وتبرر القمع والتنكيل بالمناضلين الحقيقيين من أبناء الشعب وكذلك من أجل تبرير سحق حقوق الشعب وحرياته، تستند إلى معاداة القوى الكبرى وتعتمد على ما يسمى بتصدير «الثورة» وفي الحقيقة هي نظرية لتصدير الإرهاب والتطرف.

ودون هذا التوجة الإستراتيجي، فعلى النظام أن يغير طبيعته ويتحول إلى نظام آخر – قد يكون نظاما ديكتاتوريا ولكن ليس نظام ولاية الفقيه – بمعنى الانهيار الكامل للسلطة القائمة حاليا.

المقاومة الإيرانية كشـــفت إبان الحرب الإيرانية العراقية عن وثائق ومســـتندات دامغة تكشـــف عن الصفقات السرية للسلاح بين إســـرائيل وبين نظام الملالي إضافة إلى فضيحة حمولة السلاح في طائرة النقل الأرجنتينية التي سقطت في أراضي الاتحاد السوفيتي آنذاك.

* انتهاكات حقوق الإنسان

س- كيف ســـتتعامل المقاومة الإيرانية مع المســـتجدات بعد فك الخناق الغربي عن حكام طهران، هل مازال في الغرب من آذان صاغية لكم أم إنهم يجرون خلف مصالحهم؟

ج- يجب على الدول الغربية ألا تنســـى انتهاكات حقوق الإنســـان في إيران وألا يضحي الغرب بالقيم الديمقراطية والإنســـانية من أجل المصالـــح التجارية. لكن إذا فعلوا ذلك فإننا ســـنقوم بالحملات السياسية وتوعية اصحاب الضمائر الحية في العالم كي ينتبهوا لأخطائهم ولن نسمح بأن يقوم محترفو التجارة بإقامة علاقاتهم مع الملالي على حساب دماء المعدومين والضحايا الأبرياء. نحن مقاومة تمتلك تجربة غنية لأعوام طويلة للتعبئة من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني، كما كان لنا نشاط لأعوام عديدة ضد سياسة الاسترضاء الخاطئة مع نظام الملالي، ولأن نضالنا مشـــروع وحق فإننا تمكنا دوما من كسب حماية الضمائر الحية وهذه المرة أيضا نستعد أكثر من السابق لهذا العمل وسوف ننجح.

س- لماذا يصمت المجتمع الدولي وعلى رأسهم واشنطن عن ممارسات حكام بغداد تجاه معسكر ليبيرتي؟

ج- قبل أن أشـــير إلى الالتزامات الدولية وتعهـــدات الأمم المتحدة والولايات المتحدة في هذا المجال، يجب التأكيد أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية شقت طريقها طيلة خمسين عاما من عمر نضالها بتقديم الدماء بأعلى درجات التضحية والفداء ســـواء في الســـاحة الداخلية عبر مواجهة قمع وبطش النظام الحاكم، أو في الساحة الدولية وأمام النهج الخياني من قبل دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذين تواطأوا مع الملالي الحاكمين في إيران، كما حدث في أعقاب الهجوم الذي تعرضت لـــه المقاومة الإيرانية في ١٧حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ بفرنســـا من قبل الحكومة الفرنســـية آنذاك. فـــإن المقاومة الإيرانية فـــي الوقت الذي تؤكد الالتزامات الدولية إلا أنها لا تعول عليها ولا تعلق الآمال بها.

فالصمت المطبق من المجتمع الدولي حيال اســـتمرار الحصار الجائر اللا إنســـاني على سكان ليبرتي هو ناتج عن سياسة المهادنة والمسايرة التي انتهجها الغرب مع نظام الملالي

بحثا عن المعتدل أو الإصلاحي في ســـراب ولاية الفقيه، إضافة إلى التوصل لاتفاق معه في الملف النووي. وهذا هو النهج الذي شجع النظام الحاكم بإيران على تماديه في مختلف بلدان المنطقة على حساب أمنها واستقرارها.

* المعارضتان الإيرانية والسورية

س- إلى أي مدى يمكن أن يتم التنسيق مع المعارضة السورية طالما أن العدو مشترك؟

ج- العلاقات موجودة بين المقاومة الإيرانية والمعارضة الســـورية بلغت مستوى عاليا، وليـــس هناك من حاجة للتنســـيق لأن المقاومـــة الإيرانية في خندق واحـــد مع المعارضة الســـورية الديمقراطية في جميع الساحات السياســـية والإعلامية، وذلك من خلال اللقاءات والمشـــاركة في النشاطات السياسية المشتركة وكذلك في مجال المعلومات خاصة ما تحصل عليـــه المقاومة الإيرانية من داخل نظام الملالي حول مخططات النظام في ســـوريا. وأهمية هذه العلاقات بين المقاومة الإيرانية والمعارضة السورية هو أن هذا الالتقاء يبطل ويدحض المخطط الإستراتيجي للنظام المبني على الطائفية.

من جهة أخرى، يحاول نظام الملالي دائما الادعاء بأن موقفه الداعم لنظام بشـــار الأسد هو موقف الشعب الإيراني، كما يحاول الإيحاء بأن بشار الأسد يحظى بعمق إستراتيجي داخل إيران باعتبارها أكبر بلد في المنطقة، إلا أن الحقيقة مختلفة تماما، فالنظام الإيراني نفســـه نظام ساقط شعبيا ولا توجد لديه أدنى قاعدة شعبية داخل إيران، وهو نظام آيل للزوال.

هذه الحقيقة تظهر بصورة جلية عندما تلتقي المقاومتان الإيرانية والسورية معا، خاصة على مستوى القيادة، فرسالة هذا الوفاق النضالي هي اقتراب نهاية نظام بشار الأسد والملالي معا. وهناك فعاليات سياسية مشتركة بين المقاومة الإيرانية والمعارضة السورية كما حدث في المظاهرة التي أقيمت في نيويورك احتجاجا على وجود الملا روحاني في الأمم المتحدة، حيث شارك أبناء الجالية السورية في نيويورك في هذه المظاهرة إلى جانب أعضاء المقاومة الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية.

* هزيمة النظام تتضح

س- هل يمكن أن يتحرك الشارع الإيراني على الأقل لزعزعة وإضعاف النظام؟

ج- إذا تتبعت الأخبار والتحولات داخل إيران عن كثب، فإنك سترى أن المجتمع الإيراني يتحرك في اتجاه إسقاط نظام ولاية الفقيه.

نظام الملالي في السنوات الأولى من عمره جعل من حرب إيران مع العراق غطاء لقمع وخنق المجتمع. وحشد المجتمع بالقوة خلف الحرب، لكن بشكل صوري عبر القمع لأي اعتراض بحجة الحرب والعدو الخارجي. وهذه الحربة أخذتها منه المقاومة الإيرانية.

ومن ثم علق نفسه على المشروع النووي وبحسب كلام مسؤولي النظام ومن خلال شعار «النووي حق مسلم لنا» ليحشد بالقوة مرة أخرى الجميع خلف مشروعه وأسكت حتى الجماعات والشخصيات، التي تخالفه وبعض القوى المعارضة، ووضعها تحت عباءته وذلك باعتراف مسؤولي النظام نفسه.

المقاومة الإيرانية وحدها كانت ومازالت في مواجهة النظام ومشروعه النووي وسعيه لامتلاك الأسلحة النووية، وتمكنت في النهاية من خلال السعي والمتابعة المستمرة أن تأخذ هذه الحربة أيضا من يده وقامت المقاومة الإيرانية بفضح مشاريع النظام النووية أكثر من ١٠٠مرة وقدمت للمجتمع الدولي كثيرا عن الحقائق التي أخفاها في مساعيه الحثيثة المتعلقة بالمشروع النووي والبرنامج العسكري الذي نتج عنه اتفاق جرد طهران من حلمها النووي العسكري. ونحن نعتبر ذلك هزيمة إستراتيجية لنظام ولاية الفقيه ويمكن رؤية هذه الحقيقة بوضوح في الوجه المنهك والعبوس للولي الفقيه في هذه الأيام.

هزيمة النظام تتضح أكثر أمام الشعب الإيراني ونحن نشهد ذلك هذه الأيام عبر أخبار الداخل الإيراني حيث أن مختلف شرائح الشعب باتت تتحدث علنا عن الجرائم والفساد داخل النظام، خصوصا ضد شخص خامنئي.

النظام بات يقترب من نهايته لأنه وفي كل قضاياه الإستراتيجية قد قضي أمره. وأصبح بنفسه يعيش حالة من التوجس ولذلك فإنه يضاعف من الإعدامات والاعتقالات كي يرعب الشعب.

إيران تمتلك مقاومة منظمة وقوية قادرة على إسقاط نظام ولاية الفقيه، ولكن عليكم أن تضعوا في اعتباركم أن الشعب الإيراني ومع أنه يكره هذا النظام حتى العظم، فهو يقف في مواجهة غير متكافئة ضده وفي هكذا ظروف، فإن المجتمع الدولي خصوصا دول المنطقة بإمكانها مد يد العون له. كيف؟ بلدان المنطقة التي تعاني من تدخلات نظام الملالي وزعزعة الاستقرار، بإمكانها تحطيم العصى التي يعتمد عليها هذا النظام للبقاء وبذلك تلعب

دورا نوعيا في مســـاعدة الشـــعب الإيراني والمقاومة الإيرانية. إن قطع أذرع نظام الملالي في العراق وإســـقاط بشار الأسد، سيقلب الأوضاع وسترون ما سينجم عنهما من آثار داخل إيران، حيث ستكون بداية نهاية هذا النظام.

ربما ظن البعض إني خرجت بنقل هذا الحوار عن موضوعة الفصل الأســـاس (انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنســـان) وهذا ليس بصحيح؛ فما استعرضته المجاهدة «عظيم فر» تفاصيل مباشـــرة وغير مباشرة لملف حقوق الإنسان ســـواء الإيراني أو العربي في العراق وســـوريا ولبنان واليمن عبر اســـتعراضها تدخلات النظام، كما أن سياسة التجويع والإفقار وانعـــدام الرعاية الصحية والتعليـــم والبطالة وجوه متعددة لانتهاك حقوق الإنســـان، كذلك التعامل مع ملفي أشـــرف وليبرتي يؤشـــر انتقاصا حادا لحقوق الإنسان الإيراني فيما يتعلق بحرية الرأي والموقف السياسي والانتظام العقائدي.

الباب الرابع

أ . في الذكرى الثانية والستين لإعلان لائحة حقوق الإنسان العالمية

كتبت هذا المقال (التالي) عام ٢٠١٠ بمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في ١٠كانون الأول/ ديسمبر، وربما قلت لنفسي إن وقته قد فات لكنني حين أنظر إلى واقع انتهاكات حقوق الإنســـان اليوم في إيران والعراق، أجد أن المقال أشر حقائق سارت طيلة السنوات الخمس اللاحقة نحو الأسوأ، لذا ارتأيت ضمه هنا في باب مكمل:

العراق وإيران وأسوأ سجل في مضمار انتهاكات حقوق الإنسان

وفاة اللاجيء الإيراني «مهدي فتحي» وثيقة إدانة للحكومتين العراقية والإيرانية

المعتقلون في العراق مازالوا يواجهون الانتهاكات

هذه هي الذكرى الثانية والستون لإعلان لائحة حقوق الإنسان العالمية، ومازالت حقوق الإنســـان تتردى في أصقاع الأرض وبخاصة في هذا العقد الأول من الألفية الثالثة الوشـــيك الانصـــرام بعـــد أن انضمت لها أعداد من القوى الديمقراطيـــة المظهر التي كانت تدعي أنها

راعية حقوق الإنسان في أمريكا وأوروبا، كما أنها شهدت تراجعا في نشاطات الأمم المتحدة بهذا الخصوص بسبب أن معظم الدول المنظمة لها هي من الدول التي تمارس انتهاكات في مضمار هذه الحقوق بهذه الدرجة أو تلك وبخاصة في منطقتنا العربية والشرق الأوسط. فثمة أسوأ سجل لانتهاكات حقوق الإنسان تتقاسمه الحكومات الإيرانية والعراقية والأمريكية وإسرائيل، وما كشفته وثائق «ويكيليكس» من هذه الانتهاكات هو النزر اليسير على رغم ضخامة الوثائق التي أوردتها وعلى الرغم من إنكار هذه الحكومات وشخصيات سياسية أخرى في بلدان مثل اليمن وسوريا ومصر وليبيا والسودان وغيرها. كما أن العالم مازال يشهد أسوأ انتهاكات لحقوق المرأة والطفل وأسوأ انتهاك بشأن حق الشعوب في مقاومة الاحتلال كما هو الحال في العراق وفلسطين... هذا التقرير لا يلبي في الحقيقة كل أو معظم ما أبغيه منه، لكنه يأتي أنموذجا لما تتعرض له الإنسانية في ألفيتها الثالثة التي يفترض أن تكون منطلقا ومثابة لعصر الشعوب فأرجو التفهم.

الجمعة الماضي المصادف العاشر من كانون الأول/ ديسمبر، احتفلت بعثة اليونامي لمساعدة العراق، باليوم العالمي لحقوق الإنسان (الذكرى الـ٦٢ لصدور لائحة حقوق الإنسان الأممية صدرت في ١٠كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) بحضور رئيس البعثة «أد ميلكرت» ووزيرة حقوق الإنسان العراقية «وجدان ميخائيل» فضلا على عدد من ممثلي السفارات الأجنبية كما نقلت وكالات الأنباء المحلية والعالمية.

وقالت الناطقة الإعلامية للبعثة «راضية عاشوري» لوكالة «أصوات العراق»: إن الاحتفالية «لها أهمية خاصة نظرا لما يواجهه العراق من تحديات صعبة» داعية إلى «مساندة كل من يريد الوقوف ضد جميع أشكال التمييز بهدف إعادة الكرامة للإنسان».

وأضافت عاشوري أن العراق «عانى عشرات السنيين من حكم الديكتاتورية والحروب والصراع وهو غني بتنوعاته الدينية والمذهبية والعرقية» مبينة أن بعثتها تسعى «إلى أن يتجاوز العراق ما يعانيه من استهداف للأقليات ومصادرة الآراء وشتى أنواع التمييز».

وبعثة اليونامي هذه تشكو تقصيرا فاضحا في ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق على الوجه الأكمل بسبب من الضغوطات التي تواجهها من قبل الإدارة الأمريكية لغض الطرف عن ممارسات عديدة للحكومة العراقية تدخل في إطار حقوق الإنسان، سجلها مراقبون محايدون، منها منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمات عالمية أخرى تعنى بحقوق الإنسان، وبخاصة في ما يتعلق بحقوق المعتقلين وحرية التعبير والحريات

الشـــخصية وحقوق المرأة والطفل والأقليات. كما أن وزارة حقوق الإنسان أثبتت أنها جهاز بيروقراطي مسيس أصلا ولا دور لها في تنشيط عملية مراقبة احترام هذه الحقوق بل قامت أحيانـــا بمنح الحكومة صـــك غفران من انتهاكات ثبتت عليها، كما هو الحال في مواقفها من هجمات القوات الحكومية على أشرف وقتل العديد من سكان المدينة من اللاجئين الإيرانيين المعارضين لحكم الملالي ومواقف أخرى في ذات السياق. ومازالت الاتهامات من جهات عديدة محلية ودولية توجه للحكومة بانتهاك حقوق المعتقل وفي التعامل مع الإعلاميين والصحفيين وحرية نقل المعلومة والتعبير عن الرأي. أما عن الحريات الشـــخصية، فسكان بغداد مازالوا يمارســـون احتجاجاتهم على إصدار مجلس المحافظة قرارا بإغلاق النوادي الاجتماعية التي يتـــم تقديم الكحول فيها، على اعتبارهـــا نمطا حياتيا تعودته بغداد. كما أنه يســـلب المكون المسيحي حريته في إنفاذ طقوسه التي لا تحرم الخمر، وقد رفع المثقفون العراقيون شعارات تندد بهذا القرار تقول: «بغداد ليســـت قندهار» ورفع رئيس اتحاد الكتاب والأدباء العراقيين «فاضل ثامر» شـــعارا يقول: «لا طالبانية ولاخامنئية» في إشـــارة لرفض تطبيق القوانين الإيرانية والأفغانية الخاصة بمنظمة طالبان في العراق، بينما شـــهدت حقوق المراة والطفل انتهاكات، أورد مركز بابل لمراقبة حقوق الإنسان نماذج وإحصاءات حولها، وشهدت الأقلية المســـيحية انتهاكات ليس أبسطها جريمة كنيسة «ســـيدة النجاة» والاستهداف اليومي في الموصل وبغداد ومناطق أخرى في العراق، وعملية هجرة وتهجير واســـعة. كما شهد مخيم أشرف للاجئين الإيرانيين أوسع وأكثر انتهاكات مورست من قبل الحكومة وقواتها المرابطة حول المخيم ضد ســـكانه لأسباب سياسية تتعلق بالعلاقات الحكومية العراقية الإيرانية، حيث تعرض هذا المخيم إلى المزيد من إجراءات التضييق والضغوط التي تمثل أبسطها بزيادة عدد مكبـــرات الصوت التي يرفعها عناصر من المخابرات الإيرانية الذين يطوقون المخيم بذريعة أنهم من عوائل سكان أشرف الذين رفضوا بدورهم هذا الأسلوب في الادعاء ورفضوا مقابلة العناصر التـــي تقوم بجلبها دوائر اطلاعات بالتعاون مع الحكومـــة العراقية بحجة أنهم من عوائل وذوي الأشـــرفيين، حيث نصبوا أكثر من ١٥٠مكبرة صوت يزعقون من خلالها ليل نهار بالهتافات التهديدية ضد سكان المخيم ملوحين بخططهم لإحراقه وذبح من فيه. ويجري ذلك دون أن تمارس القوات الحكومية العراقية مهمتها التي تعهدت بها عند استلامها المخيم من القوات الأمريكية في شباط/ فبراير من العام الماضي، بل وبتواطؤ موثق منها، وقد طالب ممثل الأمم المتحدة في العراق مدير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – اليونامي – السيد أد ملكرت الحكومة العراقية برفع هذه المكبرات ومنع اســـتخدامها وسجلها كانتهاك لحقوق الأشـــرفيين في عدم الإقلاق وشن حرب نفسية ضدهم تستهدف قسرهم وكسر إرادتهم دون

جدوى حتى هذه اللحظة. ومن المعلوم أن سجل حقوق الإنسان في كل من إيران والعراق من أسوأ السجلات عالميا، كذلك صعدت الحكومة العراقية من انتهاكاتها ضد الأشرفيين بمنع الرعاية الصحية عنهم ومنع الدواء ودخول الأطباء مخيمهم ومنع نقل المرضى المصابين بأمراض مستعصية وبحاجة إلى عمليات جراحية ومراقبة خاصة في مستشفيات مؤهلة، إلى بغداد وبقية المدن العراقية من قبل لجنة حكومية تابعة لمكتب رئيس الوزراء مهمتها التعامل مع ملف مخيم أشرف وكذلك إدارة مستشفى العراق الجديد العراقية وهو مستوصف سابق أسسه الأشرفيون لمعالجة الحالات البسيطة ولا يتمتع بالقدرة أو الكفاءة لمعالجة حالات صعبة كالأمراض المستعصية والمزمنة. وهناك عدد من المرضى يشكون منها داخل المخيم تضرروا بشدة صحيا ونفسيا نتيجة هذا التعامل. وقد توفي يوم الجمعة الماضي أي في نفس اليوم العالمي لحقوق الإنسان أحدهم وهو السيد «مهدي فتحي» بعد معاناة صعبة مع مرض سرطان الكلى الذي سبب الإجراء الحكومي العراقي بمنع معالجته في مستشفى مؤهل حدوث مضاعفات خطيرة أدت إلى وفاته. كما أن الحكومة العراقية لم تقم بتسليم جثته إلى رفاقه في المخيم حيث يقتضي أن يدفن في مقبرة شهدائهم كما هي تقاليدهم. وتلقى هذه الانتهاكات اللا إنسانية تنديدا عالميا شديدا.

وتعلق الكاتبة السعودية «سكينة المشيخص» على أوضاع الأشرفيين بالقول إنه لا يمكن أن يكون تطبيق مبادئ حقوق الإنسان مجتزئا أو مزاجيا على كافة الأصعدة المجتمعية منها والسياسية أو حتى في السياق الفكري لماهية وطبيعة تلك الحقوق، وحينما يتمتع بعض أفراد المجتمع الدولي بحقوق تمليها تشريعات دولية فذلك يوجب نفاذها وتطبيقها دون أي اشتراطات أو تعاملات سياسية تسعى للتضييق على هؤلاء لمجرد الاختلاف في الفكر أو السياسة، [هذا الكلام يأتي في إشارة من الكاتبة إلى الحقوق التي يتمتع بها الأشرفيون كونهم من المحميين دوليا على وفق معاهدة جنيف الرابعة] حيث يمكنهم أن يظلوا على قناعاتهم وخياراتهم، وفي نفس الوقت يتمتعون بحقوق الإنسان التي تقرها الاتفاقيات الدولية وذلك يحدث لكثير من اللاجئين حول العالم.

غير أن اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط عموما لا يمكنهم أن يتمتعوا بحق الرفض الفكري والسياسي بالتزامن مع حقوقهم الإنسانية، في الوقت الذي تخالف فيه كثير من الأنظمة السياسية القوانين الدولية في تعاطيها معهم ولا يتحرك الضمير العالمي كثيرا تجاههم وكأن في الأمر انتقائية، وغير بعيد عنا ما يحدث من إساءات بالغة في مخيم أشرف بالعراق حيث يوجد كثيرون من المغضوب عليهم إيرانيا وعراقيا بالوكالة، وقد التزمت

أمريـــكا بحمايـــة مخيمهم متمتعين باتفاقيـــة جنيف الرابعة التي أقـــرت بقصد وضع اتفاقية لحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، [هذه إشارة إلى كونهم من اللاجئين بحكم الأمر الواقع «Defacto» بحسب التوصيف القانوني العالمي بعد احتلال الأمريكان للعراق الذي يستوطنون] ولكنها للأسف تخلت عنهم لاحقا، فقد تركتهم لجماعة المالكي وإيران تنكل بهم وتسومهم سوء العذاب.

وقد تفاعل البرلمان الأوروبي مؤخـــرا مع المنظمة بإقرار بيان تحريري دعا فيه أمريكا إلى شـــطب مجاهدي خلق الإيرانية [التي يســـتوطن عناصرها مخيم أشرف في العراق وهم محل الانتهاكات التي تشير إليها الكاتبة] من قائمة الإرهاب للمنظمات الخارجية، وأصبح ذلك القرار رســـميا عندما وقع أكثر من نصف أعضائـــه (٧٣٦عضوا) عليه ولكن الدعم له كان بالإجماع تقريبا. وطالب القرار العراق بأن يلغي الحصار عن مخيم أشرف وذلك حق منطقي يتكيف مع اتفاقية جنيف الرابعة أي أن أمام العراق مســـؤولية أخلاقية وإنسانية في تحسين ظروف العيش والحياة في المخيم وليس الانتقاص من الحقوق الأساسية في الحياة والضغط على ساكني المخيم لأهداف سياسية لا علاقة لها بممارسة سياسة احترافية مع مستضعفين ولاجئين مدنيين يخالفون العراق وإيران في منهجيهما الفكري والسياسي.

الوضع الإنســـاني في مخيم أشـــرف لا علاقة له بحقوق الإنسان، فســـاكنوه يتعرضون للإيذاء حتى من العراق ولكن طالما حكومة المالكي قريبة من إيران، فلا بد أن تمارس دورا ســـلبيا تجاههم ويكفي للدلالة على ذلك تصريح الفريق الأول الركن «بابكر زيباري» رئيس أركان الجيـــش العراقي لموقع «صـــوت أمريكا» الذي أكد فيه أنـــه لا يجوز إطلاقا للقوات المســـلحة العراقية إيذاء المدنيين والأفراد منزوعي الأسلحة، هؤلاء لاجئون تحت أي ظرف كان ومادامـــوا موجودين هناك فهم يتمتعون بحقوق اللجوء، علما بأنهم وفي بعض الحالات يتجاهلون قوانين الحكومة العراقية نفسها.

وهذا الحديث ينطوي على اختراقـــات حقوقية ضد أعضاء المنظمة ولا ينفيها، وإذا كان رئيـــس أركان الجيش العراقي لا يعلم بذلك، فتلك مشـــكلة خاصة إذا ما علمنا أن هناك عدم استقرار أمني في العراق وكثير من الممارسات تتم دون علم السلطات هناك.

في رســـالة من البروفيســـور «ريتشـــارد روبرتس» الحائز على جائزة نوبل للطب عام ١٩٩٣ وجهها إلى «هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية و«جيمز جفري» ســـفير الولايات المتحدة في بغداد، دان انتهاك حقوق مجاهدي أشرف قائلا: «على الولايات المتحدة

أن تؤكـد مرة أخرى على واقع أن سـكان مخيم أشـرف العزل هم أفـراد محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وأن تضمن الحماية الأساسية طبقا لهذه الاتفاقية بعودة فريق المراقبة التابع ليونامي إلى أشرف كون الولايات المتحدة الأمريكية قد تعهدت في عام ٢٠٠٣ بتولي حمايتهـم وفق الاتفاقيـة المذكورة [وطبقا لحق الحماية العالمـي – أر.تو.بي] ولكنها ومع الأسـف نكثت عهدها بنقل هذه المهمة إلى القوات العراقية الخاضعة لنفوذ النظام الإرهابي الحاكم في طهران... إني وبصفتي حائزا على جائزة نوبل أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في دعم الحقوق الإنسـانية لسكان مخيم أشرف البالغ عددهم ٣٤٠٠شخصا يقيمون في هذا المخيم ويهددهم النظام الإيراني وعملاؤه في العراق».

يقيم في مخيم أشرف ٣٤٠٠ من مدنيي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وظل محاصرا طيلة السـنتين الماضيتين بحصار غير إنسـاني من قبل القوات العراقية التي تتبع تعليمات رئيس الوزراء نوري المالكي ولذلك فرضت هذه القوات قيودا مشـددة على ساكني المخيم منها عرقلة حصول السـكان على الخدمات الطبيـة وحاجاتهم الفورية إلى الأدوية، [هذه الرسـالة وردت قبل وفاة السـيد «مهدي فتحي» أحد سكان المخيم كما ذكرنا] وحدث أن هاجمـت هذه القوات المخيم يومي ٢٨ و٢٩تموز/ يوليو ٢٠٠٩ وقتلت ١١شـخصا من سـكانه وإصابت ٥٠٠ منهم بجروح، وتوفى عدد من الجرحى بسبب انعدام الرعاية الطبية العلاجية لهم. هناك العشـرات من المرضى المصابين بأمراض مستعصية العلاج يواجهون ظروفـا صعبة في مخيم أشـرف ولذلك فهناك حاجة إنسـانية وأخلاقيـة لأن تتولى القوات الأمريكيـة الملف الأمني للمخيم مثلما كانت تتولاه في الفترة من ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ لأن هنـاك التزاما أمريكيا بذلك، فهـي إن أرادت جلب الديمقراطية إلى العراق وتقديم درس سياسي في التعايش السـلمي والأخلاقي والإنساني، فإن هذا الدرس لم ينته بعد وإن انتهى الانسـحاب [كما سجل المراقبون على القوات الحكومية العراقية سماحها مؤخرا يوم السبت المصادف ١١كانون الأول/ ديسـمبر الجاري لمتعاون محلي عراقي مع السـفارة الإيرانية ومنظمة «هابليان» المخابراتية الإيرانية يدعى «نافع عيسـى التميمي» بمحاولة جمع عدد من العراقيين على بوابة المخيم والادعاء بالتظاهر دعما لمطالب عوائل سكان المخيم الذين هـم في الحقيقة أيضا ممن جمعتهم منظمة «هابليان» المخابراتية، ومع أن المحاولة باءت بالفشل، إلا أنها تؤشر انتهاكا آخر لحقوق الأشرفيين في الأمن والاستقرار].

وفي حديث له حول حقوق الإنسـان والتزامات الأمـم بها وأوضاعها في عالم اليوم قال الدكتور «سعيد الشهابي» وهو كاتب وصحفي بحريني مقيم في لندن:

جميل أن تخصص الأمم المتحدة العاشر من كانون الأول/ ديسمبر من كل عام يوما عالميا لحقوق الإنسان. ولكن الأجمل من ذلك أن تتجاوز هذه المنظمة الدولية لغة الخطاب السياسي المفرط في الدبلوماسية والمجاملات وتتبنى أدوات فاعلة للحد من الانتهاكات المتواصلة لهذه الحقوق من قبل الدول الأعضاء. ومفيد أن تنتشر ثقافة حقوق الإنسان بين الشعوب لكي تعي كيف يعيش الناس آمنين على أنفسهم وحرياتهم وتصان كرامتهم، ولكن الفائدة الكبرى تتحقق عندما تنتشر ثقافة رفض مرتكبي جرائم حقوق الإنسان ومطاردتهم بشكل جاد ومعاقبتهم وفق القانون ليصبحوا عبرة لمن تسوله نفسه بانتهاك تلك الحقوق. وضروري أن تستمر الأمم المتحدة في تبني حقوق الإنسان كمشروع يحظى بأولوية على الصعيد الدولي وتخصص له الموازنات والإمكانات البشرية وتروج ثقافته كأساس للتعايش السلمي بين العنصر البشري. ولكن الأكثر ضرورة أن تتوفر للأمم المتحدة أو الجهات القضائية أو المنظمات الحقوقية الدولية الأنياب التي تمكنها من اتخاذ إجراءات صارمة بحق الحكومات والمؤسسات والأفراد، إذا انتهكت حقوق الإنسان في بلد ما. خصوصا إذا توفرت الدلائل على ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة من قبل أي نظام سياسي. فمنذ أن تبنت الجمعية العمومية في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر من ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان استبشر قاطنو هذا الكوكب خيرا. وتجذرت آمالهم بحتمية انتهاء العصور السوداء التي شهدت أبشع انتهاكات حقوق البشر، خصوصا في ظروف الحربين العالميتين. وعلى مدى العقود الستة اللاحقة تواترت الجهود لتحويل الإعلان العالمي إلى مشروع حضاري تتبناه الدول وتصادق عليه بتضمينه في دساتيرها وقوانينها. وقد أقرته أغلب دول العالم، مع اختلاف في ما بينها حول مدى عمق المصادقة عليه.

وتم التوسع في العقود اللاحقة لتحويله من أطر عامة إلى قوانين محددة يختص كل منها بجانب من مواده الثلاثين التي ما تزال تمثل أملا للباحثين عن عالم متوفر على قدر من الحقوق الإنسانية المشروعة. فصدرت عهود ومواثيق ومعاهدات للتعاطي مع مصاديق الانتهاكات.

ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي لمكافحة التمييز العنصري وإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإعلان حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ونحن الآن وقد مرت الذكرى الثانية والستون لذلك الإعلان نتساءل ما الجديد في المشهد الدولـــي في هذا المجال؟ كيف يمكن تقييم أوضاع حقوق الإنســـان في العالم؟ وهل أنها حقا في تطور أم أن النظام السياســـي العالمي فقد الحماس لتوفير مستلزمات ضمان تلك الحقوق ومنع الانتهاكات؟

ويمكن ملاحظة ثلاث حقائق مهمة قبل إصدار أحكام مبرمة:

أولاهـــا: أن العقد الماضي شـــهد تراجعا ملحوظا في حماية تلـــك الحقوق، وإن من أكبر منتهكي تلك الحقوق عدد من الدول «الديمقراطية» التي يفترض أن تكون أكثر اهتماما بها.

ثانيتها: أن الأمم المتحدة، هي الأخرى أصبحت أقل حماســـا لصيانة تلك الحقوق لأسباب عديدة من بينـها، إن المنظمة الدولية إنما تتألف من أنظمة سياســـية غير متحمســـة لاحترام الحقوق الأساسية لشعوبها.

ثالثها: إن الأوضـــاع الأمنية في ظل تصاعد الإرهاب الذي تمارســـه بعض المجموعات والحـــروب التي تشـــنها دول كبرى مثل الولايـــات المتحدة وبريطانيـــا والكيان الصهيوني، وتراجع الأوضاع الاقتصادية في هذه الظروف ســـاهمت في إضعاف أولوية الملف الحقوقي على الصعيد الدولي. ويكفي للتدليل على ذلك ما شـــهده العالم من انتهاكات الصور البشـــعة للمعتقلين في سجون «غوانتنامو» و«أبوغريب» وقاعدة «بغرام» الأفغانية.

وما يحدث يوميا في سجون الاحتلال الصهيوني لأبناء فلسطين المرتهنين. والأنباء التي تســـربت في السنوات الخمس الأخيرة عن رحلات الطيران السرية بين السجون التي تديرها الاستخبارات الأمريكية في ثلاثين بلدا، وما يمارس في تلك السجون من انتهاكات على نطاق واسع أصابت العالم الحقوقي في مقتل.

وقـــد جاءت الصفعة الأخيرة لجهود حقوق الإنســـان بعد تطورين مهمين في الأســـابيع الأخيرة:

أولهمـــا: اعتراف الرئيس الأمريكي الســـابق «جورج دبليو بوش» أنـــه هو الذي أمر بممارسة أســـلوب الإيهام بالغرق «Waterboarding» لإجبار المعتقلين لدى السلطات الأمريكيـــة على الاعتراف. وهناك إجماع بين المنظمـــات الحقوقية الدولية على اعتبار تلك الممارسة تعذيبا بدون إشكال.

وثانيهما: ما تســـرب من الوثائق الأمريكية عبر موقع «ويكيليكس» التي تؤكد إســـاءة

معاملة المعتقلين في السجون التي تديرها القوات الأمريكية في العراق، سواء على أيدي العراقيين أم الأمريكيين.

هذه التطورات أعادت أوضاع حقوق الإنسان مسافة طويلة إلى الوراء بعد عقود من الجهود المتواصلة لتطويرها ومنع الانتهاكات.

الواضح أن هناك غيابا ملحوظا للأمم المتحدة عن القيام بدور ملموس في منع تلك الانتهاكات أو ملاحقة مرتكبيها. هذا الغياب يعتبر عامل تشجيع للمعذبين للاستمرار في ممارساتهم.

فلو كان للمنظمة الدولية أو أية جهة حقوقية دولية أو هيئة قضائية مستقلة سلطة حقيقية من جهة وحماس لمطاردة مرتكبي جرائم التعذيب من جهة أخرى، لصدر أمر قضائي بمطاردة الرئيس الأمريكي خصوصا أنه ترك منصبه ولم تعد له حصانة دبلوماسية. فاعترافه الشخصي في مذكراته وفي مقابلاته كافية لإدانته. ولكن تقاعس المجتمع الدولي في اتخاذ موقف كهذا لا يساهم في جهود التصدي للانتهاكات. ولذلك يشعر الحكام الآخرون بوجود «حصانة» تلقائية تحميهم من أية مقاضاة قانونية عندما ينتهكون حقوق مواطنيهم بالاعتقال التعسفي أو التعذيب أو القتل خارج إطار القانون. ولو كان الرئيس المصري يخشى من مطاردة قانونية، لأمر بمقاضاة المسؤولين عن قتل الشاب «خالد سعيد» الذي توفي نتيجة التعذيب الذي تعرض له بعد اعتقاله في شهر حزيران/ يونيو الماضي.

ومن المؤكد أن ممارسة التعذيب من بعض أجهزة الأمن الغربية كما تفعل الاستخبارات الأمريكية مع المشتبه بهم في قضايا الإرهاب وصمت هذه الدول على ممارسات حلفائهم ضد المعارضين كما تفعل أجهزة الأمن لدى الكيان الصهيوني أو مصر، كل ذلك يعتبر حماية لتلك الأجهزة؛ الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في تلك الممارسات. ومن ذلك تبرز أبعاد ثلاثة ذات أثر مباشر على تحديد السياسات والمواقف الغربية إزاء قضايا حقوق الإنسان: سياسيا وأمنيا واقتصاديا.

فما دامت الدول مصنفة ضمن «الدول الصديقة» فإنها مستثناة من الضغوط السياسية لتطوير أنماط حكمها ويندر أن يوجه انتقاد لهذه الدول برغم غياب الممارسة الديمقراطية التي تسمح بشيء من التمثيل الشعبي في صنع القرار السياسي. وما دام هناك «تهديد امني» من قبل «الإرهابيين» فإن استعداد هذه الحكومات لـ«التعاون في مكافحة الإرهاب» يجعلها مستثناة من النقد السياسي ولا تخضع للرقابة إزاء ما تمارسه داخل حدودها، وإن

انتهكت حقوق مواطنيها.

أمـــا البعد الثالث فيتمثل بالبعد الاقتصادي. ويبدو هـــذا البعد في الوقت الحاضر من أكثر العوامل تأثيرا على المواقف الغربية وصياغة السياســـات الدولية. فنظرا للوفرة المالية لدى دول مجلس التعاون نتيجة ارتفاع أســـعار النفط في الســـنوات الأخيرة وضعف الاقتصادات الغربية بسبب تبديد الأموال في الحروب وحالة الترف المفرط لشعوبها وتراجع أداء المصارف التـــي تعتبـــر أهم ركيزة للنظام الرأســـمالي، فقد توجه الغربيون للدول النفطية بشـــكل غير مسبوق. وفي قمة «لشبونة»الأخيرة قرر الاتحاد الأوروبي تمتين العلاقات مع دول الخليج. الهـــدف واضح، فالعلاقات السياســـية بين الطرفين كانت وما تزال ذات أبعاد إســـتراتيجية. أمـــا الجديد فهو الوفرة المالية المتوفرة لدى هذه الدول والمطلوبة بشـــكل ملح للاقتصادات الغربية المتداعية. في هذا الخضم تحتل حقوق الإنســـان موقعا متراجعا جدا في السياســـات الدولية، فهي مسيسة من البداية وخاضعة للاعتبارات والمصالح الاقتصادية ثانية. ومرتبطة بما يســـمى «التعاون في مجال مكافحة الإرهاب» من جهة ثالثة. فكيف يمكن أن تتطور هذه الحقوق في ظل هذه الاعتبارات مجتمعة؟

الأمم المتحدة تســـعى في إطار خطتها للاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنســـان هذا العام لترويج «حماية المدافعين عن حقوق الإنســـان» وهو القرار التأريخي الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٩ بحماية نشطاء حقوق الإنسان.

هؤلاء النشطاء تعرضوا، وما يزالون يتعرضون لقمع السلطات في بلدانهم بسبب نشاطهم في الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدانهم.

فهم الذين يســـلطون الأضواء على ممارسات حكوماتهم وبالتالي فهم، حسب منطق تلك الحكومات «يحرضون» ضدها ويســـتحقون العقوبة. من هنا أثمرت ضغوط هؤلاء النشطاء وأدت إلى تبني القرار المذكورالذي بقي كغيره غير ذي شأن، بينما اضطهد النشطاء واعتقلوا وعذبوا.

المنظمة أعلنت أنها ســـوف تهتم بحماية هؤلاء، ولكن ما الســـبيل لذلك في غياب الإرادة السياســـية من جهة ووســـائل الضغط القادرة على إلزام الحكومات باحترام حقوق مواطنيها خصوصا المدافعين عن تلك الحقوق من جهة أخرى؟ المشـــكلة تنطلق من حقيقة تســـتحق إعادة النظر بشـــكل جاد، وهي أن الأمم المتحدة إنما هي جســـد يضم الدول وليس المنظمات غير الحكومية. تلك الدول هي التي تصوغ القوانين والسياســـات، بينما لا تحظى المنظمات

غير الحكومية سوى بصفة المراقب في أفضل الأحوال. وبالتالي فالقرارات المرتبطة بحقوق الإنسان إنما تنطلق عن رغبة الحكومات. فهل من المعقول أن تشرع هذه الحكومات ما يدينها؟

الأمم المتحدة بسبب بنيتها السياسية أضعف من أن تواجه مرتكبي جرائم التعذيب، نظرا لغياب الإرادة السياسية والإمكانات العملية والتركيبة الإدارية. وكل ما تستطيعه حتى الآن، إصدار القوانين والسياسات العامة وتأكيد الأطر الأخلاقية التي يجب أن تنظم علاقات الحكام بالمحكومين ولكنها تفتقد لأدوات التنفيذ وآليات المراقبة ووسائل مساءلة الأنظمة المخلة بالتزاماتها. كما أن موظفيها كغيرهم، عرضة للفساد المالي والإداري؛ الأمر الذي أدى في السابق إلى شراء مواقفهم من قبل الحكومات التي تنتهك حقوق مواطنيها.

المطلوب إذن، ليس المزيد من القوانين التي ترفع معنويات ضحايا القمع السلطوي فترة محدودة، بل توفير الذراع الضاربة التي تؤهل المنظمة الدولية لممارسة دورها في الرقابة على السجناء بشكل دوري، وفحص السجون بانتظام ومساءلة المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب.

مطلوب منها توفير فرق عمل ميدانية في الدول التي تعانى من توترات سياسية واضطرابات حقوقية، بشرط أن تكون قادرة على النهوض بأعباء رقابة تلك الأنظمة ومحاسبة مسؤوليها بشكل جاد. فإذا شعر المعذبون أنهم سوف يواجهون محاكمات دولية صارمة، فسوف يكون ذلك رادعا لهم عن ارتكاب تلك الجرائم.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لإعادة النظر في ما هو قائم من قوانين وتشريعات دولية تنظم قضايا حقوق الإنسان على كافة الأصعدة وتسعى لإعاقة سياسات التعذيب بوسائلها الخاصة والتلويح بالمحاكم التابعة للأمم المتحدة كآليات مناسبة لاتخاذ إجراءات ضد الأنظمة التي تمارس الانتهاكات.

ومن المطلوب أيضا تجريم تلك الممارسة واعتبار رأس الدولة نفسه مسؤولا عن أية انتهاكات حقوقية تحدث في معتقلاته. وعلى رغم ما يشاع عن وصول العالم إلى مستوى راق من احترام حقوق الإنسان والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية.

وفقدان القدرة على تغيير الحكم عن طريق صناديق الاقتراع يعتبر عارا في جبين الإنسانية ومؤشرا خطيرا لفشل الأمم المتحدة في النهوض بمسؤولية منع الانتهاكات.

وما الضغوط الحثيثة على بريطانيا في الوقت الحاضر لتغيير قوانينها التي تسمح بمقاضاة

مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية (في ضوء محاولات اعتقال عدد من المسؤولين الإسرائيليين المتهمين بتلك الجرائم) إلا مؤشر لضرورة تطبيق تلك القوانين وتطويرها.

إن من الضروري دعم مشاريع الترويج لحقوق الإنسان كثقافة وممارسة ووعي والتزامات ولكن الأهم وجود آليات دولية لضمان القدرة على تنفيذ العهود والمواثيق والمعاهدات الدولية.

فما جدوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان برغم توقيع أغلب الدول عليه إذا لم تتوفر لدى الجهات الحقوقية المعنية القدرة على ممارسة الرقابة على ما يجري في البلدان ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات بشفافية وإصرار وحزم؟

فصراخ ضحايا التعذيب ومعاناة ذوي الحقوق المدنية أو الإنسانية المهضومة تصك الأسماع ولكنها لا تجد صدى، بينما تكتظ صفحات الجرائد الصفراء بالادعاءات الجوفاء والوعود غير المبرمة التي تطرحها السلطات لتلميع صورتها أمام العالم.

في عالم يهيمن عليه الأقوياء عسكريا واقتصاديا، خفتت أصوات المصلحين وعذب المعارضون وسلبت الحريات وانتهكت الحقوق.

فإلى متى يتجاهل العالم استغاثات سجناء الرأي؟ ومتى تستفيق الإنسانية من هذا السبات الأخلاقي المدمر؟

إن لم يكن اليوم العالمي لحقوق الإنسان جرس الإنذار وفرصة الاستيقاظ فسوف يتواصل الاستبداد والقمع والطغيان وستظل الإنسانية أسيرة لدى الطغاة والظالمين والمحتلين والمعذبين.

* الأوضاع في إيران

أما الأوضاع في إيران فهي في الحضيض تماما وقد حصدت هذا العام (٢٠١٥) القرار رقم ٥٧ للمجتمع الدولي في مضمار انتهاكات حقوق الإنسان وانصرفت إليها أنظار العالم كله كأسوأ بلد في هذا المجال وهي تعد البلد الذي يعتقل أكبر عدد من الصحفيين والبلد الذي يصدر أكبر عدد من أحكام الإعدام وينفذها والبلد الذي يعتمد أسوأ القوانين الحاكمة؛ وللعراقيين تجارب مريرة معهم فضلا عن تجارب شعوب إيران والمعارضة الإيرانية. تقول وثائق «ويكيليكس» كأنموذج لجرائم النظام الإيراني إنه قتل ما لا يقل عن ١٨٢طيارا عراقيا

قصاصا لهم على الحرب التي شـــنها النظام الإيراني على العراق إبان حرب الثمان سنوات. وهذا وحده أنموذج أســـود لســـجل الأجرام الإيراني الدولي. إن تقارير المنظمات الإنسانية المعنية بحقوق الإنسان في إيران لم تنشر بعد حول عام ٢٠١٠ لكننا في ذاكرتنا الكثير مما يمكن أن نستعرضه هنا عن هذا العام وعن الأعوام التي سبقته وهي تكرر نفسها في تسجيل أظلم الصفحات.

فبتأريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير لعام ٢٠٠٨، قامت قوات الأمن التابعة للنظام باعتقال الأحوازي «زامل باوي» ثم قامت باعتقال غالبية أفراد أسرته بما فيهم والده (الحاج سالم باوي) وأشقاءه الخمسة (محسن وعماد وهاني ومسلم وأسد باوي) وتعريضهم لشـــتى أنواع التعذيب. وفي الرابع عشر من شباط/ فبراير لعام ٢٠٠٧ وبدون أية محاكمات أعدمت السلطات الإيرانية أربعة ناشطين أحوازيين هم: المهندس «سعيد حميدان» والمدرس «ريسان ســـواري» و«قاسم ســـلامات» و«ماجد ألبوغبيش». وفي الرابع والعشرين من شباط/ نوفمبر لعام ٢٠٠٦ تم إعدام مجموعة لا تقل عن سبعة أشخاص مما أثار احتجاجات عنيفـــة في مختلـــف أرجاء العالم. إذ تـــم إعدامهم بطرق وحشـــية دون تمتعهم بأية حقوق قانونية أو محاكمات مدنية عادلة. كما قامت بنقل العديد من الأحوازيين إلى مناطق بعيدة عن الأحـــواز. كذلك فإن النظام الإيراني ارتكب جرائم إعدام بحق عدد من ذوي وعوائل اللاجئين في مخيم أشـــرف بالعراق لمجـــرد أنهم زاروا ذويهم في المخيم. كمـــا أصدر أحكاما عديدة بالإعدام بتهمة الحرابة البدعة التي لم يعرف العالم مثيلا لها ضد مشـــتبه بأنهم من عناصر أو مؤيدي منظمة مجاهدي خلق. كذلك فإن انتهاكاته التي يمارســـها ضد المعارضة السلمية المتمثلة بالتظاهرات الشـــعبية والطلابية وســـقوط عدد من القتلى خـــلال تفريقه التظاهرات بسبب لجوئه إلى العنف المفرط في تفريقها ولاستخدامه الرصاص الحي.

إن ممارســـات النظام الإيراني موثقة ومعروفة وهي لا تقتصر على الشـــعوب الإيرانية وحدها وإنما تعدتها إلى شعوب العالم كلها وبالأخص أهلنا في العراق.

ينقل الكاتب الدكتور «أحمد أبو مطر» عن «بي.بي.ســـي» وموقع «إيلاف» هذا التقرير الإخباري الذي نشر صباح الثالث عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٨، حيث وردت فيه معلومات مخيفـــة نقلا عن منظمة العفو الدولية. تقول أن عام ٢٠٠٦ شـــهد ٢٠٠حالة إعدام شـــنقا وقد ارتفع العدد إلى ٣٠٠حالة عام ٢٠٠٧. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى يوم نشـــر الخبر أي خلال أول شـــهر ونصف من العام الجديد تم إعدام ٣٠شـــخصا شنقا وهناك أيضا عقوبة الرجم بالحجارة حتى الموت. وقد شهد العالم كله مهزلة الانتخابات التي صودرت فيها حرية

المواطن الإيراني وإرادته وفرضت عليه قسرا وزورا مرشح الدجال خامنئي، «نجاد» الذي ووجه شـــعبيا بأعتى موجات الرفض، ما صعد عمليات البطش وانتهاك حقوق الإنســـان إلى أعلى سقف لها. وقبل أيام شهد يوم الطالب ٧كانون الأول/ ديسمبر حملة اعتقالات عشوائية واســـعة ضـــد الطلبة لمجرد خوف النظام مـــن إمكانية تحول تظاهراتهـــم إلى حالة عصيان مدني وبخاصة بعد انهيار الهالة القدســـية التي كان خامنئي يحيط بها نفسه وهتاف الشعوب الإيرانية بسقوطه «الموت للدكتاتور» و«الموت لولاية الفقيه» و«يسقط خامنئي ونجاد».

* مصادرة كاملة لحرية التعبير

يقـــول الكاتب الدكتـــور «أبو مطر» في هـــذا المجال إن من صفات الأنظمة الشـــمولية الاســـتبدادية مصادرة كاملة لحرية التعبير لدى مواطنيها سواء كانت خلفيتها المدعاة قومية أو إسلامية كنظام آيات الله في إيران. لذلك احتلت إيران المرتبة ١٦٦ من ١٦٩ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي أعدته منظمة «مراسلون بلا حدود» في تشرين الأول/ أكتوبر عـــام ٢٠٠٧. وكونه يحتل المرتبة ١٦٦ بين ١٦٩ دولة شـــملها التصنيف. فهذا يعني أنه أسوأ نظام في العالم في ميدان حرية التعبير فلا يوجد أسوأ منه سوى ثلاثة أنظمة في العالم كلـــه بدليل هذا الرصد الموجز من تقارير منظمة «مراســـلون بـــلا حدود» في عام ٢٠٠٧ والشهرين الأولين من عام ٢٠٠٨:

صدر في الثامن والعشـــرين من كانـــون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ قـــرار عن لجنة ترخيص ومراقبة الصحافة يقضي بتعليق صدور المجلة الشـــهرية النســـائية «زنان» (النساء). كما أقدمت الغرفة الثالثة عشـــرة في محكمة الثورة على استدعاء الصحفية «جيلا بني يعقوب» من صحيفة «ســـرماية» للتحقيق. ومنذ وصول «أحمدي نجاد» للســـلطة تم تعليق عشرات المنشورات والمطبوعات عن الصدور، وقد اعترف نائب مدعي الجمهورية «ناصر سراجي» في تشـــرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٧ أن لجنة ترخيص ومراقبة الصحافة قد علقت صدور ٤٢مطبوعة وأبطلت ترخيص ٢٤مطبوعة منذ العام ٢٠٠٥.

وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٧ اقتحمت الشرطة مقر صحيفة «تحليل روز» في مدينة شـــيراز واعتدت على الصحفيين الإيرانيين الموجودين بمقر الجريدة ونقل بعضهم للمستشـــفى بســـبب اللكمات والضرب الذي تعرضوا له. ورفضت الشـــرطة تسجيل محضر شكوى للصحفيين ضد الشرطة التي اعتدت عليهم وكان سبب الاعتداء أن صحفيين من هذه

الصحيفة قاموا بتصوير وتغطية مشادة بين فرقة من الأمن ومتظاهرين في شارع يقع قرب الصحيفة.

وتم اعتقال الطالبة في كلية الصحافة الفرنسية الإيرانية «مهرنوش سلوكي» وتعرضت للتوقيف في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ وقدمت للمحاكمة وما تزال ممنوعة من السفر. وقد سبق التغطية على اغتيال خمسة مثقفين إيرانيين العام ١٩٩٨، ورغم اعتراف القضاء الإيراني بضلوع ١٥عنصرا من عناصر وزارة الاستخبارات في هذه الاغتيالات، إلا أنه لم تتم معاقبة أي منهم.

وكان البرلمان الأوروبي صوت في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ على قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وأقر البرلمان الأوروبي بأن «الوضع السائد في الجمهورية الإسلامية في مجال ممارسة الحقوق المدنية والحريات السياسية قد تدهور خلال العامين المنصرمين ولا سيما منذ الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٥ تأريخ وصول محمود أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة» وعدد قرار البرلمان الأوروبي العديد من سجناء ومعتقلي الرأي الإيرانيين من الصحفيين والكتاب ومنهم: «عماد الدين باقي» و«آكو كردنسب» و«سعيد مارتين بور» و«عدنان حسن بور» و«عبد الواحد بوتيمار» و«محمد حسن فلاحية» ومدير المجلة الإسبوعية «بأيامي ماردومي كردستان»، «محمد صادق كبودوند» الذي يعاني من مشاكل صحية في الكبد والجهاز الهضمي، وتأكدت مصادر عديدة أنه لا يسمح له بالتوجه للمرحاض في سجنه إلا بعد تقديم طلب خطي لإدارة السجن ويتعرض للضغوط والتهديدات لتكذيب كافة المعلومات التي أصدرتها منظمة حقوق الإنسان في كردستان إيران التي هو أحد مؤسسيها.

وبعد مرور أقل من شهر على قرار البرلمان الأوروبي السابق، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ على قرار أعلنت فيه الدول الأعضاء عن قلقها حيال استمرار مصادرة الحريات الأساسية في إيران. وقد ذكرت منظمة «مراسلون بلا حدود» العديد من الجرائم والتعديات التي تتم بحق حرية التعبير في إيران التي هي أكبر سجن في العالم للكتاب والصحفيين والمثقفين وذلك في ردها و تفنيدها للأكاذيب والمغالطات التي أطلقها أحمدي نجاد في خطابه أمام الجلسة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر٢٠٠٧.

ومن يتخيل – حتى هذه اللحظة والعالم يطل على العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين

– أن الدولة في إيران تحتكر كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وما يزال ممنوعا على المواطن الإيراني امتلاك الصحون اللاقطة للفضائيات الأجنبية وبالتالي فهو لا يسمع ولا يرى منذ العام ١٩٧٩حين سرق الخميني ثورة الشعب الإيراني إلا ما يكتبه وينشره ويبثه إعلام النظام... وإلا لماذا يخاف النظام من كافة المراقبين المحايدين المتابعين لحرية التعبير في العالم ويمنعهم من دخول الأراضي الإيرانية بما فيهم أعضاء منظمة «مراسلون بلا حدود»...

في الوقت ذاته قالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إن حملة عنيفة على المعارضين في إيران تثير القلق بدرجة كبيرة.

واضافت المفوضة «نافي بيلاي» إن استمرار تنفيذ أحكام الإعدام في إيران أمر يثير القلق وصرحت بيلاي وهي قاضية سابقة في جرائم الحرب بأنها تحدثت مع مسؤولين إيرانيين بشأن تدهور أوضاع حقوق الإنسان في إيران التي تسعى للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان وأشارت إلى أن أعضاء مكتبها يجب أن يقوموا بزيارة للبلاد.

وذكرت أن أحكاما قاسية بعد محاكمات مشكوك فيها صدرت على متظاهرين ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وساسة بارزين شملت عقوبة الإعدام لدورهم في احتجاجات أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية المختلف على نتائجها، وكانت الأمم المتحدة «اليونسكو» قد أبطلت هذا العام فعاليات كان من المزمع القيام بها في طهران بيوم الفلسفة العالمي بسبب سجلها الأسود في مجال حقوق الإنسان.

ويورد تقرير كتبه الدكتور «منذر الفضل» هذه المعلومات في شهر أيار/ مايو الماضي حيث يقول:

ومن الأمثلة على ما تقوم به إيران من انتهاكات للحقوق على أساس العرق أو القومية هو ما تمارسه السلطات من قمع وحشي ضد الكورد وحقوقهم القومية المشروعة. وتجري حملات متتابعة للإعدامات ضد الشابات والشباب الكورد المطالبين بهذه الحقوق. لقد بلغت جرائم النظام الإيراني في هذا المجال حدا خطيرا حيث صارت هذه الإعدامات المنظمة تقلق المجتمع الدولي وبخاصة المنظمات الدولية وجميع الناشطين في ميدان حقوق الإنسان.

وقام نظام الملالي فقط في الأسبوع الأول من شهر أيار/ مايو ٢٠١٠ بإعدام خمسة من المعارضين الكورد بينهم امرأة، وقد مارس طريقة همجية في إعدامهم كالمعتاد أمام الجمهور وعلق جثثهم بالرافعات في أماكن عامة. ولم تكن هذه الكوكبة من أبناء الكورد هي

الأولى في سلسلة الإعدامات التي تنفذها الآيات الشيطانية في طهران بطرق وحشية، وإنما تشير وثائق وتقارير منظمة العفو الدولية ومنظمات عديدة ناشطة في ميدان حقوق الإنسان إلى إعدام العشرات منهم بتهم غير مقبولة في عصر الحريات ومن خلال محاكمات صورية. وهذه كلها تشكل جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بمرور الزمان ولابد أن يحاسب المجتمع الدولي المسؤولين عنها طبقا للاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي.

ويتعرض العرب السنة والعرب الشيعة أيضا وأغلبهم في مناطق جنوب وجنوب غرب إيران لممارسات تعسفية وتمييز في كل شيء، منها نقص في الخدمات وإهمال في البنية التحتية وتمييز في العمل والحقوق الأخرى. وهذا التضييق عليهم يكون إما بسبب القومية كما هو الحال بالنسبة للشيعة العرب أو بسبب القومية والمذهب بالنسبة للعرب السنة. وتجري حملة تصفيات جسدية ضد أصحاب الرأي والناشطين منهم في ميدان حقوق الإنسان وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين منهم وإبعادهم إلى مناطق بعيدة شمال إيران حيث تشير العديد من تقارير منظمة العفو الدولية إلى حالات خطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان وإعدامات وحشية ضد أبناء عربستان.

أما عن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران بسبب الجنس، فتتجسد بشكل واضح في التمييز ضد المرأة في جميع مجالات الحياة ومنها في الوظائف والمناصب. فلا توجد على سبيل المثال امرأة واحدة تعمل في منصب القضاء. كما تتعرض المرأة لتقييد كبير في الحرية الشخصية بفرض ارتداء الحجاب عليها في الأماكن العامة وتتعرض النساء في كثير من الأحيان لعقوبة الإعدام لأسباب مختلفة. ومن هذه المؤشرات على سياسة التمييز ضد المرأة في إيران ما جاء في تقرير الحملة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في إيران مايلي:

«إن المرأة تفتقر إلى القدرة على اختيار زوجها ولا تتمتع بأي حق مستقل في التعليم بعد الزواج ولا الحق في الطلاق أو الحصول على حضانة الأطفال ولا تتمتع بالحماية من العنف الذي تتعرض له في الأماكن العامة، كما تنحصر نسبة انتساب الفتيات إلى الجامعات بسبب تراجع الكوتا النسائية في هذا المجال. وتتعرض المرأة للاعتقال والضرب والسجن إذا حاولت سلميا تغيير هذه القوانين. بالتالي، لا ينقص إلا أن تفتقر المرأة إلى بعض الحقوق الإضافية لتصنيفها كعبدة. وفي الواقع تعامل المرأة بطريقة رجعية إلى درجة أن آية الله "كاظم صديقي" ادعى حديثا أن لباس المرأة غير المحتشم قد يسبب كوارث طبيعية».

وتشير تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) إلى تدهور

في حقوق الإنسان وانتهاكات هذه الحقوق وأنها تجري بصورة منظمة من السلطات الإيرانية بعد مرور ٣٦عاما على الحكم الفاشـــي في طهران. فقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية يوم ٢٠١٠/٢/١٢ مايلي:

«أما النظام القضائي الإيراني فليس تلك الســلطة المستقلة التي يصورها تقرير الحكومة حيث تؤثر الاعتبارات السياســية بصورة هائلة على تقديرات القضاة في القضايا الحساسة. كما أنه يميز ضد المرأة من أوله حتى آخره. فالنساء غائبات تماما عن أي وظائف قيادية أو مواقع لصنع القرار، بينما تعادل شــهادة المرأة في المحكمة نصف شهادة الرجل، ولا تتلقى سوى نصف التعويض الذي يحصل عليه الرجل في حالات الإصابة البدنية أو الوفاة».

إضافــة لكل ما تقدم فإن إيران متهمة أيضا بأنهــا راعية للإرهاب وهي تدعم الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في تجارة المخدرات والأســلحة وبخاصة ضد العراق. وهذا دليل على عدم احترام حقوق الجوار ولا لمبدأ حسن النية في العلاقات الدولية. وقد دفع العراقيــون ثمنا باهضا من جراء دعم نظام الملالي المتواصل لهؤلاء المجرمين والإرهابيين حيث تشــير الأدلة المتوفرة لدى الســلطات العراقية على تدخل سافر للسلطات الإيرانية في الشأن الداخلي العراقي وانتهاك حقوق العراقيين في الأمن والسلام والحرية.

كما بلغت تجاوزات النظام الإيراني ضد سيادة العراق حدا خطيرا، سواء من خلال احتلال بئــر الفكة العراقــي على الحدود في محافظــة العمارة أو في القصــف المتواصل للمدفعية الإيرانية لحدود إقليم كوردســتان وتدمير القرى وقتل الأبرياء من المدنيين وإتلاف البساتين والمزروعات والمواشي دون أي اعتبار لقواعد حسن الجوار.

ومــن هذه التجاوزات فقد قامت قوات إيرانية يوم ١٤أيــار/ مايو ٢٠١٠ بالهجوم على مخفر حدودي في الســليمانية واحتجزت ضابطا عراقيا لمدة ٢٤ســاعة ثم أطلقت سراحه و قصفت مناطق مختلفة من إقليم كوردســتان وتضررت منطقــة «قنديل» يوم ١٥أيار/ مايو ٢٠١٠ من هذا القصف العشوائي الذي يعد عدوانا من إيران على العراق.

كمــا يثير بعض النــواب الإيرانيين الآن قضية تعويضات الحــرب من العراق عن حرب الأعــوام الثمانية التي دارت بين نظامي صدام والخميني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) على رغم عدم وجود سند قانوني من مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص، في وقت تتزامن مطالبات إيران بعائديــة بعض حقول النفط العراقية مقابل التعويضــات ومحاولات احتلالها بالقوة والتهرب من قضية ترســيم الحدود بين العراق وإيران طبقا إلــى اتفاقية الجزائر الموقعة في ٦آذار/

مارس من عام ١٩٧٥.

اننا على يقين أن إيران تمارس سياسة خاطئة وعدوانية مع العراق ودول الجوار والمجتمع الدولي ومع شعوبها وأن سجلها صار من أسوأ السجلات في ميدان انتهاكات حقوق الإنسان والإعدامات والمحاكمات التعسفية البعيدة عن الضمانات الدولية المعروفة للمحاكمات العادلة وفي ممارسة عمليات التعذيب وكبت الحريات الداخلية ضد القوميات غيرالفارسية وضد أتباع الديانات من غير المسلمين ، بل وحتى ضد القومية الفارسية من المعارضين. وخير شاهد على ذلك هو القمع الوحشي الذي تعرض له المتظاهرون المعارضون سلميا لنيل متطلبات تتعلق بالحريات العامة والشخصية والخدمات، ومقتل عدد منهم إثر الاحتجاجات على تزوير الانتخابات الأخيرة في إيران (الانتخابات التي فاز بها نجاد زورا عام ٢٠٠٩).

إن الحقوق والحريات الدينية والسياسية والفكرية في أزمة كبيرة في ظل حكم الملالي في إيران وصارت تدق ناقوس الخطر، خاصة بعد المحاكمات الصورية ضد الكورد والمعارضين السياسيين والإعدامات التي نفذت بطريقة بشعة تتعارض مع قواعد حقوق الإنسان المعروفة دوليا. كما أن استمرار هذا النهج العدواني من إيران والانتهاكات المتكررة منها وإصرارها على حيازة السلاح النووي يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم مما يوجب التدخل الدولي لوضع حد لهذه الجرائم وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لاسيما وأن مفهوم السيادة للدول لم يعد مطلقا.

ب . مؤتمرات دولية واجتماعات تدين انتهاكات حقوق الانسان

عقد العديد من المؤتمرات الدولية والاجتماعات التي أدانت تصاعد وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان والإعدامات في السنوات الأخيرة ولا يمكننا هنا إيرادها جميعا؛ كذلك فاتتنا تواريخها. والمهم لدينا هنا هو غاياتها وخطابها والشخصيات التي شاركت فيها. وسنكتفي بالإشارة إليها وطروحاتها فهي تكاد تجمع على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام الإيراني والحث على احترام حقوق الأشرفيين وسكان ليبرتي وتوفير الأمن والأمان لهم والاستجابة لاستحقاقاتهم المعاشية اليومية.

فقد أدان مؤتمر شاركت فيه نخبة من أبرز أعضاء البرلمانين البريطاني والإيرلندي

ونشطاء في مجال حقوق المرأة وحقوقيون من المملكة المتحدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في إيران داعين المجتمع الدولي للتحدث ضد هذه الفظائع.

وقال «أمير جاد ياسري» الباحث الإيراني في مجال حقوق الإنسان في إيران: إن السيدة «دولت نـــوروزي» ممثلة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية فـــي المملكة المتحدة أدارت المؤتمـــر، حيث تم خلاله تناول الأوضـــاع المروعة في مخيم ليبرتي الذي يقطنه معارضون إيرانيـــون، هم أعضاء في منظمة مجاهـــدي خلق والذي يتم فرض قيود وأوضاع صارمة لا تتسم بالإنسانية عليهم.

وأكد المشـــاركون أن حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة يجب أن تعملا على الوفاء بوعودهما لهـــؤلاء اللاجئين العزل وضمان أمنهم ورفاههم عن طريق الاعتراف بمعســـكر ليبرتي كمخيم للاجئين وممارســـة الضغط على الحكومة العراقية لرفع جميع القيود عن هذا المعسكر.

وأعرب الســـير «ديفيد إيميس» النائب المحافـــظ في مجلس العموم البريطاني عن خيبة أمله بسبب سياسة إدارة أوباما تجاه إيران وحذر من أن الاتفاق النووي تحت النص الحالي ســـوف يشـــجع فقط النظام في طهران واعدا الانضمام إلى زملائـــه لتحدي موقف الحكومة البريطانية الحالية بشأن إيران في مجلس النواب.

كما أدان تدهور حالة حقوق الإنسان في إيران مشيرا إلى زيادة عدد عمليات الإعدام في البلاد وقال: «إنها ليست سوى خطاب النظام الذي تم تغييره ولكن الفظائع المروعة لا تزال مستمرة».

وأكد «ســـتيف مكابي» النائب العمالي في مجلس العمـــوم على دور المقاومة الإيرانية، مضيفا أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة فضحا انتهاكات حقوق الإنسان في النظام الإيراني حتى نعرف حقيقة ما يحدث في إيران.

وقال اللورد «ماغيانيس» من «درومغلاس» عضو مجلس اللوردات: إن «مســـئولينا لا يـــرون إلا من خلال الأكاذيب القادمة من طهران، ويبدو أننا عمدا وعن علم نتجاهل الإعدام وانتهاكات حقوق الإنســـان في إيـــران» مضيفا: «أن الحكومة البريطانيـــة يجب أن تعتمد سياســـة أكثر حزما تجاه إيران والاعتراف انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث». وتساءل: «ماذا تعرف حكومتنا عن السبعة أشخاص الذين احتجزوا رهائن خلال المذبحة».

من جانبه أكد «مالكوم فاولر» وهو محام وعضو لجنة حقوق الإنســـان وجمعية القانون

علـــى دعم جمعية القانون من أجل حقوق ســـكان معســـكر ليبرتي: «نحـــن نحتفل بالذكرى السنوي الثانية لمذبحة أشرف ولكن علينا أن نتذكر أن أعمال القتل بدأت فعلا في عام ٢٠٠٩ مع الهجمات والحصار الطبي اللا إنساني».

من جانبها شـــكرت الســـيدة «دولت نوروزي» ممثلة المجلـــس الوطني للمقاومة الإيرانية في بريطانيا المشاركين على دعمهم المستمر لقضية حقوق الإنسان في إيران والتطلعات الديمقراطية للشعب الإيراني.

وأشـــارت أيضا إلى أن سجل روحاني في مجال حقوق الإنسان هو في الواقع أسوأ مـــن أحمدي نجـــاد حيث تم تنفيذ أكثر من ٢٠٠٠إعدام بما فـــي ذلك ٥٦امرأة، وكثير منهم شـــنقوا في الأماكـــن العامة. كما دعت المجتمع الدولـــي وبخاصة الأمم المتحدة والحكومة البريطانية لاتخاذ خطوات عاجلة لضمان حماية ســـكان معسكر ليبرتي من خـــلال الضغط على الحكومة العراقية لرفع القيود القمعية وإنهاء المضايقات الســـلبية والمتمثلة بالحصار على السكان.

وفي اجتماع بأســـتراليا حضره برلمانيون وشخصيات سياسية ومدافعة عن حقوق الإنسان في أستراليا نوقشت موضوعات مثل البرنامج النووي وانتهاك حقوق الإنسان وتصدير الإرهاب والتطرف وتدخلات النظام الإيراني في العراق.

وتكلـــم في هذا الاجتماع الذي عقد في إحدى القاعات في برلمان «نيوســـات ولز» كل من «بيتر مورفي» من الأعضاء الكبار في ائتلاف السلام والديمقراطية الأسترالي والدكتـــورة «مريديس برجمـــان» عضو البرلمان من حزب العمال ورئيســـة مجلس الشيوخ في ولاية «نيوسات ولز» والدكتورة «نينا بريج» رئيس رابطة الديمقراطيين الأســـتراليين و«ري جكســـون» رئيس رابطة المحليين العامة الأسترالية والحقوقية الدكتورة «جاســـلين إسكات» ومن الناشـــطين في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى الســـيد «محمد صادق بور» من أعضاء رابطة الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان في إيران وأكدوا على ضرورة إحالة ملف النظام الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والدعم لإحداث التغيير الديمقراطي في إيران.

وقال السيد بيتر مورفي: «إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي التي كشفت لأول مرة عن أهداف النظام الإيراني الســـرية للحصول على الســـلاح النووي ونبهت العالم الى خطر جدي. إن السؤال الذي نطرحه نحن الناشطين في مجال السلام والديمقراطية

وحقوق الإنســـان هو لماذا يجب أن يدرج اســـم هذه المنظمة التي كشفت عن البرامج النووية الإيرانية في قائمة المنظمات الإرهابية؟».

الدكتورة مريديس برجمان عضو البرلمان من حزب العمال ورئيسة مجلس الشيوخ في ولاية «نيوســـات ولز» قالت فـــي كلمتها: «علينا أن نكرر باســـتمرار أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي المنظمة الوحيدة التي كشـــفت عن الملف النووي الإيراني للمجتمع العالمي. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تساند هذه المنظمة الديمقراطية. هناك الكثير من السياســـيين الأمريكان متفقو القول على شـــطب اســـم مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة الارهاب. إنني أعتقد علينا أن ندافع عن المعارضة الديمقراطية من أجل النضال ضد النظام اللاإنساني الحاكم في إيران وهذا خيار يجب متابعته. إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يشـــطب اســـم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة المنظمات الإرهابية».

الدكتورة نينا بريج رئيس رابطة الديمقراطيين الأسترالية قالت: «إننا دعمنا وندعم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية لكوننا نعتقد أن المجلس يمثل الديمقراطية والسلام والحرية في هذا الجزء من العالم».

ري جكســـون رئيس رابطة المحليين الأســـتراليين العامة كان المتكلم الآخر الذي قال: «إنني أعارض أي شكل من أشكال التطرف في الدين أو السياسة. إنني أدعم أي مساعي ضد نظام الآيات في إيران. إنني أعلن دعمي لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية».

وأما الدكتورة جاســـلين إسكات الكاتبة والحقوقية ومن الناشطين القدامى في مجال حقـــوق الإنســـان فقد أكدت في كلمتهـــا: «إنني كنت من الأعضـــاء القدامى في معهد مكافحـــة الأجـــرام في كانبرا العاصمة الأســـترالية والتقيت من قريـــب عدة مرات مع أعضـــاء وأنصار منظمـــة مجاهدي خلق الإيرانية وأنني اســـتغربت من تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان ضد مجاهدي خلق الإيرانية لكونه معدا بشكل مقصود».

الســـيد محمد صادق بـــور من أعضاء رابطة الدفاع عن الحرية وحقوق الإنســـان في إيـــران كان المتكلم الآخر الذي اســـتعرض في كلمته جرائـــم النظام الإيراني ضد الشعب وسياسته لتصدير الإرهاب والرجعية مؤكدا أن شطب تهمة الإرهاب عن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وإحالة الملف النووي للنظام الإيراني إلى مجلس الامن الدولي هو طريق التصدي للديكتاتورية الحاكمة في إيران.

الباب الخامس

شهادات شخصية

في هذا الباب نوثق شهادات شخصية لساسة وبرلمانيين ومثقفين على اختلاف هوياتهم بشأن انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان.

* السيناتور «ماركو روبيو»

٢٠١٥/٨/١٤

شـــن السيناتور «ماركو روبيو» المرشح الرئاســـي الأمريكي الجمعة ١٤آب/ أغسطس ٢٠١٥ هجوما على تعامل الرئيس الأمريكي باراك أوباما حيال النظام الإيراني ووصفه بأنه عمل خطير وناجم عن منطلق الضعف وإعطاء التنازلات.

وأعلن السيناتور روبيو أنه فور فوزه في الانتخابات الرئاسية وفي اليوم الأول لرئاسته ســيقوم بإعادة العقوبات ضد النظام الإيراني ويقوم بإجراءات ليطمئن أن القوات العسكرية الأمريكية ستكون في موقف يستلم النظام الإيراني إشارات عن تأهبها.

وأضاف أنه ســيطلب أن يشترط أي حوار نووي مع النظام الإيراني بإحداث تغييرات في مواقف هذا النظام لدعمه التيارات الإرهابية وانتهاك حقوق الإنسان في إيران.

وأكد: «إذا أصبحت رئيسا لأمريكا فلن أسمح للنظام الإيراني بإنتاج القنبلة النووية».

* اللورد «ماغنيس»

٢٠١٥/٢/١٠

أكــد اللورد ماغينس من أعضاء مجلس اللــوردات البريطاني خلال مقال كتبه في موقع الدبلوماسي على أنه حان الوقت لمواجهة انتهاك حقوق الإنسان في إيران وإن الصمت تجاه انتهاك حقوق الإنســان الصارخ من قبل النظام الإيراني ليــس خيارا بل يجب أن يكون هذا الخيار على الطاولة أصلا.

وكتب اللـــورد ماغينس يقول: «وقد زاد عدد الإعدامات بمعدل ٣إعدامات يوميا. وقامت الجمهورية الإســـلامية بإعدام أكثر من ١٠٠٠شـــخص فقط في عـــام ٢٠١٥». وأضاف: «تدخـــلات النظـــام الإيراني في العراق وســـوريا واليمن والكويت والبحريـــن وكذلك القمع الممنهج للمعارضين وفرض رؤية متطرفة عن القانون والحكومة يجعل حياة الآلاف عرضة للخطر يوميا».

* «إيليانا رزلهتينن»

٢٠١٥/٦/٨

أصدرت إيليانا رزلهتينن العضو الأقدم للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي بيانا فيما يتعلق بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشـــأن تورط ســـلطات النظام الإيراني في تهريب الإنســـان واستغلال النســـاء والبنات الإيرانيات وأكدت قائلة: «إن هذا الأمر يبين أن حكومـــة باراك أوباما اتخذت تعاملا غيرمســـؤول تجاه الاتفاق النـــووي مع إيران وأغلقت عيونها على انتهاك حقوق الإنسان في إيران».

ووفـــق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية يعد النظام الإيراني في مجال اســـتغلال وتجارة البشـــر من أسوأ الأنظمة في الشرق الأوسط وفي كل العالم مما يثير قلقا للغاية. وذكر تقرير وزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة أن: «إيران مصدر ومعبر ومقصد شـــبكات تهريب الإنســـان للعمل القسري وللاستغلال الجنسي وتجارة الفتيات الإيرانيات إلى الدول الخليجية مما يظهر الوضع السيء في إيران للتصدي لعصابات تهريب الإنسان».

* «زيد رعد الحسين»

أكد المفوض الســـامي لحقوق الإنســـان في الأمم المتحدة زيد رعد الحســـين يوم الإثنين ١٤أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٥ في كلمته الافتتاحية بمجلس حقوق الإنســـان لهذه المنظمة في جنيـــف: «لا يزال يشـــكل تصعيد الإعدامات فـــي إيران والقلق حيال حـــق المحاكمة العادلة وتواصل اعتقال الصحفيين والمدونين ومدافعي حقوق الإنســـان مصدر المخاوف العميقة». وقال إنه طلب إيقاف الإعدامات والاعتقالات الواسعة في إيران.

*** «موريس كابيتورن»**

٢٠٠٧/١٢/٤

في حديث أدلى به في كندا بشـــأن واقع حقوق الإنســـان في إيـــران في ظل حكم الملالي وصف موريس كابيتورن المقرر الخاص الســـابق للأمم المتحدة حال النظام الإيراني متأزما وقـــال: «إن المعضلات الاجتماعية والضغوط السياســـية والملف النووي والواقع المتدهور لحقوق الإنسان جعلت التركيبة الحكومية تنذر بتحول خطير».

وأشـــار في مقابلة إلى مجيء أحمدي نجاد إلى السلطة وظروف الكبت السائدة في إيران قائلا: «هناك ثورة أو عصيان في التقدير لا محالة له وسيغير النظام الإيراني بشكل جذري».

وأشـــار موريس كابيتورن إلى دور النســـاء ضد النظام الإيراني قائلا: «النظام الإيراني وبتجاهله حقوق النســـاء، جعلهن إلى قوة معارضة أساسية لابد من مواجهتها»، مؤكدا أن مثل هذا الحكم لن يعود يبقى طويلا.

*** «هيلاري كلينتون»**

٢٠١٥/٨/١٨

وفقا لتقرير قناة «ســـي.إن.إن» قالت هيلاري كلينتون المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاســـية الأمريكية: «علينا أن نقف بعضنا بجانب البعض بعد انتهاء المناظرات الانتخابية لكي نطمئن مـــن أن هذا الرئيس والرئيس القادم يحظى بآليات ومصادر ودعم ضروري من أجل توجية رســـالة واضحة إلى النظام الإيراني وهي: "إذا ما مارســـتم التزوير، فســـوف تدفعون ثمنه، وعندما تهددون المنطقة فأنتم هددتم الولايات المتحدة. كذلك نحن نواجهكم في مجال حقوق الإنســـان والإرهاب ولا يتغلب عليكم الشك في أننا سوف لن نسمح لكم بحيازة السلاح النووي، ليس خلال أمد يحدده هذا الاتفاق، بل إلى الأبد". ».

*** محقق أوروبي «ديك مارتي» ينتقد**

محقق أوروبي في حقوق الإنسان ينتقد إدراج منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على قائمة الإرهاب

٢٠٠٧/١١/١١

ستراســبورج (فرنسا) – «رويترز»: قال محقق سويسري يعمل لحساب منتدى أوروبي بارز معني بحقوق الإنسان إن القوائم السود للإرهابيين التي وضعتها الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

وقال «ديك مارتي» في تقرير نشــر يوم الأحد، إن المشــتبه بهم المدرجين على القوائم ليس لديهم الحق في الرد ويجدون أنه من المســتحيل من الناحية الفعلية رفع أســمائهم من القوائم.

وقال مارتي فــي تقريره المقرر رفعه الإثنين إلى مجلس أوروبا ومقره ستراســبورج: «النظام الحالي للقوائم الســوداء يهزأ بالمباديء الأساســية التي تشــكل الأســاس لحقوق الإنسان».

ووضع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أولا قائمة تضم المشــتبه في انتمائهم للقاعدة وطالبان في عام ١٩٩٩. وتحتوي القائمة على أسماء نحو ٣٦٨شخصا و١٢٤كيانا.

وقالت الأمم المتحدة إنه يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية أن تقوم بتجميد أصول من ورد اسمه في القوائم وأن تمنع دخولهم إلى أراضيها وأن تمنع مبيعات أو تحويل الأسلحة لهم. ووضع الاتحاد الأوروبي قائمة سوداء خاصة به.

وقــال مارتي إنه يتعين على الهيئتيــن احترام «حد أدنى لمعاييــر الضمانات الإجرائية والقانونية» قبل فرض قيود. وتشمل هذه المعايير منح المشتبه بهم الحق في الاستئناف أمام هيئة مستقلة ومحايدة والحق في التعويض في حالة أي إخفاق في تحقيق العدالة.

وســلط مارتي الضوء علــى حالة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية التي تشــكل جزءا من المجلس الوطني للمقاومة في إيران والمدرجة على قائمة للاتحاد الأوروبي رغم صدور حكم لمحكمة أوروبية في عام ٢٠٠٦ يقول إنه يجب رفعها من القائمة.

وكتب مارتي في تقريره: «رغم التحســينات الإجرائية الاخيرة يظل من المستحيل تقريبا من الناحية العملية الرفع من القائمة السوداء... وهو وضع غير قانوني وغير مقبول».

وكان مارتي شــن حملة في الســابق على عمليات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ومن بينها الخطف ونقل المحتجزين ســرا، متهما حكومات أوروبية ببناء «جدار من الصمت» حول تواطئها مع أجهزة الخدمة السرية الأمريكية.

*** «أصدقاء إيران حرة» في البرلمان الأوروبي**

جلسة البرلمان الأوروبي وأسئلة النواب المتواصلة الموجهة إلى «فدريكا موغريني»

٢٠١٥/٩/٢٣

ندد نواب الشعب من مختلف البلدان الأوروبية في البرلمان الأوروبي في إستراسبورغ بموجة الإعدامات الإجرامية المتزايدة من قبل ديكتاتورية الملالي وانتهاك حقوق الإنسان الصارخ، مطالبين الاتحاد الأوروبي بإتخاذ موقف وعمل جدي ومباشر لوقف الإعدامات وانتهاك حقوق الشعب الإيراني الأساسية.

ووجه نواب الشعب الأوروبي أسئلة متعددة إلى رئيسة السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي «فدريكا موغريني» التي كانت حاضرة في الجلسة لاسيما في مجال تشديد الإعدامات والجرائم القمعية بعد مسك الملا روحاني مقاليد السلطة وأيضا بعد زيارتها إيران تحت حكم ديكتاتوري الملالي المجرم. وحذروا أن الاتفاق النووي والمفاوضات المرتبطة بها يجب ألا يتسبب في تجاهل انتهاك حقوق الإنسان في إيران.

وخاطب رئيس جمعية الأصدقاء لإيران حرة في البرلمان الأوروبي «جرارد ببره» رئيسة السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي قائلا: «يسجن النظام الإيراني المواطنين ويعدمهم. ونتمنى أن يتم الإطاحة بهذا النظام في أسرع وقت حتى تقام عقب ذلك إيران حرة و ديمقراطية».

وأشارت «روزا توماسيك» النائبة في البرلمان الأوروبي من كرواتيا إلى زيارة فدريكا موغريني إيران تحت حكم الملالي وأعادت إلى الأذهان سياسة الاسترضاء المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي حيال دول العالم الثالثة التي تلقي الاعتبارات السياسية والاقتصادية ظلالها على التزامات أوروبا بشأن حقوق الإنسان في ساير البلدان.

واحتجت السيدة توماسيك على موغريني قائلة: «يبدو أن التزامات الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتهاك حقوق الإنسان أصبحت تابعة لاعتبارات سياسية، كما أنك فشلت خلال زيارتك لإيران في التطرق إلى موضوع إعدام النساء وموضوع قمع النساء في إيران».

وصرح نائب البرلمان الأوروبي من إسبانيا «خوان كارلوس خيرائوتا» خلال كلمته قائلا: «تتم إدانة النساء بسبب رفع صوتهن ضد القمع السياسي في إيران». وأعاد إلى الأذهان صمت رئيسة السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي في مؤتمرها الصحفي في

طهران حيال انتهاك حقوق الإنسان في إيران وطلب الدفاع والدعم لنضال الشعب الإيراني ضد الملالي الحاكمين لتحقيق الحرية والديمقراطية.

وانتقد فدريكا موغريني بسبب عدم إعطاء الأولوية لموضوع حقوق الإنسان وحقوق النساء خلال زيارتها إلى إيران في ظل حكم الملالي قائلا: «لا أظن بأنك تهتمين إلى موضوع حقوق الإنسان كونك لم تشيري إلى انتهاك حقوق الإنسان حتى مرة واحدة خلال مؤتمرك الصحفي وزيارتك لطهران».

وأعلنت نائبة البرلمان الأوروبي من الدنمارك السيدة «رينا كاري» عن قلقها من استرضاء البلدان الأوروبية نظام الملالي وتجاهل انتهاك حقوق الإنسان في إيران قائلة: «من الضروري أن يجعل الاتحاد الأوروبي ولاسيما رئيسة السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي موضوع حقوق الإنسان في جدول أعمالهما».

وأشار نائب البرلمان الأوروبي من إستونيا وعضو لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان «تونه كلام» خلال كلمته إلى اتفاق فيينا النووي وثغراته وإعطاء الفرصة لنظام الملالي بدلا من تدمير برنامج النظام النووي وأضاف قائلا: «يستغل النظام القمعي الحاكم في إيران الذي له سجل من التزامات منتهكة يستغل فرصة منحتها الدول الغربية. وسيستغل هذا النظام النقود المطلقة لتمويل المجموعات الإرهابية التابعة له في منطقة الشرق الأوسط».

بدوره قال «ديفيد كمبل بنرمن» رئيس لجنة العلاقات مع العراق في البرلمان الأوروبي: «إنني بصفتي رئيس لجنه العلاقات مع العراق أتابع قضية المفاوضات النووية بين الدول الغربية والنظام الإيراني. شن النظام الإيراني هجوما على حلفائنا في اليمن بعد مضي يوم على توقيع الاتفاق، لذلك هذا ليس اتفاق بل هو نوع آخر من المساومة... أكثر من ألفي شخص تم إعدامهم شنقا في عهد الملا روحاني الذي تتناولين الشاي معه يا السيدة موغريني».

ودرس «هانس هنكل» النائب في البرلمان الأوروبي من ألمانيا النقائص والخلل في اتفاق فيينا وانتهاك حقوق الإنسان الصارخ في إيران خاصة بشأن ما جرى بحق أبسط حقوق النساء والفتيات في إيران من قبل نظام الملالي.

ثم وجه «يان زهراديل» النائب في البرلمان الأوروبي من جمهورية التشيك كلامه إلى فيدريكا موغريني مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي قائلا: «إن نظام الحكم في إيران هو نظام ديكتاتوري ديني يسعى جاهدا العمل ضد معارضته... ومن السذاجة فتح

الحساب على النظام كحليف...».

وأشـــار «يارومير اشـــتينا» نائب البرلمان الأوروبي من جمهورية التشـــيك إلى دعوة موجهة إلى مســـؤولة السياســـة الخارجية بالاتحاد الأوروبي بشـــأن طـــرح قضية الانتهاك الصارخ لحقوق الإنســـان في إيران حين المفاضات النووية مشددا أن من الضروري تناول قضية تصاعد ســـريع لعدد حالات الإعـــدام في إيران وأيضا انتهاك حقـــوق أبناء الطوائف الأخرى خلال المفاوضات النووية مع النظام الإيراني.

وأكـــد «جارلز تانوك» نائب البرلمان الأوروبي من بريطانيا على عدم تجاهل دعم النظام الإيرانـــي لجماعات إرهابية مثل حزب الله اللبناني ومحاولات النظام لإثارة النعرات الطائفية في لبنان وسوريا والأردن والبحرين... مؤكدا: «علينا أن لانسمح أن تسبب تلك الصفقة أو الاتفاق، مزيدا من الأعمال الشريرة من قبل النظام الإيراني».

* «صافي الياسري»، كاتب وإعلامي وقانوني

شهادتي الشخصية في مقال نشر بتأريخ ٢٠١٠/١٠/٣١ تحت عنوان «أوراق متناثرة، ورقة أشرف، جرائم ضد الإنسانية». جاءت هذه الشهادة على وفق علاقتي الوثيقة (إعلاميا ومعرفيـــا) بمنظمة مجاهـــدي خلق وعلى وفـــق متابعاتي المعلوماتية مـــن مصادر حيادية وموضوعية.

دعوة المجلس الأعلى للقضاء العراقي للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد لاجئي أشرف

هذه الورقة مع أنها تأخذ بعدا سياسيا شديد الأهمية يتعلق بعدة أطراف في مقدمتها أمريكا والنظام الإيرانـــي والحكومة العراقية والمعارضة الإيرانيـــة وتحديدا منظمة مجاهدي خلق التي تســـتوطن عناصرها مخيم أشـــرف منذ ما يقرب من ربع قرن. إلا أن جوهرها الإنساني والقانوني يطغى على البعد السياســـي. الأمر الـــذي يدفع بقوة إلى معالجة موضوعها ضمن معالجات معانات الشعب العراقي من جرائم ارتكبت بحقه وتعد جرائم ضد الإنسانية تستوجب محاكمـــات يرتبها ويجريها المجتمع الدولي، أيا كان المتهم بها ومركزه ووظيفته، والقضاء العراقي الذي تطرق إلى وثائق «ويكيليكس» التي كشـــفت هذه الجرائم ملزم هو الآخر أيضا بتحري دعاوى متضررين غير عراقيين ولديهم وثائق ومستمسكات وأدلة واتهامات موجهة إلى جهات عراقية، وقد أعلن مجلس القضاء الأعلى فتح تحقيق في قضية وثائق ويكيليكس تلك، الأمر الذي يمكن اعتماده قاعدة قانونية تعالج على وفقها قضايا مشـــابهة كونها جرائم

محلها الإنسان. وقد شدد مجلس القضاء الأعلى على أنه سيدرس الوثائق وينظر في إمكانية إجراء محاكمات جنائية على ضوئها.

كذلك دعت نقابة المحامين العراقية ضحايا وذوي المتضررين من ممارسات القوات الأمريكية والعراقية التي فضحتها الوثائق إلى «ملاحقة الجناة» وطالبت الحكومة ومجلس القضاء الأعلى بالتحقيق في ممارسات التعذيب المزعومة والاعتقالات التي أجريت من دون مذكرات قضائية.

وقال الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي «عبد الستار البيرقدار» في تصريح صحفي إن «المجلس ينتظر تحقيقات أولية تجرى حاليا للتأكد من صدقية الوثائق ومن ثم تتقرر الخطوة التالية».

ولفت إلى أنه في حال ثبوت صدقية هذه الوثائق فإن القضاء العراقي «لن يبقى مكتوف الأيدي وسيبدأ إجراء تحليل دقيق لهذه الوثائق والتحقيق مع المتورطين باعتبار ما أقدموا عليه من جرائم جنائية».

ولفت إلى أن «هناك طريقتين للتعامل القضائي مع هذه الوثائق أولها أن يرفع ضحايا وذوو المتضررين دعاوى أمام المحاكم العراقية، أو أن ينبري القضاء العراقي من تلقاء نفسه لتحريك القضايا على اعتبار أن هناك جرائم جنائية حصلت ضد عراقيين».

إلى ذلك، أفادت المحامية «أحلام اللامي» رئيسة لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين في تصريح صحفي إلى أن «أبواب نقابة المحامين مفتوحة أمام ضحايا وذوي المتضررين لملاحقة الجناة من طريق القضاء العراقي». وطالبت اللامي «الحكومة بإجراء تحقيقات في ما نشره هذا الموقع من معلومات قال إنها وثائق للتأكد من طبيعة القرائن التي يتحدث عنها ويكيليكس للوقوف على الخروقات التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية». وعلى رغم أنها اعتبرت «كل ما يثار إلى الآن ضجة إعلامية حول معلومات يمكن أن تكون حقيقية أو وهمية»، حضت مجلس القضاء الأعلى على «التحقيق بما أشير إليه من اعتقالات عشوائية طالت عراقيين من دون الرجوع إلى القضاء وإلى هنا والأمر يبدو متماسكا قانونيا».

والسؤال الآن يتوجه نحو مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين... وهو على الوجه التالي: هل أن مصدر الوثيقة القانونية هو الذي يؤخذ بالاعتبار أم الوثيقة ذاتها وموضوعها وما تكشفه؟؟ وبشكل أدق هل أن وثائق ويكيليكس فقط هي التي سينظر فيها القضاء العراقي أم كل تلك الوثائق التي تحوي اتهامات مثبتة ضد جهات وشخصيات محددة في الحكومة

العراقية والإدارة والقوات الأمريكية وقوات التحالف؟؟ إن الإجابة على هذا السؤال ستحدد حتما معايير القضاء العراقي في التعامل مع اتهامات سكان مخيم أشرف لتلك الجهات ويمكننا قراءة بعضها، بحسب اطلاعنا.

إثر الكشف عن وثائق ويكيليكس عقد في بروكسل مؤتمر لمنظمة تدعى «أصدقاء إيران حرة» وجل أعضائها من الحقوقيين والبرلمانيين الأوروبين، وقد استعرض السيد «جيل باروئل» الرئيس السابق لنقابة المحامين في «فالدواز» الفرنسية الذي ترأس المؤتمر تجربته خلال زيارته لأشرف. ومن هذا الاستعراض وما تبعته من كلمات وتقارير للمؤتمرين إضافة إلى وقائع أخرى يمكننا معرفة خيط الاتهامات التي يوجهها الأشرفيون إلى الحكومة العراقية. يقول باروئل: «أشرف تمثل مجموعة من العلاقات الإنسانية قلما نرى نظيرها ولهذا السبب فإن النظام الإيراني يخاف منها ويسعى جاهدا إلى القضاء عليها». وأشار باروئل إلى الوثائق المروعة حول تدخلات النظام الإيراني في العراق واستنكر جرائم نظام الملالي في هذا البلد وقيام جهات في الحكومة العراقية بمحاربة الأشرفيين بالنيابة عن النظام الإيراني وبالاتفاق معه خلافا لما تقره القوانين الدولية ومنها معاهدة جنيف – البند الرابع.

السيد «تونه كلام» عضو لجنة الشؤون الخارجية وعضو مجموعة العلاقات مع العراق في البرلمان الأوروبي ونائب رئيس لجنة أصدقاء إيران حرة كان المتكلم الآخر الذي قال إنه كان ضمن المجموعة الأخيرة من الزوار الذين زاروا أشرف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ قبل فرض الحصار اللاإنساني على أشرف. [وكنت قد التقيته في مدينة أشرف برفقة السيد «ألخو فيدال كوادراس» نائب رئيس البرلمان الأوروبي في الوقت الذي ثبته عندما كانا ضمن وفد من خمسة برلمانيين أوروبيين يتحرون الوضع في المدينة وعلاقة سكانها بالعراقيين الذين تحدث كوادراس وتونه كلام لهم وسألوهم عن طبيعة علاقتهم بالأشرفيين حيث أكدوا أنهم على علاقة مودة واحترام وتضامن وتعاطف وتأييد وكانوا من وجهاء العراقيين من عموم المحافظات ومن رؤساء العشائر العراقيه. كما دار بيني وبين الإثنين حديث، شرحت فيه الانتهاكات التي يتعرض لها العراقيون في مضمار حقوق الإنسان على يد حكومة المالكي وكذلك تواطؤها مع النظام الإيراني لمضايقة بل وحتى قتل الأشرفيين وكانت قضية اختطاف اثنين منهم ببغداد لم تصل إلى حل بعد]. ويقول «تونه» إنه وجد أشرف نموذجا متكاملا من المجتمع الإنساني. وإن النظام الإيراني وبسبب مواقف أشرف السياسية وبسبب أنه يشكل قدوة ومثالا لمجتمع حر في إيران الغد حيث يشكل دافعا لدى الشباب، فإنه

يخاف منه بشـــدة. وهذا الخوف يدفعه إلى تشجيع ارتكاب الجريمة ضد الأشرفيين، وأضاف الســـيد كلام: «الجرائم التي ارتكبت في العراق تؤلم أي صاحب ضمير. وبما يخص أشـــرف فإننـــا حذرنا مرات ومرات بشـــأن الوضع فيه. والآن يتبين أن جميـــع تحذيراتنا كانت على صواب. إننا نقول للأمريكيين إنهم يتحملون مســـؤولية تجاه ســـكان أشرف ولايحق لهم أن يتخلوا عن مســـؤوليتهم بهذا الصدد. إننا في البرلمان الأوروبي أصدرنا قرارا واضحا للغاية بشأن أشـــرف. وطالب نواب الشـــعب الأوروبي في قراره بالاعتراف بحقوق سكان أشرف كأفراد محميـــين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ونحن نطالب بعـــودة القوات الأمريكية إلى أشـــرف وحضور مجدد لفريق يونامي للمراقبة في أشـــرف. حيث غادر هذا الفريق بمغادرة القـــوات الأمريكية». وتابع الســـيد تونـــه كلام بالقول: «إنني أقول هذا الكلام ليس باســـم البرلمان الأوروبي فحسب، وإنما نيابة عن ٤٠٠٠برلماني في عموم العالم المنضوين تحت رايـــة اللجنة الدوليـــة للبحث عن العدالة. وهذا إن دل على شـــيء فإنما يدل على أن القوى الديمقراطية فـــي عموم العالم تتعاطف مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية الحركة المعارضة الإيرانية وتواكب مسارها».

مـــن جانبه أكد الســـيد «محمد محدثيـــن» رئيس لجنة الشـــؤون الخارجية في المجلس الوطنـــي للمقاومة الإيرانية في المؤتمر قائـــلا: «إننا موافقون تماما مع القوى الديمقراطية العراقية مثل الكتلة "العراقية" بقيادة الدكتور "علاوي" التي طالبت بتشـــكيل محكمة دولية لمحاكمـــة المالكي والمتعاونيـــن معه والمتعاونين مع النظام الإيرانـــي في العراق ونعتبرها أمرا ضروريا للغاية». مضيفا: «مع الأســـف لم تدرك بعد جميـــع أبعاد جرائم نظام الملالي والحكومة الخاضعة لنفوذه في العراق. إن الوثائق المكشوف عنها تشمل الجرائم لحد نهاية عـــام ٢٠٠٩، إلا أن معلوماتنا تؤكد أن الجرائم تواصلت على طول عام ٢٠١٠ ولحد يومنا هذا. إن المقاومة الإيرانية وخلال هذه الســـنين الســـبع قد كشفت عن أكثر من ٤٣٠٠حالة معينة من المعلومات حول تدخلات النظام الإيراني في العراق وزودت المســـؤولين المعنيين بها. ومن هذه المعلومات الكشف عن معلومات تفيد بوجود "٣٢٠٠٠عميل عراقي" للنظام الإيراني يتقاضون رواتب من النظام. إننا كشـــفنا عنها قبل أربع ســـنوات». وأضاف محمد محدثيـــن قائلا: «إن تدخلات النظام الإيراني ليس فقط لـــم تتواصل لحد يومنا هذا، وإنما قد زادت وتيرتها كون النظام يريد أن يمهد الظروف لإعادة ولاية المالكي ثانية». ثم أشار السيد محدثين إلى نماذج عديدة من تدخلات نظام الملالي في العراق وإرســـال حمولات الأســـلحة والمجاميع الإرهابية إلى العراق وقدم وثيقة بتأريخ ١١تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ حصلت

المقاومة الإيرانية عليها من داخل قوة القدس وتتعلق الوثيقة بمكتب رئاسة الوزراء العراقية حيث تنص على تكليف مجموعة مسلحة تلقت أوامر من المخابرات الإيرانية بالتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية باستخدام سيارتين مفخختين في بغداد في شارع «كرادة مريم» تستهدف وزارات الدفاع والهجرة والمهجرين والإسكان. إن هذه الوثيقة تؤكد بوضوح مدى خضوع المالكي لتنفيذ أجندة وأطماع النظام الإيراني. وتابع محدثين قائلا: «مع الأسف ورغم كثرة النماذج الواضحة فإن الحكومة الأمريكية وبسبب سياسة المساومة التي تنتهجها وكذلك بسبب سياسه الحوار المفتوح التي اعتمدها أوباما خلال السنوات الأخيرة، فإنها بالفعل تجعل النظام الإيراني يتمادى في غيه في تسويق الإرهاب وممارسة الانتهاك الهمجي والمنهجي لحقوق الإنسان.

ومن الأمثلة البارزة لهذه السياسة الفاشلة هو تجاهل أمريكا التعهدات الدولية التي تتحملها على عاتقها فيما يتعلق بأشرف وخرق الاتفاق الذي أبرمته مع سكان أشرف كلا على انفراد وهم أفراد محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. نحن والحقوقيون والمحامون لأشرف واللجان البرلمانية طلبنا مرات عديدة في عام ٢٠٠٨ من المسؤولين الأمريكيين عدم تسليم حماية سكان أشرف إلى القوات العراقية وحذرنا من أن هذا النقل سيكون بمثابة الترحيب بكارثة إنسانية. ولكن جاء رد الحكومة الأمريكية أن الحكومة العراقية قد تعهدت بالتعامل الإنساني مع سكان أشرف حسب القانون الدولي والإنساني. إن الوثائق المنشورة تؤكد بوضوح أن تدخلات النظام الإيراني والسلوك العدائي لحكومة المالكي ليس فقط لم تنخفض في عهد الرئيس أوباما فحسب، وانما زادت وتيرتها. إن الممارسات التعسفية بحق أشرف خلال العامين الماضيين وخاصة الجريمة المروعة التي ارتكبت في ٢٨ و٢٩تموز/ يوليو ٢٠٠٩ مما أدى إلى مقتل ١١ من السكان والحصار اللا إنساني المفروض على أشرف منذ عامين والتعذيب النفسي المستمر منذ ٩شهور باستخدام ٨٠مكبرة صوت تشكل نماذج لهذه الاجراءات».

وخلص محدثين إلى القول: «من أجل الخروج من هذا الملف المليء بالجرائم والتواطؤ فعلى أمريكا أن تتخذ الإجراءات التالية فورا:

أولا: إنهاء تدخلات النظام الإيراني في العراق وتشكيل محكمة دولية للنظر في جرائم المالكي والمتعاونين معه وأزلام النظام الإيراني في العراق بسبب الجريمة ضد الإنسانية.

ثانيا: شطب اسم مجاهدي خلق من قائمة أمريكا للمنظمات الإرهابية وهي جزء من

السياسة الخاطئة الأمريكية.

ثالثا: تولي حماية سكان أشرف من قبل أمريكا وحضور القوات الأمريكية وبتبعها حضور فريق يونامي للمراقبة في أشـــرف وخروج القوات العراقية من داخل أشرف وذلك للحيلولة دون وقوع كارثة جديدة.

رابعا: التأكيد من جديد على أن ســـكان أشرف هم مازالوا أفرادا محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ويجب أن يتمتعوا بحقوق الحمايات الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات وكذلك العمل على إنهاء الحصار الجائر المســـتمر منذ ٢٢شهرا على أشرف وإنهاء التعذيب النفســـي الذي يمارس ضد الأشرفيين منذ ٩أشهر وإبعاد عناصر وزارة المخابرات الإيرانية المتواجدة بشكل غير قانوني والمسنودة من قبل الحكومة والقوات العراقية في مدخل وجنوب أشرف».

ومن الجدير ذكره هنا أن عملية اقتحام مخيم أشرف التي جرت في تموز/ يوليو من العام الماضي وراح ضحيتها ١١لاجئا من ســـكان المخيم وأصيب المئات بسبب إطلاق الرصاص الحي واستخدام الهراوات ذات المسامير وصهاريج الماء الساخن التي تسببت بحروق وكذلك الدهـــس بالعربات، تلك الجريمة المروعة موثقة بالصوت والصورة، كذلك جرى اعتقال ٣٦ لاجئـــا لمدة ٧٢يوما قضوها مضربين عن الطعـــام دون أن تبالي بهم الحكومة العراقية وقد كانوا على وشك الموت بحسب الأطباء الذين فحصوهم. كما أنها عطلت تنفيذ قرارات القضاء العراقي بإطلاق سراحهم نتيجة عدم توفر قاعدة قانونية لاعتقالهم!!

وفي تقريره الذي قدمه باســـم اللجنة الدولية للبحث عن العدالة «أي.إس.جي» قال نائب رئيـــس برلمان الاتحاد الأوروبي ألخو فيدال كوادراس: «كنا عارفين تماما عن الأوضاع في أشرف هذه المســـألة وخصوصا في السنتين الماضيتين وقد أشرنا في بياناتنا ورسائلنا إلى المسؤولين في الولايات المتحدة والأمم المتحدة والعراق مرارا وتكرارا إلى الأعمال القمعية الإجرامية في مخيم أشـــرف، مقر ٣٤٠٠معارض إيرانيين، لكن من المؤســـف قلما تم اتخاذ إجراءات وقائية فعالة حتى الآن. لذا، نود الإشارة هنا إلى ما يأتي:

١- نؤيـــد منظمة العفو الدولية بالكامل حيث تدعو الولايـــات المتحدة الأمريكية للتحري حول مدى كون المســـؤولين في الولايات المتحدة على علم بتعذيب المعتقلين من قبل قوات الأمن العراقية بعد أن ظهر الدليل الجديد في الملفات المنشـــورة من قبل منظمة ويكيليكس. إننا نوافق منظمة العفو الدولية بأن هذه الوثائق تؤكد ارتكاب السلطات الأمريكية خرقا جديا

للقانون الدولي عندما سلمت آلافا من المعتقلين إلى قوات الأمن العراقية التي كانت السلطات الأمريكية تعرف أنهم سيتعرضون للتعذيب وانتهاك حقوقهم.

٢- تكشف الوثائق المنشورة أن الحكومة الأمريكية عرفت بالتفصيل حول التدخلات العسكرية والإرهابية والسياسية للنظام الإيراني في العراق. فكتبت صحيفة "نيويورك تايمز" يوم ٢٣تشرين الأول/ أكتوبر أن كشف تقارير الجيش الأمريكي يأتي بمثابة إنذار بأن إيران تكسب السيطرة على العراق في العديد من مستويات الحكومة العراقية... وكتبت «النيويورك تايمز» أيضا أن التقارير أوضحت بأن المسابقة القاتلة بين الميليشيات المدعومة من النظام الإيراني وبين القوات الأمريكية مستمرة بعد أن أراد الرئيس أوباما أن يفتح حوارا دبلوماسيا مع زعماء إيران وبعد إبرام الاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق على سحب أمريكا قواتها من العراق بنهاية الـ٢٠١١... لذا، ندعو إلى الكشف عن كامل تدخلات النظام الإيراني الإرهابية والعسكرية والسياسية في العراق.

٣- بقدر تعلق الأمر بمخيم أشرف إن الوثائق المسربة تضع مسؤولية جسيمة على عاتق الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة وكل الأطراف الدولية ذات العلاقة.

الحقيقة الأولى التي كشفتها هذه الوثائق هي أن الحكومة والقوات العراقية ليستا فقط تفتقران إلى الأهلية والقدرة لحماية سكان أشرف وإنما تصبحان بسهولة أداة طيعة بيد النظام الإيراني لقمع معارضتها. هذا ما يؤكد النداءات المتكررة وجهتها اللجنة الدولية للبحث عن العدالة لإعادة تواجد القوات الأمريكية وكذلك فريق المراقبة التابع ليونامي في أشرف لكي تمنع كارثة إنسانية أخرى مثل ما حدث في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٩ على أيدي القوات العراقية والنظام الإيراني.

٤- في عام ٢٠٠٨ حثثنا السلطات الأمريكية أن لا تحول حماية سكان أشرف إلى القوات العراقية وحذرناهم بأن هذه ستكون مقدمة لوقوع كارثة إنسانية. أنا ترأست وفدا يضم ٥أعضاء في البرلمانين الأوروبي والنرويجي زار أشرف والتقى بسكانه والعراقيين والأمريكان ويونامي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ وأحسسنا ولمسنا بوضوح إمكانية وقوع كارثة محتملة. وفي اليوم الأخير من زيارتي لأشرف وفي رسالتي إلى الرئيس بوش دعوته أن لا يسلم حماية أشرف إلى القوات العراقية لأن ذلك سيكون انتهاكا صارخا للقانون الدولي. أنا كتبت رسائل مماثلة إلى المسؤولين الآخرين في إدارة الرئيس بوش وكذلك في إدارة الرئيس أوباما ولكن في كل مرة تلقيت إجابة واحدة وهي: "قدمت الحكومة العراقية

ضمانات مكتوبة إلى الحكومية الأمريكية أن تقوم بالتعامل الإنسـاني مع سكان مخيم أشرف طبقـا لالتزاماتها الدولية". وقد حذرنـا الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت أن تعهدات حكومة خاضعة لنفوذ النظام الإيراني لا تؤتمن ولا توثق بها إطلاقا.

٥- تشـير الوثائق المسـربة جيدا إلى أن تدخلات النظام الإيرانـي في العراق والأعمال الإجرامية لحكومة المالكي ليست فقط لم تخفف في عهد الرئيس أوباما، وإنما قد تم تشديدها وتكثيفها أيضا. أما الأفعال القمعية ضد أشرف خلال السنتين الماضيتين، فهي تتضمن أعمالا وحشية خصوصا في يومي ٢٨ و٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ وعامين من الحصار القاسي على أشرف والتعذيب النفسي لسـكانه منذ ٩أشهر بواسطة ٨٠مكبرة صوت قوية. هذه الوثائق تؤكد أيضا بأنه من المرجح للغاية أن ترتكب القوات العراقية المؤتمرة بإمرة المالكي مذبحة أخرى وأن مخاوفنا من وقوع كارثة إنسانية أخرى والتي كنا نبديها مرارا وتكرارا في السنة الماضية كانت مبررة وصحيحة ودقيقة.

٦- لا شك في أن نقل مهمة حماية سكان أشرف إلى القوات العراقية كان انتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية جنيف الرابعة التي اعترفت الولايات المتحدة رسـميا في عام ٢٠٠٤ بكونها تشمل موقع سكان المخيم حيث اعتبرتهم محميين بموجب هذه الاتفاقيه. إن هذا الموقع والحقوق والحماية الناجمة عنه لم يكن إطلاقا يجوز إلغاؤه من دون حسم أمر الأفـراد المذكورين وإن أي تحرك فـي هذا الإطار كان انتهاكا للقوانين الدولية. وإضافة إلى ذلك وقعت القوات الأمريكية اتفاقية مع كل من سكان مخيم أشرف على انفراد على أن تتولى حمايتهم حتى حسم أمرهم نهائيا وذلك مقابل نزع أسلحتهم.

٧- إن المادة الـ٤٥ لاتفاقية جنيف الرابعة تنص على ما يأتي: "لا يجوز أن تنقل الدولة الحاجزة الأشخاص المحميين إلى دولة طرف في هذه الاتفاقية إلا بعد أن تتأكد من أن الدولة المذكورة راغبة في تطبيق الاتفاقية وقادرة على ذلك". إن الوثائق المسـربة تظهر بوضوح أن أمريكا كان لديها ما يكفي من الوثائق والمسـتندات والأدلة قبل نقلها مهمة الحماية إلى القوات العراقية وحسب تقارير القوات الأمريكية لتتمكن من رفض وعود وتعهدات الحكومة العراقية بأنها سـتلتزم بالمقاييس الدولية حيال سـكان مخيم أشرف وكانت لديها أدلة كافية علـى كون الحكومة العراقيـة لا تقدر على تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة ولا تريدها ولا ترغب فيها وذلك بسبب اطلاع القوات الأمريكية على موضوعين: "الأول مدى تدخل ونفوذ النظام الإيراني في العراق والثاني الانتهاك المنهجي والوحشـي لحقوق الإنسان من قبل الحكومة العراقية".

٨- تنـــص المادة ٤٥ لاتفاقية جنيف الرابعة على ما يأتي: "فإذا تم نقل الأشـــخاص المحميين على هذا النحو، أصبحت مسؤولية تطبيق الاتفاقية تقع على الدولة التي قبلتهم طـــوال المدة التي يعهد بهم إليهـــا. ومع ذلك، ففي حالة تقصير هـــذه الدولة في تطبيق أحكام الاتفاقية في أي نقطة هامة، يتعين على الدولة التي نقلت الأشـــخاص المحميين أن تتخذ بعد إشـــعار الدولة الحامية بذلك، تدابير فعالـــة لتصحيح الوضع أو أن تطلب إعادة الأشخاص المحميين إليها. ويجب تلبية هذا الطلب".

إن هـــذه المادة توجب بوضوح وفي الظروف الراهنة على القوات الأمريكية أن تقوم بالاستعادة العاجلة لمهمة حماية أشرف.

ونظـــرا لما تقدم، إن اللجنة الدولية للبحث عن العدالة إذ تؤكد ضرورة الكشـــف عن كل الوثائق المتعلقة بالتصرفات القمعية للقوات العراقية ضد سكان مخيم أشرف، تطالب باتخاذ الخطوات العاجلة التالية لمنع وقوع كارثة إنسانية أخرى في المخيم:

أ- أن تعود وتتمركز القوات الأمريكية وبالتالي فريق المراقبة التابع ليونامي في مخيم أشرف لتضمنا حماية سكان المخيم وإعادة مقاييس التعاملات المتقابلة إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٩ أي عندما كانت القوات الأمريكية هي التي تتولى حماية المخيم.

ب- انتقال القوات العراقية إلى خارج مخيم أشـــرف أي إلى المباني والمنشآت الواقعة فـــي خارج المخيم والتي كان ســـكان المخيم قد أهدوها لهم فـــي مطلع عام ٢٠٠٩ لهذا الغرض، وذلك لأن هذه القوات كانت ومازالت تمارس أعمالا قمعية ضد سكان أشرف.

ج- الإدلاء بتصريحات تؤكد من جديد أن ســـكان مخيم أشرف مازالوا أفرادا محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ويجب أن يتمتعوا بالحقوق والحماية الأساســـية المدرجة في الاتفاقية المذكورة، كما يجب رفع الحصار اللا إنساني عنهم والذي فرض عليهم منذ ٢٢شـــهرا ولحد الآن وإنهاء التعذيب النفسي لســـكان أشرف والذي يستمر منذ ٩أشهر وحتـــى الآن وإبعاد عناصر وزارة المخابرات الإيرانية عـــن مدخل ومحيط المخيم حيث يتواجدون وينتشـــرون بطريقة غير قانونية في مدخل أشرف وضلعه الجنوبي وهذا ليس إلا باعتمادهم على الحكومة والقوات العراقية».

ويمكن تلخيص كل هذا الكلام بالقول إن التدخل والنفوذ الإيراني في العراق يثير قلق اللاجئين الإيرانيين في أشـــرف من احتمالات تكرار ما حـــدث في تموز/ يوليو من العام الماضي واستمرار تصاعد إجراءات الحصار الحكومي العراقي إرضاء لحكام إيران.

وهناك قضية مهمة جدا يطرحها الأشـــرفيون اتهاما للحكومة العراقية، هي مســـالة اختطاف اثنين من رفاقهم في المخيم أثناء تواجدهما للتســـوق في بغداد، واللذين مازالا مجهولي المصير. ومن المؤلم أن المجتمع الدولي صمت على هذه الجريمة. وفي حينها أصـــدرت منظمة مجاهدي خلق عدة بيانات حول مســـألة الاختطـــاف هذه نورد منها هذا البيان حيث أوردت المنظمة تفاصيل الاختطاف على النحو التالي:

في الســـاعة ١٢:٣٠ من ظهر يوم الخميس ٤آب/ أغســـطس ٢٠٠٥ اختطف اثنان مـــن أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وهما الســـيدان «حســـين بويان» و«محمد علي زاهدي» في شـــارع «الكرادة» خارج ببغداد من قبل القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخليـــة العراقية بينما المخطوفـــان هما من الأفراد المحميين بموجـــب اتفاقية جنيف الرابعة.

وحســـب شـــهود في الموقع وأهالي المنطقة وأصحاب المحـــلات القريبة من موقع عملية الخطف فإن الخاطفين ارتكبوا هذه الجريمة اللا إنسانية مستقلين عجلتين للشرطة العراقيـــة ذات اللون الازرق – والأبيض الخاصة بالشـــرطة وخـــط أصفر اللون مزدوج (يمتد من أعلى سطح السيارة إلى البانيد). وكان في كل سيارة أربعة ركاب ملتحين وهم مـــن قوات ٩ بدر في جناح الأمن الخاص في وزارة الداخلية العراقية حســـب قول مركز الشرطة في الموقع. وكانت إحدى السيارتين من طراز «شوفر» موديل ٢٠٠٢ والأخرى من طراز «نورميكا». وتفيد التقارير أن المخطوفين اقتيدا في بداية الامر إلى طابق من مبنى وزارة الداخلية بحجة كونهما معتقلين.

ولم تؤد المساعي لمراجعة الشرطة والسلطات الحكومية بعد إلى نتيجة ولم يتبن أحد في وزارة الداخلية مســـؤولية هذه العملية ولم تتوفر أية معلومة عن المخطوفين. وبعد مضي ٤أيام على الحادث زالت إمكانية وجود أي خطأ في الاعتقال بســـبب التشـــابه أو الاشتباه.

إن منظمـــة مجاهدي خلق الإيرانية تحمل بالتحديـــد وزارة الداخلية العراقية والقوات الخاصة التابعة لها مســـؤولية ســـلامة المخطوفين الاثنين وتطالب قيادة القوات متعددة الجنسيات في العراق باتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة للحفاظ على سلامة وأمن «الأفراد المحميين» بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

المخطوفان «محمد علي زاهدي» و«حسين بويان»

وهذا بيان أصدرته القوات متعددة الجنسيات بشأن الاختطاف:

القوات متعددة الجنسيات

مركز الاستعلامات الصحفي المشترك

بغداد، العراق

http://www.mnf-iraq.com

٠٢٩٩ / ٠٣٢١ / ٠٣٢٠ / ٧٠٣,٢٧٠,٠٣١٩

١٤آب/ أغسطس ٢٠٠٥

اختطاف اثنين من أعضاء مجاهدي خلق

بغـداد، العراق – اختطف اثنان من أعضاء مجاهدي خلق الإيرانية في ١٤آب/ أغسـطس شرق بغداد خلال زيارة إلى العاصمة لتوفير المواد التموينية. ويعتبر هؤلاء أشخاصا محميين طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

وتدين قوات متعددة الجنسيات بقوة اختطاف الرجلين المذكورين المحميين طبقا لاتفاقية جنيف.

وفور اطلاع القوات متعددة الجنسـيات على الاختطاف طلبت فورا من الشرطة العراقية، التحري حول الموضوع والمسـاعدة في محاولة العثور على المفقودين. كما بحثت وحدات القوات متعددة الجنسـيات في العديد من مراكز ووحدات الشـرطة ومحطات وزارة الداخلية

وأبلغت مجموعة العمل للبحث عن المحتجزين التابعة لقوات متعددة الجنسيات.

وتقيم مجاهدي خلق حاليا في معسكر أشرف. ونظرا إلى الاختطاف هذا، يتولي المسؤولون المعنيون بإعادة النظر في الأخطار وإجراءات الأمن فيما يتعلق بالتنقل من معسكر أشرف. ولا تزال التحقيقات مستمرة.

ومازال مصير الرجلين مجهولا وقد أنكرت الحكومة العراقية ووزارة داخليتها مسؤوليتها عن اختطاف الرجلين.

إن هذه القضية وحدها تكفي لإقامة دعوى ضد الحكومة العراقية التي تواجه دعاوى أخرى من ذوي ضحايا جريمة تموز/ يوليو التي ارتكبتها في العام الماضي في المحكمة الإسبانية العليا. وفي الحقيقة فإن ما لم يكشف عنه بعد من وثائق تدين الحكومة العراقية بالتعامل غير الإنساني مع اللاجئين الإيرانيين في أشرف وانتهاك حقوقهم الإنسانية، يثير الكثير من القلق ويدفع إلى المطالبة بالتحقيق في ما تعرض ويتعرض له هؤلاء اللاجئون المتفيئون ظل العراق وحمايته. في حين تنصلت الحكومة العراقية حتى عن التزاماتها المكتوبة وتعهداتها الموثقة في التعامل الإنساني معهم، ومن الواضح أن هذه المطالب المشروعة إذا لم تصطدم بمواقف سياسية مسبقة فإن التحقيق فيها وتلبيتها سوف لن يجد أذنا صاغية من القضاء العراقي ما يدفع إلى مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل الذي نراه مشروعا على وفق القوانين الدولية والإنسانية وحقوق الإنسان وما تتعرض له من انتهاكات على يد الحكومة وقواتها.

هذا غيض من فيض من الشهادات التي يمكن وحدها أن تملأ دفتي كتاب ضخم، إنما اكتفينا بما تقدم؛ لأننا نعرف أن أية شهادة أخرى على علو قيمتها وأهميتها، إنما أغنت عنها الشهادات التي أوردنا، إذ لم تغفل جانبا من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام الإيراني، لم تتطرق إليه.

الفصل السابع

منظمة مجاهدي خلق
والتطرف والأصولية الطائفية
الإرهابية العدوانية للنظام الإيراني

منظمة مجاهدي خلق
والتطرف والأصولية الطائفية
الإرهابية العدوانية للنظام الإيراني

قال الزعيم رجوي شارحا نظرية نظام ولاية الفقيه لتصدير التطرف كالتالي:
«الخميني وبما أنه كان عاجزا عن قيادة الطاقة الهائلة المحررة في الثورة المضادة للملكية في مسار الحرية والديمقراطية والتنمية، فقد استنزف جزءا منها في الحرب مع العراق والجزء الآخر سوّقه إلى خارج البلاد بذريعة تصدير الثورة».

فكان واضحا منذ بداية تأسيس نظام الخميني أنه كيان قائم على ركائز أصولية طائفية، وعلى هذا الأساس فإن السمة الأساسية لذلك الكيان هي التطرف وتكفير الآخر، بل وإقصاؤه وتصفيته دمويا. ومن منا لا يتذكر فتوى الخميني بشأن مجاهدي خلق حيث كفرهم وأفتى بإعدامهم جميعا. وبلغ ضحايا هذه الفتوى أكثر من ١٢٠ألفا من أعضاء وأنصار ومؤيدي المنظمة ومن اشتبه إن لهم ميولا إليها مع أن بعضهم وهم من السجناء كانوا يقضون أحكاما بالسجن استبدلت بأحكام الإعدام دون مراعاة الحق والعدالة وقرارات القضاء حتى.

وكان أبسط مثال على التطرف والأصولية الطائفية الإرهابية، المبدأ الخميني المعروف «تصدير الثورة» الذي كانت ثمرته الدموية الحرب العدوانية على العراق والتضحية بالملايين من شباب الشعبين، إرضاء لنزوة الخميني الذي عد تلك الحرب هدية إلهية لحراسة وترسيخ نظام ولاية الفقيه. أما الركيزة الثانية التي تعكز عليها نظام الخميني، فكانت الدستور بفقراته الطائفية التي أعدمت حقوق الآخر في المشاركة في القرار وبناء إيران حرة مؤسستها الحاكمة هي العدالة والمساواة، وحرية التعبير والعقيدة، بل وحتى في الزي وأداء طقوس

العبادة؛ ناهيك عن التفاصيل المدمرة في هذه المضامير حتى في القانون الجنائي العام. ولم يكتف نظام الخميني بتهيئة التربة الإيرانية لزرع شجرة التطرف والإرهاب، بل صدرها إلى عدة بلدان في المنطقة العربية كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين وفي الشرق الأدنى والأقصى وإفريقيا وحتى أوروبا وأمريكا وأمريكا اللاتينية. كما أنه منذ احتلال العراق وإسقاط نظام صدام بدأ النظام الإيراني حملة تغلغل شرسة في الكيان العراقي أرضا ومجتمعا وسياسة واقتصادا، وعملاء مكنهم من مقاليد السلطة، وثقافة روجت للطائفية والتطرف والإرهاب الذي لم يلبث أن فرخ العديد من الحركات الإرهابية وعلى رأسها «داعش» وهو ما حذرت منه منظمة مجاهدي خلق مبكرا. وقد برهنت السنوات الـ١٢ التي مرت على العراق بعد الاحتلال صدق رؤية المنظمة ودقتها. ويحضرني هنا ما كانت ترده رئيسة جمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية السيدة مريم رجوي من أن التغلغل والاستحواذ والتدخل الإيراني في العراق أخطر مائة مرة من حصوله على القنبلة النوويه وقد ثبت ذلك حقا. فالنفوذ الإيراني في العراق كان البيئة التي هيأت وأثمرت الإرهاب والتطرف وسياسة الصراع الطائفي التي استبدلت بها إيران الملالي وعملاؤها وأزلامها الصراع السياسي الوطني وعبرها تمكنت من التوغل إلى سوريا ولبنان وفلسطين واليمن وليبيا. وقبل اثنين وعشرين عاما أي في عام ١٩٩٣ نشر «محمد سيد المحدثين» وهو عضو مسؤول في المنظمة والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، كتابه المعنون «التطرف الإسلامي تهديد عالمي جديد» بيّن فيه دور النظام الإيراني في نشر التطرف وترسيخ الطائفية والإرهاب في المنطقة العربية وعموم العالم وهوما ثبت فعلا خلال الأعوام التي تلت وحتى قبل أيام حين قال خامنئي في صلاة عيد الفطرمستغلا اتفاق إيران والسداسية واحتمال إطلاق أموال إيران التي تقدر بمائة مليار دولار: إننا سوف نستمر في دعم أصدقائنا. ويقصد عملاء النظام في سوريا والعراق ولبنان واليمن.

ومن قبل نشر كتاب سيد المحدثين أيضا ولسنوات عديدة كانت المنظمة تنبه إلى مساعي تصدير التطرف الإيراني وستجد ذلك موثقا عزيزي القاريء بالتفصيل في ثنايا فصول هذه الدراسة، عبر شعار تصدير الثورة وطريق تحرير القدس يمر من كربلاء. وقد حصدت الدول والشعوب العربية ثمار إهمالها تحذيرات المقاومة الإيرانيه كل تلك السنوات التي في كرها وتواليها نعاين مصداقية تلك التحذيرات وندفع ثمن إهمالنا أرواحا وكرامة، لكننا الآن نلمس صحوة عراقية أرخنا لها في ٣١تموز/ يوليو ٢٠١٥ تمثلت في التظاهرات والاحتجاجات الشعبية العارمة ضد النظام الإيراني وعملائه ونخشى أن تجهضها أيادي الملالي لأنها

تستهدف عملاءهم والفساد الذي زرعوه في العراق والسلب والنهب والسرقات وإهدار حقوق الشعب والتطرف والإرهاب والقمع وانتهاك حقوق الإنسان، هذه الصحوة التي يخشى الملالي أن تطرق أبوابهم هم أيضا.

لقد تكشفت أوراق النظام الإيراني الدموية على يد منظمة مجاهدي خلق مرارا وتكرارا، إنما للأسف لم تجد آذانا صاغية من العالم والمجتمع الدولي الذي بدأ صحوة متأخرة حين شاهد سرطان الإرهاب يستفحل بفعل السياسات التي انتهجتها ولاية الفقيه الحاكمة في طهران، وعلى سبيل المثال في مؤتمر صحفي عقدته المقاومة الإيرانية بلندن وشاركت فيه نخبة من المفكرين والمتابعين المتخصصين بالشأن الإيراني والشرق الأوسط وما يتعلق بالأديان والمذاهب والتطرف والإرهاب، شخص النظام الإيراني على أنه الينبوع الذي يستقي منه التطرف والإرهاب أيديولوجيته وأحكامه. كان المؤتمر قد عقد في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥تحت لافتة «التطرف الإسلامي التهديد العالمي الجديد» وهو شعار قديم لمنظمة مجاهدي خلق شخصت فيه مبكرا هوية النظام الإيراني كنظام يعتمد التطرف عقيدة بسمة الأصولية الطائفية الإرهابية ويبشر بها وينشرها دون رادع وعلنا أو تحت بعض الأستار والأغطية المكشوفة كالمنظمات الثقافية والتبشيرية الإسلامية. من هنا يكتسب جهد منظمة مجاهدي خلق في فضح طبيعة نظام ولاية الفقيه ليس بعده النضالي المحلي وحسب، وإنما بعده الإنساني

وقد شارك فيه الأستاذ «جلال كنجئي» رئيس لجنة المذاهب وحرية الأديان في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والبروفيسورة «أليسون أسيتر» أستاذة العلوم السياسية من جامعة «وست أوف إينغلند» في «بريستول» والأب «رايدر وايلي» من الكنيسة البريطانية والسيدة «إليزابث سيدني» رئيسة الاتحاد الدولي للنساء المناهض للتطرف ومن أجل المساواة بالإضافة إلى المحامية «آزاده ضابطي» نائب رئيس جمعية المحامين البريطانيين الإيرانيين وقد ألقوا كلمات كاشفة في المؤتمر.

وكانت السيدة آزاده ضابطي المتكلمة الأولى التي أشارت إلى ٢٦ عاما من سلطة الاستبداد الديني الحاكم في إيران وأكدت على ضرورة المزيد من التعاون الدولي ضد ظاهرة التطرف المشؤومة التي ينبض قلبها في طهران.

ثم تحدث الأستاذ جلال كنجئي وقال إن التطرف لم يكن ظاهرة دينية وإنما كان اتجاها سياسيا ذا رغبة جامحة للهيمنة واستخدم دين الإسلام وسيلة «للسلطته المطلقة» مشيرا

إلى أن المساومة مع نظام الحكم القائم في إيران لتحقيق أهداف سياسية أو تجارية أعطت رسالة واضحة إلى التطرف الإرهابي بأنه قابل للتحمل وغض الطرف عن جرائمه إذا ما كان على السلطة، كما نابت الدول الغربية عن الحكومة الإرهابية القائمة في طهران في قمع المقاومة الإيرانية كرسالة حسن نية للنظام وأدرجت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أهم الحركات المعارضة الإيرانية في قائمة المنظمات الإرهابية الصادرة عن أوروبا وأمريكا. وأشار الأستاذ جلال كنجئي إلى تدخلات النظام الإيراني في العراق ومنها التأثير على مسودة الدستور العراقي وأكد قائلا: «بحسب الفقرة الثالثة من المادة ٢١ التي تهدد حقوق اللاجئين السياسيين فمن المقرر أن يتم القضاء على أهم قوى المعارضة للنظام الإيراني أي مجاهدي خلق الإيرانية في العراق بينما تم الاعتراف رسميا بموقعهم كلاجئين شرعيين طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة».

ثم تحدثت البروفيسورة أليسون أسيتر بشأن انتشار ظاهرة التطرف وقالت: «إن كتاب السيد محدثين الذي حمل عنوان التطرف الإسلامي التهديد العالمي الجديد وكتب في عام ١٩٩٣ وحدد آنذاك الإرهاب كوجه ثان للتطرف الإسلامي بينما كان هناك من ترددوا في هذه الاعتراف بهذه الحقيقة غير أن الأحداث اللاحقة أكدت صحة ما ذكره الكتاب». وشجبت البروفيسورة أسيتر إدراج اسم مجاهدي خلق في قائمة الإرهاب وأضافت قائلة: «إن النظام الحاكم في إيران يرتكب الجريمة ولكن الطرف الذي تتم مؤاخذته هو المعارضة أي مجاهدي خلق».

القس رايدر والي دعا في كلمته إلى التصدي لظاهرة التطرف.

ثم تحدثت السيدة إليزابت سيدني وعدت قائمة من الفجائع الاجتماعية والقيود التي يتم فرضها على النساء الإيرانيات وقالت: «ما هو أكثر إيلاما أن الملالي الحاكمين في إيران يقدمون كل تصرفاتهم باسم الإسلام». هذا وتلت السيدة آزاده ضابطي في ختام المؤتمر البيان الختامي وجاء في جانب منه: «إن النظام الحاكم في إيران هو النظام الوحيد في العالم الذي أخذ الإسلام آلة مدمرة. إن هذا النظام لم يأخذ بسياساته الشيطانية أبناء الشعب الإيراني رهائن فحسب، وإنما عرّض السلام والأمن العالميين للخطر. لايمكن تحدي التطرف الإسلامي إلا بنقيضه وهو إسلام تقدمي متسامح وديمقراطي وسكولار (مدرسي)». كما يؤكد البيان الختامي: «إن لجنة "معًا ضد التطرف" تشكلت بهدف تشكيل جبهة موحدة ضد النظام الإسلامي المتطرف الحاكم في إيران وتدعو إلى إحالة الملف النووي للنظام الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليه. كما أن رفع تهمة الإرهاب عن المعارضة

الديمقراطيـــة لهذا النظـــام أي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتوجيـــه التهمة لصاحبها أي الملالـــي الحاكمين في إيران من جملة أهـــداف اللجنة الأخرى. إن لجنة "معًا ضد التطرف" ترفض أية سياســـة مساومة وحل عسكري بالنســـبة لقضية إيران وتعلن عن دعمها لدعوة الســـيدة مريم رجوي رئيســـة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية لإحداث تغيير ديمقراطي في إيران، أو ما اصطلحنا على توصيفه وتسميته بالخيار الثالث».

الباب الأول

أ . إيران الكبرى والدين الإيراني!!

ربما جرى التقبـــل الافتراضي للحديث عن إيران الكبرى كطمـــوح وغاية وهدف للنظام الإيرانـــي بعد نزع ردائه الإســـلامي وإلباســـه الثوب القومي ومن ثم مســـاوقة ذلك الهدف القومي مع السعي القومي لإعادة الإمبراطورية الكسروية إلى الوجود من جديد عبر التثقيف الطائفـــي والتطـــرف والإرهاب الذي بات محـــرك تحويل الصراع الوطني فـــي المنطقة بين الطبقة السياســـية الدكتاتورية الحاكمة والشـــعب المتطلع إلى الانعتاق والحرية، إلى صراع طائفي يمســـك الملالي بحباله ودفته. إنما ما لم يقبل تماما من الكثيرين هو الحديث عن دين إيرانـــي خاص و الاعتراف بأن النظام الحاكم في طهران هو ينبوع التطرف وراعي الإرهاب والأفعـــى التي تفرخه وأن دينه هـــو الدين الإيراني لإيران الكبرى، واجه بعض الاعتراضات ممـــن لم يعرفوا حقيقة نظام ولاية الفقيه أو خدعوا به بســـبب الهوى والميل الطائفي غالبا وبســـبب الجهل وعدم الرغبة في التصديق أحيانا كثيرة. لكن هذا التوصيف لم يأت منا ومن المفكريـــن والخبـــراء والمتابعين المحايدين ومن معارضي النظام وحســـب، وإنما حتى من داخل النظام بشـــكل مباشر وغير مباشر، كما أن دســـتور النظام يعترف بـالاعتداء وتصدير الأزمة والإرهاب والتطرف تحت عنوان «الحماية الكاملة لمستضعفي العالم» و«وحدة العالم الإسلامي»؛ وتم التأكيد على هذا الأمر في المواد «٣ و١١ و١٥٤».

وفي حزيران/ يونيو من هذا العام ٢٠١٥ اعترف ممثل الملا علي خامنئي في «الحرس الثوري» حجة الإســـلام والمسلمين! «علي ســـعيدي»، في حوار مع وكالة الأنباء الإيرانية «فارس» بأن التطرف الشـــيعي من أسباب ظهور التطرف الســـني، في ما يراد له أن يبدو وكأنه مؤشر إلى نوع من الواقعية عند «الحرس الثوري» بعد الهزائم الأخيرة التي مُني بها

في العراق وسورية.

ومن المؤكد أن هذا الاعتراف مطلوب من كلا الجهتين، الشيعية والسنية. ولا شك في أن الاستمرار بتعرية الطائفية وعزلها سيكون خيارا مربحا للجميع، لكن ستبقى مثل هذه التصريحات بلا معنى إن لم تصدر عن فكر ومنطق منسجم ورؤية شاملة، كما يمكن تفسيرها على أنها مسعى تضليلي فارغ ليس إلا ولم يعد ينطلي على أحد.

ومن المفارقات العجيبة لحديث علي سعيدي، أنه في الوقت الذي حذر فيه المنابر الإيرانية من التورط في خطاب التطرف والطائفية، وصف إسلام السعودية بـ«الإسلام التكفيري المتطرف» وإسلام تركيا بـ«الإسلام العلماني» بينما اعتبر الإسلام الإيراني «إسلاما أصيلا». ومن الواضح أن استخدام هذه التلوينات في حفر الخنادق بين المسلمين هي الأساس الذي يقوم عليه التطرف ومن ثم تفريخ الإرهاب الطائفي.

يوجد في الدول العربية السنية الكثير من أمثال حجة الإسلام والمسلمين! علي سعيدي، لكنهم وبعكس سعيدي، لا يملكون سلطة القرار السياسي والعسكري في الدولة، ذلك أنهم إما قلة غير مؤثرة في محيط صانع القرار في بعض الدول أو أنهم أصوات شاردة تروج للتطرف والطائفية داخل التيار الديني السني غير الرسمي.

في حين يشكل التطرف والطائفية في إيران أحد أهم المرتكزات التي يقوم عليها نظام حكم ولاية الفقيه، فالتصور السائد عند الفئة المهيمنة على الحكم، يرى أن الإسلام الإيراني هو الإسلام الحق وغيره إسلام منحرف أو باطل ويكفرونه وأن الجمهورية الإسلامية قاعدة قيام حكومة المهدي المنتظر العالمية، وغير ذلك من الشعارات التي تبرر إلغاء الآخر السني وتجعل من استهداف مقومات وجوده أمرا مشروعا. ومن نماذج المواقف الرسمية الإيرانية المتطرفة والطائفية، نورد ما يلي:

صرح مستشار الرئيس روحاني الخاص في شؤون الأقليات «علي يونسي» أثناء زيارته للكنيست اليهودي في مدينة شيراز في أيار/ مايو ٢٠١٤، قائلا: «السلفية والوهابية في الإسلام تشبهان الصهيونية عند اليهود والمسيحيين المتطرفين (المسيحية الأصوليه)، إنهما تشكلان خطرا على الأمن والسلام العالمي، ويجب بذل الجهود لمواجهتهما».

وفي كلمته في مؤتمر الأقليات مطلع ٢٠١٥، حاول يونسي شرح مشروع «إيران الكبرى» الذي يسعى إلى الهيمنة على مساحة تخص أكثر من عشر دول في آسيا الوسطى والخليج ، فأوضح أن كل سكان هذه الحدود المفتوحة هم إيرانيون وكل اللغات والثقافات

الموجودة هناك إيرانية، ثم أكد أن حدود «إيران الكبرى» متشبعة بـ«الثقافة الإيرانية والدين الإيراني والروح الإيرانية».

وفي آب/ أغسطس ٢٠١٤، حذر «ناصر مكارم شيرازي» وهو من كبار مراجع التشيع الإيراني الرسمي، من التزايد السكاني السني في مدينة مشهد، واتهم السعودية وعلماء السنة في الخليج ، بالوقوف وراء التخطيط لقلب الهرم السكاني الإيراني. ثم دعا قوات البسيج والأجهزة الحكومية إلى التدخل الفوري لإيقاف الزحف البشري السني الذي يهدد الوجود الشيعي في المدينة، داعيا الحكومة إلى الامتناع عن توظيف الأساتذة من أهل السنة في الجامعات الإيرانية.

وفي السنة ذاتها، وصف عضو مجلس الخبراء وإمام جمعة مدينة مشهد، آية الله! «أحمد علم الهدى» تزايد نسبة السكان السنة في مدينة مشهد بالمؤامرة «السعودية الوهابية» التي تستهدف الوجود الشيعي في إيران، ودعا بدوره الأجهزة الأمنية إلى التدخل بشكل عاجل قبل أن تصبح مشهد ضحية للتحجر والوهابية.

وفي شباط/ فبراير ٢٠١٤، علق قائد فيلق القدس «قاسم سليماني» على مناسبة أربعينية الحسين في كربلاء قائلا: «إن مشاركة أكثر من ٢٠مليون شيعي جاءوا حفاة في مراسم أربعينية الحسين بالعراق وعلى مقربة من السعودية، هي بمثابة مناورة عسكرية عظيمة لا يمكن وصفها، إنها استعراض للقوة يفوق أي استعراض عسكري بالطائرات والدبابات والمدافع، وإن كانت هذه أيضا ضرورية».

أما عضو مجلس الخبراء «محمد تقي مصباح يزدي»، عضو مجلس خبراء القيادة، فوصف في بداية ٢٠١٤ الخليفة الثاني «عثمان بن عفان» بالشخص القومي العنصري والمتعلق بالدنيا، وشبهه بعضو في عصابة.

تؤكد هذه النماذج وغيرها كثير، أن إنتاج التطرف والطائفية في إيران لا يأتي من مصادر منفلتة أو غير مسؤولة، بل يصدر عن قيادات رسمية ومؤثرة في القرار السياسي والديني والعسكري الإيراني، وقد نبّه علماء ومثقفون من داخل المذهب الشيعي، إلى خطورة هذا المنزلق على المذهب نفسه.

وما دام ممثل المرشد خامنئي في «الحرس الثوري»، وغيره من الأصوات الرسمية عاجزين عن مواجهة حقيقة إعطاب نظام الجمهورية الإسلامية، فإن إيران ستظل بعيدة عن المنهج المطلوب لحقن دماء شعوب المنطقة، والذي يبدأ بإعادة الاعتبار إلى تراث

التسامح والاعتدال في سيرة أهل البيت النبوي وتجديد النظر في مرتكزات أيديولوجية الثورة الإسلامية نفسها، وما تستند إليه من ثقافة التحريض والثأر والانتقام التأريخي.

والأمر ذاته مطلوب من علماء السـنة والقائمين على الشؤون الدينية في دائرة الإسلام السـني، وإن لم نذهب في هذا الاتجاه باختيارنا، فسـنجد أنفسنا في المستقبل مجبرين على خوض حروب دامية مؤجلة من السقيفة إلى كربلاء وما بعدها.

ب . التطرف والإرهاب الإيراني في المنطقة العربية

هذا العنوان اقتبسته من الدكتور «عبد الغفار عفيفي الدويك» وهو كاتب وأكاديمي عربي معروف في مقال له يعالج هذا التوجه وأورده هنا لأهميته:

التطرف والإرهاب الإيراني في المنطقة العربية

٢٠١٥/١٤/٦

د.عبدالغفار عفيفي الدويك، كاتب وأكاديمي

منذ اندلاع الثورة الإيرانية (التي سرقها الخميني وأسس نظام ولاية الفقيه) عام ١٩٧٩ وإيران تسـعى جاهدة إلى فرض نفوذها وهيمنتها على المحيط الجغرافي المجاور لها، وفقا لأيديولوجيتها المتمثلة في تصدير الثورة (والمسـمى الحقيقـي هو تصدير التطرف) وهي تحاول استعادة عرش كسرى وسلطانه، فقد اتخذت الخمينية التوسعية مسارا عدائيا تصادميا عبر خطين متوازيين، الأول ممارسـة العنف والتصعيد ضد عدوهم الدائم (المسلمون السنة والعرب)، والثاني إظهار عدو وهمي (إسرائيل وأمريكا) بمظهر العدو الحقيقي كغطاء لإخفاء حربها الحقيقية على عدوها الدائم. لقد اتبعت السياسـة الإيرانية الخمينية نهج السياسـات الإسـرائيلية، حيث قامت تلك السياسـة على بث الشـقاق وتفعيل الصراع وإثارة الفوضى والأزمـات وإيقاظ الفتن. وثمة أهداف ودوافع متفاوتـة وراء الأطماع والتدخلات الإيرانية في شـؤون دول المنطقة، منها أهداف أساسية ثابتة وبعيدة المدى وأهداف مرحلية مرتبطة بالتطورات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وعلى رأس الأهداف الأساسـية اسـتعادة الهيمنة الإمبراطورية القومية على المنطقـة، لكن بصورة دينية طائفية عبر دعم الجماعات الشـيعية في المنطقة وإثارة النعرات المذهبية والاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية. ولم تكن مصادفة أن يلتقي مشـروع الشرق الأوسط الجديد «الأمريكي الإسرائيلي»

مع الإستراتيجية الإيرانية الهادفة إلى فرض نفوذها على دول الإقليم والهيمنة على مقدرات كثير من دول العالم العربي.

ففي أفغانستان كان لإيران دور كبير في التخلص من سيطرة حركة طالبان السنية، وذلك بدعم تحالف الشمال المدعوم أمريكيا. ما دفع مسؤولين أمريكيين إلى التصريح علنا بأنه لولا الدعم الإيراني لما تمكنوا من إنهاء الوضع في أفغانستان بهذه السرعة.

وبلغ النفوذ الإيراني مداه في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، فقد دعمت وأسست أكثر من ٥٠ من الميليشيات الشيعية التي تقوم بالتجنيد والقتال في العراق الآن. وهذه الجماعات تقوم بعمليات التجنيد، ومعظم هؤلاء المجندين يتم استخدامهم للسيطرة على المناطق التي من المفترض أن تكون تحت سيطرة الدولة العراقية، وبذلك أصبحت إيران تتمتع بنفوذ هائل في العراق على جميع المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية. من منا لم يدرك أن العراق كان من أهم منافذ كسر الحصار على إيران تحت عين وسمع الإدارة الأمريكية؟!

أما في لبنان فقد تمكنت إيران عبر حزب الله من تحسين شعبيتها أمام المجتمع السني بعد أن ساءت صورتها كثيرا خلال حربها الطويلة مع العراق والجرائم التي يقترفها الشيعة ضد أهل السنة في العراق، لذلك كان حزب الله هو الذي عمل على إظهار إيران بمظهر البلد الذي يواجه إسرائيل والولايات المتحدة، وقد تميزت العلاقة بين حزب الله وإيران بتداخل البعدين السياسي والديني فيها. فحزب الله أصبح ميليشيا طائفية ووكيلا إيرانيا يقوم بالمزايدة على حساب أشقائه العرب، ولعل الأوضاع السياسية الحالية في لبنان أكبر دليل على ما قام به حزب الله وبدعم إيراني من شل الأوضاع السياسية تماما.

وفي سورية، فإن هنالك دعما ملحوظا لنظام الأسد من إيران، كما أن تورط قوات الحرس الثوري الإيراني في الشأن السوري يشير إلى رغبة طهران في الحفاظ على بقاء نظام الأسد مهما كانت التكلفة، وخاصة فيلق القدس الذي اتهمته دوائر عربية وغربية قبل ذلك بالقيام بعمليات إرهابية في العراق وسورية.

والمحاولات الإيرانية الحثيثة للتغلغل في اليمن لم تعد خفية؛ فإيران تستغل حالة انقسام قوات الجيش والأمن اليمنية والأوضاع الاقتصادية السيئة لأبناء الشعب اليمني من فقر وبطالة، إضافة إلى الخلافات الداخلية بين فرقاء الحياة السياسية في اليمن وانتشار جماعات تنظيم القاعدة. وقد كشف تقرير أمريكي أمني صادر عن مركز «ستراتفور» للاستشارات

الأمنية في ولاية «تكساس» عام ٢٠٠٩ عن دور إيراني في عمليات تهريب منتظمة، وقال إنها كانت تتم من ميناء «عصب» الإريتري إلى السواحل القريبة ليتم نقلها لمعقل المتمردين الحوثيين. وأضاف التقرير أن تمركز القوات البحرية الإيرانية في خليج عدن كان لتأمين طرق جديدة لتهريب الأسلحة للتمرد الحوثي. وفي حال أقام الحوثيون منطقة نفوذ مستقلة في الشمال باليمن، يمكنهم من إيجاد منفذ بحري لهم؛ خاصة ميناء «ميدي» الساحلي على ساحل البحر الأحمر والقريب من المياه السعودية وهو ما يمنح إيران نفوذا بحريا إضافة إلى وجودها المسبق في «إرتريا». وهدف إيران بعيد المدى أن يقوم الحوثيون في اليمن بنفس الدور الذي يقوم به حزب الله في لبنان. وأتصور أن نصرالله والحوثي سقطا سقطة الإخوان الإرهابية إثر مشاركتهما في برك الدماء العربية.

[لم يأت الكاتب مع الأسف على دور عاصفة الحزم التي قادها التحالف العربي ضد الأوضاع الشاذة في اليمن في طمر الأحلام والطموحات الإيرانية في الهيمنة على اليمن ومن ثم موانى البحر الأحمر وممراته].

وقد أرادت إيران إيصال فكرها إلى مصر عن طريق باب المندب المتحكم في قناة السويس أحد أهم مصادر الدخل القومي المصري وهي تحاول إيصال أفكارها إلى الشعب المصري من خلال زرع شبكات تجسس لصالحها ونشر الفكر الشيعي فيها تحت ادعاء أن المجتمع المصري هواه شيعي وعقيدته سنية، وهو حق أريد به باطل فلا يوجد مصري يجرؤ على سب السيدة عائشة أم المؤمنين.

وعلى مستوى الوجود في السودان، كان هناك تعاون وتمويل إيراني لعمليات تصنيع السلاح في السودان لصالح المقاومة، ولكن شهدت هذه العلاقة خلافا جوهريا، فاضطر السودان إلى أن يطرد المكاتب الثقافية الإيرانية بسبب اكتشافه أنها تقوم بعمليات تشييع، وكانت هذه بداية تناقض في المصالح لكن الوجود الإيراني بصورة أو بأخرى لازال موجودا في البحر الأحمر.

* تهديد أمن مصر القومي

خلال الـ٣٠ سنة الماضية عايشنا تجارب مختلفة في التعامل مع الجماعات الإرهابية التي استخدمت الدين. ففي بدايات الثمانينات شهدنا حزب الله الذي افتتح شريط العنف السياسي باسم الدفاع عن الإسلام وتحت زعم مقاومة العدو الصهيوني، وهو في الواقع

جزء من مشروع تصدير الثورة الإيرانية المتطرفة لبقية المجتمعات المسلمة وتوازى معها التطرف السني في أفغانستان بما سمي الجهاد الإسلامي، وانغمسوا في الاقتتال هناك. وظل التطرف موجها ضد المجتمعات السنية في العراق وسورية ومصر والسعودية وليبيا والجزائر والمغرب، وسوف تكشف الأيام عن دعم إيران الجماعات الإرهابية السنية مثل «القاعدة» و«النصرة» و«داعش» و«أنصار بيت المقدس».

والتطرف الشيعي يسير في درب تنظيم القاعدة نفسه، ففي العراق أتوقع أن تصطدم ميليشياته لاحقا بعضها ببعض وستستأسد على أبناء المجتمع العراقي، وهي كثيرة مثل «عصائب الحق»، و«كتائب حزب الله» و«حركة النجباء» و«حركة سيد الشهداء» و«جماعة داغر الموسوي»، و«حزب الله العراقي». وها هو صوتها بات يعلو بتكفير وتهديد الشيعة الذين يختلفون معهم.

وفي النهاية لم تكن المنطقة الخليجية ذات بعد طائفي وهذا واضح لمن يدرس التأريخ. وسيعثر على نماذج من التعايش والجيرة بين البيوت والتكافل الاجتماعي والأسري والصلاة بأرض واحدة. وأن التعايش كان سيّد الموقف، بل لم يكن يعرف الجار أن جاره شيعي أو سني، وكانت الغلبة لحسن الظن والأخوة والمحبة والوئام.

التطرف والإرهاب والعدوانية الإيرانية تهدد السلام والأمن الأهلي والدولي والسلامة الإقليمية

٣٠حزيران/ يونيو ٢٠١٢

صافي الياسري

قراءة قانونية في تصريحات السفير السابق لإيران بباريس «خرازي»، تكشف عدوانية النظام الإيراني وروح التطرف والإرهاب التي تتملكه.

- تصريحات «خرازي» كشف بتوجهات إيران العدوانية وتقاطع صريح مع الشرعة الدولية

- الاستهانة بقوة الآخر والتلويح بقهره فعل من أفعال الإرهاب والعدوان والتهيئة للحرب

- تواتر التلويح بسهولة احتلال البحرين عمل إرهابي على الأمم المتحدة التعامل معه

- خصخصـــة التصريحات العدوانيـــة لا يبرئ النظام الإيراني من مســـؤولياته القانونية الدولية

- طهران خططت لاحتلال جزر كويتية إبان مؤامرتها الفاشلة لاحتلال البحرين عسكريا

مدخل تصويري – في مشهد متخيل لمسعى سلمي متحضر لشعوب إيران، تعتذر فيه عن سلوك حكامها الدموي تجاه أبنائها وأبناء شعوب العراق والبحرين ولبنان وسوريا وفلسطين وغيرها، يقف جندي إيراني من معاقي الحرب الإيرانية على العراق عند شاهد قبر الخميني، يقرأ ورقة إدانة لجرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها جمهورية ولاية الفقيه التي أسســـها، مســـتذكرا دورها في نشر التطرف والإرهاب الدولي والتدخل في الشؤون الداخلية لكثير من الـــدول تقاطعـــا، ونص المادة ٧١٢ من ميثاق الأمم المتحدة التـــي حرمت التدخل حتى على المنظمة الدولية في الشـــؤون الداخلية للدول، مرددا بألم وكأن إلى جانبه الآلاف من ضحايا الحـــروب التي دارت على كوكبنا. مـــا ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة «نحن شـــعوب الأمم المتحدة قد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية خلال جيل واحد، مرتين، أحزانا يعجز الوصف عنها».

أتخيل هذا المشـــهد وأنا أقرأ تصريحات ســـفير إيران السابق بباريس «صادق خرازي» وقوله «إذا أرادت إيران احتلال البحرين، فإن الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية».

كذلـــك ما نقلته عنه وكالة أنباء فـــارس أنه «إذا كانت المملكة العربية الســـعودية تريد الدخول في لعبة مختلفة، فمن المؤكد أنها ستكون هشة أمام الرد الإيراني».

وأســـجل التناقض الفاضح بين الأمـــل الذي نتوخاه جميعا – عربا ومســـلمين – نحترم الجيرة والجار، كما تملي عاداتنا وتقاليدنا وأخلاقنا وأحكام ديننا فضلا عن إنســـانيتنا، الأمل الذي رســـم المدخل التصويري أو المشـــهد المتخيل ذاك وبين الواقع العدواني الذي ترســـم صورتـــه الكالحة مثل هذه التصريحات. ولا أكتمكم أني أشـــعر أن أملنا ليس أكثر من عملية خداع للذات الساذجة يمارسها العاجزون أمام حقيقة العدوانية الإيرانية المتأصلة.

* إيران وخصخصة العدوان

ولرب قائل، إن هذه التصريحات لا قيمة سياسية أو دبلوماسية أو قانونية لها على اعتبار

أن صاحبها خارج حلقة المسؤولية والحكم، إنما على وفق نظرة قانونية تستلهم معطيات فقه القانون الدولي وتشريعات الأمم المتحدة تقرأ هذه التصريحات على وفق انتسابها التأسيسي وليس انتساب صاحبها الوظيفي ومركزه وحسب، أي الرحم الذي أنتجها، وإن تبرأ منها على وفق القاعدة الكيسنجرية المعروفة (خصخصة العدوانية الخارجية)، فهي لم تأت من فراغ وليست بأي حال اجتهادا شخصيا مقطوعا عن معين ثقافة الرجل والبيئة الحاكمة التي شكلت نظرته للعلاقات الإيرانية العربية وبشكل أكثر تخصيصا للعلاقات الإيرانية البحرينية وسماتها. وعلى هذه القاعدة قلنا إن إيران تهدد السلام والأمن الأهلي والدولي والسلامة الإقليمية، وهو عنوان دفاع قانوني مشروع على وفق معطيات قراءة التصريحات وبيان جذورها والغايات التي تقف وراءها بغض النظر عن مصدرها ومركزه الرسمي.

* مفهوم تهديد السلم والأمن

ويقصد بتهديد السلم والأمن، تهديد دولة لأخرى بالدخول معها في حرب أو القيام بعمل من أعمال التدخل أو باستخدام إحدى صور العنف أو من خلال وقوع صدام داخل إحدى الدول ويكون ذلك على قدر كبير من الجسامة والعنف، بحيث يؤدي إلى تعريض مصالح الدول الأخرى للخطر؛ فإذا ما حازت أطراف النزاع على صفة «المتحاربين» فإن الأمر يتعدى حدود تهديد السلم والأمن إلى الإخلال به بصفة فعلية ويعد أيضا «تهديدا للسلم تكوين جماعات مسلحة في إحدى الدول وتدريبها بقصد غزو إقليم دولة مجاورة مثلا» ويتضح هذا النشاط حينما تتوفر المعلومات الكافية عن هذه الجماعات لدى أجهزة الدولة المهددة .

وفي حالة تصريحات السفير خرازي، فإنها تقرأ في حدود تهديد السلم والأمن وتبعاته، ولكن هذه القراءة في ظل البيئة العدوانية الإيرانية التي تنشط في خلق مناخاتها ضد البحرين داخليا وخارجيا، يتوفر واقعا وتهديدا، ما يتجاوزها و يمنح المشروعية للتفكير والفعل الاستباقي القانوني المتحوط من انتقالها إلى فعل على الأرض، أو ما أسماه التشريع الدولي حالة الإخلال بالسلم والأمن الفعلية ما يستوجب إجراء قانونيا رادعا لازبا في الحالتين. وأحسب أن البحرين اكتفت بالاحتجاج الدبلوماسي لأنها لا ترغب في تطوير الأمور، مع احتفاظها بحقوقها كاملة في إثارة الأمر بدعوى قانونية دولية في إطار محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن الدولي حين تشاء أو في المنظمات الإقليمية التي تنتمي لها كالجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي.

إلى ذلك وإضافة إلى ظل التهديد الداكن، هناك فقرة تكوين الجماعات المسلحة وتدريبها وتوجيهها وتلقينها ثقافة وأيديولوجيا تتقاطع والثقافة العامة القائمة للبلد وأيديولوجياته ونظامه السياسي والاجتماعي، ولدى البحرين من الأدلة على ضلوع إيران في هذا المسعى ما يكفي لإدانة قانونية ولتوخي إجراءات يمكن أن تستوحى من الفصلين السادس والسابع على وفق ما تتيحه فضاءات المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تبين أن من مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين ولتمكينها من ذلك، يتم قمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدرع بالوسائل السلمية، على وفق مبادئ العدل والقانون الدولي وحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم لتسويتها.

* وسائل ردع العدوان الأممية

والوسائل السلمية هي ما جرى تثبيتها في الفصل السادس وتحديدا في المادة ٣٣ منه التي عينت هذه الوسائل بالأطر السياسية أو الدبلوماسية والوسائل القضائية وكذلك اللجوء إلى طرق حل المنازعات بوساطة المنظمات الإقليمية والتحكيم الدولي، وفي حال فشل الوسائل السلمية واستمرار التهديد بالتفجر ووقوع أعمال عنف وعمليات عسكرية حربية، فإنه يمكن إن لم نقل يتوجب اللجوء إلى الوسائل القسرية بحسب المواد التي ثبتها الفصل السابع من الميثاق أو قياسا على وضع أحكام محكمة العدل الدولية التي عهد الميثاق بتنفيذها بالقوة لمجلس الأمن عملا بأحكام المادة ٩٤ من الميثاق.

والوسائل القسرية أو غير السلمية لحفظ السلم والأمن الدوليين تضمنها الفصل السابع من الميثاق ابتداء بالمادة ٣٩ إلى المادة ٥١ منه (داخل) وحددها بالحالات التي تعالجها وهي أولا حالة الأمن الجماعي المنصوص عليها في المواد ٣٩ و٤٢ و٤٣ من الميثاق، وكذلك حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ ثم حالة استخدام القوة ضد العضو الممتنع عن تطبيق حكم محكمة العدل الدولية عملا بالمادة ٩٤ من الميثاق. وعلى رغم أن مستوى التهديد الذي طرحته تصريحات خرازي من الناحية القانونية لا يرتقي إلى أي من هذه الحالات – التصريحات بحد ذاتها – إلا أن ما تؤشره وهو استشراف واقعي على وفق مجريات وقائع عام واحد فقط من تفاصيل العدوان الإيراني التآمري على البحرين وليس قراءة في النوايا، يضع الكثير من احتمالات تمدد هذا التهديد باتجاهات لا تقرأها عين العقل القانوني الأكاديمي قدر ما تقرأها عين العقل القانوني الواقعي وهو ما يمكن تلمسه في

واقع أن ميثاق الأمم المتحدة لم يضع تعريفا محددا وواضحا للأعمال التي من شـــأنها تهديد الســـلم والأمن الدولي، وعليه فثمة هامش واسع للاجتهادات الفقهية بهذا الخصوص لتحديد مفهوم تهديد السلم وفقا لأحكام المادة ٣٩ من الميثاق، مع أنه استقر الرأي على أن كل عمل صادر عن دولة ينطوي على التهديد بالحرب أو التدخل أو اســـتخدام إحدى صور العنف ضد دولة أخرى، ففي هذه الحالة يقوم تهديد السلم حتى لو لم يتبع ذلك الاستخدام الفعلي للعنف المســـلح (وهذا ما يتعلق بأمر تصريحات خرازي) ومرجع ذلك إلى أن وجود تلك الحالات قد يؤدي إلى قيام التهديد بخطر من شـــأن وقوعه الإخلال بالســـلم، وهي قراءة العقل القانوني الواقعي كما أسميتها.

وهو أيضا الأمر الذي دفع بمجلس الأمن إلى توســـيع مفهوم تهديد السلم والأمن الدولي عقب أحداث الحادي عشـــر من أيلول/ ســـبتمبر حيث اعتبر ما تعرضـــت له أمريكا في ذلك التأريـــخ عملا إرهابيا وقرر بأن جميـــع الأعضاء متفقون علـــى أن الإرهاب جريمة دولية يجب القضاء عليها، وكذلك اعتبر المجلس حيازة بعض الدول لأســـلحة الدمار الشامل مما «يخشى!!؟؟» من أنظمتها وسياستها مع الدول المجاورة عملا من الأعمال التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بدليل إصداره القرار رقم ١٤٤١ بإلزام العراق بفتح حدوده ومنشأته النووية وإعطاء الحرية التامة لفريق التفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل. وهو الأمر الذي ترتب عليه العدوان على العراق وأفغانســـتان واحتلال أراضي العراق بكاملها. كما أنه الأمـــر الذي اعتمدته قاعدة قانونية في التمدد بتصريحات خرازي (قراءة استشـــرافية) إلى أبعد مما عنته ظاهرا أي «استشـــراف الواقع والخشية مما يجر إليه وليس التذرع بالنوايا» فالتذرع بالنوايا عمل غيرقانوني.

* قاعدة القراءة القانونية

كما أني أعتمد في قرائتي القاعدة القانونية التي تأســـست عليها أغلب تشـــريعات الأمم المتحدة – مبدأ حســـن الجوار بين الدول – وقد تكرس هـــذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة منذ تأسيسها وهو يلزم الدول الأعضاء بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها وإن تزيا صاحب التهديد هذا، زيا غير رسمي. كما هو الحال مع تصريحات خرازي إذ أنها ترصف إلى جانب التصريحات العدوانية الأقدم لمسؤولين إيرانيين آخرين سابقين وحاليين بكون البحرين هـــي المحافظة الإيرانية ١٤ في حين أن «مملكة البحرين» شـــخصية اعتبارية (مادية) لها

حقوق وواجبات دولية مثل باقي دول العالم بغض النظر عن مساحتها وموقعها وقوتها، كونها تتمتع بالعناصر المادية لمقومات الدولة من أرض وشعب وسيادة سلطتها الحاكمة وتلك الحقوق تفرض الشرعة الدولية احترامها لا الاستهتار أو الاستهانة بها أو الانتقاص منها، كما أن جوهر العدالة في القوانين الدولية التي تنظم علاقات الدول هو التوازن السليم بين مصالح الدول من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين وحسن الجوار الدولي. وهذا يعني توطيد مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لأن العدالة الدولية تعني منع الحروب والتهديد أو التلويح بها، وهو ما تثبت إيران ولاية الفقيه يوميا أنها ليست على خطه أو أنها على النقيض من ذلك دولة تنضح كل سلوكياتها وتصرفات وتصريحات رموزها الحاكمة القائمة والقاعدة بالعدوانية،

تعني منع الحروب والتهديد أو التلويح بها، وهو ما تثبت إيران ولاية الفقيه يوميا أنها ليست على خطه أو أنها على النقيض من ذلك دولة تنضح كل سلوكياتها وتصرفات وتصريحات رموزها الحاكمة القائمة والقاعدة بالعدوانية، والشيء ذاته تنضح به مؤسساتها الثقافية والأيديولوجية والإعلامية.

وتصريحات خرازي تتقاطع تماما وكل ما له علاقة بمبادئ حسن الجوار، بل أنها تعبير فج فاضح عن عنجهية النظام الإيراني وعدوانيته.

* سوابق إيرانية

وهو ليس أول من صرح بشأن احتلال البحرين، فثمة من عد الخليج كله ملك إيران، وثمة من هدد الإمارات والسعودية. وأبرز سوابق التصريحات العدوانية بشأن البحرين هي دعاوى خطباء الجمعة الإيرانية إلى «فتح البحرين !!؟؟» وإقامة الحكم الإسلامي في المنامة على غرار ولاية الفقيه في طهران!! و تصريحات «شريعة مداري» وهو مستشار إعلامي (ناطق إعلامي باسم إيران في مكتب قائد الثورة الإيرانية المرشد الأعلى خامنئي...!!).

و«علي ناطق نوري» وهو أحد مستشاري مرشد جمهورية الخميني الوريث علي خامنئي وهو رئيس التفتيش بمكتب قائد الثورة وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يعين ويلغي تعيين قائد الثورة المرشد الأعلى الذي هو أعلى سلطة في إيران وتأكيده علنا وفي الصحافة الإيرانية أن البحرين هي المحافظة ١٤ الإيرانية؟؟ وعلى رغم التنصل من تصريحات نوري أو بالأحرى مقاله الذي نشره بهذا الخصوص، فإن ادعاءاته أثارت قلق

العرب جميعا ليس على البحرين وحسب، وإنما على العديد من الأقطار العربية (وتصريحات هؤلاء جميعا بغض النظر عن شخصياتهم لا يمكن اعتبارها تصريحات شخصية، فهي لا تعالج أمورا شخصية وإنما قضايا خطيرة، المساس بالسلام والأمن الأهلي والدولي والشرعة الدولية التي تنضم العلاقات بين الدول). فالادعاء التأريخي بعائدية الجزر الإماراتية الثلاث لها، الذي استندت إليه إيران في احتلالها، هو ذاته الادعاء الذي كرره مستشار خامنئي بعائدية البحرين التأريخية لإيران وهو ذاته المشروع الذي يتلبس أردية البحرين الكبرى وجمهورية البحرين الإسلامية وهو ذاته الذي يكرره العديد من المسؤولين والمؤرخين والمثقفين والكتاب الإيرانيين حول العراق الإيراني، ألا يعطي هذا، «الخشية» التي نتحدث عنها مشروعية قانونية في ضوء تصريحات خرازي المستنسخة عما سبقها!! وبخاصة أن هناك واقعة تأريخية تسجل سابقة عدوانية يقاس عليها، هي احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث!! ونعيد إلى الأذهان هنا تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين حول إيران الكبرى التي تهيمن على أربعة عواصم عربية.

* العرب والعالم يناصرون البحرين

وهو ما يحق للعرب أن يطرحوا في ضوئه تساؤلا قانونيا منطقيا مشروعا، ماذا بعد التهديد باحتلال البحرين؟؟ وهل سينتهي التصريح الجديد بالاحتجاج الذي رفعته الخارجية البحرينية نهاية تصريح ناطق نوري؟ علما أن البحرين كانت أكثر جدية في تعاملها مع تصريح نوري؛ فأوقفت مفاوضات شراء الغاز الطبيعي من إيران ومنعت السفن الإيرانية من دخول مياهها الإقليمية. وموقف البحرين هذا حظي بالتأييد العام لعموم دول العالم والشرعة الدولية حيث اعتبر وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» عندما عرّج على البحرين خلال زيارته إلى المنطقة في حينه، أن دول العالم مطالبة بالتمسك بالشرعية الدولية والإحجام عن التشكيك في سيادة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. كما استنكرت الولايات المتحدة الأمريكية التصريحات الإيرانية بشأن البحرين، وأعربت عن دعمها الكامل للمملكة كحليف رئيسي لها.

دعم قوي حصلت عليه المنامة أيضا من الدول العربية ومن دول كبرى في المنطقة كالسعودية التي حذرت طهران من المساس بأمن وسيادة البحرين، ومصر التي قام رئيسها «حسني مبارك» بزيارة وصفت بالتضامنية إلى البحرين. وكذلك قام العاهل الأردني «الملك

عبد الله الثاني» بزيارة مماثلة. تلت ذلك زيارة تضامنية قام بها الرئيس الفلسطيني «محمود عبـــاس». وعبّرت كثير من الدول عن دعمهـــا للبحرين كالمغرب وتركيا، فيما اعتبر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي «عبد الرحمن العطية» أن أي مساس بأمن البحرين مرفوض وخط أحمر، والآن ألا يمثل تصريح خرازي اســـتهتارا بسيادة البحرين؟؟ وبالمباشر ألا يمثل وهو امتداد لتصريحات تكشـــف نوايا عدوانية وتعد بمشـــاريع عدوانية مستقبلية، رفضتها الشرعة والشرعية الدولية كما بينا تقاطعا والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول؟؟ ويضع بيمين البحرين ورقة دعوى قانونية ضد التوجه العدواني الإيراني الرسمي الذي يلقح وينتـــج هكذا تصريحات تتواتر بين الحين والآخـــر!! وإذا ربطنا تصريحات خرازي بتوقيتها المتزامن ووصول الأوضاع في سوريا عنق الزجاجة وفشل اجتماعات ٥+١ التي جرت في موســـكو في الوصول إلى نتيجة ما يهدد إيران بأســـوأ العواقب على خلفية ملفها النووي، حيث انتهت الاجتماعات في ١٩حزيران/ يونيو المنصرم دون تحديد موعد لاجتماع آخر كما سبق أن أشرنا في أوراق ســـابقه، والقرار القضائي البحريني حول جرائم الكادر الطبي في الســـلمانية؛ ألا يكشف هذا حقيقة دوافع التصريح والغاية منه؟؟ ألا يعني أن ما غاظ خرازي ومن وراءه، الفشـــل الإيراني المتعدد المضامير وإصرار البحرين على اســـتقلاليتها وتعبير القضاء البحريني عن هذه الاستقلالية؟؟

ولماذا نلجأ إلى الاستشـــراف لبيان توجهات النظام الإيرانـــي العدوانية واقعا، والحقائق أمامنا... وعلى ســـبيل المثال كشـــفت الوقائع على الأرض بدلالات مصادر أمنية خليجية أن إيران هيأت فعلا عســـكريا لاحتلال البحرين إبان أحداث شباط/ فبراير وأن خططها العدوانية كانت تستهدف دول الخليج العربية كافة. وقد أوردت نقلا عن تلك المصادرصحيفة «السياسة» الكويتية تفاصيل مهمة من المخطط الإيراني ذاك وقالت: إن «فصلا مهما منه كان يستهدف دولة الكويت، وما شـــبكة التجسس الإيرانية التي كشـــفت وأحيلت على القضاء الكويتي إلا رأس جبل الجليد العائم، إذ كان الهدف احتلال بعض الجزر الكويتية في سياق التدخل البحري الإيراني تحت ستار حماية الشيعة في البحرين، واحتلال بعض الجزر الخليجية».

وأضافت المصادر أن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد في الرياض، اطلع من وزيـــري خارجيتي الكويت والبحرين على المعلومات التي وفرتها الأجهزة الأمنية في الدولتين وكل تفاصيل المخطط التآمري، وفي ضوء ذلك وضعت التوصيات التي افترض أن تتحول في مرحلة لاحقة إلى قرارات تنفيذية.

وأوضحت المصادر أن تنفيذ المخطط بدأ منذ أشـــهر عدة، سبقت شباط/ فبراير ٢٠١١.

وكانت فوضى وأعمال الشغب التي شهدتها البحرين في مؤامرة شباط/ فبراير بداية السيناريو العدواني الهادف إلى زعزعة الجبهة الداخلية البحرينية، وكان مخططا لها أن تستمر ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع تكون خلالها كل محطات التلفزة الفضائية الإيرانية ووسائل إعلام عربية ودولية أخرى قد أظهرت أن ما يجري في البحرين هو عملية إبادة للشيعة في المملكة من خلال أعمال قتل مصطنعة يمارسها عملاء إيران ضد المتظاهرين الذين تبينهم تلك الوسائل على أنهم الشيعة كلهم، ومحاولة إقناع العالم بأن ما يجري هو ممارسة تفرقة عنصرية ودينية طائفية ضد فئة من الفئات ترتكبها الحكومة البحرينية لتبرير طلب حماية إيرانية من بعض «البرامكة الجدد» في البحرين، فتسارع قوات الحرس الثوري الإيراني إلى فرض حصار بحري على المملكة ودول الخليج واحتلال بعض الجزر تمهيدا للقفز على البحرين وفرض أمر واقع جديد في المنطقة.

والآن هل ثمة التباس في مشروعية قراءة تصريحات خرازي على أنها فعل تطرف وإرهاب إستراتيجي عسكري يماثل التهيئة للحرب دون مبالغة؟؟ عبر خلقه بيئة متوترة تطرد الاستثمار وتعطل النشاط الاقتصادي والسياحي والمالي والتجاري فضلا عن تقزيم قدرة السلطة في نظر المواطن بنية إزالة هيبتها والتشكيك في قدراتها على حماية الوطن والمواطن. وهو ما تفعله العمليات العسكرية التي استعيض عنها هنا بخصخصة التهديد لسهولة البراءة منه عبر الادعاء بأن صاحبه لا يمثل جهة رسمية، وما أحسب شريعة مداري وناطق نوري بوظائفهما التي ذكرت، لا يمثلون جهات رسمية، بل هم ينوبون عن أعلى قمم تلك الجهات وينطقون باسمها وهو ما دأب النظام الإيراني على ممارسته مع البحرين حتى بات ذكر مثل هذا العذر مثارا للسخرية.

ج . التقرير السنوي الأمريكي

أيديولوجية التطرف.. التمويل المعقد والتجنيد العالمي

٢٠١٥/٢٥/٦

يفيد هذا التقرير الذي نشر هذا العام ٢٠١٥ أن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست جديدة، إذ برزت في جميع الصراعات الحديثة الكبرى التي شملت جماعات «جهادية». ومع ذلك، عرف النزاع السوري مشاركة المقاتلين الأجانب بصورة لم يسبق لها مثيل.

وقد اعتبر هذا التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية عن تنظيم «داعش» الإرهابي، أن العام ٢٠١٤ شهد تصاعدا ملموسا لنفوذ فصائل «شيعية» مقاتلة على غرار المجموعات القتالية في العراق و«فيلق الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني و«حزب الله» وكلها تقول إنها تسعى إلى صد خطر التهديد الناجم عن تنظيم داعش.

ففي السنوات الماضية، ركزت جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على هزيمة تنظيم «القاعدة». وفي حين يبقى التنظيم الذي نفذ اعتداءات ١١أيلول/ سبتمبر يشكل تهديدا، إلا أنه يعتمد بشكل أساسي على أتباعه الإقليميين – لاسيما تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» و«جماعة خراسان» في سوريا – وبشكل متزايد على أفراد يجدون في عقيدة التنظيم وحيا لهم ولكنهم يتصرفون بصورة مستقلة، ومن دون توجيه خارجي من قادة تنظيم «القاعدة» واليوم، تصدر التهديدات الإرهابية الأكثر خطورة بشكل أساسي عن تنظيم داعش، كونه المحرك الرئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي الذي يثير لهب التطرف.

ويسلط التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام ٢٠١٤ الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرا الضوء على هذا التحول، ويشير إلى أن المسؤولين عن الاستخبارات ومكافحة الإرهاب قد حولوا معظم تركيزهم من تنظيم «القاعدة» – الذي تعرض لسلسلة من الخسائر في القيادة – إلى داعش بعد أن حققت هذه الجماعة مكاسب كبيرة في الأراضي في سوريا والعراق.

يقدم الفصل الأول من التقرير الذي كتبه كل من «ماثيو ليفيت» هو زميل «فرومر ويكسلر» ومدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن، ومؤلف كتاب «البصمة العالمية الواضحة لحزب الله اللبناني» (٢٠١٣) و«ريان يوكيليس» وهو باحث متدرب في المعهد، تقييما إستراتيجيا يقر في مقدمته بأن «الاتجاهات البارزة في الإرهاب العالمي في عام ٢٠١٤ تضمنت استحواذا غير مسبوق لـ تنظيم داعش على أراضي في العراق وسوريا، واستمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم للانضمام إلى تنظيم داعش، وتزايد المتطرفين العنيفين الذين يعملون على أساس منفرد في الغرب». وشهد العام نفسه، بدء تنظيم داعش بـ«توطيد علاقاته مع أتباع محتملين خارج العراق وسوريا»، بمن فيهم جماعات مثل «أنصار الشريعة في درنة» – ليبيا، وجماعة «أنصار بيت المقدس» في شبه جزيرة سيناء المصرية، التي عرفت فيما بعد باسم «ولاية سيناء» التابعة لـ تنظيم داعش.

وفي حين أدت عدة عناصر إلى التنامي السريع لـ تنظيم داعش، تبرز ثلاثة عناصر على وجه التحديد وهي: التمويل والمقاتلون الإرهابيون الأجانب ونشـــر العقيدة المتطرفة بشكل فعال.

ويســـتقي تنظيم داعش معظم قوته من أمواله الهائلة. فقد جمع التنظيم مبالغ طائلة من الأموال من خلال نظـــام تمويل معقد ومتنوع، يبدأ من منظمات «واجهة» تعمل تحت غطاء مؤسســـات خيرية ليصل إلى عمليات بيع النفط في الســـوق الســـوداء وفرض ضرائب على ســـائقي الشـــاحنات المحليين وأصحاب الأعمال وموظفي الحكومة السابقين. ولسوء الحظ، تنبثـــق غالبية إيرادات الجماعة من موارد محصنـــة بمعظمها من التدابير التقليدية المعتمدة لمحاربة تمويل الإرهاب. على ســـبيل المثال، كان تنظيم «القاعدة» يعول بشدة على مانحين أثرياء في الخليج، مما جعله عرضة لإجراءات وزارة الخارجية الأمريكية المتخذة من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية.

وفي المقابل، يجمع تنظيـــم داعش الجزء الأكبر من أمواله من داخل الأراضي الخاضعة لسيطرته. فمن الصعب استهداف العائدات من الأراضي المحلية – عن طريق أنشطة متنوعة مثل الابتزاز والجريمة و«فرض ضرائب» على السكان المحليين، وبطبيعة الحال، بيع النفط والقطـــع الأثرية – بعقوبات أكثر بكثير من الإيرادات الأخرى. كما وســـع تنظيم داعش إلى حد كبير قاعدة إيراداته، عبر «اســـتيلائه على أراضي في العراق وســـوريا على نحو غير مســـبوق». وقد حقق أعظم مكسب مفاجئ له على الأرجح من خلال استيلائه على الموصل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، الأمر الذي ســـمح له بنهـــب المصارف بحرية وفرض ضرائب على العمليات التجارية وابتزاز الســـكان. وفي حين من المســـتحيل معرفة الأرقام الدقيقة، تقـــدر وزارة الخارجية الأمريكية أن «تنظيم داعش قد حصـــل ما يصل إلى عدة ملايين من الدولارات شـــهريا بواسطة شـــبكات الابتزاز المتنوعة والنشاط الإجرامي في الأراضي التي نشـــط فيها». ولكن الضربات الجوية التي شـــنها التحالف ضد تنظيم داعش في وقت لاحق من العام الماضي ساهمت في الحد من الإيرادات الناتجة عن تهريب النفط. كما نجح أعضاء التحالف باســـتعادة جزء كبير من البنية التحتية الخاصة بالطاقة والتي كانت قد وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش، مثل «المصافي المكونة من وحدات تجميعية وخزانات البترول ومراكز تجميع النفط الخام».

وعلـــى الرغم من أن الأموال التي جمعت من خارج الأراضي الخاضعة لســـيطرة داعش تشـــكل هامشا صغيرا نســـبيا من مدخول التنظيم، إلا أن مثل هذه الحالات قائمة على أرض

الواقع وقد تكون آخذة في التزايد. فقد اعتقلت فرنسا شخصين على خلفية «بيع رايات تنظيم داعش وغيرها من الدعاية الإرهابية عبر الإنترنت». وقد عرضت في ألمانيا عدة قضايا على المحاكم – وما زالت قائمة – تتعلق بتمويل الإرهاب الذي يمارسه داعش. وأخيرا، تمكنت الحكومات في بعض الحالات من استهداف أنشطة تمويل تنظيم داعش عن طريق العقوبات التقليدية. فقد جمدت الفيلبين أصول ستة أفراد من عناصر تنظيم داعش و«جبهة النصرة ذراع تنظيم «القاعدة»، كما فعلت بريطانيا مع ستة أفراد آخرين تابعين لـ تنظيم داعش.

* المقاتلون الأجانب

إن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست جديدة، إذ برزت في جميع الصراعات الحديثة الكبرى التي شملت جماعات «جهادية». ومع ذلك، عرف النزاع السوري مشاركة المقاتلين الأجانب بصورة لم يسبق لها مثيل. وقد أشارت التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب في دول العالم إلى هذه الظاهرة في السنوات السابقة، وركزت إلى حد كبير على المقاتلين الأجانب من أوروبا. وأشار تقرير عام ٢٠١٣ إلى أن أعدادا كبيرة من الأوروبيين قد توجهت إلى سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف «جبهة النصرة» وتنظيم داعش.

ويوسع تقرير عام ٢٠١٤ ما نشر في تقرير عام ٢٠١٣ من خلال شرح الدور الهام الذي يضطلع به المقاتلون الأجانب في عمليات تنظيم داعش في العراق وسوريا، وانتشار هذه الظاهرة فيما يتخطى المجتمعات المسلمة في أوروبا وإلى المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم من خلال المجندين المحليين وإستراتيجية وسائل الإعلام الاجتماعية الفعالة التي يستعملها تنظيم داعش. فعلى سبيل المثال، قال وزير الخارجية التونسي «لطفي بن جدو» بأن ٤٠٠مقاتل أجنبي عادوا إلى تونس من العراق وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة التونسية أن أكثر من تسعة آلاف مجند محتمل قد منعوا من مغادرة البلاد. وفي حين كانت مساهمة المقاتلين الأجانب التونسيين كبيرة على وجه الخصوص، إلا أن عدة مواطنين من دول إسلامية أخرى مثل بنغلاديش ولبنان والمملكة العربية السعودية شاركوا أيضا في القتال إلى جانب «داعش». كما أن العديد من الدول غير الإسلامية، مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة، شهدت تطورات مماثلة.

لقد لعبت ظاهرة عدد المقاتلين الأجانب الآخذة في الازدياد دورا فعالا في نمو تنظيم

داعش. ففـــي أعقاب كل انتصار، كان تنظيم داعش يتبع إســـتراتيجية متطورة للغاية قائمة على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف الترويج لوحشيته وإثبات قدرته على العمل كحكومة فعالة. وقد ساعدت هذه الإســـتراتيجية تنظيم داعش على استقطاب آلاف المجندين الأجانب المحتملييـــن في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالـــم. فهذا الخط من إمداد المقاتلين الذي لا ينتهي على ما يبدو قد سمح له باكتساب قوة هائلة وتهديد دول بعيدة خارج منطقة النزاع.

وفي حين بدأت الـــدول بمحاربة المقاتلين الأجانب من خلال تعزيز أمن الحدود، وتكوين قواعد البيانات البيومترية، وتكثيف أنشـــطة المراقبة الاســـتخباراتية، مازالت هذه الظاهرة تغذي التنامي السريع لـ تنظيم داعش. ويقدر عدد المقاتلين الإجمالي في تنظيم داعش ما بين ٢٠ألف و ٣١ألف مقاتل، ويعتقد أن الأجانب يشكلون عددا كبيرا من هذه القوات. وفي حين ســـاهمت بعض الجهود الرامية إلى محاربة مجندين محتملين من المقاتلين الأجانب بتقليص قدرة تنظيم داعش على المحافظة على مجمل قواه المحاربة، إلا أن الظاهرة لا تزال واســـعة الانتشار.

* مكافحة الأيديولوجيا

إن الأيديولوجية المتطرفة لـ تنظيم داعش وتبنيه للعنف الهمجي مكنت بسرعة من جذب انتباه الملايين من جميع أنحاء العالم. فقدرة داعش على تطويع وسائل التواصل الاجتماعي بشـــكل فعال لنشـــر أفكاره، وإعادة نشـــرها بصورة شبه فورية، شـــكلت عاملا أساسيا في نجاحـــه، مما يفســـر الأهمية القصوى التي توليها الجماعة لهذه الوســـائل. وردا على ذلك، شـــرعت حكومات في جميع أنحاء العالم في إنفاذ تدابير صارمـــة لمكافحة التطرف العنيف الذي يمارسه تنظيم «الدولة الإسلامية». وفي حين حققت هذه الجهود بعض النجاح، إلا أن تأثيرها بقي محدودا حتى الآن نظرا لطابعها الجديد نسبيا.

وكما هو الحال في الســـنوات الماضية، يكـــرس التقرير عن الإرهاب في دول العالم لعام ٢٠١٤ أقســـاما خاصة بكل دولة حول مكافحة التطرف العنيف. وفي حين تطرق تقرير عام ٢٠١٣ إلى قوة تنظيم داعش التكتيكية والعســـكرية المتزايدة في العراق وســـوريا، يسهب تقرير عام ٢٠١٤ في شرح تعاظم شعبية التنظيم وانتشار عقيدته.

وتشـــير وزارة الخارجية الأمريكية إلى الطرق التي تعتمدها دول مختلفة لمكافحة عقيدة تنظيم داعش. فقد أعلن الملك الأردني «عبدالله الثاني» في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ أن

على الأردن محاربة الإرهاب والتطرف لحماية نفسه كأمة ولحماية الإسلام المعتدل الذي يضم الغالبية العظمى من مسلمي العالم. وأدلى قادة عرب آخرون ببيانات مماثلة. ومن جهتها، قامت حكومات أوروبية بإصدار قوانين لمواجهة خطابات داعش. فقد حظرت النمسا، على سبيل المثال، استخدام وتوزيع رموز تنظيم داعش وتنظيم «القاعدة» والجماعات الأخرى المرتبطة بهما، في خطوة تهدف إلى منع مجندين محتملين من الوصول إلى تنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى والتماهي معهم.

إلا أن جهود مكافحة التطرف العنيف أتت بنتائج «مختلطة». ففي حين أعاقت القوانين الجديدة التي وضعت خلال عام ٢٠١٤ وبشكل متزايد من قدرة داعش على نقل عقيدته إلى المجندين المحتملين، إلا أن الاستخدام الواسع النطاق والطابع المجهول نسبيا لوسائل التواصل الاجتماعي قد سمحا عموما للتنظيم بأن يبقى متقدما على الحكومات الوطنية بخطوة واحدة. وبالتالي، حافظ تنظيم داعش على حضوره الأيديولوجي في حياة الكثير من المجندين المحتملين الشباب، فاستطاع بذلك استقطاب أتباع من جميع أنحاء العالم بسرعة كبيرة. إن ذلك قد ساعد الجماعة على بناء علاقات مع أتباع محتملين – ولايات – إلى ما هو أبعد من العراق وسوريا، وكذلك الوصول إلى أفراد ضعفاء في جميع أنحاء العالم، يمكنهم دعم الجماعة، أو الانضمام إليها في الشرق الأوسط، أو تنفيذ هجمات «فردية» في بلدانهم الأم.

* الخلاصة

أدت إستراتيجية داعش المخططة بشكل منهجي إلى تناميه السريع. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة الرامية إلى مكافحة هذا التنظيم المتطرف، مازالت هذه الإستراتيجية تثبت نجاحها. فنظام التمويل المعقد والمتنوع الذي تعتمده الجماعة، والتجنيد الفعال للمقاتلين الأجانب، وقدرة التنظيم على نشر أيديولوجيته، جميعها عوامل أدّت إلى تسهيل توسعه انطلاقا من قاعدته الصغرى في شمال سوريا إلى شبه دولة تمتد على مساحات كاملة في شمال سوريا وشمال العراق، تضم الملايين من الناس وعشرات الآلاف من المقاتلين.

ولكن بفضل تعاظم الجهود العالمية التي تسعى إلى مكافحة تنظيم داعش، لم تعد قدرة الجماعة على إحراز المزيد من التوسع مؤكدة. ويبدو أن تنظيم داعش قد بلغ أقصى حدوده الجغرافية والديموغرافية في العراق وسوريا وبالتالي فهو يقوم اليوم بالتفرع عبر إنشاء مجموعات منشقة في أماكن مثل ليبيا واليمن. وعلى الرغم من أن التوسع الكبير عبر احتلال

الأراضي خارج العراق وسوريا أثبت حتى الآن أنه بعيد المنال، وبالرغم من أن عام ٢٠١٤ قد شهد انطلاق الجهود العالمية لمحاربة تنظيم داعش، يبدو أن العناصر التي أدت إلى تنامي التنظيم السريع ستبقيه راسخا في معاقله في المستقبل القريب.

وفي غضون ذلك، يواجه المسؤولون عن مكافحة الإرهاب مجموعة جديدة من المشاكل بفعل تزايد الهجمات «الفردية»، كما هو الحال في أوتاوا وسيدني وبروكسل. وتفيد وزارة الخارجية الأمريكية أن «هذه الهجمات قد تنبئ بحقبة جديدة أصبحت فيها القيادة المركزية لمنظمة إرهابية أقل أهمية، وهوية التنظيمات أكثر مرونة، والأحداث المتطرفة العنيفة أكثر تركيزا على مجموعة أوسع من الشكاوى والأعداء المزعومين الذين قد تتماهى معهم عناصر فردية فتسعى إلى تنفيذ هجمات من تلقاء ذاتها». وفي الواقع، فإن الجمع بين هذه التطورات – أي تنامي داعش كتنظيم يستولي على الأراضي ويقيم ما يسمى بالخلافة، وبروز ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على نطاق غير مسبوق وانتشار الإرهاب العالمي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج للفكر المتطرف العنيف من جهة والهجمات الفردية من جهة أخرى – يترجم إلى تحول نموذجي في طبيعة التهديد الإرهابي العالمي.

تعقيب مهم:

على الرغم من أهمية هذا التقرير في مقاربة الإرهاب في المنطقة وتفحص إستراتيجية والتفاصيل التكتيكية لحراكه وأيديولوجيته وتمويله وأسباب انتشاره وسبل محاربته، إلا أنه بقي بعيدا عن تأشير واقع نشوئه فيما يتعلق بتظيم داعش وجبهة النصر في العراق وسوريا على وجه الخصوص وتنظيمات إرهابية أخرى والبيئة التي هيأها له النظام الإيراني والتي يعترف بها مسؤولوه بقولهم إن التطرف الشيعي كان سببا في أيجاد التطرف السني، كذلك الأيديولوجيا التي تتبعها هذه التنظيمات لا تختلف في خطوطها وأحكامها المتطرفة والإرهابية عن أيديولوجيا وخطوط وأحكام النظام الإيراني، وما لم يقتلع الجذر الأساس (الإرهاب والتطرف الإيراني) فإن الجذع وأغصان شجرة الإرهاب لا يمكن اقتلاعها، بل إنها تهدد بالنمو والانتشار والتوسع، بخاصة أن النظام الإيراني في كل سلوكياته وسياساته التي اتبعها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين إنما كان ينشر حواضن الإرهاب كخلايا قابلة للانقلاب إلى مقاتلين رسميين في صفوف التنظيمات الإرهابية وتوفير الحماية لها عبر كينونتها البحيرة التي يعيش ويتكاثر فيها السمك الإرهابي، كما أن هذه الحواضن والبيئة

التي مازال النظام الإيراني يؤســس لها ويوطدها في أكثر من بلد وجغرافيا هي أيضا عامل جذب قوي للمقاتلين الأجانب ســواء من البلدان الإسلامية والعربية أو من المسلمين السنة في المنفى الغربي.

ولتعزيز ما ذهبنا إليه نورد خطاب تشــخيص وكشف الســيدة رجوي الرئيسة المنتخبة لإيران من قبل المقاومة الإيرانية بهذا الخصوص فقد اعتبرت مريم رجوي، رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، أن الميليشيات الشيعية وتنظيم «داعش» وجهان للتطرف الديني المهدد للأمن والاستقرار، ودعت إلى طرد قوة القدس الإيرانية من العراق ودعم المعارضة السورية المعتدلة ومنع إيران من امتلاك القنبلة النووية، وطالبت بالاعتراف بتطلعات الشعب الإيراني لإسقاط النظام.

قالــت زعيمة المعارضة الإيرانية الســيدة مريم رجوي، إن التطــرف الديني والتطرف الإســلامي بمسميات «داعش» أو الميليشيات الشيعية يجتاح وبشدة المنطقة، بل أكثر منها وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث ظهر الإســلام السياسي مهددا للسلام والاســتقرار عندما سرق الخميني قيادة ثورة شعبية في إيران عام ١٩٧٩ وأقام دكتاتورية دينية. وأشــارت إلى أنه «لمــدة ٣٦عاما كنا قد قاومنا دكتاتوريــة دينية وناضلنا من أجل الديمقراطية في إيران».

وشــددت رجــوي على أن النظام الإيراني يعتبر مصدرا رئيســا للتطرف الإســلامي في المنطقة والعالم، والغاية من هذا التطرف، كما بالنســبة لداعش، هي إقامة خلافة إســلامية وتطبيق الشــريعة بالعنف، وهم لا يعترفون بأية حدود. وقالت إن الاعتداء والعنف يشكلان خصيصتين مشــتركتين للمتطرفين ســواء أكانوا السنة أو الشــيعة، ولذلك فإن البحث عن العناصر المعتدلة فيهما هو مجرد وهم وسراب.

وأشــارت إلى أن هذا التهديد الجديد تقع بؤرته في طهران، حيث أن حكامها يسعون إلى الحصول على الســلاح النووي من أجل تصدير الثورة وضمانا لبقائهم في السلطة. وعبرت عن الأســف من عدم اتخاذ أي إجراء يذكر للحؤول دون اتســاع ظاهرة التطرف الإسلامي، وقالت إن تجربة العقود الثلاثة الماضية تؤكد بأن غياب سياسة حازمة حيال عراب التطرف الديني وبؤرته، أي النظام الحاكم في طهران، سيؤدي إلى تداعيات هدامة وخطيره.

ورأت رجوي أنه صراع بين الجماعات السياســية الديمقراطية والمتطرفين المســلمين جميعا، وما وصفته بـ«الانقسام الاصطناعي» بين السنة والشيعة التطرف الذي أدى ببعض

صانعي السياســة الغربيــة، بما في ذلك إدارة أوباما، للتفكير فــي إيران كحليف محتمل في مكافحة داعش.

جاء ذلك في شهادة لرجوي أمام اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي حول الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة النووية والتجارة، خلال جلسة استماع عقدت في باريس بهذا الخصوص، بعنوان «الدولة الإســلامية داعش: توصيف للعدو». وهذه هي المرة الأولي التي يســتضيف فيها الكونغرس زعيما للمعارضة الإيرانية للحضور في جلسة استماع رسمية فيه .

وأضافت رجوي أن غياب التصدي لتدخل النظام الإيراني في العراق بعد عام ٢٠٠٣مكن هذا النظام من التوغل في العراق وأن يحتله تدريجيا، ويســبب بذلك اتســاعا غير مســبوق للتطرف الديني. وأشــارت إلى أنه في ســياق متصل فإن الجرائم التي ارتكبتها قوة القدس الإيرانية وبشــار الأسد في سوريا وكذلك المجازر والإقصاءات التي مورست ضد السنة في العراق من قبل رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى جانب التزام الصمت من قبل الغرب كلها عززت داعش.

وأكــدت أن نظــام طهران ليس جزءا مــن الحل للأزمة الراهنة فــي المنطقة بل أنه في الحقيقة يشــكل قلبها، ولذلك فإن الحل الحاسم لهذه المشكلة هو تغييرالنظام على يد الشعب والمقاومــة الإيرانية. وأوضحــت أن النظام الإيراني هش وفاقد المناعــة للغاية، وكما كان مشــهودا طيلة انتفاضــة ٢٠٠٩ فإن الأغلبية الكبرى من الشــعب الإيراني تطالب بتغييره. وقالت إن اســتعراض العضلات من قبل النظام هو عرض خاو وناتج عن السياسة الضعيفة التي اعتمدها الغرب حيال النظام.

وأضافت أن المقاومة الإيرانية وبســبب الدور المحوري لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية فيها، تشــكل قوة ديمقراطية مســلمة وتقدم نقيضا للتطرف الدينــي... وقالت: «نحن نؤمن بإيران ديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، والمســاواة بين الرجل والمرأة واحترام حقوق الأقليات الإثنية والدينية ونؤمن بإيران غير نووية».

وشــددت على أنه من الممكن التغلب والقضاء على التطرف الإسلامي سواء أكان شيعيا أو ســنيا من خلال تشــكيل تحالف دولي وطرد قوة القدس وإنهاء نفوذ النظام الإيراني في العراق والشراكة الكاملة للمكون السني في السلطة وتسليح العشائر السنية ومسكها للملف الأمني المحلي.

وأكدت رجوي على ضرورة دعم ومساعدة المعارضة المعتدلة والشعب السوري لإسقاط دكتاتورية الأسد وإقامة الديمقراطية في هذا البلد... وطالبت بالاعتراف بتطلعات الشعب الإيراني لإسقاط النظام وإنهاء اللا مبالاة حيال الانتهاك البربري لحقوق الإنسان في إيران وضمان الحماية ومراعاة حقوق أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، سكان مخيم ليبرتي في العراق. ودعت إلى دعم وتعزيز الإسلام الحقيقي الديمقراطي والمتسامح لمواجهة القراءات المتطرفة للإسلام السياسي.

وشددت رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية على ضرورة العمل على قطع جميع الطرق على النظام الإيراني للحصول على القنبلة الذرية.

وحضر جلسة الاستماع هذه، «روبرت فورد» السفير الأمريكي السابق في سوريا، و«وليد فارس» الأمين العام لمجموعة مكافحة الإرهاب في جانبي الأطلسي. وقد رحب مسؤولون أمريكيون كبار سابقون في الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدعوة الكونغرس لرجوي للإدلاء بشهادتها حول التطرف الإسلامي... وأشاروا في بيان صحافي إلى أن رجوي باعتبارها امرأة مسلمة داعية لقراءة متسامحة وديمقراطية عن الإسلام وللحريات الفردية وفصل الدين عن الدولة والمساواة بين الرجل والمرأة وترفض تطبيق شريعة المتطرفين، فهي نقيضة لحكام إيران المعادين للمرأة، ونقيضة لجميع المتطرفين الإسلاميين.

وأضاف المسؤولون الأمريكيون أن التجربة التي تحظى بها رجوي باعتبارها شخصية قيادية على رأس حركة شعبية مناهضة للدكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران، تجعلها شخصية مناسبة للإدلاء بشهادتها حول هذا الملف المهم.

كما أن الزعيمة رجوي أكدت مرارا أن النظام الإيراني هو العراب الحقيقي لتنظيم داعش وكل التنظيمات الإرهابية في العالم.

وقد اتهمت نظام طهران بأنه «عراب» تنظيم داعش الذي يسيطر على مساحات واسعة في العراق وسوريا، معتبرة أن هذا النظام يعد مصدرا رئيسيا للتطرف الإسلامي في المنطقة والعالم.

وقالت رجوي في مؤتمر بالفيديو من باريس أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي: إن «نظام الملالي (الإيراني) هو الذي ساهم في خلق تنظيم داعش ومذابح السنة التي ارتكبها في العراق هي التي سمحت بقيام تنظيم الدولة الإسلامية».

وقالت: إنه «رغم الاختلاف البائن بينهما، فإن داعش قريبة جدا من الأصوليين المتطرفين

الذين يحكمون في إيران، وأن الطرفين تعاونا في بعض المناسبات».

وقد عقب على أقوالها الخبير السياسي الأمريكي «رايموند تانتر» وقال إن شهادة رجوي أمام لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس وتأكيدها أن نظام طهران هو عراب تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» والجماعات الأصولية الأخرى وأن طهران هي «بؤرة تهديد الأصولية في العالم» حقيقة مؤكدة، مؤكدا قناعته بأن إدارة أوباما تدرك هذه الحقيقة جيدا ولكنها اختارت تجاهلها في الوقت الحاضر لاسيما وهي تحاول العمل من أجل التوصل لإتفاق نووي نهائي مع النظام الإيراني.

وأشار إلى جهود منظمة مجاهدي خلق في كشف المساعي التي بذلها النظام من أجل إبقاء الجانب العسكري من برنامجه النووي بعيدا عن الأنظار وخصوصا كشفها لموقع سري يدعى «لافيزان ٣» في شباط/ فبراير الماضي. وطالب رايموند تانتر بتظافر الجهود وتوحدها وتنسيقها و دفعها باتجاه واحد للوقوف بوجه ما وصفها التوجهات العدوانية للنظام في طهران... مشددا على أن ذلك من شأنه أن يعجل بعملية التغيير المرتقبة في إيران. وكان تانتر قد وجه انتقادات حادة إلى سياسة الإدارة الأمريكية تجاه النظام الإيراني، مؤكدا أنها فشلت في احتوائه مطالبا بالعمل على إسقاطه فورا.

ويبدو أنه استلهم قول الزعيمة رجوي أن بحث الأمريكان عن معتدلين بين صفوف الملالي ضرب من الوهم، وهذه عبارة من أشد العبارات التي قالها مسؤول أمريكي تجاه النظام الإيراني على خلفية تفجر الأوضاع في إيران مؤخرا.

وخلال مؤتمر صحفي عبر الإنترنت، قال أستاذ العلوم السياسية الأمريكي المسؤول السابق في إدارة الأمن القومي في البيت الأبيض، رايموند تانتر، إن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تعاني ندما مستفحلا بشأن سياستها في العمل على «تغيير النظام الإيراني من الداخل» من خلال البحث عن المعتدلين في داخل النظام. وأضاف أن أوباما يلعب لعبة تستغرق زمنا طويلا مع إيران على أمل تغيير النظام من الداخل من خلال تصعيد الضغط الشعبي ضده.

وأشار تانتر إلى أن سياسة إدارة أوباما الحالية تجاه إيران غير واقعية، مشددا على ضرورة الانتقال إلى سياسة بديلة لدعم تغيير النظام بصورة فورية، وأن يقود هذا التغيير المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، مؤكدا أن هذا المجلس الذي تقوده مريم رجوي قادر على تنفيذ عملية تغيير النظام من الداخل.

وأشار إلى أن النظام الإيراني أصبح نتيجة تصاعد المعارضة الشعبية لممارساته القمعية والخارجية مرغما على أخذ الحذر من الخطر الذي تشكله المقاومة الإيرانية على وجوده.

وتعزيزا لما قالته الزعيمة رجوي أن النظام الإيراني عراب داعش أكد أحد الدبلوماسيين الإيرانيين أن الملالي كانوا يزودون داعش بالمال والسلاح.

فقد كشف دبلوماسي إيراني سابق عن دعم طهران لداعش وتزويد التنظيم الإرهابي بالأسلحة، بالرغم من تأكيدها على أنها تحاربه في العراق وسوريا.

وأكد «أبوالفضل إسلامي» الذي كان يعمل في السفارة الإيرانية في العاصمة اليابانية «طوكيو» قبل انشقاقه عن النظام تزامنا مع انتخاب الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد رئيسا للجمهورية، في مقابلة مع صحيفة «كيهان لندن» الناطقة بالفارسية أن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» استفادت من وجود داعش إلى أقصى حد وتمكنت بذريعة هذا التنظيم من أن تبرر تدخلها في كل من سوريا والعراق وأن طهران هي التي توفر لداعش جزءا من الأسلحة التي يحتاج إليها، على حد تعبيره.

وشاهد «إسلامي» عندما كان يعمل في الخارجية الإيرانية كيف تدعم طهران ماليا وبشكل متزامن مجموعات وميليشيات مختلفة عقائديا في بعض الأحيان ومتصارعة حينا آخر، بغية استمرار الأزمات أو افتعالها.

* داعش وسيلة لتبرير التدخل الإيراني

ومضى الدبلوماسي يقول: «عملت أربعة أعوام في "بانكوك" وكنت أرى باستمرار تقديم طلب أسبوعي (من قبل السفارة الإيرانية للسلطات التايلاندية) لإصدار تراخيص لطائرات تابعة للحرس الثوري للتزود بالوقود في طريقها إلى كوريا الشمالية لنقل الأسلحة والعتاد والصواريخ لفائدة حزب الله».

وحول الوضع في سوريا وتضارب أهداف إيران وروسيا من جهة وأمريكا وحلفائها من جهة أخرى، يرى الدبلوماسي السابق: «أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية استفادت من داعش إلى أقصى حد، مما لا شك فيه أن وجود داعش يخدم إيران وأريد أن أقول إن قسما من الأسلحة والدعم الذي يحصل عليه داعش يأتي من الجمهورية الإسلامية» على حد قوله.

*** مصلحة إيران لا تفرق بين شيعي وسني وشيوعي**

وحول بحث إيران عن مصالحها الإقليمية، أضاف إســلامي يقول: «أنا أشهد بأنهم كانوا يقولون لنا إنه ينبغي ألا نفرق بين الشــيوعي والشيعي والسني، بل يجب علينا أن ندعم كل من يساعد على افتعال الأزمات حفاظا على نظام الحكم، فكانت الميزانية السرية في السفارة لا تخصص للمسلمين ولا حتى للشيعة، لأن هؤلاء لا يفرقون بهذا الخصوص، فأنا أعتقد أن في داعش فائدة كبيرة لمصلحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وأشار الدبلوماسي الإيراني إلى أقوال «زلماي خليل زاد» المبعوث الأمريكي الأسبق إلى أفغانســتان، والذي كشــف حينها أن طهران تدعم طالبان والحكومة الأفغانية في آن واحد، فقال: «هذه هي الحقيقة فعندما كان الســيد "متقي" وزيرا للخارجية قال لو اســتتب الأمن في كل من العراق وأفغانستان سنصبح نحن الهدف التالي، لذا من الضروري أن نحول دون نجاح أمريكا في العراق وبأي وســيلة ممكنة. هؤلاء سيدفعون أفغانستان للحرب مرة أخرى لو استطاعوا».

*** روسيا تحرك إيران**

وردا على ســؤال حول أســباب التحاق روســيا بالحرب التي تقودها إيران في سوريا، قال: «روســيا تريد الحفاظ على موطئ قدمها في الشرق الأوسط وهي لاعب جيد لحد الآن، فهي ســبقت كلا من إيران وأوروبا (في ســوريا)» مضيفا بالقول: «أنا كنت عملت من قبل إيران خلال فترة حكم "خاتمي" في مجال معاهدة حظر الانتشــار النووي وكنت حاضرا في المفاوضات مع الطرف الأوروبي، الذي كان يقول لنا إن روسيا تتعاون معكم فقط عندما تريد تفريغ جيوبكم وعندما تبحث عن مصلحتها روســيا تلعب. لذا اليوم روســيا تلعب لعبتها في سوريا أيضا وتحاول أخذ امتيازات من الأوروبيين في الأزمة الأوكرانية في القرم من جهة، وتثبيت موقعها في الشــرق الأوســط من جهة أخرى، وهي التي تحرك طهران حتى تربح لعبتها من خلال إدخال إيران فيها».

وفي هذا الســياق أورد أيضا هذا المقال للكاتب العراقي «فلاح هادي الجنابي» المنشور في موقع «الحوار المتمدن» تحت عنوان:

خطر التطرف الديني أكبر من داعش بكثير

٢٧كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤

الحوار المتمدن – فلاح هادي الجنابي: لايمكن أبدا القول بأنه لم تكن هنالك من اتجاهات دينية ذات طابع سياسي ميال للتطرف خلال القرن العشرين، لكن في نفس الوقت ليس من الانصاف أن لم نعترف بأن مجيء نظام ولاية الفقيه في إيران قد ساهم كثيرا في تغذية وتعميق وتوجيه التطرف الديني وجعله ظاهرة قائمة بحد ذاتها وخطرا جديا يهدد ليس دول المنطقة فقط، وإنما الأمن الاجتماعي والأنسجة الاجتماعية للشعوب بأوبئة وأمراض التطرف والجهل والأفكار المتخلفة ومعاداة كل ماهو إنساني وتقدمي وحضاري.

إلقاء نظرة متفحصة على الأوضاع في دول المنطقة عموما والعراق وسوريا ولبنان واليمن خصوصا، وإجراء عملية مقارنة بين أوضاعها الاجتماعية ودور العامل الديني قبل وبعد مجيء نظام ولاية الفقيه، فإن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه ومنذ مجيء هذا النظام فقد ترك آثار بصماته القروسطية على معظم شعوب المنطقة ولاسيما الدول التي أشرنا إليها بصورة خاصة، وإننا نجد في تصاعد المد الطائفي في المنطقة بصورة ملفتة للنظر والدور والتأثير الواضح لطهران في ذلك، أكبر وأوضح مصداقية على وجهة النظر هذه.

استخدام التطرف الديني واستغلاله إلى أبعد حد من جانب نظام ولاية الفقيه من أجل تحقيق الأهداف والغايات المختلفة لهذا النظام، يزداد وضوحا عاما بعد عام، خصوصا وأن له علاقة جدلية بالتطورات الأخرى المرتبطة بالنظام نظير المفاوضات النووية الجارية بشأن التوصل إلى اتفاق نهائي للملف النووي و الذي يتهرب منه النظام الإيراني ويحاول من خلال توسيع دائرة التطرف الديني في المنطقة خلق ظروف وأجواء تدفع المجتمع الدولي للانصراف عنه ولو إلى حين حتى يتسنى له إنجاز برنامجه وإنتاج القنبلة النووية. وبذلك يجعل من نظامه أمرا واقعا وبالتالي يفرض العديد من أهدافه وأجندته على دول المنطقة والعالم.

قبل أسابيع، وعندما أكدت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من جانب المقاومة الإيرانية بأن التطرف الديني المصدر من جانب النظام الإيراني أخطر مائة مرة من تنظيم داعش، فإنها كانت تؤكد مسألة في غاية الأهمية والحساسية، وهي أن داعش أساسا نتيجة ورد فعل وثمرة من ثمار التطرف الديني، وأنه بالإمكان القضاء

على داعش وإنهاء وجوده كتنظيم، لكن ليس من السهولة القضاء على ظاهرة التطرف الديني (حاضن ومرتع التنظيمات الإرهابية المتطرفة)، لأننا سنقف أمام ظاهرة فكرية تستدعي التأني والتمعن في معالجتها بما يناسبها ويساهم في دحض وتفنيد طروحاتها وأفكارها وتوجهاتها المنحرفة والإجرامية والمعادية للإنسانية والذي لاشك فيه من أن مواجهة التطرف الديني لابد أن تبدأ من معقله أي من إيران؛ ومن الواضح أن أطروحة الإسلام الاعتدالي الديمقراطي التي تتبناها منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة تعتبر أفضل بديل فكري – سياسي مناسب وملائم لإلحاق الهزيمة الكاملة بهذه الظاهرة المرضية الآفوية الكارثية المهددة لكل ما هو إنساني وحضاري، وأن تقديم ما أمكن من الدعم مهما كان نوعه وحجمه من جانب دول المنطقة سياسيا وإعلاميا، سوف يخدم هذه التوجهات المعتدلة ويساهم في تحجيم وتأطير التوجهات العدوانية لظاهرة التطرف وصولا إلى وأدها وإنهائها.

د . التطرف الإيراني في مؤتمر دولي

في مؤتمر دولي بعنوان «التطرف الإسلامي، الجذور، الحلول، ودور النظام الإيراني» بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لثورة شباط/ فبراير ١٩٧٩ في إيران والذي عقد في باريس بدعوة من اللجنة الفرنسية لإيران حرة ديمقراطية، وحضرته بعض الشخصيات الدولية البارزة شرحت مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية، وجهات نظرها بشأن الوضع الراهن في إيران والمنطقة في الذكرى السادسة والثلاثين لثورة الشعب الإيراني ضد الملكية كما يلي:

١- رغم همجية ووحشية قمع قل نظيره في عالم اليوم، لم يستسلم الشعب الإيراني أبدا أمام نظام الملالي. إن إستراتيجية هذا النظام في المشروع النووي وتصدير الإرهاب والتطرف الديني هي إستراتيجية فاشلة، حيث أن الاستياء الشعبي والمقاومة المنظمة دفعا الملالي إلى مأزق خانق.

٢- أكبر هزيمة مني بها نظام الملالي فشله في هجماته المستمرة للقضاء على المقاومة الإيرانية وتفكيك وحدتها وتماسكها. إن المقاومة الإيرانية بعبورها أصعب الامتحانات وبإعلانها عن برنامجها ومشاريعها وبسجل نضالي لأكثر من ثلاثة عقود، تشكل الحل

الديمقراطي الوحيد لهذا النظام.

٣- نظـــام ولايـــة الفقيه، هو المنبع والمصدر الرئيســـي للإرهـــاب والتطرف الديني في المنطقـــة. إن الخطوة الضرورية الأولى والأهم لمواجهة التطرف تحت غطاء الإســـلام، هي قطع أذرع النظام الإيراني خاصة في العراق وسوريا. إن إشراك هذا النظام – بأي شكل كان – في التحالف ضد داعش هو أخطر مائة مرة من أي نوع من أنواع التطرف الإســـلامي في واجهة الشيعة أو السنة، لأنه يؤدى إلى توسيع الكارثة الراهنة وتعميقها.

٤- إن مواقف المسايرة والمســـاومة التي تتبناها الدول الغربية في المفاوضات النووية مع نظام الملالي تشـــجهم على التمادي في السعي وراء الحصول على القنبلة الذرية. ويجب إرغـــام نظام الملالي على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن وإيقاف تخصيب اليورانيوم والقبول بزيارات مفاجئة من قبل المفتشين لجميع المواقع والمراكز المشكوك فيها.

٥- يجب إحالة ملف ســـتة وثلاثين عاما من جرائم الملالي خاصة في أشـــرف والمجزرة العامة للســـجناء السياســـيين عام ١٩٨٨ من قبل مجلس الأمن الدولي إلى محكمة الجنايات الدوليـــة. وعلى المجتمع الدولي أن يفرض عقوبات شـــاملة على هذا النظام وطرد موظفيه وعملائـــه والإرهابيين التابعين له. وأن يعتـــرف بالمجلس الوطني للمقاومة باعتباره البديل الديمقراطي الوحيد للنظام والحكومة المنبثقة من هذا البديل للمرحلة الانتقالية للســـلطة إلى الشعب الإيراني.

٦- على الإدارة الأمريكية والأمم المتحـــدة والاتحاد الأوروبي أن تبادر بتنفيذ التزاماتها وواجباتها القانونية لإلغاء حصار ليبرتي خاصة إلغاء الحصار الطبي واعتبار المخيم مخيما للاجيئـــن يخضـــع لرعاية الأمم المتحدة. وعلـــى الولايات المتحدة أن تؤمـــن حماية ليبرتي وتضمنها.

كمـــا تكلم عدد من المتحدثين والشـــخصيات المشـــاركة في هذا المؤتمـــر الذي افتتحه السياســـي الإســـباني المعروف «ألخو فيدال كوادراس» نائب الرئيس السابق في البرلمان الأوروبي ورئيس اللجنة الدوليه للبحث عن العدالة، وهم: «رودي جولياني» عمدة نيويورك السابق والمرشح الرئاســـي (٢٠٠٨) و«مايكل موكيزي» وزير العدل الأمريكي (٢٠٠٩ - ٢٠٠٧) و«ألن درشويتز» حقوقي ومحامي الملفات الجنائية الأبرز و«باتريك كندي» عضو الكونغرس الأمريكي (٢٠١١ - ١٩٩٥) و«نيكول فونتن» رئيس البرلمان الأوروبي السابق و«اللورد ألكس كارلايل» الرئيس المشترك للجنة البرلمانية البريطانية لإيران حرة والمراقب

الحكومي المستقل السابق بشأن الإرهاب في بريطانيا والنواب «دومينيك لوفور» و«روبرت روشـــفور» والمحافظ «إيف بونه» الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الفرنسية و«جان بير برار» النائب الســـابق في الجمعية الوطنية الفرنســـية و«كارمن كوبينتانيلا» رئيسة لجنة المـــرأة في البرلمان الإســـباني ونائبة رئيس لجنة المرأة فـــي المجلس الأوروبي و«خوزه ماريا جيكيو» المتحدث باســـم حزب الشـــعب في اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الإسباني والسيناتور «لوئيجي كومبانيا» و«كارلو جيجولي» النائب السابق (إيطاليا) و«بير جالاند» رئيس الفدرالية الأوروبية للإنسانيين ورئيس المنظمة الدولية ضد التعذيب (بلجيكا).

وشـــدد المتحدثون علـــى أن صمت الغرب وخاصة الولايات المتحـــده إزاء تدخلات نظام الملالي المتطرفة والإرهابية في المنطقة والاحتلال العدواني للعراق وسوريا واليمن ولبنان وكذلك سياسة الاسترضاء التي يمارســـها المجتمع الدولي في المفاوضات النووية عرضت أمـــن المنطقه والعالم للخطر وقربت الفاشـــية الدينية الحاكمة في إيـــران من امتلاك القنبلة النووية. إن الحســـم في مواجهة هذا النظام الذي يعاني شـــللا وأوضاعا هشـــة بسبب تزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم الصراع على الســـلطة بشكل لم يسبق له مثيل، هو ضرورة ملحة ومؤثرة أكثر من أي وقت مضى.

الباب الثاني

أ ـ موقف منظمة مجاهدي خلق من تطرف وإرهاب النظام الإيراني وتمدده في إقليم الشرق الأوسط والعالم

على الرغم من أن الزعيمة رجوي شـــخصت وكشـــفت بالتفصيل هوية نظام ولاية الفقيه الحاكم في طهران كنظام دكتاتوري فاشـــي بعقيدة ترعى الإرهاب والتطرف والطائفية وسيلة لنشر نفوذها واســـتحواذها على المنطقة، فإننا نجد من الإنصاف أن نتوسع لاستطلاع آراء المســـؤولين في المنظمة وأعضائها البارزين لزيادة وتوســـيع نوافذ الأطلال على المشـــهد ورؤية صورة النظام بإضاءة أكثر.

وهذا حوار معمق وشامل مع الأستاذ «حسين عابديني» الناطق الإعلامي لمجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في بريطانيا مع صحيفة «الزمان» العراقية، قال فيه:«إن إســـتراتيجية

تصديـــر الرجعية والتطرف والإرهـــاب من قبل هذا النظام لم تكن مجرد سياســـة وإنما هي ركن من الأركان الأساســـية لبقائه في الحكم واســـتمراره. فلا يمكن تحديد حد ومقياس لهذه الإستراتيجية» وأضاف: «إن التعبئة العربية لوقف تمدد النظام الإيراني تأخرت كثيرا وكان يجب أن تبدأ بعد احتلال أمريكا للعراق». وفيما يلي نص الحوار:

٧نيسان/ إبريل ٢٠١٥

أثار التمدد الإيراني في المنطقة العربية بدأ من العراق ومرورا بســـوريا ولبنان وانتهاء باليمن بعد ســـيطرة جماعة الحوثيين الموالية لإيران على أجزاء كبيرة من اليمن المخاوف لدى العالم العربي من إبعاد هذا المخطط وهو ما دفع عددا من دول الخليج إلى تشكيل تحالف عســـكري عربي لمواجهة مخططات إيران في المنطقة وفي ظل تلك الأجواء المتوترة أدلى الســـيد حسين عابديني الناطق الإعلامي لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية في بريطانيا بحديث خاص تناول فيه وجهة نظره إزاء التطورات الأخيرة.

سؤال- ما هي أبعاد التدخل الإيراني وتمدده فى عدد من دول المنطقة؟

الجـــواب- كما يرى الجميع نحن نواجه الآن في اليمـــن أي آلاف الكيلومترات بعيدة عن الحدود الإيرانية، احتلالا مباشـــرا من قبـــل النظام الإيراني وليس التدخـــل حيث تعتبر تلك مرحلة من مراحل تحقيق النظام مشروعا خططه منذ ٢٥عاما بعد فشله في الحرب الإيرانية العراقية، كما شـــاهدنا خطط النظام الإيراني لمرحلة ما بعد ثورة ٢٥كانون الثاني/ يناير في مصر.

وبما أن إســـتراتيجية تصدير الرجعية والتطرف من قبل هذا النظام لم تكن مجرد سياسة وإنمـــا هي ركن من الأركان الأساســـية لبقائه في الحكم واســـتمراره. فـــلا يمكن تحديد حد ومقياس لهذه الإســـتراتيجية. لذلك اهتم نظام الملالي منذ اليوم الأول بما وصفه بـ«تصدير الثورة» وقام بشرعنة هذه السياسة بتأسيس مؤسسات من أمثال «منظمة الثقافة والاتصالات الإســـلامية» و«مجمع أهل البيت وتقريب المذاهب». كما استخدم شبكات سفاراته والمراكز الثقافية والمســـاجد والحسينيات في دول أخرى وشـــكل قوة القدس الإرهابية رسميا بهدف النشاطات العسكرية خارج الحدود الإيرانية وهي مكونة عن عدة فيالق من أمثال فيلق لبنان و... ولهذا الســـبب أنه واصل الحرب الإيرانية العراقية لمدة ٨ســـنوات بينما كان بالإمكان التوصل إلى هدنة وسلام بعد عام ١٩٨٣.

إذا، نظام الملالي كلما تمكن من بســـط دائرة تدخلاته المنتشـــرة في أفغانستان والعراق

إلى سـوريا ولبنان واليمن، كلما حسـب زعمه يكسب مزيدا من الضمانات لمواصلة وجوده والعكس صحيح أيضا وإذا تم اتخاذ سياسة حازمة أمام تدخلاته وبسط نفوذه فإن ذلك سيؤثر مباشرة على تشديد وتيرة الخلافات الداخلية بين زمر النظام وتفجير الغضب الشعبي وتزايد خطر إسقاطه.

سؤال- وهل تسعي إيران إلى إقامة إمبراطورية فارسية؟

الجواب- في الحقيقة ما تريد ولاية الفقيه إيجاده بهدف مواصلة بقائها تشكل طابعا مذهبيا تحت يافطة الإسـلام لا طابعا قوميا أو بالأحرى أنه يريد إقامة الخلافة أو حسـب قول النظام إقامة اتحاد الجماهيرية الإسـلامية باعتبار النظام الإيراني مركزا لهكذا إمبراطورية. ومرر النظـام هذه الخطة عن طريق تدخلاته الإرهابية والعسـكرية برفقة تعبئة إعلامية ومذهبية تحت يافطة الإسلام والشيعة. ويكتسب الجانب الوطني والقومي وحتى المذهبي للنظام أهمية ثانية والمهم هو انتماء سياسـي إسـتراتيجي تام له. لذلك نشاهد أن النظام يعمل مع حزب الله اللبناني والمجموعات الشـيعية العراقية من جهـة كما يعمل في نفس الوقت مع حماس بانتمائها الإخواني والجهاد الإسـلامي بتفكره السلفي السني ومع الهزارة في أفغانستان من جهـة أخرى. وكان النظام يمتنع عن الحديث العلني بهذا الموضوع حتى قبل عدة سـنوات إلا أنه ومع انطلاق ثورة سـوريا وكذلك رحيل المالكي حيث دفع النظام إلى تدخل عسـكري مباشـرة في سـوريا والعراق ثم في اليمن ووصفه سـوريا كمحافظته الـ٣٥ وإشارته إلى سـيطرته على ٤عواصم عربية بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، فقد نوه إلى الإمبراطورية واعتبر «علي يونسـي» مؤخرا بغداد بأنها ضمن صحراء إيران. إذا، فإن غاية النظام هي السيطرة على العالم الإسلامي وليس الإمبراطورية الفارسية على حد وصفه.

سـؤال- وهل ترى أن الحملة العسكرية التى شـنتها عدد من الدول العربية ضد جماعة الحوثيين الموالية لإيران كانت ضرورية للتصدي لذلك المخطط؟

الجواب- الحقيقة هي أن التعبئة العسـكرية لوقف تمدد النظام الإيراني ليسـت ضرورية فحسـب بل تم تنفيذها متأخرا جدا للغاية. عندما احتلت أمريكا العراق قبل ١٢عاما تم خلق فرصة ذهبية لنظام الملالي ليسـتغل ذلك الخطأ الإستراتيجي الذي ارتكبته الولايات المتحدة. وأعلنت المقاومة الإيرانية آنذاك على لسـان رئيسـة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية السـيدة مريم رجوي بأن خطر تدخلات نظام الملالـي أكثر من خطر نووي النظام بمائة مرة، إلا أن الغرب ومع الأسف العالم العربي أيضا لم يأخذا هذه التحذيرات على محمل

الجـــد. وعندما تمكن النظام من تثبيـــت موطئ قدمه في العراق بشـــكل كامل وبعد ٣أعوام من ذلك الحين كنا نشـــاهد انقلابا من قبل حزب الله اللبناني ضد الحكومة الشـــرعية في هذا البلد، وبعد عامين من ذلك الحين كنا نشـــاهد انقلاب حماس ضد السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ حيث مد نظام الملالي ســـيطرته في هاتين الدولتين كما أنه دخل مباشرة إلى سوريا عام ٢٠١١ للحفاظ على نظام بشـــار الأسد بقتل الشعب السوري والثوار السوريين. وفي ما يتعلق باليمن يجب القول لو تم قطع دابر النظام الإيراني في العراق وســـوريا خلال السنوات الأخيرة، لكان يمكن الآن منع بسط نفوذ النظام في اليمن بسهولة للغاية. ولكن على أية حال كانت عملية «عاصفة الحزم» مفاجئة للنظام وقلبت حســـاباته ولا شك فيه أنها ستؤثر على أوضاع النظام الإقليمية خاصة في سوريا والعراق.

ســـؤال- وما هي حقيقة قيام الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الموالية له فى الحشد الشعبي بارتكاب مذابح تطهير عرقية فى المناطق السنية العراقية؟

الجـــواب- إن هذه الجرائم تعد فقـــط جانبا من الإبادات الجماعية التـــي يرتكبها العملاء المجرمون المؤتمرون بإمرة قوة القدس الإرهابية في العراق. في الحقيقة قبل تنحية المالكي كانت قوات عسكرية وميليشيات مؤتمرة بإمرته ترتكب هكذا جرائم مثلما حدث في الحويجة وثم في بعقوبة لكي تمنع من تفجر الاحتجاجات الاجتماعية. إلا أن نظام الملالي وفي محاولة لتعويض فقدان عنصر كالمالكي على رأس الســـلطة في العراق وتحت يافطة مكافحة داعش دخل عســـكريا إلى العراق مباشرة خاصة في مناطق يســـكنها السنة والشيعة بشكل مختلط وبعد انسحاب قوات داعش عمد إلى إحداث تغيير ديموغرافي في هذه المناطق وذلك بتدمير منازل المواطنين السنة ونهب ممتلكاتهم وقتل السكان، لكي يتمكن من الحصول على ضمان أكثر لتواجده بالعراق. إن التقارير التي أصدرتها المنظمات الدولية بما فيها «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية» وكذلك العديد من التقارير التي نشـــرتها وسائل الإعلام العالمية تؤكد الجرائم التي ارتكبتها الميليشيات العميلة المجرمة في العراق.

ســـؤال- هناك شبهات حول تواطؤ إيران مع تنظيم داعش لتبرير التدخل الإيراني فما هي حقيقة ذلك؟

الجواب- في الحقيقة، إن المقاومة الإيرانية قد كشـــفت مرات عديدة عن الدور المباشـــر وغير المباشـــر الذي يلعبـــه النظام الإيراني في تكوين تيارات متطرفة ومتشـــددة وإرهابية وإيوائهم وتســـليحهم وتمويلهم. كما كشـــفت المقاومة الإيرانية مرارا وتكرارا الارتباط بين

زعمـــاء التنظيمات المتطرفة والمتشـــددة خاصة في العراق بيـــن الأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٢ مع النظام الإيراني وإيوائهم وتمويلهم وتســـليحهم وتزويدهم بالمواد اللوجستية. كما كانت تدخلات النظام وحضوره المباشـــر وفرض هيمنة ولايـــة الفقية عن طريق المالكي وكيانات عراقية أخرى صنيعة أو موالية له بالإضافة إلى حضور قادة وعناصر فيلق القدس للنظام في سوريا ومشاركتهم في إبادة الشعب السوري والثوار كانت ظاهرة في كلا البلدين قبل ظهور داعـــش بفترة طويلة وفي واقع الأمر لم يكن النظام الإيراني بحاجة لداعش بشـــأن تدخلاته مباشرة. رغم أنه حاول وبعد تشكيل التحالف الدولي وعدم فسح المجال أمامه في لعب دور في هذا التحالف، أن يوحي بأن له دورا فعالا في هذه الجبهة ومن خلال الأســـئلة الســـابقة أشرنا إلى أهدافه وكيف فضح هذا الدور جراء قضية تكريت.

سؤال- وهل ترى أن التهديدات المتبادلة بين إسرائيل وإيران هى مجرد توزيع أدوار وأن هناك تحالفا غير معلن بين الطرفين؟

الجواب- حاول الخميني في الســـنوات الأولى من ســـلطته إطلاق شعارات ما يسمى ضد الأمبريالية والصهيونية أن يســـحب زمام المبادرة السياســـية من القوى الثورية والمناضلة خاصة مجاهدي خلق. إن سياســـة تصديرالرجعية والتطرف من قبل نظام ولاية الفقية سواء داخل البلد أو خارجه كانت تســـتهدف القوى التقدمية والحركات التحررية والعادلة لشـــعوب المنطقة لأنها غيرت فعلا التضاد الرئيســـي في منطقة الشرق الأوسط وسببت نشوء تيارات متخلفة ومتطرفـــة تظهر وتقف بوجه الحركات الثورية والشـــعبية لدول المنطقة وأصبحت المشكلة الرئيسية في المنطقة. وإذا صرفنا النظر عن العلاقات السرية وشبه السرية للنظام الإيراني جراء الحرب الإيرانية – العراقية لشـــراء الأسلحة من أمريكا وإسرائيل في فضائح من أمثال «إيران غيت»، فإن الواقع على الأرض هو الضربة الكبيرة التي لايمكن مقارنتها بأية ضربة عسكرية والتي ألحقها النظام جراء تدخلاته في شؤون فلسطين الداخلية وإحداث الفرقة في صفوف الفلسطينين مما أدى إلى الانقسام ثم الانقلاب الذي أدى إلى انفصال غزة عن الضفة الغربية. وواصل النظام مســـاعيه هذه لحد يومنا هذا ضد مصالحة الفلســـطينين ووحدة صفوفهم.

سؤال- وما هي انعكاسات التقارب الأمريكي – الإيراني على أمن المنطقة؟

الجواب- إن سياسة الاســـترضاء التي ينتهجها الغرب مع النظام الإيراني وتعليق الآمال علـــى داخل النظام في أعقاب ســـراب الاعتـــدال والإصلاحية لمدة أكثرمن ٣٠ســـنة وكذلك

التدخـــلات الأمريكية العســـكرية والغرب في أفغانســـتان والعراق أدى إلـــى أن يمرر النظام الإيراني سياســـته التوسعية وأن يبســـط هيمنته خاصة في كل من العراق وسوريا ولبنان. وفي أعقاب ما قامت به المقاومة الإيرانية من أعمال للكشـــف عن المواقع السرية للنظام و التي بدأت عام ٢٠٠٢ مع الكشـــف عن المواقع السرية في كل من «نطنز» و«أراك» ولحد الآن وتواصـــل هذه الكشـــوفات لأكثر من ١٠٠حالة أخرى فقد وقـــع الملالي في «المصيدة النوويـــة» جراء العقوبات الدولية. وعقب هذه التعريات بات النظام بمثابة التهديد العالمي و تواصلت المفاوضات مع هذا النظام للرقابة على مشـــروعه النووي لمدة أكثر من عقد دون جدوى. وللأســـف آمريكا والغرب بدلا من أن يتعاملوا مـــع النظام بحزم يقدمون له تنازلات تلو تنازلات ســـواء بإغماض العين عن انتهاك صارخ لحقوق الإنسان أوبتقديم تنازلات في الإقليم له، خاصة في العراق وسوريا على أمل الحصول على اتفاقية في المفاوضات النووية. لاشك أن هذه السياســـة الخاطئة والكارثية تجاه النظام الإيراني لها تاثير سلبي مباشر على أمن المنطقة.

إن بـــدء عمليات «عاصفة الحزم» من قبل الدول العربية يمثل أفضل حالة كاشـــفة عن مدى هاجس القلق الذي يعتري هذه الدول تجاه التداعيات السلبية لهذه السياسات على أمن المنطقة.

سؤال- وكيف ترى المحاولات الإيرانية للتقارب مع مصر؟

الجـــواب- مصر وباعتبار موقعها وهي أكبر دولة في العالم العربي كانت دوما هدفا وفي الوقت نفســـه تحديا لنظام ولاية الفقيه وسياســـة تصديرالرجعية والتطرف والإرهاب إليها. كما أنها ومـــن المنطلق التأريخي في المنتصف الثاني للقرن العشـــرين وقع حادثان هامان متزامنان في البلدين: «تأميم قناة الســـويس» مـــن قبل الزعيم الراحل «جمال عبدالناصر» و«تأميـــم النفط الإيراني» بقيادة «الدكتورمحمـــد مصدق». والحادثان قررا مصير تطورات الدول في هذه المنطقة من ناحية المنطلق السياســـي. واســـتمرت محاولات النظام الإيراني لتصديـــر التطرف والإرهاب إلى مصر منذ مجيء نظام ولاية الفقية إلى الســـلطة في إيران كما تواصلت هذه المحاولات الرمزية مثل تســـمية أحد الشـــوارع في طهران باســـم القائم باغتيال الرئيس المصري الســـابق «أنورالسادات». كما واصل النظام الإيراني دوره للتوغل الواســـع في الثـــورة المصرية قبل وبعد انتصار٢٥كانون الثانـــي/ يناير ٢٠١١ وتابع على وجه الخصوص تخطيطا لتشكيل قوة عسكرية على نمط الحرس الإيراني في حكومة «محمد مرســـي». وكانت ممارسات مســـتمرة من قبل النظام للنفوذ في الأزهر الشريف تحت يافطة

افتتـــاح مكتب وممثلية للحوزة العلمية كان ذلك ضمن السياســـات المســـتدامة للملالي، إلا أنها فشـــلت لحد الآن بفضل يقظة وحكمة قيادة الأزهر الشـــريف. ومن وجهة نظر المقاومة الإيرانية طالما لم يتم قطع أذرع النظام الإيراني في كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن فإن أي تقارب مع هذا النظام ليس إلا إعطاء فرصة له فقط لتصدير التطرف والإرهاب بنفس الأساليب المستخدمة منذ الـ٣٦سنة الماضية. لذلك تعد مشاركة فعالة من قبل مصر في عمليات «عاصفة الحزم» خطوة هامة في مواجهة السياسة التوسعية وتدخلات نظام الملالي ســـواء في المنطقة أو في مصر. ولكن الضمان الأكثر تأكيدا لحفظ سلامة المجتمع المصري من مخاطرنظام ولاية الفقية المتطرفة من الناحتين السياســـية والثقافية يكمن في التضامن والعلاقة الواسعة مع المقاومة الإيرانية باعتبارها البديل للنظام ومجاهدي خلق بمثابة نقيض الملالي الحاكمين في إيران.

سؤال- ما حقيقة الاضطرابات الأخيرة التى وقعت فى منطقة الأهواز ذات الأغلبية العربية وكيف تعامل النظام معها؟

الجواب- إن تعامل النظام كما فعل طيلة ٣٦عاما مضى كان ممارسة أقصى حد من القمع والعنف مع حملة من الاعتقالات والإعدامات. وكان يتعامل منذ بداية سلطته باستخدام القمع الدامـــي تجاه قضية القوميات بظلم مضاعف مفـــروض عليهم. علما أن الخميني لم يصدر فتوى للكفاح المســـلح ضد نظام الشاه إطلاقا ولكنه قام بإعلان الجهاد ضد الشعب الكردي في أول سنة من حكمه حيث استمرت موجة القمع الدامي والإعدامات للناشطين السياسين في كردستان والمواطنين العرب من الأهوازيين وسائر مدن محافظة «خوزستان» وكذلك المواطنين البلوش في محافظة «سيستان وبلوشستان» في إيران. كما نرى بين ١٢٠ألف من شهداء المقاومة الإيرانية أسماء مئات من المجاهدين والمناضلين من الكرد والبلوش والعرب. ورغم أن المواطنين العرب في محافظة خوزستان يعيشون في إحدى المحافظات الغنيـــة من ثـــروات المياه والنفط، إلا أنهم يعتبرون من المناطـــق الأكثر حرمانا في إيران وســـبب ذلك هو الظلم المضاعف المفروض عليهم من قبل نظام الملالي في المنطقة. وقد تم إعدام عشـــرات من هؤلاء المناضلين من هذه المناطق على يد النظام. وأفادت التقارير المنتشـــرة في ســـجن «الكارون» بمدينة الأهواز تواجد أكثر من ٥٠٠سجين ممن صدر الحكم عليهم بالإعدام. وأعلنت الرئيسة المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية السيدة رجوي من خلال كلمة ألقتها في البرلمان الأوروبي نهاية ٢٠١٤ أعدم ١٢٠٠سـجين بعد مجيء روحاني إلى الرئاســـة ومن بينهم ٨ســـجناء كانت أعمارهم أقل مـــن ١٨عاما. تزامنا مع

قمع الأقليات القومية من أمثال العرب والبلوش والكرد وتزايد اعتقال السنة والدراويش والمسيحيين والبهائيين. ورغم كل هذا نرى حماة روحاني في الغرب يظهرونه كرجل معتدل!!

وبالنسبة لسلوك النظام الإيراني في المنطقة بعد الاتفاق النهائي حول ملفه النووي يتوقع العالم أن يتمادى النظام الإيراني في نشر التطرف والإرهاب في إقليم الشرق الأوسط وبهذا الشأن قال «محمد سيد المحدثين» رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في حوار مع صحيفة «عكاظ» إن السلوك الإيراني في المنطقة سيكون أكثر تماديا بعد الاتفاق النووي، داعيا إلى الحزم من الدول الإقليمية حيال هذا السلوك. وقال إن الاتفاق النووي الإيراني لم يكن انتصارا كما يرى البعض، لافتا إلى انهيار العديد من الخطوط الحمر التي كان خامنئي يتمترس خلفها، من بينها تفتيش المواقع العسكرية. وتوقع استفحال الصراع على السلطة في إيران على جميع المستويات؛ لأن أهم جانب من هذا التطور هو تراجع ولاية الفقيه عن مشروع كان أحد أركان إستراتيجية الثلاثة للحفاظ على النظام إلى جانب القمع الداخلي وتصدير الإرهاب... فإلى التفاصيل:

س- ما هو تأثير الاتفاق النووي الإيراني على سلوكها في المنطقة وخاصة أمن الخليج؟

ج- النظام الإيراني حريص على تعويض كل ما فقده خلال المفاوضات النووية من خلال تصعيد تدخلاته في المنطقة ودعم ونشر الإرهاب والتطرف والقمع فيها. هذا ما أكد عليه خامنئي في خطبة العيد حين قال: «إننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة» بالإشارة إلى الحلفاء في سوريا والعراق واليمن ولبنان. والكل يعرف أن هذه المفردات في قاموس خامنئي تعني استمرار العنف وسفك الدماء في المنطقة. إن سياسة المهادنة المتبعة من قبل الدول الغربية ولا مبالاتها حيال الجرائم التي اقترفها ويقترفها هذا النظام خارج حدوده، تخدم النظام الإيراني في التستر على تراجعاته من خطوطه الحمر في الاتفاق النووي، وذلك من خلال التمادي في تدخلاته في المنطقة من أجل الإيحاء للمنطقة والعالم بأن مقدرته وهيمنته بعد الاتفاق النووي لم تنهارا وأن موقعه في داخل مؤسسة الحكم في إيران لم يتعرض للخطر. غير أن دول المنطقة إذا تصدت له ووقفت بوجهه فإن النظام سينهزم وسيضطر إلى التراجع. إن تجربة الأشهر الأخيرة الماضية تثبت هذه الحقيقة بصورة جلية. ومن هذا المنطلق نحن نؤكد على ضرورة الصرامة الإقليمية تجاه إيران.

يقول خامنئي بدجله المعهود: «يقولون إننا منعنا إيران من السلاح، إن السلاح النووي الإيراني لا يمت بصلة إلى المفاوضات مع أمريكا وغير أمريكا، إننا نؤمن بحرمة السلاح النووي حسب ما يحكمه القرآن وتحكمه الشريعة الإسلامية من ناحية الإنتاج والاحتفاظ والاستخدام ولا نقوم به». لا أكذوبة في العالم برمته أكبر من أن يدعي خامنئي اتباع القرآن والشريعة الإسلامية. كم من حلال حرمه خامنئي ونظامه وكم من الحرمات التي أحلها لهم كدماء الناس. وهو نظام سفك دماء ١٢٠ألف من السجناء السياسيين جميعهم تقريبا من المسلمين وأكثر من ٩٠ منهم من الشيعة وهو لن يتورع عن استخدام القنبلة النووية أيضا.

س- من هو المنتصر في هذا الاتفاق؟

ج- لا شك أن السياسة الضعيفة المخربة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية سببت الاتفاق الحاصل، وذلك يبتعد كليا عما كان يجب أن يكون أو كان بالإمكان أن يكون. ولو كانت هناك سياسة صارمة من قبل المجتمع الدولي، لكان بإمكانه أن يرغم النظام كي ينهي مشاريعه النووية للأبد، غير أنه مع الأسف في غياب مثل هذه السياسة، قدمت تنازلات استثنائية غير مبررة لهذا النظام. لذا على المقاومة الإيرانية ودول المنطقة أن تبذل قصارى جهودها لتصحيح هذا المسار.

رغم ذلك، فإن الاتفاق الحاصل يحوي سلسلة من التراجعات من قبل النظام وخرقا لعديد من الخطوط الحمر التي كان خامنئي أكد عليها شخصيا وبصورة معلنة. وليس من قبيل الصدفة أن مسؤولين في النظام يعتبرون الاتفاق بأنه «كأس سم نووي». إن مثل هذا التراجع، سيؤدي إلى تفاقم الصراع على السلطة في قمة النظام لا محالة، وإلى تغيير موازين القوى الداخلية على حساب خامنئي وهيمنته الهشة. إن الصراع على السلطة في قمة النظام سوف يستفحل بسرعة في جميع مستوياته لأن أهم جانب من هذا التطور هو تراجع ولاية الفقيه عن مشروع كان أحد أركان إستراتيجياته الثلاث للحفاظ على النظام إلى جانب القمع الداخلي وتصدير التطرف والإرهاب.

س- وما تأثيره على الاقتصاد الإيراني والمستوى المعيشي للشعب بعد الإفراج عن الأموال المجمدة؟

ج- هذا الاتفاق ورفع العقوبات المفروضة على النظام أو إلغاؤها جزئيا لن يترك أثرا جادا في تحسين الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي لدى المواطنين الإيرانيين. الآن الجذر والسبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية التي تعيشها إيران يعود إلى دكتاتورية فاسدة

تنهب الثروات والأموال وكان للعقوبات تأثيرمشـــدد علـــى الأزمة لا أكثر ولا أقل. إن هذا النظام وضع الشريان الحيوي للاقتصاد الإيراني بيد قوات الحرس، لذلك فأن أية كمية من الأموال التي ستخرج من حالة التجميد فإنها ستوضع تحت تصرف قوات الحراس ومآربها المشـــؤومة في داخل إيران أو في دول الجوار. ولهذا السبب أكدت مريم رجوي في البيان الذي أصدرته بأنه من الحق المؤكد للشـــعب الإيراني أن يعرف ما هي حصته من الاتفاق الذي كان يقول عنه رئيس جمهورية النظام بأن المياه والخبز والبيئة أيضا أصبحت مرتبطة ومرهونة بالحصول عليه؟ وحقا إن الاتفاق الذي يتجاهل حقوق الإنســـان للشعب الإيراني ولا يؤكد وينص عليها، سيكون مشـــجعا لممارسة القمع والتطرف والإرهاب والإعدامات بلا هوادة من قبل هذا النظام وسحق حقوق الشعب الإيراني وانتهاك البيان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

ب . العالم والمجتمع الدولي وتطرف وإرهاب النظام الإيراني

ليس من قبيل الصدفة أن يعد العالم والمجتمع الدولي النظام الإيراني راعي الإرهاب الأول عالميا، فقد ثبتت هذه الحقيقة بألادلة الواقعية وبالشـــهادات الحية وبأرشـــيف دامغ لا يقبل التزييف أو الانتحال. وفي الاجتماع الموســـع الذي عقدتـــه منظمة مجاهدي خلق في الثالث عشـــر من حزيران/ يونيو هذا العام وحضره أكثر من مائة وعشـــرين ألفا من الإيرانيين من شتى أرجاء المعمورة وأكثر من ٦٠٠شخصية عالمية سياسية وثقافية وفكرية أكدت طبيعة النظام الإيراني الإرهابية والمتطرفة وســـمة العنف التي تســـود أحكامه وقراراته وبخاصة قرارات وأحكام الإعدام غير المســـبوقة التي أفزعت الجميع، وقد دعا المجتمعون إلى العمل بجدية لتغيير النظام ومحاربة الإرهاب والتطرف الذي يشكل بؤرته عبر تشكيل جبهة عالمية تتولـــى مهمة محاصرة الإرهاب والتطرف وإنهائه، كما نادوا بنزع عضوية النظام في الأمم المتحدة واستبداله بمنظمة مجاهدي خلق، الحركة الديمقراطية الطرح والأيديولوجيا والفكر المتسامح وروح العدالة والمســـاواة واحترام الحريات العامة والخاصة. وفي العام الماضي وتحت عنوان «العالم قال لا للتطرف» نقلت الكاتبة «غيداء العالم» وقائع التجمع الموســـع السنوي الذي تنظمه منظمة مجاهدي خلق في «فيلبانت» بباريس على الوجه التالي:

العالم قال لا للتطرف الديني والإرهاب

بقلم غيداء العالم

١٨تموز/ يوليو ٢٠١٤

ممثلـــو ٦٩دولة الذين حضروا الاجتماع الســـنوي للمقاومة الإيرانية في باريس في ٢٧ من حزيران/ يونيو ٢٠١٤، أجمعوا في كلماتهم التي ألقوها من على منبر الاجتماع الضخم رفضهم للتطرف الديني والإرهاب وأكدوا على ضرورة تشـــكيل جبهة دولية معادية له، لأن التطرف الديني والإرهاب أكبر تهديدين يحدقان بالسلام والاستقرار والأمن في العالم كله.

ممثلـــو وفود هذه الدول، أعربوا في كلماتهم عن تأييدهم الكامل لتشـــكيل جبهة دولية ضد التطرف الديني والإرهاب بحيث تكســـر شوكته وترد كيده لنحره، وقد أشاد المتكلمون بالدور البارز والمؤثر للمقاومة الإيرانية في كشف وفضح الدور المشبوه للنظام الإيراني في تصديره للتطـــرف الديني والإرهاب إلـــى دول المنطقة والعالم واســـتغلال نتائجه وتداعياته الســـلبية والوخيمة لصالح تحقيق أهدافه كما يحدث في العراق وسوريا ولبنان واليمن بشكل خاص.

وقد أكدت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية المنتخبة من جانب المقاومة الإيرانية، علـــى قضية التطرف الديني الذي وصفته بالوحش والدور الذي لعبته المقاومة الإيرانية في مواجهته و التصدي له، مؤكدة على أن نظام ولاية الفقيه هو العدو الرئيسي للشعب الإيراني ولجميع شعوب المنطقة. وأشارت السيدة رجوي أيضا إلى قضية الإرهاب وكيف أن المقاومة وقفـــت بوجهه وتصدت له وفضحـــت دور النظام في تصديره. وقد أثلجـــت قائدة المقاومة الشجاعة صدور الحضور والمجتمع الدولي عندما زفت قرب نهاية نظام ولاية الفقيه ورفض إيران أن تكون مأوى و مكانا للمتطرفين و المناوئين لإيران عندما قالت: «نحن نقول إن حكم الملالي وصل إلى نهايته وإيراننا ليست إقطاعية ولاية الفقيه والمتطرفين المناوئين لإيران!

إيراننا ليست دائرة مفرغة بين خاتمي وأحمدي نجاد وروحاني!

النظام الذي سجل الرقم القياسي العالمي في الإعدامات هو البنك المركزي للإرهاب ويجب أن يسقط».

اليوم ليســـت المقاومة الإيرانية وحدها من يتصدى للتطرف الديني والإرهاب وإنما هناك أيضا جبهة طويلة عريضة تقوم بنفس الأمر وهو ما يمنح الأمل والثقة بالمســـتقبل ويعطي قناعة تامة بقرب سقوط جبهة الظلام وبزوغ شمس الحرية والإنسانية على إيران.

ج . مجلس الشيوخ الفرنسي.. «مؤتمر التطرف الإسلامي.. التحديات والحلول»

مشـــاركة منه في الحرب على التطرف والإرهاب واســـتجابة لتطلعات ومطالب الشـــعب الفرنســـي والإنســـانية بعامة والمجتمـــع الدولي الذي تقع عليه الآن مهمـــة إنهاء الإرهاب والتطرف في عموم العالم والقضاء على بؤرته في طهران، عقد مجلس الشيوخ مؤتمرا مهما بهذا الخصوص بحضور رئيسة الجمهورية المنتخبة للمقاومة الإيرانية السيدة مريم رجوي بتأريـــخ ١٤أيار/ مايو ٢٠١٥، وكان المتكلمون فيه على التوالي أســـتاذة معهد الدراســـات السياسية لباريس «سينتيا فلوري» التي بدأت حديثها بالقول:

السيدة الرئيســـة والسيد رئيس الوزراء والسيدات الســـيناتورات، سيداتي وسادتي، كلمتي ليســـت حديثا أكاديميا، بل هي كلمة دعم وتقدير للنضال الذي تخوضه المقاومة الإيرانية. نحن نجتمع هنا منذ ســـنوات طويلـــة أي منذ عام ٢٠٠٧ في مجلس الشـــيوخ لنناقش البعض حول التطورات الدبلوماســـية التي تســـبب لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية مشاكل عديدة على الدوام ولنفضح كيف أن النظام الإيراني هو نظام متطرف سالب لحرية شعبه وخطير على العالم بأسره.

وحقـــا أن تهديد التطرف هو تهديد عالمي ويثقل على كاهل رجال ونســـاء العالم فحيثما نتخلى عن كشفه ستشتد شراسته أكثر فأكثر.

وقد أشارت السيدة مريم رجوي أمام اللجنة الفرعية للكونغرس الأمريكي إلى أن الأجساد المضرجة بدماء التلميذات في باكستان واختطاف النساء والفتيات البريئات في نيجيريا وذبح الشباب الأبرار وتهجير عشرات الآلاف في العراق وسوريا قسرا وقتل السنة والأكراد المريع واختطافهم ونقلهم القســـري والهجمات الإرهابية في العاصمة باريس وكوبنهاكن واستمرار زيادة الإعدامات في إيران كلها تدخل الرعب في قلوبنا طبعا لكن الجميع اليوم، في الشـــرق الأوسط وأوروبا وسائر الأنحاء تعرضوا لأكبر تهديد في عصرنا الحاضر.

إن تحدي التطرف الذي يظهر تحت ستار الإسلام هو سؤال مشترك، أي كيف نتصدى لهذا الامتداد المدمر ضد حرية الرأي والثقافة والمساواة بين النساء والرجال.

وبالطبع يستمر النضال الفكري كل يوم في باريس وأشرف وكوبنهاكن كل يوم. إنه نضال ضد ثقافة تقتل الثقافة وهي معركة ضد الآراء المتعصبة كما هي معركة الســـلام ضد العنف المميت للإرهاب. عمليات الكشـــف عن طبيعة نظام الملالي ليســـت بلا جدوى فلا بد لنا أن

نســـتمر في ذلك ونعمل عليه كبينة لتضامننا مع المجتمع الإيراني الذي مازال يعيش في ظل التهديدات.

وقال «نذير حكيم» أمين سر الهيئة السياسية للتحالف السوري الوطني

السيدة الرئيسة، السيد السيناتور، سيداتي وسادتي،

إنـــي اليوم أعلن بالبرهان أن ســـوريا قد احتلت من قبل النظام الإيراني عســـكريا، ليس الحديث عن حضور أو إســـناد فقط بل هو عن احتلال عسكري فعلا لكن وبالرغم من كل هذه المشـــاكل فقد تمكن المقاتلون الســـوريون من تحرير جبهات مختلفة في «إدلب» و«جسر الشغور» الذي يعتبر من المناطق الإستراتيجية ويمكنهما تغيير الوضع.

قبل كل شيء إني راغب في أن أقول إن تواجد النظام الإيراني في سوريا، ليس إلا سياسة خطط لها من قبل الخميني واستمرت من قبل قائد النظام الحالي خامنئي ومن قبل كافة هيكلية حكومة الملالي في إيران. نعم طمعوا في العراق أولا ومن ثم سوريا ولبنان وبعد ذلك امتدوا إلى اليمن وإلى بلـــد أصدقائي الأعزاء الجزائر الذي ليس بعيدا بكثير وربما يمتد إلى أرجاء أخرى.

ولـــو لا تدخلات النظـــام الإيراني في كل أنحاء العالم برأيي قـــد يوجد التطرف إنما ليس بالمستوى الذي نراه اليوم، هذا أول ما ينبغي أن يعرفه الكل لابد أن يتم تشخيص الجذر بداية كي نتمكن من معالجته.

وبذلك فباعتقادي أن الأسد اليوم سيبقى على الحكم، إن استمر النظام الإيراني في دعمه.

لقد تم دفع ٨٧مليار دولار خلال ٣ســـنوات، كلامي موثق، لن يرحل الأســـد ما لم يغادر النظام الإيراني سوريا.

رغم ذلك اليوم، أرجو المعذرة، يدعو الســـيد «دميستورا» النظام الإيراني للحديث حول مشـــكلة ســـوريا، لا أستطيع فهم هذا الأمر أنها سياســـة الكيل بمكيالين. ألا نعرف بأن أصل الأزمة ينبع من نظام باتت جميع أســـاليبه واضحة وهو قد ســـخر كل إمكانياته ليس خدمة للشـــعب الإيراني بل لإبادته جماعيا في البداية من ثم لإبـــادة كل من يدعو إلى الديمقراطية والحرية ويطلب حرية السلام والتسامح لأن مصدر التطرف هو في إيران. لقد أعددنا تقريرا في أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١١ وبإمكاني إرســـاله للجميع؛ يؤكد التقرير أن النظام الأسدي «هو الـــذي صنع تنظيم داعـــش أو لعب دورا في صنعه». وقد تم عرض وثائقه. كانت غايتهم أن

يقولـــوا إن داعش هو تنظيم معارض وإرهابي. وينبغـــي القول بأنهم قد نجحوا في خطتهم. اليوم داعش ونظام الأسد وجهان لعملة واحدة.

واســـتنادا على هـــذه القاعدة فإن حضور النظام الإيراني في ســـوريا حضور خطير وإذا استمر نظام الملالي بنفس الأساليب لتصدير كل المشاكل إلى اليمن والعراق وسوريا ولبنان فسوف تنتشر المشكلة في كل مكان. إن الأمريكيين كانوا يبحثون عن توقيع اتفاق مع النظام الإيراني ليســـجلوا انتصارا ديبلوماسيا. قرأت النتيجة جيدا. السيد أوباما يجهد للوصول إلى انتصار، ليقول فعلت ما كان بوســـعي. لكن تداعياته أي الملـــف النووي للنظام الإيراني لن تختم هكذا. خاصة للنظام الذي يســـتخدم كل جهده وإمكانياته لإبادة شـــعبه وهذه المسألة لن تنتهي. على أي حال، فاليوم رسالتي لكم هي أن المقاومة التي يتم دعمها بالكلام وليس على أرض الواقع، ليست لها أي نتيجة، ولن تعطي الثمرة المنشودة، يجب أن يكون هناك تحرك حقيقـــي لدعم كل من يعارض الإرهاب في أنحاء العالم، فنتيجة للإرهاب والتطرف: إن أبناء شعبي تركوا منازلهم و ١٢مليون منهم بلا مأوى وسكن. وعلى سبيل المثال ماذا فعلوا بحق المقاومة الإيرانية؟

أطالب بوقوفكم معنا، مع مقاومتين، ثلاث وأربع حركات للمقاومة، أولئك الذين يناضلون ضـــد النظام الإيراني بأفعال حقيقيـــة. واليوم نعلن أننا نتعاون مـــع المقاومة الإيرانية نقف بجانبهم لنحرر ســـوريا من حكم نظام بشار الأسد ونحرر إيران من حكم الملالي. لذلك أرجو فرنســـا أن تقوم بتوجيه الدول العربية لتفعل جهدها في ســـوريا كما فعلته في اليمن. نطالب مجلس الشيوخ الأمريكي باتخاذ دعم وقرار حقيقي لدعم المقاومة الإيرانية.

وفـــي النهاية أختي مريم، ســـنبقى كلنا معا في معركة مشـــتركة حتى النهاية. مع جزيل الشكر.

فيما قال «جان فرانسوا لوغاره» عمدة منطقة ١ بباريس:

السيدة الرئيسة والسيد رئيس الوزراء، الأصدقاء الأعزاء، النواب والزملاء المحترمون

إنني كرئيس للجنة الفرنســـية لرؤساء البلديات للدفاع عن الأشرفيين، من دواعي الفخر لـــي ولجميع النواب الجمهوريين ومـــن واجبنا الدفاع عن نضالكـــم وهدفكم الحق من أجل إيران والديمقراطية لها، نرى اليوم أن الإرهاب والتطرف الإســـلامي أثاروا حربا حقيقية في دول المنطقـــة وفي بلدي أيضا تحت يافطة داعش والمليشـــيات. إننا ندرك جيدا أن التطرف الإســـلامي ظهر كتهديد للجميع حيث أن الأخطار التي تهددكم هي نفس الأخطار التي تهددنا

نحن وهذه هي أسباب تعزيز تضامننا ونضالنا المشترك.

ومن وجهة نظري وبما يخص الأمر بشـــأن خوفنـــا وترويعنا وكراهيتنا وإدانتنا تجاه كل المتطرفين وأي حالة من البربرية وكل الإرهابيين سواء كانوا من الشيعة أو السنة، لا فرق بينهم. فجميع هذه الأعمال الوحشـــية وكل هؤلاء المتطرفيـــن يعملون على فرض عقائدهم للآخرين باستخدام القوة والسلاح والهمجية.

وعليه حينما نرى مشـــاهد الإعدام شـــنقا والرجم أو همجية داعـــش وقطع الرؤوس أو المتطرفين الذين قتلوا الإعلاميين في فرنسا كل ذلك يدل على رعب مشابه.

إننا نعيش في عالم أصبح معولما واقتربنا بعضنا من بعض نتقاســـم المشـــاعر والصور وأخبارا متماثلة. لذلك فعلى الشـــعب الأوروبي أن يطلع على وضع إخوتنا وأخواتنا وآبائكم وجميع أصدقائكم الذين مازالوا يعيشـــون تحت هذه المأســـاة والمعاناة في إيران. إننا جميعا نؤيد الســـيدة الرئيســـة في القول بأن نظام الملالي لايمكن أن يكون حلا للأزمة الراهنة وإن النظام ليس فقط لا يمثل حلا بل هو نفسه هو المشكلة وقلب المشاكل في المنطقة. إننا نعرف الحلول وهي موجودة في مواثيقنا ونصوصنا وهي احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان وفصل الســـلطة السياسية عن السلطة الدينية والمساواة بين الرجال والنساء والتسامح بين جميع العقائد حتى الذين لا يملكون عقيدة علينا أن نكون متسامحين معهم أسوة بالآخرين.

لابد أن يكون الحل من داخل منطقة الشـــرق الأوسط مثل حل ثقافي وإنساني على أساس إســـلام متســـامح من أجل الكفاح ضد الأيديولوجيات الفتاكة ولذلك كلنا نكافح معا ضد جميع الأفعال الفتاكة والبربرية والابتزاز والقمع والإرهاب الممارس على شعبكم.

إن حركة المقاومة في إيران بدأت تتحول إلى حركة المقاومة لجميع المنادين بالديمقراطية نســـاء ورجالا في أنحاء العالم وإنه نضال من أجل الحياة، معركة لمحبي الإنســـانية في هذا القـــرن. ما يمر في بلدكم هو كارثة لكن الوقت الآن هو وقت الشـــجاعة والوحدة والحكمة. إن المقاومـــة التـــي بنيتموها على مدى ٣٠عاما هي مقاومة عالمية ونحن ســـنطبقها معكم وبفضلكم ومن أجلكم وكذلك لأنفسنا جميعا. بمعنويات ١٤٠٠٠رئيس بلدية ومنتخب نمثلهم. السيدة الرئيســـة إننا بجانبكم لأنكم تمثلون إسلاما ديمقراطيا ومتسامحا وهوضروري للعالم اليوم... إنكم تحملون رســـالة مشابهة... السلام للعالم والشرق الأوسط الواقع في النار رغم أن قسما منها قد احترق.

إننا فخورون بمســـايرتكم في هذا الطريق نحو حكم القانون في بلدكم إيران لإن نضالكم

هو نضالنا أيضا ومع الشكر.

وقالت «أود دوتوئن» مديرة مؤسسة (فوروم) النساء للاقتصاد والمجتمع:

مساء الخير، السيدة الرئيسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الشيوخ، سيداتي وسادتي

إنني هنا اليوم كامراة ومديرة شـركة. نعم إنني قـد حضرت باعتباري امرأة. لأننا نملك صديقات سـجينات في إيران حيث يسـتمعن إلينا اليوم وأنه مهم جدا أن نبعث نحن النساء في فرنسـا رسـائل إلى هؤلاء ليعرفن أننا نفكر بهن دائما... مع الأسـف لم أتمكن أن أكون بجانبكم باليوم العالمي للمرأة لكنني كنت أفكر بنساء ليبرتي وهن محتجزات في سجن يسمى بـ«ليبرتي» بسبب قيمهن ودفاعهن عن حرية النساء.

نرى جيدا أن النساء في ظل الحكومات الدكتاتورية وفي دول حكوماتهم مثل إيران اليوم فإن النسـاء محرومات من الدخول في مجال العمل وبـكل عواقبه في الاقتصاد والفقر وفي إطار العائلة وإن الوضع يشمل النساء بشكل خاص حيث يبذلن كل الجهد ويدفعن أكثر الأثمان في مجال الوصول إلى العمل. وعلينا التطرق إلى الموضوع دائما هناك بلاد تتعرض الحرية والنساء فيها للخطر وعليه يتعرض مستقبلها للتهديد.

في اقتصاديات هذه البلدان يجب أن تتولى النساء دورهن ويجب أن يسألن أنفسهن. يجب أن يأخذ الاقتصاد المعولم اليوم دورا لخمسين بالمائة من المجتمع أي نحن النساء وما نمثله في العالم. أشكركم.

د . السبيل لمواجهة ثقافة التطرف الديني

نشر بتأريخ الأربعاء، ١٩تشرين الثاني/ نوفمبر

وهذه وجهة نظر جزائرية تتحدث عن سـبل مواجهة ثقافة التطرف الديني نقلتها الكاتبة الجزائرية «سـعاد عزيز» من على صفحات جريدة «السياسـة الكويتيـة» العام الماضي ٢٠١٤.

السياسـة الكويتية – سـعاد عزيز: من المميزات والسمات الأساسية للنظم الديكتاتورية والاستبدادية أنها تقوم على أساس ثقافة الإقصاء ورفض الآخر وفرض ثقافة وفكر ذي لون واتجاه واحد منغلق على نفسه. وأي ثقافة أو فكر خارج دائرة وحدود الثقافة السلطوية تلك،

تعتبر مرفوضة ويحاسب عليها وفق القانون. منذ سقوط النظام الملكي في إيران وتمكن التيار الديني من مصادرة الثورة والسيطرة عليها وإفراغها من محتواها النضالي ذي البعد والعمق والأفق الإنساني الرحب، بدأت الأفكار المنعزلة الإقصائية الصفراء تهب على دول المنطقة وتترك تأثيراتها وتداعياتها السلبية على الشعوب والدول، خصوصا بعد أن بادر النظام الإيراني إلى تصدير الفكر الديني المتطرف تحت واجهة «تصدير الثورة» إلى بلدان المنطقة وأفلح لأسباب وظروف متباينة في تأسيس أحزاب وجماعات موالية له تبشر بأفكاره ومبادئه الانعزالية الاقصائية. ثقافة الحوار وتقبل الآخر، مرت بمراحل زمنية مناسبة لجعلها أمرا واقعا وتقليدا وعرفا معمولا به، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي. لكن النظام الإيراني الذي علم وتيقن أن استتباب ثقافة الحوار وتقبل ما يناقض أفكاره ومبادئه الضيقة، ولاسيما بعد أن اجتاحت الثورة سورية وهددت نظام دمشق (حليف النظام الإيراني الرئيسي في المنطقة)، وما أعقب ذلك من تحليلات ووجهات نظر مطروحة كلها تؤكد على أن المحطة التالية بعد سورية هي إيران. ولذلك فقد ألقت الأخيرة بكل ثقلها في المواجهة الضروس الدائرة في سورية ليس من أجل إنقاذ النظام السوري وإنما من أجل إبعاد الخطر المؤكد الذي بات محدقا بها. تنظيم «داعش» وتنظيمات متطرفة وإرهابية أخرى كـ«النصرة» و«أحرار الشام» وغيرها، كلها تنظيمات رد فعل وانعكاس للموجة الصفراء المسمومة الأساسية التي نشرها النظام الإيراني في المنطقة. والميليشيات الشيعية المسلحة المرتبطة بالنظام الإيراني والتي تقف في مواجهة تلك التنظيمات المتطرفة، هي في الحقيقة لاتختلف عنها من حيث المضمون وأسلوب ونمط التفكير وإنما تشاركها الإقصائية والتطرف ورفض الآخر.

لذلك المطلوب اليوم العمل من أجل نشر ثقافة التسامح والحوار وتقبل الآخر والأهمية الأكبر والأكثر ضرورة أن يتم هذا الأمر من داخل إيران نفسها قبل غيرها، خصوصا وأن هناك التيار السياسي الفكري الذي يحمل هذه المواصفات والمتجسد في منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة للنظام الديني منذ طرح دستور نظام ولاية الفقيه الذي رفضته المنظمة بشدة واعتبرته امتدادا للنهج الديكتاتوري السابق ولكن برداء وغطاء ديني. ما ميّز التوجهات الفكرية ذات الطابع والمضمون الإنساني لمنظمة «مجاهدي خلق» هو أنها قد شاركت الشرائح والأطياف الشعبية الإيرانية المختلفة مواقفها من ممارسات ومواقف النظام التعسفية، وبينها على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة منظمة مجاهدي خلق في التظاهرات النسوية التي انطلقت في طهران رفضا لارتداء الحجاب الذي طالب به النظام. دعم ومساندة منظمة «مجاهدي خلق» والانفتاح عليها من قبل دول المنطقة والعالم بالشكل والصورة

المطلوبة سوف يســـاهم في نشر توجهاتها الفكرية ذات الطابع التسامحي الاعتدالي والمؤمن بإسلام ديمقراطي يقبل بالآخر ويسمح بالتعايش السلمي والحياة الحرة الكريمة لجميع أطياف وشرائح ومكونات الشعب وطبقاته من دون استثناء. وهذا الأمر سيكون بمثابة مسمار يدق في نعش الفكر الإقصائي المتحجر للنظام والإسراع في زوال تأثيره على الشعب الإيراني وتلاشيه.

٥ . منظمة مجاهدي خلق ودورها القيادي في مواجهة التطرف والإرهاب

بحكـــم كونها أولى ضحايا التطرف والإرهـــاب الخميني ودولته العصاباتية، فقد كانت منظمـــة مجاهدي خلق أول جهة حاربت الإرهـــاب والتطرف في معركة مصيرية مازالت تخوضها منذ ٣٦ عاما أي منذ ســـرق الخميني ثورة الشـــعوب الإيرانية ضد الدكتاتورية. وقـــد ثبتت لها الوقائـــع التأريخية والأدلة الموثقة هذه الحقيقـــة؛ كما أنها كانت أول من نبه إلى طبيعة النظام الإيرانية الإرهابية وســـمة التطرف التي تسم سلوكياته وسياساته وثقافتـــه وفكره، ما يجعلنا نؤكد أن الدور القيـــادي في مواجهة الإرهاب والتطرف يجب أن يكون لها في الجبهة العالمية التي يجب أن تشـــكل وتعلن رســـميا لمحاربة الإرهاب والتطرف سياســـيا واجتماعيا وقانونيا وثقافيا وفي عموم الميادين بدلا من تشتت جهود العالم الذي يضعف أي نشـــاط من أنشـــطته من خلال تلك الانفرادية التي تفتقر حتى إلى التنسيق الواجب جديا.

وبهذا الصدد يقول الكاتـــب العراقي «عبدالله جابر اللامي» في مقال له بتأريخ الأول من أيار/ مايو ٢٠١٥ ونشرته وكالة «سولابرس»:

ليـــس هناك من لديه الخبرة والتجربة والممارســـة عن وحشـــية ودموية الجلاد كما هو الحال مع الضحية، مثلما أن أكثر الناس خبرة وممارســـة بشـــأن قمع وإجرام النظام الاســـتبدادي هم الأحرار الذين يقاومونه ويواجهونه بكل قوة وبنفس السياق. فإن أكثر الأطراف خبرة ودراية بالتطرف الديني الذي تمثل طهران منبعه و بؤرته، إنما هم الذين يؤمنون بإسلام متســـامح ديمقراطي يرفض القمع والإرهاب والإقصاء ويؤمن بالتعايش السلمي.

خـــلال أكثر من ثلاثة عقود من المواجهة الضروس بين نظام الجمهورية الإســـلامية الإيرانية المبني على أســـاس نظرية ولاية الفقيه الاســـتبدادية التي تجمع السلطات كلها

فـــي يد رجال الديـــن و تحديدا في يد المرشـــد الأعلى للنظام، وبيـــن المقاومة الإيرانية ولاســـيما عمودها الفقري وخطها الأساســـي منظمة مجاهدي خلـــق، حيث أن المقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق أصرتا ومنذ البداية على رفض نظام يقوم على أســـاس الدين ويقصي ويهمش الآخرين ويصادر حقوق الإنســـان ويظلم المرأة بشـــكل فاحش، ولذلـــك فإنه عندما يدور الحديث عن العمل من أجل إيجاد حل لأزمة التطرف الديني التي صارت تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، فلا بد من أخذ تجربة ورؤية المقاومـــة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق بالاعتبـــار لأنهما يمتلكان عصارة و خلاصة تجربة غنية يمكنها أن تشـــكل أساســـا صالحا وعمليا لإيجاد الحل الأمثل لهذه الظاهرة المعادية للإنسانية.

المقاومة الإيرانية التي ســـلكت مختلف الطرق واســـتخدمت مختلف الأســـاليب من أجـــل مواجهة ومقاومة التطرف الديني وإلحـــاق الهزيمة به، وهنا لابد من التذكير بذلك الكتاب الذي نشره «محمد محدثين» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في عام ١٩٩٣ والذي كان يحمل عنوان «التطرف الإسلامي، التهديد العالمـــي الجديد»، حيث حذر ذلـــك الوقت – وهو أحد الشـــخصيات القيادية البارزة في المجلـــس الوطني للمقاومة الإيرانية – من أن التطرف الدينـــي هو التهديد الجديد الذي يهدد السلام والأمن و الاستقرار مؤكدا بأن بؤرة التطرف الديني تقع في طهران ذاتها.

والحقيقة التي يجب الانتباه إليها هي أن المقاومة الإيرانية شـــرحت وبالتفصيل الممل مخاطـــر التطرف الديني و ما يمثله من تهديد للأمن والاســـتقرار فـــي المنطقة والعالم، وأهـــم ما ذكرتـــه بهذا الخصوص أن «البحث عن العناصـــر المعتدلة في النظام الإيراني هو مجرد وهم وســـراب»، كما قالت السيدة مريم رجوي رئيسة الجمهورية في شهادتها أمام الكونغرس الأمريكي، وكما هو معروف بأن المقاومة الإيرانية قد سخرت دائما من مزاعم الإصلاح والاعتدال المنطلقة من إيران واعتبرتها مناورات مخادعة للتغطية على ضعف النظام وهشاشته.

إن البحـــث في موضوع إيجاد حـــل لأزمة التطرف الديني يقـــود ويتطلب بالضرورة إشـــراك المقاومة الإيرانية في الموضوع كطرف أساســـي لأنها صاحبـــة الخبرة الأكبر والأكثر معنية وحتى متضررة من وباء التطرف الديني، وأن مساهمة المقاومة الإيرانية بهذا الصدد سوف يكون لها دور فعال وكبير في وضع حد لهذه الأزمة الخطيرة وإنهائها.

و . موقف المسلمين من التطرف والإرهاب

«المسلمون متحدون ضد استغلال الإسلام من قبل المتطرفين»

عقدت لجنة المسلمين الفرنسيين للدفاع عن الأشرفيين مؤتمرا في أوفيرسوراواز بباريس لدعم الأشرفيين وإدانة تطرف نظام ولاية الفقيه بحضور السيدة مريم رجوي التي ألقت في المؤتمر كلمة ركزت فيها على القول إن المسلمين في كل أنحاء العالم متحدون ضد التطرف والإرهاب وهذا نص الكلمة:

الأصدقاء الأعزاء،

أقدر مبادرة «لجنة المسلمين الفرنسيين للدفاع عن الأشرفيين» ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وقد قطع كل من السادة «الشيخ خليل مرون» و«الشيخ داهو مسكين» و«توفيق سبطي» وهم من القادة الأجلاء في المجتمع الإسلامي الفرنسي وعبر تأسيسهم هذه اللجنة خطوة هامة في دعم الأتباع الحقيقيين للإسلام والتصدي للقوى التي تحارب الإسلام تحت يافطة الإسلام.

ويتزامن تأسيس هذه اللجنة مع أحداث هامة تقع في العالم الإسلامي وفي الشرق الأوسط على وجه التحديد؛ وهي الأحداث التي تمخضت عن تأثيرات دولية عميقة.

كما يزيد ارتكاب كل من داعش والميليشيات الموالية للنظام الإيراني في كل من العراق وسوريا جرائم رهيبة ومروعة وذلك تحت يافطة الإسلام، ضرورة التوعية حول هذه المسألة واتخاذ سياسة صائبة حيال الهمجية والإرهاب الناجمين عن التطرف. ونحن نعتقد أن جذور هذه الظاهرة وسبب تواصلها وتشديدها تعود إلى نظام ولاية الفقيه في إيران.

فاسمحوا لي أن أسلط الضوء على نقاط أساسية في هذا الشأن:

أولا، الأزمة التي ظهرت بوجود داعش هي حصيلة ظروف خلقها نظام ولاية الفقيه والديكتاتوريتان الصنيعتان له في العراق وسوريا بسياسة القمع والطائفية وذلك عبر المجازر وممارسة القمع والتطرف. وتتحمل الدول الغربية المسؤولية تجاه مد هذه الأزمة بسبب اعتمادها سياسات خاطئة وسيما سياسة المساومة مع النظام الإيراني الذي هو عراب للتطرف والإرهاب.

وأنا أقصد من إشارتي التزامهم الصمت تجاه الانتهاك الفظيع والهمجي لحقوق الإنسان في إيران وكذلك الصمت إزاء الجرائم المرتكبة من قبل الحكومة الموالية للملالي في العراق بحق الأشرفيين فضلا عن التزامهم الصمت حيال قمع وتهميش أبناء السنة في العراق.

والنقطة الثانية: إن المواجهة العسكرية لا يمكن أن تؤدي إلى اجتثاث داعش، ما لم يتم القضاء على بيئته الحياتية في عموم أرجاء المنطقة... والعامل الواهب للحياة لهذه الظاهرة هو احتلال وهيمنة النظام الإيراني. إذن يكمن إنهاء داعش بطرد نظام الملالي من هذه البلدان.

كذلك يجب أن أؤكد على أن الصراع اليوم ليس الاصطفاف في هذه المنطقة بأسرها بين الشيعة والسنة ولا حتى بين المسلمين وغير المسلمين ولا بين الشعوب في الشرق الأوسط والدول الغربية. لا، وإنما الصراع الرئيسي هو بين نظام ولاية الفقيه وحلفائه نظير دكتاتور سوريا والميليشيات التابعة لهذ النظام في كل من لبنان والعراق وسوريا واليمن والتيارات المتطرفة والمتشددة من جهة، وشعوب المنطقة أجمعين من جهة أخرى.

لذلك أود أن أحذر من أن أي تعاون وتقرب من النظام الإيراني تحت عنوان مكافحة داعش سيؤدي فقط إلى مد هذا السرطان في المنطقة والدول الإسلامية لامحالة وستكون الشعوب المسلمة ضحيته كما يتطلب هذا الخطر صرامة ومزيدا من مواقف التصدي لهذا النظام.

والنقطة الأهم الأخرى هي كشف النقاب عن التطرف تحت يافطة الإسلام. وانه لا يمت للإسلام بأية صلة، لا ما يطرحه داعش وإعلانه عن الخلافة في كل من العراق وسوريا ولا ولاية الفقيه في إيران ولا قطع الرؤوس على أيدي داعش وصلب أبناء السنة على أيدي النظام الإيراني في العراق ولا الاعتداء برش الحامض على وجوه النساء في إيران. ويحكم نظير تلك «الخلافة» التي أعلنت عن وجودها منذ أشهر وذلك تحت يافطة الإسلام، في وطني منذ أكثر من ثلاثين عاما بطريقة أخرى.

والإسلام دين النبي محمد (ص) ودين التوحيد والرحمة والعدالة والمساواة؛ دين الحرية والتسامح والصفح و«شاورهم في الأمر».

لا يوجد أي خلاف ومواجهة بين الشيعة والسنة وإنما المواجهة هي بين قراءتين متعارضين ومتناقضين من الإسلام.

وما يجب علينا أن نوضحه هو أن موقفين متعارضين ومتناقضين اصطفا في وجه

بعضهما البعض؛ يروج أحدهما القساوة والحقد والقتل والتشدد والفرض والقهر والجريمة، وفي المقابل يعتبر الآخر الإسلام دين الحرية والرحمة والتسامح.

وإننا نعتقد أن الإســـلام دين الحرية والاختيار ولا يتم ترويج الإيمان بالإسلام عبر القوة إطلاقا. وتعد الميزة الرئيسية للإنسان حريته بتصريح من القرآن. إذن فإن أبناء البشر مهما كانت أصولهم ونســـبهم خلقوا أحرارا وسواسية. ســـلب الحرية وسلب المساواة من أبناء البشـــر يخالف قوانين الخلق والإســـلام الحقيقي بأي ذريعة كانت. كما أن الأحكام القاضية بمقارعة النساء تناقض القيم الإسلامية.

ولايمكن سلب الحرية والنفس والأمن والاعتبار من أي شخص. ولا يمكن إنزال العقاب علـــى أحد وإن كان العقاب وفقا لمحكمة عادلة قائمة علـــى المعايير الدولية. كما أننا نؤكد علـــى احترام المواثيق الدولية خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان ونحترم مبدأ فصل الدين عن الدولة. نحن نعتبر أبناء الطوائف المختلفة – ســـواء كانوا مسيحيين أو يهود أو من مذاهب مختلفة في الإسلام أو الآخرين – سواسية من حيث الحقوق والحريات. من حق أي فرد أن يعتنق دينا أو عقيدة يختارهما من ذاته أو يكف عنهما.

كمـــا تعد الأحـــكام الإجرامية لالخميني وشـــريعة الملالي والتي اتخذت أشـــكالا قانونية ورســـمية لها وخاصة العقوبات غير الإنســـانية علامة تدل على ما يستنتجه زاعمون ممن يبحثون عن مصالح أنظمتهم الاستبدادية فقط.

وبناء على هذا الفقه والقانون، اعتدى عملاء النظام قبل شهرين على النساء الإيرانيات بـــرش الحامض على وجوههن. كما اعتدوا هذه الأيام على عـــدد من الطالبات بالطعن في الشـــوارع. وأعدموا منذ وصول روحاني إلى الســـلطة ألفي شخص. ونحن نرفض شريعة الملالي هذه.

وكما قال مسعود رجوي قائد المقاومة:

«الفقه... ترافقه العدالة بمعنى رسم الحدود في وجه الظلمة. وهو ما يفتقر إليه الملالي السائرون على نهج الخميني إطلاقا كونهم يمثلون مصاديق للظلم والجور».

وطبقـــا لمـــا صرحه القـــرآن وكلام النبـــي (ص) وكلام علي بن أبي طالـــب (ع) فلا بد للمســـلمين أن يطبقوا هذه الرســـالة مـــع تطورات العصر وذلك بناء علـــى العقل والمنطق والاجتهاد المستمر والدائم، لأننا مؤمنون بديناميكية القرآن.

إن الإســـلام يطالب بتقدم المجتمع البشـــري وتطوير العلاقات بين أبناء البشر، وأخيرا يعــد الوقوف في وجه نظام ولاية الفقيه وأي ســـلطة جبارة ترفـــض التعهدات الاجتماعية وتبذر البلاد والأجيال حقا وواجبا معترفا به في الإسلام. وتعد حركة تؤمن بإسلام متسامح وديمقراطـــي كالبديـــل والنقيض لهذا النظام والتطرف الناجم عنه حيث يتجســـد في منظمة مجاهدي خلـــق الإيرانية وروادها في مخيم ليبرتي. إنهم دفعـــوا ثمن الحرية بدفاعهم عن الملامح الحقيقية للإســـلام لذلك ينوي النظام الإيراني تصفيتهم مهما كان الثمن وذلك عبر ارتكابه مجازر وفرضه حصارا غير إنساني وسيما الحصار الطبي.

أخواتي والإخوة الكرام،

اسمحوا لي أن أختم كلامي بالتأكيد على بضع نقاط:

يحتـــاج العالم اليوم إلى جبهة متحدة من المســـلمين الديمقراطييـــن والمعادين للتطرف والتشـــدد. ومن الطبيعي أن تكون هناك خلافات حول قضايا بين الشخصيات والنزعات في هذه الجبهة. ولكن المهم هو وحدة الكلمة بشأن موضوعين أساسيين وهما:

الموضوع الأول هو نفي التطرف تحت يافطة الإســـلام ومصدره السياســـي والعقائدي الرئيسي أي الاستبداد الديني الحاكم في إيران. والآخر هو دعم البديل لهذا النظام. يعني حلا فكريا وبديلا قائما على الإسلام الديمقراطي يتمثل في مجاهدي ليبرتي ولذلك من الضروري الدفاع عنهم ورفع الحصار غير الإنساني والحصار الطبي على وجه التحديد عن هذا المخيم.

وأنـــا أعتقد أن هـــذه الجبهة لها قابلية وقدرات كبيرة جدا كونها تلبي ما يكون العالم في أمس الحاجة إليه وهي تمثل أصوات الأغلبية الســـاحقة للمسلمين وأبناء الإسلام الحقيقي. كما تلاحظون الآن كيف يواجه المجتمع الفرنســـي والمنتخبون للشعب الفرنسي والبرلمان والحكومة الفرنسية لهذه الظاهرة المشؤومة تحت يافطة الإسلام ويبحثون عن حل من هنا وهناك. لا بد من أن نجد الطريقة الصحيحة معا.

وتعتبر لجنتكم خطوة هامة في مســـار هذه الجبهة حيث من شأنها أن تؤثر على مجتمع المســـلمين والرأي العام والصحافة ووســـائل الإعلام والبرلمان وترشد الحكومة إلى اتخاذ سياسة صحيحة.

وأتمنـــى لجميعكم الموفقيه في هذا الدرب ويســـعدني أن نتمكن من تبادل الآراء في هذا الشأن، وشكرا.

ومن الملاحظ المتكرر أن السيدة رجوي تركز دائما على حرية العقيدة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان المقدسة. ففي خطابها الرمضاني هذا العام ٢٠١٥ بمؤتمر باريس أكدت رئيسة الجهورية الإيرانية المنتخبة من المعارضة الإيرانية الزعيمة مريم رجوي ثوابت الفلسفة الإسلامية المحمدية التي تقوم على حرية الاختيار مستشهدة بالآية القرآنية الكريمة التي استهلت بها خطابها «لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» وهي الآية التي لخصت ببلاغة فائقة جوهر الإسلام المحمدي، نقيض الإجبار الذي يفرضه التطرف والإرهاب الذي أسس له ابتداء ملالي إيران الحاكمون بالنار والحديد لتكشف بذلك عن فهم عميق للإسلام الذي تعرض للتشويه والاغتيال ورفع لافتته لتغطية الإرهاب والتطرف. فالمعروف أن الإسلام دين الرحمة والتسامح والتعاطف والسلام. أليس محمدا رسول الله (ص) في توصيف المسلم بأنه من سلم الناس من يده ولسانه، بينما نرى حكام طهران يشيعون ثقافة القسر والإجبار والتعذيب وكأنهم يقولون نريد أن نسوق الناس بالقوة إلى الجنة وهم يرونهم الجحيم في الدنيا عبر الإعدامات التي لا تتوقف وتعذيب السجناء وبتر الأطراف واقتلاع العيون ورش الأسيد على النساء وفرض فقر واسع على الشعب.

وتذكر رجوي أنه وقبل يومين قام نظام الملالي ببتر أصابع شابين في مدينة مشهد؛ وهذه البربرية هزت العالم. وأعلنت منظمة العفو الدولية أن هذه العقوبة القاسية الوقحة تشير إلى ممارسات نظام غارق في الظلم والبطش يقوم على فرض الدين بالقوة وإقامة استبداد مطلق باسم حكم الله والإرهاب والتوسع به تحت عنوان تصدير الثورة وبسط الدين وفي الإقصاء والقمع والاستخفاف بالمرأة وأخيرا في طمس الثوابت الإنسانية والإلهية للحفاظ على السلطة.

لذلك فإن الخلافة الإسلامية التي توسعت اليوم في أجزاء من سوريا والعراق هي نموذج محدود وناقص من مثال أكبر أقامه الخميني الدجال قبل ثلاثة عقود تحت عنوان «ولاية الفقيه».

ولتأكيد هوية نظام الملالي استشهدت بما كان يقوله الخميني قبل ثلاثين عاما من أنه: «يجب كي (الناس) حتى يستقيم المجتمع». وقارنت هذا القول بالشعار الذي ترفعه داعش اليوم «الشريعة لن تطبق أبدا إلا بقوة السلاح». وداعش كما هو نظام الخميني توأمان رضعا من ثدي الحقد على الإنسانية وكلاهما يؤمن بثقافة العنف والإجبار وتكفير من

يخالفهم في الرأي والعقيدة وتشرح رجوي هذه النقطة بالعودة إلى ماكتبه الخميني بخط يده. حيث أصدر فتوى في العام ١٩٨٨ وصف فيها جميع سجناء المجاهدين بأنهم «مرتدون» بسبب اعتقاداتهم وحكم عليهم بإبادة جماعية. وعقب صدور هذه الفتوى تم ارتكاب مجازر جماعية بحق ٣٠ألفا من السجناء السياسيين من المجاهدين المناضلين.

وعبارات التكفير ومفردة «المرتدين» الخمينية، هي ذاتها التي تستخدمها داعش في وصف من يخالفها الرأي وتستنتج رجوي أنه أولا، التطرف والتشدد تحت يافطة الإسلام قد تم تأسيسه وترويجه كنظام حكومي في عصرنا الحاضر من خلال بناء نظام «ولاية الفقيه». وثانيا، الإسلام الذي يزعمونه هو دين الإجبار وسلب الإرادة الإنسانية؛ فيما الإسلام الحقيقي والقرآن يرفضان الدين الإجباري والإكراه باسم الدين.

وتساءلت رجوي أليس الإسلام دين التسامح والعفو؟ ألم يعف الرسول الكريم (ص) عن أعدائه في فتح مكة؟ ألم يعرض في المدينة ميثاق الأخوة والتعددية؟

إذا، ما يقوله الملالي الحاكمون في إيران أو أبناؤهم العقائديون من أمثال داعش و«بوكو حرام» هو ضد الإسلام وشرك مطلق.

وهذه هي آيات القرآن المجيد:

«وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»

«الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ»

«قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ »

«وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ»

وهذه هي أوامر رب العالمين للرسول الأكرم:

«فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ»

«وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرا وَنَذِيرا»

«وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ»

«فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ»

كل هذه الأوامر في عموم القرآن، تقدم الرسالة النبوية على أنها إقامة المحبة بين

القلوب وفك الأغلال عن الناس والدعوة إلى التسامح والتساهل وكلها جاءت من أجل حرية الإنسان.

وفي تعريف الإنسان من المنطلق الإسلامي والقرآني فإن أهم صفته هي الحرية وبالنتيجة تحمله المسؤولية.

وتمضي الزعيمة رجوي إلى القول إن القرآن يرى الإنسان حرا وهو الذي يمسك بمصيره.

«إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ»

الإسلام هو دين حرية التعبير وإبداء المعارضة والنقد تجاه الحكام وليس رافضا لذلك. وقال النبي الأكرم (ص) مرات عديدة: «لن تُقدّس أمةُ لا يُؤخذ فيها الضعيف حقه من القوي غير متعتع».

والإمام علي (ع) كان دوما يدافع في سنوات حكمه عن حقوق معارضيه.

[كذلك كان عمر (رض) يقول: «كيف استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

ولا يختلف نظام الملالي عن نظام داعش في الموصل بذريعة تطبق الشريعة فيجلد بالسوط من يتجرأ أو يخطي في الإفطار العلني ويفرض على المرأة حجابا صارما وزيا خاصا على الرجال].

وتتعمق الزعيمة رجوي في الحديث عن جوهر الفلسفة والثوابت الإسلامية فتقول إن الإسلام وبصريح القرآن وحسب السنة المحمدية هو دين يحظى بالديناميكية. وأحكامه تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الزمانية والمكانية. دينامية القرآن التي تتبلور في المحكمات والمتشابهات هي واحدة من أبرز سمات الإسلام. وعلى هذا الأساس هناك إسلامان متناقضان يقفان وجها لوجه. إسلام الحرية مقابل دين الإكراه والتهديد.

وقال مسعود رجوي قائد المقاومة: هاتان القراءتان للإسلام «واحدة دين الرحمة والمغفرة والخلاص، والأخرى دين الرجس والقسوة...؛ قراءة قائمة على الجهل والإجبار والآخرى قائمة على الحرية والاختيار؛ واحدة تدعو إلى الظلمات والآخرى تحمل راية الحرية والوحدة والخلاص. والصراع بينهما هو كذلك صراع مصيري للشعب الإيراني وللتأريخ الإيراني أيضا وهو أحد أهم الحلقات لأقدار الإنسان المعاصر».

نعم بهذه الأفكار أسس مسعود حركة ديمقراطية مناهضة للتطرف كسد منيع أمام

التطرف الديني. حركة أصبحت اليوم نبراسا لشعوب إيران والمنطقة وهي نورالأمل الوحيد للانتصارعلى عفريت الإرهاب والتطرف.

وفي حديثها عن الإيحاء بأن الشيعة والسنة إنما يتقاتلون في حرب طائفية كريهة قالت إن أول من بدأ بترويج ثقافة الصراع الطائفي هم ملالي قم وأن المنطقة كانت بعيدة عن هكذا صراعات إلى أن جاء الخميني إلى السلطة في إيران. فقد أرسى أساس التفرقة والاقتتال بإصراره على مواصلة الحرب مع العراق وبشعار «نحو القدس عبر كربلاء» لكي يوسع سلطته على المنطقة.

وفي داخل إيران فرض ضغطا مضاعفا على أهل السنة باعتقالهم وإعدامهم وهدم مساجدهم. وأعدم الملالي سجينا سياسيا وبطلا رياضيا من أبناء الكرد عشية شهر رمضان.

وطيلة العامين الماضيين أعدم النظام أعدادا كبيرة من أهل السنة بينهم ٦سجناء أكراد من السنة في سجن كوهردشت و٣سجناء سياسيين كرد في سجن أورميه و٣٤سجينا من أهل السنة من أبناء البلوتش في مدن «جاه بهار» و«زاهدان» و«زابل» وتم اغتيال رجال الدين من أهل السنة ومواطنين في محافظة سيستان وبلوتشستان.

وبتطبيق هذه السياسة في العراق تمت إبادة أهل السنة وفي سوريا شملت الإبادة جميع أطياف الشعب السوري وفي إيران تم ارتكاب المجازر بحق الآلاف من المجاهدين الشيعة الذين كشفوا نقاب الرياء عن وجه الملالي. وهي تلك السياسة التي تستمر على شكل استمرار المؤامرة والضغط على مجاهدي درب الحرية في مخيم ليبرتي حيث لا يتورعون عن مواصلة الحصار الإجرامي عليهم وإلى إرسال فرق وزارة المخابرات إلى مدخل المخيم لفرض حرب نفسية عليهم والتمهيد لإيقاع كارثة إنسانية.

إذا للشيعة والسنة عدو مشترك وهو نظام «ولاية الفقيه».

الشيعة الأصلاء يعرفون بمعاداتهم الشديدة لـ«ولاية الفقيه» ويعتبرون السنة إخوانا لهم.

الإمام علي (ع) ذهب أبعد من الشيعة والسنة وأتباع معتقدات أخرى وقال: «الناس صنفان: إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق».

وطالما هذا النظام قائم على الحكم فإن الشعب الإيراني وغيره من شعوب المنطقة لن يروا الحرية والديمقراطية. هذا النظام الذي مازال يصر على امتلاك القنبلة النووية رغم معارضة

الشـــعب الإيراني والمجتمع الدولي فهو يشـــكل خطرا على العالم برمته. إذن فإن الحل يكمن في قطع أذرع هذا النظام من المنطقة بأسرها وإسقاط خليفة التطرف والإرهاب في إيران.

وبينت الزعيمة رجوي جوهر عقيدة المجاهدين ومواقفهم بالقول: بصفتي امرأة مسلمة أؤكد على ضرورة فصل الدين عن الدولة وباســـم جيل نهض منذ خمســـة عقود للدفاع عن الإسلام المحمدي الحنيف بوجه التطرف أعلن ما يلي:

١- إننا نرفض الدين القسري والإجبار الديني والحكومة الاستبدادية تحت يافطة الإسلام وأحكام شريعة التطرف وتكفير أصحاب الرأي الآخر سواء كانوا باسم الشيعة أو السنة هي ضد الإسلام والسنة المحمدية السمحاء.

٢- مـــن وجهة نظرنا فإن جوهر الإســـلام هو الحرية، التحـــرر من أي نوع من الإجبار والتعسف والاستغلال.

٣- نحن نتبع الإسلام الحقيقي أي الإســـلام المتسامح الديمقراطي، الإسلام المدافع عن السلطة الشعبية والإسلام المدافع عن المساواة بين المرأة والرجل.

٤- نحن نرفض التمييز الديني وندافع عن حقوق أتباع جميع الديانات والمذاهب.

٥- إسلامنا هو التآخي بين كل المذاهب. الصراع الديني والفرقة بين الشيعة والسنة هو ما فرضه نظام «ولاية الفقيه» لاستمرار خلافته اللا إسلامية واللا إنسانية.

نعـــم إلهنا هو الله إله الحرية، ومحمد هو نبي الرحمة والنجاة، والإســـلام دين الاختيار الحر.

وأضافت الزعيمة رجوي أن الصائمين الصادقين هم الذين يقاتلون الاســـتبداد والإرهاب والتطرف وأن نتيجة نضال هؤلاء الصائمين هي بزوغ عيد الفطر والســـعادة، وهذا يبشـــر بالتأكيد بتحرير إيران والمنطقة وهذا هو وعد رب العالمين الذي لايتغير.

«رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرا وَ ثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَ انْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ« (ســـورة البقرة الآية ٢٥٠).

وبشـــأن الحل للمنطقة قالت رئيســـة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية في كلمتها التي ألقتها في «ملتقى باريس الموسع» في ١٣حزيران/ يونيو ٢٠١٥:

«اليوم يصرح السياسيون الغربيون والعرب أن داعش وبشار هما وجهان لعملة واحدة، وإني أضيف أن الخليفة الرئيسي الجاثم في طهران هو عرّاب كليهما.

الواقع أن داعش هو حصيلة جرائم بشار الأسد والمالكي بأمر من نظام الملالي.

إذن أقول للدول الغربية لا تشاركوا في جبهة هذا النظام!

لا تتعاونوا في العراق مع قوات الحرس وميليشيات هذا النظام المسماة بالشيعية وهي أخطر بمائة مرة من العصابات الأخرى المحترفة بالقتل والإبادة.

الحل في العراق يكمن في طرد قوات النظام وإشراك السنة في السلطة وتسليح عشائر السنة.

والحل في سوريا يكمن في طرد قوات النظام منها ومساندة الشعب السوري في إسقاط ديكتاتورية الأسد.

والحل في اليمن يكمن في الوقوف بوجه هذا النظام حيث بدأه التحالف العربي ويجب مواصلته حتى اقتلاع جذوره من المنطقة.

نعم، الحل يكمن في قطع دابر هذا النظام من المنطقة بأسرها وإسقاط خليفة الرجعية والإرهاب الحاكم في إيران».

ز ـ العراقيون والموقف من التطرف والإرهاب والوجود الإيراني في العراق

على رغم المشهد السطحي الذي يمثله الساسة الذين حكمتهم إيران وفرضتهم على العراقيين في البرلمان ومجالس المحافظات والوزارات والحكومة والعديد من الدوائر الحساسة في الدولة، والذي يوحي بالانقياد للملالي، يبقى المشهد العراقي جليا في رفض العراقيين للوجود الإيراني الذي ينشر التطرف والإرهاب والجريمة في عموم العراق، والنفوذ الذي سلم عبر العملاء ثلث العراق ابتداء من الموصل إلى كركوك وصلاح الدين وسامراء والرمادي على يد العميل نوري المالكي الذي يطالب العراقيون بأغلبيتهم بمحاكمته على جرائمه ضدهم وولائه لخامنئي الذي يوفر الآن له حماية ضد محاولات إحالته إلى القضاء بتهم العمالة والفساد وتسليم الموصل لداعش وانتهاك حقوق الإنسان العراقي بإملاءات النظام الإيراني.

لقد تعمق رفض الوجود الإيراني في الأراضي العراقية ونفوذه واستحواذه على مقدرات العراقيين الاقتصادية وهتك النسيج الاجتماعي وزرع الفتنة الطائفية بين مكونات العراق عبر ترسيخ التطرف والإرهاب والشحن الطائفي كأدوات لإفراغ المدن والقصبات والأقضية والنواحي والقرى العراقية من سكانها العراقيين المعارضين لنفوذ الملالي الذي تمثل بتحريك ميليشياته لارتكاب جرائم التغيير الديموغرافي في المناطق السنية من خلال القتل والاختطاف والتهجير وإحراق البساتين والحقول والمساجد وممارسة أبشع انتقام طائفي ضد معارضي الوجود الإيراني وميليشياته الإرهابية تمهيدا لتقسيم العراق وتفتيته ودفن الكيان العراقي انتقاما لكأس السم الذي جرعه العراقيون لالخميني في حرب الثمان سنوات. إن أبسط مثال على هذا الرفض هو اتساع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد رموز الفساد التي تدين بجبروتها للنظام الإيراني والذي تجلى في الهتاف الذي أرعب الإيرانيين وعملاءهم «إيران برا برا بغداد تبقى حرة»، حين دوى في ساحة التحرير ببغداد وفي واحدة من كبريات المدن المقدسة التي تخيل النظام الإيراني أنها تميل إليه وتنقاد بسلاسة لإملاءاته فجوبه برفضها الشعبي الواسع الشديد – هتفت كربلاء والنجف والكاظمية بصوت عال – «إيران برا برا بغداد تبقى حرة» وامتد الهتاف إلى بابل والكوت والديوانية وساحة الحبوبي في الناصرية وعموم المدن الجنوبية بلا استثناء وهي مدن شيعية كان النظام الفاشي الحاكم في طهران يروج أنها إنما تدور في فلكه السياسي انقيادا لتوجه وولاء مذهبي طائفي. وقد أرعبه جواب سكان البصرة الذين كرروا ذات الهتاف وهم يحرقون قنصليته فيها. وقبل تلك التظاهرات التي مازالت تتكرر حاشدة كل يوم جمعة في عموم مدن الجنوب قرأ العراقيون بتعاطف بيان التجمع الجمهوري العراقي الداعي إلى تصنيف الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس تنظيمين إرهابيين واعتبره انتصارا لإرادة الشعب العراقي وجميع القوى السياسية والوطنية التي وقفت بقوة وحزم خلال السنوات الماضية أمام عاصفة الإرهاب القادمة من الشرق وفيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين»

صدق الله العظيم

بعد مرور عدة سنوات على مواجهة أبناء شعبنا الأبي للموجات الإرهابية البغيضة والتي جائتنا من النظام الإيراني وعملائه في العراق، فإننا نقف مع أي قرار يدعم وحدة واستقرار

العراق ومنها وضع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في قائمة المنظمات الإرهابية وحظر أي تعامل مع العناصر التابعة له بعد أن أثبتت الأيام تدخلاته الإرهابية في الشأن العراقي.

إن الكشف عن التنظيمات الإرهابية وفضح دورها التخريبي يأتي منسجما مع طروحات التجمع الجمهوري العراقي والتي أكدنا فيها في أكثر من مناسبة على التدخل الإيراني في الشأن العراقي من خلال دعمهم المستمر لتنظيم القاعدة وفرق الموت والميليشيات التي تتحمل مسؤولية جميع أعمال النزيف الدموي التي نشهدها والتي راح ضحية جرائمها ملايين العراقيين.

إن ذلك يعد انتصارا لأبناء شعبنا الصابر وجميع القوى السياسية الوطنية التي وقفت بقوة وحزم خلال السنوات الماضية أمام عاصفة الإرهاب القادمة من الشرق لأنه سيسهم بشكل كبير في تقويض النشاطات التخريبية للحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس في التدخل بالشأن العراقي.

لقد كشفت الوقائع والأحداث أن السفير الإيراني في العراق حسن قمي ومن بعده الحرسي دانائي فر هما من قياديي فيلق القدس الإيراني والممول لجميع النشاطات الإرهابية بالعراق ومنها تنظيم القاعدة. لذا، آن الأوان إلى طرد هذا السفير الإرهابي من العراق وإغلاق السفارة باعتبارها بؤرة للنشاطات الإرهابية.

إن انتصار إرادة العراقيين تكمن في منع أي تدخل خارجي مهما كان مصدره في الشأن الداخلي وأن مستقبل العراق يحدده أبناؤه الغيارى بإرادتهم الحرة المستقلة بعيدا عن الإملاءات الخارجية.

إن بلدنا اليوم يمر بظروف بالغة التعقيد بسبب التهديدات والتدخلات الخارجية لذا فإن الواجب الوطني يستدعي القضاء على كل المنظمات الإرهابية وطردها من أرض العراق. إن العراق أمانة في أعناقنا وحماية أمنه وسيادته مسؤولية تأريخية كبرى يجب على الجميع أن يتحملها بما فيها الحكومة والأطراف السياسية جميعا، وأن نسعى إلى حل كل أشكال الخلاف عبر الحوار الهادف والبناء، وأن تكون الحكمة منهجا سياسيا لأن الغرور خندق سيقع فيه كل من يتجاوز حدوده ويتصرف أكبر من حجمه وحقه ولتعلم جميع الكيانات السياسية بأنها بدون العراق الواحد الموحد لا تساوي شيئا.

إن التجمع الجمهوري العراقي يعلن عن رفضه القاطع لأي تهديدات تهدف إلى إلحاق

الأذى بأبناء شـــعبنا أينما كانوا بل يدعو إلى إقامة علاقات حســـن الجوار وصداقة مع الدول التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا.

إننا ندعو دول الجوار إلى الالتزام بالمواثيق الدولية وعدم التدخل في شـــؤوننا الداخلية ونقول للجميع إن اســـتقرار الأوضاع في العراق له تأثير بالغ على أمن المنطقة بشـــكل عام وليعلم الإرهابيون بأن أرض العراق للعراقيين ولا مكان لهم على أرضه. وسيأتي اليوم الذي سيهزم فيه الأشرار وتنتصر إرادة الخيريين لأنهم أصحاب حق ومبادئ سامية.

وإن غدا لناظره قريب.

إلى ذلك فقد كان موقف العراقيين من المعارضة الإيرانية موقفا مؤيدا ووقع مئات الآلاف منهم وثائق دعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة وسكان أشرف وليبرتي وطالبوا بمحاكمة من ارتكبوا بحقهم جرائم القتل والحصار من أية جهة كانت وإلغاء لجنة القمع التي يرأســـها العميل الإيراني «فالح الفياض» والتي لا تني تشـــدد إجراءات الحصار والمضايقة ضد الأشـــرفيين في ليبرتي. كما أصدر العديد من النواب العراقيين الوطنيين بيانات شـــجب واستنكار لسلوكيات تلك اللجنة وطالبوا بالتعامل مع الأشرفيين بإنسانية وعلى وفق القوانين والمواثيق الدولية وحقوق الإنســـان واحترام كونهم محميين دوليا على وفق معاهدة جنيف الرابعة.

ح . للإرهاب والتطرف وجوه أخرى (ملحق مضاف)

للتطرف والقمع والإرهاب وجوه أخرى ليس أقلها النهب والســـلب والإفقار والتجويع وهدر المال العام على مشاريع إنفاقية لا إنتاجية.

فـــي ندوة عبر الإنترنت أقيمت يوم الإثنين ١٩تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، بعنوان «ولاية الفقيه نظام ســـلب ونهب وســـرقات» شـــارك كل من السيد «شـــاكر الجوهري» كاتب وناشط إعلامي أردني والسيد «موســـى الشريفي» ناشط إعلامي وسياسي إيراني والدكتور «سنابرق زاهدي» رئيس لجنة القضاء في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.

وقال الدكتور زاهدي في جانب من حديثه:

«إيران الملالي تحول إلى جحيم لأبناء الشعب الإيراني، ليس فقط بسبب الإعدامات والقمع والتعذيب والقيود الموضوعة على النساء في اللبس وفي التعامل وقمع الأقليات القومية والدينية وغيرها من مناحي الحياة التي لاتسلم أي منها من القمع والتنكيل، بل لأن الحياة المعيشية لأبناء الشعب تزداد كل يوم سوءا بسبب الفساد الاقتصادي وبسبب نهب ثروات الشعب وعمليات السلب والاختلاس في مقاييس من الصعب تصديقها.

هناك أرقام ونسب مذهلة بشأن الفقر والبطالة والأمية والتضخم والإدمان وما شابهها من المآسي الاجتماعية. على سبيل المثال يقول وزير العمل في حكومة روحاني "علي ربيعي" أن ٩٠بالمائة من العمال في إيران يعيشون تحت خط الفقر وأن ١٠بالمائة آخرين بحدود خط الفقر. كما أن الصحف الرسمية تشير إلى أن ٦٣بالمائة من سكان المدن و٧٧بالمائة من سكان القرى في إيران يعيشون تحت خط الفقر. وأعلن "علي لاريجاني" دون خجل أن حوالي ٥٠بالمائة من متخرجي الجامعات عاطلون عن العمل. ويصرح البيانات الرسمية للنظام أن ١١ميلونا من الإيرانيين يعيشون في ضواحي المدن الكبيرة دون التمتع بأقل شيء من الخدمات اللازمة للعيش. ويقولون إن ١١مليون عائلة إيرانية تصيبها خسائر بسبب الإدمان بالمخدرات. وأصبح نظام ولاية الفقيه الأول في العالم في هروب الأدمغة. ويقول وزير التعليم العالي في حكومة روحاني أن خسائر تلحق بالبلاد من جراء مغادرة ١٥٠ألف شخص البلد سنويا أكثر من خسائرالحرب الحرب الإيرانية العراقية. كما أن إيران تحت هذا النظام صارت البلد الأول في التلوث والبيئة على كرة الأرض والكوارث التي حّلت جغرافيا إيران تحت هذا النظام لايمكن أن تعوض كتجفيف البحيرات والأنهار وهدم الغابات وما شابهها... وصنفت الغرفة الاقتصادية العالمية إيران في المرتبة ١٣٧ من بين ١٤٢بلدا من العالم، وقد تدنت إيران خلال عام ٢٠١٤ سبع رتب حيث كانت في العام ٢٠١٣ في المرتبة ١٣٠.

ويجب أن نضع هذا الواقع المعاشي للشعب الإيراني بجانب الحقائق المكشوفة من ثروات زعماء نظام ولاية الفقيه. وليس هناك شك أن مركز الفساد المالي هو بيت خامنئي ومؤسسة ولاية الفقيه حيث أعلنت وكالة "رويترز" قبل فترة في تقرير مفصل وبعد ستة أشهر من الدراسة أن ممتلكات واحدة من المؤسسات التابعة لولاية الفقيه، وهي "مؤسسة تنفيذ أوامر الإمام" (ستاد)، تساوي ٩٥مليار دولار. ويشكل نصف ثروات هذه المؤسسة من العقارات المملوكة للأقليات الدينية أو المعارضين للنظام وعوائل مجاهدي خلق التي تمت مصادرتها بأحكام قضائية رسمية ومن ثم نقلها إلى هذه المؤسسة.

ونعرف أن هذه المؤسســة هي واحدة من المؤسســات التابعة للولــي الفقيه وهناك مؤسسات مماثلة التي يملكها خامنئي وهي:

١. مؤسسة المستضعفين، ٢. مؤسســة الرضوية المقدسة، ٣. مؤسسة الشهيد، ٤. لجنة الإغاثة، ٥. مؤسســة التعاون للحرس، ٦. مقر خاتم الأنبياء، ٧. مؤسســة التعاون للبسيج، ٨. شــركة استثمار غدير، ٩. منظمة التأمين الاجتماعي للقوات المسلحة، ١٠. مقر خاتم الأوصياء، ١١. مؤسســة التعاون لقوات الأمن، ١٢. مؤسسة التعاون للجيش، ١٣. مؤسسة التعاون لهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة.

ولفهم مدى حجم هذه المؤسســات يكفي أن نشــير إلى أنه على سبيل المثال يعمل في مقر خاتم الأنبياء التابع لقوات الحرس مائة وثلاثة وعشــرون ألف موظف وعامل. على ذلك فإن مجمل الثروات المكدّسة في هذه المؤسسات تبلغ مئات المليارات من الدولارات، وبذلك يصبح خامنئي أغنى رجل في العالم.

وفي ضوء ذلك يمكن فهم مغزى ما صرح به "رفسنجاني" قائلا: "ما يقال ليس سوى أجزاء من قمة جبل الجليد من بحور الفساد لكن يتم تفادي ذكر هذه القضايا حتى لايستطيع العدو أن يستفيد منها". ».

وأكد السيد شاكر الجوهري في مستهل حديثه بأنه لا فارق حقيقي ما بين المتشددين وما يسمون (الإصلاحيين) في إيران لأن هذا النظام استنفذ حتي الآن أكثر من ٣٠٠ميليارددولار من أجل تهديد جيرانه تحت مســميات المنشــآت الإنسانية أو المنشــأت المدنية النووية التي توفرالطاقة الكهربائية أوماشــابه ذلك وهي في الحقيقة منشــآت عسكرية بكل معنى الكلمة بدلالة بأن اتفاق دول ٥+١ مع نظام الملالي نص على تخفيض مســتوى تخضيب اليورانيوم في هذه المنشــآت النووية، إذن إنهم كانوا يعملون فعلا من أجل تحقيق تصنيع قنبلة نووية، إن جاز التعبير من أجل أن يفرضوا هيمنتهم على كافة دول المنطقة...

كما أشار في جانب من حديثة إلى أن الإستراتيجية العربية ربما قد تكون قد بدأت بعد تشكيل قوات عاصفة الحزم التي تقودها السعودية...

وفي جانب آخر قال السيد الجوهري إن النظام الإيراني لم يقم مشاريع إنتاجية حقيقية تلبي احتياجات السوق والمستهلك الإيراني وإن الأموال التي كان يمكن أن توظف في مثل هذه المشــاريع الإنتاجية ذهبت في شتى الســبل في تمويل الحروب في كل مكان في دول

الإقليم بل حتى خارج هذا الإقليم.

وهناك معلومات تؤكد بأن ميليارات أخرى تنفق في إفريقيا من أجل تشييع المسلمين الأفارقة. وتساءل ما يعني الشعب الإيراني بهذا؟ وما يعني ذلك بمستوى المعيشة للمواطن الإيراني؟ ومن المؤكد أنه سيؤدي إلى ارتفاع منسوب الفقر في إيران وليس العكس. وأضاف أنني أريد أن أتأمل قليلا فقط ٩٥ميليار دولار هي موازنة مركز الأزمات في إيران الذي يقوده خامنئي بالإضافة إلى ما تطرق إليه الدكتور زاهدي إلى عديد من المؤسسات الأخرى التي تملك موازنات بالميليارات وكلها تخضع لخامنئي... ألا يعني هذا أن خامنئي هو اللص الأكبر في التأريخ؟ وعندما أقول التأريخ، أعني الماضي والحاضروالمستقبل. وقال في عهد «أحمدي نجاد» وبعد أن ذهب تدخل خامنئي شخصيا عبر وسائل الإعلام يطالب بوقف الحديث عن الاختلاسات التي حدثت في عهد أحمدي نجاد بذريعة أنه يقدم مواد إعلامية لأعداء الثورة!!

وفي مداخلته أشار موسى الشريفي إلى الدمار الذي سببه نظام الملالي من خلال إصراره على مواصلة الحرب العراقية الإيرانية لثمان سنوات وكان من المؤمل أن تجري عملية الإعمار وإعادة البناء للمنشأت التي دمرتها هذه الحرب بعد انتهائها، غير أن ٩٩بالمائة من هذه المشاريع فشلت ولم تنجز بسبب الفساد المستشري في الدوائر الحكومية. وأشار إلى أمثلة في هذا المجال كمشروع إعمار الموانيء المدمرة والتي لم تنجز بسبب الفساد منذ ١٩٨٨ حتى يومنا هذا.

كما أكد السيد الشريفي بأن «روحاني» أصبح رئيسا للنظام وبعد مرور ١٠٠يوم على حكمه. قال إن حوالي ١٠٠ميليار دولار تم اختلاسها في هذا البلد. وعندما احتجت عليه جماعة أحمدي نجاد الذي يمثل خامنئي وبإرادة المرشد جاء على سدة الحكم. فقال لهم روحاني أنا لا أريد أن أتكلم بكل التفاصيل ولو أردت التكلم بكل التفاصيل لكانت الأرقام والاختلاسات التي تمت في هذه السنوات أكثر من هذا المبلغ. وأضاف بأن الحرس الثوري بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية دخل بكل قواه في معترك الاقتصاد وأصبح مافيا كبيرة في هذا المجال. وكما هو معروف للإيرانيين هناك اقتصادان في إيران، اقتصاد للحرس الثوري منه الكمارك وشركات خاصة لاتخضع لأية رقابة من الحكومة وذلك يعني لا ضرائب ولا أي شي آخر وهناك بعض المشاريع الخاصة التي يمتلكها أزلام النظام.

وقال موسي الشريفي إن الدول العربية يجب أن تبحث عن بديل لهذا النظام وأن

تساعد المعارضة الإيرانية التي تنظر إلى العرب كشركاء في المنطقة... نرى الآن أن الملالي عندما توافقوا مع الغرب على الملف النووي فقد اندفعوا أكثر باتجاه الخراب في المنطقة ونري الآن بأن النظام الإيراني يدفع أكثر باتجاه التخريب في سوريا وأن خامنئي من خلال ثلاثة تصريحات بعد الاتفاق النووي أكد علنا التدخل في الشأن البحريني والعراقي واليمني والسوري، وهو يتكلم جهارا ولم يخف نواياه وسلوكياته، إذن على إخواننا العرب خاصة أن النخبة الإعلاميين أن يعوا هذا الخطر الذي يأتي من الملالي وباعتقادي بما أن هناك حركة إيرانية معارضة يمكن التعاطي معها خاصة أنها على علاقة وطيدة مع العرب.

وفي معرض رده على سؤال لإحدى الصحف العربية أكد السيد الشريفي أن الذين يسرقون أموال الشعب الإيراني والجماعات التي قامت بهذه الاختلاسات الطائلة هم تحت إشراف الولي الفقيه وهو متورط بكل هذه الاختلاسات، أن ابن الولي الفقيه وأقصد «مجتبي» ابن خامنئي في إحدى المرات أشار أحمدي نجاد إلى أنه لو ضغطتم علي أكثر من هذا سأقول ما لا أريد قوله وكان يقصد بأن مجتبى وخامنئي وبيت خامنئي كلهم متورطون بهذه الاختلاسات... إذن من الذي سيحاسبهم؟ عندما يكون المرشد (على القمة) للهرم الرئاسي أي أعلى سلطة بالبلد وهي التي تدير هذه الاختلاسات كيف يتم محاسبتها؟

دراسة متخصصة

إيران تفرغ صحن الفقراء الإيرانيين والعرب والمسلمين!!

صافي الياسري

- ليس صحنا واحدا ما أفرغته إيران من صحون الحياة العربية والإيرانية، ما أتحدث عنه؛ لكنه الصحن الأهم لأنه صحن الفقراء.

- آخر سرقات النظام الإيراني ١٢٣مليار دولار من أفواه فقراء العرب مقابل ١٢٣مليون عاطل عربي عن العمل!! وأكثر منها من أفواه الإيرانيين!!

- إن صحن الطعام العربي أفرغ محتوياته لصالح جنون التسلح. وهو في رأيي جنون مدفوع إليه عبر تضخيم قوة الأسد الورقي الإيراني أولا وفراغ مربع القدرة على اتخاذ القرار في الجانب العربي ثانيا.

هذه الدراسة تستهدف الكشف عن وقائع إفراغ صحن الفقير العربي وبالأرقام ودفع طرفي المعادلة أو النزاع الحقيقي في الشرق الأوسط إلى تكديس أسلحة، لا قيمة لها بعد برهة من الزمن إذ ستكون خردة يجب تجديدها مرة أخرى بعد موجة عداء، وسلوكيات عدوانية جديدة، لا يمكن القول إلا أن إيران هي المهب الأساس لها، إنما بدفع إسرائيلي أمريكي، مباشر أو غير مباشر وبأنفاس طائفية إرهابية، يراد لها أن تجرف المنطقة كلها وأن تحرف مسارات الشعوب المطالبة بالتغيير والحرية من محدداتها الحقيقية كصراع تأريخي ضد الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية في كل من إيران والجزيرة والخليج والعراق والأردن وسورية وفلسطين ولبنان واليمن إلى صراع طائفي لا رابح منه إلا الثنائي الأمريكي الإسرائيلي مع بعض الفتات لإيران الذي نسميه الطعم المميت لصيد السمكة الإيرانية الكبرى. وأنا أرى أن نشر هذه الدراسة في مثل هذه الظروف إنما هو جرس إنذار لعرب الخليج والعراق، بل وللعرب كلهم وبخاصة بعد التطورات الدراماتيكية في كل من تونس ومصر وليبيا وبوادر خطاب عربي جديد حملته عاصفة الصحراء أو بوادر استبدال وجوه وأنظمة بلت بأخرى قادرة على تقديم مستحقات المرحلة المقبلة التي ربما ستكون أكثر سوءا، مع العلم أن قلة سوئها لا تعني شيئا للعربي المهتوك، منتوف الريش على يد الأنظمة التي يراد استبدالها، إنما ليس بأنظمة تترك ريش المواطن ينمو حد الطيران إلى أفق الحرية والكرامة والشبع. نعم إنه جرس إنذار لو تمكنت لمنحته دوي أقوى القنابل وهزيم الرعد للتنبه للدفع الإيراني الإسرائيلي الأمريكي على درب (بلقنة الشرق الأوسط) واستنزاف ثرواته.

١٢٣مليار دولار ثمن صفقات تسلح عربي!! إنها مؤامرة على المال العربي وعلى حقوق ومستحقات الأجيال المقبلة. وهو يدفع بكل بساطة للتساؤل على ماذا نحن مقبلون؟؟ أو على أي نوع من الحروب في ديارنا سنقبل؟؟ وهل ستحمي هذه الأسلحة شعوب البلدان العربية أم أنظمتها؟؟ هذا في رأيي أعلى مستوى وصله حتى الآن مؤشر الخوف والتخويف في دول منطقة الشرق الأوسط وتقف على رأسها السعودية ودول الخليج العربي. فإلى أي خراب يقود النظام الإيراني إيران ومنطقتنا وأنظمة العته العربية؟؟

حسب تقرير أوردته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية فإن دولا عربية في الخليج العربي أنفقت ١٢٣مليار دولار على ما وصفته بأنها واحدة من أكبر عمليات إعادة التسلح في التأريخ في وقت السلم في إطار سعيها لمعادلة قوة إيران العسكرية؟؟

وقالت الصحيفة البريطانية يوم الثلاثاء، ٢١أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ إن المملكة العربية السعودية خصصت ٦٧مليار دولار لشراء أسلحة من الولايات المتحدة في إطار اتفاق

وفر دفعة قوية لصناعة السلاح الأمريكية وسيقوم الكونغرس الأمريكي في القريب العاجل بالتصديق على المرحلة الأولى منه (وقد صادق) والتي قدرت قيمتها بنحو ٣٠مليار دولار. وأضافت الصحيفة أن السعودية ستحصل في إطار الصفقة على ٨٥مقاتلة جديدة من طراز «أف ١٥» وتطوير ٧٠مقاتلة أخرى من مقاتلاتها وستكون شركة «بوينغ» المورد الرئيسي ما سيتيح لشركات الأسلحة الأمريكية تعزيز قدرتها على تصنيع الطائرات العسكرية المتطورة ضمن منطقة كانت تقع تحت ضغط المنافسة، ويتوقع أن تبرم اتفاقا آخر مع الولايات المتحدة لتطوير أجهزة الرادار وأنظمة الدفاع الصاروخي وتحديث أسطولها من السفن الحربية. ونسبت الصحيفة إلى مصدر سعودي قوله: «الهدف السعودي هو توجيه رسالة خاصة إلى الإيرانيين بأن لدينا تفوقا جويا كاملا عليهم».

وأشارت الصحيفة إلى أن الإمارات وقّعت أيضا عقودا لشراء معدات عسكرية تتراوح قيمتها بين ٣٥ و٤٠مليار دولار وحصلت على الضوء الأخضر لشراء صواريخ «ثاد» المضادة للصواريخ والتي تعمل على تطويرها شركة «لوكهيد مارتن» كما وقّعت الكويت عقودا لتطوير أنظمة صواريخ «باتريوت» الدفاعية.

وقالت فايننشال تايمز إن سلطنة عمان ستنفق ١٢مليار دولار على شراء ١٨مقاتلة جديدة من طراز «أف ١٦» وتطوير ١٢مقاتلة أخرى، فيما ستنفق الكويت ٧مليارات دولار على استبدال وتطوير طائراتها الحربية وشراء أنظمة جديدة للقيادة والتحكم، مشيرة إلى أن القيمة الإجمالية لجميع صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة وكل من السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت ستصل إلى ١٢٢,٨٨مليار دولار.

أما صفقة السلاح العراقي الروسي التي يقال إنها تجاوزت أربعة مليارات دولار ومازالت تدور حولها الشكوك فثمة من يؤكد أن المبلغ الحقيقي أكبر مما ذكر؟؟

ونحن هنا لم ندخل في القائمة الإنفاق العسكري لقطر وسوريا ولبنان والأردن واليمن ومصر ولن نتوغل إلى بقية الدول العربية في إفريقيا لأن الرقم عندها سيصبح أسطوريا ومرعبا. ويمكنك أن تقول إن صحن الطعام العربي أفرغ محتوياته لصالح جنون التسلح.

وهو في رأيي جنون مدفوع إليه عبر تضخيم قوة الأسد الورقي الإيراني أولا وفراغ مربع القدرة على اتخاذ القرار في الجانب العربي ثانيا، بمعنى أن العملية كلها لا تعدو أن تكون استنزافا غربيا أمريكيا لموارد الدول العربية وبخاصة دول البترول ولا مردود له عربيا لا على الصعيد السياسي ولا على صعيد أمن المنطقة بل إن نتائجه وخيمة على أهم

قطاعـــات الحياة في المنطقة – الفقر والجهل والبطالـــة والرعاية الصحية وقائمة الخدمات ومستلزماتها وبناها التحتية ومشاريعها المستقبلية وخطط التنمية والتقدم – ودليل فراغ هذا التســـلح هو أن السعودية الدولة الأقوى في المنطقة تسليحا لم تتمكن من مواجهة عصابات الحوثيين على حدودها فكيف يمكن التفكير في غير أنها تنفخ نفســـها بلا طائل كما في قصة الضفدع والفيل، ولا تستثن هنا بقية دول الخليج؟؟

وهذا هو الســـر في أن إســـرائيل التي اعتادت الاعتراض على صفقات السلاح الأمريكية للعرب وآخرها صفقة صواريخ روســـية لسوريا (أرض – بحر) لم تعترض هذه المرة، بل أنهـــا حظيت بموافقة يمكن أن تدل بها على الغرب والأمريـــكان لغرض تنمية عضلاتها في المجالات التي ترغب بعد احتساب نسبتها من الصفقة.

وقد أكد عدد كبير من الخبراء الإســـتراتيجيين في التســـلح وموازنة القوى في الشـــرق الأوســـط أنه لا خطر على إســـرائيل من هـــذه الصفقة، بل يرى بعضهـــم أن تعزيز العلاقات الأمريكية السعودية يصب في مصلحة إسرائيل.

فقد قال الخبير العســـكري في معهد دراســـات الأمن الوطني في جامعة تل أبيب «يفتاح شـــابير» إن القادة الإسرائيليين اعتادوا على انتقاد هذا النوع من الصفقات. وأضاف «لكنه في هذه الحالة فإن الصفقة لا تشكل خطرا على إسرائيل»!!

وهي أيضا لا تشكل خطرا على إيران بسبب غياب آلية القرار العربي المستقل، ليس هذا فقط، بل أن الأســـد الورقي الإيراني أكثر إرعابا حتى من النســـر الأمريكي الحقيقي والفهد الأوروبي.

ومبلغ الـ١٢٣مليار دولار الذي ذكرته الـ«فايننشال تايمز» لا يشمل قطع الغيار وعمليات الصيانة والإدامة والتدريب وخدمات أخرى، كما أن هذه الأسلحة معدة لتصبح خردة في وقت قياسي، بمعنى أن عمليات تجديد وإعادة تسلح مقبلة لا بد منها في بعد زمني محدد على وفق معايير وخطط مصانع الســـلاح الغربية والأمريكية ولمراعاة الحفاظ على المستوى هذا. إذا لم يجد جديد لتصبح هذه الأســـلحة من أجيال بالية حتى قبل أن تستعمل. وهي منذ الآن تباع للعرب ناقصة، فالطائرات المخصصة للسعودية لم تبين الإدارة الأمريكية ماذا كانت ستشمل نظـــام رادارها الجديد الذي يمكن من رؤية الأشـــخاص على بعد ٢٥٠كيلومترا!! وهو ما لا يتوقع الإسرائيليون أن تبيعه أمريكا للسعوديين بناءا على اتفاق سري معهم!! وما لم يتحدث عنه أحد لئلا يكشف أن الصفقة «ديكورية» على ضخامة حجمها، وأنها ليست إلا رسم أسد

ورقي عربي مقابل الأســد الورقي الإيراني، والرابح الوحيد هم الغربيون وأمريكا وإسرائيل والخاســرون هم فقراء العرب والمسلمين، بل عموم العرب والمسلمين، اذ أنها صفقة لنشر المزيد من منابع الإرهاب بينهم بدلا من تجفيفها.

ومنابع الإرهاب كما نعلم هي الفقر والجهل والمرض والبطالة. فما هي حصة العرب من هذه المنابع وما الذي ستفعله هذه الصفقة في عمقها وسعتها وتأثيراتها الآنية والمستقبلية؟؟

علــى صعيد الفقر ولنبدأ بإيران لأنها في الحقيقة هي الســبب في ارتفاع الإنفاق العربي بمشاريعها العسكرية الكلاسيكية وتكنولوجيا العدوان المتطورة التي تنفق عليها مبالغ معادلة بل وتفوق المبالغ التي تدفع العرب لإنفاقها على التسلح ومستلزماته؛ ففي إيران:

أعلن مركز الإحصاء الإيراني أن ٤٧مليون إيراني من بين ٧٠مليون نســمة عدد نفوس إيــران وفقا لإحصاء ٢٠٠٧، لا يتجاوز دخلهم اليومــي ٤آلاف و٣٠٠تومان للفرد، أي ما يعادل ٤دولارات تقريبا. ويضيف المركز في تقريره أن: «هناك فئتان، الأولى وتضم الأســر المتكونة من ٦أعضاء ولا يتجاوز دخلها ٤٧٣ألف تومان (٤٧٧ دولارا)، وتشمل ٣٠مليون شخصا. أما الفئة الثانية المتكونة أسرها من نفس العدد فيتراوح دخلها بين ٤٧٣ و٧٨٨ألف تومان شهريا (٤٧٧ - ٧٩٥ دولارا) وتشمل١٧مليون و٦٠٠ألف تقريبا».

لــذا فــإن الدخل اليومي لــكل من الفئتيــن لا يتجــاوز ٢٦٠٠تومــان (٢/٦دولارات) و٤٣٠٠تومان (٤/٣دولارات) للفرد على التوالي.

من هنا يمكن الاستنتاج، كما يفيد موقع «خبر أون لاين» الذي نشر التقرير أن دخل الفرد اليومي لمجموع ٤٧مليون و٦٠٠ألف شخص لا يتجاوز ٤/٣دولارات.

ويأتــي الإعلان عن هذه الإحصائيات بعد حوالي ٤ســنوات علــى إعلان البنك المركزي الإيراني أن معدل خط الفقر للأســرة المتكونة من ٤أفــراد في المدينة هو حوالي ٣٠٠ألف تومان شهريا (٣٠٢دولار).

ويضيــف موقع «خبــر أون لاين»: «وحتى لــو تجاهلنا معدل خــط الفقر الذي وضعه خبراء مستقلون عام ٢٠٠٨ عند مستوى ٧٨٠ألف تومان (٧٨٧دولار) للأسر المتكونة من ٥أفــراد (والذي نال تأييد البنك المركزي ضمنيا) فــإن هذه الأرقام التي أعلنها المركز تمثل اعترافا صارخا بأن أعداد الفقراء في إيران في ازدياد مضطرد.

ويعنــي هذا أن دخل الفرد في العائلة المكونــة من ٦أفراد والتي يبلغ دخلها ٧٩٥دولارا

شهريا هو ١٣١دولارا، بينما يبلغ ٥٢٤دولارا للعائلة المكونة من ٤أشخاص.

ولو أدرجنا في محاسباتنا معدل التضخم البالغ ١٨/٤ و٢٥/٤بالمائة للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ والذي تضاعف ثلاث مرات عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي وما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف المعيشة للأسر الفقيرة، سنلاحظ أن خط الفقر للأسر المتكونة من ٤أفراد والذي حدده البنك المركزي في عام ٢٠٠٦ بمعدل ٣٠٢دولار بلغ ما يقارب ٥٠٤دولارات في عام ٢٠٠٩. ولو ربطنا نسبة التضخم ومستوى الفقر بشكل أوثق يرتفع المعدل إلى ٥١٥دولارا.

على هذا الأساس، فإن أي ارتفاع في معدل التضخم بمقدار ١٠بالمائة مثلا وهو ما يحدث جراء تطبيق قانون "الدعم الحكومي الهادف" (القاضي بإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية ومنح مساعدات نقدية مباشرة للشرائح الفقيرة بدلا عن ذلك)، على خلفية الضغوط العالمية على النظام الإيراني بسبب ملفه النووي وحزم العقوبات المتنوعة والمتصاعدة وبخاصة في العام الماضي، سيكون كافيا لدفع المزيد من سكان المدن المنتمين للمجموعتين الأولى والثانية إلى أن ينضموا لجموع الفقراء الثوار ومن الممكن أن يطال هذا حتى شرائح من المجموعة الثالثة.

وهذا يعني أن هناك حاليا أسرا في المدن من بين المجموعة الثالثة – وفقا لمركز الإحصاء – يعيشون تحت خط الفقر وهو ٧٨٠ألف تومان (٧٨٧دولارا) للأسرة المتكونة من ٥أفراد للعام ٢٠٠٨.

يشكل سكان المدن وفقا لما أعلنه مدير مركز الإحصاء الإيراني، ثلثي عدد المشاركين (٦١مليون و١٠٧ألف شخص) في مشروع جمع المعلومات الاقتصادية حول الأسرة. بناء على هذا، لو فرضنا أن دخل الفرد اليومي لسكان الأرياف (١٩مليون و٧٠٠ألف نسمة) ممن شاركوا في هذا المشروع لا يتجاوز ١٣١دولارا (شهريا)، عندها سيصنف ٢٧مليون شخص من سكان المدن ضمن المجموعتين الأولى والثانية.

إذن لو إفترضنا أن ١٢مليونا ممن لم يشاركوا في مشروع جمع المعلومات المذكور ينتمون إلى المجموعة الثالثة من أصحاب الدخول العالية، كذلك مع افتراضنا أن سكان الأرياف الذين هم أقل عددا من سكان المدن ينتمون إلى المجموعة الأولى، لأصبح لدينا بالتأكيد أكثر من ١٠ملايين من سكان المدن المنتمين للمجموعة الأولى (دخلهم الشهري لا يتجاوز ٤٧٧دولارا للأسرة المتكونة من ٦أشخاص) من هم تحت خط الفقر. بالإضافة

إلى ذلك فإن ســكان المدن من الأسر المتكونة من ٦أشــخاص المصنفين ضمن المجموعة الثانية والذين لا يتجاوز دخلهم ٧٥٦دولارا (على أساس مستوى خط فقر محدد بـ٥٠٤دولار للأسرة المتكونة من ٤أفراد) سيعيشون تحت مستوى خط الفقر.

وتشير آخر التقارير الرسمية الحكومية أن مستوى خط الفقر للأسرة الريفية المتكونة من ٥ □ ٢٠٠٥ كان عند ١١٤دولارا شــهريا. وعليه فإن مستوى خط الفقر حاليا – مع الأخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم خلال الســنوات الأخيرة – لا يمكن أن يكون قد تجاوز ٢٠١دولار. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف مجمل فقراء الأرياف ضمن المجموعة الأولى. ليس من باب الصدفة أن نرى أن أعداد الفقراء تشــهد ارتفاعا ملحوظا في المدن يصل إلى حوالي ٢٧مليون نسمة ولا يقل عن ٢٠مليون في أكثر الحالات تحفظا.

على أية حال، ما هو جلي الآن هو أن عدد الفقراء في إيران قد تجاوز حاجز الـ١٤مليون شخص الذي كان أعلنه البنك المركزي في العام ٢٠٠٨».

هذا ما يقال رســميا أما الحقيقة على الأرض فهي كارثية بشــكل لا يصدق وما تنشــره وســائل إعلام المعارضة الإيرانية الحقيقية حول هذا الموضوع أضف إلى ذلك ما تفعله الآن حــزم العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي علــى النظام الإيراني على خلفية ملفه النووي أنه وضع يدمي القلب فعلا، فهذا الشعب المسلم الغني بثرواته النفطية والمعدنية والزراعية وموقعه الجغرافي التجاري الهام الذي يربط بين أهم النقاط الإستراتيجية في قارات الأرض، يعاني أسوأ أنواع الفقر والجوع ليس في مقدمتها قدر الحاجة إلى الدفء حيث تفتقر العائلة الإيرانية إلى أبسط أنواع التدفئة والوقود.

أما «الواقع التعليمي» فهو واقع مأساوي فعلا إذ تقول الإحصاءات الرسمية إن اثنين من كل خمســة أطفال لا يذهبون إلى المدارس وإن نســبة المتسربين تتجاوز المعدلات الطبيعية بشــكل مضاعف لثلاث مرات عنها في أســوأ دول العالم. أما بالنسبة لتعليم الأناث، فهو في وضع مروع؛ ذلك أن ٩٠بالمائــة من الفتيات القرويات في ١٨محافظة من محافظات البلاد محرومات من الدراســة في المرحلة المتوسطة وعلى ســبيل المثال ٩٦بالمائة من الفتيات القرويات في مدينة «ســروان» في محافظة بلوشستان تركن التحصيل الدراسي (المصدر: تقارير «شورا» الخاصة، ١١شباط/ فبراير ١٩٩٩– وتقارير شورا هي نشرة شهرية خاصة يصدرها المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية –) وذلك لأســباب طائفية، ذلك أن بلوشســتان محافظة سنية ولم نتمكن من الحصول على أرقام حديثة لكنه من المؤكد أنها خلال الـ١١سنة

الماضية قد تضاعفت لأسباب تتعلق أيضا بتصاعد التوتر الطائفي في المحافظة وهي أنموذج للسياسة الطائفية والعنصرية للنظام على صعيد البرامج التعليمية.

وتقول صحيفة «انتخاب» الصادرة في ٢١أيار/ مايو ٢٠١٠ إن هناك مليون وستمائة ألف طفلة محرومات من الدراسة كما أن هناك ٣٠ألف طفل نصفهم من الفتيات مشردون في شوارع طهران محرومون من الدراسة ويموت منهم ما بين١٠٠إلى ١٥٠طفل شهريا بسبب الأمراض وانعدام الرعاية الصحية – نورد هذه الأرقام بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد في إيران الذي يقال إنه باتت الدراسة فيه تتم تحت المراقبة وأنه قد وزعت الكامرات داخل صفوف الدراسة لمراقبة سلوك الطلاب والتلاميذ!! – ونضيف نقلا عن المديرة العامة لشؤون النساء في وزارة الداخلية الإيرانية «أشرف بروجردي» أن مليوني فتاة إيرانية ممن تتراوح أعمارهن بين ٧ إلى ١٨عاما لا يمكنهن الحضور إلى المدارس لأسباب اقتصادية. وأضيف وسياسية فالبرامج التعليمية برامج وضعت للتدريس بالإكراه ولا تتفق والهوية القومية والطائفية للعديد من شعوب إيران (المصدر: صحيفة «همشهري»، ١٨حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

وأذكر برامج التعليم لأنها برامج تعلم الحقد على الحياة وكرهها؛ ففي إحدى المدارس الابتدائية للبنات في طهران كما أوردت صحيفة «همشهري» أيضا وفي غضون عشرة أيام ألقت ثلاث بنات أنفسهن من فوق البناية إلى الأرض وانتحرن وبعد التحقيق في هذا الحادث المروع تبين أن اثنتين من المعلمات ألقين محاضرات متتالية في المدرسة بخصوص مذمة الدنيا!!؟ حتى أنهن أخذن الطالبات إلى مقبرة «بهشت زهراء» في طهران وقمن بتمديد عدد منهن في أحد القبور والتقطن لهن الصور في هذا الوضع فأية برامج تعليم بشعة هذه!! أما الجامعات فقد باتت أدلجة العلم حد تحويلها إلى حوزات لدراسة أحكام العصور الوسطى وأساطيرها.

وفي «المجال الصحي» فإن إيران تعاني من أزمة كبيرة في عدد المستشفيات وأسرتها وتوزيعها الجغرافي والأطباء والممرضات وبرامج الرعاية الصحية والدواء ورعاية الأسرة صحيا وانتشار حالات الإدمان والانتحار بسبب عدم توفر العلاج. وتقول التقارير إن مرض فقر الدم وحده لـ٤٠ بالمائة من النساء الحوامل سببه سوء التغذية والفقر العام وانعدام الرعاية الصحية الحكومية والدعم الصحي، وأن حصة الفرد الإيراني الواحد من البروتين في تنازل منذ قيام نظام الخميني وهي الآن دون ١٥غرام وهي دون المعدل والمقياس الدولي اللازم للحياة.

وتشـــير الإحصاءات الرســـمية إلى أن ١٣٣ألف طفل دون الخامســـة و٥٠ألف أم يمتن أثناء الولادة بســـبب النقص في الإمكانات الصحية والعلاجية. وخلال عشرين سنة من حكم نظـــام الخميني أي حتى عام ١٩٩٩ بلغ عدد الضحايا مـــن الأطفال والأمهات ثلاثة ملايين و٦٠٠ألف شخص (المصدر: تقارير «شورا» الخاصة، ١١شباط/ فبراير ١٩٩٩).

أمـــا معدلات «البطالة» فقد بلغت عام ٢٠٠٩ ما نســـبته ٢٤بالمائة من مجموع الأيدي العاملـــة القادرة على العمل فضلا عن معـــدلات البطالة المقتعة العالية. وقد أقفلت العديد من المصانع الأهلية وســـرحت عمالها بســـبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد وجرى اعتقال الآلاف من العمال المضربين والمحتجين على انخفاض معدلات الأجور وعدم قدرتهم على ســـداد احتياجات عوائلهم وتضخم أزمة الســـكن إلى حد كارثي. وثمة مجموعة أزمات تتراكم يوميا ليس من مصلحة الشعب الإيراني أن تبعثر السلطة أمواله على الإنفاق العسكري بوجودها دون حلول، وفي حين لا يجد ما يأكل كفاية ولا وسائل تدفئة في شتائه الزمهريري المميت ولا... ولا...

هذه هي إيران على حقيقتها ومع ذلك تزايد على المنطقة ودولها عجرفة بينما هي تظلم شـــعوبها مثل كائن أســـطوري يأكل أبناءه. إيران على هذا الحال إذن هي واحدة من حقول إنتـــاج الإرهاب والأفكار الإرهابية. وكان من الممكن أن تصبـــح أنموذجا أمثل للبلد المتقدم في المنطقة لو أنها ســـاهمت فعلا في تجفيف منابع الإرهـــاب وأنفقت على مضامير التعليم والصحة والعمل ما تســـتحقه بدلا من الاســـتغراق في إنفاق لا منتـــج ولا جدوى منه بل أن خســـائره تمتد لتشـــمل كل ناحية من نواحي الحياة في إيران، إلا وهو الإنفاق غير المنتج أو غير المجدي حتى الإنفاق العسكري.

أما على صعيد معاناة العرب فيقول تقرير اقتصادي دولي عن مصر كأنموذج إن ١٤مليون مصري تحت خط الفقر و٤ملايين منهم لا يجدون قوت يومهم. فقد أفاد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ أن ١٤مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، ولم يتحسن الوضع خلال السنوات الثلاث المنصرمة بل تردى أكثر لتبقي مصر في المركز ١١١ بين دول العالم الأكثر فقرا.

وذكر التقرير الذي نشر في جريدة «وطن الأمريكية» أن أغلب الفقراء في مصر يعيشون في محافظات الوجه القبلي، حيث تبلغ نســـبة الفقراء فيها حوالي ٣٥/٢بالمائة من إجمالي عدد الســـكان، بينما تنخفض نســـبة الفقراء بالوجه البحري لتصل إلى ١٣/١بالمائة. وذكر

التقرير أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عند مستوى إنفاق دولار واحد في اليوم تبلغ ٣/١بالمائة، بينما تبلغ نسبة مستوى إنفاق دولارين في اليوم ٤٣/٩بالمائة. وصنف التقرير «أسيوط» بوصفها أفقر محافظات مصر، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٨/١بالمائة من عدد السكان، منهم ٢٤/٨بالمائة لا يجدون قوت يومهم، فيما تحتل محافظة «بني سويف» المركز الثاني، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٣/٢بالمائة، منهم ٢٠/٢بالمائة لا يجدون قوت يومهم. وتأتي محافظة «سوهاج» في المركز الثالث بنسبة ٤٥/٥بالمائة، منهم ١٧/٢بالمائة لا يجدون قوت يومهم.

في المقابل، ذكر تقرير الأمم المتحدة أن ١٣/١بالمائة من سكان محافظات الوجه البحري يعانون من الفقر، فيما تعد محافظة «المنوفية» من أكثر محافظات الوجه البحري فقرا، بنسبة ٢١/٧بالمائة، بينهم ٣/٧بالمائة لا يجدون قوت يومهم. وذكر التقرير أن اللحوم والأسماك لا تدخل ضمن قائمة الفقراء التي يتناولها حوالي ٥١/٢بالمائة من الفقراء، إلا حسب الظروف، بينما لا يشتري ٣٣بالمائة منهم الفواكه لعدم قدرتهم. ويكتفي ٥٨/٨بالمائة منهم بوجبتين فقط في اليوم، فيما يعتمد ٦١بالمائة من الفقراء في طعامهم على البقوليات (الفول والعدس). أما في شمال إفريقيا العربي فيقول هذا التقرير الذي أعده «بوشامة مصطفى» ومحفوظ مراد من جامعة سعد دحلب في البليدة:

إنه خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٩ كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالبا بنسبة بسيطة في الجزائر وبلغ ١/٥بالمائة في المغرب و٣,٢بالمائة في تونس. ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة من ١٢بالمائة عام ١٩٩٠ إلى ١٨/٨بالمائة عام ٢٠٠٠، متراوحا ما بين ١/٥بالمائة في تونس و٣٠بالمائة في الجزائر وكان الفقر واسع الانتشار خلال التسعينات. فقد ازدادت حالات تفشي الفقر فعلا في كل من الجزائر والمغرب بينما تجمدت على حالها في تونس.

ومن بين أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفقر وارتفاع معدلاته كما يرى التقرير هو ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري.

أما على صعيد معدلات البطالة في الوطن العربي فإلى هذه التقارير حيث أظهرت الإحصاءات الدولية أن عدد العاطلين في العالم العربي بلغ ١٦مليونا بحلول عام ٢٠٠٥. وتنبأ تقرير لمنظمة العمل الدولية أن يزيد عدد العاطلين فى البلاد العربية هذا العام ٢٠١٠ إلى ٢٥مليون عاطل، فيما توقعت إحصاءات دولية أن عدد العاطلين في العالم العربي قد

يقفز إلى ٨٠مليون عاطل وتعد بطالة الشـــباب في العالـــم العربي من أعلى معدلات البطالة في العالم. وقد أشـــار إلى هذه الحقيقة التقريـــر الصادر عن منظمة العمل الدولية مطلع عام ٢٠٠٤ بعنـــوان «اتجاهات التشـــغيل في العالم» حيث مثلت معـــدلات البطالة ومعدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط أعلى نسبة في العالم بأسره، فحوالي «٦٠بالمائة تقريبا» من العاطلين عن العمل هم من فئة الشـــباب دون سن الخامسة والعشرين حيث يمثل الشباب في السن مابين ١٥ و٢٤سنة خمس السكان وربع القوى العاملة.

وحجـــم القـــوى العاملة العربية ينمو بمعدل ٣/٥ملايين عامل ســـنويا بنســـبة تصل إلى ٣بالمائة حسب دراسات منظمة العمل العربية، فقد ارتفع حجم العمالة العربية من ٢٩مليون عام ١٩٧٥ إلى ٦٥مليون نسمة عام ١٩٩٣، وفي عام ٢٠٠١ بلغ ١٠٧مليون ويتوقع أن يصـــل إلى ١٢٣مليونا هذا العـــام ٢٠١٠ [فما هو الرقم اليوم ونحن في العام ٢٠١٥؟ أترك لكم القياس والتقدير].

ومرجع هذه الزيادة المتنامية كما أشـــارت إليه التقارير هو أن النمو الســـكاني في العالم العربـــي يعد الأســـرع والأعلى في العالـــم ويمكننا أن نضيف ونحن علـــى درجة عالية من اليقين الإنفاق العســـكري المتصاعد تخويفا بالبعبع الإيرانـــي. وقارن عزيزي القاريء بين رقـــم ١٢٣مليون عاطل عربـــي المتوقع هذا العـــام وهو رقم مرعب بـــكل المقاييس ورقم ١٢٣مليارد‌ولار المقرر إنفاقه على التســـليح، وأيـــة صدفة قادت إلى هذا التطابق وما الذي تعنيه؟؟

أما الآثار المترتبة على البطالة فمتعددة نفسيا واجتماعيا واقتصاديا، واستقرار المجتمع والنمو الاقتصادي يعتمد على الاســـتقرار النفسي والاقتصادي للفرد. ومن الآثار الاجتماعية التي انتشـــرت مؤخرا تفشي الجريمة بأنواعها الانحراف نحو الجريمة وسهولة الوقوع في فخ الإرهاب... وممارســـة السرقة وبيع الممنوعات... والسقوط في وحل الرذيلة... وغيرها من المنتجات الحتمية للبطالة...

وأمـــا اقتصاديا، فكما جاء فـــي التقارير أن منظمة العمل العربيـــة تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١بالمائة ســـنويا تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعـــدل ٢/٥بالمائة أي نحو ١١٥مليار دولار وهو ما يعني ارتفاع المعدل الســـنوي للبطالة إلى ١/٥ ويرفع فاتورة الخســـائر السنوية إلى أكثر من ١٧٠مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفـــر نحو ٩ملايين فرصة عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى

ربع حجمها الحالي.

وعلى صعيد انتشـــار الجهل في الوطن العربي فقد ســـبق لها أن حذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» في تقرير أصدرته في ٢٠٠٨/١/٧، من خطورة ظاهرة الأمية التي لا تزال مرتفعة في العالم العربي، حيث يبلغ عدد الأميين قرابة ١٠٠مليون نسمة وهو رقم كارثي حقا في زمن الثورة المعلوماتية والاتصالات والعالم الافتراضي. نحن مازلنا نناقـــش موضوع أمية القراءة والكتابة بينما يناقش العالـــم أمية الكومبيوتر ومعطيات عالم الاتصالات الحديث.

ورأت «الألكسو» في بيان لها بمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية أن «البيانات الإحصائية حول واقع الأمية في الدول العربية تشير إلى أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد عن ١٥ عاما بلغ قرابة ٩٩/٥مليونا» وتابعت أن «معدل الأمية في المنطقة وصل إلى ٢٩/٧بالمائة».

وأوضحـــت المنظمة أن ٧٥مليونا من إجمالي الأميـــن العرب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥عاما. وتزيد معدلات الأمية بين النساء حيث يعاني قرابة نصفهن منها (٤٦/٥بالمائة). وأكدت «الألكسو» أن الأعداد الكبيرة للأميين في الدول العربية «تعبر عن فجوة بنيوية عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي كما تترتب عنها نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة».

وقال البيان إنه «بالرغم من الجهود العديدة التي بذلت على الصعيد العربي لم يرتق ملف الأمية إلى مســـتوى الأهمية التي ينبغي أن ينالها في المنطقة العربية التي يصل عدد سكانها إلـــى ٣٣٥مليونا» ولفت إلى أن محاربة الأمية يجب أن تتركز على تعميم التعليم الأساســـي وإلزاميته وتنظيم حملات مكثفة بالمناطق الريفية الفقيرة»..

وكانـــت المنظمة قد وضعت منذ تأسيســـها عام ١٩٧٠ رؤية مســـتقبلية لمحاربة الأمية ضمت «أول إستراتيجية لمحو الأمية في البلاد العربية عام ١٩٧٦». كما أنشأت «الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار» عام ١٩٨٠.

وتبلغ ميزانية «الألكســـو»، وهي من الهيئـــات المتخصصة التابعة لجامعة لدول العربية ومقرهـــا تونس، قرابة ١٩مليون دولار وهو رقم بائس إلى أبعد الحدود أمام مشـــكلة بهذه الضخامة.

كذلـــك فإن برامـــج التعليم الابتدائـــي والمتوســـط والعالي هي الأخـــرى لا تحصل على

التخصيصات التي تلزم ما جعلها سلحفاتية الحركة بطيئة النمو إن لم نقل تتراجع باستمرار لتبقى في الصفوف الأخيرة متخلفة بعشرات الأعوام عما وصل إليه العالم المتحضر في برامجه التعليمية وعلى الصعيد الصحي لنأخذ العراق أنموذجا. فقد كان أكثر الدول العربية رقيا وتقدما في مجال الرعاية والخدمات الصحية لكنه تأثر بعوامل عديدة في مقدمتها الحروب والتوجهات العسكرية التسليحية التي جرت الاستهداف الأجنبي ومن ثم الاحتلال؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع مرعب في الواقع الصحي العراقي وعليه فإنه يمكن أن يتقدم كأنموذج لواقع تخلف الخدمات والرعاية الصحية في عموم الوطن العربي التي هي بأمس الحاجة إلى التغيير والتقدم.

نعم وإلى هذا التقرير:

تأثر الوضع الصحي في العراق بعوامل عديدة زادت من سوء الخدمات الطبية في محافظات العراق المختلفة ومنها الحصار الاقتصادي الذي سبق احتلال العراق الذي حرم المؤسسات العلمية الطبية والمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى من مواكبة التطور العلمي الذي حصل في مجال تطوير المعدات الطبية والفحص السريري. وفي مجال توفير واستخدام الأدوية وصناعتها، رافق ذلك ظهور أمراض جديدة سببها تلوث البيئة العراقية نتيجة استخدام أنواع من الأسلحة المحرمة دوليا ونزوح الكثير من الخبرات العلمية والطبية إلى خارج العراق بسبب الظروف المعاشية المتردية. وزاد الأمر سوءا بعد احتلال العراق بتدمير البنية التحتية للدولة العراقية الذي شمل المرافق الصحية ومنشآت المياه والكهرباء والصرف الصحي واستهداف الكوادر الطبية حيث قتل واعتقل وشرد الآلاف منهم مما زاد في تفاقم الوضع الصحي إلى مستويات متدنية جدا لم يبلغها أفقر بلدان العالم.

* حقائق الواقع الصحي

كان للاحتلال الأمريكي النصيب الأكبر في تدمير البنية التحتية للعراق وبضمنه القطاع الصحي. ولعبت حكومات الاحتلال المتعاقبة دورا أسوأ من الدور الأمريكي من خلال تسترها على ما قامت به القوات الأمريكية من استخدام الأعتدة المحرمة دوليا عند احتلالها العراق ودعم أحزاب السلطة الحالية لها، بالإضافة إلى عقد الصفقات لاستيراد التجهيزات الطبية والأدوية المنتهية الصلاحية، إلى مساندة الشركات الأجنبية ذات الأجندات المشبوهة التي قامت بنشر الأوبئة والأمراض الفتاكة ومن هذه الحقائق:

١- اســتخدام الأســلحة المحرمة وما نتج منه من أمراض ســرطانية وتأثير على البيئة الصحية العراقية من خلال:

أ- تقــدر مختلف أنــواع الأعتدة التي صنعــت من اليورانيوم المنضــب (Depleted Uranium) التي ألقيت على العراق عام ٢٠٠٣ بـ«١٧٥٠» طنا أي ما يعادل ٥/٥مرات بقدر الكمية التي ألقيت عام ١٩٩١ في حرب الخليج الأولى. وبعد استخدام الاحتلال لقذائف خارقــة للدروع المصنوعة مــن هذه المادة بقيت الأماكن التي اســتخدمت فيها ذات فاعلية إشــعاعية سمية نشطة والغبار الذري يبقى لســنوات في المكان ذاته في حالة عدم تنظيفه، ونشر المهندس «سلام إبراهيم» كبة ذلك في بحثه بعنوان «السياسة البيئية الوطنية قاعدة التنمية البشرية المستدامة في العراق» بتأريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣.

ب- ولادة ثلاثة أطفال مشــوهين يوميا فــي محافظات البصرة والعمارة والناصرية، وإن هذه التشوهات الخلقية تختلف عما ظهر من تشوهات خلقية بعد حرب عام ١٩٩١، مما يؤكد خطورة الأســلحة التي استخدمتهما القوات الأمريكية التي غزت العراق عام ٢٠٠٣. وجاء ذلك في دراســة أعدتها جامعة البصرة (كلية الطب) بالتعاون مع إدارة حماية البيئة العراقية عام ٢٠٠٧.

٢- بلــغ عدد مرضى الأيدز في العــراق ٢٤٧مصابا قبل الاحتلال، ولذلك يعد العراق من الدول الجيدة والخالية نســبيا من هذا المرض. ويقول الدكتور «ســعد فاضل الجنابي» من مركز بحوث المتلازمة نحــن نتوقع زيادة أعداد المرضى نتيجة الظروف التي يمر بها البلد وأن أهم أســباب الأيدز هو الشــركة الفرنســية «ماريو» التي وردت الدم الملوث للعراق ودولتان أخريتان وبموافقة المستشــارين الأمريــكان في وزارة الصحة. ونحن أقمنا دعوى قضائية على هذه الشركة ومازالت في طور المحاكم ولدينا لجان قضائية لمتابعتها. وأضاف في تصريحه المنشــور في صحيفة «الخليج» الإماراتيــة الخميس ٢٠٠٤/٧/٢٩، أن عدد المصابين ســيرتفع بسبب غياب الرقيب الصحي والقانوني في مراكز الحدود من خلال عدم فحص الوافدين للعراق وعدم اســتطاعة اللجان الصحية التفتيشــية من زيارة بعض شرائح المجتمع بسبب عدم استتباب الأمن والنظام.

٣- انتشــار المخدرات في العراق بعــد الاحتلال حيث يتم اســتخدام الحقن الطبية كأحد الوسائل لتعاطي المخدرات وهذا الاستخدام المتكرر لهذه الحقن يلعب دورا في انتشار مرض الأيدز وخاصة بين الشباب وهو ما عملت على نشره أجهزة النظام الإيراني عمدا.

٤- إبعاد كوادر علمية وكفاءات طبية توقفت عن العمل بسبب سياسات الإقصاء التي انتهجتها الولايات المتحدة وأدواتها الحكومية والتي كان من أهمها قانون اجتثاث البعث أو ما سمي بقانون المساءلة والعدالة الذي أفرغ القطاع الصحي من الكفاءات التي كانت العمود الفقري فيه والاعتماد على موظفين بعيدين كل البعد في إدارة هذا القطاع الحيوي.

٥- ارتفاع معدل الأمراض النفسية حيث بلغت نسبة ٣٠بالمائة من الأطفال في مدينة الموصل الذين يعانون من اضطرابات نفسية و٤٧بالمائة من الأطفال في بغداد قد تعرض إلى الصدمات النفسية الشديدة و١٤بالمائة منهم إلى الاضطرابات النفسية الشديدة كالاكتئاب والكوابيس والقلق. وذكرت دراسة طبية عراقية صدرت عام ٢٠٠٦ بدعم من منظمة الصحة الدولية (WHO) التي عللت ارتفاع معدل الأمراض النفسية بأنه كان بسبب الأعمال العسكرية لقوات الاحتلال.

٦- الدور المشبوه لشركات إعادة الإعمار الصحي والإدارة الأمريكية في خلق فوضى في القطاع الصحي بالعراق بعد الاحتلال، حيث ذكر «برا تاب شاتري» رئيس المنظمة الأمريكية (غير الحكومية) لمراقبة شركات إعادة الإعمار في تقريره حول أوضاع الرعاية الصحية في العراق والذي نشر على موقع المنظمة بتأريخ ٢٠٠٧/١٢/٨ تحت عنوان الرعاية الصحية في العراق تضمن مايلي:

أ- اختفاء حاوية من بين ١٤حاوية ضمت تجهيزات طبية عالية التقنية بتكلفة ٧٠مليون دولار من المخازن التي تملكها إحدى الشركات الكويتية في منطقة مطار بغداد الدولي.

ب-٤٠بالمائة من التجهيزات وصلت وأودعت في المخازن، لكنها إما تحطمت أو نقصت بعض أجزائها.

ج- ألغت الإدارة الهندسية في الجيش الأمريكي تأسيس ١٣٠ من بين ١٥٠مركزا صحيا التي خصصت لها التجهيزات.

د- المشروع كان يتضمن برنامجا تدريبيا للطاقم الطبي العراقي على التعامل مع تلك الأجهزة مدته ١٥يوما، لكن الإدارة الهندسية قررت تقليص البرنامج إلى ١٠ ثم إلى ٣أيام... ولم تنفذ.

ه- تقدر أرباح شركة «بارسونز جلوبال» المسئولة عن تلك التوريدات بـ٣/٣ملايين دولار.

و- التجهيزات الطبية المكدسة تقدر بالملايين في المخازن، بينما تبقى المنشآت الصحية الحديثة التي شـــرع في إنشـــائها مهملة وغير مكتملة. ويقوم عشـــرات من الأطباء بإجراء عمليات جراحية في المستشـــفيات القائمة بالفعل والتي تفتقر إلى الإمدادات الأساســـية مثل أجهزة التعقيم والتخدير.

ز- ألغي المشـــروع برمته في الثالث من نيســـان/ إبريل عام ٢٠٠٦ بينما لم يتم الانتهاء إلا من بناء ٦مراكز صحية.

ح- إن العراق هو صاحب أعلى معدل في وفيات الأطفال بين الدول النامية وإن طفلا واحدا يموت من كل ثمانية أطفال يولدون في العراق قبل بلوغ الســـنة الخامســـة من عمره حسب تقرير الـ«يونيســـيف» لشـــهر أيار/ مايو ٢٠٠٧، بينما يؤكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ليوم ٢٠٠٧/٤/١١ أن حياة وكرامة العراقيين تتدهور باستمرار تحت الاحتلال.

الفصل الثامن

أكاذيب الملالي
وحقائق المجاهدين

أكاذيب الملالي
وحقائق المجاهدين

قد يظن البعض أن مواضيع هذا الفصل أشبه ما تكون بتكرار لمواد «الفصل الثاني» الذي يناقش أيضا أكاذيب وتلفيقات النظام، ولكن الحقيقة هي أن هذا الفصل امتداد للفصل الثاني إنما بسمة أعم حيث لا يقتصر على أكاذيب النظام بشأن المجاهدين والشعب الإيراني وإنما هو يرتدي ثوب عمومية شاملة.

«من الممكن خداع الجميع لبعض الوقت، ومن الممكن خداع البعض كل الوقت، إنما ليس بالإمكان أبدا خداع الجميع كل الوقت» (أبراهام لنكولن).

هذا الكلام ينطبق تماما على النظام الإيراني القائم على الدجل والتلفيق وحبك الأكاذيب، لكنه بنفس الوقت يعيش ذات الوهم على أنه الحقيقة الصادقة التي يتعامل معها الجميع بتصديق كل ما يخص نظامه وما يبث وينشر، عدا أولئك الذين يشخصهم على أنهم أعداء الإسلام ويكنون لجمهوريته غيظا وحقدا ويحاربونه ويصطفون إلى جانب معارضيه، وهو يقصد بلا أدنى شك منظمة مجاهدي خلق دون غيرها، لأنه يعتقد بيقين أن نهايته ونهاية أساطيره الخرافية واختلاقاته وتلفيقاته وأكاذيبه وأحلام الدبابير التي يسوقها لإمعاته والسذج اللاهثين وراء وعوده الفارغة، ستكون على يد منظمة مجاهدي خلق. وكم من صفحات هذه الأكاذيب والتلفيقات والمخادعات كشفتها المنظمة لتحفر في الأذهان والعقول المقولة الصادقة: «إن أكاذيب النظام إنما لا تصمد أمام حقائق المجاهدين».

ومنظمة مجاهدي خلق أول من كشف أكاذيب الخميني الذي ادعى زهده في السلطة وترك الحرية للشعب الإيراني ليختار النظام الذي يريد العيش في ظله، لكنه جرى العكس من

ذلك. فقد سرق الخميني ثورة الشعب الإيراني وفرض عليه نظاما دكتاتوريا فاشيا قروسطي الأفكار والأحكام تحت تسمية ولاية الفقيه ووضع دستورا قمعيا دمويا لهذا النظام رفضته بكل تحد منظمة مجاهدي خلق وحضت الشعب الإيراني على عدم قبوله أو التصويت عليه. فجن جنون الخميني وأفتى بعدم جواز ترشيح من لم يرض الدستور لانتخابات الرئاسة الأولى وكان المقصود زعيم المنظمة مسعود رجوي، الذي أسقط بذلك قناع الخميني وكشفه أمام الشعوب الإيرانية. ومنذ تلك اللحظة بدأت رحلة أكاذيب النظام ودجله وتلفيقاته ضد المنظمة وزعيمها، كذلك رحلة الانتقام والتصفيات الدموية، حتى لم يبق للمنظمة من سبيل للنشاط السياسي السلمي وبخاصة بعد أن أسقط العديد من أعضاء وأنصار ومؤيدي المنظمة قتلى وجرحى وزج بهم في السجون ولاحق قادة وزعماء المنظمة ما اضطرهم للمواجهة بالمثل ورفع راية الكفاح المسلح كحل ما منه مناص لإسقاط الدكتاتورية الجديدة الفاشية المتسترة بأغطية الدين، ثم اللجوء إلى المنفى للمواصلة من هناك.

وبشأن أكاذيب النظام وتلفيقاته ضد منظمة مجاهدي خلق أيضا، تخصصت عدة واجهات ومنظمات ادعت أنها منظمات غير حكومية بينما هي واجهات لمخابرات النظام مثل منظمة «هابليان» التي اعتادت أن ترسل أكاذيبها وتلفيقاتها بشكل دائب إلى عنواني الإلكتروني، في محاولة يائسة بائسة لإسقاط رعب النظام الإيراني السايكولوجي من منظمة مجاهدي خلق ومن المستقبل على أعدائه وخصومه ومن يتقاطعون معه أو يخالفونه الرأي، بل وحتى أولئك الذين ينقدون سلوكياته بقصد التقويم حرصا على بقائه. لكن هذه المنظمة البائسة (هابليان) الواجهة لهذا النظام الأكثر بؤسا، تنسى أن الذي وضعني موضع العداء لنظامها ليس أمرا تم سهوا أو غلطا أو جهلا، بل إنه حدث نتيجة تراكم دراسات ومتابعة واستبصار وتحليل منطقي واقعي لفكر النظام وقواعد عمله وآليات حكمه ومفاصلها ونظرياته السياسية والقوانين التي يتحكم من خلالها برقاب الشعوب الإيرانية باستبداد ودكتاتورية لا تماثلها دكتاتورية إجرامية على الأرض عبر التأريخ، ابتداء بالفراعنة ومرورا بمن هو أعتى وأشرس وأكثر تمرسا في الجرم. وعليه فإن رسائلها لا تعمل عندي إلا عمل المرسخات المثبتات، كوثائق من فم العدو ومن مكاتبه تصدق أحكامي وتبطل أحكامه.

بالأمس تلقيت رسالة من منظمة «هابليان» تقول فيها إن منظمة مجاهدي خلق اعترفت من على صفحات موقعها الإلكتروني بقتلها عالمين ذريين إيرانيين! ومن السطر الأول توثقت أن «هابليان» كاذبة ومحرفة فرائحة كذب هذه الواجهة المخابراتيه تنبعث تلقائيا بمجرد أن تقرأ اسمها ومع ذلك أردت أن أتأكد هل أن منظمة مجاهدي خلق التي تقول

«هابليـــان» إنها اعترفت بالقتـــل فعلت هذا حقا؟؟ إذ ربما كان لها هدف لا أعرفه!! مع أنني أعرف في الأقل أن القيادة السياســـية والإعلامية في منظمة مجاهدي خلق حتى لو افترضنا جـــدلا أنهـــا الفاعلة وهو ما ليس بصحيح واقعا، فإنها لا يمكن أن تمنح «هابليان» الســـذج والأغبيـــاء الفرصة لإدانتها في الوقـــت الذي يتضامن كل العالم والمجتمع الدولي معها لرفع اســـمها من قائمة الإرهاب الأمريكية بعد أن رفعه من قائمة الاتحاد الأوروبي!! وانطلاقا من هذه المقدمة كتبت أن «هابليان» تســـتغفل الناس وتحاول أن تخدعهم بأكاذيبها التي تسربها وتنشرها في وسائل الإعلام على طريقة «غوبلز» التي أكل الدهر عليها وشرب بينما هي لا تخدع إلا نفســـها. ولنقرأ ما قالته المنظمة من على موقع المجلس الوطني الذي أشارت إلى اعترافها فيه «هابليان» السذج!!

بإطلاق مسلســـل من الأخبار الزائفة والمغالطات يحاول النظام التعتيم على الكشـــف عن الضالعين في اغتيال الإخصائين النوويين ودوافع الاغتيال

عقب اغتيال اثنين من الإخصائيين العاملين في المشـــروع المشؤوم للتسلح النووي له، فقـــد دأب نظام الملالي المخادع الدجال على إطلاق مسلســـل من الأخبار الزائفة والمغالطات وإثارة ساتر دخان منذ صباح يوم ٢٩تشـــرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ للحيلولة دون الكشف عن الضالعين والدوافع والموجبات الحقيقية في هذه الاغتيالات ما يدل على افتعال مسرحية معدة مسبقا يرافقها كم هائل من الأباطيل التافهة والمغالطات وبث الأنباء المتضاربة.

ففي الوقت الذي كان المدعي العام للملالي وقائد قوات الأمن الداخلي في طهران العاصمة يؤكـــدون في تصريحاتهـــم بأنه «لم يعتقل أي مشـــتبه به ولم تعترف أيـــة جهة حتى الآن بمســـؤوليتها عن العملية»، فإن وكالة أنباء قوات الحرس المسماة بوكالة «فارس» للأنباء كانت تشـــير إلى «اغتيال أستاذين جامعيين على يد مجاهدي خلق». وعقب ذلك دأب النظام علـــى بث أخبار « للتنويه» و«مكملـــة» وإعلان «أن أمريكا والكيـــان الصهيوني» يقفان وراء الاغتيالات. ونســـب مكتب أحمدي نجاد الاغتيالات إلى «الصهاينة الإرهابيين وحماتهم الاســـتكباريين» وربط الحادث بـ«التصريحات الأخيرة لرئيس جهاز الاستخبارات البريطاني (MI٦) الخاص بتجنيد الجواسيس وكذلك بالإعلان عن قرار جديد للبرلمان الأوروبي الداعي إلى ضرورة رفع اسم المجموعات الإرهابية المعادية لإيران من القائمة السوداء الأمريكية».

أما وزير داخلية النظام، فقد حمل «سي.أي.إي» و«الموساد» مسؤولية العملية الإرهابية. وكتب موقع «شـــبكة خبر» الحكومي بأن هـــذه الاغتيالات تأتي بعد هزيمة «أمريكا والكيان

الصهيوني في إعطاب المشروع النووي السلمي للنظام من خلال إرسال فايروس"إستاكس نت"».

وكان الأسلوب المتبع للنظام من الناحية الإعلامية في التعامل مع ملف اغتيال «مسعود علي محمدي» الذي اغتيل العام الماضي بطريقة مماثلة أمام داره، هو الأسلوب الحالي ذاته حيث أطلق في البداية كمّا هائلا من الكلام المتضارب والمغالطات وخلط الحابل بالنابل، لكنه ترك الملف بعد فترة قصيرة في وحل النسيان دون الإشارة إلى الضالعين في جريمة القتل!

وسبق لخامنئي أن كان قد أمر قوة خاصة في صفوف الحرس بضرورة قتل مدراء مشروع السلاح النووي الذين يلاحظ ابتعادهم عن النظام أو عند وجود احتمال خروجهم من البلاد وتحميل مجاهدي خلق وعملاء أمريكا وإسرائيل و«الاستكبار العالمي» مسؤولية قتلهم. ويجب أن ينطبق هذا القرار بقوة أكثر على هؤلاء الذين كشفت مجاهدي خلق أسماءهم أو وردت أسماؤهم في القرارات الدولية.

وقد سبق وتم الكشف عن دور كل من «شهرياري» و«عباسي» في مشروع السلاح النووي للنظام ولأكثر من مرة من قبل المقاومة الإيرانية. وأكد العميد الحرسي «ساجدي نيا» من قادة قوات الأمن الداخلي أن وزارة الدفاع كانت تتولى مسؤولية حمايتهما (وكالة أنباء مهر، ٢٩تشرين الثاني/ نوفمبر). وهذا يدل على أنهما كانا يعملان في مشروع السلاح النووي، حيث يدار المشروع بإشراف وزارة الدفاع.

من جانب آخر حاول نظام الملالي الغاضب بشدة والمخيب الأمل من مصادقة قرار البرلمان الأوروبي على دعم أشرف ومن خلال إطلاق حملة أكاذيب منها تنسيب اختطاف طائرة وقتل الإخصائيين النوويين بمجاهدي خلق، بهدف إبطال مفعول القرار بزعمه أن القرار يكلف الاتحاد الأوروبي بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية برفع اسم مجاهدي خلق من قائمة الإرهاب كما يطالب الأمم المتحدة بتولي حماية سكان أشرف فورا.

هذا هو نص البيان الذي أصدرته المقاومة الإيرانية حول عملية الاغتيال، وهو بيان منطقي عقلاني يعيد بالوثيقة والقول والشهادة التهمة إلى صاحبها. وليس ثمة أي اعتراف بقتل العالمين النووين، ولكن الذي يريد تسويقه النظام الإيراني ضمن حملة التضبيب التي مارسها حول حادث الاغتيال الذي يتحمل هو مسؤوليته لأنه كان يتولى حراستهما باعترافه، هو قول المقاومة الإيرانية أنها سبق أن كشفت عدة مرات أسماء العالمين العاملين في

مشـــروع القنبلة النوويـــة الإيرانية وأنها على ذلك تتحمل مســـؤولية قتلهما!! وكبر الكذبة واضح وكونها من نوع «ســـاخت إيران» (صنع في إيران) أو الملا خامنئي الذي ســـبق أن أصدر أوامره بتصفية من يشـــك في أمره من العاملين في المشـــاريع النووية. والنظام بهذا التداعي يريد أن يهدد المقاومة الإيرانية بالقول إنها إذا ما كشفت أسماء العاملين في مشروع القنبلة النووية الذي تشـــرف عليه وزارة الدفاع فإنها ســـتتحمل مسؤولية قتلهم في محاولة لإلقاء ذنب ارتكاب الجريمة على المنظمة حين تحترق أوراق مشـــاريعه للتســـلح النووي أو أحد العاملين فيها وبخاصة حين يكون من العاملين الكبار خشـــية هربهم أو اختطافهم. وهنا نود أن نقول إن العالم الذي يجد نفســـه ممتنا للمقاومة الإيرانية التي كانت أول من كشـــف مشـــاريع النظام الإيراني السرية النووية التي كان يتكتم عليها بشده وأولها مشروع نطنز، يحمل المقاومة المسؤولية الإنسانية لكشف المزيد من أكاذيب وأسرار هذه المشاريع التي لا تحمل إلا الدمار لمنطقتنا وتعرض السلام العالمي للخطر.

[ملاحظة: في هذا الفصل وعلى عكس الفصول السابقه سوف لن نلجأ إلى التبويب على وفـــق مـــا درجنا عليه لأن المواد تأخذ صبغة واحدة تحت خط أكاذيب النظام التي ما تلبث أن تقشـــعها حقائق المنظمة، لكننا سنلجأ إلى الترقيم لنميز أكذوبة عن أخرى وتلفيقا عن آخر. كذلك ربما لم نعبأ بالتواريخ وإنما بوحدة الموضوع راجين التفهم وشكرا].

في الســـابع من نيسان/ إبريل ٢٠٠٨ وجه الزعيم «مسعود رجوي» رسالة إلى الشعب الإيراني بمناسبة حلول العام الإيراني الجديد بثتها قناة «الحرية» (تلفزيون إيران الوطني). هنأ الســـيد مســـعود رجوي قائد المقاومة الإيرانية جميع أبناء الشعب الإيراني بمناسبة عيد الربيـــع وحلول العام الإيراني الجديد، ولأهمية هذه الرســـالة في تشـــخيص أوضاع النظام بعامـــة، وحربه بخاصة ضد منظمة مجاهدي خلق بخاصة فيما يتعلق بقصف الأكاذيب وضخ التلفيقات، ارتأينا أن نبتدئ بها. وإن كنا اعتمدنا الوقائع على أساس تراتبية شكلية لا علاقة لهـــا فـــي الترقيم بأهمية الموضوع إذ إننا نرى أن كل المواضيع التي ســـنتطرق لها في هذا الفصل لها ذات الأهمية التي لســـواها. وقد ذكر الزعيم رجوي في رسالته هذه ذات الفصول الســـبعة أن هناك «ثلاث حقائق اتضحت في العام الماضي (العام الإيراني السابق) أكثر من أي وقت مضى في خضم الصراع المحتدم الدائر بين الشعب الإيراني والمقاومة الإيرانية من جهة ونظام الملالي من جهة أخرى:

الأولـــى- اســـتعداد وغليان الظـــروف المادية في المجتمع والشـــعب الإيرانـــي للتغيير الديمقراطي.

الثانية- كون المرحلة الراهنة مرحلة انهيار وســـقوط نظـــام ولاية الفقيه نتيجة انكماش النظام بتوحيد تركيبته.

الثالثة- نظام الملالي يعمل وبشـــكل هيســـتري للقضاء على المقاومة الإيرانية باعتبارها النقيض والغريم الوحيد له.

والحقيقة الثالثة تنصرف إلى أشكال النشاط الهستيري للنظام في حربه ضد المنظمة بما في ذلك ضخ الأكاذيب والتلفيقات لتشويه سمعة المنظمة. وفي جزء آخر من رسالته أكد قائد المقاومة الإيرانية أن النظام في العام الماضي اســـتهدف مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية بتوجيهه التهم والافتراء إليهما والتشهير ضدهما ٩٨٧٦مرة في الإذاعة والتلفزيون التابعين له وفـــي الصحف ووكالات الأنباء ومواقع الإنترنت التابعة لمخابراته وبالتأكيد هذا ليس كل الحالات لكوننا لم ندرس جميع وســـائل الإعلام التابعة للنظام، كما لا تشمل الدعايات السامة والكتب التي ترسلها السفارات وعملاء النظام باللغات الأجنبية.

إن شـــراء برامج في بعض القنوات والفضائيات العربية والغربية وشـــراء ذمم ضعاف النفوس من الصحفيين واســـتضافتهم في طهران لكتابة مقـــالات ضد مجاهدي خلق وإيفاد عمـــلاء إلى مكاتب الصليب الأحمـــر وتنظيم مؤتمرات وندوات معاديـــة لمجاهدي خلق في البلـــدان الغربية والعربية ومسلســـل شـــكاوى كيدية ضد مجاهدي خلق في كل من فرنســـا والعـــراق وألمانيا، والســـعي لجعل القضاء العراقي أداة بيده بهدف فتح ملفات على ســـبيل المثال بدعوى قتل الشـــيعة والأكراد وما إلى ذلك... يكمل صورة هذا العداء الهيستري الذي يكنه النظام للمقاومة. إلا أنه وخلف هذه الأكاذيب والخساسة هناك خوف دائم لدى النظام من المقاومة التي تمسك بيدها قارورة حياة هذا العفريت، تلك المقاومة التي لم تركع أمام النظام رغم استخدامه كل الوسائل لقمعها.

وفي تشـــرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ قال «مايك غيبس» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان البريطاني عند عودته من زيارة لإيران: «إنني وزملائي أصبنا بالصدمة نتيجة المرات التي أراد فيها المســـؤولون الإيرانيون أن يتحدثوا حول ما ســـموه بمنظمة مجاهدي خلق الإرهابية. إذ كانوا يتحدثون بشكل هيستري عن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وكانوا قـــد خططوا وأعـــدوا برامج لأن نتحدث نحن أيضا بهذا الشـــأن». وخاطب مايك غيبس يوم

٢٨تشـــرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ وكيل وزارة الخارجية البريطانية متسائلا: «لماذا يهتم النظام الإيراني إلى هذا الحد بموضوع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية؟».

*** ضربات قاضية على مشاريع النظام النووية**

وتطرق قائد المقاومة الإيرانية في جزء آخر من رســـالته إلى تقييم الأجهزة الاستخبارية الأمريكية حول المشـــاريع النووية للنظام ودور النظام في التضليل والإخفاء في هذا التقرير وقال: «إن التناقضات الموجودة في هذا التقرير خاصة في عام الانتخابات الذي يلقي بظلاله على كل شيء كانت واضحة منذ البداية وقلنا منذ اليوم الأول: "قلما يوجد أحد يظن أن النظام قد تخلى عن المراوغة والنشاط السري للحصول على السلاح النووي وقد تاب من ذلك"».

يذكر أن السيدة رجوي رئيســـة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية كانت قد دعت لجنة الدراسات في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وكذلك هيئة الشؤون الاجتماعية في المنظمة ومصادر أخرى في المقاومة داخل إيران إلى أن لا يسمحوا للنظام الفاشي الديني بمواصلـــة مراوغاته ومخادعاته وأكاذيبه خاصة في مجـــال صناعة القنبلة النووية، وهكذا كشـــفت المقاومة الإيرانية بسرعة عن مساعي النظام لعملية كبيرة لإخفاء نشاطاته السرية وبذلك تلقى المشروع النووي للملالي ضربات قاضية جدا نتيجة عمليات الكشف التي قامت بها المقاومة مما أدى إلى ارتباكه. فممثلو المقاومة كشفوا أمام الجميع خلال عرضهم الكبير في بروكســـل في ٢٠شباط/ فبراير الماضي عن مركز للقيادة والإدارة لإنتاج القنبلة النووية وصنع الرأس الحربي.

وكان الهدف القريب للنظام أن لا يســـتطيع مجلـــس الأمن الدولي إصدار قرار آخر. فمنذ ٤كانون الأول/ ديســـمبر٢٠٠٧ أي بعد صدور تقرير الأجهزة الاستخبارية الأمريكية ولغاية ٣آذار/ مارس ٢٠٠٨ أي يوم إصدار مجلس الأمن الدولي قراره الجديد أي في غضون ثلاثة أشـــهر، تم إحباط أكبر مراوغة معلوماتية ومناورة سياســـية للنظام. وكان النظام قد استنفر كل طاقاته المالية والاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية للإفلات من قرار دولي جديد. ومن هذه الناحية فإن الآثار المترتبة على القرار ١٨٠٣ تتجاوز المواد والبنود الواردة فيه. ولوتمكن النظام من الإفلات لحصد فائدة كبيرة.

في ما قرأناه أعلاه – مقتطفات من رســـالة الزعيم رجوي وخطاب الســـيده مريم رجوي – نضع الأصبـــع على الجرح وعلى الخطوط التي حارب عليها النظام منظمة مجاهدي خلق

ويروج لأكاذيبه وتلفيقاته ضدها.

وحيــن زار أحمدي نجاد العراق وباءت زيارته بفشــل ذريع اضطــر النظام إلى اختلاق كذبــة مفضوحة تقــول إن منظمة مجاهدي خلق أعطت لكل عراقي يشــارك في المظاهرات ضــد أحمدي نجاد مبلغ مئة دولار. وقد كانت تلك إهانة مريرة للشــعب العراقي والعراقيين الذيــن رفضوا زيارة نجاد بدافع وطني يرفض الهيمنة والنفوذ والتدخل الإيراني، فيما تعتبر القوى الديمقراطية العراقية موجة الكراهية والاستنكار المتفجرة التي أبدتها جماهير الشعب العراقي ضد هذه الزيارة أهم تطور حصل منذ ٥سنوات فيما يتعلق بالنظام الإيراني.

اليوم تحول الشــعار الإســتراتيجي المتمثل في قطع أذرع نظام ولاية الفقيه الإيراني في العــراق إلى شــعار جماهيري يعمل في موازنــة القوى لصالح البديل العراقــي أمام البديل الموالي للملالي الحاكمين في إيران.

وبالقدر الذي يخص وجود مجاهدي خلق على أرض العراق، فإن القادة العراقيين شــيعة وسنة أدلوا بشهاداتهم مرات عديدة لصالح الموقع القانوني والواقع السياسي لمجاهدي خلق وارتباطهم بالشعب العراقي. واليوم يمكن القول جزما بأنه لا أحد يريد إطلاقا ترحيل مجاهدي خلق من العراق ســوى النظام الإيراني والمتعاونين معه وعملائه في العراق وأن أي معاداة لمجاهدي خلق في العراق تأتي دون اســتثناء من جانب نظام يرى مجاهدي خلق ســدا أمام سياساته القائمة على إثارة الحروب وفرض هيمنته على الآخرين.

* أشرف

وكتب الســيد رجوي في الفصل الأخير من رســالته يقول: «إن أشــرف كانت في العام الإيراني الفائت ساحة لأكثر من مواجهة إستراتيجية تكثيفا بين المقاومة الإيرانية والفاشية الدينيــة. فــكان النظام طيلة العام الإيرانــي المنصرم منهمكا في محاولاتــه لطرد مجاهدي خلــق إما بالتهديد والتفجير والترويع وإما بقطــع المواد التموينية والوقود والأدوية والماء والكهرباء عنهم وإما من خلال تجنيد الســلطة التنفيذية والتشــريعية والقضائية والصحف العراقية ومن خلال إثارة حرب نفسية متواصلة وأقذر عملية لإطلاق الأكاذيب وإما من خلال زرع القنابل في طريق العمال وقتل مناصري أشــرف وإما مــن خلال طلباتهم المتكررة في التفاوض مع الأمريكان وإما من خلال ممارســة الضغط على عوائل ســكان أشرف وما إلى ذلك. إلا أن مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية برمتهم بقوا أوفياء على عهدهم ومتمســكين

به من أجل تحقيق الحرية والســيادة للشعب الإيراني ولم ترعبهم تبجحات النظام وجعجعته الفارغة فأعادوا البناء بفضل نخوة أنصار المقاومة والمواطنين ومساندیها فقط وبذلك خلقوا ميزانا آخر للقوى»

ساحة الشهيدة «أشرف» – أشرف

واختتم الســيد رجوي رسالته بالقول: «إن التطورات الشاملة التي شهدها العام الإيراني المنصرم تبشر بنجاحات أكثر في العام الحالي الحاسم. وقد حان وقت النهوض. فنحن أنفسنا من ســيقرر المستقبل ويرسم آفاقه. وإن صوت تحطم أغلال الاستبداد الديني بدأ يُسمع وإن إيران ستتحرر بإذن الله...».

أ . أكاذيب الملالي بشأن أشرف

أكاذيب النظام الإيراني بشأن أشرف تعزز موقف الأشرفيين دوليا

تلونت ألوانا، عديدة مؤامرات النظام الإيراني ضد مناضلي منظمة مجاهدي خلق وبخاصة الأشــرفيين منهم الذين يستوطنون مخيم أشرف في صحراء العظيم بالعراق، فمن الهجمات المباشــرة بالصواريخ إلى تدميــر مضخات المياه وأنابيبها التي تــروي المخيم إلى اغتيال العاملين فيه من العراقيين إلى تحريض الحكومة العراقية لتحريك قواتها المنغلة بالمتسللين

من عملاء النظام واقتحام المخيم وإسقاط ١١ شهيدا في تموز/ يوليو من العام الماضي ومئات الجرحى، إلى إيقاف عملاء مخابراته بباب أشرف وممارسة الإزعاج كصفحة من صفحات الحرب النفسية ضد الأشرفيين إلى تشديد الإجراءات الضاغطة ضدهم إلى التهديد اليومي بالنقل القسري من أشرف إلى الصحراء الغربية وإلى الحدود السعودية العراقية إلى ما لانهاية له من قائمة كل مفردة فيها هي من نحت النظام الإيراني وآخرها كانت التهديد بإلقاء القبض على عدد من الشخصيات القيادية في أشرف والتي استهجنها العالم كله وصيغت لتصل الإعلام وكأن القضاء العراقي هو الذي أصدرها وحين تكشف كذبها صمت النظام ثم ها هو يعود اليوم إلى تلك الأسطوانة المشروخة عبر تصريحات للناطق الرسمي باسم وزارة خارجية النظام لإعطاء مصداقية لا يمكن إضفاؤها على أكاذيبه.

يقول بيان للمقاومة الإيرانية: «في الوقت الذي كان يتحدث فيه عملاء نظام الملالي في العراق عن مذكرات الاعتقال بحق سكان أشرف وبحق قادة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتسليمهم، دخل "مهمان برست" المتحدث باسم خارجية النظام الإيراني على الخط وذكر في حوار معد مسبقا بأننا بصدد إخراج مجاهدي خلق من العراق، وأعرب عن أمله "أن يتم تسليم أعضاء مجاهدي خلق المجرمين لإيران". ». ومن أنت يا «برست» لتفرض علينا نحن العراقيين إخراج لاجيء إلينا من ديارنا؟؟ من أنت لتخرجه كما تقول وهل سيتم لك ما تريد بإرادتك؟؟ لقد تجاوز «برست» في هذه العبارة إطار الدبلوماسية المفروض أن يراعيه فانتهك استقلالية الإرادة العراقية ولم يبال حتى باعتبارات وجود حكومة عراقية صديقة يفترض ألا يحرجها إلى هذا الحد، لكننا نقول له أنت وحكومتك الخامنئية وحكومة المالكي لا تمثلون بالنسبة لنا إلا عصابة إجرامية سنظل نطرق رؤوسها إلى أن يصدح الحق بالحق ولا قيمة لأكاذيبك وادعاءاتك؛ فالعالم كله يعرف أن ليس من حقك ولا من صلاحيتك الحديث بهذا الأسلوب الدنيء «سنخرجهم... سنخرجهم...» من أنت ويلك وأنت لا تستطيع إخراج ذبابة من فنجان قهوتك الملوث.

وسألته مراسل وكالة أنباء «مهر» التابعة لوزارة المخابرات: «أكثر من ١٠٠ من مجاهدي خلق مطاردين من قبل الأنتربول وهؤلاء الأفراد مقيمون في العراق، فهل طالبت إيران بتسليمهم». وردّ «مهمان برست» قائلا: «إن وثائق جرائم هؤلاء الأفراد تم تسليمها إلى الهيئات الدولية ومنها الأنتربول... ونحن نعمل من أجل إخراج مجاهدي خلق من العراق... ونأمل أن يتم تسليم أعضاء مجاهدي خلق المجرمين لإيران... وعلى دول الجوار أن تستفيد من إمكانياتها لتوسيع العلاقات وأن وجود مجاهدي خلق في هذه الدول يضر

بالعلاقات... (وكالة أنباء «مهر»، ١٠أب/ أغسطس ٢٠١٠). يالك من مهرج مضحك أن العالم يبحث عن وسيلة لمحاكمة رموز نظامك على جريمة ١٩٨٨ وأنت تماري وتريد إبعاد النظر ولكن على من أيها الغبي!!

وأضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية ردا على سؤال آخر من الوكالة نفسها حول احتمال نقل مجاهدي خلق إلى الحدود مع السعودية قائلا: «يجب متابعة الموضوع ميدانيا حتى نعرف إلى أين يتم نقلهم وكيف ونعرف أيضا مدى تعامل الهيأت الدولية». مش بوزك... مش بوزك، فلا أحد يقدر على تحريك الأشرفيين أنملة من مواقعهم دون إرادتهم.

إن المقاومة الإيرانية كانت قد حذرت مرارا وتكرارا من النقل القسري لسكان أشرف وإصدار مذكرات الاعتقال غير القانونية وكذلك استدعاء عدد من الافراد إلى المحكمة تأسيسا على طلب تسليمهم من قبل الفاشية الدينية الحاكمة في إيران، وتؤكد أن النظام يستهدف تكرار حمام الدم في مخيم أشرف وارتكاب مجزرة بحق سكانه. يريد النظام الإيراني أن يستغل الظروف السياسية الضبابية في العراق والتي لا تزال الحكومة الحالية تتمسك فيها بالسلطة، بهدف تطبيق خططه المشؤومة للقضاء على أشرف مستغلا أكبر الاستغلال غياب القوات الأمريكية من أشرف وعدم تواجد فريق اليونامي للمراقبة هناك.

وحيث أن نظام الملالي يتحدث بشكل رسمي وعلني عن خططه المشؤومة لإخراج سكان أشرف وتسليمهم ونقلهم إلى صحارى في جنوب العراق، فإن المقاومة الإيرانية وللحيلولة دون وقوع كارثة انسانية جديدة في أشرف، تطالب الإدارة الامريكية بإعادة نشر قواتها في أشرف لحماية سكانه كما تطالب اليونامي بإسكان أفراد فريقه المراقب في أشرف. هذه الخطة هي التي تمليها الالتزامات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الثنائية مع سكان أشرف فردا فردا.

ونحن العراقيين أفرادا ومنظمات شعبية وعشائر نضم أصواتنا إلى أصوات الأشرفيين وقيادتهم بهذا الشأن مؤكدين حرصنا على سيادة بلدنا وعدم السماح للحكومة بالتفريط بها.

أكاذيب ومؤامرات السفير الإيراني ببغداد ضد العراقيين ومجاهدي أشرف

وهذا مقال مضاف حول معاناة الأشرفيين والعراقيين من كابوس ملالي إيران كتبه الصحفي العراقي «عبدالكريم عبد الله» بتأريخ ١٨كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ وجاء فيه:

يواصل سفير إيران قيادة حملة الأكاذيب ضد سكان مخيم أشرف لتهيئة الأرضية لهجوم

جديد بالنيابة تخوضه القوات العراقية ضدهم عبر وسائل الإعلام ونسبة تصريحات كاذبة إلى مسؤولين عراقيين، لم يدلوا بها، كما هو الحال مع محافظ ديالى الدكتور «عبدالناصر المهداوي»، ليكشف مدى خسة وفشل مسعى السفير الإيراني في تحريض العراقيين ضد الأشرفيين ولو بنشر الأكاذيب. نحن لا نستغرب من هذا السفير مثل هذه السلوكيات فقد اعتدنا على ما هو أسوأ لكننا نهيب بالعراقيين في مواقع المسؤولية أن يتصرفوا إزاء التلاعب بأسمائهم والتشهير بهم عبر تلويث سمعتهم وكشف الحقيقة كما فعل الدكتور «المهداوي» الذي نسب إليه أنه صرح بأن عناصر من منظمة مجاهدي خلق تقوم بعمليات إرهابية في المحافظة في حين يعرف الجميع أن عناصر المنظمة في أشرف يعيشون حصارا خانقا تفرضه عليهم حكومة المالكي نيابة عن حكام طهران فقد قال محافظ ديالى الدكتور «عبدالناصر المهداوي» في تصريح خص به وسائل الإعلام العراقية وأشار فيه إلى «عدم صحة التصريحات الإعلامية التى تناولتها بعض وسائل الإعلام حول اتهامه لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة بالوقوف وراء التفجيرات الأخيرة فى المحافظة». وأضاف المهداوي «أن المنظمة المذكورة منزوعة السلاح ومحاصرة من قبل القوات الأمنية والقوات متعددة الجنسيات وتحضى بالحماية الدولية ومسيطر عليها من الجهات كافة، ولا يمكن لأعضاء هذه المنظمة القيام بأى نشاط». وأشار المهداوي إلى «أن وجود المنظمة على الأراضى العراقية شمال شرق محافظة ديالى وضمن حدود قضاء الخالص جاء وفق اتفاقيات دولية ولا دخل للإدارة المحلية فى إدارة هذا الملف الذى يقع ضمن صلاحيات الحكومة المركزية فقط». مؤكدا على «توخى الدقة فى نقل مثل هذه التصريحات وتحميل الجهات الإعلامية التبعات القانونية كافة».

فكيف سيغطي وجهه سفير الحثالة الحاكمة في طهران ببغداد أمام هذا التكذيب الصارخ؟؟

ونحن على بينة أن مثل هذه الأكاذيب روج لها إعلاميون مرتزقة إثر فشل محاولة عملاء اطلاعات في المنطقة تنظيم تظاهرة دعم لعناصر المخابرات الإيرانية المتجمعين أمام مخيم أشرف تحت ادعاء أنهم من ذوي الأشرفيين وهم يزعقون ليل نهار بالهتافات المعادية والتهديد بالقتل والسحل والحرق. فقد تحول المخطط المشترك الذي أعده المالكي وبالتعاون مع قوة «القدس» الإرهابية لجمع عملاء ومرتزقة النظام الإيراني لتنظيم مظاهرة في الجناح الجنوبي لمخيم أشرف في يوم السبت ١١كانون الأول/ ديسمبر الجاري إلى فضيحة مني بها الجانبان المتآمران على حد تعبير بيان للمقاومة الإيرانية والواقع الذي أكده شهود عيان والأفلام المصورة لما حدث والتي وزعها الإعلاميون، وبثها الإعلام الإلكتروني في العديد

من المواقع.

وتقــول المقاومة الإيرانية أنـــه بعد هذه الفضيحة وبهدف تلافيهـــا يحاول مكتب رئيس الوزراء العراقي دفع المراسلين والصحفيين العاملين في وسائل الإعلام العراقية والعربية إلى إجراء مقابلات مع المرتزقة الإيرانيين والعراقيين وذلك باستخدام أسلوب التهديد والإغراء.

وأفــادت التقارير الخاصة من قوة «القدس» الإرهابيـــة أن مكتب رئيس الوزراء اتصل حتى الآن بعشـــرات من المراســـلين والصحفيين ومكاتب وسائل الإعلام لهذا الغرض إلا أن العديد منهم رفضوا ذلك.

وإن المقاومة الإيرانية تطالب جميع وسائل الإعلام والمراسلين الذين تعرض عليهم هذه الأكاذيب والضغوط ضد مجاهدي خلق وســـكان أشرف، بأن يتصلوا بأمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية على عنوان البريد الإلكتروني التالي لمعرفة الحقيقة وكشـــف المؤامرات التي يحيكها النظام الإيراني ضد المقاومة الإيرانية، لكشف تفاصيل الفضيحة كاملة:

ليبرتي.. ضخ معلومات وأنباء كاذبة ضد مجاهدي ليبرتي بهدف تشديد الحصار وأعمال القمع والإخلال بعملية نقلهم إلى خارج العراق

تفيد التقارير الواردة من داخل إيران أن وزارة مخابرات نظام الملالي شددت على تسارع وتوســـيع وتيرة ضخ المعلومات الكاذبة ضد مجاهدي خلق وســـكان ليبرتي خلال الأسابيع الأخيرة. كما جاء في أحد هذه الأكاذيب المثيرة للســـخرية أن وزارة المخابرات أبلغت لجنة قمع مجاهدي أشـــرف (اللجنة التي يرأســـها العميل الإيراني المكشـــوف «فالح الفياض») وغيرهـــا من الأجهزة الأمنية والعســـكرية العراقية بأن مجموعة مـــن مجاهدي خلق بصدد اختطاف طائرة في مطار بغداد. ويهدف بث هذه الأكاذيب إلى تشـــديد الحصار وأعمال القمع ضد سكان ليبرتي وكذلك الإخلال بعملية نقل السكان إلى خارج العراق.

كما ادعت الشـــهر الماضي قوة القدس ووزارة المخابرات من خلال إطلاق مسلســـل من روايـــات كاذبة ومثيرة للضحك أن منظمة مجاهدي خلق زودت داعش بمعلومات ثمينة جدا. وتشـــمل هذه المعلومات التي تم تزويد تنظيم داعش بها بالتنسيق مع السفارة الأمريكية في بغـــداد «معلومات عن مطار بغداد بما فيها صور كاميرات المراقبة في مطار بغداد ومحطات التفتيـــش وقاعة الطيران ومدرج الإقلاع وغرف الرصد وبرج مراقبة المطار» (وكالة أنباء «تسنيم» التابعة لقوه القدس الإرهابية، ٢٩تموز/ يوليو ٢٠١٥).

من جهـــة أخرى ذهبت مجموعة من ضباط قوة القـــدس ووزارة المخابرات إلى العراق قبل ٣أســـابيع بهدف جمع المعلومات عن ليبرتي مثل تنقلات الســـكان إلى المستشفيات أو بهـــدف تفريغ مياه المجـــاري وكيفية إعداد المواد الغذائية ونقلها إلـــى المخيم و... وراجع هؤلاء المطار بالتنسيق مع سفارة النظام وبرفقة ضباط الاستخبارات المؤتمرة بإمرة «فالح الفيـــاض» من أمثال العقيد «صـــادق محمد كاظم» والرائد «أحمـــد خضير» بهدف تجميع المعلومات خلال ٤أيام.

كما التقت هذه المجموعة ببعض عملاء النظام في العراق ممن شـــاركوا في المؤامرات ضد أشـــرف وليبرتي بشـــكل نشـــط وانتزعوا منهم معلوماتهم في ما يتعلق بمجاهدي خلق وسكان ليبرتي.

وفي مقال طريف نشـــر في «العربية نت» في الأســـبوع الأول من شـــهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١٥ ســـخر الكاتب من تســـمية المحجر ومحتجز الأشـــرفيين بـ«ليبرتي كامب» بمعنى مخيم الحرية وقال إن ليبرتي تلك أكبر كذبة في هذا العالم!

٢٠١٥/١٠/٦

يصرخ ويستصرخ العالم، لكن هذا العالم المشغول بالدواعش والنووي الإيراني وتحرير تكريت، لا يعبأ إطلاقا بـ«ليبرتي»... لا يعبأ بالحرية المقموعة في هذا المعســـكر القريب من مطـــار بغداد والذي يتكدس فيه معارضون لإيران، وتتكدس فيه كل أنواع العذاب! من... من ذا الذي أطلق هذا الاسم على هذا المعسكر المقموع؟

هل أطلقه من أطلقه على ســـبيل التندر والســـخرية من الحرية، تلـــك التي أصبحت مثل العنقاء... هذا الطائر الأســـطوري الذي لا وجود لـــه إطلاقا في دنيا الحفيف بجناحين إلا في لسان العرب؟

آه...! أيتها الحرية...! يسجنونك في معسكر... يعلون الأسلاك الشائكة ويمارسون ضدك كل أشكال القهر والانتهاكات والفظائع أو... أو يشيدونك فقط مجرد تمثال لا روح فيه ولا قلب ولا إحساس ولا شعور ولا ضمير... مجرد تمثال هو في النهاية فرجة للسائحين!

ما أكبر كذبتهم... أيتها الحرية...!

ما... ما أكبرها قريبا من مطار بغداد وما أكبرها في «مانهاتن» وما... ما أكبرها في كل مكان تداس فيه – على رؤوس الأشهاد – بالبوت وتداس فيه باللا مبالاة وتداس فيه بالغفلة

والسكوت المُرابي... وتداس فيه وهى مساقة ذليلة إلى سوق النخاسة من أجل المصالح!

تبـــا لك أيتها المصالح، تلك التي تبيع بثمن بخس أجمـــل قيمة في هذه الدنيا: الحرية... والحرية أهم مصلحة للإنسان، ذلك الذي ولدته أمه حرا... حرا حتى من ورقة توت!

«عـــوج» أحد الأمريكييـــن في مكان ما من أمكنة صناعة القرار في واشـــنطن لســـانه المعووج أصلا وأطلق من مناخيره الاسم: «ليبرتي» قبل عدة سنوات. كان في ذهنه وخياله ذلك التمثال الذي كان ذا تأريخ في فرنسا، وأصبح في نيويورك. ابتسم من أطلق الاسم بينه وبين نفســـه لنفسه وهو يقول: لا فرق... هذا مجرد تمثال، وذلك سيصبح فقط مجرد اسم... ومنذ متى يا صحاب كانت كل الأسماء تحمل معانيها؟

كان ذلـــك في العام ٢٠١٢ و«الأمم» تريد أن ترحل المعارضين الإيرانيين من معســـكر أشـــرف في محافظة ديالى إلى قرب بغداد، توطئة إلى إعادة توطينهم في دولة ثالثة بعد أن تكاثرت عليهم هجمات المليشيات العراقية الموالية لإيران وفيلق القدس الإرهابي.

لا فرق. لا فرق بين معسكر أشرف وليبرتي... والهجمات ذات الهجمات... وكذا الفظائع والانتهاكات والمخازي واللا مبالاة الصفيقة من هذا العالم.

يصرخ من في «ليبرتي»... و«ليبرتي» أسلاك شائكة عالية... أسلاك تمنع حتى خروج الصرخـــة في تمام الوقت الذي تســـمح فيـــه بدخول الطلقة والقذيفة الصاروخية والســـباب والشتيمة واللعنة والموت!

آه...! ماذا يتبقى لهذا العالم من مروءة حين يصم أذنيه عن صرخة ملهوف يطالب بالحق في الحياة؟

ماذا يتبقى له من قيم وهو يقف هكذا عاجزا... بل متواطئا ضد الحرية؟

أيتها الحرية... أنت مثل العنقاء... ترفرفين بجناحيك. فقط في كتاب العرب...

وبعد أن اكتشف العالم كله حقيقة الأوضاع في مخيم ليبرتي وتبينت الأكاذيب والمخادعات التي أجبر على العلم بها بالأدلة الثابة التي كشفها الأشرفيون الذين تم نقلهم إلى مخيم ليبرتي وعجـــزت حكومة المالكي ومكتب يونامي عن إخفائها حقائـــق لا تقبل الجدل تحاول واجهة المخابرات الإيرانية «هابليان» الالتفاف على هذه الحقيقة.

ومن أسخف ما ذكرته «هابليان» بهذا الصدد هو القول بأن الأشرفيين هم الذين يتسببون في خراب البنى التحتية في ليبرتي في حين نعرف جميعا أنهم قدموا عدة طلبات للحكومة العراقية لصيانة هذه البنى وتجديدها على حسابهم الخاص ولم توافق الحكومة تعسفا وإيغالا في الأذى.

أكاذيب «هابليان» واجهة اطلاعات المفضوحة لم تعد تنطلي حتى على السذج وهي تكررها هنا لتبرر ما يتقاضاه أعضاؤها من رواتب وما تحصل عليه من تخصيصات ولتصدق نفسها فقط.

ب . عملية اختلاق أكاذيب وخلط أوراق جديدة يقوم بها نظام الملالي ضد مجاهدي خلق

بتأريخ ٢٢تموز/ يوليو ٢٠٠٧ نشرت منظمة مجاهدي خلق هذا البيان:

لحرف الأذهان عن فضيحة واعتقال عملائه في العراق وفي كذبة سافرة، نقلت الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء التابعة لحكومة الملالي عن وكالة الصحافة الفرنسية والناطق باسم شرطة محافظة كربلاء قولهما: «إن شرطة المحافظة ألقت القبض على ثلاثة عناصر مرتبطين بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية وبحوزتهم وثائق تتعلق بشخصيات دينية وسياسية من كربلاء»، وأن «الوثائق التي وجدت بحوزة الأشخاص الثلاثة تدل على ارتباطهم بالمنظمة الإيرانية».

إن هذا الخبر كذب جملة وتفصيلا ولم تبث وكالة الصحافة الفرنسية مثل هذا الخبر إطلاقا. إن عمل نظام الملالي لخلط الأوراق حول اعتقال أشخاص هويتهم غير معلومة وإلصاقهم بمجاهدي خلق ينم فقط عن حاجة النظام الماسة إلى التغطية على فضائحه وحرف الأذهان عن الفضائح المتكررة وبشكل خاص اكتشاف واعتقال عملائه خلال الأيام الأخيرة.

ففي الأسبوع الماضي داهمت القوات الأمريكية والعراقية منزل المدير العام لأمن وزارة الداخلية العراقية والذي كان على ارتباط بقوة القدس التابعة لقوات الحرس الإيراني ويقود خلية إرهابية. وأدت هذه العملية التي أوقعت ٧قتلى إلى العثور على أسلحة وجوازات سفر مزورة ووثائق كثيرة أخرى. كما تابعت وسائل الإعلام العراقية الخبر وقالت لاحقا بأن المدير العام المذكور «لا يحمل أية شهادة عسكرية ودراسية وتمت ترقيته إلى رتبته إلى رتبة اللواء بسبب ارتباطه بقوة القدس التابعة لقوات الحرس الإيراني فقط».

كمـــا أفادت الصحف العراقية هروب ٢٤ معتقلا إيرانيا من ســـجن في قضاء «بدرة» إلى إيران وهم كانوا موقوفين بتهمة تزوير جوازات ســـفر ودخولهم غير الشـــرعي إلى العراق وذلك بمساعدة من بعض الضباط العراقيين.

ومـــن جهة أخرى يحاول النظام الفاشـــي الديني الحاكم في إيـــران وبخلط الأوراق ومن خلال اختلاق هكذا أكاذيب أن يوحي بأن الشـــرطة في كربلاء عثرت مع الأعضاء المعتقلين الذين يزعمون بأنهم من مجاهدي خلق على «وثائق تتعلق بشـــخصيات دينية وسياسية في المحافظـــة» مما يدل «على ارتباطهم بالمنظمة» وأن يرعب الشـــخصيات الوطنية والقوى الديمقراطية العراقية لوقف تأييدهم المتزايد لمجاهدي خلق لكونهم يرون المنظمة حليفة لهم وإلى جانبهم لمواجهة تدخلات وجرائم النظام الإيراني.

ج ـ حملة أكاذيب مفضوحة تشنها أجهزة إعلام الحكومة العراقية على المعارضة الإيرانية

هذه الكذبة المفضوحة أثارت ضحك الشـــارع العراقي وســـخريته بشده فقد ادعى رئيس هيئة أمناء شبكة الإعلام العراقي أن منظمة مجاهدي خلق هددته بالقتل!!

وقد كتبت في حينها مقالا بهذا الخصوص ورد فيه:

تقـــول العرب حدث العاقـــل بما لا يصدق فإن صدق فلا عقل له وفي هذا الباب يأتي اتهام رئيس هيئة أمناء شـــبكة الإعلام العراقـــي لمنظمة مجاهدي خلق بأنها هددته بالقتل!! الأمر الذي دفع الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين إلى المطالبة بالإســـراع في التحقيق بالموضـــوع ووجهت طلبها هذا إلـــى مجلس النواب العراقي ومجلـــس القضاء للتحقق من ملابسات تعرض رئيس هيئة أمناء شبكة الإعلام العراقي «حسن سلمان» للتهديد بالقتل من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية!

وقال المتحدث الصحفي باســـم الجمعية «ناظم العكيلي» لوكالة الصحافة المســـتقلة إن مصادر في شـــبكة الإعلام العراقي أبلغت الجمعية معلومـــات عن تعرض رئيس هيئة أمناء شبكة الإعلام العراقي «حسن سلمان» للتهديد بالقتل من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية التي تتخذ من العراق مقرا لها.

وأضـــاف أن المصادر نقلت للجمعية في بغـــداد معلومات تؤكد على أن تهديدات صريحة

بالقتل نقلت إلى مدير عام الشبكة وأن هيئة الأمناء بصدد تقديم شكوى قضائية ضد المنظمة بشأن هذه التهديدات.

ودعـــا «العكيلي» مجلس النواب العراقي ومجلس القضاء إلى الإســـراع في التحقق من ملابسات هذه القضية الخطيرة واستيضاح حقائقها بما تستحقه من عدالة وإنصاف وشفافية ونحـــن نتضامن مع الجمعيـــة العراقية في دعوتها «للتحقق» من هـــذه التهمة إذ أننا على يقين أنها مجرد أكذوبة مفضوحة تأتي ضمن حملة الأكاذيب التي يشـــنها إعلام السلطة على مجاهدي خلق بهدف إغلاق مخيم أشرف وطرد سكانه من العراق كما صرح رئيس الوزراء العراقي علنا. وكم بودنا لو كشـــف التحقيق أو المدعي عن ماهية التهديد وهل جاء برسالة أو عبر مكالمة هاتفية أاو شـــخصيا؛ علما أن عناصـــر منظمة مجاهدي خلق في العراق هم محبوســـون في أشـــرف وقد سلموا أســـلحتهم منذ عام ٢٠٠٣ وليس في مخيمهم ولا طلقة واحدة فكيف يهددون بالقتل أم أنه يعني أن المنظمة سترســـل لهذا الحسن سلمان من يغتاله من خارج العراق!

أقول لكم إن منظمة مجاهدي خلق أكبر من هذه الفبركات والأعمال وأن مثل هذه الادعاءات لن تنطلي على أحد كما أنها بلا أدلة ثم من هو حســـن ســـلمان لتشغل المنظمة فكرها به وما هو تأثيره عليها لتفكر في اغتياله؟؟ والاغتيال ليس أسلوب المنظمة أبدا، حيث بدأت منذ أمد طويل نضالا سلميا لا تستهدف فيه سوى النظام الإيراني.

وبالطبع لا هيئة الأمناء رفعت شكوى قضائية ضد المنظمة ولا جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين ولا القضـــاء العراقي ولا مجلس النواب حقق في التهمة لأنهم جميعا عرفوا أنها فرية مفضوحة.

وإلى جانب هذه الأكذوبة المفضوحة رصفت الســـلطات الحاكمة في العراق أكذوبة أخرى كان بطلها رئيس الوزراء العميل «نوري المالكي»، مفادها أنها اتفقت مع ســـكان أشـــرف على إخلاء المخيم ونقلهم بموافقتهم إلى مكان آخر وقد كذب الســـكان هذا الادعاء أيضا كما ورد في البيان الصادر عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية يوم ١٢كانون الأول/ ديسمبر حول تصريحات رئيس الوزراء العراقي عن النقل القســـري لسكان «أشرف»، أن مؤامرات وضغوط نظام الملالي الحاكم في إيران على الحكومة العراقية ضد ســـكان مخيم أشـــرف قد كثفت بشدة تزامنا مع انتفاضة الشعب الإيراني.

وفـــي الوقت الذي أثار فيه قرار النقل القســـري لســـكان أشـــرف موجة من الاســـتنكار

والاســـتهجان لدى المجتمع الدولي وأكدت منظمة العفو الدولية هي الأخرى بشدة كون هذا العمـــل محظورا، فإن عددا من وســـائل الإعلام الدولية قالت فـــي اتصالاتها بأمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية إن الناطق باســـم الحكومة العراقية قال لمراســـليها في بغداد أن الحكومة العراقية اتفقت مع سكان مخيم أشرف على عملية نقلهم وهذه العملية ستجرى يوم الثلاثاء القادم (١٥كانون الأول/ ديسمبر الجاري) بموافقة من سكان أشرف.

إن هـــذا الادعاء كذب محض وزائف تماما ولا أســـاس له مـــن الصحة ويهدف فقط إلى تضليل الرأي العام. إن نقل وتهجير ســـكان مخيم أشـــرف عمل غيـــر قانوني تماما وانتهاك صارخ للحقوق الإنســـانية الدولية وحقوق الإنسان وسوف يؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية. إن المنظمـــات الدولية المدافعة عن حقوق الإنســـان وأبرز الحقوقيين الدوليين هم الآخرون يؤكدون كون هذه العملية غير قانونية.

إن الحكومة العراقية تتحدث عن حصول اتفاق وهمي مع سكان مخيم أشرف على نقلهم في الوقت الذي قامت فيه بتشديد الحصار الإجرامي المفروض على أشرف إلى حد كبير جدا حيـــث شـــمل المواد الغذائية أيضا. إن هذه الأكاذيب الغوبلزيـــة لن تخدع أحدا وأن من العار والعيب على حكومة المالكي أن تلجأ إلى الأكاذيب لتمرير قراراتها التي أصدرتها بناءا على أوامـــر الولي الفقيه في طهران. وإذا كانت الحكومة العراقية تظننا ســـذجا لنصدق ما تقول فهي إنما تعكس سذاجتها بهذا الأسلوب البائس الذي لن ينطلي على أحد ويرفضه العراقيون والعالم كله ومن الخير للحكومة العراقية أن تتراجع عن ادعاءاتها وأكاذيبها لأننا بالمرصاد لها.

د ـ أكذوبة سفك دماء العراقيين على يد مقاتلي منظمة مجاهدي خلق

وهـــذه الأكذوبة فندت مرارا من قبـــل جهات عدة وأنا من ضمن من فندوها بتحقيقات ميدانية فـــي كتابي «منظمة مجاهدي خلق والعراق الصـــادر عام ٢٠٠٥». لكن النظام الإيرانـــي كلما أســـقط في يده وأفلس أمـــام نجاحات وانتصارات منظمـــة مجاهدي خلق وتعاطف العراقيين المليوني معها عاد لتسويق هذه الكذبة وهنا تفنيد لهذه الفرية من قبل الســـيد «حسين عابديني» مســـؤول مكتب المنظمة في لندن ونشر في صحيفة «الشرق الأوسط» تحت عنوان «مجاهدين خلق بريئون من دماء العراقيين» وعلى الوجه التالي:

نشرت «الشرق الأوسط» في ٣١كانون الأول/ ديسمبر الماضي مقالا بعنوان: «حفاظا على سيادة وأمن العراق» كتبه «جواد الدوركي» السفير العراقي في بروكسل وردا على الكاتب أود أن أقول: إن المقال لا يبدو أن يكون مكتوبا من قبل سفير دولة. وفي الوقت الذي قام فيه أبناء الشعب العراقي في أرجاء البلاد بمظاهرات ضد احتلال بئر نفط عراقي من قبل النظام الإيراني، وفي الوقت الذي انكشفت فيه وثائق تشير إلى احتمال ضلوع النظام الإيراني في التفجيرات الإجرامية في العراق ومحاولة الحكومة العراقية لإخفاء تلك الحقائق، وفي الظروف التي تم فيها فضح عدد من المسؤولين العراقيين لتبعيتهم للنظام الإيراني، يكيل السيد «دوركي» شتائم ضد منظمة مجاهدين خلق وجاء بمغالطات ضد المنظمة الرئيسية في المعارضة الإيرانية. وذلك في محاولة يائسة لتغطية فضيحة الحكومة العراقية أمام العالم في المجزرة التي ارتكبتها بأمر من حكام إيران ضد سكان معسكر «أشرف» بهدف تمهيد الأرضية لارتكاب مزيد من الجرائم.

إنه كرر التهم المستهلكة من قبل وزارة مخابرات إيران حول مشاركة «مجاهدين خلق» في قمع العراقيين وقتلهم عربا وكردا. وربما إذا قرأ الشهادة التي أدلى بها مسؤوله المباشر أي وزير الخارجية العراقي «هوشيار زيباري» لدى محكمة في هولندا عام ١٩٩٩ لكان شعر بالتردد المخجل في تكرار هذا الاتهام، حيث أكد السيد زيباري في شهادته: «إننا نستطيع أن نؤكد بأن المجاهدين لم يشاركوا في قمع الشعب الكردي، لا خلال الانتفاضة ولا بعدها. إننا لم نحصل أبدا على أي مؤشر يدل على أن المجاهدين يكنون أدنى عداء للشعب في كردستان العراق. لمنظمة "مجاهدي خلق" مشروعها الخاص في إيران وأن أعضاءها لا يتدخلون في شؤون العراق الداخلية».

وأكد السيد «أياد جمال الدين» رجل دين شيعي بارز وعضو في البرلمان العراقي، في حديث مع قناة «العربية» بتأريخ ٢٦كانون الثاني/ يناير الماضي هذه الحقيقة قائلا: «أنا شخصيا تابعت الكثير من ملفات المخابرات (جهاز المخابرات السابق) والأجهزة الأمنية الخاصة، لعلى أعثر على ورقة أو صورة أو أي دليل يشير إلى اشتراك هذه المنظمة، ولم أحصل على أي ورقة أو دليل أو وثيقة تشير إلى أن "مجاهدين خلق" اشتركوا في قمع الشعب العراقي... فليس هنالك أي دليل ولو مزور على اشتراكهم».

وبغض النظر عن هذه المجادلات فإنه من الأجدر بالحكومة العراقية أن تلبي مطلب المقاومة الإيرانية وإصرارها وكذلك مطلب اللجنة الدولية للحقوقيين في الدفاع عن «أشرف» التي تشمل ٨٥٠٠حقوقي ومحام في أوروبا والولايات المتحدة، إضافة إلى

مطلب لجنة البحث عن العدالة المتكونة من ٢٠٠٠برلماني في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيـــة، لتحضر «الحكومة العراقية» إلى محكمة دولية وتســـلم وثائق تلك التهم إلى لجنة تقصي الحقائـــق التابعة للأمم المتحدة وأن لا تتردد في مواجهة «مجاهدين خلق» في المحكمة.

وقد شبه كاتب المقال معسكر «أشرف» بجحيم يتم فيه إبقاء الأفراد لترهيبهم ولكنني أتساءل: بدلا من نشر هذه المغالطات، أليس الأجدر به أن يوضح لماذا تمنع الحكومة التي يتبعها منذ عام دخول الصحفيين ونشـــطاء حقوق الإنسان وحتى ذوي سكان «أشرف» إلى المعســـكر؟ لذا نرجو السماح بدخول هؤلاء الأشخاص إلى «أشرف» كما كان الحال خلال السنوات الست الماضية ليشاهدوا الجحيم المزعوم ويفضحوه. ولكن النظام الإيراني وعملاءه يعرفون جيدا أن أكاذيبهم ســـتذوب فورا أمام شمس «أشرف» المشرقة، ولهذا فإنهم فرضوا حصارا غير إنساني على «أشرف» واهمين كسر إرادة سكانها.

في الحقيقة، جميع ســـكان «أشرف» هم أشـــخاص محميون بواسطة اتفاقية جنيف الرابعة، وأن جرائـــم الحكومة العراقية ضد هؤلاء الأفراد تدخل ضمن إطار «جرائم ضد الإنسانية». وقد فتحت محكمة في إسبانيا حاليا تحقيقا عن المسؤولين العراقيين من أجل محاكمتهم لارتكابهم جرائم ضد الإنســـانية في اقتحام «أشـــرف» يومي ٢٨ و٢٩تموز/ يوليو الماضي عام ٢٠٠٩.

وقد أعلن ســـكان «أشرف» فردا فردا خلال الســـنوات الماضية أثناء مقابلات خاصة أجريـــت معهم من قبل القـــوات الأمريكية، مرة في كل عام، بـــأن خيارهم هو البقاء في «أشـــرف». ومن كان يرغب في المغادرة، فقد غادر المعسكر فعلا. كما أجرت الحكومة العراقية مقابلات انفرادية عام ٢٠٠٩ مع سكان «أشرف» فردا فردا أيضا خارج المعسكر وشـــجعتهم على المغادرة. فغادر ١١شـــخصا فقط من أصل ٣٤١٨. وفي المرة الأخيرة قبل نحو ثلاثة أسابيع، أي في ١٥كانون الأول/ ديسمبر الماضي شهد العالم عندما ذهبت السلطات العراقية إلى «أشرف» برفقة عشرات من الصحافيين على متن ٣٧سيارة منها عدد من الحافلات الصغيرة (ميني باص) لنقل من يرغب مغادرة «أشـــرف» وإنهم كانوا يشـــجعون الراغبين في المغادرة بأنهم يوفرون لهم الإقامة في فنادق فخمة في بغداد قبل تســـفيرهم إلى أوروبا. وعادت الحافلات فارغة، حيث لم يغادر أحد من سكان «أشرف» المعســـكر. [كنت أحد الصحفيين الذين رافقوا تلك السيارات وعادوا بها فارغة – صافي الياسري].

ويتهم السيد «دوركي» «مجاهدين خلق» المحاصرين في معسكر «أشرف» الذين تم منعهم من أي تحرك بالتدخل في شؤون العراق وأنه لا يرى ضرورة لتقديم أية أدلة على صحة مقولته سوى التهم المختلقة من قبل وزارة مخابرات إيران. وإذا كان يقصد حقا فضح تدخلات النظام الإيراني في شؤون العراق الداخلية وعملائه في البلاد، فمن الأجدر أن يخبرنا السيد«دوركي» بأنه سفير لأي دولة، هل هو سفير النظام الإيراني أم سفير جمهورية العراق؟ وإذا كان سفيرا للعراق فمن الأجدر أن يقول شيئا بشأن آبار الفكة وعن وجود ٣٢ألفا من عناصر قوات القدس في العراق فضلا عن عناصر الحرس الذين يحتلون مناصب مهمة في الأجهزة الأمنية والتنفيذية والسياسية في العراق حسب بعض وسائل الإعلام.

وما أراد السيد السفير إخفاءه هو سطوة النظام الإيراني على العراق، ففي ٢٨شباط/ فبراير الماضي طالب خامنئي حكومة نوري المالكي بتنفيذ الاتفاق الثنائي الخاص بطرد «مجاهدين خلق» من العراق وأعلن بعد ذلك «موفق الربيعي» مستشار الأمن القومي في حينه في ٢٣تموز/ يوليو في حديثه مع قناة الفرات أن «هذا الملف سوف يغلق قريبا... والحل الوحيد هو أن تقوم القوات المسلحة العراقية بالسيطرة على معسكر (أشرف) وإدارته». كما أكد في مطلع نيسان الماضي بالقناة نفسها: «... ولكن بشكل تدريجي: القوات الأمنية العراقية تدخل المعسكر... تعمل سيطرات... تعمل دوريات... تعمل تفتيش... تعمل مداهمات».

بعد ذلك شهد العالم الاقتحام الوحشي للقوات العراقية على معسكر «أشرف» يومي ٢٨ و٢٩تموز/ يوليو الماضي بهدف فرض «السيادة» والذي أسفر عن استشهاد ١١ وجرح ٥٠٠ من إخوتنا وخطف ٣٦آخرين كرهائن تم الإفراج عنهم بعد ٧٢يوما من الإضراب عن الطعام وبعد أن كانوا على وشك الهلاك وعقب ضغوطات كبيرة من قبل الهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان والبرلمانيين الأوروبيين والأمريكيين وقبل هؤلاء أيضا ضغوطات من قبل البرلمانيين والشخصيات الوطنية والعشائرية في العراق. بعد أن كان لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني قد طالب في ٤تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي في مؤتمر صحافي ببغداد، وبدوره «كاظمي قمي» من قادة قوات القدس وسفير النظام الإيراني في العراق في ١٣كانون الثاني/ نوفمبر الماضي قد طالبا العراق بتسليم «مجاهدين خلق».

٥ . «محمد سيد المحدثين» يفند أكاذيب موفق الربيعي

بتأريخ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩ نشرت الوكالات والمواقع الإلكترونية وعدد من الصحف المحايدة والمتعاطفة مع مجاهدي خلق تصريحات السيد «محمد سيد المحدثين» رئيس مكتب العلاقات الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ردا على أكاذيب «موفق الربيعي» الذي كان في حينها مستشارا لمكتب الأمن القومي العراقي وجاء فيها:

س- أكيد لاحظتم تصريحات السيد موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي؛ إنه ينفي فرض القيود على سكان أشرف ويقول لدى مجاهدي خلق ماكنة إعلامية رهيبة في مستوى العالم وتم غسل أدمغة أفرادها من قبل قادتهم.

ج- إن السيد الربيعي معروف لدى الجميع بمزاعمه الكاذبة. إن السيد الربيعي يقول هذا الكلام في الوقت الذي توجد إمكانيات إعلامية للنظام الإيراني والحكومة العراقية دون أية قيود تحت تصرفه لنشر أكاذيبه ضد مجاهدي خلق، ولكن السبب في قوله هذا هو أن اليوم ليس الشعب الإيراني فحسب، بل إن الشعب العراقي قاطبة والرأي العام في العالمين العربي والإسلامي يقف ضد هذه القيود الظالمة المفروضة على أشرف. ولكننا نحن نقول للسيد الربيعي إنه ليست ماكنة مجاهدي خلق الإعلامية التي فضحت إرادة نظام الملالي الجهنمي لإبادة المجاهدين في مدينة أشرف وخدمات أناس مثل الربيعي للنظام الإيراني، بل إن صمود مجاهدي مدينة أشرف وموقعهم القانوني وشرعية مطالبهم والدعم المثيرللتقدير المقدم من قبل نساء ورجال العراق والتضامن الدولي مع أشرف هي التي أفشلت مشاريع نظام الملالي المشؤومة ضد سكان أشرف واحدة تلو الأخرى.

نقول أيضا، ليس معلوما إذا كان موفق الربيعي يقلق لهذه الدرجة من سيطرة مجموعة صغيرة (١٥شخصا) على مقدرات ٣٥٠٠ من ساكني أشرف لماذا قطع اتصال الـ٣٥٠٠ شخص هؤلاء مع العالم الخارجي ولا يسمح بزيارة الشخصيات السياسية والوفود البرلمانية والصحفيين لأشرف. لو أنه صادق في كلامه فليرفع منع دخول الصحفيين والوفود الأجنبية إلى أشرف لكي يطلع العالم على «غسل الدماغ» و«طبيعة القادة السيئين».

وبما أن هذه الأكاذيب جاءت إما لتبرير انتهاكات حقوق سكان أشرف في الأسابيع الأخيرة أو مقدمة لارتكاب كارثة إنسانية هناك، فإننا ندعو جميع الهئيات الدولية المعنية خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية التابعة للامم المتحدة والمفوضية

السـامية لحقوق الإنسـان للامم المتحدة والـيونامي وكذلك الأحزاب والشخصيات السياسة والمراجع الدينية من الشـيعة والسنة والمسـيحيين العراقيين لإيفاد مبعوثيهم إلى معسكر أشرف لتقصي الحقائق بشأن أكاذيب موفق الربيعي وإعداد التقارير بهذا الشأن. لا يوجد أي شيء مخفي في أشـرف. فإن جميع المبعوثين يستعطيون أن يذهبوا داخل أشرف إلى أينما يرغبـون ويتحدثون مع أي واحد هناك، ونحن نطالب السـيد الربيعي أيضا بعدم منع دخول هذه الوفود إلى أشرف.

وفي تسـاوق مكشوف مع أكاذيب موفق الربيعي ادعى سفير الملالي في بغداد الإرهابي «دانائي فر» في شـهر كانون الثانـي/ يناير ٢٠١٢ أن مئات مـن أعضاء مجاهدي خلق مستعدون للعودة إلى إيران.

ونقلت وسـائل إعلام (الملالي) هذا التصريح لـ«دانائي فر» في إطار حملتهم الإعلامية المكثفة ضد سكان مخيم أشرف. تصريحات دانائي فر الملفقة هذه لم تجد أي صدى لها سوى في أوسـاط الملالي وعملائهم حيث نقلتها وكالة فارس المعروفة بإطلاق الأكاذيب والترويج للنظام قائلة على لسان دانائي فر: «إن إيران كانت على الدوام تبدي استعدادها لقبول هؤلاء [سكان أشرف] الذين تعرضوا إلى الخديعة والآن يعيشون في معسكر أشرف بما يشبه حالة الاختطاف، وأن بعضا من عناصر معسـكر أشرف هذا أبدوا رغبتهم بالعودة إلى إيران لكن قادة المنظمة التي وصفها بالإرهابية منعوهم من مغادرة المعسكر حتى تحولوا إلى رهائن».

وأشار الإرهابي سفير الملالي إلى أن السماح بالعودة سيقتصر على الأفراد العاديين ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء المواطنين الإيرانيين مبينا أن ما يقرب من ٧٥٠ من عناصر المنظمة مستعدون للعودة إلى إيران.

وتناسـى هـذا الكاذب أن أعضاء منظمـة مجاهدي خلق قد وقفوا بوجـه طغيان نظامه وعنجهيته الفارغة ولم يرضخوا يوما للمجرمين الحاكمين في طهران.

و. تحريض الأكراد وأكاذيب أخرى

عودة وسائل إعلام المخابرات الإيرانية إلى برنامجها العتيق في التحريض على المجاهدين وتكرار نفس نغمة تحريض الشـيعة في وسـط وجنوب العراق بعرض اتهامات اصطناعية

حول تعاملهم مع الحركة الوطنية الكردية، دليل فشل ذريع وإفلاس سياسي وفكري وفقر ذات اليد واللسان عن قول سديد. والمناسبة هي مطالبة نواب في مجلس البرلمان الكردستاني فضلا عن عدد كبير من النواب العرب والأكراد في مجلس النواب العراقي بالتعامل الإنساني مع معتقلي ليبرتي من الأشرفيين الذي نقلوا إليه قسرا وتوفير الخدمات الضرورية لهم والاعتراف بمخيم ليبرتي مخيما للاجئين حماية لهم من تعسف السلطات.

ولعمرك هل رأيت أوقح من هذا المبرر؟؟ فهو طلب مباشر من النواب الأكراد أن يتخلوا عن إنسانيتهم وأن يتخلفوا عن الموكب الإنساني العالمي المطالب بتطبيق القوانين الدولية في ما يتعلق بالتعامل مع الأشرفيين في ليبرتي وأشرف وفي مقدمتها معاهدة جنيف، لسواد عيون الملالي!! ولمجرد أن يرضى عنهم قتلة شعوبهم الحاكمين في طهران!! لقد عرفنا الأكراد ثوارا ومقاتلين مكافحين ضد الظلم ومن أجل القيم الإنسانية وكانوا يقدمون أرواحهم فداء لوطنهم ومبادئهم وقيمهم تلك ومازالوا يحملون نفس تسمية الفداء تلك «البيشمركة» التي يرتعب منها أركان السلطة في إيران وهذا هو سر رغبة المخابرات الإيرانية في تجريدهم من تلك التسمية عبر إيقافهم في الخندق المتقاطع مع استحقاقاتها. وفي رأيي المتواضع فإن ما نعرفه عن إخلاص الكردي لعقيدته وتمسكه بها حد التضحية بالنفس لن يغيره الثوب الذي يرتديه، والمركز الذي يشغله، فهو «البيشمركة» وزيرا ونائبا في البرلمان ومسؤولا ومواطنا عاديا، ولن ينجح التحريض اللا إنساني معه مهما علت درجة الكذب والاصطناع هذا في المقدمة، ونردفه بالتالي:

إن الحديث عن وقائع ملفقة حول مشاركة مجاهدي خلق في عمليات ضد الأكراد في «كلار» و«كفرى» و«طوزخورماتو» و«سلمان بك»، نفاها الأكراد أنفسهم بوثائق موقعة يحتفظ بها أرشيف الأمم المتحدة والمحاكم الدولية ووثيقة التبرئة التي وقعها وزير الخارجية «هوشيار زيباري» التي أشرت إليها ونشرت نسخة عنها في كتاب سابق لي عالج أكاذيب إعلام الملالي بهذا الخصوص أشهر من نار على علم، ومازالت تدحض أي اتهام مزيف على هذه الشاكلة. ولكنهم يكررون تسويق أسطوانتهم التالفة هذه لأنهم بلا حياء ولا منطق ولا وعي ويظنون أن العالم أصم أعمى لا يسمع ولا يرى. وعلى أية حال فإن عودة إعلاميي التومان إلى تلك الأسطوانة عقب الانتصار الأخير الذي حققه المجاهدون بانتزاع الاعتراف العالمي بمشروعية نضالهم ورفع اسم منظمتهم من لائحة الارهاب، لن تجدي نفعا في تغيير الحقيقة، لكنها تعطينا مؤشرا مؤكدا أن النظام الإيراني مازال يسوق نفس الاتهامات ليكرر مجازره ضد المجاهدين وبخاصة الأشرفيين الذين تواطأت معه حكومة المالكي فأجبرتهم على

الانتقال إلى ليبرتي مهيئة كل ظروف ارتكاب مجزرة ثالثة ضدهم.

أما الحديث عن رفض الأمم المتحدة منحهم حق اللجوء السياسي فهو حديث كاذب وملفق حيث وردت إشـــارة إلى اللقاء الذى حصل بين وزير حقوق الإنســـان العراقى «محمد شـــياع الســـودانى» و«أنطونيو غوتيرس» المفوض الســـامى للأمم المتحده لشـــؤون اللاجئين فى ٢٨شـــباط/ فبراير ٢٠١٢ وقيـــل إن الأخير رفض إعطاء صفة اللاجئ لجماعه خلق بشـــكل جماعى لأنها (المفوضية) تتعامل مع طالبى اللجوء بشـــكل انفرادى على أن لا يكون له سجل إجرامى. وفي الحقيقة وهو ما سبق أن وثقناه أن الأشرفيين وإن كانوا كتلة واحدة ومجموعة متجانسة الطلبات والمصير والعقيدة، إلا أنهم يعترفون أن مركزهم القانوني يعترف بهم أفرادا على وفق تعاليم الأمم المتحدة التي وضعت لهم توصيف «طالبي لجوء» بانتظار توطينهم في بلدان ثالثة وأنهم «مثار قلق». ولم يقل المســـؤول الأممي ولا أي مســـؤول إن الأمم المتحدة ترفض منحهم اللجوء، وإنما قال إن تعليمات الأمم المتحدة لا تتعامل مع اللجوء الجماعي وإنما الفـــردي وهو ما لا علاقة له بالمجاهدين بليبرتي ولا يخصهم ولكن خلط الأوراق بقصد تمرير التلفيق وســـيلة مثبتة لإعلام الملالي. أما القول بأن اشتراطات منح اللجوء أن يكون طالبه بلا ملف إجرامي، فإن ١٦منظمة أمنية أمريكية ســـبق لها أن تعاملت مع هذه المسألة بعد احتلال العراق مباشرة وتولت التحقيق بشأنها لعدة أشهر قبل أن تقرر الإدارة الأمريكية كيفية التعامل مع الأشـــرفيين، الذي ترســـخ في اعتبارهم أنهم محميون دوليا وأنهم ليست لديهم أية ملفات إجراميه من أي نوع وهي إقرارات موثقة تنفي كل تخرصات إعلام طهران ومرتزقته.

أما الحديث عن عملية نزع ســـلاح المجاهدين بالقوة، فأكذوبة ينفيها الأمريكان أنفســـهم، وتنفيهـــا الوثائق الموقعة بهذا الخصوص. والأشـــرفيون أنفســـهم يعترفون أنهـــم لم يقاتلوا الأمريـــكان والحلفاء في العراق لأن المعركة ليســـت معركتهم وأن معركتهـــم إنما جغرافيتها «إيـــران» ووجودهم في العـــراق ليس إلا لأنه مثابة انطلاق نحوهـــا. وموقف الأمينة العامة للمنظمة المجاهدة الســـيدة «صديقة حســـيني» آنذاك وهي تواجه القادة العسكريين الأمريكان عند بوابة الأسد في أشرف قائلة إن أحدا لن يمر من أبواب أشرف دون موافقة الأشرفيين إلا على جســـدها وأجسادهم، معروف وموثق وكان أمثولة رائعة لبطولة وصلابة الأشرفي، أجبر الأمريكان على التخلي عن عنجهيتهم والتعامل بكل احترام مع اشتراطات الأشرفيين ومن يقرأ الوقائع بهذا الخصوص ســـيتأكد من حقيقة ما نقول. ومرة أخرى نؤكد أن أسطوانة التحريض التالفة تلك سوف لن تزيد العلاقة بين المجاهدين والشعب العراقي بعربه وأكراده إلا مزيدا من الوثوق والترسخ، وأن ليس للمحرض إلا الخيبة.

ز . أكذوبة تحالف منظمة مجاهدي خلق وداعش!!

الأحد، ٢٩آذار/ مارس ٢٠١٥

لا تكـف الآلة المخابراتية الإيرانية عـن بث الأكاذيب بين وقت وآخـر لتبرير هزائمها المسـتمرة في سـوريا والعراق واليمن بعد عاصفـة الحزم التي تقودهـا المملكة العربية السـعودية وقوات التحالف العربي. وآخرها ما سـربته الأجهزة المخابراتية عن لقاء سري في إحـدى القنصليات الأوروبية بمدينـة أربيل عاصمة إقليم كردسـتان العراق، ضم كبار المسـئولين عن منظمة مجاهـدي خلق الإيرانية المعارضة وممثليـن عن تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام «داعش».

وذكر في الأكذوبة المفضوحة أن اللقاء الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ تناول معلومات اسـتخباراتية حصلت عليها منظمة «خلق» عن أهداف لاغتيال وزراء وسياسيين وقادة الجيش العراقي وكتائب الحشد الشعبي وأن المنظمة قدمت قائمة لممثلي تنظيم داعش تضم أسماء ٢٤شخصية عراقية بارزة من بينها «خالد العبيدي ومحمد سالم الغبان والفريق الركن رياض توفيق والفريق الركن أنور حمة أمين والفريق الركن خورشـيد رشيد وفاضل برواري والرائد شـاكر جودت وهادي العامري وقيس الخزعلـي وجمال جعفر محمد علي الإبراهيمي». بل وتعد المنظمة بتقديم المسـاعدات الاستخباراتية وتدريب وتسليح نخبة من مقاتلي تنظيم داعش بالتعاون مع أجهزة أمنية عربية.

وتمـادت إيران في نشـر معلومات مخابراتيـة عن أن منظمة مجاهـدي خلق الإيرانية المعارضة لديها إمكانية كبيرة في المعلومات الاستخباراتية وتجاربها في مشاريع أمنية قامت في العراق وسـتلعب دورا هاما في عرقلة معركة تحريـر مدينة تكريت ومواجهة الضغوط العسـكرية التي يفرضها الجيـش العراقي ضد تنظيم داعش عبر تصفيـة قادته الميدانيين بالإضافة إلى مسؤولين في الحكومة العراقية. وكشف!! «علي المالكي» نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء عن أن المنظمة تشـارك «داعش» في اعتداءاتها على مدن الأنبار وتكريت والموصـل وكانت لها اليد الطولى مع النظام البائد ومارسـت المجـازر ضد العراقيين أبان الانتفاضة الشـعبانية الكبرى في التسعينيات، حيث كانت وسيلة قمع بيد البعثيين. ولهذا فإن جميع دول العالم ترفض استقبالها على أراضيها كونها مصنفة منظمة إرهابية دوليا.

ولم ينس الإشـــادة بـ«الدور الكبير للجمهورية الإسلامية الإيرانية في مقارعة الإرهاب، حيـــث وضعت بصمة كبيرة لها في العراق ضد داعش وقد ســـاهمت كثيـــرا في دعم قواتنا المسلحة والحشد الشعبي وأن إيران لعبت دورا مشرفا في إسناد العراق ولولا فتوى المرجعية العليا وإيران لكانت عصابات داعش الآن تسيطر على العراق».

لكن مريم رجوي رئيســـة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وفصيله الرئيســـي حركة مجاهدي خلق، أكدت أنه ســـيكون وهما أن نطلب من إيران إخماد الحريق الذي أشعلته وإن الصمت عن تدخلات النظام الإيراني في ســـوريا والعراق ودول أخرى في المنطقة من دون الحديث عن التعاون معه بذريعة مكافحة داعش يشكل خطأ إستراتيجيا وأن النظام في طهران هو الذي خلق الإرهاب باسم الإسلام لأنها الدولة المؤسسة لغالبية الفظائع التي ارتكبتها، ولا تزال المجموعات الأصولية مرتبطة بها.

وشددت على ضرورة إزالة حملة بث المعلومات الكاذبة من قبل الفاشية الدينية الحاكمة في إيـــران، القاضية بتعاون منظمة مجاهـــدي خلق الإيرانية والمجلـــس الوطني للمقاومة الإيرانيـــة مع داعـــش لأن الهدف من ذلك بوضوح هو تمهيد الطريـــق لإبادة جماعية كبيرة فـــي ليبرتي بحق اللاجئين الإيرانيين أي أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، الأمر الذي حذرت منه المقاومة الإيرانية خلال الأســـابيع الأخيرة في رســـائلها وبياناتها المتعددة وأن مواقف منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وســـكان ليبرتي ضد الإرهاب والتشدد والتطرف كانت واضحة جدا خلال العقود الثلاثة الماضية ولم تكن لهم صلة بمجموعات مثل القاعدة وداعش في يوم من الأيام ومجاهدي خلق أدانوا مرارا وتكرارا الجرائم التـــي ارتكبتها هذه التيارات الإرهابية إلا أن الملالي يحاولون يائســـين أن يلصقوا تهمة دعم داعش لمن يخالف تدخلات نظام الملالي المتزايدة في العراق ولمن يعترف بحقوق الشعب المضطهد في هذا البلد، عن طريق إطلاق حملة الترهيب وذلك بهدف إضفاء الشرعية على تدخلاتهم في العراق تحت غطاء مكافحة داعش وليست من الصدفة أنهم صعدوا حملتهم لاختلاق الأكاذيب ومن ضمنها استخدام عناصر غير إيرانية.

* دلائل كذب الادعاءات الإيرانية

١- لم يثبت بشـــكل عملي أن منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وسكان ليبرتي لهم أي ارتباط بـداعش.

٢- إن منظمة مجاهدي خلق والمقاومة الإيرانية لم يتدخلا إطلاقا في الشـــؤون الداخلية العراقية وتعتقد أن الشعب العراقي هو الذي يجب أن يقرر مصيره بشأن المستقبل.

٣- إن منظمـــة مجاهدي خلـــق والمقاومة الإيرانية رفضت تدخـــلات النظام الإيراني في العراق وكشفت عنها في أكثر من مناسبة...

٤- إن النظام الإيراني يحاول أن يخفى هزائمه بالعراق وسوريا واليمن من خلال إلصاق تهمة الإرهاب بمجاهدي خلق وربط المنظمة بتنظيم داعش.

٥- إن إلصـــاق مجاهدي خلق بداعش محاولة من النظـــام الإيراني لغرض إبقاء منظمة مجاهدي خلق في قائمة المنظمات الإرهابية.

يذكـــر أن منظمة مجاهدي الشـــعب الإيرانـــي أو منظمة مجاهدي خلـــق الإيرانية وهى بالفارسية «سازمان مجاهدين خلق إيران» هي أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية تأسست في عام ١٩٦٥ على أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه وتعود سابقة اســـتخدام هذه التســـمية «المجاهدين» في إيران إلى سنة ١٩٠٦ في «الثورة الدستورية» حيـــث كان يطلـــق على المناضلين من أجل تحقيق الحرية وبعد ســـقوط نظام الشـــاه نتيجة «الثـــورة الإيرانية» والتي أدت منظمة مجاهدي خلق دورا كبيرا في انتصارها بعد أن أعدم نظام الشاه مؤسسيها وعددا كبيرا من أعضاء قيادتها ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد، وصلت بعد عامين ونصف العام من الثورة إلى حد التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم يستمر حتى الآن.

ح . المقاومة الإيرانية تتهم حكومة المالكي ببث أخبار كاذبة حول تعاون مزعوم بين مجاهدي خلق وداعش تمهيدا لإبادة جماعية في ليبرتي

٨تموز/ يوليو ٢٠١٤

باريس – «النهار نيوز»

اتهـــم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية حكومـــة المالكي ببث أخبار كاذبة حول تعاون مزعوم بين مجاهدي خلق وداعش تمهيدا لإبادة جماعية كبيرة في ليبرتي.

وقال المجلس في بيان صحفي: إن قوة القدس الإرهابية والقوات العراقية بإمرة رئاســـة

الـــوزراء العراقية يعدون أنفســـهم خلال الأســـابيع الماضية لإجـــراءات قمعية والمزيد من الهجمات على ليبرتي وهي كالآتي:

١- قام المالكي بإرســـال وفد إلى طهران يوم ٢٦حزيران/ يونيو الماضي بهدف المطالبة بالمســـاعدات العسكرية والدعم لولايته الثالثة لرئاســـة الوزراء العراقية وفي المقابل طلبت السلطات الإيرانية بتصعيد القمع ضد مخيم ليبرتي.

٢- كما اســـتقر ثلاثة من الضباط الذين شـــاركوا في مجازر أشرف مع عدد من عناصر الاســـتخبارات في موقع بجوار مخيم ليبرتي وأن عددا من رجال قوة القدس للنظام الإيراني لا يجيدون اللغة العربية حاضرون معهم في المركز.

٣- وكان عناصر الاســـتخبارات حاضرين في جميع نقاط الشـــرطة فـــي أطراف المخيم وأمروا بتصويب رشاشات بي.كي.سي باتجاه داخل المخيم.

٤- ويقوم بعض من عناصر الاســـتخبارات برمي الحجارة من نقاط الشـــرطة إلى داخل المخيم وبعضهم يتكلمون باللغة الفارسية حيث تسمع أصواتهم من داخل المخيم.

٥- ومن جهـــة أخرى وكما جاء في بيان صادر عن اللجنـــة الخارجية للمجلس الوطني للمقاومـــة الإيرانية يوم ٥تموز/ يوليو أن النظـــام الإيراني وعملائه العراقيين يبثون أخبارا كاذبة وســـناريوهات مختلقة تقضي بتعاون منظمة مجاهدي خلق مع داعش حيث يحاولون من خلالها التمهيد السياسي لشن هجوم على مخيم ليبرتي وإجراء حمام دم جديد.

٦- وفي خبر كاذب جملة وتفصيلا أفادت وكالات الأنباء ومواقع الحكومية الإيرانية بشكل واســـع يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/ يونيو نقلا عن مصادر استخباراتية عراقية قولها: «يقاتل ١٢٠ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق مع داعش والمتبقين من نظام صدام في الموصل... وأن هؤلاء قادمون من فرنسا وعدد من الدول الغربية ودخلوا الموصل عبر الحدود التركية («أشرف نيوز» و«وكالة إيسنا» و«خبر أونلاين» و«عصر إيران» و«منتدى الصحفيين» و...).

٧- وكرر موقع «شبكة خبر» الرسمي التابع لهيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية الإيرانية يوم ٣٠حزيران/ يونيو نفس الخبرقائلا: «نحو ١٢٠ من عناصر مجاهدي خلق بزي رسمي يقاتلون مع إرهابيي البعث وداعش في الموصل».

٨- هذا وكتبت وكالات نظام الملالي للأنباء يوم الأول من تموز/ يوليو نقلا عن «عباس

البياتـــي» عضو البرلمان العراقي ومن مقربي المالكي قوله: «أجهزة عراقية معنية اطلعت علـــى معلومات عن تورط عناصر من منظمة مجاهدي خلق كانوا قادمين من بلدان أوروبية والتحقـــوا بصفـــوف تنظيم داعش الإرهابـــي» و«في حال ثبوت تورط هـــؤلاء في الأعمال الإرهابية ضد القوات الأمنية في محافظة نينوى فإن الحكومة العراقية ســـتتخذ ردا حاســـما ضدهم».

٩- كما اعتبر «عواد العوادي» وهو الآخرمن عناصر نظام الملالي في البرلمان العراقي يـــوم ٥تموز/ يوليو « دخول أعضـــاء منظمة مجاهدي خلق إلى الموصـــل بهدف التحاقهم بصفوف داعش» «تهديد للأمن العراقي» قائلا: «من حق الحكومة العراقية متابعة الأمر عن طريق الموسســـات الدولية» وإصدار « مذكرات إلقاء القبض الدولي عن طريق الأنتربول» لقيادة المجاهدين.

١٠- وكتبـــت صحيفة «العالم» العراقية التي تخـــدم المالكي يوم ٦تموز/ يوليو: «يقاتل أعضاء منظمة مجاهدي خلق مع تنظيم داعش في سوريا والعراق منذ ٣أشهر».

إن إجراءت قـــوة القدس الإرهابية وعملائه العراقيين في أطـــراف مخيم ليبرتي وكذلك حملة الأكاذيب ضد مجاهدي خلق وطرح الأكاذيب المثيرة للضحك مثل تعاون مجاهدي خلق مع داعش لا يبقي أي مجال للشك في النوايا الشريرة التي يضمرها نظام الملالي ضد سكان ليبرتي. لذلك فإن المقاومة الإيرانية تطالب الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة بالعمل الفوري لحماية مخيم ليبرتي.

ط . وقاحة المالكي وأكاذيبه لتغطية جرائمه لا يمكن تخيلها...

دعوة لنشر مشاهدات الوفد الأمريكي خلال زيارته لأشرف والمطالبة بنقل الجرحى إلى مستشفى بلد

نشر بتأريخ الخميس، ١٤نيسان/ إبريل ٢٠١١

احتلال أشرف – الرقم ٥٠

في حين تكشـــف الإدانات الدولية المتصاعدة للهجوم الدموي على أشـــرف في ٨نيسان/ إبريل عن طبيعة طاغية العراق الجديد وتثير موجة عارمة من الســـخط والغضب بين أبناء هذا البلد وجميع أحرار العالم، فإن المالكي يحاول يائســـا عبر عروض مسرحية خائبة وبث

معلومات كاذبة التغطية على جرائمه المروعة لا سيما بعد الزيارة التي قامت بها القوات الأمريكية إلى أشرف في ١٠نيسان/ إبريل ومشاهدة الشهداء والجرحى ما جعل جهاز الكذب والافتراءات للحكومة العراقية الذي يتغذى من مصانع وورش طهران وقم يصاب بالهذيان على نحو مبتذل ورخيص.

فقد قال علي غيدان قائد قوات المالكي البرية وسفاح المجاهدين الأشرفيين بعد يوم من الهجوم: «عقب مظاهرات السكان واشتباكهم مع القوات العراقية قتل ثلاثة أشخاص فقط في حادث اصطدام وأصيب ٢٤آخرون بجروح معظمهم سيغادرون المستشفى اليوم ومن الممكن أن يبقى ١٠أشخاص» (تلفزيون الحرة، ٩نيسان/ إبريل).

حين تصبح الفضيحة عالمية

في يوم ١٢نيسان/ إبريل، قال «محمد العسكري» الناطق باسم وزارة الدفاع العراقية مقلدا الخميني الدجال الذي كان يقول إن المجاهدين يعذبون بعضهم البعض ويلقون تبعات ذلك على عاتق النظام: «إن المسؤولين في أشرف يتحدثون عن قتلى وضحايا أكثر مما أعلنته وزارة الدفاع (أي ثلاثة أشخاص)... إن لدينا معلومات وتقارير تفيد بأن بعض سكان المخيم يحاولون منذ مدة طويلة الخروج من المخيم ومغادرة العراق، إلا أن المسؤولين في هذا المخيم يمنعونهم. ومن الممكن أنهم من أجل قتل هؤلاء قد استغلوا الوقت الذي تم فيه تغيير الوحدات العسكرية في ٨نيسان/ إبريل» (تلفزيون العراقية، ١٢نيسان/ إبريل).

وفي اليوم نفسه ولمواجهة الضغوط الدولية، أعلنت الحكومة العراقية تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث ٨نيسان/ إبريل.

وفي الوقت نفسه قال «علي الدباغ» المتحدث باسم شخص المالكي في مقابلة مع تلفزيون العراقية بطريقة بليدة: «نحن حقيقة لا نريد إيذاءهم... لا نريد في كل مرة نزيف دماء... لذا نريد أن نتعامل معهم بكل المعاني والمعايير الإنسانية، لا نرغب في إيذائهم... سنتعامل معهم وفق القوانين الإنسانية وسننسى كل ما حدث ولكننا سنجري تحقيقا في هذا الموضوع وسندرس في الواقع ما حدث». ولكنه عند الحديث عن زيارة وفود محايدة، ينفجر انفعالا وتتكشف أكاذيبه حيث قال: «الممثليات الدولية كذلك ترغب في الزيارة، ولكننا قلنا لهم هذا وقت غير مناسب».

والوقت المناسب هو بالتأكيد عندما يتم إزالة جميع آثار الجريمة ضد الإنسانية التي اقترفها المالكي والمتواطئون معه.

لكـــن القوات الأمريكية التي زارت أشـــرف بعـــد ثلاثة أيام من الهجـــوم على الرغم من المعارضة الشـــديدة للحكومـــة العراقية اطلعت جيدا على أبعاد الأكاذيـــب التي تروجها هذه الحكومة سواء في العلن أو خلال اللقاءات الخاصة.

وكان وفد أمريكي يتألف من كبار الضباط وممثلين عن الســـفارة الأمريكية وفريق طبي قام بزيارة أشرف بعد ظهر يوم الأحد ١٠نيسان/ إبريل.

وقد شـــاهد الوفد من الضباط وممثلين عن السفارة والفريق الطبي عن قرب جثامين ٢٨ من الشـــهداء في أشـــرف والتقط لكل واحد صورا وفيلما ومكان الإصابة بالرصاص وكيفية استشـــهادهم. وكان الوفد قد شاهد جثماني شهيدين آخرين في مستشفى بعقوبه وثمة حاليا جثامين ٦شهداء وفي مستشـــفيات بغداد وبعقوبة حيث تمتنع القوات العراقية من تسليمهم إلى ذويهم وسكان أشرف. وقد تحدث الوفد عن قرب مع عدد من الجرحى والأشخاص الذين استشهد أعضاء أسرهم خلال هذا الهجوم.

وكان الفريـــق الطبي الذي يتألف من اثنين من الأطباء ومســـاعد طبيب و٦عمال إغاثه قد اســـتقبل ٤٠شـــخصا من الجرحى الذين كانوا متواجدين في أشرف وهم ٢٧ من الإخوة المجاهدين و١٣ من الأخوات المجاهدات، وقدم لهم الإســـعافات الأولية مثل تضميد الجروح بإمكانات محدودة للغاية. وقد أصيب ٢٥شخصا من الجرحى بالرصاص و١٠ بشظايا القنابل.

وشخص الفريق المذكور أداء مستشفى بعقوبه إزاء الجرحى بأنه غير كاف على الإطلاق وغير مهني وأعلن أن حالة ٧أشخاص من الجرحى الذين كانوا قد عادوا في اليوم نفسه من مستشـــفى بعقوبه وخيمة وأن العمليات الجراحية والتدابير التي اتخذت كانت غير كافية وقد نقل هؤلاء الجرحى إلى مستشفى القوات الأمريكية في بلد.

وبدأ الكشـــف الطبي من مساء الأحد واستمر حتى الساعة ٣ فجر يوم الإثنين، ولكن بعد هذه الساعة قال الفريق الطبي إنه لن يستقبل جرحى من أجل معاينتهم، وغادر الفريق أشرف الساعة ٥ صباحا.

وللأســـف، فإنه على الرغم من تأكيد وزير الدفاع الأمريكي فيما يتعلق بالحاجة لمعالجة جرحى هجوم ٨نيسان/ إبريل الوحشي، البالغ عددهم ٣١٨جريحا ومعظمهم أصيب بالرصاص مباشـــرة، فقد تم نقل ٧جرحى فقط إلى مستشـــفى «بلد» وبقي الكثير من الجرحى في حالة خطرة.

وعقب هذه الزيارة أعلن الجيش الأمريكي بكل أســـف، في بيان: «أننا ســـنطلع السلطات

العراقيـــة فقط علـــى نتائج هذه الزيارة» (وكالة الصحافة الفرنســـية، ١١نيســـان/ إبريل)، والحكومة العراقية ليست الجهة التي يعرض عليها التقرير، إذ ينبغي توبيخ الحكومة العراقية لاقترافها هذه الجريمة ومحاكمة المســـؤولين فيها ومعاقبتهم. وعدم نشر هذا التقرير إهدار للحق الإنساني لكافة الجرحى وأسر الشهداء وجميع الذين تضرروا بهذا الهجوم الإجرامي، وانتهاك لمبدأ عالمية المعلومات.

إن المقاومـــة الإيرانية بهدف توضيح كل الحقائق تؤكد على دعوة الســـيدة مريم رجوي لتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في هجوم ٨نيسان/ إبريل، كما تؤكد على دعوة ١١نيسان/ إبريل إلى الأمم المتحده للتحقيق من قبل مراقبين مستقلين لتوثيق وتحديد حقائق الهجوم المذكور، وتطالب بنشر تقرير زيارة الوفد الأمريكي إلى أشرف في ١٠نيسان/ إبريل على وجه السرعه.

وتؤكـــد المقاومـــة الإيرانية أيضا على أن المعونة بالتنقيط والاســـتعراض الدعائي ليس كافيـــا لحل قضايا ٣١٨جريحا، وتدعو الرئيس الأمريكـــي ووزيرة الخارجية ووزير الدفاع، نقل جميع الجرحى وخاصة أولئك الذين يرقدون في مستشـــفى بعقوبه، إلى مستشفى «بلد» للمعالجـــة وحســـم الموقف حتى لا يفقـــد المزيد من الأرواح وحتـــى لا يواجه عدد أكثر من الأشخاص، الآثار طويلة الأمد والقاتلة للعمليات الجراحية الحالية.

إن مستشفى بعقوبه لا يملك الإمكانيات والقدرات والتخصصات لمعالجة الجرحى، وليس هذا فقط بل إن الجرحى هناك لا يتمتعون بأي أمن. وقد شـــاهد الفريق الطبي الأمريكي عن كثب يوم الأحد عددا كبيرا من الجرحى الذين لم يتلقوا الحد الأدني من التدابير العلاجية وقد طرأ تحســـن طفيف علـــى حالتهم الخطيرة بعد عودتهم إلى أشـــرف. ويوم أمس وعلى نحو مماثل تم إنزال ١٣جريحا آخر من على أسرتهم عنوة وبالقوة وإعادتهم إلى أشرف.

أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – نيسان/ إبريل ٢٠١١

ي . مقتل «ندا اقا سلطان» وأكاذيب النظام حوله

نحن نعرف جيدا أن النظام الإيراني حين يجد نفسه في زاوية حرجة محاصرا بالاتهامات والإدانات والشـــكوك والأسئله، يلجأ إلى وســـيلته المعتادة بالتهرب من المسؤولية وإلقائها على عاتـــق خصومه ولفلفة جرائمه وصـــرف الأنظار عنها بالتزويـــر والتلفيق والأكاذيب

والادعاءات التي لا أساس واقعي لها ولا صحة، وهو الأمر الذي حدث مع قضية مقتل الشابة «ندا اقا سـلطان» التي قتلت أثناء إطلاق الرصاص على المتظاهرين المحتجين على تزوير نتائج انتخابات ٢٠٠٩ وتفويز الحرسـي نجاد من قبل شـرطة النظام وحرسه، ليكشف عن مدى اسـتهانته بأرواح ودماء أبناء الشـعب الإيراني. وقد أصدر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذي تقوده منظمة مجاهدي خلق والذي يتخذ من باريس مقرا له، بيانا رد فيه على بيان السفارة الإيرانية في العاصمة الأردنية عمان والتي انفردت صحيفة «الحقيقة الدولية» بنشره، حول ملابسات مقتل «ندا اقا سلطان» خلال المواجهات الشعبية التي عمت الشوارع الإيرانيـة في منتصف حزيران/ يونيـو ٢٠٠٩ احتجاجا على نتائج الانتخابات الرئاسـية، وأكـدت فيه بـأن الرصاصة التي قتلت بها «ندا» «مهربة مـن الخارج» محملا المعارضة الإيرانية مسؤولية مقتلها.

«ندا آقا سلطان» شهيدة انتفاضة الشعب الإيراني عام ٢٠٠٩

ووصـف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في رسـالة وجهت إلى «الحقيقة الدولية» مرفقا بها بيانا توضيحيا أفاد بأن «الرواية الرسـمية الإيرانية التي تضمنها بيان السـفارة فـي عمان، ما هي إلا مجموعة مـن الأكاذيب والتهم الباطلة في محاولة من النظام الإيراني الهروب من جرائمه» بحسب الرسالة.

وجاء في الرسـالة لقد «اطلعنا وبكل أسـف على ما نشـرته صحفيتكم من أكاذيب وتهم باطلة نقلا عن بيان سفارة النظام الإيراني في عمان حيث يسعى النظام اللا إنساني أن يهرب من جرائمه العديدة التي ارتكبها بحق الشـعب الإيراني لاسيما قتل "الشهيدة ندا" الذي أثار غضب العالم أجمع».

واستنكرت رسالة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ما جاء في بيان السفارة الإيرانية في الأردن بأن «الرصاصة التي قتلت ندا سلطاني جاءت من الخارج وبواسطة قناصيين تابعين لمجاهدي خلق»، مشيرة إلى أنها «أكاذيب... في حين رأى العالم أجمع مشاهد استشهاد "ندا" واطلع على تفاصيل اللحظات الأخيرة من حياتها فضلا على أقوال أهلها وأسرتها».

وتساءلت الرسالة «فإذا كانت القوات القعمية للنظام لم تقتل الشابة "ندا" فماذا بالنسبة للشهداء الآخرين الذين يبلغ عددهم أكثر من ٢٠٠شهيدا».

* بيان المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

وشدد البيان الذي تم إرفاقه بالرسالة على أن «أسلوب الملالي مفضوح ويحاول أن يحمل معارضيه الجرائم التي يقترفها». مبينا أنه «في عام ١٩٩٤، قتل النظام ثلاثة من الأساقفة الإيرانيين بوحشية ثم زعم أنهم اغتيلوا من قبل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. ورغم أن الجميع كانوا يعلمون في ذلك الوقت أن هذا ليس سوى مجرد كذب مضحك، ولكن وبعد سنوات قليلة، وخلال الصراعات على السلطة داخل النظام، كشف مسؤولون في النظام أن هذه الجريمة نفذت من قبل المخابرات»..

ولفت البيان أنه «بعد مرور أربعة أيام على استشهاد "ندا اقا سلطان" الشابة التي سقطت شهيدة على أيدي القوات القعمية، وفي الوقت الذي أثارت مشاهد قتلها غضب عموم الشعب الإيراني وكراهية الجميع في العالم حيال الفاشية الدينية الحاكمة في إيران، أشار موقع "رجا نيوز" سيئ الصيت التابع لعصابة أحمدي نجاد ومواقع أخرى تابعة لوزارة المخابرات في سيناريوهات مثيرة للضحك وبدائية إلى "أن مسؤولا أمنيا مطلعا كشف عن ثلاثة مراحل لسيناريو المنافقين [التعبير الذي يستخدمه نظام الملالي لمنظمة مجاهدي خلق] لقتل الناس، تسجيل المشهد وإرسال الصور فورا... إن التحقيقات التي جرت بشأن مقتل الفتاة (ندا) تشير إلى أن الإرهابيين القناصين أطلقوا الرصاص باتجاهها من على سطح أحد المباني المطلة على الشارع الفرعي في أمير آباد بطهران" ».

وقال البيان إن هذه «الأكاذيب تكشف خوف نظام الملالي وأذنابه وعملائه من تنامي تأييد المواطنين والشباب لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية والكراهية والغضب المتزايد تجاه منفذي والآمرين بقتل المواطنين خلال انتفاضة الشعب الإيراني العارمة لاسيما قتل الشابة

"ندا" وبالطبع فإن هذه التشـــبثات لن تؤدي إلا إلى مضاعفة الغضب لدى الشـــعب الإيراني ضد النظام».

* بيان السفارة الإيرانية في الأردن

وكانت السفارة الإيرانية في عمان أصدرت الثلاثاء، ٣٠حزيران/ يونيو بيانا قالت فيه إن التحقيقات التي أجرتها السلطات في إيران بمقتل ندا سلطاني أثبتت أن الطلقة المستخدمة في قتلها لا تعود لأي ســـلاح من أسلحة القوات الإيرانية الأمنية والعسكرية وأنها دخلت طهران من خارج الحدود، في إشارة ضمنية إلى أنها ذخيرة مهرّبة.

وقالت الســـفارة إنه تم التعرف على نوع السلاح والمسافة التي أطلق منها العيار الناري وكذلك الأشخاص الذين كانوا متواجدين في منطقة الحادث.

وأضافت أن التحقيقات أكدت إصابة سلطاني برصاصة في مؤخرة رأسها، وأنها قتلت في منطقة بعيدة كل البعد عن مكان التظاهرات.

ك . إمبراطورية الكذب والتزييف والتحريف الإعلامية الخمينية

بني نظام الخميني أساسا على نظرية الدجل والأكاذيب والأساطير التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة وامتدت شـــعيرات هذه النظرية إلى عموم مناحي هيمنة النظام وترسيخه والدفاع عنه ولو بوســـائل دموية أو عبر مخادعات وأكاذيب يسوق لها إعلاميا بطرق جنونية وقذرة إلى أبعـــد حدود القذارة، وحتى بالتهديد كما ســـنأتي عليه لاحقا. حتى لـــم يعد النظام يفرق بين مؤسساته الدبلوماسية والإعلامية والأمنية وبقية المؤسسات التي أخضع نشاطاتها لرغباته وتحكمه الدكتاتوري البشع المسرطن بالأكاذيب والتلفيقات.

لنقرأ هذا المقال الذي نشـــرته جريدة «البيـــان» الإمارتية بخصوص إمبراطورية الكذب الخمينية:

إمبراطورية إعلامية تدار عبر خمس وسائل بإشراف أمني

طهران تستثمر مليار دولار في نشر التوتر

ماهر أبوطير

الثلاثاء، ٩/١٠/ ٢٠١٥

فـــي معركتها ضد العرب، خلال العقود الماضية، لم تترك إيران وســـيلة إلا ولجأت إليها من الإنفاق المالي الهائل لزعزعة الدول والشـــعوب، وصولا إلى رفع شعارات جاذبة براقة لاستقطاب عامة الناس.

وسط هذا المشهد لعب الإعلام دورا خطيرا جدا، خصوصا، خلال السنين القليلة الماضية إذ تخوض إيران حربا شرســـة ضد الوحدة العربية عبر وســـائل إعلامية متلفزة ومسموعة ومطبوعة وإلكترونية، وهي حرب تســـخر لها طهـــران إمكانات مالية هائلة جدا، وتعبر من خـــلال بواباتها الإعلامية المنتشـــرة في العالم العربي أو الغرب إلـــى الجمهور العربي، في محاولـــة لاســـتقطابه أو خلخلة مواقفه أو إثارة العداوات تجاه الأنظمة والدول في ســـياقات التوسع الإيراني في كل المنطقة.

منذ عام ٢٠٠٣ وتســـلل إيران إلـــى العراق بدأت إيران فعليا مخططا مختلفا للســـيطرة الإعلاميـــة في العالم العربي، تجلى ذلك بوســـائل مختلفة، وقد اشـــتد الصـــراع بعد الأزمة الســـورية، حيث سارعت إيران إلى زيادة تســـللها إلى الإعلام العربي في العالم، والمراقب للفضائيـــات والإعلام المطبـــوع والإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعـــي يجد تمددا غير طبيعي مقابل رواية أخرى عربية تجهد للصمود في وجه كل الروايات المزيفة التي يتم بثها في العصب العربي العام.

نبحر معا في قصة التســـلل الإيراني إلى العرب عبر الإعلام، وسائل الإعلام التي تمولها، وكيفية التمويل، ووسائل الإعلام التي تتسلل إليها عبر نخبها وقياداتها، ثم الرواية الإعلامية الإيرانية المحرفة والموجهة إلى شعوب المنطقة، لإثارة النزاعات بين هذه الشعوب وأنظمتها، لنجيب عن تساؤلات كثيرة تتعلق كلها، بالذي تفعله طهران، على صعيد إمبراطورية الإعلام التـــي تخصها، ثم الواجب أن يفعله العرب لصد كل هذه الغزوات المتواصلة، وما الذي تريده إيران تحديدا من هذا الغزو؟!

* تأسيس وتمويل كامل

تلجأ إيران أولا إلى وسائل عدة للوصول إلى العرب في كل مكان في العالم، أولها تمويل

وسائل إعلامية بشكل مباشـــر عبر تأسيسها وتمويلها وإدارتها، وهي تلجأ هنا في الأغلب إلـــى موالين لها من العـــرب، تضمن عدم اختراقهم، وأغلب هؤلاء يوالون إيران لأســـباب مذهبية. وهناك وسائل إعلام عربية معروفة بنزعتها الإيرانية المباشرة، في العراق ولبنان تحديدا، وأغلب هذه الوســـائل يتم الدفع لها مباشـــرة عبر مؤسسات إيرانية وعبر حسابات مالية سرية والتمويل على الأغلب هنا تمويل كلي، وتتولاه على الأغلب جهات رسمية مثل المخابرات الإيرانية والمؤسســـات الإعلامية الإيرانية الرســـمية والحرس الثوري وبعض الجهات الدينية التي تمول إعلاما مذهبيا، يؤدي إلى الغاية ذاتها.

بعض هذه القنوات والصحف تنطق بأســـماء أحزاب عراقية ولبنانية وبعضها بأســـماء مرجعيات دينية، والمتابعون مثلا للشـــأن العراقي يلاحظون أن عشرات الصحف والقنوات والمواقع الإلكترونية تنطق باســـم إيران بشـــكل مباشر. كما أن هناك وسائل إعلامية تنطق بشـــكل أقل حدة، وغايتها اســـتدراج دعم من إيران أو تقديم أوراق اعتمادها لطهران، لعل دعما يأتي في الطريق. ومن وســـائل الإعلام الفضائية هنا في لبنان «المنار» وهناك قناة «العالم» الإيرانية ثم نرى في العراق قنوات مثل «الغدير» و«الكوثر» وما بين السياســـي والدينـــي تتكامل ذات الغايات الإيرانيـــة أي إعادة إنتاج العالم العربـــي وفقا لطبعة تريدها طهران.

ويقول الأســـتاذ «عبدالرحمن الراشـــد»: «في زمن قصير ظهرت علينا وسائل إعلامية عديـــدة جديدة تتحدث باســـم إيران أو تدافع عن سياســـاتها، تلفزيونـــات وصحف ومواقع إلكترونية لم تكن موجودة مثلها قبل سنوات قريبة. السر بسيط، فمعظم الإعلام العربي كان مـــن يقوم بمهمة الدعاية والدفاع عن طروحـــات إيران ويدافع عن مواقفها، حتى ثار ربيع الأزمات العربي في عام ٢٠١١، وبسببها استفاق المغيبون واكتشفوا أن إيران ليست سوى دولـــة أخرى لها طموحاتها ومطامعها الإقليمية تحت شـــعارات الإســـلام والعدالة والعداوة مع الغرب، وجندت الإعلام العربي لاســـتغلاله في كل ما أمكنها استغلاله للهيمنة ومحاربة خصومها العرب من خليجيين ومصريين ولبنانيين».

ويكشف «صافي الياســـري» أن في العراق وحده تم توثيق وجود ما يزيد على أربعين صحيفة يومية وأسبوعية ونشرة إعلامية ومجلة وكتاب دوري وفضائية كلها تمولها إيران وترسم توجهها وخطابها.

*** سفارات ودبلوماسيون**

ثاني هذه الوسائل اللجوء إلى الدعم الجزئي لوسائل إعلام عربية تتكسب على موائد الإيرانيين والدعم الجزئي له هدف واضح، ضمان التزام وسيلة الإعلام بالمواقف الإيرانية ووضعها تحت امتحان الولاء، حتى وقت محدد يكون فيها تحويل الدعم من كلي إلى جزئي أمرا ممكنا، وتتولى هنا السفارات تحديدا الإشراف على هذا الملف عبر استقطابات إيرانية في الدول التي يمكن التحرك فيها، والبحث عن أنصار للمشروع الإيراني في المنطقة.

كشفت منظمة مجاهدي خلق المناوئة للحكم الإيراني قبل فترة عن اختراقات لإيران لمعظم وسائل الإعلام العربية عبر دفع دفعات مالية من أجل نشر تقارير معينة وتحقيقات تخص إيران، وفي حالات موجهة ضد خصوم إيران. وقد وثقت المنظمة في تقرير سابق لها كل الاختراقات في الإعلام المطبوع وهي اختراقات تمت عبر سفارات إيران في بعض الدول العربية. وأشار خبراء إلى أن هذا النوع من التسلل يأتي ناعما وغير مباشر عبر الكلام عن عقلنة الصراعات في المنطقة وعدم معاداة جار تأريخي وغير ذلك من مفاهيم يريد ترسيخها بديلا عن الموقف السلبي من سياسات إيران التي أضرت بدول عربية مثل سوريا واليمن والعراق.

ويأتي الدعم الجزئي بوسائل مختلفة عبر دفع مبالغ مالية مقابل صفحات إعلانية في بعض الصحف، أو نشر مقالات تم ترتيبها مباشرة مع كاتبها بشكل ناعم وبمعزل عن معرفة إدارات هذه الصحف، لكون هذا النوع يأتي ناعما وغير واضح تماما، حيث تتولاه السفارات الإيرانية عبر دبلوماسيين ومستشارين إعلاميين.

*** صفحات مزيفة**

الوسيلة الثالثة تتعلق بتخصيص إيران لدعم مالي كبير، وتفريغ الآلاف من الكوادر الإيرانية النشطة التي تجيد اللغة العربية بشكل ممتاز.

بعض قيادات هذه الحرب الذين يديرون هذا الملف شاركوا في حرب العراق سابقا، وتم أسرهم في سجون النظام العراقي السابق حيث يجيدون العربية التي تعلموها في السجن بلكنة عراقية. ويقول خبراء إن هناك أكثر من عشرة آلاف صفحة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر، يديرها إيرانيون ضمن خطة محكمة وبأسماء مستعارة وعناوين مستعارة، تشي أن صاحب الصفحة قد يكون مصريا أو لبنانيا أو عربيا

مـــن أي دولة عربيـــة. وإدارة هذه الصفحات تجري من داخل إيـــران وإن كان مكتوبا على بيانـــات صاحب كل صفحة أنه يعيش في هذا البلد العربي أو ذاك، مســـتعملا بيانات مزورة وصورا تشي بمكانه المزيف.

مهمة هذه الصفحات الاشتباك الإعلامي مع صفحات أخرى والتأثير لصالح إيران، باعتبار أن صاحب الصفحة عربي ولا يريد العداء مع إيران. وهناك آلاف الصفحات التي يدخل إليها المشـــاركون ويطرحون آراء محددة تنطق بلســـان المخابرات الإيرانية أو جهات محددة في إيران، فيما تتســـرب هذه السموم باعتبارها عربية تأتي من عرب، برغم أنها فعليا صفحات أمنيـــة. ويصر خبراء أن هذا هو النـــوع الأخطر الذي باتت إيران تلجأ إليه حاليا، لأن قاعدة العشرة آلاف صفحة كانت مقدمة فقط لغزو إعلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقط.

مع هـــذه الصفحات هناك عشـــرات آلاف الصفحـــات التي نراها علـــى مواقع التواصل الاجتماعي لعرب على صلة بإيران لأســـباب مذهبية وهـــم لا يعلنون عن موقفهم من ناحية مذهبية، ولكنهم يتضامنون سياســـيا مع إيران دون الإشـــارة إلى فكرة المذهب في الموقف، كمـــا أن هناك صفحات معنونة بعنوان مقاومة إســـرائيل وتأييد حزب الله أو مناهضة الثورة السورية وكلها تصب في نفس البئر الإيراني.

*** واجهات مالية**

تلجأ إيران إلى شـــكل آخر من أشـــكال الدعم والتأسيس لإعلام ناطق بالعربية، فهي تلجأ إلـــى رجال أعمال يديرون تجارة أو عملا اقتصاديـــا بمبالغ مالية كبيرة، وهم واجهات أمنية وسياسية لإيران ويحملون جنسيات عربية وأجنبية. وغالبا ما يلعب هؤلاء دورا في تأسيس وسائل إعلام عربية في بلادهم أو المهاجر، تتبنى علنا السياسات الإيرانية أو تلجأ إلى تكتيك آخر تمامـــا بحيث لا تتطرق إلى إيران نهائيا، لكنها تتبنى مواقف إيران ضمنيا عبر التحذير من ملفات ســـورية أو اليمن بحيث تنطلي الرواية هنا على البســـطاء ممن لا يلمسون شبهة إيران، لكن يتم تسييل الموقف ذاته الذي تريده إيران.

لعبت تجمعات رجال الأعمال الذين يعدون واجهات لإيران دورا خطيرا في تأسيس إعلام عربي في لبنان ودول أخرى، وأغلب هذه الواجهات تعيش وتعمل في مناطق غرب وجنوب إفريقيـــا، وهي تلعب دورا لصالح حزب الله وإدارة أموال الحـــزب وإيران في العالم وتتولى أيضا ملفات أخرى، تتم تغطيتها بعنوان رجال الأعمال.

*** احتواء ناعم**

من وسائل إيران في اختراق الإعلام العربي، السعي لتشكيل وفود إعلامية أو سياسية أو برلمانية من دول عربية عديدة وتوجيه دعوات لها لزيارة إيران، وفي الأغلب يتجاوب كثيرون مع هذه الدعوات. وعلى صعيد الإعلام تحقق إيران هنا غاية خطيرة أقلها إدراج وجهة النظر الإيرانية في مقالات هؤلاء أو معالجاتهم الصحافية حتى لو لم يتغيروا سياسيا. فمجرد إدراج فكرة من هنا أو هناك سمعوها خلال الزيارة ستؤدي إلى هذا الإدارج بحيث تضمن هنا إيران تحييدا لأكبر عدد ممكن من الإعلاميين العرب، وفي حالات أخرى تأليف قلوب كثيرين سياسيا أو إعلاميا وماليا في حالات أخرى.

*** «غوبلز» إيراني**

عبر هذه الوسائل الخمس تدير إيران إمبراطوريتها الإعلامية وقد زادت إيران من المخصصات المالية لعشرات القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية التي تعمل من خارج إيران وتنطق بالعربية، وسط تقديرات تقول إن أكثر من مليار دولار يتم إنفاقها إعلاميا لصالح إيران وخارج إيران وباللغة العربية وحدها.

هذا فوق عشرات وسائل الإعلام التي تتبناها إيران في أوروبا وإفريقيا وأمريكا وكندا وأستراليا وتعمل على أساس ديني – مذهبي للترويج للمشروع الإيراني في العالم وبين أوساط المسلمين من غير الناطقين بالعربية.

ويطالب مسؤولون إيرانيون دوما بزيادة حصة الإعلام الإيراني في إيران ذاتها من الأموال العامة، وقد طلب وزير الثقافة الإيراني زيادة موازنة الإعلام. والمعروف أن في داخل إيران أكثر من أربعين فضائية، هذا فوق أقسام الإعلام في المخابرات الإيرانية والحرس الثوري ومكاتب المسؤولين ووزارة الخارجية حيث يمكن اعتبار ملف الإعلام في إيران ملفا أمنيا بامتياز، تنفق عليه إيران مبالغ طائلة داخليا وخارجيا.

على سبيل المثال لا الحصر تنقسم دوائر مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في إيران إلى الدوائر التالية: الإعلام الداخلي، الإعلام المناطقي، الإعلام الخارجي، وكالة الأنباء المركزية، شركة الإنتاج السينمائي «سيما فيلم»، شركة سروش للإنتاج الإعلامي والطباعة والنشر، مهرجان الأفلام والموسيقى والفنون، نادي الصحافيين الشباب ويملك محطة إذاعية وأخرى تلفزيونية ووكالة أنباء خاصة به، كلية الإعلام في قم، جامعة الإذاعة والتلفزيون للإعلام، مركز دراسات

واســـتطلاع آراء، مركز دراسات تلفزيونية. كما أن هناك عشرات المؤسسات الإعلامية الأخرى ومراكز الدراسات، بما يقول إن إيران اليوم تعتمد ذات النموذج النازي في الإعلام، نموذج الضخ الإعلامـــي داخليا وخارجيا بكل الوســـائل والإمكانات من أجل غاية واحـــدة نهائية، تتعلق بتمدد المشروع الإيراني والهزيمة النفسية لشعوب المنطقة.

لإيران أيضا داخليا عشرات محطات الإذاعة الترفيهية كما تمتلك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون موقعـــا إلكترونيا لوكالة الأنباء الناطقة باســـمها بثلاث لغات فارســـية وعربية وإنجليزية وهذه الوكالة تعتبر المســـؤولة عن تزويد كل المواقع الخبرية التابعة للمحطات الإذاعية والتلفزيونية المناطقية.

* حرب اليمن إعلاميا

تعد حرب اليمن، أنموذجا يصح القياس عليه، مثلما يصح القياس على حرب سوريا، وحرب العراق قبل ذلك لقراءة الموقف الإيراني من هذه الحروب.

الـــذي يتابع التغطيات الإيرانية التلفزيونية والمكتوبة وعبـــر التواصل الاجتماعي، يجد بكل بســـاطة تجنيا كبيرا على التحالف العربي مثلا، إذ يراد تصوير دول التحالف بأنها تعبث وتتدخل بشـــأن اليمن، فيما ذات الإعلام الإيراني الناطق بالعربية يصمت عن التدخل الإيراني في سوريا والعراق ولبنان.

عبر كل وسائل الإعلام المعروفة أو مواقع التواصل الاجتماعي يتم دوما تصميم إشاعات ذكية موجهة ضد دول التحالف تحديدا لخلخلة الموقف الداخلي وبث الإشاعات ومن أجل إظهار موقف خاســـر يتعلق بهذه الـــدول وتلعب المخابرات الإيرانية تحديدا دورا خطيرا عبر وســـائل الإعلام المعروفـــة والتابعة لها أو عبـــر آلاف الصفحات الإلكترونية في الفيســـبوك والتويتر والمزورة بأسماء عربية من أجل بث إشاعات سوداء ضد هذه الدول تحديدا، وترك هذه الإشاعات للتناقل همسا أو للتشيير دون تمييز، وفي حالات كثيرة يقع كثيرون في هذا الفخ حين يرون اسما لعائلة ما من جنسية ما قد زينت صفحة مع اسم صاحب الصفحة وعليها معلومة كاذبة مصاغة بذكاء، وبحيث يقع المتتبع لهذه الصفحات في الفخ الإيراني. وتسعى المخابرات الإيرانية عبر إدارة هذه الصفحات التي تم تجييش آلاف الطلبة وأعضاء الحرس الثوري لها، من أجل نقل هذه البوستات والتغريـــدات إلـــى أكبر عدد ممكن من صفحـــات العرب المقصودين في الـــدول التي يريدونها، فتتطابق هذه الحرب النفسية مع ما يبثه الفضاء ومع ما تسمعه الآذان في جهد منظم جماعي.

*** قنوات الحوثيين**

تعزز إيران نشـــاطها الإعلامي والمالي في لبنان حيث تمول مجموعة قنوات موالية لها وتتخذ بيروت مقرا لها، بينها قناة «المســـيرة» التابعـــة للحوثيين في اليمن وكذلك فضائية «الاتجـــاه» التابعة لـ«حزب الله – العراق» و«آســـيا» الموالية لحـــزب «المؤتمر الوطني العراقي» بزعامة «أحمد الجلبي»، بالإضافة إلى صحف ومجلات ومواقع إلكترونية.

وأشـــارت مصـــادر إلى ما نقلته صحيفـــة لبنانية عن مصدر في فضائية «آســـيا» حول أنها تتلقى تمويلا إيرانيا إلى جانب مســـاهمات «الجلبي» كما كشـــفت مواقع يمنية أن قناة «المسيرة» الحوثية بدأت بثها من بيروت على الـ«نايل سات»، فيما نشرت القناة فيديوهات دعائية للحوثيين من إنتاجها على موقع «يوتيوب».

*** لكنة عراقية**

قالت مصادر مطلعة إن طهران تسعى حاليا للتوسع والتمدد في دول عربية إفريقية عبر اســـتقطاب وفود لزيارتها أو زيارة دول عربية أخرى على صلة جيدة بإيران وهذا أســـلوب بديـــل باتت تلجأ إليه إيـــران لتطويع الإعلاميين العرب عبر جعل الدعوات عبر مؤسســـات إعلامية عربية موجودة في دول عربية وتتبنى ذات الخط الإيراني.

ويقول هؤلاء إن هناك اجتماعا ســـنويا لعدة مؤسسات وأجهزة إيرانية تتولى وضع خطة العـــام الإعلامية، كما أن هناك حلقات وصل بديلة من الإيرانيين الذين يجيدون العربية بلكنة عراقية وتم تزويدهم بجوازات سفر عراقية مزورة من أجل تأمين حركتهم في العالم بتغطية مالية كبيرة في سياقات التواصل مع الإعلام الناطق بالعربية أو تأسيس إعلام جديد في أكثر من بلد، خصوصا خلال السنين الخمسة الأخيرة التي شهدت نشاطا إيرانيا محموما.

*** مراسلون وعيون**

تسعى إيران بكل الوسائل إلى تأسيس مكاتب لمراسلين صحافيين لوسائل الإعلام الإيرانية أو الإيرانية الناطقة بالعربية في عواصم عربية إذ تحاول قنوات عراقية ولبنانية وســـورية وغيرها من قنوات تعيين مراسلين لها في عواصم عربية.

وترفض أغلب الدول العربية منح هؤلاء اعتمادا كمراسلين تحوطا من عملهم مع إيران،

أو تورطهم من حيث لا يعلمون في تصوير مناسبات كثيرة في بلادهم وبثها تلفزيونيا لمؤسساتهم التي تتولى نقل هذا الأرشيف لمؤسسات أمنية إيرانية وبحيث يتحول كل مراسل هنا من حيث يقصد أو لايقصد، إلى عين إيرانية توثق بالصوت والصورة والفيديو مايجري في هذه الدول من أحداث.

ويلاحظ مراقبون أن أغلب المراسلين حتى يبقوا في وظائفهم لابد أن يتبنوا روايات سلبية تخص بلادهم.

ل . مقال لـ«صافي الياسري» بعنوان نظام ملالي إيران وشراء الإعلاميين العرب والأجانب

تموز/ يوليو ٢٠١٥

دسمآن نيوز – اعترف لي صديق صحفي فرنسي أن منظمة «هابليان» الإيرانيه المتخصصة في محاربة منظمة مجاهدي خلق حاولت رشوته ليساهم في تشويه سمعة المنظمة والكتابة حول جرائم وهمية ارتكبتها بحق الشعبين الإيراني والعراقي وقدمت نفسها على أنها منظمة مجتمع مدني غير حكومية وأنه كاد أن يقع في حبائلها لأنها قدمت له كتبا عديدة باللغة الإنجليزية.

لو لا أنه عرف من صديق آخر تعرض لنفس المحاولات أن هذه المنظمة هي إحدى واجهات المخابرات الإيرانية وأكد لي «كلود شيسون» أنه خجل من نفسه حين قبل الدعوة التي وجهتها له المنظمة لزيارة إيران وأنه تراجع في اللحظات الأخيره وأبدى اشمئزازه من السبل التي تلجأ لها المخابرات الإيرانية لتجنيد إعلاميين وأكاديميين أجانب لغرض تشويه سمعة المعارضة الإيرانية.

لا تدرك طهران أن عملي مغر تماما بالنسبة لي؛ ولذا مازلت مجموعة بدعم من المخابرات الإيرانية تحاول تجنيدي في منظمة ضد إرهاب الدولة الصهيونية.

وفي حديث منشور قال إعلامي أمريكي أنه تعرض لمثل هذه المحاولة وكشف تفاصيل مخزية عنها وقال:

جواسيس إيران حاولوا تجنيد صحفيين وأكاديميين أمريكان

ديلي بيست

14/6/2015

شين هريس

http://www.thedailybeast.com/articles/2015/06/14/iran-s-spies-tried-to-recruit-me.html

حاولت مجموعة ناشطة إيرانية مدعومة من جهاز المخابرات في البلاد، تجنيد الصحفيين والأكاديميين الأمريكان في حملة دعائية تهدف إلى التنديد بالولايات المتحدة وإسرائيل (ظاهرا والحملة على منظمة مجاهدي خلق باطنا). أنا أتكلم هنا عن تجربة سابقة، لأن هذه الجماعة حاولت تجنيدي في الآونة الأخيرة.

في يوم ٢٣أيار/ مايو تم الاتصال بي عبر البريد الإلكتروني من قبل ممثل «المؤتمر الدولي المنعقد بشأن ضحايا الإرهاب الإيرانيين السبعة عشر ألف»، وهي منظمة غير حكومية تخطط لمؤتمرها السنوي الثاني الذي سيعقد في طهران في آب/ أغسطس القادم. دعاني هذا الممثل «لتقديم ورقتي البحثية والمشاركة في المؤتمر».

لم أسمع عن هذه المجموعة من قبل، ولكني أحصل على الكثير من الدعوات لكتابة أوراق بحثية لمنظمات ومؤتمرات لم أسمع عنها قط. شعرت بفضول حول ماذا ستبدو الدعوة من إيران لكتابة ورقة بحثية، لذلك راجعت موقع هذه المجموعة على الإنترنت وهو موقع تم تصميمه بشكل بارع وكله تقريبا باللغة الإنجليزية. من بين المحاور التي يريد المؤتمر مناقشتها هذا العام هي «إرهاب الدولة الصهيونية ضد إيران»، و«الإرهاب الإلكتروني ضد إيران» و«الإرهاب الاقتصادي ضد إيران في ضوء العقوبات».

حسنا، ربما تكون أخطأت الفهم يا «شين هاريس» [اسم الصحفي الأمريكي كاتب المقال]، هكذا قلت لنفسي؛ فأنا صحفي ولست شارحا. وقد تركز الجزء الأكبر من كتاباتي عن إيران على ما يقوله المسؤولون في المخابرات الأمريكية عن التجسس الإلكتروني والقدرات الحربية في البلاد.

لا ترى الحكومة الإيرانية أن عملي مغريا بالنسبة لي. كما أن عبارة «الدولة الصهيونية» لم تظهر أبدا في مقالاتي.

ولكن بعد ذلك نظرت عن كثب في قائمة مقدمي المؤتمر التي تضم (بين الجماعات الدينية المختلفة، محطة الإذاعة الوحيدة في إيران ومجلس الحكومة الذي يديره أحد كبار مستشاري المرشـــد الأعلى علي خامنئي) وزارة الشؤون الخارجية في إيران والتي تتفاوض حاليا مع الولايات المتحدة حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني، إلى جانب رئيس جهاز المخابرات الإيراني الذي تحدث في المؤتمر العام الماضي.

إذن، هناك مؤتمر ترويجي ترعاه الدولة ويدعمه دبلوماسيون وجواسيس في إيران يريد مني أن أنتقد السياسة الخارجية الأمريكية، وربما الذهاب إلى طهران لحضور مهرجان معاد لكراهية الغرب. في مجـــال عملي، نطلق على هذا الأمر قصة إخبارية. ولكن، بطبيعة الحال أرسلت رسالة إليهم وقلت:

«شـــكرا لكم لإرســـالكم هذا البريد الإلكتروني. ما هي المواضيع التي ترون أنني مناسب تماما للكتابة عنها؟ هل لديكم موضوع معين تعتقدون أنني اتمكن من أن أكتب عنه؟»

وبعد يوم، تلقيت الرد من الناشر المضيف في إيران (لم يكشف عن هويته أو هويتها):

نحن نقدم لك ثلاثة مقترحات:

- دراســـة الحملة الأمريكية والإسرائيلية لتقويض البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك اغتيال العلماء النوويين الإيرانيين وتدمير أجهزة الطرد المركزي النووية الإيرانية.

- لماذا هناك اختلاف في الموقف الأمريكي تجاه الترســـانة النووية الإسرائيلية بالمقارنة مع إيران؟

- تأجيج إيران فوبيا بذريعة تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري.

كيف أكون الرجل المناســـب لهذه المهمة؟ كنت قد كتبـــت، وكان آخرها في كتابي الثاني حول العمليات الإلكترونية الأمريكية ضد البرنامج النووي الإيراني. ربما كانوا يريدون مني أن أكتـــب مقالا صريحا يمكنهم تحريره بشـــكل انتقائي فيما بعـــد وتحريفه أنتقد فيه الحرب الإلكترونية الأمريكية الصهيونية ضد البرنامج النووي الســـلمي لإيران. ولكن أن أكتب عن «إيران فوبيا»! إذا كان هذا إغراء، فإنه ليس بالإغراء القوي.

كنت أشعر بالفضول تجاه المجندين الآخرين في هذه المنظمة التي يفترض أنها مستقلة، وراجعت الموقع لمعرفة المســـاهمين الأمريكان السابقين. لم يكن من الصعب العثور عليهم، سواء على الموقع أو في بعض المنصات الإلكترونية النشطة.

كان هناك أستاذ في جامعة «فلوريدا أتلانتيك» يتساءل عما إذا كان إطلاق النار على مدرسة «ساندي هوك» الابتدائية قد حدث بالفعل أم لا. ويزعم رئيس تحرير مدونة «حقيقة الجهاد» أن هجوم «١١/٩» كان «عملا مدبرا من الداخل» تمت تغطيته من قبل وسائل الإعلام. ثم قال رجل خاض انتخابات الرئاسة عن حزب الحرية الأمريكية القائل بتفوق البيض، في مقابلة مع المنظم الرئيس للمؤتمر إن إيران «دعمت مصلحتها الخاصة بشجاعة "في مواجهة" العناصر الصهيونية التي تسيطر بشكل سري على جزء كبير من المشهد الأمريكي».

كانت هذه واحدة من أغرب المحاولات الفاشلة في الدعاية السياسية التي رأيتها في حياتي، «الخطأ في الهدف». لا يوضح كيف كنت أفكر بشكل خاطئ ومضلل تجاه هذه الدعوة. ليس ثمة شيء في آلاف المقالات التي كتبتها، أو في الكتابين اللذين ألفتهما، يمكن أن يقنعني بأن أوافق على طباعة كلماتي بجانب واضعي نظريات المؤامرة المتعصبين والعنصريين. وبطبيعة الحال أرسلت إليهم مرة أخرى.

في سلسلة لاحقة من رسائل البريد الإلكتروني، أوضح الشخص الذي يتواصل معي أن الوثائق التي يقع عليها اختيار منظمي المؤتمر ستنشر في كتاب تطلع عليه «مؤسسات صنع القرار» وإذا أردت حضور المؤتمر، «سوف نسعى جاهدين لتسهيل ذلك وتحمل تكاليف سفرك إلى إيران» كما عرض المنظم من حيث المبدأ أن يدفع لي بعض الأموال ولكن طلب مني تحديد السعر أولا (لم أفعل ذلك).

طوال حديثي، كان من الصعب الحصول على إجابة لسؤال من الذي ينظم هذا المؤتمر. وعلى الرغم من أن المؤتمر يحظى بدعم من المسؤولين والوزارات الحكومية رفيعة المستوى، لكنه كان يدار من قبل مجموعة تسمى منظمة «هابليان».

يتم إدارة هذه المجموعة من قبل أفراد الأسر من الأشخاص الذين لقوا حتفهم في هجمات إرهابية، وخاصة تلك الهجمات التي تدعي جمعية «هابليان» أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي التي ارتكبتها، وهي جماعة مقاومة إيرانية تريد تطبيق الحكم الديمقراطي وغير الديني في إيران.

منظمة «هابليان» هي مجموعة تضم عددا قليلا من المنشقين عن منظمة مجاهدي خلق الذين نجحت المخابرات الايرنية في تجنيدهم ترغيبا وترهيبا، يديرها جهاز الاستخبارات الإيرانية. هكذا أخبرني «علي ألفونية» وهو زميل بارز في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات

وهو مركز أبحاث في واشنطن. وقال أيضا: «لقد نشروا في السابق كتيبات باللغة الإنجليزية ولكن هذه المواد الإلكترونية المنشورة باللغة الإنجليزية هي أكثر المواد مهنية التي سبق وأن رأيتها». وقال محلل إيراني آخر، طلب مني عدم الكشف عن هويته، إن منظمة «هابليان» أرسلت له مؤخرا مجموعة من الكتب باللغة الإنجليزية عالية التكلفة والمصممة بشكل جيد يفترض أنها بتمويل من الحكومة الإيرانية. (وكالة أنباء فارس الإيرانية تطلق موقعا على شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية، على الرغم من أن المنظمة تصف نفسها بأنها مستقلة عن الحكومة).

تأريخ منظمة «هابليان» مع منظمة مجاهدي خلق ليس سوى جزء صغير من القصة، ولكنه يحمل بعض التأكيدات. منظمة مجاهدي خلق لديها العديد من الأعداء في إيران. ولكن ما وراء هذا الخلاف هو أن هناك ثأرا دمويا بين منظمة «هابليان» ومنظمة مجاهدي خلق حيث تقول منظمة «هابليان» إن منظمة مجاهدي خلق هي منظمة إرهابية مسؤولة عن الكثير من الضحايا البالغ عددهم ١٧ألفا، في سعيها للاستيلاء على السلطة. كما تنظر منظمة «هابليان» إلى منظمة مجاهدي خلق بوصفها مشاركة للديكتاتور العراقي «صدام حسين» خلال الحرب بين إيران والعراق، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الأرواح في كلا البلدين.

فيما تقول منظمة مجاهدي خلق إن منظمة «هابليان» هي مجرد دمية في يد النظام الإيراني «نظمت العشرات من معارض الصور ونشرت مئات الكتب وأنتجت العديد من المسلسلات التلفزيونية في محاولة غير مجدية لتشويه صورة المقاومة الإيرانية» وذلك وفقا لما أخبرني به «علي صفوي» عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. «وبطريقة مماثلة، حاولت المنظمة التأثير على الصحفيين وقادة الرأي والمراقبين في إيران من خلال أتباع نظم ثابتة من المعلومات الخاطئة التي تنشرها فروعها المدفوعة وغير المدفوعة خارج إيران».

وحتى عام ٢٠١٢ كانت منظمة مجاهدي خلق ضمن قائمة الولايات المتحدة الرسمية للمنظمات الإرهابية. وفي كل عام تقيم المنظمة مؤتمرا في باريس، يحظى باهتمام عدد كبير من المسؤولين الأمريكان السابقين؛ الأمر الذي تعتبره منظمة «هابليان» انحيازي ومغرض، لكنه يشبه انتقادها لوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الصهيونية والنفاق في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولكن هذا الخلاف بين منظمة مجاهدي خلق ومنظمة «هابليان» لا يفسر سبب توسع المنظمة الأخيرة في جهودها العامة إلى ما وراء المجموعة المحدودة من الشكاوى. ما علاقة انتقاد جهود الحرب الإلكترونية الأمريكية أو برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلية بمنظمة مجاهدي خلق والحركات المؤيدة للديمقراطية في إيران؟

يكمن الجواب في محاولة إيرانية أوسع لاستحداث أنواع جديدة من الدعاية والدبلوماسية العامة، ليست جميعها صاخبة مثل دعاية الكونغرس بشأن ضحايا الإرهاب.

كما أخبرتني «سوزان مالوني» وهي باحثة بارزة في مركز سياسة الشرق الأوسط في معهد «بروكينغز» أن «النظام الإيراني لديه ميول نحو الشعور بالعظمة في شكل إقامة مؤتمرات واجتماعات. لذلك فمن الممكن أن يكون هذا مجرد انعكاس لمهمة متطورة في تنظيم مؤتمر داخل البيروقراطية الحكومية، لكنه أيضا شهادة على حقيقة أن الكثير من الإيرانيين يعتقدون أن العالم قد تجاهل معاناتهم خلال الحرب مع العراق».

مؤتمر منظمة «هابليان» هو بالتأكيد ليس أول مهرجان جدلي لإدانة إسرائيل والغرب في الظاهر ومنظمة مجاهدي خلق في الباطن. لقد جمع المؤتمر «آفاقا جديدة» بين مؤيدي حركات حقائق أحداث «٩/١١» ومنكري «الهولوكوست» لمناقشة «عدم الثقة» بالولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الأربعة للتفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني فضلا عن نفاقهم وعدم إخلاصهم و«دور إسرائيل في إحداث هذه الأزمة المصطنعة». وقد ناقش مؤتمر العام الماضي المعادين للسامية الذين ادعوا أن محرقة الهولوكوست لم تحدث وحتى أنه جذب الصحفي الأمريكي «غاريث بورتر» الذي قال الحق لموقع «Buzz Feed» إنه قد تم خداعه لحضور هذا الحدث من قبل منظمي المؤتمر الذين ضللوه بشأن الشخصيات التي تحضر هذا المؤتمر.

سعت إيران أيضا إلى تحويل ما ترى أنه خطاب معاد للمسلمين ضد أولئك الذين يمارسونه. وفي أعقاب الهجمات على مكاتب مجلة «تشارلي إيبدو» في باريس وقرار المجلة برسم النبي محمد[ص] وهو يبكي على غلافها في العدد القادم، أعلنت منظمتا الفنون التي ترعاهما الحكومة في إيران عن مسابقة للرسوم المتحركة موضوعها إنكار الهولوكوست. كانت هذه هي المسابقة الثانية وعقدت المسابقة الأولى في عام ٢٠٠٦، بعد أن نشرت صحيفة «يولاندس بوستن» الدنماركية بعض الرسومات للنبي محمد[ص]. صورت رسومات هذه المسابقة محرقة الهولوكوست باعتبارها حكاية وهمية وحدث، حتى لو كان صحيحا، فإنه

تافه بالمقارنة مع الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

ولكن قارن بين هذه المحاولات غير المتقنة في الجدال العام وبين استخدام قادة إيران لوسائل التواصل الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، حساب الرئيس «حسن روحاني» على موقع تويتر ليس ممتلئا بمساجلات معادية لليهود ولكن يصور له وهو يستقبل السفراء الأجانب، وتقارير عن اجتماعات مع زعماء العالم الآخرين، وتغريدات لوزير خارجيته «جواد ظريف» الذي ينشر تغريدات متفائلة عن المفاوضات مع نظرائه الأمريكان، وليس جهودهم مزعومة لتقويض بلاده بأزمة مصطنعة، فهو لا يحاول خداع الصحفيين والمفكرين الأمريكان من خلال نشر دعاية موالية لإيران. إنه يجلس معهم لمناقشة مستقبل الطاقة العالمية.

ولكن «ظريف» وزملاءه في القيادة الإيرانية يلقون بثقلهم وراء مؤتمر منحاز بشكل ميئوس منه لدرجة أنه يمكن أن يفقد مصداقيته عند الناس الذين يهدف للوصول إليهم.

وقال خبراء ومسؤولون سابقون في المخابرات الأمريكية إنه كان من الصعب معرفة ما هو هدف الكونغرس بشأن الضحايا السبعة عشر ألف في إيران. كنت أشك في البداية أنه ربما كانت دعوة المؤتمر مجرد حيلة متقنة كي أسافر إلى إيران، حيث سيسعى مسؤولو المخابرات الإيرانية لتجنيدي. قال لي اثنان من المسؤولين السابقين في المخابرات الأمريكية إن تجنيد الصحفيين وخاصة تحت ستار المؤتمرات والندوات كان خدعة قديمة وصريحة من كتيب التجسس نشرها الروس وجهاز «الموساد».

لكن هذه الإستراتيجية بدت أكثر من مجرد مؤتمر مع حملة دعائية تمكنت بالفعل من كسب بعض الأمريكان المستعدين لانتقاد الحكومة الأمريكية، أيا كان الرأي في تلك الانتقادات.

«هذا ما يبدو أنه محاولة لجعل الخطاب يدور حول الإرهاب الذي يستخدم منذ عام ١٩٧٩ كأداة سياسية وخطابية ضد الجمهورية الإسلامية وإعادة نشره بطريقة تصبح من خلالها إيران هي الضحية وليست دولة إرهابية»، هكذا أخبرني «فرزان ثابت» المحلل السياسي الإيراني وزميل زائر في جامعة «جورج تاون».

وقال «ثابت»: «بالنظر إلى أن عنف تنظيم الدولة الإسلامية أصبح محط أنظار العالم، يرى الكثيرون في إيران (ومؤيديها في واشنطن) أن هذه فرصة لإعادة صياغة إيران كشريك ضد الإرهاب بدلا من كونها عدو».

إذا كان ذلك صحيحا، تحتاج إيران لزيادة مستوى لعبتها. وهناك دلائل تشير إلى أنها

تحاول ذلك بالفعل. في الشـــهر الماضي أعلنت واحدة مـــن المجموعات التي ترعاها الدولة والتي أقامت مسابقة الرسوم المتحركة لإنكار الهولوكوست عن مسابقة جديدة، وهذه المرة للســـخرية من تنظيم الدولة الإسلامية. إنها إســـتراتيجية قديمة ولكن بهدف جديد هذه المرة هدف تكرهه الولايات المتحدة بقدر كراهيتها لإيران.

ومثـــل تجاهل الكونغـــرس لضحايا الإرهاب الإيرانيين، فهذه ليســـت اللعبة الوحيدة التي تديرها إيران؛ فالدعاة في طهران ليســـوا أغبياء رغم كل شـــيء. في مكان ما في مجموعة المسيرات العنصرية وحسابات تويتر الدبلوماسية، ربما يجدون رسالة مفيدة لهم.

ولكن بالنسبة للشخص الذي تواصل معي وكان يعتقد أنه يستحق ذلك الوقت في محاولة تجنيدي، أود أن أسأل: «هل أنت جاد حقا»؟!

بالتأكيد هو جاد في السعي لتجنيدك أيها الصحفي فهو مأمور وليس مخير أما بالنسبة لنا نحن العراقيين فلنا تجاربنا مع منظمة «هابليان» التي انتقلت من الترغيب إلى الترهيب معنا لأننا رفضنـــا الانصياع للنفوذ الإيراني وتمهيد الأرض له في بلداننا وبخاصة العراق. بورك من لم يسر على خطوات «هابليان» وبقية واجهات المخابرات الإيرانية إعلاميا وفكريا.

إيلاف – كتاب اليوم

شاكو... ماكو: هابليان وقابليان

أحمد أبو مطر

الإثنين، ١١آب/ أغسطس ٢٠٠٨

كنت قد وعدت القراء قبل أسبوعين بتسليتهم عن طريق سرد وقائع قصتي مع السيدين «هابليـــان وقابليان» الإيرانيين وهي قصة ممتعة وفرصـــة مجانية لمن يريد زيارة مدن قم و طهران ومشـــهد، والعودة بهدايا وتذكارات مجانية ربما يكون من بينها قطعة سجاد إيراني، لكن لا تحلم أن تكون مساحتها أكثر من ستين سنتيمتر مربع، يعني للتعليق على الجـــدار وليس للفرش على الأرض. كيف ومتى بدأت الحكاية؟ يتذكر القراء أنني نشـــرت في الشـــهور القليلة الماضية العديد من المقالات عن «الاحتلال الإيراني المستمر للأحواز العربـــي» و «التهديد الإيراني المتواصل بضم دولة البحرين» و«الواقع المخيف للحركة

النقابية في إيران» و«السجل الأسود لحقوق الإنسان في إيران». ونشرت في الأسابيع القليلة الماضية مقالتين عن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة للنظام الإيراني كانت الأولى بعنوان «حشود باريس الإيرانية: تضامن عراقي ودولي غير مسبوق مع مجاهدي خلق» بتأريخ الثلاثين من حزيران/ يونيو الماضي. وفجأة وصلتني عبر بريدي الإليكتروني رسالة من البريد الإليكتروني: info@habilian.com وموقعة باسم «منظمة هابليان» تطلب مني التعاون معها لكشف ما أطلقوا عليه «جرائم منظمة مجاهدي خلق» وللمزيد من المعلومات يمكنني الرجوع لموقعها الإلكتروني: www. habilian.com .

عدت للموقع المذكور، فوجدته مخصص من الألف للياء للهجوم على منظمة مجاهدي خلق عبر العديد من القصص على ألسنة أشخاص لا تستطيع أن تعرف إن كانت حقيقية أم مصطنعة، خاصة أن الصياغة والوقائع لا تنسجم مع بعض من قصة إلى قصة، وداخل القصة ذاتها. رددت على هذه المنظمة قائلا: «أنا مستعد للتعاون معكم في التحقيق في جرائم منظمة مجاهدي خلق إن كانت لديكم وقائع وحقائق مثبتة، بشرط أيضا أن تتعاونوا معي في كشف جرائم النظام الإيراني بحق المعارضين الإيرانيين و العرب الأحوازيين، والملف الإيراني الأسود في ميدان حقوق الإنسان بشكل عام وأن تحددوا موقفكم من الاحتلال الإيراني للأحواز العربية والجزر الإماراتية الثلاث». وهنا بدأت الحكاية!!

لعدة أيام لم يردوا على اقتراحي، فنشرت المقالة الثانية بعنوان «حشود باريس الإيرانية: استفتاء شعبي إيراني رافض لنظام الملالي» بتأريخ السادس عشر من حزيران/ يونيو الماضي. وبعدها بتأريخ ٢٨حزيران/ يونيو وصلتني من نفس منظمة «هابليان» ومن خلال نفس البريد الإلكتروني رسالة، أنشرها فيما يلي كاملة كما وصلتني بكافة أخطائها الإملائية والأسلوبية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور أحمد مطر

السلام عليكم

شكرا على ردكم واقتراحكم، ونعتذر منكم بسبب التأخير في الرد. طلبتوا منا أن نتعاون بشجاعة وفي نفس الوقت لكشف جرائم مجاهدي خلق، وما تسموه بجرائم النظام الإيراني. نحن نرحب بهذا التعاون. يا أستاذ جرائم منظمة خلق مكشوفة على الجميع، وهناك وثائق وشهود عيان ونحن بعض هؤلاء الشهود لأن قتلوا آبائنا أمام أعيننا في بداية الثورة

الإسلامية في إيران. أنا ابن شهيد وكنت شابا حينما راح أبي ضحية هذه الزمرة. لماذا؟ ابي كان رجلا عاديا يذهب صباحا إلى عمله ويرجع ليلا كي يسد جزع أولاده. اغتالوه اثناء مراجعته إلى البيتئ. لأن كان ملتحي ويحمل المعنوية والروحانية في وجهه. ثم يتبنوا العملية وقالوا قتلنا عميلا وهذا حال الكثير من اصدقائنا واقاربنا ومواطنينا.

راجع يادكتور إلى صحيفة المجاهد التي كانت تنشر باسم منظمة خلق، وترى آلاف العمليات التي تبنتها المنظمة اضافتا إلى الوثائق آلاف الوثائق التي تصلنا يوميا من انحاء إيران والعراق. فنحن جاهزين وعندنا ثقة عن انفسنا بعملنا أن نتعاون معكم بشأن هذه الزمرة الإرهابية.

ولكن عما تسموه بجرائم إيران يا اخينا العزيز نستبعد انك جئت إلى إيران حتى لمرة واحدة حتى تنظر الأمور من قريب وترى ما يشاع في الصحافة والإعلام الغربي عن جرائم النظام الإيراني والوضع الاسود هو ليس الا كذب وخداع لاصحاب النفوس الضعيفة ومع الاسف سيدنا يبدو شخصكم الكريم وقعتوا في فخ اصحاب الإعلام المدفوع اجره.

كثيرا من الشخصيات من الفنانين والسياحين والعلماء والاكاديميين و..... يذهبون إلى إيران لكن ما يعتقدوا ما تعتقده حضرتك عن الوضع الإيراني بل يرجعوا إلى بلدهم وينقلوا صورة جيدة ورائعة عن الوضع الداخلي الإيراني.

استاذنا الفاضل نقدم لكم دعوة رسمية لزيارة الجمهورية الاسلامية الإيرانية ونتقبل كل تكاليف الزيارة كي تتعرفوا على ما يجري داخل إيران. فنطلب منكم قبول دعوتنا. نحن نرى أن المشاهدة من قريب تفيد اكثر من ساعات وايام من البحث على شبكة الإنترنت ولكن أيضا لا ننسى هذا الجانب الاخير يعني التواصل عبر السبكة ونرى الخير في علاقاتنا.

نشكركم مرة اخرى على اهتمامكم وردكم وهذا يوضح لنا اننا نتعاون مع شخصية فاضلة تهتم بالامور.

مع التقدير
منظمة هابليان
www.habilian.com

«انتهت رسـالة هابليان وأذكر أنني نشـرتها حرفيا كما وصلتني بما فيها من أخطاء لغوية وإملائية وأسلوبية».

*** قراءة ما بين سطور الرسالة**

واعتمادا على حسي الأمني قمت بالتمعن فيما بين السطور في هذه الرسالة «الهابليانية» (الاســم ليس من «الهبل» ولكن من «هابيل» ابن ســيدنا آدم الذي قتله شقيقه «قابيل»)، فلاحظت ما يلي:

أولا: هؤلاء «الهابليانيون» يقرون بشكل مطلق أن هناك جرائم منسوبة لمنظمة جماعة خلــق وأنهم من ضحايا هــذه الجرائم، وهذا هو ما يريدونني أن أقــر به معهم بدون نقاش أو إثباتــات، وكأننــي واحد من ضحايا هذه الجرائم المفترضة. أمــا فيما يتعلق بطلبي منهم الكشف عن جرائم النظام الإيراني فهم في رسالتهم لا يقرونها ولا يرفضونها، بل يراوغون ويبتعدون عن الموضوع بشــكل مباشر ويطرحون مسألة لا علاقة لها بالموضوع من خلال قولهم:

«ولكن عما تســموه بجرائم إيران يا أخينا العزيز نستبعد أنك جئت إلى إيران حتى لمرة واحدة حتى تنظر الحقائق بأم عينك».

وفي هــذا الطرح غباء من «هابليان» واســتغباء للمخاطب، لأن الأنظمة المســتبدة لا ترتكب جرائمها في الشوارع في وضح النهار كي يشاهدها الزائر والسائح خلال زيارته التي تســتغرق يومين أو ثلاثة، وفي نفس الوقت فهذه الإشارة تمهيد لما سيطرحونه على الكاتب في السطور التالية.

ثانيا: يســتعمل «الهابليانيون» أسلوب التســقيط النفسي من خلال الإيهام بأن هناك من شهدوا بديمقراطية وروعة النظام الإيراني من خلال قولهم في رسالتهم لي:

«كثيرا من الشخصيات من الفنانين والسياحين والعلماء والأكاديميين و..... يذهبون إلى إيــران لكن لن يعتقدوا ما تعتقده حضرتك عن الوضع الإيراني بل يرجعوا إلى بلدهم وينقلوا صورة جيدة ورائعة عن الوضع الداخلي الإيراني».

هذا دون أن يذكروا اســما واحدا من هؤلاء العلماء والأكاديميين والفنانين الذي أشــادوا بديمقراطية وروعة النظام الإيراني. أية روعة وديمقراطية وكافة شهادات ووثائق منظمات حقوق الإنسان الإيرانية والعالمية تضع هذا النظام على رأس قائمة الدول المستبدة المصادرة لكافة حقوق الإنســان الإيراني، وســجله في مجال الإعدامات والســحل والرجم من أوسخ الســجلات في العالم، بما فيها شــهادات محامين إيرانيين يعيشون في داخل إيران، وهذا ما يفسر هروب آلاف الإيرانيين ســنويا طلبا للجوء في الدول الأوروبية والأمريكية، مما جعل

الإيرانيين طالبي اللجوء من أعلى النسب في هذه الدول. فلماذا يهرب هؤلاء الإيرانيون من الروعة والجنة التي يتحدث عنها هولاء «الهابليانيون»؟

ثالثا: استعمال أسلوب الترغيب والترهيب غير المباشر، فأنا العبد الفقير كما في رسالتهم:

«مع الاسف سيدنا يبدو شخصكم الكريم وقعتوا في فخ اصحاب الإعلام المدفوع اجره».

وفي الوقت نفسه فأنا «سيد» و«حضرة» و«شخصكم الكريم» و«أخينا العزيز»، فكيف يكون الشخص يحمل كل هذه الصفات الراقية العالية وفي الوقت نفسه «وقع في فخ الإعلام المدفوع أجره»؟ إنه التمهيد النفسي لقبول ما سيدفعونه هم ليكون الشخص بوقا لهم مدافعا عن جرائم نظامهم بدليل العرض التالي الذي قدموه للكاتب.

رابعا: وهذا هو بيت القصيد أو الغرض من كل مراسلاتهم مع الكاتب، وهو ما جاء في نهاية رسالتهم:

«استاذنا الفاضل نقدم لكم دعوة رسمية لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونتقبل كل تكاليف زيارتكم كي تتعرفوا على ما يجري داخل إيران. فنطلب منكم قبول الزيارة».

* زيارة مدفوعة التكاليف مع «بوكيت موني».. أقبلها أم أرفضها؟

فكرت طويلا بموضوع الزيارة وقمت بالعديد من الاتصالات والتحقيقات المعلوماتية، كانت نتيجتها أن كتبت لهم ما يلي:

«شكرا على رسالتكم ودعوتكم لي لزيارة إيران، إلا أن ما يحيرني هو حماسكم في الدفاع عما أكتب عنه ونفيكم بالمطلق لما أسميه أنا جرائم النظام الإيراني، في حين أنكم تقدمون أنفسكم على أنكم متخصصون في الكشف عن جرائم منظمة مجاهدي خلق، وهل تعتقدون أنكم ستجنون من زيارتي ما يستحق تكاليفها؟».

ولم يجيبوا على رسالتي هذه منذ أكثر من شهر، وبالتالي طارت الزيارة وهذا ما كنت أريده بسبب ما توصلت إليه تحرياتي عن «هابليان» الإيراني هذا، وإليكم مجانا ما توصلت إليه دون الاستعانة بأي محقق دولي:

أولا: منظمة «هابليان» هي إحدى المؤسسات التابعة لوزارة مخابرات النظام الإيراني «NGO» وللتمويه على أعمالها ودورها الاستخباراتي تم تسجيلها كجمعية خيرية غير

ربحية. وتم تأسيس هذه المنظمة في خريف عام ٢٠٠٥، وأسندت إدارتها إلى عضو من المخابرات الإيرانية يدعى «سيد جواد هاشمي نجاد»، وكان من أول ما صرح به لوكالة أنباء «فارس» في الرابع عشر من آذار/ مارس ٢٠٠٦ حول نشاطات جمعيته هذه: «أجرينا لقاءات عديدة مع مسؤولين عراقيين بمن فيهم نائب الرئيس العراقي "عادل عبد المهدي"، وتباحثنا حول نشاطات الجماعات الإرهابية في أرض العراق ضد إيران وهم أعربوا عن معارضتهم لهذه النشاطات مؤكدين أنهم حاكموا مجرمين من هذه المنظمة [يقصد مجاهدي خلق] وطردوا آخرين منهم. ولكن على أية حال نلاحظ أن محتلي العراق يحمون اليوم هذه الجماعات التي تقوم بأعمال ضد النظام في الحدود بين البلدين، إذن فباستمرار الاحتلال سوف تستمر الأعمال ضدنا أيضا». وواضح تماما من هذا التصريح وأسلوبه، أنه لا يصدر عن مسؤول في جمعية خيرية، بل عن شخص مهم في أجهزة النظام الإيراني وصفته الرسمية هذه هي التي سمحت له بلقاء نائب الرئيس العراقي.

ثانيا: من ضمن أعمال منظمة «هابليان» الاستخباراتية رصد كتابات الكتاب والصحفيين التي تكشف جرائم النظام الإيراني ومخططاته التخريبية في دول الجوار، والكتابة إليهم لدعوتهم لزيارة إيران، دعوة مدفوعة التكاليف بالكامل كما حدث معي في رسالتهم المنشورة في بداية هذه المقالة. ويتم إعداد مخطط الزيارة لمن يقبل بحيث تشمل لقاءات مع المسؤولين الإيرانيين، ومقابلات صحفية وتلفزيونية مع وسائل إعلام النظام، ومن يجرؤ وهو في أروقة النظام أن يهاجمه أو يقول جملة واحدة مما كان يقوله أو يكتبه وهو في مكان إقامته قبل الزيارة غير الميمونة. ويتم كذلك نشر تصريحات على لسان الزائر تشيد بالنظام وإنجازاته الديمقراطية، والزائر لا يدري بذلك ولا يسمع إلا بعد خروجه من نفقهم، وعندئذ لن يصدقه أحد إن قام بنفي ذلك، وهذا يعني ثبوت تلك التصريحات والمواقف التي تشيد بالنظام الديمقراطي الإيراني، مما يفقده مصداقيته لأنها تصريحات على نقيض ما يكتب ويقول منذ سنوات.

ثالثا: أثناء الزيارة يعطى الزائر في آخر ساعات الزيارة مظروفا مغلقا فيه ما تيسر من دولارات الأخضر الأمريكي وهي العملة المفضلة عند ملالي واستخبارات إيران، ويقدم المظروف على أنه رسالة شكر له لقيامه بالزيارة، وعليه أن يوقع على إيصال يثبت أنه تسلم الرسالة لتقديمها للمسؤولين، والرسالة عادة باللغة الفارسية منصوص فيها مقدار المبلغ الدولاري في المغلف الذي تسلمه والزائر لا يعرف غالبا اللغة الفارسية فيكون قد وقّع على تسلمه رشوة السكوت فيما بعد، وإن فتح فمه فالفضيحة قادمة بنشر مضمون الرسالة

بتوقيعه على الرشوة التي تسلمها.

وقد تأكدت من هذه المعلومات أعلاه، من صديق صحفي فلسطيني معروف عمل لسنوات عديـــدة في بيروت وطهـــران مع تلفزيون «العالم» الإيراني الناطـــق بالعربية، وترك العمل معهم طواعية بسبب توجهاتهم العنصرية تجاه العرب، ومعاقبتهم لكل من يفلت لسانه بقول «الخليج العربي».

* لست الوحيد المدعو من «هابليان»

وقبـــل الانتهاء من كتابة هذه المقالة بلحظات، اطلعت على بيان صادر من «دار النشـــر الحـــر» العراقية، تأكدت من معلوماته أن دعوة زيارة إيران جزء أساســـي من عمل منظمة «هابليان»، مما يؤكد أنها مجرد واجهة للمخابرات الإيرانية، فقد كان البيان بعنوان «تحذير للعراقيين» وقد ورد فيه:

«احذروا فخ المخابرات الإيرانية بترتيب ســـفرات ســـياحية إلـــى إيران على نفقة النظام الإيراني. هناك قسم في الاطلاعات الإيرانية يعمل تحت غطاء جمعيات المجتمع المدني التي تسمى بـ«جمعية هابليان» يترأسها شخص يدعى «محمد هاشمي نجاد» وهـــو معروف بانتمائه إلى المخابرات الإيرانية. وواجب هذه الجمعية توجيه الدعوات إلـــى العراقييـــن من جميع الصنوف وعلى الخصوص شـــيوخ العشـــائر والإعلاميين والصحفيين وأســـاتذة الجامعات والأكاديميين والفنانين والكتاب لزيارة إيران، وعادة ما تتم الدعوة من قبل الســـفارة الإيرانية في بغداد... بشـــكل مباشر وتوجيه الدعوات لهم وبإغراءات ووعود بدفع مكافآت لهم وأن تكون تكاليف السفر التي تشمل الذهاب والإياب والإقامة والســـفرات خلال الزيارة كلها على عاتق الجانب الإيراني». ويورد البيـــان تفاصيل هذه الزيارات التي شـــملت حتى الآن مئات الأشـــخاص، ومنها لقاء المسؤولين في النظام وزيارة قبر الخميني وتوزيع كتيبات عن مشاريع وأفكار الثورة الإســـلامية. ويتم تصوير كل هـــذه الزيارات لبثها من التلفزيـــون الإيراني لاحقا، مما يوحي للمشـــاهدين أن كل هؤلاء الزوار من أنصار ومؤيدي النظام. وفي الغالب تكون آخر فعالية لكل زيارة هي زيارة مقر جمعية «هابليان» في مدينة مشـــهد حيث يصور اللقـــاء وكأنه مؤتمر لدعـــم وتأييد النظام ومعاداة ونقد منظمـــة مجاهدي خلق... إذن لست الوحيد من وجهت له الدعوة التي طارت بقرار مني، فهذا جزء أساسي من عمل

الشقيقين «هابليان وقابيليان».

م . مقال لـ«صافي الياسري» بشأن تفاصيل موثقة عن إمبراطورية إعلام الكذب الخميني

وهذا مقال آخر بشـــأن تفاصيل موثقة عن إمبراطورية إعلام الكذب الخميني نشـــرته في موقع «الحوار المتمدن» ردا على مقال تحريفي نشره أحد مرتزقة النظام:

صافي الياسري

الحوار المتمدن – ٢٠١٥/٧/١١

المحور: مواضيع وأبحاث سياسية

موقع الحوار المتمدن الأغر

الأستاذ رزكار المحترم

نكن لموقعكم الأغر أسمى مشاعر الاحترام والتقدير للمصداقية المعلوماتية والموضوعية التي يتمتع بها مواضيعا وكتابا، فتقبلوا منا بصدركم الرحب نقدنا لبعض ما ينشر ومن ينشر فـــي موقعكم بما يتمســـك بالحقيقة والموضوعية ويفرز بين التلفيق والإســـاءة والتحريض والهوية الحقيقية للمستهدفين لأسباب سنبينها لكم هنا.

ســـعت إيران في الآونة الأخيرة إلى شـــن حملة إعلامية كبيرة تستهدف معارضي نظام ولايـــة الفقيه والمعترضين على تدخلات إيران في الشـــأن العراقي، وبســـبب إفلاس النظام الإيراني في كســـب الإعلاميين العراقيين الشـــرفاء الأحرار لجأ إلى شراء الأقلام الرخيصة والمحســـوبين على الإعلام من ضعاف النفوس في محاولة لإقامة جســـر مع العراقيين تمر من فوقه أكاذيبهـــم وتلفقاتهم. وقد أخذت هذه الحملة طابع التعدد والكثرة والإغراء، فقامت بتمويل عشـــرات الصحف والفضائيات في العراق. وفي تقرير مســـرب تقول المعلومات إن مكتب المرشد الإيراني علي خامنئي في النجف خصص مليار دينار عراقي (٧٥٠ألف دولار) لمن يؤســـس محطة تلفزيونية أرضية وثلاثة مليـــارات دينار (مليوني دولار) لكل من يطلق فضائية جديدة سنويا.

وبحســـب تقرير نقلته صحيفة «العرب» اللندنية، فإن الدعم الإيراني اشـــترط أن يكون المؤسســـون من أتباع آل البيت ومعروفين بنشاطاتهم السياســـية والفكرية والدعوية، ولم يعملوا سابقا ضمن أحزاب غير إسلامية.

ويقف خلف فكرة دعم إنشاء المزيد من المحطات التلفزيونية والقنوات الفضائية المروجة للأفكار الشيعية ممثل خامنئي في العراق «آية الله مهدي آصفي» قبل وفاته الشهر الماضي، حيث تمكن من إقناع المسؤولين في وزارة الإرشاد والتوجيه الديني الإيرانية بأهمية هذا العمل وضرورته في المرحلة الراهنة واستحصال الموافقات اللازمة بشأن تخصيص الميزانيات المالية المطلوبة.

وكشف تقرير عن وكالة «العباسية نيوز» عن فكرة بائسة للملالي تنص على أن تطبيق ولاية الفقيه في العراق يستلزم تثقيفا وتوعية ووقتا لتنوع المسلمين فيه وتوزعهم على مذاهب وطوائف عدة.

ومن منطلق احترامنا لموقعكم الأغر نود تنبيهكم إلى أن فخا نصب لموقعكم من بعض الأقلام السائرة في ركاب الحملة تلك التي تقودها في العراق سفارة طهران ومن هذه الأقلام والكتاب المدعو «كرار حيدر الموسوي» ولاحظوا ابتداء لقب «الموسوي» الذي يستهدف إثارة التعاطف مع عائلة محسوبة على آل البيت وهو ما اشترطه النظام الإيراني على من يعملون معه.

وقدنشر له موقعكم المحترم بتأريخ ٢٠١٥/٧/٧ مقالا تجميعيا بعنوان «ثلة من أكلي نشارة خشب شجرة الزقوم المعطرة بالمياه الآسنة» وأقول تجميعيا لأنه التقط من هنا وهناك مواضيع وتصريحات ومنشورات ما بين أكاذيب «ساخت إيران» (صنع في إيران) بحسب التعبير العراقي العام المتداول شعبيا، وتصريحات مستشارة الرئيس السوري بشار الأسد وتلفيقات صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية وبعض ما نسجه من عندياته. وإذا كنا لا نبالي بتصريحات شعبان لأنها تأتي ضمن إطار الدفاع عن النظام السوري ومتقاطعين معه فإننا نربأ بموقعكم أن ينشر تلفيقات هذا الكاتب الذي نشك في حقيقة وجوده فلا صورة له ولا عنوان ولا مكان عمل لسبب بسيط هو أنه حد مستخدمي السفارة الإيرانية ببغداد أو مرتزقتها. فليس من الموضوعية والعدل وضع من يحترم منظمة مجاهدي خلق بتوصيفها حركة وطنية تحررية معارضة لنظام ثيوقراطي فاشي يعتمد القسر والتطرف والتدخل في شؤون الآخرين مع عملاء إسرائيل كما فعل الكاتب في إشارة برقية لا دليل عليها سوى تهويشات وسائل الإعلام الإيراني التي غرد معها بنفس النغمة التي تغرد بها منذ ٣٦عاما ضد معارضي النظام. أما بالنسبة لما نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية حول أموال دفعتها منظمة مجاهدي خلق لسياسيين عراقيين فقد اعترف عدد من الإعلامين والكتاب الإسرائيليين أن الصحيفة فبركت المعلومات التي نشرتها بهدف رفع عدد مبيعاتها

فهي تتعرض منذ عامين إلى كساد وخسارة زبائنها بالجملة، وهو ما حصل فعلا، فقد بيعت نسخ أكبر من المعتاد بعد نشر هذه التلفيقات، فاللجوء إلى سياسة وسلوك طريق الإثارة الرخيصة مازال يفعل فعله بين البسطاء وقليلي المعرفة؛ وعلى هذا فإن ما نشر والصحيفة التي نشرته لا يصلحان مرجعا لكتابة موضوعية، إنما متى كانت وسائل الإعلام الإيرانية ومرتزقتها موضوعيين؟؟

وثمة ملاحظة مهمة نضعها تحت بصركم أستاذ رزكار:

كل هذه الكتابات والهجمات التي شنها الكاتب على أوضاع العراق بألفاظ لا يليق بموقعكم قبولها تغاضى الكاتب فيها عن تدخلات إيران في الشأن العراقي والتفتيت الطائفي الذي مارسته بين مكونات العراق وعمليات السلب والنهب والحرق والتهجير والتغيير الديموغرافي الذي مارسه ما يسمى بالحرس الثوري الإيراني في محافظة ديالى امتدادا إلى الحدود العراقية الإيرانية التي تراقبها الطائرات الإيرانية ٢٤ ساعة يوميا خشية وجود قوة عراقية أو بعض العشائر فيها التي قد تشكل نتوءا أو عائقا في وجه قواتها إذا ما قررت التوغل والتواجد في المنطقة. كذلك ممارسات التهجير والقمع والقتل والاختطاف في مناطق أخرى غرب العراق وجنوب غربه وفي تكريت وسامراء. ألا يستحق هذا الأمر الحديث عنه بدلا من السعي لتشويه سمعة حركة وطنية تحررية لها تأريخها المشرف حين شاركت العراقيين الدفاع عن وطنهم في حرب الثمان سنوات؟؟ إن السبب معروف في عدم التطرق إلى ما ترتكبه إيران في العراق وبخاصة ضد المكون السني. ونقولها صريحة لم نلمس أي دافع وطني في كتابات «كرار الموسوي»، وإنما محاولة لإبعاد الشبهات عن النظام الإيراني وتشويه سمعة معارضيه وذلك ما تقوم به سفارة إيران ببغداد ومحطة مخابراتها ووسائل الإعلام المحلية التي اشترتها إيران والأقلام التي تدفع أجرها. وثمة ملاحظة أخرى أن هذا الكاتب هو أحد أقلام موقع «أشرف نيوز» التابع لمنظمة «هابليان» إحدى واجهات المخابرات الإيرانية المتخصصة في محاربة المعارضة الإيرانية ونسج الأكاذيب والتلفيقات حولها.

ختاما أستاذ رزكار، كل احتراماتي وتقديري لكم موقعا وشخصا وكم أتمنى لو نشرتم هذا التعقيب المنطلق من الحرص على إحقاق الحق وإزهاق الباطل. كذلك لا أظن جنابكم تقبلون الانسياق وحملة يشنها نظام ثيوقراطي فاشي متخلف ضد حركة وطنية تحررية وألف تحية.

وكمـــا تعرض الكاتـــب الأمريكي الذي نقلنا عنه، تعرضت أنا شـــخصيا وعدد من الكتاب والإعلاميين العراقيين لمحاولات إغراء ولا أقول تجنيد وإنما ما يمكن أن نطلق عليه الترغيب. وحين فشـــل هذا الترغيب في احتوائي لجأت المخابرات الإيرانية إلى وسيلة الترهيب وكانت منظمـــة «هابليان» إحدى أدواته إلى التهديد بمقاضاتي بتهمة دعم الإرهاب والإرهابيين في المحاكـــم العراقية والفرنســـية وقد أزرني الكثير من زملائـــي الإعلاميين العراقيين والعرب وفيمـــا يلي نماذج من التهديدات والمؤازرات التي نشـــرت في عـــدد من الصحف والمواقع الإلكترونية:

القيـــادي في حزب الدعوة «عدنان الســـراج» وهو أحد عملاء النظـــام الإيراني ويعمل مديرا عاما بوزارة الرياضة والشباب وكان قد وضع كل القاعات التابعة لوزارته تحت إمرة المخابرات الإيرانية، يكتب لي مهددا.

القيادي في حزب الدعوة الدكتور «عدنان الســـراج» يهدد رئيس تحرير شـــبكة العراق أونلاين الإخبارية «صافي الياسري»

تأريخ النشر: ١٤-٠٣-٢٠١١

ضمن سياســـة القمع واســـتلاب الحريات وفي مقدمتها حريـــة التعبير والرأي والإعلام، وتكميم الأفواه والاعتداءات والتهديدات الموثقة ضد الصحفيين والإعلاميين، التي يمارسها النظـــام القائم في العراق وحكومة المالكي ورموزهـــا وقياديي الحزب الحاكم حزب الدعوة، التي حصدت إدانات دولية واســـعة وشجب منظمات عالمية، آخرها كان تقرير منظمة العفو الدولية وقرارها إجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنســـان على يد حكومة المالكي، على خلفية التظاهرات التي يغطيها الإعلاميون والصحفيون العراقيون ومحاولة الحكومة العراقية ترهيبهم بعد أن فشـــلت في ترغيبهم، أرســـل الدكتور «عدنان الســـراج» القيادي في حزب الدعوة الحاكم – شـــق المالكي – صباح اليوم الرابع عشـــر من آذار/ مارس ٢٠١١ رسالة على عنوان البريد الإلكتروني الخاص لرئيس تحرير شـــبكتنا «الأســـتاذ صافي الياســـري» يهدده فيها بالمساءلة القانونية ويصف خطابه وخطاب الشبكة بأنه بعثي ويشبه خطاب «أبو العلـــوج»!! على حد تعبيره الذي يمكن ملاحظة أنـــه لا يليق برجل دولة وقيادة حزب يحكم دولة وشعبا عريقا كالعراق... لا عصابة بلطجية كما يوحي الكلام الشوارعي للسراج، ولكن لا لوم عليه فهو ليس إلا انعكاس لأسياده في طهران.

وفيما يلي نص رسالة القيادي الدعوتي الدكتور عدنان السراج:

Mon، March 14، 2011

د.عدنان السراج

:From

«center@iraqidev.com»

Add to Contacts

:To

safyas13@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الإعلامي المحترم قلمهُ دليل عليهِ ولا اجد ماتكتبهُ الا عبارات تعودنا على سماعها ايام البعث المقبور وشعارات صدام المجرم واتهام الشرفاء والوطنيين بالعمالة لإيران وهو عقدة وكابوس البعثيين الذي لا ينفصل عن ثقافتهم التي هجرها الشعب العراقي وعرف دهاليزها المظلمة والتي اوصلت العراق إلى هذا المنزلق الخطير، كلامك يعرضك للمسائلة القانونية لاتهام وحذف الاسماء دون دليل وهو يدخل ضمن إعلام ابو العلوج!!

د.عدنان السراج

وهذا أنموذج من ردود أفعال العراقيين الذين أثار غضبهم تهديد مخابرات نظام الملالي وعملائهم لقلم عراقي حر:

نداءات لوقف التهديدات الإيرانية للصحافيين العراقيين

الملف – بغداد

وجهت مجموعة من الكتاب والمحاميـــن العراقيين نداءات إلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإســـلامي ونقابة الصحفيين العراقيين والاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، للمطالبة بوقف التهديدات الإيرانية للصحافيين العراقيين وآخر ما تعرض له الكاتب العراقي «صافي الياسري». وتاليا نص النداء:

أختـــي العزيزة... أخي العزيز... زميلـــي الصحفي، أخي المحامي... أيا كان موقعك...

ومهما كانت هويتك الفكرية... فأنت مدعو بحكم وطنيتك ونزاهتك وإخلاصك إلى الوقوف مع كلمة الحق في صراعها مع الباطل ماهرا بتوقيعك هذا الطلب الموجه إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومنظمة مراسلون بلا حدود وكل الجهات المعنية العربية والدولية لكف يد النظام الإيراني عن التدخل في الشأن العراقي، هذا التدخل الذي ألحق أضرارا فادحة بحرية العراق والعراقيين واستقلالهم، وبخاصة في ميدان حرية التعبير والصحافة والإعلام، إذ أنه وتنفيذا لتهديدات السفير الإيراني ببغداد التي أطلقها في يوم عمله الأول في مؤتمر صحفي ضد الساسة والإعلاميين العراقيين في حال كشفهم تدخلات هذا النظام، بمقاضاتهم، وجهت منظمة إيرانية تدعى منظمة «هابليان» وهي منظمة يشتبه بأنها إحدى واجهات جهاز المخابرات الإيرانية تهديدا إلى الكاتب العراقي «صافي الياسري» بأنها ستقاضيه في المحاكم العراقية والفرنسيه، حيث تقول بالنص:

«اردنا اختبار مستواك فعرفنا أنك لا شيء. لا في العلم ولا في المنطق ولا في الانسانية ولا في العدالة. بل انك رجل!! عنصري طائفي بعثي بلا أدب. قبل كتابة هذه الرسائل كنا نعتقد ان صافي الياسري هو صحفي معروف في المواقع الالكترونية.... لكن الآن ثبت لنا ان الياسري مجرد شخص مريض وحاقد يتحدث باللغة الطائفية... انت تدعي انك سيد علوي فاطمي حسيني؟ هههههههه. يتبرأ منك الحسين. انك رجل يزيدي فاشي. هذا هو الصحيح. على كل حال انتظر منا المزيد يا حبيب الإرهابيين. سننشر فضائحك على المواقع. انتظرنا يا حامي الإرهاب- سنقدم دعوى قضائية ضدك في وقت قريب في المحاكم العراقية والفرنسية بتهمة دعم الجماعات الإرهابية».

وهذه هي القضية الأولى التي تثار ضد الإعلاميين العراقيين بعد تهديد السفير المذكور وكانت تهديدات سابقة مماثلة وجهت من السفير الإيراني السابق إلى عدد من الكتاب والصحفيين العراقيين ذلك أن الكتاب والإعلاميين العراقيين بشكل عام يقفون بالضد من محاولات النظام الإيراني استلاب حرية التعبير والرأي التي كفلها لهم الدستور.

مطلوب توقيع هذه الرسالة دفاعا عن حرية التعبير والرأي:

الكاتب والصحفي صافي الياسري

نداء موجه إلى منظمة مراسلون بلا حدود وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

تهديدات المخابرات الإيرانية للكتاب والإعلاميين والصحفيين العراقيين

نحن الموقعين أدناه نستنكر وبشدة وندين حملة التهديدات التي تقودها منظمة «هابليان»

الإيرانية بإرسال رسائل التهديد إلى الصحفيين الأحرار وهي إحدى واجهات جهاز المخابرات الإيراني تنفيذا لمخطط السفير الإيراني الذي سبق أن أعلن عنه في مؤتمر صحفي عقده في اليوم الأول لاستلامه منصبه ببغداد ضد الكتاب والإعلاميين العراقيين والتي بدأتها بالكاتب والصحفي العراقي «صافي الياسري» حيث استلم تهديدا سافرا من المنظمة المذكورة أعلاه حيث تقول: «انتظرنا يا حامي الإرهاب – سنقدم دعوى قضائية ضدك في وقت قريب في المحاكم العراقية والفرنسية بتهمة دعم الجماعات الإرهابية».

ونخاطب من خلالكم الحكومة العراقية وكل الجهات المعنية العربية والدولية لكف يد النظام الإيراني عن التدخل في الشأن العراقي، هذا التدخل الذي ألحق أضرارا فادحة بحرية العراق والعراقيين واستقلالهم، وبخاصة في ميدان حرية التعبير والصحافة والإعلام. ونطالب وزارة الخارجية توجيه مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية الإيرانية ضد سفير إيران ببغداد والعمل على طرده نظرا لاستخفافه بحقوق العراقيين وسيادة العراق وتجاوز الجهات الرسمية المختصة لممارسة عملية تكميم أفواه الكتاب والإعلاميين والتهديد بمقاضاتهم، ذلك أن الكتاب والإعلاميين العراقيين بشكل عام يقفون بالضد من محاولات النظام الإيراني استلاب حرية التعبير والرأي التي كفلها لهم الدستور، كما هو شأنه في إيران. ونحن هنا نمهر بتواقيعنا مؤيدين الطلب من الحكومة العراقية أن تمنع نشاط هذه المنظمة كجهة مخابراتية إيرانية وتطردها من العراق فورا ونذكر الحكومة باستحقاقات الإعلاميين العراقيين الذين قدموا مئات الشهداء وهم يؤدون واجباتهم وقد سقط بعضهم اغتيالا على أيدي عصابات تدعمها بعض دول الجوار وواجبها في كفالة حريتهم واستقلاليتهم الدستورية ورفض ممارسة الضغوط عليهم من أية جهة كانت فما بالك بالتهديدات الأجنبية، والله الموفق.

نسخة منه إلى

- الجامعة العربية
- منظمة المؤتمرالاسلامي
- نقابة الصحفيين العراقيين
- الاتحاد الدولي للصحفيين
- منظمة مراقبة حقوق الإنسان

وقع هذا النداء أكثر من عشرة الآف كاتب وإعلامي ومحامي وسياسي عراقي داخل

العراق وخارجه.

وهذه بعض الروابط للتهديدات والمؤازرات والاستنكارات التي نشرتها الصحف والمواقع الإلكترونية العراقية إثباتا لمصداقية ما أوردناه أعلاه:

الرابط:

https://www.facebook.com/note.php?note_id=155163884503226

الرابط:

http://www.alahwaz.info/ar/?p=5587

الرابط:

http://aqlamhurra.blogspot.com/2011_10_01_archive.html

الرابط:

HTTP://ALHADATHPCNEWS.NET

الرابط :

http://www.gopetition.com/petition/39154.html

الرابط:

http://www.mojahedin.org/newsar/17268

الرابط:

http://al-ahwazarabi.blogspot.com/2010/09/blog-post_3928.html

الرابط :

http://www.mojahedin.org/pagesar/printNews.aspx?newsid=11386

الرابط :

http://www.babil.info/printVersion.php?mid=33853

ن . أكاذيب النظام وجرائمه على الصعيد العالمي

في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١١ جرت محاولة لاغتيال السفير السعودي في واشنطن «عادل الجبير» (وزير الخارجية السعودي الحالي) فسارع النظام الإيراني لاتهام منظمة مجاهدي خلق بتنفيذ تلك المحاولة وقد نفت منظمة مجاهدي خلق المناهضة للنظام الإيراني، الاتهامات التي وجهتها طهران لها بشأن انتماء أحد المتهمين بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن «عادل الجبير» إليها.

ونقلت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» عن بيان صحفي لأمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مجاهدي خلق، ومقره باريس، الأحد، وصفت فيه اتهامات طهران لها بأنها «محض افتراء»، قائلة:«إن هذه الأكاذيب تكشف عجز نظام تضربه الأزمات، خاصة بعدما رأى مصير الديكتاتور الليبي والثورة في سوريا وانهيار جبهته الإقليمية وتزايد الصراع داخل السلطة ما يشعره بأن أجله قد دنى».

وكانت طهران قد أعلنت في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون»، أن أحد الإيرانيين الذين تتهمهم الولايات المتحدة بالتخطيط لاغتيال السفير السعودي في واشنطن ينتمي إلى مجاهدي خلق.

وفي هذا الصدد قال «بيتر كينغ» النائب في الكونغرس ومدير لجنة الأمن الداخلي فيه: «أن النظام الإيراني يستغل الجواسيس في بعثته الدبلوماسية في الأمم المتحدة كذلك هنا في مكتبهم الدبلوماسي في واشنطن». وجاءت تصريحات بيتر بعد إحباط مؤامرة لاغتيال السفير السعودي في واشنطن «عادل الجبير» حيث اعترف أمريكي من أصل إيراني بتورطه في هذه المؤامرة، وقال إنه «تعامل مع عناصر عسكرية إيرانية لتخطيط العملية». وبعد ذلك جاء بيتر كينغ النائب في الكونغرس ليدعو إلى اتخاذ خطوات انتقامية ضد الدبلوماسيين الإيرانيين وقال: «علينا أن نتخلص منهم جميعا أو قسما منهم في الولايات المتحدة ونطردهم لكي نعطيهم إشارة واضحة».

التعليق:

يحاول يائسا نظام طهران إلصاق محاولة الاغتيال الفاشلة والجبانة بمجاهدي خلق وهذا ما يكشف مدى تخبط نظام طهران بعد عدة مشاكل تعصف بإيران من حصار اقتصادي

وعمليات احتيال على بنوك كبيرة ومشـكلات سياسـية واخلاقية واجتماعية؛ والضحية هو الشـعب المسـكين. ومع أن إيران دولة نفطية، إلا أننا نجد المواطنين الإيرانيين يهاجرون للعمل في أعمال دنيئة.

وفـي الحقيقة فإن الاغتيالات والتصفيات الدموية أسـلوب اتبعـه النظام الإيراني بكثرة مع خصومه وقد تمادى كثيرا في اسـتخدامه. وفي بعض الأحيان كان يرتكب جريمة اغتيال وينسـبها إلى معارضيه. وقد كانت منظمة مجاهدي خلق أول أهدافه في هذا المضمار وقتل الكثيـر من أعضائها ومناصريها في الداخل والخارج ويقول تقرير للكونغرس الأمريكي بهذا الصدد:

«تقوم وزارة الاستخبارات والأمن الإيراني بتجنيد أعضاء في الخارج أيضا. فمنذ ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ جندت عددا من الأعضاء السـابقين لـ«مجاهدي خلق» في أوروبا واستخدمتهم لشـن حملة معلومات كاذبة وملفقة ضد «مجاهدي خلق». وهذه المنظمة مجموعة مناهضة لنظام «الجمهورية الإسـلامية» تأسسـت في سـتينات القرن الماضي وكان لها دور كبير فـي «الثورة الإيرانية»، إلا أنه وبعد الثورة وبسـبب الخلافـات الأيديولوجية لهذه المنظمة مع النظـام، اعتبرتها «الجمهورية الإسـلامية» وأجهزتها الاسـتخباراتية تهديدا للنظام. ونفـذت «مجاهدي خلق» عمليات عدة ضد النظام الإيرانـي. وأن النظام الإيراني وأجهزته الاستخباراتية يعتبرون «مجاهدي خلق» أخطر منظمة معارضة للنظام والأكثر جدية في هذا الشأن.

وبعد الحرب على العراق في العام ١٩٩١ اعتبرت وزارة الاسـتخبارات الحرب النفسية ضد «مجاهدي خلق» هدفا رئيسا لها غير أنها بقيت صامدة باعتبارها منظمة فاعلة وجدية يمكن الاعتماد عليها. وعلاوة على «مجاهدي خلق» اغتالت وزارة الاسـتخبارات الإيرانية وجوها أخرى للمعارضة خارج إيران من ضمنها في بغداد وبرلين ودبي وجنيف وإسطنبول وكراتشي وأوسلو وباريس وروما وستكهولم».

من نفذ جرائم تفجيرات تايلند والهند وسواها؟!

نشر بتأريخ الجمعة، ٦نيسان/ إبريل ٢٠١٢

«منظمة هابليان»، وهي واحدة من واجهات اطلاعات الإيرانية الإعلامية والتجسسـية وناشرة ثقافة القمع والإرهاب والكذب والتزوير، اختصاصها الهجوم على «منظمة مجاهدي

خلــق» ومن يتعاطف معها بكل الوســائل، مهما كانت قذرة، وهي تنشــط في العراق بدعم حكومي وتواطؤ من عناصر وأجهزة المالكي بشكل مكشوف، وتقوم بتجنيد العملاء المحليين من أمثال «نافع عيســى التميمي» و«أحلام المالكي» و«المعموري» وسواهم، ولها مكتب خاص ضمــن محطة مخابرات النظام الإيراني ببغداد في مقر الســفارة الإيرانية قرب مبنى الإذاعة والتلفزيون، وعدة مواقع إلكترونية أبرزها «أشرف نيوز»، وقد تم توثيق نشاطاتها المعادية للعراق والعراقيين والتي تمثل انتهاكا لســيادته وتزويرا لإرادته، وتحريضا بشــعا لمكونات الشــعب العراقي، على الأشرفيين، ضيوف العراقيين منذ ربع قرن، وموقعها على الشبكة العنكبوتية تنشر من خلاله سمومها بالعربية فضلا عن شرائها بعض الأقلام والصحف والفضائيات الصفراء. وقد شــهدنا ما فعلته بالأشــرفيين، حين نصبــت بالتواطؤ مع قوات المالكي المكلفة حراسة مخيم أشرف ٣٠٠مكبرة صوت لبث بذاءاتها وتهديداتها للأشرفيين وتحشــيدها بضعة أزلام مدعية كذبا وزورا أنهم من شــيوخ العشــائر العراقية، على أبواب أشرف، يهتفون لطرد اللاجئين الأشرفيين، كما يلقنون من طغمة «هابليان».

واليــوم تلعب هذه المنظمة أدوارا أخرى بعد نقل الأشــرفيين إلى مخيم ليبرتي، وها هي في مقال منشور على صفحتها في الفيسبوك تحرض الإخوة الأكراد على الأشرفيين وتهاجم «البارزانــي» لأنه لم يقف ضدهم، مكررة أكاذيبها حول اســتهداف عناصر المنظمة للأكراد إبان الحكم السابق وهو ما سبق أن أثبتنا بطلانه، بل أن الأكراد نفوه جملة وتفصيلا، ووقع «هوشــيار زيباري»، وكان في حينها مسؤول إعلام الحزب الديمقراطي الكردستاني، وثيقة برأ المنظمة فيها من استهداف الكرد وهي موثقة ومحفوظة في أرشيف الأمم المتحدة، وقد نشرتها في كتابي عن المنظمة في العراق الذي أصدرته عام ٢٠٠٥.

ومازالت «هابليان» تكرر أســلوب المخابرات الإيرانية الذي أكل عليه الدهر وشــرب، بإلقاء تبعات جرائمها على عاتق المجاهدين. فقد اســتغلت اتهامات أحد عملائها ممن أوكلت لهم «قم» الوصاية على شيعة «تايلند» المدعو «سليمان الحسيني» لمنظمة مجاهدي خلق بأنها تقف وراء التفجيرات الأخيرة في تايلند دون تقديم أي دليل مادي على ادعاءاته، لترمي عن كاهلها التهمة التي وجهتها لها مباشــرة الحكومــة التايلندية بعد أن احتجزت عددا من المنفذين ودونت اعترافاتهم على المخابرات الإيرانية.

كذلك الأمر في موضوع تفجيرات «الهند»، فقد كررت «هابليان» ما سبق أن استخدمته المخابرات الإيرانية من أســاليب، فهي ترتكب الجرائم ثم تغلفها بشكوك وضبابية تمكن من إلقاء تبعاتها على المجاهدين.

في تفجيرات الهند التي وقعت في ١٣شباط/ فبراير الماضى، أثبتت دوائر التحقيق الهندية إن ما جرى فى السيارة الدبلوماسية الإسرائيلية هو استخدام عبوات ناسفة «ساخت إيران» (صنع في إيران) وإن هذه الأجهزة بعد رصد مشـــدد وجمع معلومات وجهت تهمتها لإيران وحزب الله.

فيما قال وزير الشؤون الإســـتراتيجية الإسرائيلية «موشيه يعالون» إن العبوات الثلاث فى «نيودلهى» و«بانكوك» و«تبليسى» هى «من نفس النوع والمختبر والمصنع» وألقى بالمسؤوليه على إيران!!

كذلك كشـــفت وسائل الإعلام الهندية والإسرائيلية أن العملية ضد السفارة الإسرائيلية فى نيودلهى تطابقت مع عمليات مماثله إيرانية فى بانكوك وتبليســـى بشكل متزامن مع موعد اغتيال «عماد مغنية» العميل الإيراني المعروف. وبهذا

ســـقطت ادعـــاءات «هابليان» والمخابـــرات الإيرانية في اتهام مجاهـــدي خلق التي لا مصلحـــة لها في مثل هذه التفجيرات التي تذكرنـــا بتفجير المخابرات الإيرانية ضريح صحن الإمام الرضا (ع) والإمامين علي الهادي والحسن العسكري (ع) في سامراء...

الفصل التاسع

الـوثـائـق

الـوثـائـق

أ .«منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والبحث عن الحقائق على الساحة حول أنشطتها وطبيعتها»

تقييم مستقل للسفير«لينكولن بلومفيلد»

١٦آب/ أغسطس ٢٠١١

الســفير «لينكولن بلومفيلد» هو المســؤول الأمريكي السابق الذي يعمل حاليا مستشارا غير متفرغ لمؤسسة «أكين غامب». تم إعداد هذه الدراسة بناء على طلب من هذه المؤسسة التي تمثل مجموعة من المواطنين الأمريكيين المطالبين بشــطب اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

لينكولن بلومفيلد

المستشار الأقدم، مكتب واشنطن دي.سي

كان السفير بلومفيلد المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي لتخفيض تهديد MANPADS (٢٠٠٩ - ٢٠٠٨) ومســاعد وزير الخارجية للشؤون العسكرية – السياسية وكذلك الممثل الخاص للرئيس ووزير الخارجية للنشــاط الإنساني لنزع الألغام (٢٠٠٥ - ٢٠٠١) وشغل سابقا منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (١٩٩٣ - ١٩٩٢) ونائب

المساعد لنائب الرئيس لشؤون الأمن القومي (١٩٩٢ - ١٩٩١)، كما كان عضو وفد المفاوضات للولايات المتحدة بشأن في فلبين (١٩٩١ - ١٩٩٠) وعضو مركز الدراسة والوساطة بشأن اقتسام المياه في الشرق الأوسط (١٩٩٠ - ١٩٨٩) ونائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي (١٩٨٩ - ١٩٨٨)، وما مذكور أعلاه هو من بين مناصب أخرى كان يشغلها في وزارة الدفاع ابتداء من عام ١٩٨١.

أما وبالإضافة إلى عمله في مكتب «أكين غامب»، فالسيد «بلومفيلد» هو رئيس «بالمر كوتس» (PalmerCoates LLC) والمستشار التنفيذي بين المستشارين في «بيغاسوس كابيتال» للاستشارات المالية، كما عمل مستشارا أقدم في وكالة «زيرو بيس» للطاقة (ZeroBase Energy LLC) ورئيسا لمجلس إدارة «بيل بوتينجر» للاتصالات وهو رئيس مركز «ستيمسون» (Stimson Center) في واشنطن وهو مركز فكري لا حزبي لأبحاث الأمن.

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والبحث عن الحقائق على الساحة حول أنشطتها وطبيعتها

[بايجاز]

التحدي: فصل الحقيقة عن الكذب وسط صراع متواصل ومميت وخادع

كيان يعرف عموما بمجاهدي خلق (المجاهدين) – منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (PMOI) – وما يطلق عليه أعداؤه عنوان (MKO) وهو يعمل في ظل ائتلاف يدعى المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI)، له جذور في حركة النهضة الوطنية بقيادة رئيس الوزراء «مصدق» الذي تم تنحيته عام ١٩٥٣ بعد عامين من تأميمه للنفط الإيراني، من قبل الاستخبارات الأمريكية والبريطانية.

وفي أواسط ستينيات القرن الماضي، أسس مثقفون مسلمون وأكاديميون منظمة مجاهدي خلق مستلهمين الدوافع والمعنويات من الحركات المناهضة للاستعمار وما بعده في كل أنحاء العالم المتنامي. وبدأت منظمة مجاهدي خلق تعارض نظام الشاه القمعي – وذلك باستخدام العنف في بعض الأحيان – وسط حالات من الجدل بشأن الأيديولوجيات في القرن

العشرين. وقد اعتقل أو أعدم معظم القادة الأوليين لمنظمة مجاهدي خلق حتى عام ١٩٧٢.

وبعد الترحيب بسقوط الشاه عام ١٩٧٩ وإطلاق سراحهم من السجن، بدأ من تبقى من قادة منظمة مجاهدي خلق ينتقدون بصريح العبارة فكرة الدكتاتورية الدينية لآية الله الخميني. واستهدف النظام الجديد بشكل عنيف تجمعات عامة كانت منظمة مجاهدي خلق تنظمها والتي قامت بدورها بأعمال العنف القاتلة ضد رؤوس الملالي.

وفي عام ١٩٨١ وقبل الرحيل إلى المنفى (فرنسا بداية ومن ثم العراق)، أسست منظمة مجاهدي خلق ذراعا سياسيا رسميا.

ومنذ ستينيات القرن الماضي حتى نهايات الثمانينيات، يمكن على الأقل نسبة أعمال العنف إلى منظمة مجاهدي خلق والتي نفذت ضد الشاه بداية ومن ثم ضد الاستبداد الديني؛ منها هجمات على القوات التابعة للنظام الإيراني انطلاقا من قواعد تابعة لمنظمة مجاهدي خلق داخل الأراضي العراقية وذلك بعدما كانت إيران أعادت سيطرتها على مناطق استحوذ عليها العراق جراء هجوم عام ١٩٨٠ إذ واصل الخميني المواجهات.

واستهدفت إيران بشكل عام قادة منظمة مجاهدي خلق وأنصارها من خلال عمليات الاعتقال والإعدام والاغتيال. وقد استخدم نظام الثورة الإسلامية القهر بأبعاد بالغة ضد معارضيه السياسيين في الداخل بالمقارنة مع الشاه.

وتفيد التقييمات أن عدد الذين تم إعدامهم من أعضاء منظمة مجاهدي خلق (أو أنصارها) على أيدي نظام الاستبداد الديني يتجاوز ١٠٠٠٠٠شخص. واليوم تشهد إيران إيرانيين لا يمكن عدهم، ممن تبقى من أعضاء المنظمة وأنصارها داخل إيران الذين يطالبون بإسقاط الملالي الحاكمين في إيران وإقامة ديمقراطية علمانية عوضا عنها.

وما تجدر الإشارة إليها فيما يتعلق بهذه العداوة المستمرة وسط هذا الصراع بين نظام همجي وأعداء متعهدين وملتزمين في المنفى، هو «حرب معلوماتية» مستمرة ومعقدة إن صح التعبير. والأمر يعود إلى مساع وجهود يبذلها نظام طهران في ضخ تهم محددة ومعدة ضد منظمة مجاهدي خلق في المجال الاستخباري الموثوق بها للمجتمع الدولي.

وكان جوهر «عمليات الاستخبارات» من قبل إيران يركز بشكل نشط على الانتقاص من سمعة منظمة مجاهدي خلق وتشويهها ويؤثر على البلدان الغربية عبر السعي وراء نسبة أعمال تضر بسمعة المنظمة (بحد كبير) إليها في كل من إيران وأوروبا وأمريكا. ولا يعني ذلك أن كل الادعاءات التي تضر بمنظمة مجاهدي خلق هي خاطئة، وإنما التقرير يركز على

أنه لقد كشـــف النقاب عن مساعي النظام الإيراني في نشر هكذا معلومات كاذبة وباطلة أمام المرأى العام.

وبدورها بذلت منظمة مجاهدي خلق وأنصارها جهودا أقل من ذلك، لتحدي تفســير نظام طهــران حول حقيقتها ولتحدي انتقادات مماثلة كانت توجهها لها شــخصيات غربية بارزة. وفــي محاولة من أجل إقناع المراقبين في الغرب نشــر أنصــار المنظمة بيانات طويلة ذات تفاصيل مضبوطة حول الأحداث التأريخية، تبين أن عقائد وطبيعة وخلفيات منظمة مجاهدي خلق هي على عكس تلك الصورة «الخاطئة» التي تطرح وتقدم وتكرر تحت عنوان الوقائع والنماذج.

وبالنتيجة، من بين قضايا تركز عليها هذه الدراسة التذكير بأن بعضا من الصور الوهمية والمبنية على التمييز، يطرح في دراسات بشأن منظمة مجاهدي خلق – من قبل اختصاصيين في الصحف ومراكز فكرية وأكاديميين والحكومة – ينطبق مع صورة تعلنها وتبلغها وزارة المخابرات الإيرانية بشــكل نشط ومستمر، وسوف يتم إيضاحها في التفاصيل. ولنكون على بينة، فإن هذا الانطباق والانســجام في الفحوى لا يثبــت أن المعلومات التي تعلنها وتبلغها المخابرات الإيرانية هي خاطئة ولا يثبت أن الادعاءات التي تطلقها الشخصيات والمؤسسات الغربية في إشــارتهم إلى «النماذج والوقائع» – وهي خالية من الاستقلال والصدقية – هي خاطئــة ولا صحة لها، وإنمــا يجعل كفة إثبات ادعاء أن هذه الســاحة هي مليئة بالدعايات الســلبية والتزوير والمزاعم أثقل. كما يواجــه كل من ينوي تقديم صورة «حقيقية» عن ما قامت به منظمة مجاهدي خلق من الأعمال منذ ســتينيات القرن الماضي حتى الآن، حواجز عدة.

وفضلا عن ذلــك، قامت طهران ومنذ أمد طويل بإقناع البلــدان الغربية لاحتواء منظمة مجاهــدي خلق وفرض المقاطعة عليهــا باعتبارها منظمة إرهابية. ويربط ذلك، سياســات مكافحــة الإرهاب بالاعتبارات السياســية الخارجية على نطاق أوســع ولا يوضح أمرا أنه هــل الحكومات (منها أمريكا)، أدرجت منظمة مجاهــدي خلق في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية بناء على نشاطات «إرهابية» تم تأييدها وذلك دون تأثير أي علاقة ثناية مع إيران، أم لا؟

وتحــدت منظمة مجاهــدي خلق في المحكمــة تهمة الإرهاب الملصقة مــن قبل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنســا، كاشــفة النقاب عن العملية القضائية للمثالب والنواقص في

المعلومات التي اعتمدت عليها هذه المؤسسات الحكومية للتصنيف [بالإرهاب]. وبالفعل تم تحدي تصنيف منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كمنظمة إرهابية أجنبية من قبل أمريكا والذي لا يزال باقيا – يمكن إلغاؤه عبر عملية قضائية بناء على القانون (وهو ما حصل فعلا) – حيث ألزمت المحكمة وزيرة الخارجية بتقديم إيضاحات حول الأسس والركائز الحقيقية لهذه السياسة.

عشر قضايا تم دراستها

مع الأخذ بعين الاعتبار لهكذا دور للقضايا الخارجية، يجدر أن نتناول بعضا من القضايا الرئيسية حول منظمة مجاهدي خلق للحصول على أكثر المعلومات اعتبارا كأساس لحالات التقييم والاستنتاج. وفي هذا التقرير تمت دراسة ١٠اتهامات كالتالي ويليها استنتاجي.

اتهامات (١٠ ـ ١):

١- قتلت مجاهدي خلق مسؤولين ومتعاقدين أمريكان ومسؤول تنفيذي أمريكي في إيران خلال سبعينيات القرن الماضي.

٢- شاركت مجاهدي خلق في الهجوم على السفارة الأمريكية وشنت هجمات إرهابية ضد إيران منذ ما يقارب ٢٠عاما انطلاقا من أوائل ثمانينيات القرن الماضي.

٣- وقفت مجاهدي خلق بجانب صدام حسين وحاربت ضد إيران انطلاقا من عام ١٩٨٠، وبالتالي فهي مكروهة من قبل الشعب الإيراني (فليس لها من فرصة للحكم، إذا ما سقط الملالي).

٤- واجهت مجاهدي خلق الجيش الأمريكي في حرب الخليج عام ١٩٩١ وغزو الاحتلال عام ٢٠٠٣، وذلك باستخدام الأسلحة من قبل عناصرها العسكرية لتطلق النار على القوات الأمريكية.

٥- شاركت مجاهدي خلق في سحق صدام للشيعة في الجنوب بعد حرب الخليج.

٦- شاركت مجاهدي خلق في سحق صدام للأكراد بعد حرب الخليج واحتفظت سرا

بأسلحة الدمار الشامل الكيماوية البيولوجية التي استخدمها العراق ضد القرويين الأكراد في مدينة حلبجة.

٧- مارست مجاهدي خلق غسيل الدماغ والسجن والتعذيب بحق أعضائها الذين كانوا يرغبون في مغادرة معسكر أشرف منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

٨- تعمل مجاهدي خلق كفرقة وتفصل بين الأزواج منذ عام ١٩٩١ وترسل أبناءهم إلى بلدان أخرى، كما تحظر الزواج على النساء العازبات.

٩- تلتزم منظمة مجاهدي خلق التزاما عميقا بمجموعة من العقائد اليسارية المتشددة والمناهضة للديمقراطية والمعادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومزاعمها حول دعم المبادئ الديمقراطية تعتبر تملقا للآذان الغربية [للاستهلاك الغربي] تماما.

١٠- منظمة مجاهدي خلق لا تزال تحتفظ بالقابلية والنية للقيام بالأنشطة الإرهابية.

اتهام ١:

قتلت مجاهدي خلق مسؤولين ومتعاقدين أمريكان ومسؤول تنفيذي أمريكي في إيران خلال سبعينيات القرن الماضي

تفيد وثيقة التقارير الحكومية للإرهاب في عام ٢٠٠٩ (الخاصة بوزارة الخارجية) بأن منظمة مجاهدي خلق قامت بقتل مساعد رئيس المهمة العسكرية الأمريكية في طهران عام ١٩٧٣ وعضوين في مجموعة الاستشارة والتعاون العسكري الأمريكي عام ١٩٧٥ وموظفين تابعين لشركة «راكول» الدولية عام ١٩٧٦ وأن منظمة مجاهدي خلق تبنت مسؤولية قتل مسؤول تنفيذي لشركة «أمريكن تكزاكو» عام ١٩٧٩. وتشير المصادر الإخبارية والتحليلية بشكل غير منصف إلى مسؤولية تتحملها منظمة مجاهدي خلق في قتل هؤلاء الأمريكان الستة في إيران خلال سبعينيات القرن الماضي.

ولكن هناك قضية أخرى بجذور أعمق بشأن قتل الأمريكان في إيران في سبعينيات القرن الماضي. وقد يكون هناك أشخاص لا يرغبون في تغيير قرارهم إزاء منظمة مجاهدي خلق فيما يتعلق بهذا الاتهام. ولكن الأعضاء الحاليين لمنظمة مجاهدي خلق ممن ولدوا بعد عام ١٩٧٩ تحت قيادة مسعود رجوي وهم الآن يخضعون لقيادة زوجته السيدة مريم رجوي، لا يعتبرون ببساطة أنفسهم ورثة لقتلة هؤلاء الأمريكان الست (الذين قتلوا) في إيران خلال

سبعينيات القرن الماضي.

وبعد اعتقال القادة المؤسسين للمنظمة أو إعدامهم، كانت مجموعة، تحمل وجهات النظر الماركسية العلمانية الأكثر أصولية، تقدم الملامح العلنية للحركة. وكتابات السيد رجوي في السجن، وبيانات للمجاهدين م.ل [التابعين للماركسية اللينينية] وبحسب أنصار منظمة مجاهدي خلق، تبين مرة أخرى أن هذه المجموعة «المنشقة» قامت بتطهير دموي وكانت تستخدم العنف ضد أعضاء المجموعة الأكثر «إسلامية» في منظمة مجاهدي خلق. وأطلقت الصحف الإيرانية عنوان «بيكار» على هذه المجموعة فيما بعد.

ويؤكد أنصار منظمة مجاهدي خلق أن هذه المجموعة المذكورة اتخذت في الحقيقة اسم منظمة مجاهدي خلق كـ«رهينة» بيدها في منتصف سبعينيات القرن الماضي حيث كانت تستخدم وثيقة فاكس بشعار المنظمة دون الآية القرآنية (أو بدون استخدام أي شعار). كما يشير أنصار منظمة مجاهدي خلق إلى ثلاثة بيانات عامة صادرة عن «بيكار» يتبين خلالها أن هذه المجموعة هي التي تتحمل مسؤولية قتل الأمريكان، وإلى تسجيلات لـ«بيكار» تثبت ضلوعهم في الجرائم وكذلك إلى بيانات كان يصدرها مسعود رجوي من داخل السجن إدانة لهذه الاغتيالات.

اتهام ٢:

شاركت مجاهدي خلق في الهجوم على السفارة الأمريكية وشنت هجمات إرهابية ضد إيران منذ ما يقارب ٢٠عاما انطلاقا من أوائل ثمانينيات القرن الماضي

وبعد الإطاحة بنظام الشاه عام ١٩٧٩ وحينما خرج أعضاء منظمة مجاهدي خلق من السجن والنشاط الخفي، كانوا ومن المنطلق الأيديولوجي متعهدين وملتزمين بالنضال من أجل المشاركة في العملية السياسية في إيران. ... وقد نفت منظمة مجاهدي خلق منذ فترة طويلة أي تدخل في الهجوم على السفارة الأمريكية. وأشارت المجموعة إلى بيانات صادرة عن مجاهدي خلق آنذاك كانت تدرس كيفية عمل العناصر المتشددة التابعة لنظام الخميني في تخطيط الأزمة تعزيزا لمواقفهم الداخلية وذلك على حساب منظمة مجاهدي خلق.

وفي مقابلة أجرتها قناة سي.بي.إس نيوز مع مسعود رجوي زعيم المنظمة عام ١٩٨٤، نفى رجوي زعما كان يطلقه النظام بشأن «انتهاك الحصانة الدبلوماسية» واصفا إياه مظهرا من مظاهر «سياسة الخميني المدمرة للوطن».

إذن، واعتمادا على النقاط المذكورة أعلاه يمكن التوصل إلى استنتاجات منطقية ومنطبقة على الواقع والحقيقة:

- قد يكون أو لا يكون لأعضاء منظمة مجاهدي خلق دور في أزمة الهجوم على السفارة الأمريكية، ولكن لم تكن المنظمة المذكورة طرفا في تلك العملية بل كانت تعتبر المشاركة في الأمر لصالح منافسيها السياسيين المتشددين.

- قامت منظمة مجاهدي خلق خلال ما يقارب عقدين من الزمن بعد الثورة عام ١٩٧٩ في إيران بأعمال العنف الهادفة ضد القوات والممتلكات والسلطات الإيرانية ولم تمارس العنف ضد المدنيين الأبرياء.

- وعلى ما يبدو ثابتا لم تقم منظمة مجاهدي خلق بأعمال العنف بعد عام ٢٠٠١ أو ٢٠٠٢.

- وفي ١١أيار/ مايو ٢٠١١ وبعد مرور ٨سنوات من التحقيق والملاحقة القضائية، أصدر قاضي تحقيق قسم مكافحة الإرهاب في محكمة باريس قرارا رفض بموجبه جميع التهم الموجهة ضد ٢٤شخصا من أعضاء منظمة مجاهدي خلق – ممن كانت قضية الاتهامات الموجهة ضدهم مفتوحة آنذاك –.

أما قرار المحكمة فهو يوضح طبيعة الأعمال السابقة لمنظمة مجاهدي خلق والأسئلة حول نشاطاتها الحالية:

«ولا بد من القول إن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية *وجيش التحرير الوطني الإيراني، كلها تشكل مؤسسة واحدة تنوي الإطاحة بالنظام الحاكم في إيران... ومن ناحية أخرى لم يتم إثبات أن هذه النشاطات الهامة النابعة من فرنسا يمكن أن تربطها صلة بأية منظمة إرهابية».*

ولا توجد أية وثيقة في القضية، تثبت نشاطا مسلحا استهدف المدنيين عمدا. ولوكانت هكذا وثيقة موجودة، لتم تأييد الإرهاب ولأسقطت وأبطلت أية علاقة مع المقاومة ضد الاستبداد، لأن المقاومة ضد الاستبداد تقتضي استهداف الكيان المستبد أي النظام الحاكم وليس المستضعفين أي المواطنين.

علما بأن القضية خالية من الوثائق لإثبات الاتهامات، وإثباتا لقيامهم بأعمال تمهد للنشاطات الإرهابية وتمويل مؤسسة إرهابية، إننا نصدر الأمر برفض هذه الاتهمات ضد الأشخاص المذكورين أعلاه وأي شخص آخر».

اتهام ٣:

وقفت مجاهدي خلق بجانب صدام حسين وحاربت ضد إيران انطلاقا من عام ١٩٨٠، وبالتالي فهي مكروهة من قبل الشعب الإيراني (فليس لها من فرصة للحكم، إذا ما سقط الملالي).

إنه موضوع مشترك بين المحللين الذين يوجهون في كتاباتهم انتقادات لمنظمة مجاهدي خلق، يفيد بأنها كانت جزءا من القوات الأمنية لصدام حسين وخاضت الحرب المدمرة بين إيران والعراق وهي وقفت بجانب الطرف العراقي. وهذه الصورة التأريخية لها أسباب. منها، تحذير البلدان الغربية من المراهنة بطاقاتها وآمالها على منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كبديل سياسي اعتباري لنظام الثورة الإسلامية في طهران. وأكثر من ذلك، يقدم هؤلاء المحللون استنتاجاتهم للولايات المتحدة وغيرها من الأطراف للعمل والمراهنة على الأجنحة السياسية النشطة داخل إيران كالحركة الخضراء الإيرانية وذلك إما للتفاهم مع النظام الحالي أو الحث على الإصلاح عبر جهود سياسية.

وبدأت الحرب الإيرانية – العراقية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ حينما شن صدام حسين هجوما بريا وجويا على امتداد مجرى شط العرب على الحدود المحاذية لكلا البلدين واستحوذ على جزء من الأراضي الإيرانية.

ويؤكد أنصار منظمة مجاهدي خلق على أن المنظمة أعلنت عن استعدادها للدفاع عن إيران على الفور، إذ أرسلت مقاتليها إلى الجبهات. وأسرت القوات العراقية عددا منهم بجانب المقاتلين الإيرانيين [قوات الجيش النظامي] وظلوا أسرى حرب حتى عام ١٩٨٩ حينما تم تبادل الأسرى بين البلدين.

ونشر المجلس الوطني للمقاومة التابع لمنظمة مجاهدي خلق نبذة تأريخية مفصلة للحركة تحت عنوان الديمقراطية المغدورة، يبدأ مطلعه بالقول إن: «جيش التحرير الوطني الإيراني (الذراع العسكري للمنظمة في العراق) لم يخض أية معركة في جبهة من الجبهات بجانب الجيش العراقي». وتضيف هذه الرواية أن مسعود رجوي انتقد مرارا وتكرارا تكتيكات استخدمها كل من إيران والعراق خلال الحرب.

اتهام ٤:

واجهت مجاهدي خلق الجيش الأمريكي في حرب الخليج عام ١٩٩١ وغزو الاحتلال عام ٢٠٠٣، وذلك باستخدام الأسلحة من قبل عناصرها العسكرية لتطلق النار على القوات الأمريكية

عام ١٩٩١ – عملية عاصفة الصحراء. ولم يعثر الكاتب على مؤشر يدل على أن عناصر منظمة مجاهدي خلق لعبوا أي دور في مواجهة القوات الأمريكية و٣٣حليفا لها خلال الهجمات البرية التي طالت ١٠٠ساعة والتي تمخضت عن استسلام العراق.

وبشأن عمليات درع الصحراء الإعدادية للقوات الأمريكية وقوات التحالف والتي طالت ٦أشهر في السعودية، يؤكد أنصار منظمة مجاهدي خلق على أن المنظمة أخلت قواعدها في جنوب العراق ناقلة عناصرها إلى الشمال بعيدا عن المنطقة التي كان من المتوقع أن تتم المواجهة فيها.

اتهام ٥:

شاركت مجاهدي خلق في سحق صدام للشيعة في الجنوب بعد حرب الخليج

... يؤكد أنصار منظمة مجاهدي خلق على أن المنظمة لم تشارك في حرب شنها صدام حسين ضد شيعة العراق على الإطلاق موضحين أنه لم يكن لدى أعضاء منظمة مجاهدي خلق وجود في جنوب العراق سوى موقع لوجيستي مع مقطورات وخيام، يشرف عليها حوالي اثني عشر شخصا وهم نقلوا إلى الشمال صوب مخيم أشرف بعيدا عن منطقة الحرب المتوقعة جنوبي العراق وذلك عندما رابطت القوات الأمريكية وقوات التحالف في السعودية.

اتهام ٦:

شاركت مجاهدي خلق في سحق صدام للأكراد بعد حرب الخليج واحتفظت سرا بأسلحة الدمار الشامل الكيماوية البيولوجية التي استخدمها العراق ضد القرويين الأكراد في مدينة حلبجة

... وبشأن هذا الاتهام القاضي بأن عناصر منظمة مجاهدي خلق حرضوا صدام على ممارسة قمع عنيف ومفرط في جنوب العراق، زعم محللون وتقارير لوسائل الإعلام أن منظمة مجاهدي خلق هاجمت الأكراد في شمال العراق. وينفي أنصار المنظمة هذا الاتهام

بيقين مماثل. وتأييدا لكلامهم يستندون إلى رسالة موقعة من قبل هوشيار زيباري (رئيس العلاقات الدولية للحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) وهو يشغل منصب وزير الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن) والتي وجهها عام ١٩٩٩ إلى هولندا للاستناد إليها في العملية القضائية بالمحكمة. وتشير الرسالة في جانب منها:

«قاد الحزب الديمقراطي الكردستاني انتفاضة الربيع الكردي عام ١٩٩١ في كردستان العراق وشارك فيها باعتباره حزبا سياسيا كرديا بارزا. وأسفرت الانتفاضة عن سقوط الأسس العسكرية والأمنية والتنفيذية للعراق في هذه المنطقة... وعندما شنت القوات العراقية هجوما معاكسا، سيطرت جراءها على مدينة كركوك وسائر المدن الكبيرة، كانت هناك إشاعات تقضي بالتعاون من قبل وحدات منظمة مجاهدي خلق مع القوات العراقية... ولكن... لا أساس لهذه الإشاعات من الصحة... حيث يمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني أن يؤيد أن منظمة مجاهدي خلق لم تشارك في قمع الأكراد سواء خلال الانتفاضة أو بعدها. إننا لم نعثر على أية وثيقة تدل على قيام منظمة مجاهدي خلق بأي اعتداء أو أعمال عنف ضد شعب كردستان العراق. ولدى منظمة مجاهدي خلق برنامج عملها السياسي في إيران ولا يتدخل أعضاؤها في شؤون العراق الداخلية».

وهناك مؤشرات عدة تدل على أن النظام الإيراني قام وبنشاط بنشر أكاذيب وأخبار باطلة على الصعيد الدولي، تقضي بأن مقاتلي منظمة مجاهدي خلق شاركوا في الهجمات العسكرية عام ١٩٩١ ضد الأكراد...

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٥ قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تقريرا للأمين العام أعدته مؤسسة تعليمية دولية – وهي مؤسسة غير حكومة تابعة للأمم المتحدة في الولايات المتحدة – دعما للجنة حقوق الإنسان.

ويشير التقرير إلى «تحريفات محددة بشأن الأحداث في المنطقة، خاصة مزاعم قاضية بتعاون منظمة مجاهدي خلق مع القوات العراقية المسلحة، من حالاتها المشاركة في الهجمات ضد الأكراد في مناطق كركوك وقرة هنجير وكفري وألتون كوبير في نيسان/ إبريل ١٩٩١. كذلك مزاعم تقضي بضلوع عناصر منظمة مجاهدي خلق في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد القرويين من الأكراد...».

ويضيف التقرير في جزء آخر قائلا:

«من خلال تحقيقات مستقلة وحوارات أجريناها مع الأطراف المعنية، فقد استنتجنا بأن

هـذه الاتهامات لا أسـاس لها من الصحة... وفي آذار/ مارس ١٩٩١، زجت إيران بسـبع وحدات من قوات الحرس للهجوم على قواعد تابعة للمجاهدين على الحدود... وأسـر جيش التحرير الوطني سـتة جنـود إيرانيين كانوا يرتدون الزي الكردي. وفي الوقت نفسـه كان النظام الإيراني يبحث اسـتغلال الأكراد للقتال ضد منظمة مجاهدي خلق. وتم إطلاق سـراح الأسـرى المذكورين بأمر من السيد رجوي... وهناك وثائق وأفلام وصور عديدة بشأن هذه الأحداث عرضت للعموم...

والكثيـر من المزاعم ضد منظمة مجاهدي خلق بشـأن قضية الأكراد يطلقها رجل يدعى جمشيد تفرشي الذي زعم بأنه قيادي سابق في المقاومة الإيرانية. وتشير تحقيقات أجريناها أن السيد تفرشي انضم عام ١٩٨٨ إلى المقاومة ولكنه وبعد ١٩ شهرا غادر صفوفها... كما توجد أدلة دامغة تثبت أنه عنصر تابع لوزارة المخابرات لنظام الخميني.
ولدى هذه المؤسسة غير الحكومية تجارب مباشرة تفيد بأن نظام الخميني يهتم ويعمل على حرف الأنظار والانتباه عن الحرب الأهلية في إيران. وفي الحقيقة فقد حاول النظام وخلال عدة سنوات أن يجعل تقارير وقرارات صادرة عن الأمم المتحدة حول الظروف السائدة في إيران، لا تشير إلى هذه الحرب وتطبيق القانون الإنساني... ومن وجهة نظرنا لا بد من رفض وتحدي المعلومات المضللة لصالح دراسة نزيهة وصادقة حول التطورات في إيران والحرب الأهلية السائدة هناك».

اتهام ٧:

مارست مجاهدي خلق غسيل الدماغ والسجن والتعذيب بحق أعضائها الذين كانوا يرغبون في مغادرة معسكر أشرف منذ مطلع عقد ١٩٩٠

... لقد شكلت مجموعة من أربعة أعضاء في الاتحاد الأوروبي من أنصار منظمة مجاهدي خلق وفدا أجرى تحقيقات حـول اتهامات موجهة من طرف هيومان رايتس ووتش، وكانت التحقيقات تضم إجراء مقابلات خاصة مع أعضاء ومسؤولي منظمة مجاهدي خلق في مخيم أشـرف، وما وصفه الوفـد بـ«عمليات التفتيش المفاجئ في مواقـع مزعومة بأنها خاصة بممارسـة الأذى والتعذيـب». وكانت النتيجة هي إصدار الوفد بيـان رفض بالتفاصيل فيما يتعلق بتقرير هيومان رايتس ووتش، يثبت ويكشـف النقاب عن بطلان اعترافات واردة في تقرير هيومان رايتس ووتش وذلك نقلا عن شـهود عدة بينهم أزواج سـابقون أو أشـقاء

لشـــهود هيومان رايتس ووتش حيث يكاد يشير جميع الشـــهود إلى أياد إيرانية أثرت على الاعترافـــات. كما وجـــه البيان المذكور انتقادات حادة لكاتـــب تقرير هيومان رايتس ووتش لقصوره وعدم إجراء اللقاء مع هؤلاء الشـــهود الهاتفيين [المقصود هو أن علاقة المؤسسة معهم كانت عبر الهاتف فقط] وكذلك عدم اتخاذ خطوات احترازية أخرى كزيارة أماكن منظمة مجاهدي خلق للتأكد من صحة قصصهم [الاتهامات الموجهة من قبلهم].

وفي البداية، كان هناك شخص ادعى بأنه أعلم من هيومان رايتس ووتش حول الأعمال والنشـــاطات الداخلية في مخيم أشـــرف وهو العقيد الأمريكي ديفيد فيليبس الذي كان يتولى مسؤولية مخيم أشـــرف باعتباره آمر اللواء ٨٩ للشرطة العسكرية من كانون الثاني/ يناير حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ٢٧أيار/ مايو ٢٠٠٥ وجه العقيد فيليبس الذي تمت ترقيته إلى رتبة جنرال، رســـالة إلى المسؤول التنفيذي لهيومان رايتس ووتش كنيث روث. وكتب في جانب من هذه الرســـالة التي قرأهـــا النائب أمام الكونغرس الأمريكي تام تونكردو يوم ٢١حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ يقول:

«إني... كنت مســـؤول حماية وأمن مخيم أشـــرف من كانوني الثاني/ يناير حتى كانون الأول/ ديســـمبر ٢٠٠٤. وخـــلال فترة عملي البالغة ســـنة واحدة تلقيـــت تقارير عدة حول التعذيب وإخفاء الأســـلحة وإرغام الأشخاص من قبل قيادة منظمة مجاهدي خلق على البقاء رغمـــا لرغبتهم. ولقد أبلغت وحـــدات تحت إمرتي للقيام بالتحقيق حـــول أي واحد من هذه الاتهامات. وفي الكثير من الحالات كنت أنا شخصيا أقود فرق التفتيش خلال زيارات مفاجئة في منشآت لمنظمة مجاهدي خلق زعمتم بأنه يمارس فيها الأذى. وخلال هذه الأشهر الاثني عشـــر لـــم نعثر على أية أدلة موثوقـــة تدل على صحة الاتهامات التـــي طرحتم في تقريركم الأخير. وأنا لم أكن أتحمل ممارسة الأذى والتعذيب التي وردت في تقريركم... وأثبت أن كل تقرير حول التعذيب والاختطاف وممارســـة الضغوط النفسية كان فارغا وباطلا... وعلى حد علمي ومعرفتي كضابط أقدم ومســـؤول حماية مخيم أشرف طيلة عام ٢٠٠٤، لم تكن هناك ولو حالة من الحالات التي أشار إليها تقريركم...

وأنـــا أعتقد أن تقريركم الأخير اعتمد على معلومات لا أســـاس لهـــا من الصحة، قدمها أشخاص دون معرفة مباشرة حول القضية أو لأسباب ومصالح شخصية... وفي عام ٢٠٠٤ كان العراق يشـــهد ظروفا خطرة للغاية وبرأيي كان مخيم أشـــرف أكثر المناطق أمنا ضمن المناطق الخاضعة لقيادتي».

اتهام ٨:

تعمل مجاهدي خلق كفرقة وتفصل بين الأزواج منذ عام ١٩٩١ وترسل أبناءهم إلى بلدان أخرى، كما تحظر الزواج على النساء العازبات.

يستخدم منتقدو منظمة مجاهدي خلق بينهم صحفيون عديدون وبعض من الدول، في وصفهم منظمة مجاهدي خلق، مفردة «طائفة مذهبية» أو يصفونها بكيان ذي سلوك طائفي.

... أما أنصار منظمة مجاهدي خلق فإنهم يشيرون إلى ضلوع أياد تابعة للمخابرات الإيرانية في تقديم صورة مرعبة عن منظمتهم. كما أنهم يشيرون إلى أن الظروف الأمنية لمنظمة مجاهدي خلق انخفضت بنسبة كبيرة وذلك في ظل حرب الخليج وما ترتب عليها من تداعيات في العراق، فضلا عن انتفاضة عامة للشيعة والأكراد تلتها حملة سحق برية من جانب قوات صدام حسين، إضافة إلى تسلل أعداد كبيرة من قوات الحرس الإيراني عبر الحدود، علاوة على القصف الجوي من قبل إيران وإعلان منطقة حظر جوي من قبل أمريكا في الكثير من نقاط البلاد. وبالتالي وبما أن سكان مخيم أشرف كانوا محصورين بأخطار من مختلف الجبهات، كانوا يرون أن العراق ليس مكانا مناسبا ليكبر فيه الأطفال.

كما يؤكد هؤلاء على أنه وأثناء عملية عاصفة الصحراء، تشكل رتل من العجلات الصغيرة من نوع «وان» لكي لا تلفت انتباه الهجمات الجوية المضبوطة التي كانت اشتهرت بعد إيجازات متلفزة للجنرال شوارتسكوف إبان حرب الخليج. وبداية تم نقل الأطفال إلى فندق في العاصمة الأردنية عمان قدمه لهم المغفور له الملك حسين ومن ثم نقلوا إلى أوروبا وكندا لتحافظ عليهم عوائل الأنصار. وقد عاد الكثيرون [من الأطفال] بعد عام ٢٠٠٠.

اتهام ٩:

تلتزم منظمة مجاهدي خلق التزاما عميقا بمجموعة من العقائد اليسارية المتشددة والمناهضة للديمقراطية والمعادية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومزاعمها حول دعم المبادئ الديمقراطية تعتبر تملقا للاذان الغربية [للاستهلاك الغربي] تماما

تظهر الخلفية التأريخية أن مسعود رجوي ومنذ بداية منظمة مجاهدي خلق كان يعارض الدعم الأمريكي لإيران في عهد الشاه. وهو اعتنق الكفاح المسلح كطريق تحرير الشعب الإيراني من الاستعمار التأريخي والسلطة القمعية. وكانت هذه القضايا جارية وسائدة بين

جميع الحركات الفدائية والحركات الثورية المثقفة في كل أرجاء المعمورة في ستينيات القرن الماضي. ويؤكد أنصار منظمة مجاهدي خلق على أن السيد رجوي وفي حين كان على قيد الاحتجاز في السجن خلال سبعينيات القرن الماضي دوّن أطروحة سياسية في ١٥مجلدا من مجموعة من الفلاسفة السياسيين. كما يشدد أنصار منظمة مجاهدي خلق على عدم وجود مكتب تابع للمنظمة في دولة شيوعية أبدا. ومنذ عام ١٩٨٢ وإلى جميع الأعوام في ثثمانينيات القرن الماضي وبعدما صاغ المجلس الوطني للمقاومة دستوره، كان سجل منظمة مجاهدي خلق يضم سلسلة من القرارات والبيانات الصادرة عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية لغرض التخطيط لسير للدستور والانتخابات الحرة لفترة ما بعد الخميني وتقديم الحكم الذاتي للمناطق الكردية وتعيين «الحريات والحقوق للمرأة الإيرانية».

اتهام ١٠:

منظمة مجاهدي خلق لا تزال تحتفظ بالقابلية والنية للقيام بالأنشطة الإرهابية

وكما ذكر في المرفقات السابقة، لا تشير المصادر الحرة إلى قيام منظمة مجاهدي خلق بأعمال عنف بعد عام ٢٠٠١ أو ٢٠٠٢. وبالرغم من أن خلفية أعمال ونشاطات المنظمة لحد ذلك الحين تعد أمرا مهما، ولكن يتم التركيز هنا حول المعلومات الموجودة ذات الصلة باحتمال وجود نشاطات لمنظمة مجاهدي خلق ترتبط بالإرهاب منذ آخر أعمال العنف «المعروفة» التي ارتكبتها.

... في الحقيقة لا يوجد دليل دامغ في الوثائق المعلنة ولا السرية، يؤيد ويثبت استنتاجا أن منظمة مجاهدي خلق تحتفظ بنية القيام بالأنشطة الإرهابية.

استنتاج

إلى أي مدى ندرك حقيقة منظمة مجاهدي خلق؟

إجراء دراسة مركزة وفي نفس الوقت قصيرة في المصادر الاستخبارية باللغة الإنجليزية، لا تحول محلل السياسة الخارجية إلى اختصاصي في شؤون منظمة مجاهدي خلق. ويختم المؤلف هذه الدراسة دون أن يدعي بأنه «على حق» بشأن جميع – أو ربما أي واحد

مـــن – القضايا المتعلقة بمنظمة مجاهدي خلق. ولكن هناك اســـتنتاج واضح وصريح وهو أنـــه ومن الجوانب الهامة العديدة، من الصعـــب تطابق الكثير من الروايات والأوصاف حول منظمة مجاهدي خلق (والتي أطلقها وكررها [«هؤلاء»] الصحفيون والمفســـرون لسنين) مع النماذج والحقائق المعروفة التي ســـجلها ودرسها أكثر المنظمات الحكومية والعسكرية والصحفية ثقة. وبالنتيجة، ليســـت القضية أن المراقـــب المذكور «على حق» أم لا، كما لم يكـــن الآخرون على حق بقدر ما كانوا يظنون ويعتقدون. وبالتالي، إن إمكانية اعتماد الرأي العام عليها باعتبارها مصدرا للمعومات، أمر مشكوك فيه، وذلك حول هذه القضية في الأقل.

كما أن الأجهزة الاســـتخباراتية والأمنية الداخلية والقضائيـــة المتحدة أيدت ما قامت به المخابرات الإيرانية وباقي أجهزة النظام من جهود ســـرية وواســـعة طالت ســـنين من أجل إشـــاعة القصص الكاذبة والافترائية بشـــأن منظمة مجاهدي خلق في كل من أوروبا وكندا وأمريـــكا والعراق. وفي الحقيقة لـــو كانت هذه الاتهامات صحيحة ومن شـــأنها أن تؤيدها مؤسسة أو جميع المؤسسات، لما كان الأمر بحاجة إلى هكذا إجراءات معقدة.

ب . وثيقة تـأريخية

حقوق الأشرفيين على وفق معاهدة جنيف الرابعة

الحقوقي – صافي الياسري:

قال «خوان غارســـيه» الحقوقي الدولي البارز ومحامي سكان أشرف في مقابلة خاصة حول أهمية قرار المحكمة الإســـبانية بتولي دعاوى أشرف والأشـــرفيين: «إن أهمية قرار المحكمة الإسبانية تأتي من أنه يحمل وجهين، من الجانب الأول فهو يتعلق بالموقع القانوني لسكان أشرف حيث يثير سؤالا: "ما هي الحقوق التي يتمتعون بها؟"... المحكمة قضت بهذا الخصوص بشـــكل واضح حيث تقول إنهم أفراد محميون تحـــت اتفاقية جنيف الرابعة. لذلك بإمكان أي فرد أشـــرفي أن يفتح اتفاقية جنيف ويقرأ حقوقه فيها... تلك الحقوق التي يجب احترامها بشأنهم... [ونحن نعيد نشرها هنا إتماما للفائدة وبخاصة الفصل التاسع منها] وأما الجانب الثاني في قرار المحكمة فهو أن القرار يفهم المسؤولين العراقيين خلال فرض حقهم للسلطة والاستقلال، أنه يجب النظر إلى أن العراق قد وقع وبشكل طوعي هذه الاتفاقية، لذلك كان هناك تعهد طوعي وحر من جانب الحكومة العراقية الحالية ولا يفرق تسلســـلها الزمني فالحكومات تتوارث بعضها».

يذكر أن «خوان غارسيه» الحقوقي الدولي البارز ومحامي سكان أشرف في المحكمة الإسبانية كان مستشارا سياسيا للرئيس الشيلي الراحل «سالفادور اللندي» وكان يرافق الرئيس الشيلي اللندي في القصر أثناء قصف القوات العسكرية المؤتمرة بإمرة «بينوشيه» لهذا القصر. إنه محامي ضحايا دكتاتورية شيلي حيث أدت جهوده إلى اعتقال بينوشيه في لندن في عام ١٩٩٨. وهو حائز على الجائزة الدولية للنوبيل البديل لمساعيه الدؤوبة لرفع الحصانة عن الطغاة... وهو حاصل على شهادة دكتوراه القانون والعلوم السياسية من جامعة مدريد وجامعة سوربون الفرنسية. كما أنه مستشار المدير العام لـ«اليونسكو» وباحث في المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في فرنسا. وردا على سؤال على الوجه التالي: «ما هي الحقوق المنتهكة في إطار اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بسكان أشرف؟» قال غارسه: «مع الأسف انتهكت جميع حقوق أشرف بشكل ما... فحق الحرية في التنقل بمعنى من حقهم أن يدخلوا أشرف ويخرجوا منه بحرية... وحقهم في الحصول على العناية الطبية... انتهك وعلى وفق اتفاقية جنيف لا يجوز فرض أي قيود عليهم في حصولهم على العناية الطبية... بالإضافة إلى حقهم في التمتع بخدمات التغذية... فيما فرضت حاليا قيود على دخول المواد الغذائية إلى ليبرتي وأشرف من قبل... وحقهم في الملكية فالاتفاقية تحظر أي اعتداء وتدمير للممتلكات وتدافع عن حق الملكية. فيما ممتلكات سكان أشرف سرقت في بعض الأحيان ودمرت في أحيان أخرى... وكذلك تم تضييع حقهم في الحياة... هناك حظر لسوء المعاملة واحترام كرامة الإنسان، إلا أنهم يهددون بشكل مستمر عبر القصف الصوتي بالموت ويتعرضون للتعذيب النفسي وهذا يخالف اتفاقية جنيف... فيجب وقف هذه الأعمال فورا... وعلى الحكومة العراقية أن تحترم التعهدات التي أعطتها بحرية بالتوقيع على الاتفاقية».

وردا على سؤال نصه «ما هي الأدلة التي قدمتموها للمحكمة؟» قال المحامي غارسيه: «في بلد يتمتع بقضاة مستقلين يتعهدون بالقانون فقط، يجب مراجعتهم بالأدلة والوثائق... إن لم تكن هناك أدلة فإن المحكمة لا يمكن أن تقبل الشكوى. المحكمة وبعد عام من التأمل والعمل والدراسة لهذه الوثائق توصلت إلى القناعة بأنها تمتلك الأهلية للنظر في شكوى عوائل سكان أشرف... إن هذا الأمر يثبت أمرين: الأول، أن الأسس الحقوقية خاصة اتفاقية جنيف قوية جدا ولو لم يكن الأمر كذلك لرفضت المحكمة الشكوى وعليّ أن أقول إن هذا الأمر لم يكن نتيجة مجرد الحديث مع المشتكين والمحكمة وإنما كان هناك طرف ثالث وهو النيابة العامة في وزارة الداخلية وهي نيابة مستقلة عن الطرفين أي عن القضاة وعن الحكومة.

والثاني أن النيابة الإسبانية قبلت التحليل القضائي وجدية الوثائق والأدلة المعروضة.

وسـئل المحامي غارسه «لماذا تتابع المحكمة الإسـبانية هذا الملف الذي لا يخصها؟» فأجاب قائلا: «هناك عدة أبعاد يجب أخذها بنظر الاعتبار... فمن جهة، فإن المجتمع الدولي بتبنيه اتفاقية جنيف قبل أكثر من ٥٠ عاما قد توصل إلى نتيجة أن خرق الاتفاقية لا ينحصر على الشـخص الذي انتهكت حقوقه أو على الحكومة التي خرقت هذه الحقوق وإنما يشـمل جميع مكونات المجتمع الدولي. جميع الدول الموقعة أي غالبية دول العالم لاسـيما العراق، إنهم متعهدون بأن خرق الاتفاقية في بلد ثالث يخص جميع الموقعين في إطار الاتفاقية. فعلى الأجهزة القضائية للدول الأعضاء أن تقوم بملاحقة التجاوزات التي حصلت في البلد الثالث. لذلك فهذا واجب على عهدة إسـبانيا كبلد موقع على الاتفاقية والدول الأخرى مثل الأرجنتين والبرازيل والسويد وأي بلد آخر أثير على هذه التجاوزات... هذه هي قوة سكان أشرف... إنهم متمتعون بقوة القانون الذي يقف بجانبهم... ما هو غير مفهوم هو أن المسؤولين العراقيين ومن خلال عدم احترام هذه الحقوق يورطون أنفسـهم شخصيا وهذا ما يستوجب مساءلتهم أمام الدول الموقعة على الاتفاقية... ولهذا تقول الحقوق الدولية والمحكمة الإسبانية يا سادة القضـاة العراقيين إن لكم حقوقا وعليكم واجبـات وأولويات في التحقيق بهذا الخصوص... هذا لا يقبله الشـك... وقالت المحكمة: "هذه هي الشـكوى التي اسـتلمتها ووجدتها جدية وموثقة"... أنقلها إليكم أيها القضاة العراقيين عبر القنوات الدبلوماسية حتى تقولوا لي هل فتحتم ملفا؟ وما هي نتائج تحقيقكم؟ إذن نرى أن هناك مراعاة كاملة لمبدأ السـيادة الوطنية والاسـتقلال العراقي... السـلطات العراقية... ردت ولكن الرد لم يحصل مع الأسف كما هو مطلوب قانونا لأن الرد الذي وصل المحكمة الإسبانية كان ردا غامضا للغاية حيث قالوا إننا بدأنـا التحقيق ولكن لم يقولوا من قام بالتحقيق ومـا هي نتائج التحقيق لذلك كان الرد غير كاف... ومـن جانب آخـر علمت المحكمة عبر تقارير المقررين للأمـم المتحدة والمنظمات الأخـرى والوثائق الأخرى أنه لم يكن هناك تحقيـق قضائي حقيقي في العراق... لذلك وبعد ما منحت فرصة للمسؤولين العراقيين لمدة عام للرد على هذا السؤال ونظرا إلى أنه لم يكن هناك رد مقنع، فالمحكمة الإسبانية قررت وبموافقة النيابة أن تباشر بنفسها التحقيق، وأول خطوة هي أن يتم استدعاء المتهمين بارتكاب الجريمة وقالت المحكمة لهذا المتهم أنه يجب أن يمثل أمام المحكمة في ٨آذار/ نيسـان المقبل وأن يدافع عن نفسـه وإعطاء أي توضيح بشـأن ذلك... وإن عدم المثول أمام المحكمة سـتترتب عليه اعتباره مطلوبا للعدالة... إذن بصرف النظرعن تأثير التغيير في القوانين الإسـبانية الداخلية وتحديد مجال العمل لأجهزة

القضـــاء على عمل هذه المحكمة الذي يعتبر أمرا أبعد مـــن الوجاهة الخاصة لهذه المحكمة ولكن فيما يتعلق بحقوق السكان هناك جهازقضائي مستقل أكد على حقوقهم كأفراد محميين طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة».

وقال غارسه:

«إن رسالة هذه المحكمة لســكان أشرف وعوائلهم هي أن العالم لم ينسهم... الصحراء مترامية الأطراف إلا أنهم لم يتيهوا ولو أنهم محاصرون ولكن هناك قوانين؛ القانون العراقي والقانون الدولي فلهم حقوق يجب احترامها... وإذا لم تراع المحكمة العراقية القانون بشكل فاعل فإن القانون الدولي يحمي حقوقهم... الرســالة هي أن ما حصل لكم تم إبلاغه للجميع واعتبــر تعديا على الحقــوق الدولية... ومن وجهة نظر الحقوق الجزائية الإســبانية إن ما حصل في أشــرف والآن في ليبرتي من الحصار وخرق الحقوق الأولية يعتبر "جريمة ضد المجتمــع الدولي"... وبرغم مرور عام ونصــف على حدوثها، لا تزال قضية جريمة اقتحام مخيم «أشــرف» في محافظة ديالى الذي يضم ٣٤٠٠لاجئ إيراني من قبل قوات عســكرية تابعة لمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي في يومي ٢٨ و٢٩تموز/ يوليو ٢٠٠٩، تشــهد تطورات جديدة وفقا لإفادات الشــهود والأدلة المقدمة إلى رئاســة المحكمة الإسبانية التي أقيمت فيها الدعوى القضائية.

وفــي تطور بالغ الأهمية، أمرت المحكمة الإســبانية باســتدعاء المقدم "عبدالحســين الشــمري" على خلفية تورطه بالاشــتراك فــي قتل ١١لاجئا إيرانيــا وإصابة ٤٠٠آخرين واعتقال ٣٦ وتعذيبهم بوحشــية. وجــاء في نص القرار: "كخطــوة أولى، من الضروري إصدار إنابة قضائية دولية لجمهورية العراق من أجل توصيل هذا القرار إلى المشتكى عليه، عبد الحســين الشمري وتبليغه الشكوى المقامة ضده واستدعاءه للمثول أمام هذه المحكمة، في تمام الساعة العاشرة صباحا من ٨آذار/ مارس ٢٠١١، من أجل التعبير عن تصريحاته. (وتدوين إفادته قانونيا بحسب الإجراءات القضائية المرعية) ".

إن أهمية هذا القرار تأتي من كون المرتزقة الذين اقتحموا المخيم بهذه الطريقة الهمجية المفرطة في القســوة يتلقون أوامرهم من المقدم الشمري وهذا الضابط يتلقاها من المالكي، والمالكي بدوره يتلقاها من طهران.

ومن هنا فإن هذه السلســلة تنتهي إلى أكبر مافيا فاشــية دينية في العالم أرهبت شعوب المنطقة وزعزعت الأمن العالمي ســواء بدعم الإرهاب بطرق مباشرة وغير مباشرة، أو من

خلال ســـعيها لتصنيع القنبلة النووية التي تشـــبع الطموحات المنحرفة للولي الفقيه وزمرته المعممة بالكراهية والحقد على البشرية.

لقـــد توجهت هذه المافيا بكل ثقلها وإمكانياتها نحو إبادة ٣٤٠٠لاجئ إيراني ينتمون إلى منظمـــة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة ويقيمون فـــي المنفى منذ أكثر من ٢٥عاما، بعد أن تركوا ديارهم ومنازلهم ومصالحهم وأعمالهم وســـلكوا طريـــق النضال ضد الدكتاتورية الجاثمة على أنفاس الشـــعب الإيراني منذ استحواذ الخميني المقبور على السلطة. لقد أقرت المحكمة الإســـبانية بشرعية وقانونية حق اللجوء لسكان أشرف في العراق، وهذا ما يترتب عليه جملة من الالتزامات القانونية التي يتوجب على الحكومة العراقية الالتزام بها ومعاملة هؤلاء اللاجئين في ضوئها وبخلاف ذلك سيجد القائمون على السلطة في العراق أنفسهم في موضع المساءلة القانونية في المحاكم الدولية.

لقد أكد الحكم الصادر عن المحكمة الإسبانية: "إن جمهورية العراق أعطت موقعا قانونيا يفوق الحدود العراقية لسكان مخيم أشرف، أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، في عام ١٩٨٦، وفي ٢تموز/ يوليو عام ٢٠٠٤ تم إعطاء موقع «الأشـــخاص المحميين» في إطار معاهدة جنيف الرابعة من قبل القوة المحتلة، الولايات المتحدة الأمريكية، العاملة تحت ولاية القـــرار ١٥٤٦ الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٨حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)".

وأضاف حكم المحكمة الإســـبانية يقول: "بشـــأن الأفعال موضوع الشكوى التي بدأ هذا الإجراء بشـــأنها والتي وقعت في ٢٨ و٢٩تموز/ يوليو ٢٠٠٩ ضد الأشـــخاص المحميين ســـكان مخيم أشرف، فيمكننا أن نجد العناصر المكونة الثلاثة التي تسميها المادة الثالثة من معاهدة جنيف الرابعة «معاملة غير قانونية»، والتي يصنفها قرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا في ١٤كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ «قضية كوبريسكيك» ".

إن الجهل القانوني للقائمين على السلطة في العراق وعلى رأسهم رئيس الوزراء نوري المالكـــي، أوقع المتورطيـــن في الهجوم على اللاجئين الإيرانيين العزل في مشـــكلة قانونية لامجال للخروج منها بأســـاليب ملتوية أو بالتحايل على القانون على طريقة تلاميذ مدرســـة الملالي.

لقد استســـهل المالكي الهجوم على أشـــرف ظنا منه أن العالم غابـــة تعتمد مبدأ "البقاء للأقوى" ولم يخطر في باله (أو لم يكن من بين ما تعلمه وهو يشـــغل أعلى منصب في دولة

العـــراق الجديد) أن هناك مجلس الأمن الدولي والأمـــم المتحدة و"هيومن رايتس ووتش"، والأهم والأخطر من ذلك على المالكي وعلى عملاء الملالي هو "محكمة العدل الدولية" ».

هذه هي إفادة محامي ســـكان أشـــرف فضلا عن تفاصيل أخرى لم يتكلم عنها ولكن من المتوقع أن يطرحها خلال المحاكمة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الفردية وسوء المعاملة من قبل القوات العراقية المكلفة حماية مخيم أشرف.

والآن لننظر في الموقف القانوني الدولي من عناصر مجاهدي خلق واستحقاقاتهم:

بعـــد احتلال العراق وفرض المحتلين في حينها ما أســـمي بمجلـــس الحكم المحلي الذي مازالت حكومة العراق تنظر بمنظاره الداكن السيء الباطل إلى العديد من الأمور ومن بينها مسألة لجوء عناصر من منظمة مجاهدي خلق إلى العراق وهو ما يجرنا إلى مناقشته الآن. وكانت قد اختلفت الرؤية بين عدد من أعضاء مجلس الحكم حول الموقف من وجود عناصر منظمـــة مجاهدي خلق علـــى الأرض العراقية برغم أن المجلس أصدر قرارا بهذا الشـــأن، ويـــرى العديد من الحقوقيين المتخصصين إن هذا القرار يحتمل الكثير من الطعون القانونية والشرعية.

المضامين

علـــى وفق رأيي أنا الكاتـــب والقانوني العراقي «صافي الياســـري» أقبل أية إضافة أو حذف أو قبول أو نقض، شـــريطة أن يكون قانونيا وأقبل أي جرح أو تعديل أيضا ضمن ذات الاشتراط.

المقدمة

مجاهدو خلق لا يعدون مقاتلين للأسباب التالية:

أ- هم ليسوا منتسبين للقوات المسلحة لأي من أطراف النزاع في العراق.

١- مجاهدو خلق ليســـوا من أفراد مجاميع غير نظامية (كوماندوس) تابعة للقوات المسلحة

لأي طرف من أطراف النزاع.

٢- بما أن عناصر مجاهدي خلق ليسوا أفراد جيش نظامي أو مجموعة نظامية تابعة لجيش أحد من أطراف النزاع فلا حاجة لمناقشة موقعهم لإحراز الشروط التي تحدد «المقاتل» في ضوء قوانين الحرب.

٣- بسبب موقعهم وكونهم غير مقاتلين، فإن مجاهدي خلق لا يندرجون في إطار أسرى الحرب.

٤- حتى لو اعتبر مجاهدو خلق أسرى حرب فإنه وبسبب انتهاء العمليات العسكرية في العراق يتوجب إطلاق سراحهم فورا.

ب- بموجب اتفاقية جنيف يعد مجاهدو خلق مدنيين.

١- الاستناد إلى اتفاقية جنيف الرابعة حول الموقع الراهن (احتلال العراق).

٢- مبدئيا وطبقا لاتفاقية جنيف الرابعة يعتبر جميع أفراد مجاهدي خلق «أفرادا خاضعين للحماية» (محميين).

٣- هناك أعضاء في مجاهدي خلق لا يمكن تصنيفهم «أفرادا خاضعين للحماية» بموجب قوانين جنيف وهم:

١) أعضاء في منظمة مجاهدي خلق لهم جنسية القوة المحتلة.

٢) أعضاء في مجاهدي خلق لهم جنسيات الدول غير الخاضعة لقوانين جنيف.

٣) أعضاء في مجاهدي خلق لهم جنسيات الدول المشاركة في النزاع.

٤) القضية الخاصة بالمجاهدين ذوي الجنسية المزدوجة.

٥) القضية الخاصة بالمجاهدين الذين لا جنسية لهم.

٦) صنوف إجراءات الحماية الموجودة الخاضعة لقوانين الحرب للمجاهدين الذين لا يعتبرون – أفرادا خاضعين للحماية «محميين» – بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ج- صنوف الحماية التي تقدم للمجاهدين بصفتهم مدنيين طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة:

١- الحماية العامة.

٢- المادة ٤٨: حق مجاهدي خلق في مغادرة الأراضي العراقية.

٣- المادة ٤٩: الفقرات ١ و٢ تمنع نقل وترحيل مجاهدي خلق إلى البلدان الأخرى وبخاصة إيران.

٤- المحدودية الحقوقية لقوة الاحتلال في إيقاف أو محاصرة مجاهدي خلق.

الاستنتاج

المقدمة

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (PMOI) التي سنسميها في ما يتبع اصطلاحا بالمجاهدين، تم تأسيسها عام ١٩٦٥ بهدف إسقاط نظام الشاه الدكتاتوري وفي عام ١٩٧٩ تحالفت المنظمة مع قوى أخرى في الثورة الإيرانية. وبعد سنوات شن نظام الحكم تعبئة عسكرية وهجوما انتقاميا على المجاهدين أدى إلى اعتقال غاشم لما يقرب من مائة ألف منهم وتم إعدام ما ينوف على ٣٠ألفا من هؤلاء المعتقلين!! آنذاك هرب غالبية المجاهدين إلى المنفى الأوروبي، وفي عام ١٩٨٦ أسسوا معسكرات لهم في العراق بالاتفاق مع الحكومة العراقية، وكان وما يزال هدفهم المعلن هو إسقاط نظام الحكم في إيران.

وقد تم تشكيل جيش التحرير الوطني الإيراني في حزيران عام ١٩٨٧ في مقراتهم في العراق وشنوا مئات الهجمات العسكرية ضد الجيش الإيراني انطلاقا منها ولم يتدخل المجاهدون في حرب الخليج من (١٩٩١ - ١٩٩٠) ولم يشاركوا في أية عملية عسكرية لصالح أي طرف من طرفي النزاع. وقبل اندلاع المواجهة العسكرية عام ٢٠٠٣، أعلن المجاهدون عن حيادهم فيها مؤكدين أنهم سيبقون داخل ثكناتهم. وفي ذلك الحين وبعد انتهاء الحرب جمعت القوات الأمريكية المجاهدين في معسكر أشرف وتم نزع أسلحتهم.

إن هذا التعليق القانوني يهدف إلى تسليط الضوء على الموقع القانوني لأعضاء منظمة مجاهدي خلق الذين يعيشون حاليا على الأراضي العراقية. وبموجب التفسير الرسمي لاتفاقية جنيف الرابعة (الفصل التاسع) فإن ضرورة تحديد الموقع القانوني للأشخاص في عهد مواجهة عسكرية تعد «مبدأ قانونيا عاما» تتضمنه اتفاقيات جنيف الأربعة التي وضعت أسسها عام ١٩٤٩ والتعديلات التي أجريت عليها في ١٩٧٧ وفي بداية الألفية الثالثة.

«كل شخص وقع في يد العدو فإن القوانين الدولية تقضي بضرورة تحديد موقعه؛ فهو إما أسير حرب وفي هذه الحالة يخضع لمفاد الاتفاقية الثالثة، وإما مدني وهو بذلك يخضع

لمفاد الاتفاقية الرابعة، أو هو من الكادر الطبي في القوات العسكرية وفي هذه الحالة يخضع لمفـــاد الاتفاقية الأولى، وليس هناك موقع وســـط ولا يجوز لمـــن وقع في يد العدو أن يكون خارجا عن القانون».

ونحن نرى أن هذا هو الحل المرضي الذي لا يؤدي إلى ارتياح البال وحســـب، وإنما هو مرض من الناحية الإنسانية بالدرجة الاولى.

إن الحجر الأساس لمباديء قوانين الحرب هو الفارق الجوهري بين المقاتلين والأشخاص المدنيين، وهـــذه النظرية القانونية تدعي أن المجاهدين يجـــب ألا يتم اعتبارهم مقاتلين بل على وفق واقعهم فإنهم مدنيون وليســـوا طرفا في النزاع وهم إلى ذلك وعليه يستحقون كل الخدمات التي تنص عليها الاتفاقية.

الدلائل التي يستنتج منها أن المجاهدين لا يعدون مقاتلين

إن الأداة القانونيـــة المتعلقة بهـــذا الموضوع هي البروتوكـــول الاضافي(١) الذي دون عـــام ١٩٧٧ ضمن ما عرف بتعديلات «لاهاي» واتفاقيـــة جنيف الثالثة. وهنا يجب التأكيد أن المحتـــل (الولايات المتحدة الأمريكية) لم تصـــوت على هذا البروتوكول وحيث أن المواد المشـــار إليها فيه خاصة بتحديد مفهوم المقاتل في ظل قوانين الحرب فإن الولايات المتحدة لم تعترض على هذا التحديد.

وعـــلاوة على ذلك فإن تحديد مفهوم المقاتل في البروتوكول الإضافي(١) يأتي انعكاســـا للقوانين الدولية العامة في هذا المجال ولذلك يعد ملزما لجميع الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

وطبقـــا للمادة ٤٢ من البروتوكول الإضافي(١) فإن تطبيق قوانين الحرب يتطلب اعتبار «أفراد القوات المســـلحة لكل من أطراف النزاع، مقاتلين» (بروتوكول جنيف المضاف إلى اتفاقيـــة ١٢آب/ أغســـطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المســـلحة الدولية في ١٧كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧).

وكما ســـيتم إيضاحه في تفســـير البروتوكول فإن «جميع أعضاء القوات المســـلحة هم مقاتلون وأن أعضاء القوات المســـلحة فقط هم المقاتلون وليس غيرهم» (ساندوز وآخرون – eds – تفســـير البروتوكول الإضافي في ٨حزيران/ يونيو ١٩٧٧ اتفاقية جنيف ٢١آب/ أغسطس ١٩٤٩ اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهو التفسير الذي سنسميه فيما بعد بتفسير

البروتوكول الاضافي(١)).

وتقول المادة ٤٣: «إن أعضاء القوات المسلحة لطرف من النزاع – غير الكادر الطبي والقساوسة الذين يخضعون لمفاد المادة ٣٣ للاتفاقية الثالثة – هم مقاتلون أو بعبارة أخرى هم الذين يحق لهم أن يشاركوا مباشرة في الصدام المسلح».

إن تحديدا دقيقا لعبارة «أعضاء القوات المسلحة لطرف من النزاع» يوجد في المادة ٤٣(١) من البروتوكول الاضافي(١) ونص على ما يلي:

«إن أعضاء القوات المسلحة لطرف من النزاع هم جميع القوات المسلحة المنظمة (النظامية) والمجموعات أو الوحدات الخاضعة لقيادة شخص مسؤول يمثل أحد أطراف النزاع في ما يتعلق بأعمال القوات الخاضعة لقيادته؛ حتى إذا كان طرف النزاع ممثلا عن حكومة أو سلطة أو قوة لا يعترف بها الطرف الآخر للنزاع. فمثل هذه القوات المسلحة الخاضعة لنظام تدريبي داخلي تضمن الالتزام بتطبيق القوانين الدولية فيما يتعلق بالنزاع المسلح». لذلك فإن هناك مجموعتين يعتبر المنتسبون إلى أي منهما مقاتلين:

١- أفراد المجموعة المتعلقة بالقوات المسلحة لأي طرف من أطراف النزاع.

٢- المجاميع غير النظامية الأخرى العائدة للقوات المسلحة لطرف في النزاع.

وهنا تؤكد الفقرات التالية أن المجاهدين لا يمكن اعتبارهم مقاتلين في كلتا الحالتين المذكورتين:

١- المجاهدون ليسوا أعضاء في القوات المسلحة النظامية لطرف في النزاع.

٢- المجاهدون ليسوا أعضاء في المجاميع غير النظامية الأخرى العائدة للقوات المسلحة لطرف في النزاع.

لقد استخدمت مفردات مختلفة لتحديد وتصنيف المقاتل في الآلية القانونية، فإن المادة ٤٢(A) لاتفاقية جنيف الثالثة تشير إلى أعضاء الميليشيات والجنود المتطوعين، أو أعضاء حركة مقاومة منظمة، كما تشير المادة ٤٣(١) للبروتوكول الإضافي إلى مجاميع ووحدات، أن كون هذه المجاميع غير النظامية مجاميع محرزة للشروط أمر غير وارد هنا، لأن الأمر المهم في اعتبار المقاتلين أنهم يندرجون في إطار قوانين الحرب هو كونهم منتمين أو تابعين لطرف في النزاع.

أ) المجاهدون ليسوا تابعين للجيش العراقي

إن فكرة (الانتماء) إلى طرف في النزاع قد تم التعبير عنها في الآلة القانونية بأساليب مختلفة، ولذلك استفادت المادة ٤١(A) لاتفاقية جنيف الثالثة من الصيغة (العبارة) التالية:«أفراد الميليشيات أو الجنود المتطوعون ومنهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة التابعة لطرف في النزاع». أما المادة ٤٢(A) لاتفاقية جنيف الثالثة فهي تتحدث عن سائر الميليشيات وأفراد سائر الجنود المتطوعين ومنهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة التابعة لطرف في النزاع. وأخيرا تشير المادة ٤٣(١) للبروتوكول الإضافي(١) إلى جماعات ووحدات خاضعة لقيادة القوات المسلحة التابعة لطرف في النزاع سواء كان أعضاء هذه المجاميع غير النظامية يشكلون جزءا تابعا لقيادة طرف في النزاع المسلح أم خاضعا لها لا يختلف الأمر؛ إن المهم هو نوع من التبعية بين المجاميع غير النظامية والجيش النظامي التابع لطرف في النزاع المسلح.

والمجاهدون على هذا ليسوا (تابعين) أو جزءا من الجيش العراقي؛ إن المجاهدين لم ينضموا قط إلى الجيش العراقي بل ظلوا مستقلين دوما وبكامل استقلاليتهم تعاملوا مع الأحداث وكان النظام العراقي السابق قد سبق له أن اعترف بهذه الاستقلالية التي كانت الشرط الأساس لوجودهم في العراق.

وفيما يلي تفسير المادة الرابعة لاتفاقية جنيف الثالثة:

المادة ٤٣(٢) البروتوكول الإضافي(١) تتحدث عن القوات المسلحة المنظمة فيما تتحدث المادة ٤١(A) وبوضوح أكثر إلى القوات المسلحة وفي الحقيقة فإن المادتين تشيران إلى القوات المسلحة المنظمة لبلد في حالة حرب.

وأولا: لاشك في أن المجاهدين لا يجوز اعتبارهم قوات منظمة لجيش، بل المجاهدون يشكلون مجموعة ثائرة مكونة غالبيتها من الإيرانيين الذين لا صلة رسمية لهم إطلاقا بالجيش العراقي. وكما سيتم بحثه لاحقا فإنهم ليسوا جزءا من الجيش النظامي العراقي وليسوا مندمجين فيه وليسوا جزءا من السلم القيادي في الجيش العراقي، لأنهم يدربون أنفسهم بأنفسهم ويمتلكون أسلحتهم الخاصة وسوف نبحث هذه المواضيع بالتفصيل تباعا.

ثانيا: لايجوز اعتبار المجاهدين أفراد جيش عائد إلى «طرف في النزاع». إن المادة الثانية لاتفاقية جنيف الثالثة تحدد «أطراف النزاع» بالقول: «إن هذه الاتفاقية تشمل جميع الحروب المعلنة أو النزاعات المسلحة بين قوتين أو عدة قوى متخاصمة حتى أن لم يعترف

أحد الطرفين بالحالـــة الحربية». وفيما يتعلق بالحالة الراهنة فإن طرفي النزاع هما العراق والولايات المتحدة الأمريكية ومعها تحالف الراغبين كما يسمى.

ثـــم أن المجاهدين أعلنوا منذ بداية النزاع بين الطرفين المشـــار إليهما، أنهم ســـيبقون محايدين وذلك ما أكدته رســـالتهم التي بعث بها الســـيد «محمد سيد المحدثين» رئيس لجنة الشـــؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانيـــة (NCRI) التحالف الذي يضم منظمة مجاهدي خلق، إلى وزير الخارجية الأمريكي في حينها «كولن باول» في ٤شـــباط/ فبراير ٢٠٠٣. كما بعث سيد المحدثين برسائل مماثلة إلى كل من وزير الخارجية البريطاني في حينها «جاك ســـترو» في ٢٥شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ووزير الخارجية الفرنسي «دومنيك دي فيلبـــان» أواخر شـــباط / فبراير ٢٠٠٣ ونائب المستشـــار ووزيـــر الخارجية الألماني «فيشر» في ٢٣شـــباط/ فبراير ٢٠٠٣، وقد أشير في جميع الرسائل إلى أن المجاهدين لن يخوضوا النزاع الذي نشب بين التحالف والعراق لصالح أي من الطرفين!!

نعـــم، «من الأمور الحيوية أن تكون هناك علاقة حيوية واقعية وموضوعية بين مقاومة منظمـــة وطرف معني بالقوانين الدوليـــة وهو في حالة حرب، لكن وجود مثل هذه العلاقة لا يكفي لاعتبارها مندمجة ضمن هذا الطرف. وإذا كانت العمليات الحربية من النوع الذي يحدد وبوضوح طرف النزاع الذي تقاتل المقاومة لحســـابه فإن هـــذه العلاقة قد تترجم إلى العمل الملموس في إطار اتفاق ضمني) (تفسير «ICRC» الصليب الأحمر الدولي لاتفاقية جنيف الثالثـــة ١٩٥٨– ص٥٧). ومن المؤكـــد أن هناك علاقة حقيقية بيـــن المجاهدين والعراق بخاصة في ما يتعلق بمواقع مقراتهم في العراق ولكن هذه العلاقة تبقى في إطار المواصفات العادية والفعلية لعلاقة حسن الجوار ليس غير ولا تعد قانونا أساسا لأية فكرة تبعية.

وفي أحد الهوامش يضيف تفسير للمادة الرابعة لاتفاقية جنيف الثالثة أن «اتفاقية ضمنية ناتجة عن عملية عســـكرية قد يتم التعبير عنها عبر تســـليم التجهيزات والمستلزمات مثلما كان شائعا على نطاق واسع إبان الحرب العالمية الثانية بين المتحدين وشبكة المقاومة التي كانت تعمل في البلدان الممحتلة – الهامش ٢٤». أما في الحالة الراهنة فإن العراق قد سلم تجهيزات ومســـتلزمات للمجاهدين مع أن عملية التسليم هذه لم تتم في إطار النزاع المسلح الحالي مع قوات التحالف، بل تمت بهدف محدد هو تغيير النظام في إيران.

وعـــلاوة على ذلك فإن المجاهدين يتلقون التدريب من أعضاء منظمتهم وأن جزءا كبيرا مـــن تجهيزاتهـــم ومعداتهم يأتي من الغنائم التي اســـتولوا عليهـــا أو انتزعوها من الجيش

الإيرانـــي أو من مشـــترياتهم الخاصة من بلـــدان خارجية. وهنا نقول إن تســـليم المواد أو التجهيـــزات لا يمت بصلة لجوهر النزاع بين قوات التحالف والعراق. والذي يعزز هذا القول هو أن هذه المواد والتجهيزات والمعدات لم يتم استخدامها ضد قوات التحالف إطلاقا!!

ب) لا سيطرة عملية إطلاقا للعراق على نشاطات المجاهدين

لتحديد ما إذا كان المجاهدون جزءا من المجموعات غير النظامية التابعة للجيش العراقي أم لا، قد تكون دراسة الشروط المحددة في مفاد مسؤوليات الدول لتحديد المخالفات الدولية أمرا يسهم في ذلك.

على سبيل المثال فإن هذه هي عملية تجزئة وتحليل أعدها القانوني «إيريك دافيد» تحت عنوان مباديء حقوق النزاعات المســـلحة (بروكســـيل بروبلانت، ٢٠٠٢ – المجلد الثالث، ص ٤٢٣ وص ١٤٤). علما أن هذا التفسير والانطباع لا ينطبق في معرض القياس إلا على المجاهدين فقط لأنهم لم يرتكبوا أية مخالفة دولية.

وقد قامت لجنة الحقوق الدولية بدراسة هذا الموضوع في المادة الأخيرة (المادة الثامنة) حول مسؤوليات الدول حيال المخالفات القانونية:

«بموجب القوانين الدولية لا يمكن اعتبار أي شـــخص أو مجموعة من الأشخاص أعمالا حكومية، إلا أن يعمل ذلك الشـــخص أو تلك المجموعـــة فعلا على وفق أوامر الحكومة التي تقود تلك الأعمال».

إن فكرة «الســـيطرة» أو «المراقبـــة» التي قد تفرضها حكومة مـــا على أعمال فئة أو مجموعة قد تمت دراســـتها ومناقشـــتها بشـــكل أكثر تفصيلا بخصوص «نيكاراغوا» أمام محكمة لاهاي الدولية (I.C.J). أما السؤال الذي كان يجب حسم القرار بشأنه فهو كالتالي:

«هـــل العلاقة بين "الكونتـــراس" والحكومة الأمريكية كانت قد وصلـــت حدا يمكن بها استخدام التبعية في جانب والسيطرة في جانب آخر لوصف "الكونتراس" بأنهم أعضاء في إدارة الولايات المتحدة الأمريكية أو عناصر تابعة لتلك الإدارة؟!».

وفيما يأتي دلائل المحكمة حول السيطرة العملية:

تـــرى المحكمة أنه ثبت أن قوة «الكونتراس» كانت فـــي فترة من الزمن في الأقل تابعة للولايـــات المتحدة الأمريكية بحيث أنه لم تكن لها إمكانية لممارســـة نشـــاطاتها الصعبة أو

علملياتها العسكرية أو شبه العسكرية الهامة من دون الدعم الشامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا الاستنتاج أهمية جوهرية في الموضوع الراهن، وبرغم ذلك لم يتم آنذاك تقديم دلائل وشواهد مباشرة لإثبات هذا الدعم في كل نشاطات الكونتراس أو جزء ملحوظ ومهم منها ومن المحتمل أنه لا يمكن تقديمها في جميع الحالات، إلا أنه يكفي للمحكمة أن تؤكد أن مدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الكونتراس كما تم إيضاحه آنفا يكمن في صلب الموقع الذي تقع فيه الكونتراس بالنسبة للإدارة المذكورة (المصدر السابق – ص ٦٣). المحكمة على هذا توصلت إلى القناعة (الفقرة ١١٠) بأن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل وتنظيم وتدريب الكونتراس وتزويدهم بالتجهيزات والمعدات والمستلزمات واختيار الأهداف العسكرية أو شبه العسكرية والتخطيط التام لعملياتهم، حتى إذا كانت متميزة أو حاسمة وبالاعتماد على الوثائق التي حازتها المحكمة لاتكفي في حد ذاتها لإسناد نشاط الكونتراس خلال فترة العمليات العسكرية أو شبه العسكرية في «نيكاراغوا» إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن جميع اشكال المشاركة الأمريكية التي ذكرت آنفا وحتى السيطرة العامة من قبل حكومة مسؤولة عن أعمال قوة ذات تبعية شديدة لها لا تعني تلقائيا وبدون مزيد من الدلائل والمؤشرات أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن توجيه وتمرير المخالفات في مجال حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية التي تدعيها الحكومة الشاكية، لأن أعضاء الكونتراس كان يمكنهم ارتكاب مثل هذه المخالفات بمنأى عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية.

فإذا أراد أحد تحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الحقوقية عن مثل هذه الأعمال فعليه مبدئيا أن يثبت أن الإدارة الأمريكية كانت تسيطر سيطرة فعلية فعالة على العمليات العسكرية وشبه العسكرية خلال الفترة المنظورة التي جرت فيها المخالفات المدعاة.

وهنا يرتبط استنتاج المحكمة بمفاد السؤال بأنه هل كانت للعراق أية سيطرة على المجاهدين؟؟ ويبدو أنه ولإثبات كون أعمال المجاهدين بمثابة أعمال العراق (أو الجيش العراقي) هناك حاجة إلى إثبات كون العراق «قد وجه أعمال ونشاطات المجاهدين أو تدخل في تنفيذها وتمريرها» أو بعبارة أخرى أن ما لا بد من إثباته قانونيا هنا هو أن العراق كانت له سيطرة فعالة على العمليات العسكرية و شبه العسكرية التي نفذها المجاهدون ولا يكفي القول إن العراق قدم لهم مساعدات حتى بمفهوم التبعية الشديدة وهو ما لم يقم عليه دليل لإثبات ذلك، وبموجب الحكم الصادر عن المحكمة فإن مشاركة العراق حتى لو كانت متميزة

وحاســـمة في تمويل وتنظيم وتدريب المجاهدين و(توفير المعدات والمستلزمات لهم) علاوة على (اختيار أهدافهم العســـكرية وشبه العسكرية والتخطيط التام لعملياتهم) وهو ما لم يكن في حيز الإمكان إثباته ونورده افتراضا، لا يكفي بحد ذاته لإســـناد أعمال المجاهدين قانونيا للعراق.

[أنظر نظرية دفاع «البروفيســـور شريف بسيوني» القانوني الدولي المصري الأمريكي الجنسية والتي نشرتها في كتابي الذي حمل عنوان منظمة مجاهدي خلق والعراق].

ج . وثيقة قانونية

الأشرفيون ومعاهدة الإبادة الجماعية الدولية

الحقوقي - صافي الياسري

تعرض عناصر منظمة مجاهدي خلق اللاجئون بحكم الأمر الواقع إلى العراق (Defacto) بحسب التوصيف القانوني لمركزهم القانوني في العراق، لعدة هجمات مباشرة من قبل القوات الحكومية العراقية والميليشيات المسلحة التابعة إلى إيران، أدت إلى جرائم إبادات جماعية، وينطبق عليها هـــذا الوصف بكل المعايير التي جرى التعـــارف والاصطلاح القانوني عليها في لوائح الأمـــم المتحدة وتعريفاتها. وقد وقعت الأمم المتصالحـــة على منع جريمة الإبادة الجماعيـــة على قوانين ملزمة دوليا تعاقب عليها، والعـــراق واحد من البلدان الموقعة على هذه القوانين وقد تعرض عناصر منظمة مجاهدي خلق على أراضيه وبتواطؤ حكومته لمثل هذه الجرائم. الأمر الذي يســـتلزم تطبيق قوانين المنظمة المشـــار إليها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيـــة والعقوبات المنصوص عليها قانونا بصددها والتي تمت المصادقة عليهـــا ابتداء من ١٩٤٨/١٢/٩ حيث أقرت وعرضت للتوقيع وللتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة ٢٦٠ – ألف (د – ٣) المؤرخ في ٩كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

تأريخ بدء النفاذ: ١٢كانون الثاني/ يناير ١٩٥١

وطبقا للمادة الثالثة عشرة، فإن الأطراف المتعاقدة،

إذ تـــرى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارهـــا ٩٦(د – ١) المؤرخ في ١١كانون الأول/ ديســـمبر ١٩٤٦، قـــد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمـــة بمقتضى القانون الدولي، تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن.

وإذ تعترف بأن الإبادة الجماعية قد ألحقت، في جميع عصور التأريخ، خسائر جسيمة بالإنسانية، وإيمانا منها بأن تحرير البشرية من مثل هذه الآفة البغيضة يتطلب التعاون الدولي، تتفق على ما يلي:

المادة الأولى:

تصادق الأطراف المتعاقدة على الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها.

المادة الثانية:

في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ- قتل أعضاء من الجماعة

ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة

ج- إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا

د- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة

ه- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى

المادة الثالثة:

يعاقب على الأفعال التالية:

أ- الإبادة الجماعية

ب- التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية

ج- التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية

د- محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية

ه- الاشتراك في الإبادة الجماعية

وعلى وفق ما ورد أعلاه، فقد تعرض أعضاء منظمة مجاهدي خلق من مستوطني مخيم أشرف ابتداء من الأشهر الأولى لتسلم القوات العراقية الولاية على المخيم من القوات الأمريكية، لإجراءات تمهيدية قادت إلى الهجوم على المخيم واحتلاله بالقوة يومي ٢٨

و٢٩تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٩. بعد ارتكاب إبادة جماعية راح ضحيتها١١شـــهيدا ومئات الجرحى والمعاقين واعتقال ٣٦لاجئا دون أي مسوغ قانوني أعلنوا إضرابا عن الطعام لمدة ٧٢يوما، حتى كادوا أن يقضوا جماعيا، لولا تدخل الأوساط الدولية وإطلاق سراحهم بسبب عدم وجود أي مبرر أو مســـوغ قانوني لاعتقالهم؛ وتلك أيضا تدخل في نطاق جرائم الإبادة الجماعية. ولم تجر الحكومة العراقية التحقيق في المجزرة وأسبابها وتعيين مرتكبيها، كذلك ارتكبت جريمة إبادة جماعية أخرى في ذات المخيم في الثامن من نيسان/ إبريل عام ٢٠١١؛ جريمة الإبادة الجماعية التي قدم عنها المالكي تقريره للنظام الإيراني معترفا بارتكابها ومما ورد في التقرير:

قـــدم المالكي خلال لقائه بالمدعو «علي محمد ســـعيدلو» نائـــب «أحمدي نجاد» رئيس الجمهورية في النظام الرجعي الحاكم في إيران في يوم ٤حزيران/ يونيو ٢٠١١ ورقة جرد أو قائمة بخدماته الجليلة وإســـدائه الجميل للنظام في العمل ضد مجاهدي أشرف لينقلها إلى خامنئي وأحمدي نجاد بعد عودته إلى إيران.

ولهذا الغرض كان المالكي وقبل مدة من زيارة «ســـعيدلو» إلى العراق قد كلف «فاروق الأعرجي» مدير مكتبه العســـكري و«محمد ســـلمان» من المســـؤولين الأمنيين في مكتبه و«علي الياســـري» رئيس لجنة قمع أشـــرف بإعداد ملف يتضمن تفاصيل جريمة ٨نيسان/ إبريل ٢٠١١ والعمليات القمعية اللا إنسانية الأخرى ضد مجاهدي أشرف.

وحســـب هذه التقارير وعد المالكي بأن يقدم توجيهات لأعضاء مكتبه ولجنة قمع أشرف لتنفيذ الأوامر الجديدة الصادرة عن النظام الإيراني وإيجاد ســـبل وأســـاليب مناســـبة لتنفيذ رغبات النظام الإيراني بالتنسيق مع سفير النظام في بغداد...

أما الجريمة الثالثة الأكثر بشاعة فهي الإبادة الجماعية التي ارتكبت في الأول من أيلول/ ســـبتمبر ٢٠١٣ والتي راح ضحيتها ٥٢لاجئا من عناصر مجاهدي خلق واختطف ٧ بينهم ســـت نســـاء في أشـــرف أيضا وهم جميعا من العناصر المائة الذين أبقتهـــم الأمم المتحدة لإتمام عملية بيع ممتلكات الأشـــرفيين وتصفيتها كما جرت عمليات قصف صاروخي من قبل ميليشيات محلية تابعة للنظام الإيراني راح ضحاياها قتلى وجرحى تواطأت الحكومة العراقية عليها كذلك. وقد قتل ١٤١لاجئين من عناصر المنظمة في مخيمين أشرف وليبرتي ولم تجر حكومـــة المالكي ولا حكومة العبادي التي تلتها أي تحقيق بشـــأنها كما لم يتم إجراء تحقيق دولي بهذا الخصوص.

وعلى وفق مواد قانون الإبادة الجماعية فإن فقرات المادة الثانية من القانون وهي:

أ- قتل أعضاء من الجماعة

ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة

ج- إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا

قد طبقت جميعا بشأن عناصر المنظمة في أشرف وليبرتي دون أن يتدخل المجتمع الدولي – ولنقرأ من جديد الفقرة – «ج- إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا».

فالحصار الطبي ومنع إدخال الوقود وقطع التيار الكهربائي عن سكان ليبرتي، «إخضاع عمدي لسكان ليبرتي لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا»؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار صيف العراق اللاهب وأن قطع التيار الكهربائي بسبب عدم ربط منظومة ليبرتي بالمنظومة الوطنية سيتسبب في إلحاق الأذى الشديد بكبار السن والمرضى من سكان ليبرتي وهم كثر،عرفنا أن جريمة إبادة جماعية ترتكب بحق سكان ليبرتي وأن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التدخل لمنعها وتطبيق قانون معاهدة منع تلك الجريمة ومعاقبة مرتكبيها.

د. من محطات النضال

١٩٧١

* نكسة الثالث والعشرين من آب/ أغسطس، «سافاك» الشاه يلقي القبض على جميع أعضاء مركزية المنظمة

كانت الدكتاتورية الملكية في صدد عقد الاحتفالات الملكية التي كانت تقام منذ ٢٥٠٠عام. وكان الشاه ومن خلال تقديم دعوات لرموز دول العالم في صدد استعراض ثباته المزيف حيث كانت تلك المهزلة بحاجة إلى أعمال القمع والمزيد منها! وبادر السافاك إلى ذلك من خلال هجوم واسع النطاق على جميع القوى النضالية. وكان الجهاز الأمني للشاه وبعد أشهر من عمليات الرصد والمتابعة كشف النقاب عن وجود تنظيم سري. وأخيرا وفي اليوم الثالث والعشرين من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٧١ شن سافاك الشاه حملة اعتقالات واسعة

استهدفت المســؤولين والكوادر لمنظمة جديدة التأسيس من قبل «حنيف نجاد». وتم إلقاء القبض على ٩٠بالمائة من أعضــاء المنظمة وجميع أعضاء المركزية واقتيدوا إلى دهاليز ومعتقلات التعذيب لنظام الشاه.

١٩٧٢

* عقد محكمة أعضاء مركزية المنظمة

* استشهاد «أحمد رضايي» أول شهيد لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

* استشهاد المجموعة الأولى من أعضاء مركزية المنظمة

* إعدام مؤسسي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مع اثنين من أعضاء مركزية المنظمة

١٩٧٣

* استشهاد المجاهد «رضا رضايي»

١٩٧٥

* استشهاد «فاطمة أميني»، أول امرأة مجاهدة ثورية شهيدة لمنظمة مجاهدي خلق

* ضربة يوجهها الانتهازيون المتشــدقون باليســارية لمنظمة مجاهدي خلق ونشرهم لبيان يقضي بتغيير أيديولوجية المنظمة

* استشهاد «كاظم ذوالانوار» و«مصطفى جوان خوشدل» مع ٧أعضاء من الفدائيين بقيادة «جزني»

* اغتيال الشهيد المجاهد «مجيد شريف واقفي» على أيدي الانتهازيين الخونة

العقد الثاني

١٩٧٦

* تدوين بيان بواقع ١٢مادة ضد الانتهازيين المتشدقين باليسارية من قبل «مسعود رجوي» وبداية نهاية مؤامرة الانتهازيين الرامية إلى تقويض المنظمة

١٩٧٩

* إطلاق ســراح «مسعود رجوي» من سجن الشــاه برفقة المجموعة الأخيرة من السجناء

السياسيين

انتصار الثورة ضد الملكية

* أول كلمة أدلى بها «مســـعود رجوي» في جامعة طهران واتخاذه مواقف في وجه التخلف والرجعية

* «مسعود رجوي» يعقد محاضرات في «جامعة شريف الصناعية» حول الدروس والمباحث الأيديولوجية لمنظمة مجاهدي خلق ومحاضرات بخصوص «تبيين العالم»

* تشكيل المجاميع الشعبية من أنصار منظمة مجاهدي خلق

* عدم تصويت منظمة مجاهدي خلق على دستور «الخميني»

١٩٨٠

* «مسعود رجوي» يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية و«الخميني» يرفض ذلك

* كلمة «مسعود رجوي» بعنوان «مستقبل الثورة» في جامعة طهران

* تجمع في ملعب «أمجدية» وكلمة «مسعود رجوي» بعنوان «ما العمل؟»

* «الخميني» يدلي بكلمة يتخذ خلالها مواقف ضد مجاهدي خلق علنا

١٩٨١

* تظاهرة لـ٥٠٠ألف من أبناء العاصمـــة طهران وتوجيه الإنذار النهائي الأخير والتأريخي إلى «الخميني»

* تأسيس «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»

*عملية الرحلة الخطيرة لزعيم المقاومة «مســـعود رجوي» إلى باريس من وســـط قاعدة للمقاتلات في مطار «مهرآباد» الدولي بطهران

١٩٨٢

* عاشـــوراء مجاهدي خلق واستشهاد «أشرف رجوي» والفارس «موسى خيابانى» خلال اشتباك مع قوات الحرس في طهران

* استشهاد المجاهد البطل القائد «محمد ضابطي» ورفاقه الـ٦٠

١٩٨٣

*** لقاء «مســـعود رجوي» لنائب رئيس الوزراء العراقي في منطقة أفيرسورأواز (بباريس) والتوقيع على اتفاق السلام**

١٩٨٥

*** بدء الثورة الأيديولوجية الداخلية لمنظمة مجاهدي خلق**

العقد الثالث

١٩٨٦

*** رحلة زعيم المقاومة «مسعود رجوي» من باريس إلى العراق**

١٩٨٧

*** تأسيس «جيش التحرير الوطني الإيراني»**

١٩٨٨

*** عملية «الشمس الساطعة» الكبيرة**

*** عملية «الثريا» وفتح مدينة «مهران» الإيرانية**

*** عمليـــة «الضياء الخالد» الوطنية والعقائديـــة، هجوم جيش التحرير ووصوله إلى أعتاب مدينة كرمنشاه الإيرانية**

*** المجزرة الجماعية بحق ٣٠ألفا من الســـجناء السياســـيين من مجاهدي خلق والمناضلين بأمر وإيعاز مباشرين من قبل «الخميني» الجلاد**

١٩٨٩

*** انتخاب «مريم رجوي» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية**

١٩٩٠

*** اغتيال الدكتور «كاظم رجوي» في مدينة جنيف السويســـرية على أيدي العملاء الوافدين من طهران**

١٩٩١

* عملية «مرفاريد»

* استعراض عسكري ضخم لـ«جيش التحرير الوطني الإيراني»

١٩٩٣

* انتخاب «مجلس القيادة» لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

* انتخاب الأخت المجاهدة «فهيمة أرواني» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

* تقديم «مريم رجوي» رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية

١٩٩٥

انتخاب الأخت المجاهدة «شهرزاد صدر» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

العقد الرابع

١٩٩٧

* انتخاب الأخت المجاهدة «مهوش سبهري» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

١٩٩٩

* انتخاب الأخت المجاهدة «بهشته شادرو» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

٢٠٠١

* هجوم صاروخي عنيف للنظام ضد قواعد ومعسكرات «جيش التحرير الوطني الإيراني»

* انتخاب الأخت المجاهدة «موجكان بارسايي» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

٢٠٠٢

* أول عملية لكشف النقاب عن «المشروع النووي» السري للنظام من قبل منظمة مجاهدي خلق

٢٠٠٣

* قصـــف قواعد ومواقع لجيش التحرير من قبل أمريكا وذلك جراء صفقة عقدتها مع النظام الإيراني رغم إعلان مجاهدي خلق وجيش التحرير عن حيادهما

* توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع أمريكا وردود أبداها النظام

* جمع الأسلحة، بداية مرحلة «المقاومة الرائعة للظفر» في أشرف

* انقلاب ١٧حزيران/ يونيو المشين والمخزي ضد المقاومة الإيرانية

* إطلاق سراح رئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة

٢٠٠٤

* الاعتراف بالمركز القانوني لمجاهدي أشـــرف باعتبارهم أفـــرادا محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة من قبل أمريكا

٢٠٠٥

* نشر بيان «مليونين و٨٠٠ألف» مواطن من الشعب العراقي دعما لمنظمة مجاهدي خلق وأشرف

* انتخاب الأخت المجاهدة «صديقة حسيني» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية

العقد الخامس

٢٠٠٦

* بيـــان «٥ملايين و٢٠٠ألف» مواطن من الشـــعب العراقي دعمـــا لمنظمة مجاهدي خلق وأشرف

٢٠٠٨

*«المحكمة البريطانية العليا» تصدر قرارا بتبرئة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من تهمة الإرهاب

* «٣ملايين» من الشيعة العراقيين يعلنون دعمهم لمنظمة مجاهدي خلق وأشرف

* شطب اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة المنظمات المحظورة لدى بريطانيا

٢٠٠٩

*** هجوم مسلح تشنه القوات المؤتمرة بإمرة المالكي على أشرف وذلك بأمر من نظام الملالي**

*** بدء الحملة الموسعة للإضراب عن الطعام في أشرف وبضع عواصم في العالم للمطالبة بإطلاق سراح الرهائن الأشرفيين**

*** انتصار أشرف، عودة الرهائن المحتجزين الأشرفيين إلى أشرف بعد ٧٢يوما من الإضراب عن الطعام**

*** بدء الحرب النفسية من قبل وزارة مخابرات الملالي من خلال مئات من مكبرات الصوت في محيط أشرف وحث أعضاء مجاهدي خلق على الخنوع والاستسلام و... حيث كان رد أعضاء منظمة مجاهدي خلق: «هيهات منا الذلة»**

٢٠١١

*** هجوم قوات المالكي على أشرف وصمود أعضاء منظمة مجاهدي خلق**

*** انتخاب الأخت المجاهدة «زهره أخياني» أمينا عاما لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية**

٢٠١٢

*** توجه المجموعة الأولى من المجاهدين الأشرفيين البالغة ٤٠٠شخصا إلى «ليبرتي»**

*** شطب اسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من قائمة المنظمات المحظورية لدى أمريكا جراء حملة طالت ١٥عاما**

٢٠١٣

*** هجوم صاروخي على «مخيم ليبرتي» واستشهاد ٨ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق**

*** انتصار كبير نالته المقاومة الإيرانية، تنحية «كوبلر» من قبل الأمين العام للأمم المتحدة**

*** هجوم صاروخي آخر على «ليبرتي» واستشهاد اثنين من أعضاء منظمة مجاهدي خلق**

*** جريمة ضد الإنسانية في «أشرف»، استشهاد ٥٢ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق، خلود «ملحمة أشرف»**

٢٠١٤

*** هجوم صاروخي آخر على« ليبرتي» واستشهاد ٤ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق**

*** الملتقى الموســع تحت شــعار «الجميع من أجل الحرية، نبني ألف أشرف» في فيلبنت – باريس**

*** إصدار قرار التبرئة لصالح المقاومة الإيرانية في باريس**

٢٠١٥

*** الملتقى الموســع للمقاومــة الإيرانية في باريس تحت عنوان «إيــران ديمقراطية وغير نووية، إسقاط خليفة التخلف والإرهاب»**

*** هجــوم صاروخي همجي على مخيم ليبرتي واستشــهاد ٢٤ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية**

هذا الكتاب يعالج اهم ركائز التأسيس الاستراتيجي الايديولوجي، التشريعي، الاعلامي، السياسي والفكري والقتالي والاجتماعي لنظام ولاية الفقيه ومدارات مؤسساته ومخرجاته وازلامه، النابع من روحية الدجل وفكرة اسقاط المخاطب التي قام عليها النظام لذا فهو لا يعبأ بالمنطق والموضوعية والمصداقية في نشر واشاعة اخباره والكتابه، اذ ان همه الاول التشويش على سمعة معارضيه واثارة العواصف الترابية والتضليب وحشد مداخن التضليل على المشهد الحقيقي بحسب الرؤية التي يرسمها المتصلون الواعون الدارسون الموضوعيون لحقيقة فكر واخلاقية وسلوك وسياسة والبرامج الآني والمستقبلي لنشاط المعارضة المتمثلة بمنظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الايرانيه واهدافها وغاياتها، والكتاب ايضا مجابهة مصيرية بين الحق والباطل بمصداقية تامة وتوثيق تاريخي للادلة والبراهين والوقائع الساطعه ولقيد موضوعي مطلق لادعاءات وتلفيقات نظام ولاية الفقيه.

صالح الياسري – ٢٠١٦